اوراق ٣٤٤

كتاب السراج المنير الموسوم بشرح الجامع الصغير

للعلامة ابن هشام رحمه الله تعالى ونفع به

هذه فهرست شرح العلامة اسماعيل ابن ابراهيم العلوي اليمني للجامع الصغير تأليف العلامة ابن هشام رحمهما الله تعالى

الكلمة ٢	الاسم ٤	الفعل ٧	الحرف ١٠	الكلام ١١	باب الاعراب ١٣	فصل في [illegible] الاعراب التقديري ٣٣	باب المعرفة والنكرة ٣٦	باب المضمر ٣٩	فصل [illegible] الاتصال والانفصال ٣٤
فصل الضمير المنفصل ٣٥	باب العلم ٣٨	باب اسم الاشارة ٤٢	باب الموصول ٤٤	فصل [illegible] ٤٩	فصل [illegible] الموصول ٥١	فصل وقد يحذف العائد ٥٣	فصل [illegible] مع الموصول ٥٦	باب المعرف بالاداة ٥٨	باب المبتدا والخبر ٦٤
فصل [illegible] ٦٩	[illegible] ٨٠	باب كان واخواتها ٨٥	باب ما حمل على ليس ٩١	باب افعال المقاربة ٩٤	باب ان واخواتها ٩٧	فصل [illegible] عن العمل ٩٩	فصل [illegible] ما يكفف ١٠٠	فصل في [illegible] ١٠٢	فصل [illegible] اللام [illegible] ١٠٤
فصل [illegible] ١٠٦	باب لا التي لنفي الجنس ١٠٨	باب ظن واخواتها ١١١	فصل في احكام [illegible] الافعال ١١٣	فصل [illegible] ١١٨	فصل [illegible] ١١٩	باب الفاعل ١٢٩	فصل [illegible] ١٢٤	فصل في نعم وبئس ١٢٥	فصل [illegible] الفعل ١٣٦
باب النائب عن الفاعل ١٢٨	فصل [illegible] المفعولات ١٣٠	باب الاشتغال ١٣١	فصل [illegible] ١٣٨	باب التنازع ١٣٩	باب المفعول به ١٤٣	فصل [illegible] بالقاصر ١٤٥	فصل ويجوز حذفه ١٤٩	فصل ويجوز حذف ناصبه [illegible] ١٥٠	باب المنادى ١٥١
فصل [illegible] المضاف ١٥٥	فصل في احكام تابع المنادى ١٥٥	فصل [illegible] ١٥٨	فصل [illegible] والمتعجب منه ١٥٨	فصل [illegible] ١٥٩	فصل [illegible] ١٦٢	فصل [illegible] ١٦٣	فصل [illegible] ١٦٣	باب الاختصاص ١٦٤	باب التحذير ١٦٥
باب المفعول المطلق ١٦٦	فصل [illegible] ١٦٨	باب المفعول له ١٧٠	باب المفعول فيه ١٧٢	فصل [illegible] الزمان ١٧٣	باب المفعول معه ١٧٧	باب الحال ١٨٠	فصل [illegible] ١٨٢	فصل [illegible] ١٨٣	فصل [illegible] ١٨٧
فصل [illegible] ١٨٩	باب التمييز ١٩١	فصل [illegible] التمييز [illegible] ١٩٧	باب الاستثناء ١٩٨	فصل [illegible] ٢٠٠	فصل [illegible] ٢٠٤	فصل [illegible] الاستثنا ٢٠٥	باب حروف الجر ٢٠٧	باب القسم ٢١٥	فصل [illegible] ٢١٦

باب الاضافة ٢١٩ — فصل [illegible] الاضافة ٢٢٠ — فصل [illegible] اللفظية ٢٢٣ — فصل [illegible] ٢٢٤ — فصل [illegible] الى جملة ٢٢٤ — فصل [illegible] ٢٢٦ — باب اسم الفعل ٢٢٩ — [illegible] ٢٣١ — باب المصدر ٢٣٣ — فصل في احكام المصدر ٢٣٤ — باب اسم المصدر ٢٣٥ — باب اسم الفاعل ٢٣٦

باب المثال ٢٣٨ — باب اسم المفعول ٢٣٩ — [illegible] ٢٣٩ — [illegible] ٢٤١ — [illegible] ٢٤٤ — [illegible] ٢٤٨ — [illegible] ٢٤٩ — [illegible] ٢٥٠ — [illegible] ٢٥٥ — [illegible] ٢٥٩ — [illegible] ٢٦٨ — [illegible] ٢٧٠

[illegible] ٢٧٢ — [illegible] ٢٧٥ — [illegible] ٢٨١ — [illegible] ٢٨٢ — [illegible] ٢٨٣ — [illegible] ٢٨٤ — [illegible] ٢٨٥ — [illegible] ٢٨٦ — [illegible] ٢٨٧ — [illegible] ٢٩١ — [illegible] ٢٩٢ — [illegible] ٣٠١ — [illegible] ٣٠٣

[illegible] ٣٠ — باب العدد ٣٠٦ — [illegible] ٣٠٩ — [illegible] ٣١٢ — [illegible] ٣١٧ — [illegible] ٣١٨ — [illegible] ٣٢٠ — [illegible] ٣٢٢ — [illegible] ٣٢٦ — [illegible] ٣٣٨ — باب الوقف

فصل في تقديم احد المفعولين ١٤٩

ثم صار في نوبة الفقير اليه سبحانه محمد الجوهري الخالدي [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر يا كريم

الحمد لله الموفق لنصب عوامل الفكر الى تخوم معاني كلام المفيد المعلم لرفع قواعد الشكر على مباني كلمة التوحيد احمده حمد من جرم بوحدانيته فسكن لاحكام قضاياه وانخفض لجبروته فانضم الى الصف اوليآيه والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث بجوامع الكلم وبدايع الحكم المنعوت بالماس الاسمآ ومحاسن الافعال والشيم وعلى اله وصحبه المشتقة لحروف السنتهم جوامد الاحكام المنعجمة باعرف سيوفهم ابنية الاجسام اما بعد فان شرف علم الاعراب الهادي الى صوب الصواب لايفتقر فيه الى دليل ولايستسر عن الاعمى وجهه الجميل وكيف لا وهو لصون اللسان اعاده ولعلوم الاسلام امداده بل هو المرقاة الى فهم كلام الله المنزل الموصل الى معرفة حديث نبيه المرسل لاجرم انه لايحصى ما فيه للسلف الصالح من هذه الامة والخلف الراجح من فضلا الائمة من زبر مشتهرة وكتب مطولة ومختصرة موان مصنفات الشيخ الامام مالك زمامها البراعة في هذه الصناعة ابي محمد عبد الله بن هشام الانصاري المصري رحمه الله تحل من تلك التصانيف محل الصدور من المواكب والبدور من الكواكب لقوة عارضته في التحرير ونصاعة عبارته في التقرير وان مختصره الموسوم بالجامع الصغير تجري من سايره مجرى الروح من الابدان والعين من الانسان للطافة حجمه وضخامة علمه الا انه ليس له شرح يشرح صدر اله ويروي صدى احراه مع توفر دواعي الطلبة اليه واستنادرجع من المشيخة عليه وحين الفيتهم يتسكعون في كشف اسراره بالحواشي والاطراف هو يفتنصون من كان عن اللالي بالاصداف وكنت قد عنيت بحفظه وصرفت آونة من العمر الى حله معنا ولفظا رايت من المهم وان كان اشتغالي بخويصة نفسي لهم وهو ما يلزمني وان كان غيره من العلوم لانني تتقاضاني الزمه وضع تعليق عليه يشرح من مدلول لفظه مراده ويسرح من مضمون معناه مفاده فاختلست لذلك اثنا التحصيل وضاع ما اجزعه من صروف الزمان غصصا لما دهاني به من فتن كقطع الليل الغتم ومحن كدفع السيل العرم ومع ذلك فقد جاهدته بحمد الله في هذا الزمان الغريب مغنيا عن كتب الاعاريب سالكا في تسهيل فوايد الكتاب اوضح المسالك منورا من ارجا معاقده كل حالك بدانيء سميته التراج المنير للجامع الصغير وهذا حين اخذ فيه معولا في متون الروايه على الكتب المشتهره معرجا من عيون الدرايه على النكت المحرره مورد اصور كلام المانن في مواده ما من كلامه ناسقا في بدايع في اسلاكها من نظامه مبدلا بالتعليلات الباردة والتحكمات الفاسدة قواعد كليه ونظاير جزييه مع نصاعة من التوحيد والتعديل ورعاية لقوانين الاكتساب والتحصيل مستمدا من الله الكريم الاعانة في الابانه مسترضيا لمغفرته راجيا المثوبته فهو الغفور الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل فاقول لم يذكر المصنف مع البسملة الجملة اما لكونها ذكرها لفظا حالة الابتدا كما هو اللايق به او اكتفا في مقام الاختصار بحصولها معنا بالتسمية اذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل وذا كما يدك ما اشتملت عليه البسملة من ذلك لاخصوص مادة حاميم دال كما صرح بذلك غير واحد ويدل عليه رواية ذكر الله في حديث كل امر ذي بال او هضما لنفسه بتخيل ان كتابة ليس ككتب السلف حتى يبدا بما على سننها وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد اجذم وههنا امور يحتاج اليها في الشروع على بصيرة وطرطر غبة في هذا الفن من تعريفه وبيان موضوعه وفايدته ونحو ما اما تعريف النحو بالمعنى المشهور في عرف القدما الشامل للاعراب والصرف فهو العلم باصول يعرف بها احوال البنية الكلم افراد

افرادا وتركيبا واتمام موضوعه اى ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية فهو الكلام من حيث تعرض لها
الاحوال والهيأت التى لها ما يكون على ما ينبغى وقد لا بتحصل او يتم دلالتها على ما يقصد من معانيها الا
بحافان البحث فى هذا العلم عن العوارض التى تلحق الكلام حالة افراده كصيغ المضى والمضارع والامر
والمصادر والصفات والجموع والمثنى والمصغر والمنسوب ونحوها من التصاريف وكالاعلال والادغام
والحذف والابدال والزيادة الحروف ونحو ذلك عن العوارض التى تلحقها حالة تركيبها
من الاعراب والبناء كالرفع والنصب والجر والجزم والضم والفتح والكسر والسكون واما فايدته فهى
العصمة عن الخطاء فى الكلم مفردة ومركبة والمشهور ان اول من وضع هذا العلم امير المؤمنين على
ابن ابى طالب كرم الله وجهه اصل فيه اصولا واعطاها الى الاسود الدولى وقال له انح هذا النحو
يا ابا الاسود فسمى النحو وذكر ابو حيان ان مرادفا لعلم العربية والمشهور ان علم العربية مرادف
لعلم الادب وهو ينقسم الى اثنى عشر علما كما ذكر السيد فى شرح المفتاح وغيره ثم انهم ميزوا الاحكام
الافرادية من النحو بفن الصرف والتركيبية بفن الاعراب وان اشتمل على مباحث البناء ايضا تغليبا
وقد يخص هذا القسم باسم النحو فى استعمال المتاخرين وكثيرا ما يجرى مسايل من احدا لفنين الى الاخر
لما بينهما من شدة الارتباط بل لم يكن للسلف كسيبويه فمن بعدهم يفرد ون احدهما عن الاخر فى التصنيف
الا ما كان من ابى عثمان المازنى رحمه الله وتلاه ابن جنى والزمخشرى وابن الحاجب وغيرهم كالمصنف
فان غالب كتبه كهذا الكتاب انما هى فى الاعراب خاصة وهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم من حيث
التركيب المؤدى لاصل المعنى فان مباحثه منحصرة فى كيفية تركيب كلمات الثلاث لتحصيل
الكلام وتاديته اصل المرام اى المعانى الوضعية دون العقلية فان البحث فيها وظيفة علم البيان
ولقد احسن المصنف حيث افتتح كتابه بتعريف الكلمة وتقسيمها وتعريف اقسامها الثلاثة
التى هى من الجزئية المذكورة موضوع الفن لما ان هذه الامور من المبادى لهذا الفن ليتوقف
عليها الخوض فى مقاصده وهى المسايل التى هى النسب التامة المحمول فيها احوال الموضوع عليه وعلى
انواعه واعراضه والمركب من الموضوع او نوعه مع العرض كما عرف فى محله ولان المقصود بالذات وهو
الكلام يتوقف على الكلمة لانها جزؤه والجزء سابق على الكل طبعا فاستحق التسبق وضعا فلذلك
قدمها عليه فقال الكلمة اى الدالة على السنة النحاة وفى مصطلحهم بدليل المقام والا فهى تطلق
باصطلاحات اخر على معان اخر ومنها الكلام كما يأتى فى القصيدة كقولهم كلمة امرء القيس وشهادة
التوحيد والفعل وحده وجماعة منهم الجزولى وابن مطروابن مالك سموا الفعيلة فاستحقوا بتعريف
الكلام نظرا الى ان المقصود بالذات وبمعرفة الكلام هو الكلام وما يعرض له من الاعراب والبناء
الكلمة لتعريف
الحقيقة لانه بصدد ان يعرف الكلمة وانما يكون التعريف للحقيقة لا لكل افرادها ولا لبعضها حتى تكون
لاستغراق او غيره وكلمة كنبقة وسدرة وتمرة لغات فيها وقى جميع ما جاء على بنيتها كمعدو واحد
الكلم وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذى التاء خلافا للجرجانى وجماعة بل جنس حقه ان يقع
على القليل والكثير كالعسل والماء كما ذهب الى ذلك بعضهم فى الكلم تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب قيل والمختار عند المحققين وبه جزم فى الايضاح ان لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين
لا تطلق الا على ما فوق العشرة فعلى مذهب البعض هو اسم جنس افرادى يقع على الاخرين جمعى قول اى
مقول لفظا او تقديرا اكلمتى قم على وزان قولهم فى اللفظ كذا كذبنا على جواز استعمال المشترك

في معنييه الحقيقيين ان كان حقيقة في اللفظ والمقدار او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة
في احدهما مجازا في الاخر ولا محلص عند من يمنع المسئلة وليس الاشكال بدعوى انه موضوع لامرهما
كما قاله المصنف في شرح اللمحة والقول في الاصل مصدر قال فنقل الى الشئ المقول كاللفظ بمعنى الرأي
نقل الى الملفوظ مجازا من تسمية المسبب باسم سببه ومن استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كالخلق
بمعنى المخلوق والصيد بمعنى المصيد ولكونه في الاصل مصدرا ومن حقه الا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع
لانه موضوع للحقيقة التي من شانها ذلك لم يجب مطابقته للكلمة في التانيث ولا حاجة الى تقدير
محذوف اي هي قول او لفظ كما حكاه المصنف عن بعض معاصريه ثم ان القول قد للفظ والكلام
في الاصل اللغة بمعنى واحد يقع على ما ينطق به اللسان حرفا كان من حروف المباني او المعاني
او اكثر مفيدا او لا ثم اشتهر القول في عرف النحاة في المفيد اي الموضوع لمعنى ويسمى المستعمل ومقابله
المهمل وهو ما لم يوضع لمعنى كما اشتهر الكلام عندهم ايضا في المفيد بمعنى ما يحسن السكوت عليه
كما سيأتي فصار القول في عرفهم اخص من اللفظ مطلقا واعم من الكلمة والكلام مطلقا لشموله
المفرد والمركب فاخذ جنسا في تعريفهما كما صنع المصنف وجمع من النحاة والنظار اولى من اللفظ
لانه جنس قريب واللفظ جنس بعيد لهما وما قيل ان مشترك بين ما ذكر وبين الراي وهو الاعتقاد
والمشترك بدون قرينة مجتنب في التعريفات فجوابه منع الاشتراك بل اطلاق القول عليهما مجاز
كما صرح به ابن مالك وغيره ولو تعارضا فالحمل على المجاز اولى كما قرر في محله والمعنى المجازي لا يجب
الاحتراز عنه في التعريف وانما يجب الاحتراز عن المشارك للمحدود بالاطلاق الحقيقي وايضا فالتعريف
باعتبار وضع لا يجب الاحتراز فيه عن ما يشارك من الافراد باعتبار وضع اخر للحدود يراعى فيها
الاوضاع والقول في الاصطلاح لا يطلق الا على ما ذكر فلا اشتراك يجب البتة ثم القول وان كان
في التعريف جنسا او كالجنس وهو انما يوتى به لبيان اصل الذات لا اخراج شئ اذ ليس بتلك المثابة
الا ان يوذن بمباينة ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده المصنف في شرح اللمحة
فلذلك يقال تخرج عنه لابه او يقال ان الجنس عنا وهو القول لما كان اخص من الفصل وهو المعرف من وجه
لانه قد يكون قولا وقد لا يكون صح الاحتراز به من بعض خصوصه واما تعيينه حينئذ للجنسية دون الفصلية
عكس المفرد فلان القول اظهر منه وصفية للكلمة فقدم وجعل جنسا واخرج به ما ليس بقول فلا يكون كلمة
وان شاركها في الافراد والدلالة على معنى بوضع وهو جعل الشئ دليلا على اخر او بغير وضع اما كونه
ليس بلفظ كالدوال الاربع الوضعية وهي الاشارات والعقود والنصب والخطوط وكغروب الشمس
ونحو على وجوب الصلاة فكل من ذلك موضوع لمعنى وليس بلفظ فليس بقول وكان لفظا لكنه لا يدل
بالوضع على المعنى كالمهمل وكالحرف بناء على ان الوضع يعتبر فيه قصد التواطؤ على الموضوع بين قوم
كما قاله الرضي والحرف الاول لم يقصد ذلك منه وكالالفاظ التي تدل على معنى لا بالوضع بل بالطبع كاح
الدال على الوجع او بالعقل كالمقدمتين بالنسبة الى النتيجة وكالكلام ان قلنا ان المركب غير
موضوع فان دلالته على معناه عقلية وهو مذهب جمع من المحققين منهم ابن الحاجب في شرح
المفصل وابن مالك وجزم به المصنف في شرح اللمحة ويعزى الى النحاة والذي ذهب اليه الامام الرازي
والاصح كما قال القرافي ويعزى الى الجمهور انه موضوع اي بالنوع لا بالشخص وبيانه ان الوضع اما شخصي
ان تعلق بالفاظ معينة سماعية تحتاج في معرفتها الى علم اللغة او نوعي ان تعلق بقانون

كلي

جهة م

اللحة

كلّي يعرف به مفردات قياسيّة يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وكل اسم مفعول منه على وزن مفعول الى غير ذلك من القوانين التصريفيّة او يعرف به مركبات قياسيّة يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه وكل فعل مقدم على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحويّة فالوضع جارٍ في المفردات والمركبات جميعًا والى هذا القول جنح ابن الحاجب في اصوله ولا يقال ان ظاهر صنعه في الكافية كالمصنف هناحيث اخذ قيد المفرد في تعريف الكلمة والّا لما ذكراه كالتسهيل لان القيد لا يجب ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهيّة او للايضاح فكل من ما ذكر ان دلالته ليست بالوضع خارج عن القول لاعتبار الوضع فيه كما مرّ في تعريفه فلذا لم يحتج لذكر الوضع كما احتاجه من اخذ اللفظ جنسًا لاخراج ذلك فلو ذكر مع القول لكان مستدركًا بل مخلًا لانصامه خلاف الواقع في الاصطلاح من ان القول قد يكون غير موضوع كما وقع فيه بوجهان في اللمحة ونبّه عليه المصنف في الشرح ثم المراد بالوضع في القول او اللفظ ما يعم الوضع اللغوي وهو جعل اللفظ دليلًا على المعنى العرفي والشرعي والاصطلاحي ومعناه في الثلاثة غلبة اللفظ فاشتهاره في المعنى العرفي والشرعي والاصطلاحي فالحقايق الثلاث داخلة في الكلم العربيّة لان الوضع اللغوي متحقق فيها بالنسبة الى معانيها الاول المنقول منها لما قرر في محلّه المجازات لغويّة والمجاز سوا قلنا انه موضوع ام لا من لغة العرب فان منها الحقيقة والمجاز قوله مفرد كما لفصل خرج به المركب بقسميه التام كقام زيد والناقص كغلام زيد والمفرد يطلق في الاصطلاح بازاء معانٍ احدها مقابل المثنى والمجموع وذلك في باب الاعراب وثانيها مقابل الجملة وشبهها وذلك في باب الخبر وثالثها مقابل المضاف وشبهه وذلك في باب التسمية والنداء ورابعها مقابل المركب وله تفسيران احدهما وهو المنقول عن اهل العربيّة ما ليس جزؤه بكلمة لاحالة الجزئيّة ولا قبلها كزيد فان جزؤه ليس بكلمة في حال من الاحوال والمركب بخلافه كعبد الله قبل العلميّة فان جزؤه حينئذٍ كلمة وكذا بعد العلميّة لانه قد كان كلمة قبلها فالمفرد بهذا المعنى اخص من الكلمة وهو المراد في باب العلم وثانيهما وهو مصطلح اهل المنطق كما للمولى سعد الدين وهو المراد عند الاطلاق وفي تعريف الكلمة ما لا يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه حين هو جزؤه فيشمل ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء يدل على معنى وهو جزء المعنى المقصود لكن لم يقصد لانه حين الجزئيّة كالحيوان الناطق فافترقا والمركب بخلافه اى ما يقصد بجزئه ذلك فان حسن التكوت عليه فعولتام والّا فالناقص فالمعنى المستفاد من اللفظ المفرد مفرد سوا كان له جزء كمعنى العقل وهو الحدث والزمان او لا كمعنى المصدر وهو الحدث فقط والمستفاد من اللفظ المركب مركب كمعنى ضرب زيد فالافراد والتركيب صفتان للفظ بالاصالة وللمعنى بالتبع وفسر الهندي في حواشي الكافية المعنى المفرد بما لا ينقسم عليه لفظه بخلاف المركب وقد يكون المعنى الواحد بالقياس الى لفظ مفردا وبالقياس الى اخر مركبا كمعنى الانسان بالنسبة الى الانسان والحيوان الناطق فالاقسام الاربعة الداخلة في المفرد داخلة تحت الكلمة وقد تطلق الكلمة ايضا على كل واحد من جزئي القسمين الاخيرين من حاد لانه نزايلة حينئذٍ وقد كان في الاصل الاعلى معنى مجازا واستعمالًا عند النحاة

لا محالة ؏

لا يدل اصلا كزيد وما له جزؤ يدل على معنى لا جزؤ المعنى المقصود كعبد الله علما وما له جزء ؏

على الاول فالمعنى غير مقصود في عبد الله والدال له غير مقصود وعلى الثاني المقصود

وقد تعرض ابن مالك وابنه في تعريف الكلمة لاغراضا لما قال ابن مالك وترك التعرض لما جايز والتعرض
اجود بل قال السيد الجرجاني كون جزاي مثل عبدالله كلمتين انسب بقواعد العربية ومقاصدها
حيث اعربا اعرابين مختلفين كما اذا قصد بكل واحد من جزيه معنى على حدة انتهى واجاب بعضهم
عن اعرابه باعرابين مختلفين بانه رعاية لمعناه الاصلي اللغوي وهو الاصالي بقدر
الامكان ثم التعريف الذي ذكره المصنف للكلمة مع وجازته سالم من ما اورد على قولهم الكلمة لفظ
وضع لمعنى مفرد متى مخالفة الاولى في استعمال الجنس البعيد مع وجود القريب ومن مخالفة المشهور
في جعل الافراد والتركيب صفتين للمعنى لا للفظ ومن استدراك قيد معنى اذ الوضع انما يكون
للمعنى وغير ذلك من مناقشة جواب لكن التحرز عنه اولى ويشكل على كل من التعريفين انه غير جامع باعتبار لا للفظ
تفسير المفرد بالاخير من التفسيرين لخروج ما لا يحصى من الكلمات التي تدل لمادتها اي حروفها
الاصلية على معنى وما ينضم اليها من الحركات الطارئة او الحركات والحروف المزيدة على الوجه
المخصوص الذي يسمى صوغ الكلمة وصيغتها وهيئتها وزنتها ونحو ذلك على معنى اخر كالماضي نحو
ضرب والمجموع المكسر نحو اسد والمصغر كجيل وسائر المشتقات كضارب ومضروب ومضرب
فان الدال على الحدث في الاول وعلى الذات في الثاني وعلى معنى المشتق في البقية هو المادة
والدال على الزمان والجمع والتصغير والفاعل والمفعول والالة هو الصيغة فليست بمفردات
اذ جزء كل منها دال على جزء معناه بل مركبات وقد التزم ذلك بعضهم قال السيد والتزام كون
امثال ضارب مركبات بعيد واجاب الجمهور بان المراد بالاجزاء المعتبرة في التركيب الفاظ مترتبة
في السمع بالتقدم والتاخر بكون كل جزء منها مسموعا اما قبل جميع ما عداه او بعده او قبل بعض
وبعد بعض والصورة مع المادة ليست كذلك بل الجزء ان مسموعان معا الان اطلاق الجزء
في تعريفي المفرد والمركب مرادا به ما ذكر عناية في التعريف لان الجزء اعم من المرتب وغيره ولا
دلالة للعام على الخاص فيفسد كما قاله العضد اذ يجب ان يستعمل في التعريف ما هو ظاهر الدلالة
على المراد ولهذا اخذ بعضهم في التعريف قيد المرتب مع انه لا بد من عناية لجزء القريب
ايضا والا لزم كون قام زيد مثلا مفردا لان جزاه وهو القاف لا يدل على جزء معناه واخل من
هذه الكلمات في ايراد الكلمات المشتملة على بعض دالة على معان غير معانيها نحو مسلمات
ومسلمون وبصري وفاعلة والافعال المضارعة وشبهها فان الالف تدل على التثنية والواو
على الجمع والياء على النسبة والتاء على التانيث وحروف المضارعة على معنى التكلم والغيبة
والخطاب فجزء كل منها دال على جزء معناه فهي مركبات لا مفردات وقد التزمه كثير من النظار
ارباب العقول في افعال المضارع وابو القاسم الرضي ومن وافقه في الجميع وصرح بان تلك المفعولان
الابعاض كلمات وان كلا منها مع ما اتصل به كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة
واعرب المركب اعراب الكلمة قيل وهذا هو الاظهر في نحو قايمة لان معنى التا في جميع المواد واحد مع
تعدد اسم الفاعل كضاربة وقايمة وغيرها والمشهور ان تلك الابعاض ليست بكلمات لعدم استقلالها
وقد صرح به المصنف في المغني في هذا التانيث ولذلك اخذ ابن مالك وابنه في تعريف الكلمة
قيد الاستقلال لاخراجها قال ابن الحاجب في اماليه ان الالف من ضارب والميم من مخرج واحرف
المضارعة ونون الوقاية والالف في سكرى وعضبى ونحو ذلك ليست كلمات مستقلة بل جزء

كلمة

كلمة وقد يتخيل كون حروف المضارعة كلمات بعض المتاخرين وهو غلط لعدم الفرق بين هذه
الحروف واشباهها مما ليس بكلمة وبين الحروف التي هي كلمات ان هذه لا تدل على المعنى الذي قصد
بزيادتها اله الا بسبب ما انضم اليها معها حين صار كالجزء منه واما الحرف الذي هو كلمة فيجد
ما ينضم اليه مستقلا في دلالته قبله وبعده موضوعا لذلك بمجرده وان اشترط في استعماله ذكر
متعلقه كاللام في لزيد فان كلا منها يفهم معنى مستقلا بخلاف الالف من ضارب واليا من يخرج
انتهى وبالجملة فلا يمتنع عند النحاة كما قاله الشيخ سعد الدين دلالة اجزاء الكلمة على شئ في الجملة
الكلمة ولا ندعي ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت تقتضي كون اللفظ مركبا تنبيه الحد
مع المحدود نحو الانسان الحيوان الناطق في معنى التفسير له فكانه قيل الانسان اي الحيوان الناطق
فليس من قبيل المركب التام فيعرض الاعراب وان كان على صورته لان التحديد تصوير للمحدود فلا حكم
فيه ولهذا لا يطلب بالدليل ولا يتوجه منعه اللهم الا ان يراد الحكم على المحدود بان هذا حده له
بمعنى ان هذا مفهومه لغة او اصطلاحا كما هو المراد في حدود الامور الوضعية نحو الكلمة قول
مفرد فيكون حكما ولذلك يعرب مبتدأ وخبرا قوله وهي عطف على الجملة السابقة اي الكلمة
بمعنى مفهومها وهو القول المفرد جنس تحته ثلاثة معان اسم وفعل وحرف اذ هي منقسمة
الى هذه الثلاثة والواو في ذلك بمعناها الاصلي وهو مطلق الجمع كما قالوا في المعنى انه الصواب
اذا الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولا يلزم عليه ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة حتى
يصدق على المجموع من قولك زيد انه كلمة لانه اسم وفعل وحرف اذ ليس هذا من تقسيم الكل الى
الاجزاء فلا يصدق الا مجموعها كالسكنجبين خل وما وعسل بل من تقسيم الكلي الى جزئياته
فيصدق على كل منها كالانسان حيوان وفرس قالوا واذا المطلق الجمع الافراد اي الكلمة كل
واحد من هذه الاقسام كالجمعي فان قيل اذا كانت الكلمة كليا فالكلي كالانسان يطلق على افراده
بالوحدة والاجتماع قيل كون الكلمة لا يصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة ترجع الى الاصطلاح
النحوي فمن ثم جئ فيها بتا الوحدة في مقام التعريف الذي هو للحقيقة مع قطع النظر عن الوحدة
والكثرة اذ انا نمنع اولا الامر بانها لا تصدق على افرادها الا بالوحدة دون الاجتماع وقال ابن مالك ان
الواو في ذلك ونحوه للتقسيم بمعنى او قال وهي فيه اجود منها وكقوله كالناس مجزوم عليه وحارم
والاشعار المقام بدعوى انحصار الكلمة في الاقسام الثلاثة اذ هو بصدد تقسيمها الى اقسامها
المقتضي ان لا يخل ببيان بعضها اورد الكلام مرسلا بدون اداة الحصر ولكون العمدة في اثبات
الحصر هو الاجتماع والاستقراء التام لم يعرج على الاستدلال عليه بالطرق العقلية ومنها
القسمة الدايرة بين النفي والاثبات فتفيد الحصر ولم فيها مسالك لمح المصنف في تعريف
الانواع الثلاثة الى احسنها واشهرها وهو مسلك ابن الحاجب وهو الكلمة اما ان تدل على الاول
بالفعل والثاني لا بل هو جزء مدلول الاسم قال ابن الخباز او لا تختص احضارها
فيها بلغة العرب الدليل عليه عقلي والامور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات انتهى ومنهم
من جعل هذه الاقسام للكلام كابن جني وابي الحسن بن عباد في مختصره واحسن ما وجه به انه من قسمة
الكل وهو الكلام الى اجزائه كالسكنجبين من خل وما وعسل لا من قسمة الكلي الى جزئياته لتعذر صدق

بتمامه

يراجع عن الازهري

انواع ع

اليمني م

المقسوم على قسيمه فالاسم تقدمه الخاء على اخويه لتركب المقصود عندهم وهو الكلام من نوعيه وبوخروف
الفعل لصلاحيته لركنية الاسناد دون الحرف قال في شرح اللمحة كما اجمعوا الاسم لا يعتد بخلافه
على انحصارها فيها اجمعوا على ترتيبها هكذا وتلقيبها نحو الاعراب واول من فعل ذلك امير المؤمنين
علي رضي الله عنه واهل المنطق يقدمون الفعل لان قيوده وجودية وبعض قيود الاسم وجميع انتهى ح
قيود الحرف عدمية والوجودي مقدم على العدمي ومن احسن ما عرف به الاسم قول المصنف
كلمة فصرح بالجنس ولم يقل كغيره ما دل اذ التصريح في مقام التعريف اولى من الكناية وليس
قوله تدل على معنى للاحتراز اذ الكلمة لا تكون الا كذلك اذ الوضع داخل في حقيقتها والدلالة
مندرجة فيه ولهذا لم يحتج لذكرها في تعريف الكلمة وانما ذكرها هنا وصلة لقوله في نفسها وهو
صفة لمعنى اي تدل على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة وليس المراد بثبوته في نفسها قيامه
بلفظها لاستحالة قيام زيد بالزاي والياء والدال بل كونه ليس في لفظ غيرها لانه نقيض ذات ح
قولهم في الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في لفظ غيره وليس القصد بهذا القول الا
اخراجه وفي بمعنى اللام اي على مدلولها لا لغيرها وقيل بمعنى لبا اي تدل على معنى بنفسها
لا بضم ضميمة كما في الحرف ومعنى اللفظ هو ما يقصد به اي يراد فهو مصدر بمعنى المفعول
ودخل في التعريف ما دل على معنى في نفسه فقط كالاعلام وكذا ما دل على معنى في نفسه وفي
غيره كاسماء الشروط والاستفهام وكالافعال فان من الشرطية مثلا تدل على الشخص العاقل
وهو المعنى الذي هي به اسم لانه معنى في نفسها وعلى عقد المسببية والمسببية بين الجملتين
بعدها وهو معنى في غيرها وكنحو ضرب يدل على معنى في نفسه وهو الحدث والزمان وعلى نسبة
ما ارتفع به وهو معنى في الغير فلا يكون خارجة بالقيد المذكور حتى يلزم فساد الجمع في تعريفي
الاسم والفعل لان كل قيد انما تخرج ما ينافيه لا ما يغايره وقوله غير مقترنة برفع غير صفة
لكلمة الواقعة على الحال من الضمير في تدل اي تدل في حال كونها غير مقترنة او صفة للدلالة
محذوفة اي تدل دلالة غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والمستقبل
اي غير مقترنة بالدلالة على احدها والا فكل كلمة فهي مقترنة بزمان نطقها ضرورة وهذا
القيد عدمي مخرج للفعل وانما يتبين معناه بتبيين ملكته وهو الاقتران الاتي في تعريف
الفعل بما يذكر معه لان الاعدام انما تعرف بملكاتها فاخرج بقيد الاقتران ثم داخل هنا
وستعرفه ان شاء الله تعالى والمراد بالدلالة حيث اطلقت في كلامهم الوضعية وهي كون اللفظ
بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه عند العالم بوضعه له اذ غيرها ليس معتبرا في هذا الفن
الباحث عن احوال الموضوعات العربية ومن خصايصه اي هذا اللفظ لتداوله بين الادبا
كالمفصل وغيره على خواصه المتداولة بين ارباب المعقول الباحثين عن الحدود الخاصة
والخصايص جمع خصيصة تانيث الخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت اسما لما يختص بالشيء ويلازمه
فيكون دليلا عليه وامارة على وجوده فيجب اطرادها اي حيث وجدت وجد وانعكاسها اي
حيث وجد وجدت بل قد تكون منعكسة اذا كانت خاصة شاملة كالاسناد للاسم كما سيجيء
وقد لا يكون كالتنوين بخلاف الحد فانه يجب اطراده اي كلما وجد وجد المحدود وانعكاسه
اي كلما وجد المحدود وجد وذكر من التبعيضية على عدم انحصار خواص الاسم فيما ذكر وقد ألفها
بعضهم

بعضهم الى الخمسين ولا حاجة الى استقصائها مع ذكر الحد الجامع المانع فاقتصر على الاشهر منها
وهي لفظية ومعنوية فمن الاولى الى وهكذا كان يعبر عنها الخليل قال في المغني وهو اقيس
من قولهم الالف واللام لان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به كما يقال قد وهل وكان سيبويه
يعبر عنها بالعبارتين فكانه باعتبار الاعتداد بمعنييها في الوضع وعدمه كما قاله المرادي وهذا
بناء على ان الوضع امتاعلى لقولها احادية الوضع وهي اللام وحدها كما عليه المتاخرون كما سياتي
على ما سياتي في تعبير صاحب التسهيل بالتعريف لشموله مع ذلك تعريف الاضافة كعبد الله والعلمية
كزيد والاضمار والاشارة وقولنا غير الموصولة برفع غير على الصفة قيدها بذلك هنا كالاوضح
بناء على ان التي تختص بالاسم هي المعرفة كالرجل وكذا الرابع كالتي في النضر ونحو ولم يرد في غيره
فكلامه شامل لها الا الموصولة كالضارب لجوازدخولها على المضارع في التسعة كما ذهب اليه ابن مالك
لكن مختار المصنف كالاكثرين خلافه كما سياتي في قوله ولا يقاس على ما اتت بالحكم الغرضي حكمه
قالوا وهو من الضرورات المستقبحة فلا يرد على طرد العلامة بالنسبة الى من اطلق اختصاص ال
بالاسم حتى تحترز عنه بالقيد المذكور كما قال في شرح اللمحة الا اندفع به ما عساه ان يقال فان ابن
مالك استند في ذلك الى السماع شايعا عن العرب فلا باس بالاحتراز عنه بتقدير ثبوته وان كان
بسبيل من تركه كما صنع في الفطر والشذور وغيرهما فان قلت لفظ قيد يغني عن الاستتمامية ايضا
لانه نقل في المغني حكاية ان نعلت بمعنى هل نعلت قلت لكنه صرح بان ذلك من الغريب فان ثبت
فمن ابدال الخفيف ثقيلا كما في الال عند سيبويه وانما اختص التعريف بطرفه المذكور وكذا التنكير
والندا والتثنية والجمع والتصغير والتذكير والتانيث والوصف وكون الشيء مسندا اليه نحو
بالاسم لان هذه الامور انما تكون لما يدل على الذات مطابقة والفعل لا يدل عليها الا ضمنا والحرف
مدلول في غير تنبيه همزة الى في كلامه قطعية لانها نقلت الى الاسمية واخبر عنها
على لفظها فهمزتها قطعية كهمزات الاسماء غير المستثناة ومن خصايصه للفظية التنوين
مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون مخصوصة وهي كما قال في المغني نون زايدة
ساكنة تلحق الاخر لغير توكيد فخرج نون حسن لاصالتها ونون نحو ضيفن للطفيلي لتخرجها ونون
نحو انكسر لانها غير آخر ونون نحو لنسفعا وليكونا لانها للتوكيد ودخل في ذلك ما يختص
بالاسم من ذلك وهو الاربعة الاتية وما لا يختص وهو التنزيه والغالي فلذلك اخرجهما
بقوله في غير القافية والمراد في غير حرف الروي كما عبر به في التسهيل وبه فسر الكوفيون
القافية والاصح من اقوال سبعة مذكورة في علمها انها عبارة عن الساكنين اللذين في اخر
البيت مع ما بينهما من المتحرك حرفا كان او اكثر ومع الحركة التي قبل الساكن الى اخر البيت
الى اقرب ساكن اليه مع الحركة التي قبله كمنزل في قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل والروي هو الحرف الذي تنسب اليه القصيدة كلامية امرئ القيس مثلا وقد
يقع في اخر العروض الذي هو اخر جزء من النصف الاول من البيت ليوافق الضرب الذي هو
اخر جزء من البيت فيسمى ذلك العروض مصرعا فالروي فيهما او في الاخر فقط ان كان مطلقا
اي متحركا فالتنوين اللاحق لا بد له من حرف الاطلاق وهو الواو والالف والياء يسمى
تنوين الترنم اما مجازا من باب الحذف اي تنوين ذي الترنم او من باب التضاد فانه

نحوم

كما صنع ابن الحاجب وغيره وتعبير الزمخشري بحرف التعريف اولى لشموله الاداة بجميع المذاهب فيها واما الطايية فاحسن منه

في الحقيقة لقطع الترنم الحاصل من حرف الاطلاق لقبوله للترنم اي مدّ الصوت بحركة
تجانس حرف الروي فيوتى بالتنوين بدلا منها لتركه كما قال سيبويه والمحققون قال ابن حركة تم
عقيل وقريب منه قولهم داود القياسي وفي الجزء القدرية مجوس هذه الامة قال المصنف
في حاشية التسهيل اما داود القياسي فلا نعلم قالوه واما القدرية فقد اثبتوا القدرة
لانفسهم فما ذكره ليس بشيء انتهى واما حقيقة لحصول الترنم اي التغني بالنون لا لها
حرف أغن والترنم غنة الخيشوم كما زعم ابن يعيش وشارح اللباب الا انه يقتضي تسمية مخرجها
كل تنوين بل كل نون ترنما كذا قيل وفيه نظر وهذا التنوين يدخل الاسم والفعل وقد
اجتمعا في قوله افلى اللوم عاذل والعتابن ٭ وقولي ان اصبت لقد اصابن ٭ وفي الحرف
كقول لبيد بغته ان نزل الرحل غيران ركابنا ٭ لما تزل برحالنا وكان قدن ٭ وان كان حرف
الروي مفيدا اي ساكنا سمي التنوين اللاحق له غالبا الغلو وتجاوز حد الوزن ويدخل في
الاسم كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ٭ وفي الفعل كقول امرئ القيس ويعدو على
المرء ما يأتمرن وفي الحرف كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما فقالت وان
وهذا التنوين اثبته الاخفش واهل العروض وانكره الزجاج والسيرافي ونسب اليه الوهم
وقال ابن معزور ظاهر كلام سيبويه في المسمى بتنوين الترنم انه نون عوضت من المدة وليست
بتنوين وذهب ابن مالك في التحفة وتبعه المصنف في الاوضح الى ان تسمية نوني القافية
تنوينا مجاز قال الا جل بها نونان زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف وليستا
من انواع التنوين لشوبهما مع الوقف الفعل والحرف والخط والوقف وحذفهما في الوصل
فلا يردان على من اطلق اختصاص التنوين بالاسم لاجرم ان ابن مالك لم يحترز عنهما في الالفية
وان المصنف عرف التنوين في الاوضح بما لا يتناولهما فقال هو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا
لغير توكيد وفيه استدراك كما قال قريبه في حاشيته قلت والاحسن ان يقال نون لا تكتب
ولا تؤكد فيخرج بالاول نون حسن وانكر وضيفن والترنم وبالثاني نونا التوكيد الخفيفة نحوم
والثقيلة وينطبق التعريف على الاقسام المختصة فقط وبما سيأتي عن المصنف في تنوين هو لا يعلم
ان ماسلكه هنا كالتسهيل والمعنى مزدوجهما في التنوين هو الاول ثم اشار الى تقسيم التنوين
الى الاقسام الاربعة المختصة والى تعريفها بالامثلة على عادة الادباء في تعريف الامور الكلية
بالامثلة الجزئية كقول سيبويه عرّ الاسم كزيد والفعل كضرب تسهيلا على المبتدي فان الشيء اذا سيبويه
برز في صورة المثال اغنى عن السؤال وهو بالقوة تعريف بالعرضيات كما قال بعضهم لان وجه
المشابهة يكون امرا عارضا فيكون رسما فالاول تنوين التمكين ويسمى تنوين الامكنة
وتنوين الصرف وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف وجمع المؤنث السالم كزيد ورجال اعلما
بقايه على اصله في الاعراب وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ولهذا اختص
بالاسم اذ لا اصالة لغيره في ذلك فيدل على بقاء اصالة والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق
لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب العلم المختوم بويه كسيبويه
قياسا وفي اسم الفعل سماعا نحو ايه وصه بالتنوين اذا اردت استزادة المخاطب من حديث
ما وسكوت ما فان اردت معينا فيهما حذفت التنوين فكانا معرفتين من قبيل المعرف بلام

العهد اى سكت السكوت وحدث الحديث المعهود بن وهذا انما بنا نى على القول بان مدلول الاسم الفعل المصدر اما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات كذا قيل وفيه شئ واختص هذا التنوين بالاسم لان التنكير والتعريف لا يكونان الا فيه كما مر وليس منه كما قال المصنف تنوين نحو رجل كما يتوهم اذ لو سميت به شخصا لبقى ذلك الاسم بعينه ولا تنوين نحو ربّ احمد وابراهيم لانهما منصرفان حينئذ بل التنوين فيهما للتمكين قال الرضى ولا مانع من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير فرب حرف يفيد فائدتين كالف مسلمان وواو مسلمون فهو فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سمى به تحض للتمكين والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم اذ ليس للتمكين ولا للتنكير والا لم يثبت فيه بعد التسمية كما فى نحو اذرعات وعرفات اذ الاول لاجتماع العلتين والثانى لا يكون فى الاعلام وللعوض من المضاف اليه اذ لا اضافة ولا من الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد فى الرفع والجر مع ان الفتحة قد عوض عنها الكسرة فلم يبق الا ان يقال انه فى مقابلة نون جمع المذكر لانه معنى مناسب لا يكون الا فى الاسم اذ ليس للفعل ولا للحرف جمع فيتصور فيهما تنوين المقابلة فاختص التنوين الدال عليه بالاسم والرابع تنوين العوض عن المضاف اليه ولهذا اختص بالاسم لان المضاف لا يكون الا اسما وهو اما عوض عن جملة كاللاحق لاذ نحو يومئذ يفرح المؤمنون اى يوم اذ يغلب الروم فحذفت الجملة وجئ بالتنوين عوضا عنها وكسر لذا لالتقاء الساكنين وهذه الاضافة فى يومئذ من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك لا من قبيل اضافة احد المترادفين الى الاخر كذا عن ابن مالك او عن مفرد وهو تنوين كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا لذا لامثال فضلنا بعضهم على بعض وقال الاخفش فى الاول انه تنوين تمكين ذاهبا الى ان اذ فى ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان كسرها اعراب لان اليوم مضاف اليها وقال بعضهم فى الثانى كذلك وان التنوين فيه راجع لزوال الاضافة التى كانت تعارضه وقد يكون التنوين عوضا عن حرف اصلى كما فى نحو جوار وغواش فانه عوض عن ياء عند الجمهور خلافا لمن يقول انه للصرف كما سيأتى بسطه وعن حرف زايد كجندل عوضا عن الالف فى جناد ل قال ابن مالك فى المغنى والذى يظهر انه للصرف ولهذا جبر بالكسرة نكملة زيد على اقسام التنوين الستة المذكورة سابع وهو التنوين الشاذ كقولك بعضهم هو لا قومك حكاه ابو زيد وقايد تنجر تكثيرا للفظ كما فى الف قبعثرى وقال ابن مالك انه كالنون الزايدة فى ضيفن وليس بتنوين وتعقبه فى المغنى بان الذى حكاه سماه تنوينا وهذا تنوين دليل منه على انه سمعه فى الوصل دون الوقف انتهى وبمثل ما ذكر يتعقب قولهم الساكن فى القافية وقد ذكر الدماميني ان الزمخشرى حكاه فى الوصل والثامن وهو تنوين الحكاية ان تسمى جملا بعاقلة لبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز قال فى المغنى وهو اعتراف منه بان تنوين الصرف الذى كان قبل التسمية حكى بعدها والتاسع وهو تنوين الضرورة اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى المضموم كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وقوله سلام الله يا مطر عليها وبعضهم يجعلها قسمين فيكون الاقسام عشرة وقال به فى المغنى فى الثانى دون الاول قال لانه فيه للتمكين لان الضرورة امانت الصرف بخلاف الثانى فانه مبنى على الضم ومن خصايصه المعنوية الاسناد اليه اى تعليق شئ به بحيث يصح السكوت عليه وهذا ما اراده فى الايضاح بقوله ان تنسب اليه ما تتم به الفايدة

حاشية
مشوم

فليس المراد بالنسبة مجرد التعليق الذي يحصل في غلام زيد مثلا فالاسناد في كلامه بمعناه الاصطلاحي
وهو تعليق شئ باخر على الوجه المذكور سواء كان انشائيا او خبريا موجبا او منفيا فالشئ هو المسند
وليس من خصايص الاسم بل قد يكون فعلا كقام زيد او اسما كزيد اخوك او جملة كانا قمت والاخر هو
المسند اليه ولا يكون الا اسما سواء اريد بمعناه او لفظه كما ستعرفه فلهذا قيد الاسناد بقوله اليه
ويجوز ان يجعل الاسناد في كلامه بمعناه اللغوي وهو الالصاق والاضافة من قولهم اسندت
ظهري الى الحايط اى الصقته واضفته اليه ليكون شاملا مع ذلك لوصف الاسم والاضافة اليه
بناء على ان كون الشئ موصوفا ومضافا اليه من خواص الاسم واما الاضافة الى الجملة في نحو يعجبني
تسبير الجبال فلتاويلها بالمصدر وقد وقع الاحتراز عنها كالمسند اليها بالقيد الاتي فيكون اشمل
من قولهم التسمية وصلاحيته بلا تاويل للاخبار عنه واضافه اليه والظرف في قوله بخبرها ويل حال
من الضمير في اليه يتبع به العلامة المذكور ليلا ينتقض طرده بغير الاسم من ما يسند اليه مؤولا
بالمصدر كالفعل مع ان ظاهر نحو وان تصوموا خير لكم اى وصيامكم ومقدمة نحو تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه اى ان تسمع اى سماعك بدليل ثبوتها في رواية اخرى وكالجملة الواقعة مبتدا كقوله تعالى
سواء عليهم انذرتهم عند من اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدا وتسمع بالمعيدي اذا لم يقدر ان فالجملة
في ذلك بمعنى المصدر وهو الانذار والتسمع بدون اعتبار حرف سابك ملفوظا ومحذوف بل الفعل وحده
قايم مقام المصدر كما في الجملة بعد الظرف في نحو ويوم تسير الجبال ذكر ذلك المغني مستدركا على
حصرهم الجمل التي لها محل في سبع قال والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة نحو لست
عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر وسياتي الكلام عليه في الاستثناء والجملة المسند اليها فذكرهم ومنه
عند ابن مالك كما نقله المالكي في حاشية الاوضح قوله تعالى ومن ايانه يريكم البرق اى ارائكم بدليل
ما قبله وما بعده وكما ذكر المصنف في النوع السادس من الجملة السادسة من الباب الخامس في
المغني ما شرطه الافراد او الجملة من الابواب قال فمن الاول الفاعل وناييه على الصحيح ولم يذكر المبتداء
فدل على انه عندهم قد يكون جملة بتاويل الاسم كما ذكرته به يشعر كلامه في الاوضح وصحى كغيره في وقوع الجملة
فاعلا ونايبا اقوالا المنع مطلقا وبه جزم في الشذور والجواز مطلقا تمسكا بقوله فاما ترى
الا بشيرا شرطه ، وعهدي انها قيناً يفش بكيره والتفصيل بان يكون الفعل قلبيا او وجد مثلقا
عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد فيجوز والا فلا واختار في المغني لكن على وجه سياتي ذكره في الفاعل مع
زوايد هذا ومذهب جمهور البصريين كما في الارتشاف انه لا يؤول بالاسم الا حرف مصدري مع ما دخل
عليه وقضيته المنع في ذلك كله وهو ما نقله في المغني عن الاكثرين قال وتاولوا ما ورد مما يوهم خلافه
وقالوا في تسمع بالمعيدي خير وقوله فاما ترى الا بشيرا شرطه انه على اضمار ان اى والجملة تصير بها مفردا
لان المصدر معها كالملفوظ ولهذا خطا ابن عطية حيث قال في قوله تعالى قال فالحق والحق اقول لاملان
ان التقدير لان املان لان جواب القسم لا يكون مضارعا واما الاستدلال الجملة في نحو قوله تعالى قالوا ايتنا بما
لا نقسد وا واذا قيل ان وعد الله حق وقوله عليه السلام لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقولهم
زعموا مطية الكذب حيث وقعت نايبا في الاثنين ومبتدا في الخبر بين فلان المراد بها في ذلك لفظها
اى واذا قيل لهم هذا اللفظ وكذا التقييد بالاسناد اليها اسناد للاسم صريحا الصير بها على هذا اللفظ
وهل هو علم جنس او شخص قولان نقلهما قريب المصنف في حاشيته وكذا كل ما اسند الى لفظه دون معناه من فعل

فانه يكون خبرا لام
لكنه في تاويله

لا محل

بم

اوحرف فانه اسم كقولك ضرب فعل ماض وفي حرف جر علم كما قال الرضي لانه موضوع لشئ بعينه غير
متناول لغيره منقول عن مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ المحكوم على موضعه بالابتداء واما قول
ابن مالك ان الذي يختص بالاسم هو الاسناد المعنوي دون اللفظي فانه صالح للاسم كزيد معرب وللفعل
كضرب فعل ماض وللحرف كفي حرف جر وللجملة كلا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة فلهذا قيد
الاسناد في التسهيل بالمعنى حيث قال فالاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرتها قال الحسن في المغني
لا تحقيق فيه وضرب في قولنا ضرب فعل ماض واسم ولهذا اخبرت عنه وفتحت على الحكاية بدليل ان الفعل
يدل على الحدث والزمان ولا يخلو عن الفاعل حالة التركيب وهذا الايصح ان يكون لفاعل ويوضحه انك تقول
في زيد مضروب زيد مرفوع بضرب فتدخل عليه الجار الذي لا يدخل الا على الاسم وقال الى بعضهم لا دليل
في ذلك لان المعنى كلمة تضرب فتقلت وكيف وقع ضرب مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت
فاذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت نظرا لاخبارك في قولك زيد قام انك اخبرت
عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت عن ضرب باعتبار مسماه الذي يدل على الحدث
والزمان فهذا فيما لفظ مسماه لفظ كاسما الشهور وحروف المعجم فقيل لي فكيف اشتبه على ابن
مالك الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت وكيف يتوهم ابن مالك ان جميع النحويين غلطوا في
قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان انتهى
والتحقيق كما قاله ارباب في معنى قولهم الفعل لا يخبر عنه اي لا يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه
وقولهم الحرف لا يخبر عنه ولا به اي لا يخبر عن معناه ولا به معبرا عنه بمجرد لفظه وبيانه ان الاخبار
عن الفعل اما عن لفظه وهو جايز كضرب فعل ماض او عن معناه ولا يخلو اما ان يعبر عنه بلفظ اي
بلفظ وضع بازايه او بغير لفظه ولا امتناع في الثاني كقولك معنى الفعل مقرون بالزمان
والاول اما ان يكون بلفظ مع ضميمة وهو جايز ايضا كقولك معنى ضرب لا يخبر عنه او بمجرد لفظه
كضرب حال تركيبه مع الفاعل كضرب زيد فهو ممتنع بالاتفاق وهذه الاربعة تجري في كلا
طرفي الاخبار عن الحرف وبه فيمتنعان في معناه اذا عبر عنه بمجرد لفظه كزيد قلم فالحاصل ان الاخبار
اما عن المعنى معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره او معبرا عنه بلفظ اخر فالذي يختص بالاسم هو
الاول واما الاخران فمشتركان بينه وبين اخويه واما عن اللفظ وهو صالح في الكلمات كلها سواء
ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او عبر عنها بالفاظ اخر وهذا لا يقدح في اختصاص الاخبار عن
الشئ بكون المخبر عنه اسما لانما حال الاخبار عنها اسما لصدق حد الاسم عليها ووجود علاماته دون غيره
فيها وقد صرح ابن مالك نفسه باسمية ما اخبر عن لفظه في الكافية فقال وان نسبت لاداة حكما
فابن او اعرب واجعلها اسما وقد اعتذر المرادي عن ما يتدبه في التسهيل كما مر مما يوقف عليه في
شرح الغيثه ويؤخذ من قولهم مدلول اللفظ اما ان يكون معنى كزيد قائم او لفظا كاسما الشهور
وحروف الهجاء ونحو ضرب فعل ماض ان الاسناد ليس الا للمعنى مطلقا فان المعنى مفعول بمعنى المصدر
من عناه اذا قصده فاذا وضع لفظ للفظ اخر كان اللفظ الاخر محلا للقصد لانه قصد بالقصد
الاول غاية ما في الباب ان يكون الشئ لفظا في نفسه ومعنى للفظ اخر ولا محذور فيه فكلمة الاسناد
في نحو زيد قايم وزيد ثلاثي اسناد للمعنى لكنه في الاول للمعنى الاصلي الذي ليس بلفظ وفي الثاني للمعنى
الطاري الذي هو لفظ وانما سمي لفظيا لكون المعنى ملفوظا بخلاف الاول فلهذا خص بالمعنوي ثم ان

ويجوز ان في غير ذلك
اما الاسم فيخبر عن
معناه وبه معبرا
عنه بمجرد لفظه

اللفظ صالح لي جميع الاسما كما مرّ بخلاف المعنوي فان اسما الافعال كصه والاسما الملازمة للندا كيا مكرما
او للنصب على الظرفية كذا او على المصدرية كسبحان لا تقبل الاسناد المعنوي بانفسها بل بنظايرها في
المعنى او النوع كالسكوت والكريم والوقت والتنزيه فالمسند الى السكوت ونحوه من ما ذكر المسند
الى صه ونحوها مما ذكر لتوافقهما معنى ونوعا بخلاف المصدر والصفة بالنسبة الى الفعل فانهما
وان وافقاه في المعنى فقد خالفاه في النوع وهذا مراد صاحب التسهيل بقوله الاسم كلمة يسند ما لمعنا
الى نفسها او نظيرتها قال في شرحه وهذا سبيل محاولة الاسناد المعنوي في ما تقدر فيه من
الاسما بنفسه وفيه بحث ويهذا يظهر ان من الخاصة اعم علامات الاسم والامر اله وينعكس
عليه لا نقضا ان تعذرت بحسب المعنى لم تتعذر بحسب اللفظ فيكون خاصة شاملة قلت في ذلك بحثا
ثم رايت العلامة الهندي شارح التسهيل في شرح التسمية وبهذا العلامة استدل على سمية كثير من
الكلم من ما لا يقبل غيرها من العلامات كالضمير المستتر في قم اذ ات وما في قوله تعالى قل ما عندَ
الله خير من اللهو ما عندكم بينفد انما صنعوا كيد ساحر فاسناد الفعل الى الضمير في المثال وخبر وينفد
وكيد الى ما في الايات الثلاث دليل اسميتها ومن خصايص الاسم عود الضمير اليه وبه استدل على اسمية مهما في قوله تعالى
مهما تاتنا به من اية وما التعجبية في نحو ما احسن زيدا والموصولة في نحو جا في الضارب ومن
زعم حرفية القدر جع الضمير موصوفا محذوفا كما سياتي وابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت
اصحيح ام سقيم والاخبار مع مباشرة الفعل نحو التقال اذا جا زيد فاذا اسم لاختصاص الحرفية بالاخبار
والفعلية بمباشرة الفعل وسياتي من الهم تقسيم الاسم الى معرفة ونكرة والى معرب ومبنى والفعل
لغة التاثير واصطلاحا كلمة تدل على معنى في نفسها والكلام في شرح هذا كما في الاسم وبقوله في
نفسها خرج الحرف وقوله مقترنة اى باحد الازمنة الثلاثة فحذف من هنا كما في الام المعتمد على
طريقة الاكتفا اعتمادا على التقييد به في تعريف الاسم وليس المقصد بهذا القيد اخراج جملة
نحو ما ابيد على زمان اصلا كزيد وعمرو او يدل عليه فحسب كالزمان والماضي والمستقبل او يدل على
معنى وزمان ليس من احد الازمنة الثلاثة كالصبوح والغبوق وهذا يحتاج الى تجديد صيغة الارادة
احدها كاصطبح ويصطبح او يكون من احدها لكن لم يدل عليه بالوضع كالمصادر فان الحدث وان وجب
وقوعه في احد الازمنة معينا في نفس الامر كالضرب والقتل فعند السامع ايضا في نحو خلق السموات
وفيام الساعة الا انه لم يدل عليه بالوضع وكاسما الفاعلين والمفعولين فان دلالتها على الحال او الاستقبال
بعارض عملها المشروط بذلك وكاسما الافعال فان دلالتها على الزمان المعين ليس بوضعها الاصلي كما سياتي
فكلها خرج عن تعريف الفعل ويدخل فيه المضارع فانه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا والتباسه
على السامع بنا على اشتراكه بين الحال والاستقبال لا يخل بوضعه لاحدهما معينا او يقال لما اقترن
بزمانين يصدق عليه انه اقترن باحدهما فقط والمراد الاقتران به لا بقيد فقط فلا يخرج المضارع
وتدخل افعال الانشا سوا كان الانشا لازما كنعم وبئس او عارضا كصيغ العقود والفسوخ نحو
بعت واشتريت فانها وان عريت عن الزمان بعروض الانشا لها لكنها دالة عليه في اصل وضعها
ويدخل قولنا خلق الله الزمان فان الحدث وان لم يقترن بزمان محقق ليلا يتسلسل الا ان
الزمان اعم من ان يكون محققا او مقدرا فالقايل بذلك اخبر عن خلق الله الزمان المحقق في الزمان
المقدر كذا قال شارح اللباب فكل ما خرج عن تعريف الفعل مما ذكر اخل في تعريف الاسم وبالعكس

فالمراد

اشارة الى شرح الارشاد

باحد الازمنة لوجود الواحد المبني يصدق عليه انه اقترن

طفاء

فالمراد بالزمان المدلول عليه في الفعل ان يكون ظرفا للمعنى الذي هو الحدث وبالاقتران ان يكون الفعل
دالا على الظرف والمظروف معا بالوضع يخرج عن ذلك ما يجب اخراجه ويدخل ما يجب ادخاله ولا يخفى
ان اطلاق الاقتران في تعريف الفعل وجودا وفي تعريف الاسم عدما مرادا به ذلك عناية في تعريفهما
اذ هو لا يشعر بما ذكر بل قال شارح اللباب ان الزمان خارج عن الدلالة في تعريف الفعل بما ذكر ولا
ينفع جعل المقترن صفة للمعنى كما في عبارة ابن الحاجب والزمان متعلق به قال لانك تقول اعجبني
ضرب مقترن بزمان الحال فتثبت الاعجاب باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان انتهى وكان المصنف
رام التخلص عن ذلك بتانيث مقترن كما في الام الموجودة عندنا وهي مكتوبة بخط العلامة بركات
الدين ابراهيم بن محمد الاميوطي وذكرها مكتوبة على اصل المصنف التي هي بخطه لكنها غير مقابلة
بها فليكون صفة للكلمة او حالا من ضمير المستتر في تدل وهو تسديد ايضا اذ كل كلمة هي مقترنة
بزمان فتطفها ضرورة فلا يكون التعريف مانعا اللهم الا ان يكون صفة للدلالة محذوفة على
معنى دلالة مقترنة بالدلالة على زمان ذلك المعنى وهو تعسف خارج عن نمط التعريفات ولو
قيل الفعل كلمة تدل بصيغتها على زمان لاغنى عن التقييد بالاقتران والتعيين في الزمان اذ
لا يوجد في غير الفعل دلالة بالصيغة على الزمان مطلقا فاعلم انه وضع للفعل وهو من خصائصه ما هو مشترك
بين اقسامه الثلاثة الماضي والامر والمضارع لنسبته الى فاعل ما في جملة شاملة وما هو مختص باحدها
وقد عمد الى تفصيله المستلزم ببيان ما سيق الكلام لاجله من تقسيم الفعل الى اقسامه المذكورة وتمييز بعضها عن
بعض المترتب على ذلك معرفة المعرب منها والمبني والمبهم زمانه فالمختص بسلم من التكرار الواقع في كلام غيره من
ذكر خصائص الثلاثة مع الفعل جملة ثم اعادتها مع اقسامه مفصلة فمن خصائص الماضي تاء الفاعل اي
دخولها عليه كذهبت مضمومة للمتكلم مفتوحة للمخاطب مكسورة للمخاطبة قال ابن مالك وهي علامة قاطعة
لاشتراك الفعل بينها غيره وتختص بالماضي ولو كان مستقبل المعنى كان قمت ومن خصائصه تاء
التانيث اي دخولها عليه وهي حرف وضع علامة للتانيث وزعم الجلولي انها اسم قال في المغني وهو
خرق الاجماع وللعد اجماع الضمير نحو قامتا واحترز بقوله الساكنة اي في الحال كضربت
او في الاصل كضربتا عن المتحركة فان حركتها ان كانت اعرابا فتختص بالاسم كقامت او بناء
فيكون فيه كلا قوله الا بالله وفي الحرف كلات وقد ذكر في المغني ان الساكنة قد توصل بثم ورب
والاكثر تحريكها بالفتح فكانه لم يحترز عن ذلك كغيره لقلة الاسكان ولا يلحق من الفعل الا الماضي
متصرفا فاكان كذهبت هند او غير متصرف كنعم وبئس وعسى وليس الا افعل التعجب وافعال الاستثناء
ولذلك قيد بعضهم مدخولها بما لم يلزم تذكير فاعله ولا حاجة اليه اذ لا تحمل لها في المستثنى
لالتزام تذكيرها ولان العلامة لا تشترط انعكاسها بل الشرط اطرادها فلذلك تثبت فعلية نعم
والتاء المذكورة معها لدخول تاء التانيث عليها وتاء الفاعل ايضا عند الاخفش قال ابن مالك وانفردت
تاء التانيث بلحاق نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاق تبارك ومذهب الى اسمية نعم وبئس كالفراء
ومتبعيه والى حرفية عسى كثعلب وابن السراج وليس كاني على وان شقيرة فكلتا التاءين عندهم
ليستا من خصائص الفعل ومن خصائص الامر بمعنى الصيغة الآتي تعريفها الدلالة على الامر
بمعنى الطلب المخصوص مطلقا مع قبول احد امرين ياء المخاطبة وهي اسم عند الجمهور حرف عند المازني
والاخفش وتختص بالفعل غير الماضي امرا كاذهبي ومضارعا كتذهبين بخلاف ياء المتكلم فانها

تتصل بالكلم الثلاث قال تعالى اتنهدانى ربى او نون التوكيد خفيفة او ثقيلة وتختص بالفعل
فاما دخولها على اسم الفاعل فى قوله اقابلن احضروا الشهود اه فضرورة وتدخل على الامر مطلقا
ولو كان دعاء نحو قوله فأنزلن سكينة علينا الا افعل به فى التعجب ويبدل الفها بعد فى قوله ومستبدل
من بعدغضى صريمة فاحربه بطول فعرواحر باه وعلى الماضى شذوذا ومنه الحديث فاما
ادركن احدكم الدجال وسهلا استقبال معناه وعلى المضارع ان كان مستقبلا وجوبا ان
كان جواب قسم نحو قوله تعالى لاكيدن اصنامكم وقريبا من الوجوب بعد الشرط الموكد بما الزايدة
نحو اما تخافن وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو ولاتحسبن وقليلا فى غيره قال س يجوز فى
الضرورة نحو انت تفعلن وان كان حالا لم يؤكد بهما فلا تقول والله ليقومن زيد الان واحكام
هذه النون مفرقة فى هذا الكتاب وسياتى حكمها فى الامثلة الخمسة وحكم الوقف عليها فى
بابه فكل من يا المخاطبة ونون التوكيد لاتختصان بالامر وان اختصتا بمطلق الفعل بل خاصة
الامر مركبة من الدلالة على الطلب وقبول ياء او النون على سبيل منع الخلو عنهما سواء قبلهما من
كاذهب واحدهما فقط كهات وتعال فالثلاثة تدل على الطلب والاول يقبل كلا من ياء
والنون كاذهبى واذهبن والاخران يقبلان ياء دون النون كهاتى وتعالى فلذلك ثبت
فعليتهما خلافا للزمخشرى فى دعوى انهما اسما فعل بمعنى احضر فان دلت الكلمة على الامر ولم يقبل
واحدا منهما فهى اما اسم فعل كصه وحيهل او مصدر كصبرا بنى عبد الدار وان قبلت احدهما ولم
تدل على الامر فهى المضارع كتذهبن وتبهرج بهما بالامر اولى من تعبيرهم فى الفطر والشذور بالطلب
لانه لشمول النهى يرد عليه لاتذهب فانه يدل على الطلب يقبل يا المخاطبة فيحتاج لتقييد الطلب بقيد
ونحوه او يكلف عناية ذلك من خصايص المضارع لم اى دخولها عليه وكذا اخواتها او حرف
تنفيس اى توسيع كالسين وسوف لانه يقلب المضارع من الزمن الضيق الى الزمن الواسع وهو
المستقبل يقال نفسته اى وسعته وكان الانسب بنظيره منعا تقدم عطفه بالواو فكانه نبه
باداة الانفصال على ان ماصلح فى المعنى لدخول احدهما لم يصلح فيه لدخول الاخر كان مدخول لم منفى وما
معنى وقد دخول السين مثبت ومستقبل معنى اى ومن خصايص الفعل المضارع دخول لم اوحرف
التنفيس كيذهب فانك تقول لم يذهب وسيذهب ومن افعال المضارع كما قال ابن مالك ما لا
يدخله تنفيس ها ولم فانهما مضارعان لافتتاحهما بالهمزة ولا يعتقان فى كلام غالبا الا بعد
الواو كقول من قيل له ها وهلم لا اها ولا اهلم وقولك لم اعلم ولهذا كان الهمزة فى تمييز المضارع
كما قال المصنف دخول لم ولذلك قدمتها واقتصرت فى الفطر والشذور على غيرهما ولهذه الخواص تميز
الافعال عن اسمائها فكل كلمة دلت على حدث ماض ولم يقبل التاء كهيهات اودلت على الامر ولم يقبل
يا المخاطبة او نون التوكيد كصه او على الاستقبال او الحال ولم يقبل لم كاوه فهى اسم فعل ان لم
يكن فى الثانى مصدرا كما مر لعدم صلاحية الكلمة لعلامة الفعل مع صحة اسنادها المستلزم
لانتفاء الحرفية بعينها للاسمية وبعد ان فرغ من تتمات الاقسام الثلاثة نص عليها باسمائها
المتداولة فقال ويسمى المثال الاول اى مدخول التاء بتسميها وهو ذهب ونحو ماضيا وهو فعل دل
على زمان قبل زمانك بلفظ المتلفظ به الاعلى وجه الحكاية وبهذا يدخل نحو خرجت من قولك اليوم تقول
زيد بعد غد خرجت امس فانه ماض وان لم يدل على ما قبل تلفظك به لانك حاكيه زيد يتلفظ به

الاعلى

لا على وجه الحكاية ويدل على زمان قبل زمان تلفظ به ويخرج نحو ادخل من قولك اليوم قال زيد
اول امس ادخل غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به والمراد بالدلالة الوضعية
كمتر فلا يرد على طرده لم يضرب ولا على عكسه ان ضربت ضربت فانه يدل على الماضي لكونه من اخويه
استعمالا في الانشاء الايقاعي كبعت وشريت وكيسمى المثال الثاني وهو اذهب ونحو امر او هو
صيغة يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة فيشمل جميع ما سميه
النحاة امرا سواء طلب به الفعل على وجه الاستعلاء كما هو حقيقة الامر عند الاكثرين من اهل
الاصول والبيان او على وجه الخضوع وهو الدعاء او على وجهما وهو الالتماس والشفاعة والسؤال
او لم يطلب به الفعل بل كان امارا للاباحة او التهديد او غيرهما من المعاني التي ترد لها صيغة
افعل وقد بلغوها بيفا وثلاثين قال الرضي وانما سمي النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه
الصيغة في طلب الفعل على سبيل الاستعلاء الذي هو الامر حقيقة اغلب واكثر كما سموا الماء
والضايق فاعلا لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل اغلب كالضارب والقاتل وكذا الكلام
في النهي وقولنا من الفاعل المخاطب للاحتراز عن امر الغايب نحو ليتفوق بلام الامر وقد اختلفا
في انهما الاصل في الامر هو الصيغة او اللام بل ذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر ليس
الا باللام وان صيغة افعل مضارع دخلت عليه لام الامر فحرمته ثم حذفت حذفا مستمرا
وتبعها حرف المضارعة فاصل قم لتقم فلم يعد الامر قسما من الفعل برأسه بل القسمة
للفعل عندهم ثنائية قال في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه
اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه
امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل قال لتقم انت يا بن خير
قريش وقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز
وارم واخش واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان
المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت واجابوا عن كونها افعالا
مع ذلك بان تجردها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس لحالة غير هذه
فيتكمل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى وصح
في شرح اللمحة ما جرى عليه هنا من ان الامر اصل برأسه وان الفعل بالنظر الى الصيغ ثلاثة
اقسام ماض وامر ومضارع فالقسمة ثلاثية وقولنا بحذف حرف المضارعة احتراز من نحو
لتقم انت يا بن خير قريش ويسمى المثال الثالث وهو يذهب ونحو مضارعا وهو كما قال ابن
الحاجب ما شابه الاسم باحد حروف نأيت من المضارعة وهي المشاهة لانه شابه الاسم
لفظا في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تغيير الحروف الاصول والزوايد
وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى ومعنى لان كلا منهما يأتي للحال والاستقبال قال
الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت نقله الازهري في شرح الاوضح وترتيب الافعال
الثلاثة بهذا الترتيب قد استحسن حيث قال اما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث
الاسماء فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع ثم مثال ما مضى بذهب ولما
يكون ولم يقع باذهب ويذهب ثم بين ان يذهب وشبهه يرادبه الحال ايضا قال ابن مالك

بعد نقله ذلك في شرحه للتسهيل كأنه لحظ في هذا الترتيب ان المضارع لا يخلو من زيادة وان الماضي والامر يخلوان كثيرا وبتجرد الماضي اكثر من الامر فقدم عليه كما قدم على المضارع لتقدم المجرد على المزيد واستفيد من كلام سيبويه امران احدهما ان الامر للاستقبال البتة لان المطلوب بحصول ما لم يحصل تحوقم فاندر او دوام ما حصل نحو يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله الثاني ان المضارع يراد به الحال والاستقبال واختلف في انه حقيقة فيهما اذا قيل فيهما فيكون مشتركا وهو المشهور وقيل في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خلا من القرائن لا يحمل الا عليه ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقواه الرضي وقيل بالعكس لخفاء الحال ولهذا انكره بعض الحكماء وضعف بان ذا كر الحال بمعنى ان الفاصل بين المستقبل والماضي وليس هذا مراد النحاة بالحال وانما حقيقته عندهم اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة او تراخ وهذا امر عرفي كما يقال في يصلي من قولك زيد يصلي انه حال مع ان صلاته بعضها ماض وبعضها لم يمض فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات المتعاقبة واقعة في الحال وعبروا بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال اجزاء الصلاة بعضها ببعض لان اجزاءها المستقبلة تمتد بجزئها المقارن لوجود ذلك اللفظ فمقصود النحاة كما قال ابن مالك بالحال هو ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه لا المقارن وجود لفظه لوجود معناه كما يعتقده كثيرون لان مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود المعنى ولا اشترط ذلك في المضارع المراد به الحال بل جوز في كل فعل طالت مدته او قصرت قال ولما كان بعض مدلول المضارع المستحق حالا مستأنفا لوجود اشبه المستقبل المحض في استئنافه لوجود فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكا وضعيا لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ بخلاف اطلاق المضارع على الماضي وعكسه فانه يتوقف على ذلك نحو لو تقوم امس لقمت وان قمت غدا قمت فلولا ان لما ساغ استعمال يقوم في امس ولا قمت في غد انتهى وقد يتخلص لاحدهما باحد امور سيأتي ذكرها اخر الكتاب ولا بدا لافراق ولا محالة في ابتداء المضارع من زيادة حرف من حروف انيت وهي نون الجماعة او الهمزة او النون او التاء المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى ومجموعا او ياء الغايب من المذكر مفردا او غيره ومن المؤنث مجموعا دون مفرده ومثناه فانه بالتاء الفوقية سواء ظاهر المؤنث وضمير حقيقي التانيث ومجازيه نحو هند تقوم وهي تقوم والسماء تنفطر وهي تنفطر وامرأتان تذودان والعينان تدمعان واختلف في ضمير الغايبتين نحو الهندان هما تخرجان والعينان هما تدمعان فقال ابن ابي العافية يقال بالفوقية وقال ابن الناشرا بالتحتية حكاه ابو حيان وصحح الاول قال المرادي وبه ورد السماع وانما لم يجعلها علامات للمضارع كما فعل غيره لما قال في شرح القطر انا وجدنا ها تدخل في الماضي كما رمت زيدا وترجمت الدواء وتعلمت المسئلة وترنات الشيخ الكبير جعلوها علامات امع التقييد بالاضافة لما ذكر فيها لاخراج تلك الكلمات او مطلقة اعتمادا على شهرتها في ذلك وعلى امثلتها فالها تذكر معها غالبا قال ابن مالك وهذا اقل لان الافتتاح باحدها لازم لكل مضارع ولذلك اقتصر في التسهيل من علاماته عليها بل قيل لو دار الامر بين الاقتصار عليها وعلى لم لكان الاقتصار عليها اولى لاتصالها وعدم انفكاكها عنه مطلقا قبل التركيب وبعده مثبتا ومنفيا بخلاف لم وللتنصيص على امثلته قلت اذا كان المراد بيان ما هو خاصة للمضارع فالاولى

المتصلة

المصراوي

المصاولى لان خاصة الشئ خارجة عنه وحروف المضارعة ليست كذلك فان صيغة المضارع لاتحصل كما اشار اليه فى المتن الابزيادة حرف المضارعة على الماضى مضموم ذلك الحرف اجماعا كما قال الملم فى شرح قصيدة كعب ان كان الماضى من ذلك الفعل رباعيا مجردا كان وليس لها لابناء واحد وهو فعل كبعثر حرج منه حرج اومزيدا وذلك نحو يكرم من اكرم واصله يؤكرم طرح اللاصل وهو زيادة حرف المضارعة على الماضى فحذف فى اكرم حذف الهمزة لئلا يتوالى همزتان ثم حملت اخوته عليه فقوله مضموم جزا فى المعنى الشرط بعد كما فى قوله مفتوح اى ذلك الحرف فى لغة الحجاز كما قاله الملم ان كان الماضى اقل من اربعة ولايكون الا ثلاثيا مجردا كيضرب من ضرب اوكان اكثر من اربعة ولايكون الا مزيدا فيه سواء كان من مزيد الثلاثى كيستخرج من استخرج اومزيد الرباعى كيتحرجم من التحرجم على مافصل فى علم الصرف وهذا الحكم عام فى حروف المضارعة فى سائر الافعال الا فى الهمزة من افعال مضارع خال بمعنى ظن فمكسورة على ما ورد به السماع الا فى لغة بنى اسد فمفتوحة على القياس وكسر همزة فصيح استماعا شاذ قياسا والاحروف الاربعة من مضارع اهراق الماء اذا صبه والاالاربعة من مضارع استطاع بقطع الهمزة وفتحها فى لغة بعض العرب حكاها الاخفش وغيره من الائمة من الاطاعة فمضمومة نحو يُهَرِيق ويُستطيع واخواتها لان الاصل اراق يريق واطاع يطيع فزيدت الهاء والسين فيهما شذوذا فكانا من الرباعى نظرا الى عدم الاعتداد بالزيادة الشاذة ومن ذهب الى ان الهاء من حروف الزيادة فالشاذ عنده فتح الهمزة وجعلها قطعية وضم حرف المضارعة وكذا عند من ذهب الى ان استطاع يستطيع فى هذه اللغة اصله استطاع يستطيع فحذف التاء شذوذا وهم الكوفيون وفيها فتح حرف المضارعة وكسر همزة الماضى كما فى مثل ذلك وصلية والقياس كسرها كما سيأتى وفى لامه فى همزة الوصل ايما الى استثنائهما من ذلك كما ستعرفه واما استطاع بهمزة الوصل فاصله استطاع فحذفت التاء لمجانسة الطاء كما بحذف احد المثلين فى ظلت والمضارع فيه بفتح حرف المضارعة قال ابن مالك تأويل مالم تستطع عليه صبرا وسينه زائدة على القياس لانها بين الافتعال وغيره اهل الحجاز يكسرون غير الياء التحتية من ثلاث مسائل ذكرها المصرف فى شرح قصيدة كعب احدها فى يفعل بالفتح مضارع فعل بالكسر كعلم بيعلم بخلاف ذهب فان ماضيه مفتوح وبقوتان مضارعه مكسور وقرى ولاتركعوا قال الملم وسمعت بدويا يقول فى المسجى انك بتعلم مالا بتعلم بكسر التاء والنون الثانية ان يكون الماضى مبدوءا بهمزة الوصل نحو ينطلق وقرى بتبيض وجوه وتسود وجوه واياكم يستعين ومن كسر فى نعبد فللمناسبة بين النونين الثالثة ان يكون مبدوءا بتا المطاوعة وشبهها نحو يتذكر ويتظلم لانهم يحملون فعل على انفعل والحرف لغة الطرف واصطلاحا كلمة وهذا جنس لاتدل على معنى الا فى غيرها وهذا الفصل كما قال المصرف مباحث من الشرطية هو مايقوله المحققون كالجزولى وغيره فيخرج به الاسم والفعل لانهما وان دلا على معنى فى الغير فهما يدلان على معنى لهما فى انفسهما الا كما قاله كثيرون ما دل على معنى فى غيره لاستقلال باسم الشرط والافعال فانها تدل على معان فى غيرها كمر وقعد فى غيرها صفة لمحذوف اى فى لفظ غيرها وذلك لغيرها مفرد موصوف عن الحرف كالمعرف بال او مقدم كالمنسوب نحو بصرى وتما جملة نحو اخ يزيد قائم لان الاستفهام معنى فى الجملة اذ قيام زيد هو المستفهم عنه وقد يحذف ذلك الغير نحو كان قد وخرجنا ولما والا كثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك الغير كالتعريف فان رجلا مثلا مستفهم لكن لايدل عليه دلالته على معناه الموضوع له وانما يحدثه ويوجد فيه الحرف وكذا فى الاستفهام فى الجملة قال ابوحيان وقد حصر

احرف ج

حـ ما ارجحه انه ويوجد معناه على حكم الرباعى فيطلق الحرف ويراد به الحرف الاصطلاحى لغير الكلمة المصدر

ان نها

بكسرون ا

المتاخرون معانى الحروف بان ما منها ما يدل على معنى فى الاسم خاصة كلام التعريف وحرف النداء وفى
الفعل خاصة كالسين وسوف ونون التوكيد او للربط بين اسمين كحرف العطف وبين فعلين كحرف
العطف واداة الشرط او بين جملتين كحرف العطف وبين حرف واسم كحرف الجزاء او لقلب معنى جملة تامة
كالنافية وهل وهلا اولتاكيد نحو ان ولزيادة معنى فى اخر الاسم كالف الندبة والتعجب والانكار او فى
اخر الكلمة للتذكر والزيادة المحضة نحو فبما رحمة من الله او للجواب كنعم ولا او لاستفتاح كالا واما
اولتنبيه نحو ها أو للجواب كالفا فى جواب الشرط والواو واللام فى جواب القسم وللتفسير كاى وللخطاب كالكاف
فى ذلك وارايتك استثنى وههنا تنبيه وهو ان المعنى قد يكون افراديا هو مدلول اللفظ بانفراده وقد يكون
تركيبيا يحصل منه عند التركيب فيضاف ايضا الى اللفظ وان كان معنى اللفظ عند الاطلاق هو الافرادى
والكلم الثلاث مشتركة فى ان معانيها التركيبية لا تحصل الا بذكر ما يتعلق به من اجزاء الكلام كالفاعلية
فى الاسم وكونه مسندا اليه وفى الفعل وتخصص الحرف كمن مثلا بان معناه الافرادى ايضا هو الابتداء الاصل
بدون ذكر المتعلق من دار او سوق ونحوهما من ما يدخل عليه الحرف وليس ذلك بحسب اتفاق الاستعمال ولا
بحسب اتفاق الاستعمال ولا بحسب اشتراط الواضع فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقة حتى لو اشترط
ذلك لامكن فهم معناه بدونه كما قيل لورود كثير من الاسماء التى لم يجوز الواضع استعمالها الا متعلقا بها كاولو
ودو ونحوهما للقطع بان ذكر المتعلق مشروط فى النوعين بحسب الاستعمال والدليل على ان ذلك فى احدهما
بحسب الوضع فيكون حرفا وفى الاخر لا بحسبه فيكون اسما واشكل من ذلك نحو عن وعلى والكاف من ما معناه
اسما وحرفا واحد وكذا لفظه فدعوى الاشتراط فى لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد فى حالة دون اخرى بعد
منها فى لفظين بحسب معنى واحد ومعنيين بل ذلك لكون الحروف وضعت باعتبار امر عام وهو نوع من النسبة
كالابتداء او الانتهاء لكل فرد من افرادهما معين بخصوصه ومعلوم انه لا تحصل خصوص النسبة وتعيينها
الا فى العقل او الخارج الا بتعيين المنسوب اليه فالابتداء الذى للبصرة يتعين لها والانتهاء الذى
للكوفة يتعين لها فلم يكن بد من دلالة الحرف على معناه من ذكر متعلق به لتعيين تلك النسبة فلذلك
قالوا انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل فانهما ليسا النسبة بخصوصها بل الاسم قد يكون لنفس الذات
كرجل او للذات باعتبار نسبة كذو وفوق وقد يكون لنسبة لا بخصوصها كالابتداء والانتهاء وكذا الفعل فانه
لنسبة الحدث الى موضوع ما وبهذا التحقيق يعلم الفرق بين من التى هى حرف ولفظ الابتداء الذى هو
اسم مع اتحاد معناهما فان من لو لم تبتدأ بمخصوص هو مضمون لفظ اخر كالبصرة يضاف ذلك المضمون
الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلذا لم يجز الاخبار عنها اذ كيف يخبر عن لفظ معناه فى غيره ولفظ الابتداء
مضمونه مطلق وليس مضمون لفظ اخر فلذا صلح للحكم عليه وبه نحو الابتداء خير من الانتهاء ولو قيد كابتداء
سير البصرة الحج بذلك عن الاستقلال ومن ثم جعلوا معنا فى على وعن والكاف اذا كانت كالتى فى قولهم غدت
من عليه بعد ما تم ظمؤها وقوله من عن يمينى تارة وأمامى وقوله يفحكن عن كالبرد المفهم علوا وتجاوزا وشبها
مطلقا من غير نظر الى الخصوصيات كالابتداء او الانتهاء واذا كانت حروفا كما فى نحو زيد على الفرس وسرت
عن القوس وزيد كالاسد استقلالا والمجاوزة والتشبيه المخصوصة وجعلوا معنى كم الخبرية التى هى اسم الكثير
وربت الحرفية الكثرة دون العكس فى الكل لثبوت اسمية اللاتى فى الابيات وكم الخبرية بوجود علامات
الاسم فيهن والامكان الفرق تحكما فاضطروا لذلك الى التفرقة بينها فى المعنى بجعل المعانى المستقلة بالمفهومية
للاسماء وغير المستقلة للحروف صونا لحدى الاسم والحرف عن الانتقاض بكلمة ينقسم الحرف الى ما يختص بالاسم

فصل

خرج ع

اسماء

يكون

كحروف الجر وادوات النداء وأدوات التعريف ومختص بالفعل كحروف التحضيض والتنفيس والجزم والنصب ومشترك بينهما اما متبع كحروف العطف والاكمل ونحوها وسياتي تفاصيلها في مظانها ان شاء الله تعالى واما انهى الكلام في المفرد الذي هو الكلمة بانواعها تعريفا للكل وتقسيما للبعض مع فوايد اخر شرع في المركب وهو قسمان تام وهو مايكون تاليفه على وجه الاسناد بحيث يحسن السكوت عليه وسياتي ذكر هذه الانواع من التراكيب في باب ما لا يصرف من كلامه واقتصر هنا على القسم الاول من المركب وهو التام الذي هو الكلام لكونه معروضا الاعراب الذي هو المقصود بالذات فقال الكلام ويطلق لغة على معان تقدم بعضها واصطلاحا قوله وقد مضى شرحه مفيد وهذا يقال بالاشتراك على ما يحسن السكوت عليه وهي الفايدة التامة وعلى اخص من ذلك وهو ما يفيد المخاطب حكما بجملته وهي الفايدة الجديدة وعلى الاعم وهو الموضوع لمعنى فضمه الى القول وان كان قرينة على عدم ارادة المعنى الاخير لانه عين القول الا انه لاقرينة تدل على احد المعنيين الاولين وذلك من ما لا يجوز في التعريف والحق ان الفايدة في الاصطلاح حيث وقعت قيدا اللفظ او القول فالمراد بها الاولى وهي الفايدة التركيبية لان الافرادية غير متحققة في نظام فتقصر حوان الغرض الاصلي من وضع المفردات افادة المعاني التركيبية وان المفردات دون تركيب بمنزلة تغييق الغراب في الخلو عن الفايدة وكون المفاد من ما يجهله المخاطب قيد زايد على اصل الفايدة لانها حصول الحكم وكان الاصل عدم الاشتراك او تقليله من ما امكن والمراد بصحة السكوت اى من المتكلم كما قاله السيد وغيره ان لا يستدعي لفظا كاستدعاء المحكوم عليه للمحكوم به وبالعكس فلا يتجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد كلاما لان المخاطب ينتظر بيان المضروب وزمان الضرب ومكانه ونحو ذلك قال ابن مالك في شرح التسهيل صرح سر وغيره بان ما لم يفد ليس بكلام مفرد اكان كزيد او مركبا دون اسناد كعندك وفي هنك او مركبا باسناد مقصود لغيره نحو ان قمت او باسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله احد نحو انا زمانة قال فيلزم من تعريفي لحد الكلام ان يحترز من ذلك كله لا حرج انه عرفه في التسهيل بما يتضمن ان الكلام اسناد امفيدا مقصودا لذاته ونص في شرح الكافية على ان الاقتصار على المفيد فيه كفاية اى فيغني عن اعتبار التركيب والقصد ولذلك اقتصر عليه الحصر كغيره هنا وفي الاوضح والقطر وزاد في المغني والشذور قيد القصد لاخراج كلام النايم والساهي وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام ومع تسليمه فلا حاجة الى التصريح بالقصد لاعتباره في اصل الدلالة على المشهور المنقول عن اهل العربية قال الرضي وكل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء او لان حسن السكوت من المتكلم يستدعي ان يكون قاصدا له كما قال الازهري في شرح الاوضح او لان ما اخرج به قد خرج بقيد الافادة كما قاله ابن الصايغ اذ المفيد في الحقيقة انما هو المتكلم فاذا لم يكن قاصدا لا يقال انه افاد واسناد الافادة لغيره انما هو مجاز من اسناد الشيء الى متعلقه وآلته لا يقال نحو السماء فوقنا من ما لا يفيد المخاطب شيئا بجعله مفيدا بمعنى صحة السكوت عليه ولا يسمى كلاما كما صرح به ابن مالك ونقله عن سر لانا نقول الصواب الذي عليه المحققون والاكثرون خلافه والا لم يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها فوق الغاية في الظهور بلا شك وكل خبر كلام وان المخاطب اذا كان يعلم حكما واخبر به لا يخرج الكلام بذلك عن كونه كلاما اذ القصد بالكلام لا ينحصر في الفايدة الجديدة كما قرر في علم البيان قال ابو حيان في ارتشاف ليس من شرط الكلام قصد لفظ به ولا

كونه صادرًا من ناطق واحد ولا افادة المخاطب شيأ يجهله خلافا لزاعمي ذلك بل اذا حصل الاسناد كان كلامًا ولو من غالط وساهٍ ومخطئ ومن ناطقين او تركيب لا يستفيد به المخاطب شيأ يجهله وتركيب محال ونازع في شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سر وقال ما اظن احدًا يمنع قال زيد النار حارة ولا قال زيد الكل اعظم من الجزء قال ولو كان بعض اهل عصرنا يقول لعجبت من هوكاة النحاة يجيزون لأصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل اعظم من الجزء قال ولو كان بعض اهل عصرنا لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل اعظم من الجزء ويلزمهم ما شرحوا به المفيد بانه الذي يفيد السامع علما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه شيأ لم يعلم قبل ذلك ثم طرقه ثانيًا وهو قد علم منه ما علم اولا انه لا يكون كلامًا باعتبار المرة الثانية لانه لم يفده علما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلامًا وغير كلام بحسب افادته هذا خلف ثم شرع في تقسيم الكلام على النحو الذي اسلفنا تقريره في تقسيم الكلمة وهو اي الكلام بمعنى مفهومه خبر وانشاء اي ينقسم اليهما لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قايمة بنفس المتكلم وهو تعلق احد الطرفين بالاخر بحيث يصح السكوت عليه فان كان لتلك النسبة الذهنية خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين كزيد وقايم مثلا في الخارج نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك يطابق تلك النسبة المفهومة من الكلام ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا يطابقه بان تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي في الخارج سلبية او بالعكس فهو الخبر وما فيه المطابقة صدق وغيره كذب وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فهو الانشاء فيدخل فيه الطلب باقسامه الاتية والتنبيه وغيرها من اقسام الكلام وانما قدم الخبر لانه الاصل في الكلام ولان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او فعل كنعم وبيس وبعت واشتريت او باداة كالاستفهام والتمني وهذه القسمة الثانية للكلام التي جرى عليها هنا هي طريقة اهل البيان ومن معهم من محققي النحاة وغيرهم اما اهل الاصول والعربية فجعلوها ثلاثية وتبعهم المصرف الشذور فقالوا الكلام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والا فاما ان يتاخر وجود معناه عن وجود لفظه او يقترنا والثاني هو الانشاء كصيغ العقود والفسوخ وافعال المدح والذم ونحو ذلك والاول هو الطلب ويدخل فيه ما دل على طلب شيء بالوضع فان كان المطلوب ذكر الماهية فهو الاستفهام او تحصيلها فالامر او الكف عنها فالنهي ويدخل فيها الالتماس والسؤال اولا بالوضع كالعرض والتحضيض والتمني والترجي وقد تخص هذا القسم بالتنبيه لانه ينبه على ما في ضمير المتكلم ولذلك ادخل بعضهم فيه التعجب وقال في شرح اللمحة انه خبر لاحتماله الصدق والكذب لان معنى ما احسن زيدا حسن زيد انتهى ويحتمل ان يكون انشاء لحصول معناه بلفظه وادعى الشيخ شمس الدين العراقي الاجماع على ان الامر والنهي والتمني والقسم والترجي والنداء من الانشاء انما يأتي كما قال البرماوي على الطريق الثانية دون الثلاثية نعم جعله القسم من الانشاء قطعًا ظاهر لانه جملة انشائية تؤكد بها جملة خبرية كما سبأتي واما النداء فاثبت بعضهم كونه تنبيهًا لان مجاءه لتنبيه السامع ولهذا يذكر غالبًا للاقبال بالقلب والخاطر لسماع المتكلم وبين كونه انشاء لان يا انائبة مناب ادعو والمقصود بها الانشاء لا الاخبار ومنهم من اسقط الانشاء آراسا وقسم الكلام الى خبر وطلب فادخل صيغ العقود ونحوها في الخبر لانها في الاصل اخبار نقلت الى معانيها الانشائية ولهذا قال السكاكي في الاعتبار هو الخبر والطلب فكر شارح نزايد الشذور ان المصرح رجع عن تثليث القسمة وضرب على قوله في الشذور

وطلب

الساميع

الخبية

طلبا ولهذا يقال المنادى هو المطلوب اقباله وبين كونه

السابق

وطلب وقال انما ذكرته على وجه التسامح وان الحق والتحقيق كون القسمة ثنائية وان الطلب داخل
في الانشاء كما مر ثم قال شارح الزوراء ان الذي يظهر بعد تأمله تثليثها كما في الشذور وظاهرها في التسهيل
والاوضح لان المرجع في التقسيم ان كان الاصطلاح فلا مشاحة فيه مع ان تكثير الاقسام ابدا لا يحتاج بعد
ذكر الطلب باسمه الى قرينة وان كان المعنى فلتمييز الطلب عن الانشاء بما فيه من الاقتضاء وهو واضح وبان
له خارجا لان النسبة الواقعة بين جزئيه لا بد لها إن أُوجدت من زمن يقع فيه وهو المستقبل اذ هي
مطلوبة والمطلوب لا يحصل الا في المستقبل فثبت مغايرته للانشاء قال ومما استدل به من ان الطلب
معناه الاستدعاء وهو حاصل في الحال ضعيف لا يعول عليه انتهى ولا جاب الجوجري بان ما ذكره في التسهيل
والاوضح لم يذكر في محله بل في الجملة الموصولة والتي قد يذكر في غير محله لاعلى وجه التحرير اعتمادا على
ما حرر في محله واما التردد فلنا ان نختار منه الرجوع الى الاصطلاح قوله لا مشاحة فيه مسلم لكن انما
ينهض في تصحيح القسمة لا في كون الاحسن تثليثها او عدمه الذي هو المتنازع فيه قوله تثليثها افيد ممنوع
بل ربما يكون الافيد تركه لما يلزم عليه من الانتشار وان نختار منه الرجوع الى المعنى ومنع ان الطلب خارجا
اذ المراد بالخارج ان يكون للكلام حال التكلم نسبة في الخارج توافقه او لا توافقه ولا خارج للطلب فخذا المعنى
واما المطلوب ايقاعه فليس موجودا حال التكلم بل قد لا يوجد اصلا فكيف يكون خارجا قوله وأما تضعيف
كون الطلب معناه الاستدعاء فضعيف ومنعه مكابرة اذ كل عاقل يفهم الاستدعاء من الطلب انتهى ولم
في الكلام تقسيمات اخر بعضها مندرجة في الاقسام وبعضها غير حاصرة لها وكلها اصطلاحات لا مشاحة
فيها تنبيه الخلاف المشهور عند النظار في كون ماهية الخبر والطلب بديهيتين فلا يحتاجان الى التعريف
او لا فيحتاجان له جار في الكلام لان بداهة الاخص تستلزم بداهة الاعم وقد نقل الخلاف في ان الكلام
بحد او لا بعض كجارية الاصول واقل ايتلافه اى ما يأتلف الكلام منه لا يكون اقل من اسمين وكلما يقع
صورة مبتدأ وخبر كذا زيد ومبتدأ وفاعل او نائب سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب
العمران واسم فاعل وفعل نحو هيهات العقيق وسواء كان الاسمان ملفوظين كما ذكر او مقدرين كنعم
في جواب اذا انزيدا واحدها مقدر كزيد في جواب من ذا او من فعل واسم هو فاعلها او نائب عنه كقام
زيد وضرب عمرو وملفوظين كانا او مقدرين كنعم في جواب اجاء زيد او احدهما مقدر نحو بلى زيد في
جواب لم يقم احد وانما لا يأتي في اقل من ذلك لانه لا بد فيه من الاسناد الذي هو نسبة بين شيئين
مسند ومسند اليه ولذا لم يحصل من كلمتين غير اسمين او اسم وفعل كما انهما اقتصار على ذلك
لان القسمة العقلية في التركيب للشيء اى من اقسام الكلمة الثلاثية لا تتجاوز تسعة اذ لم يراع
الترتيب بينها حاصلة من ضرب الثلاثة في نفسها وستة ان راعيناه وهي الباقية من التسعة بعد
اسقاط المتكرر وهي المركب من اسم مع اسم او مع فعل او مع حرف ثم من حرف مع حرف وما عدا
الاولين ليس بكلام لخلو الثالث عن المسند والمسند اليه والاخير عنهما لما مر ان المسند
اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون حرفا وفي بعض ذلك خلاف ضعيف ومر هنا بعلم ان مدار الكلام
على المسند والمسند اليه وان تالفه من اكثر منها وقد اربع صور جملتان اما شرط وجزاء نحو ان قام
زيد قمت او قسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد يقاومني وفعل واسمان نحو كان زيد قائما او ثلاثة
نحو علمت زيدا فاضلا او واربعة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فصورتا ليف الكلام ستة ذكرها
في شرح القطر بقوله واقل ايتلافه الخ لا افاد تنفي تأليف الكلام من اقل مما ذكر مع افهام جواز

تحصله من اكثر بطريق اولى احسن من قول ابن الحاجب لا يتأتى الا في اسمين او في فعل واسم وقال ابو حيان كلما يجوز حذفه ويبقى الكلام مستقلا بعد لا يعد من التأليف كان في نحو كان زيد قائما فانها تحذف ويبقى الكلام تاما قال وعلى هذا لم تحصر التأليفات اثنين والجمع الكلام من كلمتين بين كان اعم من الكلم الذي هو جنس جمعي لا يطلق الا على ما فوق اثنين عند المحققين كما مر وبتقييده بالمفيد كان اخص منه لصدق الكلم على المفيد وغيره ومن الجملة ايضا مطلقا كما قاله الرضي والمص قال اللولوي سعد الدين انه المشهور لانها عبارة عن المركب الاسنادي حسن السكوت عليه ام لا قال في المغني ولهذا تسمعهم يقولون جملة الصلة جملة الشرط جملة الجواب وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما فقوله هنا كصاحب المفصل بعد فراغهما من تعريف الكلام وليسمى جملة لا تدل بمجرده على تراد فهما كما ادعى المص ان ذلك ظاهر عبارة المفصل قال لانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال وليسمى الجملة اذ لا يلزم من انه يسمى جملة انه يسمى كل جملة كلاما وهذه العبارة نظير قولك يسمى زيد انسانا نعم من لا يشترط في الكلام سوى التركيب الاسنادي كما هو رأي كثير من النحاة وجزم به في الارتشاف كما مر وهو ظاهر كلام الزمخشري كما قال البرماوي فهما عنده مترادفان ولذلك تراهم يسمون جملة الصلة وجملة الجواب كلاما وابى بعضهم باشتراطهم في الصلة ان تكون خبرية واجيب بمنع ان الكلام وقد يجاب بان تسميتها خبرية مجاز من تسمية الشيء باسم ما كان عليه واما بالحقيقة فليست بخبرية لان مرجع الخبر الحكم وقع لا الى حكم يشار اليه كالذي هو قائم فانه تصور بحكم به او عليه على هذا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرية حقيقة وسيأتي لهذا تتمة في الصلة ان شاء الله تعالى وقوله ويسمى يجوز ان يقرأ بالفوقية والتحتية لما قال ابن الحاجب ان كل لفظتين وضعتا لشيء واحد واحلاهما مونثة والاخرى مذكرة ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره وتسمية الكلام جملة اسمية او فعلية ولا غيرها كما افاده باقتصارهما عليهما كانه بحسب صدره اي صدر الكلام ان كان اسما كزيد قائم وهيهات العقيق فالجملة اسمية او فعلا كقام زيد وضرب اللص فالجملة فعلية وكذا حكم كل الجملة التي ليست كلاما والمدار في كونها اسمية او فعلية على كونها صدرها والمراد به كما قال في المغني المسند والمسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليه من الحروف فالجملة في نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قائم اسمية وفي نحو اقام زيد وان قام زيد لو قد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر ايضا كما قالوا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو في اي آيات الله تتكرون ومن نحو فريقا كذبتم وخاشعة ابصارهم تخرجون فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله ونحو وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعو زيدا وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل ونحو ظهران قسمة الفارسي والزمخشري والمطرزي وغيرهم الجملة الى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية قسمة لغطية كما قال ابن يعيش والتحقيق ان القسمة ثنائية كما ذكر الماتن لان الشرطية قال الدماميني والصواب الغاؤها من قبيل الفعلية وفي شرح المفتاح للسيد الشريف ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط فمرجعها الى الجملة الواقعة جزاء وهي اما فعلية او اسمية انتهى والظرفية في نحو في الدار زيد راجعة الى احداهما باعتبار تقدير متعلق الظرف ان

اسما

لانها نوعها كما قال المصنف لا يكون الا من اسمين او من فعل واسم

فالاضافة الى الاسمية والفعلية كما يجري في الجملة التي هي كلام يجري ايضا في الجملة التي ليست كلاما

ونوعظهاء

تحوقع

اسما فاسمية او فعلا ففعلية وقد يتعين احدهما والمصدر لما زاد فاعلا في المعنى وتلك القسمة تمثل لها بمجيء عندك زيدا اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف لا بالمحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بالظرف وانما قدم الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقديم ذكر الذات على الصفة تكملة تنقسم الجملة ايضا الى خبرية وانشائية كما يعلم مما مر والى صغرى وكبرى كزيد ابوه قايم فجملة ابوه قايم صغرى بالنسبة الى جملة زيد ابوه قايم والذات وجود كما في المثل السابق وذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه والى ما لها محل وهي تتبع المخبر بها رفعا والحالية والمفعولة نصبا والمضاف اليها جرا والواقعة جوابا للشرط جازم جزم والتابعة لجملة لها محل تكتسب المتبوع زاد المصنف في المغني جملة المسند اليها المسألة والمعترضة والمفسرة والمجاب بها القسم والواقعة جوابا للشرط جازم او جازم ولم يقترن بالفاء وكاذا الفجائية وجملة الصلة والجملة التابعة لما لا محل لها وستمر بك تفاصيل هذه الجمل في مواضعها ان شاء الله تعالى وكثيرا ما يسمى الكلام اي ما يصدق عليه الكلام من الجمل المفيدة كقام زيد بكلمة تحقيقة عند اهل اللغة كما هو ظاهر كلامه في شرحي القطر والسنور وصرح به بعض الائمة مجازا مرسلا عند النحاة كما قاله ابن مالك من باب تسمية الكل باسم الجزء بخلاف اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف ونحوه فانه مجاز مستعمل كما مر نحو قوله تعالى كلا انها كلمة اشارة الى قوله رب ارجعون وقوله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة وفسرها بقوله الا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله وقوله عليه الصلاة والسلام اصدق كلمة قالها لبيد الا كل شئ ما خلا الله باطل وقضيته ان اطلاق الكلمة على ذلك كله مجاز فان اراد في ذلك الاصطلاح فهذا الاطلاق ليس بحتم كما لا يخفى وان اراد في اللغة فعنيه نظر فقد قال ابن تيمية لم نعرف ان العرب استعملوا لفظ الكلمة والكلام الا في الجملة التامة قال وهكذا نقل عنهم ائمة النحو كسيبويه وغيره فكيف يقال ان هذا مجاز وانه قليل انتهى وكلام المصنف في كتبه يدل على ذلك كما اشرنا اليه يا — قدم هذا الباب على ما بعده لكونه المقصود من النحو بالذات فهو معقود للاعراب وانواعه وعلاماته ومعرضاته ومحاله وما يتعلق بذلك والغرض من وضع الاعراب التمييز من المعاني فالذي يحتاج لكلمة مستقلة كالوصف والمضاف اليه الدالين على معنى في الموصوف والمضاف وان كان الطارئ لازما للكلمة وان كان معنى واحدا لا غير كحكون الفعل عمرو في ما تركب منه ومن غيره فلا حاجة لعلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان احد شبيهين او اشياء فالذي يطلب اخف علامة ممكن ولا يقتصر للتمييز على الكلمة التي تعاطر ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لعدم لزوم المعنى المحتاج فيهما للعلامة لهما فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعدما طرا بتبعه ذلك المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلمتين يعرض له اما معنى كونه عمدة او فضلة او مضاف اليه معنى العارض فوضعوا لذلك الاعراب تمييزا لبعضها عن بعض ومثل ذلك ما احسن زيدا بالنصب في التعجب وبالجر في الاستفهام وبالرفع في النفي وبهذا التمهيد تتضح امور احدها ان الاعراب لفظي لا معنوي لان ما وضع للتمييز بين المعاني حقه ان يكون لفظا الثاني ان الاصل ان يكون بالحركات لانها اخف من الحروف والظهور زيادة على التنبيه لادراك مفهوم الكلمة مع سقوطها بخلاف الحرف لان سقوطه يخل بمفهوم الكلمة غالبا الثالث ان الاصل في الاسم ان يكون معربا لانه لا يخلو من احد امور ثلاثة اما ان يكون معنى واحدا غير مركب او مركبا من غير مضاف او مضافا فالاول لا يحتاج الى علامة لان الكلمة لا تتغير لعارض والثاني يحتاج الى علامة تميز المضاف من غيره والثالث يحتاج الى علامة تميز المضاف من المضاف اليه وهذه العلامة هي الاعراب فالاعراب في الاسم اصل لان الاصل فيه ان يكون معربا والبناء فرع لان الفرع ما احتاج في علته الى علة اصله والاصل ما استغنى في علته عن علة غيره وقد يقال ان الاعراب في الاسم فرع لان الفرع ما تغير لعارض والاصل ما لم يتغير لعارض والاعراب تغير لعارض وهو العامل والبناء لم يتغير لعارض فهو اصل وقد يقال ان الاعراب في الاسم فرع لان الفرع ما تغير لعارض والاصل ما لم يتغير لعارض والاعراب تغير لعارض وهو العامل والبناء لم يتغير لعارض فهو اصل وقد يقال ان الاعراب في الاسم فرع لان الفرع ما تغير لعارض والاصل ما لم يتغير لعارض والاعراب تغير لعارض وهو العامل والبناء لم يتغير لعارض فهو اصل

لعذر بحسبه والباعث

غير وسابق الكلام فيها والبناء اظهر وهي كما ايضا

يقبل البيت وكل نعيم لا محالة زايل

باب الاعراب

للتمييز معاني الكلمة فرد ان احدها ان يكون للكلمة معنيان غير متضادين احدهما عامل والآخر كمعاني المشكوك فيه نحو الفرد للوتر والخصوص وضد للثاني والبيوض من الابل والتبعيض في هذه الامثلة لازمة للعامة المميزة للابتداء والتبعيض فيها لازم للمعنى والمقام آخر ان يكون احد المعنيين او المعاني لازما لكل واحد من ذلك واضعا او مستعملا لازم المعنى الآخر حتى يلتبس احدهما بالآخر فيحتاج الى علامة تميز احدهما عن الآخر فلا بد من وضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون المعنى الملزوم من الكلمة بعضا او الكل او بعضا على الآخر فلا بد من وضع علامة تميز احدهما عن الآخر وقد احتاج كل مجاز الى علامة تميزه عن المطرد وقد سمع احتاج كل مجاز الى علامة تميزه عن المطرد وقد سمع

تغير اصلية الكلمة كما في الضعف والكسر وقد تحذف لعروض الساكنين كما في المثنى والمجموع على حده وقد تحذف الحروف والحركات لعروض الوقف كما في المنادى المرخم والمعرف وقد يدل على ذلك

المعانى المتعاقبة عليه حالة التركيب ولا يعارضه ان الاصل افراد الاسم لان الواضع لم يضع الاسماء
الا لتستعمل فى الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع كما نص عليه غير واحد من المحققين
ولم يخرج عن هذا الاصل الا صنفان اسماء الاصوات فان الواضع لم يضعها لتستعمل الا مفردة واسماء
حروف المبانى لانها كالحكاية لحروف المعجم وبدا هذين الصنفين اصلى لا يحتاج الى علة وما سواهما
اعرابه اصلى ولا يبنى الا لعلة مانعة كالمضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف
وهذه العلة منحصرة عند ابن مالك والمصنف فى مشابهة الحرف كما سيأتى بسطه فى باب المعرب والمبنى
الرابع انه لاحظ للحروف فى الاعراب اذ لا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارية على الالفاظ الخامس ان
من حق الفعل ان لا يحتاج اليه لانه لا يطرأ عليه الا معنى واحد كما تقدم بل قد يطرأ على المضارع
منه احد معنيين او معان بواسطة اشراك الحرف الداخلة عليه لكونه مأمورا به او علة او معطوفا
او مستانفا ونحو ذلك فيحتاج الى اعراب ليتبين ذلك الحرف المشترك وينتفى احد محتملاته فيتعين
المضارع تبعا لتعيينه نحو ليضرب فان جزمه دليل كون اللام للامر ونصبه دليل كونها للتعليل ونحو
لا تأكل السمك وتشرب اللبن جزم تشرب دليل كون الواو للعطف ورفعه دليل كونها للاستيناف ونصبه
دليل كونها للمعية وجزم لا تضرب دليل كون لا ناهية ورفعه دليل كونها نافية فيتعين المعنى بكل واحد
من الاعرابات المذكورة ثم طرد ذلك فى ما لم يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد كما طرد ذلك
فى الاسم حيث لا لبس نحو اكل زيدا الجر سواء كانت الملتبسة اقل او اكثر اصالة فانه قد يطرد فى الاكثر الحكم
الثابت عليه فى الاقل لحذفهم الواو من يعد ونعد واعدك واخذهم لها فى يعد بالتحتية وكحذفهم الهمزة فى
تكرم وتكرم لحذفهم لها فى اكرم فلما اشترك المضارع والاسم فى فنون المعانى المتعاقبة حالة التركيب
اشتركا فى الاعراب وحيث اعتبر الكوفيون هذا الجامع بينهما قالوا باصالة الاعراب فى الفعل كالاسم وخالفهم
البصريون فقالوا ليس اعرابه لذلك بل لمشابهته الاسم فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء او ارادة
بعضهم موافقة اسم الفاعل فى حركاته وسكناته فلذلك قالوا باعرابه على الاسم فى قبول الاعراب
وقدح ابن مالك فى الجمع بينهما بما ذكروه بالنقض بعدم التاثير اما الاول فلجريان مثلها فى الماضى على
ما بينه فى شرح التسهيل واما الثانى فلانها معرل عما جئ بالاعراب لاجله واشار الى ان الجمع بينهما
مما تمرهوا الاول قال لكن الاسم عند الناس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما ينفيه عن الاعراب لقصر
معانيه عليه فجعل قبوله له واجبا والمضارع وان كان قابلا بالتركيب لمعان تخالف التباسها فقد ينفى عنه
تقدير اسم مكانه نحو لا تعن بالجفاء تمدح عمرا فانه يحتمل النهى عن الفعلين معا وعن الجمع بينهما وعن الجفاء
وحده مع استيناف الثانى فالجزم دليل الاول والنصب دليل الثانى والرفع دليل الثالث وينفى عن ذلك وضع
اسم موضع كل واحد من المجزوم نحو مدح عمرو ومن المنصوب نحو ما دعاعمرا ومن المرفوع نحو لكن مدح
عمرو فظهر تفاوت ما بين سببى اعراب الاسم والفعل فى القوة والضعف فلذا كان اصلا فى الاسم فرعا فى
الفعل السادس وجه المناسبة فى نقل الاعراب عن معناه اللغوى الذى هو الابانة المعنوى الكشف عنه من
قولهم عليه السلام الثيب تعرب عن نفسها اى تبين الى المعنى الاصطلاحى وقد اختلف فى تفسيره حسب اختلافهم
فى انه معنوى او لفظى والاول اختيار الاعلم وتابعه المغاربة ونسبه المصنف لعبد القاهر وقال ابن يعيش
انه الاظهر ونسبه لجماعة من المحققين قيل وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابو حيان ونصر الرضى وعرفوه
بانه اختلاف او تغيير او انقلاب اواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا

وبكرم ح

الثانى

والثانى منهب ابى على وابن درستويه وابن خروف والشلوبين وابن الحاجب ونقل عن عبد القاهر
واختاره ابن مالك ونسبه للمحققين والذى ذهب اليه صحيح قال الاعراب اى مدلوله اصطلاحا اثر ظاهر
به مايعم الحقيقى والحكمى ظاهر او مقدر بجلبه العامل الملفوظ او المقدر فى اخر الكلمة وسبقه الى
هذا التعريف البدر بن مالك اخذا من كلام ابيه كما ستعرفه فقوله اثر كالجنس شامل للحركة بانواعها
الثلاثة اعرابا وغيره وللحرف سواكان من حروف العلة الثلاثة اوغيره كالنون والحذف سواكان
لحركة اوحرف واو فى قوله ظاهرا ومقدر ليست للشك بل للتفصيل افراد المحدود فلا تنافى التحديد صرح
بذلك ايضا بعموم الجنس لعلامات الاعراب باسرها الاصلية والفرعية الظاهرة وهو والمقدر من
حركة اوحرف او سكون او حذف كما فى نحو زيد يفعل والزيدان يفعلان ولم يفعل ولم يفعلا والمقدر وهو
ماتوى منه ذلك كالحركات الثلاث فى نحو الفتى والصفة فى نحو يدعو والفتحة فى نحو يخشى وكالواو فى نحو يسلى
والنون فى نحو لتبلون وكالسكون فى نحو من يشاء الله يضلله وتنبيها على الفرق بين ماثر الاعراب مقدر
فى اخر ممنوع من ظهوره تعذرا كما فى المقصور او استثقالا كما فى المنقوص ونحو هما من مايقدر اعرابه ويبقى
المبنى المركب مع العامل فان الاعراب لايقدر فى اخر اذا المانع من الاعراب فى جملته وهو مشابهة الحرف
كما سيأتى وقد يكون فى اخره كما هو فى جملته نحو هذا فلذا يقال انه فى محل الرفع اى فى موضع المرفوع بخلاف
المقصور مثلا فانه يقال الرفع مقدر فى اخره وقوله بجلبه العامل كالفعل اخرج به الاثر فى الاول والحشو
كما فى المصغر والمكسر كرجيل ورجال وفى الاخر حركات البناء الثلاث فى جير وحركة التخلص من التقاء
الساكنين فى نحو اخذت من ابنك بكر بنون ومن الغلام بفتحها وحركة النقل كضمة النون فى قم
او تحا به وفتحة الدال فى نحو قد افلح فى قراءة من نقل الهمزة فى الفعل الى ماقبلها وحركة الاتباع كضمة
اللام وكسرة الدال فى الحمد لله وحركة المحكى كما سيأتى وحركة الاتباع اذا كان معطوفا على غيره او معطوفا عليه
غيره ولم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديرا نحو واحد واثنان وثلاثة فهذه الحركة فى المتعاطفين قال ابو حيان
شبيهة بحركات الاعراب حدثت عند حصول هذا التركيب العطفى فان لم يكن عطف فهى موقوفة كما سيأتى
فى باب المعرب والمبنى ان شاء الله تعالى وكسرة الاخر لاجل الاضافة وفتحته لاجل التانيث وكحذف
حركة المنسوب لاجل ياء النسب وضعف حرف العلة من نحو الرجال يعفون ونحو ذلك فكل ماذكر اثر لكنه ليس
مجلوبا بالعامل وهو فى الفعل اما التجرد او اداة الجزم او النصب وفى الاسم بواسطته يحصل فى ذلك
الاسم المعنى المقتضى للاعراب معنى يا كان كالابتداء او لفظيا فعلا او شبهه من اسم وحرف وذلك
المعنى كونه عمدة او فضلة او مضافا اليه ولم ينسبوا العمل الى ذلك المقتضى لكونه امرا اخفيا هذا والعامل
فى الحقيقة كما قال الرضى هو المتكلم لانه الذى يوجد المعانى وعلاماتها والالفاظ آلة له لكن النحاة جعلوا
كانه العلة الموثرة ونسبوا اليه احداث تلك المعانى لانه بواسطته قامت تلك المعانى بالاسم فسموه
عاملا ولذا سميت الآلات عوامل انتهى فموجب جنس الاعراب هو العقد والتركيب وموجب نوعه هو
المعنى كالعمدية والفضلية والاضافة وموجب عينه هو العامل وقد عرفوه اصطلاحا العامل بما
اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق لوجه المخصوص ورد نحو يا زيد وغلامى وان
اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور من اخذ العامل فى تعريف الاعراب كالمصنف وان اريد وجه مخصوص
من المقتضى باباه ذكر اثر الكلمة ويخرج عامل الفعل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضى
او التنبيه التام بالاسم والاصل فى العامل ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم والاصل المخالف للمعمول

فالمشابهة ملا

في النوع فاذا كان من نوع واحد فلمشابهة لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل ولا يؤثر العاملان في
ذكر الحال محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التنازع نحو ليس زيد بجبان ولا بخيل فالاول في قام وقعد
زيد كما سيأتي ولا يمنع ان يكون للعامل معمولان فاكثر وكم هذا الاصل في الارتشاف وقوله في اخر الكلمة اولى
من قوله البدر بن مالك في اخر المعرب لما فيه من الدور قال المص في شرح الشذور هذا بيان لمحل الاعراب وليس
باحتراز اذ ليس لنا اثر يجلبها العامل في غير اخر الكلمة فيحترز عنها واما نحو اينم وامرؤ فحركة النون والرا
فيهما للاتباع لحركة الميم والواو عند البصريين وان قلنا انهما من مكانين كما يقولها الكوفيون وجبلد ظالما
في الحد وقد يقال انه قد يكون في غير الاخر اعراب وذكر في الامثلة كيفعلان فان النون علامة الرفع
وليست في الاخر وكالمثنى والمجموع فان الاخر فيهما هو النون وليس اعرابا بل ما قبلها هو الاعراب وجاب
عن الاول بان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كان على حرف واحد وخاصة اذا كان من حروف المد
فالكلمة تسعها كمنصور ومسكين ودعا وعن الثاني بان النون كالتنوين في الواحد فانه لم يوضع
لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف وكذا النون قال في شرح اللمحة والذي يظهر ان الاحسن ان
يقال في الاخر او ما نزل منزلته او يقال في الاخر حقيقة او مجازا واما كان الاعراب اخرا لانه وصف
المعرب بكونه عمدة او فضلة والوصف لا يكون الا بعد موصوفه والمراد بالكلمة التي هي معروض الاعراب الاسم
المتمكن والفعل المضارع بشرطه كما سيأتي ومن هنا يعلم ان معروض الاعراب بالذات هو الكلمة لا الكلام
كما اشار اليه الهندي في حواشيه فان قيل يرد على عكس التعريف اعراب الاسماء الستة والمثنى والمجموع
على حده فانه ليس مما يجلبه العامل لانه في الاول حرف اصلي عين اولام وفي الاخيرين علامتي التثنية
والجمع وصوغ كل منه ذلك لا محالة سابق على العامل قلنا اما على القول بان اعراب المذكورات بحركات
مقدرة في الحروف المذكورة لانها انفسها وهو مذهب الخليل وسيبويه كما في الارتشاف واختاره مؤلفه وعليه
ظاهر كلام المص في شرح هذا التعريف في شرح الشذور والقطر حيث لم يعترض لادخال الحروف فيه وصحح
في شرح اللمحة بالنسبة الى الاسماء الستة فلا يرد السؤال واما على القول بانه بالحروف المذكورة انفسها
وهو المشهور كما قاله المص واسهل المذاهب وابعدها عن التكلف كما قال ابن مالك وذهب اليه الكوفيون
وجمع من البصريين وهو قضية كلام المص كابن الحاجب في باب الاعراب التقديري كما سيأتي ونصر المحقق
الرضي وعليه مشيت في تقرير التعريف كالجوجري ليوافق قول التسهيل لا نرى مانعا منه الاعراب ما جيء به لبيان
مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف ودل عليه في شرحه بان الاعراب ما جيء به ليبين ما يحدث بالعامل
والحرف المختلف الهيئات صالح للدلالة اصلا كان او زايدا مع حصول التخفيف فانه لتغير ويتبدل
بالعوامل كاف في حصول الغرض من الاعراب فلا فايدة في جعل مقدر ممتنع فيه ليدلا والظاهر اوفى
بالدلالة وعليه فالجواب ان الحروف المذكورة وان لم تكن مجلوبة بالعامل لكن تحدث لها احوال اخر بسبب
فان انقلاب الف المثنى واو غيره عما ذكر يأتي في حالتي النصب والجر من اثار العامل فاتا في الرفع نحو
كما في اب واخ وحم وهن بعد حذف ما نيابة منسيا كذلك ويقدر في غيره وهو فوك وذو مال والمثنى والمجموع
مغايرة الواو والالف فيها بعد التركيب لما قبله كما نص عليه الرضي في الاولين وابن مالك في الاخرين قال كما
يقدر الالف والواو واليا في نعم الزيدان ونعم الزيدون ومررت بزيدين وبزيدين غيرها في يا زيدان ويا زيدون
ولا رجلين وكما تقدر ضمة بضرب غير ضمة يضربون وفتحة يا هند بنت عاصم غير فتحة يا هند بنت عاصم
وكسرة قمت امس غير كسرة قمت بالامس وكتقدير ضمة جئت فلك جميعين غير ضمتها مفردين ويا لحاق

مسمى

مسمى به غير يائه منسوبًا اليه وامثالها وكذا ينبغي كما قال الرضي تقديرًا كل واحد من الكسرتين
في ان المسلمات وبالمسلمات وبالفتحتين في ان احمد وبا احمد وليا بين في ان المسلمين وبالمسلمين
غير انهم اجروا لكن قال ان الف المثنى وواو الجمع ليست كذلك لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما
وحمل التغيير والانقلاب على مختار في الاعراب من انه معنوي بصير ورتها الشيئين بعدان كانا الشيء
واحد قال وكذا فوك وذو ومال فالتغير فيها بصيرورة الحرف الاصلي دالًا على الاعراب بعدان لم يكن ويمكن
ان يقال هنا على رأيه ان كونها لشيئين بعدان كانا لشيء واحد من اثار العامل ولا تخلو من نظر
قال ابن مالك الالف والواو علامتان للتثنية والجمع من حيث انهما حرفيا دتان في الاخر فللرفع من
حيث انهما على صورتهما من اول الوضع فانه لما لم يمكن عليهما الحركة لجئ الى الاعراب بقرارهما على صورتهما فاذا
دخل عامل النصب والجر قلبتا ياءً وقال بعضهم للواو والياء والالف حيثيتان حيثية كونها للاعراب
وحيثية ملاحظة ذواتها مع قطع النظر عن غيرها فان كونها للاعراب مبني على المناسبة الذاتية
التي بين هذه الاحرف وبين حركات الاعراب وحيثية كونها علامات للتثنية والجمع وح يلاحظ
معها امر اخر غير ذواتها وهو وجود النون وعدمه وحركة ما قبله بالفتح او الكسر وبالجملة فلا بد من
ادعاء ان الاثر الماخوذ جنسًا في التعريف مراد به ما يعم الحقيقي والحكمي كما اشار اليه بعضهم ولا اشكال هنا
المذكورات حالة الرفع ذهب الجرجاني الى ان المثنى والجمع فيها معربان بلا علامة قال الملوي وينبغي
ترجيحه واختار ابن عصفور وذهب التسهيلي والامدي الى ان فوك ذو ومال معربان بحركة مقدرة
دون اخويتها هذا وفي اعراب هذه الابواب الثلاثة اقوال منتشرة ظاهر كلامه في شرح اللمحة الوقوف عنها
كلها على ان ذلك من الخلاف الذي لا طايل تحته كما قال في الارتشاف وقوله وانواعها اي الاعراب اولى من قول
غيره والعامة لما قال ان حق اللقب ان يساوي الملقب والرفع مثلا لا يساوي الاعراب بل هو اخص منه فالاعراب
جنس كما تفيد عبارته تحته انواع اربعة رفع ونصب وجر وجزم فالرفع علم العمدة وهي الفاعل والمبتدأ
والخبر والنصب علم الفضلة سوى اقتضاها جر الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل الخمسة
والحال والتمييز او بواسطة عرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والمجرور لكنه لخصوصية فيه
افرد بعلامة اخرى وهي الجر كما سيأتي توجيهه وقد يكون النصب في بعض العمد كاسم كان وخبر كان ومفعول
ظن لشبهها بالفضلة ومراعاة التعادل في جعل النصب للفضلات لخفته والكثرة لها والرفع للعمد
لثقلها وقلتها ويكونان في كل معرب اي بعده بلا فصل كما سيأتي من اسم متمكن نحو زيدٌ قائم والمتمكن هو
ما سلم من مشابهة الحرف الموشرة فالسلامة منها تمكن اي صالحية الاسمية والاسم لذلك متمكن اي ثابت
في مقام الاصالة فان لم يشابه الفعل اينما كالمتصرف فهو امكن فالمتمكن هو المعرب منصرفا كان او غيره وهو
الاصل في الاسم وغير المتمكن هو المبني وهو الفرع ومن فصل مضارع بشرطين اشار اليهما بقوله سالم من نون
الاناث وسالم من مباشرة نون التوكيد بان تجرد منها نحو يقوم زيد ولن يقوم زيد ولا لحقته الثانية
لكنها لم تباشر كالتي في الامثلة الخمسة وسيأتي اما المتصل بنون الاناث نحو يتربصن فمبني قال ابن مالك
بلا خلاف وتعقب بثبوته عن جماعة الى انه معرب منها تقديرًا واما المباشر لنون التوكيد خفيفة كانت ذهول
او ثقيلة بان لم يفصل بينها وبينه فاصل لفظًا او في التقدير نحو ليكونًا وليبذن فمبني كما سيأتي
وافاد كلامه انه لا يحكم عليه بالاعراب مطلقا خلافا لجماعة ولا بالبناء مطلقا خلافا لاخرين بل لا بد في بنائه معها
من تركيبه معها وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه وهو المراد بالمباشرة وهذا التفصيل هو

ابن مالك وتبعه المص قال ابن عقيل ويشهد له السماع لانهم لو حذفوا الخفيفة للوقف ردوا ما حذف
من علامة الفاعل او ضمير مع علامة الرفع فهذان نوعان من الاعراب مشتركان بين الاسم والفعل ونوعان
اخران خاصان جر ولا يكون الا في اسم لان المجرور يخبر عنه في المعنى كما تهم لما اراد وا ان يميزوا الفضلة
بواسطة الحرف عن غيره ولم يكن بقي من الحركات الا الكسرة فميز بها فصار معنى كون الاسم مضافا اليه
لمعنى العمدة بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين الاولين علامة الجر والحرف الموصل لاحد جزئي الكلام
الى الفضلة عاملا في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة مع
كونه منصوب المحل فهذا اذا اسقط الحرف ظهر الاعراب في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطفت
عليه جاز نصب المعطوف وربما اختير نحو نشأ لون به فلا راحم ثم ان هذا الحرف قد يحذف لزوما
مع فعله الذي اوصله الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف كما يجيء في الاضافة دون النصب
المحل لكون الناصب هو الفعل مع فاعله محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام
زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الجار لفظا فلا يفصل
بينهما لفظا كما لا يفصل بين الجار ومجروره ولا معنى لدلالته على معنى الحرف فيحال عمل الجر على هذا
الاسم كما احيل على الحرف ويخص باسم الاضافة في عرفهم ويقال الجر على الاضافة فاصل الجر ان يكون
على الفضلة بواسطة ولم نخرج عنا لاهذا الوضع والا المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما
ذلك كما بين وكان قياس المستثنى غير المفرغ والمفعول معه الجر لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
غير مختص باحد القبيلين والا اندخل على غير الفضلة كما في المفرغ لم يروا اعمالها فبقيا على اصلهما
منصوبين وجزم ولا يكون الا في الفعل المضارع لثقل الفعل المناسب للحذف ولمقابلة الاسم
في اختصاصه بالجر او الخبر فلك وعن المازني ان الجزم ليس باعراب ومر اقتصاره فيما يدخل الاعراب
بانواعه الاربعة عن الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه المذكور يفهم ان ما عداهما من الكلمات وهي
الحروف بجملتها والفعل الماضي والامر والاسم غير المتمكن والمضارع غير السالم مما مر لا يدخلها الاعراب
وانما حكمها البناء كما سيأتي في باب على حد وعلاماته اي الاعراب الضمة لفظا او تقديرا للرفع كزيد
يقوم والفتحة عوا والفتحة كذلك للنصب نحو ان زيدا ان يقوم ولن يخشى الفتى زيد والكسرة
كذلك للجر نحو مررت بزيد ويا لفتى وحذف الحركة كذلك للجزم نحو لم يلد ومن يشاء الله يضلله لما علمت
انه ينبغي ان يطلب اخف العلامات للاعراب كانت هذه الحركات التي هي بعاض حروف المد التي هي اخف
الحروف فضم الحرف ونصبه وكسره في الحقيقة كما قال الرضي ثبات بعده بلا فصل ببعض الواو والالف
والياء والا فالحركة من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كتبت تا في لها عقب الحرف بلا
فصل سمي الحرف متحركا كانك حركته الى المخرج المتوعند ان لا يوتى بشيء منها يسمى ساكنا فالحركة بعد الحرف
ومن فرط اتصالها يتوهم الظامعة لا بعد فلهذا يقولون رفع في الاسم ونصب فيه ونحوه وجعلت العلامة
في بعض المعربات حروف المد سوا قلنا الظا نفس الاعراب او لا كونها متولدة من الحركات ولهذا اذا
اشبعت الحركة صارت حرف مد تاما ولم تختلب حروف اجنبية بل جعلت لام الكلمة او عينها في الاسماء
الستة وعلامتا التثنية والجمع في المثنى والجموع للتخفيف مع حصول الغرض فالرفع اعم من الضمة
لانه يكون به وبالحرف وكذا النصب والجر اعم من الفتح والكسر ولهذا غاير بينهما لجعل تلك انواعا وهذه
علامات واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين مع قرينة كما في كلام المص هنا كالا يطلق

عندهم

عندهم الرفع والنصب والجر على حركات غير اعرابية والكوفية تطلق القاب كل من النوعين على الاخر فايدة وانواع الحركات اعراب وبنا وحكاية واتباع ونقل وتخلص من سكونين ومناسبة وهل حركة الاعراب اصل اوانيابة اوهما اقوال ولما انقسمت المعربات الى ما علامة اعرابه الحركات كلها او بعضها وما علامته الحروف كلها او بعضها وما علامته الحذف لحركة او حرف وكان الاصل في العلامة ان يكون بالحركات لما مر وان يكون بشكلها كما في المذكر والمكسر رجل ورجال ليكون لكل معنى ما يخصه فكان حذفها اصلا بالنسبة الى حذف الحرف سمي ما خرج عن ذلك نائبا وهو منحصر في قسمين نيابة حركة عن حركة وذلك في خمسة ابواب الاسما الستة والمثنى والمجموع والامثلة الخمسة والفعل المعتل في الجملة سبعة ابواب خمسة في الاسما وهي الاول والاخيران في الافعال وقد تكلم المصنف عليها مرتبة هكذا الاسما الستة ثم المثنى ثم المجموع المذكر ثم المجموع المؤنث ثم ما لا ينصرف ثم الامثلة ثم الفعل المعتل وبهذا التقرير الموافق لما في كتب المصنف يظهر ان اطلاق النيابة على الحروف لا تقتضي انها ليست انفسها اعرابا كما ادعاه بعضهم كما لا تقتضي ايضا انها انفسها اعراب خلافا لما يفهم كلام بعضهم غاية انها اقيمت مقام الحركات في الدلالة فقوله هنا كفرع النقط وتنوب صالح للامرين نعم يدل للاول قوله في شرح اللمحة وتنوب باعتبار الظاهر الواو عن الضمة والالف عن الفتحة والياء عن الكسرة في خمسة اسما عند الفراء وستة عند الجمهور بزيادة هن وسبعة عند الجوهري بزيادة من في الحكاية وهذا هو الباب الاول من ابواب النيابة والاصح قول الجمهور انه في ستة اسما معتلة اللامات مكبرة موجة ذي واصلها ذوي غلامه يالا واو لغلة ما عينه ولامه واو وبد انها لانها لا تفارق هذا الاعراب بخلاف البقية وقيدها بقوله بمعنى صاحب احترازا عن المشار بها الى المؤنث ومن عبر بدو كاني لقطر فالتقييد لاحتراز عن الطائية فانها مبنية في الغالب وقد تعرب كهن فلذلك اوردها ابو حيان على عبارة التسهيل وفيها اضيف لغير الياء اي غير يا المتكلم ولم يحتج لتقييدها بذلك اذ لا يضاف اليها غيرها لان الاضافة مختصة بصا بصر الاسم ويا المخاطبة وان كانت اسما الا انها تختص بالفعل كما مر من باب واخ وحم استعملها هكذا اشار الى انها اذا قطعت عن الاضافة التي هي شرط اعرابها مما ذكر تحذف لامها الواوات تخفيفا وتعرب بالحركات وا صلها أبَوَا أخَوَ وحَمَوَ على وزن فعل بالتحريك وقيد الاخيرة بالتسهيل بان لا يكون على مثال فعل وخطا والا يعرب بالحركات كحمو وحما قال الملم والعامة تنطقه ابا الزوج وانما هو اقاربه مطلقا قال ابن مالك وقد يطلق على اقارب الزوجة وفي ما اضيف لغير الياء من فم مثلث الفا مع تخفيف الميم وتشديدها فيعرب فيها بالحركات ومع قصره نحو فما كعصا فيعرب كالمقصور فهذه تسع لغات والعاشرة اتباع فائه لميمه واصله فوه على فعل بالسكون بدليل افواه ولامها هاء وانما يعرب بهذا الاعراب حال كونه بغير ميم عوضت عن عينه وهي الواو فان كان بالميم اعرب كما مر وزعم الفارسي ان ثبوتها بابه الشعر ورد بالحديث لخلوف فم الصائم وما اضيف لغير الياء من هن كناية عما يستقبح او عن الفرج خاصة وانكر الفراء وتبعه الزجاجي جواز اتمامه فاشتطاه من اللحن وهما محجوجان بنقل ثر وابي الحسن فيه الاتمام ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا ابه دون النقص كما نبه عليه بقوله والاشهر والافصح ايضا كما في لقطر فيه النقص اي حذف لامه كيد وا صلها يدو

في باب جمع المؤنث وغير المنصرف ونيابة بحرف عن حركة وذلك

الباب الاول من ابواب النيابة

كلها في الجمع

٣

وغدو ويدى لحذفت لامانها في الافراد والاضافة وتعرب بالحركات على ما قبلها قال الله تعالى يد الله
فوق ايديهم وقال عليه الصلاة والسلام من تعزا بعزا الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال ابن
مالك وانما جرت عادة النحاة بذكر الهن مع اخونه فتوهم لهن في الاستعمال ومن ثم ينبه على قلته
فليس بمصيب ومن في قوله من باب الخ بيان لما الموصولة في قوله فيما اضيف ومع ما فيه من حسن
البيان بعد الابهام والتنبيه على ما مر فقد افاد بصلتها مع الايجاز شرط اعراب الاسماء الاربعة
بذلك وهو اضافتها وشرط هذا الشرط وهو ان لا يكون ايا المتكلم نحو اخوك وابوك واخو زيد وحمو
فان اضيف اليها اعربت بحركات مقدرة كغيرها نحو غلامي ولاما لفظا محذوفة في الاكثر وقد ترد
نحو ابوى واخوى وان لم تضف فان كانت مفردة اعربت كاملا وشاة او مجموعة فباعراب المثنى
والجمع كما يعلم من بابيهما ولهذا لم يحتج كغيرهم الى شرطية كونها ليست كذلك ولا يجمع منها بالواو
والنون الا الحالة الاولى وانما لم يدخلوه مع الاربعة في هذا الشرط وشرطه لما قال في شرح
اللمحة ذكر ذلك فيها خطأ لانها لا تستعمل الا مضافة لغير ايا بل لاتضاف لضمير اصلا واما قولهم انما
يعرف هذا الفضل من الناس ذوو فشاذ وحتى نعم اهمل شرطين في الجميع وهو ان لا تكون مصغرة
ولا منسوبا اليها والا اعربت بالحركات وقد يعتذر عنه بانه علق الحكم على الغالب من عدم التصغير
والنسبة لندرتهما او على ما لفظ به ولم يلفظ بها الا غير منسوبة مكبرة فان قلت فلو نطق
بها مضافة لغير ايا كما فعل في غير هذا المختصر كغيرهم لاغنى ايضا عن شرطية ما ذكر قلت عدل
عنه ليدل على ان مهيم قصر الحكم على اضافة مخصوصة ولهذا لم يكتف ابن الحاجب في بيان ذلك بالمثال مع اكتفائه
في غيره به وقصر الاب وما اليه الخ والحم اى الزام الالف في آخرها مطلقا وجعل الاعراب بحركات
مقدرة عليها كقوله ان اباها وابا اباها وقوله اخاك الذى ان تدعه لملمة يجبك ما تبغى
ويكفيك من يبغي وفي المثل مكره اخاك لا بطل وهذا اشهر من نقصها اى حذف لامها واعرابها
بالحركات على النون كقوله بابه اقتدى عدى في الكرم وعليه قيل في التثنية ابانا فان حذفت
من كلامهم ان في ذى وفم لغة واحدة وفي الهن لغتان وفي اب واخ وما اليه ثلاثا وزاد في التسهيل تشديد
باء اب وخاء اخ واخوا بتسكين الخاء وفي حم وفم كما مر وستوب الالف عن الضمة في الرفع لانها لما صلحت
للاعراب لتغيرها والرفع اسبق انواعه جعلت علامة عليه وكذا الواو في رفع الجموع والياء المفتوح
ما قبلها على ما كان عليه قبل التركيب مع خفة الفتح المكسور ما بعدها وهي النون لكونها في الاصل
تنوينا ساكنا والاصل تحريكه بالكسر عن الكسر في الجر وعن الفتحة في النصب لانه لم يبق من حروف
اللين التي هي اقبل للتيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب والجر اولى بها فلهذا قدم الكسرة فلم
يبق للنصب حرف فاتبع الجر لكونهما معا للفضلات في اعراب ثانيا بواب النيابة وهو باب المثنى وهو
في الاصطلاح كما في شرح اللمحة وغيره الاسم الدال على اثنين بزيادة صالحا للتجريد فخرج بالدال على
اثنين ما دل على اقل كالواحد واكثر كالجمع نحو صنوان مراد به مفرده او جمع فان لفظه فيهما كلفظه مثنى
وما اعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس كحلبتي الحداد وعلم كالبحرين لمكان ونحوهما مما سمي به
من المثنى او جمع كما قال ابن مالك في قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم وقوله
تنلقا وا وزون في اكنافه ارباقها تمشي وبين يديها البرمنشوره اراد بين ايديها اذ
المراد به التكثير لا ما يشفع الواحد كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اى كرات بدليل حسير ولا يكون

ذلك

مساواته

انحو

اى الشاعر

مكبرة

غير مبهم

بالميم

اى المثنى

ذلك بكرتين ومنه حنانيك ولبيك وسعديك واخواتها وانما جعلت التثنية علما على التكثير لانها اول
مراتب العدد ومبداء تضعيفه وخرج بالزيادة ما دل على اثنين بدونها كشفع وزكا وزوج وكلا وكلتا
فليسا تثنية كما قال ابن مالك المثنيات والمصير المجعول خبرا ونعتا كالزيدان عدل ومررت البدر
بالرجلين رضى وخرج بصلاحية التجريد اى عن الزيادة ما لا يصلح لذلك مما يستعمل لمعنى نحو اثنان
واثنتان والمذروان وهما طرفا القوس والآلية فليس في الاصطلاح مثناة وان الحقت به لعدم
صلاحيتها للتجريد ودخل في الاثنين المفردان كالزيدان والجمعان كالجماليين واسما الجمع كقوله تعالى
يوم التقى الجمعان فكان لكم اية في فيئتين واسما الجنس كالحديث مثل المنافق كالشاة العائرة بين النقاء
الغنمين والمتفقان في اللفظ كالذكر وهو المقيس والمختلفان وهو محفوظ كالقمرين للشمس والقمر
والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما قال في شرح اللمحة نزاد ابن مالك في الحد المذكور وعطف مسئله
عليه اى في نحو القمرين ليس بمثنى لانه اذا استعمل العطف فانما يقال شمس وقمر فيعطف عليه مباينة
لامثلة قال العلامة الرضي ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى والا لذكروه فيما حمل على المثنى غايته
ان هذا مثنى في اصله بخلاف المثنى والمتفقان في المعنى كما ذكر وهو المقيس والمختلفان كالعينين للباصرة الشهد
والذهب وفي خلاف سيأتي وعما ذكر في شرح هذا التعريف يعلم ان تعريفه للمثنى في الاوضح وشرح
الشذور بما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين بغير مانع لصدقه على شفع وزكا ونحوه كما اشار اليه الجوجري
تكملة يشترط لتثنية الاسم ثمانية شروط ذكر كما غير واحد الاول الافراد فلا يثنى المثنى والمجموع على حدة
والجمع الذي لا نظير له في الاحاد اتفاقا واما غيره من جموع التكسير واسم الجمع فجوزه ابن مالك كما مر
قال لان الحاجة قد تدعو الى عطف الجمع على الجمع واسمه على اسمه فيستغنى عند بالتثنية كما يستغنى عما في
عطف الواحد على الواحد وقال غيره ان تثنية الجمع واسمه واسم الجنس غير مقيسة اتفاقا لان الاعراب فلا يستثنى
المبني وتولهم منان ومنين الزيادة فيهما للحاكية لا للتثنية لحذفها وصلا واما يا زيدان ولا رجلين
فمثنى قبل ابنا وهذان واللتان ونحوهما فصيغ وضعت وضع المثنى وليست منه حقيقة عند المحققين
الثاني عدم التركيب فلا يثنى المركب الاسنادي وكذا الاجماع اتفاقا ومثله ما في حكمه وهو المزجي المبني
كخمسة عشر وسيبويه والاكثر على المنع في المزجي المعرب كبعلبك فان احتيج لتثنية شئ منها او جمعه اضيف اليه ذوا
نحو ذوا تابط شرا او ذو والحوذ وواتا بط شرا واضافة ذوا وذو منصرفا نية مراضافة المسمى الى الاسم كذات مره
وجوز الرضي تثنية المزجي الذي جزء الثاني معرب كبعلبك وكذا جمعه فيقال بعلبكان وبعلبكون قال البيان
لان الجزئين كلمة معربة والتثنية والجمع من خصايص المعربات ونقله ابو حيان عن الكوفيين ونقل
الرضي عن المبرد جواز هما في نحو سيبويه واما الاضافي فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه عنهما في المضاف اليه
نحو عبد الله وعبد والله واجاز الكوفيون تثنيتهما معا كابوا البكرين وابا البكرين الرابع التنكير فلا يثنى
العلم باقيا على علميته بل اذا اريد ذلك قدر تنكيره ولذلك لا يثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لعدم
قبولها التنكير الخامس ان يكون قابلا لمعنى التثنية فلا تثنى الاسما التي لا ثاني لها في الوجود كشمس وقمر
اذا قصد الحقيقة والاسما المختصة بالنفي واسما العدد الامية والسادس اتفاق اللفظ فنحو
القمرين من باب التغليب لتتابع اتفاق المعنى فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز عند اكثر المتاخرين
وصححه ابن مالك جوازه قال لان الاصل التثنية وكذا الجمع العطف وهو في المتفقين والمختلفين جايز
بالاتفاق والعدول عنه اختصارا وقد اوثر استعمالا في احدهما فيجوز في الاخر قياسا وبعضهم بنى

المسئلة على جواز استعمال المشترك في معنييه فان قلنا بجوازه فلا كلام وان قلنا بعدم جوازه
فان قلنا بان الاسم لا يستغني بحرف تثنيته عن تثنية غيره كسوا فان اكثرهم لا يثنيه استغناء بتثنية سي قالوا هما سيان وحكى ابو زيد سوآن
وما عدا هذه الشروط من الشروط المذكورة جار في جمع التصحيح والتكسير كما في الارتشاف ومما اختلف
في تثنيته مع ذلك لاختلاف جمعه وكالقمرين في التغليب الحيتون في جمع حيتٍ والصاحبه والتذكير
غالب على المؤنث في التثنية والجمع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد
والهندات ضاربون وهذه الشرايط والقوانين المعتبرة في تثنية الاسم وفي جمعه مطلقا
مع ما سيأتي في جمع المذكر يعلم ان التثنية والجمع المصطلح عليهما في باب الاعراب من وضع الواضع لقوله
لا من جعل الجاعل الذي يراد به تصرف الناطق خلافا للتسهيل فيهما جعل الاسم القابل الخ قلت نعم ليس
الوضع فيهما بالشخص كما في المفردات بل بالنوع كما في المركبات على ما مر قال البرماوي ولا ينبغي حمل عبارة
التسهيل على ظاهرها بناء على مذهبه في ان المركب غير موضوع لان النسبة في المثنى والمجموع فيفترقان
من المركبات لانهما مفردان ولم يتعرض المصنف لتعريف المثنى والشرايط اعتمادا على اخذهما في المثال
المستجمع للشروط وكثيرا ما يكتفون به في مقام الاختصار كما مر وحمل عليه اي على المثنى في الاعراب
ما ذكر بعض ما خرج عن تعريفه واقتصر منه على المشهور وهو خمسة الفاظ ثلاثة منها وهي اثنان
واثنتان وثنتان لغتان في المؤنث الاولى حجازية والثانية تميمية حملت عليه حملا مطلقا
اي سواء افردت او ركبت او اضيفت فالاول كقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين
الوصية اثنان فاثنان خبر شهادة على حذف مضاف اي شهادة اثنين والثاني نحو فانفجرت منه اثنتا
عشرة عينا الثالث نحو اثناك واثناكم ولا يقال اثنا كما يقال ثلثهم لان ضمير التثنية نص في معناها
فاضافة الاثنين اليه اضافة الشئ الى نفسه وهو لا يجوز بخلاف ضمير الجمع فليس نصا في ثلاثة ولا غيرها
فاضافة العدد اليه اضافة الخاص الى العام واثنان منها وهما كلا وكلتا انما يعربان اعراب المثنى حال
كونهما مضافين لمضمر نحو كلاهما وكلتاهما فان اضيفا لظاهر اعربا بالمقصور ولا يضافان مطلقا الا لمعهم اثنين نحو كلتاهما وكلتا الجنتين او ما هو في قوته نحو كلانا وكقوله ان للخير والشر مدى وكلا لمضمر
ذلك وجه وقبيل ولا يجوز كلا زيد وعمرو لكون معناهما مثنى ولفظهما مفردا اعرابا اعراب المفرد في موضع
المثنى في موضع وجاز في خبرهما وضميرهما الافراد والتثنية بالاعتبارين قال تعالى كلتا الجنتين
آتت ثم قال وفجرنا خلالهما وقال الشاعر كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما
رابي قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما لانهم جعلوهما مثنيين حقيقة وقد حملا على المثنى حملا
مطلقا اي مع الظاهر والمضمر عند كنا نحكيها عنهم الفراء وقد تقدم نون المثنى وما حمل عليه
من ما فيه نون مع اليا كقوله على احوذيين استقلت عشية • فما هي الا لمحة وتغيب • قال ابن مالك
انشده الفراء بالفتح وقيد المصرا بيا لما قال انه لا يصح مع الالف خلافا للبعض هم وقوله اعرف منه الجيد منها
والعينان مصنوع وقد يضم حكى ابو علي عن ابي عمرو هما خليلان ومنه قول فاطمة يا حسنان يا حسنان
ذكره ابو حيان وانشده في شرح اللمحة • يا ابت ارقبني الغدان • فالنوم لا تعرفه العينان •
وسقوطها للاضافة كثير نحو بل يداه مبسوطتان وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار
ومنة • واما دم والقتل بالحر اجدر • او لتقصير الصلة كقوله خليلي ما ان انتما الصاد قاهوى
اذا خفتما فيه عذولا وواشيا • وتسقط الفه للالتقاء ساكن نحو التقت اطلقت البطان وقد يلتزم الوقفية
مبنيا

مبنيا للمفعول يقال التزمته الامر فالتزم اذا قبل التزامه اى التزم بعض العرب الالف فى المثنى
فى احواله كلها وهى لغة الحارث وخثعم وزبيد وكعب وأزد بن وهى احسن ما حمل عليه قراءة نافع وابن عامر بني خرج
والكوفيين الاخفشا ان هذان لساحران بتشديد ان وفيها قراءة الكثيرة للعربين وانكر المبرد هذه
اللغة وهو محجوج بنقل الائمة قال الواحدى اجماع النحويين انها لغة بنى الحرث وكذا ما حمل على المثنى كما قال
ابن مالك وحكاه الفراء فى كلا وكلتا وحمل عليه قولهم كلاهما وتمراوتنوب الواو المضموم ما قبلها لمناسبتها
عن الضمة فى الرفع لما مر فى الف المثنى وراعوا التعادل حيث جعلوا الالف لخفتها فى المثنى لكونه اكثر من
الجمع لشموله كل اولى العلم وغيرهم والواو للجمع لثقلها وقلته بالنسبة للمثنى واليا المكسور ما قبلها استثقالا
الضم قبل الياء ساكنة واليا المفتوح ما قبلها المثنى ولا يخرج عن ذلك جمع المقصور نحو اسنم الاعلون ولمن
المصطفين الاخيار كان قبل الواو واليا ضمة وكسرة مقدرتين سكن الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
المفتوح ما بعدها فرقا بينه وبين المثنى خصوصا فيما اتحد صيغتها لفظا كالمصطفين عن الكسرة
والفتحة لما مر فى المثنى فى ثالث ابواب النيابة وهو باب جمع المذكر احترازا عن المؤنث قال ابن مالك
المراد بالمذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير الاسماء ليس شرطا فى هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث
فلو سميت رجلا بزينب وسعدى جاز ان يقال فى جمعه زينبون وسعدون كما لو سمى بزيدون جمع
بالف وتاء كزيدات السالم احترز به عن المكسر فان الجمع قسمان جمع تكسير وهو ما تغير فيه بناء الواحد
ستة امور كما فى صرح اللمحة بزيادة فقط كصنو وصنوان وقنو وقنوان او بنقصان فقط كنخمة ونخم
او تبدل شكل فقط كاسد واسد او بزيادة وتغيير شكل كرجل ورجال او بنقصان وتبدل شكل كرسول ورسل
او بمجموع ذلك كغلام وغلمة وسواء كان التغيير ظاهرا كما ذكر او مقدرا كفلك فضمته مقدرة اكتفاء بضمة فعل فى جمع جمع
كضمة بدن ونحوه وبجان وبدل واصل ثمال وعقبان وكجار وليس لنا ما اشترك فيه المفرد والجمع غير هذه الستة
فضل الانواع كالمفردات فى الاعراب بالحركات على الاصل كما شملها اطلاقه السابق وجمع تصحيح وهو ما لم
يتغير فيه بناء الواحد بزيادة الالف والتاء فى المؤنث كمسلمات او بزيادة الواو والنون فى المذكر
كالزيدون ويسمى الجمع الذى على هجائين والجمع السالم والجمع الذى على حد التثنية لانه سلم فيه الواحد كما سلم فى المثنى والجمع السالم
التثنية وملحقة كرف علة كالمثنى وقد جمع ابن الحاجب المجموع بانواعه الثلاثة فى تعريف فقال ما دل
على احاد مقصود بحروف مفردة بتغيير ما فيدخل فيما دل على احاد اسم الجنس واسم الجمع ويخرجان بقوله
مقصود بحروف مفردة على ما قرره شراح كلامه وشمل قوله بتغييرات تغييرات جمع التكسير والتغيير
بزيادة الالف والنون فى جمع المذكر والالف والتاء فى جمع المؤنث تكملة قال البدر بن مالك الاسم الدال
على اكثر من اثنين على ثلاثة اضرب جمع واسم جمع جنس لانه ان وضع للاحاد المجتمعة دالا عليها دلالة واسم
تكرار الواحد بحرف العطف فهو الجمع سواء كان له لفظ واحد كرجال او لا كابابيل وان وضع لمجموع الاحاد
والا عليها دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماة فهو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب او لا
كقوم ورهط وان وضع للحقيقة يلغى فيه اعتبار الفردية الا ان الواحد ينتفى بنفيه فهو اسم الجنس وهو
غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة وجراد وجرادة ويميز الاول كونه على وزن لم يبن عليه الاحاد
كابابيل وغلبة التانيث عليه كهو نخم ولا يقال هذا نخم بمعنى جماعة فلهذا احكم عليه بالجمع دون نظائره
كرطبة ورطب فانه اسم جنس ويميز الثانى كونه على وزن الاحاد ولا واحد له من لفظه كقوم ورهط ومشابه
للواحد فى تذكيره والنسبة اليه ولذلك قيل فى غزى انه اسم جمع لغاز وان كان نحو كليب جمعا لكلب لان

غرباء مذكر وكليب امونث وسفركاب انما اسم لجمع ركوبه لقولهم ركاب والجمع لاينسب اليه على لفظه انتهى
وكالنسب التصغير ولذلك حكم على ركب وخلق وجامل وسراه ونفر هدونوا مر انها ليست بجموع لانها
تصغر على لفظها وكذا غزى ايضا والجمع لايصغر على لفظه كما قرر في الصرف وعند الفراء ان كل مال واحد
من تركيبه سواء كان له جمع كباقر وركب او جنس كتمر وثمرة فهو جمع وهو مذهب الاخفش ايضا في الاول
فقط اما الجنس الذي لا واحد له من لفظه كخيل وتراب فليس بجمع اتفاقا كما قال الرضي ويفارق اسم الجمع
اسم الجنس بانه لا يقع الا على ما فوق اثنين بخلاف اسم الجنس وبان اسم الجنس الذي لا واحد له من لفظه يفرق
بينه وبين واحد اما بالتاء للواحد كتمرة وتمر او في الجنس كحباة وحبي وشيار وشيران او بالياء النحتية
في الواحد كروم ورومي وزنج وزنجي بخلاف اسم الجمع في ذلك ولا يطلق جمع التصحيح بقسميه على ما فوق
العشرة وما دون الثلاثة الا مجازا وجموع التكسير كلها للكثرة اي ما فوق العشرة الا اربعة منها
فهي للقلة اي من الثلاثة الى العشرة وجمعها بعضهم في قوله

• بافعل وبافعال وافعلة • وفعلة تعرف الادنى من العدد • وضم اليها ابو الحسن الدباج
جمعي التصحيح فقال وسالم الجمع ايضا داخل معها فهذه الخمس حفظها ولا تزد وافادا العلامة سعد الدين
في التلويح ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها
وجمع الكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة قال وهذا اولى بالاستعمالات وان صرح بخلافه
كثير من الثقات وقد مرت شرائط الجمع مطلقا واشار المصنف الى شرائط خاصة بجمع المذكر السالم
فقال ويختص اي الجمع بالواو والنون باسم اباء داخلة على المقصور عليه وهذه العبارة تقع في هذا
الكتاب وغيره كثيرا ومعنى اختصاص زيد بها لقيام مثلا انه من الاشخاص فيشترك بذلك الوصف لا يتصف
به غيره فالباء داخلة على المقصور اي الخاصة قال تعالى يختص برحمته من يشاء وقديراد انه يختص
من بين سائر الاوصاف بالقيام ولا يتصف به غيره اي مقصورا على القيام لا يتجاوزه الى القعود فالباء
داخلة في المقصور عليه اي ماله الخاصة قال السيد وهو الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص
والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اي ماله الخاصة فيقال خص زيدا اي المال
له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيدا بالمال
بناء على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييزه الاخر به فكانك قلت
ميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت زيدا بالذكر وخصصك بالعبادة ويختص برحمته
من يشاء والمراد بهما هو الاخر وهو فصل جمع بالواو والنون على اسم موصوف بما سيأتي ولا يتجاوزون الى
غيره من الاسماء والمراد بالاسم في كلامه ما يشمل الصفة بقرينة تفصيله الاتي اليهما وقوله عاقل مخفوض
باضافة اسم اليه اي باسم منكر عاقل فلا يقال في واشق اسم كلب ولا في سابق صفة له واشقون وسابقون
قال ابن مالك ولا حاجة الى تغليب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم لقصد دخول
اسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع والعلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل وبحثهم ذلك غير ما خوذ به لانا نمنع
سمع نحو وانا على ذهاب به لقادرون وليس لغير الله تعالى ان يجمع شيئا من اسمائه الا ويثنى عليه ولا يخبر
عنه الا بما اختاره لنفسه في كتابه او على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقادرون ونحو من المخبر
به عن الله تعالى مقصور على السماع فلا داعي الى الاستدلال بما علم عن العقل لانه دال على المقصود انتهى
والعقل في البعض كاف ليغلب على غيره كما مضى في تغليب المذكر على المؤنث فيقال في رجل سابق

مؤسسين

وفرسين سابقين سابقون وقوله تعالى له ما في السموات والارض كل له قانتون فغلب العقلاء على
غيرهم في قانتون على الاصل في تغليب العقلاء وعكس ذلك في لفظ ما قالوا الان ما في السموات والارض
اشارة الى مقام الالهية والعقلاء فيه بمنزلة الجمادات لا ملك لهم وكل له قانتون في مقام الطاعة
والانقياد والجمادات فيه بمنزلة العقلاء قوله او شبههم اى شبه عاقل نحو قوله تعالى في قد رايت احد عشر
كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين وقوله تعالى ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض
ايتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فنسبة السجود
للكواكب والطاعة اى التسخير الى السماء والارض والخضوع للاعناق لتشبيهها بمن يعقل اعظاما لها فاجرى
عليها حكمه في الجمع والاضمار وذلك مطرد فيما تجرى هذا المجرى مما يستعظم من الدواهي والعجائب والامور
كقول عائشة لعلي يوم الجمل بلغت منى البلغين بضم الباء وكسرها وقولهم لقيت منك البرحين وعملهم
العملين اى الاعمال العجيبة سالم بالجر صفة لاسم اى خالي من رهما التانيث فلا يجمع مدخولها هذا الجمع
على كان كطلحة او صفة كعلامة خلافا للكوفيين ولاجل الحاجة الى هذا الشرط في القسمين قدمه على
سائر الشروط وقولي كما في التسهيل من تا التانيث لكان اولى مما ولا فليخرج نحو اخت ومسلمات
علمين لرجلين فانهما لا يجمعان كذلك وما تانيا فلان علامة التانيث في الاسم المتمكن كرحمة هي التا
المبدلة هاء في الوقف عند البصريين كما في المغني لا الهاء المبدلة تا في الوصل كما يقوله الكوفيون والمصنف انما
يذهب في الغالب هذا مذهب البصريين وادخل تقييدها بقوله لغير العوض احترازا من نحو عدة فانه يجمع كذلك كعدين ويشمل ما لم يكسر
علما من الثلاثي المعوض عنها التانيث عن لامه كثبة او عن فائه كعزة فانه يجمع كذلك كعدين وثبون ما لم يكسر
قبل العلمية كشفة فيلزم جمعه بالالف والتاء كديات هذا مذهب سيبويه وخالف المبرد فقال لا يجوز في عزة
الاعلمية ولا يجوز عبدون وسالم تركيب مزج اتفاقا كخمسة عشر والمراد من تركيب مزج مختوما بويه
كسيبويه ولا كبعلبك عند الاكثر وخمسة عشر والسلامة مذهبين شرط يلي مطلقا كما مر لا الخصوص جمع
المذكر على انه انما يحتاج اليه في العلم دون الصفة وذكر قبلها رعايه ما اشترطاه فيه كما قبله فلو اخره بعد قوله
علما كان فعلما في الشرط الخاص بالصفة وهو قوله بجمع مونثها الخ لكان اولى وزاد على هذين في التسهيل ومن
اعراب بحرفين كالمجهول علما من نحو زيدين او زيدين وعشرين قال في شرحه فهذه الانواع الاربعة لا تثنى
ولا تجمع فان احتيج لتثنية شيء منها اضيف اليه ذو او ال جمعه ذوو او جوزهما ارضى كما مر في المزجى الذي
جزوه الثاني معرب كبعلبك لا مبني كخمسة عشر اما الاضافي فمفهومه جواز جمعه وليس كذلك الا ان يحمل
جواز جمعه على جمع الجزء الاول منه فيكون تسامحا وستاتي اقسام المركب واحكامها في بابها لا ينصرف ان شاء
الله تعالى ويختص هذا الجمع باسم العاقل الموضوع ذلك الاسم مما مر لا مطلقا بل في بعض احواله فكما لا يجوز
جمع ما ذكر الاسم المذكور الى غيره لا يجوز ارجاعه ايضا احد ثلاثة احوال الى غير ما فلا يجمع الا حال ان يكون علما
على مسماه كزيد وسلمى ورقى على رجلين فيقال لزيدون وسلمون وورقاوون او حال ان يكون مصغرا
اسما كعليمون في غلام كانه التحق بالصفة او صفة كحميدون في حمراء وحال ان يكون صفة بقيد اشار اليه
بقوله بجمع مونثها اى مونث تلك الصفة وهو ما فيه علامة التانيث بالالف والتاء كضارب وارمل
وافعل التفضيل اذا عرف كالافضل او اضيف الى معرفة كافضلوا بني فلان ومنه اجمع في التوكيد لانه في الاصل افعل
تفضيل ثم ازيل منه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميع كما نبه عليه قرب المم فتقول ضاربون وارملون واجمعون والافضلون
لانك تقول في مونثاتها وهي ضارب وارملة وفضلى وجمعي ضاربات وارملات والفضليات وجمعاوات وكذا

تقول في مسكين مسكينون لقولهم مسكينة ومسكينات وكان قياس مسكين ان لا تدخله التاء عند التانيث
لان مفعيلا كما سيأتي لا تدخله التاء لكنهم ادخلوها عليه حملا على فقير فجمع بالالف والتاء بالواو والنون
في التذكير ليدل بفضل المؤنث على المذكر بجمع السلامة وان كانت الصفة لا تجمع مؤنثها بالالف والتاء كحمر
وسكران في لغة غير بني اسد وصبور ونحوه مما يقبل التاء اذا يقال في المؤنث وهو حمراوات
وسكراوات كما يقال في صبور لامرأة صبورات كما سيأتي فلا تجمع بالواو والنون وشذ قوله

• فما وجدت نساء بني نزار • حلايل أسودين وأحمرينا • واذا سمي بالصفة كاحمر مذكرا قل
جمع بذلك كاحمرون كما شمل قوله علما وهذا الشرط في الصفة هو معنى شرطهم ان لا يكون من باب فعلان
فعلى وافعل فعلاء ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد يعبر عنه بقبول تاء التانيث عند قصد معناه
كما في التسهيل نحو مسلم ومسلمة الا انه لا يشمل افعل التفضيل فلذلك عدل عنه المصنف الى ما ذكر مع الايجاز والشمول
وهو من محاسن هذا الكتاب وهي كثيرة في كل باب وستمر بك منبها عليها غالبا ولا يرد عليه نحو غلامة وذرقة فانه
يجمع بالالف قد لتاء كما سيأتي وكما يجمع بالواو والنون لانه قد شرط خلوه مما يجمع هذا الجمع مطلقا اسما كان
او صفة من تاء التانيث كما مر ولم يشترط الكوفيون كما قال ابن مالك خلوهما ولا قبول الصفة لها عند
قصد التانيث فاجازوا في طلحة اسما وعلامة صفة طلحون وعلامون وفي احمر صفة احمرون والبصريون لا يجيزون
ذلك وما سمع منه لا يعتد به لندرته قال ابو حيان في شرح التسهيل عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا في
شعر او نادر كلام حملوه بابا او فصلا وليس بالجيد اذ القواعد لا تبنى الا على جملة من المستقرات الجزئية حتى
يغلب على الظن ان ذلك قانون كلي تبنى على مثله القواعد ولهذا تراه يرد على ابن مالك كثيرا فيما يثبته من
القواعد بابيات شعر او كلام نادر يحتمل التاويل كما ستقف على ذلك ان شاء الله تعالى وقوله علما او مصفرا
او صفة احوال عن الاسم احترز لها عما لم يكن كذلك نحو رجل فلا يقال رجيلون وحمل عليها اي على من الاقسام الثلاثة
في الجمع بذلك انواع ذكر منها اربعة احدها اسما جموع لا واحد لها من لفظها وهي اولوا بمعنى ذو واولات تعالى ولا يأتل
اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي القربى وقال الرضي هي جمع لذو على غير لفظه فان قلت ليس قد قالوا
انه لا يوجد في المعرب كلمة اخرها واو وقبلها ضمة مع ان اولات قبلوا واوا في معرض التغيير فلم يعتدوا بها ولغيرها
مقام الضمة صارت كانها هي وعشرون وليس جمعا للعشرة والا لصدق على ثلاثين مثلا وكذا اخواتها وهي عقود
الاعشار الى التسعين نحو قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة فتم ميقات
ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطماسين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم
ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نجة وفي انها جموع تصحيح لم تستوف الشروط وهي عالمون واهلون وابلون
لان مفردها نا وهي عالم لا يعلم به كالخاتم واهل وقابل للمطر الغزير ليست اعلاما ولا صفات مع كون الثالث لغير
عاقل وعن ابن مالك ان عالمين اسم جمع لا نه خاص بمن يعقل والعالم عام والمختص لا يكون جمعا لاعم منه ولذلك قدر
ان يجعل الاعراب الذي هو خاص بالبادين جمعا للعرب الشامل للحاضرين والبادين وعلى هذا جرى في الايضاح لكن في الصحاح
العالمون اصناف الخلق وهذا يدل على انه ليس مختصا بالعقلاء وهو المشهور كما قاله المجد اللغوي وكلام المصنف هنا يحتملهما
قال الرضي العالم الذي يعلم منه ذات موجد تعالى فيكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال بالشيء جموع تكسير تغير فيها بناء
الواحد وهي وارضون بفتح الراء جمع ارض باسكانها وهو اسم جنس جامد يوشك ان يدل على ما لا يعقل وسنون بفتح الموحدة
جمع تكسير لابن باسكانها اصله بنو حذفت لامه وعوض عنها همزة وصل لذلك يقال فعلت البنون ولا يقال فعلت
المسلمون قال ابن مالك لانه لو كان جمع تصحيح لقيل ابنون وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ومنهم من يزيد على هذا الثلاثة

في القسم

20

في القسم الثاني فيعد ما جمع بتصحيح فات الثاني منها شرط العلمية وغير شرط العقل قوله وبابه
يعني باب سنون وهو كل لفظ حذفت لامه وعوض عنها التاء ليك ولم يكسر كعضة وعضين وعزة
وعزين قال تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن
الشمال عزين ولا يجوز ذلك في نحو ثمرة لعدم الحذف ولا في نحو عزة وبرة لان المحذوف هو الفاء وجاء
منه رقة ورقون ولدن ولدون وحسنه وحسنون والرقة الفضة والدرة الدرب والحشة الارض
الموحشة وفي المثل وجدان الرقين يغطي افن الافنين ولا في نحو بيد ودم التعويض وشذ من لعدم ح
ذلك ابون واخون ولا في نحو اسم واخت وبنت لان المعوض عنه غير لفظها وشذ بنون ولا في نحو
سنة لانها كسرت على شعاء وجاء منه ظبة وظبون مع تكسر على ظبا ومما كان مضموم الفا من باب
سنة كقفل وشبه جاز في جمعه الضم والكسر وما عداه من مفتوحها كسند ومكسورها كابل
لا يجوز في جمعه الا الكسر زاد في التسهيل من المحمول على لك كاسماء البارى نحو الوارثون
والماهدون والموسعون والقادرون فانها ليست جموعا فان معنى الجمع فيها ممتنع وما
ورد منها بلفظه فمتظم يتوقف فيه على السماع كما يتوقف عليه في غيره من الشاء والمجد وذكروا
هنا مما حمل على لك عليون اسم لاعلا الجنة فقيل من العلو جمع ثم سمي به مفرد ولم يذكر هنا
لانه معرفة في كل جمع سمي به وسيأتي حكمه على حدة وقد يكسر نون الجمع ونون ما حمل عليه ما فيه
نون مع الياء ضرورة بالنصب مفعول لاجله اي لاجل الضرورة اي الشعر كقوله في الاول، في ح
، عرفنا جعفرا وبني ابيه ، وانكرنا زعانف آخرين ، وانشد ثعلب ،
، انا ابن ماوية ذو محافظة ، وابن اباة في من ابيين ، وكقوله في الثاني ،
، وما ذاك ابتغي الشعر مني ، وقد جاوزت حد الاربعين ، وافهم تقييده كالدرة لابي
العباس الحلبي بالياء انه لا يجوز الكسر مع الواو ومطلقا ويسقط نون الجمع للاضافة كقوله
تعالى غير محلي الصيد حاضري المسجد الحرام وللضرورة كقوله
، ولستا اذا تأبون سلما بمذعني ، لكم غيرانا ان نسالم نسالم ، ولتقصير الصلة
كقراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب التاء كقوله
، قتلنا ناجيا بقتيل عمرو ، وخير الطالبي لذرة العشوم ،
رواه ابن جني بالنصب وقيل لام ساكنة كما قرئ انكم لذائقوا العذاب وفي شذوذ كقراءة
الاعمش ومآئم بضارى به من احد وقد يجرى بالبا المحمول بنون وباب السنين يجرى
بضم الميم الحبين وغسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة وغير منونة
لغتان ولا تسقطها الاضافة حينئذ قال الشاعر
، وكان لنا ابو حسن علي ، ابا برا وبحن له بنون ، وفي الحديث
اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف وظاهره ان هذه اللغة لا تطرد في غير ما ذكر وبعضهم
طرد ما في جمع المذكر السالم وكلا حمل عليه وانشد وفي ذلك لبيا تا حملها المبرد كما في الارتشاف
على ان ذلك مذهب للعرب لا يختص بالشعر وقيل لا يحفظ الا فيه قال ابن مالك ولو عومل بذلك
عشرون وبابه لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق في الاعراب بالحركات كسنين لما كان
الاحق به اعراب جمع التكسير لعدم استيفاء الشروط ولعدم سلامة نظمه نبه عليه بتلك

المعاملة قال وممكن اعتبار ذلك في قوله وقد جاوزت حد الاربعين فتكون الكسرة اعرابا
وممكن ان يكون ضرورة اى كامرّ وتنوب الكسرة عن الفتحة في نصب ولات بمعنى ذوات
حملوها على جمع المونث السالم المذكور بعدها لطول الكلام فيه وهو رابع ابواب النيابة كما حملوا اولوا
على جمع المذكر وقوله في نصب اشتمل الان الكسرة في هذا الباب اعراب خلافا للاخفش والمبرد
في الحاقها بنا وفي نصب ما جمع بالف وتاء لم يقل جمع المونث السالم كما في كثير من الكتب لما قال ان هذا
الجمع قد يكون لمذكر كحسامات ولما تغير فيه نظم الواحد وصفاته ومن عبر بذلك فلشهرته من بين
تلك الانواع حتى صار جمع المونث السالم علما بالغلبة على ما جمع بالف وتاء نظير تعبيرهم بباب
المفعول الذي لم يسم فاعله كما سيأتي واحترز بقوله مزيدتين عن نحو ابيات واموات وقضاة
وغزاة لاصالة التاء في الاولين لان مفرديهما بيت وآل في الاخيرين لانها منقلبة عن اصل
اذ اصلها قضيية وغزوة على وزن فعلة بضم اوله وفتح ثانيه تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله
فقلبت الفا قيل والظاهر انه لاحتاج الماخراجهما بذلك لان دلالة الجمعية فيهما بالصيغة فهي
خارجة بقوله ما جمع بالف وتاء اذ معناه ما استدل على جمعيتهما بهما كما سيطلق البنات جمع بنت
واصله بنوة وكاخوات جمع اخت واصله اخوة حذفت لامها كما في ابن وبنت وعوض عنها التاء وقد
ينصب المجموع بهما بالفتحة على الاصل بشرط اشار اليه بقوله ان كان معتلا محذوف اللام
معوضا عنها الهاء كسمعت لغاتهم كلاء الكساى بفتح التاء جمع لغة واصلها لغوة او لغي حذفت
لامها وعوض عنها الهاء وزعم ابو علي انه مفرد حذفت لامه وقلب الفا اى سمعت لغتهم وردّ بان التاء
عوض عن المحذوف ولا يجتمع العوض والمعوض عنه وحكى الفراء ثباتا بالنصب في جمع شبه بلحاعة واصلها
ثبجة والجمع ثبات وثبوت والثبة ايضا وسط الحوض لانه يثوب اليه الماء والهاء فيها عوض عن
الواو التي هي عين الكلمة لان الاصل ثوب ثوب وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها الشهر فاما ان يكون مفردا والالف للالحاق بدرهم او جمعا فتحت تاؤه
شذوذا وحكى ابن سيده سمعت بناتك بالفتح وهذا تنتفي فيه الجمعية لا يمكن فيه ادعاء الافراد كما قاله
ابن مالك فان هذا المحذوف كسنة وسنوات فالنصب بالكسرة ليس الا وتختص الجمع بالغلو والتاء
بذي تاء التانيث والياء داخلة على المقصود عليه كما مرّ اى الجمع بما ذكر مقصورا على ذي التاء وما عطف
عليه مما يأتي لا يتجاوز ذلك الى غيره وتاء التانيث تاء زايدة مفتوح ما قبلها وهي اما ساكنة وتختص
بالفعل وقد تدخل الحرف كما مرّ او متحركة وتختص بالاسم وهي المرادة هنا اعم من ان تبدل هاء في الوقف
كثمرة وطلحة فيقال ثمرات وطلحات او لا تبدل كاخت وبنت مسمى بهما او لا فيقال في جمعهما
بنات واخوات وكذلك ذيت وكيت مسمى بهما مذكر او مونث فيقال ذيات وكيات نص عليه سيبويه ثم
التاء المذكورة اما ظاهرة كما ذكر او مقدرة يستدل عليها اما بالتصغير كهنيدة وعيينة في هند
وعين او بعود الضمير عليها كالشمس وضحاها النار وعدها الله حتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا
للسلم فاجنح لها او بالاشارة كهذه جهنم التي تلك الدار الاخرة او بتانيث ما اسند اليها نحو ولما
فصلت العير التنت لسان بالساق من معين بيضا الظغن زراعة للنوى ولسليمان الريح عاصفة
تجري او بجحد ضده من التاء كقوله اوما اليها وهي ذرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع
او بغير ذلك فالظاهرة يطرد معها هذا الجمع مطلقا اى سواء كانت للتانيث او لشبهه مما يأتي

ويجمع

ويجمع مدخولها على المذكر كطلحة او المؤنث كفاطمة او صفة لما كربعة وضاربة او اسم جنس كسبلة
وتمرة ونحو مما تانيثه لفظي اي لم يقصد فيه معنى التانيث فتقول طلحات وفاطمات الى اخره واستغنى
في الارتشاف من اسم الجنس بشفه وشفاه وامة وامرأة وفلانة وفلة قال لا يجوز جمعها بالالف والتا
وان كان فيها تا التانيث فهي واسرة عليه كالتسهيل وقد نبه عليه ابو حيان فان سميت بامرأة قلت
مرآة او بامة قلت امات وكذا قياس فلانة وفله مسمى بهما والمقدر تنطرد معها في علم المؤنث كهند
وزينب ولا يطرد في اسم الجنس المؤنث اسما كان كشمس وقدر او صفة كامرأة صبور وكف خضيب
وحايض ومعطار الا اذا اسمع فيعد من الشواذ ولا يقاس عليه كسموات وارضات وشملات وخودات
وصفدعات هكذا ذكر الرضي ولا يخفى ان كلام المصنف لا يتنزل على هذه التفاصيل تحلة اصل
ما وضعت له تا التانيث هو التانيث فيجابها للفرق بين المذكر والمؤنث اما في الاسم وهو
قليل يحفظ في امرأة ورجلة وانسانة وغلامة واسد وحمار وبرذونة او في الصفة وهو قياس
في الجارية على الفعل كضاربة ومكرمة وحسنة الا في خمسة فعول بمعنى فاعل كصبور واما مولة
فمبالغة وعدوق محمولة على صديقة وفعيل بمعنى مفعول كجريح وشذ ملحفة جديد ومفعال
كمهذار وشذ مناعة ومفعيل كمطيرة وشذ في مسكين مسكينة ومفعل كمدعس وقد يجيء للفرق
بين الواحد والجنس كتمرة وتمر وكمكة وكمء وهي علامته للواحد في الاول وللجنس في الثاني
وبين الواحد والجمع فيكون علامة له كوارد وواردة وشارب وشاربة ولفصل احاد المساوي
من اجناسها كضربة وقتلة واكرامة ولتاكيد الصفة على فعال او مفعال او فاعل كعلامة
ومطرابة وراوية ولتاكيد التانيث كنعجة وللتعريب اي الدلالة على كون الواحد معرب
كجوارية في جورب وللعوض من فاء كعدة او لام كثبة او من يا النسب كاشعثي واشاعثة
واشعري واشاعرة او لا لمعنى بل للتانيث اللفظي كغرفة وظلمة قال الزمخشري ويجمع هذه
الانواع الها للتانيث او شبهه وذي اي وبذي الفيه اي التانيث المقصور وهي الف
مفردة لازمة واحترز بالاخير من الف زايدة وقفا والممدودة وهي الف بعدها همزة
سواء كانت في صفة كحبلى ونفساء او اسم جنس كبهمى وصحراء فقيل لجليات وصحراوات وانما
يجمع المونث بهما هذا الجمع ان لم يكن ذو المقصورة فعلا فعلاء كسكرى سكران ولم يكن ذو
الممدودة فعلاء افعل نحو حمراء احمر فلا يقال سكراوات ولا حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو
والنون الا اذا غلبت على تلك الصفة الاسمية كقوله عليه الصلاة والسلام ليس في الخضراوات
صدقة قال ابن مالك ولا يمتنع هذا الجمع فيما اذا كانت الصفة من فعلا ولا مذكرها على
افعل كامرأة عجزاء ودعمة هطلاء وحولة سوكاء فيقال عجزاوات ونحو لان منع الجمع بذلك
تابع لمنع الواو والنون وهو مفقود فيما ذكر وعباءة المصرعة تعطي ذلك بمعنوها واجاز الكوفيون
وابن كيسان حمراوات وسكراوات كما اجاز واسكرانون واحمرون وانما جمع مدخولها هذا
الجمع ان لم يكن ايضا علما للمذكر حقيقي نحو كسكر وورقاء علمين لرجلين فانهما يجمعان بالواو كما مر
لاستيفائه شرطه ويختص الجمع بالالف والتا بما ذكر وبصفة مذكر لا يعقل وهو مطرد في ذلك سواء
كان ذلك المذكر حقيقيا اي بازاء انثى كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سملات اي ضخمات
وسبطرات اي طوال او غير حقيقي كاشهر معلومات وايام معدودات ومنه قولهم المرفوعات

وشاة

والنون ج

والمنصوبات واختاهما لانها صفات اللفظ كما قال في شرح اللمحة واحترز بصفة المذكر عن صفة
المونث نحو حايض فلا يقال حايضات ومن لا يعقل عن صفة مذكر يعقل كما لم فلا يقال رجال عالمات
ومصغر اى ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات وجميلات وحميرات وكذا سريدقات في سريدق
فان كان مصغر مونث نحو اريئب وخنيصر لم يجز فلا يقال اريئبات ولا خنيصرات وما اى وبما
لم يكسر اى بجمع جمع تكسير من مكبر اسم جنس لما لا يعقل نحو حمام وسرادق فيقال حمامات وسرادقات
والسرادق هو الحجرة التي تكون حول الفسطاط مجتمع اهل الكورة اى المدينة وقضيته انه والفسطاط ج
مطرد في ذلك وهو ما نقله الرضي عن الفراء في كل خماسي سمي الحروف قال لاستكراه تكسيره وقال
ابن مالك انه شاذ مقصور على السماع ولا يقال في جولق جولقات لتكسيره على جوالق ولذلك لحن
ابو الطيب في قوله ففي الناس بوقات له وطبول فجمع بوقا على بوقات وقد كسر على ابواق وقصر
هذا الحكم على ما لم يكسر من نحو ذلك قاصر فمثله كما قال الرضي ما لم يكسر من الجموع كرجال فيقال رجالات
بخلاف اكلب لتكسيره على اكالب ومن غيرها كالذي بجوذ تانيثه وتذكيره ولم يات له مكسر كالفات
وباآت ونحوها والعلم المصدر باضافة ابن او اذا لم يكن عاقلا كابن عرس وابن مخاض وابن
اوبر وذي القعدة وذي الحجة فيقال ابنات عرس وذوات القعدة قال قد لقد هتيك عن بنات
الاوبر ولا يقال بنو كما في المغني لانه مختص بمن يعقل فصل في حكم التسمية بالمثنى وجمعي التصحيح
واما سمي به من مثنى كالبحرين او جمع تصحيح مذكر نحو عليون وصريفون وتصيبون او مونث
كاذرعات وعرفات اسما امكنة بقي حالة قبل التسمية فيعرب بما كان يعرب به قبلها وقد
تجري المثنى المسمى به بزيادة على حالة قبل التسمية مجرى بضم الميم عثمان في لزوم الالف واعرابه
على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة وكذا الجاري مجراه كاثنين او اثنتين مسمى بهما
وقد يجر جمع المذكر المسمى به بزيادة على حالة قبل التسمية مجرى الحين في لزوم الياء وجعل الاعراب
على النون مصروفا وهو شايع في الاختيار في الجموع القياسية كما قاله الرضي وبنا حمل عليها
بخلافه قبل التسمية فلا يطرد فيها وانما ورد به الشعر كما مر الاباب سنين فقد مر ان لغة بعضهم
معاملته كذلك ويجري مجرى الزيدون في الزام الواو والاعراب على النون مصروفا فتقول في المسمى
بزيدون هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون ذكر ابن مالك عن المبرد او يجري
مجرون وحمدون في لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة كما سيأتي
او يلزمه الواو وفتح النون ابدا كقوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا وراين ياسمون البر
انشد التبريزي وقالوا هذا ياسمون البر ومررت بياسمون البر بالواو وفتح النون في الاحوال
الثلاثة وذكر ابن مالك ان جعل المثنى كعثمان وجمع المذكر كالحين وما رون مشروطا بان لا يتجاوزا
سبعة وقد يترك تنوين جمع المونث بعد التسمية به ويجر بالكسرة او يمنع الصرف فيجر بالفتحة
وقد رووا بهما والوجه السابق فيه قبل التسمية قوله امرء القيس
تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر اذرعات
مع تنوينه وتركه وبفتحها فيوقف عليه في ذين الوجهين بالهاء لانه كواحد زيد في اخره الف
كارطاه وسعلاه وتنوب عن الفتحة الكسرة فتكون اعرابا كما اشار اليه بلفظة جر في قوله في
جر ما لا ينصرف وهو كما قال في شرح اللمحة ما وجد فيه على وجه خاص علتان من علل تسع او واحدة
منها

منها تقوم مقامها وهو خامس ابواب النيابة نحو قوله تعالى فحيوا باحسن منها وحكمه ان لا يدخله التنوين ولا الكسر الا ان الجر لا يدخله بل يدخله كما اشار اليه ويكون بالفتحة كما قال لوجر بالكسر مع عدم التنوين لتوهم انه مضاف الى يآء المتكلم محذوفة لدلالة الكسرة عليها او مبني على الكسر لان الكسرة لا تكون اعرابية الا مع تنوين او ما يعاقبه من الاضافة او ال فلذا اجر متمما بها كما اشار الى استثنائه ذلك بقوله الا مع الخ الى تنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف في جميع احواله الا حال كونه مع ال فانه يجر بالكسرة على الاصل سواء كانت معرفة كالداخلة على التفضيل نحو خذ بالاحسن وعلى الصفة المشبهة في الاصح كما سيأتي نحو كالاعمى والاصم او موصولة كقوله

ابن مالك

• • ما انت بالیقظان ناظر اذا • نسیت بما تهواه ذکرا لعواقبه • اوزایدة کقوله

الحارث بن الزبير بن الوليد جارکا • • رأيت الزبير بن الوليد جارکا • شديدا باعبا الخلافة کاهله • لان بخولها قد

امن التنوين ولهذا زيدة الميم على السخاوي في قوله ان الذي في قول الشاعره ولقد نهيتك عن بنات الاوبر ليست زايدة قال لان الزايد في حكم العدم فكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن قال الميم وهو تهوفان الذي يقتضي ان يتحرك الاسم بالكسرة ولو كانت زايدة لما ذكر ومثل ان بدلها وهي ام كقوله ان تسمت من نحو بريقا تالقا • مكايد ليلا امّ رمداعنا دائم لقا •

او حال كونه مع الاضافة نحو قوله تعالى في احسن تقويم والتمثيل بذلك ونحن قال في شرح القطر اول من تمثيل بعضهم بقوله مررت بعثمانا فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان نكرة فقد زال احد السببين المانعين من الصرف فينصرف في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه انتهى وهذا منه يدل على ان الاسم عند مع ال والاضافة محكوم بمنع صرفه ما بقي فيه العلتان كما هو ايضا مقتضى تعريفه السابق والا فهو منصرف ولذلك لم يمثل الا بما العلتان باقيتان فيه وان كان استثناؤه هنا وفي غيره من كتبه الحالتين المذكورتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة بفم كما قال قريبه والجوجري انه ممتنع مطلقا وهو مذهب جماعة وقيل منصرف مطلقا وعليه فلا حاجة الى استثنائهما كما اشار اليه في شرح اللمحة لان الكلام ليس هو فيه والاصح هو التفصيل المشار اليه بالتمثيل وقد تلطف المصنف في امثلة الباب فاحسن بمراعاة مادة الحسن فيها ولما فرغ من ابواب النيابة الخمسة في الاسماء شرع في باقي النيابة في الافعال فقال وينوب النون وهو حرف شابه احرفا لعلة من حيث انه يدغم في الواو نحو من قال وفي الياء نحو من يقنت وتبدل الالف منها في الوقف كما سيأتي فالحقوها جعلوه علامة للاعراب فيما سيأتي ذكره فينوب نيابتها فيه عن الضمة في الرفع نحو يومنون بالغيب وحذفها منه عن السكون في الجزم ولم يقل هنا عن حذف الحركة كما عبر به فيما مر تقننا في العبارة واستكرارا لتكرار الحذف مع القرب او تنكبا عن جعل الحذف نايبا عن الحذف وعن الفتحة في النصب نحو فان لم تفعلوا او لن تفعلوا او قدم السكون اشارة الى ان النصب في هذا الباب محمول على الجزم فكما حملوا منصوب الاسم على مجروره في لبا حملوا منصوب الفعل على مجزومه في الحذف ومذهب الجمهور ان الاعراب نفس نيابتها وحذفها وعن الاخفش ذلك دليل عليه وهو مقدر على لام الفعل والضابط ما يعرب هذا الاعراب في الفعل المضارع بلفظة نحو من قوله في نحو اي في كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين او واو جماعة او يآء مخاطبة فالاول كالتي في تفعلان بالفوقية لخطاب المذكرين والمونثتين كتفعلان يا زيدان يا هندان وللغايبتين كالهندان تفعلان وبيفعلان بالتحتية للغايبتين

النسبة بين المانعين

عنده

حث سواء كان اعرابه صحيحا كما مثل او معتلا كما يغزوان ويغزيان ويغزوان ويغزيان وتفعلان

كالهندان تفعلان ويفعلان بالتحتية للغايبتين ونونهما مكسورة غالبًا كالمكي وقرئ شاذًا تعلانني
بفتحها وتترقانه بضمها الثاني كافي وتفعلون بالفوقية لخطاب جمع المذكر كانتم تفعلون ويفعلون
بالتحتية لغيبتهم كالزيدون يفعلون بفتح نونهما كالبلم وليس منه ذلك قوله تعالى الا ان يعفون بل الواو
لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني على السكون كما مر بخلاف قوله تعالى ان تعفوا اقرب
للتقوى خطاب لجمع المذكر فالواو ضمير الجماعة والفعل معرب بحذف النون للناصب ووزن الفعل في
الاولى يفعلن وفي الثانية يفعون محذوف اللام ولا فرق في الالف والواو وبين ان يكون ضمير
كما مثلنا او علامتين على لغة اكلوني البراغيث كما في تفعلان المرأتان بالفوقية
ويفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون بالتحتية فيهما والك كافي تفعلين يا هند ويعبر عن
هذه الافعال بالامثلة الخمسة لانها ليست افعالا كما انها ليست اسما كما ان الاسماء الستة اسما بما عداها
وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فتفعلان كناية عن تذهبان وتنطلقان ونحوها
وكذا البقية وانما لم ينقص عليها بالعلة المذكورة لانه ليس جعلها خمسة باعتبار الخطاب مع الاحرف
الثلاثة والغيبة مع الالف واو واو ولي من جعلها ستة بل قال في شرح اللمحة انه الاحسن لحصل
مثال المخاطبتين فسما براسه غير مندرج في المخاطبين لكن يلزم عليه ان يعد مثال الغايبتين كذلك
او ثمانية قال بعضهم وقد صرح به غير واحد بجعل مثالي حرفية الالف مع التاء والياء قسمين ومثال
حرفية الواو قسما ثامنا او ثلاثة باعتبار الاحرف الثلاثة انفسها او غيرذلك بحذف هذه النون
المذكورة وجوبًا مع نون التوكيد وجوازا مع نون الوقاية كما سيأتي فيهما وشذ وذاكما في قراءة قالوا
ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي انتما ساحران تتظاهران فادغم التاء في الظاء وفي الحديث
والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا بحذف نون تؤمنوا الثاني
وكقوله ابيت ابكي وتبيتي تدلكي وينوب حذف الاخر عن السكون لم يقل عن حذف الحركة لما مر
لزومًا اي مناباً لازمًا في ارباب النيابة وهو الفعل المضارع المعتل الاخر بالواو ويعبر بالالف
نحو يخشى وبالياء نحو يرمي كقولك من يهدي الله يخشه ويرجُهُ بحذف لعامل الجزم يا يهدي والف
يخشى وواو يرجو وانما يكون هذا من باب النيابة كما ذكر على قول ابن السراج ان الجازم حذف حرف
العلة وانما على ما قاله سر وهو التحقيق كما قال في شرح اللمحة وعليه كما قال قرب المم المحققون ان
الجازم انما حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لانه وانما حذف ليلا يلتبس
بالمرفوع فعلى هذا القول الجزم بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق فلا يكون مما خرج عن الاصل
الى النيابة كما قال في شرح اللمحة وهذا الخلاف مبني على ان الضمة في الحروف الثلاثة في المعتل حالة
الرفع والفتحة في الالف فقط حالة النصب هل هما مقدرتان ام لا وسيأتي بسطه واما المعتل
في غير الاخر كالمثال والاجوف فكالصحيح في الجزم ونحو الرفع مبتدا خبره قوله فيما بعد مؤول واكثر
ما يشتمل المم هذه العبارة للاشارة الى دفع ما يرد على ما قرر كما ذكرنا ان جزم المعتل بحذف
حرف العلة فكان سايلا قال فلم بنت حرف العلة مع الجازم في قراءة قنبل انه من يتق ويصبر
فان يتقي مجزوم بمن الشرطية بدليل عطف يصبر عليه فاجاب بان ذلك مؤول اما بان يتقي مرفوع
ومن موصولة لا شرطية ثم قال الفارسي انما ضمت معنى الشرط فدخلت الفا في الخبر وجزم يصبر على
توهم معنى من وضعف بان العطف على التوهم بابه الشعر فلا يخرج عليه القرآن لانه انما يخرج

على الوجوه القوية دون الضعيفة البعيدة وهذا اصل نفيس جدا يرد به المص كثيرا من اقوال المتقدمين
في اي كثيرة من التنزيل وقيل وصل يقبل بنية الوقف كقراءة نافع ومحيا وقيل بل هي الحركات
في كلمتين كما في يامركم ويشعركم او بان يبقى مجزوم ومن شرطية والياء تولدت عن اشباع حركة
القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم او عومل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة وهي لغة لبعض
العرب يكتفي بتقدير حرف في السكون مسبوقا بحركة فيحذف لها للجازم كما يحذف الملفوظة ذكره ابن
مالك والمص والى هذه اللغة اشار في التسهيل بقوله وربما قدر جزم الياء في السعة ونحو قول عبد
يغوث تضحك مني سحمة عبشمية كان لم يرى قبلي اسيرا يمانيا في رواية من رواه بالالف مما يرد
عليها تقدير ايطاء بثبوت الف يرى مع الجازم والجواب فيه كذلك اي موول بما حكى المص في المغني
عن ابي علي ترى فهرة بعدها الف كما قال سراقة البارقي ارى عينيّ ما لم ترعياه فحذف الالف
للجازم ولما تجاورت الهمزة المفتوحة والالف الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك الحرف ٥
مجرى المتحرك وبالعكس اعطاء للجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما تبدل الساكنة
بعد الفتحة قال المص ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا يقع الف الا بعد فتحة وعلى ذلك خرج ابن جني
قولهم المرأة والكماة قال المص واقيس منه ان يقال نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلت الهمزة الساكنة
الفا وكذا في المرأة والكماة او يقول في الجواب ثبوت الالف مع الجازم في البيت ضرورة بالرفع على
الخبرية بتقدير مضاف اي اثر ضرورة وهي الشعر فيجوز فيه لا في السعة كما قال ابن عصفور بخلاف
الياء فان ثبوتها مع الجازم جايز فيها كما مر وقيل يجوز فيها واصل هذا ان لغة بعض العرب
معاملة المعتل كالصحيح في جزمه بحذف الحركة كابيت وكقوله الم يأتيك والانباء تنمي ٥
وقوله مهما تجئ زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ٥ وقوله اذا العجوز
غضبت فطلق ٥ ولا ترضاها ولا تملق ٥ فاختلف في هذه الحركة المحذوفة هل هي الضمة الظاهرة
التي كانت على الواو والياء اذ قد ظهرت فيهما في الشعر كما سيأتي او هي الضمة المقدرة فيهما قبل دخول
الجازم فمن قال بالاول لم يجز اثبات الالف لانها لا تنظم فيها الحركة فلا يجوز لذلك اجرآ ما هي فيه
مجرى الصحيح ومن قال بالثاني جوز وهو ظاهر كلام ابن مالك والمص جوزا لان المحذوف هو الضمة في المغني ٥
المقدرة قال خطاب رايت ابن الانباري يجوز لم يخشى ولم يسعى باثبات الالف محتجا بقراءة حمزة
لا تخف دركا ولا تخشى باثباتها وهذا لا يجوز عندنا وتاول التسبيلا في على انه مجزوم بحذف الالف
وهذه الالف جيء بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا وقال في شرح اللمحة ان لا الثانية نافية
فالواو للاستيناف اي فانت لا تخشى وعند بعضهم ان هذه الحروف الثابتة مع الجازم ليست لام
الفعل بل تلك حذفت للجازم وهذه حروف اشباع تولدت من الحركات قبلها حكاه في الارتشاف
وهذان الجوابان اللذان ذكرهما عن اثبات الالف مع الجازم في البيت الذي ذكر مبنيان على
الرواية المشهورة اما من رواه كان لم يرى بالياء فلا يراد لان الجزم بحذف النون اذا اصله
ترين وينوب حذف الالف عن السكون منابا قليلا في الفعل المعتل الاخر المبدل فيه حرف العلة
عن همزة غير ساكنة على غير قياس نحو يقرا ويقرى ويوضوا والالف والياء ابدال عن فالواو ٥
همزتها المتحركة التي القياس تسهيلها بين بين لا ابدال المحض كما قرر في محله فاذا دخل الجازم عليها
فاكثرهم لا يعتد بهذا الابدال لكونه خلاف القياس فلا يحذف حرف اللين للجازم وعليه قول احد

عجبت من ليلاك وانتيابها • من حيث زارتني ولم أدر لها • اى لم اشعر لها من درى
ومنهم من يعتد به فيحذفه للجازم كقوله وهو نزهيو في سمطه • جزى ربه عني بظلم يعاقب بظلمه
سريعا وأن لا يبد بالظلم يظلم اصله يبدا بهمزة مضمومة قبل دخول الجازم ثم ابدلت الفا لانه
من جنس حركة ما قبلها ثم حذفت للجازم ولم يحكم في الارتشاف بجواز الحذف للجازم الا عن ابن
عصفور قال ورد عليه ابو العباس بن الحاج وقال في شرحه على التسهيل رد اصحابنا وقالوا لا يجوز
الا الاقرار لان البدل المحض الذي ليس على التسهيل القياس لا يجوز الا في الضرورة نص عليه س
وغيره وما كفى ابن عصفور ما ذكره من جواز الحذف حتى قعده على الاثبات في المقرب ولا حجة
له في البيت لانه لغة ست في بدا يبدى على وزن يقي ومضارعه يبدأ فيحتمل ان يكون قوله وان
الا يبد على هذه اللغة فلا يكون اذ ذاك الفعل بدا من الهمزة بل من يا كالف يبقى انتهى اما لو كانت الهمزة
ساكنة فابدالها حرفا من جنس حركة ما قبلها قياس كما لو دخل الجازم على الافعال الثلاثة
قبل الابدال فتحذف لاجله حركة الهمزة ثم تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها قياسا ولا يجوز
حينئذ حذف الحرف لاستيفاء الجازم مقتضاه وقوله لزوما وقليلا صفتان لمصدر محذوف
كما قدرناه فصل في بيان الاعراب التقديري وما يقدر اعرابه في جميع احواله او في
بعضها من اسم او فعل ثم عرض لتعيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه فيبقى ما عداه ظاهر
الاعراب وقدم ما فيه تقدير الحركة من الاسماء ثم من الافعال ثم ما فيه تقدير الحرف كذلك فمن المقدر
فيه من الاسماء ثم من معتلها المقصور والمنقوص واشار الى ضابطهما بطريق التقريع دون التعريف
بقوله اذا كان آخر الاسم المعرب وهذا مشترك بينهما فخرج بالاسم فيهما الفعل كيخشى ويرمي وبالمعرب
فيهما المبني كهذا والذي وخرج بقوله الغير المقصور من المنقوص وغيره من ما يقدر فيه الاعراب
وبوصفها بقوله لا يغيرها العوامل خرج نحو رايت اخاك لعدم لزوم الالف ودخل فيه المثنى
على لغة التزام الالف ودخل في ذلك الاسم منكرا ومونث امصرفا كالفتى والعصا اى سواء كانت
الفه منقلبة عن يا كالاول او عن واو كالثاني او غيره كحبلى وموسى مضافا لياء المتكلم نحو يشرفني اولا
وجواب اذا قوله قدر اعرابه وهو الحركات الثلاث ان كان منصرفا والا فغير الكسرة كما في الارتشاف
فتعبيره هنا بذلك اولى من قوله في الغيث تقدر جميع الحركات وانما قدر فيه الحركات للتعذر
اى لتعذر ظهورها لان الالف لا تقبلها والا لانقلبت همزة فلا يمكن تحركها مع بقاء صورتها
الفا وسمي لذلك مقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات من القصر وهو المنع والحبس او لكونه ضد
الممدود وهذا التعليل اولى لوجود الاول في غلامي وكان اخر الاسم المعرب يا خرج بهذا المقصور
وغيره من ما يقدر اعرابه وخرج بوصفها بقوله لازمة المثنى والمجموع والاسماء الستة في غير الرفع
وبقوله مكسورا ما قبلها نحو ظبي وكرسي ودخل في الضابط المعرفة كالقاضي والنكرة كقاض
والمنصرف كما ذكر وغيره كجواري فما كان كذلك قدر فعه وجر للاستثقال فان ثقل الضمة
والكسرة على الياء مدرك بالضرورة فتسكن الياء فيهما اذا كان معرفة كمجاء القاضي ومررت
بالقاضي وتحذف في النكرة لالتقاء الساكنين الياء والتنوين كمجاني قاض ومررت بقاض
اما الفتحة فتظهر فيه لخفتها في المعرفة والنكرة نحو قوله تعالى اجيبوا داعي الله والى خفت
الموالي وقد تظهر الضمة في الشعر كقول جرير وعرق الطرند حيث الثرى كالى

الازند

الاربد والكسر كقول ابى طالب كذبتم وبيت الله نبزى محمدا ولم تختضب سمر العوالى بالدم وقد تقدر الفتحة فى الضرورة كقولك زهير ومن يعص اطراف الرماح فانه يطيع العوالى ركبت كل لهزم ومن وروده فى السبعة قراءة جعفر بن محمد من اوسطما تطعمون اهاليكم بسكون الياء وتولم فى المثل اعط القوس باريها بسكون الياء الاخيرة كما فى المستقصى للزمخشرى وليسمى هذا النوع منقوصا لنقصه حركتين وما عدا المقصور والمنقوص من معتل الاسم كظبى ودلو جار مجرى الصحيح فى ظهور الاعراب ومن الصحيح فى الاسم انواع كالمقصور فى تقدير الحركات الثلاث لتعذرها فيها فمنها الاسم المضاف لياء المتكلم قال فى شرح الشذور وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا والى ذلك اشار بقوله نحو غلامى بفتح الياء واسكانها ودلوى وابى وغلامى ومسلمى فى نصب الاسئلة واشباهها عند الجمهور وتبعهم ابن الحاجب وابن مالك والمصنف معربة بحركات مقدرة منع من ظهورها التزامهم الاتيان قبل الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة فاذا استحق الاسم الاعراب بالتركيب لم يكن المجئ بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد فى الان الواحد حركتين متماثلتين ام مختلفتين ونصر على بن مالك فى دعواه ان الكسرة لم تعد دليل اعراب لانها مستحقة قبل التركيب لان الاضافة او لا تم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب وانما حكم بتقديم التركيب الاضافى على الاسنادى لقرب الاضافى من البساطة والبسيط وما يقرب منه مقدم على المركب المحض وذهب الجرجانى وابن الخشاب والمطرزى ونقله الرضى عن النحاة ان المضاف للياء مبنى لاضافته الى مبنى ونقض باعراب غلامه وغلامك وغلامكما للمم بعدان اورد الضابط المشار اليه فى شرح الشذور احترزت بقولى وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما من نحو غلامای ومسلمی فان التاثيث فيهما جرا ونصبا مدغم فى یاء المتكلم والالف ثبت فى المثنى رفعا والاخير من المدغم والمدغم فيه الفا قابلا للتحرك وقولى ولا منقوصا لان یاءه تدغم فى یاء المتكلم فيكون كالمثنى والمجموع جرا ونصبا وقولى ولا مقصورا لانه تثبت الفه قبل الياء والالف لا تقبل الحركة فهو كالمثنى رفعا قال تعالى يا بشرای هذا غلام ففى الا لف فتحة مقدرة لانه منادى مضاف انتهى وتعليله الاستثنا فى المثنى والمجموع بان الالف والمدغم لا يقبلان الحركة انما يناسب انتفا كسرة المناسبة لا انتفا تقدير حركات الاعراب وان كان استثنا وهما صحيحا كما افاده هنا بتشبيه المضاف الى الياء اى من حيث كونه مضافا اليها لا من جهة اخرى بالمقصور فى تقدير الاعراب فيخرج المثنى والمجموع على حدّ المضافين للياء اما على القول بان اعرابها بحركات مقدرة فلان تقدير ها على هذا القول ليس من حيث اضافته الى الياء بل للتعذر او لاستثقال سوا اضيفا ام لا كالمقصور فى ذلك واما على القول بانه بالحروف فلانه بالياء جرا ونصبا وبالالف اولا ورفعا فلا تقدير اذا نعم فى المجموع خلاف سيأتى واما استثنا المنقوص فهو بالنسبة الى ما لتى رفعه وجر ظاهر لان الحركة فيه مقدرة ولم تضف للاستثقال من حيث الاضافة فاما فى حالة النصب فيشكل كما قال الجوجرى من حيث ان الحركة الاعرابية كانت فيه ظاهرة قبل الاضافة ثم قدرت لاجلها كما هو ظاهر كلامهم ومنها المدغم اى الاسم الذى ادغم حرف اعرابه وهو صحيح فيقدر الحركات الثلاث فيه اذا سكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى

هذا

بحركة

والعاديات ضبحًا ذكر في الارتشاف ومنها الاسم المحكي في الاستفهام ممن في لغة الحجاز كما يؤخذ مما بأتي فانهم يجيزون فيما سئل عنه لها حكاية حركته في كلام المخاطب دفعًا لتوهم ان المسؤل عنه غير المذكور فيقولون لمن قال قام زيد من زيد ولمن قال رايت زيدًا من زيدًا ولمن قال مررت بزيد من زيد ومذهب الجمهور ان من مبتدأ وزيد خبر سواء كانت حركته ضمة او فتحة او كسرة وهو معرب تقديرًا لاشتغال آخره بحركة الحكاية عن الاعراب حتى في الرفع على الاصح وقد تحكى الاسم في غير الاستفهام وهو شاذ سمع ليس بقرشيًا لمن قال ليس قرشيا وسمع ترددنا من تمرتان لمن قال ما عندي تمرتان وحكى الاخفش عن بعض الحجازيين حكاية الاسم مطلقا علما كان او لا كاذكروا لمجمع عليه بين الرواة كما قال في الارتشاف حكاية العلم اسما او كنية او لقبا كما اشار اليه بعض وحده بقوله وهو العلم القائل كما في الاوضح وحذف هنا للعلم به من قوله التالي من اي المسؤل لها عنه وهي الاستفهامية وانما يستفهم بها عن العاقل غير المقترنة بعاطف ولم يتبع بغير ابن وابنة من توكيد وبيان ونسق ووصفت بغيرهما فالحكاية في نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية ولا في نحو ومن زيد لاقترانها بالعطف لانه انما حكى الاسم ليلا يتوهم من رفعه انك سألت عن غيره فاذا عطف علم انك في اصل كلامك بكلام المسؤل وسايل عن منكور ولهذا لا تحكى ما تيقن نفي الاشتراك عنه كالغرنوق فمن ثم قيد العلم في التسهيل بغير المتيقن نفي المشترك عنه ولا في المتبع نحو من زيدا الطويل او زيد نفسه او زيدا اخاك لانباعه بما ذكر امّا المتبع بوصف مجعول مع موصوفه كشيء واحد وذلك ابن او ابنة مضافان الى علم فيحكى تقول من زيد ابن عمرو لمن قال رايت زيدا ابن عمرو وكذا في الرفع والجر وذهب ابو علي الى جواز الحكاية في الوصف والموصوف مطلقا واقتضى اطلاقه العطف ان النسق مانع كغيره وهو مذهب يونس وجماعة وفي الاوضح جوازه اذا كان المعطوف علما نحو رايت زيدًا او عمرًا فيقال من زيدا وعمرا وتميم لا تحكي بل ترفع من بالابتدا وما بعده على الخبر وعن بعض الحجازيين موافقتهم وحكى الجرمي اطراده نحو قال لي عبد الله ويجوز حكايتها بالمعنى فيقول في حكاية زيد قايم قال عمرو بهم زيد وقد استغنى المص بهذا القدر من مباحث الحكاية عن عقد باب لها ومنها الاسم الموقوف عليه بالاسكان غير المنصوب المنون وهو المرفوع والمجرور كجاءني زيد ومررت بزيد والمنصوب غير المنون كالذي لا ينصرف نحو رايت احمد امّا المنصوب المنون فيبقى نصبه ويبدل من تنوينه الف كرايت زيدا وذكر عن بعض العرب الوقف عليه بالسكون ايضا وعزاها ابن مالك لربيعة وسيأتي بسطه وهنا انتهى الكلام فيما تقدر حركات الاعراب فيه من الاسماء صحيحها ومعتلها وما عدا ذلك من معارف اعرابه صحيح او جار مجراه لا يجوز فيه الا ظهور الحركة وحذفها منقاد لا واحياخصه اصحابنا بالشعر ومنع المبرد مطلقا وقيل يجوز وان كان قليلا كتقدير الضمة في قراءة مسلمة بن محارب وبعولتهن احق بسكون التا وحكى ابو زيد سلنا لهم بسكون اللام والكسرة في قراءة ابي عمرو باريكم بسكون الهمزة وقراءة حمزة وما انتم بمصرخي كذلك وكذا الفعل الصحيح الآخر لا يقدر فيه الحركة وحكى ابو عمرو ان لغة تميم تسكين المرفوع من نحو نعلهم ونحو وسيأتي تقدير السكون فيه امّا المعتل من الفعل فانه ما يقدر فيه الضمة والفتحة وذلك في ما اخر الف نحو يخشى ويظهر فيه الجزم لانه

من ع
لمن قال رايت زيدا الطويل او زيدا نفسه او زيدا اخاك خفض ع

يكون بحذفها كما مرّ ومنه ما يقدر الضمة فقط وتظهر الفتحة والجزم وذلك ما اخره واوا وياء
كما في نحو يدعو ويرمي لاستثقال الضمة عليهما بعد الضمة والكسرة فيما قبلهما بخلافها لفتحة
لخفتها فيظهر وقد تقدير كقوله السموأل • فاسود منها مريسراثة • اي الله ان اسمو بأم ولاب
وكقولك كعب ارجو وآمل ان تموته لها • وقرأة بعضهم الان يعطون او يعفوا الذي وبخلاف
الجزم فانه يظهر بحذف الحرف الاخير اليا فتقدير في السعة وفي غيرها في الضرورة كما مرّ
مستوفى وقد تظهر الضمة في غير الالف ضرورة كتظيرك في المنقوص من الاسماء قال اذا قلت
عَلَّ القلب يَسْلو فيضت هواجس لا تنفك تضربه بالوجد وقال فعوضن عنها
غنائي ولم تكن تساوي عندي غير خمس دراهم تنبيه ما ذكر من تقدير الضمة والفتحة
في المعتل هو مذهب سر كما يقدران في موحى وعصا اما السراج انهما ليستا مقدرتين وانما
قدرتا في الاسم محافظة على اصالة الاعراب فيه وهو في الفعل فرع فلا حاجة لتقدير
اذ لم يوجد واستغني على هذا الخلاف النظر في حالة الجزم فعلى قول سر المحذوف للجازم وللركة
المقدرة ولما صارت صورته صورة المرفوع فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فهو محذوف عند
الجازم لابه وعلى قول غير الجازم حذف حرف العلة نفسه لانه كالمستهلك ان وجد فضلة اذ الها
والا اخذ من قوى البدن فقوله بالتقدير هنا لا يناسب ما مرّ ان الجزم بحذف حرف العلة الا
مجازا لما بينهما من التلازم وانما يناسب القول بعدم التقدير كما اشار اليه الجوجري وبعدان
فرع مما يقدر فيه الحركات في نوعي الاسم والفعل شرع فيما تقدر فيه الحروف مبتدئا بالاسم كما في
نظيره فقال فالواو اي وتقدمها الواو في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم نحو مسلمي
رفعا مصدر بمعنى المفعول منصوب على الظرف او الحال اي في وقت رفعه او في حال كونه مرفوعا
اما اذا كان منصوبا او مجرورا فلا تقدير لان ما هو فيه في ياء المتكلم والمدغم ثابت لفظا بخلاف
الرفع فلا واو فيه في اللفظ فاصل مسلمي مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء اتماما للتخفيف ولو كان ما قبلها فتحة بقيت كما
في نحو مصطفى وسبقه الى كون الاعراب مقدرا في هذه الحالة ابن الحاجب وابن مالك قال
ابو حيان لا تحقيق فيه فان المقدر ما لم يوجد والواو هنا موجودة الا انها انقلبت ياء كما في
ميزان فكما لا يقال الواو مقدرة في ميزان فكذلك هنا وعكن ان يقال ليس المراد بالمقدر
هنا ما لم يوجد بل ما لم يلفظ به فان التقدير يقابل اللفظ بالواو ومقدرة في اللفظ
بخلاف الياء فانها موجودة فيه وظاهر من كلامه هنا كابن الحاجب اعتماد كون اعراب كون
المجموع بالحروف اذ هو على القول بانه بالحركات مقدر في جميع الاحوال للتعذر او الاستثقال
سواء اضيف ام لا والياء في مسلمي وشبهه مفتوحة قال اودي بني واعقبوني حرة وفي الحديث
او مخرجي هم وقرأ حمزة بمصرخيّ بكسرها قال الكسائي كان نصيرا النحوي تحملها على اللحن وكان اهل
النحو يحسبونه من حمزة غلطا وقد اجازها ابو عمرو وقطرب والفراء وقالوا قرأها الاعمش وتحيى
ابن وثاب وزعم القاسم بن معن انها صواب وهي لغة بني يربوع ذكره في الارتشاف ويقدر
الواو في الجمع ايضا وفي الاسماء الستة اذا اضيفت الى كلمة او لها ساكنة كما في نحو مسلموا
القوم وابو الحسن فانها تحذف لملاقاة الساكن بعدها وهو لام التعريف وتركه المص

كابن الحاجب لكونه عارضا بسبب الكلمة المنفصلة بخلاف يآ المتكلم فانها ليست كذلك
لشدة امتزاجها وكذا الف المثنى اذا لاقت ساكنا فانها تحذف ويكون اعرابه تقديريا
في حال الرفع نحو جاءني مسلما القوم ويقدر النون التي شبهوها علامة الرفع في الامثلة
الخمسة سواء كانت الواو والالف فيها ضميرين او علامتين حيث اكدت بالنون الثقيلة بناء على
الاصح ان الفعل معرب معها العدم مباشرتها له لفظا او تقديرا اما على القول بشبانه
مطلقا فلا حذف ولا تقدير وهو ظاهر نحو والله لتضربان يا زيدان ولتضربن يا زيدون
ولتضربن يا هند بتحريك ما قبل الالف بالفتح وما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر
والنون مفتوحة الابعد الف الاثنين فتكسر تشبيها لها بنون الرفع والاصل لتضربانّ ولتضربونّ
ولتضربينّ فحذفت نون الرفع كراهة توالي الامثال لان المشددة عبارة عن النونين
والفعل مرفوع لها تقديرا مطلقا اي في الوصل والوقف وحذفت الواو والياء في
الاخيرين لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا عليهما على خلاف الاصل في المعتل
لهما فان الاصل فتح ما قبلهما نحو لينبذن كما سيأتي في المثنى ولم تحذف الالف مع (لالتقاء الخ)
ولان كسرة النون لاجلها فلو حذفت لانفتحت والتبس بالواحد واجاز بثبوت الواو
والياء فانه قال في نظير ذلك من الامر لو قال اضربوانّ واضربينّ لما كان خارجا عن القياس
كتمود الثوب هذا حكم المؤكد بالثقيلة من الامثلة الخمسة في الصحيح والمعتل بالواو والياء
ان كان مسند الواو جماعة نحو هل تضربون يا زيدون وهل ترمون او ياء المخاطبة نحو هل تضربين
يا هند وهل ترمين بحذف منه اعرف العلة لاجلها والضمير او يائه واذا لحقته نون التوكيد
فعلت به كالصحيح فيحذف نون الرفع وواو الضمير او يائه ان كان مما نحو هل تغزن يا زيدون
وهل ترمن يا هند والاحرك بحركة مجانسة كما في ليبلون فامتازن كما سيأتي وان اسند الى
الف المثنى لم تحذف اصلا ويبقى الالف مفتوحا ما قبلها نحو هل تغزوان وهل ترميان والمعتل
بالالف ان اسند الى الف المثنى انقلبت الف الفعل ياء نحو هل تسعيان يا زيدان كما تقلب
اذا اسند لضمير نحو هل تسعين يا زيدان اسند لواو او يا حذفت الالف وبقيت فتحة ما قبلها دليلا
عليها وكسرت الياء وضمت الواو نحو هل تخشون يا زيدون وهل تخشين يا هند فان لم يلحقهما
نون التوكيد بقيتا ساكنتين نحو هل تخشون وهل تخشين وتوكيد الامر الصحيح والمعتل المسند
الى الف الضمير او واو او ياء كالمضارع المسند اليها اذا اكد نحو اضربان واضربن يا زيدون
واضربن يا هند واغزوان واغزن يا زيدون واخشيان واخشون يا زيدون واخشين
يا هند وتقول يا زيدون اخشوا ويا هند اخشي بغير توكيد وانما يفترقان بالاعراب في
المضارع والبناء في الامر وانما يعرب المسند اليها مع توكيد اذا لم يتصل به نون الاناث والابنى
كما يعلم مما مر وسيأتي ايضا خلافا لما توهمه عبارة التسهيل من اعرابه مطلقا وتمثيله ٢
في الاوضح لتقديرنون الرفع بقوله تعالى ولا تتبعان فامّا تريّن سهو كما قاله ولد المصنف بل
الاعراب فيهما بحذف لها لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقديري واعتذر قريبه بان مراده
بالتقديري ما ليس بلفظي بخلاف للاصطلاح فان الحذف من قبيل الظاهر كما صرح به في
التسهيل وغيره ويقدر النون ايضا في الامثلة المذكورة كما مر اذا اكدت بالنون الخفيفة

لكنها

لكنها لا تقع بعد الفعلاتين بل بعد الواو والياء نحو والله لتضربن يا زيدون ولتضربن يا هند والاصل لتضربونن ولتضربينن فاستثقل ١١ التضعيف فحذفوا نون الرفع ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين مع الخفيفة الساكنة ويخالف الثقيلة فان هذا الحكم يثبت فيها ذكر وصلا اى في حالة الوصل أما في حالة الوقف فتحذف نون التوكيد لشبهها بنون التنوين وهي تحذف بعد الكسرة والضمة كما سبأتي في الوقف فاذا حذفت انتفى التضعيف المستثقل فيرجع نون الرفع وبذلك يستدل على ان الفعل الموكد بالنون معرب ويرجع الواو والياء المحذوفتان لزوال الالتقاء فتقول يا هند هل تضربين ويا زيدون هل تضربون وانما لا تقع الخفيفة بعد الف الاثنين ولا بعد نون النسوة ايضا ليلا يلتقي ساكنان على غير حدهما وهو ان يكون الاول مدغما والثاني مدغما وهما في كلمة نحو ولا الضالين وخويصة وثمود الثوب بخلاف المثقلة لان المدغم وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لارتفاع اللسان بها دفعة فهما كحرف متحرك واذا دخلت المشددة على المسند للنسوة فصل بينهما بالالف نحو هن اضربنان يا هندات ليلا تجتمع النونات وجوز يونس والكوفيون الحاق الخفيفة بهما نحو اضربنان يا زيدان واضربنان يا هندات وح فاما ان تبقى ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لمدها كقراءة ابي عمرو والذاي ونافع ومحياي وفي المثل التقت حلقتا البطان وذلك شاذ لا يقاس عليه واما ان تحرك لالتقاء الساكنين وعليه حمل قراءة ابن ذكوان ٢ ولا تتبعان بالتخفيف لكن القياس الغاؤه وحذفها مع الساكن مطلقا نحو اضربن في الرجل يا هند واضربوا الرجل يا زيدون واضربن الرجل يا زيد ومنه قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه كما تحذف في الوقف كما مر ولا تحذف في غير ذلك الا ضرورة كقوله طرفة

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس بفتح با اضرب وربما جا في الكلام وخرج عليه بعضهم قوله تعالى الم نشرح لك صدرك بفتح الفا فاعلم ان نقل المم في شرح بانت سعاد عن الخليل ان نون التوكيد الخفيفة بمنزلة اعادة الفعل ثانيا والشديدة بمنزلة اعادته ثالثا وليست الخفيفة من الشديدة خلافا للكوفيين واستدل على ذلك بابدال الخفيفة الفا في الوقف ويقدر السكون في جزم كل فعل اتصل اخره ساكن نحو من يشاء الله يضلله فالهمزة مستحقة السكون بمن الشرطية لكن حركت لالتقاء الساكنين فينوى سكونها للتعذر الاتيان به ومنه اى مما يقدر فيه السكون لاتصال اخره بساكن المضارع المجزوم اذا وقع قافية في قصيدة مخفوضة الروي كما في قول امرئ القيس اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما تامري القلب يفعل اصله يفعل بسكون اللام مهما الشرطية فحرك بالكسر لالتقائه بساكن مع حرف الوصل الساكن وهو الياء التي توصل بها حرف الروي اذا كان مكسورا كما توصل المضموم ابدا بالواو المفتوح بالالف ويسمى الثلاثة احرف الوصل كما قدمنا في علم القافية فاذا كان ما قبل الياء ساكنا بسبب الجزم كما في المضارع في البيت او البناء كما في الامر والحرف كقوله يقولون لا تهلك اسى وتجمل وقول الناس بعد لما تزل برحالنا وكان قد رحلن بالكسر اذ لا يمكن النطق بالساكنين الا عند تحريك اولهما فيكون سكون الاخر لتعذر الاشتغال بحركة التخلص ومنه يعلم ان حركة البناء قد تكون مقدرة وتكون الساكن في ذلك من كلمة اخرى كما في الاية الشريفة فصل بقوله ومنه اورعاية

مع لام التعريف الساكنة فيشغولة بحركة التخلص من التقاء الساكنين ٥

الثاني ٦

للادب فلم ينظم مع الاية في سلك واحد واكثر ما يستعمل المصنف هذه العبارة للاشارة الى خلاف كما ستقف عليه وما اشار اليه من كون الكسر في ذلك لالتقاء الساكنين صرح به في المغني ونظيره في قوله قفي من نصر الحبيبين قدي فقال الشنتمري يحتمل ان قدي اسم فعل امر الا اطلاق هو حرف مديتولد من اشباع حركة الروي فلا وجود له الا بعد تحريك الروي فاذن لم يلتق ساكنا اصلا وانما القول في ذلك على ما قاله سر ونصه علم ان الساكن والمجزوم يقعان في القوافي فلو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك وليس وقع لغير وهو كل الحاقهم الحركة فاذا كان كذلك الحقوق حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان الا في القوافي فان حرف مد المجزوم حيث احتاجوا الى حركتها كما انهم اذا اضطروا الى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا فلذلك جعلوها في المجرور حيث احتاجوا اليها كما كان اصلها في التقاء الساكنين كقول امري القيس اغرك مني ان حبك قاتلي وان مطرفة مني بأثنا نصيحا كما سار وبة وان نكعنا غليبا فاغز وازدد ولو كانت في قوافي مرفوعة او منصوبة كان اقوى انتهى فان قلت فما بال الكسر لالتقاء الساكنين وانما جعله لاجل الضرورة الملجئة الى ادخال مثل ذلك في القوافي المتحركة فحرك هذا الساكن بالكسر حملا على كسر الاول لالتقاء الساكنين اذا التقيا واضطر الى تحريكه والجامع وجود الضرورة في الموضعين انتهى تكملة ومن ما يقدر فيه السكون في الجزم بلده في قول الشاعر وذي ولم يلده أبوان اصله يلدهُ بكسر اللام وسكون الدال فخفف بسكون اللام تشبيها له بكتف فالتقى ساكنان اللام والدال فحركوا الثاني اذ لو حركوا الاول فات الغرض من التخفيف فقدر فيه السكون بـ المعرفة والنكرة لما اشير في الباب قبله الى ذكر المعربات اجمالا حق الخوض فيها تفصيلا وحيث كان للمعربات من الاسماء حق الاصالة في الاعراب وكان مدار ك يرمز احكامها على اعتبار التعريف تارة والتنكير اخرى فان منها ما شرطوا فيه تعريفا مطلقا وهو المؤكد بلفظ الكف وعطف البيان ونعت المعرفة او تعريفا مطلقا او ما يقاربه كالاختصاص فانه شرط في المبتدأت وذوي الاحوال او تعريفا خاصا كالعلمية في باب ما لا ينصرف او شبهها كما في اجم واخواته وكتعريف الجنس في نعت الاشارة وايّ في النداء وافعل من او ما يقاربه كالاضافة في بعض الظروف المكانية ونحو ذلك حتى البيان المعرفة في الاسماء من النكرة مع ان قسمة الاسم المبحوث عن احواله اليها من اوايل تقسيماته فعقد هذا الباب لتقسيمه اليهما وتمييز كل منهما واتبعه بابواب المعارف فيحمل ذلك الاطلاع على جملة اقسام الاسماء واصنافها والمعرفة والنكرة في الاصل مصدران لنكرته وعرفته نقلا وسمي بهما المعرف والمنكر كما قاله في شرح اللمحة قوله الاسم اي مفهومه وهو كلمة تدل على معنى في نفسها الى اخره اذا التقسيم انما يكون للمفهوم فالاسم بحسب لفظه سواء كان معربا او مبنيا ضربان لا ثالث لهما على الاصح نكرة ومعرفة داخلان تحته دخول المتباينين تحت جامع فلا يجوز ان يقع احدهما موقع الاخر مع بقاء معناه على حاله نعم يجوز ان يقلب احدهما الى الاخر فينقلب المعرفة نكرة وبالعكس واثبت بعضهم واسطة وهو الاسم الخالي من التنوين واللام وقدم النكرة لما قال سر من انها الاولى والمعرفة طارئة عليها قيل لانك لا تجد معرفة الا ولها اسم نكرة ولا عكس لان الشيء اولوجوده يلزمه الاسماء العامة كذكر وانثى وانسان ثم تعرض له الاسماء الخاصة كالاعلام والكنى والالقاب وقال

الكوفيون

والالتحاق والكسر لالتقاء الساكنين قال الدماميني وهكذا وقع لغيره وهو مشكل

والجامع

وفاعل نعم وبئس وما اضيف اليه ومنها ما شرطوا فيه التنكير كالحال والتمييز ونعت النكرة

جميع

الكوفيين وابن الطراوة انقسام الاسم الى ما لزم التعريف كالمضمرات والى ما التعريف فيه
قبل التنكير كزيد وزيد اخر والى ما التنكير فيه قبل التعريف فبطل ما ذكره سر وقال العلامة
تاج الدين السبكي ان فسرت النكرة بالمطلق اعني الدال على الماهية من حيث هي هي من الاصل وتقد
متعين وان فسرت بالدال على الوصف فهي قسيمة المعرفة وينبغي تقديم المعرفة ح اذ ليست
النكرة اصلا ولذلك قدم في التسهيل المعرفة ثم صوب ان المراد بها الدال على الوصف وعليه
جرى المصنف في تعريفها بقوله وهو اي النكرة في الاصطلاح ما شاع في جنس كحيوان او نوع
كانسان فالتي كنى بها عن الاسم لتقدم ذكره قريبا كالجنس فتكون موصوفة لا موصولة
ليلا يلزم الاقتصار على الفصل ومعنى الشيوع في ما ذكر الذي هو كالفصل كون الاسم دالا على
حصة محتملة تخصيص كثرة مندرجة تحت مفهوم كلي سواء كانت تلك الحصة فردا كرجل او مثنى
كرجلين او جمعا كرجال او كالجمع كقوم ورهط او محتملا كلا كبين وعشر فتخرج بذلك المعارف كلها
اذ ليست بحصة محتملة لخصص كما قاله المولى سعد الدين نعم ما تعريفه لفظي كاسم الجنس المعرف
بال في نحو اشتر اللحم داخل في ذلك لما سياتي انه نكرة في المعنى فلا يفسد به اطراد التعريف
ولا يرد على العكس النكرات المشار بها الى حصة معينة عند المخاطب كجاءني رجل نعرفه ورجل
هو اخوك ولا المستغرقة للجنس نحو كل رجل ولا رجل لانها وان لم تكن شايعة بالمعنى المذكور لكنها
لم توضع في الاصل لذلك وانما للتعيين في الاول والاستغراق في غيره لامر اخر فقوله ما شاع اراد
ما وضع شايعا كما عبر به في شرح اللمحة اي وضع ليدل على شايع اي كل حصة حصة على البدل فوصف
اللفظ بالشيوع باعتبار دلالته على شايع هو المدلول بالاصالة واللفظ بالتبع كالكلية والجزئية
فيهما فمدلول النكرة وضعا على هذا هو حصة من الحقيقة غير معينة ويعبر عنها بالفرد المبهم
والفرد المنتشر الذي معنى تنكير الشيء شياعه في امثله وكونه بعضا مجهولا من جملة والدال
على كونه بعضا من جملة هو التنوين فهو في كل اسم متمكن غير علم يفيد التنكير والتمكين معا الا في غير
الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس لان النكرة في سياق النفي او النهي والاستفهام
تستغرق الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة ويحتمل ان لا تستغرق بالقرينة نحو
ما جاءني في رجل واحد وما جاءني رجلان هما اخواك وما جاءني رجال هم اخوتك ومع الاطلاق تحتمل
ان لا تستغرق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق فاذا دخلت عليه من كان
نصا فيه نحو ما جاءني من رجل وان وقعت في غير الثلاثة فظاهرا في عدم الاستغراق وقد يكون لها مجازا
كثيرا ان كانت مبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا ان كانت غيره نحو علمت نفسا ما احضرت
والدليل على المجازية عدم تبادرها الى الفهم وقوله في جنس اي في مفهوم مشترك سواء اختلفت
المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على افراده من الانسان والحمار او اتفقت في الماهية والفرد
كمفهوم انسان الواقع على زيد وعمرو وسواء كان ذاتيا لافراده كما ذكر او عارضا كمفهوم ابيض الواقع
على الثلج والعاج وسواء وجد له في الخارج اكثر من فرد كما ذكر او لم يوجد الا فرد كمفهوم شمس وهو الكوكب
النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فانه ليس في الخارج منه الا هذا الفرد المعلوم وكل واحد
من هذه الاسماء ونحوها من ما يقع على فرد وعلى كل ما يشاركه في مفهومه عينا كان كما ذكر او معنى كعلم
وقنا جامدا كما ذكر او مشتقا كصاهل وناطق مطلق عليه في الاصطلاح النكرة والجنس ايضا اي اسم

المحلّ

الجنس كما قاله صاحب المحصول وغيره وعرفوه بالاسم الدال على شئ وما اشبهه واختلف فيه فقيل هو موضوع للمفهوم الكلي وهو الماهية من حيث هي واستعماله في الفرد كقولك هذا انسان حقيقة لانجاز لوجود المعنى الموضوع له وهو المهية في ضمنه والى هذا ذهب كثير من الادباء والنظار وصرح به البدر بن مالك كما مرّ والمم كما سياتي كلامه في العلم فمدلوله على هذا مغاير لمدلول النكرة بالمعنى المشار اليه في التعريف وعلى المغايرة بينهما اسلوب المنطقيين والاصوليين وكذا الفقهاء ايضا حيث اختلفوا في من قال لامرأته ان كان حملك ذكرا فانت طالق فكان ذكرين لاتطلق حملا على النكرة المشتركة بالتوحيد وقيل تطلق حملا على الجنس وقد تبين بذلك ان لفظها واحد لكنه ان وانسان والفرق بينهما عند هؤلاء بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على المهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء وبالمطلق عند اكثر الاصوليين وبالكلي عند المنطقيين وان اعتبر دلالته على المهية بقيد الوحدة غير معينة فهو المعبر عنه بالنكرة فاسم الجنس على هذا وان كان قسما برأسه مغايرا للنكرة في المعنى والمعرفة في اللفظ فلا يناقض قولنا الاسم ضربان نكرة ومعرفة لان قسمة الاسم اليهما بحسب اللفظ كما اشرنا اليه فهي حاصرة لانه ليس لاسم الجنس لفظ غير لفظ النكرة فليتامل فيه وقيل اسم الجنس موضوع للفرد المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام في تحريره قيل وهو الاوفق باستعمال اهل العربية فانهم لم يفرقوا بينه وبين النكرة في الاحكام كامتناع وصفه بالمعرفة ومجيء الحال منه وقبوله لال ودخول رب وغير ذلك وهذان القولان في اسم الجنس هما بعينهما القولان في المطلق عند اهل الاصول فذهب الامام فخر الدين واتباعه كالبيضاوي الى انه موضوع للمهية من حيث هي وذهب الآمدي وابن الحاجب وغيرهما الى انه للفرد المبهم ومن ثم عرفه ابن الحاجب في اصوله بما دل على شايع في جنسه وهذا بعينه تعريف النكرة قيل وانما ذهب الآمدي الى ذلك بناء على اصله في انكار وجود الكلي الطبيعي واما ابن الحاجب فهو قايل به وانما دعاه الى ذلك موافقة النحاة في عدم التفرقة بين الجنس الذي هو مراد في المطلق والنكرة ولا ينبغي له ذلك فان النحاة انما لم يفرقوا بينهما لعدم غرضهم في الفرق مع الاشتراك في الاحكام اللفظية التي هي محل نظرهم بخلاف غيرهم من ارباب الاصول والمنطق لنظرهم في تحقيق المعاني والقطع بالفرق حاصل فيها وكذا الفقهاء لاختلاف الاحكام بسبب المعاني وقد يقال ان التفرقة بين الموضوع للمهية من حيث هي وبين الموضوع لها بقيد الوحدة ليس مما يخفى خصوصا على ابن الحاجب وامثاله من المحققين بل قد فرق النحاة ايضا بينهما في باب الاخبار حيث جوزوا الابتداء بالنكرة اذا اريد بها الحقيقة دون ما اريد بها الفرد المبهم الا بمسوغ كما سياتي وانما دعاهم الى عدم التفرقة القول بترادفهما كون الاحكام في اللغة والشرع انما تتعلق باوراد دون المفهومات الكلية الا نادرا وقد صرح ارباب المعقول بان القضايا الطبيعية وهي التي تحكم فيها على الماهية من حيث هي مهجورة في العلوم بل قيل انه لا وضع للماهيات الكلية الا في علم الجنس على راي بعضهم فضل فقال اسم الجنس الوارد في الانشاء كقوله تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة للحقيقة من حيث هي وفي الخبر نحو رايت رجلا للفرد المبهم ونزل القولين على ذلك ومحل الخلاف في اسم الجنس غير المصدر واما المصادر فقال السيد في شرح المفتاح انها

الى القول

لعل والقول

موضوعة

موضوعة بازاء الحقايق دون الافراد بالاتفاق وقد تطلق النكرة على غير المعين فردًا
كان او ماهية كما تطلق المعرفة على المعين فيهما فيدخل اسم الجنس على هذا تحت النكرة دخول
الخاص تحت العام سواقيل بوضعه للماهية او للفرد المبهم قال السيد المحقق اسماء الاجناس لا تدل
على تفاصيل ما تحتها ولا يقصد بانفسها ذلك بل يفهم منها امر مجمل سواقيل انها موضوعة للحقايق
بقيد الوحدة اولها من حيث هي لكنها تطلق على فرد منها باعتبار اشتمالها عليه والظاهر ان
هذا هو المراد في هذا الباب المعقود لتقسيم الاسم اليها لظهور انحصارها فيهما وكون القسمة
حينيذ معنوية وحصرهم المعارف في الاقسام الاتية مع تصريحهم بان ما عدا النكرة كما
قاله ابن مالك تنبيه ما فسر به الجنس في تعريف العلم من انه المفهوم المشترك بين
كثيرين اعم من ان يكون ذاتيا لافراده ام لا صادقا على مختلفين بالحقيقة او متفقين
هو المراد هنا كما قاله غير واحد من المحققين وظاهر عبارات المصنف اراد به اخص من ذلك وهو
المعنى المصطلح عليه عند اهل المنطق اعني الذاتي المقول على مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو بدليل اخذ النوع في مقابله وهو في مصطلحهم الذاتي المقول على متفقين بالحقيقة
في جواب ما هو مع تمثيله الاول بالحيوان والثاني بالانسان اذ المراد بالجنس المفهوم المشترك
مطلقا لكان قوله او نوع كانسان مستدركا بل مستقبحا لان الترديد بين الاعم والاخص قبيح
واذا حمل كلامه على المتبادر منه لم يكن التعريف جامعا لخروج ما لا يحصى كثرة من النكرات كالموجود
والشيء والمخلوق والابيض فانها ليست شايعة في جنس ولا نوع بالمعنيين المذكورين ولذلك
حذف من الفصل قوله او نوع ولو قال كما في شرح اللمحة ما وضع شايعا في امته لكان مع الايجاز
اسلم فاقوم وعلامتها اى الاسم النكرة صحة دخول رب عليه نحو رب رجل اشعث اغبر ولها
اسند على تنكير من وما في قوله رب من انضجت نارا قلبه كحلل لعقال فقد تمنى لي موتا لم يطع
وقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحلل لعقال اى رب شخص انضجت ورب امر من
الامور وزعم ابن كيسان ان الاستفهامية بمعنى رب لان جوابهما يكون معرفة وشرط
الجواب مطابقة السؤال فاذا قيل من عندك فجوابه زيد وما دعاك الى كذا فجوابه لقاؤك
ورد بمنع الاشتراط اذ لجواز ان يقول في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني امر مهم واورد في شرح
التسهيل على طرد العلامة دخول رب على الضمير في نحو ربه رجلا واجاب بمنع كون الضمير في ذلك
معرفة لانه يعود على رجل المذكور بعده وهو نكرة ثم حكى في الضمير الراجع الى النكرة مذاهب
ثالثها التفصيل بين كون النكرة المعود اليها واجبة التنكير كالتمييز في المثال فهو نكرة او جايزته
كما في جاءني رجل فاكرمته فمعرفة لانها فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة وظاهر كلام
السيد في شرح المفتاح ان الخلاف انما هو في نحو ربه رجلا فانه قال معنى التعريف الاشارة به
الى معلوم من حيث هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة
دونها وهذا تجري عليه احكام المعارف اتفاقا انما الكلام في نحو ربه رجلا ونعم
رجلا انتهى ونحو في كلام الرضي قال ابن مالك ان تمييز النكرة بعد عدد المعارف بان
يقال وما سوى ذلك نكرة اجود من تمييزها بدخول رب لان من المعارف ما يقبل ال
كفضل وعباس ومن النكرة ما لا يدخلان عليه كابن وكيف وعريب وديار وحيث ميزها في

الالفية بدخول الـ قيدا بالموزع احترازا عما اورده من نحو فضل وعباس وزادا ومما يقع موقعها لادخال ما لا يقبلها من النكرات كالالفاظ الباقية فايدة قال ابو حيان انكر النكرات شئ ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل ولا تركيب في النكرات الا ما شذ من قولهم بيت بيت ولغد لغد وما كان التنكير فيه نائبا صريحا عن التعريف نحو مررت بمعدي كرب ومعدي كرب اخر ومعرفة هو الضرب الثاني من الاسم ولم يعرفها المصنف اعتمادا على سهولة امرها وذكر في تعريف مقابلها وهو النكرة اولما قال ابن مالك من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة نكرة لفظا نحو كان ذلك عام اول فلفظه نكرة ولا شيوع فيه وعكسه سامة ومافيه لوحان كواحد امه وعند بطنه فانكر العرب يجعلها معرفتين بالاضافة ومنهم من يجعلها نكرتين فيشيعها حالا ويدخل عليها رب وكالمعرف بادأة الجنس فاحسن ما بين به ذكر اقسامه مستقصاة ثم يقال لو ما سوى ذلك فهو نكرة انتهى وحد الرضي فقال المعرفة ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل جميع الضمائر وان عادت الى نكرات والمعرفة بلام العهد وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعود عليها والمعهودة مختصة بتنزيل بحكم لانه اشير بها الى خارج مخصوص وان كان نكرة فان لم تختص قبل بشئ نحو رب رجل قائم ابوه واظبى كان اما مكلم حمار وربه رجلا وبيش اونعم رجلا ويا لها قضية ورب رجل واخيه فالضمائر الراجعة اليها كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم وتدخل الاعلام حال اشتراكها كمحمد وعلى اذ يشار بكل منها الى المخصوص بحسب الوضع ويخرج النكرات المعينة للمخاطب كجاءني رجل لتعرفه لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص وخولقت رجلا اذا علم المتكلم المتلقي ذلك الاشارة فيه استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة حسية قال وانما قلنا الى خارج لان كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب يكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته لتلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ماثبت في ذهن المخاطب ان اللفظ موضوع له فلم تقل الخارج لدخل في الحد جميع الاسماء معرفتها ونكرتها ولهذا كان الحق ان تعريف اللام في نحو اشتر اللحم واني لخاف ان ياكله الذيب لفظي وقولهم ان الاشارة فيها الى ما في الذهن ليس بشئ لان هذه الفايدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام قال والنكرة على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به الى خارج مختص اشارة وضعية والاحتراز بفهم من حد المعرفة انتهى فالمعرف باللام في نحو اشتر اللحم وعلم الجنس داخلان في النكرة عنده خارجان من المعرفة وتعريفهما لفظي كما اشار اليه وسيأتي مستوفى ان شاء الله تعالى ومبنى المعرفة اقسام ستة والمشهور منها دخال المشار به والموصول تحت قسم واحد وهو المبهم كما سيأتي انه يعبر عنهما به ووجه الضبط كما اشار اليه المحققون مسبوق بمقدمة وهي ان المعرفة والنكرة يشتركان في ان المراد بكل منهما معين من حيث هو معين لان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بوضعه له وذلك انما يكون بعد تصوره وتميزه عن ما عداه فالتفرقة بينهما بان المعرفة ما وضع للاستعمال في معين والنكرة بخلافه

ليست

ليست كافية بل يرى بل الفرق بينهما انما هو في ملاحظة تعين المعنى من اللفظ وعدم ملاحظته
منه فالنكرة يقصد بها التفات النفس الى المعنى المعين من حيث انه معين من غير ملاحظة
لتعينه من اللفظ والمعرفة يقصد بها معين عند السامع من حيث هو معين الا ان في لفظها
اشارة الى ذلك التعيين وحاصل ان في الاول مصاحبة التعيين حاصلة بلا ملاحظتها وفي
الثاني مع الملاحظة اذا تقرر ذلك فالتعيين المشار اليه من لفظ المعرفة اما ان يفيده
جوهر اللفظ وهو العلم او يفيده حرف وهو قسمان ما لا يحتاج الى القصد وهو المعرف باللام
او يحتاج اليه وهو المعرف بالنداء او يفيده القرينة في الكلام وهو المضمر كانا وانت وهو
والقرينة هو التكلم والخطاب والتقدم في الذكر او يفيده الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم
الاشارة او الاشارة العقلية الى نسبة معلومة للسامع اما خبرية وهو الموصول او لا وهو
الاضافة لكنها الى غير معين لا يفيد تعيينا فهو المضاف الى الاحد الخمسة وهذه الستة
متفاوتة الترتيب في التعريف بمعنى كونه في بعضها اقل احتمالا من بعض خلافا لابن حزم الظاهري
اذ زعم تساويها كما نقله عنه في الارتشاف والتسهيل على قول الجمهور وقد اختلفوا في اعرفها
اختلافا كثيرا حتى قال المص سمعت من يقول انه قد قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها وقال
ابو حيان لم يقل بذلك احد في المضاف ومذهب سيبويه والاكثرين انها في التعريف على هذا الترتيب
الذي اشار اليه بقوله المضمر اي بانواعه الثلاثة ثم يليه العلم وقيده في بعض نسخ التسهيل
بالخاص ولا بد منه كما قال ابو حيان ليخرج بذلك نحو اسامة ونسب سيبويه والكوفيون انه اعرفها وهو
قول الصيمري واختار ابن مالك انه اعرف من ضمير الغايب دون اخويه ثم يليه المشار به ونسب
الى ابن السراج انه اعرفها والاشهر عنه تقديمه على العلم ونسب ذلك ابن مالك للكوفيين وابو حيان
للمنطقيين ثم يليه الموصول وفي ما عرف به خلاف قال الفارسي وابو الفتح وجماعة بالعهد الذي
في صلته والفيما هي فيه زايدة وعليه جرى المص في باطها وقال الاخفش بال وما ليست فيها لفو في
معنى ما هي فيه ومما لا يصح ان ينوي فيه كاي لا اضافتها فهو معرفة بالاضافة وعلى هذا جرى ابو حيان
فاسقطه من العدة وادخله في المعرف بال وزعم ان الذي زاده انما هو ابن مالك ويعبر عنها اي عن
اسم الاشارة والموصول بالمبهم قال ابن مالك الا كثرون يجعلون المعارف خمسة ويعبرون عن
هذين بالمبهم ثم يقولون والمبهم ضربان اشارة وموصول فتؤول الى ستة وسميت الاشارات
والموصولات مبهمات وان كانت معارف لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد ولان اسم الاشارة
بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يمكن ان يكون مشارا اليها
وكذا الموصولات بدون الصلات مبهمات عند المخاطب ولم يقولوا الضمير الغايب مبهم لان ما يعود
اليه متقدم فلا يكون عند النطق به مبهما عند المخاطب وكذا ذو واللام العهدية ثم يلي الموصول
ذو الاداة اي مصحوب أل او بدلها وهي ام وعكس ابن كيسان مستدلا بانه يوصف بالموصول كقوله
تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى والموصوف به اما مساو او للموصوف في التعريف او دونه ولا
قايل بالمساواة فثبت كونه دون الكتاب في التعريف واجيب بمنع الوصفية بل هو مبتدا او بدل
او على اضمار فعل ومع التسليم فالكتاب علم بالغلبة على التوراة عند بني اسرايل والخطاب معهم
والاول كجواب عن قوله تعالى لا يضلها الا الاشقى الذي وقوله من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس

وقال ابن مالك الموصول قد تتضح صلته وضوحًا يجعله في رتبة العلم ولا يكون ذلك في ذي الاداة غالبًا الا اذا عرض له ما عرض النجم من الغلبة الملحقة بالاعلام الخاصة ومنتهى مرتبة ذي الاداة واشار بهذه العبارة الى الخلاف فيما كان نكرة لم تعرف في النداء نحو يا رجلا قال ابو حيان والذي صحح اصحابنا انه تعرف بال المحذوفة فيه النائب حرف النداء منابها واختار المصنف هنا وقيل بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك وهو مفهوم من ظاهر قول سيبويه اذا كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لا اسم الاشارة فان تكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى وهو اظهر وابعد عن التكلف فلذلك جعله براسه قسيمًا سابقًا وتبعه في الاوضح وقيل بوقوعه موقع كاف الخطاب لانه بمعنى ادعوك حكاه الرضي فيكون داخلًا في الضمير والمضاف لواحد منها اي من الخمسة المذكورة فان الاضافة اليه تكسبه التعريف ان كانت محضة ولم يكن الاسم متوغلًا في الابهام كغير ومثل على ما سيأتي في هذا الاطلاق منه هنا اعتمادًا على تقييده فيما سيأتي ومنه اي ومن المضاف لواحد منها اجمع واخواته اي ما تصرف منه كجمعاء واجمعون وجمع او اتبع به كاكتع وابصع وابتع فهي معرفة بالاضافة الى الضمير ملتزم حذفه لان الفاظ التوكيد كلها لا يربطها الا الضمير فمعنى قولك قرأت الكتاب اجمع اي جميعه وجاء القوم اجمعون اي جميعهم قال اللحم وقد التزموا حذف هذا الضمير واما قولهم جاء القوم بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها جمع كفلس وافلس والمعنى جاءوا باجماعهم وقيل تعريفها بتقدير اللام وقيل هي اعلام لمعانيها فتعريفها وضعي كالاعلام وللتنبيه على هذا الخلاف اشار بقوله ومنه على عادته في هذا الكتاب غالبًا وهو اي المضاف الى احد الخمسة مرتبته في التعريف بحسب مرتبة ما يضاف اليه فلذلك لم يعطفه على ما قبله بثم الا المضاف الى المضمر فكالعلم مرتبة وقيل هو في مرتبة ما يضاف اليه مطلقًا واختار ابن مالك وقيل في مرتبة ما يلي ما اضيف اليه قال اللحم ومرة الاول بقوله مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف الى المضمر في مرتبته للزم ان تكون الصفة اعرف من الموصوف ومرة الثاني بقوله كخذ بزوف الوليد المنقب فوصف المضاف الى المعرف بالاداة بالمعرفها والصفة لا تكون اعرف من الموصوف تكملة قال ابن مالك اعرف المعارف المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب السائل عن الاعلام ثم الاشارة والمنادى في رتبة واحدة ثم الموصولة والاداة في رتبة واحدة والمضاف بحسب المضاف وقد تعرض للمعرف ما يجعله مساويًا او فايقًا كقول من لا يشرك في اسمه لمن قال له من انت انا فلان ومنه انا يوسف فالبيان لم يستفد بانا بل بالعلم كالموصول في قولك قال لك من انت انا الذي فعل كذا ومن هذا القبيل سلام الله على من انزل الله عليه القرآن وعلى من بجحت له الملايكة وامن جفر بيرزمزماه وقال ابو حيان قال اصحابنا اعرف المضمرات المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب واعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم الاناسي ثم الاجناس والقرب المشار به مكان للقريب ثم للمتوسط واعرف ذي الاماكن فيما للحضور ثم للمعهد في شخص ثم في جنس فايشرة اسماء الاجناس لا يعرف تعريفها من التنكير بالا باستقراء فهما هي معرفة ابن اوى وابن قترة ومن ما هو نكرة ابن مخاض وابن لبون ومن ما هو معرفة ونكرة ابن عرس وابن اوبر في مذهب سيبويه زعم المبرد انه نكرة ثم عقد المصنف لمباحث كل من المعارف الخمسة بابا براسه وبدأها على الترتيب المذكور ولم يفرد للمضاف بابا استغناء بما سيأتي في باب الاضافة بابه اي هذا باب في المضمر واقسامه واحكامه وقوله المضمر جار على قانون التعريف في التسمية لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فلذلك اثر على الضمير والتسمية به على حد قولهم عقدت الحبل فهو عقيد وسميته

بهما اصطلاح البصريين وتسميه الكوفيون بالكناية والمكنى لمقابلته الصريح ثم منهم من لم يعرفه
لاختصاصه بالعدد واكثرهم عرفه ومنهم المص فقال ما دل على متكلم او مخاطب وغايب فاموصولة تكنى
بها عما هو كالجنس للقريب له وهو معرفة اذا الكلام فيها وقع له دلالي بدلة لالة مستمرة لا في الزمن
الماضي فقط لان المراد بالماضي حيث وقع في التعاريف الاستمرار والمراد الدلالة بالوضع على ما ذكر
لما مر انها المعتبرة عندهم من انواع الدلالة ولو قال كما في الاوضح ما وضع لمتكلم او مخاطب او
اصرح فخرج بذلك ما عدا المضمر من المعارف كالعلم في قولك من اسمه شريد يزيد فعل كذا وقولك
له يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب يزيد يفعل كذا فلفظ زيد وان اطلق في ذلك على المتكلم
والمخاطب والغايب لا انه ليس موضوعا لذلك كما انت للمتكلم وانت للمخاطب وهو للغايب المتقدم ذكره
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم
كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ويقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول لزيد ضربت دليل
وكذا لا يقول للمسمى بزيد زيد ضربت وان جاز يا تميم كلكم لان الخطاب وليس في زيد ضربت
دليل عليه لكنها ليست لغايب تقدم ذكره وهو وهي ونحوهما ولهذا زاد ابن الحاجب هذا القيد
وصنع المص نحو في السور ليلا يرد الظاهر كما ذكرنا ولعل المص انما حذفه اعتمادا على اشتهار
المضمر فيما يقابل الظاهر ثم المراد بالغايب ما عدا المتكلم والمخاطب اصطلاحا كما قال قريب
المص ليشمل ضمير الغيبة المكنى به عن الحاضر الذي لم يخاطب وعن الباري تقدس وتعالى وان لم
يطلق الغايب على ذلك ويرد على طرد هذا التعريف لفظ المتكلم والمخاطب والغايب ومن ثم
زاد فيه ابن مالك في المعرفة لاخراجها لفظ نفس حيث قال ما دل على نفس متكلم او مخاطب فان لفظ
المتكلم لم يوضع للدلالة على نفس المتكلم بل لمعنى وضع قايم به وكذا اخواه ولا يرد عليه اللواحق
لايا من الياء والكاف والهاء نحو اياي واياك واياه لانها لم تدخل في جنس المضمر حيث يخرج عنها بل
هي حروف دالة على حال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة ولم توضع للذات البتة ولا
حاجة الى ما زاده في الاوضح من قوله او للغايب تارة وللمخاطب اخرى لتدخل به الظاهر المشتركة بينهما
كالف قاما واخواته لانه مبني على ان المتبادر من العبارة ما وضع لاحد الثلاثة فقط وهو ممنوع
بل المراد ما وضع لاحدها لا بقيد فقط كما هو مقتضى الاطلاق فيصدق على ما وضع لواحد منها وما
وضع لاثنين لدخول الواحد فيهما وقدم المتكلم على المخاطب واياكما على الغايب تنبيها على ترتيبها كذلك
في التعريف ويغلب الاعرف منها اذا اجتمع مع غيره نحوانا وانت وهو قلنا كذا وانت وهو قلتما كذا
تنبيها ان القصد بوضع المضمر رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان للعينين وكذا الغايب
نقض لان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاني زيد واياه اكرمت وفي المتصل يحصل مع رفع اللبس الاختصار
وليس كذلك الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعينهما لالتبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير للمضمر
الغايب فربما توهم انه غير الاول الثاني لابد للضمير من مفسر وهو في المتكلم والمخاطب الحضور والمشاهدة
وفي الغايب تقدم الذكر باحدى الجهات الاتي ذكرها حيث يعرض لذكر مفسر ضمير الشان الذي من جملة
ضمائر الغيبة وهو اي المضمر ينقسم باعتبار ما ينقسم اليه الى مستتر وبارز والبه اشار بقوله اما
مستتر وهو الاصوب لانه في اللفظ قال الرضي ولا يستتر الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة
لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو لمجرد الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها الاختصار

كما مرّ استتار الفاعل لان الفاعل وضاحة الضمير المتصل منه كجزء الفعل فاكتفى بلفظ الفعل
عنه كما يحذف سائر اواخر الكلم المشهورة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي كما في المرخم ثم المستتر
اما ان يستتر وجوبًا اي استتارًا واجبًا اي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك المرفوع في
المضارع المبدوء بالهمزة نحو اقوم اي انا و بالنون نحو نقوم اي نحن وكالمرفوع باسمي فعل الامر والمضارع
نحو صه بمعنى اسكت واوه بمعنى توجع مطلقا اي سواء كانا لمذكر واحد او مثنى او مجموع او لمؤنث
كذلك لان اسم الفعل كما سيأتي لا يلحقه علامات التانيث والتثنية والجمع وكالمرفوع بالمضارع المبدوء
بتا الخطاب نحو تقوم اي انت وبالامر نحو قم اي انت حال كون الخطاب بهما لمفرد مذكر فان كان لمؤنث
او لمثنى او لمجموع برز الضمير كما سيأتي وكالامر النهي نحو لا تفعل فحذف الواضح لا يبرز فيها المستتر
ومما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة فهو تاكيد للضمير المستتر لا فاعل وهو منفصل بدليل انك
تفصل بينه وبين الفعل نحو اسكن اليوم انت و زوجك بخلاف المستتر فانه لا يذكر ولا يؤنث في الاوضح
المرفوع بافعال الاستثناء كخلا وعدا ولا يكون او ما فعل في التعجب او التفضيل كاحسن بزيد وابهم احسن
اثاثا وديارا وزاد غيره فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرًا او المرفوع بصفة جارية على صاحبها نحو زيد
عمرو ضاربه وكذا الفعل الجاري على من هو له نحو زيد عمرو يضربه لان الظهار في الصورتين يوهم
خلاف المقصود وكذا المرفوع بالمصدر الواقع بدلًا من فعله نحو ضربا زيدا او يستتر جوازًا اي
استتارًا جايزا اي لا يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل وذلك المرفوع في فعل الغايب او الغايبة
مضارعًا كان نحو زيد يقوم اي هو وهند تقوم اي هي او ماضيًا نحو زيد قام وهند قامت
او بالصفات نحو زيد قايم او مضروب او حسن وكذا ما في معناها من ظرف او شبهه نحو عمرو
عندك او في الدار او باسم فعل ماض نحو زيد او هند هيهات فكل من هذه يرتفع بها ضمير
مستتر جايزا لخفا لانه قد يخلفه ظاهر او ضمير بارز نحو زيد قام ابوه او ما قام الا هو وزيد
حسن وجهه وما حسن الا هو وهند حسنة صورتها او ما حسنة الا هي وعمرو عندك مقامه
او ما عندك الا هو وبشر في الدار شخصه او ما في الدار الا هو وهند وهيهات دارها ولا بجوز زيد
ما هيهات الا هو لان اسم الفعل للغايب والغايبة لا يرفع البارز ولا المظهر المحصور لا بجوز
ما هيهات الا زيد كذا في الارتشاف وهذا التقسيم للضمير الواجب الاستتار وجايزه
بالتفسير المذكور فيما قال في الاوضح هو لابن يعيش وابن مالك قال ابو حيان انا اصطلاح غريب
لا نعرفه الا لابن مالك وقد تابعه على المصطلح هنا وفي اللفظ وقال في الاوضح فيه نظر اذ الاستتار
في نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية وانما زيد قام هو على الفاعلية وانما
زيد قام ابوه وما قام الا هو فتركيب اخر قال والتحقيق ان يقال ينقسم الفعل الى ما لا يرفع الا
الضمير المستتر كاقوم والى ما يرفع الظاهر والمضمر كقام وهو كما قال قريبه ماخوذ من كلام الرضي
فانه قال حسنة لا يظهر الفاعل فيها مظهر او لا مضمرًا وهي افعل و يفعل و تفعل مخاطبًا وافعل
واسم فعل الامر مطلقا و في فعل و فعلت و يفعل و تفعل للغايبة يظهر الفاعل المظهر والمضمر
المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو وكذا في الصفة المفردة نحو اقايم الزيدان وما قايم
هما دون المشاة والمجموعة كما سيأتي وفي الظرف عندا بني على اذا العند نحو في الدار زيد وما في
الدار هو وكذا اسم الفعل اذا كان خبر اهيهات زيد وهيهات هو قال ولا يظهر المتصل في هذه

المشتهرة

المواضع

المواضع ولا في سائر الصفات قاسما الانعال لفا الظروف اصلا ومايجري في نحو زيد ضرب هو
وزيد هند ضاربته هي فتاكيد للفاعل لا فاعل وهو منفصل بدليل قولهم ضرب اليوم هو وعمرو
وزيد هند ضاربته اليوم هي بخلاف المستتر في ذلك وقول الحاة في نحو زيد ضرب الفاعل
مضمر اي هو وكذا في هند ضربت اي هي انما اضطروا الى عد بن الضميرين عند التصريح بالمقدر
فيما الضيق العبارة عليهم لانه لم يصنع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع
المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو هذا المصرح وكيف ذا ويجوز ان
ينفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت المفصول عين المصرح به
فهو نحكم والى هذا نظر من قال ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف
ثلثة اوثنتين لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى فهذا كما قالوا في قرب المم
مفوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية لكن سرقد اجاز وجهين في قولك مررت برجل
مكرمك هو ان يكون فاعلا وتوكيدا وهو غير صريح في جواز قام هو على الفاعلية فيقوى بذلك
مقالة ابن يعيش وابن مالك وعليه جرى المم في باب الحج كما سياتي الا انه يشكل بالقاعدة انه
لا فصل مع امكان الوصل الا فيما يستثنى وليس هذا منه قيل والنظر الصحيح يقتضي ان يقال ان
اراد وا بجواز الاستتار انه يجوز ان متصلا فذلك متعذر او منفصلا فخلاف القاعدة
المقررة قال الرضي وانما استتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان لضمير الغايب لفظ
متقدم في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اراد وا ان يكون ضمائر الغيب اخص من ضميرهما فحذف
لفظا في المفرد اذ لا اخف من الحذف واقتصروا على المثنى مذكره ومونثه على الالف الذي هي علامة
التثنية في كل حالة وعلى الواو في جمع المذكر والنون في جمع المونث وهذا انما هو في الفعل لما
الصفة فغير للفرد فيها كالمفرد في الاستتار وكذا اسم الفعل والظرف تنبيه نقل في
الارتشاف عن النهاية ان في تسمية الضمير المستكن وجوبا اسما نظر لان الاسم والفعل والحرف
يطلق على الكلمة وهذا ليس بكلمة انتهى قال الهندي في حواشيه على الكافية ان المستتر
في نحو اضرب وزيد يضرب ليس هو من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له لفظ وانما عبروا
عنه باستعارة لفظ المنفصل واجروا عليه احكام اللفظ حيث يوكد ويعطف ويحكم عليه فكان
لفظا حكما بهذا الاعتبار واما المحذوف فلفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من
مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق المهية لا يستدعي لوجود فا الحذف كما ابني وكاف اكرمك
ثم اشار الى قسم المستتر فقال واما بارز وهو ما له صورة في اللفظ كيا ابني وكاف اكرمك
ثم البارز قسمان اما متصل وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يستغني عن مباشرة العامل
لفظا وخطا ولا يقع بعد الا كتا فت وكاف اكرمك واما منفصل وهو ما يبتدا به ويقع
بعد الا نحو انا مومن وما قال الا انا وما اكرمت الا اياك ولعل اسقاطه في نسخة الامام
من سهو الناسخ او المصنف اذا لا يظن به تركه للاختصار فقد ذكر فيما هو اخصر من هذا الكتاب
كالقطر مع استدعاء الكلام له للزوم تكرار ما المكسورة في غير ندور كما صرح به في المغني
وهذا يؤيد ما يقال ان هذا الكتاب مات المصنف عنه وهو في المسودة لم يحرره على انه يمكن
ان يقال استغنى عنه بذكر ما يقوم مقامه في المعنى وهو قوله بعد ويجب فصل ما نفى

الف

فرعاشية الشارح للمحقق على التوضيح
اذا المستتر للزوم كاسم بالذهن
لو صوره له في العقل والمحذوف
لفظا كالفعل واما المستتر فمنصب
عليه الا له العقل والمحذوف صدق
عليه ماهية اللفظ صدقا
ولهذا احتاج
الى قرينة دون الاول
اضعف دلالة منه

واجب الفضلاء

ضميرين لح فكانه قال انا اما منفصل اذا كان ثانى ضميرين وحسنه بعد المعادل بسبب طول الكلام
الا ان مقام التقسيم والتعليم ينبو عن ذلك كما لا يخفى والمتصل على ثلاثة اقسام اما خاص نحو الرفع
لم يقل بالرفع لان المضمر ليس بمعرب وهو خمسة احدها تا الفاعل ولا يكون كما مر الا مع الماضى كقمت
بضمها للمتكلم مذكرا او مؤنثا وقمت بفتحها للمخاطب المذكر وفروعه اى فروع ضمير المخاطب
المذكر وهى قمت بكسر التا للمؤنثة المخاطبة وحكى ضربتى بيا ساكنة بعد الكسرة عن لغة
ربيعة وضمها متلوا بما للمخاطبين او لمخاطبتين كقمتما وبميم ساكنة او مضمومة باختلاس
او اشباع فتصير واو الجمع المذكر من المخاطبين كقمتم والاشباع اكثر من الاختلاس واقل السكون
ويلزم اذا ولى الميم ضمير منصوب كقوله تعالى فقد رايتموه وانتم تنظرون واجاز يونس السكون
نحو أيتمّه قال فى الارتشاف ونص عليه سر ومنه ارهمّي الباطل شيطانا وبنون مشددة
للمخاطبات كقمتن وهذه اللواحق للتا الاكثر على الخاء حروف دالة على احوال المخاطب كالكاف
فى ذلك ونحو وانما جعل ضمير المؤنث والمثنى والمجموع فروعا للتا المفتوحة التى هى ضمير
المفرد المذكر لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والمجموع فرعا المفرد ولم يقل وفروعهما لانه لا فرع
لتا المتكلم الا تا وهو غير خاص بالرفع كما سياتى ويستغنى فى ارايت بمعنى اخبرنى عن لحاق علامات
الفرع للتا المذكورة بلحاقها الكاف الخطاب فيقول ارايتك يا هند زيدا ما صنع اى اخبرنى
وارايتكما وارايتكم وارايتكن فتبقى التا مفتوحة دائما ويبين المراد بها بما يخلفها الكاف والتا
هى الفاعل والكاف حرف خطاب عند البصريين خلافا للفراء حيث عكس والثانى الالف لتثنية
غير المتكلم كالغائبين والغايبتين فى الماضى نحو قاما وقامتا ولما وللمخاطبين وللمخاطبتين
فى المضارع كالزيدان يفعلان بالتحتية والهندان تفعلان وهل تفعلان يا زيدان او يا هندان
بالفوقية وفى امرهما كافعلا يا زيدان او يا هندان والثالث الواو فى جمع المذكر الغايب ماضيا
ومضارعا نحو قاموا ويقومون او المخاطب كتفعلون وافعلوا وقد يستغنى بالضمة عن الواو فى
الماضى والامر انشد السيرافى لوان قومى حين ادعوهم حمل على الجبال الصم لاهد الجبل وقال ابن
الاحوص معروف فبلغه اراد فبلغوه ولا تشتمل الواو الا العقلا او ما نزل منزلتهم نحو يا ايها
النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله سريت بها والديك يدعو صباحه

تانيث فعله نحو قولهم

اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا وجرّاه على ذلك قوله بنو لبنات وسوغ له ذلك تغيير نظم الواحد
لشبهه بجمع التكسير فسهل بحيثه لغير العاقل ولذا جاز تانيث فعله نحو الا الذى امنت بر بنو اسراييل
مع امتناع قامت الزيدون وسياتى بسطه فى الفاعل والرابع الياء فى خطاب الواحدة فى الامر والمضارع
نحو قومى وتقومين والخامس النون المفتوحة للغايبات فى الماضى والمضارع نحو النسوة قمن
ويقمن والمخاطبات فى المضارع والامر نحو تقمن يا هندات وافعلن فما جرى عليه من كون الواو والالف
والياء والنون فيما ذكر ضمايرا الفاعلين هو ما عليه الجمهور وزعم الماذنى ان هذه الاربعة علامات تثنية
وجمع وتانيث كالتا من ضربت هند والفاعل مستكن كالمستكن فى زيد فعل وهند فعلت كما تقول
الجمهور فى قام اخواك وقاموا اخوتك وواقفة الاخفش فى الياء ومحل الخلاف فى الافعال امتا الف
الصفات وواوها نحو ضاربان وحسنون فلا كلام فى الحاقها حروف والفاعل مستكن فيها بدليل تغيرها
بالعوامل بخلاف تلك فهى علامات تثنية وجمع كما هى كذلك فى مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة

فى ح

الفاء أى فى ذلك

يلحق ح

كالزيدان

كالزيدان والزيدون وكذا استكن النون في نحو ضاربات تبعًا للاستتار في جمع المذكر فاذا استتر
في مثنيتها وجوعها فهو في مفردها كما مرّ احد رقال الرضي ولا يجوز بعدها منفصلا لجريانها مجرى المضارع
الا في نحو اقايم هما وما قايم انتما لكونه ضمير الغيبة عاد على ذوي العقول ففي جمع التكسير
قاموا ويقومون ولا يجوز قام ولا قامت وقال ابن مالك هو كالغايب كقوله فاني رايت الصاعرين
متاعهم يموت وبضنا فارضخي وعيالنا اي يموتون وقال ابو حيان لا دليل فيه وفي جمع التكسير كذلك
وكالغايبة نحو الرجال خرجوا وخرجت هند وفي اسم جمع بالواو وكالغايب
نحو الركب ساروا وسار وضمير الاثنين وجماعة الذكور وجماعة الاناث بعد افعل التفضيل كهو بعد
غيره نحو هذا ابلا رجلين وافضلها وابل الرجال افضلهم وهذه احسن النسوة واجملهن وذكر
ابن مالك انه يأتي كالغايب وان مذ في الجمع قولهم ما احسن الفتيان واجمل وفي التثنية قوله ومية
احسن الثقلين جيدًا وساقة واحسنه قذالا وفي جمع الاناث قوله في الحديث خير نساء ركبن الابل
صوالح نساء قريش واحناه على ولد في صغره وارعاه على زوج في ذات يده وان عاد على جمع غير عاقل فالتا
كالغايبة والنون كالغايبات نحو ان الجموع انكدرت فابين ان تحملها وان التأنيث لجمع الكثرة
اولى من النون فالجذوع انكسرت اكثر من الجذوع انكسرن والصغير غير المرفوع كهو نحو الجذوع كسرتها
وكسرهن وان عاد على قلة فكالمؤنث غير العاقل او عاد على العاقلات سواء كان جمع صحة او تكسير
فالنون اولى من التا فالاجذاع انكسرن والاجذاع كسرتهن او على الاجذاع انكسرت او كسرتها
وقد جا كالغايب نحو وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه والهندات والزيانب خرجن
اولى من خرجت نحو اذا طلقتم النسا فطلقوهن لعدتهن وقالوا النسا والنجا ما
نحو ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا ثم قال منها اي من الشهور ثم قال فلا تظلموا
فيهن اي في الاربعة ويجوز التخالف نحو النساء خرجن وضربت زيدًا قال ابن مالك وقد يقع فعل موقع
فعلن اللتا كل في الفواصل كما في الحديث درب الشياطين وما اضللن اي اضلوا واضلت فلانتهين
الواو ثم اشار الى قسم الخاص بحال الرفع بقوله او مشترك بين النصب والجر فقط اي دون الرفع وهو
ثلاثة يا المتكلم كاكرمني غلامي وبرفاكرمني وكاف المخاطب مفتوحة للمذكر نحو اكرمك غلامك ما وعد
ربك وها الغايب نحو اكرمه غلامه وقال لصاحبه وهو يحاوره فصل الثلاث اذا اتصلت بالفعل
كن منصوبات او بالاسم كن مجرورات باضافتهن اليهن وليس من الاول نحو ايتك بل الكاف حرف خطاب
كما مرّ وهذه لغة الحجازيين ضم ها الغايب مطلقا وغيرهم يكسرها بعد الكسرة او الياء الساكنة ونصا
قراء القراء الاعمش في قال لاهله امكثوا والاحفصا فيما انسانيه الا الشيطان وبما عاهد عليه
الله فليهما قراء بالضم على لغة الحجاز ومن العرب من يكسرها بعد كسرة مفصولة بساكن ومنه قراءة
ابن ذكوان ارجئه واخاه قوله وفروعهما اي فروع كاف الخطاب وفروع ها الغايب نحو اكرمك غلامك
بكسر الكاف للمؤنث وناس من اسد يبدلونها شينا واكرمها غلامها مفتوحة للغايب واجاز قوم
حذف الفها ومنه كما واكرمته ذات اكرمكم الله به قال المص ونقل حركة الها الى الياء واكرمكما
غلامكما واكرمهما غلامهما واكرمهم غلامهم واكرمهن غلامهن يتلي الكاف والها في التثنية والجمع
ما يلي الياء كما مرّ ومن كسرها المفرد اتباعًا للكسرة والياء الساكنة كسرها التثنية والجمع وبعض العرب
يكسرها في التثنية والجمع بعد كسرة او ياء ساكنة الحاقا لها بالها كقوله

• وان قال هولاهم على كل حادث • من الدهر ردوا بعض احلامكم رِدْوا •

روى بكسر كاف احلامكم وكسر ميم الجمع بعدها المكسورة وقبل ساكن اقيس من ضمها وضمها اشهر وبه قراءة القراء الا ابا عمرو في نحو وتقطعت بهم الاسباب واسكانها قبل متحرك نحو يُوحِي لهم يوميذ دُبُرَه اشهر وان كانت الهاء مضمومة نحو تتوفاهم الملائكة وبضربهم الرجل فالكسر اليم وقد تكسر قبل ساكن وان لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة كقولهم

• فهم يطأشهم وهم وُزَرَاؤهم • وهم القضاة ومنهم الحجاب • بكسر ميم القضاة

او مشترك مطلقا الى في الرفع والنصب والجر وهو نا للمتكلم المعظم نفسه ويعبر عنه بالواحد المطاع او ليس كونه مشاركا بواحد او اكثر ويقع مرفوعا بفعل ماض خاص نحو جعلنا ومجرورا ومنصوبا مطلقا نحو ربنا اغفر لنا واتنا ما وعدتنا ولا تخزنا وقال بعضهم لا تختص ذلك بنا بل اليا وكلمة هم مشتركة في الثلاثة لانك تقول قومي واكرمني غلامي وهم فعلوا وانهم لهم مال وهو مردود لان يا المخاطبة غير يا المتكلم والمتصل غير المنفصل وما اكثر ما يعبر في العربية كما قال

المم على شيئين يتحدان لفظا ويختلفان تقديرا واما المنفصل وقد سبق تعريفه فينقسم الى ما يختص بالرفع كانا واخواته والى ما يختص بالنصب كايّاى واخواته ولا يكون مجرورا لانه لا يتفصل الضمير الا في مواضع مخصوصة كتقدمه على العامل نحو اياك نعبد او حذفه نحو قل لو انتم تملكون او دخول الاداة الحصر عليه نحو ما قام الا انا او المجرور لا يتقدم ولا يحذف ويبقى الجار ولا يفصل بينه وبين الجار فيكون متصلا دائما اذ لا يغني بالمتصل الا ما لا يفصل بينه وبين عامله فالضمير اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا كما مر او اما بارز فاما منفصل ويكون منصوبا ومرفوعا ومجرورا كما ذكر المص واما متصل ولا يكون الا مرفوعا او منصوبا فهذه خمسة اقسام للبارز ثلاثة للمتصل منه واثنان للمنفصل ولكل منها اثنا عشر لفظا وكان يحتمل عقلا ان يكون له ثمانية عشر ستة للمتكلم وستة للخطاب وستة للغيبة لان كل واحد منها لمتكلم او لمخاطب او لغائب وكل من ذلك اما واحد مذكر او مؤنث او اثنان مذكران او مؤنثان او جماعة ذكور او اناث فهي ستة مضروبة في احوال الثلاثة فما للتكلم والخطاب والغيبة يحصل ثمانية عشر الا انهم جعلوا الدال على اثنين مشتركا بين المذكر والمؤنث لقلة استعمال المثنى واكتفوا للمتكلم بلفظين لان المتكلم يرى في الغالب فسقط من قسم المتكلم اربعة ومن كل من المخاطب والغايب واحد فكانت ستة منقوصة من ثمانية عشر فبقي اثنا عشر لكل واحد للمتكلم وحده وواحد له ولمن معه وخمسة للمخاطب واحد للمذكر وواحد للمؤنث وواحد لمثناهما وواحد لجمع المذكر وواحد لجمع المؤنث وخمسة للغايب كذلك امثلة المتصل المرفوع منه قمتُ قمنا للمتكلم قمتَ قمتِ قمتما قمتم قمتن للمخاطب قام قامتْ قاما قاموا قمن للغايب المنصوب منه اعطانا اعطاني للمتكلم اعطاك اعطاكِ اعطاكما اعطاكم اعطاكن للمخاطب اعطاه اعطاها اعطاهما اعطاهم اعطاهن للغايب المجرور منه لي لنا للمتكلم لكَ لكِ لكما لكم لكن للمخاطب له لها لهما لهم لهن للغايب امثلة المنفصل المرفوع منه نحن انا للمتكلم انتَ انتِ انتما انتم انتن للمخاطب هو هي هما هم هن للغايب والضمير فيها عند البصريين من انا الى انتن هو ان والالف زايدة والتاء في خطاب ومن البقية هو وهي فالواو والياء اصليان وكان قياس المثنى والمجموع هوما وهيما وهوم وهين فحذفت تخفف الواو والياء وذهب

الكوفيون

الكوفيون الى ان انا وانت بكما لما ضمير ان وان الضمير في هو وهي الها وامّا الواو والالف فحروف ان
المنصوب منه اياي اياي اياي اياي للمتكلم اياك اياكِ اياكما اياكم اياكن للمخاطب اياه اياها اياهما اياهم اياهن للغائب
فالضمير فيها عند سيبويه والبصريين اياو ما يتصل به حروف خطاب وغيبة فهذه ستون ضميرًا حاصلة
من ضرب خمسة في اثني عشر والمعاني التي وضع المضمر لها تسعون وهذه الستون المذكورة
متفق على ثباتها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة يآ المخاطبة في نحو قومي وتقومين وخالفه
الاخفش والمازني فاهبين الى انها علامة تانيث كما سيفصل ونون الوقاية سميت بذلك لانها
تقي الفعل عن كسرة يدخل مثلها في الاسم وهو الكسر بسبب يآ المتكلم المتصلة به لاشتداعائها
كسرما قبلها للمجانسة والكسر احق بالجر فصين عند الفعل بالحاقها كاصين عن الجر اما كسرة يدخل الاسم
مثله كالكسر يآ المخاطبة فلا حاجة الى صونه عنه لانه خاص بالفعل وهي نون مكسورة تلحق الكلمة
قبل يآ المتكلم المنصبة بغير وصف من فعل او غيره او المنخفضة بحرف او اضافة واجبة بمعنى
وجوب الحاقها للكلمة مطلقا اي في النظم والنثر بقرينة ما سيأتي مع الفعل ماضيًا كان
او مضارعًا او امرًا متصرفا او جامدًا كعساني وقامونيها ما خلاني وحاشاني ان قدرت فعلا وهب
وتعلم بمعنى الامر لابن مالك هي في الامر اولى من غيره لانه لو اتصل بالف دونها لالتبس يآ المتكلم
بيآ المخاطبة وامر المذكر بامر المؤنث فصل النون توقي هذا اللبس ولما صحبته في الامر صحبته
في اخواته ولهذا سميت وقاية الا ما ذكر من اذا الشرطية في المعنى استثنى وترك الحاقها في ليسي من
قول الشاعر عددت قومي كعديد الطيلسي اذ ذهب القوم الكرام ضرورة اي اضرورة وهي الشعر
في كلام هرو ليسي الا في الشعر وانما يقال ليسني حكى سيبويه عن بعض بلغاء العرب انسانا شتمه
فقال له ليسني رجلا ليسي وترك الحاقها في فعل التعجب نحو ما احسن زيدا حكاه بعض الكوفيين
لحمل اي عدول عن الصواب وفي الاوضح انه مبني على ان احسن اسم كما هو عندهم وكلاهما ضرورة او لحن
لا ينتقض به القاعدة المهدة ونحو تامروني الا تجاوزن في الله سر الذي اجتمع فيه نون الوقاية
ونون الرفع وحذفت احداهما للتخفيف كقراءة نافع فغير الله تامروني فالمحذوف منهما نون الرفع
والتي بنون الوقاية على الاصح عند المصريين وابن مالك خلافا وهو مذهب سيبويه لان نون الرفع نائبة
عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي وما يشعركم ومسلة بن محارب في يعولتهن كما سر
فحذف النائبة عنها اولى للاحتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف
ما اذا كانت هي الوقاية فعلى هذا لا اشكال على القاعدة وذهب ابو العباس والاخفش وابو سعيد وابو
الفتح واكثر المتاخرين وصححه في الشذور الى ان المحذوفة هي الوقاية والنائبة نون الرفع
لقيامها مقام الوقاية بلا عكس ولانها هي النائبة ومنها نشاء الثقل فكانت اولى بالحذف ولانها امر
استحساني ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع وعلى هذا يستثنى هذا الوضع من وجوب الحاقها
ويجوز في ذلك مع ما ذكر من الحذف لاحداها وجهان احدهما الادغام لاجتماع المثلين وهي قراءة ابي عمرو
وابن كثير والكوفيين والثاني الفك وهو اثبات النونين على الاصل نحو يكرمونني وقد
قرئ بالثلاثة في السبع امّا اذا اجتمعت نون الوقاية ونون الاناث كقوله اراها الشام يُعلّ
مسكايسوء الفاليات اذا فلينني اراد فلينني فالمحذوف نون الوقاية على الصحيح عند المص ونقل
عن البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف في التسهيل المحذوف هي الاولى وانه

ليسي ج

المضارع ج

ويكرمانني ج

ان ج

منذ مبتدأ وواجبة بالمعنى السابق مع اسم الفعل لتدل بالحاقها على نصب ايا كدارك وعليكني
وحكى عليكني وعليكني بي وسمع الفراء مكانكني اى انتظرني واذا اعملت رويدة الياء قلت
رويدني اى امهلني وكذا كل متعد من اسم الفعل وصرح كلام الرضى ان الحاقها لاسم الفعل جايز
لا واجب وواجبة في النثر دون الشعر مع ليت ومن وعن ومن حذفها في الشعر قول يزيد
الخيل كيتة جابر اذا قال ليتني اصادفه وافقد بعض المال وكقوله ابها التايل عنهم وعني لست
من قيس ولا قيس مني وراجحة بمعنى رجحان الحاقها على تركه مع لدن وقد وقط اسماء الاول بمعنى
عند والاخران بمعنى حسب محافظة على بقاء التكون فيها قراء الاكثرون من لدني عذرا بادغام
نون لدن في نون الوقاية وقرى مخففا بحذفها ولا يجوز ان تكون الباقية نون الوقاية والاسم
لدن لانه لا يقال فيها مضافا الى الياء الا لدني نص عليه سر وقال الشاعر قدني من نصر الخبيين
قدى فجمع بين اثباتها وحذفها في قد وفي الحديث قط قط بعن تكسر وكرمك يروى بسكون الطاء
وكسرها بدون ياء وبها مع نون الوقاية وبدونها وقط قط بالتنوين وهي بالنون اكثر قال
امثلا الحوض وقال قطني اما قد وقط انما فعل بمعنى يكفي فتلزمهما النون كما مر ومرجوحة
اى الحاقها مرجوح عن تركه فانه يترجح مع لعل كقوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب وقل لعلني
كقوله فقلت اعيرا بي الفدوم لعلني اخط لها فبرا لابيض ماجد ومثل لعل جعل بمعنى حسب
وجايز ويستوى الحاقها وتركها مع ان وانّ ولكنّ وكانْ وقد ورد بهما القران وحسن حذفها
معها دون ليت وان كان القياس مساواتهن لها في الحاقها لشبههن بالافعال المتعدية استغنا
مع التضعيف ولما ضعف شبه لعل بالفعل لتعليقه غالبا ما بعده بما قبله نحو تب لعلك
تغلب ولحربه في لغة كثر الحذف فيه وممتنعة اى الحاقها ممتنع فيما بقي من الحروف كلا وفي
والاسما كاني واي الاشذوذا في قولهم بجلني بمعنى حسبي وفي الصحاح انه لا يقال ذلك وليس كذلك
ولحاقها الاسم الفاعل كقراءة بعضهم قال هل انتم مطلعون بتخفيف الطا وكسر النون
وكقوله عليه السلام لليهود فهل انتم صادقون كذا في ثلاثة مواضع في اكثر نسخ البخاري
والاسم التفضيل كقوله عليه الصلاة والسلام غير الدجال اخوفني عليكم والاصل اخوف مخوفا في
فحذف المضاف الى الياء واقيمت هي مقامه واتصل اخوف بالياء معمودة بالنون فاخوف على هذا
مصوغ من المبني للمفعول كقولهم اشغل من ذات النحيين وازهى من ديك وبجوز ان يكون من اخاف
فانه يطرد صوغ التفضيل من فعل على افعل عند سر كما سياتي والمعنى عليه غير الدجال اشد في اخافة
عليكم من الدجال او من باب وصف المضاف بصفات الاعيان كشعر شاعر وخوف خايف فيصاغ منه
افعل باعتبار المعنى فيقال شعرك اشعر من شعره وخوفك اخوف من خوفه والتقدير خوف غير
الدجال اخوف خوفي عليكم فحذف المضاف ل غير واقيمت غير مقامه وحذف المضاف فاتصلت
باخوف معمودة بالنون ذكر هذه الاوجه الثلاثة ابن مالك في شرح التسهيل فكل من ذلك
شاذ فلا يرد على ما قدر ومنه في الشعر قوله وليس الموافيني ليرفد خايبا فان له اضعاف ما كان
املا وقوله واجبة وراجحة وممتنعة اخبار متعددة عن المبتدا وهو قوله ونون الوقاية
والاول الجر وما بعده معطوف على حد زيد كاتب وشاعر فاضل حيث قيل بالجواز
والامتناع في كلام البشر فانما يعنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من المتكلم بما لا يجوز لغة الامتناع

لكن سيأتي انه لا يبقى من فعل المفعول لانه يلتبس بالفاعل ومنهم من اجازه

الى الياء

التشريح فمن نصب الفاعل ورفع المفعول مثلا في غير التنزيل والحديث كان نقول انريا ثم ولا يأتم المتكلم بشئ من اللحن الا ان يقصد بذلك ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا القدر المحرم قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر **فصل في مباحث الانفصال والانفصال**
واعلم ان الضمائر المتصلة المستترة لا مكان وضعها على الاختصار وهو اخصرها ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال وقد لا يتعذر ولكن يجب الانفصال لغرض ويجوز الامران ومن الاول لما اشار اليه بقوله **ويجب فصل ثاني ضميرين** اتصلا بعامل فعل او اسم في معناه كالمصدر **اولهما** اي واول الضميرين **غير مرفوع** بان كان منصوبا او مخفوضا فخرج الجملة صفة ضميرين قيدها وجوب فصل ثانيهما مع قيدا خر اشار اليه بقوله **ان اتحدت رتبتهما** في التعريف بان كانا للمتكلم كعلمتني اياي او للمخاطب كعلمتك اياك اي انت في علمي الآن كنت من قبل او للغايب نحو زيد علمته اياه قال تعالى فلما تبين له انه عدو لله تبرأ منه اي عن عداوته كان استغفار ابراهيم لابيه الاعن موعدة وعدها اياه ونحو اعجبني علمي اياي لاستثقال اتصالهما وايهامه التكرار حيث كانا متوافقين وانفصالهما والاول منصوب بالفعل نحو انا لما ماه من قوله الشاعر لو حمحك الاحسان بسط وبهجة انا لكما نهو اكرم واجب شاذ سهله تغايرهما في اللفظ فلا يرد نقضا على ما قرروا قال ابن الانصاري لكن ليس بالكثير في كلامهم واتصالهما والاول محفوض باسم في معنى الفعل كالمصدر في لصغمهما اياها من قول مغلش بن لقيط الاسدي وقد جعلت نفسي تطيب بضغمهما اياها يقرع العظم نابها اي رضت نفسي بشرح الحوادث بضغمها اي عضة من سبعين لعظمها تلك العضة تدق عظمي نابتلك العضة

كيف ولم يوجد بخلاف الاول لغلبة العامل وقوة الانفصال بشروط معه ارجع ٢٢

وكاسم التفضيل نحو هو الكساي لهم احسن الناس وجوها وانضرهو بها اشد من الاقل الاسمية العامل وهو لو وجدت معه شروط الانفصال فالانفصال فيه ارجح كما سيأتي وكان اولهما غير مرفوع **واختلفت رتبتهما** في التعريف ولكن تقدم غير الاعرف منهما على الاعرف كالمخاطب على المتكلم كعجبت من ضربك اياي والغايب عليهما نحو ما لزيد ملكه اياي وملكه اياك فيجب فصل الثاني كراهة تقدم الاخف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة ولا يجوز الوصل والحالة هذه عند سيبويه وقوفا مع المسموع من العرب قال سيبويه اني لا اقيس في المخاطب قبل نفسه فقال لا عطاكنيها ولا لغايب قبل المخاطب فقال لا عطاهوكه فضعه تبيح لا تتكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه انتهى واجاز المبرد وطايفة من القدماء الوصل قال ابن مالك ويعضده ما روى عن عثمان اراهمنيها الباطل شيطانا فقدم الغايب على المتكلم بلا فصل واحترز بغير المرفوع في المسئلتين مما اذا كان الاول مرفوعا نحو ظننني قايما في مسئلة الاتحاد ونحو علمتك قاعدا في مسئلة الاختلاف فلا يجوز الفصل لقاعدة لا تفصل مع امكان الوصل كما سيأتي واحترز بثاني ضميرين من اولهما فلا يفصل اذ لا يكون ما يلي الفعل الا متصلا نص عليه في الارتشاف وانما خص هذا الموضع وهو تتالي الضميرين بالذكر من بين مسايل وجوب الانفصال وهي كثيرة كما يوخذ من الضابط الآتي ذكره في كلامه توطية لذكر ما يجوز فيه الامران فان غالبه حيث تتالى الضميران كما اشار اليه بقوله **ويجوز الامران** اي الاتصال والانفصال على تفصيل ياتي في الراجح منهما في حالين احدهما في الصورة الاخيرة عند تقدم الاعرف على غيره سواء كان العامل اسما نحو منعكها ومنعكياها او فعلا ناسخا نحو ظننتكه وظننتكياه او غير ناسخ نحو سلبنيه وسلبنياه فان فصلت جاز تقديم الاعرف وتاخيره نحو الدرهم اعطيتكياه واعطيتهاياك ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم

ايامهم ولوشآ لملكهم اياكم لكن بشرط ان لا يلبس كانت عليه ابن عقيل فان البس وجب تقدم الفاعل
منهما في المعنى نحو زيدا اعطيتك اياه فان وصلت تعين تقديم الاعرف اذ لا يجوز الوصل مع تاخيره
كما مر عن سر ولا يكون القصة حينئذ من ما يجوز فيه الامران بل يتعين فيه الانفصال والثانية في
خبر كان واخواتها سوآ تقدمه ضمير نحو الصديق كنته اذ لا يجوز الصديق كانه زيد فيجوز كنت
اياه وكان اياه زيد ومما ذكر في اخوات كان من جواز الامرين ظهر الحاق قم كما قال ابو حيان
فيقول اصبحته واصبحت اياه ونقل عن صاحب المشتو في ان خبر غير كان لا يكون متصلا ويترجح
كل منهما على الاخر في موضع يترجح الفصل على الوصل حيث العامل اسم كاسم الفاعل المضاف
الى ضمير قبل الضمير المنصوب به هو منصوبا اول نحو وا قبله من قول الشاعر لا ترج او تخش غير الله
ان اذى واتيكه الله لا ينفك مأمونا وكالمصدر المضاف الى ضمير قبل الضمير المنصوب به هو منصوبا اول
نحو منعكها من قوله فلا يطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشئ يستطاع او فاعل نحو قوله تعزيت
عنها كارها فتركتها وكان فراقيها امر من الصبر وكان الارجح في هذه الامثلة الفصل لكن تركه
الشاعر واستعمل الوصل للوزن فان لم يكن المضاف اليه المصدر فاعلا ولا منصوبا اولا والضمير ضمير
رفع انفصل نحو زيد عجبت من ضربك هو قائما في الارتشاف ويترجح الفصل عند الاكثرين النحاة ونفى
عليه سر حيث سوى العامل فعل ناسخ نحو خلتك اياه وظننتكه وكنت اياه وكنته لانه خبر في الاصل
وقد جزم عن الفعل حاجن وذهب الرماني وابن الطراوة الى ان الوصل في ذلك ارجح ووافقهم ابن مالك
في خبر كان وادعى ان الفصل لم يثبت في غير استثنا الا في النظم بخلاف الوصل فثبت في النثر قوله عليه السلام
اياك ان تكوينها يا حميرا وقوله في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن
انفصاله قول عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ومن الوصل
في باب خلتك اياه قوله بلغت صنع امرئ برا اخالكه ولم تزل الاكتساب الحامد ترا ومن الفصل
قوله اخي حسبتك اياه وقد مليت ارجا صدرك بالاضغان والاحن وكل من الوجهين ثابت في الناسخ
الا في ليس ولا يكون الا في الاستثنا فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه او لا يكون اياه
او الا اياه ولا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الا اه اذ لا يقع الضمير بعد الا منفصلا وكذا ما وقع موقعها
كليس ولا يكون فالاستثنا في كلام المصنف متصل بالنسبة الى الاقلين منقطع بالنسبة الى الاكثر وربما
اقتضى كلامه ان الا اذا كانت لغير الاستثنا كالموصوف بها جواز الاتصال وهو غير مراد وانما قال الشاعر
عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بالوصل مع ليس ضرورة مثل الضرورة
في الوصل مع الا في قوله وما علينا اذا ما كنت جارتنا ان لا تجاورنا الا تكن ديارا فلا سرد على ما ذكره ظلافا
لابي الابناري في اجازته ذلك في الكلام لكن قد روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لزيد الخيل
ما وصف لي شئ في الجاهلية فرايته في الاسلام الا رايته دون الوصف ليسك يزيد ليس اياك وحكم
الاكثرين على ان الاتصال بعد الا ضرورة قال ابن مالك اعتبارا بانها غير عاملة ومن حكم عليها بانها عاملة
لم يعد ضرورة بل جعله مراجعة لاصل متروك ويعتذر عن مثل قاموا الا اياك انتفى وحكم انما حكم
الا في وجوب الفصل قال الفرزدق انا الذابد الحامي الذمار واما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
هكذا قال ابن مالك ورده ابو حيان بايات منها انما اشكو بثي وحزني الى الله انا وانما توفون اجوركم قال لو
كان الفصل فيها متعينا لكان التركيب لما اشكو بثي وحزني الى الله انا وانما توفون اجوركم انتهى

انتهى

انتهى وفيه نظر وكذا انظاهر هما ويمتنع الفصل عند سر في غير نا سخ نحو سلنيه ولم يات في القرآن الا متصلا قال تعالى الم نكبكما فسيكفيكهم الله والاصح انه راجح لا لازم ومن ورود الفصل قوله عليه السلام ان الله ملككم اياهم بل قال الشلوبين انه الارجح وتاويل كلام سر وهو كما قال المرادي بعيد هذا ما يجب فيه الفصل ولا يجوز فيه الامران والقاعدة المهيعة في لباقي انه لا فصل مع امكان الوصل في الاختيار لانه اخف واخصر وذلك هو الغرض من وضع المضمر كما سر فلا يقال لقام انا مكان قمت ولا ضربت اياك مكان ضربتك ونحو قول عبيد الا رقطت انتك عبس تقطع الاراكا اليك حتى بلغت اياكا وقول جرير بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فتفصل لضمير فيهما مع امكان بلغتك وضمنتهم ضرورة اي بابه الشعر فيجوز فيه لاقامة الوزن دون الكلام وجوز المبرد كما في الارتشاف فيهما وقال ليس المعنى كما قيل لا يقال ذلك الا على معنى النفي والايجاب اي ما قام الا انا وخرج بقيد الامكان وليس المراد به ما يقابل الامتناع العقلي فقط بل ما هو اعم من ذلك مما اذا لم يمكن الوصل اما لتعذره او لتحصيل غرض لا يتم الا بالفصل وتفصيله كما ذكر الرضي ان الضمير اما ان يكون مع الفعل او غيره فان كان مع الفعل وجب اتصاله مرفوعا كان او منصوبا الا في ثلاث مسايل ما اذا تقدم عليه ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد او كان محدودا نحو ان اياه ضربت وان انت ضربت وقل لو انتم تملكون واياك والشر قال فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهتدي بك القرون الاوايل اي فان ضللت لم ينفعك علمك ضمر الفاعل لفهم المعنى فانفصل او يكون في الفصل غرض لا يتم الا به كما في المسايل التي مر وجوب الفصل فيها وكونه تابعا اما تاكيدا نحو اشكرن انت وزوجك الجنة او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق كما في زيد وانت قال تعالى لقد كنتم انتم وآباؤكم تخرجون الرسول واياكم ولا يقع الضمير لغتا كما سيأتي او بعد اما كما في اما انت اومزيد ورايت اما اياك او عمرا او الغرض افادة الشك من اول الامر قال لبيك اوهي استعان قلبك اما انا او انت ما ابتغي المستعين اوول واو المصاحبة كقوله

• فأيت لا انفك احذو فضيره • يكون واياها اسما بعدي او اللام الفارقة نحو ان ظننت زيدا لا اياك قال ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن انال مطيعا وان كان مع غير الفاعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا وان كان مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا والمرفوع لا يكون اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها واسم ان الا منفصلا لانه لا يفصل المرفوع المتصل الا بالفعل قال تعالى وما امام بضارين وقال ان هو مستوليا على احد والمرفوع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف والجار والمجرور يجب اتصاله بها ولا يكون الا مستكنا هكذا اطلق الرضي لا لغرض لا يتم الا لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكر في الفعل فيجب فصله نحو زيد قايم اخوه وانت وضارب اما هو واخوك وفيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومنه الضمير البارز في الصفة الجارية على غير من هي له كقوله غيلان مية مشغوف بها هو كما سيأتي مع ما فيه وكذا يفصل المرفوع بالصفة والظرف اذا اعتمدا على نفي او استفهام لانه يعرض لهما كونهما مع مرفوعهما جملتين فاغتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر في اللفظ فرقا بينه كما احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن والمرفوع بالمصدر لا يكون الا منفصلا نحو زيد عجبت من ضربك هو

من ح

وهيج

اقامة

الثلاث

قال ننصركم نحن كنتم ظافرين وقد اغرى العدي بكم استسلامكم فشلا وكذا ان وليه بلا فصل نحو اعجبني ضربٌ انتَ وزيدًا كما في ارضى واما المنصوب فان كان بما المجازيه نحو ما زيدا ياك او كان ثم عرض لايتم الا بالفصل نحو ما ضارب اياك وما زيدًا وانا ضاربك اياك وجب فصله نحو انك اوليتك قائم وروين وجهله او معمولا وصفه فالاشهر في المصدر المعرف الفصل وجوز الاخفش اعجبني الضرب ك والنون لاتتصل بها او للمنصوب مع التنوين فتقول اعجبني ضربٌ اياك اولم يصف والاضافة اكثر وفي الصفة خلاف والاتصال فيها اولى منه في المصدر ومع ذلك فالاولى فيها الانفصال منونة كانت ولا نحو الضارب اياك وضارب اياك واما الظرف والمجرور فلايكون بعدهما منصوبًا بما لشبههما بالفعل اللازم هذا محصل ما في الرضى مع زيادة يسيرة من غيره

او بحرف او اسم فعل غير متصل بالكاف كزيدك اياه وجب وصله

فصل معقود لضمير الفصل ويسمى كما من انا بفتح النون وصلا وبالالف وقفا وبعضهم يقول ان بالسكون واخواته المشهورة وهي احدى عشرة لفظة نحن انت انتما انتن هو هي هما هم هن فصلا قال الخليل وسر لفصله الاسم الذي قبله عن ما بعده وهو الالتباس على انه ليس من تمامه بل هو خبره وتسميته بذلك مصطلح البصريين ويسمى عند الكوفيين عمادًا لانه يعتمد عليه في تقرير المراد ومزيدا لبيان وعند بعض الكوفيين دعامة وعند المتاخرين صفة ذكر في الارتشاف والكلام في اسميته كما سبق لم يعرفه بالضمير المرفوع المنفصل ولا بصيغته الضمير المرفوع المنفصل كما عبر بكل طايفة لاقتضاء الاول اسميته فان الضمير اسم واشعار الثاني بعدمها كما اشار اليه في شرح اللمحة حيث عرفه بما الى ابتنايه على الاعرف وذلك متنازع فيه والتعاريف لايوخذ فيها ما اختلف في ثبوته للمعرف ففي تعريف المص هنا بما ذكر مع الاختصار والسلامة مما ذكر تنصيص على صيغته وحصر وذلك تمام التعريف بما ذكر وهو من محاسنه فاعلمه والكلام في شرايطه ثم في فايدته ثم في احكامه فالى الاول اشار بقوله ان توسط بين ما يطابقه في الحضور والغيبة والافراد والتذكير وفروعها فلا تجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير بن الخطفى وكان بنا ابا طم من صديق يرانى لواصبت هو المصابا وكان صوابه يرانى انا كما في قوله تعالى ان ترني انا اقل ففيل ان هو تاكيد للفاعل وقيل فصل وتقديره عند اكثرهم يرى مصابي فحذف المضاف الى الياء واقيم مقامه فالفصل مطابق للمحذوف لا للثابت فوله من مخبر عنه بيان لما يطابقه وشمل بذلك ما كان مبتداء في الحال نحو اولئك هم المفلحون او في الاصل نحو انا نحن الصافون كنت انت الرقيب تحدوه عند الله هو خيرًا ان ترني انا اقل منك او ذا حال ان قلنا بوقوعه بين الحال وصاحبها لانها خبر في المعنى على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب فتقول ضربت زيدا هو ضاحكا وجعل من هذه اللغة قراءة محمد بن مروان وتروى عن سعيد بن جبير هو لاء بناتي هن اطهر لكم ولحمزة ابو عمرو من قرا بذلك وطعن على ان هو لاء بناتي جملة وهن اما تاكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتداء ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال قال المصنف وفيها نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير موول بالمشتق فلا تحمل ضميرًا عند البصريين واما الثاني فلان الحال لايتقدم على عاملها الظرف عندهم فوله شرط في الخبر عنه كما مر في باب الابتداء واجازه هشام والفراء واتباعهما كونه نكرة نحو ما ظننت احدًا هو القايم

فصل في ضمير الفصل

معرفة نحو

وحملوا عليه قوله تعالى ان تكون امة هي ازكى من امة فقدروا الاولى منصوبا وخبر عطف على مخبر كذلك اى شرطه ان يكون معرفة او كالمعرفة فى كونه غير قابل لال كما فى انا اقل منك فلا يقال لكان زيد هو منطلقا قال المص وشرط هذا ان يكون اسما وخالف الجرجانى فالحق به المضارع لتشابههما وصل منعانه هو يبدى ويعيد وهو عند غيره توكيد ومبتدأ وقد تبعه ابو البقا فاجاز فى قوله تعالى ومكروا وليك هو يبور وابن الحباز فقال فى شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع الملعارض كما فصل من والمضاف كمثلك ولذاته كالمضارع انتهى قال وقد يقال انه يلزمه ذلك مع الماضى وبه قال السهيلى فى قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وانه خلق الزوجين فقال انما اتى بالفصل فى الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد ينسب هذه الافعال لغير الله تعالى كقول نمرود انا احيى وأميت واما الثالث فلم يدعه احد انتهى وقد يستدل للقول الجرجانى بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذى انزل اليك من ربك هو الحق ونصبى بعطف بهدى على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى كلام المص وقد تلخص مما قررنا كلامه ان شرط الفصل باعتبار ما قبله امران كونه مخبرا عنه وان يكون ذلك معرفة وباعتبار ما بعده امران ايضا كونه خبرا ومعرفة وباعتبارهما كونه متوسطا بينهما فلا يتقدم مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لانهم حتم من التباسه بالصفة اذ لا يتقدم على موصوفها وقد اجاز الفراء تقديمه وجعل منه قوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم وباعتبار فى نفسه امران كونه بصيغة المرفوع وقد استغنى عنه بنصه على لفظه كما مر فيمتنع زيد اياه الفاضل وانت اياك العالم واما انك اياك الفاضل فجايز عند البصريين على البدل وعند الكوفيين على التوكيد كما سيأتى وكونه مطابقا لما قبله فيما مر وقد اشتمل كلامه على هذه الشروط الستة كما قررناه محمد فى شرح اللمحة شرط زايد فى المخبر عنه وهو ان لا يؤكد فلا يجوز نحو ظننتك اياك انت الفاضل وسيأتى فى كلام المص ان الفصل لاجامع التوكيد فاغناه عن ذلك وفايدته من ثلاثة اوجه احدها الاختصاص وكثير من اهل البيان يقتصر عليه ومعناه قصر الخبر على المبتدأ فمعنى زيد هو المنطلق ان الانطلاق لا يجاوز الى غيره ففايدته على التحقيق ترجع الى المسند والمسند اليه معا لانه يجعل احدهما مختصا ومقصورا والاخر مختصا به ومقصورا عليه ونازع ابن الحاجب فى افادته ذلك وذكر ان ما استدلوا به عليه من قوله تعالى ان الله هو الرزاق فكنت انت الرقيب لا تدل على ذلك لان تعريف الخبر بلام الجنس يفيد القصر ان لم يكن هناك فصل الا اذا ثبت القصر فى مثل ذلك بدليل يفيد التخصيص حيث لم يكن الخبر معرفا بان كان اسما منكرا او فعلا او ظرفا كزيد هو افضل من عمرو او هو يقاوم الاسد او هو فى الدار فان كان معرفا حصل التخصيص من التعريف كما ذكره ويكون الفصل لمجرد التاكيد والثانى رفع توهم الصفة فى الذى بعده والاعلام بانه خبر قال المص واكثر النحويين يقتصر على هذه وقد انتقد ابن مالك على المص عبر بالصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت انت الرقيب والصواب لا توصف فلو عبر بالتابعية لكان اولى لان اسماء الكوفيون دعامة لتقويته الكلام وتاكيدا لا المعنى المصطلح فى باب التابع فلا يرد قول ابن الحاجب انه ليس من التاكيد اللفظى ولا المعنوى اى فيشكل كونه تاكيدا ثم اى من اجل افادته التوكيد لا بجامع معنى التاكيد الاصطلاحى لا يقال زيد نفسه هو الفاضل لكن هذا التعريف بنا على ان المراد التوكيد المصطلح عليه والتحقيق خلافه كما مر قال الدماميني وبتقدير انه المراد فلا مانع من اجتماعه مع موكد اخر كما تقول جاء زيد نفسه عينه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين فى

كان زيد هو افضل من عمرو ربما الخبر فيه نكرة وقد ذكر اهل البيان انه انما

والثالث التاكيد ذكر جماعة بمعنى تقوية الحكم لما فيه من زيادة الربط ولذلك

استعمالين الى ما عهما من العرب مجتمعتين او منتين وفيه نظر فقد قال سر ان العرب استغنوا في هذا الباب
عن تاكيدا غرابها في الفصل من التاكيد نقله في شرح اللمحة والامران الاول والثالث معنويان والثاني لفظي
وقد ذكرها الزمخشري تلبيها في قوله تعالى ولكنهم الفاعلون فقال فايدة الدلالة على ان الوارد بعد خبر لا صفة
والتوكيد واعجب ان فايدة المسند اثبتة للمسند اليه دون غيره وموضعه من الاعراب بنا على انه اسم وهو
مذهب الكوفيين بحسب ما قبله عن الكسائي وبحسب ما بعده عند الفراء وهذا النقل انقلب على المصنف
سهوا وصوابه ما قال في المغني كغيره بحسب ما بعده عند الكسائي وما قبله عند الفراء فموضعه بين المبتدا
والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب اتفاقا وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين
معمولي ان بالعكس والقول الثاني اضعف من الاول اذ لم يعهد اسم يتبع ما بعده في الاعراب ولا موضع
له عند البصريين والا لطابق ما قبله كظننت زيدا اياه الفاضل واختلفوا اي البصريون
في اسميته واكثرهم كما قال في شرح اللمحة بلا اكثر النحاة كما في الارتشاف على انه حرف وصححه ابن عصفور
والرضي والمصنف في شرح اللمحة قالا لانه اتى به لمعنى في غيره وهو مذهب اهل المنطق فانه عندهم لمحض
الربط بين الموضوع والمحمول قال الرضي لما كان الغرض المهم في الاتيان به دفع التباس الخبر الذي بعده
بالصفة صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير
ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عديم التصرف لكن بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه
مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم مراقبته في الحرفية ومثله كاف
الخطاب لما خرج عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته معنى في غيره وتلك الغايدة هي كون اسم
الاشارة قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموع او مذكرا او مؤنث صار حرفا لكنه بقي فيه التصرف المذكور
وعلى هذا المذكور فلا موضع له من الاعراب كسائر الحروف وقال الخليل وفي الارتشاف والبصريون انه اسم
لدلالته على المسمى ومع ذلك فلا موضع له من الاعراب ونظيره في كونه اسما لا محل له اسما الا فعال التي
بمعنى الماضي غير معمولة لكيسر وبال الموصولة وهذا ما نصره الشلوبين الصغير واختاره ابن مالك ومنهم من يجعله
توكيدا ولا يلزم عليه اختلافه باختلاف المتبوع اذ ذاك في التاكيد بالظاهر دون التاكيد بالمضمر فانك
تقول مررت بكما انت وبهم هو وبنا نحن فيؤكد المجرور والمرفوع فلذلك يقول ان زيدا هو المنطلق وظننت
زيدا هو الفاضل ويحتمل مع الفصلية من اوجه الاعراب الابتدا والتوكيد كليهما او احدهما دون الاخر
فيحتمل الثلاثة في انك انت علام الغيوب والفصلية مع الابتدا في نحو انا نحن الصافون ونحو زيد
هو الفاضل ونحو ان زيدا هو القايم دون التوكيد لدخول اللام في الاول ليكون ما قبل الفصل ظاهرا في
الاخيرين والظاهر لا يوكد بالمضمر ومع التوكيد دون الابتدا في نحو كنت انت الرقيب لانتصاب ما بعده
الا اذا ولية منصوب وولي هو اللام نحو زيدا كان لهو القايم او ولي ظاهرا نحو كان زيد هو الفاضل
فلا يحتمل فيهما الا الابتدا فلانتصاب ما بعده واما التوكيد فلدخول اللام الفارقة في الاولى
ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية ثم تتعين الفصلية ان كان الظاهر الذي قبله منصوبا كالذي بعده
كما في باب ظن نحو ظننت زيدا هو القايم كما يتعين ايضا اذا كان مع اللام الفارقة وان كان غير منصوب
نحو كان زيد لهو القايم لم يتعين وجاز ان يكون بدلا منه بنا على جواز ابدال المضمر من الظاهر فلذلك لم
ينص على تعين الفصلية كما وقع في التسهيل وهو من لطايفه قال المصنف ومن ابوا البقا فاجاز في نحو زيد
عندك هو خير ان يكون بدلا من الضمير المنصوب والضابط كما في الارتشاف انه ان وقع بعد المبتدا او هو

ظاهر

ظاهرا جاز ان يكون فصلا وبدلا ومبتداء ثانيا نحو هما لفاضل او وهو ضمير جاز مع الثلاثة ان
انت يكون توكيدا نحو انت الفاضل او وقع بعد باب كان والاسم ظاهر او مضمر وما بعد الفصل مرفوع
تعين ان يكون مبتدأ نحو كان زيد هو الفاضل ومنصوب والاسم ظاهر نحو كان زيد هو الفاضل جاز الفصل
والبدل او مضمر نحو كنت انت الفاضل فيهما والتوكيد او وقع في باب ان والاسم ظاهر نحو ان زيدا هو القايم
فالابتدا او الفصل او مضمر نحو انك انت علام الغيوب فيهما والتوكيد او وقع بعد المفعول الاول وكان ما بعده
مرفوعا تعين الابتدا نحو ظننت زيدا هو القايم وظننتك انت القايم او منصوبا فالاول ظاهر نحو
ظننت زيدا هو القايم تعين الفصل او مضمرا نحو ظننتك انت القايم فالفصل او التوكيد بالجملة
تمتنع الفصلية حيث كان الخبر نكرة والابتدا حيث كان منصوبا والتوكيد حيث كان ما قبله ظاهرا
قال المحقق ابو البقا فاجاز في ان شانيك هو الابتدا والتوكيد وقد بريدانه توكيد لضمير مستتر في شانيك
لانفس شانيك والضمير في قوله ان تكون امتة هي ان لو مبتدأ لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره
قولي يمنع الفصلية ومن مسايل الكتاب جرى تك فكنت انت الضمير ان مبتدأ وخبر والجملة خبر كان ولو
قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت اياك وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه
هما اللذان تهودانه او ينصرانه ان قدر في يكون ضمير كل فابواه مبتدأ وقوله هما اما مبتدأ ثان خبره
اللذان والجملة خبر ابواه واما فصل واما بدل من ابواه اذا اجزنا ابدال الضمير من الظاهر واللذان خبر
ابواه فان قدر يكون خاليا من الضمير فابواه اسم يكون وهما مبتدأ او فصل او بدل وعلى الاول فاللذان بالالف
وعلى الاخير بن هو بالياء انتهى وتميم تجعل اي الفصل مبتدأ وما بعده خبرا والجمهور خبر الاول نحو قول الباكي
عن على ليلى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اجدر قال سر بلخنا ان رؤبة كان يقول اظن زيدا هو
يقولون خيرمنك برفع خير وحدثنا عيسى ان ناسا كثيرا من العرب وما ظننا ما ما ظنوا ما ما ولكن كانوا ما ما الظالمين وحكى عن
الخليل انه سمعهم يقرؤن تجدوه عند الله هو خيرا واعظم اجرا قال بعضهم وذلك بدل على اسمية حال
فصل ضمير الشان الفصلية فصل ويسمى ضمير الغيبة المقدم على الجملة لتفخيم الكلام اي لقصد تفخيمه لانه الباعث على
التقديم اما التفخيم فهو غاية متاخرة عنه ووجه افادته التفخيم ان ذكر الشي اولا مبهما ثم مفصلا اوقع
من ذكره مفسرا من اول الامر لان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق للانفس ولهذا يشترط ان يكون مضمون
الجملة امرا عظيما ولواد عاء فلا يقال هو الذباب يطير ويسمى عند البصريين ضمير الشان ان كان مذكرا
والقصة ان كان مونثا لعوده عليهما ولهذا لم يذكر الا غايبا كالمعود الذي بخلاف الفصل حيث يكون غايبا
وحاضرا لان المراد به المبتدا المتبعة في الغيبة والحضور ولا يصرح بالشان والقصة في موضعه لما فانه
للابهام وكون تذكيره وتانيثه باعتبارهما هو فقية كلام الرضي وغيره وقال ابن مالك يتوهم كثيرا ان
التذكير باعتبار لفظ الشان والتانيث باعتبار لفظ القصة وهو غلط فاحش لانه انما يكون كذلك
للتسكاكي ان لو رجع الضمير اليهما وليس كذلك بل هو راجع الى المنعقل في الذهن وهذا هو المطابق لما في المفتاح تسكاى
ويسمى عندهم اي الكوفيين ضمير المجهول لانه لم يعد على مذكور وهذا الضمير لا خلاف كما قال ابو حيان في
انه اسم محكوم على موضعه بالاعراب وزعم ابن الطراوة انه حرف غير ملتفت اليه وبهذا قال في ضمير الغيبة ولم
يقل في الفصل ضمير الفصل كما مر لكنه اسم مخالف للقياس من وجوه خمسة احدها انه يجب افراده فلا يثنى
ولا يجمع ولو فسر بمثنى او جمع كما في حديث انا كنانة عن النسابين والقصة وهما مفردان والثاني تفسيره
بجملة قال الرضي هذا الضمير في الحقيقة كانه راجع الى المسئول عنه بسؤال معتد به نحو مثلا هو

الامر مقبل كما ترى سمع ضوضا وجلبة فاستنبهم الامر فسئال ما الشان والقصة فقلت هو الامر مقبل فالشان هذا فلما كان المعود اليه الذى يتضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى فى التفسير بخبر هذا الضمير الذى يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له بيان لكن الجملة بعده لم يوت بها لمجرد التفسير بل كما يراخبار المبتدأت لكن بحيث تفسيرا لما قررته انتهى ويقرب من هذا صنيع المص فى المغنى حيث اخرج الجملة المفسرة لمرجع ضابط الجملة التفسيرية فقيدها بالفضلة قال لانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد فصاروها موضع الاجماع لانها خبر فى الحال او فى الاصل انتهى ولا يفسر الا بجملة كما قال واجازه الكوفيون تفسير بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو فيفسرون بقائم ومرفوعه ضمير الشان واسم الفاعل مع مرفوعه مفرد وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجع اليه لانه فى نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها واجازوا ايضا ان قام وان ضرب على حذف المرفوع من غير ارادة ولا اضمار والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او للمفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل وبناء الجملة بعده خبرية للاحتراز عن الانشائية والطلبية فلا تفسر بهما قال المص وينبغى ان يستثنى ضمير ان المفتوحة ان قلنا انه للشان فانه يجوز ان تكون دعائية نحو والحاقة ان غضب الله عليها ولا بد من زيادة غير تعجبية ان قلنا ان جملة التعجب خبرية قال فى الارتشاف وقليلا كثر اصحابنا اذا لا يصح تفسيره بها وان قلنا انها انشائية وهو الظاهر كما قال المص فى حاشية التسهيل وسياتى فى باب التعجب فلا حاجة للزيادة فاشترط الجملة التى يشترط خبريتها هى هذه الجملة المفسرة لضمير الشان وجملة الصلة والصفة والحال والواقعة خبرا كان او لا ان او للمبتدأ على قول واما الجملة التى يشترط ان يكون انشائية فقليلة ولم يذكر منها فى المغنى الا الواقعة جواب قسم استعطافى كقوله بربك هل ضمت اليك كتائبا وقوله بعيشك يا سلمى ارحمى اصابة اى غير ما يريضيك فى الشرح الجم وسياتى فى محالها ولا بد ان تكون المفسرة للشان اسمية اذ ظننته النواسخ فيجوز كونها فعلية وان تكون واقعة بعد ما فلا يتقدم هو ولا شئ منها عليه ومن ثم غلط يوسف بن السيرافى حيث قال فى قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بها الشام متناكر فمن يرفع سكران وابن المراغة ان كان الشانية وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبرا بجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة وهذا احد الابواب التى يتناغر فيها مضمر الغيبة عن خلاف الاصل وهى سبعة ثانيها باب نعم نحو زيد رجلا ان لها باب ربه رجلا فان التمييز فيها وثالثها باب الضمير المبدل منه ما بعده نحو لكن هو الله ربى ابتدا الكلام ضربته زيدا ونحو لبعضهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم خامسها باب التنازع على اعمال الثانى واحتاج الاول المرفوع كقاما وقعدا اخواك سادسها باب الضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول نحو قوله جزى ربه عنى عديا بن حاتم وسابعها ضرورة كما سياتى والاصل فى مفسر الغائب ان يتقدم عليه ليكون خلفا عن ما فاته من مقارنة المشاهد التى فى اخوته واللايق به ليكمل ايضاحه ان يتصل به فلذلك اذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا مستويان فى الاسناد يجعل للاقرب لا للغير الابليل فى جانى زيد وعمرو اكرمته الضمير لعمرو وفى نحو شربت فرسا وغلاما فركبته الضمير للفرس كما فى قوله تعالى ووهبنا لداود سليمان ويعقوب وجعلنا فى ذريته النبوة فالضمير فى ذريته لابراهيم بدليل انه لو حذف عنه من اول القصة الى آخرها فان لم يستو فى الاسناد جعل للمسند اليه منهما ولذلك قالوا فى قوله لزيد على الفدر مثلاه ونصفه يلزمه مع الالف نصفه لان نصفه الزمه ذكره الاسنوى فى الكواكب فان كان الثانى متضمنا للاول قال بوجيان عاد على المتقدم خلافا لابن جنى فانه

لما الزم القول بحل شيخ الخنزير زعم ان الضمير في قوله تعالى فانه رجس عايد على الخنزير لا على اللحم
لكونه اقرب مذكور متكملة وتقدم المفسر على الضمير اما في اللفظ والرتبة نحو ولقد زينا
منازل او في اللفظ نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فاوحى في نفسه خيفة موسى ثم المفسر اما مصرح
بلفظه كاذكر او مستغنى عن لفظه لحصول مدلوله اما حسا مثل ان تخطر ببالك محاطبك تسالك
عن حال شخص فتقول هو مسافر ك ابو حيان وليس منه ما مثل به ابن مالك من قوله تعالى هي راودتني
عن نفسي يا ابت استاجره لتقدم مفسره لفظا او علما لقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ويدل
ما صاحب الضمير جزوم كقولك لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر
اي النفس لان ما جزوم والفتى فاعل ذكره عنها ونحو من كذب كان شرا له واعدلوا هو اقرب العين
يعود على المضمر المدلول عليه بالفعل فيهما لانه احد جزئي مدلوله او كله نحو ولا ينفقونها في سبيل
الله فالذهب والفضة بعض المكنوزات فاغنى ذكرها عن ذكر الجميع فكانه قال والذين يكنزون
اصناف ما يكنز ونظيره كعندي درهم ونصفه اي نصف درهم اخر ومصاحبه بوجه ما كقوله مصاحب
تعالى ولابويه اي ولابوي الموروث الدال عليه ذكر الميراث ما ترك على ظهرها من دابة كل من عليها
فان اي الارض دل لانها دابة وان واذا اليه باحسان اذ العاق دل عليه لمن عقي له وحتى عليها
توارت بالحجاب اي الشمس دل عليها ذكر العشي المستلزم لمعنى الشمس ويجوز ان يكون فاعل ضمير
الصافنات قال ابن مالك وكذا ما يصاحبه في الذهن من ضد نحو نحو وما يعمر من معمر ولا
ينقص من عمره اي من عمر غير المعمر الذي هو ضد المعمر وانا جعلنا في اعناقهم اغلالا فهي الى الاذقان
اي الايدي لانها لانصاب الاعناق في الاغلال فاغنى ذكرها ذكره ابن مالك ك ابو حيان وقد
اكثر من امثلة ما يفهم من سياق الكلام وهذا ما سبق الوعد به من مضمر الغايب وقد اهمل المص
هنا مع انه ذكره في الشذور والثالث ان لا يتبع ثم من المتنوع فلا يوكد ولا يعطف عليه ولا
يبدل منه لانه اشد ابهاما من النكرة وهي لا توكد وليلا يزول الابهام المقصود منه بالبدل وعطف
البيان واما النسق فليتنظر لمتعلقه كما قال الدماميني والرابع انه لا يعمل فيه الا ابتداء لعدم
على خلاف فيه فمنعه الفراء وابو الحسن وجوزه النحويون فيقال ومنه قل هو الله احد وهو محرم عليكم
اخراجهم قال ابو حيان ومنعه غريب مع كثرته في كلام الله تعالى واحد نواسخه كان وظن
وكان واخواتها اتفاقا ولو كان العامل كاد واخواتها من افعال المقاربة فانها ايضا تعمل
فيه في الاصح عند سر واستدل بقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ بالمثناة من تحت ففي كاد ضمير
الشان وتزيغ قلوب فعل وفاعل خبر كاد ولا يجوز رفع قلوب بكاد ويكون يزيغ خبرها منويا تاخيره
اذ لا يقال القلوب تزيغ بالتحتية الا في الشعر قال الرضي ليس بممنوع امتناع الشان في افعال
المقاربة الا في كاد وفي الافعال الناقصة الا في كان وليس وخروج هذا الضمير عن القياس
للوجه المذكور كان الاولى كما قال المصنف في شرح تصريح كعب في الضمير المنصوب من قوله تعالى انه يراكم
هو وقبيله ان يقدر عايدا على الشيطان لا ضمير الشان خلافا للزمخشري ويؤيده قراءة بعضهم وقبيله
بالنصب وضمير الشان لا يتبع كما تقرر والاصل توافق القرائتين ومطابقته للمسند اليه المشتملة
عليه الجملة المفسرة في التذكير ان كان مذكرا وفي التانيث ان كان مؤنثا فالاول نحو قوله
تعالى انه من يات ربه مجرما وقوله الا انه من يبلغ عاقبة الهوى يستطع دواعيه يبوؤه والثاني

والثاني نحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب وقوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالاولى وان جل ما يجمعني فالمطابقة فيهما راجحة على عدمها للمشاكلة لانه راجع الى ذلك المذكر والمونث لا واجبة لان المعنى لا يختلف اذا قلت الشمس وانت بمعنى واحد فيجوز هي زيد قايم وهو هند قايمة عند البصريين خلافا للكوفيين في ابحاثها فلا يجوز عندهم ذلك وما منعوه جايز في القياس وورد به السماع فمن وروده غير مطابق في التذكير قراءة من قرأ ثم لم تكن فتنتهم ولا يجوز ان يعمله فاية خبر مقدم وان يعمله في موضع اسم مبتداء وهو مذكر والضمير في تكن ضمير فتنة ولا يجوز ان يكون اية الاسم وان يعمله الخبر ليلا يخبر عن النكرة بالمعرفة وهو لا يجوز كما سيأتي وغير مطابق في التانيث قول الى طالب والا يكن لحم غريض فانه تكب على افواههن الغرابر وقول العرب انه امة الله ذاهبة واحترز بقوله للمسند اليه عما لو كان في الجملة بعد مونث فضلة فلا يختار مطابقته له نحو ظهرا يت عرفة لان المونث فيها منصوب نصب الفضلات فلا يراعى مطابقته له كما قال تعالى انه من ياتِ ربّه مجرمًا فان له جهنم وقياس المذكر الفضلة كذلك ايضا وقوله خلافا فانصب على المصدر او الحال اي خالف هذا الحكم خلافا او قوله هذا خلافا اي في حال مخالفة الكوفيين وكذا نظايره مما سيأتي تكملة باتي هذا الضمير منفصلا ومستترا وبارزا على حسب العوامل فانفصاله اذا وقع مبتدا نحو قل هو الله احد او اسم ما كقوله وما هو من ياسوا الكلوم ويستقي بدنا بيات الدهر كالذام للبخل واستتاره مرفوعا في باي كاد وكان نحو لمن كان له قلب وكان زيد قايم من بعد ما كاد تزيغ قلوب وقوله اذا امتكان الناس صنفان شامت وانتصاله بارزا اذا كان مفعولا او كباب علم او اسم باب ان نحو علمته زيد قايم وانه زيد قايم قال تعالى وانه لما قام عبد الله وقوله علمته الحق لا يخفى على احد فكن محققا تنل ما شيت من ظفر وقوله حلت به نفس النصيحة انه عند السداد يذهب الاحقاد ولا يجوز حذف هذا الضمير اذ لا دليل عليه لان الخبر مستقبل وليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا ولا غيره الا لدليل يدل عليه وحذفه منصوبا كقوله ان من يدخل الكنيسة يومًا يلق فيها جاذرًا وظباءً وامعانا المفتوحة اذا خففت كما سيأتي وقال ابن عصفور لا يجوز حذف الضرورة وجمهور البصريين على انه يجوز في الشعر ويقبح في الكلام وذهب ابو الحسن الى انه يحسن فيهما وهذا

باب العلم

باب معقود لذكر العلم واقسامه واحكامه العلم لغة العلامة والجبل والثوب واصطلاحا اسم يعين مسماه اي ما وضع له بوضع اللغة او غيره بغير قيد اي بتجرد وضعه له لا مع ضميمة فالاسم جنس يدخل فيه المعارف وغيرها وخرج بالتيد الاول النكرة سواء وجد لمدخولها امثال من جنسه كرجل ام لا كشمس فانها للشيوع بحسب لوضع وان تعين مدلولها الثاني بحسب الوجود كما مر ولو عبر بدل الاسم بالمعرفة لكان اولى ولما احتاج النكرة وبالقيد الثاني يخرج سائر المعارف لان تعيينها لمسمياتها ليس بمجرد الوضع بل مع ضميمة اما لفظية كالوصف للنداء والاضافة في نحو الرجل ويا رجل وغلام زيد او معنوية كالتكلم والخطاب والغيبة في المضمر والقصد والاقبال في نحو يا رجل ان قلنا ان تعريفه بذلك وضعية كما في اسم الاشارة ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه يعين كل واحد منهم من حيث ان واضعه لم يضعه الا له ولا نظر الى تناوله معنى اخر بحسب وضع افراد المراد التعيين باعتبار وضع واحد وهذه اوضاع متعددة فالشيوع بحسب تعاقب الاوضاع وقد افاد المص هنا ان هذا التعريف ليس

خاصا

خاصا بالعلم الشخصي كما وقع في الاوضح بل يشمل الجنسي ايضا لانه قسيم بعده اليها فقال وهو اي العلم بحسب مفهومه اما شخصي عين مسماه عن مثله من جنسه كزيد او جنسي كيماني عين مسماه عن غيره من الاجناس كاسامة وذلك لان تعيينه للمسمى اما في الخارج وهو الاول او في الذهن وهو الثاني وقدم الشخصي لانه الاعرف ومسماه اي موضوعه اولوا العلم شمل الباري جل وعز والملك والانس والجن كزيد وهند وجبريل وبعض المالوفات غير ذوي العلم مما يحتاج الى تعيينه لاتحاده والفه كالامكنة والخيل والابل والبغال والحمير والبقر والغنم والكلاب والسلاح والملابس والستور والكتب وجعله اسما للقبايل من ذلك كما اشار اليه بقوله كقريش للقبيلة المعروفة سبقه اليه البدر بن مالك وجعلها والدا من قبيل اولي العلم وهو اقرب وعليان علم نحل لكليب وابل وابا عمن بالمثل المشهور دون عليان خط القتاد وقول اللغوي دون عليان القتاد والخط وكحل وعرار لبقرتين من دواب العرب قالوا ابانت عرار بكحل وخطفة قال الاصمعي اسم عنز كانت عنز سوء ومنه قولهم قبح الله معزى خير هاخطفة والخطفة ايضا الامر والقصة وحبارى للقطا المهملة كعراب وسمار كرمان النمر الهندي وضبار بالمعجمة كرمان يشبه شجر البلوط الواحد بالهاء كضبارة وضبارا تما ما لاحتياج الى تعيين فرد من افراده كالوحوش التي لا تولف وكالمعاني فلا يصلح ان يوضع لها علم خاص بل ان وضع لشئ منه علم فللنوع باشره لعدم اولوية تعيين بعض اشخاصه على بعض كبرة للمبرة كما سيأتي وما سبق له قبل العلمية وضع اخر اي تعيين بازاء معنى غير معناها فمنقول اي فهو منقول من ذلك المعنى الموضوع له اولا الى معنى العلمية سواء كان الناقل هو الواضع الاول لا وسواء كان المعنى المنقول منه اسم عين كجعفر الموضوع اولا للنهر الصغير او مصدر كسعد وفضل او اسم فاعل كحارث وغالب او مفعول كمسعود ومنصور او صفة مشبهة كحسن وسعيد او فعلا ماضيا كشمر وكعسب او مضارعا كتغلب ويشكر او فعلا اما ظاهرا كبرق نحرم او ضميرا بارزا كاطرقا قال على اطرقا با كيات الهام الا التمام والا الفضل او مستترا كما قال في قوله تيئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وبديد بالمثناة التحتية وصوب المرادي انه بالفوقية او حرف كالي وغير ذلك كابن مالك ولم يرد منقول من مبتدا وخبر ولا من فعل امر دون اسناد الا صمت بكسر الميم للغلاة الخالية زعم بعضهم انه منقول من الامر بالصمت ونازعه في ذلك بانه ان كان من صمت فالامر مضموم الميم والمرة او من صمت فمفتوح الميم والمنقول بخلافه وشمل قوله ما سبق له ووضع ما استعمل في ذلك الموضوع وما لم يستعمل فيه وغير عبر بالاستعمال مكان الوضع فما وضع لشئ ولم يستعمل فيه ثم سمي به معينا لا يسمى منقولا على هذا دون الاول وغيره وهو ما لم يسبق له وضع لغير معنى العلمية اما مرتجل بان يوضع من اول الامر علما من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها كسعاد قال ابن مالك فان سلك به مسلك نظير من النكرات فهو مقيس والا فشاذ اما بفك مايدغم كجب في الحب او فتح مايكسر كموهب من وهب فقياسه مفعل بالكسر كموعد وتسكين مايفتح كمدى من معدى كرب فان نظيره من المعتل مفتوح كمرمى ومسعى او تصحيح مايعل كمكوزة ومدين والقياس اعلالها بنقل حركة حرف العلة الى الساكن قبله ثم ظبه الفا لتحركه وانفتاح ماقبله كقام فيقال مكاز ومدان كمفاز ومحابه او اعلال ما يصح كداران وما كان وفيا سماه دوران وموفان كجولان وطوفان وانقسام العلم الى منقول ومرتجل كما ذكره هو المشهور وقال الهم وغيره ظاهر كلام سر ان الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج مرتجلة تنبيه الاعلام التي بوضع اللغة منقولها ومرتجلها

دونه

لمسماه

او فعلا

عد الزمخشري

كموزة

كلها

الفاظ مستعملة في موضوعاتها فتكون حقايق لغوية لصدق تعريف الحقيقة وهو اللفظ المستعمل
فيما وضع له عليها واما الاعلام المتجددة وهي ما علق من الالفاظ العربية بازا معنى قصدا التخصيصه
وتسميته كالمولود ابن فساء يريد حقيقة كما قالوا اذ ليس فيها الا تعليق اسم بخصوص ذلك المسمى لا من
حيث وضع الواضع في اللغة بل كل احد جعل علما بريد والذي ذكر من الوضع انما هو في الحقيقة انما هو
بالنسبة الى من يعتبر وضعه لكفاف وليست مجازات لانها لم تنقل لعلاقة وهو شرط في المجاز كما قرر
في محله فاطلاقهم ان الاعلام لا توصف بحقيقة ولا مجاز محله الاعلام المتجددة دون الاعلام اللغوية
كما ذكرناه وبحثه الكرماوي ولا فرق في ذلك بين منقولها ومرتجلها خلافا لما توهمه الجاربردي حيث
قال الذي يدور في خلدي ان المراد الاعلام المنقولة ويظهر ان الاعلام المتجددة لا تكون الا منقولة
لانها لو كانت بالفاظ مخترعة اي لم يسبق لها وضع في اللغة لم تكن كلمات عربية ولا تعد من كلام العرب
كما صرحوا بمثله في الحقايق الشرعية والعرفية وعلى ذلك نزل قول من قال ان الاعلام كلها منقولة
الى الاعلام المتجددة فليتامل فيه اوعلم بالغلبة بان لم يوضع من اول الامر علم بل اشتهر به بعض
ما له معناه اشتهارا تاما بحيث لا يفهم غيره منه ويسمى علما اتفاقيا لانه لم يقصد به التعيين ابتداء
كالمسمى الاول علما قصديا لانه قصد به ذلك ابتدا فمعنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما
في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا
عليه كابن عباس فانه يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله دون سائر اخوته وكذا
النجم للثريا والبيت للكعبة وجعله قسما ثالثا من العلم كما جرى عليه المصنف هو راي ابن مؤيد وان ما ذكره قال
ابن عصفور انه ليس منه بل جار مجراه ففسمه العلم الى منقول ومرتجل خاصة على هذا دون الاول ثم
العلم بالغلبة اما مضاف كابن عمر وابن عباس وابن مسعود فانه غلب على العبادلة دون غيرهم من
اولادهم ولا يفضل المضاف في هذا ونحو كامرئ القيس بحال ومقرون بال التي هي في الاصل للعهد
كالسيالي كالنابغة والاعشى للشاعرين المشهورين دون غيرهما من كل ذي نبوغ وعشى وكالمدينة لطيبة
على صاحبها الصلاة والسلام والكتاب لكتاب سيبويه ونحوها فلما كان اسم الجنس انما يطلق على بعض
افراده معينا باللام او الاضافة كان العلم الاتفاقي كذلك ولا يحذف منه الا ان الغلبة للاسم
حصلت معها فعوالها مظنة لغوالها واستظهر بقوله غالبا على ما ورد مجردا منها قليلا قال ابن
تقول هذا يوم اثنين مباركا وحكى ابن الاعرابي هذا عيوق طالع وزعم انه جاء في سائر النجوم وهذا
لم يجعلها من قسم اللازمة في هذا الكتاب عند ذكر لزيادتها لازمة وغير لازمة في بابها وجزم في
المغني بانها من الزيادة اللازمة والمعنى على التجريد والاقتران واحد الا لعارض فيحذف لذا كافي
الدعاء من قوله عليه الصلاة والسلام الاطار قا يطرق بخير يا رحمن والاقرع من قوله يا اقرع بن حابس
يا اقرع اذ لا ينادى ما فيه ال الا اسم الله تعالى والجملة المحكية كالسيالي واضافة معنوية لانها لاجتماعا
كالسيالي وقد يعرض الاشتراك في ذي الغلبة كما يعرض في غيره كالسيالي فيجود ويضاف ليصير مختصا نحو
اعشى تغلب واعشى قيس ونابغة بني ذبيان ونابغة بني جعدة رضي الله عنه قوله وما شروع في تقسيم
اخر لعلم الشخص اي الذي بدى لفظه من الاعلام بأبا وامّ وهو ذو اضافة فكنية اي فهو كنية
كابي بكر وام بكر واغرب الامام فخر الدين فحكى ان من الكنية ما صدر بابن او بنت ومثله في شرح
المفتاح للسيد الجرجاني قال واكثرها طارئ على مسمياتها لم يوضع لها ابتدا وما اشعر لفظه من الاعلام

برفعه

برفعه في المستي كالصديق والفاروق وزين العابدين وحجة الاسلام وضعفة كبطة وقفة وكرز
تلقب وغالب استعماله في الذم كما قاله بعضهم ولهذا قال تعالى ولا تنابزوا بالالقاب والكنية وان كان فيها
رفعة وتعظيم لكن لا للفظها بل لعدم التصريح بالاسم بخلاف لفظ اللقب فانه عدح بمعناه الملقب وينم
وقال الشعر ولم يقل وضع لان اللقب لا يضعه الواضع الا لتعيين الذات ثم قد يلحظ معنى المدح او الذم
ذكر تريب المص وغيرها من الاعلام اشم بالمعنى الخاص في هذا الباب وهو ما يقابل الكنية واللقب ثم
هو اما مفرد كزيد وهند او مركب اما اضافي كعبد الله او اسنادي كبرق نحره او مزجي كبعلبك وسيبويه
ولم يذكرها المص هنا لانه سيذكرها مع احكامها في باب لا ينصرف ومن المركب ما ليس بواحد من الثلاثة الاحكام
كالمركب من حرفين نحو انما على ذكر ابو حيان تنبيه وهذه الاقسام تجري في علم الجنس فهو كنية
ولقب واسم مفرد ومركب كما سيأتي وان اوهم كلام المص هنا كالاوضح اختصاصها بعلم الشخص ولهذا
جعلها في المفصل وغيره اقساما للعلم مطلقا وسياقه في لفظ حاتم يوافقه ويؤخذ من اللقب في
اللفظ والكنية عند اي عن الاسم اذا اجتمعا لان فيه ما في الاسم من العلمية وزيادة معنى المدح
او الذم فلو تقدم لاغنى عن الاسم لدفع توهم ارادة مستي اللقبي اذا كان غير انسان كبطة وقفة
وربما تقدم كقوله انا ابن سريقيا عمرو وجدي وقوله فان ذا الكلب عمر اخيرهم نسبا فزريقيا حالا
وذا الكلب لقبان لعمرو وقضية التعليلين ان يوخر عن الكنية ايضا كما مشى عليه المرادي وصرح المص
انه لا ترتيب بينهما كالترتيب بين الكنية واللقب وبه يشعر اطلاقه هنا فاذا تاخر اللقب
عن الاسم اعرب تابعا له بدلا او بيانا او مقطوعا عن التبعية مطلقا اي سواء كان مفردين
او مركبين او الاسم مركبا واللقب مفردا او عكسه كسعيد كرز وعبد الله زين العابدين وعبد الله
كرز ومحمد زين العابدين اما الى الرفع فبرجعت او محذوفا والى النصب مفعولا لفعل محذوف او محذوفا
باضافته اي باضافة الاسم الى اللقب على تاويل الاول بالمستي لانه الغرض للاسناد اليه والثاني بالاسم
اي مستي هذا اللقب فيكون اضافة حقيقية بمعنى لام الملك او الاختصاص كما ذكر ابن يعيش وهذا
الوجه انما يجوز بشرط اشار اليه بقوله ان افرد اكسعيد كرز فان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين
او احدهما فلا اضافة كما اذا منع منها مانع كون الاسم مقرونا بال كالحارث قفصا وكان اللقب وصفا في
الاصل مقرونا كهرون الرشيد ومحمد المهدي نص عليه ابن خروف وهذا وارد على كلامه في التسهيل ومر خلافا للبصريين
ولا يجب الاضافة بحالة افرادهما بل يجوز الاتباع والقطع خلافا للبصريين اي معظمهم
حيث اوجبوا الاقتصار على ذكرهما قال ابن مالك انما اقتصر عليها لكونها على خلاف الاصل لانها
اضافة الاسم الى المستي فلا مستند لها الا السماع فبينها بخلاف الاتباع والقطع فلم يحج لبيانها
قال المص والاتباع اقيس والاضافة اكثر قال الرضي الاتباع اولى لما روى لعزا قيس قفد وبحى بتنوين
عينان لرجل ضم العينين بثبوت الالف وقيس الرقيات بن قيس واجرا الرقيات عليه وقوله
خلافا نصب على المصدر او الحال كما مر في نظيره تنبيه هذه المسئلة احدى المسايل التي جرى
فيها هنا على خلاف مذهب البصريين وهي قليلة ومن المتاخرين من لا يخرج عن مذاهبهم كابن عذاه
عصفور على ما ذكر المص قال ويتلمذ في ذلك ابو حيان واما ابن مالك فلتوقع اجتهاده في الفن
لا ينقيد بهم على الحق كما قاله المص لا يحصر في اقوالهم وقد ينكر العلم بان يجعل واحدا من جملة من
سمي بذلك اللفظ اما تحقيقا كما في قولك رايت زيدا من الزيدين ومنا من زيد كزيد بن ثابت

ولكل فرعون موسى ومنه قولنا لكل لئيم موسى بني اسرائيل انما هو موسى اخر وتقديرا
كقولنا لابي سفيان بن حرب يوم الفتح لا قريش بعد اليوم اي لا بطن من بطون قريش بعد اليوم
نقول بعضهم لا نصرة لكم اي لا مثل نصرة فيفتح الاسم مع لا التبرئية ان كان مفردا كما ذكر وينصبان
كان مضافا او شبهه بعد حذف ما فيه او فيما اضيف اليه نحو لا غلام ولام ان كانا نحو لا ابن قيس ولا ابن
الزبير ومنه قولهم قضية ولا ابا حسن لها وقوله ان لنا العزى ولا عزى لكم ولا تجوز هذه المعاملة
في لفظ عبد الله وعبد الرحمن اذا لله والرحمن لا يطلقان على غير الله تعالى وللزوم اللام فيهما واذا
نكر العلم صرف ان كان ممنوعا كخورت ابراهيم ولا يتاخر الحال عنه ويصح دخول ال عليه كقوله
مرايت الوليد بن اليزيد مباركا وامنافته كقوله علام يدينا يوم النقى راس زيدكم
هذا وتنكير الاعلام قليل كما اشار اليه بقد التقليلية ويجب فك اي التنكير ان ثنى كزيدان
او جمع كزيدون قال رايت سعودا من سعود كثيرة فلم ار سعدا مثل سعد بن مالك
لان تعريف العلم لم يكن الا بسبب وضع اللفظ لمعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في
اشياء معدودة كجادين كما سيأتي وليس التصغير كالتثنية والجمع في سلب العلمية كزيد وعمير
خلافا لبعضهم في تصغير الترخيم كحميد فيجبر وجوبا ذلك التعريف العلمية بال العهدية ان قصد
تعريفه فيصير معرفا بها بعد ان وال تعريف العلمية كالحالدان في قول الاسود بن يعفر
وقبلهما من الحالدان كلاهما عبيد بني حجران وابن المضلل والخوالد الهنود في قوله
اخالد قد علقتك بعد هند فشيبني الخوالد والهنود ومنه قول زيد بن ثابت لعمر بن الخطاب
رضي الله عنهما المجدون بالباب يستكسونك يشير لجماعة اسم كل منهم محمد وما اقتضاه
بظاهره من وجوب الجر كما صرحت به هو ما مال الرضي اليه وعزاه لابن الحاجب قال وأجاز
ابن يعيش تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء القياس يقوي مذهب المنع انتهى هذا ان
قصدا تعريفه والا فلا يجر كما في قوله رايت سعودا البيت كالا يجر اذا استعمل معرفة
بعد التثنية والجمع كما اشار الى استثنائه بقوله الا فيما ثنى او جمع من علم لا يفترق بعد
تثنيته او جمعه الى تعريف ال لاستعمالهما علما كحالة قبلهما فلا يوتى بها فيه كجادين فان
استعمل مفردا علما نحو جمادى الاولى صح ني علما كقوله حتى اذا رجب تولى وانقضى وجمادياه
وجاء شهر مقبل والدليل على بقاء علميته انه لا يدخله ال ولا يضاف تبيينه وقد ثنوا وجمعوا
علم الجنس ايضا فقالوا الاساميان والاسامات وينبغي ان يكون ذلك كما في الارتشاف
بالنظر الى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه واما الفرقدان علما للكوكبين
الاولين من بنات نعش الصغرى فانما جاء بال لان كان مستغنى عنها باستعمالهما مع التثنية علما لانه
ليس مما الكلام فيه اذ هو في الاصل مثنى عرف بال ثم جعل بعد ذلك علما فابقيت فيه ال كما في نظير
من الاعلام التي تقارنها ال عند النقل كالنضر فيلزمها ولا تغير تغيرا قبل هي مع ذلك لازمة
كما سيأتي لا علم في الاصل ثني ثم جبر بال وهو لا يفترقها لاستعمالهما مع التثنية علما حتى يرد
على ما ذكرنا انما لا يفترقان ال لبقاء علميته بعد تثنيته او جمعه لا يوتى بها فيه واما هنا للشرط دون
التفصيل والتا في قوله فثنى جوابها والمعنى اورد على ما ذكرناه الفرقدان فالجواب انه مثنى اخ ولذا
في نظائر من ما سيأتي فمثله اي مثل الفرقدين في استعمالهما علما في غير الافراد بدليل انه يضاف

ولا

ولا يدخله الى عمايتان فمثنى عماية ثم جعل علما على جبلين لهذيل متقاربين قال لوان عظم علميتين وبذبل
سميا حديثك انزلا الاوعالا وعرفات جمع مؤنث قال ابن مالك واحد لا عرفة ثم جعل علما على مواقف الحج المعروفة
الان الم تقارنها عند النقل الى العلمية كما في الفرقدين ولهذا لم يقرنها معه في سياق واحد
بل فصلها منه بقوله ومثله ولم يدخلها الى بعد العلمية كما في غيرهما من الاعلام فلا حاجة حينئذ لاستثنائهما
من حكم العلم اذا ثنى وجمع في الجبال كحاديين كما في التسهيل والرضي وغيرهما لانهما لم يستعملا علمين حالة
الافراد ثم طرأت عليهما التثنية والجمع كما في حاديين حتى يكونا من العلم الذي ثنى او جمع ولم يجبر ال
بل هما كالفرقدين لم يستعمل فلا شتهما اعلاما الامع التثنية في الاولين والجمع في الاخير كما اشار الم
الى تحقيقه وان لم اقف عليه لغيره فحكمها في مصاحبة ال وعدمها حكم العدم المسمى به مفردا فما
قارنت علميته لزمت معها وما لم فلا فللفرقدين ما للنظر ونحوه ولحماتين وعرفات ما لمحمد ونحو
بخلاف حماديين فانه استعمل مفردا علما ثم ثنى واستعمل علما ايضا فحكمه عدم مصاحبة ال كنظيره من
الاعلام فقوله على الاصح لعله اشارة الى خلاف مقتضى كلام التسهيل وغيره كما ذكرناه وقوله الى ح
لا يفتقر بتقديم القاف على الراء كما في لام صحيح كما فتر ولا يحتاج لتنبيه كما في بقية النسخ لا يفتر
بتقديم الراء على القاف اخذا من كلام شروح التسهيل والرضي وغيرهما وان كان صحيحا ايضا اي لصيغة
في الوجود مسمى ذلك العلم الا في تلفظ التثنية او الجمع كما في الاعلام المذكرة فان مسمياتها لازمة
لصاحبها ولهذا قال الرضي انها انما لم تجبر بال لان احد المسميين لما لم ينفرد عن الاخر كانا كالشيء الواحد
المسمى بالمثنى كما يسمى شخص بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل منهما بزيد فان الاغلب لما كان الانفكاك
لم يكونا كشخص واحد مسمى بالمثنى حتى يقال لما بزيدان انتهى وعلى ما ذكرناه لا يحتاج لهذا
التكلف ومن الاعلام الآتية بلفظ التثنية والجمع ابانين لجبلين متقابلين يسمى احدهما
ابان الرمان لكثرة مائه والاخر ابان العطشان لقلة مائه واما اذرعات فقال الرضي
ليس منه لذلك لا يقال للبعض منه اذرعه بل هو كساجد موضوع لشخص معين ونحو قول الفراء
عرفات اسم لا واحد له وقولهم نزلنا بعرفة شبيه بمولد وليس بعربي محض نقله بعض شراح المقامات
واما تسمية قوله اما شخصي شار بقوله او جنسي وهو العلم الذي يعين مسماه في الذهن كاسامة
فانه موضوع للماهية الاسد بقيد حضورها في الذهن كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة بخلاف المنكر
كاسد فانه موضوع للماهية من غير اعتبار حضورها في الذهن كما عليه الاكثر وقد مر مبسوطا في استعمال
كل من علم الجنس واسمه في الفرد كهذا اسامة او اسد حقيقة لوجود الماهية في ضمن الفرد وفيه بحث
واضطرهم الى دعوى التفرقة بينهما في المعنى والوضع تفرقتهم بينهما في الاحكام اللفظية حيث
عاملوا علم الجنس معاملة علم الشخص في وقوعه مبتدأ وذا حال ومنع صرفه مع علة اخرى كاسامة
في اسامة ومنعه من الاضافة فدل على اعتبار التعيين فيه فان لا يكن خارجا فذهنا والى التفرقة
بينهما معنى وبما ذكرناه جمع جمع من النحاة والنظار ويعزى ذلك الفرق لخزرج شاهي احد تلامذة
الامام فخر الدين قيل وفي كلام سر الافاضل سعاد به وذهبت طايفة من محققي المتاخرين كابن مالك
والرضي وابي حيان والتفتازاني وابن نور الدين الموزعي اليمني وغيرهم الى انه لا فرق بينهما
في المعنى بل في اللفظ قالوا والاصل عدم اعتبار الوضع في علم الجنس الحضور الذهني ويقال
باعتبار فيه وفي اسم الجنس لان الوضع فرع تصور المعنى فلا بد من حضور الماهية في كليهما كما مر

في كلام الرضي موضحا في تعريف المعرفة العلمية فاسامة عندهم تقديرية لضرورة الاحكام
السابقة لا تحقيقية كما في علم الشخص وعلم الجنس في الاستعمال على احد وجهين اما مراده بذو
الحقيقة كما في قولك اسامة اجرأ من ثعالة اي صاحب هذه الحقيقة كما في نحو الرجل خير من المرأة
او مراده بالحاضر كما في قولك هذا اسامة مقبلا مشيرا الى فرد فيكون بمنزلة اسم الجنس المعرف
بلام الحضور نحو هذا الاسد مقبلا قال في شرح اللمحة وكثير من الضعفاء يستشكل دعوى التعريف
في علم الجنس وربما غلط بعضهم النحاة في ذلك تسفها بغير علم ومن استشكل ذلك فليستشكل دعوى
التعريف باللام الجنسية او الحضورية فيما مثلنا به فان علم الجنس لا يستعمل الا بهذين الاستعمالين
انتهى ومن هذا مع قوله في المغني ان الفرق بين المعرف بال هذا مشيرا الى الجنسية وبين
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المطلق والمقيد وذلك ان الالف واللام تدل على الحقيقة
بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد انتهى يوخذ
ان مذهبه الفرق في المغني بين علم الجنس واسمه بعين ما فرق به بين اسم الجنس وبين ما هو بمنزلة
علم الجنس وهو المعرف بال الجنسية التي للحقيقة وقوله في الاوضح ان علم الجنس شبه النكرة في المعنى
لانه شايع في جنسه لا يختص به احد دون احد يقال لا يسلم في ذلك لان مشاهته للنكرة باعتبار
المصدقات لا باعتبار المفهوم كما اشار اليه قريبة يوضح قولي اذا قلت هذا ابو الحارث انما
تريد هذا الاسد الذي سمعت به وعرفت اسباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته معرفة
كريد ولكن اراد هذا الذي كل فرد من امته له هذا الاسم انتهى قال ابن مالك جعله ترسا يعا
خاصا في حالة واحدة فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن وشياعه ان لكل شخص من
اشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة في الخارج انتهى قال البرماوي وغيره وهذا يعكر على
ما ادعاه يعني ابن مالك من كونه كالعلم الشخصي لفظا وكالنكرة معنى ومسماه اي مسمى علم الجنس
غالبا اي في الغالب ما اي اعيان لا تولف من الوحوش والحشرات كاسامة اسما وابي الحرث
كنية للاسد وذولة وابو جعدة كنية للذيب وشنوءة اسما وام عريط كنية للعقرب ومسماه
قليلا اي في القليل لما الوف من الاعيان وهذا ما احترز عنه بقوله غالبا صرح بايضاحا كما والثعلب
بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وبالفا والمذكية للاحمق وابي المضا بالفتح والضاد
المعجمة والمذكية للفرس وهيان بن بيان للجهول العين والنسب من الادميين وابن يعمل وفعلل
وفعلل للضال وافعدي وقومي لنوع الامة وفنور من فنور لنوع العبد وانما كان هذا الاسم قليلا
لان الاعيان المالوفة توضع لاحادها الاعلام لا لجنسها ووضعوا قليلا اسما الاجناس للمعاني
مقابل الاعيان كليسان علما للغدر وشعوبا علما للمنية سميت بها لتفريقها وام قشعم كنية لها
وبرة لقب للبرة وكذا الفجار للفجرة وداري لحب الباطل وكاسماء الاعداد كثلاثة واربعة والاسلة
الموزون بها كفعل وفعل ونحوها قيل ومنها اي من علم الجنس الموضوع لمعنى سبحان وضع علما للتسبيح
بمعنى التنزيه المصدر سبحا اي قال سبحان الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ وهذا الذي
حكاه بصيغة التمريض قاله الزمخشري وجماعة وجزم به في الاوضح واستدل عليه بقول الاعشى سبحان
من علقمة الفاخر ورد هذا القول بملازمته للاضافة فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا
في قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وبالام كقوله سبحانك اللهم يا اذا السبحان واما بيت الاعشى

فالمضاف

اجرامي صاحب جمدة
اسم
احدهم
باعتبار

فالمضاف محذوف وهو مراد للعلم به ويبقى المضاف على حاله رعاية لاغلب احواله وهو التجرد من التنوين
كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا تكملة لما كان في علم الجنس شايبتا التعريف لفظا والتنكير
معنى اى باعتبار الماصدقات لتناوله كل فرد على البدل لجا في بعض الفاظه الاستعمال ان كهنة وعذرة
وعنزة تقول العرب فلان ياتينا فينا بلا تنوين اى الحين دون الحين وبا لتنوين اى حينا بعد حين
وفلان يتعهدنا عشية وبكرة بلا تنوين اى الاوقات المعتبر عنها بذلك اذا قصدتها ما يقصد بالمعرف
بالعهدية والجنسية وبالتنوين تاويلا لها بالمجرد من الوقت ولم يسمع ذلك في نوعي الاعيان بل التزموا
تعريفه فيها كالسامة فائدة قال ابن يعيش قال اصحابنا الاعلام لا تفيد معنى لانها تقع على الشئ
ومخالفه وقوعا واحدا كزيد فانه يقع على الاسود والابيض والقصير والطويل بخلاف اسماء الاجناس
كرجل فانه يفيد صورة مخصوصة ولا يقع على المراة وزيد يصلح علما للرجل والمراة ولذلك قال النحويون
العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز ان تنقل اسم ولدك وعبدك
من خالد الى جعفر ومن احمد الى محمد وليس اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرسا والفرس رجلا كان تغييرا
للغة انتهى باب في المعرف بالاشارة قوله اسم الاشارة اولى من قوله في القطر بهم الاشارة
لان الاشارة بعينها ليست من اقسام المعرفة بل اسمها وعرفه في شرح اللمحة كالتسهيل بما وضع لمسمى
واشارة اليد والمراد اشارة حسية اى بالاعضاء والجوارح لا عقلية لوجودها في غير اسماء الاشارة وانما
لم يقيدها بالحسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فلهذا كان الاصل في اسماء
الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها لمحسوس غير مشاهد نحو تلك
الجنة فلتصيير كالمشاهد وكذا ان اشير بها لما يستحيل مشاهدته نحو ذلكم الله ذلكما مما علمني ربي
ولم يحمل هنا على عادته فيما بعد لان وهو يقتضي القسمة العقلية ستة لان المشار اليه
اما مذكر او مؤنث والمذكر اما مفرد او مثنى او مجموع وكذا المونث الا انهم اكتفوا في الاشارة بجمعي
المذكر والمونث بلفظ واحد فبقيت خمسة ولكل منها لفظ وقد رتبها كما ذكرنا فقال ذا ويشار به
للمذكر المفرد وليس له غير ويقال فيه ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذاه بها مكسورة قالها ذا به
الدغ خير فنزوذى وذات بالضم وفي وتاوذه وته بسكون الهاء فيهما او كسرها بلا اشباع ويسمى
الاختلاس او اشباع كذهي وتهي فهذه ستة يشار بها للمونث واعرفها ذات وقد تقع الاشارة
للمونث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي قال ابو حيان اشار بلفظ
المذكر لانه حكى قول ابراهيم ولم يكن فرق في لسانه بين المذكر والمونث والفرق بينهما في الاخبار لا يكون
في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك ولا الفرس بل المذكر والمونث فيهم سواء قال وهذا من احسن
ما يعتذر به عن التذكير في الاية انتهى وذان وتان للمثنى المذكر يشار بالاول والمونث بالثاني
واما تذكير الاشارة في قوله تعالى قد انا برهانان مع ان المشار اليه يدا وعصا وهما مؤنثان
فلكون المبتداء عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر فكره في المعنى فالمشار اليه مثله قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم
فيمن نصب الفتنة وانث الفعل ولا يثنى من اسماء الاشارة غيرهما ولشبهه بالمثنى صورة لا حقيقة لان
ما لا يقبل التكبير لا يثنى كما مر اعربا اعرابه بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كذين وتين بحذف
الفهما التقاء ساكنا مع الف التثنية وجرا ونصبا مصدران بمعنى المفعول منصوبان على الحال والعامل
الجار والمجرور وذو والحال الضمير المستكن فيه والباء بمعنى مع اجراء مع الالف في حالتي كونهما غير منصوبين

والمجرورين الخ هو نوعين ومع اليا في حالكونهما منصوبين ومجرورين فالعطف في قوله وبالياء
على المعنى الذي صرحت به قبل فيكون من العطف على معمولي عاملين مختلفين بشرطه وهو اعادة الجار
وحذف المعطوف عليه لكمالة الكلام عليه مع ايرادهما على وفق معناه فكانه قال وذان وتان هكذا
يستعملان مع الالف في حالة غير النصب والجر اي في حالة الرفع اي لا غيرهما ففيه تنبيه على ان الرفع فيهما
باستعمالهما على صورتهما كما في المتن ويحتمل انه ترك الرفع لانه لا يراهما في الحالة المذكورة معربين
لفقد علامة الاعراب فيهما اذ الف التثنية سابقة على موجب الاعراب فلا تكون علامة كما مر تعريفه ويكون في
ذلك تعليل لمحل لغتهما بقية اسما الاشارة في حكم البناء لشبههما بالحرف اذ لم يعرب منها الا هذان لمعارضة بجيئهما
على هيئة المثنى كما سياتي على ان فيهم من العاهد كما لمعارضة راسا فذهب الى بنائهما مطلقا كما سياتي وهو
واولاء يشار به الى الجمع اي جمع المذكر والمؤنث قال تعالى واولئك هم المفلحون هؤلاء بناني حيث كانت مشتركا فيه
العقلاء وغيرهم كقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك وقال جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام وهو لغة الحجاز التي جاء بها القرآن كما تلوناه افصح من قصرها الذي هو لغة غيرهم
ويقال فيه هؤلا بابدال الهمزة هاء اولاء بضم الهمزتين والاي بالكسر بلا تنوين واولا باشباع الضمة قبل الواو
وهؤلا بالهاء والا بالقصر والتشديد وهذه الالفاظ يشار بها للقريب من احاد المذكورة والبعيد اي
المشار اليه البعيد يشار اليه بالكاف اي معها حال كون الكاف حرفا موضوعا للخطاب بالاتفاق اذ لو كانت
اسما لكان لها محل من الاعراب ولا مقتضى له اذ لا رافع ولا ناصب ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلاثة
الاول فواضح واما الرابع فلان اسما الاشارة لا تضاف فاذا انتفت المحلية انتفى ملزومها وهو الاسمية
فتعين ان يكون حرفا ومعناه الخطاب وهو معنى في الغير كما مر في ضمير الفصل وبقولنا للتعرف الذي في الكاف
الاسمية فتبين حال المخاطب من افراد وتذكير وضديهما مما بينها اذا كانت اسما فيفتح مع المذكر ويكسر مع المؤنث
ويوصل بالا لفظ في المثنى ويميم في الجمع المذكر ونون مشددة في جمع المؤنث ذاك تاك تاكما تاكم تاكن وخمسة
في الجمع اولئك اولئكما اولئكم ان اعتبر المنصوب والمجرور في ذا وتا وبقية الفاظ الموت ودخول
اللام وعدمه كثرة الصور وفيما نبهنا دليل على ما تركنا وقد لا يلحق الكاف المذكور قليلا تثنية وجمع بل تكون
مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث وقد تفتح مجردة من الزوايد في جميع الاحوال كقوله تعالى
ذلك من فضل العلم ذلكن حين لكم فاوقعوا ذلك موقع ذلكم وهذا يجوز في الكاف الاسمية لا يقال
زيدون عمرك عمرو اي عمركم وقضية اطلاقه دخول الكاف في جميع ما يشار به للموت وذكر المرادي
اختصاصها بذي وذا وتي وقال لعلك لا يقال ديك وفي الصحاح انه خطا ويشار بكل من المذكورات
للبعيد مع الكاف اما حالكونه مجردا من اللام وحينئذ يدخل في الفاظ الاشارة مطلقا اي سواء اما للذكر
منها وما للمؤنث والمفرد وغيره نحو ذاك الذكر وذاك المؤنث الى اخرها او حال كونه مقرونا بها اي باللام
وهي حرف موضوع للدلالة على البعد وعلى توكيده على خلاف فيه واصلها السكون كما في تلك وانما كسرت في
ذلك لالتقاء الساكنين ذكر المص ولا يقع في اسم الاشارة بدون الكاف وانما يقع معها في ذا نحو ذلك وفي تا
نحو تالك وفي ذي نحو تلك وتيلك بحذف الياء مع كسر التا وحكي هشام فتحها وباشباعها مع كسر اللام للالتقاء
وكلها مرويه عن العرب قال تعالى ان بعدا لمدين كما بعدت ثمود وان لذلك لعمر استاعا وقال في اية تيلك الايام نداولها
الخوالي عجبت منازلا لا تستطيقنا ويقع معها المشار به في الجمع وهو اولى في لغة من قصرهم قال الله تعالى
قوم لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة والشين المعجمة واصل الاشايب

اي

اولاء تلك

اى لم يكونوا اخلاطا دون لغة من مدّ ودون باقى الالفاظ المشار بها فلا يقال اولاذا تلك ولاتا تلك بل اوليك
وذانك وتانك ونحوها بالكاف دون اللام وقضيته كلامه انه ليس الاشارة الامر تبتان قريبة ولها المجرد من الكاف
وبعيدة ولها المقرون بها التامع اللام اوبدونها وهذا مذهب جماعة من المحققين واختار ابن مالك وقال انه
الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصغار لكثرين وهو المشهور ان له ثلاثة مراتب قريبة
ولها المجرد من الكاف واللام وبعيدة ولها المقرون بها ومتوسطة ولها المقرون بالكاف فقط وجعلوا تشديد
النون فى ذانك وتانك فارقا اللام واختلفوا فى اوليك فقيل للمتوسط وقيل للبعيد واستدل للاول بان
الظرافتلان الجهازيين لايستعملون الكاف الامع اللام وان التميميين لايستعملونها معها فلزم من هذا
ان لايكون له الامرتبتان احدهما قريبة والاخرى اما بعد واقصاه وبا لتياس على المنادى اذ ليس له الا
مرتبتان تقاقا وتقديم لفظ ها التنبيه اى لغرض تنبيه المخاطب ليحرص على حسن الاستماع على اسم
الاشارة المجرد من الكاف كثير كهذا يوم ينفع الصادقين وقد يفصل بينهما بانا واخواتها تقول ها انتم
هؤلاء وقول الرجل للنبى صلى الله عليه وسلم ها انا ذا يارسول الله ويغبر ذلك قليل كقوله تعلمن ها لعمر ابيك اقسما
فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك فصل بين ها وذا بقوله لعمر وانشد ثر ونحن اقسمنا المال نصفين
بيننا فقلت لها هذا ها وذا اليا اى هذا لك فصل بالواو وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد كقوله تعالى
ها انتم هؤلاء تقديمها على ذى الكاف اى على المقرون بها قليل بخلاف المجرد لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر
الذى يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط او البعيد الذى ربما حول بينه وبين شئ اولا يمكن
ابصاره اذ لاينبه احد لرى ما ليس فى مرئى فلذلك لايجامع اللام التى لاقصى البعد كما سيأتى ومن دخولها على ذى
الكاف قول طريفة رايت بنى غبرا لاينكرونني ولا اهل هذاك الطراف الممدد وقول الاخر قد احتملت سمى
وبانيك دارها وقضية اطلاقه جواز هذانك وهاتانك بتخفيف النون وتشديدها وهاتيك وليك ومنه قوله ياما اميلح
غزلانا شدن لنا من هولا يكن الصال والكرى نقدمها على ذى اللام المقرونة بالكاف ممنوع فلا يقال
هذا اولئك لما فيه من كراهة كثرة الزوائد وقد يستعار فى الاشارة لغير المفرد وهو المثنى والمجموع ما يشار به لذى
المفرد على ما يليها بالمذكور كما قال الرضى فالمثنى نحو قوله تعالى عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر وقال
الشاعر ان الرشاد وان الغى فى قرن ٭ بكل ذلك يأتيك الجديدان ٭ والمجموع نحو قوله تعالى ولا تجعل مع الله الها
اخر من مامورات ومناهيه ذكره البيضاوى قال والضمير فى كان للمنهى عنه قول لبيد ولقد سئمت من الحياة
وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ويستعار للقريب اى المشار اليه القريب ما للمشار اليه البعيد
تنزيلا لمنزلته ونحو ذلك من التاويل كما يشعر به لفظ الاستعارة وهو ذا واللام كن لك وتلك فيوق بها
مع المشار اليه قرب نظرا لعظمة المشير فينزل لبعد محله ورفعة درجته على المشار اليه منزلة لبعد المسافة
نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك وقول الملك الحاضر ذلك قال كذا او نظر العظمة المشار اليه ورفعته
على المشير نحو قوله تعالى ذلكم الله ربى عليه توكلت وقول امرأة العزيز فذلكن الذى لمتننى فيه بعد ان اشارت
اليه للنسوة بهذا فى قولهن ما هذا بشرا او لمجلس واحد لان مرأى الكل اعظم من مرأى البعض فاشارت اليه
اعظاما واجلالا ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشير او المشار اليه او نظر التحقير
المشار اليه نحو ذلكما للعين تنزيلا لبعد عن ساحة الحضور والخطاب منزلة لبعد المسافة قال الرضى لفظ
ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب تحكى عنه او لا تم يا فى اسم الاشارة عينا كان كقولك جاءنى رجل فقلت لذلك
الرجل ومعنى نحو تضاربوا ضربا شديدا فها التى لذلك الضرب وانما جئ به بالاشارة بلفظ الغيبة لان

لاسم

مقام

اللّٰه

كلا ذلك كان سيئة
اشارة الى الخصال
الخمس والعشرين
المذكورة فى قوله

تنبيهات

المحكي عنه غايب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر بلفظ الحاضر نحو تلمت لهذا الرجل وما الى هذا
الضرب اى المذكور عن قرب لان المحكي عنه وان كان غالبا الا انه لما بان ذكره عن قرب كانه حاضر وقال
تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله تعالى
ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الاية لان المعنى لا تدركه الاشارة الحسية فهو في حكم
الغايب البعيد والاغلب في مثل ذلك مما يتقدم ذكره ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة وقد يشار اليه
وغرض الكلام بلفظ الحضور كقولك والله الطالب الغالب وهذا قسم عظيم ويستعار للبعيد ما للقريب وهو اسم
الاشارة المجرد لضرب من التاويل كما مر فيشار به للبعيد اما تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذا القيمة
قامت قال تعالى هذا ما توعدون ليوم الحساب او تصدا لحكاية الحال الماضية واستحضار
صورتها حتى كانها مشاهدة بالابصار نحو قوله تعالى هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد
تقريب الرجلين من النبي صلى الله عليه وسلم كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما
فتشير في ذلك الوقت هكذا الحكيت بلفظها قصدا الى احضار صورتها كما قصد بلفظ الحال تحضيرها من
قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا احضار صورة اثارة السحاب بصحراء بين السما والارض
فجاء به بلفظ الحال دون الماضي ونحو قوله تعالى كلا نمد هؤلاء وهؤلاء وتحقيرا للمشار اليه نحو هذا
الذي يذكر آلهتكم كما قد تستعمل في ذلك واللام كما مر والله اعلم
ان الذي تمس الحاجة اليه في هذه الصناعة بيان المدلولات الوضعية كون ذلك للبعيد وهذا
للقريب وامثال ذلك واما كونهما للتحقير او للتعظيم او غير ذلك من الاعتبارات الزايدة على اصل المراد فهي
وظيفة علم البيان فذكرها كما فعل ابن مالك والمم وغيرهما تطفل على البيانيين ومن باب تكميل
الصناعة فقد قيل انه لا يوصل الى حقايق الاشيا الا بالكلام الذي فيه زيادة على ما تقتضيه تلك
الصناعة ما كانت تستغني عنه وقال الخليل بن احمد لا تصل من النحو الى ما تحتاج اليه الا بما لا يحتاج
اليه وقد تستعمل ذا واللام للقريب والمجرد للبعيد من غير نظر الى ما ذكر من الاعتبارات واليه اشار بلفظ
التعاقب في قوله وقد يتعاقبان اى المجرد وذا واللام في شيء واحد اى يتعاقب احدهما الاخر من العقبة وهي
النوبة فيشار اليه باحدهما تارة وبالاخر اخرى فيتحد مدلولهما نحو ان في ذلك لذكرى ان في هذا لبلاغا
اشار في الموضعين الى القرآن وقد يتعاقبان في حال كونهما مشارا بهما الى ما وليا به في الاخر نحو قوله
تعالى متصلا بقصة عيسى عليه السلام ذلك نتلوه عليك من الايات ثم قال ان هذا لهو القصص الحق
فاشار بذلك الى ما اشار بهذا وما ذهب اليه ابن مالك من انهما يتعاقبان فيكون ذلك للحاضر قال ابو حيان
هو مذهب الجرجاني وطايفة واحتجوا بقوله تامل حقا انبيا ذا لكا اى انا هذا وقال السهيلي
هذا باطل لانا اذا ذلك الذي كنت تحدث عنه وتسمع به هوانا وانما احدهما الهذا قوله تعالى ذلك
الكتاب معناه عندهم هذا الكتاب الاتراه قال في الاية الاخرى وهذا كتاب انزلناه هذا وذلك
بمعنى واحد فيقال لهم لا سوا لان الاشارة بقوله الم ذلك الى ما حصل بحضرتنا وانفصل عن حضرة الربوبية
فصار مكتوبا بالحروف مقروا بالالسن اى ذلك الكتاب الذي عندك يا محمد وانما يقول المتكلم هذا لما عند
وذلك عند المخاطب وعند غيره وقوله الم بحروف الهجاء والتهجي تقطيع الحروف وكتب القرآن بها حروفا
بعد حرف واللفظ بها انما هو في حقنا وحين لم يذكر الحروف المقطعة قال هذا كتاب لانه عند سبحانه
على ما هو عليه حقيقة على ما يليق به فاقتضت البلاغة والاعجاز فصلا بين المقامين وتفرقة بين

للسابين

الاشارة بين انتهى ووضعوا للاشارة الى الامكنة والازمنة الفاظا خاصة بها بخلاف الاولى فانها
صالحة لكل مشار اليه زمانا او مكانا وغيرهما فوضعوا ههنا بضم الهاء وها وههنا بزيادة الها التنبيه للمكان
القريب نحو انا ههنا قاعدون وهناك بالكاف بدون تنبيه وبه كهناك وههنالك بالكاف مقرونة
باللام وهنا بفتح الهاء وهنا بكسرها مع تشديد النون فيهما وفتح الهاء افصح من كسرها وتلحقها ها التنبيه
والكاف ايضا فيقال ههنا وههناك وهنت ايضا قال وذكرها هنت ولات هنت ارد هنا ولات هنا
وثم بالفتح والتشديد ولا تصحبها الكاف وقولهم ثمك خطاء ولا يتقدمها الها فهذه الالفاظ وضعوها
للبعيد قال تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما ثم ازالفنا ثم الاخرين فجر الى مذهبه ان للاشارة مرتبتين في هذه ايضا رايت
ومن اثبت الوسطى لم يسو بين هناك وههنالك على وزان ان قوله في ذاك وذلك وقد يستعار غير ثم
من الالفاظ الموضوعة للمكان للاشارة للزمان كقوله تعالى هنالك ابتلى المؤمنون هنالك تبلو كل نفس اي
وقولك الا فوى واذ الامور تشابهت وتقاطعت فهناك يعتزفون اين المفزع ففي ذلك الزمان وكقوله فوه
حتى نوار ولات هناخت اي ولات حين في هذا الوقت هكذا استدل به ابن مالك وغيره على ذلك حين
وتاوله ابو حيان على ارادة المكان قال لان الزمان يدل على المكان فكانه قال في ذلك المكان الذي كان جاكم
الكفار من فوقكم ومن اسفل منكم ابتلى المؤمنون وكذا البقية والتزم فيهن اي في هذه الالفاظ المذ كورة
الظرفية اي النصب على الظرفية كما في الامثلة المذكورة او شبهها وهو الجر بمن والى نحو مشيت من ثمة
هنا الى ههنا فلا يقع مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا نحو ذلك من التصرفات ولذا غلط من زعم ان في قوله تعالى
ولو اذا رايت ثم مفعولا لرايت بل مفعوله محذوف اما اختصارا اي اذا رايت ثم الموعود به او اقتصارا اي
اذا رايت ما هو ثابت هناك وقعت عيناك على ذلك المكان وقعت على نعيم وملك كبير والتزم في كاف هن مع كونها للخطاب
الفتح والافراد فلا تكسر ولا يتصل بها دليل تثنية ولا جمع بخلافها في غيرها من اسماء الاشارة باب
في الموصول بقسميه الاسمي والحرفي الموصول اي الاسمي لانه المتبادر عند الاطلاق فلم يحتج لتقييده بما في
الحرفي لان اطلاق الموصول عليه مجاز اكما قيل بدليل لزوم تقييده ولان الكلام في المعارف والحرفي ليس منها
وانما ذكر مع الاسمي تتميما للفايدة فلذلك اخره واستغنى بالمم بعدها عن حدها على عادته كما مر واحسن
في شرح اللمحة قول ابن الحاجب في تعريف الاسمي ما لم يتم جزء الا بصلة وعايد اي ما لا يتم جزء الكلام اي مسندا
او مسندا اليه ولم يقل ما لم يتم اسما كما قال الزمخشري لانه ثابت الاسمية مع قطع النظر عن الصلة وذكر العايد
يخرج عنه بعض الظروف التي تضاف للجملة كحيث واذا اذا لا يتم الا بالجملة وليست موصولات ثم هو
قسمان خاص وهو ما مدلوله واحد اما مفرد مذكر او مثنى او مثنى كذلك ومشترك وهو ما يصلح للواحد
وغيره فالمختص هو الذي للواحد المذكر حقيقيا كالحديد الذي خلق السموات والارض وغيره نحو هذا يوم كم الذي
كنتم توعدون وقال الاخفش يكون للجميع وحمل عليه قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون
ابن مالك لكن قيده بما اذا لم يقصد به مخصوص كما في الاية فانه يراد به جمع لما اخبر عنه بجمع ولا اعيد عليه
ضمير فان قصد به مخصوص فلا ريب في تثنيته وجمعه بالذين والذين الا في ضرورة كقول الشهيد بن رميلة
فان النوحانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل
بل انشد والبيت على الجواز في فصيح الكلام على الضرورة وسياتي في الاية والبيت غير ذلك والتي للواحدة
من ذوي العلم وغيره نحو قد سمع الله قول التي تجادلك وما لهم عن قبلتهم التي وسياتي الكلام في اسما واما يا وهما
ومن اما ساكنة غير مشددة كما ذكره هو الفصحا ومشددة ذكرها جماعة منهم ابن مالك وقال ابو حيان لا تحفظ

التشديد في اللتي واذا شددت اليآء فهما متا مكسورة كقوله وليس المال فاعلمه بمال وان ارضاك الا الذي
ينال به العلآء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللفصيح او مضمومة لبنا كقوله اغضوا استطعت فالكريم
الذي يالف الحلم ان جفا للهذلي ولعل استقاط هذه من تتمة العلم والا فهي اولى بالذكر من المشار اليها بقوله
او معربة بوجوه الاعراب ذكرها الجزولي لان بعض من ذكر المضمومة لم يذكر هذه كالزمخشري وابن
مالك بل قال الرضي لا وجه لاعراب المشددة وقال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بعضهم كما نقل الزمخشري
ثم رآه بعد مكتوبا في الشعر كما مر لحكم باعرابه او محذوفة اما وحدها مع بقآء الذال والتآء كسرتها
كقوله لا تعذرا اللذا لا يستفك مكتسبا حمدا ولو كان لا يبقى ولا يذر وقوله شغفت بك اللتي تيمتك
فثل ما بك ما بها من لوعة وغرام او مع الكسرة التي على الذال والتآء فيسكنان كقوله فلم ارشيئا كان
احسن بهجة منا اللذ له من آل عزة عامر وقوله ارضا اللتآ وت ذوي الفقر والذ لل فاضحوا ذوي غنى
واعتزاز فهذه ست لغات في الذي والتي مذكورة في كلامه والتاسعة لغة الضم التي اشتقطت اللذان
واللتان للمثنى المذكر والمؤنث وقد جآءا بالف في الاحوال الثلاثة والاصح بحيتها كالمثنى بالالف رفعا
وبالياء جرا ونصبا وسيأتي الخلاف في اعرابهما وبنآءهما واسم الاشارة وهاذات وتان في باب المعرب
والمبني وفي هذه العبارة ما مر في نظيرها في الاشارة وصفوة بنوهما لغة الحرث وبعض ربيعة بنو كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقالها اللتا لو ولدت تميم لقيل مخارم صميم
وتخفيف نونيهما ونون الاشارة لغة الحجازيين وبني اسد وتشديدهما لغة تميم وقيس ولا تختص
تشديد نونيهما وتشديد نون ان وتان اسمي الاشارة بالرفع خلافا للبصريين ووفاقا للكوفيين
لانه قرئ جرة التسع في غير الرفع في قوله تعالى هذان اخوان ارنا اللذين واحدى ابنتي هاتين كما قرئ بهن فيها في الرفع
في قوله تعالى فذانك برهانان واللذان باتيانها فتلخص كما ذكر ان في نوني الموصولين ثلاث لغات
ونون الاشارتين لغتان وجمع المذكر اللذين بوزن العلون وقد تم الجزء ليظهر فيه اشتراك المبتداء
وما عطف عليه ولم يقل كبعضهم وجمع المذكر الا لما تستعلم انها اسم جمع لا جمع ويكتب بغير واو كما قاله
في شرح اللمحة وقصره كما في قوله ربايت بني عمي الالون تخلونني على حدثان الدهر اذ ينقلب الشهر من عمر
كما في قوله ابى الله للشم الا كانهم سيوف اجاد الكفين صقالها وقد يجرد من اللام كقوله
انتم اولى حيتم الدبر والدبآه فطرتم وهذا شخصكم غير طائر وقوله ونحن اذى ضربنا راس حجر باسيافنا
محدودة رقاقا فتقيد حينيذ بالتي بمعنى اللذين للاحتراز عن الاشارية اذا النطق بها قال ابو حيان
ورسمها واحد وقلة تجريدها كثير اخواتها الخ الميم فيما سيأتي ان الف الموصولات لازمة ولم يعبر
بها هنا لانها فاستغنى عن التقييد بذلك لعدم الاشتراك بينها وبين الاشارية حينيذ وقوله
مطلقا اى عن التقييد بالعقلاء المذكور فيما بعدها بل يجوز لهم وهو المشهور ولغيرهم كما قالا لذين عصفوا
وانشد عليه في شرح اللمحة فهيهجني للوصل اميها الاولى مررت عليها والزمان وريب وجمع المذكر الذين
والذين قال تعالى صراط الذين انعمت عليهم وقال الشاعر وانا من اللائين ان قدروا عفوا
وان اثروا جادوا وان نزعوا عفوا ولا يستعملان الا للعقلاء كما مثلنا او شبههم بما نزل منزلتهم
كقوله تعالى في الاصنام ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم واستعملها عند اكثر العرب بالياء في
الاحوال الثلاثة وبعضهم اى وبعض العرب وهم هذيل وطيئ المشهور وعقيل فيما نقله ابو زيد يعربها
اعراب جمع المذكر فينصبها ويجرها بالياء ويرفعها بالواو قال نحن الذين صبحوا الصباحا وقال اللذون

لكوا

فكو الغُلَّ عنى وقد يحذف تخفيفا نون اللذون كقوله قوما اللذُ بهكاظ طيروا شرًا من برس
قومك ضربا بالمصاقيل وتبدل نون اللذين كقوله وانّ الذى حانت بفلج دماؤهم وبجوز ان يكون
مفردا وصفا لمقدر مفرد اللفظ بجموع المعنى اى وان الجمع او الجيش الذى كقوله تعالى كمثل الذى استوقد الذى
نارًا اى كمثل الجمع الذى استوقد فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان مخففا من الذين
لم يجز افراد الضمير الراجع اليه ولذا قال الفراء قال الذى حدثنا به الصدق وذكر الرضى ونون اللذين واللاءين واللاءون
كما قرئ ابن مسعود للذى اولوا من تشبههم وسمع الكسائى هم اللاءو صنعوا حكاه ابو حيان فى شرح
التسهيل وجمع الموئث اللاى بالمد والياء الساكنة او احدهما قال الفراء واللاى يبسن واللاتى بالفوقية
والتحتية وجاء اللاء بحذفهما قال الفند وهى على العهد الذى كان بيننا امرأت من اللأما لهن عمود واللات
بحذف التحتية واللأت كاللأعات مكسور التا او معربة كسلمات واللواتى بالفوقية مع التحتية
وبدونهما واللوا بحذفهما مع المد والقصر كقوله جمعتها من بقية عكار من اللوا شدة وتن بالصاد فى
اثنتا عشر وقد يتعارض اللاى واللاء بالمدا يتعاقبان كما عبر به قبل فى نظير عدل عنه فانفتا
فى العباب اوايذانا بان وقوع احدهما موقع الاخر قليل بالنسبة الى وقوع احدالمتعاقبين ووقوع الاخر
لما فى التعارض من الاشعار بالقلة بخلاف التعاقب كما يشهد به امثلة القسمين وفى التعارض
ايما الى ان حق كل منهما ان يستعمل فيما للاخر قال الرضى الذى والتى يشتركان فى الاولى واللاء
والالى فى جمع المذكر اشهر واللاء بعكسه فظاهر اصالة كل منهما فى الامرين فمن استعمال الاول لجمع
المونث قوله محا حضها حبك الى كن قبلها وجاء الامرين فى قوله وتبلى الالى يسلبون على الالى تراهن يوم
الروع كالحدإ القبل فقالوا يسلبون ثم قال تراهن ومن استعمال الثانى لجمع المذكر قوله فما أبأونا يأمن منه
علينا اللاقد محضروا الجمع راتنبيه ظاهر عبارته ان الالفاظ المذكورة اسماء جموع فى الارتشاف
ليست التثنية والجمع فى الموصولات حقيقة بل هى صيغ تثنية وصيغ جمع وكذلك تثنية الاشارات
وجمعها وفى شرح التسهيل لابن مالك ان الذين جمع الذى مرادًا به من يعقل فاللاءين جمع اللاءالذين
الذين واللات جمع اللاءالذى واللاتى واللواتى واللوا جمع اللاى واللاتى على حد قولهم فى الهادى
وهو العنق هوادى واما اللاتى فيحتمل ان يكون اسم جمع وان يكون جمعا كالتصغير حروف التى واعتذر
بمخالفته لابنية الجموع كما اعتذر فى تصغير اللتيا بمخالفة ابنية التصغير واما الالى واللاء وغيرهما من
الموصولات الدالة على جموع فاسماء جموع لعدم تضمنها حروف الواحد انتهى فجملة ما ذكر من الموصول
تسعة الفاظ والمشترك من الموصول هو المستعمل لمعنى الجميع اى لمعنى الذى والتى وفروعهما فيكون
بلفظ واحد للمذكر والمونث مفردا ومثنى ومجموعا ستة الفاظ كما قال المصنف فى غير هذا كتاب منها متفق
عليه ومختلف فيه وسنذكر ذلك فمن المتفق كما قال فى شرح اللمحة استعمال الموصول لمعنى الجميع من نحو
جاءنى من قام ومن قاما ومن قاموا ومن قامت ومن قمن ومن قامتا ومن موضوعة لمن يعلم عدل عن قولهم
لمن يعقل ليشمل البارى تعالى كقوله قال فمن ربكما يا موسى والاولى فى التعبير ان يقال لما يعقل اويعلم
لان ما كان بمنزلة قولك لذى عقل وذى علم يعلم بنبه على الموصوف اعتبر الدين اولغيره اى لغير من
يعلم اطلاقا خلافا لقطرب بل فى حال كونه منزلا منزلته اى منزلة من يعلم او حال كونه مقارنا اى
لمن يعلم بان اجتمع معه اتفاقا فى عموم تعلق بمن او بغيره كما سبأتى فيغلب العاقل عليه فيوتى بمن
او حال كونه مخاطبا اى لمن يعلم بان اجتمع معه فى معنى مشترك بينهما فاذا اريد معا غلب العاقل

عليه فيوتى بمن فلو قال او تغليبا له كما في الرضي وغيره لشمل الامرين وقد ذكرهما في المغني من فروع قاعدة التغليب وهو باب واسع في العربية لكنه اراد التنبيه على جهتي التغليب من المقارنة والمخالطة على انه قد جعلهما في المغني وشرح اللمحة جهة واحدة وهي الاختلاط ثم قسمه الى اختلاط في عموم واختلاط فيما وقعت عليه من وقد نشر امثلتها على ترتيبها في اللف كعادته كثيرا في هذا الكتاب فاستعمالها في العالم نحو قوله تعالى ومن الناس من يقول قال في المغني جزم جماعة بان من موصوفة وهو بعيد لقلة استعمالها تاخرون بانها موصولة وضعفه ابو البقا بان المعنى على الابهام والموصولة تتناول اقواما باعيانهم واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه وقال الزمخشري ان قدرت الى في الناس للعهد فموصولة كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال صدقوا وفي المنزل منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو امن دون الله من لا يستجيب له اي الاصنام نزلت منزلة العقلاء بدعائهم اياها فاتى فيها بمن وفي المقارن للعالم نحو قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه وكذا قوله تعالى ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل في الموضعين لاجتماعه معه في العموم المفصل بمن وهو على كل دابة الا انها اشم لكل ما دب على الارض من عاقل وغيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فغلب من يعقل على غيره وعومل الجميع معاملة من يعقل في عبارة التفصيل ونحو فلك اشتريت من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ونحو ما روى ان الغراء عن بعض العرب اشتبه على الراكب وحمله فما ادري من ذا من ذا ذكره ابو حيان ومن وان كانت هنا استفهامية الا انها مثل الموصولة في الحكم فاوقع من على من لا يعقل في المثال لاقترانه في الذكر بما العاقل وفي المخالط لمن يعقل نحو قوله تعالى ومنهم من يمشي على رجلين فاوقع من على الطائر لاجتماعه مع الادمي في المشي على الرجلين فغلب عليه نفي الاية كما قال في المغني اختلاطان احدهما في العموم السابق وهو كل دابة والثاني في يمشي على رجلين فانه يعم الانسان والطير وكقوله تعالى ولله يسجد من في السموات ومن في الارض الاية ولذلك لما قال جرير يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا لم يقل الغزدق ولو كانوا قرودا لقوبح ان يقع من على ما لا يعقل لاجل الاختلاط فاجابه جرير بان قال انما قلت من ولم اقل ما ووجه انفصالها ان من وان وقعت على ما لا يعقل في حال اختلاطه بمن يعقل فانما في من يعقل اظهر واجاز قطرب وقوعها على ما لا يعقل دون شرط ما ذكر محتجا بقوله تعالى ومن لستم له برازقين فاوقعها على الهتهم وقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق اراد الاصنام واجيب باختلاط الادمي والهتهم في من لا يرزقونه والملايكة والاصنام المعبودة في من لا يخلق فقد اختلط غير العاقل به وكان شيخنا جمال الدين محمد بن عمر بحرق الحضرمي يميل الى هذا القول ويجعل منه قوله تعالى فمن استن بسنتي فليتق الله فانه يعني من الله الاية فعني بمن الاولى مسجد قبا وبالثانية مسجد الضرار والذي في البيضاوي وغيره على ان ذلك على حذف مضاف اي فمن استن بنبيان دينه او نحو من المتفق على استعماله موصولا والمعنى الجميع ما لقولك لمن قال اشتريت كتابا او كتاب بين او عمامة او ملاحف عجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتها وما اشتريتهن وهي موضوعة لما لا يعقل ورد بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعري لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا فاتى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اليس قد عبدت الملايكة المسيح فيكون هو حصب جهنم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اظهلك بلغة قومك

هذا

حاشية

ان تخريج احاديث مختصر ابن الحاجب الاصلي
لابي الفاطر العسقلاني رحمه الله
عجيبه ولم في كلام كثير من فضلا
العجم كان ربع العمر ما نصه
نقل ان النبي قال
صلى الله عليه وسلم
كاد الاعرابي ان يكون
بلغة قومك ان ما لا يعقل
اشد وهذا شئ لا اصل له
فظنوا انه من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم المعجزة
وقد ترى النبي صلى الله عليه وسلم
كما سلم ولكن اريد به الخصوص
واما اعلم

ما لا يعقل او لانواعه اى لانواع ما لا يعقل وصوابه لانواع من يعقل كما فى الاوضح وغيره قال
ابو حيان وهى عبارة اصحابنا يعنى المغاربة وعبارة الفارسى وتبعه ابن مالك لصفات من يعقل وكل
منهم قد مثل لذلك بالاية الاتية وهو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وانتقد التعبير بالاول ابن الحاج
على ابن عصفور بان النوع لا يعقل فهو مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل يعنى ان العاقل هو الفرد من
المهية من حيث هى وكذا يقال ايضا على التعبير بالصفة فانها ليست من جنس من يعقل الا ترى
انك تقول لما زيد اى ما صفته وقول المجيب كاتب مثلا وان كان واقعا على العاقل الا انه جواب على
المعنى اذ لو كان على اللفظ لقال صفته كاتب الا ان كاتبا يغنى عن ذلك ويقوم مقامه كذا ذكره
ابو حيان فى شرح التسهيل على ان المصنف انتقد التعبير بالثانى على ما نقله عنا الدماميني بانه
لا يقال انكحوا الطيب والطيبة لان النكاح للذوات لا للصفات انتهى واذا اريد بالنوع ما يعم
الصفة فما لعبارتين واحد او له اى لما لا يعقل ولمخاطبة من يعقل فى وصف مشترك
بينهما او للمشكوك فيه هل هو عاقل ام غيره ايجنه التسهيلى فالاول نحو قوله تعالى ما عندكم
ينفد والثانى كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء اى الطيب منهن والثالث كقوله سبح
لله الاية اى ما فى السموات والارض وتقول فيما يشك فيه هل هو انسان او غيره لمخاطبك انظر
ما لاح وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قال ابن مالك ومنه قوله تعالى انى نذرت
لك ما فى بطنى محررا وقال ابو البقاء هى بمعنى الذى لانه لم يصر ممن يعقل بعد قيل والقائل هو ابو عبيدة
وابن درستويه وابن خروف ونسبه لسر وافقهما ابن مالك فقال ذلك وللواحد العاقل نحو قوله تعالى
والسماء وما بناها ما مستغن ان تستعمل لما خلقت ولا انت عابد ون ما اعبد وقيل انها فى ذلك مصدرية
اى وبنائها والمصدر فيها بعدها بمعنى المفعول اى المخلوق اى مخلوق فى وعبادتى اى معبودى كقولهم درهم
ضرب الامير اى مضروبه وقال الفارسى انها فى اية المتن لصفات من يعقل اى وبانيها قيل والتحقيق
ان ما عام يصح اطلاقه على ذى العقل وغيره عند الاعلام سواء كانت للاستفهام او لا واذا علم ان الشئ من
ذوى العلم فرقبهن فمخصص من بذى العلم وما بغيره هذا ما قاله فى الكشاف عند قوله تعالى ما تعبدون
من بعدى وتابعه الطيبى والمولى سعد الدين قال وبهذا الاعتبار يقال انها لغير العقلاء واعلم ان
وقوع ما ومن على ما ذكر لا يختص بحال موصوليتهما بل الاستفهاميتان والشرطيتان وذو بالضم
تستعمل لكل مذكر من مفرد ومثنى ومجموع سواء من يعقل وغيره وذات بالضم تستعمل لكل مؤنث
من مفرد ومثنى ومجموع سواء من يعقل وغيره فالعطف لكل منهما على الذى فى قوله الموصول الذى والتى
لا على من اذ ليست بمعنى الجميع وانما ذكرهم معه مع ما فيه من قطع النظر عن نظيره لمشاركته له فى عدم
الخصوصية مع استعمال ذو المقصورة بالذكر هنا للجميع ايضا كما سيأتى فى الفصل بينهما بين من وبقية
ما عطف عليها مما يستعمل للجميع نظرا للفصل فى قوله تعالى وامسحوا برؤسكم بين المغسولات وقد
يقال العطف فى ذلك على من لكنه فى المعنى لمجموع ذو وذات الصالح للجميع لا لكل منهما على الانفراد
كانه قال ولمعنى الجميع ذو ومع ذات فذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث وتختصان اى استعمالا
موصولتين خاص بطئ ومن تشبههم من المولدين كحبيب والى نواس وطى بالمد ماخوذ
من الطاء وهى بعد الذهاب فى الارض قال ابن جنى واما غيرهم من العرب فلا يستعملونها الا بمعنى
صاحب وصاحبة ويعربون ذو بالحروف كما مر وذات بالحركات الثلاث وحكى عن طى فيهما موصولتين

زيد علم على الصفة؟

كذلك ح

استعمالات فمنهم من يستعملها الما ذكر مبنيين على الضم في الاحوال كلها غير منصرفين كما نطق بها حكاه
الجرجاني وروى العرابي بفضل وفضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله بها ومنهم من يصرفها
فيثنيها ويجمعها بنقول فيه ذو وذا وذوا بالالف رفعا والواو رفعا وذوى بالياء جرا ونصبا حكاه الهروي
في الازهية قال ابن السراج ولا يجوز في تثنيته وجمعه الا الاعراب ونازع ابن مالك في ثبوت تثنيته
وجمعه ورد بنقل من ذكر وفي ذات ذواتا بالالف رفعا وذواتي بالياء جرا ونصبا فيعرب كما قال ابو
حيان اعراب تثنية ذات بمعنى صاحبة ويقال في جمعها ذوات بالضم في الاحوال كلها وحكى ابن
القطاع اعرابها كالتي بمعنى صواحب بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا ومنهم من يعربها اى
غير منصرفين بقرينة ما مر كاعراب ذي وذات بمعنى صاحب وصاحبة ومنهم من يستعمل في خاصة
للجميع اى للمذكر مفردا او غيره وللمونث كذلك فيقال ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلن وفعلنا
وذو فعلوا وذو فعلن قال لسان العرب ما ما انى وجدى • ويبرين وحضرت وذو طويت ومن
كلامهم لا وذو في السماء عرشه واني اراى ذوترون وهي في ذلك مبنية كغيرها من الموصولات كما سيأتي
ولذلك لحن للتنبيه عليه وقد روى قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا بالبنا والاعراب
كذي بمعنى صاحب وهذا الاستعمال هو المناسب لذكره مع المشترك ولذا اقتصر عليه في غير هذا
الكتاب لغيره فلو قال وذو في لغة طي ومنهم من يقول ذو لكل مذكر وذات لكل مونث ومن يصرفها
ومن يعربها لافاد كل ذلك مع الايجاز والسلامة من فصل قطع النظير عن نظيره والتنبيه على ان استعمال
ذو للجميع من حيث تقدمه في الذكر كما قالوا من الاستعمالات الاخر والفاظ المقصورة بالذكر وذات
لكونها اكثر استعمالا واشهر منها كما قال ابن الصائغ بدليل لم ينكر احد من ذكر ذو وقال ولو كان مونثها
كالتي مع الذي لم يكن احدهما اشهر لان المذكر والمونث في مرتبة واحدة واكثر من ذكر انما ساقها
من جملة استعمالاتهم في ذو كما في شرح اللمحة والرضي وغيرهما على ان ما ذكره هنا فيهما من الاستعمالات
لا تكاد تجد هكذا مجموعا في غيره من كتب العلم وابن مالك وغيرهما مع ما اشار اليه بتوسيطهما في الذكر
من ان موصوليتها دون ما قبلها من الموصولات لعدم اتفاق العرب عليها وفوق ما بعدها لاتفاق
النحاة على ثبوتها دون شرط في لغة طي بخلاف ذا الماسيأتي فيها من الاشتراط وبخلاف اى وال لاختلاف
النحاة في موصوليتها كما يحكيه المصنف ومن المتفق على استعماله موصولا ولمعنى الجميع ذا المعدود في اسماء
الاشارة اما بانفراده او مركبا مع كما سيأتي في نحو ماذا اصنعت اخيرا شرا وماذا اتفقت ارهما ام دينارا
وماذا صليت اريبة ام نافلة يستعمل في ذلك موصولا دون اشتراط شيء مما سيأتي عند الكوفيين وكذا
سائر اسماء الاشارة يشتمل عندهم وعند ابي اسحق الزجاج من البصريين موصولات ومنه عندهم قوله
تعالى هانتم هؤلاء تقتلون انفسكم هانتم هؤلاء جادلتم اى الذين وما تلك بيمينك اى ما التي والصلة
في هذه هي الظرف قال لكدش ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا حملين طليق اى والذي تحملينه وهذا
اذا كان بعدها جملة كما ذكرنا اما اذا كان بعدها مفرد فلا خلاف بين الفريقين انها لا تستعمل
كذلك كما نبه عليه العلامة عماد الدين يحيى بن العرق اليمني ونصر قول الكوفيين ونقله في وما
تلك بيمينك عن الفراء والزجاج قال لان تلك تانيث ذا وذا عند البصريين يشتمل كذلك
مع الاستفهامية فيجب ان يكون تلك كذلك ومذهب البصريين الذي جرى عليه المصنف ان غيرها من
الاشارات لا تستعمل موصولا مطلقا وهو لا في الايتين على اصله منصوب على الاختصاص او تاكيد

اشهر

قالوا

لانتم

لانتم والجملة حال ومما في الآية الثالثة استفهامية وتلك خبر وبيمينك حال وهذا طليق في
البيت مبتدأ وخبر وتحلين حالية اى هذا طليق في حال كونه محولا بنا على جواز تقديم الحال على جملة م
عاملها اذا كان صفة مشبهة وقد منع منه صاحب المفصل كما سيأتي ولا تستعمل اذا موصولة عند البصريين
مطلقا بل بشروط اثنا عشر وقد اشار بقوله ان لم تلغ اى ان لم تجعل حرف استفهام كما في نحو لما ذا جئت اى
لاى شئ وقوله يا حذر تغلب ما ذا لنستوكم كما سيأتي وقوله والثاني بقوله وولیت استفهاما عما
ولا خلاف في جواز موصوليتها بعدما فيكون حينئذ لما لا يعقل نحو ما ذا صنعت ان قدرتها مبتدأ
وذا موصولا والعايد محذوف والموصول وصلته خبرها اى ما الذي صنعت كقول لبيد الا تسئلان
المرء ما ذا يحاول انحو فيقضي ام ضلال وباطل فما مبتدا بدليل ابدال المرفوع منه وذا موصول
بدليل افتقاره الى الجملة بعده وهذا ارجح الوجهين في قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون
قل العفو في قراءة ابي عمرو برفع العفو اى الذي ينفقونه العفو فيضم المبتدأ الذي كان خبرا في
سؤال السايل اذ الاصل ان يجاب الجملة الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية ويكون ما بعد
ذا عاملا فيما قبلها اذ لا يصح عملا لعلة فيما قبل الموصول او وليت استفهاما عما من على خلاف في جواز
موصوليتها بعدها فمنهم من لا يجيز لعدم انها معها الا كثر على جوازه ويدل له السماع كقول اعشى
بيمون وقصيدة تاتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها وقوله اذا ان قلبي لدى
الظاعنينا حزين فمن ذا يعزي الحزينا ولها شرط ثالث وهو ان لا يكون ذا للاشارة
بعد ما الاستفهامية كما في قولك ما ذا التوانى ما ذا الوقوف او بعد ما الزايدة كما في قوله
انوى سرع ما ذا يا فروق وانورا بالنون اى انظرا وسرع بسكون الراء مخفف سرع بضمها ذكره م
المص وكانه ترك هنا هذا الشرط اعتمادا على تبادر الموصولة والاشارية في المقام والاحكام
فلا يصلح احداهما حيث تصلح الاخرى اما الاول فلان مقام الموصولة غير مقام الاشارية كما يعلم
من فن البيان واما الثاني فلان الاشارية لا تصلح للجميع بل تختص بالمفرد المذكر لاحتياج لصلة
وعايد وينعقد منها مع من او ما كلام كما في الثالثين والموصولة تصلح للجميع كما افاده با لعطف
على من ويحتاج لصلة وعايد ويكون مع الاستفهام جزء كلام وافهم قوله ان لم تلغ انها قد تلغى في
الكلام اما حقيقة او تقديرا زيادتها وما استفهامية كما اجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو
ما ذا صنعت او حكما بتركيبها مع ما وجعلها شيئا واحدا روح ففيها وجهان احدهما ان يكون
مجموعها اسم استفهام فلا يعمل فيه ما قبله الا بشرطه ويكون على ما يقتضيها العامل من نصب او رفع
فيكون في المثال مفعولا مقدما لصنعت ان لم يقدر فيه ضمير والا كانت المسئلة من باب الاشتغال
وفي الاية الشريفة مبتدأ وما بعده خبره ودليل هذا الاستعمال قوله عما ذا تسال بابيات لف
ما التوسطها ولولا اعتبار تركيبها لحذفت وقوله يا حذر تغلب ما ذا ال نستوكم
وقوله الاخ وابلغ ابا سعد اذا ما لقيته نذيرا وما ذا ينفع نذيره اذ لا يصح موصوليتها
في ذلك لان حرف الجر لا يدخل على الجملة ولانهم لا يقولون الا ما لك لا ما الذي لك ولان الفعل
الواقع صلة لا يدخله نون التوكيد كما قاله ابو حيان ويظهر الفرق من هذا الوجه ووجه
الموصولية فيما اذا وصل ببدل بعده نحو ما ذا صنعت اخير ام شر فان رفعت كما في بيت لبيد فما
مبتدأ وذا موصول وان نصبت فعلى جعلها اسما للاستفهام في محل نصب. ما بعده وفي الجواب

فيكون مطابقا لما ذا في هذا الوجه وهو الارجح في قراءة غير ابي عمرو قل العفو بالنصب اي ينفقون العفو وفي وجه الموصولية يكون مطابقا اذا وحد وعليه جاءت قراءة الرفع كما مر ويجوز ان لا يطابق الجواب فيرفع في الاول وينصب في الثاني فان يكون مجموعهما اسما واحدا موصولا بمعنى الذي او نكرة موصوفة بمعنى هي على اختلاف في تخريج بيت الكتاب دعي ما ذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ما ذا كله منقول عن مركب وقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات ودليل هذا الاستعمال على ما نبه لها فيها ونزعم ابن عصفور انه لا يصح وطالف الناس قاطبة في فهمهم ذلك عن سر وقد ذكر المص كلامه مع رد في المغني وفي شرح التسهيل لابي حيان انه رجع عن ذلك ولخص بما ذكرنا ان ما ذا تاتي في العربية على خمسة اوجه ان تكون ذا الاشارية او زائدة او موصولا او ما في الثلاثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعهما اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعهما اسما موصولا او اسم جنس على القولين ولمعنى الجميع ممن يعقل وغيره اي ويكون اسما موصولا عند الجمهور خلافا لثعلب احمد بن يحيى احد ائمة الكوفيين فانه انكر موصوليتها وزعم انها لا تستعمل الا استفهاما او شرطا قال ولم يسمع انهم هو فاضل بتقدير الذي مردود بالسماع قال اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما لاعربت ولفساد المعنى عليها وليست صفة ولا حالا للزوم اضافتها فيهما الى النكرة ولا وصلة للنداء اذ ليس في البيت نداء فتعين ان تكون موصولة اذ لم يبق من معانيها غيره وقد تتصرف في لغة ضعيفة فتونث وتثنى وتجمع نحو اعجبني ايتهن في الدار وايا هما في الدار وايوهم عندك وايا تهن عندك وعلى هذه اللغة لا يكون ايا من المشترك ولا تضاف اي الموصولة الا لمعرفة امالفظا كقولك اقصد ايهم او اي الرجال اكرم ويحتمل الافراد وضديه او نية كقولك صل منهم ايا تلقاه فيحتمل الافراد والتذكير وضديهما ولا تضاف اضافتها النكرة فلا تقول اضرب اي رجل يقوم على معنى اضرب الذي يقوم منهم لانها حينئذ نكرة والموصولات معارف وتعريفها بالاضافة وهذا ما جزم به صاحب البسيط وجرى عليه المص في سائر كتبه ولم ينقل مقابله الا عن ابن عصفور وبالجواز جزم ابو حيان وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل وفي الارتشاف انه قليل قال وانكره بعضهم ولم يذكر المسئلة ابن مالك تعالى اي غير الموصولة فالمنعوت نحو ما او الواقعة حالا لا يضافان الا النكرة كمررت بفارس اي فارس وبريد اي فارس والاستفهامية والشرطية يضافان اليهما نحو ايكم ياتيني بعرشها ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي واي رجل جاءك فاكرمه ولا يضافان لمعرفة الا اذا كانت اي اي متناة او مجموعة كالا مفردة الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن فالمعنى اي اجزاء زيد وعطف عليها مثلها بالواو كقوله ولين لقيتك خاليين لتعلمن اني وايك فارس الاحزاب والموصولة يباشرها العوامل سوى اكانت بلفظ واحد او متصرفة لكن لا يعمل فيها متاخر وفاقا للكوفيين كما نقله عنهم في التسهيل فرقا بينها وبين الاستفهامية والشرطية اذ لا يعمل فيهما المتاخر لصدر يتهما كما سياتي وخلافا للبصريين اجازوا ايهم فاضرب قيل ولم يمثل به سر لامتناع ولا يعمل فيها فعل غير مستقبل وفاقا للكسائي والجمهور قيل للكسائي لم لم تجوز اعجبني ايهم قام فقال اي كذا خلقت فقال له السائل لقد استجبت لك

يا شيخ

ذكرهم

يا شيخ وعلله ابن السراج بانها وضعت على العموم والابهام فالمعنى في يعجبني ايهم يقوم الشخص الذي يقع منه القيام كايا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الذي قام فخرجت عن وضعها واجاز الاخفش عمل الماضي فيها وفي الغرة انه مذهب البصريين ولا يلزم اعرابها في جميع الاحوال بل يجوز في بعضها بناؤها وفاقا لسر واصحابه وخلافا للخليل ويونس والكوفيين وجم غفير من البصريين ذهبا الى ان الموصولة تعرب دايما كالشرطية والاستفهامية وقوله خلافا لزاعمي ذلك اي لزاعمي لزوم اعرابها بدليل ما بعده فالاشارة بذلك الى مفرد على الاصل ولزاعمي جميع الاقوال الاربعة المنفية وقد ذكرنا قائليها فيكون الاشارة بذلك على حد الاشارة في قوله تعالى كل ذلك كان سيئه وقوله وسوال هذا الناس كيف لبيد واشار بقوله بل اذا اضيفت الى لفظا الى توكيد نفي لزوم اعرابها وتقدير خلافه والاستدلال عليه خصه بزيادة ذلك ودون غيره من الاقوال السابقة لقوة الخلاف فيه وكثرة الذاهبين اليه مع تنقيح محل النزاع وتلويح الى ما عداه من صور اي التي يعرب فيها بالاجماع فان لاي الموصولة اربعة احوال احدها ان تضاف ويذكر العايد نحو ايهم قايم الثانية ان لا يضاف ولا يذكر العايد نحو اي قايم كما يستفاد مع حكمها المذكور من كلامه في صورة النزاع وهي الرابعة المشار اليها بجملة الشرط في قوله اذا اضيفت مع ما عطف عليها بقوله او حذف عايدها وهو الضمير الراجع اليها فبقيد الاضافة خرجت الحالتان الاخريان وبحذف العايد خرجت الاولى انما بحذف عايدها حال كونه مبتدا فلا يجوز حذفه في نحو اضرب غلامه قايم وايهم زيد غلامه والفا في قوله فالاقصح جواب الشرط يعني يجوز في الحالة المذكورة اعرابها وبناؤها بل الافصح قال الرضي والاكثر بناؤها كما ذهب اليه نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد قاي موصولة ومحل المفعول فضمتها بناء واشد خبر هو محذوفا والجملة صلة قال ابن الذكاء اشدقال والاعراب مع حذف العايد لغة جيدة وجا في الشواذ ايهم اشد نصبا انتهى وبذلك قرا طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم وزعم ابو البقا ان الغين في هذه القراءة بناء لانه اخف فهذه الاية بظاهرها حجة لمن لم يشترط ذلك ورد بما جمعا بين الدليل والتمثيل وقد رها المخالف اي لما علم ان اصحابه من جواز بنا الموصولة في الحالة المذكورة وهو من سبق ذكرهم ومنهم الجرمي قال خرجت من الكوفة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قام الا منصوبا وابو اسحق الزجاج قال ما تبين لي ان سر غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم اعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنايها اذا اضيفت وقال الجرولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف معربا لان حذف المضاف اليه يرجع جانب الحرفية كما قبل وبعد وجاب ابن مالك بانه لما كان الاصل في الموصولة البنا وانما اعربت لاضافتها كان حقها في ان تضاف للمعرفة والنكرة كالشرطية والاستفهامية فلما لم تضف الا الى المعرفة ضعف موجب اعرابها فناسب ان يكون لها حالتا اعراب وبنا وكان اولى احوال بنايها حالة حذف صدر صلتها لانه لم يستحسن فيها دون غيرها الا التنزيل ما يضاف اليه منزلته وذلك يستلزم تنزيلها منزلة غير مضاف لفظا ولا نية وقد كان اعرابها لاجل الاضافة فلو صارت في تقدير ما لم يضف ضعف شبه اعرابها فبنيت ولا يقال فبنايها في حالة حذف ما تضاف اليه وحذف صدر صلتها يكون اولى لانا نقول بل هي في تلك الحالة وحالة حذف

الاقوال

هو

ا

الجمع

لسيبويه

في

ما تضاف اليه وذكر صدر صلتها معرفة نية لان ذلك يبدي نكتة في الاضافة لاستغنائها بمعناها
عن لفظها اذا كان التنوين عوضا منه انتهى واضطرب المخالفون في الجواب عن الاية المذكورة
فبعضهم منع موصوليتها وقدر ها فيها استفهامية مبتدأ واشد خبره فضمتها اعراب
ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل والكوفيون محذوف والجملة محكية بقول محذوف
والتقدير لننزعن الذي يقال فيهم ايهم اشد كما قالوا لاضطلعن ولغدا تيتن من العما بمنزل
فأبيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا في لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج ورده سر فقالوا لوجاز
اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي الذي يقال فيه ذلك بل مثل ذلك جاء
في الشعر وضرورة في الكلام وزعم السهيلي ان قول الخليل هو على الحكاية يعني على حكاية لفظ الاستفهام
ولا يزيد على حكاية القول وقال يونس المفعول الجملة وننزع معلق كما في لنعلم اي الحزبين احصى بنا
على مذهبه ان التعليق لا يختص بافعال القلوب وقال الاخفش والكسائي من زائدة في المفعول
وهو كل شيعة وجملة الاستفهام مستأنفة بناء على جواز زيادة من في الايجاب كما سيأتي وردّ
المذهبان بمنع المبنى عليه فيهما كما سيأتي وضمن من معنى موصوليتها في الاية وادعى ان ضمتها ضمة اعراب
قال المبرد الهاء معنى الذي وهي فاعل شيعة والمعنى لننزعن من فريق شيعهم هو اشد نقله الرضي
وقدر الزمخشري وجماعة متعلق النزع من كل شيعة وكانه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر انه سئل
عن هذا البعض فقيل هو الذي هو اشد ثم حذف المبتدأ الذي هو الموصول قال المصنف وفيه تعسف
ظاهر ولا اعلم استعمل اما الموصولة مبتدأ وزعم ابن الطراوة ان اياما مقطوعة عن الاضافة
ولذلك بنيت وايهم اشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم المصحف منفصلا بالياء وبالاجماع على انها
اذا لم تضف اعربت وقد جوز بعضهم بناءها قياسا في الحالة الثانية وهي ما اذا لم تضف مع حذف
المبتدأ نحو اكرم ايّ افضل بلا تنوين وقال سر لا ترفع نحو اي فضل ولا تبنى على الضم قياسا على اضرب
ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولو قالوا لقلنا والحجة على الخليل ويونس خصوصا قول
الشاعر اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل فانه روى بضم اي وهو نص في محل النزاع
اذ الحروف لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستانف ما بعد الجار
وبه يرد على من زعم ان شرط بنائها ان لا تكون مجرورة بل مرفوعة او منصوبة كما نقله ابن ايّان عن
بعضهم وبمعنى الجميع الى فيكون للمفرد وفرعيه المذكر من ذلك والمؤنث بحسب ما يبينه الضمير الراجع
اليها وللعاقل وغيره والى بسيطة استعمالها موصولة مع بيان صلتها وهي ما يدخل عليه كما يفهم
ما سيأتي اشار بقوله الداخلة على اسم فاعل لجأ في الضارب والضاربة وكذا فروعهما اي الذي
ضرب والتي ضربت او اسم مفعول كالمضروب والمضروبة اي الذي ضرب والتي ضربت وافهم اقتصاره
عليها انها لا تستعمل موصولة في غيرها من الصفات سواء كانت محضة كالصفات المشبهة او غير محضة
كالتي غلب عليها الاسمية نحو الابطح والاجرع والصاحب ودلت على التفضيل كالاعلم والافضل
ولا من الاسماء الموصوف بها كالاسد وغير الموصوف بها كالرجل هي في ذلك للتعريف باتفاق في غير
الصفة المشبهة وعلى خلاف فيها اشار اليه بقوله قيل والداخلة على صفة مشبهة كالحسن وهذا
القول جزم به في الاوضح وغيره تبعا لابن مالك وابن عصفور في احد قوليه وقال في المغني انه ليس
بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت ولا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست

موصولة

انفكاك

جميع ع

موصولة باتفاق انتهى والى هذا ذهب ابن الفخار صاحب البسيط وليست الداخلة على اسمى
المفعول والفاعل موصولا حرفا عند الجمهور بل هى موصول اسمى غير منقوص من شئ كما ذهب اليه
الاكثر منهم ابن السراج والفارسى او منقوص من الذى واخواته كما ذهب اليه الزمخشرى وتبعه
البيضاوى فى عود الضمير اليها فى قد افلح المتقى ربه والممرور به زيد ولا نضا تؤول مع ما بعدها
بالمصدر خلافا للمازنى فى قوله انها موصول حرفى قال والضمير يعود الى الموصوف فاذا قلت
الضارب فالتقدير عندهم الرجل الضارب ورد بان الحذف للموصوف مطلقا ليس هذا منها واحتج
له بانه لا عمل للعامل فى لفظها ولا فى محلها فى نحو مررت بالضارب اذا المجرور انما هو الضارب وكذا
جاء الضارب ورأيت الضارب وليس لنا اسم كذلك ولانها لو كانت اسما لاستحق الضارب البنا
لانه صلة ولا اعراب للصلة والجواب عن الاول ان الموصول وصلته لما كانا كالشئ الواحد
ونسبة الصلة منه نسبة جزء المركب منه سيما المفردة جعل الاعراب عليها وصارا لفاعل ونحوه مجموع
الضارب كما فى هذه بعلبك وعن الثانى بان مقتضى الدليل ان يظهر عمل الموصولات فى صلتها لانها
منه بمنزلة عجز المركب منه لكن منع منه كون الصلة جملة وهى لا تنشر العوامل فبقيت الصلة
المفردة على مقتضى الدليل لعدم المانع كذا قاله ابن مالك وقال الرضى لما كانت اللام الاسمية فى
صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها كما فى الا اذا كانت بمعنى غير وهو محل الخلاف كما قال الرضى
فيما اذا كانت لغير العهد اما فى نحو جانى ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام فى حرفيتها قال
الشيخ سعد الدين وفى اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره كالملون والكافر والجاهل لانهم قالوا
هذه الصلة فعل فى صورة الاسم فلابد فيه من الحدوث انتهى ولهذا قال الجزولى لا تكون الصلة
الا جملة لفظا او تقديرا او معنى بالتقدير هذه الصلة ولا اى وليست حرف تعريف فى
ذلك بمنزلتها فى الجامد كالرجل والفرس خلافا للاخفش الى الحسن وحكاه ابن مالك عن المازنى
واختاره ابن يعيش قال ابو حيان فاشترك المذهبان يعنى هذا وما قبله فى الحرفية واختص
المازنى بالوصل ورد قول الاخفش بانه لو صح لمنعت من اعمال اسم الفاعل والمفعول لاختصاصها بالاسم
كالتصغير والوصف كيف والامر بخلافه فانه يصح عملها مطلقا لتاويل صلتها بالفعل فيكون فى حكم
الجملة المصرح بحرفيها فلذلك عمل معها مطلقا كما سيأتى وحسن ان يعطف عليها الفعل كما فى قوله
تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله والمغيرات صبحا فاثرن وانما توصل الكما افاد
كلامه بالصفة المذكورة ولا يقاس على ما وصلت فيه بالجملة الاسمية نحو قوله من القوم الرسول
الله منهم لم ذانت رقاب بنى معدا ى الذين رسول الله منهم قال المرادى ولا تحفظ فى غير هذا البيت
وقيل هو زايد فى الرسول وقيل هى فى ذلك بقية الذى قال ابو حيان وهو الاظهر وحكى الفراء ان رجلا
اقبل يقال له اخوكما فقال هو ذا فقال نعم الها هو ذا ولا على ما وصلت فيه بظرف كقوله من لا يزال
شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه اى الذى معه واستثنا الليث على الاصح بانفاق
من النحاة فى المسئلتين قال المرادى ودخولها فيهما دليل على انها ليست للتعريف ولا يقاس على
ما وصلت فيه بمضارع نحو قول العزهد فما انت بالحكم المترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى
والجدل وقول الاخر ما كليوم وليد والهيا ابدا مشمرا مستديم الحرب ذا رشد لانه ضرورة اى
بابه الشعر خلافا لابن مالك حيث قال انه لا يختص بالضرورة بل يجوز فى الاختيار بدليل تمكن

لا ج
المحذوف

خلاف

الشاعر الاول من ان يقول المرء حكومته وقد نقل ذلك العيني عن سر وابن السراج قال ولا بد من
اسكان اليا والشاعر الثاني مران يقول ما من يروح وكذا صنع في غيرها قال الفاد خال لا بد لعلى الاختيار
لا الاضطرار وهذا منه بنا على رايه في تفسير الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه وربما من ضرورة
الا وعكن ازالتها بنظم تركيب اخر وانما المعنى بالضرورة عندهم انه من التراكيب الواقعة في الشعر المختصة
به ولا يقع في النثر في كلامهم وهذا الخلاف شبيه باختلافهم في التعليل بالمظنة مع انتفاء المظنون
قطعا كما يعرف من فنه واعلم ان هذا ليس من المواضع التي تقرد بها ابن مالك كما قال ابن عقيل انه
خالف النحويين وقال ابو حيان لا نعلم خلافا في ان ذلك مختص بالشعر فقد نقل المص في المغني عدم
اختصاصه بالشعر عن الاخفش ونقله غيره عن بعض الكوفيين ولعلها انما افرده بالذكر تنبيها
على جلالته وانه بانفراده كاف ولا يزداد بضم غيره اليه قوة وهو كذلك فائدة ذكر ابن خالويه
انه ليس في كلامهم فعل دخله ال الا المدح والينقطع والينسع ثم نقضه قال وكثيرا ما يقول في
كتاب ليس لنا اسم كذا ويوجد في كلامهم فدل على ان استقراءه ليس بتام تنبيه افاد المص
بقوله صدره الباب الموصول الذي الخ حصر الموصولات فيما ذكر لان تعريف الجزين يقتضي الحصر
فافهم ان ما عدا ها لا يستعمل موصولا وذلك مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان الاسماء المعرفة بال
كلها يجوز ان تستعمل موصولة تمسكا بقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله وانقد في اثنائه الاسايل
اي كانت الذي اكرم اهله وان النكرة توصل نحو هذا رجل ضربته وان المضاف لنكرة يجوز وصله ووصل
ما اضيف اليه ووصلها وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة يجوز وصلها وصفها عندهم قوله يا دار عبلة
فالسند وكل ذلك لا يجوز عند البصريين وما استدلوا به محمول على غير ذلك ففصل في مباحث الصلة
والعايد واعلم ان صلة ال ما دخلت عليه من اسم فاعل او مفعول كما افاده قوله وصلة غيرها اي باقي
الموصولات الخاصة والمشتركة اما جملة وهي الاصل واوضح الطرق الكلام فيها او شبهها وهي ما ظرف
او جار ومجرور وقد اجتمعا في قوله تعالى وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته
وطابق المتعاطفين باو وفي قوله تعالى ما ان بلفظ التثنية وان كان المراد احدهما على احد وجوه الضمير عليها
في قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما والاكثر الافراد وزعم ابن عصفور ان التطابق شاذ
وقال المص ان اذا كانت للتنويع فحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الاخفش وهو الحق انتهى
ونقل عنه الدماميني اذا اجاز الجمع بين المتعاطفين جاز الافراد وتركه نحو الجمع او ابن سيرين جالسه
او جالسها والاثم او الكفور لا تطعه ولا تطعهما وقال الرضي لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين
الامرين صار كالواو وبهذا جاز قوله فكان شيآن ان لا تسرحوا بهما او تسرحوا بها واعربت السرح
فقال مع شيآن او تسرحوا انتهى وقد تكرر لهم هذا الاستعمال فليكن هذا على ذكر منك فيما سيأتي
منه واحترز بالتامين عن الناقصين والمراد بالتام ما يفهم من ذكر مع معموله ما يتعلق به كهو وعند في
الا يبقى الشريفة فانه يفهم من ذكر كل منهما مع معموله ما يتعلق به وهو استقر او نحو فقام في الوصل به مقامه
للدلالة عليه ومن ثم اشترط في متعلقها حيث وقعا صلة او غيرها ان يكون كونا مطلقا كالاستقرار
والحصول ونحوهما لانه المفهوم من مجرد ذكر الظرف مع معموله بخلاف كون المقيد واما الناقص وهو ما لا يفهم
من ذكره مع معموله ما يتعلق به لكونه كونا خاصا كما في ما الذي بك او فيك من فولك حقا الذي وثق بك ورغب
فيك فلا يوصل به اذ لا يفهم من مجرد ذكر الباء وفي مع معمولها ما تعلقا به من وثق ورغب فلا يقوم مقامه

لعدم

٩٥

لعدم دلالته عليه ومن ثم وجب ذكر متعلق الظرف الخاص كجآ الذى رغب فيك الا ان يعلم مثله
فى الموصول او فى الموصوف به وكان الظرف قريبا فيجوز حذفه فالاول نحو نزلنا الذى البارحة او امس
او انفا والثانى نحو ماحكاه الكسائى نزلنا المنزل الذى البارحة اى نزلناه فان كان الظرف بعيدا
من زمن الاخبار لم يحذف فلا يقال نزلنا المنزل الذى يوم الخميس قاله الكسائى ولابن عصفور كلام
فى ضابط التام والناقص قال اذا كان للجار معنى خاص يغلب استعماله فيه فهو تام لانه بمجرد ذكره
يفهم ما يتعلق به من الحدث كفى فى نحو جآ الذى فى الدار لانها للوعاء فمعناها يوافق الاستقرار
وان كان له معنى صالح لاشياء على السوآء وليس هو فى احدها اظهر فهو الناقص كالباء فى نحو زيد
بك فانه لا يعلم المراد هو او وثق او سر او غيرها لانها صالحة للالصاق فهى صالحة مع كل محذوف
لانها ملصقة بالمجرور ثم الوصل بالظرف والمجرور هو فى الحقيقة بالجملة لانه لابد من تعلقها
بالفعل وهو لا يستغنى عن فاعل وانما هما نائبان عنه فى الظاهر كما قال نائبان عن استقر اى عن
مسمى هذا اللفظ ولهذا اوخل عليه الجار لصيرورته اسما لاستقر حال تركيبه مع فاعله
ومثله ما فى معناه من الافعال المشتقة من الاحداث العامة التى لا تخلو منها فعل كالحصول
والثبوت والكون نحو حصل او ثبت او وقع لانه لفهمه من مجرد ذكر الظرف مستغنى عنه بدلالة
يجب حذفه كما يشير اليه التعبير بالنيابة اذ لا يجتمع المنوب والنائب وسيأتى صريحا فى باب الظرف
وينتقل ضميره الى الظرف كما فى الجار وقولهم الظرف هنا مقدر بجملة معناه انه يجعل فى التقدير
جملة لان المقدر جملة لان الضمير قد انتقل من الفعل اليه ولهذا عبر بعضهم بالفعل عوض
الجملة واشار باستقر الى امرين احدهما ان المتعلق فى باب الصلة ونظائرها يجب تقديره
كونا مطلقا ولا يجوز تقديره مقيدا الا ان يدل عليه دليل فيجوز حينئذ المصير جواز تقديره ح قال
ويكون الحذف جايزا لا واجبا خلاف فى ذلك لابن مالك واثباتيان وغيرهما وسيأتى كلامه مع
زوايد فى الظرف الثانى انه يجب تقدير فعلا قال فى المغنى ولا خلاف فى تعين تقدير
فعلا فى باب الصلة والقسم لانهما لا يكونان الا جملتين بخلاف نظائرهما من الخبر والصفة
حيث يجوز تقدير فيهما اسما كما سيأتى قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة ان يقال
جآ الذى فى الدار يستقر مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى
احسن بالرفع لقلة ذاك واطراد هذا قال المعد وكذا يجب تقدير الفعل فى الصفة
فى نحو رجل فى الدار فلى درهم لان القاعدة فى نحو رجل يأتينى فلى درهم وممتنع فى نحو رجل
صالح فلى درهم واما قوله كلا مرمبا عدا وسدان فمنوط بحكمة المتعالى فنادرا نتهى
ففى قوله نائبان عن استقر تنبيه على كونه هو الصلة فى الحقيقة واشار الى انه واجب
الحذف وانه يتعين تقديره كونا عاما وفعلا وايضاح وتاكيد لقوله تاما ان لان التام
ما يغنى ذكر عن متعلقه وذلك حيث يكون المتعلق عاما كاستقر وليس للتقييد بدليل
اسقاطه فى كثير من المصنفات المعتبرة اكتفآ بقيد التمامية قليتامل والمعاد لا ما ومدخولها
فى قوله وصلة غيرها اما ظرف هو قوله واما جملة وهى الاصل فى الصلة لان الغرض من وضع
الموصول وصف المعارف بالجمل ولهذا امتنع حذف الصلة والجملة الصلة شروط اشار
لاولها بقوله خبرية اى تحتمل الصدق والكذب كالموصوف بها لان الغرض بالصلة والصفة

تعريف المخاطب للموصول اذا الموصول ربما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرها من اتصافهما بمضمون
الصلة والصفة فلا يجوز الا اذا تضمنا الحكم المعلوم حصوله للمخاطب قبل ذكر تلك الجملة وهذا
لا يكون الا في الخبرية لان الانشائية والطلبية لا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد
ذكرهما ولما لم يكن الخبر للابتداء ولا مختصا له جاز ان يكون جملة انشائية كما سياتي ومن هذا
تبين وجوب كون الصلة والصفة معلومي المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصول والموصوف فلهذا
قيدها الاكثرون معهودة فلا تقول انا الذي دوخ البلاد الا لمن يعتقد ان شخصا دوخها
وحذف المتم هذا القيد تبعا لابن مالك اذ قال لا يلزم ان تكون معهودة الا اذا كان الموصول
معهودا فاذا اريد الجنس كانت جنسية كقوله تعالى ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق
بما لا يسمع وقوله ويسعى اذا بنى ليهدم صالحاه وليس الذي يبني كمن شأنه الهدم •
وقد يقصد تعظيم المقصود فتهم الصلة كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم فاوحى الى
عبده ما اوحى اذ يغشى السدرة ما يغشى وقال الشاعر فان تستطع امرا تغلب وان تغلب الهوى
فمثل الذي لا فيت يغلب صاحبه وخرج بالخبرية الانشائية فلا تجوز وقوعها صلة عند
الجمهور وقد اجاز ان تقع قسمية بقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لا زايدة
والا لزم دخول اللام على اللام ورده المص بان امتناع دخول اللام على اللام مر لفظيا والفاصل
يزيله ولو كان زايدا قال العلامة الجيد الاستدلال عليه بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قبل
يحتمل ان الموصوفية قلنا لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت
صفة قال وانما جاز الوصل لها في الاية والجملة الاولى انشائية لانها غير مقصودة وانما
المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يوت بجملة القسم الا لمجرد التاكيد لا للتاسيس انتهى
تنبيه في اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة تجوز لفقدان الحكم المجهول عينها اذ الموجود
فيها هو الحكم المشار اليه كما مر فتسميتها خبرية مجاز من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما كان
عليه وكذا الكلام في الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا وصفة للنكرة او حالا فانها
جمل وليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات
فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات
الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا
افاد ذلك السيد في شرح المفتاح واشار بوصف الجملة ثانيا بقوله ذات ضمير عبية الى
شرطها الثاني وهو اشتمالها على ضمير منكور نحو الذين يؤمنون بالغيب او محذوف نحو
ايهم اشد وما عملته ايديهم يعود منها على الموصول لربطها به والا لكانت اجنبية
عما قبلها لان الجملة مستقلة بنفسها قال في شرح اللمحة ومن خطاء العامة وكثير
من الخاصة قولهم الحمد لله الذي كان كذا فيحذفون الصلة مرا لعايد فاكثر الاشياء
التي تحتاج الربط من الجمل وغيرها احد عشر ذكرها في المغني جملة الخبر والصلة والصفة
والحال والمفسرة لعامل المشتغل عنه وبدل البعض والاشتمال ومعمول الصفة المشبهة
وجواب اسم الشرط على خلاف فيه والعاملان في باب التنازع والفاظ التوكيد ولم يذكر منها
الخبر المشتق قال وكلها لا يربطها الا الضمير الا الخبرية والصلة والحالية والعاملان في

التنازع

معرفاه

صالحي

وطلبيّ ودعائية
وتعجبية وشرطية
ومصدرة بليت ولعل
وعسى ونعم وبئس في
اقوال مسطورة في
المبسوطات واستدل
ابن عصفور لوقوعها
قسمية

الي

التنازع فقدير بطلها غيره وسيأتي في العطف ان الفاء تقوم مقام الضمير في الصلة ونظير ما نحن الذي يطير الذباب فيغضب زيد وافاد بقوله ضمير غيبة باضافة ضمير الى غيبة اختصاص الربط بضمير الان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال او انت الذي فعل فلا يعود عليها الا الغايب وقد يأتي حاضرا او ظاهرا كما سيأتي ولذلك حذف شرط اشتمال الصلة على ضمير راسا من الشذوذ لانه ليس بلازم وما اشار اليه هنا من شرطية ذلك الغلبته مع التنبيه على ما ورد بخلافه اتم واولى وقوله طبق الموصول اي مطابق ذلك الضمير الموصول في التذكير والافراد وضديهما يعني ذلك الضمير عايد العود على الموصول وبعضهم يزيد على ما ذكر من الشروط في جملة الصلة ان لا يستقل كلاما قبلها بجملة حتى التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى ابوه قايم وبجملة لكن الاستدراكية فانها كما قال في شرح قصيدة كعب لا يقع صلة ولا صفة ولا خبرا ولا حالا تنبيه تغاير جملة الصلة نظايرها من الخبرية والحالية والصفة بكونها لا محل لها من الاعراب سواء كانت صلة موصول اسمي او حرفي فالاول كجاء الذي قام ابوه فلا محل لقام ابوه قال الملم وبلغني عن بعضهم انكار ان يقال اصحابه ان يقولوا الصلة والموصول فصوابهم كذا مجتمعا بانهما كلمة واحدة والحق ما ذكرنا بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك ولمرر بايهم افضل وفي التنزيل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وقال الطاي فحبي من ذي عندهم ماكانيا والعقيل بن الذون صبحوا الصباحا وقالكم اللاون فكوا الغل عني وقال الشاعر نحو عجبت ان قمت وما قمت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف خلا اعراب له لفظا ولا محلا وقد تخلفه اي تخلف الضمير الغايب في ربطه الصلة بالموصول الاسم الظاهر نحو قوله فيارب انت الله في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع قالوا التقدير في رحمته قال الملم وكان يمكنهم ان يقدروا في رحمتك كقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل اذ الغالب انت الذي فعل وقولهم فعلت قليل لكنه مقيس لي بشرطه الاتي واما انت الذي قام زيد فقليل غير مقيس ومنه قولهم ابو سعيد الذي روينا عن الخدري والحجاج الذي رايت بريوسف قال ابو علي ومنهم من لا يجيزه وقيل ان سمع يجزه في الخبر نحو زيد جاني ابو عبد الله فاخرجا ان لا يجيز في الصلة وقال ابو حيان الذي اذهب اليه في هذا المسموع ان الضمير محذوف والظاهر بدل منه وقد اجازوا الذي ضربت اجاز علي البدل من الهاء في ضربته وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف قال الملم لا نه يلزم ان يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط فاذا قدر العطف على الحمد له وما بعده فلا اشكال او تخلفه ضمير حاضر بالاضافة من متكلم او مخاطب واخر هذا عما قبله لطوله والاحسن اولى بالتقديم لانه وان كان قليلا كالذي قبله كالافادة تعبيره بقد التقليلية الا انه كما قال الملم وغيره مقيس بشرطه المشار اليه بقوله ان كان الموصول الذي او احد فروعه وهي التي وتثنيتها وجمعها واخبر به اي بالموصول

او اخبر بموصوفه اي موصوف الموصول عن ضمير ما هو متكلم او مخاطب تقدم هذا الضمير على
الموصول والحال انه لم يقصد التشبيه للمخبر عنه بالمخبر به فيجوز حينئذ مطابقة العايد للمخبر
عنه في تكلمه او خطابه فالاخبار بالموصول عن ضمير المخاطب نحو قول امامة تخاطب عبد الله بن الزبعثرى
وانت الذي اخلفتني ما وعدتني واشمت بي من كان فيك يلوم وقول الاخر وانت الذي
ان شيت انعمت عيشتي وان شيت بعد الله انعمت بالي وعن ضمير المتكلم نحو قول علي كرم الله
وجهه انا الذي سمتني امي حيدره وقول الاخر انا الذي فرت يوم الرح والشيخ لا يفر
الامر والاخبار بموصوف الموصول عن ضمير المتكلم نحو قول طرفة انا الرجل الضرب الذي
تعرفوني وعن ضمير المخاطب نحو قول موسى عليه السلام في حديث محاجته لادم عليه السلام
انت ادم الذي اخرجتنك خطيئتك من الجنة وقول ادم انت موسى الذي اصطفاك الله برسالته
فاتى بالضمير العايد في ذلك كله حاضرا اعتبارا بحال المخبر عنه كانهما لشيء واحد ولو اتى به غايبا
على الاصل مراعاة الحال الخبر لجاز كما في قول الفرزدق وانت الذي امست نزار تعد له لرفع
الاعادي والامور الشدايد واحترز بكون المخبر به الذي واصفر وعده عن غيرها من الموصولات
فتجب الغيبة نحو انا من قام وانت من قام قال ابو حيان ومن اطلق الجواز في الموصولات كلها
فهو ايهم قال ومن اصحابنا من الحق بالذي ذو وذات الطايتين نحو انا ذو قمت وانت ذات قمت
ويكون المخبر عنه ضمير حاضر عن ضمير الغيبة فيتعين فيما الغيبة نحو هو الرجل الذي فعل بك كذا
وبتقدمه على الموصول عن ما تاخر عنه نحو الذي اكرم زيدا انا او انت فيجب الغيبة هذا
مذهب الفراء قال ابو حيان وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين واجاز الكسائي وان لم
يتقدم وبكونه لم يقصد بالاخبار عنه التشبيه عما اذا قصد فتجب الغيبة نحو انت في الشجاعة
الذي تقتل مرحبا وانا الفتك الذي قتل عروة الصعلوك اي مثل الذي قتل مرحبا وهو علي كرم الله
وجهه ومثل الذي فتك بعروة وهو البراض بن قيس الكناني فصل في مباحث مهمة تتعلق
بالموصول المشترك ونحوه ومراعات معنى الموصول المشترك كمن واخواتها وكذا
ما اشبهها مما سيأتي في فيما يعبر به عنه في الصلة وشبهها من ضمير او اشارة اليه ونحوهما وهذا
هو المراد بقوله فيما اتصل بالموصول وذلك حيث لم يوافق اللفظ المعنى فانه لا يكون الا مفردا مذكرا
والمعنى فقد يكون مؤنثا ومثنى ومجموعا فان توافقا فقد كفى المتكلم واستوى العالم والمتعلم وان
اختلفا فمراعاة المعنى واجبة ان كان الموصول المشترك الا كالضاربة والضاربان والضاربون
لانهم لما نزلوا صلتها منزلة الموصول في الاعراب نزلوها منزلته في المعنى فكما تقول جاء الذي
ضرب وجاءت التي ضربت وجب ان يقال جاء الضارب وجاء الضاربه اولم يكن الكن التبس
مراعاة اللفظ بان لم تكن قرينة تدل على المراد كاعط من سالك لا من سالتك واعرض
عن من مررت بها لا عن من مررت به فيجب مراعاة المعنى دفعا للبس في المامور باعطايه وبالاعراض
عنه بالمنهي عن اعطايه وعن الاعراض عنه وراجحة على مراعاة اللفظ فيجوز كل من مراعاة
اللفظ والمعنى ويترجح مراعاة المعنى ان عضد بما سابق يوافق المعنى نحو قوله تعالى ومن
يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا في قراءة غير حمزة والكسائي تعمل بالتاء وقول الشاعر وان
من النسوان من هي روضة تضيع الرياض مثلها وتفوح فمن كن في الاية ومن النسوان في

البيت

البيت مقوّ لمعنى التانيث فى تعل وهى لم تختلف القرافى تذكير ومن يقنت وهن يأت
منكن اذ لا عاضد قبله للمعنى وتجوز مراعات اللفظ مع سبق ما يعضد المعنى كقراءة حمزة والكسائى
يعمل بالتحتية ومرجوحة على مراعات اللفظ فيما عدا ذلك فيجوز كل منهما مترجح مراعات
اللفظ على مراعات المعنى فيما اتصل بالموصول والا ولى فيما انفصل به لكنه اقام الظاهر مقام
ضمير الغيبة وسهل بعده عن المعود اليه والمراد بما اتصل بالموصول الصلة اى ما فيها من
ضمير يعود عليه او اشارة او نحو ذلك فمراعات اللفظ لا ترجح وأكثر فى لسان العرب ما لم
يعارضها معارض مما مرّ يقتضى امتناعها او مرجوحيتها لانه اقرب الى العبارة المحمولة عليه من
المعنى الذى هو وصلة اليه قال تعالى فمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله لكيلا
تاسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما اتاكم ومنهم من يستمع اليك ومن يقنت منكن ومن يات
منكن ويجوز مراعاة المعنى نحو قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك ومن الشياطين من يغوصون
وقولهم من كانت امك وقول امرئ القيس فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من
جنوب وشمال اى الريح التى نسجتها وقال الفرزدق بخاطبا ذبيانيا تعشّ فان عاهتنى لا تخونتى
تكن مثل من يا ذئب يصطحبان اى مثل الذين يصطحبان وتعش فعل امر من العشاء وفى كتاب
الله تعالى وكالموصول المشترك فى ذلك ما فى معناه مما لفظه مفرد مذكر وعنى به غير ذلك من
مونث او مثنى او مجموع كمن وما لاستفهاميتين والشرطيتين اما الموصولتيان فقال
ابو حيان فى النهر فيمن ليس فى محفوظى مراعاة المعنى فيها وكا ذلك
الشخص لعينه وان كان مؤنثا وكالصلة فى محلية المراعات ما انفصل بذلك من فعل شرط او استفهام
او غيرها فلو عبر بما شمل ذلك لكان اشمل فلو قدم محل المراعاة اعنى قوله فيما اتصل بالموصول
معتبرا بضمير الغيبة موضع الظاهر الجيت اشرت اليه صدر المسئلة وكذا صنع فى التسهيل
وغيره ثم قال ومرجوح فيما بقى كما مرّ له نظير فى نون الوقاية لسلم من الركاكة الناشية عن
الاخبار عن الشئ قبل تمامه لان قوله فيما اتصل متعلق بالمبتداء الذى هو مراعاة وقد اخر عنه
بقوله واجبة وراجحة ومرجوحة قبل مجيئه ومن اقامة الظاهر مقام المضمر وقد مرّ انه
من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ومن ابهام تاخير عن قوله ومرجوحة اختصاصه به كما هو
المتبادر لقربه منه فيقتضى كونه محلا للحكم بمرجوحية مراعاة المعنى خاصة كما ان صلة المحل
للحكم بوجوبها والمسبوق بما يعضد المعنى محل الحكم برجحانها كما قد سرى ذلك الى بعض الافهام
وليس كذلك لان المراد به الصلة كما عرفت وهى محل مراعاة المعنى مطلقا واجبة او راجحة او مرجوحة
ولهذا كان الاحق تقديمه على الثلاثة الاخيار كما فى التسهيل ليظهر استراكها فيه وانما محل
الحكم لمرجوحيتها من ذلك ما لم يعارض مراعاة اللفظ فيه معارض مما مرّ وربما اذى توهم
اختصاصه بالمرجوحية الى ان يفسر قوله ما اتصل بالموصول بما قرب من الصلة اليه
فمقتضى مفهومه عدم مرجوحية مراعاة المعنى فيما بعد منها عن الموصول فلا يترجح فيه
مراعاة اللفظ لبعده عن الموصول وعدم اتصاله به وكذا شيخنا جمال الدين محمد بن
الصديق الصالح يقرر فى درسه وليس ذلك مرادا بل مراعاة اللفظ هى الراجحة فى
جميع ما يعبر به عن الموصول من صلته ما لم يعارض ذلك معارض وليس المراد بما اتصل

فى معلقة

بالموصول الا الصلة كما هو المصرح في كتب القوم كالارتشاف وغيره لما يقابل به المنفصل
او البعد منها عن الموصول ولو قال ومراعاة معنى الموصول المشترك ونحو فيما اتصل به واجبة
ان كان كذا وراجحة ان كان كذا والا فمرجوحة لكان مع الاتجاه اتم واقوم وقد يجتمع الحملان
اي الحمل على اللفظ والحمل على رعاية لكل منهما فاذا اجتمعا فتقديم مراعاة اللفظ يعني البداءة
بها من اول الامر نحو قوله تعالى بلى من اسلم وجهه لله فهذا على اللفظ ثم قال ولا خوف عليهم ولا
هم يحزنون فحمل على المعنى وقال تعالى ومنهم من يقول ائذن لي ثم قال الا في الفتنة سقطوا
وقال تعالى ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم قال ولا يستطيعون ومن يقنت منكن ثم
قال وتعمل صالحا ومنهم من عاهد الله ثم قال فلما اتاهم من فضله بخلوا به اولى من تاخيرها
عن مراعاة المعنى فافاد كلامه ان التاخير جايز مطلقا خلافا للكوفيين في منعه بدون
فصل نحو من قامت وقعد ومن قاما وقعدوا والجواز مذهب البصريين كما نقله السيرافي
عنهم وعكس الاسناد فنقل عن البصريين اعتبار الفصل وعن الكوفيين انهم لا يعتبرونه
اما مع الفصل فجايز اتفاقا كما في الارتشاف والسماع انما هو مع الفصل نحو من يقومون في
غير شر وينظر في امورنا قومك وعليه قوله لانت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والاحجبي
المعلف اي ومعه البعير الارجبي فالضمير في كنت روعي به معنى الذي وهو المخاطب والظهر المجرور
في به روعي به لفظه لانه غايب مذكر وفي تمثيله بذلك نظر اذ ليس الذي موصولا مشتركا اللهم
الا ان يقال انه مثله بالنسبة الى العايد ومثله في ذلك قول بعض الانصار نحن الذين بايعوا
محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا فبايعوا على لفظ الذين وما بقينا على معناه والبيتان
من امثلة اجتماع ضميري الحضور والغيبة العايدين الى الموصول من الذي واحد فروعه المخبر به
عن ضمير حاضر تقدم ولم يعتد التشبيه كما في نحو انا الذي قام واكرمت زيدا اوقمت واكرم
زيدا وانت الذي قام واكرمت زيدا اوقمت واكرم زيدا فمن فروع المسئلة السابقة
وهناك ذكرها ان مالكا والرضي ولعل ذكرها هنا انتقال من المصنف وقد تقدم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ لكن بعد سبق مراعاة اللفظ نحو قوله تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا
ثم قال خالدين فيها ثم قال قد احسن الله له رزقا وقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو
الحديث ثم قال اولئك لهم عذاب مهين ثم قال واذا تتلى عليه وقوله تعالى الشاعر لست ممن
يكع او يستكينون اذا كمنته خيل اعادى وفي الارتشاف عن البسيط الاتفاق على ان
العرب قد ترجع من الواحد الى الجمع ومن التذكير الى التانيث من لفظه الى معناه ولا ترجع
من معناه الى لفظه باجماع من النحويين واستخرج بن مجاهد عكس هذا من اية الطلاق انتهى
قال ابو حيان وذكر الاجماع وهم قلت ويويد ما قاله ابو حيان قول مكي في قوله تعالى وقالوا
ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على ازواجنا ان محرم من رعاية لفظ ما بعد
رعاية معنى ما في قوله خالصة والله اعلم من صور اجتماع الحملين ما اوى اجتماعه الى
مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه في الافراد والتذكير فلا يجوز نحو من كان يقومان اخواك
على تقديم مراعاة اللفظ ولا من كان يقوم اخواك بتقديم مراعاة المعنى لمخالفة يقومان
لضمير كان المفرد المستتر ويقوم لضمير هما المثنى البارز بل يتعين في ذلك الحمل على المعنى

المعنى

ويمتنع

نحو من كانا يقومان اخواك او على اللفظ نحو من كان يقوم اخواك هذا بخلاف ما اذا كان
الخبر غير فضلة كالاسم المشتق فانه يجوز اجتماعهما وان ادى الى المخالفة المذكورة عند الكوفيين
وكثير من البصريين كما في الارتشاف نحو قوله تعالى الا من كان هودا او نصارى اسم اخبر به
على المعنى عن الضمير في كان المحمول على اللفظ وقول الشاعر وايقظ من كان منكم نياما
قال ابو حيان وذهب ابن السراج الى منع الجمع بين الحملين والحجة عليه ما ذكرناه والفرق
ان الفعلي يعبر فيه ضمير الفاعل الذي هو عين المخبر في الحقيقة كالالف في المثالين فيتنافيان
في اللفظ بخلاف الاسمي فانه يستغني به فالمخالفة فيه تقديرية لا لفظية فان قلت
فلم لا يجوز نحو من كان يقوم امك مع استتار الضمير في يقوم قلت لا بد هذا المستتر
من ضمير يدل عليه كحرف المضارعة في المضارع وتاء التانيث في الماضي والمدلول عليه
في حكم الملفوظ اما المخالفة في غير الخبر بان لم يكن الضمير المحمول على اللفظ مخبرا عنه
واريد حمل ما بعده عليه فيتعين فيها الحمل على اللفظ عند الكوفيين نحو من ضربته اجمعون
قومك فيحمل على من ولا يجوز النصب في اجمعين تاكيدا للضمير على معناه عندهم قال ابو حيان
لانه لا يحمل عندهم على المعنى الا من حيث لا يمكن اظهار المعنى في اللفظ وانشد الكسائي
اذا ما خاتم ولدا ابن عمي ٭ وجدنا من تكلم اجمعينا فرد على من ولا يجوز ان يرد على
الضمير الذي في تكلم فيرفع لانه يمكن جعله واصول البصريين تقتضي جواز الحمل على المعنى
وهو الصحيح انتهى وعليه ظاهر عبارة المصنف بمتنع ما ادى اجتماعهما فيه الى ايقاع
ما لا يونث اي يفصل بين مذكر ومونثه بالتاء سواء كانت ماة مذكر ومونثة
واحترز بما لا يقوله من وصف يان لما لا يونث خاص ذلك الوصف بالمذكر على المونث بان
اخبر به عنه او نحوه او بالعكس اي ايقاع وصف خاص بالمونث على المذكر لما في ذلك من القبح
فالاول نحو من كانت احمر جاريتك ومن كانت شيخا او غلاما جاريتك فاسم كان محمول على
المعنى وخبرها على اللفظ وقد لزم ايقاع احمر وشيخا او غلاما وهما وصفان خاصان بالمذكر خبرين
عن المونث والثاني نحو من كان حمراء جاريتك او من كان عجوزا امتك فاسم كان فيهما محمول
على اللفظ وخبرها على المعنى ولقد لزم ايقاع حمراء وعجوزا وهما وصفان خاصان بالمونث
خبرين عن ضمير كان المذكر واشار بما حمر او شيخ وعجوز الى انه لا فرق بين ان يكون صفة
للمذكر والمونث فيهما من مادة قارص كالاولين او كلا حرين واجاز الفراء اجتماعهما في ٤٠
متفقي المادة نحو من كانت احمر جاريتك ومن كان حمراء جاريتك وصححه بعضهم واجاز
هو والكسائي في مختلفي المادة ايقاع وصف المونث على المذكر دون العكس فاجاز من
كان عجوزا امتك دون من كانت شيخا جاريتك وحمل ايقاع المذكر جملة خبرا عن كامثل
وحالا نحو رايت من بدت بيضاء ومن بدت ابيض وصفة نحو من قام البيضاء على جعل البيضاء
صفة لمن ومن قامت الابيض واحترز بما لا يونث بالتاء عن ما يونث بها نحو فولك
في ايقاع وصف المذكر على المونث من هي محسن امك واعجبني من قامت مسرعا ومن قامت
المسرع وفي العكس من هو محسنة امك ونحو فانه يجوز وفاقا في الاول لابن السراج وخلافا
لابن مالك قال في شرح التسهيل وافتى ابن السراج على منع التذكير فيمن هو حمراء امتك واجاز

ان يقال من هي محسن امك ومن محسن امك فاما من محسن امك فقريب واما من هي محسن
امك ففيه من القبح ما في من هي حماتك فوجب اجتنابها انتهى وفي الكافي لما في المجالس ان
ثعلب من هو قائم جاريتك ومن هو يقوم جاريتك جيد وهو يشبه من هو قائمة جاريتك
حالها باللفظ والمعنى وهذه الثانية وهي ما يقع فيها المونث على المذكر لم يصرح فيها ابن
مالك بمنع ولا اثبات لا في باب حمر وحمار ولا في باب محسن ومحسنة وهي اولى بالجواز من الاولى
لان فيها رجوع من اللفظ الى المعنى وهو اولى من عكسه كما مر فلذلك كان من الناس من جوز
ايقاع المونث على المذكر في باب حمر وحمار دون عكسه كما مر قال الفرق بين ملالمونث بالتاء وغيره
اتفاق لفظ المذكر والمونث فيما يونث بالتاء في المادة والصيغة دون ما لا يونث بها
فالتاء فرقت اشد وبالوصف الخاص عن المشترك بين المذكر والمونث كصبور وجريح فانه يجوز
وحيث امتنع الحملان وجب الاقتصار على احدهما نحو من كان احمر امتك على اللفظ او من
كان حمار امتك على المعنى وقد يتعين في بعض المواضع الحمل على اللفظ كما في باب التعجب نحو
ما احسن زيدا وان كان الذي وجب التعجب صفة مونثة او صفات متعددة وقد مرت
مسايل تعين الحمل على المعنى ومنها قولهم في المثل ما جاءت حاجتك فانث الضمير الراجع للاضاف
عنه مونث وهو حاجة كانه قيل اية حاجة صارت حاجتك وهو من كلام الخوارج لابن عباس
حين بعثه اليهم علي كرم الله وجهه فصل وقد يحذف العايد كانهم لما استطالوا
الموصول بصلته مع كثرة استعماله خففوا تارة بحذف شئ من الموصول نفسه كالذي والتي
ونون اللذان واللتان والذين واللاتين كما مر وحذف الالف منها كما سياتي وتارة بحذف شئ
من الصلة وهو الضمير العايد كما في نظايرها التي تترتبط به والحذف منها اكثر منه في
الصفة ومن الصفة اكثر منه في الخبر لكون اتصال الصلة بالموصول شديدا لا غنى له عنها
وهما بتقدير مفرد والصفة لما كانت ليست من ضروريات الموصوف كان الحذف فيها
انقص في الصلة واحسن منه في الخبر لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتداء
جملة والتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى مما الصلة فلا يجوز حذف شئ منها اساسا
لما فيه من تفويت الغرض من الوصف بها واما حذف واصلة التي في قولهم في المثل بعد اللتيا
والتي كان الغرض ان هذه الخطة لعظمها وفخامة امرها موصوفة بصفة المكروه وعظيمة
وقيل هما اسمان للداهية كما هما سميت بالموصول دون الصلة وزعم الكوفيون والبغداديون
وتبعهم ابن مالك ان الموصول قد يتبع بمعرفة فيستغنى بذلك عن الصلة وان مثل ذلك يقع
صلة فجاز واضربت الذي اباك وضربت الذي مثلك وهو لا يجوز عند البصريين وذهب
الكوفيون ايضا والاخفش وابن مالك الى جواز حذف الموصول وشرط ابن مالك في كتبه كونه
معطوفا على موصول اخر واحتجوا بنحو قوله تعالى امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم وقوله
حسان رضي الله عنه أمن يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم وينصره ويمدحه سواء وقول
الاخر — ما الذي ابداحتياط وحزم ، وهواه اطاع يستويان ، اي والذي انزل ومن
يمدحه والذي اطاع هواه ويجوز قليلا حذف الصلة لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي
واللات عندنا اخنة عليك فلا يغرك كيد العوايد اي وعند الذي عاد كل او دلالة غيرها
كقوله

كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اى نحن الالى عرفوا هذا واما العايد منها فيجوز
حذفه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا او الى جواز حذف المرفوع مع شروطه اشار بقوله ان كان مبتدأ
فلا يجوز حذفه فاعلا ولا نايبا ولا اسم كان نحو جاءنى الذان قاما اوضربا اوكانا فاضلين قال فى
الارتشاف ولا محصورا ولا بعد نفى ولا بعد لولا ولا معطوفا على غيره ولا عكسه عند البصريين
نحو الذى ما فى الدار الا هو وانما فى الدار هو والذى ما هو قايم وما لذى لولا هو لاكرمتك والذى
زيد وهو قايمان والذى هو وزيد قايمان واى الرجلين هو والحكم سواء واجاز هذه الفراء
خبر مفرد اى ليس جملة ولا شبهها كجاء فى الذى يقوم او فى الدار وصلاحيتها للوصلية فلا يعلم
احذف شئ ام لا وبهذا التعليل يعلم عدم اختصاص هذه الشروط بالمرفوع وان الضابط انه
متى احتمل حذف العايد وعدمه فلا يحذف مرفوعا كان او غيره كالوكان فى الصلة ضمير غير
المجرور يصلح للعود على الموصول كجاء فى الذى ضربته فى داره ومررت بالذى مررت به فى داره
نص عليه ابن عصفور وابن يعيش والموصول اما اى سواء طالت صلتها كما فى نحو يعجبنى
ايهم قايم فى الدار ام لم تطل نحو قوله تعالى يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم اقربُ فانه بدل
من واو يبتغون اى يبتغى من هو اقربُ منهم الى الله الوسيلة فكيف نحذف العايد اى فى الايتين مع قصر صلتها ولو
لننزعن من كل شيعة ايهم اشدّ اى الذى هو اشد فحذف عايد اى فى الايتين مع قصر صلتها ولو
بدل احدهما مثلا لطول صلتها لكان اولى فان ذكر مثالين لنوع واحد خلاف عادة المختصرات خصوصا
اذا كان الحكم كثير الوقوع فيكفى له مثال واحد او الموصول غير اى لكنه طويل الصلة نحو قوله
تعالى وهو الذى فى السماء الهٌ وفى الارض الهٌ طالت الصلة بنيه بالعطف فالخبر هو محذوف ولا
يجوز تقدّم مبتدأ مجرور عنه بالظرف لخلو الصلة من العايد ولا يحسن تقدير الظرف صلة والهٌ
بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض الهٌ معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العايد
مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولا يجوز ان يكون وفى الارض الهٌ مبتدا وخبرٌ لفساد المعنى ان
استوفى وخلو الصلة ان عطف والظرف فيهما متعلق بالهه لتضمنه معنى المعبود ذكره المصنف
ومن ذلك ما حكاه سر عن الخليل ما انا بالذى قايل لك شيأً اى هو قايل فحسن الحذف طول الصلة
بالمنصوب والمجرور كما طالت الصلة حسن الحذف كما فى الاية فان لم تطل الصلة لم يجز الحذف
عند البصريين واجازه الكوفيون واتفقوا على عدم اشتراط ذلك اى كما مرّ وزعم بعضهم ان عدم
اشتراطهم فيها ذلك لملازمتها للطول من حيث لزوم اضافتها لفظا او معنى فاشتراطه تحصيل
الحاصل وفيه نظر ونحو بالرفع مبتدا خبره قوله شاذ يعنى ان ما ورد من حذف عايد غير اى مع عدم طول
الصلة كما فى قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضةً فما فوقها فيمن قرأ برفع بعوضة
فيمن قرأ برفع بعوضة بنا على قول الاكثر ان ما فى هذه الاية موصولة وبعوضة خبر مبتدا محذوف
اى الذى هو بعوضة وفى قراءة ترفع بعوضة تماما على الذى احسن برفع احسن وقول الشاعر من يعن
بالمجد لم ينطق بما سفهه وامثال ذلك مما احتج به الكوفيون على عدم اشتراط الطول بحذف
العايد المرفوع شاذ عند البصريين فلا يقاس عليه خلافا لهم اجاز واجا الذى فاضل قياسا على ذلك
واشار بالعطف فى قوله او الى جواب اخر خاص بآية المتن وهو ان ما المذكورة فيها ليست
موصولة بل هى استفهامية مبتدأة وبعوضة خبرها والمعنى اى شئ البعوضة فما فوقها فى الحقارة

وهذا اختيار الزمخشري وانما اخر عن الاول وان كان الاحق تقديمه لما في ذكره بعد الاول من الانتقال
الى المنع بعد التسليم وهو خلاف الوضع الجدلي كما عرف في محله لعمومه في الاية وغيرها فاحتجوا به ولان
الاكثر ان على الاول كما مر ومن قرائن نصب بعوضة فعند الزجاج ما زايدة مؤكدة ويؤيده قراءة
ابن مسعود بحذفها وبعوضة بدل أو نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان لما وجوز
المصنف في الاية الثانية كون الذي موصولا حرفيا فلا يحتاج لعايد او نكرة موصوفة فلا يحتاج
لصلة ولا يكون احسن تفضيل وفتحته فتحة اعراب وهي علامة الجر قال وهذان لوجهان كوفيان
وبعض البصريين يوافق على الثاني انتهى وقد جوزوا في لاسيما زيد اذا رفع زيد ان تكون ما موصولة
وزيد خبر مبتدأ محذوف والتقدير لا سيّ الذي هو زيد فحذف العايد المبتدأ وهو فوقك هو
وجوبا من غير استطالة الصلة وهو مقيس كما قاله ابن عقيل وليس بشاذ وعزى لك استظهر
في التسهيل على اشتطالتها بقوله غالبا وقال جواز حذف العايد المنصوب مع شروطه اشار
بالعطف في قوله او مفعولا اي وكان مفعولا سواء نصبه فعل او وصف في غير صلة ال وهو اي
والحال ان الضمير العايد اما متصل بفعل نحو قوله تعالى وما عملته ايديهم في قراءة الكوفيين الا
حفصا بالحذف اي عملته كما في قراءة الباقين بالاثبات وقد قيل ان ما في الاية نافية في كلا القراءتين
وهو مرجوح عن الموصولين في قراءة الحذف لانه في الصلة اكثر منه في غيرها فلذلك جرى عليه المص
ونحوفيها ما تشتهي الانفس في قراءة الكوفيين الا حفصا ايضا وافقهم ابن كثير وابو عمرو وكقوله
تعالى واسوا بما انزلت مصدقا لما معكم هذا الذي بعث الله رسولا يعلم ما يسرون وما يعلنون
قال الاصفهاني في شارح اللمع لم ايات في القرآن اثبات العايد الا في ثلاث ايات كالذي يتخبطه الشيطان
من المس كالذي استهوته الشياطين واتل عليهم نبأ الذي اتيناه او متصل بوصف نحو قوله
ما الله موليك فضل فاحمد به فما الذي غيره نفع ولا ضر اي الذي هو موليكه فضل والحذف في
الوصف دونه في الفعل او منفصل لغرض لفظي نحو قوله تعالى فاكهين بما اتاهم وقوله مما
رزقناهم ينفقون اي بالذي اتاهم اياه ورزقناهم اياه ولا يقدر انا هو رزقناهموه لان انفصال
الضمير من المتحدي الرتبة ممتنع في غير الغيبة شاذ فيها فلا تحمل عليه التنزيل فالفصل في ذلك
متعين لدفع تنافر اللفظ وقبحه مع الاتصال وهو غرض لفظي وهذه المسئلة واردة على
التسهيل وشروحه والاوضح وغيرهم فانهم اطلقوا امتناع حذف المنفصل وتقييده بقوله لغرض
لفظي للاحتراز من المنفصل لغرض معنوي كالمحصور في قولك جا الذي لم اضرب الا اياه والمخصوص
كقولك جا في الذي اياه لم اضرب فلا يجوز الحذف فيهما اما الاول فلاستلزامه حذف الا فيتوهم
نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره واما الثاني فلان الفصل فيه لتقييد الاختصاص
عند الباني والاهتمام عند النحوي واذا حذف فانما يتبادر الذهن الى تقديره موخرا على الاصل
فيفوت الغرض الذي فصل لاجله نبه عليه المص في شرح قصيدة كعب وصرح الرضي بان الممتنع
حذفه هو المنفصل بعد الا اما غيره فلا يمتنع ضبع الزيدان الذي اعطيتهما اياه وقولك
الذي انا ضارب زيدا اي ضارب اياه قال ويجوز ان يكون المحذوف هنا مجرورا في محل النصب اي
الذي انا ضارب به انتهى وافاد بقوله مفعولا ان غير المنصوبات لا تحذف كاسم ان واخواتها
نحو جا الذي انه فاضل وخبر كان عند من شرط في الفعل الناسب لان يكون تاما وهو ما جزم به

جيئذ اسم

في الاولى وحمزة والكسائي

الله

ابو حيان ونقله المرادي عن قوم اذ لا يصدق عليه انه منصوب الا مجازا كما سيأتي احرز بقوله في غير صلة ال عن العايد المنصوب في صلتها فالجمهور على انه لا يحذف نحو جاء الذي انا الضارب لانه يكمل صلة غيرها ويميزها عن المعرفة ويستدل به على اسميتها وجوز ابن مالك على قلة وسيأتي وقيل ان كان الوصف متعديا لواحد فالحذف قليل والى اثنين او ثلاثة فحسن كجاء الذي اظانه زيد منطلقا والمعطيه زيد درهما والمعلمه بكر عمرا منطلقا وان شئت الظان زيد منطلقا وكذا البقية وقيل لا يجوز الحذف ان لم يدل عليه دليل كجاء في الضارب زيدا ذا يعلم انه منفرد او غيره مونث ام غيره ويجوز ان دل عليه مع قبح نحو جاء الرجل الضارب زيد وكون هذا الضمير منصوبا كما افاده كلامه هو مذهب الاخفش وعند المازني والمبرد انه مجرور والوجهان عند الفراء وعند من اندمج بالظاهر فحيث جاز نصب الظاهر وجر جاز في ضميره وحيث تعين نصبه تعين في ضميره تقول جاء الضارب ان زيدا او الضارب زيد فاذا قلت الضارب هما غلامك الزيدان جاز كونه في موضع نصب وفي موضع جر وتقول جاء الضارب زيدا فاذا قلت الضاربه غلامك زيد فهو في موضع نصب وسيأتي مزيد كلام فيه في الاضافة تتمة هل يجوز توكيد العايد المنصوب والنسق عليه اذا حذف قال الاخفش والكسائي نعم وابن السراج واكثر المغاربة لا واتفقوا على مجيء الحال منه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا واجازها الكوفيون بشرط متقدمة ومنع ابن هشام والى جواز حذف العايد المخفوض مع شروطه اشار بقوله او مخفوضا اي ان كان مخفوضا اما بوصف اي اضافة وصف غير ماض اي وصف ناصب له في التقدير وهو الذي بمعنى الحال والاستقبال نحو جاء الذي انا ضاربه الان او غدا فيجوز حذف الهاء ومنه قوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه وقول طرفة ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا اي جاهله وما جرى عليه سيبويه ان الضمير في ذلك مجرور بالاضافة هو الصحيح وقيل منصوب وحذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا الاضافة حكاه ابو حيان فلو خفض باضافة غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة وصف ماض نحو جاء الذي انا ضاربه امس لم يحذف او مخفوضا بحرف خفض بمثله اي بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا سموا بان على التمييز بمثل الموصول مرفوع الخفض او موصوفه اي موصوف الموصول ومثله المضاف الى الموصل للتعيين المحذوف بسبب اتحاد الجارين ومتعلقهما لخفض الموصول بذلك نحو قوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه وقوله تصلى النار الذي صليت تغربين وتصلين وان محمد العموم اي الذي صلت له قريبا او خفض الموصوف بالموصول نحو قول كعب بن زهير شعر

لاتركنن الى الامر الذي ركنت ابنا يعصر حين اضطرها القدر وقوله قبلا ان تغتن نفسك بالامر الذي عنيت نفوس قوم سموا ظرف لما ظفروا اي الذي ركنت اليه وعنيت به وابنا يعصر ملوك في بابه ويعصر بفتح المثناة التحتية وسكون العين وضم الصاد المهملتين اسم رجل وهو ابو قبيلة منها باهله وخفض المضاف الى الموصول نحو مررت بغلام الذي مررت اي به وخرج بقيود المسئلة من قوله بحرف الى اخره ما لو خفض العايد والموصول او نحو بغير حرف نحو جاء الذي ركب غلامه وما لو لم يخفض الموصول او نحو نحو جاء الذي مررت به او خفض لا بحرف كجاء غلام الذي مررت به او بحرف ليس مثل الحرف الذي خفض به العايد نحو مررت بالذي عضت على او مثله لا في المعنى نحو مررت بالذي مررت به على زيد فالباء الاولى للالصاق والثانية

للسببية او مثله لا في المتعلق نحو سررت بالذي مررت به وكذا لو ماثله في المعنى والمتعلق دون اللفظ كحللت في الذي حللت به ذكر المرادي وهو واردة على المراد بالمماثلة في المتعلق الاتحادي فما دته لا في نوعه فيجوز فيما لو كان احدهما فعلا والاخر اسما بمعناه نحو مررت بالذي انت به مار قال وقد كنت تخفي حبّ سمراء حقبة ... بي الان منه بالذي انت بائح اي به فيكون مندرجا في كلام اذا المتعلق اعم من ان يكون فعلا او لا هذا حكم الضمير المشتمل على الصلة اذا كان احد جزئيها او معمولا لها فان كان بعض معمول الصلة حذف المعمول فيحذف الضمير بحذفه نحو الرجل الذي قلت او زعمت يريد ابن الرجل الذي قلت انه ياتي او زعمت انه ياتي ونحو ذلك مما يكون المعنى عليه قال تعالى ابن شركائي الذين كنتم تزعمون اي انهم شركائي فان قلت اهمال الشرط الحذف العايد مطلقا مرفوعا او غيره وهو ان لا يكون محصورا او شرطا في غير المرفوع وهو ان لا يكون في الصلة ضمير يصلح للربط كما آنفا الذي اكرمته في دار ليلا يلتبس بالعايد كما مرّ عن ابن عصفور وابن يعيش قلت لانها ليست من الشروط الخاصة بهذا الباب فيلزم ذكرها بل كلما اوقع حذفه في لبس امتنع حذفه سوا العايد وغيره وكل فضلة تصح امتناع حذفها فالعمدة من باب اولى وسياتي المسئلتان في باب المفعول وبذلك علم استغناؤه ايضا عن شرط ان لا يكون المجرور نايبا عن الفاعل كمررت بالذي مرّ به لانه بمنزلة الفاعل في احكامه التي منها امتناع حذفه وانما يلزم التعرض لما كان من الشروط خاصا بالمشروط ونحو اشارة الى مواضع ورد فيها حذف العايد غير المرفوع مع فقد بعض الشروط السابقة كقوله سا المستغفر الهوى محمود عاقبة ولواتج لم من صفوي لا كدر اي المستغفر الهوى فحذف المنصوب في صلة الو نحو قوله وان لسانا شهدت يستفي لها وهو على من صبّه الله علقم اي علق عليه فحذف المجرور من غير مماثلة لمتعلق جار وجاز الموصول لتعلق جار العايد المحذوف بطب وجاز الموصول بعلق لتاوله بشاق او شديد وهو في البيت بتشديد الواو ضرورة ومثله تشديدها هي وقول العزرقي لعل الذي اصعدتني ان يردني الى الارض ان لم يقدر الخير فاذره اراد اصعدتني به فحذف العايد مع عدم خفض الموصول ومثله قوله ... من حسد تجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني اي فيه وكقوله اتبع الحرث بن نضلة والمسرّ معنى يلوم من يثق اي به فحذف مع خفض الموصول لا بحرف وكل ذلك ضرورة اي بابه الشعر خلافا لابن مالك في تجويز حذف المنصوب في صلة ال والمجرور بلا شرط على قلة فيهما وفي المضي في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ما مصدرية في الاظهر وموصول اسمي اي بالذي تؤمر على حد امرتك الخير فافعل من قال امرتك كذا فيشكل لما ذكر من الشرط في حذف العايد المجرور وقد يقال ان اصدع بمعنى مرّ وانما قوله تعالى فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل ان الاصل بما كذبوا به فلا اشكال او بما كذبوا به ويويده التصريح به في سورة يونس وجاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف وذكر في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم ان الذين بدل من الذين في ان الذين يلحدون والجملة بعد خبر محذوف وقيل مبتدا خبره محذوف ولكن حذف مرابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل هو ما يقال للكافر في شانهم وقيل هو لما جاءهم اي كفروا به وقيل لا يانيه الباطل اي منهم انتهى فيكون من حذف العايد المجرور دون شرطه وقال ابن مالك والرضي يجوز حذف العايد اذا جرّ بحرف متعين نحو الذي سررت يوم الجمعة والذي اشتريت رطل بدرهم اي فيه

ومنه

ومنه وحمل عليه الرضى فاصدع بما تومرای باظهار واتسجد لما تامرنا ای به وقال فعلت لها والذی
جح حاتم اخونک عهدا انتی غیر خوان ای جح حاتم الیه قال وانما شرط التعیین لانه لابد بعد حذف
المجرور من حذف الجار اذ لایبقی الجار بلا مجرور فیلتبس حتی لایلتبس بعد الحذف بغیره
انتهی ولایخفی ان ما قالاه هو التحقیق الموافق للقواعد فقد قال ابن الحاج اشتر الثمن الذی
منوان بدرهم جایز بلاشک ای منه فصل فی ترتیب الصلة مع الموصول ومایذکر معه
وحیث کانا کجزی اسم واشبه الاسماء المرکب المزجی کبعلبک لمباینة المفرد لها بالافراد
والمضاف والجملة بتاثیر صدرها فی عجزها کان لها من الترتیب ما لبعلبک ونحوه فلذلک
لایتقدم صلة ولا معمولها ظرفا کان اولا لانه جزء منها علی الموصول ولا یتعلق بما قبله
کان یکون مصدرا نحو بل لکن وعلامة جواب قسم او غیرذلک مما له تعلق بما قبل الموصول کالایتقدم
عجز المرکب المزجی علیه نحو یعنی ان ورد علی ذلک تقدم معمول صلة الظرف علی الموصول فی قوله
تعالی وکانوا فیه من الزاهدین انی لعلکم من القالین انی لکما لمن الناصحین بناء علی موصولیة
الفیها فالجواب انه مؤول اما بجعل الظرف متعلقا باعنی محذوفة ای اعنی فیه من الزاهدین
واعنی لعلکم واعنی لکما ویعبر عنه بالتبیین فیکون الخبر هو الظرف ولیس داخلا فی الصلة بل هو علی جهة
البیان کما هو صریح فی قولهم سقیا لک وهذا قول الجرجانی ونقله فی المغنی عن المبرد ورد بان اعنی
لایتعدی بحرف الجر ومتعلقا بمحذوف بدل علیه الصلة اجز زاهدین فیه وناصح لکما وقالی لعلکم وهو
قول المبرد وابن السراج وابن جنی او بالکون المحذوف الذی تعلق به من الزاهدین ونحوه فان
قلت الی ذلک عدول عن الظاهر کما هو مذهب المازنی فلا اشکال وقیل یجوز تقدم الظرف لانه یتوسع
فیه مالا یتوسع فی غیره کما سیاتی فی باب واختاره ابو الحسن بن الضایع وهو المعتمد لسلامته
من تکلف التاویل اذ لا یخفی ان الاستدلال علیه بالایات المذکورة تمسک بالظاهر المفید للظن
الغالب لکافی فی مباحث الالفاظ فلا یقدح فیه الاحتمالات البعیدة کما قاله السید وغیره وهذا
اصل نفیس نافع فی کثیر من المطالب فاعتمده امتناع تقدم بعض اجزاء الصلة علی بعض کما فی الذی
منطلق ابوه والذی ضربت زیدا اخوه فلا مانع منه ولا یتاخر ان ای الصلة ومعمولها عن خبره
لایقال الذی زیدا کرمته ولا عن تابعها ای تابع الموصول من نعت وتوکید وبیان وبدل ونسق
لایجوز مجا الذی الظریف اکرمته ولا مجا الذی زیدا کرمته ونحو وسنقرأه زیدبن علی الذین من
قبلکم لعلکم تتقون بفتح المیم واما قوله لسنا کمن جعلت ایاد دارها تکریت منع حبها ان حصدا
فابدال ایاد من من فی روایة جر ها ومن الضمیر المستکن فی جعلت فی روایة رفعه قبل استیفاء الصلة
معمولها وهما دارها وتکریت ممنوع بان من استوفت صلتها وهو جعلت وایا بدل بعد استیفائها
فی التقدیر ودارها منصوب بمعمر یدل علیه الصلة ای جعلت دارها تکریت ولا یتاخران
عن ما استثنی منه ای الموصول فلا یجوز جا الذین الا زیدا کرمتهم وکما یجب الترتیب بین الموصول
والصلة ومعمولها یجب ان لا یفصل بینهن ای الموصول وصلته وهی ومعمولها المفهوم من
فالاولی ان لا یفصل بین اجزاء الصلة بعضها من بعض باجنبی کتابع او غیره وشذ قوله ولا بنعض
من وضحت المفیه لسانی معشر عنهم اذوده فالی متعلق بابغض وقد فصل به بین الصلة
ومعمولیها وهما لسانی وفیه وهو اجنبی من وضعت الذی هو الصلة وما عملت فیه لتعلقه

بالمضاف الى الموصول وهو ابغض والاصل ياحرج بعد لسانى اى وابغض من وضعت فيه لسانى
الى معشر وذكر المص فى قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زهرة الحياة
الدنيا ان بعضهم اعرب زهرة بدلا من ما ورد بان لنفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين
ابعاض الصلة باجنبى وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته انتهى الا ان كان الفاصل غير اجنبى
فيجوز كالفصل بالاعتراضية اى بالجملة المعترضة لانها كما قال فى المغنى المعترضة بين شيئين
لافادة الكلام تحسينا وتقوية ومكانها كذلك فليست كالاجنبى وقد اشترط فيها ان تكون مناسبة
للجملة المفصودة وهى انواع منها جملة القسم كقوله ذا الذى وابيك يعرف مالكا والحق يدفع
ترهات الباطل والترهات الطرق الصغار من الجادة تشعب عنها الواحدة ترهة فارسى معرب
استعير فى الباطل وفى الحديث واسوءتاه بمن والله ما علمت عليه من سوء قط ومعنى اسوءتاهم ومما
اشار اليه بكاف التمثيل من ان القسمية من انواع الاعتراضية هو ما فى المغنى كالارتشاف خلافا لما
يفهمه كلام ابن مالك انها ليست منها ومثال اعتراضها غير قسمية بين الصلة والموصول قوله
ماذا ولا عتب فى المقدور ويحك امه بخطيك بالبخ او خسر وتضليل على جعل ذا موصولة وبينها
وبين معمولها قولهم فى التنازع على اعمال الاول الذى ضربت وضربنى زيد او بينها وبين اجزائها
نحو اجب الذى جوده والكرم زين مبذول للناس ومنه قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء
سيئة بمثلها وترهقهم ذلة فجملة وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا فهى من الصلة وما بينهما
اعتراض تميز به قدر جزاء بهم وجملة من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور قال المص وهو بعيد لان
الظاهر ان ترهقهم لم يوت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جئ به للاعلام بما يصيبهم جزاء على
كسبهم السيئات ثم انه لا يتعين كون الجملة الاولى اعتراضا لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون
فى الاية اعتراض انتهى وقال فى الارتشاف عن نص الفارسى فى الاغفال انه لا يجوز الفصل بالاعتراضية
بين الصلة والموصول لان حال بين المبتدا والخبر والفصل عن الاعتراض بينهما بالقسمية مما يوقف
عليه من كلامه تكملة كما تقع الاعتراضية بين الموصول وصلته كما ذكر يقع فى غير ذلك من الابواب فمنها
بين الفعل ومرفوعه كقوله شجاك ظعن ربع الظاعنينا وبينه وبين مفعوله وبدلت والدهر
ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمالا وبين المبتدا وخبره وفيهن والايام يعثرن بالفتى
نوادب لا يملللنه ونوائح ومنه جملة الفعل الملغى نحو زيد ظننت قائم وجملة الاختصاص نحو
نحن معاشر الانبيا لا نورث وبين القسم وجوابه قال فالحق والحق اقول لاملان الاصل اقسم بالحق
لاملان واقول الحق اعتراض وبين الشرط وجوابه واذا بدلنا اية مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر
وبين الموصوف وصفته نحو فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فيها اعتراض بين الموصوف
وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن كريم وبين
الجار ومجروره اشتريته بواحد الدرهم وبين الحرف ومكونه نحو ليت وهل ينفع شيئا ليت وبين حرف
التنفيس والفعل نحو وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم آل حصن ام نساء وبين قد والفعل نحو خالد
قد والله اوطأ عشوة وبين حرف النفى ومنفيه ونحو ولا الها نزر الظالمة ذكر كل ذلك فى المغنى
وفهم حصره جواز الفصل فى الاعتراضية أو غيرها والحالية لا يجوز الفصل به وقال ابن مالك ان الجملة الحالية
اولى ان لا تعد اجنبية كقوله ان الذى هو مدركى لا بجوج بفاقة تعتريه بعد إثرا فقوله وهو مدركى جملة

حالية

قوله

قوله

حالية العامل فيها فعل الصلة وما عمل فيه فعلها لا يكون اجنبيا وكذا المنذ الذي يليه مخاطب كقوله
والحديث وانت الذي باسعد بوت بمشهد كريم واثواب المكارم فلوم يليه مخاطب عد اجنبيا ولم يجز الا في ضرورة كقوله
تنش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان ، ومن غير الاجنبي معمول الصلة لانه جزء
منها فهو اولى بجواز الفصل بينها وبين موصولها كما يعلم مما سيأتي في نحو جا الذي اياه ضربت الا ال لما تزيد
على غيرها من الموصولات بانها لا يفصل من صلتها باجنبي كغيرها ولا بغيره كالفصل معمول الصلة فلا يجوز
جا الزيد اضارب لشدة امتزاجها بصلتها حتى صارا كالمفرد وكذا اي وكال في ذلك الموصول الحرفي وهو
ما اول مع ما يليه بالمصدر فلا يتقدم صلته ولا معمولها عليه ولا يفصل بينهما مطلقا ولا معمول الصلة
فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لانه بعد في تاويل المصدر فطلب قربه من متضمن المصدر وامتا قوله
وشفاعتك خيرا ان نسأبي مضرورع او متعلق بمحذوف دل عليه المصدر اي رضا بي خيرا عنك
ويستثنى الفصل بين ان وصلتها كما سيأتي واطلاقه يقتضي انه لا فرق بين العامل من الحروف المصدرية
وغير العامل وهو ما نص عليه ابن مالك وقال ابو حيان اجازوا في غير العامل ان يتقدم معمول صلتها عليها
وان يفصل به بينه وبينها نحو عجبت مما زيدا ضرب لشبهها باسم الموصول من حيث اقتضاء الصلة بدون
عمل بخلاف العامل لكونه عمل فيها ثم شرع في بيان الموصول الحرفي مكتفيا بعد عن حده فقال وهو اي الموصول
الحرفي ستة ان المفتوحة المشددة وتوصل بمعمولها وهما الاسم والخبر اذا كانت عاملة فان كانت مكفوفة
بما الجملة الاسمية او الفعلية واذا كانت عاملة فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فالتقدير
في نحو بلغني انك منطلق بلغني انطلاقك ومن بلغني انك في الدار اي استقرارك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف
من استقر او مستقر كما سيأتي وان كان جامدا قال المصنف وغيره قد يا لكون فتقدر بلغني او هو ان زيدا بلغني
كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان ثبت هذا كان زيدا
اذ معناهما واحد قال الرضي انه يؤول من لفظه ولو كان جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان
الجامد اذا حقق يأتي فاده معنى المصدر كالكمية والكيفية وقال السهيلي ان التي تؤول
بالمصدر انما هي الناصبة للفعل وان المشددة انما تؤول بالحديث قال وهو قول سيبويه ان خبرها
قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث لمستدق وهذا لا يشرب المصدر وان المفتوحة الخفيفة
الناصبة للفعل واحترز بهذا القيد عن التفسيرية نحو ناديناه ان يا ابراهيم والمخففة من
الثقيلة نحو علم ان سيكون والزايدة نحو فلما ان جا البشير وتوصل بفعل متصرف احترز من الجامد
ماضيا كان كعسى وليس او مضارعا نحو لميط اي يفتح قال ابن طريف الا ماضيه وكذا ينبغي في الاشراوا مرا
نحو تعلم بمعنى اعلم وهلم القول بانه امر وصحح المصنف في الفطر وامتا قوله تعالى وان عسوان يكون فان مخففة
على م من الثقيلة كما سيأتي وقوله مطلقا اي سواء كان المتصرف مضارعا نحو ان تصوموا خير لكم ان تقول
نضر اطمع ان يغفر لي او ماضيا نحو ان جاء الاعمى ولولا ان ثبتناك وامرا نحو ما حكى سيبويه كتبت اليه بان قم
وجعله بعضهم قليلا وانكره ابو حيان راسا وزعم انما لا توصل بالامر وان ما جا منه فهي تفسيرية ورده
في المعنى بما يوقف عليه فيه ولا يحذف من الموصولات الحرفية غيرها ويبطل عملها حا وهو الكثير كقوله تعالى فصل
اغير الله تامروني اعبد وقد يبقى العمل كقوله الا ايها الزاجري احضر الوغى في رواية من نصب احضر وموضعها
رفع بالابتدا في نحو ان تصوموا خير وبالخبر في نحو الامر ان يفعل كذا ويتعين حينئذ ان يكون المبتدا
معنى لاجثة ونصب في نحو اردت ان اعيبها وخفض في نحو اوذينا من قبل ان تاتينا ومحتملة لها كما سيأتي

في نحو والذي اطمع ان يغفر لي تمتمة شركوا بين ان ان المصدريتين في سدهما مع صلتهما مسد
جزئي الاسناد في باب ظن وأخواتها وخصوا المشددة بذلك في باب لو والحقيقة بذلك في باب عسى كما سيأتي
كل ذلك في كلامه ان شاء الله تعالى وكي وتوصل بها اي بالفعل المتصرف حال كونه مضارعا نحو ليكيلا تاسوا
وهي مثل ان معنى وعملا الا انها لا تقع مع صلتها مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا باضافة ولا بحرف
الا بلام التعليل بخلاف ان في ذلك واذا صحبتها اللام لفظا تعينت مصدريتها اذ لا يظهر حرف على حرف
او تقديرا جاز كونها مصدرية وكونها حرف تعليل والفعل منصوب بان مضمرة كما سيأتي مبسوطا
ان شاء الله تعالى وما ولو والذي ويوصل بها اي بالفعل المتصرف حال كونه اتما ماضيا او مضارعا اما
ما المصدرية فنوعان زمانية وسنأتي وغير زمانية نحو قوله تعالى ودوا ما عنتم وعز عليه ما عنتم
وضاقت عليكم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم لهم عذاب شديد بما نسوا ولا تقولوا لما تصف
السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام سقيت لنا قال المص وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم للغنم
والاجرام هو على السقي الذي هو فعله لا على الغنم فان ذهبت بقدر اجر سقي الذي سقيته لنا
فتكلف ولا محوج اليه ومنه مما كانوا يكذبون أمن كما امن الناس وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه
بين فعلين متماثلين وفي هذه الايات قال المصرد على السهيلي حيث قال ان الفعل بعد ما هذه
لا يكون خاصا فتقول عجبني ما يفعل ولا يجوز عجبني ما خرج واكثر ما يوصل بالماضي كالايات ومن
وصلها بالمضارع قوله ولمنية انفاس تفسرها كما يقرب للوحشية الذبح ولا يوصل بامر فلا يقال
عجبت مما قم ولا بجامد نحو قوله ليس أمير بي في الامور بانتمام مما لستما اهل الخيانة والغدر
وفيه وهذا البيت رجح القول بحرفيتها كما جرى عليه هنا وفي سائر كتبه اذ لا يأتي تقدير ضمير يعود عليها
والمذهب الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه وليس كذلك فقد صرح باسميتها الاخفش وابن
السراج قال ابن الشجري اتفق النحويون تقديرا الاخفش بقوله تعالى ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون
فقالوا ان كان العائد المحذوف للنبي او القرآن صح المعنى وخلت الصلة عن العائد وللتكذيب فسد
المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقرآن او النبي كانوا مؤمنين قال المص وهو سهو منه ومنهم لان كذبوا
ليس واقعا على التكذيب بل هو موكد به لانه مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف اي بما كانوا
يكذبون النبي او القرآن تكذيبا وتظهر وكذبوا بآياتنا كذابا قال ولا الى البقاء في الاية اوهام ثم
تكلم عليها فاما لو فمذهب الجمهور انها لا تكون مصدرية بل لا يفارقها معنى التعليق وذهب الفراء
والفارسي والتبريزي وابو البقاء وتبعهم الشيخان المص وابن مالك الى انها تكون مصدرية كقوله
تعالى يود احدهم لو يعمر ودوا لو تدهن اي التعمير والادهان وهي عند الماتنعين شرطية فيهما
ومفعول يود وجواب لو محذوف ان اي يود احدهم التعمير لو يعمر الف الف سنة لسره ذلك قال المص
ولا خفاء فيه من التكلف ويشهد للكسائي قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف
تدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من
سوء تود لو ان بينها الاية وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف تقديره يود لو ثبت ان
منها ورد هذا ابن مالك في قوله تعالى لو ان لنا كرة واجاب بذلك وبانه من توكيد اللفظ بمرادفه
نحو فجاءها بأسنا قال المص والسؤال في الاية مرفوع من اصله لانها ليست مصدرية وفي الجواب الثاني
نظر لان تأكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ كما مر وأما الذي فمذهب البصريين انه لا يكون مصدرا

غير أمره

فوه

فيه

الفسحة

صحه

58

وصححه ابو حيان وذهب يونس والفراء وابو علي وارتضاه ابن خروف والشيخان ابن مالك والمصنف الى انها تقع مصدرية موصولة بالماضي والمضارع وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا اي تبشير الله وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي احسن اي احسانه وحكى الفراء عن العرب ابوك بالجارية الذي يكفل وبالجارية ما تكفل والمعنى ابوك بالجارية كفالته وهذا صريح في مجيئها مصدرية واطال ابن مالك الاستشهاد على ذلك من اشعارهم ونقل المصنف عن محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع قال وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان اذ قال الذي يتقارضان فيقع الذي مصدرية بقوله انقرح اكباد المحبين كالذي ٥ اري كبدي من حبها يقرح حوان بمعنى الذي كقولهم فلان اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب انتهى فاما وقوع الاول فمنقول كما ذكروا واما عكسه فلم اعرف قائلا به والذي جراه على هذا الاشكال لهذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد على الكذب ولا معنى له ونظائره كثيرة وقيل من بيته لا اشكالها وتوجيهه ان يؤول ان بالمصدر والمصدر بالوصف فيؤول الى المعنى المذكور اراده ولكن توجيه تقبله العلماء كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى كان التقدير ما كان افتراء وسعني هذا ما كان مفتريا وان افضل ضمن معنى ابعد اي زيدا ابعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن المذكور ليست جارة للمفضول بل متعلقة بافضل لما ضمنه من معنى البعد لما فيه من المعنى الوصفي والمفضل عليه متروك ابدا مع افضل هذا لقصد التعميم انتهى وتنفرد لوعن اخواتها المذكورة بغلبة وقوعها بعد ود او يود ونحوها من مفهم تمن كاحب وامنى واختار فلهذا انتصب الفعل بعدها اذا اقترن بالفاء السببية كما ينصب في جواب ليت قال سيبويه في جموع كاثرها جبال لو ري لونعان فتنهدا اي ودنا لونعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه ووصلتها كصلة ان فتوصل بفعل متصرف غير امر نحو وددت لو تقوم اي لو قمت واشار بلفظ الغلبة الى وقوعها في غير ذلك كقول قتيلة اخت النضر ابن الحرث ٥ ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق وقول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم ٥ من التانى وكان الحزم لو عجلوا اي ما كان ضرك منك وكان الحزم في العجلة وتنفرد ما بنيابتها عن ظرف الزمان فتكون مصدرية ظرفية ولا يشار لها في هذا غيرها كما اشار اليه بالانفراد خلافا لابن جني في ان فتبعه الزمخشري وخرج عليه قوله تعالى افانا ان الله الملك اي وقت ان اتاه قال ابو حيان ولا يعرف ذلك لكرم النحاة وهذا هو النوع الثاني لما المصدرية وهي الزمانية وانما قال بنيابتها لانها دلت على الزمان اصالة لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن البحري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب ٥ معناه حين طر شاربه ولو حذف لفظة ظرف كما في المغني لكان اولى لان الزمانية قد تكون ظرفية اي متضمنة معنى في كما سيأتي في مثاله وقد لا يكون كما في قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاء لهم والمخفوض لا يسمى في الاصطلاح ظرفا كما قاله المص وغيره واذا وقعت زمانية فلا توصل حينئذ اي حين تنوب عن الظرف الا بماض المعنى مثبت نحو ما دامت السموات والارض لا اصبحك ما ذر شارق او مضارع منفي لم نحو قوله ولن يلبث الجهال بعد حلومها اذا ان لا يرى الحلم مالم يستعن بجهول وقد توصل بالمضارع المثبت كقوله نطوف ما نطوف ثم نأوي

ذوو الاموال منا والعديم او توصل بابتدائية اى بجملة مصدرة بالمبتدا قال المص ويطلق
عليها ابتدائية اعم من هذا الوجه نحو قوله ولو كان لها محل من الاعراب بخلاف المستانفة فالابتدائية
اعم من هذا الوجه نحو قوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانة او هو عن قليل ذاهب وقوله
فعشهم اباحسان ما انت عايش وقد توصل بالمصدرية نحو اى بالجملة الابتدائية فى غير ذلك
اى فى غير ما بتنا عن الزمان كقوله اعلامكم لسقام الجهل شافية كما دما وكم تشفى من الكلب ما اى
شفاء دما كم وقوله علا فقام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس وهذا ما ذهب اليه
جماعة منهم الاصلم وابن الحاج وابن مالك واضطرب فيه رأى ابن عصفور ومذهب سر والجمهور
المنع وتوولما فى البيتين على انها كافة للكاف وبعد كما سياتى قال ابن مالك كونها مصدرية
فى ذلك اولى اذ ليس فيه صرف شئ عن مالة بل هى وصلتها فى موضع جر بخلاف كونها كافة واذا وصلت
تعين كونها ظرفية فلا يستبعد ان يوصل بها غير ظرفية وهذا ما اعتمده المص هنا وقال فى المغنى
انا الظاهر فى البيت الاخير البقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لتنونت انتهى

باب المعرف بالاداة

عبر بذلك لانطباقه على ام الطائية والجميع الاقوال فيها ستة
قيل الهاء احادية الوضع وهى للام وحدها والهمزة وصلية زيدت لئلا يحتاج للتوصل للنطق بالساكن
قال فى الارتشاف وهذا مذهب جميع النحاة واما ما نقله ابن مالك عن المتاخرين والمص
عن الاخفش ونقله الاكثرون منهم ابن مالك فى شرح الكافية والمص فى شرح اللمحة عن سر
وزاد انا الظاهر الذى لا يعدل عنه الا بدليل او هى الهمزة وحدها واللام زيدت للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام ونسب للفراء وتسعة الوضع كقد وهل الهمزة حينئذ زايدة وصلية
ام اصلية قولان كما سياتى وهذا مذهب ابن كيسان واختاره ابن مالك فى التسهيل والمص هنا فقال
وهى الم زادوا توكيدا بنفى مقابله المشهور فقال لا اللام وحدها ونقل ذلك عن الخليل وسر قالا ولذلك
كان يعبر عنها الخليل بال كقد لا بالالف واللام كما لا يقال فى قد ايقاف والدال وقد عدها سر فى الثانى الوضع
فى باب عد ما تكون عليه الكلم وعبر عنها بال ايضا قال ابن مالك وانما الخلاف بينهما فى الهمزة هل هى قطعية
اصلية كهمزة ام او موصلة معاملة الاصلية ام هى زايدة وصلية مع الاعتداد بها فى الوضع كهمزة
استمع حيث اعتد بها فلم يعدوها بها حتى يضم معها عدم اجتماع زايدتين كذلك لا يعتد باداة التعريف باللام
وحدها وان قلنا بزيادة الهمزة وساعده المص فى نقله ذلك عنها فى الاوضح والقطر واشار الى مخالفته
فى شرح اللمحة كما خالف هو نفسه فى شرح الكافية فنقل عن سر ما نقله الاكثرون عنه كما مر وكونها
قطعية هو المنقول عندهما عن الخليل وسر فى الارتشاف عن ابن كيسان واختار فى التسهيل والاوضح
وكونها وصلية هو المنقول عندهما عن سر ونقله ابن معزور وابن مالك عن الخليل وعليه جرى المص
فى همزات الوصل هنا وفى القطر وتنظم فايدة الخلاف فى نحو قام القوم فعلى هذا القول الذى نسباه
لسيبويه حذفت همزة الوصل لتحرك ما قبلها وعلى الاقوال المنسوبة اليه عند الاكثرين والى الخليل غيرها
لا تقول حذفت الهمزة اذ لم يكن ثمة همزة بل لم يؤت بها لعدم الحاجة اليها لتحرك ما قبل اللام فتلخص
فى الاداة اقوال احادية الوضع وهى اللام والهمزة قولان وثنائية الوضع والهمزة اصلية او وصلية
قولان فايدة قال فى الارتشاف بعض الالسن خال عن اداة التعريف كلسان الترك وبعضها فيه
اداة التنكير وحذفها علامة التعريف كلسان الفرس وبعضها يختلف اداة التعريف فيها بالنسبة

الى

الى التذكير والتانيث وكلها اوضاع لاتقلل وهي نوعان كما في التسهيل والارتشاف والمغني وغيرها تعهدية
وهي التي تعهد المخاطب مدلولها مصحوبا بقبل ذكر لجريانه صريحا لفظا اوكناية او لحضوره عينا او ذهنا يقال
عهدت فلانا اذا اوركته ولقيته وجنسية بخلافها وكل منهما ثلاثة اقسام فالاول اما ان يكون لعهد
بمعنى معهودا ي لحصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كانت او اكثر ذكريا ي تعهدي
المخاطب لجري ذكرها صريحا نحو مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة وارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول نحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبر هذا عن بيد الضمير مستدلا مع صحوبها
كبعته او كناية في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فالانثى لعهد تقدم ذكرها صريحا في قوله اني وضعتها
انثى والذكر لعهد تقدم ذكره كناية فان لفظ ما وان كان عاما لكن التخصيص وهو ان يعتقد ان ولد الحبلة
بيت المقدس انما هو للذكر والمعنى ليس الذكر كالانثى التي طلبت امرأة عمران كالانثى التي وهبت لها او ذهني
ويعبر عنه بالعلمي ايضا اي بسبب عهد حصوله في ذهن المخاطب بطريق غير المشاهدة والذكر والاولى
توقع معرفة لاكتساب المعارف والعلوم نحو اذهما في الغار اذ يقول يعونك تحت الشجرة بالوادي المقدس
وقولك جاء القاضي لمن بينك وبينه قاض معهود او حضوري اي عهد المخاطب بسبب حضوره
حالة التكلم فيكون لتعريف الحاضر كقولك القرطاس لمن شد سمعا واغلق لبابا لمن دخل البيت الى
غير ذلك لتعريف الغائب وقع للحضور بعد اسم الاشارة نحو اذا هذا الرجل ان قدر عطف بيان للاشارة
وان جعل نعتا فهي للعهد الذهني كما سيأتي في النداء وبعدا ي في النداء نحو يا ايها الرجل وفي اسم الزمان
الحاضر نحو الساعة والان ذكر هذه الثلاثة ابن عصفور ثم زاد وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا
الاسد قال ولا تقع الا في هذه المواضع الاربعة وتعقبه ابن مالك والمصنف بانك تقول للشاعر رجل
بحضرتك لا تسم الرجل ومثله ما تقدم من ما مثلنا به فمنع لحضوره في غير ما ذكر قيل ولعل مراده
انها لا تكون للحضور في غير هذه المواضع الاربعة الا بدليل وهكذا قال ابو حيان نحو قول الشاعر
فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق اعق واظلم فيمن رفع ثلاثا اي وطلاقي هذا
المعبر عنه بانت طلاق ثلاث وفيه بحث ذكر في المغني مع حكاية ظريفة قال المصنف وكان التي بعد اذا
الفجائية ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا يكون مما الكلام فيه والتي في الان زايدة لانها
لازمة ولا يعرف اللزوم في المعرفة قال والمثال الجيد للمسئلة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم
انتهى فالاداة في هذه الاقسام كلها للمعهود الخارجي وقال ابن مالك في شرح الكافية يلحق بهذه
الاقسام ما يسميه المتكلمون تعريف المهية كقولك لقايل اشتر اللحم الان قايل هذا انما يخاطب من
هو معتاد بقضاء حاجته فقد صار ما يبعثه لاجله معهودا بالعلم فهو في حكم المذكور والمشاهد
انتهى وسيأتي عن المحققين ان هذا من فروع الجنسية تنبيه قالوا قد تعرض للعهدية
العلمية كالنجم للثريا كان معناه قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم عند السامعين لانه لا يليق
بهذا الاسم كالقاضي فهو من المعهود عند المخاطب لشهرته قبل الذكر وفي المغني اضافي ذلك زايدة
لازمة وهي في الاصل للعهد قال ابو حيان ولم الوصف كالحرث والعباس لانها لم تدخل ولا للتعريف
اذ هو علم في الاصل لكنه لما لحقه الوصف ستقط تعريف العلمية وانت تريد شخصا معلوما فلابد
من ادخال العهدية فعلى هذا لا يكون التي للحق الاصل زايدة وسيأتي خلافه مع ما فيه واما الجنسية
وهي التي لم يعهد مصحوبها بذكر ولا غيره مما مر قبل ولا يقصد بها تعريف شخص موجود في الخارج

الخ

وانما يقصد بها تعريف الصورة الكلية التي في الذهن ولهذا قال ابن بابشاذ تعريف العهد
لما ثبت في الاعيان وتعريف الجنس لما ثبت في الاذهان وانواعها ثلاثة كما في كتب ابن مالك والمم
والارتشاف لانها اما ان لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا او تخلفها حقيقة او مجازا فالاول وهي
المشار اليها بقوله او لجنس وهذا يصلح لشيئين احدهما ان تكون لتعريف الجنس اي نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير نظر الى ما يصدق عليه من الافراد كاللام الداخلة في الاشياء التي يراد تعريفها
كالانسان حيوان ناطق والكلمة قول مفرد او اجراء الاحكام على مهيأتها كقولهم اهلك الناس الدينار
والدرهم والرجل خير من المرأة قال السيد في شرح المفتاح فاللام في الدينار والدرهم
والرجل خير من المرأة لتعريف الجنس والحقيقة وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس
المرأة ان يكون امرأة افضل من رجل لجواز ان يكون الرجل الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجال افضل
من جنس المرأة الحاصل في ضمن اي فرد منها مع كون خصوصيات افراد منه انتهى وجعل في المغني من هذه اللام اللام التي في قولك والله لا اتزوج النساء ولا
البس الثياب قال ولهذا يقع الحنث بواحد منها انتهى وهو مبني على ان الاذا دخلت في الجمع
ازالته عن معنى الجمعية الى الجنسية فيصير مجازا عن الجنس وهو المنقول عن الحنفية فلهذا يقع
الحنث عندهم بواحد كما ذكر لان حقيقة الجنس متحققة فيه حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال
غير ادم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتعين كثرة افراده وكونها للجنس في ذلك كما قال مولى
سعد الدين هو ما ذكره ائمة العربية في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض للقطع
بانه ليس القصد الى عضد واستغراق قال ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص في الاثبات كالاذا
حلف انه يركب الخيل يحصل البر بواحد ويعم في النفي مثل لا اكلم الناس اي مواضع منهن.
انتهى ولكن يمنع كونها في مثال اليمين للمهية فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد دون نفس
الحقيقة من حيث هي كما ذكره الدماميني بل هي للاستغراق في ذلك وما استدل به من وقوع
الحنث بالواحد متنازع فيه فالمنقول عن الشافعية انه لا يحنث الا بتزوج ثلاثة وليس ثلاثة
كما صرح به الرافعي في الطلاق محافظة على بقاء محافظة معنى الجمع مع اداة العموم كما هو مقتضى
قانون العربية ولم ينظروا الى كونه جمع كثرة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة لما مر ان التحقيق ان جمع
الكثرة غير مختص بالعشرة فما دونها الا انه مختص بما فوق العشرة ورد الشمني بان قولهم انه لا يحنث
الا بالثلاث ليس في الايمان اللام للاستغراق والا لا حنث الا بجميع النساء وجميع الثياب وانما هو قول
بانها للجنسية الجمعية فان الجنس يدل على الكثرة من حيث انه مفهوم كلي لا يمنع شركة الكثير فيه
وبالجملة فتحقيق الكلام في ذلك مما لا يحتمله المقام ويعبر عن هذا التعريف بتعريف الحقيقة وعن
هذه اللام بلام الحقيقة والمهية والطبيعة وبلام الجنس واللام الحقيقية كما قال الزمخشري
في الحديد ان هذه اللام للجنس لا للاستغراق وكذا قال في شرح المفصل ان اللام الجنسية هي التي يعبر
عنها بالتي لبيان الماهية وبالتي لبيان الحقيقة الثاني ان يكون لتعريف الجنس بمعنى بعض غير
معين وكذا عند قيام القرينة على ان القصد ليس الى نفس الجنس اي الحقيقة من حيث هي كما مر
بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في جميع الافراد كما في الاستغراقية بل في بعضها كقولك اشتر
اللحم واشرب الماء فان الاشتراء والشرب قرينة على ارادة البعض الخارجي المطابق للمعهود الذهني

وهو ايم

وهو اللحم والمآ المقدر في الذهن انه يوكل ويشرب وهو مقدار معلوم ومن هذا اللام اللام التي
في قوله تعالى اخاف ان يأكله الذيب والمعرف بهذا اللام هو الذي يشبه النكرة في المعنى ويعامل
معاملتها في الاحكام ويعبر اهل البيان عن تعريفه بالعهد الذهني وعن لامه بلام المعهود الذهني
ويعبر عنه النحاة كثيرا بتعريف الجنس وعن لامه بلام الجنس وبالام الجنسية ومنه قول المصنف
الاتي قريبا ومصحوب الجنسية في المعنى منكور وهو مجموع وفي باب النعت وينعت النكرة وذوا ل
الجنسية واحسب ان اطلاقهم تعريف الجنس ولام الجنس في ذلك كما ترى اشهر من اطلاقهما في نحو الرجل خير من المرأة بل ظاهر عبارة الكشف شرح الكشاف انه هو المتبع تعريف الجنس وان كان ظاهر كلامه في شرح القطر خلافه وربما عبر عن اللام في نحو اشتر اللحم واخاف ان يأكله الذيب بلام الماهية والحقيقة ايضا بل سيأتي ادخاله فيه عند بعضهم ان لم يكن القصد بها نفس الحقيقة من حيث هي باعتبار ان ذلك هو الاصل وان القصد اليها في ضمن بعض الافراد فرع عنه وبالنظر الى القرينة كالحقوق وسيأتي ولهذا يعلم ان اللام الجنسية ولام الماهية تطلق عندهم على ما يشمل النوعين ولهذا فسر بها ابن مالك والمص في كتبهما مما لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا كما مر والى الثانية وهي ما تخلفها كل حقيقة اشار بقوله او لاستغراق افراد ما اى الجنس وذلك حيث قصد الماهية لا من حيث هي بل من حيث وجودها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن جميعها نحو قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا ان الانسان لفي خسر اى كل فرد من جنس الانس ضعيف وفي خسر بدليل الاستثناء منه في قوله تعالى الا الذين امنوا وهو معيار الاستغراق وينقسم الى حقيقي كما في الايتين والحاقي كما في نحو جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده وهذه هي لام الاستغراق وكثيرا ما يطلق عليها لام الجنس ايضا كما قال في الكشاف في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر وان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل انسان ومحسن ومنه قول المص قريبا ومصحوب الجنسية فانه اراد بها كلتا اللتين للجنس بالمعنى الافرادي اى بعض غير معين والاستغراقي اى جميع الافراد على ما سنوضحه ولهذا التحقيق المشار اليه في التقرير يظهر ان اللام التي لتعريف الجنس بالمعنى الاخير والتي للاستغراق من فروع اللام التي لتعريف الجنس بالمعنى الاولى تعريف الحقيقة والماهية حملت عليها بحسب القرينة فلذلك جعلها المحققون من اقسام اللام الجنسية واختصر التعريف عندهم في العهد والجنسي الحقيقة كما اشرنا اليه صدر التقسيم قال في المطول اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وبما في المعاني من شعبه وفروعه والى الثالثة وهي ما تخلفها كل مجازا اشار بقوله او لاستغراق صفاتها اى صفات الافراد نحو قولك في مقام المبالغة زيد الرجل بمعنى الكامل في الرجولية الجامع لخصائصها الممكنة لذلك الجنس آنفا وليس غيره معتبرا ولا معتدا به فلذلك يصح طول الكلام عليها على جهة المجاز فتقول انت الرجل كل الرجل وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فهي في ذلك كالاستغراق المجازي ولذلك لا يستغنى عن قرينة ويستعملون كلا في هذا المعنى تابعا وغير تابع فيقولون زيد كل الرجل وزيد الرجل كل الرجل حكى الفراء اطمأنت الدار بهم كل الطمأنينة وهذه اللام اللام التي في قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه عند الزمخشري وجزم به في المغني واما التي في فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد في كونها للجنس

الجنس كما ترى

قوله

كانه جميع الصفات

كل الشاعر

المشترك حقيقة او مجازا او غيرهما خلاف وسياتي تتبعه لاهل التحقيق كلام نفيس في ضبط معاني
اللام المعرفة وايضاحها ملخصه انها للتعريف اجماعا ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز فاذا دخلت
على اسم الجنس فاما ان يشار بها الى حصة من مسماة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اكثر
مذكورا تحقيقا او تقديرا (وتسمى لام العهد ونظير مدخولها علم الشخص كزيد واما ان يشار
بها الى مسماه ويسمى لام الجنس فان قصد المسمى من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد نحو الرجل
خير من المرأة والانسان حيوان ناطق فيسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة ونظير مدخولها
علم الجنس كاسامة وان قصد المسمى من حيث هو في ضمن الافراد بقرينة الاحكام الجارية على الثابتة
له في ضمنها فاما ان تقوم قرينة البعضية كما في ادخل السوق واشتر لي اللحم حيث لا عهد في
الخارج ويسمى لام المعهود الذهني ومورد مدخولها موردي النكرة كما سيأتي قال صاحب الكشف
وادخال هذا القسم فيما قبله وهو لا مر الحقيقة او لا لضم التنكير بقدر الامكان وصح اطلاقه
على الفرد لكون الحقيقة في ضمنه فهو حقيقة حينئذ كما صرح به المحققون انتهى واما ان يقوم
قرينة الكلية وهو لام الاستغراق ونظير مدخولها كل مضافا الى النكرة ثم اعلم انه لا بد في تعريف الحقيقة
من ان يقصد به الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ليتميز عن اسماء الاجناس المصادم
التي لا دلالة فيها على البعضية والكلية كرجل ورجحى وذكر ذكرا لها للحقيقة فاذا دخلت عليها
اللام نحو الرجل والذكر لم يتفاوت بين معرفتها ونكرتها فيفرق بينهما بان يقال في المعرف
اشارة الى الحقيقة باعتبار حضورها اذ لا يلزم من حضورها اعتبار وفي المنكر اشارة اليها بدون
اعتبار الحضور اذ لا يلزم من عدم اعتبار عدمه لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدم واذا
اعتبر في تعريف الحقيقة الحضور الذهني فوجه امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد
اشارة الى حصة معينة من الحقيقة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد
وهذا هو الجواب عن اشكال السكاكي المورد في هذا المقام واختلف في المعنى التي هي حقيقة
فيه من المعاني المذكورة بحمل عليه عند التجرد من القرائن كما في قوله تعالى والصلح خير وقوله عليه السلام
المأطهور فقيل في تعريف الحقيقة لا لها للتعريف والحقيقة يفيد جوهم اللفظ والتعميم كما
في الاستغراقية والتخصيص كما في العهدية عارضان فيحتاج فيهما الى القرينة والى هذا ذهب
اهل البيان ومن تبعهم من المحققين وقيل في العهد الخارجي وهو مختار السكاكي تبعا لبعض
ائمة الاصول لانه حقيقة التعيين والتمييز حتى قال ابن معروزها لتعريف العهد لا غير
لكونه لا يفارقها سواء دخلت على تخصص جنس فان الاجناس معهودة في الاذهان فيتميز بعضها
عن بعض والمعهود ينقسم الى شخص وجنس وقيل في الاستغراق ولان الحكم على الحقيقة دون
اعتبار الافراد قليل جدا كما مر والعهد الذهني موقوف على وجود قرينة البعضية وقيل يحمل عليه اذا
كان المقام خطابيا نحو المومن غر كريم والكافر خب لئيم وان كان استدلاليا حمل على اقل ما يحتمل
كالواحد في المفرد والاثنين في المثنى والثلاثة في الجمع لانه متيقن وفي الكشاف الاستغراق
ليس من التعريف في شيء وكفاك شاهدا استغراق الرجل في الدار وتمرة خير من جرادة انتهى
ومصحوب الجنسية اي التي ليست للعهد في المعنى منكر مجموع فمن ثم اي من اجل هذا وهو كون
مصحوب الجنسية منكرا مجموعا في المعنى وقد استعمل المصنف كثيرا ثم للمكان او المجازي كثيرا وبين

في

في كل محل عاينا سبب مقتضى له هنا اى من اجل كونه كذلك يوصف بهما اى يصح وصفه بكل من المنكر والمجموع
لمطابقتهما معناه وان كان لفظه مفردا معرفا وقد علم من التحقيق السابق في معاني اللام ان الذي كالنكرة
من المعرف لها هو ما كانت فيه للجنس بمعنى بعض غير معين الذي يعبر عنه اهل البيان بالعهد الذهني كما في
اشتر اللحم واشرب الماء لانه لا يفيد الا ما يفيده المجرد منها ولذلك سماه الرضي تعريفا لفظيا قال العلامة ابن
الحاجب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء ليس شئ لان هذه الفايدة يقوم بها
نفس الاسم المجرد من اللام واذا كان لنا تانيث لفظي كما في غرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية كما في كرسي
فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي اما بالام كاذكر او بالعلمية كاسامة وانما اضطرهم الى الحكم بكونه
معرفة واسامة علما جريان احكام المعارف عليهما من وقوعهما مبتدئين وذوي حال وصفتين المعرفتين
ونحو ذلك حتى تكلفوا ما تكلفوا لا تنفي ولذلك اخرجهما من تعريفه للمعرفة كما مر فكل اسم دخلته اللام
وقامت قرينة على انه قصد به الفرد دون الحقيقة والبعض دون الكل والمبهم دون المعين كما في اشتر
اللحم واشرب الماء فان الشراء والشرب قرينتان ان المشترى والمشروب بعض لا متناع شراء الجميع وشرب الجميع
ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى واجد على النار هدى فهو في المعنى كالنكرة والفرق بينه
وبين المجرد معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة والمجرد معناه نفس الحقيقة وانما يستفاد البعضية
من القرينة فالمجرد واللام بالنظر الى القرينة سواء والى نفسها مختلفان فلو قال ولي وهذا فيما ليست فيه
علامة الوحدة او التثنية فان كانت فيه نحو ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين فقال الرضي لا فرق بينه
وبين النكرة في المعنى فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين واما التي هي فيه لتعريف الجنس
بمعنى مفهوم الشئ وحقيقته فبينه وبين المنكر بون بعيد كما قاله السيد في شرح المفتاح لان
المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شئ من افرادها وبالمنكر فرد منهم لا بعينه
المصادر التي ليست فيها شايبة الوصفية كرجعى وذكرى يختلف موقع معرفتها ونكرتها وهو المهية من حيث
هي فلذلك قال السيد انه ينبغي معاملتها معاملة المعرف كما يجوز معاملة المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر
معاملة النكرة ويفرق بين المعرف منها والمنكر بان في المعرف اشاعة الحصول الماهية دون المنكر
كما مر فاطلاق المصنف ان مصحب الجنسية منكر مقيد بالذي دلت القرينة على انه اريد به بعض غير
معين فانه هو المنكر في المعنى كالنكرة كما عرفت فلذلك يعامل معاملتها فيوصف بها نحو قوله تعالى
وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وكقول الحارث بحل اشفارا وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فالجمل المذكورة وهي نسلخ ويحل ويسبني صفات لمصحوب ال على المعنى
الذي هو بعض غير معين والجملة في اصطلاحهم نكرات بمعنى انها تؤول لفظا اذا قلت
ان المراد به الجنس بمعنى بعض غير معين والجملة في اصطلاحهم نكرات بمعنى انها حقيقة لان التنكير والتعريف
انما هما في رجل قام ابوه فهو في تاويل قام ابوه وليس المراد ان التنكير وصف لها حقيقة لان التنكير والتعريف
من عوارض الذات كما قال المحقق الرضي ومما قيل ان اجمال احكام والاحكام نكرات لان الحكم بشئ على
شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب والا لوقع لغوا كالسماء فوقنا فقال الرضي ليس بشئ لان معنى
التنكير ليس كون الشئ مجهولا عند المخاطب بل كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية
كما مر ويجوز ان قيل يترجح اعراب الجمل المذكورة احوالا من المحبوب نظرا الى تعريفه اللفظي فقوله
يوصف اى يجوز وصفه لان كونه في المعنى كالنكرة مجوز لوصفه بالجملة لا موجب نعم كونها وصفا اقعد في

هوم

ل

لمعرفة

منها ان المجرد

بلغ

المعنى في اية المتن كما قال يعلم ونسبه ابن مالك للمحققين من جعلها حالا لانها قيد للعامل فلا
يكون الليلية الا حالة الشلخ والمراد انها غاية مطلقا وكذا في البيت كما قال السيد لان الوصف ادل على
وقار من ان يجعل قيدا للامر ورد فكانه قال امرا يمتدا على ليثير يواظب على هبي فلا التفت اليه واقول
لا يعنيني واقصد في اللفظ في الاية الثانية كما قال المص لان الحال لا يجيء من المضاف اليه في مثل ذلك
وكهذا اتممته في باب النعت ان شاء الله تعالى واما مصحوب الجنسية الذي هو مجموع في المعنى فهو
المفرد التي هي منه للجنس المستغرق فان هو الذي يصح وصفه بالجمع حملا على معناه كما في التسهيل
وشروحه والايضاح البياني وغيرها حكي الاخفش هلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض
وجعل ابن مالك قوله تعالى والطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء وزره الشيخ تقي الدين
السبكي بما قال الجوهري ان الطفل قد يكون واحدا وجمعا فظهر عاقرناه ان هنا مسئلتين احدهما
ان مصحوب الجنسية بمعنى يصح غير معين منكر في المعنى وهو مذكور في كتب البيان وغيرها والثانية
ان مصحوب الجنسية بمعنى كل فرد مجموع في المعنى وهذه مذكورة في كتب النحو كالتسهيل وغيره فان
اراد المص بمصحوب الجنسية كلا المعنيين واراد بالمنكر في المعنى مصحوبها بالمعنى الاول والمجموع
في المعنى مصحوبها بالمعنى الثاني فهو مع ما فيه من استعمال المشترك في معنييه والاكثر على منعه
ومن الاطلاق في موضع التقييد والاجمال في مقام التفصيل فاسد من حيث اللفظ لوجوب عطف
احد الخبرين على الاخر حينيذ لان الخبر عنه متعدد في المعنى فهو كقولك ابناك شاعر وكاتب وان
اراد بمصحوب الجنسية شيئا واحدا هو المعنى منكر مجموع فيكون من تعدد الخبر مع اتحاد المخبر عنه كما مر ظاهر
عبارته فهو فاسد من حيث المعنى لما علمت ان الذي هو منكر في المعنى هو مصحوب الجنسية بمعنى بعض
غير معين والذي هو مجموع في المعنى هو مصحوبها بمعنى كل فرد على ان اطلاق المجموع عليه فيه تجوز فان مدلول
المعرف بلام الاستغراقية كل فرد بكل المعبر عنه بالكلي التفصيلي لا مجموع الافراد المعبر عنه بالكلي المجموعي
والفرق بين الامرين واضح وسيأتي في كلام المص قريبا وقد صرح بذلك مع وضوحه صاحب الايضاح
البياني فقال الاستغراق في بين الاستغراق وافراد الاسم لانه بمعنى كل فرد لا بمجموع الافراد قال وبهذا
امتنع عند الجمهور وصفه بمنعت الجمع وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض
انتهى وقال الرضي اذا استثنى من المفرد مستغرق او مجموع كما في الانسان لفي خسر الا الذين فالمراد كل واحد
منهم اذ لا يستثنى من المفرد الا مفرد انتهى فيجب تاويل المجموع بالمتعدد او المنكر ونحوهما على ان وصفه
بالجمع قليل كما صرح به قال السبكي وجوز ابن مالك ذلك من غير ضرورة بعير انتهى بل نقل صاحب
الايضاح عن الجمهور امتناعه كما مر وليس بكثير كما قد يقتضيه قوله والاكثر اي في مصحوب الجنسية
بمعنى كل فرد وهو تعريف الاستغراق اذا افرد كما في التسهيل وشروحه مراعاة للفظ فيما له من
ضمير ووصف وخبر وحال مراعاة للتشاكل اللفظي نحو قوله تعالى لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب
وتولى وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى والجار ذي القربى والجار الجنب ونحو تصدق بالدينار
صحيحا بل وفي ذلك مراعاة للمعنى ايضا حقيقة لما مر ان المعنى كل فرد ومن عدم المطابقة في غير الوصف
كالخبر نحو هذا الدينا رحمر وحكى الاخفش ما هو من الاحداث من الناس وانشد اللحياني
وليس بظلمني في وصل غانية الا كهن ومانعمر من الاحد • قال ولو قلت ما هو من الانسان تريد
من الناس لاصبت اما اذا كان مصحوب الاستغراقية مثنى او مجموعا نحو نعم الرجلان قد افلح المؤمنون

لم يجز الاعادة اللفظ فرع خالف مصحح ال الاستغراقية نظيم وهو كل مضافة لنكرة فانه يجب
مراعاة معنا كما بان يكون على حسب المضاف اليه فلذلك جا الضمير مفردا منكرا في وكل شئ فعلوه في
الزبر وكل انسان الزمناه طائر ومفردا موثنا في كل نفس ذائقة الموت كل نفس بما كسبت رهينة
ومثني في قول الفرزدق وكل رفيق كل رجل فانها ٭ تعالى الفناء قومها اخواه ومجموعا
منكرا في قوله كل حزب بما لديهم فرحون نص عليه ابو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة ٭
فترتن كل حديقة كالدرهم نقال الترك ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون قال المص
الذي يظهر خلاف ذلك وان المضاف الى المفرد ان اريد به نسبة الحكم الى كل واحد وجب الافراد نحو
كل رجل يشبعه رغيف والى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة وعليه فتقول جاد على كل محسن فاعطاني
او فاعطوني بحسب المعنى الذي تريده ان اردت نسبة الغنى لمجموعهم قلت اعطوني او لكل واحد قلت
اعطاني وهذا صريح في الفرق بين كل واحد ومجموع الاحاد لفظا ومعنى قال المص ومن جامع الضمير
مع ارادة كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرات الوبر واجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بمؤتيك
نصحه كون موتيك جمعا حذفت نونه للاضافة انتهى وهذا كقولهم في مصحوب الاستغراقية الدينار
الحر والدرهم البيض لكنه في كل لم يسمع الا في الصفة كالبيت ولم يسمع في الخبر مثل كل رجل قائمون
على التشكي فان الحق بالصفة فبالقياس لا بالسماع وفرق بين كل والمعرف باللام بان وضع كل للتعديد
الافراد فاذا دخلت على النكرة كانت ناصة على كل واحد من ذلك الجنس وبينها وبين الجمع منافاة
واما الاداة اذا دخلت على النكرة فليست ناصة على تعديد الافراد بل تحتمله لذلك ولان تكون داخلة
على الحقيقة لتفيد استغراق الحقيقة اعني الكلي المجموعي وحينئذ تخبر عنه بجمع وبمفرد ويعود ضمير
الجمع عليه فهذا الفرق اوجب ان لا تخبر عن كل رجل الا بمفرد وعن الرجل بالمفرد والجمع والمفرد اكثر لانه
ظاهر العموم ولو لم يكن في هذا التعليق الا شرح هذه الجملة من كلام المص لكان كافيا والله المستعان
وقد تنوب ال باطراد عند الكوفيين قال في المغني وطايفة من البصريين وكثير من المتاخرين
عن الضمير المضاف اليه فيكون للتعريف مع التعويض عنه فيما يربط به كالبدل في نحو قولهم ضربت زيدا
الظهر والبطن اي ظهره وبطنه وجواب اسم الشرط نحو قوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس
عن الهوى فان الجنة هي المأوى اي ماواه وكالصفة المشبهة نحو زيد الحسن الوجه قال تعالى هذا
ذكر وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب فجنات بدل من حسن او عطف بيان
عند من جوز في النكرات ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفتها لا الحسن لانه مذكر ولان
البدل لا يتقدم على النعت والابواب نايب عن الفاعل وبدل من ضمير مستتر في الصفة وعليها فلا بد من تقدير
ان الاصل الابواب منها فحذف الضمير ثم الجار لوا بوابها وناب عند الاخفش ومذهب اكثر البصريين منع نيابة
العدم وان ذلك كله على حذف الضمير بتقدير له في الاية الاولى ومنها ومنها فيما عدا لها ومن حجتهم مجامعتها
له في قولطرفة رحيب قطاب الجيب منها رقيقة ٭ بصحراء لم يحسس بها الهام مجرد ولا يجتمع المعوض عنه
واجب بمنع كون ال عوضا في ذلك بل هي لمجرد التعريف فجمع بينها وبين الضمير كالتا في وحمة فانها لمجرد
التانيث وقد اجتمعت مع الواو التي يعوض عنها في نحو عدة ولم يكن ذلك جمعا بين العوض والمعوض
او بان ذلك ضرورة كما جمع بينهما في قوله اقول يا اللهم يا اللهما والرحيب الواسع والقطاب مجتمع الجنب ومنه
جاوا قاطبة اي جميعا والمعوض عنها واسع لاتساع مجتمع جيبها والبضة البيضا الرخصة والمجرد

يراجع شواهد المغني فقد ذكرت في مجرد كل
ابن مالك وردّه ٭
نحو
بعني ٭
بدل ٭
الوجه اي ٭

بفتح الراء الجسد وقال الرضي لا يعوض اللام عند البصريين عن الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة وحملة الصفة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله لحافي لحاف الصيف والبرد برده انتهى كأنه اراد وبرد برده وعلى المنع جرى المص في باب الصفة المشبهة والى الجواز ذهب ابن مالك لكن بقيد بغير الصلة احترازا عن قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه فلا يطرد قال ابو حيان القائم في هذا المقام الضمير هو الاسم المعرف بالعلامة انما هو فيما قامت فيه وحدها مقام الضمير وبذلك بطل استدلال ابن مالك على الجواز باجماعهم على غنائها عن الضمير في مررت برجل فاكرمت الرجل وتقل ابن مالك عن ابن عصفور ان هذه المسئلة لا ينبغي ان تعد من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لان ترجمتها عوضا عن الضمير في باب البدل كضرب زيد الظهر والبطن وهو يريد ظهره وبطنه ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه انتهى وكان المص اعتمد هنا لجزم به ولذلك نقله في شرح قصيدة كعب عن ظاهر قول تروى نسبه بقوله عن الضمير المضاف على ان نيابة الالف عنه من حيث هو ضمير لا من حيث هو مضاف اليه قال في شرح قصيدة كعب وربما توهم من كلامهم الثاني وقد استخرج ذلك الزمخشري حتى جوز نيابتها عن المضاف اليه المظهر فقال في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها ان الاصل اسماء المسميات ولا اعلم احدا قال هذا قبله والمشهور في الاية قولان احدهما ان الاصل مسميات الاسماء ثم حذف المضاف واعاد الضمير من ثم عرضهم عليه لكافي ان اريد بها المسميات فلا حذف البتة انتهى وتناول اطلاقه الضمير ما اذا كان للغيبة او لغيرها والمرجح كما قال في المغني هو الاول كما في الاصلة قال ابو شامة في قول الشاطبي بدأت ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي وقال بعضهم في واشتعل الرأس شيبا ان الاصل رأسي وبه صرح في شرح قصيدة كعب فانيبت عن الضمير الحاضر وتقدم عن الرضي نحو وقد نزادا الفلا تكون للتعريف لدخولها في اسم مستغنى عنها اما بتعريفه ككونه علما او موصولا او نحوهما اذ لا يجتمع على الاسم تعريفان او وجوب تنكيره ككونه حالا او تمييزا او مضافا اليه او مضافا فان تنكير الاربعة واجب في مذهب البصريين غير ما يأتي استثناؤه من الرابع في الاضافة اللفظية اما الاولان فلما سيأتي فيما يليهما واما الثالث فلانه لو كان معرفة لتعرف صاحبه بالاضافة اليه واما الرابع فلانه لا يضاف الشيء الا للتعريف او للتخصيص فلا يكون الا نكرة كما سيأتي ايضاحه فان جئت في الاربعة محكوم بزيادتها عندهم ومن جوز تعريف الحال كيونس والبغداديين والتمييز والعدد المضاف الى المعدود كالكوفيين ومن وافقهم فلا تكون الا الداخلة عليها عندهم زائدة ونبه بقوله أو مستغنى عنها على علة الحكم بزيادتها وابتنائه على القول بامتناع تعريف انواع القسم الثاني وان التعريف في بعض انواع الاول كالموصول ليس كما مر وهي اي الزايدة في طيهما اي المستغنى بتعريفه وبوجوب تنكير اما لازمة اي لم يعهد حذفها وذلك في مواضع محصورة او غير لازمة فاللازمة في المستغنى بتعريفه كالتي سبقت في علم قارنت نقله كالنضر والنعمان او قارنت ارتجاله كالسموأل والبسع ومثال في الاسم الشريف كما قال ابن مالك فالها قارنت وضعه على كلا القولين من انه مشتق او مرتجل وحكم الهمزة فيما ذكر حكم الالف في علم الغلبة في الها لا تحذف الا لعارض ندا او اضافة بل همزة احق لانها مقصودة بالتسمية فقد همزة احمد وياسر بخلاف التي في اعشى ونحو فانها دخلت للتعريف ثم عرض بعد ذلك شهرة وغلبة في بعض من سمي به فلم تنزع ليكلا تفوت الغلبة كما مر وصل في المغني في علم الغلبة من الزايدة اللازمة ولم يجعلها هنا من ذلك لما اشار اليه في باب العلم من انها قد تحذف كما مر ومن ذلك

ال

الى اسماء الايام كالاثنين والخميس فانها عند الجمهور اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت فيها الالف واللام للمح الاصل
انها المعرفة واذا زالت صارت نكرات وكالتي زيدت في الموصول من الذي وفروعه وهو التي وتثنيتها
وجمعها بناء على ان التعريف فيها بالصلة لا بال ومن قال انها بال لم تكن عنده زايدة وقد تحذف من الاولى
كما مر وكذا من البقية كما ذكر ابن مالك والرضي فيقال الذي والتي ولذان ولتان وتلذين وكافي قال ابن
مالك وهذه اللغة قراءة بعض الاعراب صراط الذين حكاه ابو عمرو انتهى ك ابو حيان لم يذكر
شاهدا على ذلك لا هذه القراءة وهي في غاية الندرة والشذوذ فلا يقاس عليها في البقية وهذا جزم
المص بلزومها في ذلك لعتبار الامر العام على عادته في الاضبه واطراح الشاذ والنادر كما هو الاليق
بالمختصرات اذا العمل كما قال في شرح الشذور على ما عليه الفحصاء الموثوق بلغتهم وامّا اللغات الشاذة
فلا تخصى ومن الزايدة اللازمة في المستغنى بتعريفه الى الان فان عرفته بالاشارة كما قاله
المص او لتضمنه معنى لام الحضور قال ابو حيان وهو مذهب اصحابنا والزايدة اللازمة في المستغنى
بوجوب تنكيره كالحال نحو ارسلها العراك اى معتركة قال تر وهذا ما جاء من المصدر بالالف واللام
وذلك ارسلها العراك ك لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال كانه قال
اعتراكا اى معتركة قال الضمير في ارسلها للابل الوحشية والنغص بالنصا دالمهملة علم تتميم الشرب
وبالمعجمة تحرك الراس وكلاهما رواية والدخال ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين فيشرب ما عشاه لم يكن شرب يقال شرب دخال واعاد حرف الجر في قوله وفي الذي
تنبيها على انه نوع اخر من المستغنى بتعريفه وانما في ارسلها العراك بلفظ نحو كونه من جنس اخر وهو المستغنى
بوجوب تنكيره لا لبتا ولبه فرد اخر اذ لم ينقل لزومها في الحال في غير هذا الموضع بل لم اقف على ذكر
لزومها في واجب التنكير مطلقا في غير هذا الكتاب الى الان وقد قالوا جاءا لجماء الغفير وجماء غفيرا
اى جاءوا بجماعتهم الشريف والوضيع واما الزايدة غير اللازمة فاليها اشار بقوله وجاز استدام
تركها في كليهما وهو النيابة وبجواز الحاقها في كليهما اما جوازا سماعيا اى سماعيا او جوازا سماع واقع في
فصيح الكلام كثيرا بدليل ما سياتي في تنبيهه مع نظيره بذلك في المضى والغاء بذلك لانه لا يجاوز لها غير
ما سمع بالقياس عليه لانها زايدة في مستغنى عنها وهي اى الزايدة غير اللازمة المسموع زيادتها في الكثير
من الكلام هي الداخلة اى التي يتعرض دخولها على علم منقول من مجرد من ال صالح من صفة وهو الاكثر
كالحرث والعباس والحسن والحسين والقسم او مصدر كالعلا والفضل او اسم عين كالاسد فيستدام
بتجريده من ال كحرث وحسين الى اخرها ما لم يلح فيها الاصل نظر للعلمية فان لمح فيها الوصفية
الاصلية ومدح المسمى ان كانت صفة مدح كالحسن او ذمه ان كان صفة ذم كالجهم والقبيح اتى بها فانك
اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسميات نصا او صافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانيا
لتهنا وكذا كل ما دل على معنى وهو بوصفيته في الجملة كالفضل ويعبر عن هذا بالتي للمح الوصل وهو
اولى لان الاصل المنقول عنه قد يكون مصدرا او اسم عين كما مر قال ابن عقيل ودخولها افاد معنى
لا يستفاد بغيرها فلا تكون زايدة خلافا لمن زعم ذلك قال وليس حذفها وابدالها على السواء كما هو ظاهر
كلام المص يعني ابن مالك بل الحذف والاثبات ينزل على الحالين وهو انه لمح الاصل جيء بها
والا فلا ومر نحو عن الارتشاف وفيه شئ يعلم من البحث في معنى الزايدة الاتي اخر الكتاب واحترز
بصالح من المنقول من فعل كيزيد ويشكر فلا تدخل عليه الا في ضرورة كقوله رايت الوليد بن اليزيد

فهي فيه زيادة كما في المغني والاوضح
وفاقا للزجاج وابن مالك اذ جمع
تعريفان فيام ودكان عضفور الخالي
لتعريف المضور ٢٢

الوصف وللمح

اذا لم

مباركا، وسهلة تقدم ذكر الوليد وقيل هي فيه للتعريف لانه نكر ثم ادخلت عليه وامّا التي في الوليد
فهي للجنس الاصل وفهم من قوله سماعا الضا لاشتراد في نحو محمد ومعروف وصالح ويزيد وعمرو لعدم السماع
او جوازا قياسا اى قياسيا او جواز قياس وذلك في الشعر خاصة لكثرة وروده فيه دون النثر كما سياتي
ذلك وتلك اى الزايدة غير اللازمة في المستغنى بتعريفه كالعلم نحو قوله ابى الضيم الخ باعدام العمرو من
اسيرها حُرّاس ابواب على قصورها اى ام عمرو وقيل هي فيه للتعريف كما قيل في اليزيد وقوله
ولقد جبيتك لحمواً وعساقلا ولقد نفيتك عن بنات الاوبر وابن اوبر علم جنس على نوع من الكمأة
جمع على بنات اوبر وعند المبرد انكرة فتكون في ذلك للتعريف لا زايدة كاللام في قوله واللام
وابن اللبون اذا ما لُزّ في قَرَنٍ ورد بانه لم يسمع الاممنوع الصرف وفي المستغنى بوجوب
تنكيره كالمضاف نحو قوله يُوفّي الصحيح اذا تثنّيه مؤهنا كلا تحون من الرشاش المستقي اى
من رشاش المستقي فزادها كما في المضاف كذا قال ابو علي وقال ابن مالك انه على الحذف من الاول للدلالة
الثاني اى كالا تحوان المستقي من الرشاش المستقي وكالحال نحو قوله مُنَ الحميد مقامتا فصاعدا منتصرا
على العدا في تبيل المجد والكرم اى حميدا وكالتمييز نحو قول رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن
مسعود اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
وقوله علام مُلِئَ الرعب والحرب لم تقد لظاها ولم تستعمل البيض والسمر اى طبت نفسا وملئت
رعبا وفيما اضيف اليه التمييز نحو قول العجير بن ابي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان له داع
بمكة مشمعل وآخر فوق دارته ينادي، المرجح من التشيري كملا لباب البر لبك بالشهاد
اى ملا اللباب بر فزاد فيه المع وجوب تنكيره لاضافة التمييز الواجب تنكيره اليه وقال في
شرح اللمحة يحتمل كون لباب مفعولا بعد اسقاط الخافض ومشمعل من اشمال القوم في الطلب
اشمعلا لا اذا بادروا والدارع اخص من الدار والدروع جمع درع وهي الجُفّة العظيمة والتشيري
خشب اسود يتخذ منه قصاع وكذلك التَّيْرُ ويقال لبكت السويق بالعسل ألبكه اى خلطته
والشهاد جمع شهد وهو العسل في شمعه ومعنى امتاس زيادتها في المذكورات في الشعر انه ذكر
من الضرورات التي يجوز ان يجاوز بها غير المسموع منها الا الهاء من الضرائر الممنوعة او جوازا
ندورا اى ندورها او جواز ندور وذلك في النثر غير ما هي فيه للحاق الاصل ومنه اى من ندور زيادتها
في النادر في قسم المستغنى بوجوب تنكيره كالمضاف وما روى الكوفيون من قولهم الثلاثة الاثواب
بادخالها في الاثنين والثلاثة ابواب بادخالها في الاول كالتمييز فيما حكى الاخفش من قولهم
الخمسة العشر الدرهم والعشرون الدرهم فزيدت فيهما في التمييز وفي الحديث ان امراة كانت
تحرق الدمّ بنصب الدما على التمييز كما سياتي في الصفة وكالحال في قولهم جاؤا الجماء الغفير واطلوا
الاول فالاول وفي الحديث فذهب الصالحون اولا فالاول فالاول وقراءة بعضهم ليخرجن الاعز
منها الاذل برفع الاعز فاعلا ليخرجن مضارع خرج ونصب الاذل على الحال فان قدرت الاذل مفعولا
مطلقا على حذف مضاف اى خروج الاذل كما قدره الزمخشري لم يحتج لدعوى زيادة الى في كل من
المذكورات شاذ يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين خلافا للكوفيين في اجازتهم ادخالها
على العدد المضاف الى المعدود نحو الثلاثة الابواب ومثله كما في الارتشاف عندهم اضافة المقدار
الى ما يتجزى كالنصف الدرهم والثلث الدرهم وعلى تمييز المركب والعقد كما مرّ وهي في ذلك

عندهم

٦٢

عندهم للتعريف اما في العدد وشبهه فقياسا على الحسن الوجه وضعفه بان تعريف المضاف
يحصل بالمضاف اليه فتكون الضايعا ولانهم نقلوا عن قوم غير فصحا والفصحا على غيره واما في
التمييز فلاعتقادهم جواز وقوعه معرفة وعند البصريين ان ذلك محمول على زيادة ال والعتقاد
التكير في الجميع تنبيه القياس عند البصريين فيما اريد تعريفه من العدد ادخال ال عليه
ان كان مفردا اخير مفسرا ومفسر بالتمييز فتقول الواحد والعشرون والمايتة والالف والعشرون
درهما ونحو وعلى المضاف اليه ان كان مضافا فيتعرف بالاضافة اليه كقبضت الفلاثة دراهم وخمس
ماية الف الدينار وقال العزيزي قد جاز المذ عقدت يداه إزارا فسما فادرك خمسة الاشبار
وثلثة ذوالرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العما ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع وقد تدخل عليهما
شذوذا كالثلاثة الابواب على الاول والثاني ان كانا متعاطفين باجماع كقبضت الاحد
والعشرين درهما وقد اجاز قوم الاحد والعشرين وعلى الاول ان كان مركبا كالخمسة عشر والا
والعشرين درهما وقد اجاز قوم الاحد والعشرين وعلى الاول ان كان مركبا كالخمسة عشر ولا
تجيز اهل البصرة غيره ومنه قوله عليه السلام ان كنت صايما فصم الثالث عشر اى يوم الثالث
عشر بحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وقد تدخل على جزيه بضعف كالخمسة العشر وعليهما
وعلى التمييز كما مر في حكاية الاخفش واجاز الكوفيون وطايفة منا الحاق الحق قصر على السماع
كالذي فصله وتابعهما بزيادة الف في الجزء الثاني في التمييز باب بالتنوين في المبتدا
والخبر قدمنا ان الكلام اولا في المعربات من الاسماء لانحصارها عندنا في الرفع والنصب والجر
انقسمت المرفوعات ومنصوبات ومجرورات ولكون المقتضي له فيها كونها عمدة او فضلة
او مضافا اليها قدم في المرفوعات من المبتدا والخبر والفاعل ونايبه لانها عمدة الكلام اي لا يخلو
منها كلام ولا يستغني عنها وهذا معنى ما قال في شرح اللمحة من ان يجوز حذفها للدليل كالاولين او لا
كالاخرين ولذلك ذكرهما معمول النواسخ الثلاثة لانها عمدة وان كان بعضه منصوبا كخبر كان
واسم ان ومفعول ظن لان اصله امّا المبتدا او الخبر فهو في الاصل مرفوع لكنه اشبه الفضلات فالحق
بها في النصب ثم ذكر المنصوبات من الفضلات كالمفاعيل الخمسة وتوابعها من الحال والتمييز
والمستثنى قبل المجرورات لان طلب العامل المنصوب اشد من طلبه للمخفوض بدليل وصوله للمنصوب
بلا واسطة ولا يصل للمجرور الا بها ولان المضاف اليه يكمل العمدة تارة كجاء عبد الله والفضلة تارة
كرايت عبد الله فناسب تاخيره عنها وقدم ما لعمد المبتدا لانه مناسبة لاسمه والاقتدا
في تقديمه بايمة الصناعة كسيبويه وابن السراج والفارسي يعني لمس انه اصل في الرفع والفاعل
محمول عليه وقيل عكسه والتحقيق كما قال الرضي ان كلا منهما اصل بنفسه المبتدا فلتمام تجرده عنه كزيد
في نحو زيد قايم ووصف كقايم في نحو اقايم الزيدان وهما وان اختلفا في كون الاول مسندا اليه
والاخر مسندا به حتما فرد لذلك ابن الحاجب كلا بتعريف فقد اشتركا في ان كلا منهما اسم مجرد
عن العوامل اللفظية دون المعنوية والحقيقة للمبتدا وسر ذلك فلذلك صح جمعهما في تعريف
واحد كما فعل المصنف كابن مالك وغيره ولو كان اطلاق المبتدا عليهما ليس الا بالاشتراك اللفظي
كالعين مثلا بالنسبة الى افرادها لم يمكن جمعها في تعريف اذ لا يخفى تعذر تعريف مطلق العين
الشامل للشمس والذهب واما قول الرضي ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين مختلفتين فلا يمكن
جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزايها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا

قول ابن مالك
اي على طريق
الاشتراك

في الحد ممنوع كما مرّ وقد اختلف تعريف المسند اليه فقال هنا كما في شرح الفطر اسم وهذا كالجنس شامل للمخبر عنه والوصف وغيرهما والمراد اسم صريح بقرينة قوله او مؤول اعم الاسم الصريح كالفعل الذي يؤول بالمصدر مع حرف سابك اتفاقا ملفوظا كان الحرف نحو وان تصوموا خير لكم ان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او محذوفا كتسمع بالمعيدي في الرواية الاخرى بحذف ان اي صومكم وسماعك او بدون حرف سابك كالجملة المسند اليها في قوله تعالى انذرتهم عندنا عرب سواخبر او انذرتهم مبتدا اي انذارك كما جرى عليه في المغني وسبق بسطه وخرج عن ذلك الفعل المضارع المجرد عن الناصب والجازم نحو يضرب زيد فليس اسما صريحا ولا مؤولا به وقوله مجرد من العوامل كالفعل خرج به الخبر والفاعل ونايبه ومعمول كان وان وظن واخواتها فانها غير مجردة من العامل وهو المبتدا في الاول كما سيأتي والفعل وشبهه في البقية كما يقال التجريد عبارة عن سلب وجود العامل وسلب وجود كلها يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن وجود الجميع كما يكون بعدم الكل يكون بالاقتران ايضا لانا نقول الالف واللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب ماهية العامل يستلزم سلب كل فرد من افراده اما سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا في المعنى الا انه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدول اذ النسبة الحمايية وايجاب التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وهو يحيل شمول العدم والاقتران لان الاول ممتنعين هنا بالقرينة وهي الاصطلاح على ان المراد بالتجريد عدم عامل لفظي مذكور او محذوف كما قال في التسهيل ما عدم عاملا لفظيا الى اخر عبارته ثم المراد بالتجريد اعم من ان يكون حقيقيا اي عدم وجود عامل لفظا وتقديرا كما في نحو زيد قايم وتقديرا اي عدم وجود له في التقدير وان كان موجودا في اللفظ كما في المجرور بحرف زايد نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله لان العامل في ذلك وان كان موجودا لفظا لكنه معدوم تقديرا لا من حيث انه يتبع على محل معموله بالرفع كما قيل لان مراعاة المحل لا تختص بالزايد كما صرح به المصنف بل لانه زايد والزوايد في تقدير المعدوم وجوده في باب المبتدا والفاعل على كلا وجود ومثل ربت ولعل نحو ربت رجل عالم وقوله لعل ابي المغوار منك قريب لانهما لعدم تعلقهما بشئ سلكا حكم الزايد فالمجرور في ذلك كله داخل في المجرد غير خارج به اذا المعنى به اصطلاحا ما يشمل المجرد حقيقة وما هو بمنزلته كما افصح به في الايضاح فالعوامل على هذا باقية على عمومها وتخصيصها بالنواسخ الثلاث كما فسرها بذلك الزمخشري قصدا لادخال المجرور بما ذكر مما لا ضرورة الى التنبيه عليه مما يصان عنه التعريف عن استعمال اللفظ المجمل وفي نظر فان قيل فان اريد بتجريد عن العوامل تجريد عن ملابستها معنى سواء لم يكن عامل لفظا كما في نحو ازيد قايم او كان فيها عامل لفظا لكنه معدوم تقديرا كالمجرور بالزايد خرج عن التعريف نحو علمت لزيد قايم لان المبتدا فيه غير مجرد عن ملابستة العامل معنى ولذلك يعطف عليه بالنصب نحو علمت لزيد قايم وبكر قاعدا وان اريد بتجريد عن ملابستها لفظا خرج نحو بحسبك درهم قيل المراد بتجريد عن ملابستها من الجهتين معا سمعي عدم اجتماعهما فان كان من جهة واحدة فلم يقع في كون الاسم مبتدا لانه راجع في المجرد بالمعنى المذكور لا يقال التجريد عن العوامل يستدعي سبق دخولها عليه ولا شك ان ذلك غير واحد مراد لانا نقول يتنزل امكان دخولها منزلة دخولها كما في قولهم ضيق فم الركية وسمان من صفر جسم البعوضة

وكبر

٦٥

وكبر جسم الفيل ومنه قوله تعالى ربنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين اولتعودن في ملتنا فسمى العدم
الاصلي اماتة وابتداء الدخول عودا او قوله اللفظية اى المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر
قيد به الفصل المذكور احترازا عن العوامل المعنوية فان المبتدا الا تجرد عنها فهو قيد مدخل للمحدود
لا مخرج ولولاه لخرج المبتدا جملة وكذا كل قيد في الفصل فانه للادخال فيكثر به المحدود بخلاف نقض
الفصل فانه للاخراج فينقص بزيادة المحدود وهذا ما يقال الزيادة في الحد نقص في المحدود
وقوله للاسناد اى لضمه مع خبره بحيث يحسن ان يتكون عليه احترازا عن الاسماء قبل التركيب نحو واحد
اثنان سواء كانت موقوفة كالتي بدون عطف او محركة كالمتعاطفة وليست الحركة فيها اعرابا
كما مر في تعريفها وان سماها ابن عصفور رفعا وهو من القاب الاعراب وتناول بالطلاقة الاسناد
كما قال في شرح الفطر اذا كان المبتدا مسندا اليه ما بعده كزيد قائم او مسندا الى ما بعده
نحو قائم الزيدان انتهى ويدل على ارادته هنا دخول المبتدا الذي هو وصف في التعريف المذكور
قوله اخرالباب وحيث كان المبتدا وصفا الى اخر ما سياتي فان الالف واللام في قوله المبتدا للعهد
والمعهود الا المعرف بما ذكر فدل ذلك على جعل الوصف نوعا منه لكنه ينتقض طرد التعريف ح انتهى حسن
باسم الفعل في نحو هيهات العقيق فانه مسند لما بعده وليس مبتدا لما سياتي منه في باب المعرف
والمبنى انه غير معمول لشئ لفظي ولا معنوي فلا محل له من الاعراب نعم لا اختصاص بذلك على القول
بانه معمول لان موضعه رفع بالابتدا كما ذهب اليه جماعة لكنه خلاف ما جرى عليه في عامة كتبه
كابن مالك لا جرم انه عرف المبتدا في الشذور كما يبدو من مالك بما لا يرد عليه لكن فقال هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه او وصفا رافعا لمكتفى به وهو تعريف حسن ما خوذ من التسهيل
ويمكن ان يقال لم يرد المصنف بما بالتعريف المذكور الا المخبر عنه بقرينة سياق كلامه فانه لم يتعرض لتفسير
المبتدا الوصف مع بيان احكامه الا بعد الفراغ من احكام المخبر عنه وخبره فتكون الى في قوله للاسناد
للعهد الذكري اى للاسناد اليه لانه المعهود ذكره فيما مر مع تبادره ايضا فيخرج عنه المبتدا الوصف
واسم الفعل نهاية ما فيه انه قصر للتعريف على بعض افراد المعرف وكثيرا ما يصار اليه في تعاريف
الماهيات الحقيقية فضلا عن الامور الوصفية كتخصيصهم تعريف الحمد بالحادث دون القديم
وكذا العلم ونحوه وكاصنع المصنف في تعريف الحال والمفعول المطلق حيث خصه ببعض انواعهما كما ايضا
ستقف عليه ولولا تضرر التابع بشموله للمبتدا بقسميه لكان تخصيصه بالمخبر عنه اهون من
ارتكاب فساد الطرد في التعريف ببخول اسم الفعل ان لم يكن مبتدا كما هو الارجح او التزام خلاف
المرجح فيه بجعله مبتدا واعلم ان المراد بالاسم المذكور غير التابع بدليل ذكر التوابع بعد المعربات
باسرها فلم يحتج لتقييده بذلك وكذا الكلام في سائر جنود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
وهواى المبتدا بقسميه مرفوع باتفاق والخلف في رافعه فنصر كما سياتي على انه مرفوع بالابتدا
وعليه البصريون واختاره ابن مالك والمصنف وفسروه بالتجرد للاسناد اليه او لاسناده الى شئ واعترض
بان التجريد عدمي كما اشرنا اليه فلا يوثر ولذلك عدل الجرولي الى تفسيره بجعل الاسم في صدر الكلام
لاسناد شئ اليه او لاسناده الى غيره واجيب بان العوامل عند النحاة علامات لا موثرات والعدم
المخصوص اعني عدم شئ معين يصلح جعله علامة وقيل العامل في المخبر عنه اسناد الخبر اليه كما قال خلف
في رافع الفاعل وقيل غير ذلك مما ليس تحته طايل وقد يجرا اى المبتدا المخبر عنه بقرينة التمثيل بما وقيل الخبر

سيأتي وكان المبتدا الوصف لا يدخل عليه الجار خلافا للزمخشري حيث جعل منه هل من خالق غير الله
وانما بدا باحكام المخبر عنه لكونه الاصل والاكثر بل انكر بعضهم ابتداء الوصف وجعل نحو قائم الزيدان
من باب المبتدا والخبر المقدمين لكن بتاويل متكلف فمن احكام المخبر عنه جواز جره بالباء الزايدة
في نحو بحسبك درهم مائتان في حسبك فيه نكرة اي حسبك درهم نصب مبتدا وهو اسم بمعنى كاف
استعمل استعمال الاسماء كما في نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله ونحو هذا يرد على من زعم انه اسم فعل
كان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال وقد تستعمل استعمال الصفات فيوصف
به النكرة كمررت برجل حسبك من رجل واشباهه نحو بحسبك زيد فقال ابن مالك المبتدا زيد لانه
معرفة وبحسبك نكرة نقله في المغني ومحل سيأتي مندان بحسبك هو المبتدا الان الباء تزاد في
الخبر في الايجاب فيحتمل انه اشار بنحو الى التقييد بما في حسبك فيه نكرة اعتمادا على قول ابن مالك
او الى امثال بحسبك ما زيدت فيه الباء في المبتدا نحو كيف بك اذا كان كذا اي كيف انت فكيف خبر
وانت مبتدا والباء زايدة وقال طرفة فطورا بها حلف الرديف وتارة على حشف كالشن ارمحدد
اي فطورا هو حلف الرديف وخرجت فاذا بزيد اي فاذا به قائما اي فاذا هو والخبر فيهما محذوف
عند من يجعل اذا حرفا او ظرف زمان لان الحرف لا يخبر به مطلقا والزمان لا يخبر به عن الذات
وهي الخبر عند من يجعلها ظرف مكان اي فبالحضرة زيد ومنه عندي درهم والى عبيدة بايكم المفتون اي بايكم
وقال ابو الحسن بايكم متعلق باستقر المحذوف المخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر
بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية اي في اي طايفة منكم المفتون وكذا الحديث فمن لم يستطع فعليه بالصوم
عند من يجعل الظرف خبرا مقدما والصوم مبتدا والباء زايدة ومن جعل عليه اسم فعل بمعنى الزم فالباء
زايدة في المفعول وقد تجر ايضا بمن الزايدة كما سيأتي نحو هل من خالق غير الله فاقتصار جمل ذكر
الباء الظاهر تزاد فيه دون شرط بخلاف من فانه ذكر جر نحو ما زايدة مع شرطه الى محله اللايق به ولا يختص
جر بالزايد كما قال ابو حيان وغيره بل يجوز بغير كرب ولعل كما مر وسيأتي فالمجرور بذلك كله في موضع
رفع بالابتدا ومن احكامه ان يكون معرفة كما مر لعلية التزاما مع مقابله صرحا حيث قال ولا يكون
اي المبتدا والمخبر عنه بقرينة اسنادان وان المبتدا الوصف شرطه التنكير كما صرح به الدماميني وسيأتي
بخلاف المخبر عنه فالاصل ان يكون معرفة لانكرة بمعنى حصة غير معينة من الحقيقة كما مر الا ان افاد كما اذا
كان ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادات نحو شجرة سجدت وشاة تكلمت اذ وقوع ذلك من
افراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فايدة وليتاتى الغرض من الكلام الا افادة المخاطب
فاذا حصلت جاز بخلاف نحو رجل مات اذ لا فايدة فيه فجواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفايدة
كما قال ابن الدهان وغيره فاذا حصلت فاخبر عن اي نكرة شيت نحو رجل يا لباب وغلام على السطح وكوكب
انقض الساعة بل حصول الفايدة هو المصحح لجواز الاخبار عن الشيء مطلقا نكرة كان او معرفة قال ابن
عمرون ويدل عليه انك لو قلت موجود لا بجوز وان كان المبتدا معرفة قال ابن السراج اذا حصلت
الفايدة فاخبر عن اي مخبر شيت اي والا فلا قال ابن الخشاب وهذا كلام عزيز سديد وعليه بنى الرضي
قوله ضابط الاخبار عن المبتدا والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مخصصتين بشيء ولا شيء
واحد هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كالو علم قيام زيد مثلا
فقيل له زيد قايم او قايم زيد عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال في الدار جاز ذلك ان تقول

رجل

رجل قايم فى الدار وقايم فى الدار رجل قال ولا انكران وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بالصفة فان قيل يشكل على الضابط اجماعهم على امتناع رجل فى الدار وجواز فى الدار رجل مع ان فايدتهما واحدة قلنا امتناع الاول ليس لعدم الفايدة بل للالتباس الخبر بالصفة لا يقال فليجز زيد القايم بهم مع اللبس لانا نقول احتياج النكرة الى الوصف اشد من احتياج المعرفة اليه فافترقا فان قيل اذا كان الاخبار عن الشئ نكرة او معرفا مشروطا بحصول الفايدة فما وجه اصالة التعريف فى المسند اليه مبتدا كان او فاعلا كما ذكر اهل البيان فيهما والنحاة فى الاول وبعضهم فى الثانى ايضا وكان اكثرهم انما تعرضوا لذكر فى المبتدا دون الفاعل لان وقوع المبتدا معرفة اكثر منه نكرة بخلاف الفاعل كما اشار اليه الرضى فيما مر قلنا انما كان الاصل فى المسند اليه التعريف مبتدا كان او فاعلا لان الغرض من الاخبار كما مر افادة المخاطب الحكم ولا شك ان احتمال تحقق الحكم كلما كان ابعد كانت الفايدة فى الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا فاعتبر ذلك فى قولك شئ ما موجود وزيد ابن عمرو طبيب ماهر فان فايدة تمام يقتضى تمام تخصيص وهو التعريف لانها كمال التخصيص والنكرات وان امكن تخصيصها بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السموات والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة بالوضع بخلاف النكرة هذا هو التحقيق فى ذلك لا كما قيل ان المسند اليه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد العلم به لامتناعه على ما لا يعلم بوجه لان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه معرفة اذ النكرة المخصصة بل المحضة معلوم من وجه والحكم على الشئ انما يستدعى العلم به بوجه ما ولما كان المدار فى الاخبار على حصول الفايدة كما قررنا وكانت الفايدة فى الاخبار عن المعرفة لا يكاد يتوقف على قرينة لفظية او معنوية لم يتعرضوا لمحالها بخلاف النكرة فان الفايدة فى الاخبار عنها غالبا تتوقف عن الشئ ح
يتوقف على قرينة لفظية او معنوية والمتقدمون وان لم يتعرضوا فى ضابط الاخبار عنها بحصول الفايدة كما ذكرنا لكن المتاخرون لما راوا ان كل احد لا يهتدى لمواطنها تتبعوها اضافة للتفاصيل وتكملة للنفع فمن مقل ومكثر مورد ما لا يصلح او مورد لامور متداخلة حتى الفها بعضهم الى نيف واربعين موطنا وبعضهم حصرها فى شيئين وهما التعريف التخصيص وعليه عول فى الفطر وقال فى المغنى الذى يظهر لى انحصارها فى عشرة وانى هنا اذكرها مع زيادة تفصيل تسهيلا على المبتدى فاشاف الى ان المبتدا الخبر عنه يكون نكرة ان وصف لفظا وكذا لو وصف تقديرا او هو يضاف على الظرف او المصدر اى ان وصف فى اللفظ او فى التقدير او وصف وضعا ملفوظا او مقدرا او شملها الثانى الوصف المحذوف والمعنوى بقرينة التمثيل كما سياتى فالوصف الملفوظ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم وفى الحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم قال المصنف ومنه قولهم فى المثل ضعيف عاذ بقرملة اى انسان او حيوان ضعيف التجا الى قرملة وهى شجرة ضعيفة فالمبتدا فى الحقيقة الموصوف المحذوف والنحويون يقولون يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او محلفا من موصوف والصواب ما بينت لك قال ولا يشترط كل صفة بل يشترط الصفة ان تكون مخصصة فلو قلت رجل من الناس جاءنى لم يجز انتهى والوصف المحذوف نحو قولهم السمن منوان بدرهم اى منوان كائن او موجود ونحو ذلبيل الشتر كله منوان فالسمن مبتدا ثان موصوف بمنه مقدرا او بدرهم خبره وعنوان خبر مبتدا

والجملة خبر الاول ومحل المحذوف رفع صفة لمنوان وهو متعلق بمحذوف ايضا اى كاينان منه
فهناك ضميران يعود احدهما على المبتدا وهى الها المجرورة والثانى على الموصوف وهو المنوان ومثله
قول الاطفل الخبز كالعنبر الهندى عندهم والقفيز سبعون أردبا بدينار اى منه وقول الشاعر
ومما برح الماشون حتى ارتموا بنا ، وحتى قلوب كن قلوب صوادف اى قلوب منا وقلوب منكم ومنه
كما قال ابن مالك والمعنى يغشى طايفة منكم وطايفة قد اهمتهم انفسهم اى وطايفة من غيركم وهم
المنافقون قالوا وللحال ففيها مسوغان والمعنوى رجل جاءنى لان النكرة موصوف فى المعنى اى
رجل حقير ومنه قولهم ما احسن زيدا اى شئ عظيم قال المص وليس فى هذين النوعين صفة
محذوفة حتى يكونا من الثانى او عمل اما نصبا نحو قوله عليه السلام امر بمعروف صدقة ونهى عن
منكر صدقة والرواية وامر بالواو وفى جواز مثل هذا فى القران والحديث بحث ذكره البهاء
السبكى ونحو افضل منك جاءنى لان الظرف منصوب المحل بالمصدر فى الاولين وبالوصف فى الثانى
واما جرا باضافة محضة نحو قوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد او غير محضة
نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ومنه بحسبك درهم والشرط ان يكون المضاف اما نكرة كالاول
او معرفة والمضاف لا تتعرف بالاضافة كالبقية وما عدا ذلك فالمضاف منه معرفة لا نكرة واما
رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجاز دون اعتماد قال المص وتعقبه الدماميني بان الكلام فى
المبتدا المخبر عنه اما الوصف فشرطه التكبر ولا يصح تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة الى الاعتذار عن
وقوعه نكرة بانه تخصص بالعمل او عطف اى على معرفة او على ما اله مسوغ بدليل قوله او عطف عليه معرفة
او ماله مسوغ فحذف مثل هذا من الاول لدلالة ما ذكر من الثانى عليه يعنى ان المعطف مسوغ بشرط كون
المعطوف عليه او المعطوف مما يسوغ الابتداء به اما لكونه معرفة او له مسوغ فالمعطوف عليه لمعرفة نحو زيد
ورجل قايمان والمعطوف لمعرفة نحو رجل ونريد قايمان فرجل نكرة وقايمان الابتداء به لعطفه على معرفة فى
الاول وعطف المعرفة عليه فى الثانى والمعطوف عليه لذى له مسوغ نحو قوله تعالى قول معروف ومغفرة
خير من صدقة يتبعها اذى فسوغ الابتداء بالاول وصفها بمعروف وبالثانية عطفها على الاول والمعطوف
الذى له مسوغ نحو قوله تعالى طاعة وقول معروف اى امثل من غيرها فساغ الابتداء بطاعة لانه عطف عليه
ما فيه مسوغ وهو قول لوصفه بمعروف فالاقسام اربعة الا انه اقتصر على التمثيل لقسمى ما له مسوغ لخفايه
دون قسمى المعرفة لوضوحه على عادته غالبا للخفى وبالخفى دون الجلى فيما ينبه بالادنى على الاعلى قال المص
وكثيرهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وفى تسمية المعطوف مبتدا فى ذلك تسامح لان الكلام فى
غير التابع كما مر وسيأتى فى نظيره فى الخبر المعطوف او كان اى المبتدا النكرة دعا الشخص او عليه نحو قوله تعالى
سلام على نوح سلام على ابراهيم وويل لكل همزة ويل للمطففين ونحو سلام عليك وويل لك والاصل سلمك الله
سلاما وهلكك ويلا اى هلكا فحذف الفعل لكثرة الاستعمال ثم قصدوا الى استمرار ذلك ودوامه فازالوا
النصب لدلالته على الفعل الدال على الحدوث والتجدد فرفعوهما واخروا الخبر عنهما وان كان ظرفا او لا يجب تقدمه
على النكرة كما سيأتى ليلا يلتبس بالصفة دفعا لما هو اهم وهو توهم غير المراد فيقال ان ينكر سلام او ويل فيظن
عليك اللعنة او لك الخير ونحو كما وقع لابى تمام حين انشد الخليفة قصيدة مطلعها على مثلها من اربع وملاعب
فقال له بعض الحاضرين قبل ان يذكر المصراع الثانى لعنه الله والملايكة والناس اجمعين فقطع الانشاد وخرج
وبعد تزال المصونات الدموع السواكب وفى المثل امت فى المجارة لا فيكذا ولكن الامتناع والاخبار

في الحجاز لا فيما اذا لم يكن الامتناع وهو الارتفاع ومعناه المتعالية بالبقاء بعد فناء الحجاز وليس منه
قوله تعالى سلام هي كان السلام المستعمل في الدعا لا يكون خبره الا علما ومجرورا وايضا فلا يخبر عن
النكرة المحضة بالمعرفة اجماعا او كان تعجبا اي اريد به التعجب نحو قوله عجبت لتلك قضية
واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب فعجب مرفوع كحكاية يعلى وانشد من بالابتدا وخبره
لتلك وقضية منصوب على الحال او التمييز او عجب خبر لمحذوف اي امري عجب قيل ويجوز رفع
قضية خبر مبتدا محذوف اي هي قضية والوجه في عجب النصب بالفعل المتروك اظهاره وجوبا
كما في حمدا وشكرا كما سيأتي في المفعول المطلق واما الرفع فكلام سر يقتضي انه غير مطرد في مثله
وهذا النوع وما قبله ادخلهما المص تحت قسم واحد وهو معنى الفعل وجعل ابو حيان من التعجب
قولهم شجرة تسجد وحصات تسبحت ونحو من الاخبار بالخوارق لما فيها من معنى التعجب او كان
واجب التصدير من اسم استفهام نحو من قام او شرط نحو من يقم اقم معه وكم الخبرية نحو كم عبد
لكما وكان جوابا كقولك درهم لمن قال لما عندك فدرهم مبتدا خبره محذوف اي درهم عندي
قال ابن مالك ولا يجوز تقدير عندي درهم الا على ضعف لان حق الجواب مطابقة السؤال وقد
وقع بالاسمية فالجواب كذلك او كان محصورا انحو انما في الدار رجل قال المص وفيه نظر لان الابتدا
بالنكرة صحيح قبل مجي انما وان مثل نحو ما قايم الا رجل فكذلك لان حرف النفي مسوغ لكن لا يتصور
تمثيل المحصور الا بذلك او كان في معناه اي معنى المحصور نحو قولهم في المثل شر اجابك قال الرضي انما
جاز الابتدا به لانه في معنى ما اجابك الا شر وهو مثل يقوله الرجل لمن جاءه في غير ذلك الوقت اي ما اجابك
الا شر حادث ومثله قولهم شر اهر ذا ناب اي ما اهر ذا ناب الا شر قال قد اجلكذا المجاز وقد
ارى والى ما كذا في المجاز بيان اي ما اجلكذا المجاز الا قدر كذا قاله غير واحد ومثل المص بذلك
للموصوف بصفة مقدرة كالسمن منوان بدرهم اي شر اي شر وقد سلا يعاب ولم يجعله في معنى المحصور
لمعنى لطيف نبه عليه اهل البيان او كان مفصلا بانما للفاعل نحو قول امرئ القيس
فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته كما قال
لعوب تنسيني اذا قمت سربالي وانما جر الاخر على القافية وهذا زحف على ركبتيه وقالوا
شهر ترى بالمثلثة وشهر ترى بالفوقية وشهر مرعى قال ابن برى بلا تنوين في ترى ومرعى اتباعا
لترى لانه فعل ونحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته قال المص وفي الامثلة الثلاثة نظر
لاحتمال انسيت واجر في البيت للوصفية والخبر محذوف اي فمن اثوابي ثوب نسيته وثوب اجر
ويحتمل انهما خبران وثمة صفتان مقدرتان اي فثوب لي نسيته وثوب لي اجر ولاحتمال شهر الاول
في كلامهم للخبرية والتقدير شهر الارض ممطورة شهر ذو ترى اي ذو تراب ندي وشهر ترى فيه الزرع
وشهر مرعى ولاحتمال ان يكون رجل الاول في المثال للبدلية والثاني عطف عليه كقوله
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
ويسمى بدل التفصيل انتهى وفي هذا القسم من المسوغات في المغني وتعقبه الدماميني
في الثاني بانه لا يصح ان يكون شهر الاول هو الخبر بل المتعاطفات كلها هي الخبر والا لزم الاخبار عن
جمع بمفرد لفظا ومعنى وهو باطل وكذا البدل في الثاني مجموع المتعاطفين لانه بدل كل من كل وليس
رجل الاول صادقا على المبدل منه وهو رجلان انتهى وفيه نظر لا يخفى واريد به اي بالمبتدا النكرة

جيئة غير مسودة م

فرد المجاز سوى العرب بمكة مثل عطائه

بلغ

الجنس اى المفهوم والحقيقة لكن باعتبار وجوده فى فرد فيعم حتى جميع الافراد اذ ليس بعضها بالحمل
باولى من البعض وهذا اعتبار ابن مالك عن هذا المسوغ بان يراد بالنكرة العموم نحو تمرة خير من
جرادة ورجل خير من امراة للقطع بان القصد فى مثل ذلك كما قاله المولى سعد الدين الجنس دون الفرد
والجنس صالح لكل فرد من افراده فيحمل على الجميع لامتناع التخصيص دون تخصص اى كل تمرة وكل رجل
فقصد الجنس هو المصحح لعموم النكرة فى الاثبات قال الرضى وذلك جايز فى كل نكرة قامت قرينة
على ان الحكم غير مختص ببعض جنسيها بفرد حتما فوذلك فى غير الابتدا نحو علمت نفس ما احضرت
اى كل نفس فالخبر اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على السوا فهم من النكرة العموم وعدا بن
عصفور من المسوغات ان لا يراد النكرة بعينها نحو رجل خير من امراة يريد واحد من هذا الجنس
اى واحد كان خير من كل واحد من ذلك الجنس قال فيعم كل واحد عموم بدل لا عموم شمول اى لا يتناول الجميع
دفعة انتهى وقيل ان العموم البدلى متوهم فلا يصح الامع استفهام او نحوه كسيبانى وعليه فلا
يصح الابتدا برجل فى المثال مرادا به واحد اى واحد كان وكلام المص هنا صريح فى التفرقة بين معنيى
النكرة والجنس كما مر اوتلا المبتدا النكرة نفيا نحو ما رجل فى الدار ومثله تالى لولا كقوله
لولا اصطبار لاذوى كل ذى مقة لما استقلت مطايا هن بالظعن او تلا استفهما نحو اءله
مع الله ونزعم ابن الحاجب فى شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا بالنكرة هو المتضمن
المعادلة بام نحو ارجل فى الدار ام امراة كما مثل به فى الكافية قال المص وليس كما قال وهذان القسمان
مع القسم واجب التصدير ادرجهما المص تحت قسم واحد وهو ان تكون النكرة عامة اما بدلها كما مر
الشروط والاستفهام ونحوه كله قائمتون او بغيرها كالتى فى سياق النفى والاستفهام اما التى
فى الاثبات مرادا بها الجنس كتمرة خير من جرادة فلم يذكرها من ذلك لان العموم فيها ليس بحسب الوضع
بل بحسب القرينة كما اشير اليه فيما مر ولذلك لم يقل او مرادا به العموم كما فى التسهيل وغيره وهو
من محاسنه على ان جعل العموم من المسوغات بحث لان المراد بالمسوغ ما تخصص به النكرة والتحقيق
ان يجعل البعض الجملة الحقيقة ما ليس لسابر امثاله والحكم فى العموم ثابت لكل فرد فلم يتخصص
فرد دون غيره بشئ كيف والخصوص غير العموم هكذا ذكره الرضى قال والحق انه انما جاز ذلك لانك
عينت المحكوم عليه وهو كل فرد ولو حكمت على واحد غير معين لم تحصل الغاية للمخاطب لعدم تعين
المحكوم عليه انتهى فعلى هذا يكون المراد بالتخصيص ما يقابل الاتمام فيشمل العام والخاص ولا مرية
ترك المص وغيره يعبر بالمسوغات لا بالمخصصات اوتلا واو الابتدا وتسمى ايضا واو الحال
نحو قوله سريتا وبحم قد اضا فمبدا محياك اخفى ضوءه كل شارق وفى الحديث دخل وبزمة على الباب
قال المص واحترازا من النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم وانما الضابط وقوعها فى
اول جملة حالية كقوله تركت ضانى تود الذيب راعيها والفا لازما لابد الذيب يطرقها
فى الدهر واصحة وكل يوم ترانى مدية بيدى ومن روى مدية بالنصب فمفعول لحال محذوفة اى
حاملا اومسكا ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء اوتلا فا الجزا وهى التى يربط بها الجواب حيث
لا يصلح لمباشرة اداة الشرط كسيبانى نحو فوالله فى المثل ان مضى غير فعير فى الرباط وفى رواية
فعير فى الرهط يضرب فى الرضى بالحاضر ونسيان الغايب وغير القوم سيدهم والرهط دون العشرة
الى الثلاثة ليس فيهم امراة قال المص ويحتمل ان يكون موصوفا بصفة محذوفة اى فعير فارس

وبستان

اوتلا

او تلا اذا الفجائية الاتى ذكرها اخرج الكتاب نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب قال المص اذ لا توجب العادة ان يخلوا الحال من ان يفاجيك عند خروجك اسد او رجل وكذا العلة في الجواز بعد واو الحال وعن الفا التي في اذا الفجائية قال الماز في الفا زايدة قال الرضي والمص ليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وفيه نظر كما قال ابن ايا زلان من الزايد ما يلزم كأل على ما مر وما في بما على ما قيل وقال ابن هشام للعطف حملا على المعنى اذ خرجت ففاجات الاسد قال الرضي وهو غريب وعن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعلها زادت السببية التي للزوم ما بعدها لما قبلها اي ففاجاه السبع لازمة للخروج والخبر في المثال اما اذا عند من جعلها للمكان او محذوف عند من جعلها حرفا او للزمان او اخبر عنها اي عن المبتدا النكرة بما اختص من الاختصاص مقابل الاعم بدليل ما سياتي وقوله الى بيان ما وقعت عليه ما اشار اليه بقوله من ظرف زمان او مكان او جار ومجرور زاد ابن مالك وتبعه المص او جملة قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجرا بها الا هو في الظرف نحو قوله تعالى ولدينا مزيد والمجرور نحو قوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة والجملة نحو فصدك علامة رجل اما شرطية الاختصاص فلان غير المختص نحو اما ما رجل وفي دار رجل لا يفيد اذ الوقت لا يخلو من ان يكون فيه رجل اما امام شئ ما وفي دار ما فلا فايدة في الاخبار بذلك ومن هنا امتنع كما قال المص في شرح قصيدة كعب الاخبار بالزمن عن الجثة في نحو قولك سير يد في يوم ومحاذاة وصف الزمان بصفة مفيدة كقولك سير يد في يوم طيب كما سياتي قال ابن مالك ولولا الكاف من قصدك لم يفد الاخبار بالجملة كما انه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الاخبار بهما انتهى واما شرطية التقدم فللتسويغ الابتدا بها تختص بتقدم الحكم عليها لما ذكر وهذا اجاز وقوع الفاعل نكرة نحو في رجل وامتنع رجل جاءني فان قبل قضية ذلك جواز قام رجل فما وجه اشتراط الظرف قلنا لان الالتباس في غير الظرف باق لجواز ان يكون قام مبتدا ورجل بدله بخلاف الظرف فانه يتعين للخبرية ومن هنا يعلم وجه الحاق الجملة به كما فعل ابن مالك فليتامل هذا وقد تتفقد المص كلا من الشرطين اما الاختصاص فلانه يلزم عليه اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد الاختصاص قال الصبان ان يقال ظرف صالح للاخبار به واما التقدم فلانه ليس صحيحا للابتدا بالنكرة ولا شرطا فيه بل الظرف المختص بمجروده كاف في التسويغ ونقل في حاشيته على التسهيل عن ابن الخباز ما يقتضي جواز تاخيره قال وهو قول الكوفيين والواحدي وجوز ان يكون هو المسوغ لشكوى في قوله عندي اصطبار وشكوى عندها تسلني فضل ما عجب من هذا امر سماعه فانه قال ليس هو من التسويغ بالعطف كما انشد عليه ابن مالك اذ يحتمل ان الواو للحال وهي مسوغ وان سلم العطف فهم صفة مقدرة يقتضيها المقام اي وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شئ من هذا كله فان الجار هنا ظرف مختص وهو بمجروده مسوغ وكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وانما كان لرفع توهم ان الصفة واشتراطه بوهم ان لا رد خلافا للتخصيص وقد ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها انتهى وما قاله قد سبق اليه المحقق الرضي فانه اعترض عن تعليلهم السابق لتقدم الظرف بان النكرة تختص بتقدم الحكم عليها بدليل وقوع الفاعل نكرة فقال ما حاصله مع التوضيح اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان تغاير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل تعريفه وتخصيصه ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول المحكوم وقد قالوا ان الاحكم على ما ليس بمختص قال والاولى ان يقال ان العلة في تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن الدعاء فليس الخبر

لاخفاء

بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرًا لقولك فوقه ثوب خبرًا عن المبتدأ عند ذلك اللبس القليل كما في قوله
تعالى وجوه يومئذ ناضرة قال وقولنا في الاغلب احترازًا عن قولهم أمتُ في الحج لا فيك وقولنا مما يتضمن
معنى الدعا احترازًا عن سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر انتهى وظاهره ان قولهم امتُ في الحج
لا فيك ليس معناه الدعا وقد مر خلافه والى هنا انتهى ما ذكره المصنف من المسوغات للابتداء بالنكرة وزاد
بعضهم وقوعها بعد كلام الابتدا نحو رجل قام بوفي لها للمناقضة كقولك جل قام لمن قال امرأة قامت
او يراد بها الامر نحو وصية لانر واجهم وزاد في التسهيل ان يقصد بها الابهام ومثّل بما التعجبية
واما الخبر فقالوا الاصل فيه التنكير لانه مسند نشابه الفعل وهو خال من التعريف والتنكير والاسم
لا يصح تجريده عنهما فجرد مما يحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقي على الاصل فكان نكرة قال ابن مالك
ولانه اذا كان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة كان الاصل في الخبر ان يكون نكرة لانه اذا كان مسبوقًا
بمعرفة توهم كونها موصوفة وصفة فجيء بنكرة يرفع هذا التوهم فكان اصلها ما قولهم ان المسند
ينبغي ان يكون مجهولًا لانه محط الفايدة ولا فايدة في الاخبار بمعرفة وبهذا قال ابو موسى الجزولي
معتمدًا المبتدا لبيان الخبر والفايدة فقال الرضي ليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولًا
بل ان لا يكون الذات مشارًا بها الى خارج اشارة وضعية ولين سلمنا ان معناه ذلك فالمنكر ليس نفس
الخبر بل انتساب لم يجر نحو زيد اخوك وانا زيد وجواز مقطوع به قال فالحق ان كلا من المبتدا والخبر
ينبغي ان يكون معلومًا والذي ينبغي ان يكون مجهولًا هو الانتساب الذي تضمنه الخبر لا نفس الخبر
نكون رجعت بالخبر نكرة في الاغلب لما ثبت ان النكرة للمجهول فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان
الخبر معرفة كالمبتدا نحو اخوك زيد لم يكن الكلام مفيدًا للسامع فايدة مجهولة قلنا هذا غلط
فان المفاد في نحو قولك لاخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة فان الذي جهله
المخاطب هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد لا ذات زيد فلا يضر تعريف الخبر كان المجهول اسناد الخبر
وحمله لا نفس الخبر والحاصل كما قال المولى السعد لدين انما تسامح علم امرين لكنهما يكونا متعددين
في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحد ان في الوجود الخارجي بحسب الذات وبهذا اندفع
المص بيان اصالة التنكير في الخبر اذ لا تحقيق فيه وما ذكروه في بيانه ليس بذاك وهذا انما
يدل على اساس هذا الكتاب على قواعد التحقيق والحاصل ان المبتدا والخبر قد يعرفان نحو
الله ربنا وقد ينكران بشرط الفايدة نحو تمرة خير من جرادة وقد يختلفان فيعرف احدهما
وينكر الاخر اذا اختلفا وتقدمت نكرة لها مسوغ مما مر على معرفة نحو من انت وكم
جريبًا ارضك وافضل منه بعلم ابوه فمن اي نا النكرة المقدمة وهي من وكم الاستفهاميتان
وافعل التفضيل وهو خير واصله اخير حذفت همزته للتخفيف ونقلت حركة الياء الى الخاء مبتدا
عند من لا مسوغ لها في الاولين وجوبًا للتصدير وفي الاخير تقدم الجملة او كونه عاملًا في المعرفة
وهو انت في الاول والمضاف في الاخيرين هو الخبر وكذا ما انت وزيد وحسبنا الله وبيت الكتاب
فانك لا تبالي بعد حول ءاظبي كان امك ام حمار اي يذهب السود فلا يبالي الانسان اهجينا
كان ام لا قال ابن فقد اخبر عن النكرة بالمعرفة وتقريره واضح ان جعل ظبي اسم كان محذوفة
مفسرة بالمذكور لانر قد اخبر عنه بامك وهو معرفة واما ان جعل مبتدا لخبره انما هو الجملة
والجمل نكرات كما مر لكن يكون محل الاستشهاد قوله كان امك على تقدير اسمها مضمرا وهو نكرة

وان م

وقد مر عن المصنف ان المسوغ في ذلك الصفة المعنوية وغير جملة منهم الرضي

ذلك للمسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه الاخوة ولو وجب تنكيرها اي الخبر وما تضمنه من الانتساب

يجوز م

بناء على ان ضمير النكرة عندهم نكرة وقد اخبر عنه بامك لا على تقدير اسمها ظبي المقدم كما زعم بعضهم
لان همزة الاستفهام بالفعل اولى ولذلك كان جملة مبتدا مرجوحا عن الاول وقد يمنع كون الضمير
العايد على النكرة في ذلك نكرة لان التعريف معناه التعيين اى الاشارة الى معلوم من حيث هو معلوم
وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العايد على النكرة دونها وكذلك يجري عليها حكام
المعارف اتفاقا وانما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ذكره السيد في شرح المفتاح ولا
فرق في ذلك عندهم بين وقوع ذلك في الجمل الانشائية كما في امثلة المص والخبرية كما في نحو ربه
رجل افضل منه ابوه كما ذكره السيد ومذهب الجمهور ان المبتدا في جميع ذلك هو المعرفة والنكرة الخبر
لانه الاصل فيهما وانما خالف هذا الاصل سيبويه كما قال ابن مالك لان وقوع ما بعد اسما الاستفهام نكرة
وجملة وظرفا اكثر من وقوعه معرفة وعند وقوعه غير معرفة لا يكون الا خبرا من نحو قابهم ومن قام
ومن عندك فحكم على المعرفة بالخبرية جريا على سنن واحد ليكون الاقل محمولا على الاكثر وكذا
الكلام في فصل التفضيل انتهى الاصل اخر وهو عدم التقدم والتاخير ولا تضاهما شبيهان بمعرفتين
تاخر الاخص منهما وكم الخبرية كالاستفهامية عند سيبويه ولم يجوز ابو علي في نحو كم جريبا ارضك ان يكون
ارضك المبتداء وظاهر حكاية المص قول سيبويه من غير اشعار بموافقة ولا مخالفة جواز الوجهين
وبه صرح في المغني قال اعلا الليليين ويشهد لابتداء النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت
وضع للناس وقولهم ان قريبا منك زيد وقولك بحسبك زيدا ننهى والبا لا تدخل على الخبر في الايجاب
وخبر بستا قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع اى ما صارت لان جا بمعنى صار والاصل ما حاجتك فدخل
الناسخ بعد تقدير المعرفة خبرا ولولا هذا التقدير لم تدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله واما من
نصب فالاصل ما جا حاجتك بمعنى اى حاجة هي حاجتك ثم ادخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان
يقول لزيد هو الفاضل ويقدر هو مبتدا ثانيا لا فضلا ولا تابعا فيجوز لك ان تدخل عليه كان فتقول
زيد كان الفاضل وهذا على تقدير ما استفهامية فان كانت نافية فمن جات ضميرا لما تقدم اى لم
تحصل هذه على قدر المحتاج وعليه فلا يكون مما نحن فيه واحتج بقوله تقدمت مما اذا تاخرت عن المعرفة
فهي الخبر على الاصل نحو زيد رجل صالح ويقولها مسوغ عن المحضة فانها تتعين للخبرية اتفاقا كما في
المغني وغيره نحو خرق ثوبك وذهب خاتمك في كلام هي ولا يجوز العكس هنا ولا في باب كان
كما في المغني الا في الضرورة وقد ورد منه في باب كان قول القطامي

• فتى قبل التعرق باضباعا • ولا يك موقف منك الوداعا • وقول حسان كان سبيئة من
بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء وهو عند اهل البيان من باب القلب وهو كما قال السعدان
يجري حكم احد جزئي الكلام على الاخر فههنا جعل كل من المسند اليه والمسند في حكم الاخر واعرب
اعرابه واذا رجعت الى اصل الاستعمال الذي به الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة وحمل
ما ورد منه على ذلك عندهم ادعى للسكاكي على عدم وقوعه بالاستقراء وحمل السيد على عدم وقوعه في الجمل
الخبرية دون الانشائية واما قراءة ابن عامر اولم يكن لهم اية ان يعلمه علما بني اسرايل بتانيث يكن
ورفع اية فقال المص ان قدرت تامة فاللام متعلقة بها واية فاعلها وان يعلمه بدل من اية او خبر
لمحذوف اي هي ان يعلمه وان قدرت ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدا واية خبر والجملة خبر
كان او اية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه خبر لمحذوف او بدل واما تجويز الزجاج كون اية اسمها

وان يعلم خبرا فمردود بما ذكروا عند ولا بان النكرة قد تخصصت بلم استغنى وقال ابن مالك رضي
ونقله عن الاندلسي انه يجوز في باب كان وان الاخبار بالمعرفة في الاحيان كثير الشبه المرفوع في بابها بالفاعل
والمنصوب بالمفعول ولم يجز ذلك في باب المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق اعرابهما قالوا ولا ضرورة
في بيت القطامي لتمكنه من ان يقول ولا يك موقفي منكم ولا في بيت حسان لجواز رفع مزاجها على
اضمار الشان فكان وحمل ابن مالك على هذا الشبه المذكور جعل الاسم في باب ان نكرة والخبر معرفة
كقوله وان حراما ان اسب مشاجعا ۝ فاياي الشم الكرام الخضارم ۝ وحكى تران قربا منك
يريد وان بعيدا منك عمرو وانشد ومما كنت صيادا ولكن طالما ۝ الخ قليلا فوق ظهر سبيل
وقدح ولكن طالما انا ۝ فصل في الخبر واقسامه واحكامه وقدمه على غير من المرفوعات حتى على
القسم الثاني من المبتدا لما بينه وبين المبتدا المخبر عنه من التلازم قوله والخبر اي الذي هو مقابل
المخبر عنه بقرينة المقام لانقسام الانشاء الجزائي من الكلام فشمل هذا كلا من جزئية المسند والمسند اليه
وقوله المسند اخرج المبتدا المخبر عنه اولا كان اوثانيا كما في نحو زيد ابوه قائم والفاعل فانهما مسند
اليهما وقوله للمبتدا اخرج به المسند لغيره كالمبتدا الوصف نحو اقائم الزيدان والفعل في نحو قام زيد
وزيد قام فانهما مسندان للفاعل وهو الظاهر في الاول والضمير في الثاني وكمعمولي النواسخ فانه معهما
مسند للاسم في باب كان وان وللمفعول في باب ظن لا للمبتدا وبذلك علم انه لابد من تجرده من النواسخ ولا
لم يكن مسندا للمبتدا ودخل في التعريف الخبر المفرد والجملة وشبهها وقوله او الموطئ له او المترجم
عنه عطف على المسند والضميران عايدان عليه الا بد لذلك لاستغنائها على ادخال جزء الكلام الذي
ليس هو المسند للمبتدا وانما ذكر توطية لذا وترجمة عنه فالترديد في اقسام المحدود لا في التحديد فالخبر
اما مسند للمبتدا نحو قايم في زيد قايم او موطى للمسند كرجل في قولك زيد رجل صالح فانه ليس مقصودا
لذاته بل المقصود ما بعده وهو صالح لانه الذي به تتم الفايدة فهو المسند وانما جيء برجل توطية له
وتمهيدا لذكره ومنه قوله تعالى بل انتم قوم تفتنون بل انتم قوم تجهلون وقول الخطيب ۝
كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني ۝ وكذا قول كعب بكمها خلة قد سيط من
دمها ۝ قال المصنف فجملة سيط في موضع رفع صفة لخلة ولولاها لم تحصل الفايدة ولكون الخبر في ذلك
ليس هو المقصود اعيد الضمير بعد قوم فالاصل انتم ورجل في البيت الى ما قبلهما لا اليهما كذا قالوا في المغني حتى
وقالوا التقدير تجهلون بي اي الغيبة ولو خاطبت بضمير لما في كتب البيان ان ذلك من باب التغليب لان المظهر
لما كان في المعنى عبارة عن الحاضر غلب جانب الحضور على جانب الغيبة ونظير الخبر في ذلك الحال الموطية في
نحو قرانا عربيا والصفة الموطية نحو مررت بزيد الرجل الصالح وشرط الموطى كما صرح به المصنف في الحال ان
يكون جامدا موصوفا كما ذكر فعلم من هذا كما قال في شرح تصريح كعباب الفايدة كما تحصل من الخبر كذلك
تحصل من صفته قال ويشكل هذا على ابي علي في مسئلة وذلك انه حكى عن ابي الحسن انه امتنع من اجازة
اخق الناس عما اسمه لانه ليس في الخبر الا ما في المبتدا فان قلت اخق الناس عما اسمه ابنه البار به
او النافع له ونحو كانت المسئلة على فسادها ايضا لان الخبر نفسه غير مفيد ولا ينفعه مجموع الصفة
بعد لان وضع الخبر على اثنا والفايدة منه لا من غيره حكاه عنه عبد المنعم الاسكندري ونظر تصحيح
الصفة للخبرية تصحيح للابتدائية كما في نحو لعبد موس من خير وتصحيحها للنحو الغافي الخبر في قوله
تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم انتهى او مترجم عن المسند اي عما هو كان

مستقيما

مشتقا كقوله خليلي خليلي دون ريب وربما ألان امرؤ قولا فظن خليلا او جامدا كقولك ابي النجم وشعري شعري وقول الاخر اذا الناس ناس والزمان زمان وذكر الخليل انت وانشد ابو زيد رحمه الله فقالوا يا خويلد لم نرعك فقلت وانكرت الوجوه هم هم فالثاني في هذه المسئلة خبر عن الاول واما ناصح ذكر ان اتحاد اللفظ مع انه لابد من تغاير المسند والمسند اليه في اللفظ والاسماء او في المفهوم فليكن في الاخبار به عنه فايدة كما انه لابد من اتحادهما في المعنى والا لزم حمل الشيء على مباينه وهو ممتنع كما قرر في محله لانه تصد بالثاني في ذلك الدلالة على الشهرة وعدم التغير فلذلك افاد كانه قال وشعري هو المشهور المعروف لم يتغير عن جزالته وكذلك باقيها هو على معنى المعروف الذي لم يتغير فهذا المقول هو المسند في الحقيقة والمذكور مترجم عنه من الترجمة وهو التفسير عن لغة بلغة ذكره النووي في شرح مسلم قال وقال ابن الصلاح ليست مخصوصة بذلك التفسير فقد اطلقوا على قولهم باب كذا اسم الترجمة لكونه يعبر عن ما يذكر بعده وقد يقصد مثل ذلك بعنوان الشرط حيث اخر لفظها نحو من قصدني فقد قصد في المعنى فقد قصد من عرف باب نجاح مقصده ومنه قول ابن عباس من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فانا ابن عباس وفي الصحيحين من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اي فقد وقعت موقعها لما حصل فيها من جزيل الثواب ونحو ذلك وفي المطول ان شعري شعري على حذف مضاف باعتبار الطالبين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات في الكاملة قال وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر كما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في مثل قولنا مثلا زيد شجاع فمنه سمعته يقاوم الاسد فهو هو بعينه فاحد الضميرين لمن سمعته والاخر لزيد وهو مفيد بدون تاويل انتهى وقد يتغاير ان لفظا ومعنى اما على تقدير المضاف محذوف من المبتدا او من الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين واما للدلالة على تساويهما في الحكم حقيقة كقوله تعالى وازواجه امهاتهم اي في الحرمة او مجازا كقوله ومجاشع قصب هوت اجوافها لو يشتمون من الجود يوطارو ومثله قولهم زيد زهير شعرا وحاتم جودا او لكون احدهما معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لذلك العين حتى صار كانه هو نحو زيد صوم ومنه قول الخنسا في ظبية فقدت ولدها تراح ما رتعت حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من اتقى فان قدرت فيهما مضافا فالمبتدا اي وذا لها اقبال وذو البر من اتقى او في الجزاء ذات اقبال وبر من اتقى او جعلت المصدر بمعنى الصفة اي وهي مقبلة ولكن البار جاز لكنه بخلاف المبالغة قال الشيخ عبد القاهر في بيت الخنسا ليس ذلك على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا ينكرونه منذ اول قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار انما اريد هذا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مفسول وكلام عامي مرذول والاساغ له عندنا من هو صحيح الذوق والمعرفة بالمعاني انتهى وكذا لو قدر مضافا الى الخبر في مجاشع قصب وزيد زهير اي مثل قصب ومثل زهير ولا يتاتى ذلك في مثل زيد صوم اي ذو صوم لانه يصدق على من صام ولو يوما بخلاف ذلك فانه لا يصدق الا على المداوم على الصوم في مباحث التطابق بين المبتدا والخبر لا يجب لغيرهما من التطابق كما قال العلم ما يجب لهما كقوله تعالى رب ارحمهما واما هما فبالنسبة الى التذكير والتانيث يطابق الخبر المبتدا فيهما ان كان هو الخبر في المعنى ويجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل اسمه فاطمة وان كان غير صفة فالموافقة وقد تخالف ان كان التانيث غير حقيقي كقوله والعين بالاثمد الجاري يكحل اي عضو وشيء مكحل او جامدا فلا يكون الا على التحقير نحو هذا الرجل امرأة او التكثير نحو هذه المراة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع ان كان المبتدا مفرد اللفظ والمعنى فالمطابقة كذلك ما لم يكن ذا اجزاء فيجوز المخالفة

انا ابو النجم

قولي الحزورة احزورة الضعف

وادبار

وقد يرد

حيث سمع نحو هذه البرمة اعشار وهذا الثوب اخلاق والاكياس عليه فلا يقال هذا رجل اعضاء وان
كان منقسما الى اعضائه وان كان عكسه فان كان الخبر مما يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلك جوز الا على
نحو قولك هذا الرجل احد فيقول الرجال رجل واحد اى فى انهم على قلب واحد ومذهب واحد ومشتق
فالمطابقة كالرجال قيام ولا يكون مفردا الا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى كقوله الا ان
جيران العشية رائح اى جمع رائح وليس ببعيد وان لم يقبل كافعل التفضيل فان كان لمن هو فى معنى
الجمع ومضافا الى جامد اسم جمع جاز كقولك هو اول العرب واحسن قبيل وغيره لم يجز نحو هو اول
رجل بل اول رجال او الى مشتق مجيز بلا تاويل نحو هو اول الطاعمين ومجيز بتاويل حذف اسم الجمع اى اول
حزب طاعم وهو المبرد او على معنى الفعل اى اول من طعم وان كان المبتدا مفرد اللفظ بجموع المعنى
والخبر صفة جاز افراده نحو الجيش رجل بكر لتوهم القليل اتجا اذا عرف المعنى فيسوغ نحو جيشهم
انما هو رجل وفرس بريد خيل ورجال اى ليسوا بكثير الاتباع وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى كرجل
سمى كلاما فله حكم مفرد اللفظ والمعنى ذكره لك ابو حيان وهو مما اخل به اكثر المبسوطات فضلا عن المختصرات
مع شدة الحاجة اليه فلذلك اوردته ليلا يخلو هذا الشرح عما يحتاج اليه فى الفن وهو اى الخبر
مرفوع باتفاق وانما الخلف فى رافعه فاختيار الشيخين ابن مالك وابى حيان انه مرفوع بالمبتدا وهو مذهب
سيبويه وجمهور البصريين قال سيبويه انما المبنى عليه شئ هو هو فان المبنى عليه يرتفع كما ارتفع هو بالابتداء
وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لان المبنى على المبتدا مرتفع
انتهى لا مرفوع بالابتداء اى بالتجرد كما ذهب اليه الاخفش وابن السراج والزمانى والمتاخرون كالزمخشرى
والجزولى قالوا العامل فى المبتدا والخبر الابتداء الطلبه لهما على السواء وضعف بان الافعال اقوى العوامل
وليس منها ما يعمل رفعين دون اتباع فالعامل المعنوى اولى بذلك ولا مرفوع بهما اى بالمبتدا والابتداء
كما ذهب اليه الزجاج واصحابه لاستلزامه منع تقدم عمد على المبتدا لتضمن المبتدا معنى الابتداء المشتق منه
ولو كان الابتداء عاملا فى الخبر لزم من جواز تقدم عمد على المبتدا تقديم معمول العامل المعنوى عليه
وهو ممتنع حيث يكون العامل لفظا غير متصرف فما ظنك حيث يكون معنى قال ابو حيان ولا يرد هذا
القول باداته الى اعمال عاملين فى معمول واحد لانه لا يجعل كل منهما عاملا على الانفراد بل هما بمنزلة
شئ واحد وقال الكسائى والفراء المبتدا والخبر يترافعان واختاره ابو حيان وقواه الرضى كاسم الشرط
وشرطه نحو ايا ما تدعوا فكل منهما عامل فى الاخر وقيل فيهما غير ذلك وقد جربنا البا الزايدة قياسا فى
غير الايجاب نحو قول العزرق لعمرك ما معن بتارك حقه ولا مستر معنوى ولا منتسب وقول
تعالى وتمارك بنا قول وتمارك بظلام ومحل المجرور اما منصوب على الحالية او رفع على التميمية فالمثل
فالتمثيل بذلك انما يأتى على الثانى دون الاول الكلام فى الخبر المرفوع ولهذا استشهد ببيت العزرق لانه تميمى
لا يعمل ما عمل ليس فبينه شاهد على زيادتها فى خبر المبتدا دون احتمال وعدل عن الايتين وان كان
من عادته فى هذا الكتاب وغيره ايراد الشاهد من التنزيل على غيره لانها وان احتملا الوجهين كما
صرح به فى المغنى فالصواب فيهما كما قال فيه هو الاول لانه لم يقع فى القرآن مجردا من الباء الا منصوبا
نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا بل قيل ان الباء لا تدخل الا على خبر المنصوب دون المرفوع قال الرضى وعلى
هذا بنى ابو على والزمخشرى امتناع دخولها على خبر التميمية واجاز الاخفش وهو الوجه انها تدخل
بعد المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد قايم قال العمرى ما ان ابو ملك بواه ولا بضعيف قواه

انتهى

منهزم او حامد وكما يقيد
الاخبار بالقصد قال الزجاج
الجيش جاء

انتهى وقال المص في وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية وانصر الفارسي الحجازية ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضى نفيه لامتناع الباء فكان زيد فايما وجواز كما في اكرم بالعلم وفيها ان زيد بقلم انتهى ونحو قولهم لا خير بعده النار بخير اذ لم يحمل الباء على الظرفية الى واحترز بقوله في غير الايجاب عن جره بها في الايجاب فليس بقياس وانها انما تزال لتاكيد النفي كما ياتي وقاسه الاخفش ومن تابعه وحملوا منه حراسية سيئة بمثلها بدليل وجراسية سيئة مثلها في اية اخرى وقول الحماسي ومنعكها بشيء يستطاع قال في المغني والاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر وبشيء بمنعكها والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع ومن ابن مالك ان الباء في بحسبك درهم زائدة في الخبر وعن المصنف ظاهر واصله اي اصل الخبر بمعنى الراجح كقولهم الاصل في الاطلاق والحقيقة اي الراجح في الخبر الافراد كما نقله الرضي عن ابن السراج وابن جني وغيرهما وقال الشيخان لا خلاف فيه قالوا لان القول يقتضي نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمسوب اليه والا كان هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لاخبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد ذلك الغلام ضارب ورد الرضي في ان اصله ذلك قال وقولهم المسوب ينبغي ان يكون واحدا مسلم ولكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قال وصيرورة الجملة ذات محال من الاعراب لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد انتهى والمراد بالمفرد هنا ما قابل الجملة لا المركب وهو كما قال ابن مالك ما العوامل الاسم تسليط على لفظه عاريا من اضافة او شبهها او ملتبسا باحدهما نحو زيد منطلق وعمر وضاحك وبشر قايم بواه وينقسم الى مشتق وغيره فالمشتق وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد هنا كما قال ابن مالك ما دل على متصف معينا من مصدر متعلق كضارب ومضروب وحسن واحسن ومصدر اي كربعة وجزور ومفاخر من الصفات التي لا مصادر لها انتهى ولا افعال فتقدر لها مصادر كما يقدر للافعال التي لا مصادر لها انتهى والظاهر في نحو ربعة وجزورا لها قيل هو ليست مشتقة من مصادر اهملت فيحتاج لتقدير ها ولكنها اجريت مجرى المشتق كما قاله في جرسع بمعنى غليظ وضيزى بمعنى بديد وسياتي في النعت فلا يدخل في ذلك اسما الامكنة والازمنة والالات بل هي كالجامد المحض لا يرفع الا ما على ظاهرا ولا مضمرا بخلاف المشتق بالمعنى المذكور فانه يرفع ظاهرا مطلقا ومضمرا مستترا ومحلا لظاهر فاعل او نائبه ذي ضمير بارز يعود على المبتدا كزيد قايم ابوه وزيد مضروب عليه والصفة حج جارية على غير من هي له كما في المثال لانها خبر عن زيد وهي للاب او رافع لضمير عايد على المبتدا لان المشتق المذكور في معنى الفعل فلا بد له من مرفوع ان كان ظاهرا مضمر فان رفع الظاهر لم يتحمل ضمير المبتدا ونحو لا بد له من ان يرفعها معا بل يكون متلبسا به كما اشار اليه والا لكان اجنبيا عنه وان لم يرفع الظاهر تحمل الضمير اتفاقا سواء كان خبرا او نعتا او حالا كزيد قايم ومررت برجل كريم وجاء زيد راكبا فيستتر الضمير في متحمله وهو المشتق ان جرا على من هو له اي على صاحب معناه بقرينة الاستثنا الاتي بان وقع له خبرا او حالا او وصفا ويعرف ذلك بان يقع بعد مفرد كما مثلنا او متعدد وتدل قرينة عليه كزيد هند ضاربته فالوصف خبر عن هند وتانيثه دليل انها في المعنى ولا يجب ابرازه حج ولا استتاره ايضا بل هو جايز لخفاء كما هو حكم الضمير المرفوع بصفة الغايب والغايبة على ما جرى عليه في تقسيم الضمير الواجب الاستتار وجايز تبعا لابن مالك وابن يعيش كما مر مستوفى فاذا قلت زيد هند ضاربته هي قال بوجهين تخرج اعرابه على وجهين ان يكون توكيدا للضمير المستتر في الصفة وان يكون فاعلا لها ولا ضمير فيها بناء على جواز توكيد الوجهين في نحو مررت برجل مكرمك هو ان جعل هو توكيدا او فاعلا ويظهر الفرق بينهما

في غير الافراد فتقول مررت برجلين مكرمك هما بافراد مكرم على الفاعلية ومكرميك هما بتثنية على التوكيد
الا ان ظاهر كلام المص هنا كابن مالك ايضا وجوب الاستتار على الفاعلية كما هو مذهب الرضي مطلقا وبحثه
المص في الاوضح ودل عليه بانه لا يقال زيد قام هو على الفاعلية كما مر وهو قضية ما سيأتي قريبا من وجوب
ابراز اتفاقا اذا اريد جريان الوصف على غير من هو له او حصل لبس بان احتمل كونه لمن هو له فجعلوا ابراز
دليلا على الفرق بين المعنيين وارفعا الالتباس بهما ولا يتم ذلك الا على القول بوجوب استتار اذا جرى
متحملا على من هو له يوضحه قول صاحب الافصاح فيما نقله ابو حيان في شرح التسهيل زعم بعض اهل عصرنا
ان يقول زيد عمرو ضاربه هو فيكون جاريا على عمرو وهو لزيد ورفع الضمير به او يجعله تاكيدا واحتج
بعموم قول النحويين ولا يجوز عندي على قول من يرى ان ذلك لرفع اللبس لانهم لم يكونوا يرفعوا اللبس
اذا وقع لم يفعلون ما لا يلزم فيرفعون به اللبس فهذا نقض لما اعتزوا عليه انتهى وعليه فيكون الزام
استتار الضمير المرفوع بالوصف الواقع بعد متعدد كزيد عمرو ضاربه قرينة معنوية على ان الوصف جار على
من هو له كالقرينة اللفظية في نحو زيد هند ضاربته كما اشار اليه المالكي في حاشيته على الاوضح الا ان
جرى متحملا اي مستترا الضمير وهو المشتق المحمول خبرا او نحوه على غير من هو له اي على غير صاحب معناه بان وقع
خبرا او نحوه لغير صاحب الوصف في المعنى كزيد عمرو ضاربه اذا اريد صدور الضاربية عن زيد ووقوعها
على عمرو فيبرز الضمير وجوبا ليدل على انه الوصف في المعنى ليس ممن جرى عليه في اللفظ فتقول زيد عمرو
ضاربه هو فزيد مبتدا وعمرو مبتدا ثان وضارب خبر عن عمرو وهو ثابت لزيد والجملة خبر عن زيد والضمير
المتصل عايد على عمرو والمنفصل على زيد وقد ارتفع على الفاعلية بضارب وقال الرضي بل على التاكيد للضمير
المستتر على ما مر عند قيل وهو مخالف لجميع النحويين قال ابو حيان لانه لو كان كذلك لم يلزم لان
التاكيد لا يلزم ولوجب تثنية الصفة وجمعها فكنت تقول للهندان الزيدان ضاربتاهما او الهندات
الزيدون ضاربوهم هن ولما لم تقل العرب ذلك الا في لغة اكلوني البراغيث وقالت الهندان الزيدان
ضاربتهما فاذ رت ضاربة ولم تثن دل على انه ليس في الصفة ضمير مستتر بل هذا الضمير المنفصل مرفوع
بالصفة انتهى ولو اريد صدور الضاربية في المثال عن عمرو لكانت الصفة خبرا عن من هو له فيستتر
الضمير لعدم الحاجة اليه وفي وجوب استتاره او جوازه ما مر ومثال جريانه على غير من هو له حالا ركب
عمرو الفرس طارده هو وتمامه من زيد رجل ضاربه هو فهو فاعل ضاربه راجع الى زيد وضاربه مع فاعله
صفة رجل وصلة ركب زيدا الفرس الراكبة هو فالراكبة هو فاعل الراكبة راجع الى زيد والموصول
مع صلته خبر الفرس والفرس مع خبره خبر عن زيد هكذا مثلها الجيشي فجريان الوصف على غير من هو له
خبرا كان او غيره موجب لابراز الضمير اذا التبس المعنى بدونه كما في مثال المتن باتفاق اهل البصرة والكوفة
وكذا لو لم يلتبس عند البصريين كما اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير ومن هو له في التذكير والتانيث
ونحوهما نحو قوله غيلان مئية مشغوف لها هو بدت لجاه بان او كريا خلافا للكوفيين في تجويزهم
استتاره في ذلك حيث لا لبس باختلاف وتبعهم ابن مالك وقال الرضي لا بعد فيه ومنه في الخبر قوله قومي ذرى
المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان فقومي مبتدا وذرى المجد مبتدا ثان وبانوها
خبر جار على ذري في اللفظ وهو كقومي في المعنى وقد استغنى عن ابراز الضمير لعدم اللبس لان الذرى
مبنية لا بانية ولو ابرزه لقال بانوها هم وحكى الفراء كل ذي عين ناظرة اليك فناظرة خبر كل وهي لعين
في المعنى وعليه قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فجاء خاضعين لاصحاب الاعناق وقد جرى على الاعناق

واستتر

واستتر الضمير والا لقال الخاضعين هم وفي الكشف قوله ترى اريا قهم متقلديها اذا صدى الحديد على الكماة فجرى متقلديها على الارتياف وليس لها ولم يبرز الضمير والا لقال متقلديها هم وقرأ ابن ابي عبلة الا ان تؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه بخفض غير صفة طعام وليس له اى ناظرين اناه انتم الى غير ذلك مما تاوله بتكلف كما قال ابن مالك وابو حيان وغيرهما فاذا برز انجه على طريقة الكوفيين اعرابا فعلا وتاكيدا لانهم يجيزون استتار على مامر البحث فيه واعلم انه اذا اختلف ما جرى عليه مستتر الضمير تخفيفا وما هو له في التذكير والتانيث والافراد وفرعه فالبس سواء كان مستتر الضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها فلو لم يات بالضمير في ضاربها ويضربها لعلم الخبر لزيد لا لهند وان اتفقا في ذلك فان اتفقا في الغيبة ايضا فالبس حاصل فعلا كان المستتر او صفة ولا يرتفع الابس المنفصل كزيد عمرو يضاربه هو او يضربه هو او لزيد ان العمران ضاربا هما او يضربانهما وكذا في المونث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب او التكلم فلا لبس في الافعال نحو انا نريد ضربته او اضربه او لزيدان نحن يضربانا او ضربانا وهندانا ضربتني او يضربني الا في غاية المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهندانت تضربك وانتما هندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فالبس حاصل وينتفي بابراز الضمير واما الصفة فالبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالابراز نحو انا زيد ضاربه انا وكذا نحن الزيدان ضاربا هما نحن وكذا نحن الزيدون ضاربوهم نحن وكذا المونث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الايهام المنفصل اللبس في محل المواضع طرده البصريون حيث لا لبس واجاز تركه الكوفيون عند امنه فان قيل ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس نحو توكلنا انا زيد ضاربه فيما تعرف ان ضاربا مسند الى ضمير انا ولو كان مسندا الى زيد لقيل وانا زيد ضاربني فلم يكفوا في رفع هذا اللبس لهذا الضمير قلنا لما كان هذا الضمير لم يبرز برفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فانى لمجرد رفع اللبس ضمير لا يجوز حذفه وهل يجب الابراز في الفعل اذا خيف اللبس كقولك غلام زيد يضربه هو اذا كان المراد ان زيدا يضرب الغلام قال ابن مالك نعم ويمكن تنزيل كلام المص عليه بان تحمل قوله متحمل اللبس على ما هو اعم من الصفة والفعل وقال الرضي اتفقوا على عدم وجوب ابراز الضمير في الفعل لبس امر لا لانحطاط الصفة عنه لكونها فرعه حيث لم يفتقر مع فاعلها تحمل فابرز معها اشعارا بذلك انتهى وكذا قال ابو حيان انه لا يجب ابراز بل اذا خيف اللبس ازيل بتكرار الظاهر المذكور او الفاعل نحو زيد عمرو يضربه زيد وضعف بان وضع الظاهر موضع المضمر في غير التفخيم ضعيف والجامد هنا قيل المشتق اى ولجريانه مجرى المشتق والمراد به هنا كما قال ابن مالك ما عرى من رسم المشتق الذي فيه جامد المحض والجاري مجراه كاسم الزمان والمكان والآلة ونحو لا كقولك هذا اسد مشيرا الى الاسد المعروف وهذه الارض مسبعة وهذا مفتاح وزيد وضحة فكل واحد من اسد وما بعده من الاخبار المذكورة فارغ من الضمير اذ الاشعار فيه بفعل خطا فالم اى للكوفيين قال المص وغيره وللزمخشري ان يقول ايازوالزجاج لم قولهم متحمل الجامد الضمير كانهم نظروا كما قال الرضي الى ان الجزء ض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد له من رابطة وهو الذي يقتضيه المنطقيون بين المبتدا والخبر وموضعه عندهم قبل الخبر وعند النحاة بعده فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عندهم لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق ولم يجر غلوك لك الضمير تابع لخفايه ومذهب البصريين انه لا يتحمل الضمير الا ما يوول بالمشتق ويكون في الربط نصا دقيقا على شيء واحد اللهم الا ان اول اى الجامد بان قامت قرينة على صرفه عن ظاهره وتاوله مشتق كما في الامثلة الاتية فلا خلاف كما يشير اليه كلام ابي حيان في نحو ممتلئة في تحمل الضمير في رفع الظاهر او انتصابه بعده على التمييز كما سياتي في باب الصفة المشبهة كقولك في زيد البطل الشجاع زيد اسد اى شجاع او بطل وفي القاع الغليظ هذا القاع

عرفج اى غليظ اوخشن والعرفج للشوك قال لما امك اجتاحت المنايا كل فوا عليك لم فام خبر جامد موول بمشتق بدليل تعديته بعلى كما تقول اشفقت عليه ذكر المص فى شرح اللمحة نكون هذا الاخبار المذكور تحمل الضمير مرفوع به لتاويله بما فيه معنى الفعل وهذا يصح توكيده كقولهم هذا القاع كله عرفج وقالوا مررت بقوم عرب كلهم اى فصاح واذا اسند الظاهر رفعه قال كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا كسورها فرفع اعالى وكسور مسوح وساج لتاويلها بمعنى سود واجاز ان تقول مررت برجل اسد ابوه اذا اردت ان تجعله شديدا مثله وان قلت مررت بداية اسد ابوها لم يكن عند سر الا الرفع لانك تخبر بان اباها هو الاسد حكاه ابو حيان فاذا رفع الظاهر لتاوله بالمشتق فاولى ان يرفع لانه قد يرفعه ما لا يرفع الظاهر كالتفضيل فالمراد الذى يتحمل الضمير كما قال ابو حيان هو ما يصح ان يرفع الظاهر ولو فى لغة ضعيفة او فى محل خاص مستقا كان كزيد قايم او زيد افضل او فى معناه كجر شبع وغيرها لمتحمل هو المشتق الرافع للظاهر كزيد قايم ابوه والجامد المحض هكذا زيد وما فى معناه من الذى لا يرفع كاسمى الزمان والمكان والآلة **وهنا تنبيهان** الاول استثنا المص كان مالك والرضى الجامد الموول بالمشتق صرح فى ان محل الخلاف هو الجامد المحض وتعليل كثير من المصنفين كصاحب الانصاف وابن يعيش وابى زيد وغيرهم لقولهم الكوفيين يتحمل الجامد للضمير بانه فى معنى المشتق قالوا فاخوك فى زيد اخوك بمعنى مواخيك وغلام فى زيد غلام بمعنى خادم ونحو ذلك يقتضى ان الجامد كله عندهم لا يكون خبرا لا وهو فى تاويل المشتق فلا يتحقق محل الخلاف وهذا كما قال ابن مالك مشيرا الى توجيه القول بذلك لا شبه ان ذلك فى جامد عرف له معنى ملازم لا انفكاك عنه كالاقدام والقوة للاسد والحرارة والحمرة للنار انتقد ما ابو حيان بان ما قيد به هو نا ويله بالمشتق فالمكون اذ ذاك مما لا خلاف فيه انتهى فليتامل فيه الثانى تاويل الجامد بالمشتق فى نحو زيد اخوك وهذا زيد واجب عند المنطقيين لان الجرى الحقيقى لا يكون محمولا عندهم البتة فلابد من تاويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص ذلك المولى بتعدد الدين وقد سبق الى الوهم ان تاويل نحو زيد اخوك وهذا زيد واجب عند المنطقيين لان الجرى الحقيقى لا يكون محمولا عندهم البتة فلابد من تاويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص ذلك المولى بتعدد الدين وقد سبق الى الوهم ان تاويل نحو زيد اخوك بصاحب هذا الاسم ما لا حاجة اليه عند من لا يشترط فى الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذاهب البصريين وجوابه ان الاحتياج الى ذلك انما هو من جهة ان السامع قد يعرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اضافته الى كونه صاحب اسم زيد وفى الكلام انما هو لافادة هذا المعنى كما مر وبقى فى الخبر جملة التضمنها الحكم المطلوب من الخبر لتضمن المفرد والمراد بها ما تضمن جزئين باسناد ليس لعوامل الاسماء تسليط على لفظها او لفظ احدهما نحو زيد ابوه منطلق ونحو زيد حضر غلامه فالمشتق كضارب ومضروب وحسن واحسن مفرد سواء رفع ضميرا مستترا او بارزا وكذا لو رفع ظاهرا كزيد قايم ابوه على المشهور كما قال السيد ونقله ابن مالك عن المحققين لتسلط العوامل على اول جزيه قال السيد ويستثنى ما اذا وقع صلة فانه يكون معتدا بها كالفعل وحملة وكذا فى نحو قايم الزيدان وتناول اطلاقه الجملة الاسمية والفعلية كما مثلنا ولا يشترط ان تكون خبرية كما فى الصلة والصفة لما مر ثم لم يشترط فى خبر كان وان كما سيا تى تاخر المبتدا فيصح وقوعه جملة ولو لم تكن خبرية فان كانت طلبية نحو زيد اضربه او هل جاءك خلافا لبعض الكوفيين وابن الانبارى فى منع وقوعها خبرا نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قال المحققون ومنهم المص وهو يوهم منشاوه استواء الخبر مقابل الانشا بالخبر قسيم المبتدا لا تفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى جواز ان زيدا كيف عمرو ونحوها وعلى جواز كونه ظرفا وليس الخبر فى ذلك ما يحتمل الصدق والكذب نحو المبتدا عند النحاة ليس هو ما يحتملهما كما ان الفاعل عندهم ليس هو من فعل شيا وقيد الوقوع الطلبية

خبرًا فقد لقالي بل انتم لا مرحبًا بكم واتفقوا على جواز الرفع في نحو امّا زيدٌ فاضربه ولا يلزم كما اقتضاه اطلاق المص تقدير قوله هو الخبر خلافا لابن السراج حيث جوز وقوع الانشائية خبرًا بتاويل القول المحذوف والبيذ هب مالك والرضي والتفتازاني وقال السيد في شرح المفتاح انه المشهور قال وتجوز وقوع الانشائية خبرًا بلا تقدير قولا تاويل ليس بشئ لان خبر المبتدا يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال المبتدا ويجب ليربط وتحقق النسبة بينهما واستفهم عنها ولاشك ان نحو اضرب في نحو فولك زيدًا اضربه ليس من احوال زيد اذا جري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدًا وامّا اذا اول بمقول فيه اضرب على معنى انه يستحق ان يومر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة تعرف عنها قولك اضرب زيدًا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبًا بكم وامثل ابن زيد ومتى لقتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام همضاد داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور واخبر المقدر لا على الخبر وحده انتهى وكانت قسمية نحو زيد والله لاضربنه خلافا لثعلب في منعه ذلك قيل في تعليله لان نحو لا فعلن لا محل له فلو بني على المبتدا لصار له محل قال المص وليس بشئ لانا نمنع وقوع جملة قسمية لا جملة هي جواب للقسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكون خبرًا اذ لا يتفكك احدهما عن الاخر والجملتان يمكن ان يكون لهما محل كقولك زيد اقسم لا فعلن وانما المانع عنده امّا كون جملة القسم لا ضير فيها فلا يكون خبرًا لان الجملتين ههنا ليستا بجملتي الشرط والجزاء لان الثانية ليست معمولة للاولى وهذا منع بعضهم وتوجيهها صلة وامّا كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرًا لابد من اضمار العائد للتصديق والكذب والحق ان كلام المحققين ملخص امّا لان فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل وامّا الثاني فلان الخبر الذي شرط احتمال التصديق والكذب هو الخبر فيسم الانشاء لا خبر المبتدا انتهى لابن مالك وقد ورد التراع بما منعه ثعلب قال تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم وفي موضع لندخلنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقال خنسات وقلت اللذ خشيت لتاتينني قال المص وعندي انها تستدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط فجعل منزلة الجواب واذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطية قوله تعالى ولئن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا والله لئن لم ينتهوا ليمسن انتهى وفي الارتشاف ان جملة القسم لا يخبر بها اذ لا يكون خبرًا او كانت خبرية لكن مصدق بحرف عامل في المبتدا كالمصدر بان المكسورة وما عملت فيه وما الحجازية نحو زيد لنقاومنهم وزيد ما هو قائم خلافا للكوفيين في منع ذلك او مصدق بتنفيس اي بحرف تنفيس كالسين نحو زيد سيقوم خلافا لبعض المتاخرين من نقوله على الاصح عايد على المسايل المذكورة بعد لو وقد تعرض الخبرية ما يمنع الاخبار بها كدخول لكن وبل وحتى كما مر نظيره في الصلة ثم ان كانت جملة الخبر اياه اي نفس المبتدا معنى اكتفى بها عن الربط بشئ ما سبق في الارتباط به كونها هي هو وذلك كجملة ضمير الشان والقصة على القول بجواز وقوع الشان مبتدا كما هو قول الجمهور وهذه عندهم قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فاجملة بعد مفسرة لهو وشاخصة لها هي مفسرة مرتبطة به كالخبر المفرد بل اقوى قال ابن مالك وابو حيان وكذا كل جملة الخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام اوما اضيف اليهما نحو كلامي لا الا الله وافضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ونظائر وفيه نظر لان المراد بالجملة في ذلك لفظها فهي بمنزلة المفرد فلا يكون مما نحن فيه كما نبه عليه المرادي وتبعه المص في

الشاعر

المغني فلذا اسقطه هنا والا اي وان لم يكن اياه معنى احتاج الرابط بربطها به لانها في
الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء كلام فلابد من رابطة يربطها بالجزء الاخير وهذا رد قول
ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لا كرمتك هو الخبر بل هو محذوف كما سياتي وروابط الجملة مما
مر خبر عند عشرة ذكرها في المغني منها متفق عليه ومختلف فيه والى تفصيلها اشار بقوله اما ضمير
الجر على البدل والرفع على القطع وكذا ما عطف عليه وقدمه لانه الاصل في الروابط وهذا لا يربط الرابط
الصفة الا به وكذا الصلة غالبا وقوله يربط به مذكورا او محذوفا ويقال في الربط بالظاهر
انه قائم مقام الضمير مذكورا اي اما مذكور كزيد ضربته او محذوف مقدر ان دل عليه دليل
فلا يجوز حذفه في نحو زيد ضربته في دار كما مر في نظيره من الصلة وسياتي في المفعول ومحذوف
ان جر من التبعيضية وكانت الجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء عن المبتدا الاول
قياسا كما قال الرضي كالسمن منوان بدرهم والبر الكر بستين لان جزئيته يشعر بالضمير كما مر وان كان
المبتدا الثاني نكرة كالمثال الاول او معرفا بال الجنسية كالثاني فالجار والمجرور صفة له ويجوز ان يكون
حالا في الثاني والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائنين بستين او كائنا منه ومن ذلك قول الخنسا اذا الناس
اذ ذاك من عز بزا اي من عز منهم اي غلب بزاي سلب وسيا على غير ذلك كما في حديث ام زرع زوجي
المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذا لم نقل ان الثانية عن الضمير وتحتمله اي ويحتمل الربط بالضمير
محذوفا مجرورا اي من قال تعالى ولمن صبر وغفر الاية اي ان ذلك لمن عزم الامور اي ذلك منه قال الصم ولا
بد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام للابتدا او من موصولة او قدرنا اللام موطئة ومن شرطية
اما على الاول فلان الجملة خبر وامّا على الثاني فلانه لابد في جواب اما الشرط المرتفع على الابتدا من ان
يشتمل على ضمير سواء قلنا انه الخبر او ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح واما على الثالث فلانها جواب
القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول ابن هانئ البقاء والنحو في ان الجملة جواب الشرط مردود لانها
اسمية وقولها الهاء على ضمادا القامر مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولها ان تكون اللام للابتدا
لا للتوطية وافهم كلامه ان في الاية احتمالا آخر وهو ان يكون الربط الاشارة كما نقله المص عن بعضهم
وان الضمائر والفاء جعلا في عزم الامور مبالغة قال والصواب ان الاشارة للصبر والغفران ان صبر
وغفر انه بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور وجرى في الظرفية نحو قول امرئ القيس
فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اي نسائيه ونسريه هكذا في التسهيل وقال ابو حيان لا يجوز
حذفه اذا ادى الى تهيئة العامل للعمل وتقطعه عنه كالمجرور من في نحو الرغيف اكلت منه وبغ كما في البيت
وقدر الجملتين فيه صفة لاخر ويوم مبتدا محذوف الخبر او خبر مبتدا محذوف وقال ابن الطنف في الصفة
اسهل منه في الجر وافهم تقييده الجر بعن او في انه لا يحذف مجرورا بحرف غيرهما وكذا اضافة نعم في التسهيل
يحذف المخصوص باضافة اسم الفاعل كقوله سبل الاعالي بنوا الاعلين سالكه والارث اجدر من
يحظى بالولد اي سالكها وقال ابو حيان لا يجوز في الاختيار ولا يجوز حذفه مجرورا باضافة غير
الوصف كزيد قائم ابوه وزيد مررت به او نصب عطف على قوله ان جرا ي يحذف ان نصب بفعل
تام متصرف كما في الارتشاف فلا يجوز حذفه ان نصب بفعل ناقص نحو الصديق كان زيدا او بتام
غير متصرف نحو زيد ما احسن خلافا للكسائي والفراء في الاخيرة اما التام المتصرف فيجوز حذف مفعوله
الراجع للمبتدا ان كان قبل المبتدا كلا في سالما قال الرضي ونقل ابن مالك الاجماع على جواز نحو قراءة

ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى برفع كل اى وعده وقرأ الجماعة فى سورة النساء
على نصبها لتساوى الجملتين الفعليتين التى بعدها والتى قبلها وبيت الكتاب ثلثة كلهن قتلت عمدا
فاحرى الله سرابعة تعود قال الرفع فى كلهن على الابتدا وحذف الضمير جايز فى السعة وقال ابو النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع قالوا وان كل لو نصب للزم وقوعه مفعولا وهو ممتنع
لانها اذا اضيفت الى معرفة لم تستعمل الا مبتدأ او توكيدا كما قرى بهما فى قوله تعالى ان الامر كله لله ولا يجوز
كونه توكيدا فى البيتين لان الموكد لها نكرة قال ابن مالك وكذا ما فى حكم كل من ألفاظ العموم كاى
الموصولة نحو ايهم سالنى اعطى قال ابو حيان ولا سلف له فى ذلك وان كان المبتدا غير كل كقوله وخالد يحمد
ساداتنا والحق لا يدفع بالباطل رواه ابن الانبارى برفع خالد ووقوفه التسلمى فحكم الجاهلية يبغون
برفع حكم فحذفه ضعيف بل قبيح امتناعه ويضعفه فى كل ايضا كما سيأتى نقلا فى كلام المص فى باب المفعول مع
ما فيه مبسوطا وسيأتى ان شرط حذفه مفعولا ان لا يلبس فلا يجوز فى نحو زيد ضربته فى دار او نصب بوصف
وحذف المنصوب به قليل نحو الدرهم انا معطيك اى معطيكه ومنه قوله غنى نفس العفاف المغنى والخايف
الاملق لا يستغنى اى غنى نفس لعفاف المغنية فيحتمل كون العفاف مبتدأ والمغنية مبتدأ ثانى وغنى
نفس خبره والجملة خبر الاول والمعنى الذى يفيده العفاف غنى النفس وان يكون غنى نفس مبتدأ لاضافته
والعفاف مبتدأ ثانى والمغنية خبره والجملة خبر غنى والمعنى غنى نفس لعفاف بغنيه وافهم تقييد النصب
بفعل يعمل او وصفا ان المنصوب بغيرهما لا يحذف وهو المنصوب بحرف نحو زيد كانا سدود القتضاء على
حذف الرابط مجرورا ومنصوبا انه لا يجوز حذفه مرفوعا مبتدأ كان او غيره كما صرح به غير واحد منهم
ابن مالك وابو حيان والرضى لانه عمدة وانما حذف فى الصلة فى بعض الاحوال كما مر لكونها اشد ارتباطا بالمو صول
ولهذا كان الحذف منها احسن منه فى الخبر وفى المغنى انه يحذف مرفوعا كما فى قوله تعالى ان هذان لساحران
عند من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل عن ابن عصفور اجازة حذفه فى نحو زيد هو الفاضل قال مع
قوله هو وغيره انه لا يحذف العايد فى نحو جاء الذى هو فى الدار لانه لا دليل على المحذوف وفى البسيط زيد هو
قايم يجوز حذف هو فتقول زيد قايم تنبيه ذكر المص انه قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل الربط
وذكر فى ثلاث مسايل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمر وفهوا وثم هو الثانية ان يعاد
العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية العجمى هو فهو بدل اشتمال من الضمير
المستتر العايد على الجارية وهو فى التقدير كانه من جملة اخرى وفيما نقول من جعل العامل فى البدل
هو العامل فى المبدل منه ان يصح كنظايره فى مسئلة الاشتغال الاتية واما اشارة عطفا على قوله اما
ضمير وهذا ثانى الروابط والمراد اسم الاشارة فقيل يربط به مطلقا اى سواء كان للبعيد او لا وسواء
كان المبتدأ موصولا او موصوفا او لم يكن وهذا قول الاكثرين نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير
فى قراءة ابى عمرو وابن كثير وعاصم وحمزة برفع لباس على الابتدا وذلك مبتدأ ثان وخير خبره وهما خبر
عن الاول والرابط الاشارة هكذا مثل بالاية ابن عصفور وابن مالك ويحتمل كون ذلك بدلا او بيانا فيكون
الخبر مقدرا او جوز الفارسى كونه صفة وتبعه ابو البقا وجماعة ورده الحوفى بان الصفة لا تكون اعرف
من الموصوف وقيل هذا القايل هو ابو العباس بن الحاج الاشبيلى صاحب نفد المقرب ونكت المستصفى
فى الاصول من تلامذة ابى على الشلوبين فانه تعقب ابن عصفور فى ذلك وقال يلزم على قوله اجازة زيد
قام هذا وذاك قال وليس الامر عندى كذلك بل لا يربط به الا ان كانت اى الاشارة اى اسم البعيد للبعيد

فالمبتدا موصول او موصوف بالموصول نحو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا
وسعها اولئك اصحاب الجنة والذين كذبوا بايانا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار قال المصنف فيمتنع
والفوائد عند زيد قام هذا لما تعين وزيد قام ذلك لما منع والحجة عليه قوله تعالى ان السمع والبصر كل اولئك كان عنه مسئولا
او موصوفا م الانشاف في النقل عن ابن الحاج اكثر ما ورد فيه لك اذا كان المبتدا موصولا او صفة فيحتاج الى عائد ته
بلفظ الاشارة المستعمل لما بعد كذلك وذاك واولئك ويكون لموضع ليس للضمير لانه ليس في الضمير دلالة على
البعد انتهى وظاهر هذا انه لا يمتنع عنده في غير ذلك وان كان قليلا بل مفهوم ما ذكر كثير ذلك كما مر
والحاقا البدل والبيان م جائز جميع الايات المذكورة وغلبها فالخبر مفرد وقد مر ان بعضهم جعل من ذلك ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن
عزم الامور وجعل منه في شرح اللمحة حبذا زيد قال قريبا زيد مبتدأ وهو خبر عنه بحبذا وجملة حبذا على
الاصح مركبة من فعل وفاعل والرابط الاشارة وسيأتي المسئلة او اعادة المبتدا وتحصل هذا اقسام كما
في المغني لان اعادته اما كائنة بلفظه نحو زيد قام زيد وهو الذي لا شك انه رابط والاصح ان اي الرابط
باعادة المبتدا بلفظه ليس ضعيفا كما قال السر ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم كقوله ليت الغراب غداة
ينعب دائما كان الغراب مقطع الاوداج ولا خاصا موضع التفخيم والتهويل للشئ كما قال بعضهم وان
كان اكثر ما يقع في ذلك نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين اي ما هو وتمام
كرر بلفظه تعظيما وقول الشاعر لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا وقوله
لا ارجو تم استدلال على نفي اختصاصه بما ذكر تبرع بزيادته وان كان من وظيفة الشراح اي بدليل اجازتهم
استعمال الظاهر موضع المضمر في غير الشعر وغير مقام التهويل كقولهم اجل زيد احترز زيد اي احترز فاقام
عمم م الظاهر مقام المضمر والضمير في اجازتهم كما ذكر ابن السراج ونقله عنه ابو حيان فان كانوا سموا الخصوصية قدم
هذا التركيب كان شاهدا على ما ذكروا والا فهو مثال وائما كائنة بمعناه وهو الرابع ويربط به عند الاخفش
وتبعه ابن خروف كزيد جاءني ابو عبد الله اذا كان كنية لزيد ومنع السر والجمهور واستدل المجيز بقوله تعالى
تعالى م والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين اي لا نضيع اجرهم وقوله ألمن زين له
سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء المعنى فان الله يضله ويضله واجيب
عن الاولى بمنع كون الذين مبتدأ بل مجرور ربا بالعطف على الذين يتقون ولين سلم كان الرابط العموم ولان
المصلحين اعم من المذكورين او الضمير المحذوف اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة
دليله وعن الثانية بان خبر المبتدأ وهو أفمن محذوف والتقدير أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا كمن هدى
بدليل فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء او عطف هذا خامس الروابط وهو العطف بالفاء
السببية بجملة ذات ضمير على جملة خالية منه هي الخبر قال في المغني او بالعكس فالاول كزيد يطير الذباب
فيغضب ففي يغضب ضمير عايد على زيد قال وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات بحم فيغرق
قاله المصنف م كذا قالوا وهو محتمل لان يكون اصلة تحسر الماء عنه اي ينكشف والثاني كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فالفا السببية نزلت الجملتين منزلة جملتي الشرط والجزاء فهما في حكم
فاكتفى فيهما بضمير واحد في احد احتمالين جملة واحدة كما يكتفى في الشرط والجزاء نحو زيدا ان قام غضب عمرو فالرابط في الموضعين في الحقيقة انما
هو الضمير في نحو زيد يطير الذباب فيغضب زيد لما يطير الذباب يغضب فالاخبار انما هو بمجموعهما
والرابط هو الضمير نص عليه ابن ابي الربيع وسيأتي مزيد كلام فيه في العطف ونقل عن البصريين
منعها اي المسئلة ففي الانشاف عن ابن الحاج وجدت في الاسئلة التي سأل عنها ابن وثاب ابا اسحق

الزجاج قال لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه عن
ابن عصفور ان الربط بالفا متفق عليه ولذلك لم ينقل المنع عن البصريين بصيغة الجزم بل عبر
بعن اشعارًا بعدم تحققه عنهم وعن هشام بن معوية الضرير احد مشايخ الكوفة الواو اى العطف
بمعنى الفا فى الربط فيكون فيها خامسًا نحو زيد قامت هند واكرمها وزيد قام وقعدت هند بنا على ان
الواو فى ذلك للجميع فالجملتان كالجملة كما فى مسئلة الفا وانما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل بدليل جواز
هذان قايم وقاعدون هذان يقوم ويقعدون ولذلك منعها الجمهور قيل او عموم يشمل المبتدأ وهو الاشبه
نحو زيد نعم الرجل وكذا نعم الرجل زيد بناء على اعراب زيد مبتدا والجملة قبله خبره فزيد مندرج تحت الرجل بنا
على ان الف ليست للعهد بل للجنس المستغرق على ما هو المشهور كما قال ابن يا زى فى شرح الفصول ونقله
عن ابى على وعبد القاهر الجرجانى فلما دخل تحت الجنس جرى مجرى الذكر له وفى شرح المفتاح للسيد المحقق
ان اللام فى ذلك للجنس اى الماهية التى هى جنس لزيد ينطلق عليه وعلى غيره فاذا ذكر فى الخبر عن زيد علم
انه هو فكان رابطا له بزيد انتهى وعقلية فيكون المراد بالعموم فى ذلك البدلية دون الشمولى يوضحه ما قال
الاندلسى تريد بالجنس المستغرق بدليل جواز تثنيته وجمعه كقولك نعم الرجلان ونعم الرجال والجنس
الذى بمعنى الاستغراق لا يثنى ولا يجمع وانما قام مقام الضمير من الجملة الواقعة خبرًا لان الاسم لما كان
باعتبار المعقول يطابقه كل فرد من الافراد الحاصلة فى الخارج جاز ان يقوم مقام الضمير لكون المطابقة
فيه شبيهة بالاستغراق وايضا فانه مستغرق بطريق الصلاحية اذ الحقيقة الذهنية صالحة لكل
فرد انتهى قلت ابن ايا ز بعد نقل هذا الكلام وهذا خلاف المشهور ولا دليل فيما ذكره من التثنية
والجمع لان المعنى ان هذا المخصص يفصل افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين او رجالا رجالا
ولذلك منعوا من وصفه فلا يقال نعم الرجل الظريف زيد لان الوصف تخصيصه ويقل شياعه فان جاء
فى الشعر فظاهر ذلك حمله على البدل انتهى ونحو قوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن صبرا
فى عراض المواكب وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة اى فى شقها ونواحيها فالقتال مبتدأ
ولا قتال لديكم خبره وليس فيه ضمير يرجع اليه لكن لما كانت لا لنفى الجنس المستلزم نفيه نفى كل
فرد من افراده دخل تحتها المذكور وحذف الفا من الخبر فى مثل هذا ضرورة لوجوب اقترانها
بعد اما اى فاما القتال فلا قتال لكم نحو قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون ونحو قوله فاما الصبر
عنها فلا صبر اوقيل المراد لا صبر لاحد عنها وصبر داخل فى ذلك وتلزمهم بالتالى الفوضية اى تلزم
القايلين بان الرابط فى المثال والشعر هو العموم اجازة زيد لا رجل فى الدار وزيد مات الناس
وعمرو كل الناس يموتون قال الملم ولا قايل به فلهذا حكى القول بذلك بصيغة التمريض مع ان الربط
بالعموم كما فى الارتشاف عن ابن عصفور متفق عليه قال فى المغنى بعد ان ذكر الالزام المذكور واما المثال
فقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه على قول الاخفش فى صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال
فى فاعل نعم وبيس للجنس او اما البيت يعنى الثانى فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس
العموم فيه مرادًا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شئ انتهى وقال فى حاشية التسهيل الصواب
جعل القتال مرفوع بفعل الشرط المقدر تقديره مهما يذكر القتال فلا قتال لديكم قال وفيه سلامة
من اشياء كثيرة وهذا نظير ما قالوه وذكره ابن مالك فى قولهم اما علم فعالم اى مهما يذكر علم
فالمذكور عالم انتهى بمعناه وقد قيل الرابط فيه ضمير محذوف وقال ابن الطراوة فى نعم الرجل ضمير

لا مضارا اسما معنى الممدوح او شرطا وهذا ثانى من الروابط وهو الشرط المشتمل على ضمير هو الرابط
فى الحقيقة مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمرو ان قام فاسمها ابن الحاج على مانص على
جواز الزجاج فى اسئلة ابن وكاد وهو زيد يقايم عمرو ان قام قيل ان ضمير نايب عن ظاهر مضاف
الى ضمير يعود الى المبتدا ونايب عن الضمير المضاف ذلك الظاهر اليه بعد حذفهما وهذا الضمير
المضاف اليه اى الذى هو الربط فى الاصل ولذلك اشار اليه بلام التعهد فقوله تعالى والذين يتوفون
منكم الاية اى ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اى يتربص ازواجهن قال ابن مالك هذا هو
الاصل ثم جمع بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكرا لضمير اى العايد كان النون
لا يضاف لكونه ضميرا وحصل الرابط بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف للضمير والقايل
بذلك الاخفش والكسائى وتبعهما ابن مالك فى التسهيل قلنا هذا جواب عن الجمهور فانهم منعوا
الربط بذلك كما فى الارتشاف فلذلك انى بنون المشاركة اى لا نسلم جواز الربط بذلك ولا حجة
فى المستدل به لانه يحتمل غيره والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ويصح ان يقرا
تحتمل بالتاء الفوقية اى تحتمل الاية المذكورة وبالياء اى يحتمل ما استدل للنحو بغير ما ذكرتم
و اختلف فى تخصيصه على التقدير وازواج الذين على حذف المبتدا المضاف واقامة المضاف
اليه وهو الذين مقامه وذلك شايع كثيرا فالرابط حينيذ العايد على المبتدا المحذوف وهو الازواج
او التقدير فيما يتلى عليكم حكم الذين على وزان تقدير سرنى فوله تعالى والسارق والسارقة
كما سيأتى فى الاشتغال فالظرف خبر مقدم والمبتدا هو المضاف المحذوف اى حكم الذين يتوفون
منكم ثم ابتدا يتربصن تفسير للمتلو فلا اخبار بالجملة حتى تحتاج للربط او التقدير يتربصن
بعدهم او التقدير وازواجهم يتربصن فالرابط عليها كلمة تم محذوفة هو وما اضيف اليها
وهو المبتدا فى الاول والظرف فى الثانى على التدريج هذه اقوال اربعة فى تخريج الاية ذكر اولها
ابن الحاج وهو اولى من الثانى اذ ليس فيه الا حذف المبتدا بخلاف الثانى ففيه حذف خبر مقدم
ومبتدا موخر وتقديم وتاخير ونقله الطيبى فى حاشية الكشاف عن ترو ونقل الثالث فى المغنى
عن الفراء ونقله ابن الحاج كما فى الارتشاف عن الاخفش والرابع قاله المبرد والزجاج ونقله فى
المغنى عن الاخفش وفى الروض للسهيلى ان الخبر يتربصن بانفسهن ولم يعد على المبتدا شئ
لتشبث الكلام بعضه ببعض وعاشر الروابط الى اذا قلنا بنيابتها عن الضمير كما مر وانما كثرت روابط
الجملة دون نظايرها من الصلة والصفة فناسب ان يكون رابطها اكثر من رابط لان
الشئ اذا كثر فى الكلام استحق بان ياتى على لغات متعددة ذكر قريب المعمو ويا تى الخبر فى الظاهر
كما ستعلم ظرفا نحو والركب اسفل منكم وجارا ومجرورا نحو الحمد لله حالكونهما تامين كما مثلنا احترازا عن
الناقصين كزيد امس وزيد بك فلا يكونان خبرين لما مر فى الصلة خلافا للكوفيين كما سياتى فى
الاشارة اليه فاذا وقعا خبرين فهما بالاتفاق منصوبان الظرف لفظا والمجرور محلا وانما الخلاف فى
ناصبهما فالكوفيون انه المخالفة اى لما كان الخبر نفس المبتدا فى نحو زيد قايم ارتفع به وغيره فى زيد عندك
اذ لا يقال زيد عندك لفرق فى الاعراب بالمخالفة التى اتصف بها الجزء هو العامل عندهم فيكون معنويا
وذهب ابن طوف وابن ابى العافية الى انه المبتدا ونسباه لسعيد زاد ابن طوف ومتقدمى اهل
البصرة وعلى هذين القولين لا حاجة لتقدير محذوف يتعلق به والصحيح الذى عليه البصريون

والتقريع

نحوه

ازواجهم

النون م

والحال الكونية اكثر من الصفة والصفة

والتقريع كونهما كما قال متعلقين بمحذوف هو العامل فيهما بل قيل هو الخبر في الحقيقة لانه المحكوم
به والرافع للظاهر في نحو زيد في الدار ابوه اذ لا عمل الا للفعل وما في معناه وما يتسبب للظرف من خبرية
وعمل فهو تجوز كذا قاله ابن كيسان ومحمد ابن مالك والمص وبني عليه انه يقدر متاخرا في نحو في الدار
زيد قال لانه الخبر في الحقيقة والاصل تاخر قال ويحتمل تقديره متقدما لمعارضته اصل خبر وكونه
عاملا في الظرف واصل العامل ان يتقدم اللهم الا ان يقدر فعلا فيجب تاخيره لان الخبر الفعل لا يتقدم
في مثل هذا وكذا في باب ان لا يتقدم منصوبها نحو ان خلفك زيدا او بجوز الوجهان في كان ولو قدرته
فعلا لان خبرها يتقدم ولو كان فعلا على الاصح اذ لا يلتبس الفعلية بالاسمية انتهى وذهب ابو علي وابن
جني الى انتقال الحكم للظرف حيث اعرب اعرابه وسمي باسمه فكان الخبر في زيد في الدار هو الظرف
ولو كان الحكم للعامل لجاز قائما زيد في الدار كما جاز مع العامل وكذا البحث في غير الخبر من نظائره
ويقدر هذا العامل مستقرا او مستقر اي حدثا وما في معناه من مشتق من حدث عام
اي ما لا يخلو منه فعل كالحصول والثبوت كما مر في الصلة اسما كان ذلك المشتق كمستقر وحاصل
او فعلا كاستقر وحصل ولا خلاف بين المقدرين كما قال في شرح اللمحة في جواز تقدير كل منهما
في الخبر فنظائره بل الخلاف في الارجح تقديرا فقيل الاسم لان الاصل في الخبر الافراد كما مر
واختاره ابن مالك وتبعه في الاوضح وقيل الفعل لانه عامل والاصل في العامل ان يكون فعلا وقد
نسبا معا للسر والاكثرون كما قال الرضي والمص على ان في ترجيحا للاصل في العمل على الاصل في الخبر
قال المولى سعد الدين الانصاف ان المفهوم من قولنا زيد في الدار اثبات فيها او مستقر وقال
في المغني لحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما او فعلا بل بحسب المعنى فيقدر كونا مطلقا في نحو زيد
في الدار هو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم
والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي قال لهذا هو الصواب وقد
اغفلوه مع قولهم في نحو زيد قائما ان التقدير اذ كان اذا اريد المضي واذا كان ان اريد
الاستقبال والا فزيد اذا جعلت المعنى فقدير الوصف فانه صالح للازمنة كلها او ان كان حقيقة في
الحال او يقدر في باب الاشتغال نحب المضر فيقدر الفعل في نحو يوم الجمعة يعتكف فيه والوصف في نحو
يوم معتكف فيه انتهى وقد يتعين احدهما لعارض كالوصف في نحو اما عندك فزيد وجيت فاذا
عندك زيدا لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل وكذا لام الابتداء في نحو ان زيدا لفي الدار وكالفعل
في الصفة من نحو كل رجل في الدار فلدرهم لانه بمعنى الذي في الدار ولا يكون المقدر في الصلة الا فعلا
كما مر وعلم بهذا ان الاخبار بالظرف والمجرور لا يخرج من احد القبيلين المفرد والجملة فهو اما من تركيب
الاسم مع الاسم او مع الفعل وليس قسما برأسه غير متعلق بشيء خلافا لابن السراج وتبعه الشيخ تقي الدين
السبكي وهو شاذ وانما اورده المص قسما على حياله وان كان الخبر منحصرا في القسمين عند الجمهور كما قررنا
لانه لا يتعين فيه احد التقديرين فناسب ايراده قسما برأسه لتردده بينهما او بالنظر الى الظاهر كما
فعل في الصلة لان باعتبار ما في نفس الامر متعلق محذوف فعين بالتثنية حال من المعطوف والمعطوف
عليه وان كان المراد احدهما وقد مر ما فيه والجمهور على وجوب حذف هذا المتعلق كما سيأتي من كلامه
في الخبر وان كان ونظائره لدلالة الظرف عليه وسد مسده فاطلاقه هنا الحذف محمول على
الوجوب لان المطلق مصروف للفرد الكامل والتقييد بذلك في باب المفعول فيه ومر ما ظهر في

ما استقر

الضرورة وجوز جماعة في غيرها كما سيأتي ببسطه في المفعول فيه وقوله منتقلا حالا اخرى من
المتعاطفين اى من احدهما جارية على غير من هي له لاسنادها الى الظاهر في قوله ضميرها اى ضمير
احد المقدرين من المشتق والفعل اذ كل منهما يشتمل على ضمير المبتدأ وتنتقل بعضهما اليهما اى الى
الظرف والمجرور على الاصح فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببي
ان جاء بعدهما كزيد خلفك ابوه كما سيأتي وقال ابن السراج انه محذوف تبعا للعامل وان كان فاعلا
لانه يفتقر تبعا ما لا يفتقر استقلالا والمحققون على الاول بدليل الابدال منه في قوله تعالى والوزن
يومئذ الحق عند الاكثر ومحل الحال منه نحو في الجنتين خالدين فيها ونحو زيد في الدار جالسا فيها السابق
الضمير المقدر في الظرف لامن ضمير المقدر والاجاز تقديمه وهو غير جائز والعطف عليه كقوله
الا يا نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام وتوكيده كما في قوله فان فؤادي
عندك الدهر اجمع فاجمع توكيد للمستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح
ان يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر لانتصابهما ولا للضمير محذوفا مع الاستقرار لتناقض في الحذف
المقصود للاختصار والتوكيد الموجب للطول ولا لاسم ان على المحل لزوالها الراجح كذا قيل وفيه
بحث وقد علم مما حكيناه من الخلاف في ان عامل الظرف كون محذوف ونحو جلوسه وفي انتقال
الضمير للظرف اليه ان قوله على الاصح اشارة الى الخلاف المذكور في المسايل الثلاث وقضية
اطلاقه في المسئلة الاخيرة ان الظرف يتحمل الضمير سواء تقدم على المبتدأ او تاخر عنه ونزعم
ابن عصفور انه انما يتحمله اذا تاخر اما اذا تقدم فلا وتقله عن سر والفراء حكاه في الارتشاف
قال المصنف وهو خرق في الاجماع ومما حكيناه من الخلاف في كونهما متعلقين بمحذوف وفي وجوب حذف
ذلك المتعلق وفي انتقال ضمير للظرف مستفاد من قوله على الاصح بجعله راجعا الى المسايل
الثلاث وان كان الظاهر تخصيصه بالاخيرة فقط والى الخلاف في الرابعة وهو اعتبار كونهما
تامين اشار بقوله ولا يقاس على ما وقع فيه الظرف خبرا وهو غير صالح للخبرية لا بتقييد تمامه
كما في قوله من ابيات الكتاب فلا تلحني فيها فاني بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله على
رواية نصب مصاب على الحال واخاك اسم ان وبحبها الخبر مع انه ظرف نا قص فلا يقال في زيد فيك
راغب زيد فيك راغبا بالنصب لان فيك لا يصلح خبرا لنقصانه كما مر في الصلة بل يجب عند البصريين
خبرية الاسم الذي يليه ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر كما في رواية رفع مصاب المشهورة خلافا
للكوفيين حيث اجاز وا زيد فيك راغبا بجعل الظرف خبرا والمنصوب حالا على تقدير فيك رغبة
زيد راغبا والحال العامل المضاف المحذوف اى هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شئ اى ان رغب
في شئ فهو يرغب فيك واحتجوا بالبيت المذكور على رواية النصب واشار المصنف الى جوابه بانه شاذ فلا
يقاس عليه وتاوله غيرهم بان التقدير فان نحبها اخاك شغف او فتن وجم بلابله اى كثير وساوسه
اما اذا تصدر الظرف للخبرية وتكرر نحو فيها زيد قائم فيها فيجوز رفع قائم الارجح نصبه على الحال
كقوله تعالى انهما في النار خالدين فيها لانه من حيث تقدمه كان الاولى ان يكون عمدة واوجب
الكوفيون في هذه الصورة النصب لانك لو علقت الظرفين لم يكن الثاني فايدة وان لم تعلقهما
جاز ان قال ابن مالك بلا خلاف تقول فيها زيد قائم وكذا ان تكرر الظرف والمجرور عنه ويترجح
الرفع نحو قوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمت الله هم فيها خالدون والاخبار بالزمان

اى اسمه عن الذات وهى الجوهر والعين والجثة الفاظ متقاربة والمراد ما يقابل المعنى وهو
العرض المحترز عنه بالذات فان الاخبار عن المعنى جايز نحو الصوم اليوم بخلافه عن الذات فلا
يقال زيد اليوم لعدم الفايدة فى تخصيصه بزمان هو حاصل فى غيره مثله وكذا ما فى معنى الجزء
كالحال والوصف الا ان افاد كما فى الزمان المجرور بفى حيث كان الذات المخبر به عنه يشبه المعنى
فى الحدوث والتجدد وقتا دون وقت كما فى نحو الرطب فى تموز والورد فى ايار والمصر حمل هذا فى
الاوضح كالليلة الهلال ونحو مما وقع فيه الزمان منصوبا فى وجوب التاويل كما سياتى وجيت
كان الذات عاما والزمان اما خاص نحو نحن فى شهر كذا او مسئول به عن خاص نحو فى اى الفصول
او فى اى شهر او فى اى عام من خلافه فلان نحن كذا حيث كان الزمان المذكور موصوفا ولو كان الذات
مخصوصا كما فى نحو انا فى يوم طيب ونحن فى يوم صايف اى حار لحصول الفايدة بالصفة فى الجملة
لوقوع اسم الزمان خبرا عن المتكلم كما صحت خبرية رجل فى نحو زيد رجل صالح او ابتدائية
نحو رجل صالح جانى ونظائر ذلك كما مر وقد مر من زيادة المصر على كتب ابن مالك حتى على التسهيل
وقد ذكر ما فى الارتشاف فقال واذا وصفت الظرف ثم جررته بفى جاز وقوعه خبرا للجثة نحو
نحن فى يوم طيب ونحن فى يوم صايف انتهى وقد عرف من قل فهمه واطلاعه كلام المصر
فضبط انا فى المثال بتشديد النون وكسر الهمزة ليكون المخبر عنه عاما كنحن فى المسئلة
الاولى وليس كذلك بل هما مسئلتان ذكرهما معا فى الارتشاف واما ما جاء منه خبرا عن
الذات غير ما ذكر نحو الليلة الهلال وزيد حين بقل وجهه وعمرو حين طرشا ربه والحجاج زمان
بنى مروان فمؤول على حذف مضاف اى حدوث الهلال او رؤية الهلال وقس عليه البقية ومن هذا
النوع ما علم اضافة معين اليه تقديرا كقول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر وقوله اكل عام نعم
تحدونها اى احند انعم وقال ابن عبد الوارث وهو ابن اخت الفارسى الليلة الهلال على ظاهره
لا على حذف مضاف لان الهلال يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلفت عليه الاحوال جرى مجرى
الاحداث التى تقع مرة ثم تزول اخرى فجاز جعل الزمان خبرا عنه انتهى وعليه جرى الرضى فى كلام ابو حيان
والجمهور على المنع من غير تفصيل بين الظرف المنصوب والمجرور بفى وتا ولوا ما ورد من ذلك على حذف
المضاف قال ابن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز وقال السهيلى لو قلت زيد
حين بقل وجهه او يوم يقل وجهه لم يجز واجاز قوم بشرط ان يكون فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء
الحر وذهب بعض المتاخرين كما قال ابو حيان الى انه لا يمتنع ذلك اذا افاد وان لم يكن فيه
معنى الشرط وهذا هو الموافق للقواعد وجرى عليه فى الاوضح وكانه قد توسط فى هذا الكتاب
فحصر مواطن الفايدة كغيره فيما ذكره ومنع فيما عداها على ان دعوى العموم فى نحو ممنوعة وانما ذكره
ابن مالك فى شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه حتى المصر فى الاوضح فمثلوا للعام بنحو نحن فى شهر كذا
وقد تعقب ذلك العلامة الامير ناظر الجيش وقال ان العموم فى نحن لا يعقل قال المالكى فى
حاشيته وقد وجه بعضهم بان العموم فيه بالصلاحية لكل متكلم يعنى العموم البدلى وعليه فانا ايضا
مثله فى ذلك والتحقيق فى ذلك ينتظم مما اشار اليه بعضهم فى تعليل جواز الاخبار بالزمان عن الحدث
دون الذات وهو ان الحدث لتجدده لما لم يكن الا فى زمان وجب ان يكون لكل حدث زمان يختص به
دون غيره فجاز الاخبار به عنه والذات لما كانت نسبتها الى جميع الازمنة بالسوية لم يصح

تخصيصها ببعضه دون بعض الا ان اشهر الحدث في التجدد فان وصف الزمان جاز الاخبار به عنها
مطلقا كقولك زيد في يوم طيب قال ومنه قول امرأ القيس وهل بعن من كان في العصر الخالي
انتهى فعلم من هذا ان المصحح لجواز الاخبار عن الجثة التي لم تشبه الحدث بتخصيص الزمان اما
بالاضافة كما في نحن في شهر كذا او بالوصف ولا نظر الى كون المخبر عنه عاما او خاصا وكلام المصنف
في هذا الكتاب منطبق على ذلك وانما فرعته على النحو السابق موافقة لكلام التسهيل والاوضح
وسائر شروح الالفية والتسهيل واحترز بالزمان عن المكان فيخبر به عن العين سواء كانت
اسم مكان او كزيد خلفك ومصراما مك وعن المعنى فيخبر به عن الذات كزيد عدل وذلك على
سبيل المبالغة عند سر وعلى تاويله بعادل عند الكوفيين وعلى حذف مضاف اي ذو عدل عند
المبرد وجرى عليه المصنف في نظير الخبر وهو الوصف كما سياتي فيه مع زيد وبالذات عن المعنى
فانه يخبر بالزمان عنه مطلقا بشرط حدوثه فان استغرق المعنى جميع الزمان او اكثره وكان
الزمان نكرة نحو غالبا ونحو نصالد ثلاثون شهرا خلافا للكوفيين وان كان معرفة نحو
الصوم يوم الجمعة جاز بالاتفاق نحو الرفع والنصب وهو الغالب فان وقع الفعل في الاكثر
معرفا كان او منكرا فالاغلب نصبا وجوز بقلة اتفاقا نحو الخروج يوما او في يوم والسير
يوم الجمعة او في يوم الجمعة وامتنع قوله تعالى الحج اشهر قلنا شهرا الحج فاذا اخبر بالمكان عن العين
فان كان غير متصرف كزيد عندك امتنع رفعه اجماعا او متصرفا نكرة فرفعه راجح نحو المسلمون جانب
والمشركون جانب ودار كمني يمين وشمال وقرى واركب اسفل منكم فان كان معرفة مرجوح نحو
زيد خلفك ودارى خلف دار زيد وبحث رفع كل واحد من الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا
ومحدودا واخر به عن عين لارادة تقدير المسافة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريدا ذات
مسافة فرسخ واذا وقع اليوم خبرا عن يوم الجمعة والسبت ونحوهما مما يتضمن علما كالعيد والفطر
لتضمنهما الاجتماع والسكون والعود والافطار فالاولى رفعه ويجوز نصبه على ضعف ولا يجوز
نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم واجازهما الفراء
وهشام والاضحى والنيروز والمهرجان كالجمعة والسبت وقع المصدر خبرا عن زمان اعم منه
جاز الرفع والنصب نحو زمان خروجك خلافة الحجاج اومسا وبا فالرفع نحو زمان خروجك موا قع
النجم وخبر الغير زمان جاز الوجهان عند البصريين من غير تفصيل تقول قيامي صياح الديك
وخروج الامير واذا اخبر بالمصدر عن مصدر لا يراد به زمن وجب الرفع نحو ظني بك الصدق
اي مظنوني وصاحبي ظني وكذا اذا كان نوعا منه نحو جلوسي القرفصا فالرفع لا غير واذا اخبرت
عن ذات بمصدر لا يلبس ان الخبر فاعل جاز اتفاقا نحو اكلك اللحم وشربك السويق او يلبس
جاز عند البصريين نحو ضربك زيد ومنعه الكوفيون والتاخير عطف على قوله الافراد اي واصله
التاخير عن المبتدا لانه وصف في المعنى فحقه ان يتاخر وضعا كما هو متاخر طبعا فلذلك
اي لكون اصله التاخير جاز تقديم خبر مشتمل على ضمير عايد على مبتدا متاخر نحو في داره زيد
اتفاقا وان كان خبره امام قبل الذكر لان الخبر منوي التاخير فالموجب لفظا مقدم رتبة كنظيره
في الفاعل نحو ضرب غلامه زيدا ووجه اجتماع اللتين للتعليل وهما الفاء واللام في قوله فلذلك لان الفا
تدل على ابتدا جواز تقدم ما ذكر على المشار اليه بذلك ومعلن اصل الخبر التاخير وهذا الابتدا آخر

هذا

78

هذا الاصل فالفا للنتيجة والام للتعليل وكذا بجوز تقديم خبر مشتمل على ضمير مضاف اليه المبتدا سواء كان المضاف صالحا للحذف نحو في دار غلام زيد او غير صالح نحو في دارها عبد هند وفاقا للاخفش والبصريين والاول اسهل من الثاني ومنه قولهم في اكفانه درج الميت وفي بيته يوتى الحكم اذ درج الميت في اكفانه والحكم ياتي في بيته وانما جاز في المضاف المبتدا وان كان المستحق للتقديم انما هو المبتدا لانه جعل المضاف سببا لتركيب الاصل الحاصل بينه وبين المبتدا نحو غلامه محبوب زيد او جملة مصدق مضاف الى ضميره نحو ابو ضربه عمرو وفقا لابن كيسان انه لا يجوز اجماعا واجاز البصريون قائم زيد وقائم ابوه زيد وضربته زيد ضرب اخاها زيد هند ومنع الكوفيون تقديم الخبر في جميع ذلك ولكون اصل الخبر ان خبرا امتنع بالاجماع كما قالوا لهم تقديم مبتدا يشتمل على ضمير عايد على ما اتصل بالخبر نحو صاحبها في الدار ليلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو من المسايل التي يجب فيها تقديم الخبر كقوله ولكن ملأعين حبيبها فخالفة الاصل المذكور قد تكون جايزة كما في المسايل المتقدمة وواجبة كما في هذه المسئلة ونظايرها مما يجب فيه تقديم الخبر كما سياتي وممتنعة وهو مسايل وجوب تقديم المبتدا وقد اشار الى تفصيل صور الاخيرين لانحصارها فيعلم ان ما عدا ها جايز التقديم والتاخير فقال او يجب تقدم ما اي مبتدا او يجب تاخيره ملبس اي موقع في لبس اي اشتباه اعم من ان يكون الاشتباه احدهما بالاخر كالمبتدا بالخبر وعكسه او غيره كالمبتدا بالفاعل والخبر بالصفة او اشتباه غيرهما مما اشتمل عليه جملتها كاشتباه ان المفتوحة بالمكسورة في نحو عندي انك فاضل كما سياتي وقضية حكايته في الايضاح كغيره خلافا في وجوب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف اللبس جريانه كما هنا والايحتاج الى الفرق بين اتفاقهم على المنع هنا واختلافهم ثمة او تاخيره محل بضم ميمه مما له الصدر استحقاقا كادوات الشرط والاستفهام وما اضيف اليها ولام الابتدا وكم الخبرية ونحوها او استحالة كالامثال التي يستعمل فيها تقديم المبتدا نحو الكلاب على البقر او الخبر كقولهم في كل واد بنو سعد لان الامثال لا تغير لاجل افادته شيا لو اخره لم يفده كالخبر في نحو لله در اليافعي لو اخرته لم يفد شيا لعلم المخاطب بذلك زيد منطلق او انه كلامك ونحو ذلك قوله من مبتدا هو وما عطف عليه من قوله او خبرا كما سياتي في بيان لما في قوله ويجب تقديم ما ذكر ضابط كلي من وجوب تقديم المبتدا والخبر مجملا عد الى تفصيله ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وبدا بمسايل تقديم المبتدا مقدما منها ما هو لخوف الالباس على ما هو للصدرية كتوسطيها في اللف وكذا اصنع في الخبر اي يجب تقديم مبتدا ادى تاخيره الى التباسه بالخبر وذلك حيث كانا معرفتين متساويي الرتبة في التعريف نحو الله ربنا او مختلفين نحو زيد الفاضل وحيث كانا نكرتين مسوغتين نحو افضل منك افضل مني فلا يجوز تاخير المبتدا في هذا ونحوه حيث لا قرينة تدل على ابتدائيته ليلا يتوهم كون المقدم مبتدا وانت تريد خبرا او الموخر خبرا وانت تريد مبتدا وحاصله تعيين الاول للابتدائية في المسئلتين ايا كان منهما وهو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا وقيل يتعين المستحق للخبرية وان تقدم والاسم للابتدائية وان تاخر كما لفاضل زيد حكاه المصنف وغيره والثالث هو ما ذهب اليه الامام الرازي ولان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوبة اليه والصفة هي المنسوب

وقام ابوه زيد

لما

ان

وأجيب بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب هذا الاسم فتصير الصفة دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم دالا على مرتبى ومسندا وقيل الخبر هو الاعم فى نحو صديقى زيد وهذه المسئلة
التى اختلف فيها نحاة الاندلس فقال بعضهم فى قول الشاعر

• • وانت التى حببت كل قصيرة • الى ولم تعلم بذاك القصائر •
• • اردت قصيرات الحجال ولم ارد • قصار الخطا شر النساء البحاتر •

شر النساء خبر مقدم والبحاتر مبتدأ ولا يجوز غير ذلك لان الشاعر اراد ان يحكم على البحاتر انهن شر
النساء وقال بعضهم لا يجوز ذلك ليلا ينقلب المبتدأ خبرا والمبتدأ خبرا وذا يفسد الكلام فوذلك بين ابن
الصائغ وابن السيد فقال ابن الصائغ شر النساء هو الخبر لانه اعم وسلم لابن السيد انه الاصل
والوجه وجوز ان يكون مبتدأ واحتج لذا ابن هشام بقول نعالى ان شر الدواب عند الله الصم
البكم ذكر ذلك ابو حيان قال المصنف والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف كزيد فى المثال ان كان هو
المعلوم عند المخاطب كمن يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمها وجهل النسبة فالمقدم
هو المبتدأ وهذا الذى اشار اليه هو طريقة اهل البيان ولو لم يلتبس تاخير المبتدأ فى المسئلتين
بان دلت قرينة على تعيينه جاز تاخيره ومنعه فى الاولى قول ابى حنيفة ابو يوسف للعلم بان المراد تشبيه
ابى يوسف بابى حنيفة لا عكسه لان الاعلى لا يشبه بالادنى وعليه قوله

• بنونا بنو ابنائنا وبناتنا • بنوهن ابناء الرجال الاباعد •

فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدأ موخر لان المراد الحكم على بنى ابنائهم بانهم مثل بنيهم لا عكسه
وقول ابى تمام • لعاب الافاعى القاتلات لعابه • وأرى لجنى اشارته أيد عواسل •
اى لعابه مثل لعاب الافاعى قال المصنف ويضعف تقدير الاول مبتدأ على اندر من التشبيه المعكوس لانه
نادر لوقوع مخالف للاصول اللهم الا ان اقتضى المقام المبالغة انتهى ومنه فى التلخيص قوله عليه الصلاة
والسلام مسكين مسكين من لا زوج له وان اختلفا تعريفا وتنكيرا نقدم ما حكمه اولى بالتباسه بالفاعل
وذلك حيث كان الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام فلو قلت قام زيد لالتبس
بالفاعل لان اعتبار الترتيب فامتنع وجوز الاخفش والمبرد فلو انفصل الضمير نحو زيد ما قام الا هو
او اسند الفعل الى سببى نحو زيد قام ابوه او الى ضمير يدل نحو الزيدان قام جاز تاخير المبتدأ لزوال
اللبس فيقال قاما الزيدان ومنعه قوم وانما لم يمتنع فى الاخيرة مع احتمال الفاعلية على لغة اكلونى
البراغيث او البدلية نحو على غير لان تلك اللغة ضعيفة فلا تحمل عليها والبدل خلاف الظاهر
فى مسئلة الاخبار بالجملة عن الاسم الذى بعدها وقد قيل فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم والذين
النجوى الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدأ موخران او الى التباس المحصور بالمحصور فيه وذلك
نحو انما زيد قائم الدار فيه هو الخبر الاخير وهو الخبر فلو تاخر المبتدأ لاوهم انه المحصور فيه فوجب تقديمه
لذلك هذا فيما اذا كانت اداة الحصر انما فان كانت ما والا نحو وما محمد الا رسول ما انت الا نذير فمنهم
من جوز تقديم الخبر لانه اذا تقدم مع لا يعلم انه المحصور فيه وقد ورد وهل الا عليك المعول
ومنهم من منع تقديمه حملا على الحصر بانما وسيأتى بسطه فى الاستثنا والى التباس المبتدأ بالتوكيد
كما اذا كان ضميرا شانا كهو زيد منطلق فانه لو اخر لالتبس بالتوكيد ويجب تبتدأ نحو تاخيره بصدرية
ذى الصدر كما اذا كان مقرونا بلام الابتدا نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك ولو اعجبته

معها

معها في قول جرير بحر خالي لانت ومن جريرخاله اي لانت خالي وتاول ابن مالك وقدم هذا المثال
وان كان استحقاق المبتدا مفيد للتصدر بغيره على ما بعده مع استحقاقه للتصدر بنفسه ما دام
القران العزيز ولا تدخل لام الابتدا على الخبر هنا لم يذكرها في مسايل وجوب تقديمه وفي امالي
ابن الحاجب لام الابتدا يجب معها المبتدا وقضية كلام جماعة الجواز كما قاله في المغني وعليه فيجب
تقديمه معها والواو في قوله ولعبد مومن واو العطف بقرينة ما قبله وما بعده لا واو الثلاثة
وان كان جواز مثل هذا الحذف من القرآن والسنة فيبحث ذكر ابيها السبكي في شرح التلخيص وكما
اذا كان المبتدا اسم استفهام او مضافا اليه نحو من فيها وغلام من فيها وكم اذا كان اسم شرط او مضافا
اليه نحو من يقم اقم معه وغلام من يكرمني اكرمه وهكذا كم الخبرية وما اضيف اليها نحو كم غلام عندي
ومال كم رجل عندك لان لهذه الادوات كلها صدر الكلام كما سياتي وما مثل به للاستفهام اولى
من تمثيل ابن الحاجب بمن ابوك لان اسم الاستفهام في ذلك ليس مجمعا على ابتدايته كما مر ويلتحق
به اي باسم الشرط الموصول في نحو الذي ياتيني فله درهم لشبهه بالشرط في عمومه وكونه سببا لما
بعد واستقبال الفعل بعده وشبه خبره بالجزا فلهذا احد المواضع دخلت عليه الفا فلا يجوز
تاخيره كما لا يجوز تاخير الشرط على الجزا وهذا احد المواضع التي تدخل فيها الفا على خبر المبتدا
ومنها الموصوف بظرف كالذي في الدار فله درهم والنكرة الموصوفة بفعل او ظرف نحو كل نفس تسعى
في حاجاتها فلن تخيب وكل رجل عنده حزم فسعيد وكل رجل في الدار فله درهم وقد تدخل على خبر
كل ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة نحو كل رجل ابي فله درهم والاخفش يجيز
زيادة الفا في كل خبر يجوز زيد يوجد وانشد عليه وقايلة خولان فانكح فتاتهم ومنع ترك في غير تلك
المواضع وتاول تعبيه اذا وقع اسم الشرط مبتدا كما مثله فعل خبره فعل الشرط وحده
لانه اسم تام وفعل الشرط مستقل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان من
الناس يقوم وفعل الجواب كان الفايدة يتمة ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح كما قال
في المغني ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي ياتيني فله درهم ومجموعهما لان قولك من يقم اقم
معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه اقوال محل المص في المغني وفي مباحث من الشرطية
التوارت بينه وبين شيخ تقي الدين السبكي الاول لقائل ان يتوهم من ان الفايدة انما تتم بالجواب
والخبر محط الفايدة فجوابه ان توقف الفايدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية
قال فالذي يدل على ان الخبر هو فعل الشرط لا الجواب ولانه لا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب
الى الشرط حيث احمد من ملكه ارحم محرم فهو حر فان الضمير في قوله فهو انما يرجع الى المملوك لا الى من
الواقعة على المالك وبهذا انفصل عن اشكال السبكي الذي اورده على جواب صحابنا عن ما احتج
به الحنفية على انه لا قراءة على الماموم من قوله عليه السلام من كان له امام فقراءة الامام له قراءة
فاجاب اصحابنا بان الضمير في له راجع الى الامام لا الى من لو اقعة على المامومي من كان له امام فعليه
القراءة لان قراءة الامام للامام لا للماموم قال السبكي هذا بعيد وفاسد في العربية لخلو الجملة
عن ضمير المبتدا حتى ورد ما لهم بان الجواب فعل الشرط ولا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب
الى اسم الشرط واستدل بالحديث المذكور وزاد ابو حيان فيما يجب فيه تقديم المبتدا ان يكون فيه
معنى الدعا معرفة نحو لعنة الله على الظالمين او نكرة نحو ويح لزيد وويل له او اخبر عنه بجملة

انشائية نحو زيدا ضربه وزيدا هل ضربته او كان بعدما نحو ما ضرب زيدا فعالم او خبر محذوف نحو لولا زيد لكان كذا وضرب زيدا قائما او شيأ اضف قوله او خبر عطف على قوله مبتدأ شرع في مسائل وجوب تقديم الخبر اذا وجب تقديم خبر لأمر ما تأخيره الى المناسبة بالصفة وذلك حيث كان ظرفا مخبرا به عن نكرة نحو في دارك رجل وعندك مال وعلى بصارهم غشاوة ولدينا مزيد فالخبر في هذه الامثلة لو اخر لالتبس بكونه صفة للمبتدأ لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها للخبر فوجب تقديمه لازالة اللبس لان الصفة لا تستقدم على الموصوف وتعليل وجوب تقديمه هذا اولى من تعليلهم بتصحيح الابتداء بالنكرة لما مر ولانه يجب تقديمه في نحو له واجل مسمى لان النكرة قد وصفت بمسمى فكان الظاهر انه خبر لا صفة ومحل هذا في النكرة التي لا تتضمن دعاء اذا الاغلب فيها انا خبر الخبر نحو سلام عليك وويل لك قال الرضي وفيما اذا كان الظرف بمعنى وقوعه خبرا عن النكرة اما لو قل وقوعه خبرا عنها اعتبر ذلك اللبس كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ونقيدنا الظرف بالخبر كما اشار اليه بالمثال لان تقديم خبر لا يرفع اللبس كما مر اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل بدلا من قائم بخلاف الظرف اذا تقدم فانه يتعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا ومحلا هذا عند سر واما عند الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم فلا يكون مما نحن فيه والى التباس الفاعل بالمفعول وذلك في نحو زيدا على احد الاقوال في هذا وهو انه جملة مركبة من فعل هو حب وفاعل هو ما والية ذهب ابو علي وابن برهان والجزولي وزعم ابن خروف انه مذهب سر واختاره الشيخان وعليه فزيد مبتدأ وجملة حبذا هي الخبر والرابط الاشارة ولا يقال زيد حبذا وان جاز في نعم وبئس زيد نعم زيد قال ابن مالك وهذه المسئلة اغفلها المتأخرون ونبه عليها ابن باباشاذ وعلل عدم جواز تأخير الخبر بان يوهم كون ذا في حبذا مفعولا قال وهو توهم بعيد وانما العلة كونه جاريا مجرى الامثال وهي لا تغير انتهى وعلى هذه العلة فالمسئلة مما يجب فيه التقديم الصدر به من حيث الاستعمال لكن نظمها في سياق مسايل الابواب يؤذن باعتماد العلة الاولى مما على القول بان حبذا اصله ذلك الا انه غلبت عليه الاسمية بتركيبه مع ذا وتنزيلها منزلة شيء واحد فصارا اسما للمحبوب فاذا قلت حبذا زيد كانك قلت المحبوب زيد وانه ذهب المبرد وابن السراج وابن عصفور وابن معط ومحمد العماد يحيى بن العمك اليمني ونقله عن الخليل وسر والحرمي والمازني واستدلوا على اسميته بكثرة تداوله كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا فحبذا مبتدأ وزيد خبره او بالعكس عند من يجيز لوقوعين في زيد الفاضل فلا يكون مما نحن فيه على كلا الوجهين وكذا على القول الثالث انه غلبت فعليته عليه فصار حبذا كله فعلا ماضيا والاسم بعده فاعله وإليه ذهب ابن درستويه قال الملم وهو ضعيف المذاهب فيه لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما سمج الهوى ما ليس بالمستقارب قال البعض المتأخرين والتحقيق ما لا ول لسلامته من دعوى التغلل والتركيب لانها خلاف الاصل وقد امكن القول بالافراد فكان اولى فارتفاع زيد بعده على الوجهين في مخصوص ثم اما مبتدأ كما مر او خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد الممدوح وقد اجيز فيه ايضا ان يكون بدلا من ذا ويرده انه لا محل لما بعد الاول الاستغنا عنه وان تكون بيانا له ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية تأتيك من قبل الريان احيانا ولا تتفق المعرفة بالنكرة باتفاق قال الملم وقد يتفق كما ذكر ان الاسم بعد حبذا يكون معرفة ونكرة مخصوصة وقد صرح

بر عبد القاهر في الجمل قال يجوز عندي رجل رايته بالبصرة قال فان اجتمع معرفة ونكرة رفع المعرفة ونصب النكرة تجيز ارجلا زيد انتهى والى التباس المحصور فيه وذلك نحو انما في الدار زيد كما مر تقريره في عكسه فاي جزء حصرته انما وما والا سوا كان مبتدا او خبرا او غيرهما منع التقديم للالتباس فالخبر بانما وما لما سياتي في الاستثناء في الحصر بالنفي والا فلذلك اقتصر على الاول لعدم اندراج الثاني في علة الالتباس مع العلم بالامتناع فيه مما سياتي فاعلمه والى التباس ان المفتوحة المؤكدة بالمفتوحة التي بمعنى لعل نحو عندي انك فاضل فلو اخرت الخبر فقلت انك فاضل عندي لاحتمل ان يكون التي بمعنى لعل كما في قولهم ايت السوق انك تشتري لنا شيئا اذ لا قرينة تشعر بتقديم من تاخير وعلله بعضهم بخشية التباس المفتوحة بالمكسورة لو قدمت فان الفتحة الخفية لا تدفع اللبس والاول لو فلو وقعت بعد اما جاز التقديم نحو اما انك فاضل عندي لان التي بمعنى لعل والمكسورة لا يقعان بعد اما فاللبس مامون قال ابي اصطبارا ولما انني جزع يوم النوى فلو جد كاديبريني وكذا اجتنبوا هذا اللبس في با بالمفعول كما سياتي ويجب تقديم خبر لعل تاخيره بصدرية ما له الصدر لكونه اسم استفهام نحو اين يا او مضافا اليه نحو صبيحة اي يوم سفرك خلافا للاخفش والمازني في اجازتهما زيد كيف او كونه مقرونا بلام الابتداء ان قلنا بجواز اما منعه نحو لقائهم زيدا والمراد بالخبر الذي يجب تقديمه لصدريته هو المراد كما اشار اليه بالمثال اما الجملة المتضمنة لما يقتضي الصدر فلا يجب تقديمها بل يجوز نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يجب له الصدر يكفيه ان يقع صدر جملة لا يتقدم عليه احد ركنيها ولا ما صار من تمامها ولا يقع من ادوات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام او المضاف اليها كذا قال الرضي ويرد عليه كم الخبرية ان قلنا ان لها الصدر كما سياتي والمضاف اليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام انت نقله في الارتشاف وقد تمثل ذلك قوله نحو مع افادتها انه نوع معاير للثلاثة قبله فان موجب تقديم الخبر فيها خوف اللبس وما يجب فيه تقديم الخبر ما اذا دخلت الفاء على المبتدا نحو ما في الدار فزيد وكان الخبر اسم اشارة نحو ثم زيد وها انا ذا بكر ومنذ ومذ اذا وليهما اسم مرفوع قيل انهما مبتدان وما بعدهما خبر وقيل ظرفان فان مجرورهما عما بعدهما كما سياتي فعلى الاول هما من المبتدا الواجب تقديمه وعلى الثاني من الخبر الواجب تقديمه وعلم من ذكر المم ما يجب فيه تاخير الخبر وما يجب فيه تقديمه مع ما زدته عليه ان ما عداه يجوز فيه التقديم والتاخير حكى سر عن العرب مشنوم من يشنوك وتميمي انا وخير صفنك وارجل عبد الله

فصل وقد يستحق الخبر لفظا ومعنى مع اتحاد المخبر عنه بحيث يصح ان يقال فيه حقيقة لا مجازا اخبران وثلاثة بحسب تعدده سوا كان الخبران فصاعدا ان من قسم المفرد او الجملة او مختلفين كما اقتضاه اطلاقه نحو قوله تعالى الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وفي كل واحد من هذه المشتقات ضمير يعود على المبتدا ونحو زيد ابوه قايم اخوه خارج ونحو هند مطلقة ابوها خارج ونحو زيد في الدار عندك ومنهم من منع تعدده مطلقا الا اذا كان الخبران في معنى خبر واحد كالرمان حلو حامض اي مز فان لم يكونا كذلك فالعطف متعين فان جا من لسانهم بدونه كالاية قدر لكل خبر غير الاول مبتدا او جعل الثاني صفة وهذا اختيار ابن عصفور وكثير من المغاربة قال ابو حيان وعليه

وهو

ادركنا من عاصرناه من الشيوخ ومنهم من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة. ونقله في المغني عن ابن علي فيتعين عدم كون الجملة صفة والمشهور كما قال فيه الجواز كما في الصفات وقال في شرح بانت سعاد هو ظاهر اطلاق كثير منهم وعليه كما في المغني قول بعضهم في قوله تعالى فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان وقيل صفة ويحتمل الحالية وقال ابن عقيل جوزوا في قوله تعالى فاذا هي حية تسعى كون تسعى خبرا ثانيا قال وهو واقع في كلام المعربين كثيرا وليس منه اي من تعدد الخبر بالمعنى السابق بها استعمل بحرف عطف نحو قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات ورديشا عرو كاتب قال في شرح القطر الان الثاني معطوف لا خبر ولذلك قال به من لا يقول بالتعدد اصلا فقد نقل غير واحد ومنهم المصنف الاجماع على جواز مع حرف العطف كما في الصفات نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم قيل لان حرف العطف بمثابة اعادة العامل وهو هنا المبتدا فكانه اعيد قبل الخبر فلا تعدد لمبتدا واحد بل لمبتدات مكررات وقال الدماميني مالك في الاية اشعر ما تقدد فيها الخبر لتعدد المخبر عنه حقيقة كما في القسم الذي بعده فان الذين اسم جمع للذي والمعنى ان بعض الذين كفروا صم وبعضهم بكم وعلى اي وليس منه ما تعدد فيه الخبر لتعدد المخبر عنه حقيقة نحو بناك شاعر وكاتب وقال بعلك بدير بجي، و اخرى لا عدا انها غايظة، لا لتعدد المخبر عنه حكما نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر وقول الشاعر والمرء يسعى لامر ليس يدركه والعيش سح واشفاق وتاميل لان المبتدا في ذلك في قوة مبتدين في المثال الرابعة في الاية وثلاثة في البيت فلا يتم الا بمجموع الخبرين والاخبار فلا يقال متعددا الا مجوزا ولم يعد صرف النفي في البيت اشعارا بانه من نوع ما قبله وهو المثال لتعدد المخبر فيهما وجب فيهما اي في نحو المثال والبيت العطف تفاقا لان المبتدا مفكوك في المعنى اي احد ابنيك شاعر والاخر كاتب وبعض العيش سح وبعضه تاميل فالخبر الثاني عن غير الاول في التقدير ولهذا كان في كل ضمير يعود الى بعض المبتدا فاقتضت المغايرة بينهما العطف وما يقال ان وجوب ادخال العاطف في ذلك للاشعار بان المجموع خبر واحد فضعيف كما قال السيد في شرح المفتاح لان اشعار العاطف باستقلال الكل خبر على صحة اظهر الا ترى الى تركه في نحو هذا حلو حامض كما سياتي ولا اي وليس منه ما تعدد الخبر لفظا لا معنى نحو قولك مشيرا الى الرمان مثلا هذا حلو حامض اي مز وقولك زيد عسر يسر اي ضابط وهو الذي يعمل بكلتا يديه فالجمهور على ان الخبرين في مقام خبر واحد لفظا ومعنى لان الفائدة انما تحصل بمجموعهما وكذلك يمتنع فيما ذكر في هذا النوع العطف لان مجموعه بمنزلة مفرد فلو عطف لكان بمنزلة عطف بعض الكلمة على بعض خلافا لابي علي الفارسي في تجويزه فيه العطف ووافقه الرضي وقال الاخفش انما اراد وا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني صفة للاول قال وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد بشيء انتهى فرع قال صاحب البديع لا يجوز الفصل بين هذين اللفظين بالمبتدا، ولا تقدمهما عند الاكثرين واجاز بعضهم نحو كلمة اذا توالت مبتدات اخبر عن اخرها بمجموعها هو وخبره خبر متلو والمتلو مع ما بعده خبر متلو الى ان تخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد عمه خالد اخوه ابوه قائم والمعنى ابو اخي خال عم زيد قائم بجا بعد خبر الاخير برواط المبتدات اولا لاخر وتال للمتلو نحو بنوك الزيدان هند الدرهم اعطيت اياها عندهما في دارهم ويجوز لقرينة اي عند قيامها اذا القرينة شرط

واجاز ابو البقاء ان يكون صم خبر مبتدا محذوف اي بعضهم صم وبعضهم كم

وبعضه اشفاق ح

عليه ح

اذ

الحذف

الحذف لاعلة وهكذا نظائر مما سيأتي فاللام مثلها في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي عندها
فيجوز عند القرينة الحالية والمقالية حذف كل منهما اي من المبتدا والخبر نحو قولك في حذف
المبتدا أزيد لمن قال من هذا تريد وهو كثير بعد الاستفهام كما ذكر قال الله تعالى وما ادراك ما الحطمة اي هذا
نار الله اي هي نار الله ما ادراك ما هي نار حامية ما اصحاب اليمين في قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة
وبعد فالجواب من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تحالطوهم
فاخوانكم اي فهم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشرفيئوس قنوط فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان
اي فالشاهد وقرا ابن مسعود ان تضلهم فعباد لك وبعد لقول نحو قالوا اساطير الاولين الا
قالوا اساحر او مجنون سيقولون ثلاثة رابعهم الا يات بل قالوا اضغاث احلام وفي ما الحرصفة
قالوا اساحر او مجنون سيقولون ثلاثة رابعهم الا يات بل قالوا اضغاث احلام وفي ما الحرصفة
له في المعنى نحو انا سيون العابدون صم بكم عمي ووقع في غير ذلك نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا
في البلاد متاع قليل لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس سورة انزلناها وفرضناها
سورة ومثله فولم باب كذا وس يصرح به وسوغ حذفه عايد اعلى اي ونحو فولك في حذف الخبر بعد
الاستفهام عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد والعطف عليه نحو زيد قايم وعمرو
وقال تعالى اكلها دايم وظلها اي دايم وفي غير ذلك نحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات
اي حل لكم قاله ابن مالك وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اي حاضر وهو قليل وتبعه في الايضاح
وهو بنا على انها حرف اما القايل بانها للمكان فلا يقدر محذوفا بل يجعلها هي الخبر كما مر وسيأتي
ايضا وقد اجتمع حذف كل منهما مع بقاء الاخر في قوله تعالى سلام قوم منكرون اي سلام عليكم انتم
قوم محذوف خبر الاول ومبتدا الثاني وقد يحتمل المحذوف الامرين وهو كثير بعد لفا نحو فصبر جميل
فعدة من ايام فما استيسر من الهدى اي فالواجب او فعليه كذا او في غير نحو فصبر جميل اي امري او اجمل
طاعة وقول معروف اي امرنا او مثل وبدل للاول وقوله تعالت على اسم الله امرك طاعة واجازهما ابن
عصفور في نحو ايمن الله لافعلن كما سيأتي وفي نعم الرجل زيد اما غير مجزوم بان الاول من حذف الخبر
والثاني من حذف المبتدا واذا دار الامرين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا كما ذكر نقال الواسطي
الاولى كونه المبتدا لان الخبر محط الفايدة وقال العبدي كونه الخبر لان الحذف بالاعجاز والاواخر
اليق منه بالصدور والاوايل حكاه ابن اياز واعترض ما يوجب التعيين على كالمبتدا في نعم الرجل زيد
على القول بانهما جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد مسده شيء ومثله حذا زيدا اذا حمل على
الحذف وكالخبر في نحو لعمرك لافعلن وكذا ايمن الله لافعلن عند غير ابن عصفور المسند اليه تارة
والمسند اخرى مع انه لابد من استحضار المحذوف لتعارض القرابن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف
قاله في شرح المفتاح وتعيينه جوازا لحذف فيها بالقرينة احترازا عن الحذف بدونها فلا يجوز ومن
ثمة امتنع حذف المبتدا ضمير شان لان ما بعدها جملة تامة مستغنية عنه وجاز في باب ان نحو ان يك
زيد ماجورا لان عدم المنصوب دليل عليه وعايدا على الموصول في نحو جا الذي هو في الدار بخلافه في نحو
فان كان المذكور من هذه الثلاثة معرفة جاز كونه مبتدا المحذوف الخبر وعكسه والثاني كما مر في
جواب الاستفهام ونحو واما صناعي فقال المص وتختص بمعرفته النحوي لانه اعرف من جهة الصناعة

اي هذا

سدرم

كقولهم في لا اقسم بيوم القيامة ان التقدير انا اقسم ان فعل الحال لا يقسم عليه عند البصريين
وفي قت وأصك عينه ان التقدير وانا اصك ان واو الحال لا تدخل المضارع المثبت المجرد من قد
وفي افعل لا بل امرشا اي اهي اشا ان ام المنقطعة لا تذكر بعدها الا الجمل قال وهو شرط الدليل
اللفظي ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيدا ضارب وعمرا اي ضارب وتربيد بالمحذوف معنى لا لفظا
وبالمذكور معنى لا شيرا وعكسه ومن هنا اجمعوا على جواز زيدا قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو
وعلى منع ليت زيدا قائم وكذا كان ولعل كما سيأتي **تكملة** ذكر في المغني للحذف شروطا
ثمانية احدها وجود الدليل وادعى انه لا يشترط في حذف الفضلة واطلق الرضي في مواضع انه لا يحذف
شيء عمدة كان او فضلة الا لقرينة حالية او مقالية وسيأتي في بسط في المفعول الثاني ان لا يكون
ما حذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه الثالث ان لا يكون موكدا ذكر الاخفش في
نحو الذي رايت زيدا المنع ان يوكد العائد المحذوف بقوله نفسه لان الموكد مزيد للطول والحذف
للاختصار فتناقضا واتبعه الفارسي في الاغفال فرد على الزجاج قوله في ان هذان لساحران
ان التقدير لهما ساحران فقال الحذف فالتوكيد باللام متنافيان وتبع ابا علي بالفتح فقال في
الحضايض لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف المصدر المؤكد
كضربت ضربا كما سيأتي قال لم و هو كلام مخالفون للخليل وسيبويه فان قال سيبويه عن الخليل عن نحو
مررت بزيد واثاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحباي
انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان بحلا
وان مرتحلا فحذفوا الخبر مع توكيده بان قال فيه نظر فان الموكد نسبة الخبر الى الاسم لا الخبر نفسه الرابع
والخامس ان لا يبقى حذفه لتهيئة العامل للعامل وقطعه عنه ولا الى اعمال الضعيف مع امكان القوي
ولامتناع الامرين امتنع عند البصريين حذف المفعول في نحو زيد ضربته لان في حذفه تسليط ضرب
على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل الناصب وان لا يودي
الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار الفعل كما سيأتي السابع ان لا يكون
عاملا ضعيفا كالجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها
استعمال تلك العوامل ولا يقاس عليها الثامن ان لا يكون عوضا من شيء فلا يجوز حذف ما في
اما انت منطلقا ولا كلمة لا في افعل هذا الا ولذلك لم يحذف خبر كان لانه عوض وكالعوض من
مصدرها فهذه الجملة في الحذف اوردتها هنا لعظم نفعها فيما مر وسيأتي مع كونها مهمة
في نفسها لكثرة توجه الحذف في التراكيب حتى قيل لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير
واما حذف المنسوخ من المبتدأ والخبر فسيأتي في ابواب النواسخ ما جاز منه ويجوز لقرينة
حذفهما معا فيكون من حذف جملة الكلام باسرها وهو مطرد بعد احرف الجواب نحو نعم لمن اثبت حوابا
لقول اي مقول من قال ازيد مسافر اي نعم زيد مسافر ومنه في غير ذلك والا اي لم يحضر اي
فعدتهن ثلاثة اشهر ويجب حذف كل منهما في بعض المواضع ففي المبتدأ اذا هملة المصححة حيث
كان مخبرا عنه بنعت مقطوع الى الرفع لمجرد مدح او ذم او ترحم نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد
فان كان النعت لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف واخبر عنه
بمصدر بدل من اللفظ بفعل نحو سمع وطاعة قال وقالت حنان ما اتى بك ههنا او بمحضوص

نعم

نعم المؤخر نحو نعم الرجل زيد اذا قدر خبرا فان تقدم فهو مبتدأ لا غير او بصريح في القسم كقولهم
في ذمتي لافعلن اي في ذمتي ميثاق او عهد عكس قولهم لعمرك لافعلن قال الفارسي ونحو ديار مية
وديار الاحباب بالرفع اي هي وهو موضع الف فيه الحذف كما قاله المص وغيره وفي قولهم من انت زيد
اي مذكورك ولا سوى يقولون ذلك عنه ما يروى بين شيئين قال المختار بن ابي عبيد
حين قتل عمر بن ابي وقاص وابنه حفصا من قتلة الحسين رضي الله عنه عمر والحسين وحفص
بعلي بن الحسين ولا سوى نقدره سر هذان لا سوى وقدره غيره لا اهما سوى ولبعد لا سيما في
نحو لا سيما زيد بالرفع اي لا سيّ الذي هو زيد وفي المصادر التي تنصب نحو كبدًا النفس الجملة
اذا رفعت فمبنى على ضمار مبتدأ لا يجوز اظهاره نحو صنع الله وصبغة الله ووعد الله وكتاب
الله اي ذلك صنع الله وفي الخبر حيث كان مع القرينة الدالة على تقدير الخبر المعين لفظا يسد
مسد الخبر وذلك في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية ان كان اي الخبر كونا مطلقا نحو لولا
زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود ونحو فجاء زحذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء
لوجود غيره ووجب لسد جوابها مسده والا اي وان لم يكن كونا مطلقا بل مقيدا فان جعل بان لم
يدل عليه لبقي ذكره وجوبا نحو لولا زيد لقلنا ما سلم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك
حديثو عهد وفي رواية حديث عهدهم بالاسلام لاسست الكعبة على قواعد ابراهيم وقوله لولا
زهير حيا في كنت منتحرا اقول اكن جاعا اللئيم اذ جفا وتولى اما منا الشافعي رضي الله عنه
وهو حجة في اللغة ولولا الشعر بالعلمي آنزري لكنت اليوم اشعر من لبيد فان علم بان دل عليه
دليل فالوجهان جايزان ذكره وحذفه نحو لولا انصار زيد محمود ما سلم فيجوز اثباتهما وحذفه
لفهم معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا
ليس الا وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين واختاره الشيخان واعتمده
شيخنا محمد بن عمر بحرق ومذهب الجمهور وجوب حذف الخبر بعد لولا مطلقا بناء على انه لا يكون
الا كونا مطلقا واوجبوا اجعل الكون الخاص مبتدأ فيقال لولا مسلم لزيد اتيانا اي هو جوده وتاو
ما ورد بخلافه ولحنوا المعري وقالوا في الحديث مروي بالمعنى قال ابن الربيع في رواية
حديث عهدهم ان حديث خبر مقدم وعهدهم مبتدأ والجملة مقدم من تاخير والتقدير
لولا قومك لاقمت البيت ثم قال عهدهم بالكفر حديث قال على ان هذه الرواية لم ارها من طريق
نفع والرواية المشهورة لولا حدثان وحداثة ولو ان قومك حديثو عهد بجاهلية قال المص
وزعم ابن الشجري ان من ذكر الخبر قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ولم يتعين ذلك لجواز تعلق الظرف
بفضل وقال ابن مالك ان من ذكر قوله انى العطا السعدى لولا ابوك ولولا قبله عرانة اليك
سعد بالمقاليد وما اقتضاه كلامه من ان المرفوع بعد لولا مبتدأ حذف خبره هو الصحيح الذي عليه
البصريون وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ورد بعدم الرابط بينهما وذهب
الفراء الى ان الاسم بعد لولا مرفوع بها نيابتها عن لو لم يوجد والكسائي الى انه مرفوع بفعل مضمر
والتقدير لولا وجد زيد وثانيها بعد مبتدأ مقسم به صريح في القسم نحو لعمرك وليمين
الله لافعلن فحذف الخبر منهما للعلم به اذ تعين ذلك للقسم دالا على تعيين الحذف اي لعمرك او ليمين
الله قسمي ووجب حذفه لسد جوابه مسده ووجه تعيينهما للقسم ان اللام لا تستعمل معهما الا فيه

ابن العلاء

لوا

لام

والاجود كونها خبرين والمحذوف لمبتدا كما في الارتشاف

كما في الارتشاف وهي لا تكون في الخبر كما سيأتي قال ابو حيان وليست جواب قسم محذوف قيل لان القسم لا يدخل على القسم وفيه نظر وقد رَدَّ وليحلفن ان ارد نا الا الحسنى انتهى وكذا نحو يمين الله واما لله الله وايمن الله قال في المغني واجاز ابن عصفور كون المحذوف في لعمرك وايمن الله لا فعلن هو المبتدا فلم يعره فيما لا يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه لذلك عند قال والتقدير اما قسمي ايمن الله واما يمين الله قسم لي انتهى ولو قدر ايمن الله قسمي امتنع اذ المعرفة المتاخرة عن المعرفة لا يجب كونها الخبر على الصحيح انتهى واحترز بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله لا فعلن اي علي فيجوز حذفه على وايثاره ولا اثر لانكار بعض المتاخرين ذلك فقد حكى سر على عهد الله لا فعلن لاستعماله في القسم وغيره لا بتعين القسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف لعمرك وايمن فانهما لا يستعملان الا في القسم فوجب الحذف فيه لتعينه كما مر وجاز في غيرك والعمر بضم العين وفتحها ويلزم الفتح مع اللام مصدر محذوف الزوائد اصله تعمرك ومعناه عند البصريين البقاء ومعنى لعمرك لا فعلن وحياتك وتلزم الاضافة مع اللام وقد وقد يضاف للظاهر والمضمر ومن قال لعمرك الله بنصب الجلالة جعل الكاف موضع الفاعل ومن رفعها فالكاف في موضع المفعول وهي الفاعل والنصب باسقاط الخافض اي اسالك بتعمير قلبك بالله او بتعمر الله قلبك وللنحاة فيه كلام مضطرب منتشر ويجوز دخول لا عليه قال لعمرك لا تخفى بناءه ومنيا المنى ثم امطلينا هو قوله او معطوف بالجر عطف على قوله او صرح اي او بعد مبتدا معطوف عليه بواو صريحة في معنى المعية وهو ثالث المواضع نحو كل رجل وصنعته بفتح الصاد اي حرفته وكل ثوب وقيمته وكل عمل وجزاء اي مقرونا فحذف الخبر لكلالة الواو وما بعدها على المصحيبة وهذا مذهب جمهور البصريين واستشكل بتقدير هم مقرونا اذ ليس في اللفظ ما يسد مسده لانه مبني فحل بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر فلا يكون الحذف واجبا والكلام فيه قال الرضي والظاهر ان الحذف غالب لا واجب ومذهب الكوفيين والاخفش انه مبتدا لا يحتاج الى خبر لتمام وصحة معناه اي مع صنعته ومع قيمته ونحوها واختاره ابن خروف وقال في التوضيح ويشهد لان كل ثوب لو تلسه يعني دخول اللام فيه دليل على انه الخبر واحترز بالصريحة في المعية من المحتملة لها والعطف نحو زيد وعمرو فلك ان ياتي بالخبر فتقول مقرونا وان تحذفه اتكالا على فهم السامع من الاقتصار عليها معنى المصاحبة والاقران ومن ذكر قوله تمنوا الموت الذي يشعب الغني وكل امرء والموت يلتقيان ورابعها بعد نحو اي بعد مبتدا هو اما مصدر عامل في اسم ظاهر او مضمر مفسر لضمير ذي حال مفرد او جملة لا يصح كونها خبرا عن المبتدا نحو ضربي زيدا قائما واما مضاف اما المصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اوقات كون الامير قائما فهذه ثلاثة صور اشار بنحو اشباهها ما فيه المبتدا او معموله مصدر عامل في مفسر صاحب الحال المذكورة بعد فقائما في الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لانفصالها اخبارا عن المبتدات المذكورة لانها توصف بالقيام ونحوه والاولى محتملة لان يكون من الفاعل ومن المفعول كما سنوضحه والثانية متعينة من المفعول والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي ومما يكون الماول به كون مصدر عاملة في الظاهر المفسر لصاحب الحال وهو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف ولم يفصح عنه المصنف واختلف فيه هل هو زمان مضاف الى فعله او مصدر مضاف الى صاحب الحال فقولان الاول مذهب

الى آخر الفصل

وجمهور

وجمهور البصريين فالتقدير عندهم ضربي زيدا ذا كان قائما في الماضي فاذا كان في الاستقبال
والخبر في الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة لانا قصة
والحال من الضمير المستتر فيها وهي العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو مصدر المصدر كزيدا
والتنويق والامير في الامثلة وانما يقدر الكون ناقصا والمنصوب خبرا لان التزامهم تنكيره فلا
يقال ضربي زيدا قائما ولو وقع الاسمية مقرونة بالواو وموقعه كقوله عليه الصلاة والسلام
اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال الملم وهو اقوى دلالة على ان حال الخبر لا يقترن
بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل او نحوه الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا
اذ لا يمكن تقييد الابعد حصوله واللفظ السادس مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط الحذف والثاني
مذهب الاخفش وتبعه صدر الافاضل لان التقدير عندهم ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما وشرط التشبيه
شربه واخطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى صاحب الحال وهو الهاء وكذا شربه
وكونه خبر ان لا كثر واخطب وهذا ما اختاره في التسهيل وقال في المغني انا اولى لانه قدر
اثنين وقدر واحدة وان التقدير من اللفظ اولى انتهى قيل وان حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها لم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى التامة
الا انه يلزم عليه حذف المصدر وابقاء عمله واكثرهم منعه ونص عليه سيبويه كما سيأتي ولا يجوز تقدير
الخبر بعد الحال كما نقله ابن السيد عن الكوفيين لانه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكما
يقدر ثابت مثلا يجوز ان يقدر منفي ولا ان يكون احدا لمحذوف الجائز الا الواجب لانقاضا
اذ ذاك يكون حالا من زيد العامل فيه المصدر فيعمل في الحال فلا يسد مسد خبر لانها من صلته
اذا تقرر ذلك فلنرجع الى ما يوجد من قيود المسئلة فبقيد المبتدا بكونه مصدرا ومضافا اليه
والى ما وليه يوضح منه ان المبتدا نفسه لا يكون ما ولا بالمصدر فلا يجوز ان يضرب زيدا
قائما عند الجمهور خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في مفسر ذي الحال احتراز من
مصدر لا يكون كذلك نحو ضربي زيدا قائما شديد فان المبتدا فيه مصدر غير عامل في مفسر
صاحب الحال في صاحبها نفسه وهو زيد فيعمل في الحال فلا يغني عن خبر لانها فاح عن صلته وتقييد
الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدا شديد فالرفع واجب لصلاحيتها
للخبرية وحكى الاخفش زيد قائما عمرا فزيد مبتدا والخبر محذوف اي ثبت قائما مع صلاحية الحال
للخبرية انه تقول زيد قائم وروى ان عليا رضي الله عنه قرأ ونحن عصبة بالنصب اي نرى عصبة او نكون
ومنه قولهم حكمك مسمطا فصاحب الحال ضمير عايد على المبتدا الذي هو حكمك اي حكمك لك مثبتا فهذه
اخبار حذفت واكتفي بالمفعول والحال عنها وهو قليل وجوز الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في المسئلة
الثالثة وهي اضافة المضاف الى ما المصدرية نحو اخطب ما يكون الامير قائما ومنصرا واختار ابن
مالك والرضي جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما بخلاف المصدر الصريح كما في
ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز والمشهور تصوير هذه المسئلة
الثالثة بافعل التفضيل كما مثل الملم وقال ابو حيان انما سمع فيه لا في غيره وقال المرادي الغرض ان
يكون المضاف مصدرا في المعنى وان لم يكن مثل ابن مالك بكل شربي السويق ملتوتا وبعض ضربك
زيدا برئا وسعظم كلامي معلما قال ابن مالك وليس وجود المفعول في ضربي زيدا قائما شرطا بل يجوز

حينئذ

سد الحال مسد خبر المبتدأ المصدر مع كونه من فعل لازم كقولك قيامك محسنا واحسانك قائما
وهو داخل تحت قولي اذا كان المبتدأ عاملا في مضمر صاحب الحال فان المضاف عامل في المضاف
اليه انتهى وقال الرضي لافرق بين ان يكون المصدر مضافا الى الفاعل كضربي قائما او الى
المفعول كضربي زيدا واليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال عنهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين
او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي زيدا قائما او قائما ومنه يعلم جواز كون الحال في نحو
ضرب زيدا قائما من الفاعل فقد جوز الزمخشري ان يكون التقدير اذا كنت او اذا اكنت
فيكون كان مسندة الى فاعل لضرب وزعم ابو حيان انه لا يجوز لابد ليل لان التقييدات
بالاحوال والصفات وعود الضمير لا تكون الا لاقرب مذكور ولا ترى ان ما جاء من ذلك في تمثيلهم
يتعين كونه حالا من المفعول كقولهم اكثر شربي السويق ملتوتا واكلي التفاحة نضيجة امّا اذا
دل دليل وكان المصدر قد اقتضى به على الفاعل لحذف المفعول او كونه مصدر الفعل لازم فيتعين
اذ ذاك تقدير اذا كنت او اذا اكنت ان كان المصدر مضافا لضمير متكلم فان كان مضافا لمخاطب
او غايب طابق او استتر ومنع الفراء وقوع هذه الحال مضارعا واجازه ثعلب وابن درستويه
آيا كان نحو اعجبني الفتح
تسليم امور مختلف فيها احدها ان المصدر المذكور ومعموله مرفوع بالابتدا وذهب بعضهم الى
انه فاعل بفعل محذوف تقديره يقع ضربي وتبت وردبانه حذف ما لا دليل عليه على تعيينه وهو
ممتنع ثانيها انه مبتدأ محتاج الى خبر وذهب ابن درستويه والاخفش الصغير وابن باشاذ
الى ان هذا المبتدأ لا خبر له رأسا لوقوعه موقع الفعل فمعنى ضربي زيدا ضربت او اضرب ثالثها
ان خبره محذوف وذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان الى ان الحال نفسها هي الخبر
لاسادة مسد وبعد تسليم ما ذكر فقد نازع ابن الحاج في وجوب الحذف وخطأ ابن عصفور
في نقله عن المقرب وقال لا مانع من قولك ضربي زيدا قائما حسن وقد مثل اذا كان قائما والواو
كان ولم يقل احد ان هذا خبر لا يثبت وكذا لا مانع يمنع من ضربي زيدا قائما حسن وقد مثل
ابو الحسن في الاوسط بقولك سمع اذني زيدا يقول ذلك حسن انتهى وتلخص من مجموع الكلام في
هذه المسئلة ان النحويين اجمعوا على رفع ضربي من قولك ضربي زيدا فقيل بالفاعلية وقيل
بالابتدا وقيل لا خبر له وقيل له خبر فقيل ملفوظ وهو الحال وقيل محذوف فقيل بعده وقيل قبله
فقيل تقديره ضربه قائما وقيل اذا كان او اذا اكان قاله ابو حيان وهذا هو المسموع من المواضع
التي تحذف فيها الخبر وجوبا قبل الحال في مذهب البصريين فينبغي كما قال ابو حيان ان يقتصر
به على مورد السماع فلا يتجاوز به غير ذلك لانه خارج عن القياس فلا يجوز لاجيت المبتدأ مصدرا
او مضافا الى المصدر او المؤول به ولذلك حكى القول بحذفه في غير ذلك بصيغة التمريض فقال
قيل وبعضهم اعلم ان بعد مبتدأ لا حقيقة له في الوجود اجراء لمجرى المصدر دون الجثة فسد الحال
مسد خبره كقولك خيال لهند ماثلة قال ذلك ابن عصفور في قوله خيال لام السلسبيل
ودونها مسيرة شهر للبريد المذبذب فخيال مبتدأ وجاز الابتدا به لوصفه بقوله لام السلسبيل
ولا يصح كونه خبرا لانه صفة بل الخبر محذوف سدت الحال وهي قوله ودونها مسيرة شهر مسد وساغ
ذلك كان الخيال لا حقيقة له جسمية ولا حجة له في البيت لاحتمال كون خيال خبر لمبتدأ محذوف

زيدا

قايما ومنعه قايما غيره

تنبيه الحكم بوجوب حذف الخبر في هذه المسئلة يستثنى منه

قايما

يكون

اى هذا خيال ويجب حذف الخبر ايضا فى كل موضع كان الكلام فيه الخبر عنه اسم عين قيل مصدر مكرر او محصور
نحو انت سيرا سيرا كذا مثلا ابن مالك ومثل سر بما والا نحو ما انت الا سيرا وكذا المصدر المحصور
المعرف بالاضافة نحو ما انت الا سير البريد او بال نحو ما انت الا السير فحذف الخبر استغنا عنه
بالمصدر وجعل تكريره او حصره بدلا عن اللفظ به فالزم اضمار وهذا خامس المواضع التى يجب فيها
حذفه وانما قال فى نحو ليلا يتوهم انه من مقول القول السابق ففصله بحرف الجر عنه ولم يقدروه
الا بالفعل قال الملم ويجوز تقديره باسم سير سيرا وسابر سيرا وهذا اذا كان السير متصلا بزمن الاخبار
لم ينقطع فان اريد انه سار ثم انقطع او انه يسير فى المستقبل اظهر الفعل وجوبا فقلت ما انت
الا سير سيرا قال سر ويجوز ان يرفع المصدر المحصور او المكرر نحو ما انت الا شرب الابل وزيد سير
سير فيكون من الاخبار بالمصدر عن العين على ما مر ومما يجب فيه حذف الخبر بالتجيء على بعض الآراء
كما سيأتى بيانا ثم ثمة ويستغنى عنه اى عن الخبر لفظا وتقديرا فى قولهم لا نولك ان تفعل بانبات
لا وقد حكى حذفها كما ذكره ابو حيان ونولك قال الجوهرى اى حقك وينبغى لك قال الارضى مصدر بمعنى
التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اى ليس لك متنا ولك وما خوذ ك هذا الفعل اى لا ينبغى لك
ان تاخذه وتتناوله فنولك مبتدا ضمن معنى الفعل وهو ينبغى وان يفعل فاعله ساد مسد
الخبر كما فى قائم الزيدان فانه حيث ضمن معنى الفعل سد مسد خبره هذا ما قاله ابن هشام الخضراوى
وقال ابو حيان نولك مبتدا وان يفعل خبره وليس مرفوعا به رفع الفاعل لانه ليس اسم فاعل ولا اسم
مفعول وقد يدخل عليه الناسخ قالوا ما كان نولك ان تفعل ويستغنى عنه لفظا وتقديرا لا
للعلة المذكورة حيث كان المبتدا وصفا اى مشتقا له عمل كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة اوجاريا مجرى المشتق كالمنسوب وهذا هو القسم الثانى للمبتدا نحو اقائم الزيدان
وما مضروب العمران واحسن اخواك واقرشى ابواك فلا خبر للوصف المذكور لفظا ولا تقديرا
لشبهه بالفعل خلافا لبعضهم فى انه مقدر وظاهر كلام الرضى انه قول النحاة اذ الكلام تام بدون
تقدير كما فى اقائم ولذلك لا يوصف ولا يصغر ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون وشرط
الابتدا بالوصف ان يكون معتمدا على نفى بحرف او فعل كما ولا وان وليس نحو ما قائم الزيدان او على
استفهام بحرف او اسم نحو هل معتق اخواك ومتى راجع العمران وزعم ابو حيان ان المشهور من
ادوات النفى ما ومن الاستفهام الهمزة ولا يثبت غيرهما الا بالسماع احتياطا ويرتفع الاسم بعد ليس
على انه اسمها ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها وكذا ما الحجازية وان يكون مرفوعا المكتفى به عن
الخبر بحيث يصح السكوت عليه معه فاعلا كان او نايبا ويكون ضميرا منفصلا نحو قوله خليلى ما واف
بعهد انتما اذا لم تكونا الى على من اقاطع وقوله فلا بسطحيرا ولا دافع اذى من الناس الا انتم الدام
او ظاهرا نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نوواظعنا ان يظعنوا فبجيب عيش من قطننا وضميرا
منفصلا نحو اقائم الزيدان ام قاعدان فيما حكاه المازنى فقاعدان معطوف على المبتدا فيكون مبتدا
ولا خبر له بل الضمير المستتر ساد مسد الخبر كالظاهر وهو داخل فى عبارة المص وقد اورده فى حاشية
على قول التسهيل رافعا ما انفصل واشار ابن عقيل الى خلاف فى المسئلة فالوصف فى الامثلة المذكورة
مبتدا وما بعده من ظاهر او ضمير فاعل به وفى تركيبه شبه بباقى الفاعل والمبتدا
من حيث ان فيه فاعلا مسكونا عليه بتمام الكلام به اشبه الفاعل ومن حيث ان فيه اسما مرفوعا

لم يتقدمه رافع لفظي اشبه بالمبتدأ وخرج من قيود الضابط المذكور صور فبقيد الوصف
نحو
خرج غير كاسم الفعل نزال وهيهات العقيق على خلاف في ذلك وحسبك بهم الناس وعند الاعلم
ان حسبك مبتدأ الاخبر له ولا ما يسد مسده لانه في معنى ما الاحتاج الى ذلك وهو اكفف وقال
بعضهم في اسم الشرط انه مبتدأ والاخبر له ومعمول الاداة من تمامه كالصلة للموصول وجوز ابو
البقاء في قوله تعالى وآية لهم انا حملنا ذريتهم كون اية مبتدأ وانما بعدها فاعل سد مسد
الخبر ورده المص بانه ليس بوصف ولا معتمد وبذلك يرد على الاولين وبكونه معتمدا على ما ذكره
خرج نحو قائم الزيدان فلا يكون الوصف مبتدأ في ذلك بل خبرا مقدما والزيدان مبتدأ لانه فاعل
خلافا للاخفش والكوفيين بنا على عدم اشتراط الاعتماد على ما ذكر فيجيزونه قياسا تمسكا بقوله
تعالى ﴿خير مثوى﴾ فلانك ملغيا مقالة هجا ذا الطيرت وسيأتي مع تاويله مبسوطا وجوز ابن
نحن
مالك بغير استحسان ونسبه لسر وجعل منه قوله فخير عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال بعضا لا
فخير مبتدأ ونحن فاعل ولا يجوز كون نحن مبتدأ وخير الخبر للزوم الفصل حينئذ بالمبتدأ بين افعل
التفضيل ومن ولا يفصل به بينهما وانما قيدت بالاعتماد بقوله على نفي واستفهام ان مطلق
الاعتماد غير كاف فلا يجوز في زيد قائم ابواه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد على المخبر عنه
صرح به المصنف في المسوغات من المغني وقوله مكتفى به عرج به نحو اقائم ابواه زيد فرفوع قائم
لا يستغنى به عن الخبر لانه لا يحسن السكوت عليه حيث الضمير بل يتعين كون زيد فيه مبتدأ والوطء
خبر مقدم عليه وابواه مرفوع بقائم ومعتمدا ورافعا في كلامه صفتان كاشفتان للوصف
الذي يكون مبتدأ اصلا في معنى التعريف لكفوهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ وان تنطابق الوصف المذكور وما بعده في تثنية او جمع نحو اقائمان اخواك او اقائمون
اخوتك فالوصف خبر عنه اي عن ما بعده على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة يتعاقبون
فيكم ملائكة ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن الخبر وجعل منه ان هالك قوله
صلى الله عليه وسلم لورقة او مخرجي هم وتابعه عليه المص في باب الفاعل كسيأتي وعليه خرجه
ابو محمد بن حوط الله قال ابن عقيل والظاهر انهم مبتدأ ومخرجي خبر مقدم او تنطابقا
في الافراد نحو اقائم زيد فالوجهان جائزان كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن
الخبر وكونه خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا ورجح الاول بان الاصل عدم التقديم
والتاخير ولم يعتبروا الالباس هنا في منع تاخير المبتدأ فجوزوا الوجهين بخلاف نحو زيد
قائم حيث اعتبروه فلم يجوزوهما ويحتاج الى الفرق وشمل قوله وما بعده الظاهر والمضمر كما
في اقائم انت ففيه الوجهان عند البصريين واوجب الكوفيون ابتدائية الضمير وبه صرح السهيلي
الانف
في الروض وابن الحاجب قال المصنف وهو اذ نقل في امالية الاجماع عليه وحجتهم ان المرتفع بالفعل
لا يجاوز منفصلا عنه فلا يقال قام انا فكذا شبهه وجوابه انا انما انفصل مع الوصف
ليلا يجهل معناه لانه يكون مستترا بخلاف مع الفعل فانه يبرز كقمت ولان المرفوع بالوصف
في اللفظ
بالقطع مسند اليه للفضل وهو الخبر بخلاف الفعل قال المص ومما يقطع به على بطلان
مذهبهم قوله تعالى ارغبت انت عن الهتي يا ابراهيم وقول الشاعر خليلي ما وافى بعهدي
انتما فان القول بابتدائية الضمير كما زعمه الزمخشري في الاية عود الى فصل العامل من معموله

بالاجنبي وعود الى الاخبار عن الاثنين بالواحد في البيت اثنتي وتقول ليس قائم زيد ولا
مبتدأ وزيد فاعل ذكرها ابن عقيل واذا لم ينطبق الوصف وما بعده والصورتان جايز
نحو قائم الزيدان وينبغي الوصف للابتدائية اذ لو كان خبرًا لتحمل الضمير ما بعده فلما لم يطابقه الضمير
علم انه لم يتحمله بل اسند اسنادا الفعل الى الفاعل وممتنعة نحو قائمان زيد فانه تركيب فاسد
واجري غير قائم الزيدان ونحو ما صدره كلمة غير نحو غير مضروب العمران مجرى بضم الميم
ما قائم الزيدان لانه مثله في معنى النفي قال الوصف بعده مخفوض وهو في قوة المرفوع بالمبتدأ
وسد الزيدان مسد خبر غير قال غيره عداك فاطرح الهوى ولا تعترض بعارض تسلم فعداك
مرفوع بلا وقد سد مسد خبر غير وعلى هذا خرج قول الحماسي وغير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن فغير مبتدأ وما سوف مخفوض بالاضافة والظرف نايب عن
الفاعل فهو نظير ما مضروب الزيدان قال ابن الشجري وتبعه ابن مالك وسال على ابي الفتح ابن م
ابن جني اباه عن اعراب هذا البيت فارتبك وخرجه تخريجا بعيدًا متكلفا قال ابو حيان
وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المتكلفة التي لا يكاد يلحظها العربي المتخيلة
باب في الافعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر اعلم ان كان
وان وظن واخواتها كل من الثلاثة تدخل على المبتدأ والخبر يعمل فيهما بدليل انك تثنى
حتفنتها انعقد الكلام مبتدأ وخبرًا او عاد اليهما ولذلك عقبتهما بابوابها الثلاثة
وتسمى نواسخ لانها نسخت حكمها الثابت قبل دخولها وقدم باب كان لاولويتها اما على ان
فلظهورها واصل العمل للافعال واما على ظن فلما كان الزماني يقول مذهب سر ان كان
اصل للافعال الاستراحة تذكر مع كل فعل تقول كان قائم زيد وكان ضربي واخذ حكاه ابن اياز
ويعبر عن كان واخواتها بالافعال الناقصة لما سياتي وعرفها ابن الحاجب بما وضع لتقرير
لتقرير الفاعل على صفة اي بحمله وبسنيته عليها فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة
القيام والقيام متصف بصفة الكون اي الحصول وكذا صار زيد غنيا معناه ان زيدا متصف
بصفة الكون اي الحصول والاتصاف بالغنى والغنى متصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم
يكن قال الرضي وكان ينبغي ان يزيد غير مصدرة فان في ضرب زيد اليمنا زيد متصف بصفة الضرب
وكذا جميع الافعال بخلاف هذه الافعال فانها لتقرير فاعلها على صيغة هي متصفة بمصادرها ٢
الافعال كان واخواتها لم ينكر من منها سوى صار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من
الفعل مما لا يستغني عن الخبر قيل فان الظاهر انها غير محصورة قال ابن مالك كل فعل لا يغني مرفوعه
عن مخبر عنه بصالح للتعريف والتنكير او جملة يقوم ومقامه فهو من باب كان وتميز بها عن غيرها
وقوع اللام الفارقة بعدها نحو انها لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
قال الرضي وقد يجوز تضمين كثير من الافعال الناقصة معنى الناقصة كما تقول تم الناقصة
النسعة هذا غرم قال تعالى فتمثل لها بشرًا سويًا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وظاهر عبارة
المصنف انحصار ما ذكره وقد زيد عليه وفي ورام ومراد فات صار الاتي ذكرها وقيل يدخل في الباب دكن ع
كل فعل يجيء المنصوب به بعد مرفوع لا يستغني عنه تقول قام زيد كرسيا ووجد زيد منطلقا وجلس
النبي بجانبها ثم ان ادوات هذا الباب كلها افعال اتفاقا الا ليس فعل راى الجمهور وهي في العمل

الاتي على ثلاثة اقسام ثمانية منها وهي كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار
وليس تعمل ما سياتي مطلقا عن القيد المذكور في البقية فتعمل موجبة ومنفية وصلة لما
الظرفية وغير صلة وسوا استفط خبرها بالا في لغة الحجاز او كانت للاستثناء او لا ومعنى
كان اقتران مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان صيغتها فكان للمضي ويكون
لاحد الزمانين وكن للاستقبال ومعنى الخمسة بعدها اقتران مضمون الجملة بزمان الفعل اعني
الذي يدل عليه تركيبها والذي تدل عليه بصيغتها فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة
بالصبح في الزمن الماضي او في زمن الحال او الاستقبال ان قلت يصبح وكذا البقية قال ابن الخباز
ورايت كثيرا ينوهمون دلالة بات على النوم ويبطله قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا
وقياما ومعنى صار حصول مضمون الجملة في زمان صيغتها بعد ان لم تحصل ومعنى ليس نفي
مضمون الجملة في الحال عند الجمهور وقال سر وابن السراج للنفي مطلقا قال الاندلسي وليسا
متناقضين لان خبرها ان لم يقترن بزمان تحمل على الحال كما تحمل عليه الاجماب عليه واذا قيد بزمان فهو
على ما قيد به وا ربعة وهي زال ما مضى برال احتراز من ما مضى ببرح فانه فعل تام متعد للمفعول
ومعناه ماز تقول لن ابرحك حتى تقضي حقي اي لن افارقك من معرك اي من بعضها من بعض ومصدره الزيل ومن
ماض يزول فانه فعل تام قاصر ومعناه الانتقال ومنه ان الله يمسك السموات والارض
ان تزولا ولئن زالتا ومصدره الزوال وفني بتثليث الياء وانشاء ذكره الصغاني وانفك
بمعنى انفصل مطاوع فك وبرح انما يعمل بعد نفي ولو مقدرا او نهي او دعا مثالها بعد
النفي ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ اي لا تفتؤ وقوله فقلت
يمين الله ابرح قاعدا اي لا ابرح وبعد النهي قول صاحب ثمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال
مبين وبعد الدعا قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وتنا ولها
باطلاقة النفي كل نافٍ ولو اسما كغير كقوله غير منفك اسير هوى وفعلا كليس كقوله ليس ينفك
ذا غنى واعتدار لكل ذي عفة مقل فتنوع وتيد ابرح مالك بان يكون نايبا عن النفي احتراز من
دخول همزة الاستفهام على المنفي للتقرير لم تزل لا لمجرد الاستفهام عن النفي قال الرضي واصل هذه
الاربعة ان تكون تامة بمعنى ما انفصل وتتعدى عن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال
زيد عالما مثلا ما زال من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت كان دايما الحال معنا ها نفي واذا
دخل اكتفى على النفي اقتضى دوام الثبوت فان لم ينفصل شخص عن فعل كذا كان فاعلا له دايما
وليس كل فعل صفيد للنفي داخل عليه النفي يكون مثل كان بل هو موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل
او كما فارق زيد ضاربا وقد ذكر ذلك ابن مالك في ونى وبرام مراد فني فني كقوله لا ينى الحب
شهمة الحب ما دام فلا تحسب ذا ارعواء وقوله اذا رمت من لا يرتهم متيما سلوا فقد ابعدت في ورمك
المرمى لتادني بمعنى فتر فضارعها كالناقصة وبرام بمعنى حاول على برام ومعنى يحول على يرتهم كضارع
الناقصة وثالث الاقسام دام وانما يعمل بعد ما التوقيتية التي يقصد بها وصلتها التوقيت
نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا وتسمى مصدرية ايضا لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام ولم
يحتج للتصريح به لان التوقيتية يلزمها ان تكون مصدرية فاذا لم يتقدمها ما المذكورة لم يكن
من هذا الباب نحو مت صحيحا فالمنصوب حال وكذا لو كانت غير ظرفية بل مصدرية نحو عجبت

ما دمت

ما دمت محسنا كان المعنى من دوام احسانك لامن مدة دوام وكذا اذا كانت نافية نحو ما دام زيد مستقيما كما افادة قريبه فهذه كلها ترفع المبتدا اى تدخل عليه فترفعه اى تجدد بدخولها عليه رفعا غير الاول لكونها عوامل لفظية خلافا للكوفيين فى قولهم انه باق على رفعه ولا ندخل على مبتدا لازم تصديره احترازا من اسماء الشرط وما اضيف اليها نحو انهم عندك وغلام ايهم عندك او حذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد او عدم التصرف كايمن فى القسم ونحو طوبى للمؤمن وسلام عليك وويل للكافر ولزم الابتدا اى بتدا بنفسه نحو قائل رجل يقول لك الا نريد اى ما يقول فلا تصحبه النواسخ كالا تصحب هذا او لمصحوب لفظى نحو لولا زيد لاتيتك وخرجت فاذا زيد يقوم او معنوى نحو ما احسن زيدا وبئس درع والكلاب على البقر اواخبر عنه بحملة طلبية نحو زيدا ضربه واما قوله تعالى قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا وقوله وكونى بالمكارم ذكرينى فقال الممدوق بالجملة الخبرية وتقدير فليمدد وذكرينى تذكرينى او لمفرد طلبى فدوام وفى المنفى ما دام ولو كان وسائر افعال الباب لا يقال اكلمك كيف ما دام زيد ولا ائتين ما زال زيد ولا ائتين ما يكون بخلاف غير المنفى والمنفى بغير ما نحو لا يزال زيد واين لا يكون عمرو ولين كان بكر ولا تدخل صار وما بعدها على ما خبره فعل ماض فلا يقال صار زيد قائم لان هذه تفهم المتكلم على الفعل واتصافه بزمن الاخبار والماضى يفهم الانقطاع ويجوز دخول البواقى عليه ان لم يكن بمعنى صار نحو اما انت برا فاقترن بقد نحو ان كنت قلته فقد علمته اولا نحو كان قميصه قد من دبر ويسمى اى المرفوع بها اسمها وفاعلها والاول هو المشهور وسماه بالكاف سر والمبرد تشبيها له بالفاعل ولذلك لا يتقدم عليها ولا يحذف دون عامله لانه على صورة الفاعل والتسمية بالاولى لان الفاعل فى الحقيقة مصدر الجزء مضافا الى الاسم وهذا الاحذف اخبارها غالبا لحذف خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونه ويتعين الخبر اى خبر المبتدا خلافا للكوفيين فى انه نصب على الحال واكثر النحاة على انه لا يجوز رفع خبرها على اضمار مبتدا محذوف فلا يقال كنت قائم اى انا قائم وقد ورد فى الشعر ما ظاهره الجواز فان كان تفصيلا جاز لوجهان نحو كان الزيدان قائما وقاعدا وقائم وقاعد ورفع الاسمين بعدها انكره الفراء وقال الجمهور هو فيها ضمير الشان وقال الكسائى وابن الطراوة ملغاة ذكره فى الارتشاف ويسمى خبرها ومفعولها تشبيها له بالمفعول اذ كان زيد قائما مثل ضرب زيدا قائما وبذلك سماه سر والمبرد فى كلام الرضى انهم لم يسموه بذلك وان سموا الاول الفاعل اذ لا بد لكل فعل من فاعل وقد يستغنى عن المفعول انتهى وقال الممع تسمية الاسم فاعلا والخبر مفعولا اصطلاح غير مالوف وهو مجاز كتسمية الصورة الجملية ذهنية انتهى وللاسمين هنا باعتبار التعريف والتنكير ثلاثة احوال احدها ان يكونا معرفتين قال الممع فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيدا خاعمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو وجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله اسما فتقول كان زيدا القائم لمن سمع بزيد وسمع برجل قائم ولم يعلم ان احدهما هو الاخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وان لم يكن احدهما اعرف فانت مخير نحو كان زيدا اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفى الرتبة نحو هذا فانه متعين للاسمية لكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا زيدا اخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان الاصح فى باب المبتدا

او تجعله مبتدأ وتدخل هنا التنبيه عليه فتقول هنا ذا او ليتما تي ذلك مع الناصح لان الضمير منفصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على انه سمع قليلا في باب المبتدأ هذا انا واعلم انهم جعلوا الان وان المقدرتين بمصدر معرف حكم الضمير لانه لا يوصف كما لا يوصف الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا فاكان جواب قومه الا ان قالوا بالنصب فيهما والرفع ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى وفي الارتشاف ان مذهب المتقدمين ومن المتأخرين ابن مضاء وابن طاهر والاستاذ ابو علي في احد اقواله المقدم وابن خروف وابن عصفور ان المتكلم بالخيار في جعل المعرفتين شئ الاسم والاخر الخبر قال وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسي وتأول ابن السراج كلامهما ثم ذكر نحو ما ذكر المصنف بالتفصيل الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما موصوف قال المصنف تخير في جعل ايهما شئت الاسم والخبر فتقول كان خير من زيد بشر من عمرو ويعكس وان كان الموصوف لاحدهما فقط تعين للاسمية نحو كان خير من زيد امرأة الثالثة ان يكونا مختلفين فيجعل الاسم المعرفة والخبر النكرة نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة كما مر مع ما فيه ويجوز تعدده اي الخبر لانه خبر مبتدأ في الاصل فقد جاز تعدده فاذا ثبت مع العامل الاضعف ضعيف الاقوى اولى فتقول كان زيد قائما ضاحكا طلقا قال ابن درستويه في منع تعدده تشبيها لها بالافعال التي يتعدى لواحد فلا يزاد على ذلك ونزع ابو حيان انه ظاهر مذهب سيبويه قال وهو مبني على جواز تعدده في باب المبتدأ والمنع هنا اقوى للتشبيه بضرب وقال ابن مالك هذا المنع لا يلتفت اليه وقال الفارسي في قوله تعالى كونوا قردة خاسئين ان خاسئين خبر ثان لاصفة لقردة لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل تغليبا في المعنى ويجوز توسطه بينها وبين الاسم وذلك حيث لا مانع من التوسط كان يكون الخبر واجب التقديم عليهما لصدريته نحو اين كان زيد او واجب التأخير عنهما كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيدا الا قائما او عرض ليس نحو كان متكئا عمرو لا موجب للتوسط بينهما كما اذا دخلت في الاسم اداة الحصر وكان مع الفعل ما يقتضي التصدير وعدم الفصل من نحو هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة الاستفهام كما سيأتي في الاستفعال وكان الخبر ضميرا متصلا بكان كما في الارتشاف نحو كانك زيد فيجوز التوسط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من التوسط وعدمه محلهما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قائما فتقول كان قائما زيد قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين هذا ان حمل الجواز في كلامه على معناه المشهور من سلب ضرورة الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع شمل ما توسط واجب كما في نحو هل كان قائما الا زيد وجائز كما في كان قائما زيد ودفع في الارتشاف وغيره ما يقتضي وجوب التوسط في كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ كالذي فيه ضمير يعود على الخبر نحو كان في الدار صاحبها وكان شريك هند اخوها وكالنكرة المجرد عنها بطرف مسوغ للابتداء بها نحو كان في الدار رجل وكما اذا دخلت على الاسم اداة الحصر ان لم يمنع من تقديم الخبر على الفعل مانع نحو ما كان قائما الا زيد وليست كذلك بل انت بالخيار في هذه المواضع بين توسطه كما ذكر وتقدمه على كان واسمها نقول شريك هند كان اخوها وفي الدار كان رجل وقائما لم يكن الا زيد وقد صرح بهم وضوحه في الاولى ابن مالك في شرح التسهيل وفي الاخيرتين الرضي ونظير هذا ما وقع في الايضاح وغيره في باب الفعل من الحكم بوجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل اذا اتصل به ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه مع انه يجوز تقدم المفعول عليهما كما سيأتي الا ان محل الوجوب في ذلك

على سبيل التخيير بين التقدم والتوسط كما اشار اليه ابن مالك لا على التعيين فاعرفه واقتصر على
اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقوم زيد على جعل زيد اسم كان وهو ما صححه ابن
عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدأ المخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد
قايم والاول هو الصحيح كما في المغني قال اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية انتهى وعلى الصحة
يبنى جواز الشارع في قوله تعالى وان كان يقول سفيها على الله شططا وقد صرح بذلك ابن عصفور
وابن مالك خلافا لما ذكره ابن درستويه حيث منع من توسط خبر في ليس وخلافا لابن معطي
في فصوله حيث منع في توسطه في دام والصواب جواز فيهما كقوله سئل ان جهلت الناس عني
وعنهم * فليس سواء عالم وجهول * وقوله لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاتنا بذكار
الموت والهرم * وقد افاد المص بكلام الخلاف في ذلك ان دعوى جماعة منهم ابن ابا زوان
مالك الاجماع على جواز توسط خبرها منتقد وقد سبقه الى حكاية الخلاف فيه فانه كثير الاغراب
حتى قال ابن الخشاب كثيرا ما ينقض اوضاعهم ويخرق اجماعهم فلذلك قال الربعي فيما قال
حكاه ابن اباز وادام فقال ابن اباز لم اقف في تصانيف اهل العربية منتقديهم
ومتاخريهم على نص يمنع من تقدم خبر دام على اسمها وحكى لي من لا اثق به عن الشيخ تقي الدين
ابن الحلبي ان ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل وذكر ابن الخباز ان ابن معطي
سئل عن ذلك فقال للسائل انكر فيه ثم سألك اخرى فقال لا ينقل عني فيه شيأ انتهى ولا
ينتصر فان اى ليس ودام فلا يستعمل منها ماض وامر ومضارع واسم فاعل ومصدر لما ليس
فيها لنفي وادام فعند الفراء وابن الدهان وكثير من المتاخرين قال في الاوضح واثبت
لها القديم مضارعا وفي الارتشاف ان علم نصه فما لا يعرفه البصريون وانهم بتخصيصه
لما ان ما عداها يتصرف امتاصرفا ناقصا كزال وراحوا لها لانه لا يستعمل منها امر ولا مصدرا
وتصرفا تاما كالبقية والنضار يف من القسمين ما للماضي من العمل فالمضارع نحو لم اك بغيا
والامر قل كونوا حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كاينا اخاك اذا لم
تلفه لك منجدا * وقوله قضى الله يا اسما ان لست زايلا احبك حتى يعظم العين منخض وجيعها
لا يكون منها اسم مفعول واما قول الشاعر وهو مكون الله فقال في شرح اللمحة ان ابا الفتح سأل
ابا علي عنه فقال اما كل ذا يعالجه الطبيب * تنبيه * كل من التصرف وعدمه يكون في
الافعال وفي الاسما والتصرف في الافعال اختلاف بنية الفعل اختلاف المعاني كضرب يضرب
اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام في هذا الباب وعسى في افعال المقاربة
وهب وتعلم في باب ظن وخلا وعدا وحاشا في الاستثنا وصيغ التعجب الثلاث ومثلها نعم وبيس
وحبذا وساتي في ما خواتها ومنها قل النافية وتبارك وقط في بدء وهدك من رجل وكم رتك
الله وينبغي ويحبط وهلم وهاء وها بمعنى خذ وعم صباحا وارحب كما في
الجوهري وارحبت الشي وسعته واقدم واقدم في زجر الخيل اى لا يكون في الزجر الا بصيغة الامر والتصرف
في الاسما ان تستعمل في وجوه الاعراب فيكون مبتدا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه ونحو وعدمه
ان يقتصر على بعض ذلك كما قتضاه مام في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان الله على النصب
بالظرفية وبعض الظروف على النصب بالظرفية او الجر بمن كما مر في الاشارة ويجوز تقدمه

عن ابن درستويه انه جبان
ولعله نقل الاجماع المدعى
الى خلافه * *

فيه

بعله
بالمصدرية

اى الخبر على كان واخواتها غير ما يستثنى ولو كان جملة خلافا للفوم وذلك حيث لا موجب له كان يكون
من ذوات الصدر نحو اين كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيدا الا قائما
او عرض لبس نحو كان فتاك مولاك فجواز التقديم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك
نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع شمل ما تقدم حمه واجب كالصدر
وجائز كغيره قال ابو حيان ولم يحكم ذكر واسماعا عليه الا ما يدل عليه قوله تعالى كذلك كنتم من قبل
وان قيل كنتم تامة اتنفى واستدل بقوله تعالى هؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون
فاياكم وانفسهم معمولان للخبر وقد تقدم عليه وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ونقض
بصحة زيدا ان ضربت امتناع تقديم اضرب على ان واجيب بالفرق بين العامل الضعيف
وهو ان هذا لفوي وهو الفعل وقد اشار المم الى الاحتراز عن هذا النقض في شرح اللمحة بقوله
وتقديم المعمول غالبا يؤذن بجواز تقديم العامل ومنع قوم تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية
في توسطه والصحيح جوازه كما اقتضاه اطلاقه ومنع تقديم الخبر الجائز تقدمه تاخر مرفوعه
فلا يجوز قائما كان زيد ابوه ولا اكلا كان زيد طعامك ابوه اى كان زيد اكلا ابوه لما فيه من الفصل
بين العامل ومعموله الذي هو كالجزء منه بخلاف تاخر منصوبه نحو اكلا كان زيد طعامك
فيجوز وان قبح لانه فضلة اما الاسم فقد مر انه لا يجوز تقديمه على الفعل لانه في صورة
الفاعل الا على ام فلا يجوز تقدمها نحافا لا تقول لا اصحبك طالعة ما دامت الشمس وكذا
توسطها ولم كما نقل عليه صاحب الايضاح والبدر بن مالك وحمله كلام المم الان في فعل الا تفاق
في محل نظر الان المنع معلل اما بعدم تصرفها وهو لا يتم ضرورة ما نعا بدليل اختلافهم في ليس مع
اتفاقهم على عدم تصرفها او كون ما موصولة حرفي لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجازه
كثير اذا لم يكن عاملا كما مر وقد قال ابو حيان الذي اختاره جواز توسطه بينهما لا جازتهم عجبت ما زيدا
تضرب قال الان يثبت ان دام لا تتصرف فيتجه المنع وقد مر عنه ان عدم تصرفها لا يعرفه
البصريون والاعلى ليس فلا يجوز في الاصح عند الشيخين فلا يقال قائما ليس زيد وهو مذهب
الكوفيين وابن السراج والمبرد والجرجاني واكثر المتاخرين وهو الموافق للسماع ومذهب قوما
البصريين الجواز واختلف فيه عن سر واصح المجيز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
فيوم معمول للخبر الذي هو مصروف وقد تقدم على ليس فلا يقع المعمول الا حيث يقع العامل
واجيب بالمنع كما مر ومع تسليمه فالمعمول هنا ظرف وهو يتسع فيه كما سيأتي واذا نفى
الفعل ما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقا نحو ما قائما كان زيد وامتنع تقديمه
على ما عند البصريين والفراء لان لها الصدر واجازه بقية الكوفيين وانشدوا اعلموا انى لكم
حافظ شاهدا ما كنت او غائبا وخطا ابن كيسان المنع بغير زال واخواتها لان نفيها اثبات
وعمم الفراء في حروف النفي ورده قوله وبخ الفتى للخير ما ان رايته على ليس خير الا ينال
يزيد ويجوز تقدم معموله اى معمول الخبر من مفعول به ومن اجله وحال وغيرها مما ينتصب به
على غيرها اى غير ما ام وليس مطلقا اظرفا كان او غيره نحو في الدار كان زيد قائما وطعاما كان
زيدا كلا اما معها فلا يتقدم معمول خبرها عليها اما دام فلان معمول الصلة لا يتقدم على
على الموصول واما ليس فلشبهها بما في عدم تصرفها ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها ومذهب

الجمهور

الجمهور جواز تقدم معمول ليس الظرف مستدلين بالاية السابقة وقد مر مع جوابه
ويجوز تقدم معمول الخبر على معمولي اجميع اى على الاسم والخبر من الجميع حتى مع ام وليس بشرط
اشار اليه بقوله ان كان ذلك المعمول ظرفا او جارا ومجرورا نحو كان عندك او في المسجد زيد
معتكفا بالنفاق كما قاله الشيخان لانسامحم في الظرف فان كان غيره لم يجز تقديمه مطلقا
عند سيبويه وجمهور البصريين وما اوهم ظاهره خلاف ذلك نحو قوله تعالى قتادة هذا جون
حول بيوتهم بما كان اياما معطية عوذا فان ظاهره ان عطية اسم كان وعوذا خبرها
واياما معمول وقتا فدرجم قتادة بذال المعجمة وضم القاف قبلها وفتحها وهدج الظليم
اذا مشى في ارتعاش فهو عندهم مؤول اما بزيادة كان او اضمار الاسم مراد به الشان
او راجعا الى ما وعليها فعطية مبتدا وقيل ضرورة قال المص وهذا متعين في قوله
باتت فوادي ذات الحال سالبة ٭ والعيش احرم لي عيش من العجب خلافا للكوفيين
في اجازتهم ذلك مطلقا متمسكين بظاهر ما ذكر ونحو ولا بن السراج وابن عصفور
في اجازته ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك اكلا زيد كان المعمول من تمامه وكالجزء
منه فلم يلقها الا الخبر ومنعاه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا تنبيه
ماذكر هنا من تقدم الخبر وعدمه هو بالنظر الى الفعل اما بالنظر الى الاسم فالحكم في
ذلك على ما مر في باب المبتدا والخبر من وجوب وامتناع وجواز نعم قال ابن مالك ورد
والمص في شرح اللمحة لا يمتنع هنا بخلاف باب المبتدا تقدم خبر مساو في التعريف
والتنكير ان ظهر الاعراب نحو كان اخاك زيد علم يك خيرا منك احد ان اختلاف
الاعراب مزيل للبس بخلاف المبتدا والخبر لتوافق اعرابهما فان خفي اعرابهما وجب كون
المقدم الاسم نحو كان اخي صديقي ولم يكن فتحاز كونه منك كتظيره في باب الفاعل والمفعول
وح فلا يتقدم على الفعل لانه اذا وجب تاخيره عن الاسم الواجب تاخيره عن الفعل
فعلى الفعل اولى وهو واضح ونازع ابن الحاج في البابين وقال لقد اجاز الزجاج في
قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان يكون تلك الاسم ودعواهم الخبر وعكسه قال ولا
خلاف في ذلك بين النحويين وسيأتي بسطه في باب الفاعل وتختص الخمسة الاولى
وهي كان وامسى واصبح واضحى وظل بجواز مرادفة صار فتفيد حصول مضمون الجملة
بعد ان لم تحصل من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل من المساوي نحو
لم يا عتبار الزمن الذي يدل عليه صيغتها من ماض وحال واستقبال نحو قوله تعالى فكانت
هباء منبثا فاصبحتم بنعمته اخوانا فظلت اعناقهم لها خاضعين وقوله
النابغة امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد الشاهد
في الاول والثاني الثانية خبرها ماض والتي بمعنى صار لا يقع خبرها كذلك وقول عدي ثم
اصبحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وافهم اقتصاره على الخمسة المذكورة ان
غيرها لا تستعمل بمعنى صار وزعم الزمخشري ان بات تستعمل كذلك وعليه حمل جماعة منهم ابن الصايغ
والازهري وابن بري كان قوله عليه الصلاة والسلام فان احدكم لا يدري ابن باتت يده وانكره ابن
مالك قال ابن الحباز رايت جماعة يتوهمون دلالة بات على الليل ويبطله قوله تعالى والذين

ان
وامتناع

يبيتون لربهم سجدًا وقيامًا تكملة مما يراد في صار فيحمل عليها آض قال في آض بهذا
كالحسان الاجرد وعاد قال العصار مضل من هديت يريد فلله معوعادا بالرشد امرا والكفوله
ثم التلاتكلمنا كل جرمعقب عقبا ويحتمل كونها بمعنى خلفت ورجح كقوله عليه الصلاة والسلام
لاترجعوا بعدي كفارًا وصارعي كقوله وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور رمادًا بعد اذهو
يسطع واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات وتحول
كقوله وبدلت خرجادا ميا بعد العلم نا يا نا تحول أبؤسا وارتد كقوله تعالى فارتد
بصيرا وجا كقول الخوارج لابن عباس ما جات حاجتك برفع الحاجة ونصبها فمن نصبها
جعل الخبر والاسم ضمير ما والجملة من جات ومعمولها خبرها ومن رفع جعلها اسم جا وما خبرها
ومر في كلام المصنف وقعد كقولهم شحذ شفرته حتى قعدت كالها حربة اى صارت وروى
الكسائي قعد لايسئل عن حاجة الاقضاها اى صار ويقتصر فيه على السماع وطرده الفراء وخرج
عليه الزمخشري قوله تعالى فتقعد ملومًا محسورًا اى فتصير وغدا وراح وقد يستشهد فيها
بقول ابن مسعود اغد عالما او متعلما ولاتكن امعة وفي الحديث لرزقكم كما يرزق الطير تغدو
خماصا وتروح بطانا وقال ابن مالك ليسا من هذا الباب والمنصوب بعدها كالحال
وزاد الفراء سحر واخر واظهر ولم يذكر شاهدًا على ذلك فمن ثم انكره في التسهيل وتختص
غير ليس وفتئ وزال وذلك كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وانفك وبرح
ودام بجوازا التام وللاختلاف في معناه اشار الى تفسيره الراجح بقوله اى الاستغنا بالمرفوع
عن المنصوب كان معنى كونها نواقض عدم الاكتفاء خلافا لاكثر البصريين كما في شرح القطر
في قولهم معنى تمامها دلالتها على الحدث ونقصانها عدم دلالتها عليه والذي عليه سر والمبرد
وصرح به السيرافي الاول وصحح الشيخان والرضي قالوا وقد نطقت العرب بالمصادر الناقصة
كقوله وكونك اياه عليك يسير وحكى ابو زيد مصدر فتئ وغيره ظلت افعله ظلولا وبت
افعله بيتوتة قال الرضي وما قال بعضهم انها سميت نواقص لانها تدل على الزمان دون
المصدر ليس بشئ لان كان في كان زيد قائما يدل على معنى الكون الذي هو الحصول المطلق
وخبرها يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجئ او بلفظ دال على حصول ما تبين
بالخبر ذلك الحصول بتعيين الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفايدة في
ايرادمطلق الحصول اولا ثم تخصيصه اخرًا كالفايدة في ضمير الشان مع فايدة اخرى هي
دلالته على تعين زمان ذلك الحصول المفيد ولو قلنا قام زيد لم تحصل الفايدة ثان معًا
فكان يدل على الحدث المطلق تقييد خبرها وخبرها يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق
تقييد في كان لكن دلالة كان على المصدر وضعية ودلالة الخبر على الزمان عقلية واما سايرالافعال الناقصة نحو صار الدال على الاستقبال واصبح الذي معناه الكون في الصباح وبقية
اخواته ومادام الذي معناه الدوام ومازال الذي معناه الاستمرار وكذا اخونه وليس
الذي معناه الانتفاء بدلالتها على حدث معين لايدل عليه الخبر في غاية الوضوح فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوا بل انما سميت ناقصة لانها لاتتم بالمرفوع كلامًا بل به
مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلامًا بالمرفوع دون المنصوب انتهى فالافعال

الناقصة

الناقصة مستندة في الصورة الى ما هو فاعلها وفي الحقيقة يعود للمستندات التي هي اخبارها
واما استغنى لها تامة فبان يراد بكان ثبت وثبوت كل شئ بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو
كان الله ولا شئ معه وتارة بحدث نحو قوله اذا كان الشتاء فادفئوني وتارة بحصر نحو قوله تعالى
وان كان ذو عسرة اى حصر كذا قال كثير وقال العلامة ابو القاسم الراغب لها في الآية ناقصة
اى وان كان ذو عسرة غريمكم فحذف لدلالة الكلام عليه وهذا اجود لان كان التامة اكثر
ما يتعلق بها الاحداث دون الاشخاص نحو كان الخروج كقولك انتفق الخروج ولا تقول كان زيد
وانفق زيد ذكره الطيبي وتارة يقدر بحو ما شاء الله كان او يراد بها كفل نحو كفنته اى كفلته
او غزل نحو كنت الصوف اى غزلته وبنوا لها الثلاث الدخول في المساء والصباح والضحى
قال تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقال ومن فعلا في احسن الفعال
اذا لليلة الشهباء اضحى جليدها او بظل دام او طال ويبات معنى نزل يقال بات بالقوم وبات
القوم متعدية بنفسها وبالباء اى نزلهم وبصار ترجع وتتعدى بالى قال تعالى الا الى الله تصير
الامور اوضم او قطع وتتعدى بنفسها الى مفعول واحد نحو قصرهن اليك وبدام بقي قال تعالى
ما دامت السموات والارض وسكن ومنه الحديث كايبولن احدكم في الماء الراكد الدائم اى الساكن
وبرح ذهب وظهر وبهما فسر قولهم برح الخفاء وبانفك تخلص وانفصل نحو فكت الاسير والخاتم
فانفك فتسمى في هذه الاربعة اذا كانت تامة لاكتفائها بمرفوعها وعملها عمل ما زاد فترفع الافعال
ان لازمًا فلازمًا او متعديًا بحرف فبه او بنفسه فكذلك هي اما ليس وفتئ وزال وما تصرف من
متصرفها فلا تستعمل الا ناقصة وفي التسهيل ان فتئ تستعمل تامة بمعنى تكن وطفق حكى الفراء
فتأته عن الامر سكنت وفتأت النار اطفاتها وحكى ابو علي في الحلبيات وقوع زال التامة
وتختص كان بمرادفه لم يزل كثيرًا فتقتضيها الدوام كما يقتضيه بل يزل كقوله تعالى وكان
الله سميعًا بصيرًا والاصل فيها ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى كما مر دون تعرض
لازلية ولا انقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كما
في قوله تعالى واذكروا نعمت الله عليكم اذ كنتم اعداء وتختص كان بلفظ الماضي دون المضارع
كما في الاوضح وغيره ونقله العبدري عن الفارسي ودون بقية اخواتها نحو ازيدها فلا
يحتاج الى منصوب اتفاقا ولا لمرفوع كما ذهب اليه الفارسي والمحققون لانها جرت مجرى الحرف
كما ان قل لما استعمل استعمال ما النافية كما سيأتي لم يحتج لفاعل وذهب ابو سعيد السيرافي
الى انها تامة وفاعلها المصدر المدلول عليه بالفعل اى كان هو اى الكون ورده الرضي بانه
لا معنى لقولك ثبت الثبوت ان معنى زيادتها عندنا على دخولها في الكلام غير عاملة في شئ
وانه ليس لها فاعل وعند ابي سعيد عبارة عن عدم اختلال الكلام بسقوطها فلا بد لها من
فاعل لعدم انفكاك الفعل عنه انتهى قال الصمصامي والمراد بها لزايد في مثل زيد كان افاضل
وفي قولهم غضب من لاشئ وجئت بلا زاد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح
اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة لا اوكان يفوت بفواته معنى كما في مسئلة كان نافية
مفيدة لمعنى المضي والانقطاع قال وكذا لا المقترنة بعاطف في نحو ما جاءني زيد ولا
عمرو يسمونها زايدة وليست زايدة البتة الا ترى انه اذا قيل ما جاءني زيد عمرو احتمل ان

او يراد بها اى تولى الخان

المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار نصا
في المعنى الاول انتهى وسيأتي تتمة هذا في حرف الزيادة في الباب المهم اخر النحاب ولا يزاد الاحال كونها
متوسطة بين امرين منتظا لبين لان اول الكلام ان البداءة باللوازم والاصول اليق بها من الزوائد
ولا اخر فلا يقال لزيد قايم كان كما يقال لزيد قايم ظننت خلافا للفراء لان الزيادة خلاف الاصل
فيقتصر بها على مواضع استعمالها وهو ما وقعت فيه حشوا فترادف فيه كثيرا لحسن اي زيادة كاينة
مع حسن في نحو اي بين ما التعجبية وفعل التعجب كقوله ما كان اسعد من اجابك اخذا لهداك
مجتنبا هوى وعناداه وقوله اري ام عمرو دمعها قد تحدرا • بكا على عمرو وما كان اصبرا
وجوز بعضهم ان تكون في مثل ذلك ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل
التعجب وجب الاتيان فيها بما المصدرية فقيل ما احسن ما كان زيدا وكانت تامة وقد
اجيز نقضا نها على تقدير ما اسما موصولا ونصب زيد على الخبرية اي ما كان احسن الذي كان زيد
ورد بان ما احسن زيدا مغن عنه ذكره في المغني وزيادة كاينة بقبح اي مع قبح في نحو اي بين
الجار والمجرور كقوله سراة بني ابي بكر تسامو على كان المسومة العراب وانشد الفراء
على كان المطهمة الصلاب قال ابن مالك ومن رواه على ما كان المسومة العراب فهو من
سوء الحفظ لان هذا البيت لا يعرف الا من طريق الفرنبة عليه المرادي وزيادة كاينة
بتوسط اي لا بحسن ولا بقبح غيرها اي في غير التعجب والجار والمجرور وذلك بين الفعل ومرفوعه
نحو قول العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الانمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم
يعنون الربيع بن زياد واخويه رات في منامها قايلا يقول لها هدرة احب اليكم ثلاثة
كعشرة فقالت ثلاثة كعشرة فولدت ربيعا الحفاظ وعمارة الوهاب والنمر لغوارس وبين
المبتدا وخبره نحو ان من افضلهم كان زيدا عندنا وقال المبرد ان زيدا اسم وكان خبرها
ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبران لا يتقدم على اسمها غير ظرف ونحو قول ابي امامة الباهلي
يا بني ان ابي كان ادم وبين الصلة والموصول جاء الذي كان اكرمنه وذكر منه بعضهم قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا ونصب صبيا على الحال والا فلا يكلم فرق بين الصفة
والموصوف كمررت برجل كان قايم ومنه عند الجمهور قوله فكيف اذا مررت بدار قوم • وجيران لنا
كانوا كرام • فزيدت مع فاعلها عند سر والخليل وجرى عليه في التسهيل واستشكل بان الزايد
لا تعمل شيأ وهنا قد رفعت الضمير فقيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير كان الزايد اصلا فاللفظ
ليلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الا جانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة
لجيران وصل لما ذكرنا وقيل بل معمول لكان حقيقة فقيل على انها ناقصة ولنا الخبر وقيل انها زايدة
وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى كظننت زيدا قايما وقال المبرد انها في البيت غير
زايدة وبه صرح في الايضح قال لرفعها للضمير قال الرضي ولا فادتها معنى ولفظا ورسما زيدت بلفظ
الماضي والمضارع كقولهم اعقل انت تكون ماجدا نبيلا اذا تهب شمال بليل • وقالوا ابو البقاء في
بيت حسان كان سبيئة من بيت راس • يكون مزاجها عسل وماء في رواية من رفع مزاجها
مع رفع عسل التقدير كان سبيئة مزاجها عسل وماء واجاز الفراء بين ما وفعل التعجب نحو ما يكون
اطول هذا العام وزيدا منطلقا وما اصبح كقولهم ما اصبح ابرد ولا ما امسى ادفا ها يعنون الليلة

وهو

وهو شاذ عند البصريين مقيس عند الكوفيين واجازا الفراء زيادة الجميع ما لم ينقص المعنى واجاز
زيادة كل فعل لازم من غير هذا الباب بالشرط المذكور نحو ما اضحى احسن زيدا وفلان قعد بنهكم بعرض
فلان ويختص بحذف اي بجواز حذف نون مضارعها نحو قوله تعالى قالت انى يكون لى ولد
ولم يمسسنى بشر ولم اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم ثم الواو لالتقاء الساكنين
ثم النون للتخفيف والحذف ان الاولان واجبان والثالث جايز ونحو فلم يك ينفعهم ايمانهم
او تامة نحو ان تك حسنة يضاعفها ويوخذ من قيود المسئلة ان النون لا تحذف من
الماضى للزوم وحركت والمحرك لا يحذف لقوته بالحركة ولا من نحو من تكون له عاقبة الدار
وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ولا من نحو لم اك بغيا موقوفا عليه لما قالوا ان الوقف
عليه باعادة الحرف الذى كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن يعنى بهم السكت لانه يوقف
بها على ما بقى منه حرف او حرفان كما سيأتى ولا يقال يلزم مثله فى اع لان اعادة الياء
تؤدى الى لغة الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون
ولا من نحو لم يكن الله ليغفرلهم لانضمامها بالسكون وخالف فى هذا يونس فاجاز الحذف
تمسكا بقوله فان لم تك المراة ابت وسامة فقد بيت المراة جبهة ضيغم ورد بانه ان
مالك وحمله الجماعة على الضرورة كقوله ولست بانيه ولا ستطيعه ولكن اسقنى
ان كان ماؤك ذا فضل ولا من نحو قوله عليه الصلاة والسلام ان يكنه فلن تسلط عليه
لانضمامها بالضمير المنصوب والضمائر تتردد الاشياء الى اصولها فهذه ستة شروط لحذف
نونها مستفادة من كلامه وقد اهمل سابعا ذكره فى الاوضح وهو ان يكون الجزم بالسكون
فلا تحذف من نحو قوله تعالى وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف فاء وقد
يعتذر عنه بان الجزم عند الاطلاق انما ينتبادر منه السكون لانه الاصل مع قرينة
التمثيل له ويختص بجواز حذفها وحدها اى مع بقاء اسمها وخبرها وقد تحذف مع اسمها
ويبقى خبرها وبالعكس فالاقسام ثلاثة فتحذف حالا ان يكون معوضا عنها بعد الحذف
ما الزايدة وكثر ذلك فى ما ينتقدمها ان المصدرية وتكون الاسم ضمير المخاطب مثل
قول العباس بن مرداس اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم تاكلهم الضبع اى ان كنت
ذا نفر فحذف متعلق الجار وهو فحذف للدلالة ما بعده عليه ثم حذف الجار وهو مطرد
مع ان كاسيأتى لا لاختصار ثم حذفت كان لذلك ايضا فانفصل الضمير ثم زيدت
ما للتعويض ثم ادغمت فى ميمها النون للتقارب فان مصدرية وما زايدة وانت
اسم كان المحذوفة وذا نفر الخبر وما انت منعول لاجله والضبع كناية عن السنة
المجدبة وخراشة بضم الخا المعجمة وقالوا اما انت منطلقا انطلقت اى ان كنت
منطلقا انطلقت فقدمت اللام وما بعدها على انطلقت للاختصاص ثم فصل
به ما مر ولا يذكر ح كان ليلا يجمع بين العوض والمعوض وما جازه المبرد فيقال انما
كنت منطلقا انطلقت وظاهر قوله فى مثل اختصاص حذفها بضمير المخاطب وانه
لا يكون مع ضمير المتكلم ولا مع الظاهر وذلك هو الموافق للمسموع قال ابو حيان المحفوظ
المسموع ان يكون مع ضمير المخاطب والقياس تعديه لضمير المتكلم والغايب وقد مثل

المجزوم وصلا ولم يلها ساكن وكاضمار نصب متصل ناقصة كانت ح

فى الارض ح

حـ
واما الفراء فهم المفعول على الاكثر والاورد ون المحذوف

فى الدر ح

محاسنا ح

وحدها ح

جايز ح

س في الكتاب بأما زيد ذاهبا ذهبت اي ان كان زيد ذاهبا فاني بالظاهر وزعم ابو علي والفارسي جميعا ان ما لما كانت عوضا نابت مناب كان في التمام وزعما انه مذهب سيبويه وزعم الكوفيون ان ان هذه المفتوحة اداة شرط كالمكسورة بدليل الفاء وحذف الفعل بعدها بان لا يقع بعدها الا الافعال ويجوز حذفها مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بقرينة ما سبق او بعد لكن وذلك في كل موضع جاءت فيه الواو بعدها لكن وقد تقدم انها كان ومعمولاها في حيز نفي وجاء بعد لكن منصوب صالح للعطف على خبر كان نحو قوله تعالى ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وقد اختلفوا في هذا ونحوه مما لوضع كان فيه جملة منفية وبعد لكن مفرد نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال الاول حكاه الشارح اليه المص واختاره ابن مالك ان الواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها والتقدير ولكن كان تصديق الذي بين يديه ولكن كان رسول الله ولكن قام عمرو وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في السلب والايجاب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو وقال يونس ان الواو عاطفة مفردا على مفرد ولا عطف بلكن على القولين وقال ابن عصفور لكن عاطفة والواو زايدة لازمة وقال ابن كيسان كذلك لكن قال الواو غير لازمة وقد من ذكر هذه المسئلة هنا وسيأتي فيها مزيد كلام فيا العطف وفي كل موضع جاءت فيه بعد لو وان الشرطيتين وكان الاسم ضميرا علم من حاضر وغايب مثال الاول بعد لو قوله علمتك مثانا فلست بأمل ذاك ولو غرثان ظمآن عاريا اي ولو كنت ومثال الثاني بعدها قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الصدقة التمس ولو خاتما اي ولو كان الملتمس وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان ذو البغي وتقول الاطعام ولو تمرا وجوز سيبويه الرفع اي ولو كان عندكم تمر ويقبح غير النصب اذا كان بعد لو صفة لا تستعمل وحدها نحو الا ماء باردا ومثال الاول بعد ان قوله لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ولو كنت والثاني قوله قد قيل ما قيل ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من قيل وقد قيلا اي وان المقول ويجوز حذفها مع اسمها كاينا بقلة اي مع قلة في غير هن اي غير لكن ولو وان كالحذف بعد لدن نحو قوله يصفا بلا من لدن شولا فالي اتلائها اي من لدن كان كذا يقدره سيبويه كما قاله ابو حيان والمص ونقله ابن الملكي عن الجمهور قال وتقدير ان مستغنى عنه وقال ابو حيان قال اصحابنا هو تقدير معنى لا تقدير اعراب ونقل المص عن ابن الدهان ان سيبويه يجوز اضافة لدن الى الجملة فلذلك قدر من لدن كانت ولم يقدر من لدن كانت والشول الابل التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها تسعة اشهر الواحدة شايلة واتلائها بكسر الهمزة وسكون التاء الفوقية ان يتلوها ولدها وتتبعها يقال اتلت الناقة اي تلاها ولدها ومنه لا تليت ولا دريت دعا عليه ان لا تتلي ابله اي لا يكون لها اولاد وقوله فالي اتلائها معطوف على مقدر اي الفاحها وهو اصابة الفحل لها فالي اتلائها وقد حذفت وصدها بعد شبه لدن وهو

ازان

٩٦

ازمان فى قوله ازمان يقومى والجماعة كالذى لزم الرحالة ان تميلا ميلا اذا زمان كان قومى مع الجماعة كالذى لزم الرحالة كذا قاله سر فقومى اسم كان والجماعة مفعول معه وكالذى الى آخره خبر كان وانما قدر كان لان المفعول معه حقه ان لا يقع الا بعد جملة فيها لفظ الفعل ومعناه وحروفه كاسيأتى وبعد الجار يجرى لو من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم مايدل عليه الا ذكره ابو حيان فلذلك اى لكون حذفها فى نظير ما ذكر قليلا لا يقاس عليه ضعف بالبنا للمفعول اى ضعف النحاة راى الكسائى فى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم حيث قدره يكن خيرا لكم قال لانه لو كان على اضمار يكن لجاز اتق الله محسنا وانت محسنا اى تكن محسنا ويكن احسانا والتقدير عند سر انتهوا انتهاخيرا لكم فخيرا صفة لمصدر محذوف والتقدير عند سر انتهوا خيرا اى انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وهو من باب المنصوب بحذوف وجوبا كما سيأتى فى المفعول قال المصنف ويقويه قولهم حسبك خيرا لك وورائك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك وورائك وائت مكانا اوسع لك واما حذفها مع خبرها فسيأتى فى مسئلة ان ان خيرا فخيرا ويشاركها فى حذف الخبر ليس فلذلك لم يذكر لاختصاصه بفاعل فسره وبجواز حذفها مع معمولها الاسم والخبر بعد ان المكسورة معوضا عنهما ما فى قولهم افعل هذا امابها اى ان كنت لا تفعل غيره ومثله قوله الراجز امر عجل لا رخر لوان ما لوان نوفلك ذودا او نعما او نسمة من غنم تما لافاراد ان كان لا يكون لك فما عوض ولا نافية للخبر قال ابو حيان ولا يحذف الفعل معوضا عنه ما الا فى هذا فلو قلت ما انت منطلقا انطلقت معك كانت ما زايدة وليست عوضا ولا يجوز اما انت منطلقا انطلقت معك ويجوز فى كل موضع ذكر فيه بعد ان المكسورة وكان المحذوفة اسم مفرد ثم يذكر بعد فا الجزا مشتق باسم مفرد صحة تقدير فيه او معه ونحوها مما يصح جعله خبرا بعد فا الجزا نحو قولهم وفى بعض الكتب رفعه الى ابى النبى صلى الله عليه وسلم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فيجوز فى هذين الاسمين ونحوهما اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثانى وعكسه وارجحها الذى قدمه سر نصب الاول خبرا لكان محذوفة مع اسمها ورفع الثانى خبر المبتدا محذوف بعد فا الجزا ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير واضعفها عكسه اى رفع الاول اسما لكان محذوفة مع خبرها ونصب الثانى بفعل لائق تقديره فيجزيها وخبرا لكان محذوفة مع اسمها اى ان كان عملهم خيرا فيجزون او فيكون الجزا خيرا وهذا الوجه لم يذكر سر وذكر الثلاثة وانما كان اضعف لما فيه من حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الناصب بعد الفا وكلاها قليل بخلاف الاول فان فيه اضمارها مع الاسم وحذف المبتدا بعد الفا وكلاها مطرد اذا تقرر فلذا كان ارجح ووقع فى النسخ المعتمدة ارجحها رفع الاول ونصب الثانى واضعفها عكسه وهو سبق قلم ظاهر فلذلك اوردته على الصواب وبينهما اى بين هذين الوجهين فى الارجحية والاضعفية نصبهما معا الاول خبر الكان محذوفة مع الاسم والثانى بفعل محذوف اى ان كان عمله خيرا فيجزى خيرا ورفعهما معا قال سر وهو عربى حسن الاول اسم كان محذوفة والثانى على تقدير مبتدا محذوف وانما كان بين الاولين فى ذلك لافتقاسمهما وجهى الرجحان

نحو ملاما قليلا

انتهوا ائتوا

عنه لا

والضعف فمع الاول مُرَجَّح وهو حذف كان مع الاسم ومضعف وهو حذف الناصب بعد
الفاء مع الثاني مرجح وهو حذف المبتداء بعد فا الجزاء ومضعف وهو اضمار كان مع خبرها
وجعل كان ناقصة في رفعها اولى من جعلها تامة لان الناقصة تتعين مع نصب الثاني فينبغي
ان يرجح مع رفعه ليجري على الاستعمال على سنن واحد وظاهر كلامه ان هذين الوجهين متكافيان
وهو كذلك عند الرضي وقيل رفعها اولى واعلم ان تعبيرهم بالرجحية الاول يقتضي رجحان الثلاثة
بعده وبالضعفية الثاني يقتضي ضعف الثلاثة غير لا اقتضا افعل التفضيل المشاركة
والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي تأويل فعل في ذلك بما لا مشاركة فيه
فيكون الارجح والاضعف بمعنى الراجح والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه
ونحوه فان لم يصلح تقدير فيه او معه ونحوهما في المسئلة تعين النصب على انه خبر كان قال
سر مررت برجل ان طويلا وان قصيرا او امرر بايهم افضل ان زيدا وان عمرا او مررت
برجل ان لا صالحا فطالح ومنهم من يقول ان لا صالحا فطالحا فحكما نصبة سر على الحالية اي فقد
لقيته صالحا فكجور وربما جر مقرونا بان كما او بان وحدها ان عاد اسم كان الى المجرور
بحرف حكى سر عن يونس ان منهم من يقول مررت برجل ان صالح فطالح بالجر على تقدير
ان لا كما مررت بصالح فطالح هكذا قدره سر ثم قال وهو ضعيف يقبح قال ومن
ثمة قال يونس امرر على ايهم افضل ان زيد وان عمرو يعني ان مررت بزيد وان مررت
بعمرو تكملة وتختص ليس بكثرة تنكير اسمها لان النفي من مسوغات الابتدا
وليس مسوغة له وبجواز الاقتصار عليه بدون قرينة تزيد على كون الاسم نكرة عاملة بشبهه
بذلك اسم لا فساغ الاقتصار عليه قال الايادي ليل وبحر ثَمَّ دونك فاما الجود منك فليس جود
وحكى سر ليس احد وباقتران خبرها بالواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله ليس شيء الا
وفيه اذا ما قابلته عين البصير اعتباره ويشاركها في الاول كان بعد النفي كقوله
اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنة فا بعد كن الله من شجرات وقوله اذا لم يكن احد بيتاه
فان التاسي دواء الاسى والاسى بالفتح والقصر الحزن او شبهه كقوله ولو كان حي في
الحياة مخلده خلدت ولكن ليس حي بخالده وفي الثالث ايضا كقولنا اذا ما سنور البيت
ارخين لم يكن سراج لنا الا وجهك نورها واذا انتقض خبر ليس بالا لم يخرج عن هذا
العمل في لغة الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر ليس لطيب الا المسك حملوها على ما في الاها
عندا انتقاض النفي كما حمل عليها ما في الاعمال عند استيفا شروطها حكى ذلك ابو عمرو بن العلا
وانكره عليه عيسى بن عمر فقال لعيسى ثمت وادخ الناس ليس منها تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي
الا وهو ينصب ذكره في المغني باب ما حمل على ليس في رفع المبتدا او نصب
الخبر تشبيها بها في النفي وهو اربعة ما ولا وان ولات ولم يذكر مع ما قبلها لكونها حروفا
فاستحقت افرادها بباب اما ما والمراد بها النافية كما قال احترازا من المصدرية
والزائدة وغيرهما من اقسام ما الحرفية فتعمل في لغة اهل الحجاز قال الكسائي واهل تهامة
وبها جا التنزيل في ثلاثة مواضع سيأتي وجا جرها بالباء كثيرا قال الفراء يكاد اهل
الحجاز ينطقون الا بالباء وغيرهم ربما تركها تميم ونجدا هملها فيرفع الجزئين بعدها وهو القياس

لعدم

وهو حذف الناصب بعد الفا ومع الشك مرجح وهو حذف المبتدا بعد فا الجزا ومضعف

لعدم اختصاصها فلا يستحق عملاً كفعل ونحوها مما لا يختص بالجملة الاسمية ولما كان عملها احتمالاً
لانها تشابه الفعل بالشرط ان لا يسبق اسمها بان الزايدة لان ليس المحولة لا يليها ان فاذا عليها
وليت ما تليا في الاستعمال وبشرط ان لا يسبق اسمها بالخبر ولا المعمول اي معمول الخبر غير
الظرف وبجر ان كان ظرفا كما سيأتي والمراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور لانهما لاشتراكهما في
الاحكام كتعلقها بالاستقرار ووقوعهما خبرا ونعتا وحالا وصلة وغير ذلك يطلق كثيرا في اصطلاحهم
عليهما وهذا الاستثناء راجع للمعمول بقرينة تمثيله الآتي لا اليه والى الخبر لان اعادة الباقي في المعمول
تخصص المفيد به فيوافق ما ذهب اليه في التسهيل وغيره من امتناع العمل عند تقدم الخبر
ولو كان ظرفا ونقله في الارتشاف عن الاخفش وغيره ولو جعلنا القيد راجعا للخبر ومعموله
لكان موافقا لما نقله المتم عن ابن عصفور وابو حيان عن الجمهور من جواز العمل عند تقدم
الخبر الظرفي فاذا قلت ما في الدار زيد فالظرف في محل نصب عند المجيز تقدم عمله وفي محل رفع
عند المانع وبشرط ان لا يفترن خبرها بالا ومعنى هذا الشرط بقاؤها على النفي فان
انتقض بطل عملها ولو عبر به كما في التسهيل لكان اولى ليشمل الانتقاض بغير كما سيأتي
ونقل ابن مالك عن يونس جواز نصبه موجبا واختاره الشلوبين في نكته على المفصل وسيأتي
الاستشهاد عليه وبشرط ان لا يبدل منها اي من خبرها موجب وزيد على هذه الشروط ان لا تتكرر
فان تكررت بطل عملها نحو ما زيد قائم ونقله في الارتشاف عن عامة النحويين قال
واجاز جماعة من الكوفيين النصب ولعل العلة فيه انتقاض النفي فاذا استوفت الشروط
عملت عمل ليس نحو قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم فما منكم من احد عنه حاجزين
وتعمل ذلك ولو تقدم على اسمها معمول الخبر الظرفي كقوله بالهبة حزم لذوان كنت امنا
فما كل حين من توالي موالیا لان الظرف يتسع فيه كما سيأتي وهو هنا كل لاضافتها لحين
بخلاف ما اذا افقد بعض الشروط فلا يعمل كان يسبق اسمها بان نحو قوله بني غدانة
ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف وغدانة بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال
المهملة حي من يربوع والصريف بفتح الصاد وكسر الراء الفضة ورواه يعقوب ذهبا
بالنصب وخرج على ان ان نافية موكدة لما لانها زايدة كافة وقول فروة بن مسيك وهو حجازي
فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا اي يقال ما ذا بطبي اي عادتي وان
هذه زايدة كافة لما لانها نافية للتاكيد خلافا للكوفيين ولهذا اجازوا النصب مع
الاقتران بها كما نقله ابو حيان وكما اذا سبق اسمها بالخبر كقولهم ما مسي من اعتب ولا اسل
ما من اعتب مسيا وقوله وما حسن ان يمدح المرء نفسه ولكن خلا ما يدعي ونحمده وقوله
فما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم واما قول الفرزدق قريش
فاصبحوا قد اعاد الله نعمته اذهم وابا مثلهم بشر بنصب الخبر وهو مسلم متوسطا فقال ابن
لا يكاد يعرف ذلك وقيل انه لغة حكاها الجرمي ما مسيا من اعتب واجاز ابن مالك ونعم
انه مذهب سر قال ابو حيان وهي نسبة باطلة وعامة النحويين كما قال ابن عقيل على منع نصب
خبر ما متوسطا وتاولوا بيت الفرزدق بوجوه منها ان مثلهم مبتدا لكن بني لاضافته
مع اضافته للمبني ونظيره انه لحق مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم في من فتحها ومنها

انه حال والخبر محذوف اى ما فى الوجود بشر مثلهم وقيل ان الفرزدق غلط ولم يعرف شرطها عند الحجازيين وكما اذا سبق اسمها معمول الخبر غير الظرف فى كقوله وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف فى رواية من نصب كل ومن رفع فهو اسم ما وانا عارف جملة هى خبرها وكان ينبغى ان يقول انا عارفه لكنه حذف الضمير ويقال تعرفت ما عند فلان اى تطلبت حتى عرفت والضمير يرجع الى محبوبة الشاعر والمنازل نصب على الظرفية وكما اذا اقترن خبرها بالا كقوله تعالى وما محمد الا رسول وما امرنا الا واحدة واما قوله وما الدهر الا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا يسير سيرا اى الا يدور دوران منجنون والا يعذب تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف والاولى ان يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين على الحالية بليس قال وافوى من هذا قول المفلس وما حق الذى يعتلها رأى برق ليلة الا كالا ولاجل هذا الشرط وهو عدم انتقاض نفيها وجب الرفع فى المعطوف ببل اولكن على الخبر نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد على انه خبر مبتدا محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب وستاتى هذه فى العطف فان انتقض النفى بغير نحو ما زيد غير عاقل جاز النصب عند الفراء ووجب النصب عند البصريين وكما لو ابدل من الخبر موجب نحو ما حكى ترما زيد نحى الا شئ ما يعيبا به فشئ فى موضع رفع خبر عن المبتدا الذى هو زيد ولا يجوز نصبه خبرا عن ما واجاز قوم والخليف نشاء من كلام ترا احتمالا لاشتراط عدم ابدال الموجب ولعدم اشتراطه فانه قال ابعدان حكى المثال استوت اللغتان بنو الحجازية والتميمية فاختلف الشراح فيه فقيل هو راجع الى الاسم الواقع قبل الا والمراد انه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان فى رفعه وهو لاء هم المشترطون وقيل راجع الى الاسم الذى بعد الا والمراد انه يكون مرفوعا سواء كانت حجازية او تميمية وهو لاء هم الذين لم يشترطوا ذلك كذا قاله ابن عقيل فى شرح الالفية ومن هنا يعلم ان المثال يحتمل للاهمال والاعمال فلا يحتج به دعوى احدهما على التعيين كما ذكره وامّا ان والمراد بها النافية احتراز من الشرطية والزايدة ونحوها من اقسام ان المكسورة الخفيفة فتعمل كليس فى لغة اهل الحالية مطلقا اى فى المعارف والنكرات والنثر والشعر كقولهم ان ذلك نافعك ولا ضارك وان احد خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائى اعرابيا يقول ان قايما فنكر عليه فاستفهمه فاذا هو يريد ان انا قايم وذكر ابن جنى فى المحتسب ان سعيد بن جبير قراء ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم فى الانسانية وانما هم حجارة ونحوها مما لا صوة له ولا عقل فضلا لكم بعبادتهم اشد من فضلا لكم بعبادتهم اشد من ضلالكم بعبادة امثالكم ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل فاعمالها عملها ليس هو مذهب الكسائى والمبرد لان السراج والفارسى وابن جنى ومنعه الفراء واكثر البصريين واختلف على من وصرح المص عنه بالمنع فاعمال على الاهمال الذى هو لغة الاكثرين يخرج قول بعضهم ان قايم وا صلها انا قايم فحذفت الهمزة اعتباطا وعوض عنها وادغمت نون ان فى نونها وحذفت الفها فى الوصل وسمع ان قايما على الاعمال اى كما مر وامّا والمراد بها النافية للجنس لا على سبيل الاستغراق نصا احترازا من انا صة على نفيه فانها تعمل كان كما سياتى فاطلق هنا اعتمادا على التقييد فى ذلك

بتخفيف ان المكسورة لا النافية الساكنين وبنصب عبادا وامثالكم على ان ان نافية والذين اسمها وعبادا خبرها وامثالكم صفته ومعناه ما الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم

فالتى

اعمالها

فالتى لنفى الجنس ظاهرا تعمل عمل ليس فى لغة الحجاز واهملها تميم واعملها قوم اذا سرد المبرد والاخفش اهملها اعملها وان قول ابن سيده قلت لا احد افضل منك فى قول من جعلها كليس انما هو قياس منه وقال الرضى ثبت عملها عمل ليس اصلا بل لم يرد الا كون الاسم بعدها منصوبا والخبر محذوف نحو لا ابراح ولا مستصرخ والحق انها الا للتبرئة ملغاة فلم تحمل تكرير للضرورة انتهى وقيل كليس فى رفع الاسم لا فى نصب الخبر وهو قول الزجاج وقيل لم يسمع النصب فى خبرها والصحيح ثبوت عملها فى الجزءين الا انه قليل كما قال المصنف وغيره ولهذا قدم ان عليها لان عملها اكثر كما صرح به ابو حيان قال وقد عكس ابن مالك لعكس باطلة مع انه صرح فى شرح التسهيل بان مقتضى النظر ترجيح الحاق ان بما لا قال المشاهتها لها فى الدخول على المعرفة وعلى الظرف والمجرور والمخبر عنه بمحصور فيقال ان زيدا الا فيها وان زيدا الا فيها وان عندكم من سلطان كما يقال انها ولو استعملت لهذا الاستعمال لم يجز وقد المصنف فى الاوضح ابن مالك فقال عملا قليلا وان نادرا وقدم ان لا لها تعمل مطلقا فى النثر كما مر وفى الشعر كما سيجئ وفى المعارف والنكرات وتختص لا بالشعر كما فى القطر وشرح اللمحة فلا تعمل فى النثر وان كان ظاهر اطلاقه هنا اعمالها فيهما وبالنكرات فلا تعمل فى المعارف على الاصح ومقابله قول ابن جنى وابن الشجرى انها تعمل فى المعارف وعليه ظاهر قول النابغة الجعدى وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن جبها متراخياه ويؤول بجعل انا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا حالا اى ولا ارى باغيا اعطالها غيرها واختلف كلام ابن مالك فى هذا البيت فمرة قال يؤول ومرة قال القياس عليه سايغ وقال الاخفش لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا وعلى ذلك فى المتنبى فوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا وقيل هو من وشرطها ان لا النافيتان فى اعمالها عمل ليس كما اى كشرطها وهذا من زيادته بالنسبة الى اعتبار الشروط المذكورة فان على معظم المصنفات وبالنسبة الى اعتبار بعضها فى لا على كثير منها فان غالبها الاقتصار فيها على شرط او شرطين قال الاندلسى فينبغى فى اعمال لا اعتبار الشروط المعتبرة فيما هى فيها اولكن النحاة لا يذكرون الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال وكذا ينبغى ان يعتبر هذه الشروط فى ان التى تنفى الوحدة عند وقد صرح المصنف بذلك فى الشذور والمراد الشروط التى يمكن اعتبارها فيها كعدم انتقاض نفيها نحو ان انتم الا بشر ولا رجل الا افضل من زيد وعدم سبق الخبر على اسمها نحو ان منطلقا زيد ولا قائما رجل وعدم سبق اسمها بمعمول الخبر غير الظرف فاما الاقتران بان الزايدة فلا يبالى فى ان وكذا فى لا كما فى الاوضح قال لا لها لا تزاد بعدها اصلا ورايت فى كتاب الازهية للهروى انها تزاد بعد لا وانشد عليه باطراد البين الا ان زلت ذا وجل من المقنع والقناص مجهولا قال الراد لا زلت واشترط فى اللمحة فى لا التى لابراد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق فانها تعمل حتما كان كما سياتى ومراده ان لا يكون للعموم نصا كالتى تعمل عمل ان ولا فالتى بمعنى ليس تكون للعموم ايضا كما سياتى قريبا فان كل نكرة فى سياق النفى يقتضى العموم كما مر سواء كان مع لا او ليس او ما او غيرها من ادوات النفى لكن على سبيل الظهور دون النصوصية اذ يحتمل ان يكون لنفى الوحدة كما سياتى لا اذا زيدت بعد من او انفتح الاسم وانتصب كما فى العاملة

عمل ان فالها تكون نصبا في الاستغراق فاعلمه فانه مهم وسياتي له مزيد توضيح فكل من ان ولات وفيا
الشروط عملا عمل ليس في الجزين بخ قوله في لا تعز فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله
واقيا وفي هذا البيت كما قال المصرد على من زعم ان خبرها لم يقع منصوبا كما صرح به الرضي وغيره وفي حديث
واما الاستشهاد عليه بقوله نصرنك اذ اصاحب غير خاذلي فبويت حصنا بالكماة حصينا فقال
المص لا دليل فيه كما توهم بعضهم لانه يحتمل ان يكون الخبر محذوفا وغيرا ستثنا وبا جملة فذكر خبرها
قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فلذلك قال انما يعمل في الاسم خاصة دون الخبر وان خبرها مرفوع
ومثالها رافعة للاسم فقط قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي فرفع
الاسم وترك تكريره دليل على انها العاملة عمل ليس لان العاملة عمل ان يجب تكرارها اذا اهملت
كما سياتي قال في المغني وفي نظر لجواز تركه في الشعر انتهى وقد مر عن الرضي ذلك نحو قوله فان ان
هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وهذا البيت يشكل على شرطية عدم انتقاض
النفي لعمل ان فقد عملت مع انتقاضه كما ترى وقوله ان المرء مبتنا بانقضاء حياته ولكن بان
ينفي عليه فيخذلا ونشره الاستشهاد على عمل ان ولم يعكس ترتيبهما في اللف امامر هو لاعن الترتيب
اولان عمل ان لما اكثر من عمل لا لشيوعه نثرا ونظما كما مر وعمل لا قليل حتى ادعى بعضهم كما قال
المص انه ليس موجودا فتضى الاهتمام باثباته تقدم الاستشهاد عليه واما لات ولم يحتج
لتقييدها بالنافية كاخواتها اذ ليس لنا غيرها واصلها عند الجمهور لا زيدت عليها تا التانيث
مفتوحة وذهب الاخفش الى انها لا تعمل شيأ بل ان وليها مرفوع فهو مبتدا حذف خبره
او منصوب فهو محمول لفعل محذوف وله قول اغرابها تعمل عمل ان والصحيح الذي عليه الجمهور
ما جرى عليه المص من انها تعمل عمل ليس وقال المص انذا اجماع من العرب ولكن تختص بالعمل في
الحين والساعة والاوان فلا يتجاوز العمل الى غيرها اخذا بالوارد عنه في كلامهم دون غيره لعدم
ثبوته فهذا كالتوسط من المصرين بين قول الفراء انها لا تعمل الا في الحين وهو ظاهر كلام سيبويه
قول الفارسي وجماعة منهم ابن مالك انها تعمل في الحين وما يرادفه من اسماء الزمان كالساعة
والاوان والوقت وهنا اذا اريد بها الزمان فجزم المص بالثلاثة المذكورة حسبما ورد فيه
في الحين قوله تعالى ولات حين مناص بالفتح اي ليس الحين حين مناص اي فرار وفي الساعة
قول الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغي مرتع مبتغيه وخيم وفي الاوان
قول الاخر هو ذكرني حين لات اوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا اذا وزعم جماعة منهم الشلوبين
وابن عصفور انها عملت في هنا في قوله حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار تصنع
فقالوا ان هنا اسم لات وقال الشيخان لا عمل لها في هذا وامثاله بل هي مهملة وهنا في موضع
نصب على الظرفية والفعل بعد صلة لان محذوفة وان وصلتها رفع بالابتدا والخبر هنا كانه
قال ولات هنا لك حين هكذا قال ابو علي وشذ مجي غير الظرف مرفوعا بعد لات كقوله لهفي عليك
للهفة خايف يبغي جوارك حيث لا ت مجير وارتفاع مجير على الابتدا والفاعلية اي
حين لات مجير له او يحصل مجير ولات مهملة وزعم الفراء انها تستعمل ظرفا جارا لاسماء الزمان
خاصة كمذ ومنذ وانشد طلبوا صلحنا ولات حين اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء قال
ابو حيان ولا يعرف ذلك البصريون وقال ابن مالك التقدير ولات اوان صلح فقطع

اوان

٩٦

او ان عن الاضافة ونوّاها وبنى او اناعلى الكسر لشبهه بنزال وجب حذف احد جزئيها من المرفوع والمنصوب والاكثر كونه اى المحذوف منهما المرفوع اى الاسم وينفى الخبر لانه محط الفايدة نحو قوله طلبوا صلحنا ابيت وقرى قوله تعالى ولات حين مناص بالنصب اى ليس الجبر حين مناص والرفع اى ليس حين مناص لهم اى كاينا لهم تكملة تزاد الباء فى الخبر المنفى بكثرة فى ليس ومَا نحو ليس الله بكاف عبده ونحو قوله تعالى ما الله بغافل وتقلّ فى خبر لا كقولهم لا خير بعده النار بخير وفى خبر ما المعطوفة كقوله لعمرك ما ان ابو ملك بواه ولا بضعيف قواه وكذا لا ياسع منفى كقوله سوادن قارب وقول الشنفرى وان مدت الايدى الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل ويندر فى غير ذلك خبر ان وليت ولكن واما دخلت فى قوله تعالى ولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض بقادر لان معناه اوليس الله والله اعلم باب بالتنوين افعال المقاربة اى ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهى اربعة كاد وكرب بفتح الراء اضعف من كسرها وقيل هى للشروع واوشك وهلهل زاد ابن مالك واولى وهجاعر زاد اشهرها كاد وهذه الافعال ترجم هذا الباب بباب افعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم الجزء لان منه ما ليس للمقاربة كما اشار اليه بقوله وافعال الشروع اى فى الخبر اى الفعل وهى كما قال المص كثيرة منتشرة واقتصر هنا على المشهور وذلك جعل وطفق بفتح الفا طفوا وبكسرها طفقا ويقال طبق بالموحدة واخذ وعلق وانشا وهب وقام واخذ نهاهب وعلق وفلا التزجى اى الطمع فى المحبوب وهما عسى واخلولق وسيأتى فى الباب بعده مجى عسى للاشفاق اى توقع فى المكروه قال لتزطمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه قال فى شرح اللمحة عسى طمع فيما تهواه واشفاق مما تخشاه وقد اجتمعا فى قوله تعالى عسى ان تحبوا شيأ الاية قال ابن برّى ويحتمل ان يقال انها تلازم المعنيين لان المتزجى للشئ طامع فيه مشفق ان لا يناله والاوجه ان يقال عسى للتوقف ان كان المحبوب فهو التزجى او المكروه فهو الاشفاق وقد سلك المص فى هذا فى لعل كما سيأتى وعبّر عنها الرضى بالارتقاب قال ويدخل فيه التزجى والاشفاق وما اطلقه من القول بفعليتها هو ما عليه الجمهور وجرى عليه فى المغنى والقطر وشرحه وذهب ثعلب وابن السراج الى الحاقها بنعم وبئس فيما حكاه عند السيرافى حيث يتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا واختاره فى الاوضح وزاد ابن مالك معهما ثالثا وهو حرى ومتبعة فى الاوضح يقال حرى زيد بكسر الراء ان يفعل كذا اى عسى وقال فى شرح الشذور ولم يذكرها من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانما الواهم هو فقد ذكرها اصحاب كتب الافعال كالسرقسطى وابن طريف وانشدوا عليها شعرا انتهى قال الرضى واصل اخلولق ان يفعل وحرى ان يفعل اخلولق بان يفعل وحرى بان يفعل لكن الحذف الجارّ كما هو القياس مع ان وقد جاء المص فى تمييز افعال الشروع والتزجى عن افعال المقاربة خلاف ما صنع كثير منهم الزجاجى والزمخشرى وابن الحاجب وابن معطٍ حيث اطلقوا عليها كلها افعال المقاربة فاحتاجوا الى تكلف وتاويل لاطلاق المقاربة على جعل وما بعدها فهذه الافعال المذكورة تعمل عمل كان فترفع الاسم وتنصب الخبر وكاد كقوله تعالى كاد يكون نون عليه لبدا وكرب كقوله كرب القلب من جواه يذوبه حين قال الوشاة هند عضوب واوشك كقوله

سوادن قارب ولكن لا شفيعا
يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن

عسى

يوشك من فر من منيته ٭ في بعض غراته يوافقها هرهل كقوله وطيا دبار المعتدين
فهللت نفوسهم قبل الاماتة تزهوا اى كادت وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني
ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة
وقوله طفق الخلي بسلوبلها الشجي ونصيحة اللاحي الشجي عناء واخذ كقوله واخذت
اسال في الرسوم تجيبني والاعتبار اجابة وسوال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا
وظلم الجار اذ لال الجير وانشا كقوله انشات تطلب ما يعيش بعد ما نشبت الاظافر
وهب كقوله هبت ام القلب في طاعة الهوى فلم كاني كنت باللوم مغرباه وقام كقوله
قامت تلومي ولم تعجل للوم اونة مما يضر ولا يبقي وعسى كما مر في الاية واخلولق كما مثل
سر اخلولقت السما ان تمطرا ولى كقوله تعادى بان ها ديتين منها واولى ان تزيد
على الثلث وحكى ثعلب مجيء الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى زيد قايم قال المص ويخرج
على انها ناقصة واسمها ضمير شان والجملة الاسمية خبرها وعلى الاسم في هذا الباب
ان يكون معرفة او مقاربا لها كما في باب كان وقد ورد نكرة محضة كقوله عسى فرجا تاتي
به الله انه لله كل يوم في خليقته امر وهي وان كانت تعمل عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام
ولذلك افردت بباب فمن ذلك ان اخبارها افعال دايما ويلزم ذلك ان يكون جملة
اذ لابد للفعل من فاعل بخلاف كان فليست اخبارها افعالا دايما بل قد يكون غير افعال كما مر
وهذا احد المواضع التي يشترط فيها الجملة ومثله خبر ضمير الشان كما مر وخبر ان المفتوحة
اذا خففت كما سياتي وخبر القول المحكي نحو قولك لا اله الا الله وجواب الشرط وجواب القسم
ويشترط فعليتها في هذا الباب كما ذكر وفي جملة الشرط غير لو وجملة جواب لو ولولا والجملتين
بعدلما وبعد احرف التحضيض وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري وجماعة واسمها بعد
اذا الفجائية وليتا على الصحيح فيهما كما قال في المغني واما ما شرط الا فراد فلم يذكره في المغني
الا الفاعل ونايبه فاهمل بمثل هذه الضوابط التي تعرف اليك وشذ مجيء خبرها غير فعل من
اسم مفردا وجملة اسمية فمن الاول قول الزبا لما قيل لها ان قصير اسلك بالاحمال طريق الغوير
وتركب عن المنهج عسى الغوير ابوسا اى لعل الشر يا تيكم من قبل الغوير والابوس يوم بوس
ويوم نعم وقوله اكثرت في العذل ملحا دايما لا تكثرن اني عسيت صايما وقول تابط شرا فايت
المفهم وما كدت ايبا وكم مثلها فوهى تصغر قال ابن الحمك ايمض والرواية الصحيحة ولم
اكد ايبا وقبل الاولى اقيس من جهة المعنى لان المعنى جهت المفهم وكدت لا اوب وقال
ابن الاعرابي رواية من روى ولم اكد خطا وقال ابن يعيش اراى انها جايزة والمعنى ولم اكد
نظري واعتقادي انتهى اسلم وقصته معروفة وقال المص في الاولين الصواب انهما مما حذف
فيه الخبر اى ان يكون ايوسا وان اكون صايما لان في ذلك ابقاها على الاستعمال الاصلي ولان
المرجو كونه صايما لا نفس الصايم انتهى وكذا قال ابن جني في الثاني على رواية كدت التقدير
وما كدت ان اكون وعليه فلا شذوذ في الا انه خلاف الظاهر كما قاله قريب المص مع ان في ابقايه
به اسما في ذلك تنبيها على الاصل المتروك وذلك من عادة العرب كما قال ابن مالك وغيره
في بعض ما له اصل متروك ان ينبهوا عنه ليلا يجهل فيتوهم انه ما كدت ايبا ونحو علم ان اصل

كادوا

٩٥

كادوا يكونون كادوا كاينين كما علم بقوله فانا هل كان بوكرما ان اصل اكرم أكرم ومن الثاني بوكرما ج
قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فاوقع الخبر جملة اسمية والقلوص
الشابة من النوق والاكوار رجع كور بالفتح جماعة من الابل والمعنى شرعت ان يكون قريبا من المرعى
وللتنبيه على مغايرة هذا لما قبله فصله فقال وقوله ومرتعها الخ في عسى ضمير برفع قائم
شان والجملة الاسمية خبرها ومن ذلك ان اخبارها افعال مضارعة اي دائما فلا تكون ماضية
بخلاف كان فانها قد تكون ماضية بحسب لفظها لكان في الامرين باعتبار لزومها في هذا الباب
دون باب كان لا ان كان لا تكون اخبارها كذلك كما قد يتوهم من عبارته وشذ مجيئها ماضية
كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع فارسل رسولا فارسل خبرها اذا لم يستطع معموله فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل
قدم عليه لكونه شرطا والشرط له الصدر ومن ذلك ان اخبارها رافعة لضمير اسمها كاخبار غيرها في
ذلك الا انه يجوز في غيرها قياسا كون المعروف بخبر ضمير الاسم نحو كان زيد يفعل ابوه
بخلاف هذه لا يرفع خبرها الا ضمير الاسم فلا يجوز قياسا كاد زيد يفعل ابوه وشذ قوله وهو ذو لمة
وقفت على ربع لمية يا فتى فازلت ابكي حوله واخاطبه وابكيه حتى كاد مما ابثه تلمني وقوله
الحجارة وملاعبه وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل
فرفع احجارة وثوبي بالجر وهو يكلمني ويثقلني ونصبهما بان احجارة وثوبي بدلان من اسم
كاد وجعل اطلاقه مقيدا بغير عسى بقرينة ما سيأتي بعد مع نصرته باستثنائها في
الاوضح فيجوز ان يرفع خبرها السببي كقوله ومما ذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن مسموع
جاوزنا حفير زياد بروى بنصب جهده ورفعه ومن ذلك ان اخبارها مقترنة بان المصدرية
ولها معها مرتبة فيقترن لصا وجوبا اي اقترانا واجبا بعدا خلولق وكذا بعد حري نحو
اخلولقت السما ان تمطر وحري بدان يفعل اي صار حريا اي خليقا واقترانا غالبا بعد
عسى واوشك قال تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وقد يحمل موضعها السين كقوله عسى عطفه في شواهد الالفية والمغني
من طيء بعدهم سنطفي غلات الكلا والجوائح وقال لو سيل الناس التراب لاوشكوا عسى طيء بن طريف
اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ومن تجردها عنها قوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون
وراه فرج قريب وقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وظاهر كلام
البصريين كما في ان حذفها بعد عسى ضرورة واقترانا نادرا بعد كاد وكرب كقول عمر
رضي الله عنه ما كدت ان اصلي حتى كادت الشمس تغرب وقوله ابيتم قبول السلم منا فلا تدم
لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن النسل وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقد كثرت اعتقاصها ان تقطعا ولم يذكر ان اقترانا خبر كاد بان ومرشاهد بتجرده عنها
وتجرده عطف على قوله مقرونا اي ان اخبارها على قسمين مقرونة وذلك في الغالب المقاربة بان ج
والترجي على ما فصل ومجردة منهما وجوبا اي تجريدا واجبا بعد الباقي وهي افعال الشروع
لاقتضائها الحال فنشأ في ان الموضوعة للاستقبال وكلامه كالصريح في ان للمقرونة بها كالمجرد
عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور دليل انه لما اتى مفردا لم يظهر مصدرا
بل اسما كقوله انى عسيت صياما ولم يقل عسيت الصوم واستشكل بان الخبر في تاويل
المصدر والمخبر عنه ذات ولا يخبر بالحدث عن الذات كما مر فرق لذلك ذهب سر كما نقله

ابن مالك الى ان المفرون بها فى هذا الباب ليس خبرًا بل منصوب اما على نزع الخافض فيكون
الفعل قاصرًا بمنزلة قرب وبتضمينه معنى قارب فيكون متعديا وعلى ذلك فهما من باب الفعل
والفاعل واليه ذهب المبرد وذهب الكوفيون الى ان الفعل بمعنى قرب وان نقل الفعل بدل اشتمال
من الفاعل وهو الاسم فالمعنى قرب قيام زيد وكرب خروج عمرو واجيب عن الاشكال من قبل
الجمهور باحد امور احدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اى عسى امر زيد القيام او قبل الخبر اى عسى
زيد صاحب القيام كما مر فى قوله تعالى ولكن البر من اتقى ونظائره قال الرضى وفيه تكلف اذ لم
ينظم هذا المضاف الا فى الاسم ولا فى الخبر وثانيها انه من باب المبالغة كزيد عدل او صوم ومثله
وما كان هذا القرآن ان يفترى اى افتراء وثالثها ان ان زايدة لا مصدرية وليس بشئ
لانها اذا نصبت ولا نها لا تسبك الا قليلا وألطف ما اجيب به عنهم ما حكى المص انه راه
بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عن ان يقدر ان الاخبار انما وقعا ولا بالفعل ثم لما صح الاخبار
حتى بالنون لتوذن بالتراخى لا بقصد السبك فلا خبار هذه الافعال اربعة شروط مترتبة
كما ذكرها خالفت اخبار كان حيث لم يشترط فيها شئ منها كما خالفتها ايضا فى ان اخبارها
لا تتقدم عليها فلا يقال ان يقوم زيد عسى ولا افعل طفقت وقد يتوسط بينها وبين
اسمائها نحو طفق يصلبان الزيدان وكاد يطيرون المنهزمون ومنعه الشلوبين فى المقرون
بان وقد تلى عسى واخلولق ومثلها كما فى التسهيل اوشك ولعل اسقاطها من سهو الناسخ
ان واو الفعل فيكتفى حينئذ بهما عن الخبر نحو زيد عسى ان يقوم وعمرو اوشك ان يذهب واخلولق
ان يفعل فان وصلتها فى موضع رفع نحو هذه الافعال على الفاعلية ولا تحتاج معها الجملة فتكون
تامة قال المص وهو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك لها قضية ابدًا ولكن سدت ان وصلتها
فى هذه الحالة مسد الخبر بن كما فى احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احدان حسب خرجت فى ذلك
عن اصلها وفهم من اقتصاره على ذلك ان غير من افعال الباب لا يستعمل كذلك فلا يقال كاد
ان يقوم ولا حرى ان يقوم وتحتمل بناء المفعول بناء على صحة الاكتفاء بذكر عسى وكذا اختلفا
فى ما اذا وليها ان تفعل وتقديم او تاخر عليها اسم هو المسند اليه فى المعنى نحو زيد عسى ان
يقوم وعسى ان يقوم زيد الوجهان اى الاكتفاء بان يفعل عن الخبر بتقدير خلوه عن ضمير
يعود الى الاسم فاسنادها الى ان يفعل فتكون تامة وان وما بعدها فاعلها فى المثالين وزيد
مبتدأ فى الاول فاعل فى الثانى وعدم الاكتفاء عن الخبر فتكون ناقصة بان تقدر فى الاول
تحتها للضمير وان يفعل فى محل نصب خبرها ويظهر اثر التقديرين فى التانيث والتثنية والجمع
فتقول على الاضمار هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يفعلا والزيدون عسوا ان يفعلوا
وعلى الحق عستى فى الجميع وهو الاصح قال تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرًا وهى لغة
الحجاز والاضمار لغة تميم وبان تقدر فى الثانى تحمل الفعل وهو يقوم لضمير الاسم وزيد مرفوع
بعسى وان يقوم نصب لها على الخبر متقدمًا على الاسم وجاز عود الضمير عليه متاخرا وهو فاعل
عسى لتقدمه فى النية ومنع هذا الوجه الشلوبين لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر
واوجب فى المثال الثانى ونحو مما يليه ان يفعل ظاهر كونه فاعلا بالفعل الذى بعد ان وعسى تامة
لاخبر لها وجوز فيه السيرافى والمبرد والفارسى الوجهين وجرى عليه المص ويظهر فايدة الخلاف

ايضا

ايضا في غير الافراد فيقول على راى غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات فيأتي بضمير وفي الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به بل بعسى وعلى راى الشلوبين يجب ان يقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون ونحو فلا يأتي بضمير في الفعل لرفعه الظاهر بعده واذا قدر تنازع العاملين في المثال الاخير اضمر في عسى على اعمال الثاني واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز كون زيد مرفوعا بعسى ليلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرو بالاجنبي وهو زيد ونظير عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا اذكر في المغني وهذا كله يأتي في اوشك واخلولق واذا نفيت كاد انتفى خبرها من باب الاولى نحو قوله تعالى لم يكد يراها لان معنى ما كاد زيد ان يفعل ما قارب الفعل ولا شك ان نفي القرب منه ابلغ من نفيه نفسه وهذا كان استفادة مقاربة الرؤية في الاية ابلغ من نفي الرؤية لان من لم يرك قد يقارب اساءته وهذا هو مذهب الزجاج ونحو هذا اشار الى دفع بعض كلام مشهور بين المعربين وذلك انهم قالوا ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فمعنى كاد زيد ان يفعل اذا قيل لم يكد يفعل فناؤه فعل وهذا مذهب ابي الفتح على الغرض المرمي بذلك فقال نحو هذا العصا هي لفظة جرت في لساني جريهم ونمود

• اذا استعملت في صوب النفي اثبتت وان اثبتت قامت مقام نحو

واستدلوا على الاول بقوله تعالى وان كادوا ليفتنونك ولم يفتنوه وبقوله كادت النفس ان تقبض عليه وجرى على ذلك الشيخ العزالي في فرع من الفقه فقال في فتاويه اذا قال في لامرأته ما كدت ان اطلقك يكون اقرارا بالطلاق فيحكم عليه بالوقوع نقله ابن السبكي في نظائره وعلى الثاني بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون مع انهم تعللوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها قالوا وهذا رجع ذو الرمة حيث خطى في قوله

• اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حبة يبرح

فبدل لم يكد بستحد قال في المغني والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان اثباتها اثبات ونفيها نفي وبيانه ان معناها المقاربة فمعنى كاد يفعل قارب الفعل ومعنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما اذا كانت في الاثبات فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن عرفا ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق في ذلك بين كاد وما كاد واما اذا كانت منفية فواضح لانها اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول الفعل انتهى ولما كان الشق الاول من كلامهم وهو ان اثباتها نفي صحيح في المعنى علمت ان مقاربة الفعل تقتضي عدم حصوله عرفا طوى عنهم بساط المعارضة فيه واشار الى الجواب عن الاية التي استدلوا بها على الشق الثاني من كلامهم وهو ان نفيها اثبات بان انتفاء الذبح ثبوته محمول على وقتين وقت عدم الذبح وهو وقت عدم مقاربتهم له فانهم كانوا اولا بعداء عن ذبحها بدليل ما تلى عليا في تعنتهم وتكرر سؤالهم ووقت وقوع الذبح بعد ذلك والمعنى ما كادوا يفعلون بعد الذبح كما تقول خلص فلان وما كاد يخلص فشوت الفعل فهم من قوله فذبحوها لا من كادوا وانما توهم ذلك من كثرة استعمال مثل هذا في من انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله فتوهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال

في الرؤية ومثله قوله تعالى لم يكد يراها اي لا يبصره ولا يقارب رؤيته

اي النحوي

اما

قبل

بعدم

على حصول الفعل وليس كذلك بل القريبة وهي فذبحوها في الاية هي الدال على حصول مضمون كاد في وقت بعد وقت انتفاء وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا ثباتي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت اخر وقد جمع ابن مالك بين المذهبين فقال في التسهيل وتنفي كاد اعلاما بوقوع الفعل عسيرا او بعدمه وعدم مقاربته اما اعلامها بوقوع الفعل عسيرا وهو مذهب ابن جني فلاية فذبحوها واما اعلامها بعدم الفعل وعدم مقاربته وهو مذهب الزجاجي الذي جرى عليه المصنف لما مر قال ابن السبكي ولقد اجاد ابن مالك فان لها هذين الاستعمالين واشار الى دليلهما المذكورين قال واذا ثبت الاستعمالان في لغة العرب تعين مذهب ابن مالك غير ان الاول منهما افيما احسب اكثر والحاصل ان كاد معناها قارب فاذا قلت ما كاد فقد نفيت المقاربة ولا يلزم من نفيها نفي الفعل وقد لم يلزم من نفي المقاربة نفي الفعل فيه نظر فقد ينفى المقاربة مع وقوعه لكن ذلك قليل ولا يقال كل من فعل فقد سبق فعله مقاربته للفعل لانه قد يفعل ولا يكون عند فعله بحيث يفعل بل يهجم هجما فيقال فعل وما كاد يفعل انتهى وقريب منه ما قاله العلامة محمد بن نور الدين الموزعي من فضلاء اليمن المتاخرين في كتابه المصباح في المفردات وهو كتاب اخذ غالبه من المغني التحقيق عندي انها كلمة وضعت لمقاربة الشئ سواء فعل او لم يفعل فمجردها ينبئ عن نفي الفعل ومقرونها بالجحد ينبئ عن وقوعه عرفا لا وضعا وهو اكثر في الاستعمال ومنه وما كادوا يفعلون يكاد زيتها يضئ كاد النفساء تقبض عليه قد كاد من طول البلا ان يمصحا وقد يستعمل على اصل الوضع لمعنى المقاربة من غير دلالة على نفي الفعل ولا على وقوعه ومنه ان الساعة اتية اكاد اخفيها اذا اخرج يده لم يكد يراها واد عى ان بحث المصنف الذي ذكره يحوم على هذا قال وبه يندفع التصويت عن المعربين لانهم لاحظوا العرف لكن يبقى عليهم المؤاخذة في الاطلاق وبه يبطل تكلف بعضهم في اكاد اخفيها ان معناه اريد فان البقاء على الاصل خير من المجاز انتهى وقد قيل ان نفي الماضي اثبات لاية فذبحوها ونفي المضارع نفي لاية لم يكد يراها ولبيت ذي الرمة وهذا طاية القول في المسئلة ولا تزاد كاد على الصحيح خلافا للاخفش ومما استدل به على ذلك من قوله تعالى اكاد اخفيها وقول احصان وكاد تكسل ان تجئ فراشها في جسم خرعبة وحسن قوام فموقول على ان معنى الاية اكاد اخفيها فلا اقول هي اتية وقيل معناه اكاد اخفيها عن نفسي وقيل اريد كما مر والمراد في البيت وصف المذكورة بمقاربة الكسل لا بحصوله وتستعمل لها ولا وشك خصوصا من بين سائر افعال الباب مضارع استعمالا كثيرا نحو يكاد زيتها يضئ وقوله يوشك من فر البيت وهو اكثر من الماضي خصوصا حتى ان الاصمعي انكر ويستعمل لها ولا وشك اسم فاعل استعمالا قليلا انشد ابن مالك في كاد قول الكميت عز
اموت اسي يوم الرجا وانني • يقيني لرهن بالذي انا كايد • وقال في الاوضح الصواب انه بالموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم غير جار على الفعل وهذا اجزم يعقوب في ديوان كثير انتهى قال قريبه حكى ولد الملم عنه انه رجع عن ذلك وقال الصواب مع ابن مالك الا انه لم يغيرها وقع في الاوضح لانه كان قد شاع وقال فانك موشك لا تراها وتعدادون عاصرة العوادي والوانى وهي ما عدا كاد وأوشك كلها جامدة وحكى ابن ظفر في شرح المقامات انه يقال عسيت اعسى وقال العمابي في شرح الفصيح انه يقال عتى يعسو ويعسى وحكى ابو زيد

عاس

عاس وحكى الاخفش مضارع طفق وحكى الكسائى ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء جعد ٥
وانشد جماعة فى اسم فاعل كسب ﴿ نجى انّ اباك كارب يوم مه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل وبجوز
فى عسى اذا اتصل بها ضمير الفاعل ونون الغايبات كما فى نحو عسيت بضم التا للمتكلم وفتحها للخاطب
وعسين الهندات بكسر السين وبه قرأ نافع والفتح وبه قراء بقيّة السبعة اشهر وقد تحذف
خبر عسى وكاد للعلم به ومنه فى كاد قوله مَن تأنى اصاب او كاد ومن يستعجل اخطاء او كاد وفى
عسى ما تقدم عن المص فى عسى الغوير ابوسا وانى عسيت صايما من التقدير ان يكون
ابوسا وان اكون صايما وافتصار على احد خبرها يوهم ان غيرها ليس كذلك وعبارة
التسهيل تقتضى جواز حذفه منا لجميع ان علم وقد مرّ عن المص كثيره فى طفق مسحًا ان الجر
محذوف اى يمسح مسحًا بـــــــ فى الاحرف الناسخة حكم المبتدا والخبر
يعمل فى المبتدا والخبر عكس عمل كان وهو نصب المبتدا ورفع الخبر سبعة من الحروف
وعدها آخر خمسة باسقاط ان المفتوحة لان اصلها المكسورة وتبعه فى التسهيل وتسمى
الحروف المشبهة بالافعال لشبهها بها لفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا
وليست على حرفين كهل وبل ولا على حرف كالواو والى هذا اشار ابن الخشاب بقوله
ليست مهملة النسج ولا سخيفة التاليف وكان معنى ان وان خففت واكدت وكان شبهت
وليت تمنيت ولعل ترجيت قاله الرضى وافاد كلام المص امرين احدهما الغاء عاملة فى الخبر
كما كستها وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون والسهيلى الى انها باقية على رفعه الاصلى
الثانى الغاء العمل فيه الرفع وهو المشهور واجاز جماعة نصبه قال ابن سلام وهى لغة رؤبة
وقومه واجاز الكسائى فى ليت والفراء فيها فى لعل وكان وقال ابن السيد نصب خبر ان
واخواتها لغة لبعض العرب قال ابو حيان ولا نحفظ فى ان ولكن قيل ومنه الحديث ان قعرجهنم
سبعين خريفا وخرج على ان قعر مصدر قعرت البير اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اى ان بلوغ
قعرها يكون فى سبعين عاما قال ابن عصفور ومما جاز كونه مبتدا جاز كونه اسما لهذه الا
اسم الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية واسم الله فى القسم لصدريتها ومما
كان خبر المبتدا لكان خبرا لهن لا اسم الاستفهام وكل جملة غير خبرية فلا يجوز ان زيدا اضربه
ونحو ومما جاء منه كقوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا يحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما خرج
على اضمار القول او قال الرضى لا ارى مانعا من وقوع الطلبية خبرا لها كما فى المبتدا وان كان ذلك
قليلا نحو ان زيدا لاضربه وانكم لامس جالبكم قال ولو ارادت لقالت وهى صادقة ان
الرياضة لا تضيف للنسب وينبغى ان يستثنى على القول بمنع ذلك كما قال المص خبر ان المفتوحة
اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعايية كما سياتى ويجوز تنكير الجزين نحو ما حكى الكسائى
بان الفا فى درهما مكسبه بعض وفوك اشر القيس وان شفاء عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس
من معول وتنكير الاسم كما حكى ان قريبا منك زيد وان بعيدا منك عمرو كما مرّ بسطه قبل الخبر
ان وان وهما للتوكيد اى توكيد النسبة وتقريرها فى ذهن السامع بحيث لا يتطرق اليها شك ولا انكار
ولا حمل الكلام على السهو والمجاز نحو ان الساعة اتية وذلك لا يحسن الا تيان لها الا عند تردد السامع
فى الحكم او انكاره لان كل خالى الذهن عند الحكم والتردد فيه فلا يوتى لها فى البليغ من الكلام كما قرر فى فن

البيان والمراد بالنسبة بالعموم من الايجابية والسلبية كما في المغني ومنه في الثانية ان الله
لا يظلم الناس شيئاً ونزعم بعضهم انها للتوكيد الايجابية فقط بدليل قولهم أن لا عملت حملاً على
انه لا أنها للتوكيد الايجاب ولا للتوكيد النفي لحمل النقيض على النقيض لما افادة المكسورة التوكيد
فبدليل تلقي القسم بها واما المفتوحة فلانها فرع المكسورة على الاصح وقد نقل ابن العلج عن
النحويين انها كالمكسورة في افادة التاكيد قال الفرق بين عجبت من انطلاقك مطلقاً ان الثاني
يدل على الوقوع والتحقيق بخلاف الاول وقد مر الخلاف مع معموليها فتؤول بالمصدر ثم معها في موضع
المفرد فلذلك افتقرت الى جزء اخر يصير به كلاماً ان كانت عمدة او الى كلام ان كانت فضلة فموضعها
في نحو ولو أنما في الارض من شجرة اقلام اعلو ثبت كون ما فيها اقلاماً ونحو عندي انك قائم رفع
على الفاعلية في الاول وعلى الابتدا في الثاني وفي نحو عجبت من انك منطلق اي من انطلاقك جر
بالحرف ونحو زيد عرفت انك اخوه نصب بالمفعولية ولو توهما موقع المفرد لم تتصدر ولو كانت
مبتدأة فصارت اخوها فما لزوم تصدرها كاسياتي ولكن وهي للاستدراك ونعني بان
تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها كقوله تعالى
فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وضده له نحو هذا ابيض لكنه اسود
قيل وخلافاً نحو ما زيد قائماً لكنه شارب وقضية كلام ابن مالك منعه والاتفاق على منع موافقة
ما بعدها لما قبلها وقيل تكون للاستدراك تارة وللتوكيد اخرى قال ابن العلج وجماعة وفسروا
الاستدراك برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق نحو ما زيد شجاعاً لكنه كريم لان
الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما قام زيد لكن عمرو
قام اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة ومثلوا التوكيد نحو لو جاءني زيد
لاكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع وقيل للتوكيد دائماً مثل ان قال ابن عصفور
لكن للتوكيد وقد تعطي مع ذلك الاستدراك وكان وهي للتشبيه المؤكد قال في المغني لانه مركب
من الكاف وان حتى ادعى ابن هشام وابن الحباز الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل فكان زيداً
اسد ان زيداً كالاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت به همزة ان لدخول الجار ثم قال
الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جرها وهي لا تتعلق بشيء وليس بعد من قول الخليل ان الكاف
للتشبيه لا تتعلق ابداً ولما رأى الزجاج ان الجار غير الزايد حقه التعلق قدر الكاف اسماً مثل
فلزمه ان يقدر لها موضعاً فقدره مبتدأ واضطر الى ان قدر له خبراً لم ينطق به قط ولا صح
المعنى مفتقراً اليه فقال المعنى كان زيداً اخوك مثل خوف زيد اياك كائنين وقال الاكثرون ان
وما بعدها ان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي
لا في الطارئ حال التركيب الاسنادي هذا كلام المص قال والمخلص عندي من الاشكال ان يدعى
انها بسيطة وهو قول بعضهم انتهى نقله الدماميني عن صاحب رصف المباني قال ونسبه
الى اكثرهم ثم ان الجمهور اطلقوا انها للتشبيه وهو معناها الغالب والمتفق عليه ولذلك
قدمه وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسي انها لا تكون كذلك الا اذا كان خبرها اسماً
جامداً نحو كان زيداً اسد بخلاف ما اذا كان صفة او فعلاً وجملة او ظرفاً نحو كان زيداً قائم
او في الدار او عندك او يقوم فهي في ذلك للظن لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه الى

اختيار

اختيار هذا مراد قوله او الظن وحمل ابن الانباري عليه كانك بالشتا مقبل اي اظنه
مقبلا وقيل انها في هذا وفي قولهم كانك بالفرج آت وقول الحسن كانك بالدنيا لم تكن
وبالاخرة لم تزل للتقريب وهو معنى ثالث اثبته الكوفيون والزجاجي وقالوا المعنى في
ذلك على تقريب اقبال الشتا واتيان الفرج وتقريب زوال الدنيا ووجود الاخرة وكذا
قولهم كاني بك تفعل كذا قال الحريري كاني بك تنحط وقيل الكاف قالية في كانك وكان
كافة ان لكان عن العمل كالكافة والبا زايدة في المبتدا وقال ابن عمرون المتصل كان
اسمها والظرف خبرها والجملة بعدها حال بدليل قولهم كانك بالشمس وقد طلعت بالواو وبرواية
بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الجملة متممة لمعنى الكلام كالحال في قولنا لفلان عن
التذكر معرضين وقال المطرزي في شرح المقامات كانك أجدك تنحط وكاني بالدنيا
لم تكن ثم حذف الفعل فزيدت الباء وزاد في المغني معنى رابعا اثبته الكوفيون ايضا وهو التحقيق
وانشد واعليه وأصبح بطن مكة مقشعرا ٭ كان الارض ليس بها هشام ٭ اي كان الارض
والذي صححه ابن مالك وابو حيان والرضي وغيرهم ما ذهب اليه الجمهور من ان التشبيه لا يفارقها
فاذا قلت كان زيدا قائم فالمعنى كما قال الرضي كانك شخص قائم حتى لا يتغاير الاسم والخبر
فيصح التشبيه لانه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كانا زيدا
تمشي والاصل كانا في رجل امشى وكانك رجل تمشي وليت وهي للتمني اي طلب حصول الشيء
على سبيل المحبة كما قاله التفتازاني ويتعلق بالمستحيل غالبا نحو ليت الشباب يعود
يوما وبالممكن قليلا ولا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجيء ولا بجامع سوف لا تقول
ليت زيدا سوف يقوم ولعل وهي لاحد امرين اما للترجي وهو الطمع في المحبوب
او الاشفاق وهو توقع المكروه قال في الارتشاف هكذا يعبر اصحابنا عن الاشفاق
بالتوقع وقد عبر في المغني عنهما معا بالتوقع ثم قال هو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه
ويختص بالممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب فمن جعله مخرفا قال الرضي وماهية
الترجي غير ماهية التمني لان الفرق بينهما بحسب الاستعمال في الممكن والمحال فان التمني محبة
حصول الشيء سواء كنت تنتظر او لا تترقب حصوله اصلا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع
ارتقاب المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت
اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه عز وجل لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه
فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى فعلوا الخير لعلكم تفلحون اي لترجوا ولا
يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل هنا وقيل هي لتحقيق مضمون الجملة
التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية واما
قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرايل فسوغه اياس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا
لقبل منه والحق ما قال ابن الرماح والاشفاق متعلق بالمخاطبين اذ الاصل في الكلمة ان لا تخرج
عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل المخاطبين على ان يرجوا ويشفقوا كان الشك

مطلب
لعل الواقعة في كلام الله تعالى

الاية
وانظر

كما مرّ

فى اوكذلك كعسى اى فى كونها تجئ للترجى والاشفاق وفى محلها فى القرآن الكريم كذلك
البحث السابق فى لعل قال الجوهرى عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق فى حقه
الا فى قوله عسى ربّه ان طلقكن وقال الرضى هى فى الاية للتخويف كما قالوا فى لعل وا و
وتظاهرهما فلذلك اى للتشبيه الذى بين لعل وبين عسى فى المعنى قد يقترن خبرها
اى خبر لعل الواقع فعلا مضارعا باد كعسى اى حملا عليها فى ذلك كقوله وهو مستهم بن نويرة
لعلك يوما ان فتلم مملة عليك من الآبى يدعنك اجدعا وحرف التنفيس كقوله

كما مرّ

ففولها لها قولا فيا لعلها ستر حمنى من عبرة وعويل كما مرّ مثله فى عسى وخرج
بعضهم نصب فاطلع فى قوله فاطلع الى اله موسى على تقدير فان ابلغ الاسباب فاطلع
كما خفض المعطوف فى بيت نهير وهو يزيد الى اقى لمستمد رك ما مضى ولا سابقا شيا اذا كان
جاثياه على تقدير الباء فى مدرك ذكر المصول لذلك قد تعمل عسى عملها اى عمل لعل فتنصب
الاسم وترفع الخبر اجراء لها مجرى لعل كقوله فقلت عساكا نار كاس وعلها تشكى فآتى نحوها
فاعولها وقد يقتصر على مرفوعها كقوله ولى نفس تنازعنى اذا ماه اقولها لعلى وعسانى
وكونها فى ذلك عاملة عمل لعل كما ذكر هو مذهب سر وهو حرف عند ح كما مرّ وذهب المبرد والفارسى
الى انها فى ذلك عاملة عمل ان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس ورد باستلزامه
فى نحو قوله يا ابنا علك او عساكا الاقتصار على فعل او منصوبه قال المص وعلها ان يجيبا

وَمَرْفُوعه

بان المنصوب هنا مرفوع فى المعنى اذ مدعاها ان الاعراب قلب المعنى بحاله وذهب الاخفش الى
انها فى عساك وعساى وعساه عاملة عمل كان وانه استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع وردّ
التصريح بالخبر مرفوعا فى بيت المتن ولذلك اشر على غيره من الشواهد ليتقيد مع الاستشهاد الدلالة
على بطلان هذا القول لكن يحتمل ان يقال ان ناركاس مرفوع اسمها والضمير المنصوب خبرها لانه
يا فى معرفا ستدوذ لكما مرّ وبيانى بسط مسئلة الاخفش فى المجرورات ان شاء الله تعالى
واما للتعليل كاللام اثبت هذا المعنى للعل جماعة منهم الكسائى والاخفش وحملوا عليه
قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبته حمله على الرجاء ويصرفه على المخاطبين اى اذهبا
على رجائكما وحكى الاخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى فلذلك اى لمجيئها للتعليل كاللام جرت
بها عقيل قبيلة من العرب المبتدأ كقول شاعرهم لعل ابى المغوار منك قريب
واجازوا فى لامها الاولى الاثبات والحذف وفى الاخرة الفتح والكسر ولا يتعلق بشئ كما قال
للمص وغيره لانها بمنزلة الواو الزايدة الا ترى ان مجرورها فى موضع رفع بالابتدا بدليل ارتفاع
قريب بعده على الخبرية ولانها لم تدخل لافادة معنى التوصل كما دخلت ليت لافادة معنى
التمنى ثم انهم جروا بها تنبيها على ان الاصل فى الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص
بالاسم كحروف الجر وازع الفارسى فى البيت فقال يحتمل ان الاصل لعلة لابى المغوار جواب
قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى فى لام الجر
ومن ثمة كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة من قال المال لزيد بالفتح قال المص وهو تكلف كبير
ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الاعلم ان الجماعة قوم باعيانهم ومنه قوله
لعل الله فضلكم علينا واثبت الكوفيون وابن مالك مجيئها للاستفهام وهذا على تها الفعل

فى

99

في قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى وعليه قوله عليه الصلاة والسلام لبعض الانصار وقد خرج مستعجلا لعلنا اعجلناك وقال الزمخشري في الآيتين المعنى ما يدريك جوابا بما يزكى ولا تدري جواب ما الله يحدث وقال ايضا انها أفرها معنى التمني من نصب فاطلع الى الرجا حتى تتمسه لا يمتنع كما قالوه المغنى كون خبر لعل فعلا ماضيا خلافا للجرجاني وفي الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر وقال الشاعر

لعل منايانا تحولن ابؤسا ولا يتقدم من معمولي اسما كان او خبرا مطلقا اي ظرفا كان او غيره قال الرضي لان كل ما يغير معنى الكلام ويوثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغيرها فكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام فوجب تصدرها بخلاف ان المكسورة فانها لا تدل على قسم من اقسامه لانها للتوكيد معنى الجملة فيفطن للتوكيد بقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها في ذلك وقعت موقع حرف ابتداء كاللام فوجب تصدرها واما المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل والمفعول لخبر المبتدا والمضاف اليه فلا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي حذف الصدر انتهى جميع ما تقدم في المبتدا من بحثه معرفة ونكرة وذاتا وغيره وفي الخبر من بحثه مفردا وغيره وما تقدم من الشروط في الجملة الخبر بها ومن الاحوال كحذف ضمير الرابط وغير ذلك من تقدم المبتدا وتاخيره وجوبا وجوازا وحذف كل منهما باقي في معمولي هذه الاحرف ولكن لا يتوسط خبرهن بينهن وبين الاسم اي لا يتقدم عليه بل يجب تاخيره عنه قالوا لان في ورودها على هذه الصورة التي هي فرعية في معمولات الافعال وفي تقدم المنصوب على المرفوع كضرب عمرا زيد ليل فرعية هذه الحروف في العمل قال ابن كيسان كاني من اخبارات ولم يجز هما احد في الزمان ان يتقدما اللهم الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز توسيطه من الجواز بمعنى مقابل الامتناع فيشمل ما يجب توسطه كما في الدار صاحبها وما يجوز ولا يجب نحو ان لدينا انكالا وان في ذلك لعبرة واستثنى في الاوضح عسى بمعنى لعل فلا يجوز منعها مطلقا ولا يجوز معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف فلا يقال ان طعامك زيدا اكل وكذا اذا كان ظرفا فلا يقال ان بك زيدا واثق ولا يقاس على قوله فان نجبها اخاك يصاب القلب جم وازجاز بعضهم ويجوز حذف كل من المعمولين فيحذف الاسم في فصيح الكلام وقالوا ان يكون الاضمير شان ومن حذف غير شان ما حكاه الاخفش ان بك ما خوذ اخواك تحذف الاسم وهو ضمير المخاطب انك بك وقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجيا عظيم المشافر ومنه ضمير شان قول بعضهم ان بك زيدا ماخوذ اي انه حكاه سر عن الخليل وخرج عليه قوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون اي ان الشان وستاتي هذه اخرا لكتاب قال المصنف قيل واو لحن سمع بالبصرة لعلها عذرا نت تلوم وهو محتمل لتقدير ضمير الشان كالحديث ويحذف الخبر اذا علم ولو كان الاسم معرفة خلافا للكوفيين حيث اشترطوا في حذفه تنكير الاسم لكثرة ما جاء منه ذلك كقول الاخفش ان محالا وان مرتحلا وان لمسافر مغو

مهلا اى ان لنا محلا فى الدنيا وان لنا ارتحالا عنها وقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لنا
مالا وقد عقد سر لهذا بابا فقال باب ان مالا وان ولدا ومن حذف والاسم معرفة قوله سوى
ان حيا من قريش تقطعوا على الناس وان الاكارم نهشلا اى تقطعوا قال ابن مالك ومنه ان
الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز وقوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل
الله وقال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او مجرورا او الزم حذفه فى ليت شعرى مردودا
باستفهام نحو ليت شعرى اكان كذا ام كذا قال الا ليت شعرى هل ابيتن ليلة اى ليت شعرى
بكذا ثابت او موجود لانه بمعنى ليتنى اشعر وجملة الاستفهام فى موضع نصب بشعرى وهو مصدر
جنح هنا لبا وللاصل شعر جدير به فصل فى احكامها من العمل وتهمل احكاما قليلا
ليت حالكونها مقرونة بما الزايدة ولا يزول اختصاصها بالاسماء فلا يقال
ليتما قام زيد خلافا لابن ابى الربيع وظاهر الفرويني ولذلك يترجح عند النحاة بان يجعل عند
الفراء اعمالها لبقاء الاختصاص ولا يقال ليتما زيدا لقاه الا على الاعمال الا باضمار فعل على
شريطة التفسير خلافا لما كما سيأتى وبجوازها حملا على اخواتها وروى بالوجهين قول
النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد فعلى الرفع ما كافة
وذا مبتداء والحمام عطف بيان ولنا الخبر ومن نصب فما زايدة وذا اسم ليت والحمام بيان
ولنا الخبر ويحتمل ان الرفع على تقدير ما موصولة وان الاشارة خبرها محذوفا اى الا ليت
الذى هو هذا الحمام لنا ذكر سر فلابد لرج على الاهمال لكنه احتمال مرجوح لما فيه من حذف
العايد المرفوع فى غير اى مع عدم طول الصلة وسهله تضمنه ابقا الاعمال واحترز بالحرفية عن
ما الاسمية فلا تبطل عملها كما سيأتى وقد تهمل احكاما كثيرا ان المكسورة حالكونها مخففة
نحو قوله تعالى وان كلا لما جميع لدينا محضرون وان كلا لما متاع الحياة الدنيا وقرا حفص
ان هذان لساحران بالتخفيف وكذا ابن كثير الا انه شدد نون هذان وصنه ان كل نفس لما
عليها حافظ فى قراءة من خفف لما وذلك لزوال اختصاصها بالاسماء كما سيأتى وتهمل قليلا
استصحابا للاصل قال سر حدثنا من نثق به انه سمع من العرب من يقول ان عمرا المنطلق
وعن الكوفيين انها تخفف وانه اذا قيل ان زيدا المنطلق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده
ان منهم من يهملها مع التخفيف فقد قرأ الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم قال ابن
الحاجب وانما لم تحكم بتقدير ضمير الشان فى المخففة المكسورة كما فى المفتوحة على ما سيأتى
لما ثبت من عملها فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فيقدر اضمار اسمها اذ لا يكون
لها منصوبان فوجب ان يقدر لها اسم انتهى قال ابن اياز ولان المخففة المفتوحة
لا بد لها من عامل يعمل فيها كالمثقلة فوجب ان يقدر معها ما يتمامها بخلاف المكسورة
فلها صدر الكلام فان ارتفع ما بعدها على الابتداء لم يحتج الى تقدير اسم معها لانها
غير معمولة انتهى وكان شيخنا جمال الدين محمد بن عمر بحرق يسئل عن هذا ويقول لم لا تحمل
المكسورة على المفتوحة فى تقدير اسمها ضمير شان اذا خففت ابقاء لها على اصل الاعمال
وكانه لم يقف على كلام من مر وتهمل وجوبا اى اهمالا واجبا لكن حالكونها مخففة ولا تهمل
خلافا للاخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين كقوله تعالى لكن الراسخون فى العلم

ولكن

100

ولكن كانوا هم الظالمين وأحترز بمخففة فإن ولكن من المخففتين بأصل الوضع فقد مرّ
من أقسام أن المخففة أن التي تعمل عمل ليس ومن أقسام لكن المخففة لكن التي تحذف بعدها
كان مع اسمها وأما لعل فلا تخفف ولا يكون اسمها ضمير شأن خلافا للفراء كما مرّ وأما كأن
وأن المفتوحة فلا يهملان مع التخفيف كما سيأتي وتهمل وجوبا أخوات ليس أي الحجازية
حال كونها مع ما المذكورة أي الحرفية على الأصح الذي هو مذهب سيبويه والأخفش من الجمل
الاسمية الذي هو سبب عملها وصيرورتها كآحاد حروف ابتدأ اندخل على الجملتين تقول
أعد نظرا يا عبد قيس ربما
إنما الله إلهٌ واحدٌ كما يسابقون إلى الموت وقال الشاعر لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا
وتسمى ما هذه إذا تلاها الفعل مهيئة ومؤطئة وظاهر إطلاقه وجوب إهمال إن معها وليس
كذلك فقد ورد السماع بإعمالها كما ذكر في الأوضح لغير حكى الأخفش والكسائي إنما زيدٌ قائم
ومقابل الأصح الذي أشار إليه هو ما ذهب إليه ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعه
ابن مالك جواز إعمال الجميع قياسا على ليت قال في الأوضح وورد الإعمال في إنما وهل يمتنع قياس
ذلك في البواقي أو يسوغ مطلقا أو في لعل فقط أو فيها وفي كأن أقوال وما هذه زيدة كافة
كما سبق وهي من أقسام الحرفية كما صرح به عن الكوفيين الضامّ هذه الأحرف اسم جنسهم بمنزلة
ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وأن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده إلغاؤها
للابتداء أو الدخول عليها غير إن وأخواتها وإما ما في قوله تعالى إنما توعدون لآت
وإنما يدعون من دونه الباطل إنما عند الله هو خير لكم أبحسبون إنما نمدهم به وأعلموا إنما غنمتم
فهي في ذلك كله اسمٌ بإتفاق والحرف عامل وإنما حرم عليكم الميتة فمن نصب الميتة فما كافة
ومن رفعها وهو أبو رجاء العطاردي فما اسم موصول والعائد محذوف وكذلك إنما صنعوا
كيد ساحر من رفع كيد فإن عاملة ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم رضي الله عنهما
فما كافة وجزم النحويون بأنها كافة في قوله تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع أن
يكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد محذوف مستتر في يخشى وأطلقت ما على جماعة
العقلاء لقوله تعالى وما ملكت أيمانكم فانكحوا ما طاب لكم ووقع في بعض كتب الحنفية التمثيل
للكافة بقوله لله ما فارقنكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون وإنما هنا موصولة
كما في الأوضح وهنا مباحثة وهي أن جماعة من الأصوليين وأهل البيان ذكروا أن ما الكافة
التي مع أن نافية وأن ذلك سبب إفادتها الحصر في نحو إنما الله إلهٌ واحدٌ قالوا الآن أن للإثبات
وما للنفي فلا يجوز أن ينفي جهتها معا إلى شيء واحد لأنه متناقض ولا أن تحكم بتوجه النفي
المذكور بعدها لأنه خلاف الواقع فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور
في الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من أهل البيان كالسكاكي وأتباعه ومن النحاة كأبي حيان
والمصنف قال في المغني أن ما ذكروه مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحاة الأولى
أن للإثبات وإنما هي لتوكيد الكلام أبدا تأكان مثل إن زيدا قائم ونفيا مثل إن زيدا
ليس بقائم ومنه أن الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها
مثل ليتما ولعلما وبعضهم يلتبس ذلك إلى الفارسي في الشيرازيات ولم يقلد فيها ولا في غيرها
ولا قال بخبري غير انتهى ويدفع التمويل ما ذكره السيد في حاشيته المطول إنما ذكر الأصوليون

لم يريد وابه ان كل واحد من الحرفين المذكورين اعني انّ وما باقي حال التركيب على معناه
الاصلي لم يجتمعا عليه بما ذكرتموه بل هو لبيان مناسبة لتضمن انما معنًى النفي لما سبق ذلك لان تضمن
المركب منهما معنى الاثبات والنفي معًا قال وهذه المناسبة اقوى من التي ذكرها الرضي وعول
عليها السكاكي في توجيه افادتها الحصر قال الدماميني والبعض الذي اشار اليه لعله انه حكى
عن الفارسي ما ذكر لعله الشيخ شمس الدين العراقي فانه حكى ذلك قال البهاء السبكي في شرح
التلخيص رايت في الشيرازيات ما لعله العراقي اخذه منه وذلك لنقل بعد ان ذكر ان انما
للحصر انه الحصر ايضا هو في سرّ اهرذا ناب وشرحابك ثم قال لعلا والاسهل من هذا لان معه
حرفا قد دل عندهم على النفي فصار ضعف حرف النفي فسهل من هذا لقيام حرف مقامه
وليس في المثالين الاولين شيء من ذلك قال الشيخ بهاء الدين وليس صريحا في انها باقية
على النفي كان قوله لان معه حرفا دال على النفي يريد حرفا يدل على الاثبات والنفي وهو انما
وانما لم يقل يدل على الاثبات والنفي لان الاثبات مستفاد من اللفظ مجردًا عن انما ولو
اراد بالحرف الدال على النفي ما من انما قال فصار ضعف النفي فيها سهل اذ لو كانت باقية على
النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا هذا كلامه انتهى فصل في احكام ما تخفف
منهن غير لكن واذا خففت ان المكسورة أو تلاها اسم جاز الاهمال والاعمال كما مر اولا
فعلا فالغالب كونه اي ذلك الفعل ناسخا للمبتدأ من احد الابواب الثلاث وذلك لاختصاصها
قبل التخفيف بهما فلما خففت وضعف تشبيهها بالفعل جاز دخولها عليه فجرت بان لم
يكن ذلك الا مع الافعال المشاركة لها في الدخول على المبتدأ والخبر كيلا تفارق محلها
بالكلية ماضيا نحو قوله تعالى ان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وقوله
ان كدت لتردين اكثر من كونه مضارعًا نحو قوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين
وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وادعى ابن مالك انه لا يكون الا بلفظ الماضي فان كان
مضارعًا حفظ ولم يقس قال في الارتشاف وليس بشيء وصرح في المغني انه يقاس على النفي
اتفاقا وشذ مجيئه ماضيا غير ناسخ نحو قراءة ابن مسعود فيما حكاه الاخفش ان لبثتم الا قليلا
وقول امرأة والذي تحلف به ان جاحظا يعني النبي صلى الله عليه وسلم وقول امرأة الزبير
ابن العوام تريد قاتله عمرو بن جرموز شلت يمينك ان قتلت مسلما حلت عليك عقوبة المتعمد
ومجيئه مضارعًا غير ناسخ نحو ما روى الكوفيون عن بعض العرب ان يزنك لنفسك وان
يشينك لمبيه واشذ من الاول كونه لا ماضيا ولا ناسخا قال ابن مالك والقياس عليهما جائز
عند الكوفيون واجاز الاخفش ان قعدكا وان كان صالحا لزيد وفي المغني ان المضارع
غير الناسخ لا يقاس عليه اجماعًا قال وحيث وجبت ان وبعدها اللام المفتوحة
كما في هذه الامثلة فاحكم بان اصلها التشديد واذا خففت ان المفتوحة
بقي عملها ولا يلغى كالمكسورة لما مر وجب حينئذ كون اسمها ضميرًا لا ظاهرًا قال ابو حيان
واطلق بعض اصحابنا جواز اعمالها في الظاهر من غير اضطرار وهو ضعيف ونقله صاحب
رؤوس المسائل عن البصريين ووجب كون ذلك الضمير محذوفا فلا يلفظ به ونحو قول جنوب
اخت عمرو ذي الكلب لقد علم الضيف والمرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا بانك ربيع

وعس

والاثبات فان
المفرد من لما كان احدهما
حالة الافراد معنى الاثبات
والاخر معنى النفي صح

حرفا

لما

والخبر

وكونه اي ذلك الناسخ

مبتدأ

وغيشم ربيع وانك هناك تكون الثمالا وقول الاخفلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك
لم اطلق وانت صديق بالتصريح بالاسم فيهما ضرورة ولا يتعينان كون هذا الضمير ضمير شان كما
اشعر به اطلاقه هنا كالاوضح وبه صرح في المغني ونص عليه في التسهيل بل ان امكن عوده
الى حاضر او غايب معلوم فهو اولى خلافا لما مشى عليه في القطر وشرحه من التقييد به تبعا لابن
الحاجب وغيره ولكون ضمير الشان مخالفا للقياس ضعيف قول كثير من النحويين واثم ان قال في المغني
المفتوحة المخففة ضمير شان والاولى ان يعاد على غير ان امكن ويويده قول سر في ازيدا
هيم قد صدقت الرؤيا ان تقدير انك وفي كتب اليان لا يفعل انه يجزم على النهي وينصب
على معنى ليلا يرتفع على انك اسمي ونقل ابو حيان عن سر ايضا في قولهم ازيدا انت وذا اي بانك
ما انت وذا وجب كون خبرها جملة فعلية او اسمية ولا يجوز افراده الا ان ينكر
البيت الاسم فيجوز الامران وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع وغيث مريع ووجب كون الجملة مفصولة عن
ان باحد الادوات التي ذكرها بشرط اشار اليها بقوله ان كانت فعلية فعلها
متصرف وهو ما اختلفت ابنيته باختلاف الزمن والجامد ظاهره غير دعاء ليدله
حينيذ يلتبس بالمصدرية الشائبة اللازمة للفعل التي تكون في الماضي لمجرد المصدرية
وفي المضارع لها وللنصب لمشابهتها لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونها حرفا مصدريا
ولم يكتفوا للفرق بينهما بما سيأتي من ان المخففة تقع بعد العلم او الظن نحو علم ان
سيكون كما سيأتي دون الناصبة لان تخصيص المخففة بذلك على سبيل الاولوية دون
الوجوب فاوجبوا في الفعل المتصرف دون الدعاء الفصل باحد ما سيأتي تمييزا لها عن
الناصبة اذ لا يفصل بينها وبين الفعل فتفصل المخففة عن خبرها الفعلي اما بقد
وصلها او نفيها بعد ذلك او حرف تنفيس اما السين او سوف او حرف نفي وهو اما
لا او لم او لن او لو الامتناعية قال ابن عقيل وقل من ذكرها من النحاة وظاهر اقتصاره
من حروف النفي على ما ذكر عدم الفصل بغيرها من ادواته قال قريبه ولا اعلم له مخالفا وسر
اطلاق النفي وكذا ابن مالك وصاحب اللباب اورب او اداة شرط لم نر امثلتها
على ترتيبها في اللغة في الاكثر فالفصل بقد وحدها نحو قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا
ونعلم ان قد صدقتنا ونفيها بعد ذلك او نادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
وبالتنفيس نحو علم ان سيكون وقول جرير زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر
بطول سلامة يا مربع وقوله الاخوا علم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا
وبلا نحو فلا يرون الا يرجع اليهم قولا ونحو لن لان المراد بعد الناصبة فلا تحصل
التمييز بمجرد ذكرها والتمييز انما حصل بوقوعها بعد العلم وهو يرون لانه بمعنى يعلمون
في الآية والناصبة لا تقع بعده ولذلك احتمل المخففة والناصبة قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون
فتنة كما سيأتي لعدم وقوعها بعد العلم فيبقى الالتباس مع الفصل بها الا ان يقال
ان لا التي يؤتى بها بعد المخففة يلزمها ان تكون نافية ولا كذلك الواقعة بعد
الناصبة فيحصل الفرق او يقال ان الفصل بالمذكورات انما ليلا يلتبس بالمصدرية
او ليتمكن الحرف من تخفيفها كما قاله سر في كلامه الاتي وبلن نحو قوله تعالى احسب

الانسان ان لن يقدر عليه احد وبلم نحو قوله تعالى احسب ان لم يره احد وكانه
انما اخر مثالها عن مثال لن مع تقدمها عليها في اللفظ مراعاة لوقوع الايتين الممثل
بهما كذلك في سورة واحدة وبلو نحو وان لو استقاموا على الطريقة ان لو نشا اصنام
وباداة الشرط نحو قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وفيه نظر لاحتمال
ان يكون هذه تفسيرية قال ابن عقيل والصواب تمثيله بقوله فعلمت أن من يتفعوك
فانه جزم لخامعة وفرخ عقاب تفقفه السباع تفقفا صاد فقته والجزر اللحم والخامعة
الضبع لانها تخمع اذا مشت وكان اثر التمثيل بالاية مع الاحتمال المذكور ليكون جعل
التمثيل من الكلام الذي لا يأتيه الباطل على عادته في المحافظة على ذلك حيث اتفق
خصوصا في هذا الكتاب مع ان المنافقة في المثال ليست من دأب اهل التحصيل
وقدم الممثل الشرط على مثال ما ذكر قبله في اللف وهو ربت لكونه قرانا ومثال
رب من الشرط قبله لذلك فعلله فقال وقوله تيقنت أن رب امر مخيل خايبا
امين وخوان تحال امينا فان في هذه الامثلة الثلاثة الوضع مصدرية ناصبة
للاسم رافعة للخبر بخلاف ما اذا افتقدت بعن شروط الفصل المذكورة فلا يجب
كما اذا كان خبرها جملة غير فعلية بان كانت اسمية صدرها اما مبتداء نحو
قوله تعالى واخر دعوانا ان الحمد لله اى ان الامر والشان فخففت وحذف
اسمها وولينها الجملة الاسمية بلا فاصل وقد يفصل منها اذا قصد النفي بحرفه
نحو وان الا الله الا هو فصل انتم مسلمون واما خبر نحو قول الاعشى في قصيدة كسيوف
الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكان جملة فعلية لكن فعلها غير متصرف
بان كان جامدا نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان
الا ما سعى اى اندرى الشان عسى وانه ليس او متصرف ولكنه دعا نحو قوله تعالى نودى
ان بورك من في النار وجوز المصنف في هذه ان تكون تفسيرية وقوله تعالى والخامسة
ان غضب الله عليها في قراءة من خفف وكسر الضاد فلا يحتاج في هذه المواضع الى
الفاصل لعدم الالتباس بالناصبة لانها لا تدخل الا على المتصرف كما في الموصول وشذ
مجيء الفعلية التي فعلها متصرف غير دعا بغير فاصل نحو علموا ان يؤمل فجاد وا
قبل ان يسالوا باعظم سؤل قال ابن عصفور اعلم انه ضعيف في الكلام ان يقول ان تفعل وقد
علمت ان افعل حتى يأتي بالسين او قد وبقي لانه جعلوا ذلك عن ما حذفوا من انه ذكروها
ترك التعويض قال ابن مالك ومن شواهد ان فعل قول امرئ القيس وجدت بان ذا
بليل تحولم لبخل من الاعراض غير ضعيف قال وان كان الفعل قليلا او في معناه كان
اسهل من غيرها كقوله علموا ان يؤملون الببت وقوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم قال وهي في ذلك الناصبة للمضارع هذا عند البصريين ترك عملها من البيتين
والاية حملا على ما اختها وعند الكوفيين هي المخففة وشذ وتوهمها قوم الناصبة
كما شذ عكسه في قول جرير يرضى عن الله ان الناس قد علموا ان الايمانها من خلقه
بشر قال وقولهم عندي اولى بالصواب فانه لا يلزمه اهمال ما وجب له من الاعمال

انتهى

وقدم مثال الشرط على مثال ما ذكر قبله في اللف ح

قوله ح

عوضا ح

انتهى وعلى هذا جرى المصرحيث جعلها في البيت مخففة شذ مجيئها بلا فاصل خلافا على البصريون واذا خففت كان فالغالب اعمالها ومنهم من يوجبه كما قال لقريب المم وهو ظاهر كلامه وقد ذكر اسمها ولا يلزم حذفه ولا كونه ضمير شان بل ولا كونه ضميرا مطلقا فقد اجاز بعضهم عملها في الظاهر قال ابو حيان وهو ظاهر كلام سر وخصه بعضهم بالشعر كقوله كان ثديه حقان فيمن رواه بالياء في الدرة للحلي ان وكان لا يهملان ولا يكون اسمها الا ضمير شان محذوف او قد يظهر كالبيت انتهى وقل افراد خبرها بل الاكثر ان يكون جملة ولا يلزم واذا كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم تحتج لفاصل وان كان جملة فعلية لزم انفصال الفعل منها بلم او قد او اما الهجري ان قال الرضي ولزم حروف العوض في الفعل يقوى كونها مركبة من الكاف وان فالتقليل من ذكر الاسم وافراد الخبر نحو قوله وهو رؤبة انشد سر كان وريديه رشاخلب وقوله كان ظبية تعطوا الى وارق السلم، يروى برفع ظبية على حذف الاسم وبالنصب على حذف الخبر اى كان مكانها ظبية، وبالجر على ان الاصل كظبية وسريدت ان بينهما كما سياتي في اعراب الفصل ومن حذف الاسم والخبر جملة اسمية غير مفصولة قوله وصدر مشرق النحر كان ثديياه حقان فيمن رواه بالالف اى كانه ثدياه حقان ومن حذف الخبر جملة فعلية مفصولة بلم قوله تعالى كان لم تغن بالامس وبقد نحو قوله لا هم ان كنت اصطلا لطي الحرب فحذوفها كان قد لما وقول النابغة أزف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى كانه قد زالت ؛

فصل في المواضع التي يتعين فيها كسر ان او فتحها او يجوز الامران يلزم كسر ان حيث لا يسد المصدر مسدها ومسد معموليها كما اذا وقعت في الابتدا كحقيقة نحو انا انزلناه ونحو انك فاضل عندى فلو فتحت وجب تاخيرها نحو عندى انك فاضل واختار بعضهم الابتدا بها او كما كالواقعة بعد حرف الاستفتاح نحو الا ان اولياء الله وبعد الظرف المختص بالاضافة الى الجملة المفتتحة بها كحيث واذا نحو جلست حيث ان زيدا جالس قال في شرح الشذور وقد اولع عوام الفقها بالفتح بعد حيث وهو لحن فاحش ونحو حسبك اذ ان زيدا اميرفان لم تفتتح بها الجملة نحو جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن فلا تكسر كما في شرح الشذور وبعد حتى الابتدائية نحو مرض حتى انهم لا يرجونه وفي اول الصلة لفظا وتقديرا نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة على راى الفارسي فما مفعول ثان لاتيناه وهي موصولة وما بعد صلة وعلى راى شراحه جواب قسم والقسم وجوابه هو الصلة بخلاف الواقعة حشو الصلة نحو ما الذى عندى انه فاضل فانه واجبة الفتح وكذا قولهم لا افعله ما ان جرا مكانه ولا اكلمك ما ان في السما نجما اذا التقدير برما ثبت ذلك فليست في التقدير في اول الصلة وفي الجملة الحالية سواء كانت معها الوا وبنحو قوله تعالى وان فريقا من المومنين لكارهون ام لا نحو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون قال في شرح قصيدة كعب وليس من الاحرف الستة ما يقع هو ومعموله حالا الا احرفين ان المكسورة كالاية وكان نحو كانا بالله ورا ظهورهم كانهم لا يعلمون وكما اذا وقعت جزاء قسم

عين نحو زيدا نه فاضل ومنه قوله تعالى ان الله يفصل بينهم زاد في الاوضح او صفة نحو مررت برجل انه فاضل واحترز باسم عين عن اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل فيجب فتحها ونحو قولك ان كذا ففيه تفصيل ونحو اما بعد فانه يجوز فيه الوجهان كما سيأتي كل ذلك وكما اذا وقعت جواب قسم اي تتلقى بها قسما لم تكن معها اللام في خبرها او اسمها نحو قوله تعالى والكتاب المبين انا انزلناه او كانت معها نحو اني لو ربي انه لحق انك لمن المرسلين هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون الفتح ان لم يوجد اللام نحو والله ان زيدا اكرم ذكر عنهم ابن كيسان قال والفتح عندهم اكثر امع اللام فسيأتي نقل الاجماع عن اللام وغيره على امتناع الفتح وهذا لم يصح بعد الاستشهاد على الاول الى الاستشهاد على الثاني الا لويته بالحكم وفي الارتشاف نقل جواز الفتح عن الكوفيين مطلقا الا ان قال يشبه ان يكون محله في غير اللام وهذا يعلم ان ما ادعاه في الاوضح من الاجماع على وجوب الكسر اذا اعري فعل القسم كما ذكروه ذكرت اللام غير صحيح بالنسبة الى الاول وان صح بالنسبة الى الثاني الا ان يريد اجماع البصريين او اجماع العرب فانه لم يثبت للكوفيين سماع كما قالوه من خروف وسيأتي كلامه وكما لو وقعت محكية بقول او حكيت ومعها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت هي في نفسها مع مصاحبة القول كما قالوا لبيد بن مالك نحو قال ابن عبد الله ام يقولون ان ابراهيم واسمعيل الاية وقال ان ربي يقذف بالحق ومنه فحق علينا قول ربنا انا لذائقون ثم عبد به الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال لم تر اني يوم حويزة بكيت فقالت الى هنيدة مالها اي مالك وكذا في معنى القول نحو قوله تعالى ام لكم كتاب فيه تدرسون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما على ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم او الاصل ان لم يا تخيرون ثم عدل الى الخطاب عنهم وليس من المحكية قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون لان ذلك ليس مقولا لهم وانما هي في الايتين مستأنفة وهذا قال السخاوي ان الوقف على قولهم واجب قال الصمم والصواب انه ليس في القرآن وقف واجب فان كان القول بمعنى الظن فهي غير محكية به فتفتح بعد كما تفتح بعد الظن في لغة سليم وغيرهم وحكى الكوفيون الكسر في لغة غيرهم وسيأتي وكما لو وقعت قبل لام معلقة لما يشبه به من فعل قلبي او جار مجراه نحو قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله قد نعلم انه ليحزنك فلولا اللام لفتحت كما في علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم وشهد الله انهم لكاذبون هو ما عملت فيه مصدرا منصوبا بيعلم فاذا دخلت اللام وهي معلقة للفعل عن العمل بقي ما بعد الفعل معها منقطعا في اللفظ عن ما قبله فاعطي حكم ابتداء الكلام فوجب الكسر فان لم يسبقها فعل قلبي ولا جار مجراه لم يكن فرق بين وجود اللام وعدمها فلذلك استحق الكسر بعد القسم مع عدمها في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة مع عدم وجودها في قوله اري ربي انه لحق ويلزم فتحها حيث يسد مسدها مع مصوليها المصدر الملاقي في اللفظ لخبرها ان كان مشتقا او المقدر بالكون ان كان جامدا كما مر وذلك كان يقع فاعلة نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا ويقل فيما لواقعة بعدما التوقيتية نحو ما حكى اللحياني لا اكلمك ما ان جرامكانه ويعتقب لا اكلمك ما ان في السما نجما اي ما ثبت ذلك وكان يقع مفعوله لفظا نحو قوله تعالى ولا تخافون انكم اشركتم او معنى كالثانية عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع وقيدها في التسهيل بكونها غير جر احترازا عما هي جر عن اسم عين نحو حسبت او ظننت زيدا انه قائم فانه يجب كسرها كما مر

وان

وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني لكونه ليس مصدرًا إذ هو الاصل ظننت زيدًا قائمًا
وبهذا انتقد على من في جعل ضابط الفتح ان يسد مسدها المفرد ولذلك ابدلت به في التقرير
المصدر كما قال ابن مالك وتبين في الاوضح بان لا تكون محكية اي يقول نحو واذا قيل ان وعد الله حق
وقال اني عبد الله كما مر ايضا ولذلك لم يحتج للتقييد بذلك اعتمادًا على ذكر المسئلتين قبل
ذلك فاطلاقه بعد محمول على ما عداهما واذا وقعت بعد ظننت واخواتها كظننت انك ذاهب كانت
مع صلتها قائمة مقام المفعولين عند سر ومفعولا اول والثاني محذوف عند الاخفش اي ظننت
ذهابك حاصلا وكما اذا وقعت مبتدأة نحو قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ومنه
لولا انه كان من المسبحين ولولا انهم صبروا على الاصح في ان الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ على ما ذهب اليه
سر والبصريون من ان الواقعة بعد لولا مبتدأ والخبر محذوف وجوبًا اما على مذهب الكوفيين
والمبرد والزمخشري وتبعهم المص في اعراب الفعل كما سيأتي من انه فاعل فهي في موضع رفع على الفاعلية
فتكون داخلة في قولهم او فاعلة وكما لو وقعت خبر اسم معنى قال في الاوضح غير قول او لا صادق عليه خبرها
نحو اعتقادي انك فاضل وعلى انك فاضل منطلق اي اعتقادي فضلك وعلى انطلاقك واحترز
بان لا يكون قولا او لا صادقا عليه خبرها من نحو قولي انه فاضل فيجب كسرها واعتقادي انه حق فلذلك
ايضا كما صرح به المالكي في حاشيته واعلم ان الواقعة خبرًا عن قول امّا ان يخبر عنها بقول او لا فان
يخبر عنها بقول وجب الكسر نحو قولي ان زيدًا فاضل اي مقولي ان زيدًا فاضل وان اخبر عنها بقول فان
اختلف القائل نحو قولي ان زيدًا محمد الله وجب الكسر ايضا اي بقولي هذا اللفظ ولا يصح هنا الفتح
لان المعنى عليه قولي حمد زيد الله وهو غير صحيح فان كان فاعل القولين واحدًا جاز الامران كما في قولي
انا احمد الله وسيأتي حكمها في كلامه واما المخبر بها عن معنى غير قول فامّا ان يكون خبرها صادقا عليه
نحو اعتقادي ان حقا ان يصدق هذا الخبر على المبتدأ وهو اعتقادي انك فاضل اذ لا يصح اعتقاد
فاضل وجب الفتح ولا يجوز الكسر اذ المعنى عليه اعتقادي هذا اللفظ وهو فاسد فان قيل
والمعنى على الفتح اعتقادي فضل زيد وهو فاسد ايضا قلنا اعتقادي بمعنى معتقدي فقولك
معتقدي فضل زيد صحيح وكأن وقعت مجرورة امّا بحرف نحو قوله تعالى ذلك بان الله هو الحق
ويدخل فيه المجرور بحتى نحو عرفت امورك حتى انك فاضل وبإضافة بشرط ان لا يكون المضاف مختصا
بالاضافة الى الجملة كحيث ونحوها والا وجب الكسر كما مر ولا يجوز الاضافة اليها والا جاز الامران
كما سيأتي وذلك نحو قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ومنه اي مما هي فيه مجرورة قوله
تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدًا في المساجد لا لله وذلك عند سر اقوى
من القول بالظاهر في محل نصب كما يراه الخليل لانه لو كان كذلك لم يتقدم اذ هو مثل قولك انك منطلق
عرفت ومنصوب الفعل اذا كان وصلتها بحب تاخيره كما سيأتي في المفعول وقال الزمخشري وان المساجد
لله من جملة الموحى فعليه فلا يكون مما نحن فيه ويشكل على الاول تقديم ما بعد الفاء عليها وقول الجاربردي
ان ما بعد فا السببية يجوز ان يعمل فيما قبلها بخلاف الجزائية آخر الا من هذا الكلام فيه نظر ذكره الدماميني
والى هذا الخلاف في موضع ان اشار بقوله ومنه وكأن وقعت تابعة لما اي لشيء مما ذكر اي لمبتدأ
او فاعل او مفعول كما اذا كانت بدلة من المفعول مثلا نحو قوله تعالى واذ يعدكم انها احدى الطائفتين

يقول

دى فتح الكسر كما اقتضاه كلام الاوضح وكما قال المالكي في حاشيته غير ظاهر فان لم يكن صادقا عليه وهي جملة المتن نحو اعتقادي الخ

الفاكم او معطوفة عليه كالتي في قوله تعالى واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم وتدخل فيه المعطوفة بحتى نحو عرفت امورك حتى انك فاضل ويجوز ان اي الكسر والفتح حيث جاز تقدير الجملة والمصدر موضعها بكسرة اي جوازا كائنا مع كثرة بعد اذا الفجائية وسبق تقرير المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيداه اذا انه عبد القفا واللهازم روى بفتح ان على تقدير المصدرية وهو مبتدا خبره محذوف اي فاذا عبوديته ثابتة وبالكسر على معنى اذا هو عبد القفا واللهازم وبعد الفاء الجزائية ويعبر عنها بالجوابية وقد مر تفسيرها نحو قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم قرا ابن عامر وعاصم بفتحها والباقون بكسرها الا انهم يفتح الاولى ويكسر الثانية فالكسر على معنى فصوا لغفور رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان وفالحاصل للغفران والرحمة كما قال تعالى وان مسه الشر فيؤس قنوط اي فهو يؤس وبعد فعل القسم المصرح بها ذا لم يات في خبرها او اسمها اللام الا في ذكرها في الفصل بعد كقوله او نخلي بربك العلي انا بؤدا بالكد الصبي فالكسر على الجواب والبصريون يوجبونه والفتح بتقدير ان المصدر مفعول القسم باسقاط الخافض اي على اقد وهذا الاباء في ما مر منه من اطلاق تعيين الكسر في جواب القسم لان من فتح لم يجعلها جوابا لان الفتح يتوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن ان وصلتها وجواب القسم لا يكون كذلك خلافا لما وقع لابن عطية في لاملان جهنم وقد مر التنبيه عليه والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني عنها مفرد وجوابا القسم كذلك فانه لا يكون كذلك الا لجملة فان ورد الفتح في جواب القسم قال ابن مالك حكم شذوذه وحمل على ارادة على واحتج بما اذا لم تات اللام مما اذا جات مع الفعل المصرح به اللام مع خبرها او اسمها نحو حلفت ان زيدا القايم فانه يتعين الكسر كما لو جات واضمر الفعل كما مر بالاجماع كما قاله المعم والبدر بن مالك لانتفاء اللام يجب ان يكون جوابا ولا يجوز ان يكون مفعولا لان المفتوحة لا يجامعها اللام الا مزيدة على ندور فلو لم يكن يذكر الفعل ولم يات اللام في نحو والكتاب المبين انا انزلناه فقد مر الكلام فيه وان المراد عي الاجماع فيها على لزوم الكسر وقد مر بما فيه قال ابن هشام لم يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجه له وشبهة من اجاز سماع الفتح في نحو حلفت ان زيدا قايم فكاجاز الفتح بعد التصريح بالفعل كذلك بجزم مع تقدير وهو غلط لان من فتح بعد حلفت لا يجعلها قسما بل اخبارا عن قسم ولا يتصور في حلفت المضمرة لان العرب لا تضمر حلفت ويريدها غير القسم ويجوز ان بكسرة في القول الملحق بالظن بشرطه الاتي في محله نحو قول الفرزدق انقول انك بالحياة ممتع وقد استبحت دم مرء مسلم فالكسر على الحكاية والفتح على العلة من يجري القول مجرى الظن لا ستيقاسر وطمونيا اذا وقعت خبرا عن مبتدا هو في المعنى قول سوا كان بلفظ القول اللام لا كذا صرح به قريبه ومخبرا عنه بقول او القايل واحد نحو قولي اني احمد الله فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول وقد اخبر فيه بمصدر عن مصدر اي قول حمد الله فتصدق العبارة على اي قول تضمن الحمد والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي مقول هذا اللفظ وهذا الكلام اي اني احمد الله فيكون قد قال هذا الكلام ثم اخبر عن ذلك فقولي مبتدا وجملة اني وصلتها الخبر وهي حينئذ محكية بالقول ولم تحتج لانها بمنزلة المفرد اذ المقصود منها لفظها كما مر ولذلك لا يتصدق العبارة على حمد بغير هذا اللفظ ومثال ما اول قولي اني احمد الله فالفتح على تقدير اول قولي حمد الله ويكون من الاخبار بمصدر عن مصدر في المعنى ويصدق على كل لفظ

تضمن

تضمن حمد الله فالكسر على معنى اول قولى هذا اللفظ المفتتح بانى فلا يصدق على حمد بغير هذا
اللفظ الذى اولد انى فصوم باب الاخبار بالجملة عند اكثر النحويين كما تقول اول قراءتى سبح اسم
ربك فاول مبتدأ وما بعده جملة خبر عنه وليست الجملة فى المثال المفعول الا خلافا لاى على حيث
زعم انها فى موضع نصب بقولى وهو مصدر مضاف للفاعل فسبقى المبتدأ بلا خبر فيقدر موجودا
اوثابتا وهو مستغنى عنه كما قال المصرح بهو مفسدة لان اولانى احمد الله باعتبار الكلمات ان
وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام تقدير الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضى بمفهوم
ان نفسه غير ثابت اللهم الا ان يقدر اول زايدا والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشرى ابا على
فى ذلك لتقدير والصواب كما قال ابن الحاجب والمص خلاف قوله ما قال فى الاوضح بعد ذكر ضابط
المسئلة فلو انتفى القول الاول نحو على انى احمد الله فتحت او انتفى القول الثانى نحو قولى
انى صوم من اواختلف القايل نحو قولى ان زيدا احمد الله كسرت يعنى كما مر واجاز قريبة فى الاولى
الكسر على تقدير على لسانى هذا اللفظ فالمبتدأ فى معنى القول لان العمل باللسان هو
القول فى المعنى فلا يصدق العبارة على غير من الفاظ الحمد الخ بمعنى عملى باى شئ كان
من الاعمال حمد الله ويشهد لما ذكر من صحة الكسر بتقدير ارادة القول بالعمل مجازا من اطلاق
الاعم على الاخص بقرينة حمل القول عليه ما قاله المص فى قوله تعالى فانطلق الملأ منهم
ان المشوا ان انه فيه تفسيرية ومن شرطها ان تسبق بالقول كما سيأتى قال اذ ليس المراد
بالانطلاق المشى بل انطلاق السنتهم فجعل الانطلاق بمعنى القول مجازا بقرينة ما ذكره
ومنع بحث جمال الدين الصديق الصايغ الكسر اخذا بظاهر قول الاوضح قال لانه يؤدى الى
الاخبار عما ليس فى معنى المصدر عن المصدر ويمكن ان يقال على تقدير ارادة العمل باللسان
يكون على بمعنى معولى باللسان اى مقولى فلا يلزم ما ذكر لكن سيأتى ان تنزيل ما يرادف
القول منزلته فى الحكاية تقول الكوفيون فلا يجيزونه حكاية الجمل بما يرادف
القول مذهب البصريين فاولى بالمنع ما لا يرادفه مما اريد به مضافه مجازا على هذا فيتعين الفتح
فى المسئلة على قواعدهم ولذلك اطلق فى الاوضح وبجوز ان جوازا كاينا بكثرة فى الكسر
وقليلة فى الفتح بعد الا الاستفتاحية كذا فى الام وقد تقدم لزوم الكسر بعدها وجواز
الوجهين انما ذكروه بعد اختها وهى المفتوحة الخفيفة كما فى سايركتب المص وغيره
فالظاهر انه سبق قلم لتاسخ او المص فالكسر بعدها على انها بمنزلة الا والفتح وهو قليل على
ان المرة للاستفهام وما بمنزلة حق لانها عاملة فجعلوها بمنزلة شئ وذلك الشئ حق
فتقدير ما انك ذاهب حقا انك ذاهب محلها نصب على الظرفية كما تنصب حقا فى قولك حقا
ان جيرتنا استقلوا فان وصلتها فى محل رفع اما بالفاعلية لاعتماد الظرف او بالابتدا
كما فى الله شك كما سيأتى واجاز ابن مالك فى الفتح وجها قال بوجبان خالف فيه النحاة وهو
ان تكون للاستفتاح وانك ذاهب فى موضع مبتدا خبره محذوف والتقدير فى المثال اما
معلوم ذهابك وقد ذكر ذلك بعضهم قولا ايضا وبجوز ان بكثرة فى الفتح وقلة فى الكسر
بعد لا جرم كقوله لا جرم ان لهم النار بفتح ان وهو المشهور الذى قرأ به الفراء وقد يجرى مجرى
اليمين فيكسر بعدها وفسرها الفراء مرة بلا بد ومرة بحقا وعند سيبويه ان الرد لما سبق وجرم فعل

محمد بن

كما سيأتى بسطه فى باب ظن
فاذا كان المنع فيما يراد فى العوارض

فعل ماض بمعنى حق وان ما بعدها في موضع رفع به وعليه فلا وجه لكسر ان الا ما حكي الفراء من اجرايها
مجرى اليمين فيقول لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت زاد في الاوضح في هذا القسم ان تقع
في موضع التعليل نحوا ناكتاه من قبل بدعوه انه هو البر الرحيم قرأ الرافع والكسائي بالفتح على تقدير
لام العلة والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم وليسك
ان للمدالي اغرم وان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع فيها
ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها وتضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر على الاستيناف والعطف على علة
ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على ان لا تجوع فيها وان تقع بعد حتى اذ تختص الكسر بالابتدائية
نحو مرض حتى انهم لا يرجونه والفتح بالجارة او العاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فقد
شملها باقسامها الثلاثة كما مر تقديره على ان قريبه قال الا ولى ما في شرح الشذور من
الاقتصار في هذا القسم على ثلاثة اذ الغاية وفا الجزا وقولي في احمد الله قال ان حكم
المسايل الباقية غير معلوم من وجوب كسر ولا وجوب فتح وزاد في الارتشاف بعد منذ ومذ
نحو ما رايته مذ ان الله خلقه واختلفوا في كسرها فمنهم من صرح بجوازه وهو مذهب
الاخفش ومنهم من صرح بمنعه فصل ويجوز دخول اللام اي المهمورة دخولها في باب
المبتدا كما مر وفي هذا الباب باتفاق فيهما كما قاله لمع لتوكيد الكلام وتقول اهل العربية
في هذا الباب انه بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات لانك لفظت بها وجئت بحرفين موكدين
وانما اطلقتها ولم يقل لام الابتدا او غير ذلك ليتطبق على الاقوال فيها سوا قيل انها
في جميع ما يدخل عليه مما سيذكر لام الابتدا كما عليه البصريون او ليست هي في جميع ذلك
او في بعضه على ما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ويدخل في باب المبتدا عليه نحو ولعبد
مؤمن ولانتم اشد رهبة قيل وعلى الخبر نحو لقايم زيد وفي امالي ابن الحاجب لام
الابتدا تجيء معها المبتدا ويدخل في هذا الباب على ما تاخر من معموليه ان على الاخر
وجاز ذلك وان كان لها الصدر دليل تعليقها العامل في نحو علمت لزيد منطلق وظننت
من النصب على الاشتغال في نحو زيدا لانا اكرمه ومن ان يتقدم عليها الخبر في نحو ولعبد
مؤمن والمبتدا في نحو لقايم زيد على تقدير جواز دخولها في الخبر واما قولهم لام الجليس
لعجوز شهربة فمن زايدة لا لام الابتدا وهو على التقدير على كراهة افتتاح
الكلام بتوكيد من غير الاصل وان زيدا لقايم لان زيدا قايم فزحلقوها اي اخروها
من تقديم الى محل الخبر دون ان ليلا يلزم تقدم معمول الحرف عليه ولهذا تسمى اللام المزحلقة
والمزحلقة ايضا وانما لم يدع ان الاصل لزيدا قايم ليملا يحول ما له الصدر بين
العامل والمعمول ثم انهم وان لم يعتبروا هذه اللام حكم الصدر فيما بعد ان بدليل
ان عمل ان يتخطاها فيقول ان في الدار لزيدا فقد اعتبروه لها فيما قبل ان فمنعوا من
تسلط فعل القلب على ان ومعمولها وكسروا ان في نحو والله يعلم انك لرسوله قوله من اسم
بيان لما في قوله ما تاخر المفاد بصلتها شرطية دخول اللام وهو تاخر مدخولها من اسم
ان المكسور عن خبرها او عن معموله نحو ان لكا جرا وان فيك لزيدا راغبا والثانية
ممنوعة عند المغاربة فان تاخر عن معمول الاسم نحو ان في الدار لساكنها زيد قال في الارتشاف

فمنى

فنفى جواز نظر بحكى الكسائى دخولها على الاسم غير مفصول بشئ نحو خرجت فاذا ان الفراء
وهو شاذ ويؤول على حذف الجزاء فاذا ان بالمكان الفراء انتهى والعطف فى قوله او خبرها
على مدخول من اى يجوز دخولها على الاسم ان تاخر عن الخبر وعلى الخبر ان تاخر عن الاسم سواء كان
الخبر اسما او ظرفا او فعلا ماضيا او مضارعا باتفاق فى الثلاثة كما فى المغنى نحو ان ربى لسميع
الدعاء انك لعلى خلق عظيم ان عبدك يحكم بينهم فلو تقدم على الاسم لم يدخل عليه فلا يقال
ان لعبدك زيدا واذا كان الخبر جملة اسمية فالاولى لها او لى الجزئين نقول كان زيدا
لوجهه حسن اولى من ان زيدا وجهه حسن حكاه الاخفش وفى البسيط انه شاذ ومن الاول قوله تعالى
وانا لنحن الصافون ومن الثانى فى قوله فانك من حاربته لمحارب بشقى ومن سالمته فسعيد وانما
تدخل على الخبر مع اشتراط ما مر من شروط اخر اشار اليها بقوله ان لم يكن اى الخبر منفيا
بما قوله واعلم ان تسليما وتركا للامتناعهما ولا سواء ولا شرطيا اى ولا اذا كان الخبر
جملة شرطية فلا تدخل فى الشرط نحو ان زيدا ان تاته ياتك ليلا يلتبس بالموطئة فانها
تصحب اداة الشرط نحو ان لم يغفر لنا ربنا ويرحمنا وتجاوز الموكدان لا يلتبس بغير الموكد ولا فى
الجواب نحو ان زيدا من ياته يحسن اليه نظرا لذلك الحسائى والفراء وعلية المغاربة والشلوبين
هذا اعبر بالشرطى ولم يقل ولا شرطا فافهمه ولا ماضيا منتصرا فاحترازيا من قد فلا
يقال ان زيدا القام خلافا للكسائى وهشام فى اجازتهما ذلك على اضمار قد ومنعه الجمهور
وقالوا انما هى لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا
لقام واحترز بالمنصرف عن الماضى الجامد فيجوز دخولها عليه نحو ان زيدا عسى ان يقوم
اولنعم الرجل قال ابو الحسن لشبه الجامد بالاسم لكن خالفه الجمهور وبالحالى عن قد عن
المقرون بها فيدخل عليه نحو ان زيدا لقد علم قال الجمهور لان قد تقرب الماضى من الحال
فيشبه المضارع الشبيه بالاسم وخالف الخطاب ومحمد بن مسعود الغزنى وقالا اذا قيل
ان زيدا القام فاللام جواب قسم مقدر وزيدا المبتدا من مالك شرطا اخر وهو ان لا يفصل
بين الخبر والاسم ورده المص بقوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد يقال انه ظرف
فيتسع فيقوله او توسط عطف على تاخرا ى وتدخل على ما توسط بين اسم ان وخبرها
وهو ما بينا بقوله من معمول الخبر المذكور نحو ان زيدا لعمرا ضارب قال ان امرأ حضنى
عمدا مودته على التنائى لعندى غير مكفور وافهم بقوله ما توسط انه لا يجوز دخولها على معمول
الخبر المتقدم على الاسم نحو ان عمرا زيدا ضارب ولا على المتاخر عن الخبر ان زيدا اكل
لطعاما مكسو بقوله معمول الخبر المذكور اى الصالح لدخولها وهو المستوفى الشروط انفا
لا تدخل على معمول غير الصالح لدخولها فلا يقال ان زيدا لعمرا ضارب خلافا للاخفش لان دخولها
على معموله فرع دخولها عليه وهى لا تدخل عليه فى المثال لفقد جزء فى معموله دونه لتنزع الفرع
على الاصل وشرط فى الاوضح ان لا يكون المعمول حالا فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق والعطف
فى قوله او الفصل على مدخول من اى ويجوز دخولها على ما توسط بين الاسم والخبر من احد
امرين معمول الخبر كما مر وا لفصل نحو قوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق اذا لم يعرب هو
مبتدا وا فاد بعطف مدخول اللام بأو انها لا تدخل على شيئين مما ذكر فى كلام واحد

وحكى الفراء ان ابا الجراح سمع من يقول انى لمحمد الله لصالح وذكر السيرافى ان المبرد كان يجيز تكرارها على ان تكون اللام توكيدا وان الزجاج منع ذلك واما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فالأولى للابتداء والثانية جواب قسم تقديره لما والله ليوفينهم وباقتضاء على جواز دخولها بعد ان المكسورة المخففة لا تدخل بعد غيرها من اخواتها واجاز الكوفيون بعد لكن وانشدوا ولكننى من حبها لعميد وهو شاذ عند غيرهم قالوا ولا يعلم له نظير ولا قايل قال المص ولا نظير وهو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين واجتزاء بالمبرد بعد ان المفتوحة كقراءة بعضهم وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون وفى المفصل ان الحجاج سبق لسانه فى مقطع العاديات الى فتحة ان فاسقط اللام من قوله لخبير قال فى المغنى وليس دخول اللام فى المفتوحة مقيسا خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ولا اللام بعدها لام ابتداء خلافا لهم واختلف فى دخولها فيما عدا ما فى المبتدأ وان فاجاز المالقى وابن مالك فى المضارع نحو ليقوم زيد بزاد المالقى الماضى الجامد نحو لبئس ما كانوا يعملون وبعضهم المتصرف المنفون بقد نحو والله لقد كان فى يوسف واخوته والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو حيان فى قد لقد علمت اللام ابتداء ان يجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان لا يكون قال فى المغنى ونص جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز لا تدخل لام الابتداء على الجملة الفعلية الا فى باب ان وهو قول الزمخشرى قال فى قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وابن مالك لا يجوز دخولها على الواو والمغنية عن الخبر وما حكى الكسائى من قولهم كل ثوب لو بمنة خطاء عند البصريين ويجاب باللام المذكورة معان المكسورة المخففة بشرطين اشار اليهما بقوله ان اهملت ولم يظهر المعنى وهو قصد الاثبات نحو ان زيدا لقائم ليثلا يلتبس بالنافية كالتى فى قوله تعالى ان عندكم من سلطان بخلاف ما اذا عملت فلا يلزمها اللام لعدم الالتباس وشذ ابن الحاجب فاوجبها مع العاملة طردا للباب اواهملت وظهر المعنى بدليل على قصد الاثبات كقراءة ابى برجا وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام اى للذى وقوله عليه الصلاة والسلام والله لقد كان خليقا بالامارة وان كان من احب الناس الى وقول الشاعر انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن اذا المعنى فى هذه المواضع على الاثبات وما جرى عليه من كون هذه اللام الداخلة على المخففة هى لام الابتداء هو مذهب سيبويه والاكثرين قالوا افادت مع توكيد النسبة كما مر وتخليص المضارع للحال كما سيأتى الفرق بين المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة وذهب ابو على وابو الفتح وجماعة الى انها غيرها اجتلبت للفرق قال ابو الفتح قال لى ابو على كنت اظن ان فلانا نحويا محسنا حتى سمعته يقول ان اللام التى تصحب المخففة هى لام الابتداء فتلت له اكثر نحوى بغداد على هذا انتهى وحجتهم دخولها على الماضى نحو ان زيدا لقد قام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو ان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة وتظهر فايدة الخلاف فى مسئلة جرت بين ابى العافية وبين الحسن بن الاخضر فى قوله

سعيد بن جبير

عليه

علیه الصلاة والسلام قد علمنا ان کنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتدا اوجب کسر ان ومن
جعلها لامًا اخری للفرق فتح ان وجری هذا الخلاف قبلما بین ابی الحسن الاخفش الاصغر
وابی علی الفارسی ویقول الفارسی قال ابن ابی العافیة انها لام فارقة غیر لام الابتدا وذهب
الکوفیون کما فی المغنی الی انها فی جمیع ذلک بمعنی الا وان ان قبلها هی النافیة لان الثقیلة
لا تخفف عندهم واستدلوا علی ان مجیئها للاستثناء بقوله امسی ابان ذلیلا بعد عزته
وما ابان لمن اعلاج سودان ای الا من اعلاج وعلی قولهم یقال غدا علمنا ان کنت لمؤمنا بکسر ان
لان النافیة مکسورة ابدًا وهم فی الخبر بعد المشددة مذاهب عند الکسائی انها توکید لها وان
توکید للاسم وعند الفراء للفرق بین الکلام الذی یکون جوابًا لکلام مضی علی الحد نحو ما زید قائم
فتقول ان زیدًا لقائم وبین ما لا یکون جوابًا بل مستأنفا اخبارًا وذهب هشام وابو عبد الله
الطوال الی انها جواب القسم وان القسم قبل ان محذوف وحکی عن الفراء ایضا والصحیح انها غیرها
لدخولها علی المقسم به فی نحو لعمرک وایمن الله والمقسم به لا یکون جوابا قسم فصل فی حکم المعطوف
علی اسم هذه الاحرف وما یذکر معه وقد اجادوا فی تحریر هذه المسئلة وبیان اوجه الاعراب
فیها من متفق ومختلف فیه وتحریر محل النزاع مما لا یوجد فی غیره واعلم ان نصب المعطوف علی الاسم
مستغن عن البیان هنا لانه علی سائر المعمولات لا فرق فی ذلک بین ان واخواتها ولا بین وقوعه
قبل الخبر وبعده کقوله تعالی ان المسلمین والمسلمات وقول ابن الرمیح الجون والخریف فدا ابی
العباس والصیوفا وانما المحتاج الی البیان رفع المعطوف فلذا اقتصر علیه فقال یرفع
مطلقا ای بعد ان وغیرها من اخواتها لا فرق بینها لتغیر الجملة فیها کان المکسورة والمفتوحة
التی هی فی حکم المکسورة بتغیر معناها کلیت ولعل وکان لانها تغیر معنی الاخبار الی الانشاء کما سبق
توضیحه وانما قال تالی العاطف ولم یقل المعطوف مع انه اخصر لان الکلام فی مصحوب العاطف عم
من ان یعرب معطوفا او مبتدءا واطلق العاطف ولم یخصه بالواو لان لا کذلک تقول ان زیدا
قایم لا عمرا الا عمرو کما تقول ان زیدًا لقایم وعمرا او عمرو فیرفعانها ان نسق علی ضمیر الخبر
المرتفع به بان عطف بعد مضی الخبر اما بعد التاکید او الفصل بلا ضعف وبدونهما بضعف کما سیاتی
قیل ومنه قوله تعالی ان الله بری من المشرکین ورسوله فعطف رسوله علی ضمیر بری وجاز بلا تاکید
بالمنفصل لقیام الظرف اعنی من المشرکین مقام التاکید وبعد ان وان ولکن دون الثلاثة الاخر
ان قدر تالی العاطف مبتدا اسوا مضی الخبر نحو ان زیدًا لقایم وعمرو ای کذلک فحذف خبره
لدلالة ما قبله وینتعین ذلک فیه اولم یمض نحو ان زیدًا لو عمرا لقایم ویخرج تقدیر الخبر
المذکور للمبتدا وخبر ان محذوف کقوله خلیلی هل طب فانی وانتما وان لم یبوحا بالهوای دنفان
ای فانی دنف وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندک راض والرای مختلف ای نحن راضون ونحن
ذلک فی البیتین وجوب المطابقة بین المبتدا والخبر کما مر ومنه قوله تعالی ان الله وملائکته
یصلون برفع ملائکته ای ان الله یصلی وملائکته یصلون وتعین ذلک لاجل لو والا ان قدرت
للتعظیم مشی فی ربه ارجون فیجوز فیه الوجهان ویکون علی هذا الوجه من الحذف القلیل
ای الحذف من الاول للدلالة الثانی ویجوز تقدیر الخبر المذکور لان وخبر المبتدا محذوف ای کذلک
کقول صاحبی البرجمی ومن یک امسی بالمدینة رحله فانی وقیارها لغریب اذا لا تدخل اللام فی خبر

القرفی

کالعطف

وما

هنا

علی انتبی

المبتدا حتى تقدم ويكون على هذا الوجه من الحذف الكثير فهو احذف من الثاني للدلالة الاولى لكن
يضعفه تقدم الجملة الموصوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها وسهل الاولى ان كان من الحذف
القليل عدم التقدير بوقوع التاخير ولا بد من ان يكون الخبر المذكور مطابقا للمحذوف كما مر في شرائط
الحذف ليصلح للدلالة عليه فلو خالفه لزم ذكر نحو قوله تعالى وان الظالمين بعضهم اولياء بعض
والله ولي المتقين فمن ثم اجمعوا كما قال في المغني على جواز زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو
وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور مستحق ومتزحزح ومشبه بالمحذوف
ليس كذلك لانه خبر المبتدا فلما خالف خبرها خبر المبتدا لم يغن احدهما عن الاخر فامتنع الرفع على
الابتداء وكذا بالعطف على الموضع في الثلاثة عند البصريين كما في الارتشاف لانه يصير
خبرا والاول انشاء بخلاف ان فانه لما جاز ان يعطف بعد المبتدا والخبر مبتدا محذوف الخبر
وصرح بما يليق المعنى على ما كان عليه مع صلاحية المذكور للدلالة على المحذوف جاز مع
ان المكسورة لانها لم تغير معنى الجملة وكذا لكن كقولك ما خرج زيد لكن انا خارج وعمرو
وقال فاقصر في النساء خولة ولكن عمي طيب الاصل والخال الان معنى الابتداء بعدها لم
يزل لان الاستدراك في الحقيقة تراجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق
نفيا كان او اثباتا عن ان يتدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فنحو ما قام زيد لكن عمرو قائم
حفظت فيه عدم القيام عن ما يوهم من دخول عمرو فيه وكذا قام زيد لكن عمرو وما قام حفظت
فيه القيام عن توهم دخول عمرو فيه فالحاق لكن بان المكسورة كما ذكر المصنف متفق عليه واما
ان المفتوحة فمنع بعض واجاز بعض وصححه في التسهيل وقيد في شرحه بان يتقدمها
علم كقوله ولا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اي انا بغاة وانتم وما في معنى
العلم نحو واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله
لان اذن وما عملت فيه هنا بتقدير الجملة لانها شاذة مسد مفعولي علم فهي كالمكسورة
حكما قال ومن فرق بينهما على الاطلاق فمحجوج بالغ لسبوه وعلى ذلك جرى المصنف كما للتوضيح
ونقل الرضي عن بعضهم فيها الجواز مطلقا وعن السيرافي المنع مطلقا قيل وهو الظاهر
لانها وان كانت مؤكدة لكنها تغير معنى الكلام وتنقله من الجملة الى المفرد فلا يراعى محل
اسمها لانها لما غيرت اللفظ لم يبق معها حكم المبتدا فرفع ثانيهما العطف فان يصح ان كان قد مضى الخبر
لان الكلام في صحة ان قد مر مبتدا قيل او قد معطوفا على محل الاسم فانه يصح ان كان قد مضى الخبر
لانها لعدم تغيرها الجملة كالمكسورة فيعطف على اسمها بالرفع حملا على محلها ويكون من عطف
الجمل لا المفردات لان قائم مثلا في ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين فيمتنع ان لم
يمض الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما ان والابتداء
على معمول واحد وهو الخبر فيعملان رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر
الحقيقي كما مر والاثر الواحد لا يصح عن مؤثرين مستقلين كما برهن في الحكمة والكلام وجواز
هذا التقدير بشرطه نقله المصنف عن بعض البصريين وفي الارتشاف عن الكوفيين والجرمي
والزجاج وجرى عليه ابن الحاجب وابن مالك وشراح كلامهما وعلم من كلامه ان رفع الاسم بعد
استكمال الخبر متفق على جوازه والخلاف انما هو في تخريجه عليهما وهو كونه منسوقا على الخبر او مبتدا

والخلاف

نسيبويه ٢

من تخريجه وهو على ثلاثة اوجه وجهان لا خلاف ح ح ح

والخلاف في الثالث وهو تقديره معطوفا على محل الاسم كما يشعر به حكايته الخلاف فيه دون
الاولين وادعى ابن مالك نفي الخلاف فيها ايضا قال في الارتشاف اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي
الخبر واختلفوا على ماذا يرفع فمذهب سر والجرجاني واختاره اصحابنا انه على الابتداء والخبر
محذوف لدلالة ما قبله عليه وينتصرين ذلك فيه وذهب ابو الحسن والمبرد وابو بكر والفارسي
الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها ونقل النحاس عن الفراء
والطوال انه انما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الاول ومن قال بشيء من هذه الاقوال
لم يمنع العقل لديه الا بتداء قال وقد عوى ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان بالطلة
لما ذكرناه من مذهب سر واصحابنا انتهى وقيل يمتنع رفع المعطوف على المحل اي من حيث تقديره
معطوفا عليه لامن حيثية اخرى كما علمت مطلقا اي سواء مضى الخبر اولم يمض ودون استثناء
ماسياتي في القول بعد وسياتي انه الحق وذكره هنا فوطيئة للقول المستثنى مما سياتي واسيقا
الاقوال في المسئلة على ان منها ما لم ار حكايته في غيره وقيل يمتنع رفع المعطوف من
الحيثية المذكورة كما ذكر بعد الاحرف المذكورة الا ان سبقت بما يطلب الجملة فيجوز
نحو انقول ان زيدا قائم وعمرو على العطف على موضع ان وصلتها بزيد وعمرو قائم فان لم
يسبق بذلك بان لم يسبق بشيء او سبقت لا يطلب الجملة امتنع نحو ان زيدا قائم وعمرو ونحو
بلغني ان زيدا قائم وعمرو ذكر في الارتشاف ولم يشترط الكسائي والفراء من جملة القايلين
بجواز الرفع بتقدير العطف على المحل مضي الخبر تمسكا بظاهر ما سياتي مع جوابه فيجوز عندهما
العطف على المحل قبل مجيء الخبر نحو انك وزيدا ذاهبان وعند الكسائي ايضا في نحو ان زيدا
وعمرا ذاهبان ولا يلزمهم التوارد لان الواو واخواتها لا تعمل عندهم في الخبر شيأ فلا يلزم المحذور
من التوارد وعمم الفراء يعم جواز الرفع بتقدير العطف على المحل بدون الشرط المذكور في
الاحرف الستة فلم يخصه بان ولكن تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس
وعند البصريين يتعين النصب وتاولوا البيت على ان الاصل وانت معي والجملة حالية والخبر
قولة في بلد والفراء توسط بين مذهب سر والكسائي فلم يمنع العطف مطلقا كالاول ولم يجوزه
مطلقا كالثاني بل اشترط لصحته قبل مضي الخبر خفاء الاعراب في المعطوف عليه بان يكون
مبنيا او معربا تقديرا فيجوز عنده انك وان الفتى وزيدا ذاهبان ويمتنع زيدا وعمرو
ذاهبان لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهرا واعرابا ممتنع ولا كذلك اذا خفي الاعراب
المشروع والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على المحل مطلقا قبل مضي الخبر
وبعده خفي اعراب الاسم ام لم يخف سبق بما يطلب جملة ام لا لان العطف للمحل عند المحققين كما قال المصنف في المغني
شروط ثلاثة احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ولذا ما جاز في نحو ليس زيد
بقاءم ومما جاء في من امرأة ان تسقط الباء فينتصب من فيرفع جاز ان يعطف على
الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف مررت بزيد وعمرو لما لم يجز مررت زيد وعمرا
باسقاط الباء لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيدا المجرور خلافا لابن جني الثاني ان
يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي
شروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لا لتخافه بالفعل خلافا للبغداديين وسياتي

ولكن ح

بما ح

حديث ح

ان ح

ملع منها
عب

مبسوطا فی بابه الثالث وجود المجرّ زای الطالب للمحل فلذلک لم یجز رفع المعطوف علی المحل
فی هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محز له لان الطالب له رفعه هو الابتدا الذی هو
التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع العطف علیه بالرفع قبل مضی الخبر وبعده نحو ان
زیدا قائم وعمرو وان زیدا وعمرو ذاهبان قال فی المغنی واجاز بعض البصریین الاولین لانهم
لم یشترطوا المحز ومنعوا الثانیة لمانع اخر هو تواردا لعاملین واجازها الکوفیون لانهم
لم یشترطوا المحز وان لا تعمل عندهم فی الخبر شیأ ونحو ای وما احتج به القایلون بجواز
العطف علی المحل مطلقا من ظاهر قوله تعالی ان الذین امنوا والذین هادوا والصابئون
والنصاری من امن بالله والیوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف علیهم ولا هم یحزنون وما حکاه
سیبویه عن العرب انک وزیدا ذاهبان فلا حجة فیه لانه لا یتعین فی ذلک تخریج الرفع علی العطف
علی المحل بل نقول فی الایة الصابئون مبتدا حذف خبره والکلام علی التقدیم والتاخیر
یقول کانه قال ان الذین امنوا من امن بالله والیوم الاخر لا خوف علیهم ولا هم یحزنون
ثم ابتدا فقال والصابئون والنصاری من امن بالله والیوم الاخر الایة کذلک او
یقول والصابئون مبتدا والمذکور خبره وخبر ان محذوف دل المذکور ای خبر المبتدا المذکور
وهو قوله فلا خوف علیهم ولا هم یحزنون علی خبر ان وتقدیره ان الذین امنوا فرحون والذین هادوا
والصابئون الی اخر فی کلا الوجهین مرجح ومضعف سبقت الاشارة الیهما اول المسئلة وقال
ابن مالک ان الثانی اسهل من الاول اذ من التقدیم والتاخیر لان حذف ما قبل العاطف
لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته فی کلام العرب واکثر من الاستشهاد علیه وتقول فی المثال الذی
حکاه سیبویه انه عطف علی توهم عدم ذکر ان او انه تابع لمبتدا محذوف ای انک انت وزیدا ذاهبان
کما قال فی شرح بانت سعاد واما نحو ان زیدا وعمرو فی الدار فجایز باتفاق ومنه الایة
وقول کعب ان الامانی والاحلام تضلیل والخلاف انما هو فی التخریج فالکوفیون یرونه
عطفا علی محل الاسم والبصریون یجعلونه علی الوجهین المذکورین فثبت فی هذا المقام
فائدة کما قال المصنف مما یکثر فیه الوهم **تنبیهان احدهما** ان النزاع فی الخلاف
فی جواز العطف علی محل اسم ان مع مخالفته لقاعدة العطف علی المحل من حیث اشتراطهم
ما مر قولهم ان زیدا منطلق لا عمرو ولا یتصور ان یکون ما بعد لا مرفوعا بالابتدا
خبره محذوف کما فی المعطوف بالواو ولا نحو یکون من باب عطف الجمل ان قدرت لا عاطفة وهی
لا تعطف الا المفردات وان قدرت للنفی لا للعطف لم تجر ایضا لوجوب تکرارها حینئذ لانک
لا تقول مبتدئا لا زید قائم الا ان تکرر وقد ورد ت غیر متکررة فی ذلک المثال المسموع
منهم فتعین ان تکون عاطفة مفردا وهو عمرو علی محل اسم ان وهو زید وقد اجیب بان
ذلک انما جاز لان الاسم الواقع بعد لا فی صورة المفرد من حیث ان خبره محذوف مدلول علیه
بخبر ان فجاز فیه ما لا یجوز فی الابتدا من ترک التکرار الثانی حکم التوابع ما عدا البدل
حکم النسق عند الفراء والجرمی والزجاج فیجوز الاتباع علی مذهبهم فی الثلاثة بعد مضی
الخبر لا قبله نحو ان زیدا قائم نفسه او بطة او الظریف ومطلقا عند الکسائی وحکی ترائهم
اجمعون ذاهبون وبشرط خفا الاعراب عند الفراء وحمل علی ذلک قوله تعالی قل ان ربی یقذف

بالحق

بالحق علام الغيوب والمحققون من البصريين يوجبون فيها النصب وقدر من علام الغيوب
مبتدأ او بدلا من فاعل يقذف وقالوا في مثل ان من ترى انك وزيدا ذهبان،

باب ـــــ في حكم لا العاملة عمل ان لا الناصبة اي التي اريد فيها كما قال في
المغني التنصيص على نفي الجنس اي المفهوم الكلي المستلزم نفيه نفي كل فرد من افراده فيفيد العموم
والاستغراق نصا اي من غير احتمال الخصوص سواء اتى الاسم بعدها او نصب كما صرح به الرضي
واقتضاه كلامهم كما سيأتي خلافا لما يفتضيه اطلاق كثير من الاصوليين نصوصية العموم
في النكرة المبنية دون المعربة مطلقا كما سنوضحه وتسمى التبرئة لانها لنفي الجنس فكانها
تدل على البراءة منه كما قاله الاندلسي والنفي في الحقيقة انما هو لحكم الجنس لا لذات النفي
انما يتعلق بالنسب دون الذوات فقولهم لنفي الجنس فيه تسامح كما نبه عليه ابن السيد في شرح
الارشاد تعمل عمل ان لمشابهتها لها في التصدر والدخول على المبتدأ والخبر سواء كانت غير
مكررة كما في لا رجل قائم او مكررة كما في لا حول ولا قوة الا بالله تنصب الاسم وترفع الخبر اذا ركب
الاسم معها كما في المضاف باتفاق فيهما كما في شرح اللمحة وغيره وكذا ترفعه اذا ركب معهما كما اقتضاه
اطلاق كغيره وذهب ليل الاخفش والمبرد والاكثرون وصححه في التسهيل وذهب سر والمحققون كما في
الارتشاف الى ان لا ومع ركب معها في موضع المبتدأ او الخبر مرفوع به لا بلا لضعف شبهها
بان حين التركيب لصيرورتها جزء كلمة الا اذا تعمل في الاسم لقربه منها ويظهر اثر الخلاف
في نحو لا رجل ولا امرأة فعلى الاول يمتنع لما فيه من اعمال عاملين في معمول واحد على الثاني يجوز
اذ العامل قام مقام الواحد في المعنى الذي عند علي ان سر يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء
الشيء لا يعمل فيه واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عند من لم يجز زيدا الفاضل بالرفع انتفى فلم
تكن نافية للجنس بان لم تكن نافية اصلا بل زايدة لم تعمل وسنذكر له

• ولم تكن غطفان لاذنوب لها • اذ اللام ذو واحسانها شكرا •

او كانت نافية للجنس لا على سبيل التنصيص بان اريد بها نفي الوحدة كما في لا رجل في الدار
بل رجلان او انها النفي نحو لا رجل قائما وهذا تقول في توكيده ان اردت نفي الجنس بل امرأة
او نفي الوحدة بل رجلان او رجال لم تعمل عمل ان بل عمل ليس او تدخل على المبتدأ والخبر نحو لا رجل
في دار ولا امرأة وهي حينئذ محتملة لنفي العموم والوحدة كما مر وهذا احتمال في توكيده الامران
بالاعتبارين بخلاف ما اذا اريد بها التنصيص على العموم نحو لا رجل في الدار بالفتح اذ يتعين
في توكيده بل امرأة ويمتنع بل رجلان كما في ما جاءني من رجل بل امرأة ولا يقال بل رجلان مع ان
الظاهر كما قال الرضي في ارتفاع المنكر بعدها هو الاستغراق لان النكرة في سياق غير الايجاب
للعموم كما مر سواء كان مع ليس وما واو غيرها من نفي ونهي واستفهام فلك ان تفرغ اسمها
او تنصب فهي نص في الاستغراق وهذا التحقيق يجتمع النقلان المتعارضان احدهما
ما نقل القرافي وغيره من شراح المحصول في الاصول والقرطبي في اصوله عن النحاة ان النكرة
الغير المبنية لا تعم حتى قيد القرافي اطلاق الاصوليين ان النكرة تعم بغير المعربة مع لا فان نص
على انه يصح ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وحكاه ايضا عن الجرجاني والزمخشري وحكاه ابو حيان
عن المبرد وينقل المص عن بعضهم ان العاملة عمل ليس لا تكون الا لنفي الوحدة والثاني ما نقله

كلامه

قاله ع

عن الجمهور ونقله ابو حيان وقبله امام الحرمين عن سراتها نعم قال الامام قال سر اذا قلت ما جاءني رجل فالنفي عام ولكنه يحتمل ان يريد ما جاءني رجل بل رجلان كما يعدل عن الظاهر فجاء الرجال لا زيدا فالنفي فاذا قلت ما جاءني من رجل اقتضى نفي جنس الرجال على العموم من غير تاويل وهذا نص صريح وادعى الغزالي انه لم يجد في كتاب سر وانه سأل عنه من هو عالم بالكتاب فلم يعرفه وتوجيه الجمع بينهما كما اشار اليه جماعة من المتاخرين بحمل كلام من قال انها ليست للعموم على نفيه بطريق النصوصية دون الظهور ومن قال للعموم على ارادة الظهور دون النصوصية لكن مقتضى اطلاقهم النكرة المعربة ان المنصوبة مع لا التبرئة كذلك والاسم المضاف ليست للعموم نصا وليس كذلك كما سرعن الرضي واقتضاه اطلاق المصنف وغيره من النحاة ان العاملة عمل ان نص في العموم فليتنبه له لكن لا التبرئة وان عملت عمل ان نبي تحاكيها في ستة امور وفي المغني في سبعة بعد عد عملها في الجزاء اذا ركبت قسما بنا على مذهب سر قوله اختصاصها بالجر على البدل او الرفع على القطع بتقدير احدهما اختصاصها بالنكرات اي فلا تعمل الا فيها فالباء داخلة على المقصور عليه فلا تعمل في المعرفة اسما ولا خبرا الا بتاويله بالنكرة كقوله عليه السلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول عمر قضية ولا اباحسن لها وقوله لاهيثمة الليلة للطي قيل والتقدير ولا مثل كسرى واليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم قال ابن مالك لا بتعيين واحد بل بهو ولكل بما يليق وتجوز الغاء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة نحو لا اياه ههنا ولا هذا او هو بعيد غير مسموع والثاني لزوم انفصال اسمها لها وهذا وما قبله في الحقيقة شرطان لعلمها عملان قال في التسهيل اذا انفصل مصحوب لا او كان معرفة بطل عملها بالاجماع فاذا قلت لا فيها رجل ولا زيد في الدار لم يجز النصب بلا ويجب رفع المفصول والمعرفة باجماع البصريين في المعرفة والنحويين الا الرماني في الفصل فانه اجاز النصب في نحو لا فيها رجل وقال الفصل يبطل البناء واذا بطل عملها لاحد الامرين لزم عند سر والجمهور تكرارها في غير الضرورة لتقوم مقام نفي الجنس نحو قوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون بخلافها اذا عملت عمل ان لانها حينئذ لنفي الاسم فان ذلك كاف في الغرض اذ لا يكون الا مع التبرئة واجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار محتجين بقولهم لا نولك ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي لك كما مر فاستغني عن التكرار ومن عدم تكرارها قوله بكت جزعا واستر جعت ثم اذنت ركابها ان لا الياسر جوعها وكذا يبطل عملها اذا دخل عليها خافض نحو جئت بلا زاد لان توسطها بين العامل والمعمول يبطل شبهها بان لصدر بيتها وقد تفتح نظرا الى لفظ الاولى عنهم جئت بلا شيء بالبناء على الفتح وهو شاذ ووجه مخالفتها ان لا في الثاني مزيدة لزوم اتصالها بالاسم مطلقا اي سواء كان خبرها او لا بخلاف ان فانه يجوز تقديم خبرها الظرفي على اسمها فاذا وجد الشرطان المذكوران صح عملها عمل ان وظهر نصبها للاسم اذا كان خافضا نحو لا صاحب علم ممقوت وقولا في الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد على احد الاوجه مرفع فلا ينون للاضافة او كان ناصبا لفظا نحو لا طالعا جبلا ولا منحدرا

تقديره

ظرفا

وربما عندي او محلا نحو لا خيرا من زيد عندنا او كان رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم
والثالث بنا اسمها ان لم يكن مضافا كصاحب في المثال الاول ولا شبيها به اى بالمضاف
وهو كما في الارتشاف ما له عمل فيما بعده عمل الفعل كعشرين في المثال الثاني وما ذكرنا تمامه ويسمى
المطول والممطول من مطلت الحديدة اذا مددتها ولو قال ان لم يكن عاملا للشمل النوعين مع
الاختصار فيجب اعرابهما مع وجوب التنوين خطوطا لفظا جبلا عند البصريين لعدم اضافته
واجاز البغداديون ترك التنوين اجراء لمجرى المضاف قال في المغني وعليه يخرج الحديث لا مانع
لما اعطيت ولا معطي لما منعت وقال الرضي الظرف بعد النفي في قوله لا تثريب عليكم عند
وجمهور هام لا يتعلق بالمنفي والا لكان مضارعا للمضاف فانتصب نحو لا خيرا من زيد يتعلق
بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا على حذف مضاف اى لا ذو عصم عاصم ومن امر الله
خبر بعد الى العصمة المنفية او متعلق بعاصم لا على لا عاصم اى لا يعتصم من امر الله وذهب ابن
مالك الى ان مثل هذا مشابه للمضاف معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف نقله عنه
الرضي قاله وغير المضاف وشبهه هو المفرد في هذا الباب فيدخل فيه المثنى والمجموع فيبنى
قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل التصريح بها في قوله فقام يذودنا الناس عنها بسيفه
وقالا الا لا من سبيل الهند واورد عليه ان المتضمن معنى من هو لا النافية دون الاسم فلا
موجب لبنائه وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبنا وعلى ما ينصب به لو كان معربا
فيبنى على الفتح في المفرد والجمع المكسر نحو لا رجل ولا رجال وقالوا لا ضير ومنه لا تثريب
عليكم يا اهل يثرب لا مقام لكم كما مر ومنه عند الفراء لا جرم ان لهم النار والمعنى عندنا لا بد من
كذا او لا محالة في كذا فحذفت من او في وما ذكرناه من ان الفتحة في نحو لا رجل بنا لا اعراب هو
مذهب اكثر البصريين وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني الى انها
فتحة اعراب ونسبوه لسر وردة ابن مالك ثم جمهور القايلين بانها حركة بنا على انها عاملة
في الاسم وان كان مبنيا فهو في موضع نصب ومنهم من قال لم تعمل فيه شيا بل هو وحده في موضع
رفع وعليه اى على الفتح او على الكسر في جمع المونث السالم نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبه
لكنه جا بالفتح وهو الارجح كما في المغني والاكثر كما في التسهيل ولذلك قدمه لانها الحركة المستحقة
في المركب ورد على السيرافي والزجاج حيث زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه
للتخفيف قال الشاعر

ولا سابغات ولا جا وا باسلة ... تقي المنون لدا ستيغا اجالها

بكسر التا وفتحها وقال ان الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه تلذ ولا لذات للشيب

روى بهما وفي الخصائص لابن جني فتح بصري لا ابو عثمان وعلى الياء المفتوح ما قبلها في المثنى نحو
قول الشاعر تعزف لا إلفين بالعيش متعا ... ولكن لو زاد المنون تتابع

والمكسور ما قبلها في المجموع على حده كقوله تحسر الناس عنا حين جد بنا ... لا بيننا ولا انا إلا وقد
عنتهم شؤون والنون فيهما لا يمنع البنا على الصحيح كما في لا رجلان ويا مسلمون وعن المبرد
انه هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولصحة للرهم ذلك في النداء ولا
قايل به وقد يعامل المفرد من اب واخ ومثنى ومجموع وغلام وما اشبهها معاملة المضاف

كذا في خط العلامة جبلا فيجب اعرابهما مع وجوب التنوين ولو قال ان لم يكن عاملا للشمل النوعين مع الاختصار عند البصريين لعدم اضافته الخ

محذوف ا

ليعم

ينزع منه التنوين والنون وتبقى الالف في باب واخ او يعوض بعده بلام فيقال لا ابا لك ولا اخا
لك ولا مدى لك بالظلم ولا غلام لك ولا بنى لك ولا بنات ولا عشر لك فتكون معربة اتفاقا كما قال
الرضي وفي هذه المسئلة مذاهب احدها لهشام وابن كيسان واختاره في التسهيل انها اسماء مفردة ليست
مضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع
التنوين من المفرد والنون من غيره ثانيها مذهب الجمهور انها مضافة للمجرور واللام مقحمة والجر
على هذين بمحذوف وثالثها مذهب ابن الطراوة والفارسي في احد قوليه ان لا ابا لك وشبهه
مفرد جاء على لغة من قصر الاب والاخ والمجرور باللام في موضع الخبر والرابع جواز الغائها عن العمل
اذا تكررت لشبهها بالمكرر مع المعرفة كما سيأتي في لا حول ولا قوة سواء الغيت الاولى والثانية
معا كما في صورة رفعها او الغيت الاولى دون الثانية او بالعكس كما في رفع الاول ورفع الثاني وعكسه
قال الرضي ولا يشترط مع التكرار تطابق الاسمين في الاعراب وهي في الجميع لا التبرئة الغيت
فلم تبق فيها النصوصية على الاستغراق ويجوز اعمالها كما فهمه كلامه مع تكرارها لعدم
تغير حالها وحال مصحوبها بخلاف ما اذا تكررت كقوله ان محلا وان مرتحلا فلا محيد عن
النصب وافهم قوله اذا تكررت عدم جواز الالغاء اذا لم تتكرر بل يحتم عملها اذا استوفت شروطه
من كون المنفي نكرة متصلة بها واجاز المبرد وابن كيسان كما ذكره الرضي كقولهم لا سواء وقوله
وانت امرؤ ضاعت لغربة حيوتك لا تنفع وموتك فاجع وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله
تركتني حين لا مال اعيش به وحين حز زمان الناس اوكلبا قال وهو شاذ وقيل ان لا فيها بمعنى ليس
انتهى وقد مر عن المص في قوله لا براح انها العاملة كليس وانهم انما لم يقدروها بما عملة والرفع بالابتدا
لانها حينئذ واجبة التكرار ثم قال وفيه نظر لجواز تركه في الشعر انتهى وكما افاد صريحا ان التكرار
شرط لجواز الالغاء فقد افاد مفهوما ان عدمه مانع منه فيحتم العمل كما ذكرنا اذ ما كان وجوده شرطا
كان عدمه مانعا ولذلك جعلوا انتفاء شرط وجوب العمل كما صرح به في الارتشاف وشرح
اللمحة وغيرهما وقد يجب التكرار كما اذا دخلت على معرفة او فصل الاسم كما مر وكما ان ما بعدها
فعلا ماضيا لفظا او تقديرا نحو فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فلا المبتت لا ارضا
قطع ولا ظهرا ابقى وقول الشاعر حب المحبين في الدنيا غداتهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر
وسنذكره في قوله لا ام ان الحرث بن جبلة زنما على ابيه ثم قتله وكل ما يمتنع لا فعله
ايمنا على امرأة ابيه واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فمعنى كررت فيه معنى لا المعنى لا فك
رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري وكذا يجب تكرارها اذا دخلت
على مفرد او صفة او حال نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاز يد لا ضاحكا ولا باكيا لا فارض ولا بكر
لا بارد ولا كريم لا مقطوعة ولا ممنوعة لا شرقية ولا غربية فان كان ما دخلت عليه مضارعا
لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء لا اسئلكم عليه اجرا واذا لم يجب ان تتكرر في نحو
انا لك ان تفعل لكون الاسم معرفة في تاويل المضارع فاولى اذا كان مضارعا ان لا تتكرر

وكذا

وكذا اذا كان الاسم محمولا على تقدير الفعل في الحال او الاصل فالاول نحو لا مرحبا بهم لانه بتقدير لا ترحب مرحبا والثاني نحو لا سلام على زيد كما نه في الاصل اسلم سلاما ثم بولغ في الكلام فحولت الفعلية اسمية ايذانا بالثبوت فصار لا سلام والخامس مراعاة محل اسمها اي مع اسمها كما في المعطوف ومحلها الرفع بالابتدا فيجوز رفع تابعه المنسوق ووصفه قبل مضي الخبر وبعده نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها بخلاف ان مطلقا على الاصح او بعد مضي الخبر على الصحيح لقوتها وضعف لا فلم يمنع اعتبار المحل فمن ثم اي من هنا وهو ما ذكر من مراعاتها عمل ان وجواز الغائها مع التكرار ومراعاة محل اسمها اي من اجل ذلك جاء اي مجيئا مستمرا لا في الزمن الماضي فقط وكذا كل ما ض استعمل في نحو هذا الكلام في نحو اي في كل موضع كررت فيه لا وعقب كل بلا فصل نكرة مفردة وقيل الثانية عاطفة مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه بالنسبة الى المجموع فافاد بانثنائها على ما ذكر تخريج كل قاعدة من الخمسة على واحد واثنين من الاعمال والالغاء ومراعاة محل الاسم كما ستراه وهو من اشرار كلامه فتح الاول على التركيب فاذا الغي جاز في الثاني ح الفتح على التركيب ايضا كقراءة ابي عمرو وابن كثير لا بيع ولا خلة بفتحهما في الموضعين لا التبرية كالو انفردت كل منهما عن صاحبتها وتقديره لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فالكلام ح جملتان ويجوز ان يقدر لها خبر واحد اي لا حول ولا قوة موجودان لنا اما عند فلا لها لا تعمل في الخبر فهي مع اسمها في موضع الرفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر للمبتدا الاولى كما في نحو زيد وعمرو ذاهبان مما العطف فيه المفردات واما عند الاخفش والاكثرين فلا لها وان كانتا عاملتين في الخبر لانهما التما فلما جاز ان يعملا فيه كما في نحو ان زيدا وان عمرا قائمان وانما الممتنع عمل المختلفين عملا واحدا في واحد في حالة واحدة قياسا على امتناع صدور اثرين موثرين والنصب بالعطف على لفظ الاسم كما في الارتشاف اي اسم الاولى باعتبار عملها وزيادة الثانية لتوكيد النفي كقوله

• لا نسب اليوم ولا خلة • اتسع الخرق على الراقع • ويقدر لكل منهما خبر على حدة فالكلام جملتان ويمتنع عند سر ان يقدر لها خبر واحد لاختلاف العاملين ح وهما الابتدا والثانية خلافا عند غيره فان العامل واحد وهو لا فيكون الكلام ح جملة واحدة وهذا اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة والفرق بين زيادة لا في هذا وفيما سياتي

سيأتي وبين عدم الزيادة ان تقول لا رجل وامرأة منفي لاجتماع الصنفين وقولك لا رجل ولا امرأة نفي لاجتماعهما متفرقين ومجتمعين والرفع على الغا لا الثانية لتكررها او نزيادتها والعطف على محل لا مع اسمها فانها في موضع المبتدا قال هنا لمزكم الصغار بعينه • لا أم لي ان كان ذاك ولا اب • ويقدر لكل منهما خبرا فالكلام جملتان ويجوز عند سر ان يقدر لهما خبر واحد لكونه جزء المبتدا ويمتنع عند غيره لئلا يجتمع لفظ لا والابتدا فرفع الخبر فهذه ثلاثة اوجه في الثاني مع الاول ولو كذا مع نصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة قوله ورفعه عطف على فتح الاول اي وجاز رفع الاول بالابتدا والغا لا لتكررها فاذا رفع امتنع النصب وعكس في الثاني لانه انما جاز فيما مر بالعطف على محل اسم لا الاولى باعتبار عملها وهو هنا ملغاة وجاز فيه الرفع بالغا الثانية لتكرار الاولى بانها

فنقلت

مثل

في الدار هو

وعطف فرع على خبر لا الاولى لا الثانية وكذا يقال في المعطوف على اسمها عند سيبويه او على المحل عند غيره

والعطف على اللفظ ولا عامل هنا على المذهبين الا الابتدا فقط فاما ان يقدر لكل واحد
منهما خبر او الكلام جملتان ح او يقدر لهما خبر واحد او الكلام ح جملة وهذا الوجه قراءة غير
مؤثر لا بيع فيه ولا خلة فعثله لا غلام رجل ولا امرأة وجاز فيه الفتح على التركيب كقوله ه
فلا لغو ولا تاثيم فيها ، وما فاهوا به ابدا مقيم ه ومثله لا غلام رجل ولا امرأة وتقدير
الخبر في هذا كما في الثالث على المذهبين وعلى هذا التقدير ان التكرير مجوز للالغا
سواء كان لهما معا او لاحدها ولو لم يتطابق اعراب الاسمين كما مر في هذا الوجه وفي
الثالث على المذهبين فلا حاجة الى ان يخرج الرفع بعدها على اعمالها لان العامل في الميز
يختص بالشعر بل منهم من انكر عملها اساكما مر فلذلك ضعفوا هذه الوجوه بنا على ذلك
والكلام هنا فيما هو اعم من الشعر فلا يحسن تخريج ذلك عليه وبهذا تعقب على المصنف به
في حاشية الايضاح فالصواب ما اشار اليه هنا وصرح به الرضي لها في الجميع للتبرية الغيت
فلم تبق فيها النصوصية على الاستغراق وان الرفع في الوجوه الثلاثة باعتبار
الغائها كما قررنا فلا يضعف شيء منها وهذا الموضع من كلامه وتنزيله على هذا
التحقيق من النفائس قوله وفي الصفة عطف على قوله في لا حول ولا قوة اي وجاز في
الصفة المفردة المتصلة باسم لا المركب معها من نحو لا رجل ظريف الفتح والنصب
وكان هذا او نحوه سقط سهوا على الناسخ او المصنف واستغنى عنه بمفهوم ما سياتي من
تخصيص الفتح بالامتناع فيما اذا فصلت الصفة بدليل على جواز الثلاثة مع عدم الفصل
كما في المثال لو لو اورد مسئلة الصفة على سبيل التنظير للثاني على تقدير فتح
الاول كما قال في القطر الفتح والنصب والرفع كالصفة في نحو لا رجل ظريف لكان ذلك اصح الا بجاز
والوضوح وكانه عدل الى العطف ليشترك بين المعطوف والمعطوف عليه في الابتنا على ما مر
فيتعين تخريج الوجوه المذكورة في المعطوف كما افاده في وجوه المعطوف عليه كما قرر لا يقال في المتبني
عليه ما لم يشتركا فيه وهو جواز الالغا فلقد شرطه في المعطوف وهو التكرير لانا نقول المراد
التشريك فيما عن اشتراكهما فيه اذ لا يلزم اشتراك المتعاطفين في جميع المتعلقات اما جواز
الفتح في الصفة فعلى تركيب لا مع الموصوف تركيب خمسة عشر حيث ادخلت لا بعد ذلك لملا
يكون ثلاثة اشيا قد جعلت شيئا واحدا وعن الفارسي في الافعال ما يدل على جوازه كما في
الارتشاف واما النصب فرعاية لمحل اسمها باعتبار عملها والرفع رعاية لمحلها مع اسمها
فان لم تتكرر لا مع العاطف في المسئلة الاولى نحو لا حول ولا قوة فيها وفصلت الصفة
في المسئلة الثانية عن الموصوف وهو اسم لا نحو لا رجل في الدار ظريف او كانت الصفة
غير مفردة بان كانت مضافة او شبيهة بالمضاف امتنع الفتح وجاز في التابع منهما
لا في الاول فلانه على تقدير اضمار لا واعمالها والحرف لا يعمل مضمرا او بما فتح منونا
معربا حكما لا خشونة رجل وامرأة بفتح المعطوف دون تنوين واما الصفة المفصولة
فلبعدها من لا التي هي سبب لبنا غير المفردة وهي المضافة او الشبيهة بها فلانهما يبنيان
اذا وليا الاسمين فكيف يبنيان في تجريهما مجرى اسمها وافهم تخصيصه الامتناع بالفتح جواز
الرفع والنصب اتباعا على محلها مع اسمها او على محل اسمها باعتبار عملها كقوله في الاولى فلا لاب

وابنا

عل ليس كما خرج عليه المصنف في الايضاح رفعهما وغير رفع الثاني مع فتح الاول وعكسه ص

ظاهره

ففي الثاني ص

ح جوازه في الصفة

وابنًا مثل مروان وابنه اذا هما بالمجد ارتديا وتأزرا ويروى وابن وقولك في الصفة
المفصولة لا رجل في الدار ظريف وظريفا وفي غير المفردة لا رجل طالعًا جبلا وطالع جبلا
وكالمعطوف بدون تكرار البدل الصالح لتعمل لا نحو لا احد رجل ولا امرأة فيها بالرفع والنصب باعتبار
الابتدا او عمل ان فان لم يصلح لعملها تعين رفعه نحو لا احد يدعو عمرو فيها وكذا المنسوق الذي
لا يصلح لعملها نحو لا امرأة فيها ولا زيد فيجوز فتح الثاني ونصبه ورفعه لا ما ما بادرا لنا
فيجوز فتح الثاني لتركيبه مع الاول تركيب الموصوف والصفة ويجوز ايضا نصبه ورفعه
وقد جعله في الاوضح من الصفة كلا رجل ظريف قال لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول
بانه توكيد خطا انتهى فروع من المغني اذا قيل لا رجل ولا امرأة في الدار برفعهما احتمل
كون لا الاولى لتبرئة النيف لتكررها فيرتفع ما بعدها بالابتدا او تكون لا العاملة كليس
فيرتفع ما بعدها اسمها وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين ان قدرت الثانية تكرارًا
للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة كليس او بالعكس
فالظرف خبر عن احدهما وخبر الاخر محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرًا عنهما
لئلا يلزم كون الخبر الواحد منصوبًا ومرفوعًا وتوارد عاملين على معمول واحد اذا قيل بامتناعه
من نحو زيد وعمرا بيع بالفتح احتمل كون الفتحة مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض بالرفع
بالعطف ولا مهملة فان نكلت بالرفع احتمل كون لا عاملة كليس وكونها مهملة والرفع بالعطف
على المحل واما قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء
ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فالظاهر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال
او على محله وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة او عاملة كليس ويتعين
العطف انه لم يقرأ في سبا عالم الغيب لا يعزب عنه الا بالرفع لما لم يوجد الخفض في
لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد العزوب عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت
برجل الا في الدار كان اخبارًا بانتفاء رجل في الدار واذا امتنع هذا تعين الوقف على في السماء
وان ما بعدها مستانف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبا وان الوقف
على الارض وانه انما لم يجز فيه الفتح اتباعًا للنفل وجوز بعضهم العطف فيهما على لا يكون معنى
يعزب يخفى بل يخرج الى الوجود والسادس كثرة حذف خبرها عند اهل الحجاز ان علم بان دل
عليه ليل نحو قالوا لا ضير اي علينا فلا نونا اي لهم ولا ضرر ولا ضرار واكثر ما يحذف بعد
مع الا نحو لا اله الا الله وفي تقدير الخبر في هذه الكلمة الشريفة اشكال مشهور اوردناه
مع اجوبة في تحقيق السعادة بكلمتي الشهادة وتميم لا تذكر حينئذ اي حين يتكلم به بل
يوجبون حذفه هم والطائيون بخلاف ما اذا اجهل فيجب ذكره اتفاقا كما في المغني نحو
لا احد غير من الله وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو قولهم لا عليك قال الرماني يريدون
لا باس عليك ولا شيء عليك لكنهم حذفوه لكثرة استعمالهم اياه انتهى ولا يحذف ان معا لئلا
يكون اجحافا وقبل يحذف ان كقوله اذا الداعي المثوب قال يا ايا قوم لا فرار قال
الرضي وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي
كمثله احد وان يكون خبرًا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي

واذا كرر اسم لا المفرد دون فصل ه

بناء ه

قوله تعالى ه

ه اياه

لا اصل كزيد واذا دخلت الهمزة التي للاستفهام على الم لم يتغير الحكم بل يكون لها
مع معمولها من تركيب وعمل والغاء ما كان لها قبل دخول الهمزة فتقول الا رجل فيها بالنصب
والاصاحب بر بالنصب والا ارعوا ولا اصبا بالاوجه الخمسة واكثر ما يكون ذلك للتوبيخ والانكار
كقولك الا ارعوا لمن ولت شبيبته، واذنت بمشيب بعده هرم وقد تكون لمجرد الاستفهام
عن النفي فيكون الحرفان نافيين على معناهما وهو قليل حتى توهم الشلوبين انه غير واقع
ومنه قول الاصطبار تسلى ام لها جلدا اذا الاقى الذي لاقاه امثالي الا ان ضمنتا اي
الا والهمزة معنى تمنى كما في قوله الا عمر ولي مستطاع رجوعه فيرأب ما ثأت يد
الغفلات ولهذا نصب يرأب لانه جواب تمن مقرون بالفاء وقوله الا سبيل الى خمر
فاشربها، ام لا سبيل الى نصر بن حجاج فيمتنع اي فيما لا تعمل الا عمل ان الا في الاشخاصة
فيبنى ان كان مفردا كما في البيت فامثاله الا رجلا جزاه الله خيرا دليل على محصلة يثيبه
فقال يونس التنوين ضرورة وقال الخليل للتخفيف والنصب على اضمار الفعل اي
الا تترون رجلا قال المص وهذا اولى من قول يونس لان التنوين ضرورة والاضرورة
في اضمار الفعل ويعرب ان كان مضافا او مطولا نحو الا صاحب بر هنا الا امرأ
بمعروف ويمتنع الالغاء ولو تكررت مراعاة الموضع للاسم وان يكون لها خبر وان
تعمل كليس لانتفاء تنزلة ليت واذا قيل الا ما كان كلاما مولفا من حرف واسم قال
المص وتم الكلام بذلك حملا على معناه وهو تمني نقول ما ذكر كله وفاقا لسر والخليل
والجرمي وخلافا للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة فلها عندهما مقصودا بها التمني
من تركيب وعمل والغاء ومراعاة الاسم ما لها مجردة عن الهمزة وخبرها عندهما اما ظاهر
او مقدر واختار الجزولي وابن الحاجب وبيطلها ما حكاه سر ان من قال لا غلام افضل
منك لم يقل في الا غلام الا بالنصب فعدم سماع الرفع في موضعه دليل على مذهب سر مبطل
لمذهبهما وعلى مذهبهما التمني واقع على الاسم ويكون قوله في البيت مستطاع رجوعه
مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير والجملة صفة على اللفظ وعلى مذهبهما التمني
واقع على الخبر ويكون مستطاع في البيت خبرا او نعتا على المحل ورجوعه مرفوع به عليهما
وقد يقصد بالا التحضيض او العرض فلا يليهما الا الفعل وسيأتي من كلامه وقد تكون
للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا قال المص يقول المعربون فيها هي حرف استفتاح
فيثبتون موضعها ويهملون معناها وقد بان لهذا ان الا تاتي على خمسة اوجه

باب في الافعال الداخلة على المبتدا والخبر وهي ظن واخواتها تنصب
المبتدا والخبر لكونهما مفعوليها ما تتعدى لاثنين من افعال القلوب والتصيير الاتي
ذكرها فتدخل على المبتدا والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما مفعولين لتعلقها بهما
على راي الجمهور خلافا للسهيلي اذ زعم انها لا تدخل عليهما قال بل هي كاعطى في استعمالها مع
مفعوليها ابتداء وخطأ من قال انها تنصب ما كان مبتدا وخبرا نحو قولك ظننت زيدا
عمرا اذ لا يقال لزيد عمرو الا على سبيل التشبيه وربما رفع على الالغاء نحو زيد ظننت قائم

وخلافا

فيكونان

من هم

افضل هم

وخلافا للفرآ اذ زعم ان الثانى حالٌ رده وقوعه ضميرًا نحو ظننتكه وهذا ذاك ابواب
النواسخ قال ابن مالك كل فعل لا يغنى منصوبه عن ثان صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم
مقامه فهو من باب ظن ويُميزها عن الافعال التى تقع بعدها منصوبان وقوع الثانى معرفة
بعد ضمير الفصل نحو وَيَرَى الذين اوتوا العلم الذى انزل اليك من ربك هو الحق وانما تدخل
على المبتدا الذى تدخل عليه كان وتزيد عليها بالدخول على المشتمل على استفهام نحو ايهم ظننت
افضل منك وخبرها من الاقسام والاغلب الخبر كان وللجزئين من التقديم والتاخير ما لهما
مجردين فالاصل تقدم ما هو المبتدا منهما وقد يمتنع ما يوجب سبقا عليه والخروج عند وسياتى
الكلام على ذلك على وجه يشمل مع غيره فى باب المفعول ان شاء الله تعالى وافعال هذا الباب
قسمان احدهما القلوب وهى الاصل فلذلك قدمها وانثانى على ثلاثة اقسام ما يفيد فى الخبر
يقينًا بوقوع النسبة او عدمها وما يفيد رجحان احدهما وما يستعمل تارة لليقين
وتارة للرجحان مثالا اذا كان زيد قائما عبارة عن علمت زيدًا قائمًا او عن ظن
قلت ظننت زيدًا قائمًا وكذا اخواتها فامر الباب وهو ظن للرجحان غالبًا نحو ان نظن
الا ظنا وللتيقين كثيرًا نحو الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وقيل هى فيه مجاز ونزعم للغرآء
ان الظن يكون شكا ويقينا ولذ بًا ومنه عندى قول الكفار ان نظن الا ظنا واكثر البصريين
انه لا يكون كذبا بل شكا او يقينا والمشهور فى الشك انما استووا الطرفين وذلك ضد الرجحان
وعلم لليقين كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن مؤمنات ورأى للوجهين نحو
انهم يرونه اى يظنونه بعيدًا ونراه قريبًا اى نعلمه قريبًا وقال ابن الخشاب المعنى على
ان العلم البتة وكثيرًا ما يستعملون الاستبعاد للشئ فيما يراد نفيه كقولك القائل
فى الممكن الجائز الوجود هذا لا يكون ابدًا لا يمتنع وكانه قال تعالى ونراه حقا واقعا وان
كانوا يرونه باطلا ممتنعا ولو كانوا يوقنون بالبعث اليوم الموعود لما كان عليهم فى استبعاده
كبير لوم لانه غير محدود عندهم بامد والزجاج قد اتم هذا فنقله ابن ابا ذو قوله
تعالى لم تر الى الذين خرجوا من ديارهم ضمن معنى الانتهاء اى الم ينته علمك الى حالهم
وحال وحسب لغير اليقين وهو المشهور كقوله اخالك اذ لم تمض لطرف ذا هوى يسومك
ما لا يستطاع من الوجد وقوله تعالى وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا وقوله وكنا
حسبنا كل بيضاء شحمة عداة تلا لقيتنا جذام وحميرا وللتيقين قليلا كقوله ما خلتنى زلت
بعدكم ضمنًا اشكو اليكم حموة الالم ولقوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا
ما المرء اصبح ثاقلا والمضارع من خال يخال والمصدر خيل وخال وخيلة ومخالة وخيلان
وخيلان ومن حسب يحسب بالفتح والكسر والمصدر محسبة بهما وحسبانا بالكسر
ودرى ووجد ومشتقها الفيا مرادفها للتيقين فقط كقوله درية الوغى الغمر يا غرة فاغتبط
فانى اغتباطا بالوفاء حميدة والاكثر تعديته بالباء فاذا دخلت عليه همزة تعدى لاخر
بنفسه نحو ولا ادريكم به وفى الارتشاف لم يذكر اصحابنا درى فيما يتعدى لاثنين
فان سمع ذلك فلعله بالتضمين لقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين تجدوه
عند الله هو خيرا ومصدرا وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافى كقوله تعالى

ت
ويميزها

منه م

قوله ضمنا الخ يأتى ضبطه
بعد ثمانية اوراق

غتبط

قوله العين كتاب للخليل ابن احمد في اللغة

انهم الفوا آباءهم ضالين وجحاوزعم وعدّ وجعل للرجحان نحو قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى ألمت بنا يوما ملمات وكقوله في زعم زعمتني شيخا ولست بشيخ ومصدر ما زعم مئنة الزاي وفي شرح بانت سعاد عن صاحب العين ان الثلاثي وفوق زعم على ان وصلتها وان وقوعها على الاثنين خاص بالشعر قال تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقد تستعمل للمتيقن نحو الله يعلم للناس ما زعموا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق قال السيرافي والزعم قول يقترن به اعتقاد صح اولم يصح وكقوله في عدو لا تعدد المولى شريكك في الغنا ولكنما المولى شريكك في العدم وعدها من هذا الباب كما جرى عليه المصنف هنا هو اختيار ابن مالك وابن ابي الربيع وقال ابن هشام قالت الجماعة لا يصح ان يتعدى عدّ لاثنين لا لغة ولا استعمالا وكقوله تعالى في جعل وجعلوا الملايكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم اناثا وفي البسيط تكون بمعنى الظن نحو اجعل الاسد نعلها واهم عليه وانما تنصب هذه الافعال المبتدا والخبر بشرطين احدهما والمشار بقوله ان كن قليلات اي لمعان متعلقة بالقلب كما في الشواهد السابقة احترازا مما اذا لم تكن كذلك كعلم للعلمة كعلم الرجل بعلم علما وعلمة وهو المستوفق الشعة العليا وحسب للون كقولهم حسب الرجل اي صار حسابا ذا لون احمر وابيض كالبرص وكذا اذا كان ذا شقرة وخال للضلع كقولهم خال الفرس اذا اضلع في مشيه اي عمز فانفاح افعال لازمة وكظن راى بمعنى ابصر او ضرب كقولهم رايت الصيد اي ضربته في رحمته وحجا بمعنى غلب في المحاجاة اورد او ساق فيتعدى لواحد او بمعنى اقام او بخل فيكون لازما وزعم بمعنى كفل او رأس فيتعدى لواحد مرة وبحرف اخرى او بمعنى سمن او هزل كزعمت الشاة اذا سمنت او هزلت فلا يتعدى وجعل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور او اوجب كجعلت للعامل كذا اي اوجبت او للترتيب كجعلت بعض متاعي على بعض اي القيت فيتعدى لواحد او للمقاربة وقد مرت او بمعنى صيّر وسياتي ووجد بمعنى صاب فيتعدى لواحد كوجدنا لنموجدانا ووجودا او بمعنى استغنى كوجد فلان وجدا مثلك الغاوجد فلا يتعدى وكذا الفى بمعنى صاب فيتعدى لواحد كالفيت الشيء وذكر الرضي ان وجد وألفى القلبيين بمعنى صاب ايضا وانما عدت من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما ودرا بمعنى ختل يقال درى الصيد اذا استخفى ليقترسه فيتعدى لواحد يقال ختله وخاتله خلا اي خدعه وثانيها ان يتعدى لاثنين فان افعال القلوب ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وتبين وتحقق وما يتعدى لاثنين وهو المراد هنا كالافعال المذكورة وهذا الشرط يستفاد من قوله ان لم يكن معنى ظن التهم ومعنى الاتهام جعل الشخص موضع الظن الذي يقول ظننت زيدا اي ظننت به فعل سيء وكذا اتهمته واسم المفعول منه ظنين ومظنون قال تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم ولم يكن معنى راى تذهب كرايت راى فلان بمعنى اعتقده ولم يكن معنى عرف كقوله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون

ولعز

ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ولم يكن معنى خالفوكم ولم يكن معنى
وجد حزن وحقد والمصدر منه موجدة ولم يكن معنى جاء قصد كقولك جئت بيت الله
اي قصدته او معنى كسب فالها اذا كانت لهذه المعاني لم تكن متعدية الا لواحد كما
في الامثلة نعم عند غير الفارسي يراى بمعنى تمذهب يتعدى لاثنين ذكر في الارتشاف وذكر
ابن الخشاب ان خال تستعمل بمعنى متعدية لواحد قالوا خلت السحابة اي مطرت اليها قالوا
معناه وقت تخيلها اماطرة هي ام مخلفة والوجه في تقديره نظرت خالها متغيرا فيها
الشق ام تخلف قال ابن ابا نزوقد افاد كلام المصنف ان الافعال المذكورة تستعمل
بطريق الاشتراك بين معان قلبية وبين معان غير قلبية وان القلبية منها ما يتعدى
لواحد ومنها ما يتعدى لاثنين وهو المقصود هنا ومثلهن ايضا بمثل الافعال القلبية المتعدية
لاثنين في نصب المبتدا والخبر مفعولين راى الحلمية الحاقالها بالعلمية لاشتراكهما
في الادراك بالحس الباطن قال تعالى رايتهم لي ساجدين ومصدرها الرويا قال في الاوضح
وقد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل ومما جعلنا الرويا التي اريناك
قال ابن عباس هي رويا عين وكراي سمع المتعلقة بعين عند الفارسي والاخفش وتبعهما
ابن مالك نحو سمعت زيدا يتكلم ولا يخبر بعدها الا بفعل او على صوت كيتكلم ويقرا الا المتعلقة
بسموع فالها لا تتعدى الا اليه نحو لا يسمعوا دعاءكم ومذهب الجمهور انها لا تتعدى الا
لواحد ويكون ما بعدها حالا فالتقدير في المثال سمعت زيدا يتكلم في حال تكلمه وقد يتضمن
معنى اصغى فيتعدى بالى كقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى ومعنى استجاب كسمع الله
لمن حمده ومثلهن هب لامر من ظهه فالها تتصرف بل التي للترجمان وتعلم لامر من كعلمت
الحساب تعلم فالها تتعدى لواحد وتتصرف بل التي لليقين بمعنى علم المتعدية لاثنين
وافرادها عن مامر لكونها ليلزم صيغة الامر كقوله فقلت اجرني يا مالك والا فحسبي
امرا ها لكا وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر والاكثر وقوع
هذه على ان وصلتها كقوله فقلت تعلم ان للصيد غرة والا تضيعها فانك قاتله وبعكسها
هب بل زعم الحريري ان وقوعها على ان وصلتها من لحن الخواص قال المصنف وذهل عن قول
القايل هب ان ابانا كان حمارا ولا تستعمل ان بصيغة الماضي والمضارع واسمي الفاعل
والمفعول والمصدر ولا يكونان امرا بالام بخلاف الافعال السابقة فالها تتصرف
وتتصاريفها في العمل فالها كاظن زيدا قائما واظان زيدا عمرا قائما وفي الالغاز بيد
اظن قائم والتعليق اظن ما زيد قائم وكذا البقية وفي الارتشاف ان الصحيح في تعلم الها
تتصرف وحكى يعقوب تعلمت ان فلانا خارج بمعنى علمت والقسم الثاني افعال التصيير
وهي ما دل على التصيير اي التحويل من صفة الى اخرى كتخذ قال تخذت اهل اليمامة دليلا وذوا
في الحجاز ليعبدوني واتخذ قال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وقد يتعدى لواحد كقوله
تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا هذا مذهب الفارسي وادعى ابن عصفور ان الها لا تتعدى
لواحد وانه لا يعلم لها تتعدى الا لاثنين الثاني منهما بمعنى الاول ورد بقوله تعالى ولا تتخذوا ايمانكم دخلا بينكم
ان تبيض وجوه وتسود وجوه فمن ابيضت وجوههم سودا وترك

التغيير

عمران م

فيهما

قال تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وقال وتريتهم حتى اذا ماتركته اخا القوم
واستغنى عن المشبه شاربه وعند بعضهم لاتتعدى الا الى واحد وان وجد بعدها منصوب ثان
كان حالا واشار بالكاف في قوله كتخذ الى ان افعال التصيير لاتنحصر فيما ذكر فمنها صيرو اصار
من صار اخت كان منقولا الاول بالتضعيف والثاني بالهمزة ومارادفهما كجعل نحو فجعلناه هباء
منثورا وجعلنا ذريته هم الباقين فهو داخل على المبتدا والخبر ولذلك جاز الفصل بينهما
وقهب غير متصرف صحابي ابن الاعرابي وهبني الله فداك اي جعلني ولايستعمل كصير الا بصيغة الماضي
والحق ابن لعيش باصار اكان المنقولة من كان بمعنى صار قال ابن مالك ومما حكم به جايز قياسا
وان لم اعلمه مسموعا ولايلحق بصير ضرب فعل المثل قال تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية
فليس بمعنى صير ومثلا المفعول الثاني واصحاب الاول خلافا لبعضهم لقوله تعالى اياها
الناشر ضرب مثل فاستمع له فاكتفى بالمرفوع ولايفعل هذا بشئ من افعال هذا الباب
ولاعرف وابصر خلافا لابن هشام ولاصاب وصادف وغادر خلافا لابن درستويه فقالوا
في عرفت زيدا قايما وابصرته قايما واصبته قايما وغادرته قايما منصوب على الحال
وكذلك ما اشبهه اذ لم يثبت كون هذه الافعال تتعدى لاكثر من واحد وقد لزم تذكير
المنصوب الثاني فلا يكون مفعولا ثانيا ذكر ذلك في التسهيل فصل في احكام افعال
القلوب وما يذكر معهن وتختص قلبيتها كلها اي المتصرف منها وغير المتصرف وخرج حاد
على التصيير ورأى الحلمية بجواز توسط الفصل بين معموليها ولو تاخرت عنهما نحو قوله تعالى
تجدوه عند الله هو خيرا وتحو زيدا اهو القايم ظننت ولايجوز توسطه بين معمول كان كالايجوز
توسطه بين القلبيات ومعمولها الاول فان تقدم الاول او توسط ظننت نحو زيدا اظننت
هو القايم فاطلاقه يقتضي جواز قال في الارتشاف وفيه نظر قال ومذهب الجمهور تقديم الفصل
على المبتدا كما مر وعلى كان وظننت ويجوز سدان وان المشددة والخفيفة المصدريتان
وصلتهما وهي المعمولان في الاول والفعل في الثانية مسدهما اي مسد معموليها كعلمت
ان زيدا قايم كان مفعولا فعال هذا الباب في الحقيقة هو مصدر الجزء المضاف الى المبتدا فالمعنى
في المثال علمت قيام زيد وان المفتوحة موضوعة لهذا كما مر فاذا دخلت على ان كانت
ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان يقل نصبها لواحد نصبا
صريحا لاطلاقات طلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سوا نصبهما كما في ظننت
زيدا قايما ام لا كما في ظننت ان زيدا قايم اذ مقصود الجزئين المنصوب بن هو ما صرح به
في الاستعمال الاخر اي الذي مع ان وهو المصدر كما ذكر فاعرب الجزء ان اعراب المفعول الواحد
اي الحقيقي فلذلك تدخل عليهما ان الجاعلة لما في تقدير واحد وهذا ماذهب اليه سر ولا
حاجة الى تقدير مفعولان في المثال كما زعم الاخفش والتقدير عنده علمت ان زيدا
قايم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولو كان مقدرا الجاز اظهاره اذ لم يسد شئ مسده حتى
يجب اضماره ولاتقول الها مع صلتها سادة مسدا شيئين هما مفعولان لفعل القلب كما قيل
لالها مع مدخولها في تقدير مفرد فكيف تكون في تقدير اسمين وكان القياس ان تسد
مسدهما في فعال التصيير الا انه روعي اسمها وخبرها حين كانا اسما وخبرا لصار لان معنى

المنع من ص

٣

٤ مسدة مفعولين لفعل القلب الخ

صيرت

صيرت زيدا قائما صار زيد قائما فكما لا يجوز هناك ان زيدا قائم لا يجوز هنا قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن هذا ورقة الاندلسي بانه لو جاز ذلك لجاز وقوع الاشارة فصلة وزيفه الرضي بان المفعولين هنا في تقدير المفرد كما سبق والصلة لا تقدر به ويختص المتصرف منها وهو ما عدا هب وتعلم بجواز الالغاء اي ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع لسبب ضعف العامل بتوسطه او تاخره لاستدلال الجزيين ح كلاما كزيد علمت قائم فكان ذكرها كذكر الظرف اذ معناه زيد قائم في ظني وهو حسن في علمت غير قبيح في غيرها خلافا لبعضهم اما هب وتعلم فلعدم تصرفهما في انفسهما لم يتصرف فيهما بالعمل بل اقر على اصل الافعال في العمل واما افعال التصيير فلكونها علاجية اثر لا ظاهر كصيرت الطين خزفا فان فعله مشاهد لم يلغ بخلاف القلبيات فانها لتعلقها بالقلب اثر لها غير مشاهد فيجوز الغاؤها كائنا مساواة لاعمال ان توسطت بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم قال يا لا راجين يا ابن اللوم توعدني وفي الاخر خلت اللوم والخوف ومما صرح بمن التسوية بينهما والحالة هذه هو الارجح وقيل الاعمال ارجح وعليه مشى في الاوضح وجملة الفعل الملغاة معترضة بين المبتدا والخبر بخلاف الاعتراض بكان الزائدة في نحو ائتني كان موسى فلا فاعل لها على الاصح نعم نظيرها كانوا في قوله وجيران لنا كانوا كرام على مذهب سر في زيادتها في البيت وقد مر بسطه والغاؤها كائنا رجحان على الاعمال ان تاخرت عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت قال لقوم في اثري ظننت فان يكن ما قد ظننت فقد ظعنوا وخابوا فالقوم مبتدا وفي اثري خبره والعامل ملغى لتاخره وجملة استينافية كما في المغني والغاؤها بضعف عن الاعمال ان تقدمت منها اي تقدمت المفعولين حال كونها غير مصدرة بان تقدمها ما يصلح ان يكون معمولا له كما في قوله لدراك ادبت حتى صار مرادي الى وجدت ملاك الشيمة الادب وما في قول كعب ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وفي الارتشاف لم يذكر سر في الاول الا عمال وقال في الثاني ايضا ليس فيه الا الاعمال نحو انظن زيدا منطلقا قال وامتا اخال في البيت فالنفوذ على جملة الابتدا ثم اعترض اخال وقال ابن مالك حكم سر يقبح الغاء المتقدم وبتعليل قبحه بعد معمول الخبر نحو متى ظننت زيد قائم وفي درجة الالغاء في نحو زيد اظن ابوه قائم انتهى وافهم قوله غير مصدرة لو تقدمتها مصدرة امتنع الالغاء نحو ظننت زيدا قائم وهو مذهب البصريين وقال الجزولي لا تلغى مقدمة في الامر العام وهو كما قال ابن ايا يقتضي الغاءها وان كان قليلا نادرا الى واز ورد من لسان العرب ما يوهم جواز الالغاء مع التقدم والتصدير نحو ظننت زيد قائم قال ابن عصفور ولا يحفظ عنهم ذلك وقال ابن هشام جاء عنهم مثل علمت زيدا قائم وقد علمت ان زيدا ذاهب يعني بالكسر وقول الجزولي لا تلغى مقدمة في الامر العام يقتضي كما قال ابن ايا زالغاءها وان كان قليلا نادرا فان صح منه شئ تقدر ضمير الشان فيكون هو المفعول الاول والجملة المذكورة هي الثاني قال ابن مالك ويكون نظير قولهم ان بك زيد ماخوذ على تقدير انا وقدر لام الابتدا وتكون الجملة في موضع المفعولين وظننت معلقة قال ابن مالك لا جائز ظن زيدا قائم على تقدير لزيد قائم وعليه حمل قوله فعشرت بعدهم بعيش ناصب والخال الى لاحق مستتبع بكسر ان اي اني للاحق مستتبع نقول ذلك خلفا للكوفيين والاخفش

ح بالعامل

المرجح

معمولا للخبر كمتى تقول ظننت زيدا قائما كذا ما لا يصلح ان يكون هو

انتهى هو

ح بدله ان يكن ماخوذ زيد

والزبيدي في حمل ذلك على الالغاء دون تاويل وهو عندهم جايز مع حسن الاعمال قال ابن مالك
والتاويل اولى لما فيه من ابقاء عملها متصدرة وقد يقع الملغى بين معمولي ان كقوله ان المحب
عذلت غير مصطبر ولديه ذنبا لحب معتفر وبين المتعاطفين كقوله فاجنة الفردوس
اقبلت تلتظى ولكن دعاك الجزاء حسب والنمر وبين الفعل وفاعله كقوله
• سخاك اظن ربيع الظاعنينا • ولم يعبا بعذل العاذلينا • يروى بالرفع والنصب
والالغاء مع التاكيد الملغى باشارة المصدر اى بالاشارة الى المصدر الفعل نحو زيد ظننت
ذاك اى الظن منطلق قليل ومع ضمير اى ومع التاكيد بضمير المصدر نحو زيد ظننته
اى الظن منطلق اقل ويكون الضمير مفردا مذكرا وان جاز هشام واصحاب سر تاينيثه نحو زيد
اظنها قام اى اظن القصة ومنعه الفراء الا مع المونث واجاز هشام تثنيته وجمعه نحو زيد
اظنهما ذاهب اى اظن الظنين وزيد اظنهن ذاهبات اى اظن الظنات ذكر في الارتشاف
ومع المضاف اى ومع التاكيد بالمصدر المضاف للياء قبيح نحو زيد ظنت ظني منطلق
ومع غيره اى مع غير المضاف للياء وهو المصدر المنصوب نحو زيد ظننت ظنا منطلق اقبح
لما في التاكيد بجميع ذلك من الاعتناء بحال الفعل المنافي للالغاء الذي هو معنى ترك الاعتناء
به وكان عند اضافته للياء اقل قبحا لعدم ظهور النصب فسهل التنافي وعند التاكيد
بالاشارة او الضمير قليلا لا قبحها لانهما مثبتين فعقدا التنافي المذكور ومع الضمير اقل لشدة
توغله في البناء فكان الاعمال معه اكثر منه مع التاكيد بالاشارة ويجب الغاؤه اذا كان
مصدرا موكدا ابدا لامر الفعل نحو زيد منطلق ظنك او زيد ظنك منطلق وقبح تقديمه
ومن ثم لم يعمل لاستحقاقه التقديم بالعمل والتاخير بالتاكيد وتختص قلبيتها كلها بوجوب
التعليق وهو ابطال العمل فيما تعدت اليه لفظا لا محلا لمانع من مجئ ما له الصدر
بعدها فيجب تعليقها اى ترك عملها لفظا فيما بعد المعلق من المعمولين كما في نحو علمت ازيد
قائم او احدهما ايضا كما في علمت زيدا ابو من هو عند من يسميه تعليقا كما سياتي لا في لفظ
ما قبله كزيدا في المثال فلا يجب ترك عملها فيه بل يجوز كما سياتي ولا في محل ما بعده بل يقدر
عملها فيه فيحكم بالنصب على محل الجملة بعده لا على محل كل واحد من جزئيها لان مطلوب العامل
في الاصل هو مضمون الجملة كما مر فاذا امتنع عملها في الجزئين رجع الى الاصل وفائدة
الحكم على محل الجملة بالنصب جواز ظهوره في التابع تقول علمت من زيد وعمرا لكن امرد وعلمت
لزيد قائم وبكرا قاعدا بنصب جزئي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن الخشاب وقد استدل على
ذلك جماعة منهم ابن عصفور بقول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات
القلب حتى تولت بنصب موجعات قال الممع ولكان نقول ان البكا مفعول وما زايدة
او ان الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات اسم
لاي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة مع البكا قال وراايت
بخط الامام نهاء الدين الخاسن المتقدمة قول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق
عنها بالنصب ثم راايته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع
قولهم ان المعلق عامل في المحل كلهم يقول ذلك وصرحوا ايضا بجواز العطف بالنصب انتهى

ابن م

وفارق التعليق الالغاء بانه ابطال في اللفظ دون المحل بخلاف الالغاء فانه ابطال فيهما
فالجملة المعلق عنها في تاويل المصدر مفعول للفعل المعلق كما كان قبل وفي حال الالغاء
ليست في تاويل المصدر ولا محل للجملة لانه لا يقع المفرد موقعها كما قاله الرضي ويكون سبب
التعليق موجبا وسبب الالغاء مجوزا كما اشار اليه مع تعليق العامل بالمحل وتقدير اعماله فيه
تعليقا تشبيها بالمعلقة وهي التي فقد رؤسها فليست ممسكة ولا مطلقة قال ابن
ابن الخشاب ولقد اجاد اهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الاجادة
فيجب التعليق بالاستفهام حرفا كان كالهمزة اتفاقا نحو علمت أزيدٌ عندك ام عمرو
وهل على خلاف او اسما اما عند نحو لنعلم اي الحزبين احصى ولنعلمن ايّنا اشد عذابا وابقى
او صلة نحو سيعلم الذين ظلموا اي منقلب وكذا المضاف لاسم الاستفهام نحو علمت غلام
ايهم انت فالجملة في هذه المواضع ونحوها مما سيأتي في موضع نصب بالفعل قبلها فهو يتعدى
اليها معنى لا لفظا او لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد علموا لمن اشتراه وشمل
كلامه ما لو كانت بعد ان فيجب كسرها كما مر نحو علمت ان زيدا القائم فان الظاهر كما قال في
شرح التسهيل ان المعلق هو اللام لا ان الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه علمت ان زيدا
قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سر فعلى هذا المعلق ان وما النافية مطلقا
عن التقييد بجواب القسم كما في اختيها ان ولا لان لها الصدر مطلقا كما سيأتي نحو لقد علمت
ما هو لا ينطقون وظنوا ما لهم من محيص ولا ان النافيتين بجواب القسم الملفوظ به نحو
علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيدٌ قائم او المقدر نحو لقد علمت
لا يقوم زيد ولقد علمت ان زيد قائم اما في غير جواب القسم فلا يعلقان بناء على عدم
صدر يتهما حلافا لمن قال بصدر يتهما مطلقا ولمن قال بعدم صدر يتهما مطلقا ولذلك لم
يذكرهما المغاربة في المعلقات وذكرهما ابن الخباز وهذا التفصيل هو الذي جرى عليه
في المغني وسيأتي بسطه آخر الكتاب ومن امثلتهم لذلك قوله تعالى ونظنون ان لبثتم الا
قليلا ومثال ابن السراج باحب لا يقوم زيد وكان لم يجد شاهدا شعريا قال المكودي وهو
قوله فعشر محققا او مت بحثا فانني ارى الموت لا يخزى الحيوت هاربه . ونحت بعضهم
في التمثيل بذلك بان شرط التعليق انما اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصبه
مفعولين نحو ما زيد ظننت قائم اذ لو حذفت لقلت ظننت زيدا قائما والاية الكريمة
وما ذكر معها لا يتاتى فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على ان
لبثتم وكذا مثال ابن السراج والبيت ونقل ذلك في الارتشاف عن صاحب النهاية
فقال اذا قلت علمت ما يقوم زيد لم يكن تعليقا وعلل بما ذكرناه وفي المغني قال جماعة من
المغاربة اذا قلت علمت زيدا ابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة
وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها
في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان يوثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق نحو
علمت زيدا ابوه قائم انتهى قال ابن عقيل بعد ذكر ما شرطه البعض ولعله مخالف
لما هو كالمجمع عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين

بقوله هنا يوجب التعليق وبقوله ثمة بجواز الالغاء وسمي ابطال العمل في اللفظ

ع

ث

ظننت ما زيد قائم

قاله

بالاية وشبهها يشهد لذلك انتهى اولو ذكرها ابن مالك من المعلقات كقوله
في الاخوان
• وقد علم الاقوام لوان حاتما • يريد ثرا المال امسى له وفرا • وفي الارتشاف
زعم ابن مالك ان لو معلقة للعمل كما علقت لام القسم ايضا في قوله ولقد علمت
لتاتين منيتي ولم يذكر اصحابنا لام القسم انتهى ولعل لكنها لا تعلق كل قلبي يل تختص
بدري ومنه وما يدريك لعل الساعة يزكى وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وان
ادري لعله فتنة لكم قال الفارسي يجوز ان تكون الجملة في ذلك في موضع نصب وان الفعل
لما كان بمعنى العلم علق عما بعده وجاز تعليقه لانه مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده
منقطع عما قبله ولا يعمل فيه حكاه في الارتشاف فعلى هذا تكون لعل معلقة وان لم يثبت
مجيئها للاستفهام كما يقوله الكوفيون ومرتبطة لان القول تعليقها مبني على القول به
ربما هو
فان المص لا يوافقهم عليه ولهذا لم يذكره في معاني لعل وذكر التعليل تبعا لجماعة كما مر
تنبيه لم يذكر المص الخبرية من المعلقات وسياتي عنه ان لها الصدر قال في المغني
لم يذكر اكثر النحويين ان لم الخبرية تعلق العامل عن العمل وصرح في موضع اخر منه بانها
تعلق خلافا لاكثرهم ونقله عن بعضهم وانه حمل عليه قوله تعالى ولم يروا كم اهلكنا
قبلهم من القرون الاية فكم مفعول لاهلكنا والجملة مفعول ليروا على انه علق عن العمل
في اللفظ وان وصلتها مفعول لاجله وفي شرح الشذور انهم يتقدير باتهم وكانه قيل
اهلكنا هم بالاستيصال قال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا تتعين خبرية كم بل
يجوز ان تكون استفهامية ويؤيد قراءة ابن عباس من اهلكنا ولهذا اترك
عدها هنا في المعلقات وجوز المص ايضا ان تكون جملة اهلكنا معترضة بين يروا
وما سد مسد مفعوليه وهو ان وصلتها وجزم في قوله تعالى الم نهدلهم كم اهلكنا
بان الفاعل في نهد مستتر راجع الى الله وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول نهد
وهو معلق عنها وتحتمل قلبيا فلها كلها بجواز اجراء التعليق فيجوز جوازا مرجوحا في
ما تقدم فيما احد المفعولين على الاستفهام نحو علمت زيدا ابو من هو وعلمت زيدا من هو
فيجوز تعليقه عن المفعول الاول فيرفع لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد الفعل
كانه قيل علمت ابو من زيد فزيد مبتدا وابو من جملة خبر وروى قول الشاعر
• فوالله ما ادري غريم لوينه • ايستدان ام قاضاك ام يتضرع •
برفع غريم والنصب اجود لان العامل متسلط عليه بلا مانع اذا الاستفهام لم يل العامل فيكون
مرفوعا او لان الجملة بعده في محل الثاني وقال الرضي بعد نقله جواز التعليق عن بعضهم
انه ليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت
ما زيدا قائما وما صرح به للتسهيل من جوازه هو كما في الارتشاف مذهب سر والمنع
مذهب ابن كيسان قال المص واضطرب فيه كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم
ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم
لان طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايتهم احسن وجها واستمع انظم احسن صوتا
لان النظر والاستماع من طرق العلم وقال في تفسير الاية في سورة الملك ولا يستقيم هذا

تعليقا

تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد مفعوليه جميعا كعلمت ايهما
عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بمتقدم احد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر وبين
ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق
انتهى تنبيها ان ليس من هذا قولهم ارايت زيدا ما صنع اذ معناه اخبرني كما مر في
الاشارة فالنصب فيه واجب ولا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يوتى بعد
بمنصوب رايت كما ذكر وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم لان كم ليس بمفعول بل خطاب كما مر
ولا بد من استفهام ظاهرا او مقدرا اثبت بالعلم لا يثبتن الحال المستخبر عنها فالظاهر
كقولك ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله وارايتم ما تدعون من دون
الله اروني والمقدر كقوله ارايتك هذا الذي كرمت علي اي ارايتك هذا المكرم لم
كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام
جوابا للشرط كقوله ارايتكم ان اتاكم ارايت الذي ينعى الى قوله لم يعلم فلا محل لجملة الاستفهام
لانها تبين الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قال ارايت زيدا العراي شيء تسال
من حاله فقلت ما صنع فهو معنى قولك اخبر عنه ما صنع وليست الجملة مفعولا ثانيا لرايت
كما قيل وانما نبهت على هذه المسئلة لكثرة دورانها في كلام الله تعالى وكلام العرب
الثاني للعوامل بعد اسم الاستفهام او المضاف اليه المعلق للافعال المذكورة ما لها
دونها ففي علمت اي يوم زيد قائم انتصاب اي على الظرفية كما لو لم يذكر علمت وكذا
علمت غلام من ضربت بنصب غلام على المفعولية وكذا في قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا
اي منقلب ينقلبون مفعول مطلق لينقلبا لا ليعلم ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب
بفعل العلم قال في المغني ومما يوهمون في انشاده واعرابه قوله ستعلم ليلى اي تدين
تدانيت واي غريم للتقاضي غريمها والصواب فيه نصب اي مفعولا به لا مفعول مطلق
ورفع اي الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين
الفعلية والاسمية واعلم ان غير اي من اسماء الاستفهام لا يتبين فيه معنى الاستفهام
من غيره لبناء ها خلافا لمن زعم انها معربة فيه فتقول علمت ايهم عندك ايهم قائم برفع اي على
الاستفهام ونصبها على الموصولية واذا قلت علمت من قائم وجعلت من موصولة او موصوفة
فالمعنى عرفت ذات القائم بعد عدم معرفتها فالعلم واقع عليها او استفهامية فالمعنى
علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا
لكن كلمة الاستفهام يستحيل مفعوليتها لما تقدم عليها فيكون مفعول العلم مضمون الجملة
وهو قيام الشخص المستفهم عنه عن زيد او بشار وكهن اي يشارك امثال الثعالب المذكورة
في التعليق بالاستفهام فقط غير هن مما ليس بقلبي وكان قلبيا لكنه غير متعد لاثنين
ومن ذلك فنظر سوا اريد به نظر التعين كما قال ابن عقيل او التقلب فلينظر ايهما ازكى
طعاما فانظروا ماذا تامرين وتبع المصنف في هذا ابن عصفور وابن مالك وابن خروف وعد
منه افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت وقال ابو جعفر بن الزبير لم يذهب اليه احد غير
ابن خروف ولا ينبغي النظر الا اذا كان بمعنى الابصار وابصر نحو فستبصر ويبصرون

بالطاء المهملة والراء والقاف

أيّاكم

بايكم المفتون وتفكر كقوله عُرِّقٌ اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكّأيّاه يعنون ام قرداء
والحرق القصير الذي يقارب الخطو وسأل قالا بوحيان وهو كالمتفق عليه نحو يسئلون ايان
يوم الدين و شبههن لو أريد استثنيا كقول بعضهم اما ترى اي برق هناحكاه سرى اما تبصر
كذا قاله المازني وتبعه ابن مالك قال ابوحيان واما شراح الكتاب فحملوا ذلك على ان ترى
بمعنى تعلم ونحو يستنبؤنك احق هو ونحو ليبلوكم ايكم احسن عملا وانظر اتهم احسى وجها
واستمع اليهم احسن صوتا كما مرّ عن الزمخشري قال المص ولم اقف على تعليق النظر البصري
والاستماع الا من جهته واختلف في قوله تعالى يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل
التقدير ينظرون ايهم وقيل يعرفون وقيل يقولون وعلى الثالث فليس مما نحن فيه قال اللهم
والتعليق جائز في كل فعل قلبي وفي كلام الرضي نحو وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم
وظن حتى يضمن معناهما وقال ابوحيان ليس كل افعال القلوب تعلق الا ترى ان اراد
وكره واحب وابغض من افعال القلوب ولا تعلق وزعم يونس جواز التعليق في جميع الافعال
كما نقله الرضي وغيره نحو اضرب ايهم في الدار وحمل عليه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد كما مرّ وذكر ابن مالك يعلق نسي حملا على ضد وهو العلم وانشد

• • ومن انتم انا نسينا منا نتم • وربحكم من اي ريح الاعاصر •

تنبيهان احدهما الجملة بعد المعلق في موضع مفعول مقيد بالجار ان تعدى به
نحو فكرت أهذا صحيح ام سقيم ومنه اولم يتفكروا ما بصاحبهم فلينظر ايها ازكى طعاما
يسئلون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه وفي موضع المفعول
المصرح ان تعدى لواحد نحو عرفت من ابوك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك
اذا اردت بعلم معنى عرف قال المص ومنه اما ترى اي برق هنا لان راى البصرية وسائر
افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المتعلقة بعين كما مرّ فتتعدى
لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة فبدل من المتوسطة بينه وبينها ان تعدي لواحد
نحو عرفت زيدا ابو من هو فجملة ابو من هو بدل من زيد قيل بدل كل اي عرفت قصدا زيد
وقيل بدل اشتمال نحو عرفت اخاك خبره وقيل الجملة حال وهو مذهب المبرد وجماعة ورده
بان الانشائية لا تقع حالا والاول مذهب السيرافي واختاره ابن عصفور وفي موضع المفعولية
ان تعدى لاثنين نحو لتعلمن اينا اشد عذابا وفي موضع الثاني ان تعدى لاثنين وفقد الاول
نحو علمت زيدا ابو من هو فان لم يوجد فهي في موضع المفعولين كما مرّ نحو علمت ابو من زيد
الثاني وقوع الجملة مفعولا ثانيا في باب ظن كونها خبرا في باب كان قال المص وقد
اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان وان جملة في قولك ذوبب فان تزعميني كنت اجهل
فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل وذلك لان اصلها الخبر ووقوعه جملة شائع
ولتختص قلبيا فاكلها بامتناع حذف احد معمولها اقتصارا اي لغير دليل قال في
الايضاح بالاجماع وذلك بان نحذف احدهما نسيا منسيا اذ يلزم انتفاء احد طرفي النسبة
وهو بط ضرورة الا ان حذف اختصارا اي لدليل فاجازه الجمهور ومنعه ابن ملكون ايضا
قال الرضي ولا شك في قلته فان كانا في الاصل مبتدأ وخبرا فالحذف فيهما غير قليل لان

المفعولين

يُضمن

من جنة نحو

اما المتعلقة بمسموع

ويجد

ايجي نحو

باطل

المفعولين بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معًا هو المفعول به في الحقيقة اى كامر فحذف
احدهما كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع ذلك فقد وردَ السماع به فحذف الاول
نحو قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون الآية اتما اتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم على
قراءة بالياء التحتية اى يبخلهم هو خيرًا او حذف الثانى كقوله ولقد نزلتِ فلا تظنى
غيرُ منى بمنزلة المحب المكرم اى فلا تظنى غيرى واقعًا او اى وبامتناع حذف كليهما
فيمتنع اقتصارًا اعندسر والاخفش مطلقا واختار ابن مالك والمص فى الاوضح واجاز
الاكثرون مطلقا كقوله تعالى فهو يرى اى يعلم وذهب الاعلم الى التفصيل واجاز فى افعال
الظن دون العلم الا ان حذفا اختصارًا اى لدليل فيجوز قال فى الاوضح بالاجماع ويقدر
المفعول الذى حُذف لدليل خاصًا فخاص او عامًا فعام او اقتصارًا اى دون دليل
لكزعم ما يفيد العموم فى افراد الفعل او التجدد اى الحدوث لانه انما امتنع حذفهما لو قلت
علمت وظننت لعدم الفايدة لانه معلوم انه لا يخلو احد عن علم او ظن ما فلا فايدة
فى ذكرهما دون المفعولين فاذا حصلت الفايدة بالدليل عليهما او كان ثم ما يفيد
العموم او التجدد فى افراد الفعل فان عمومه او تجدده لم يكن عند السامع فانه يجوز حذفهما
لدليل نحو قوله تعالى اين شركاى الذين كنتم تزعمون اى تزعمون انهم شركاء على الاستعمال
الغالب فى زعم كقوله فى موضع اخر شفعاكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء فهو اولى من
تقدير تزعمونهم شركاء كما فى الاوضح وكقولك ظننت فى جواب من قال هل ظننت زيدًا
قائمًا وقال الشاعر وبأى كتاب امر باية سنة ترى حبهم عارًا وتحسب اى تحسب
حبهم عارا على الحذف لا لدليل بل مع ما يفيد العموم كقوله تعالى ان هم الا يظنون
اى كل الظن كقولك زيد يعطى اى كل عطاء وذلك لان القصد فى نحو هذا الى نفس
الفعل فهو بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة اى يظنون الظن ويفعل الاعطاء
وحمله على العموم لما يلزم الترجيح بلا مرجح لحمل على فرد منها دون اخر كما سنوضحه ومع
ما يفيد التجدد نحو ظننت يوم الجمعة اى حدث لى ظن يوم الجمعة ومنه قولهم
فى المثل من يسمع يخل اى من يسمع خبرًا احدث له خيلة اى ظن اذا كان سميعًا
والتحقيق فى مثل هذا مما حذف اقتصارًا بحسب المظاهر انه ليس من باب الحذف فى
شئ لما ذكر اهل البيان انه اذا كان غرض المتكلم نسبة الحدث الى من وقع منه من غير
قصد الواقع عليه لا يكون الفعل من هذا الباب ولا من غير مفعول اصلا امذكورا ولا
محذوف ويذكر هذا الفعل مسندًا الى فاعله مع عدم ذكر المفعول فلا يكون مقدرًا
بل يكون الفعل حينئذ بمنزلة القاصر وقد بسط المصنف المغنى الكلام على هذه القاعدة
تبعًا لاهل البيان فقالوا جرت عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارًا اى
لدليل واقتصارًا اى لا لدليل ويمثلون بنحو قوله تعالى كلوا واشربوا اى وفعلوا هذين
الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع يخل اى يكن سمعه خيلة والتحقيق
ان يقال ان تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من وقع عليه
فيجاء بمصدر مسندًا الى فعل عام فيقال حصل لهب حريق وتارة يتعلق بمجرد ايقاع

اب ص

ان ص

عليّ ص

بلزوم ما

وغيره اذ ذاك ص

وعموم قرينة تنزل عليه
اراده ان يقال انه لو يتعلق
للمتكلم غرض بالمفعول
ص

او ص

الفاعل للفعل فيقتصر عليها ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت فلا يسمى محذوفا
اذا الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه زيد الذى يحيى ويميت هل يستوى الذين
يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت ثم رأيت اذ المعنى الذى يفعل
الاحياء والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم وا وقعوا الاكل والشرب
وذروا الاسراف واذا احصلت منك رؤية هناك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين وجد عليه
امة من الناس يسقون وقالتا لا نسقى فالمقصود السقى لا المسقى وتارة يقصد اسناد الفعل
الى فاعله ومفعوله فيذكران نحو لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة ولا تقربوا الزنا وهذا النوع هو الذى اذا لم
يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى اى قلاك وقد يكون فى اللفظ ما يسد
عنه فيحصل الجزم بوجوب تقدير نحو اهذا الذى بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى
وقوله حميت هى لها مة بعد نجد وما شى حميت بمستباح ومع هذا التحقيق يتبين كما قاله
قريب المص ان الحق ما قاله السر والاخفش فان قلت اذا كان الغرض فيما ذكر نسبة الحدث
الى من وقع منه من غير قصد الى الواقع عليه كما ذكرتم فمن اين استفيد التعميم فى افراد الفعل كما
قاله المص قلنا اراد بذلك ما قاله البيانيون ايضا ان الفعل ح بمنزلة ما عرف مصدره
بلام الحقيقة فيجرى عليه ما جرى فى المعرف بها كما مر فيقصد تارة الى التعميم كما فى فلان يعطى
وتارة الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما فى وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة وذلك
بحسب المقام قالوا اذا كان المقام خطابيا اى يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب
فيه اليقين افاد ذلك المقام او العمل كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع
التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد ولا بينا فى ذلك كون الغرض
الثبوت او النفى مطلقا اى من غير اعتبار خصوص وعموم ولا تعلقه بمن وقع عليه لان عدم
كون الشئ معتبرا فى الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام وانما النافى للتعميم
اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح والتعميم مفاد غير مقصود كما افصح عنه
بقوله او مع تعميم يفيد العموم واعلم انه يلزم مع التعميم فى المفعول كما صرح به سعد الدين ومحل ظاهر
فلك ان تحمله فى كلام المص على كل منهما ستتم فارقا المفعولان هنا مفعولى باب اعطى فيجوز فيه
ذكرهما معا نحو انا اعطيناك الكوثر وحذفهما نحو فاما من اعطى واتقى وحذف ثانيهما فقط
نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى واولهما فقط خلافا للسهيلى نحو حتى يعطوا الجزية
ويختص قلبيا نهما كلها بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد متكلم نحو
علمتنى منطلقا او مخاطب نحو علمتك او غايب نحو ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى وقوله
ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والضمن كالزمن لفظا ومعنى والحموة بضم
الحاء المهملة وتشديد الواو السورة بخلاف سائر الافعال فانه اذا قصد نحو ذلك عدل الى
لفظ نفس مضافا الى ذلك الضمير كضربت نفسى وضربت نفسك وضربت نفسه لتعلق فعل
الفاعل فى نحو ضرب بغيره غالبا اذ الانسان قل ان يضرب نفسه فربما سبق الفهم الى المغايرة
فجاء على الاصل بخلاف ما اذا كان احد الضميرين متصلا فلا يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
اخر نحو اياك ظلمت وما ظلمت الا اياك وقد جاء اجتماعهما متصلين فى راى الحلية قال تعالى

ارانى اعصرخمرًا اوفى راى البصريين كقول عايشة لقد رايتنا نصباع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وما لنا من طعام الا الاسودين وجا فقدتني وعدمتني حملا على نقيضهما وهو وجدتني قال
ندمت على ما كان مني فقدتني. كاعدم المعنوي حتى تبيع. وقال لقد كان من صربتين
علمتني وعمّا الاقي منهما متزحزح. ولهذا القاعدة جعل الاخفش على في قوله تعالى امسك
عليك زوجك وابن الانباري في قوله تعالى واضمم اليك جناحك اسميتين لئلا يتصل فعل
الضمير المتصل بضميره المنفصل قال المصرو الاولى تعلق الجارين فيهما بمحذوف كما في سقيا
لك او على تقدير مضاف اى امسك على نفسك واضمم الى نفسك وعلى ذلك خرج ابن مالك
قول قوما اصاحب من قوم فاذكرهم. الا يزيدهم حبا الى نفسهم. اى يزيدون انفسهم ثم
صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول قال في المغني
وحامله على ظنه ان الضمير بن لمسمى واحد وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب
قومًا فيذكر قومه لهم الا ويزيدهم حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويمتنع
اتحادهما في كل فعل قلبيا كان او غيره اذا اضمر الفاعل متصلا مفسر المفعول فلا تقول زيدا
ظن قائما تريد ظن نفسه قائما ولا زيدا ضرب تريد ضرب نفسه فلو انفصل الضمير جاز
الاتحاد نحو ما ظن زيدٌ قائما الا هو وما ظن زيد قائما الا اياه وسنأتي الاشارة الى
منع اتحادهما في غير ما ذكر في باب الاشتغال للمفعول به ومن احكام القلبيات ايضا الاخبار
بهما بين حرف ومطلوبه كقوله ما خلت اني نزلت بعدكم ضمنا البيت وقوله وما ادري
وسوف اخال ادري ذكره في شرح بانت سعاد فصل والحق بنو سليم بظن في نصب
الجزئين وفي مالة من الغاء وتعليق واتحاد الفاعل والمفعول بشيء واحد كما في الارتشاف عن
النهاية القول اى نفس المصدر وفروعه اى ما اشتق منه من ماض ومضارع واسم فاعل
ومفعول واسم مصدر ونحوها والاصل في القول وفروعه ان يتعدى لمفعول واحد ويكون
اما جملة او مفردًا موديًا معناها فان كان مفردًا انصب نحو قلت شعرًا او خطبة او حديثا
والمراد به مجرد اللفظ ومنه سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم اى يقال له هذا اللفظ
وان كان جملة حكيت سمية كانت او فعلية نحو قوله تعالى فعجب قولهم ايذا كنا ترابا قالوا سمعنا
واطعنا قال الى عبد الله يقولون ربنا امنا والقائلين لاخوانهم هلم الينا وقوله.
تواصوا بفعل الجود حتى عبيدهم. يقول لدنهم لا تزكن ما الذي تخل. ونحو مقالك الله ربنا
اقرارا بالربوبية فكلها جمل محكية فلا تعمل فيها كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من
حيث معناها لا من حيث انها معمولة كما لمفعولين من باب اعطيت فيصح ان ينصبها الظن نصب اعطيت
مفعوليه واما القول فيقتضي الجملة من حيث لفظها فلم يصح ان ينصب جزئيها مفعولين
كما في اعطيت ولا ان تنصبهما مفعولا واحدا لان الجمل لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية هذا
مذهب جمهور العرب وسليم يعملونه فيها عمل الظن اذا كانت اسمية وكانت مما يدخل عليها
ظن وقوله مطلقا اى عن التقييد الاتي في لغة غيرهم حكى سر عن اتباع الخطاب عن سليم يقولون
قلت زيدا قائما كما قالت وكنت رجلا فطينا. هذا لعمر الله اسرائينا فهذا مفعول
اول واسرائينا لغة في اسرائيل هو الثاني وعليه روى قوله اذا جارى سام من وابتل عطفه

الى هو

ذلك هم

او هو

بدل
قولوا امنا بالله

بدل
مفعول ثاني

يقول هزيز الريح حركت بالنصب فقوله اذا قلت انى لست اهل بلد وضعت بها عنه
الولية بالجر بفتح ان انشده ابو على وتجوز الحكاية عندهم كغيرهم كما ذكره ابو حيان وغيره
وغيرهم اى غير سليم وهو الاكثر من العرب الحق بطن تقول بصيغة المضارع المخاطب الحالى
دون الامر والماضى والمضارع لغير المخاطب وغير الحالى وهو الاستقبالى وتبع فى اشتراط
الحالى ابن مالك قال فى الاوضح ورد بقوله اما الرحيل فدون غد فمتى تقول الدار تجمعنا
والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول انتهى قيل ولا حاجة الى الجواب بما ذكر لان القول اذا عمل
عمل الظن يكون مضمنا معناه كما سيأتى فى عملية فمعنى تقول الدار تظن الدار فلا فرق بين
ان تكون متى ظرفا للقول او لتجمعنا فان الحالية ثابتة على كلا التقديرين على ان اشتراط
ذلك مناف لاطلاقهم كما قاله ابو حيان وقد لا مذته ولم يلتفتوا لقول بالظن الا حال كونه بعد
استفهام بحرف او اسم متصل به كما حكى ذلك سيبويه والاخفش قال الملم وخولفا نحو اتقول عمر منطلقا
وسمع الكسائى تقول للعيان عقلا اى اتظن وقال الزاجى متى تقول القلص الرواسما
يؤيدنين ام قاسم وقاسما ومنفصل عند ظرفه والمراد ما يشمل الجار والمجرور لما مر من ان
اطلاق الظرف عليهما فى الاصطلاح او مفعوله اى ومنفصل بمفعول القول واغتفر
الفصل بهما الجميع فالظرف كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم امد وللبعد
محتوما وبالمجرور كقولك فى الدار تقول زيدا قائما وبالمفعول كقوله انجها لا تقول بنى لوى
لعمر ابيك ام منجاها هلينا فلو انفصل الاستفهام بغير ما ذكر كان وبخو نحو انت تقول زيد
منطلق رجح الى الحكاية ولم يجز فى زيد الا الرفع على مذهب سر قال فى الارتشاف واجاز الكوفيون
وسائر البصريين النصب فان قدرت الضمير فاعلا بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز
اتفاقا وزاد التسهيلى فى الشروط ان لا تستعدى نحو لزيد عمرو منطلق فان فقد شرط مما
ذكر رجع الى الاصل نحو قال زيد عمرو منطلق وكذا البقية ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط
عند هؤلاء كما يجوز عند سليم نحو ما تقولون ان ابراهيم واسمعيل فى قراءة الخطاب بالفوقية
وروى قول عمرو بن معدى كرب لغلام تقول الريح يشتقل اعتقى اذا نالم اطعن اذا الخيل
كرت بالرفع على الحكاية والنصب على الالحاق وهل يشترط فى عمل القول عمل الظن ان تضمن
معناه مذهب الجمهور واختاره ابو الفتح لا يعمل حتى يضمن معناه فى اللغة السليمية وغيرها
والا لم يعمل اصلا ولا تفتح ان بعده وعن الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط انه
قد يجرى فى العمل مجراه دون معناه تنبيهان الاول هل يلتحق بالقول فى حكاية
الجمل بعد ما فى معناه اى ما يراد فيه كما قال الملم كالتعاقد والنداء ونحوهما فاذا وقع
بعد نادى ووصى وعاد وقرا ونحوها جملة كقوله تعالى واذ نادى ربك موسى ان ائت
القوم الظالمين ونادى نوح ابنه ونادوا يا مالك فاوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين
دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا من هذه واوصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب
يا بنى فصل هى محكية بما قبلها اجراها مجرى القول الملم هى نصب بقول مقدر ذهب البصريون
الى الثانى ويشهد له التصريح بالقول فى نحو ونادى نوح ربه فقال اذ نادى ربه نداء خفيا
قال ربب والكوفيون الى الاول وقول ابى البقاء فى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين

ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصى مما يصح عليه الثاني اختلف في الجملة المحكية بالقول هل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء وهي دالة على نوع خاص من القول اي هذا القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال الطيبي عن الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد قام وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا قال في المغني والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعود لانها نفس القعود وما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ انتهى وكذا قال السعد الدين في حاشية الكشاف الصحيح ان القول متعد وان الجملة بعده مفعول به لانه مقول وتعقل القول متوقف عليه واطلاق القول عليها من قبيل درهم ضرب الامير اي مضروبه والغلط انما نشأ من هذا انتهى فصل فيما ينصب ثلاثة مفاعيل تدخل همزة النقل وهي الداخلة على الفعل الثلاثي لتعديته الى واحد ان كان غير متعد نحو جلس زيد واجلسته او الى اثنين ان كان متعديا لواحد كلبس زيد ثوبا والبسته اياه او ثلاثة ان كان متعديا لاثنين كما اذا دخلت على علم ورأى المذكورتين اي المتعديتين لاثنين وهي علم لا بمعنى عرف ورأى بمعنى ظن فيكسبهما ثلاثة مفاعيل تقول في علم زيد عمرا فاضلا ورأى خالد بكرا اخاك اذا ادخلت الهمزة اعلمت زيدا عمرا فاضلا وأريت خالدا بكرا اخاك فاعلاهما مفعولا هو والذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة وهو الاول وهذا شان الهمزة تصير المتعديتين لواحد فتعديهما الهمزة لاثنين كقوله تعالى لنحكم بين الناس بما اراك الله من بعد ما اراكم ماتحبون وكذلك اي كعلم ورأى المذكورتين المتفق على تعديتهما بالهمزة لثلاثة نبأ وانبأ وخبر واخبر وحدث في الحال تتعدى لثلاثة اذا ضمن اي الحس المذكورة معناها اي معنى علم ورأى فتصير تعدى كانت تتعدى لاثنين احدهما بواسطة الحرف نحو انبئوني باسماء هؤلاء بعلم متعدية بالتضمن لثلاثة والاولى انكرها سيبويه والثانية الفارسي والجرجاني فيما رآيا ضا والاخريين الفراء في معانيه والخامسة الكوفيون قال نبئت زرعة والسفاهة كاسمها تمدي الى ثلاثة الاشعار وقال وانبئت قيسا ولم أبله كاذعموا اهل اليمن وقال لو خبرت سؤدد النعيم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر عودها وقال ماذا عليك اذا خبرتني غناه وخاب بعلك يوما ان تغوح ينوح وقال اومنعتم ما تسئلون فمن حدثتموه لعلينا العلاء وزاد الاخفش فيما يتعدى لثلاثة بالهمزة اظن واصاب واخال وازعم واود جديا ساعلى علم واختار ابن السراج ولاساعلى قوله تعالى اني يريكم الله في منامك وهو بنا على انها تتعدى لاثنين ومن منعه جعل المنصوب الثاني والثالث حالا وقد زيد غير ذلك والثاني اي للمفعول الثاني والمفعول الثالث نهائ اي بعد النقل ما للاول والثاني قبله مطلقا فتاتي فيهما الاحكام السابقة من الالغاء والتعليق وجواز الحذف لاحدهما اختصارا او غيره اقتصارا او غيرهما لكن يجوز عند الاكثرين حذف اولهما كما علمت كبشك سمينا والاقتصار عليه كما علمت زيدا ومنهم من منع التعليق والالغاء هنا مطلقا ومن منعها في المبنى

قوله هو

ما كان فاعلا منصوبا واما الثاني والثالث فيهما اللذان كانا قبل الهمزة او لا وقائما اما على بمعنى عرف ورأى التي من الرأي او من رؤية البصر منه

بنا وانبا وخبر واخبر وحدث فيها تتعدى اي الحس المذكورة لثلاثة اذا ضمن معنى علم ورأى منه

له ومقتضى مذهب س المنع وزاد بعضهم رأى الحلمية واختاره ابن مالك وفاقا سماعا منه

للفاعل ولنا على الالغاء قول بعض العرب البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالنفي اعلم متوسطا وقوله
وكيف ابالي بالعدي وعديدهم واخشى ملمات الزمان الصوائب وانت اراني الله منع عاصم
وارأى مستكف واسح واهب وقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق وهو بمعنى يعلم ومثلا ٥
صيغ للمفعول من ذي ثلاثة فحكمه حكم ظن فيثبت للفوك اعلم زيدا قائما جميع ما يثبت
لظن من الغاء وغيره لتصيره بمنزلته مثله الا في الاقتصار على المفعولين فانه لا يجوز ظن فلا يقال ظن
زيدا اذا لا فايدة فيه كما مر ويجوز في اعلم واخواتها فتقول اعلم زيدا لحصول الفايدة فاذا كانت
اري واعلم بمعنى عرف من المتعدي لواحد تعديا الاثنين نحو من لبعدها اراكم ما تحبون وحكمها
حكم مفعولي كسا في الحذف للدليل وغيره وفي منع الالغاء والتعليق وليسا من هذا الباب كما
قال المكودي ولا من الباب الذي قبله لان الثاني غير الاول فهو من باب كسا واعطى قيل وفيه نظر
اما الاول فلعلم بمعنى عرف انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة والثاني ان البصرية سمع
تعليقها بالاستفهام نحو ربّ ارني كيف تحيي الموتى وقد يجاب بالتزام جواز نقل المتعدي
لواحد بالهمزة قياسا نحو البست زيدا جبة وباد عا ان الرؤية هنا علمية قال في الاوضح
بابـــــ بالتنوين في الفاعل واحكامه الفاعل في الاصطلاح ما اسند اليه
فعل او شبهه مقدم فارغ غير مبني للمفعول فاكتاز عن الجنس وهو الاسم لان الكلام في
الاسم فدخل في التصريح كفام زيد والمؤول كالفعل مع الحرف الشابك نفاقا نحو الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم ويدخل عنها العذابات ان تشهد وقوله يسر المرء ما ذهب الليالي
وقوله ما كان ضربك لو مننت وراما فان وما ولو عند من اثبت مجيئها مصدرية يقدر ان
مع الفعل بالمصدر فلذلك وقع موقع الفاعل والتقدير خشوع قلوبهم وشهاد تفاذهاب
الليالي ومنك وبدون الحرف السابك عند من اجاز وقوع الجملة فاعلا وناب مطلقا وهو مذهب
هشام وثعلب وجماعة واحتجوا بقوله ما ضر تغلب وايل اهجيها هاء ام بلت حيث تناطح البحران
وقوله فما راعني الا بشير بن مرثد وعهدي به قينا يفش بكيره او بعد فعل قلبي معلق عن العمل
خاصة عند جماعة منهم الفراء ونسبوه لسر نحو ظهر لي اقام زيد وحملوا عليه قوله تعالى ثم بدا لهم
من بعد ما راوا الايات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم واختاره في المغني لكن قال بعد
الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة لا
ترى ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القايل ذلك وكذا في علم اقعد عمرو قالوذلك لابد
من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء والعلم به مناف للاستفهام المقتضي للجهل به
فان قلت ليس هذا مما يضاف للجملة قلت الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم
المفردات انتهى وقد دخل فيه الظاهر كما ذكر والمضمر متصلا ومنفصلا بارزا او مستكنا لزوما
او لا نحو زيد ما قام الا هو وضربت واضرب ونزيد يضرب في الامر والخبر كضرب زيد موجبا كان
كما ذكر او منفيا نحو لم يضرب زيد على اطلاق الفعل ليشمل فاعل الفعل التام كما ذكر والناقص نحو كان
زيد قائما لا طلاق الفاعل على اسم كان في الاصطلاح كما مر لكن مجازا فلذلك اخرجه ابن
مالك بقيد التام وهو اولى لان المحدود في هذا الباب هو الفاعل حقيقة وليشمل فاعل الفعل
المتصرف كما ذكر والجامد كنعم زيد وما قام بر الفعل حقيقة كعلم زيد او توسعا كان بكر

وقرب

وقالوا ما اسند اليه ولو تقيل
ما اخبر عنه ليشمل الاسناد
الا نشائي كاضرب هو

وقرب خالد وعلم يضرب عمرو وقوله او شبهه ادخل غير الفعل من المشبه به في العمل كاسم الفاعل
نحو اقائم الزيدان والصفة المشبهة نحو احسن غلامك وامثلة المبالغة نحو هذا ذباح البقر
ابوه والمصدر نحو عجبت من اكل الخبز زيد وقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
على قوله واسم المصدر نحو عجبت من اعطاء الفقير الغني وافعل التفضيل نحو ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل واسم الفعل كهيهات العقيق والظرف المعتمد كما في نحو اقائم في الدار زيد
امرأة وما جرى مجرى اسم الفاعل من الاوصاف كجريح وشمردل ومن الجوامد الملحظ اشتقاقها
كما مر في الخبر وخرج عن قوله ما اسند اليه الفعل او شبهه ما لم يسند اليه كالمفعول في قولك
ضربت زيدا وانا ضارب زيدا لان الفعل المقدم عليه غير مسند اليه وكذا شبهه في
الثاني واسند اليه غير فعل والاشبهه كالمبتدا في نحو زيد اخوك وبقوله مقدمه المبتدا في نحو
زيد قائم او قائم بنا على انه يقال قيد انه اسند اليه الفعل في الاول والوصف في الثانية
لان كل خبر رفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو ضمير مسند الى
الضمير والمجموع مسند للمبتدا كما يقال لكل خبر غير رافع لشيء كالجامد في نحو زيد اخوك
انه وحده مسند للمبتدا ولكل خبر رافع لضمير المبتدا نحو زيد قائم ابوه انه وحده مرفوعه مسند
للمبتدا فصح ان يوتى بالقيد المذكور للاحتراز عن الاول على ان الاولى اسقاطه كما قال ابو حيان
اما اولا فلما قال ابو حيان انه حكم من احكام الفاعل والاحكام لا تدخل في التعريفات كما قرر في محله
مع انه حكم مختلف فيه فان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على فعله فيكون ذلك خارجا
بالقيد المذكور وقد اكثر في الارتشاف مما يشمل المذهبين فقال هو المفرغ له العامل
على جهة وقوعه منه او تركه واما ثانيا فلما قال الرضي انه لا يقال لكل ما يرجع اليه الضمير المسند
اليه مسند اليه في الاصطلاح اذ في قولك مثلا اعطى رجلا جاءك لا يقال ان رجلا اسند اليه
جاء وان كان اسند الى ضمير يقال في قولك زيد قام ان زيدا اسند اليه قام مع الضمير
وكذا زيد قام ابوه اسند جملة الخبرية الى زيد ولم يسند قام فحينئذ قولك زيد قام وصف اليه
ولا يجب الاحتراز عما يدخل في الحد مما ليس من المحدود وانما يحترز عن الداخل فيه مما ليس من
المحدود انتهى وبقوله فارغ المبتدا الذي قدم خبره وفيه ضمير نحو قاموا الزيدون
وقائم زيد وقد علمت مما ذكرنا في القيد قبله ان المسند هو مجموع الفعل مع الضمير
لا الفعل وحده فلا حاجة لاخراجه بهذا القيد وبقيد اصلي المحل كما في الاوضح وتنبه
عليه قريبا في حاشيته وبقوله غير مبني للمفعول الثاني في نحو ضرب زيد وزيد مضروب
عبده فانه لنحويين لا يسمى فاعلا قال ابن مالك وقد اضطر الزمخشري الى تسميته مفعولا
بعد ان جعله فاعلا وحكمه اي الفاعل الرفع اتفاقا بالمسند من فعل او شبهه مما ذكر عند
سر الاسناد كما قال اخلف لان العمل لا يثبت للمعنى الا اذا لم يوجد اللفظ ثم هو مرفوع
معنى ولفظا ان كان مجردا من الزيادة والاضافة والا فمعنى لا لفظا فيرتفع على اللفظ
وعلى المعنى كما اشار اليه بقوله وبجر زيد من الزايدة نحو قوله تعالى وما مسنا
من لغوب وما ياتيهم من رسول وبالبا الزايدة بعد كفى الا التي بمعنى حسب كما قال
ابن الزبير ونقله الاسيوطي في جمع الجوامع لا التي بمعنى وفي ولا التي بمعنى اجرى واغنى

لغيره

ايضا كما في المغني قال والاولى متعدية لاثنين نحو قوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال والثانية
لواحد كفوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل وقد رادها المتنبي في فاعل
هذه حيث قال كفى تعلما فخرا انك منهم وقد مر ان امست من اهله دهره وفي اعرابه بحث
ذكره في المغني وانما تزاد في فاعل كفى التي ليست بمعنى ما ذكر نحو وكفى بالله وليا وكفى بالله
شهيدا اي كفى الله ومما جر منا برمن زيادة الباء في ذلك هو الاصح كما في الارتشاف وقال
الزجاج دخلت لتضمن كفى الكف فهي للتعدية قال المم وهو من الحسن بمكان ويصحح
قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه البتة وليفعل بدليل جزم يثب وتوجه قولهم
كفى بهند بترك التاء اي تاء التانيث فان احج بالفاعل فهو مجرور لا موجب بدليل وما
تسقط من ورقة فان عوارض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان
معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير لا كتفا قال المم وصحة قوله مبنية على جواز
تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني وسياتي ان الاصح خلافه وبالباء
الزائدة في ما اسند اليه فعل بصيغة الامر لفظا لا معنى وفعل كظرف في باب
التعجب فالاول نحو احسن بزيد على قول الجمهور ان اصله احسن زيد كما سياتي واما
على القول بانه امر لفظا ومعنى وان في فيه ضمير المخاطب مستتر فالباء معدية مثلها في امرر
بزيد والثاني نحو حب بالرجل ايما احبة قال الشاعر فقلت اقتلوا عنكم بمراجلها
وحب بها مقتولة حين تقتل فزاد والباء في فعل تشبيها له بفعل قال في شرح اللمحة
وزيادتها في فاعل واجبة وفي فعل كثيرة وفي كفى اكثر ويجوز جرهم باضافة المصدر
اليه نحو قوله تعالى ولولا دفاع الله الناس وكذا اسم المصدر كما في الحديث من قتلة
الرجل امراته الوضوء فلو قال باضافة المسند كما في التسهيل لكان اعم وربما نصب
الفاعل كما قدير فع المفعول عند امن اللبس نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج
الحجر وظاهر كلام ابن مالك جوازه في الكلام عند امن اللبس وهو ظاهر كلام ابن
ابي العلج والذي صححه المغاربة ان قليلا لاعراب لفهم المعنى انما يجوز في الشعر
فصل وللفاعل احكام منها انه لا يلحق عامله فعلا كان او غيره علامة تثنيته
اي تثنية الفاعل او علامة جمعه اذا كان مثنى او مجموعا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا
بل يجب توحيد فيقال قام رجل او رجال او نساء بتجريد الفعل من الالف في الاول
ومن الواو في الثاني ومن النون في الثالث كما يقال في الواحد قام زيد والضمير
المنفصل في ذلك كالظاهر نحو ما قام الا هما او الا هم او الا هن وحكم الوصف في ذلك حكم
الفعل وهذه لغة جمهور العرب لان تثنية الفاعل وجمعه يعلمان من لفظه وبذلك
فارق علامة التانيث حيث تلحقه كما سياتي لانه قد لا يعلم من لفظه وبذلك فارقها
علامة التانيث حيث بان يكون مقدر التانيث كهند وشذ الحاق عامله علامة
تثنيته وجمعه وهي حرف كضميرهما وهما والالف في المثنى والواو في جمع المذكر والنون في جمع
المؤنث سواء في ذلك الفعل قبل الوصف فالاول نحو قوله عليه السلام يتعاقبون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار وتبع في هذا ابن مالك فانه جعل هذا الحديث على اللغة

الشاذة

الشاذة فعبر عنها في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة قال ابو حيان وليس على ما زعم فان الحديث رواه مطولا مجودا البزار في مسنده فقال ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو في يتعاقبون ضمير يعود على الملائكة وارتفاع ملائكة على انه بدل من الواو واختصر الحديث ابن مالك رحمه الله واصله هذا الحديث المطول المجود انتهى وما عزاه الى البزار ثابت اللفظ الذي ذكر في الصحيحين قال ابن حجر فالعرب ايها اولى انتهى وعلى هذا فالمثال الصحيح لا لحاق الواو في الفعل قوله يلومونني في اشتراء النخيل اهلي وكلهم الوم وقوله تصروك قومي فاعتزرت ببصرهم ولوانهم خذلوك كنت ذليلا هذا وقد سرد ابو حيان الانكار على ابن مالك في اثباته للقواعد النحوية بالاحاديث النبوية كما ذكره هنا قال وما رايت احدا من المتقدمين ولا المتاخرين سلك هذه الطريقة غيره وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض الاذكياء فقال انما تتكلف لعملا ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى والضابط منهم من ضبط المعنى اما من ضبط اللفظ فيتقيد به سيما في الاحاديث الطويلة التي لم يسمعها الرواة الا مرة واحدة فانه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يحملون لسانهم بصناعة النحو والنبي صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس على الاطلاق واذا تكلم بلغة غير لغته فانما ذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى ذلك له من غير تعلم قال ابن مالك قد اكثرت من الاستدلال بما في الاثر متعقبا بزعمه على النحاة وما اظن الناظر في ذلك ولا صحب من له التمييز انتهى وقد اجاب العلامة سراج الدين البلقيني عن ابن مالك بان ما ذكره من الاحاديث في القواعد النحوية ليس للاثبات بل للاعتضاد بانه وجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله فيأتي بالحديث للاعتضاد لا للاثبات قاعدة نحوية مجردة ذلك واجاب العلامة ابن خلدون المالكي باجوبة احسنها ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته انما كان من مسموع الاحتجاج بكلامه على تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم لورقة بن نوفل لما قال له ليتني اكون معك اذ يخرجك قومك فقال عليه السلام ا او مخرجي هم بتشديد الياء واصله او مخرجوني هم فحذفت نون الجمع للاضافة فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت ثم ادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وبعضهم كسرها وقرئ بهما في السبعة في قوله تعالى بمصرخي ولوجا على اللغة المشهورة لقال او مخرجي هم بتخفيف الياء كذا قال في شرح اللفظ وهو بناء منه على ان الوصف في ذلك مبتدا وهم فاعل وقد سبقه الى ذلك ابو محمد بن خيرة الله وذكره في الارتشاف كذلك عن اكثر النحاة واما ثانيا فلان الوصف اذا طابق ما بعده في غير الافراد تعينت خبريته كما مر بل الظاهر كما قال ابن عقيل انه ليس من باب الفاعل حتى يحكم عليه بالشذوذ بل من باب المبتدا والخبر كما جزم به السهيلي وابن مالك في توضيح البخاري فهم مبتدا موخر والوصف قبله خبر مقدم كما في نحو

بهذا ه

فوجب

وما انتم ه

مفعول

محمد بن خوط الله

احتمالا لانه نظر اما الاول فلان ابتداء الذي هو وصفي لا يليق وكما يجوز كما مر نقل الارتشاف ه

اقامون الزيدون وقول بعضهم او مخرجهم لا يجوز الحكم بابتدائية كلتا في كلتا اذا اضافتا
ليست محضة لانه اسم فاعل بمعنى الاستقبال فلا يتعرف بالاضافة مورد وديان المبتداء
الذي هو وصف لا يشترط ان يكون معرفة وحكم هذا الواو حكم الضمير لا تقع الا على العقلاء
او ما نزل منزلتهم نحو اكلوني البراغيث وكان حقه اكلتني الا انه قيل اكلوني لاجراء صفة
العقلاء عليهم وهي الاكل فانه وان لم يختص بالعقلاء لكنه هنا بمعنى الظلم والعدوان
كما قاله ابن الشجري وذلك من خصايص العقلاء ومثال الحاق الفعل علامة التثنية قوله
عيناك عندا القنا اولى فاولى لكن وافيه وعليه قول المتنبي ورمى ومائر مناياه
قصدا بني سهم بعذب والتهام شريح ونون النسوة كقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضي
فاعرض عني بالخدود النواضر وفي الحديث كن نساء المومنات يشهدن مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم الخ وهذه اللغة نقلها البصريون عن طيء وبعضهم عن ازد شنوءة وبلحرث
ويعبر عنها النحاة بلغة اكلوني البراغيث وابن مالك وكذا المص بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة
قال في الارتشاف وهي عند جمهورهم ضعيفة وكثرة دوران الفاعل على خلافها انتهى وقد حمل
عليها بعضهم قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا
وحملها على غير هذه اللغة كما قال المص اولى لضعفها ولانه اذا اجعل الواو والنون علامتين
في الاية الاولى يجب ان يقدر في احد العاملين ضمير مستتر راجع الى الظاهر لان
العاملين قد تنازعا الظاهر وهذا من غرايب اللغة وجوب استتار الضمير
في فعل الغايبين ويجوز كون كثير مبتدأ وما قبله خبرا وبدل من الواو الا ولى كما
قيل في اللهم صل على الرؤف الرحيم ويجوز في الاية الثانية كون الذين ظلموا بدلا
من الواو وكما سياتي تصريحه بذلك في باب البدل ويجوز غير ذلك مما سنذكره ثمة ومرها
تعلم انه لا كلام في ورود هذا الاستعمال في الفصيح وانما الكلام في التخريج فالمختار
عند المحققين انها حروف دلوا بها على التثنية والجمع كتاء التانيث في قامت وقيل انها
ضمائر الفاعلين وما بعدها اما مبتدا او خبرا او بدل وضعف بان ايمة اللغة
والنحو نقلوا ان اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة قوم باعيانهم وتقديم
الخبر وتاخير المبتدا والابدال من الضمير شايع عند جميع العرب لا يختص به قوم
دون قوم فالتوجيه به غير مناسب بخلاف الاول لغان الاكثر في كلامهم عدم الدلالة
على تثنية الفاعل وجمعه لانهما يعلمان من لفظه فاذا دل عليهما كان على خلاف
الاكثر وعلى هذا التوجيه بنى المص الحكم بشذوذ ما ذكر فلا وجه له على القول بالتقديم
والتاخير او الابدال لشيوع ذلك كما ذكر تكميل هذه اللغة لا تستمع مع المفردين
او المفردات المتعاطفة على الصحيح كما في الاوضح لان المراد بيان المعنى ومنع ابن هشام
ان يكون من هذه اللغة جاؤا زيد وعمرو وبكر وجاءني زيد وعمرو ورد عليه بقوله
تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله ذر ني للغنى اسعى
فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليهم وان كانا له نسب وخير قال المص

وليس

وليس بشئ لانه يمنع التخريج دون التركيب ومنع ابو حيان ان يقال عليها جاؤا في مرجاك لانها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع قال المصنف اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان لحاقها لها اولى لان الجمعية خفية وجوز الزمخشري في قوله تعالى لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ كون من فاعلا واولوا وعلامة ويجب القطع بامتناعهما في قاما زيد واوعمرو لان القائم واحد بخلاف قام اخواك لانه اثنان وكذلك يمتنع في قام اخواك او زيد قاما فاما قوله اما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما فيمن قرأه بالالف وتشديد النون خرجوا بها على البقاء من هذه اللغة وان الالف علامة وغلط في المغني قائل ذلك بل هي ضمير الوالدين فوبا لوالدين احسانا واحدهما او كلاهما بتقدير يبلغه احدهما او كلاهما او احدهما بدل بعض ومابعده اما فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك هو زيد لانعطف المبين على المخصص فان قلت قام اخواك وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في قوله تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم اي ولا يأخذه نوم ذكر كله في المغني ومنها انه تلحقه اي تلحق عامل الفاعل علامة تانيثه اي تانيث الفاعل ان كان مؤنثا حقيقيا او مجازيا كما ستعرفه ولا يستثنى من ذلك الا فاعل كفى المجرور كما مر لانه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لها الفعل وانما تلحقه حيث لا مانع من التانيث كما في قول المراة اقوم وكذا الماضي المسند الى ضمير المتكلم المؤنث كقمت او الى ضمير الغائبات كقمن ولم ينبهوا عليه لوضوحه ويؤخذ من قوله تانيثه بالاضافة للضمير ان ما لا تانيث فيه حقيقيا ولا مجازيا لا تلحقه علامة التانيث كقام زيد وشذ قولهم اتته كتابي فاحتقرها وهو نظير قوله سايل بني اسدما هذا الصوت فانث المذكر حملا على معنى الصحيفة في الاول والصيحة في الثاني وقد يؤنث المذكر المجرد عنه بمؤنث كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا والله ربنا في قراءة تكن بالفوقية وفتنتهم بالنصب اسم المصدر المنسبك من ان وصلتها وهو اسم تكن لتانيث الخبر وهو فتنتهم وكذلك لا تكون ميتة فيمن قراء بالتا ونصب ميتة ولحاق علامة التانيث للمؤنث اما واجب او راجح او مرجوح فيلحقه وجوبا ان كان التانيث في فاعله حقيقيا والفاعل متصل بالفعل غير نعم وبئس كما يوجد التقييد بذلك بما سياتي مفردا كان او مثنى او مجموعا جمع تصحيح والمراد بالحقيقي ما يزاد به ذكر في الحيوان واحترزنا بقولنا في الحيوان عن النخلة فانه وان كان يزاد به ذكر لكنه ليس في الحيوان واحترز بالحقيقي عن المجازي وهو ما ليس كذلك فلا يجب فيه التانيث كما سياتي وعلامة التانيث تاء ساكنة في الماضي كقامت هند ومتحركة في الوصف نحو زيد قايمة امه وتا المضارع نحو تقوم هند والنون الحرفية في نحو يقمن او قمن الهندات واحترزنا بالحرفية من جعل النون اسما مضمرا مرفوعا بالفعل فليست حينئذ علامة لامعدم وجود الفاصل بين الفاعل وعامله فرجحانا اي فتلحقه علامة التانيث لحاقا راجحا على تركها لا واجبا حضرت او تحضر او تحضرن القاضي امراة والهندات ويجوز حذف العلامة للفصل بينهما بالمفعول الذي هو القاضي وعليه قوله لقد ولد الاخيطل ام سوء مقالة من الاشوا عاراه وقوله

لانك مو

كتابي

ان امرأً غدّاً منكن واحدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا المغرورِ وليس بمخصوصًا بالشعر فقد حكى
ترحضر القاضي اليوم امرأة وقال اذا طال الكلام فالحذف اجمل الا ان كان ذلك الفاصل
بينهما الا فتلحقه علامة التانيث لحاقا نادرًا نحو ما قام الا هند لان الفعل وان كان مسندًا
بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة لعام مقدم هو المستثنى منه وهو هنا مذكر
لاقتضاء المقام معنى احد والمذكور بدل منه فترك التانيث حملا على المعنى وقد يونث قليلا
نظرا الى اللفظ نحو ما قامت الا هند وخصه الاخفش بالشعر قال لما برئت من ريبة وذمّ
في حربنا الا بنات العم قال ابن مالك والصحيح جواز سبوطه في غير الشعر على ضعف ومنه
قراءة مالك بن دينار وابو رجا الجحدري على خلاف فيه فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم ببنا الفعل
للمفعول وجعلوا في المضارعة التاء المثناة من فوق ذكرها ابو الفتح وقال انها ضعيفة
في العربية قال المص ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة فانما جاز ترك التانيث مع
الحقيقي الغير المفصول قياسًا في نعم وبئس نحو نعم المراة هند وبئس دعد بالتذكير وان لم
يجز قام المراة لان المراد اي بالفاعل فيهما الجنس اي المفهوم من حيث وجوده في كل فرد
وهو المستغرق عند الجمهور ومنهم ابو علي فالجر جاني وغيرهما كما مرّ في الروابط فاعطى
فعله حكم المسند الى اسم الاجناس المقصود بها الشمول وسيأتي انه يجوز فيها ذلك وهذا
بناء منه على ان ال في فاعل نعم جنسية وهو المختار كما سيأتي قال ابن الحاجب وقد حكم في عسى
ونعم وبئس ان تركت التاء لجمود الفعل فاشبه الحرف قال المص هذا في عسى غير معروف
ويلزم في ليس ايضا والعطف في قوله او كان على محذوف الشرط في قوله ان كان التانيث
حقيقيا اي وتلحقه ان كان الفاعل ضميرًا لمونث حقيقي او غير منفصلا كالشمس طلعت
او تطلع وهند قامت او تقوم واقتصر على مثال مجازي التانيث ليدل على الحقيقي
بالاولى على عادته غالبًا في الاقتصار على التمثيل للادون وانما وجب مع الضمير
مطلقا دون الظاهر لان تانيث الضمير الفاعل خفي فالحقوا فيه علامة لتدل على
تانيث المسند اليه قال ابن السيرافي اذا قلت الشمس طلعت فالتقدير الشمس
طالعة فكما لا يجوز الشمس طالع لا يجوز الشمس طلع وقال ابو البقا اذا قلت
الشمس تطلع فتوهم ان الفاعل منتظر اي ضوءها او نحوه واحترز بالمتصل عن المنفصل
نحو ما قام الا انت يا هند وانما حذف علامة التانيث في المسئلة الاولى وهي المسند
الى الظاهر الحقيقي التانيث نحو ما حكى سر من قول العرب قال فلانة وذهبت فلانة
فهو شاذ لا يقاس عليه قال ابن مالك وعليه قول لبيد تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما
وهل انا الا من ربيعة او مضر لان الاسناد الى المثنى كالاسناد الى المفرد بلا خلاف
واما حذفها في المسئلة الثانية وهي المسند الى ضمير المونث المتصل نحو قوله
ولا ممزنة اودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وقوله فما ترثني رحمة فان
الحوادث اودى بها او قوله ان السماحة والمروة ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح
حيث لم يقل ابقلت ولا اودت ولا ضمنتا فهو ضرورة اي بابه الشعر في الاصح في المسئلتين
خلافا للاخفش والرماني في اجازة الاولى كقام هند قياسًا ولابن كيسان في اجازة

الثانية

الثانية قال ولا ضرورة في قوله ابقل ابقالها لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها
بالنقل ورد بانا لا نسلم ان هذا الشاعر لغته تخفيف الهمزة بنقل او غيره قال في المغني
على انه مبني على تفسير الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه وقد مر ما فيه وقد حمل بعضهم
ما وقع من ذلك على التاويل بمذكر فاول الارض بالموضع والحادث بالحدثان فيكون
الضمير المستتر ضمير مذكر لا مونث فيمتنع لحاق التا وانما قيل ابقالها بالتانيث
مراعاة للفظ وعكس هذا التاويل ما مر في المسند الى المذكر وتلحق علامة التانيث
جوازا اي لحاقا جايزا في ما اذا كان الفاعل ظاهرا وتانيثه مجازي اي ليس باء ازيه
ذكر من الحيوان طلعت الشمس ويجوز طلع الشمس قال تعالى قد جاءتكم بينة من
ربكم وفي اخر قد جاءكم فجوازا لوجهين في المجازي محله في المسند لمونث فعلا كان او سمه
وفي الظاهر دون الضمير كامثل المم ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا
وعلى هذا كل اطلاقهم ان المونث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وكثيرا ما يتداول الفقها
في محاوراتهم نبه عليه في المغني ويشكل عليه قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي
وقد مر الاعتذار عنه في الاشارة وتلحق علامة التانيث جوازا مع الجمع اي الالفاظ
الدالة على ما فوق الواحد من جمع تكسير لمذكر او مونث واسم جمع كذلك واسم جنس كقام
الزيود او قام الهنود في جمع التكسير لزيد وهند او قام القوم في اسم جمع المذكر خاصة قال
المولى سعد الدين والتحقيق انه في الاصل مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال لقيامهم بامور النسا
ذكره في الفايق انتهى او قام النسوة في اسم جمع المونث ونحو ورق الشجر في اسم الجنس وجمع
التكسير شبهه وهو جمع التصحيح الذكر يسلم ابنا الواحد كبنين وبنات وكذا جمع التصحيح
بالالف والتا للمذكر كحمامات كما سياتي فيجوز في كل ما ذكر التانيث والتذكير لانها في
معنى الجماعة وهو مونث مجازي قال في شرح الشذور وليس لك ان تقول التانيث في نحو الهنود
والنساء حقيقي لان الحقيقي الذي له فرج والفرج لا احاد له لانك انما اسندت الفعل
للجمع لا للاحاد الا جمع التصحيح للذكر بالالف والنون والمونث بالالف والتا فان سلم فيها نظم الواحد
كما ستعرفه فمفرد بهما في التذكير والتانيث وجوبا وجوازا كقام الزيدون وقامت
الهندات كما يقال قام زيد وقامت هند ولا يقال قامت الزيدون كما لا يقال قام هندان الا في
لغة قالغلانه وجمعها مثناها كقام الزيدان وقامت الهندان واما قوله تعالى ابتغاي
البيت فان قدر الفعل ماضيا فهو ضرورة كما مر او مضارعا واصله تتمنى فحذفت احدى
التاءين كقوله تعالى نارا تلظى فهو ضرورة ذكره في شرح الشذور وتقول نعم المراتان ونعم
الهندات كما تقول نعم المراة وترك التا احسن في الجماعة من النساء اي من تركها في المفرد
قال في الارتشاف ويرد على عبارته جمع التصحيح للمذكر بالالف والتا سوا كان للعاقل او غيره
كطلحات وصامات ودرهمات فانه جمع التكسير فيما مر الا ان يحمل على المستثنى على جمع
التصحيح للمذكر بالواو والنون بقرينة المثال وكونه المتبادر عند الاطلاق لانه الاصل في جمع
تصحيح المذكر وكان حق المستثنى ان يجوز فيه الوجهان كالمستثنى منه باعتبار معنى الجماعة
وهو مونث مجازي كما مر الا ان سلامة نظم الواحد اوجبت التذكير في جمع المذكر والتانيث

عنه ع

تانيث ص

نحو ع

المضمر

عامله ع

فيه ع

قامت زيد وقام الهندات

كما لا يقال ع

في جمع المؤنث خلافا للكوفيين فيهما وللفارسي في الثاني واحتجوا بنحو امتن به بنو اسرائيل
واذا جاءك المؤمنات وقوله فبكا بنا تي شجوهن وزوجني والطاعنون الي ثم تصدعوا واجيب
بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد فاشبها جمع التكسير كالابنا والابما فكما تقول قام الابنا
وقامت الابنا وقام الاما وقامت الاما فكذلك تقول قام اوقامت البنون وقام اوقامت
البنات واما التذكير في الاية فللفصل اولان الاصل المؤنثات اوان المقدرة
باللاتي وهو اسم جمع كذا في الاوضح وشرح الشذور وتبين ان لاحدهما ان الاسم لما كان عليه ح
الاصل فيه التذكير لانه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويقع اسم الشيء عليه وشيء مذكر في لسانهم لم
يحتج في تذكير الاسم لعلامة بخلاف تانيثه لان الثاني تحتاج الى تمييز كما مر اول الكتاب حيث ح
يعلم ابال التعريف الطارئ على التركيب حيث جيء بال في الثاني
وامثال ذلك الشاني قال في شرح اللمحة الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول به فانه قد يتعدد
واما قوله كرم ضربت لصوابحة فمتلقفها رجل رجل فعلى اسقاط العاطف اي رجل فرجل
اورجل الثاني صفة لرجل الاول كما تقول زيد الرجل اي الكامل في صفات الرجولية ينتهى
وظاهر ان المراد بكونه واحدا ان نسبة الفعل الى من يقوم به نسبة على حدة واحدة بخلاف
نسبته الى المفعول فانها نسبة مختلفة الحقايق وليس المراد انه لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مع
العطف والاصل اي الراجح والاكثر كما مر ان يلي عامله ان يكون بعده بلا فصل من قولهم
وليك الشيء اذا قرب منك فيقدم على سائر المعمولات لانه جزء الجملة حقيقة وكالجزء من الفعل
لاستكانهم له حين اتصاله بضمير كضربت كرامة تواتي اربع حركات وهم انما يكرهون ذلك في الكلمة
الواحدة فدل على انه معه كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول كضربك ولابقائهم اياه بين الفعل واجزائه
في نحو تيضمل ان فيقدر هو حزما قدم عليه من المفعولات لفظا فلذلك جاز ضرب غلامه زيد كما جاز
ضرب زيد غلامه فلولا ان مرتبة الفاعل التقديم لامتنع كما في ضرب غلامه زيدا كما سبأتي لعود
الضمير فيه على موخر لفظا ورتبة وقد يجوز ترك هذا الاصل فتوسط المعمول بينهما نحو ولقد
جاء فرعون النذر كما قد يتقدم عليهما معا نحو فريقا هدى وقد يجب لهذا الاصل فيمتنع
توسط شيء من معمولات الفعل بينه وبين فاعله وان جاز تقديمه عليهما وذلك في ما اذا اتصل
الفاعل ضميرا متصلا اما مرفوعا بارزا نحو قمت اليوم وضربت زيدا او مستكنا كزيد ضارب
غلامه او مجرورا كعجبت من ضربك زيدا سواء كان الفعل لازما كما مثال المتن او متعديا الى مفعول
ظاهر كالمثال الثاني او الى ضمير منفصل كما ضربت الا اياك او متصل كضربتك لتعذر تاخير
ضمير الفاعل متصلا وكما لغة فاعل لا فصل مع امكان الوصل لموناخ منفصلا بخلاف
الفاعل الظاهر كضرب عمرا زيد والضمير المنفصل نحو ما ضرب زيدا الا انا وزيد وعمرو لابس جبتة
هو وانت بالخيار في منصوب الفعل في مسئلة المتن ان شئت قدمته عليهما او اخرته عنهما كزيدا ضرب
واليوم قمت خلافا لما يوهمه كلام الالفية من امتناع تقديم المفعول في ذلك عليهما الا سوى بين ذلك
وبين مسئلة ضرب موسى عيسى وسيأتي انه يمتنع فيها تقديمه على الفعل وقد نبه على ذلك في الاوضح هذا ح
لكن وقع منه نظير ما في الالفية في القطر وشرحه واغالم يذكر مسئلة موسى عيسى وسيأتي انه
يمتنع فيها تقدمه على الفعل وان كان يجب فيها الاصل المذكور بمعنى تعين المتصل بالفعل

منهما

منهما للفاعلية لانا لة اللبس بالمفعول لان ذلك باعتبار مفعول خاص وهو واقع فاعله فتقدير الاعراب ولا قرينة تغيرا حدهما من الاخر في مسائل وجوب اصل اخر وهو تاخر المفعول عن الفاعل فذكرها في باب المفعول كما صنع في هذا الكتاب انسب فان الكلام هنا في الفاعل بالنسبة الى الفعل من غير نظر الى المفعول فتدبر لك بما مثلنا للازم كنت نبهنا على ان الكلام في احكام الفاعل مع فعله مع قطع النظر عن المفعول وهو من نكتة الجزء فعليك باستخراج امثالها منه فقد فتحت لك الباب ولمطت عنك الحجاب واما احكام الفاعل بالنظر الى المفعول من تقدمه عليه وتاخيره عنه فقد اتى عليها في باب المفعول كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى وقد يمتنع الاصل المذكور فيجب فصل الفاعل عن عامله وذلك في كل موضع كان منصوب الفعل فيه ضميرا منفصلا والفاعل غير منفصل اما ظاهر نحو ما قام الا زيد وضربني زيد وضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا لئلا يصير المتصل منفصلا وفي هذه يجب توسط المفعول بخلاف ما اذا كان منصوب الفعل ظاهرا كضرب عمرا زيد او ضميرا منفصلا نحو اياك يكرم زيد او انما يكرم زيدا اياك او كان الفاعل ضميرا متصلا كما مر فلا يمتنع وصل الفاعل بل يجب في الاخيرة كما مر ويمتنع الاصل المذكور فيجب فصل الفاعل ايضا فيما اذا اتصل بالفاعل ضمير يفسر المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه ولا تنفع الظالمين معذرتهم فلا يجوز ان يكون الفاعل عاملويتاخر المفعول فلا يقال ضرب غلامه زيدا بل يجب في غير الضرورة عند الجمهور كما قال في المغني تقديم المفعول كما في الاية لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا في الكلام وفي الشعر وهو المشهور وعليه الاكثر كما قال في الاوضح وغيره وهو قياس ما اجمعوا على امتناعه في نظيره من المبتدا والخبر كما مر نحو صاحبها في الدار وقد يفرق بان ما عاد عليه الضمير وما اتصل به اشتركا في الفاعل بخلافه في مسئلة المبتدا والاختلاف العامل فيما عاد عليه وما اتصل به ذكره ابن عقيل ثانيها الجواز مطلقا واليه ذهب الاخفش والطوال وابن جني وابن مالك واختاره الرضي على قلة وورد منه في النثر ضرب شجاريه يحبها زيد ومن الشعر ما سياتي بعضه وثالثها التفصيل فيجوز في الشعر دون الكلام واليه ذهب احمد ابن جعفر وصححه في الاوضح واما ما استشهد به على اجازته مطلقا من قول الشاعر جزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فالجواب انه ضرورة اي جانبة الشعر فيجوز فيه دون الكلام بناء على التفصيل الذي اختاره في الاوضح ويشهر تقديمه على الجواب الثاني باختياره هنا ايضا ولعله الاحوط لكثرة ما ورد منه في شعر الفصحاء قال حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال الاخر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار والاخر الماراى طالبوه مصعبا ذعروا وكادوا عند المقدود ينتصر والاخر لغني خلا بها هند عن حلي ويرى للبذاذة احسن الزي غير ذلك وهو وان كان في جزى ربه عائدة على المصدر المفهوم من الفعل اي جزى ربه الجزاء الا ان عديا هو الجواب مبني على المنع مطلقا وكذا كل ما ورد مؤولا عند القائل به قال ابو حيان وتاويل ذلك بعيد وبجواز وجه في القياس وهو ان المفعول كشر تقديمه فجعل كالمرتبة كالاصل ولو كان الضمير المتصل بالفاعل يفسر ما اتصل بالمفعول المتاخر نحو ضرب غلامها عبد هند امتنعت المسئلة اجماعا كما يشعر به كلام المغني قال ابن عقيل وقد نقل بعضهم فيها خلافا وقال الحق المنع

تنبيه ما صرح به من امتناع الاصل المذكور اعني وصل الفاعل بعامله في المسئلة الاخيرة
محله اذا لم يتقدم المفعول على العامل اذ لا مانع اذا تقدم عليه الفاعل نحو زيدا ضرب غلامه فان
المفعول هنا جائز التقديم كما سيأتي وما اقتضاه اطلاقه من المنع مطلقا سهو منشأه استثناء
الاصل المذكور باصل اخر وهو الممتنع في المسئلة وهو ناشئ المفعول عن الفاعل ايلاء الفاعل
الفعل وقد اعادها المص في محلها من باب المفعول فيما يمتنع فيه تاخر المفعول عن الفاعل والصواب
الاقتصار على ذكرها هناك فصل فيما يجوز تقديره فاعلا ومبتداء وفاعلية الاسم
المرفوع اي كونه فاعلا اذا وقع بعد ظرف بالمعنى الشامل للجار والمجرور اعتمد ذلك الظرف على
صاحبه اي ما جيء به له من موصوف او موصول او مخبر عنه بمبتدا او ذي حال او اعتمد على
ما تقدمه من نفي او استفهام او وقع ذلك المرفوع ظاهرا كان او ضميرا ابن عمرة / استفهام
وبين فعل او بين حرف نفي كلا وما وان وبين فعل ارجح من ابتدائيته اي مرفوعه مبتداء
مخبرا عنه بالظرف المقدم عليه في مسئلته وبالفعل المؤخر عنه فيما بعده لان الاصل عدم التقديم
والتاخير في الاولى ومشى في ذلك على الاسم الثاني للموصوف نحو قائم زيد وما قائم انت ونحو
قائم ابوه كما مر في المبتدا وكان الاستفهام والنفي في مسئلتي الفعل اولى به من الاسم اما
الاستفهام فلكونه معلقا بالامور المهمة فكان تعلقه بمعاني الافعال التي يتطرق اليها التغير
ولا تستقر على حالة واحدة اولى واما النفي فلانه يتعلق بالنسب وهي داخلة في مفهوم الافعال
فإنها لا وهما لفظا وتقديرا للفعل والواقع بعد الظرف المعتمد على صاحبه الموصوف به
نحو قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ومررت برجل معه صقر وعلى صاحبه الموصول
نحو جاء الذي في الدار ابوه وعلى المخبر عنه نحو زيد عندك اخوه وعلى ذي الحال نحو مررت برجل
عليه جبة والمعتمد على نفي نحو قوله تعالى لا فيها غول ونحو ما في الدار زيد وعلى استفهام
كقوله تعالى في الله شك ونحو وما ذكر من رجحان الفاعلية في ذلك لما مر هو مختار ابن
ابي مالك ونسبه المص للحذاق وقيل الارجح ابتدائيته وقيل يجب كونه فاعلا ونقله ابن هشام عن
الاكثرين والمص عن الفراء والزمخشري في نحو مررت برجل جبة وجوز ابن عصفور كما في المغني
في نحو ما في الدار زيد ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية
والمشهور بطلان عملها اذا تقدم الخبر وجوز المص في اخوه من قولك زيد ضرب في الدار اخوه
ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب وكونه نائبا عن فاعل
ضرب على تقدير خلو من الضمير وان يكون مبتدا خبره الظرف والجملة حال قال والاوجه الثلاثة
في قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير وحيث اعرب الواقع بعد الظرف
فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف لنيابته عن استقر وقدر من الفعل لاعتماده
فيه خلاف قال في المغني والمختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا
ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقولهم فاز بكر جثماني بارض سواكم فان فوادي عندكم الدهر
اجمعه فاكد الضمير المستتر والضمير لا يستتر الا في عامله والجملة على الاول فعلية وعلى
الثاني ظرفية وحيث اعرب مبتداء ومرفوعا بمبتداء محذوف تقديره كائن او مستقر
فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية ذكر في المغني والواقع

بعد

ان يليه م

منشأه استثناؤه

ف مضمرا

خ يتطرق اليها التغير لاستقراء

ج

ف المختار عنه ابن مالك

كما مر م

ف فاعله

بعد الاستفهام والفعل نحو قوله أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون فقالوا البشر يهدوننا
وبين النفي والفعل نحو قوله تعالى ولا هم يذكرون والاصل فيهما على تقدير الفاعلية اتخلقون ولا
يذكرون فحذف الفعل فانفصل الضمير ثم جئ بالمفسر بعد ذلك بتمام اتصال ضمير الفاعل السابق به
ومما ذكر في الآية الاولى كالاوضح من ارجحية الفاعلية خلافا في المغني فيما يجب على المسؤول ان
يفصل فيه فانه قال الخامس نحو ابشر يهدوننا فالارجح تقديرا بشر فاعل يهدي محذوفا والجملة
فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا
لعاد لتها للاسمية وهي ام نحن الخالقون وتقدير الفعلية في نحو قوله فقلت اهي سرت ام
عادني حلم اكثر رجحانا من تقديرها في بشر يهدوننا لعادلتها الفعلية انتهى فهذا الكلام
كما تراه ان لم يدل على رجحان الابتدائية في انتم تخلقونه فلا اقل من ان يساوي الفاعلية
لان لكل منهما للابتدائية يعطف الاسمية وللفاعلية الاستفهام لان الفعل اولى به من الاسم
ومثال الظاهر الواقع بين الاستفهام والفعل ازيد قام فالارجح حمله على تقدير فعل اي اقام
زيد ويجوز رفعه على الابتدا وقام في موضع الخبر قال في الارتشاف ومما جاء فيه الرفع على الامرين
والابتدائية فيه احسن قولهم مررت برجل مثلك يقوم واحسن منك اخوه ومررت برجل سوا عليه الخير والشر
ومررت برجل ما له درهمان وبخشبة ذراع طولها وبخيمتان قامة طوله وبصحيفة طين خاتمها
وبقاع عرفج نبته وبرجل جاءته ابله وفاعلية المرفوع ممتنعة في ما اذا وقع بعد ظرف اتصل
به ضمير يفسره المرفوع نحو في دار زيد اجماعا للايعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
بل تتعين ابتدائيته بالخلاف كما في المغني فان قلت في دار قيام زيد لم تجز هنا الكوفيون البتة
اما على الفاعلية فلذلك واما على الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما اضيف
اليه المبتدا والمستحق للتقديم انما هو المبتدا واجازها البصريون على الابتدا لقولهم
في كفاية درج الميت وقد مر مستوفى وهو ممتنع بعد ظرف لم يعتمد على شئ مما ذكر نحو في الدار
زيد بل يجب الابتدائية عند الجمهور خلافا لابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش والكوفيين
في تجويزهم بناء على عدم شرطية الاعتماد وكذا يجيزون في قايم زيدان يكون مبتدا
وزيد فاعل والجمهور يوجبون كونهما على التقديم والتاخير كما مر قال المص والارجح نعت
الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل عند الاكثرين
على هذا الحد ويجوز الفاعلية في لغة قليلة كما سياتي فصل في احكام خاصة
لفاعل نعم وبئس ومما يذكر معهما ويجب كون فاعل نعم وبئس بعض ما فيهما وكسرهما وفتح
عينهما وكسرها فهذه اربع لغات فيهما مع لغات اخر يذكرهم بعضهم انما لم يسمع في بئس الا
الفاشية وهما فعلان ماضيان كما مر ولا يتصرفان ولا بد لهما من مرفوع مذكر او مونث ومن
جواز ترك التاء فيهما مع المونث مطلقا ولا يخلو مرفوعهما من احد ثلاثة احوال اما ان يكون
معرفا بال الجنسية اي التي اريد بها تعريف جنس المفرد نحو قوله تعالى نعم العبد
انه اواب نعم المولى ونعم النصير وبئس للمهاد او جنس المثنى نحو نعم الرجلان الزيدان او جنس
الجمع نحو نعم الرجال الزيدون وكونها في ذلك جنسية كما صرح به هنا الارجح وظاهر كلام سر
كما قال ابن مالك بدليل قولهم في الفصيح نعم المراة وبئس المراة ولا يقال فيه قال الفلانة كما مر

ثم قيل هي الجنس المستغرق حقيقة كما حكاه المص في الروابط وهو مذهب الجمهور منهم الفارسي
والجرجاني قالوا لو كانك مدحت بقولك نعم الرجل زيد الجنس كله من اجل زيد ثم خصصته بالمدح
قال لانك تريد ان تجعله من امة كلهم صالح ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين
وقيل الجنس المستغرق مجاز اكانك للمبالغة جعلت زيدا الجنس كله لكونه جامعا كمالات هذا الجنس
فكانه جميع افراده كما مر في زيد الرجل وعن بعض المحققين ان المراد بالجنس هنا الماهية من حيث هي
لا المستغرق وهو التحقيق كما مر في الروابط وقيل هي للعهد الخارجي في الشخص الممدوح والية ذهب
ابن مالكون واجوالبقي ولا شك ان المدح على الجنسية ابلغ لفوات الاجمال والتفصيل على
هذا القول لان الاشارة بالعهد الخارجي الى معين مع فوات المبالغة ايضا على القول بالجنسية
المجازية وان كان هناك نكرة كما قال السيد وهذا لم يقل به احد في المشهور وابلغ من العهد
الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه يفوت حسن الاجمال والتفصيل مع المبالغة
ايضا انتهى ويكون مضافا لما اي شيء هي اي الكاينة فيه مباشرة او بواسطة فالاول نحو قوله
تعالى ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين والثاني كقوله فنعم اخت القوم غير
مكذبة وهنر حسام مغرد من حمايل واجاز بعضهم ان يكون مضافا لضمير ما قبل كقوله
فنعم اخو الهيجا ونعم سنادها والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا
لنكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وبجرد نحو نعم امرا زيد وحكاها الاخفش عن ناس
من العرب ومنه قول الحرث بن عباد نعم قتيل الصلح اصلح الله به بين ابني وائل يعني ابنه بجيرا واجازها
هو وابن السراج والكوفيون ومنع سيبويه والمحققون الا في الضرورة او يكون مضمرا
مستترا مفسرا بتمييز اي بكرة منصوبة على التمييز وهذا مذهب سيبويه والفراء وذهب
الكسائي الى انها منصوبة على الحال وظاهرهم وجوب ذكر هذا التمييز وعليه نص سيبويه كما في المغني
وقال بعضهم في المسموع من حذفه انه شاذ كقولهم ان فعلت كذا فنها ونعمت اي ونعمت فعلة
فعلتك وشرط بعضهم في التمييز المفسر للمضمر التعويض كالتا في نعمت وشرط هذا التمييز ان يكون مبينا للنوع
الذي قصد بالمدح او الذم فلا يجوز نعم غيرك زيد ونحو مما هو متوغل في الابهام كمثل وان
لا يكون افعل من فلا يقال نعم افضل منك زيد وان يكون عاما في الوجود لو قلت نعم شمسا هذه
الشمس او نعم قمرا هذا القمر لجاز ولو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم ونعم قمرا هذه الليلة لجاز
ذكره ابن عصفور قوله مطابق صفة تمييز اي ولا بد ان يكون التمييز مطابقا للمخصوص
بالمدح او الذم في الافراد وغيره وفي التذكير والتانيث نحو قوله تعالى بئس للظالمين
بدلا اي بئس البدل بدل الظالمين وفيها دليل على جواز الفصل بين نعم والتمييز خلافا
لابن ابي الربيع ونحو نعمت امراة هند ونعم رجلين الزيدان ونعم امرات بن الهندان
ونعم رجالا الزيدون ونعم نسا الهندات ولا يجوز تقدم المفسر عليهما باتفاق وسيانى
تقديمه على المخصوص قريبا ومسئلة مجامعته للفاعل المظهر في باب التمييز ولا يثنى هذا
الضمير ولا يجمع كما نص عليه سيبويه استغنا بتثنية تمييزه وجمعه ويستفاد هذا من ذكرهم استتار
اذا الماضي لا يستتر فيه الضمير الا اذا كان مفردا واجازها قوم من الكوفة وحكاه الكسائي ولا يتبع
مطلقا للشبه بضمير الشان واما نحو نعم قوما انتم فشاذ وهو توكيد للضمير المستتر في نعم

على

على المعنى وامّا الظاهر فلا يجوز توكيده توكيدًا معنويًا فلا يقال نعم الرجل نفسه بالاتفاق قال
ابن مالك ولا يمتنع اللفظي نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف خلافًا لابن السراج والفارسي
بقوله نعم الفتى المدرّي انت اذا هم حضروا والذى الحجرات نار الموقدوها حملاً على البدل وقضية
كلام ابن مالك جواز ما عدا ذلك من التوابع كالعطف والبدل لكن بما يصلح للمباشرة نعم وعطف البيان
كالوصف **تكملة** وقد يأتي فاعل نعم ما الاسمية نحو فنعما هي على احد القولين وجرم في
الشذور بان فاعلها مضمر والنكرة بعدها تمييز قال وقد تشترط سيبويه استقراءً وهو في باب النعت حيث
ذكر المص الاية وكذا من عند اني على ما سيأتي في باب الابدال والموصول اذا قصد بالجنس كالذي
نحو نعم الذي يأمر بالمعروف اجاز المبرد والفارسي ومنع مطلقا الكوفيون وجماعة من البصريين
منهم ابن السراج والجرجاني واجازه بعضهم في ما وَمَن وعليه جرى ابن الحاجب وابن مالك واستشهد واعليه
بقوله فنعم من كانوا مضاقت مذاهبه ونعم من هو في سرو واعلان فمن فاعل نعم بشهادة
من كانوا ذو لم يصلح الاسناد الى من لامتناع الاسناد الى ما اضيف اليها ولا يصح قول من قال انها
تمييز لانه لا يقع بالاستقراء الا نكرة صالحة لان يذكر المص وردّ شيء من هذه المذكورات
فاعلا لما على عادته في هذا الكتاب من طرح الاحكام المفرعة على الاقوال الشاذة والصور
النادرة وحق المخصوص بعدها هو الذي هو انشاء المدح او الذم على سبيل المبالغة فانهم قصدوا
مدح الجنس ودمّه عمومًا ثم خصوا من اراد واحد حمده او ذمه فكانهم مدحوه او ذموه مرتين لوامًا
المدح والذم فكانا قبل الدلالة على اصابة نعم نحو نعم الرجل ولاصابة بئس نحو بئس الرجل فلما اخرجا
عن اصلهما لم ينصرف فيهما ودخل كونهما للمبالغة استعمال نعم في صفة الانبياء وبئس في صفة
الكفار ونحوها وحكى ان شريحا القاضي ذكر عليا رضي الله عنه فقال شخص نعم الرجل فغضب
شريح وقال لعلي يقال نعم الرجل فقال له الشخص الم يقل الله عز وجل فلنعم المجيبون نعم
العبد انه اواب فقال شريح بلى فقال الا ترضى لعلي عار ما رضيه الله لنفسه ولانبيائه واذا
ذكر المخصوص مع الفاعل فحقه اي مرتبته التاخر عنه ان كان ظاهرًا او عن مضمر ان كان ضميرًا
فلذلك اطلق التاخر فالاول نحو نعم الرجل ابو بكر وبئس الرجل ابو لهب وهو مبتدأ والجملة
قبله خبره كما مرّ في باب المرفوعات وجوز جماعة منهم ابن السراج وابو علي والتبريزي ان يكون خبر
المبتدا محذوف وجوبًا اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو جواب لسؤال مقدر فالكلام على
الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان وجوز ابن عصفور وجهًا ثالثًا ان يكون مبتدأ حذف
خبره وجوبًا اي ابو بكر الممدوح وابو لهب المذموم وردّ بانه لم يسمع شيء مستدلّ وقال ابن خروف
لا يجوز غير الاول لثبوت كونه مبتدأ بدخول النواسخ عليه ولا دليل على جواز الوجهين الاخيرين
مع تكلف الاضمار ولا ينبغي القول به والى هذا اصح في المغني قال وقد اجاز كثير من النحويين في
نحو نعم الرجل زيد كون زيد خبر المحذوف مع امكان تقدير مبتدأ والجملة قبله خبره لان
نعم وبئس موضوعان للمدح والذم فناسب معهما الاطناب بتكثير الجمل على ان لتحقيق الجزم
بان المخصوص مبتدأ ومما قبله خبره وهو مختار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول
سيبويه انتهى والثاني نحو نعم رجلا زيد فيجب تقدم التمييز عند سيبويه والبصريين ولا يجوز نعم
زيد رجلا واجازه الكوفيون على ان زيدًا فاعل نعم لا مبتدأ وعليه فلا ضمير في نعم وبئس

سان
المدّي

علي مر

تعالي مر

نحو مر

وهذا التركيب سواء تقدم المنصوب على المرفوع او تاخر وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس
نيتعين كونه مبتدأ نحو زيد نعم الرجل ومر الكلام في رابط الجملة في صورة تقدمه وتاخيره

تكملة وحق المخصوص ايضا ان يطابق الفاعل في التذكير وضده والافراد وفرعيه نحو نعم
الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون ونحوهما لكونه في المعنى نفس الفاعل وكان لم ينبه عليه لوضوحه
واما نحو قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا مما يوهم مطابقة المخصوص الذي هو لفظ
الذين لمثل الذي هو الفاعل فتاول على حذف مضاف الى الذي هو المخصوص واقامة المضاف اليه مقامه
مرفوع المحل وتقديره بئس مثل القوم الذين كذبوا او على حذف المخصوص والذين صفة للقوم
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وحق المخصوص ايضا ان يكون معرفة او مقاربا لها نحو نعم
الفتى رجل من بني فلان ونعم العمل طاعة وقول معروف قال ابن مالك واورد على نعم المالك وبعون
وعبارة الوجيان والعالمان يكون الى اخره وقد تحذف المخصوص اذا علم نحو قوله تعالى **نعم**
العبد اي ايوب فنعم المهدون اي نحن لدلالة سياق ما قبلها عليها وهو انا وجدناه والارض
فرشناها وقد استغنى المص بما ذكره هنا في نعم وبئس من عقد باب لهما وسيأتي في الكلام منه على ما يجري
مجراهما في باب النتج فلا تنتظر به اهما الا فصل في حذف كل من الفعل والفاعل وكليهما وقد
يحذف الفعل لقيام اي عند قيام قرينة حالية او مقالية والاوجب ذكره كما مر ومع القرينة
يحذف جوازا اي حذفا جائزا كما مر سماعا افيا سماعا عند الجرمي وابن جني كما في الاوضح في جواب الاستفهام
سواء في ذلك الاستفهام المحقق نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد اي جاءني زيد ومنه قوله تعالى
ولين سألتهم من خلقهم ليقولن الله اي خلقهم الله ومثله زيد في جواب من قام اي قام زيد وهذا
اولى من تقدير بر الله خلقهم وزيد قام ليكون من حذف المبتدا وان كان الفاعل انما اذا دار الامر بين كون
المحذوف فعلا او انما فيما علا وبين كونه مبتدأ وانما في خبر فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر
فالمحذوف فيه كلا حذف بخلاف الفعل ولين سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم وهو اضح انت على طريقة نحو قالت من انباءك هذا قال نبأني العليم الخبير
قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها لا يقال يحي السؤال في اية المتن والمثال
جملة اسمية تعذر التقدير بالثاني ليطابق الجواب السؤال لانا نقول المطابقة المعنوية بينهما
حاصلة سواء جعل فاعلا او مبتدأ لان الفعل في المعنى مسند الى المرفوع سواء تقدم او تاخر لكنه
اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية بين الجواب والسؤال وانما اختاروا فواتها لنكتة هي
ان الاستفهام بالفعل اولى كما مر فنقول لك ان زيدا قام اصلا قام زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما تعذر
التفصيل وضع لفظ ذا على الذات مطلقا وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل
فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على فعليتها فاختير في الجواب الفعلية اذ لم يكن
هناك مانع تنبيها على اصل السؤال واما قوله قل الله يحييكم منها في جواب من يحييكم ففيه مانع هو
القصد الى افادة القصر هكذا حققه السيد في شرح المفتاح والاستفهام المقدر كقول
ضرار بن خطل ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية بنا ليبك
للمفعول اي يبكيه ضارع والمختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كطوالق جمع مطلاق ومما مطلوح ومختبط ومما مصدر ية

اى

عدد هو

مثل هو

انه او اب هو

المبتدا

فانه غير الفاعل لاعتراض التقدير بالاول بما اوضح آخر نشبهه كقوله تعالى هو

127

زيد هـ

اي يسأل من اجل الذهاب الواقع ماله او متعلق بيبكي المقدر اي يبكي لاجل ذهاب المتاع بزيد ومنه قوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والآصال في قراءة الشاميين وابي بكر شعبة وقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى
الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم
شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع قتل وشركاء لتقدير يسبحه رجال او يوحيه الله وزينه شركاؤهم
وذكر اهل البيان في بناء المفعول والاتيان بعده بالفاعل مزايا على بنائه للفاعل ابتداء للغطية ومعونة

والتقدير

لكن نما برأيها البليغ وتقدير الفاعلية في هذه المرفوعات كما اشار اليه اولى كما قال في المغني من
تقدير ما بعد ان حذفت انجاز كما الا ترى انك قد بنيت فاعليتها في رواية من بنى الفعل للفاعل
وشرط هذه المسئلة ان لا يصلح اسناد الفعل المتقدم الى ذلك المرفوع فلا يقال يوعظ في المسجد رجال
على معنى يعظ رجال لاحتماله للمفعولية ويقال يوعظ في المسجد رجال زيد لعدم اللبس والجمهور ان مثل
هذا الايقاس والجرمي وابن جني على قياسه وتبعهما في الاوضح ويحذف جوازا في مقابلة نحو قولك بلى

نفي صح

زيدا اي بلى قام زيد اذا لمن قال لم يقم احد ومنه قوله تجلت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شئ
قلت بل اعظم الوجد وتقدير المرفوع في ذلك فاعلا اولى من جعله مبتدأ خبره غاية للطباقة بين الجملتين

شراءاة

وبجواز ارتفاع هذه المذكورات كلها على حذف مبتدا اي المبكي يزيد والمسبح رجال القائم زيد
ونحو ذلك وزاد في الاوضح من مواضع حذف الفعل جوازا اذا استلزمه ما قبله كقوله غداة احلت
لابن اصرم طعنة لان احلت يستلزم حلت وبحذف وجوبا في ما اذا وما الاسم ما يختص بالفعل
كادوات الشرط والتحضيض والاستفهام غير الهمزة وبعد الاسم ما يفسر المحذوف اذ لا بد للمحذوف
وجوبا من لفظ هو كالبدل منه مفسر له بخلاف الجائز نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك واذا السماء انشقت فاستجارك وانشقت مفسران للمحذوف اي ان استجارك
احد استجارك واذا السماء انشقت انشقت ونحو قولك اوانتم تفعلون وهلا زيدا قام وهذا
المفسر اما فعل كما ذكر شرط عضيمة مع ان كما في الاية الاولى ونفيه بلم نحو ان زيدا لم يحسك فاهنه
او حرف يودي معنى الفعل كان الموضوعة للتشبيه في نحو ولو انهم صبروا عندنا من بحلها فاعلا كما
سياتي ويجوز اظهار هذا المحذوف لسلا يجتمع المفسر والمفسر وغيران واذا ولو من ادوات الاستفهام
والشرط لا يليها في الكلام الا صريح الفعل كان مع المضارع المثبت ولذلك اقتصر في التمثيل على ان مع
الماضي واذا ومثلها لو كما سياتي منه في الاشتغال ولا يجوز حذفه تقديرا مع غيرها لا يقال متى
زيدا خرج اي متى خرج زيد خرج الا في الشعر كقوله عهدي به نوم يحيوم وسياتي مزيدا يضاح
لذلك في الاشتغال ويجيزه من الاعراب ومن اجاز وقوع الاسمية بعد ان واذا كالاخفش والكسائي
وبعد لو كالزمخشري لم يكن مما نحن فيه عنده واجاز الكوفيون كون الاسم في المواضع المذكورة مرفوعا
باضمار فعل كما يقوله الجمهور وان يكون فاعلا بالفعل بعده بناء على جواز تقديم الفاعل على عامله
واستدلوا عليه بقول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا وقول امرء القيس قفا نبك لما يوم حبيب بنعمة
نقل فعيل نحو منتيب اذ لا جائز ان يكون مشيها ونحو مبتدأ اين اذ لا خبر لها لانتصاب

لا يجوز

ما بعد الاول وجرها بعد الثاني فتعين ان يكونا فاعلين بهما اي جائت للجمال في حال كونها وئيدا مشيها ومنتيب نحو
وئيدا حال من الجمال اي اي شئ ثبت للجمال في حال كونها وئيدا مشيها واجيب بانهما ضرورة ولو سلم كان
فالاول على حذف خبره وبقاء معموله اي يكون وئيدا كما في قولهم حمك مسمطا والثاني على انه

مرتفع بمقيل مصدر في موضع المفعول يقال قال يحمد اذا سكن كانه قيل في مكان او زمان ساكن
يحمد قال ابن كيسان في مناظرته مع ثعلب في المسئلة حكاه الزجاجي في اماليه وقيل مبتدأ
ومتقيب خبره على ان اليا ياء النسب دخلت في الصفة للمبالغة كقولهم في احمري وصفت الياء
في الوقف كقوله وبذا كر خبرنا الغراب الاسود في من رواه بالكسر ويظهر الخلاف في الجميع
فيجوز عند الكوفيين الزيدان والزيدون قام ولا يجوز عند البصريين قال في شرح اللمحة
ومسئلة لا يعثر عليه وهذا الخلاف من الفريقين مشهور ومن حكاه ابن كيسان وابن الدهان
وابو حيان والمهم وغيرهم وقال الزجاجي اجمع النحاة على ان الفاعل اذا تقدم على فعله لم يرتفع به
وكذا نقل الرضي الاتفاق على ذلك ثم عند البصريين يرتفع بالابتداء وما بعده خبره وقال بعض الكوفيين
يرتفع بالضمير الذي في الفعل وقيل يرفع بموضع الفعل لانه موضع خبر وبه كان يقول ثعلب وعلى
هذا لا يعترض من اخذ تقديم الفعل قيدا في تعريف الفاعل كما مر فانه لا يتطرق على مذهب الكوفيين
وقد استغنى المهم بذكر القيد المذكور في التعريف عن ذكر هذه المسئلة من جملة احكام الفاعل وقد
يحذف الفاعل مع القرينة دون العامل في صور احدها ان يكون مرفوعا بالمصدر سواء ذكر المفعول
نحو قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اي او اطعام يتيما بالاضافة الى الفاعل
او بدون الفاعل كما في اللازم نحو عجبت من قيام حسن اليوم او المتعدي نحو عجبت من ضرب حسن
اليوم والفرق بين المصدر وغيره مما لفعل وشبهه حيث استغنى المصدر عن المرفوع بخلافهما
ان الفاعل كالجزء من الفعل كما مر وحمل شبهه عليه ولم تثبت هذه الجزئية للمصدر بل هو كالمنفصل
عنه بدليل اضافته اليه وليس بحسن لوجه لان هذا يقبل الاضمار والمصدر لا يقبله لانه بمنزلة اسم
الاجناس وقد ذهب بعضهم الى ان الفاعل يضمر فيه عند عدم ذكره لفظا وقال ابن هشام اهل البصرة
متفقون على عدم اضمار الفاعل في المصدر واهل الكوفة يضمرونه ويقولون لا بد منه لانه كاسم
الفاعل ويرده ان نحو عجبت من اكل التفاحة دليل فيه على فاعل بجعل الاضمار له والاضمار يستدعي عهدا
فهو محذوف لا محالة وفهم من عدم تقييده الحذف بالوجوب انه جائز الذكر وهو قول البصريين
وقال العز الابرقوهي يجوز ان يلفظ به بعد المصدر المنون لانه لم يسمع وبرده قوله حرب تردد بينهم
بنشاجر قد كفرت اباؤها ابنا فآبا وهما مرفوع بكفرت اي كبست الدروع وابنا وهما مرفوع
بنشاجر وبرده باحتمال غير ذلك حكاه ابن عقيل في شرح التسهيل والثانية في الفعل بكسر العين في
التعجب عند تقدم ما يدل عليه نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي هم بنا على قول الجمهور ان
افعل لفظه امر ومعناه خبر وهو فعل ماض والضمير بعده فاعل نريد فيا لبا كما سيأتي والثالثة
ما اذا بني الفعل واشبهه للمفعول كما سيأتي في الباب بعده نحو قوله تعالى وقضى الامر اي قضى الله
الامر زاد في الخطر رابعة بعد الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند اي ما قام احد الا هند ولذلك
ذكر الفعل والمستثنى بعده بدل منه وسيأتي فيه كلام في باب التنازع لكن هذا الفاعل بخلاف ما مر
من ان ما بعد الا فاعل ترك تأنيث عامله للفصل بالا بينهما فمن ثم حذف هنا المسئلة هنا ولا
يجوز حذف الفاعل عند الجمهور الا في هذه المواضع لا مطلقا لان حذفه ان كان اقتصارا
لم يكن الكلام مفيدا واختصارا فالعرب قد جعلت مع الفعل كالشيء الواحد فلا يحذف دونه
خلافا للكسائي في اجازته حذفه في غير ما ذكر وهو مشهور عنه في باب الاشتغال كضربني

وضربت

وضربت زيدًا وبعضه فيه جماعة كما سيأتي في غير ايضا واجيب من جهة ان عطيتم بكونه جزاء من الفعل الجزئية من جهة المعنى فهو منقوض بالمصدر او من جهة اللفظ فقد يحذف من اللفظ الواحد بعضه تخفيفا واحتج للجواز بقوله عليه السلام لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن فان يشرب لا يصح جعل فاعله ضميرا يعود على الزاني لصيرورة المعنى حينئذ لا يشرب الزاني الخمر وليس ذلك بمراد بل الفاعل محذوف اى لا يشرب شاربٌ الخمر ويقول الشاعر اذا كان لا يرضيك حتى تردني الى قطرى لا اخالك راضيا اى لا يرضيك شيء واجاب الجمهور بان الفاعل في يشرب وفي يرضى ضمير عايد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اى لا يشرب الشارب ولا يرضيك يرضين كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل المفهوم من اعدلوا وكذا كل ما ورد مما يوهم حذفه في غير ما ذكر فهو ما قل عندهم كما في قوله تعالى حتى اذا اخرج يده لم يكد يراها ففاعل اخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجر له ذكر بل دل عليه السياق وقوله ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه اى بدا لهم بداء او نحو ذلك كما قال بدا لك من تلك الغلوص بداء اي ظهر لك فيها راى وقولهم اذا كان غدا فأتني اى اذا كان هو اى ما نحن فيه لان من سلامة وشبه ذلك وقد تدل على الحال المشاهد نحو كلا اذا بلغت التراقي اى الروح اما حذف الفاعل مع الفعل فلا خلاف كما قال المصنف في جوازه كما اشار اليه بقوله وكلاهما اى وقد يحذفان كلاهما فيكون من حذف الجملة وذلك جايز باطراد في باب الجواب اما بعد احرف الآتي ذكرها نحو نعم جوابا لمن قال اجاء زيد اى نعم جاء زيد ونحو قول في جواب الم يقم زيد نعم ان صنعت النفي اى لم يقم زيد بلى ان ابطلت اى قام زيد ومنه قوله قالوا اخفت فقلت ان وخيفني ما ان نزال منوطة بمرجاء فان هنا معنى نعم واما قوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه فلا يتعين لذلك خلافا لاكثرهم لجواز ان لا تكون الها للسكت بل اسما لان على انها الموكرة والخبر محذوف اى انه كذلك قال المصنف او بعد احرف الجواب نحو قولك زيدا لمن قال من اكرم زيدا وهو كثير ومنه قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اى انزل خيرا او بحذفان وجوبا كما قال في اللمحة في نحو ان زيدا اتيتك اتاك بالنائب عن الفاعل قال في الارتشاف وسميته بذلك مصطلح ابن مالك وتسمية الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله والاولى اولى كما قال المصنف اوضح واخصر والمعرب ينبغي ان يختار الاوضح والاخصر ثم ان الثانية منتقدة من وجهين احدهما انها لا تشمل غير المفعول من الظرف وغيره الثاني انها تصدق على ديز من قولك اعطي زيد دينارا انه مفعول لا اعطي واعطي لم يسم فاعله وكذا اينما في قولك اوطعام في يوم ذي مسغبة يتيما واجيب بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث اذا اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج منه ما ذكر اولا ولا يدخل فيه ما ذكر ثانيا ولم يعرفه المصنف لانه استغنى باخذه من تعريف الفاعل السابق فانه انما ينفصل عنه بالقيد الاخير وهو قوله لغير مبنى للمفعول اذ لم يبوب به الا للاحتراز عنه وعرف في الشذور بما حذف فاعله واقيم مقامه وغير عامله الى الطريقة فعل ويفعل ومفعول فخرج هو بقوله ما حذف فاعله المفعول المذكور فاعله كضربت زيدا وبما اقيم مقامه المفعول الذي لم يقم مقامه كدرهما في اعطي زيد درهما

تخفيفا

ان يجعل

السلامة وما اشبه ذلك

منتقدة

تعالى م

وامّا القيد الثالث فللايضاح لا للاخراج اذ ليس لنا ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه مع عدم
تغيير المسند حتى يحترز عنه بحذف الفاعل لاسباب تعرض لها ماتاخروا النحاة وتابعهم المص
وهو كما قال تطفل منهم على صناعة البيان فان الحذف يلزم النحوى للظرفيه وهو ما اقتضته صناعة
كان بجد خبرا بدون مبتدا او بالعكس او شرطا بدون جزائيه او بالعكس او معطوفا بدون معطوف
عليه ومعمولا بدون عامل نحو ليقولن الله وقالوا خيرا او نحو خيرا فاك الله قالوا امانا قولهم
في سرابيل تقيكم الحرّ اى وقاية البرد نحو وتلك نعمة تمنها على ان عبدت بنى اسرائيل اى ولم
تعبد في فضول في علم النحو وانما ذلك للمفسر وكذا ذكرهم الاغراض الباعثة على حذف الفاعل
للجهل به نحو سرق المتاع وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يعلم الشارق والراوى
او لغرض لها لفظى كالايجاز نحو ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به واقامة الوزن وعبر عنه
الجزولى بالتفعيل نحو قوله فما ذر شربت فانني مستهلك اى وعرضى وافر لم والتوافق في القوافى
كقوله واغما يرضى المنيب ربّه ما دام معنيا بذكر قلبه او في الفواصل كقوله تعالى وما لاحد
عنده من نعمة تجزى وفوله اذا طلع سعد السعود او ترك العود وكرم في الشعر الفعود او يقارب
السجعات بعضها من بعض نحو من طابت سيرته حمدت سريرته وفوله اذا نزل المطر وعدم
الكدر فلو ذكرت الفاعل لتباعدت احدى القرينتين من الاخرى ذكر ابن ايازا ومعنوى
والمراد به ما يكون باعثا على الشئ مقصودا للمتكلم فلا يرد عليه ان الجهل من الاغراض المعنوية
كالعلم به فيلزم ان يكون قسيم الشئ قسما منه لانه وان كان باعثا لكنه غير مقصود للمتكلم
كالعلم به نحو خلق الانسان ضعيفا او تعظيمه كقوله عليه السلام من بلى بشئ من هذه
القاذورات فتركه ذكر المبتلى وهو الله سبحانه تعظيما له وتنزيها ان يذكر مع المبتلى به
او لاهانته او لتحقيره او الخوف منه او عليه وقد نظمها ابو حيان في رجزيته فقال

* وحذفه للخوف والاهتمام * والوزن والتحقير والاعظام *
* والعلم والجهل والاختصار * والسجع والوفاق والايثار *

فينوب عند اى عن الفاعل بعد حذفه في احكامه كلها من الافادة ووجوب الرفع لفظا او معنى
وجواز كونه جملة وكلا على اختلاف الرايين ووجوب تاخره عن العامل وتسكين اخره اذا كان تحريكه
محركا كضربت وضربنا وانصاله به وجوبا وجوازا وامتناعا وتانيثه فعله وجوبا وجوازا اذا كان
مونثا كضربت هند وعدم الحاقه علامتى التثنية والجمع الا على لغة اكلوني البراغيث فامتناع حذفه
وجواز حذف عامله جوازا كان يقع جوابا للسؤال المقدر نحو هل ضرب احد فتقول لزيد ضرب وجوبا
في قاذا الارض مدّت وكونه لا يتعدد الا غير ذلك من احكامه فيقوم فيها مقامه مفعول به اعم من ان
يكون مفعولا اولا ثانيا له كضرب زيد اوله ثان او ثالث كما في باب ظن وعلم كما سياتى ويتعين كما سياتى
اذا وجد للنيابة عند الاكثر كما يوضح من قوله فان لم يوجد الخ ومفعول به مما اى فينوب عنه ما اختص
وتصرف من اصناف ذلك من ظرف زمان او مكان نحو صيم رمضان وسير ميل او مجرور
بحرف جر زائد باتفاق اهل المصرين كما في الارتشاف نحو ما ضرب من احد وبجر زان يتبع على اللفظ
وعلى الموضع فتقول ما ضرب من رجل عاقل برفع عاقل وجره او غير زائد عند الجمهور نحو سير بزيد
فالمجرور في موضع رفع الا انه لا يتبع على الموضع كما لا يتبع اذا كان في موضع النصب وفي قوله او مجرور

تنبيه

تنبيه على ان الذى نفقده فى موضع رفع هو نفس الاسم المجرور كما انك اذا قلت فى الفاعل
ما جاءنى من احد فالمحكوم على موضعه بالرفع انما هو احد هذا قول البصريين خلافا للفراء فى قوله
ان الجار نفسه فى موضع رفع اذ الحروف لا حظ لها فى الاعراب لا لفظا ولا محلا وقال ابن مالك لناب
فهو مجرور محلا وعن الكسائى وهشام ان النائب المقام هو ضمير مستتر فى الفعل يحتمل ان يراد به
ما يدل عليه من ضمير مصدر او ظرف زمان او مكان وذهب ابن درستويه والسهيلى وتلميذه الزبيدى
الى ان المقام هو ضمير المصدر المفهوم لا المجرور لانه لا يتبع بالرفع على المحل ولانه يتقدم على العامل نحو
كان عندك مسوئ لا بناء على خلو مسوئ عن ضمير فيتعين اسناده الى الجار والمجرور والنائب كالفاعل
لا يتقدم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم يكون مبتدأ
ولانه لا يوجد مثله الفعل نحو مُرَّ بهذا وبجلم يرد قولهم سير بزيد فرسخان فقدر المصدر منصوبا يدل على
انه غير نائب فضمير كذلك لانه خلفه كذا قال فى الاوضح وناقشه فيه قريبه واما عدم الاتباع
على المحل خلافا لمن يراعى محل يظهر فى الفصيح لوليت بقائم ولا قاعد بخلاف مررت بزيد
الفاضل بالنصب ويزيد الفاضل بالرفع فلا يجوز اذ لا يقال مررت زيدا ولا مر زيد والنائب فى
قوله تعالى كان عندمسوئا ضمير مستتر فى مسوئ لا راجع الى ما يرجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع
الابتداء لعدم الجزم وقد اجاز فى النيابة فى لم يضرب احد مع امتناع من احد لم يضرب وقالوا
فكفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بسندة كرم فى الاوضح وفى الارتشاف ان المجرور
عند التسهيل فى موضع نصب فيلزمه جواز ان يتقدم على الفعل كما فى الاية وهو مخالف لما حكاه الخباز
من الاتفاق على منع تقديمه عليه قال ابن الخباز وحروف الجر فوضعت فى جواز نيابة الفعل لها الا اذا
كان الجار للتعليل كاللام والباء ومن اذا كانت للتعليل فقد اجيز ذلك فى قوله ليغضى حياء ويغضى
من مهابته قال ذلك ارب لصدرينها ومنعه متقدمو الضعف تصرفهما زادا بن ايازا ستثناء
الباء الحالية نحو خرج زيد بثيابه وجاء وذهب وعدا اذا جرت فى الاستثناء وكذا المميز اذا
كان معه من كقولك طبت من نفس فلا يقوم مقام الفاعل انتهى ومصدر نحو اذا نفخ فى الصور
نفخة واحدة وهو الاهون اى ولى الثلاثة المذكورة اذا اجتمعن بالنيابة لانه مفعول بلا واسطة
ولان الفعل عليه اقوى وهو ما اختاره ابن عصفور واختار ابن مُعْطٍ تبعا للاخفش اقامة المجرور
لانه مفعول به وان كان بواسطة واختار ابو حيان ظرف المكان لانه الاولى كما قال قريبه فى حاشيته
الاوضح ان يقال لما كان اهتمام المتكلم به اشد فهو اولى بالنيابة وافاد بقوله فان لم يوجدا انه
يشترط لاقامة كل من الثلاثة مقام الفاعل عدم المفعول فلا يجوز مع وجوده بل يتعين
للنيابة ح عند الاكثر لشدة شبهه بالفاعل فى احتياج الفعل اليه اذ هو محل له ولا بد للمحل من حل
وابناء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا او لا يصار
الى غير الحقيقة مع امكانها ولا يتنزع عليه المفعول المطلق والزمان بالجزئية ولا المكان بملازمة
كل فعل لان الفعل المجهول غير مبين لذلك واجازا الكوفيون والاخفش اقامة غير ما ذكر مقامه
مع وجود ه وتبعهم ابن مالك قال لكثرة السماع به كقراءة ابى جعفر المدنى فوما عاكانوا يكسبون
وقراءة عاصم ليجزى المومنين وقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك
الجرو الكلابا وقوله وانما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه فاقام المجرور فى

ان ه
الزبيدى

فى ه

مر ه

دلالة ه

هذه المواضع مع وجود المفعول منصوبًا وقال الاخفش في المسائل تقول ضرب الضرب الشديد
زيدا وضرب اليومان زيدا وضرب مكانك زيدا وتقول بعضهم عندنا انما تجر نيابة غير المفعول
به عند تقدمه على المفعول كما في المثل المذكور وفي المسئلة اقوال المنع مطلقا كما جزم عليه المص
وهو مذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب الكوفيين والتفصيل بين ان يتقدم غير
المفعول به عليه فيجوز او لا فيمتنع وهو مذهب الاخفش وجاب المانعون بشذوذ القراءة
واحتمالها ان يكون النائب ضميرا مستترا في الفعل عائدا على المصدر المفهوم من قوله تعالى
قل للذين امنوا يغفروا اي ليتجزى الغفران قوما غاية ما فيه اقامته وهو المفعول الثاني وذلك
جايز كما سياتي وبان الابيات ضرورة والحق ما نقل عن سر انه اذا كان غير المفعول به اهم في الكلام
كان اولى بما قامته مقام الفاعل مثلا اذا كان المقصود الاصلي وقوع الضرب امام الامير اقيم
ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به وكذا الحال في غيره كما افاده السيد في بعض
حواشيه وقوله من ظرف الى اخره بيان لما المفادة بها وصلتها شرطين احدهما ان لا يتكاثر واحد
من الثلاثة باوجز عبارة كما مر له مرات احدها ان يكون مختصا اي مفيدا الان النائب يجب
ان يكون كالفاعل في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معه كلاما
فلا يجوز سير وقت او زمان ولا جلس في دار ولا ضرب ضرب لان هذه الاشياء معلومة من
الفعل لدلالته عليها فلا فايدة فيها زايدة على مدلول الفعل وهنا يعلم ان هذا الشرط
جار في المفعول به لان المدار كما قال الرضي على الفايدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال
ضرب ضرب فكان عليه ان يقيد ذلك بما ذكر يغني عن اشتراط كون المصدر لغير التوكيد فلا
يقال في ضل زيد ضلال الا ضلال لعدم الفايدة بخلاف نحو ضرب ذلك الضرب او ضربتان او ضربات
لدلالة المصدر منها على معنى زايد على مدلول الفعل الثاني ان يكون متصرفا فلا يخرج بذلك
عن ما استثنوه في لسانهم من لزوم حالة معينة فلا ينوب غير المتصرف عن الظرف وهو الملازم
للنصب على الظرفية كسحر معينا وثم وعند فلا يقال في اتيت سحرا ولا جلست ثم او عندك
اتي سحرا ولا جلس ثم او عندك واجاز الاخفش جلس عندك ولا غير المتصرف من الجار والمجرور اي
ما لزم وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب والكاف او خص بقسم او استثناء ولا غير المتصرف
من المصدر وهو الملازم للنصب كسبحان الله ومعاذ الله وحنانيك فلا يجوز ان يقال سبحان بالرفع
على ان يقدر الفاعل المحذوف مبنيا له على معنى سبح الله سبحان فاله في شرح اللمحة وقد اشتمل كلامه على
ثلاثة شروط لاقامة كل ما ذكر مقام المفعول وزيد رابع وهو ان تكون ملفوظة لا منوية
خلافا لابن السراج في الاولين قال في الارتشاف وقد نسب الى سر جوازه في المصدر نحو جلس وقعد
وقال ابن ابي الربيع اذا كان المصدر هو كذا لم يبن له الفعل الا ان يعلق به ظرف غير متصرف
نحو جلس دونك قال تعالى وحيل بينهم النايب ضمير يعود على المصدر المفهوم من حيل واجازه في
التسهيل اذا دل عليه بغير العامل نحو خير ان قال ما سير سير شديد فان دل عليه بالعامل اسم ينوب
اذ الفعل انما يدل على الذي الجرد التاكيد وهو لا ينوب ملفوظا به وقال في الاوضح يمتنع سير سير
لعدم الفايدة وامتناع سير على اضمار السير اخذا مما اجازه اهـ وما قاله فقالت متى تحمل
عليك ويعتلل اي الاعتلال المعهود فقد افاد المصدر ما لم يفده الفعل ضرورة انما يدل على

مصدر

المخصصة

مصدر نكرة والناصب لها مصدر معرفة معهود قال في الايضاح او اعتلال ثم خصصه بعلك اخرى محذوفة للدليل كما يحذف الصفات المخصصة وبذلك يوجه قوله تعالى وجعل بينهم وبوله فيالك من ذي حاجة حيل دونها تلبيبه اعلم ان ما تعلق بالرافع غير الفاعل ونايبه والمشبه بركاسم كان واخواتها واجب نصبه اما لفظا كالمصدر والظرفين والمفعول به والمشبه به بجزكان والمفعول له ومعه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه الاتي في بابه كضرب زيد يوم الخميس اما مكضربا شديدا او نحوه او محلا كالمجرور بزايد نحو ما ضربت من احد ولغير زايد نحو مررت بزيد ومن ثم نصب المفعول الذي لم يتب في نحو اعطى زيدا دينارا واعطى دينارا زيدا لان النايب لا يتعدد كالفاعل والمتفق على انابته مناب الفاعل من المنصوبات المذكورة هي الاربعة التي اشار اليها المص واختلف في ذلك في المفعول لاجله فالجمهور على المنع سواء كان منصوبا او مجرورا بحرف التعليل واجازه بعضهم في الثاني وجعل منه قوله يعطي حيا ويعضي من محابته وفي التمييز والجمهور على المنع سواء كان منصوبا او مجرورا بحرف التعليل واجازه بعضهم في الثاني وجعل منه قوله يعطي حيا ويعضي من محابته وفي التمييز والجمهور على المنع فلا يجوز في طاب زيد نفسا طيب نفس واجازه الكسائي وحكى جر مطيوبة به نفس ومن الموجوع رأسه واجاز في امتلات الدار رجالا امتلا رجال وفي جر كان المفرد فاجازه الفراء في كان زيد اخوك كين اخوك وهو ضعيف وليس مرد كلام العرب ولا ستلزامه وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر **فصل** في حكم اقامة غير الاول من المفعولات واعلم ان ما لا يتعدى لا يفضل في هذا الباب كما صرح به بعض شارحي المختصر فلا يجوز زيدا نحو قام زيد وخرج عمرو لما لم يسم فاعله ومن اجاز ذلك فهو على اضمار مصدر مخصص كما سبق عن سر وما يتعدى لواحد فقد مر حكمه واما ما يتعدى لاكثر من واحد اما ان يتعدى لاثنين وهو ثلاثة ابواب باب ظن وهو كل فعل تتعدى لاثنين اصلهما المبتدا والخبر كما مر وباب اعطى وهو كل متعد لاثنين ليس اصلهما المبتدا والخبر وباب اختار وهو المتعدي بنفسه لواحد وبحرف الجر لاخر وينعدى لثلاثة وهو باب اعلم بهمزة النقل والخلاف في جواز اقامة الاول من اي الابواب كان كما اقتضاه اطلاق المفعول والضابط في غير انه لا يقام المفعول الثاني من باب ظن واعطى او المفعول الثالث من باب اعلم الا ان كانا اي ان كان فاعاد الضمير مثنى على المتعاطفين باو فقد سر البحث فيه ومراده انه لا يقام الثاني والثالث الا بشرط ان يكونا مفردين بان لا يكونا جملة ولا شبهها من ظرف او مجرور والحال ان لا لبس في المعنى باقامته بان لا يشتبه الفاعل في المعنى بالمفعول في باب اعطى والمسند بالمسند اليه في باب ظن كما تقول في اعطيت زيدا درهما اعطى درهم زيدا او في ظننت زيدا قائما ظن قايم زيدا او في اعلمت زيدا عمرا منطلقا اعلم منطلق زيدا فلا يجوز اقامة غير الاول مقامه كما مثل به كذلك ابن مالك وابو حيان لانه شبيه بالفاعل لم تبنه التقدم او موخرا نحو ظن زيدا قايم الى اخره وكذلك مثل الرضي وان عقيل اذا لم تتقدمه وان كان هو الاصل لانتفاء اللبس تقدم او تاخر اذ لا يشتبه الاخذ بالمأخوذ في الاول ولا المسند للتكرم بالمسند اليه لتعريفه في البقية ولو كان غير الاول ليس بمفرد نحو ظننت زيدا ابوه قايم تعين اقامة الاول نحو ظن زيدا ابوه قايم وكذا لو كان مفردا لكن ادت انابته الى التباس

الفاعل في المعنى بالمفعول لان كلا منهما يصح ان يكون فاعلا كما في نحو اعطيت زيدا عمرا او الى المسند
المسند اليه لتعريفهما او تنكيرهما نحو علمت صديقك عدو زيد فتقول اعطى زيد عمرا وعلم
صديقك عدو زيد بالنابة الاول ولا يقال اعطى عمرا زيدا ولا علم عدو زيد صديقك بالنابة الثاني
للايهام ان عمرا اخذ مع انه ماخوذ وان عدوك مسند اليه مع انه مسند لان معناه كما قال ابن مالك
علم المعروف بصداقة ان عدو زيد عدو صداقته المخاطب مستغنية عن الاخبار بها وعداوة زيد
مفتقرة الى الاخبار بها فلو عكس لانعكس المعنى قال واكثر مسايل هذا الباب هكذا ولذا منع الاكثرون
النابة الثاني مطلقا انتهى وقلده في الاوضح بحصول الالباس اذا كانا معرفتين او نكرتين
ويعود الضمير على الموخر ان كان الثاني نكرة لان الغالب كونه مستفاضا نحو شبيه بالفاعل لانه
مسند اليه فمرتبته التقديم وتنقل المنع في الاوضح في باب ظن عن الجزولي والحضرمي وفي باب اعلم
عن ابن هشام وابن عصفور واما الثالث من باب اعلم فادعى ابن هشام وابن ابي الربيع والبدر
ابن مالك الاتفاق على منع اقامته بلا في الاوضح والصواب ان فيه الخلاف في باب مفعول ظن وانه مثله
في الجواز انتهى وما جرى عليه هنا وفي الاوضح من الجواز بشروطه المذكورة فيهما هو مذهب قوم منهم ابن مالك في التسهيل قياسا على جواز اعطى درهم زيدا فانه لا خلاف فيه انتهى وتعقب دعوى نفي
الخلاف بان الكوفيين يمنعون اقامة الثاني اذا كان نكرة والاول معرفة فلا تقول اعطى
درهم زيدا ذكره ابن عقيل ونقل الرضي فيهما عن المتقدمين المنع وعن المتاخرين في الثاني
ما ذهب اليه المص وابن مالك من الجواز اذا لم يلتبس قال كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة
نحو ظن رجلا قائما لان التنكير كرشد الى انه الخبر في الاصل ثم قال والذي اراه انه يجوز قياسا
نيابته عن الفاعل مع فقد كان او نكرة واللبس يرتفع مع التزام كل من المفعولين مرتبة وذلك
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا ابا كبر مع اللبس
تقديم الثاني على الاول كما في ضرب موسى عيسى وكذا في خبر علمتك زيدا ابا ك فاذا التزم كل واحد
مرتبته لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل
بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول في علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين
واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المرتبة في باب اعطيت او اللبس
مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى اهذا الذي من
اتخذ الهه هواه هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي
علمت واول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي وقيام ثاني مفعولي اولى من قيام
ثالثها من حيث القياس كما ان قيام اول مفعولي علمت اولى لكونه مرتبته بعد الفاعل بلا فصل
والجار احق بصقبه فتقول اعلمك زيدا ابوك فلا يلتبس مع لزوم كل مرتبته انتهى وهو كلام لا غبار
عليه وبه يتضح المقصود في المسئلة واما باب اختار فلا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع
وجود المنصوب بنفس الفعل فتقول في نحو اخترت زيدا من الرجال اختير الرجال زيدا برفع الرجال
ونصب زيد وبالعكس وهذا مذهب الفراء واختاره في التسهيل ومذهب الجمهور تعين رفع زيد
ونصب الرجال **فصل** في حكم العامل في هذا الباب ولا يغير عامل النائب ان كان
اي العامل مصدرا فتقول عجبت من اكل الطعام بتنوين الاكل ورفع الطعام بمعنى من ان اكل

الطعام

بشرطه م

ثم ث

اعلمت م

١٣١

الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز ان تقدره في
موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم يلب عنه شئ كما في اوطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
ذكره في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز
بالاجماع ان يكون فاعلا فاجاز الجمهور وشبعهم الشجان ومنعه الاخفش للالباس واختاره
السلوبين وصححه الخضراوي واجاز ابن طرف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم
زيد ومن اكل الطعام اي من ان جن زيد بالعلم ومن اكل الطعام وفي الايضاح اجازه
جماعة ان يذكر مرفوع بعد المصدر ويقدر المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون
ما بعده مرفوعا بالنيابة ومنع الناس منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل لسنا الفعل
والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا يسلم فيها
ذلك انتهى وعلى الجواز فيجوز في التابع لما اضيف اليه المصدر ان كان مفعولا ان يتبعه على
اللفظ فيجر وعلى المحل فينصب وان كان فاعلا ان يتبع على اللفظ فيجر وعلى المحل فيرفع
وكذا ان اعتقد اضافة المصدر للمفعول الذي لم يسم فاعله يجوز فيما بعده مراعاة
اللفظ فيجر والمحل فيرفع ويحول اسم فاعل اسم مفعول فيقال مثلا في زيد ضارب عبده
الان اي ضرب عبده زيد زيد مضروب عبده الان فترفع المفعول كما ترفعه لو قلت زيد
ضرب عبده ويضم اول الفعل مطلقا اي ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا
مجردا او مزيدا ومن الافعال ما لا يكون الا كذلك كشغل وعني وشدة وزهى فلم يجئ في
كلامهم الا مقصورة على البناء لما لم يسم فاعله ولا يقال في الفصيح شدهني كذا ولا شدهت
زيدا ونحو ومن ثم خطأ ابن الخشاب صاحب المقامات في قوله وان بدء شدة وعارضه
ابن بري بان ابن درستويه قد ذكر ذلك وقال عامة اهل اللغة يزعمون ان هذا الباب
لا يكون الا مضموم الاول ولم يقولوا انه اذا سمي فاعله جاز بغير ضم وهذا غلط منهم
كان الافعال كلها مفتوحة الاوايل في الماضي فاذا لم يسم فاعلها فني كلها مضمومة الاوايل
ولم يخص بذلك بعضها دون بعض انتهى ويشركه بفتح الراء اي يشرك الاول في الضم
ثاني نحو تعلم وهو ما اول ماضيه تا مزيدة فيقال تعلم وتجلد وتجهم وتشيطن وتقوطن
وتضورب بضم الاول والثاني وقلب الياء في تشيطن والالف في تضارب واوا كما قلبتا
في بيطر وضارب حتى قيل بوطر وضورب ويشركه ثالث نحو انطلق وهو ما افتتح
بهمزة وصلا كاستخرج واقتدر فيقال انطلق واستخرج بضم اولهما وثالثهما ويفتح
ما قبل الاخر في الفعل المضارع ويكسر في الفعل الماضي اي يحرك بالفتح والكسر ما قبل
الاخر فيهما لفظا ان سلم من اعلال وادغام كما مر في الامثلة او تقديرا وان لم يسلم من ذلك
كما في قيم وخرة ويقام ويرد بسكون ما قبل الاخر لفظا وهو محرك تقديرا ويجوز لك في اول
نحو قال وباع وهو كل فعل ثلاثي معتل العين واوا او ياء ان قلبت الفا اذا كانت
حرف علة ولم تقلب صحت كما في عور وصيد فحكمها حكم الصحيح فتقول غور في المكان وصيد
وكذلك اعتور بالمكان والخطاب في قوله ولك لغير معين كما في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
وان كان الاصل ان يكون لمعين فافهمه وفي اول وثالث نحو اختار وانقاد وهو ولك الكل

معتل العين على وزن انفعل وانفعل الكسر لما قبل العين فتقول قيل وبيع وانقيد
واختير بكسره حالكونه مخلصًا من اشمام الضم والاصل في قيل قول فنقلت كسرة الواو
لاستثقالها عليها الى القاف بعد تقدير حذف حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها كما في ميزان وفي بيع فنقلت كسرة الياء المدلكد ايضا الى الباء بعد تقدير حذف حركتها
وفي انقيد واختير انقود واختور فنفعل فيهما ما فعل في قيل او الكسر لما قبل العين في حالكونه
مُشَمًّا ضَمًّا وفرق في السبع به وبالذي قبله فوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي
وغيض الماء والمراد بالاشمام هنا كما فسره ابن جني في كلام سر شوب الكسر شيأ من صوت الضمة
وعرفه بعض المتاخرين بان يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين اقرارًا
لاشيوعًا كما قال بعضهم جزء من الضمة مقدم وهو الاقل وجزء من الكسر موخر وهو الاكثر ومن
ثم تحضت اياه ولهذا قيل ينبغي ان يسمى هذا رومًا لكن في عبارة المتقدمين انه اشمام
وليس المراد به ما سيأتي في الوقف من ضم الشفتين من غير صوت لان هذا غير ممكن في الوصل
ويدل على الاول قول سر سمعنا من يتم الضم ولك الضم مخلصًا من الكسر فتقول قول وبوع فتسلم
العين التي هي واو لسكونها بعد مجانستها وقلبت التي هي ياء لسكونها بعد ضمة وهي لغة
قليلة قال ليبت شبابًا بوع فاشتريت وتعرك للقعس ودبير وهما من فصحاء بني اسد وهي موجودة
في لغة هذيل وما جرم كالتسهيل من تجويز اللغات الثلاث في انقاد واختار هو موافقا لما
فعله ابن عصفور والامدي ونزعم ابن عذرة امتناعها في انفعل وافتعل واذا السر اخلاص
الكسرة كقولك في بيع العبد بعت يعني العبد باخلاص الكسرة او اليس اخلاص الضمة
كقولك في عوق الطالب عفت يعني الطالب باخلاص الضم فانه لا يعلم كون المخاطب مفعولا
بل المتبادر كونه فاعلا والمراد كونه مفعولا تعينت اللغة او عفت بكسر العين او بالكسر
مع اشمام الضم فيهما ولا يتعين الاشمام خلافا لما وقع في شرح التسهيل لمولفه ويمتنع الوجه
الملبس وعللته المغاربة وجهًا مرجوحًا لا ممنوعًا ولم يلتفت سر للالباس لحصوله في نحو
مختار ومختار اذ الخلاف في احتمال مختار لوصف الفاعل والمفعول دون احتمال لفعلهما بل اجاز
في هذا النوع مسندا الى ضمير المتكلم او المخاطب او نون الاناث الاوجه الثلاثة وزعما كسر
او اشمام اوّل نحو رد وهو كل ثلاثي مضعف كشدّ ومدّ والجمهور يوجبون الضم قال في الاوضح والحق
قول بعض الكوفيين ان الكسر جايز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقراءة ردت الينا ولو
رقوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهايا ذي من اشم في قيل وبيع اشم هنا
والى اختيار جواز هذين اشار سر بما مر الاشعار بتعليلها وكسر فعل ساكن العين بتخفيف نحو
علم جايز كذا قطرب تنقول علم وصله ابن مالك من النقل بهذا التخفيف وكانه لما سكنت
العين نقلت حركتها الى الفا ومذهب الجمهور انه لا يجوز كسر اذا سكنت تخفيفا فان
سكنت لادغام فهي مسئلة المتن وشذ في تفوعل بفتح العين نحو تحيفل في تحوفل.

باب الاشتغال

اي اشتغال العامل ناصبًا كان او رافعًا عن
المحمول اي ما من شانه ان يعمل فيه النصب والرفع لو سلط عليه وهو عبارة عن اخذ الفاعل
معمولة المنصوب او المرفوع كما ان التنازع عبارة عن تقدم اخر لذلك ولما كان الاشتغال

نسبة

الاخوي تعين اخلاص
الضم فيما عينه يا كالاول
والكسر فيما عينه واو
كالثالث او الاشمام
كبعت بضم الباء. م م

واوا مو

به مو

من م

نسبة تستدعي مشغولا ومشغولا عنه وشاغلا وبالكلام عليه يتعرف احكام الثلاثة ترجم الباب
بالاشتغال وان كان المقصود بالسياق هو المشتغل عنه اذ الكلام في بواب المرفوعات والحقه بابواب
المرفوعات لان احد قسميه مرفوع وهو ما اشتغل عنه الرافع لانه مبتدأ او فاعل كما سياتي والثاني
وهو ما اشتغل عنه الناصب يترجح فيه الرفع ما لم يمنع منه مانع يجب عنده من نصبه كما سياتي
وهذا الباب متسع الاطراف وكثير من المصنفين يقتصر فيه على مباحث اشتغال الناصب لكثرتها
وهذا قدمه المص والضابطة المشتمل على اركان الثلاثة هو المشغول والمشغول عنه وبه
اشار بقوله اذا اشتغل فعل او وصف وهذا هو الكلام في المشغول وهو العامل ولا يكون
الا فعلا او وصفا كما علم مما قتضاه عليهما قال ابن الناظم ولا يدخل في هذا الباب الا اسم
الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة واسم الفعل والحرف لان الصفة لا تعمل فيما
قبلها ومعمول اسم الفعل والمصدر لا يتقدم عليهما فلا يقال زيدا ضربا اياه ولا دراكا ولا زيدا
انه قائم نعم من جوز تقديم معمول اسم الفعل كالكسائي ومعمول المصدر الذي لا يحل بحرف مصدري
كالبرد والسير في بجوز نصب الاسم وسياتي بسطه ان شاء الله تعالى وحكى في الارتشاف في المصدر
ثلاثة اقوال ثالثها التفصيل بين ما يحل بحرف مصدري نحو كان جزائي زيدا ان اضربه
وكذلك زيدا ضربته قائما وانتفى اطلاقه لفعل دخول الجامد فيه ونص سيبويه على جواز
زيدا الست مثله ومنعه غيره وعن ابن كيسان ان بعض الكوفيين لا يجيز ذلك في ليس واطلاقه
الوصف دخول الواحد والمجموع جمع تصحيح كزيدا انتم ضاربوه وكذا جمع تكسير عند بعضهم
كما نقله في الارتشاف وكذا الصفة وافعل التفضيل الا ان سياتي ما يخرجهما مع فعل التعجب
في كلامه وقوله عن نصبه اسم اي عن نصبه لفظا كزيدا ضربته او محلا كهذا ضربته وهذا هو
الكلام في المشتغل عنه واحترز بقوله تقدمهما اي تقدم الفعل او الوصف والمراد احدهما
الا ان جرى على اسلوبه في تثنية ضمير المتعاطفين بما وكما مر وسواء ولياه بالفصل بينهما اما لا
كاستعرفه عن ما اذا تاخر المشتغل عنه عن العامل كضربته زيدا وانا ضاربه زيدا فلا يكون
من هذا الباب بل ان نصبت زيدا فهو بدل من الهاء او ان رفعته فهو مبتدأ وشرط فيه ايضا
ان يكون من هذا الباب مختصا ليصح رفعه بالابتدا وهذا اعتراض ابن الشجري على ابي علي
في قوله تعالى وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا انه من باب زيدا ضربته كما نقله عنه المص في الجهة الخامسة
من الباب الخامس في المخبر واقره قال والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صلته ولا بد
من تقدير مضاف اي وَحَبَّ رهبانية قال وانما لم تحمل ابو علي الامر على ذلك لاعتبار الدوام قال
فانما يبتدعونه لا يخلفه الله قال المص وقد يتحمل ورود اعتراض ابن الشجري على ابي البقاء في تجويزه
واخرى تجنبوها كونه من باب زيدا ضربته وبجاب بان الاصل وصفة اخرى ويجوز كون تجنبوها
صفة والخبر اما نضر من الله او محذوف اي ولكم نعمة اخرى ونضر بدل او خبر لمحذوف وقول بعد الدرب
الخبر ابن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من باب الاشتغال قال كقول ابي علي
في الاية قال الظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا وفي البيت زيادة وهذا امكن ان يدعى انه من
باب الاشتغال انتهى وقال قريبه ان الظاهر ما قاله ابو علي قال بعد سرد ما لك كان من المسائل
التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيها النصب ولا يصح فيها ان يكون مرفوعا على الابتداء فليس

لعله صفة

انتهى وقال قريبه ان الظاهر ما ذكر

جوازا لامرين شرطا في صحة الاشتغال ويقوى ذلك تجويز جماعة الاشتغال في سورة انزلناها
صفة والخبر محذوف اي فيما يتلى وقد يقال ان ابن الشجري والمصنف لم يشترطا في الاسم صحة رفعه على الابتدا
حتى يقال من المسائل ما لا يجوز فيه الرفع بالابتدا بل كونه قابلا للابتدائية بناء على ان الاصل فيه
جواز الوجهين من الرفع والنصب وذلك لانا في تعين النصب في البعض لعارض ومع تجويز الاشتغال
في سورة انزلناها كتجويز اني على فاما ان يمنع اتباعا وعلى حد ما ذكره المصنف في اخرى تجوبنها
وفارسا ما غادر وع البيت وشرط فيه ايضا كما في البسيط ان يصح اضمار فلا يصح الشغل في الحال
والتمييز والمصدر المذكور ومجرور كاف التشبيه وحتى ونحوها مما يمتنع اضمار والظرف ان كان
على التوسع في الفعل جرى مجرى المفعول به وانفصالا للفعل نحو يوم الجمعة صمته رفعا ونصبا اما
على التوسع او على الظرفية وعلى الظرفية تقول يوم الجمعة انا لقاك فيه فرقا بينه وبين
المتوسع فيه والمصدر ان كان متسعا فيه جاز الشغل عنه نحو ضربت زيدا الضرب الشديد
فتقول الضرب الشديد ضربته زيدا رفعا ونصبا والمفعول معه بمنزلة المجرور تقول
الخشبة استوى الماء وايا ما فيصير بمنزلة زيدا ضربت عمرا واخاه اي لابس الماء الخشبة
والمفعول لاجله ان كان اسما فكالمجرور وان كان مصدرا فان جوزنا اضمار جاز والا فلا
ذكره في الارتشاف وهذا الشرط يؤخذ من قوله بنصبهما الضمير اي لضمير الاسم
المتقدم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المتقدم عليه بسبب نصبه لضميره او لمتعلقه مما
سيأتي ولو كان ذلك لعمل في ذلك المتقدم فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظي ولا معنوي بل
هو بحيث لو سلط عليه ولم يشتغل عنه بضميره لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع بحاله ففي
قوله اشتغل عن نصبه بنصبهما لضميره غنى عما زاده ابن الحاجب من قوله بحيث لو سلط عليه
لنصبه كما يعلم من كلام الرضي ومن هذا التقرير يؤخذ الاحتراز عن نحو زيد اضربت لان
عامله وهو الفعل لم يشتغل لغير ما هو عن نحو زيد قام وزيدا قام فان الفعل رافع لضميره
لا ناصب له ومثله زيد ذهب به وعن ما اذا كان العامل ليس بحيث لو لم يشتغل ضمير
الاسم المتقدم لنصبه اما لامتناع عمله فيما تقدم عليه لذاته كالصفة المشبهة وافعل
التعجب والتفضيل نحو وجه الاب زيد حسنه وزيدا الحسنة وعمرو اكرم منه زيد فيجب رفع
هذه الاسماء على الابتدا او لعارض كون الاسم من جملة اخرى نحو في الدار زيد قائم لان
الفعل لا ينصب الا ما هو من جملته وهذا معنى اشتراط التسهيل وغيره كون الاسم المشتغل
عنه مفتقرا لما بعده او لغير ذلك كاعتراض ما لا يعمل فيما قبله كما سيأتي شرحه في قوله
وليس منه والعمل الصالح برفعه الى اخره ومن هنا يعلم ان الوصف اذا كان صلة لا يصح التفسير
نحو زيدا انا الضارب له لان معمول الصلة لا يتقدم وكذا لو كان ماضيا ولم يعتمد على شيء مما سيأتي قريبا
في بابه كما يؤخذ شرطية ذلك من قوله ينصبهما او لا ينصب المعمول الا اذا اعتمد ولم يكن ماضيا كما سيأتي
وقوله لضميره وما عطف عليه مما سيأتي هو الكلام في المشتغل به اي اذا اشتغل الفعل او الوصف
عن نصب الاسم المتقدم بسبب نصبهما لفظا او محلا اما لضميره الراجع اليه المتصل بهما
اي بالفعل او الوصف او لضميره المنفصل بالجار وينصبهما بسببيه والمراد به المضاف
لضميره نحو زيدا ضربت اخاه او ينصبهما لاجنبي متبع بما اي بتابع اشتمل على ضميره

اي

ذكما

واما المعنوي فانه وان كان معه ضمير لكنه يجب ان يكون راجعا الى المؤكد م

اى ضمير الاسم المتقدم والحاصل انه لابد فى صحة الاشتغال من علقة بين العامل والاسم المتقدم عليه فلذلك عد هذا الباب من جملة الامور والابواب التى تحتاج للروابط لكن ما يقع ذلك الضمير الذى هو الاصل فى الربط يقع متعلقه مما ذكر وقوله من نعت وما عطف عليه بيان للتابع الاجنبى الذى يحصل معه العلقة المذكورة وهو ما عدا التوكيد فالبدل ان قلنا انه على نية تكرار العامل اما التوكيد فلا يصح مطلقا لانه ان كان بالمرادف فلا ضمير يربطه بالمؤكد اصلا وان كان باعادة لفظ المؤكد فلا يمكن مع التوكيد بجميع اقسامه حصول العلقة بين العامل والاسم واما البدل فلانه على ذلك يستلزم خلو الجملة من الرابط ان رفعت وزوال العلقة بين العامل والاسم ان نصبت بخلاف المتبع بغيرهما من نعت نحو زيدا ضربت رجلا بحبه او عطف بيان كزيد ضربت عمرا اخاه فان قدرت لا ح بدلا بطلت المسئلة نصبت او رفعت لما ذكر الا ان قلنا ان عامل البدل هو المبدل منه والصحيح الوجهان او عطف نسق بالواو وخاصة نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وتبع فى التقييد بها ابن مالك فى التسهيل لافادتها معنى الجمع فكانك قلت زيدا ضربت عمرا مع اخيه بخلاف غيرها من حروف العطف لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها من ذيول ما قبلها فيكون فى فى نحو مر بزيد فعمرو ما جاءنى قوم فى لم واو نحو مررت بزيد اضربت عمرا ثم اخاه ومررت بزيد اضربت عمرا أو اخاه والرضى اطلق العطف ولم يقيده بالواو وقال فى ضرب المعرف وهو الظاهر قال فى الارتشاف وقد جاء الربط بتكرار الاسم فى الشعر نحو زيد لقيت زيدا اكرمه ومن الربط ان يشتمل صلة الاجنبى على ضمير الاسم نحو هند ضربت التى يبغضها وكذا اذا عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت رجلا وعمرا يضربه ومررت بزيد لقيت عمرا والذى يضربه ذكر الرضى قال فعلى هذا يشترط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب المفسر وليس الشرط ان يكون منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا لنحو زيدا اضربته او مررت به وانا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه الا ترى انك تقول هندا اضربت من تملكها ومررت من تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها فقوله جاز جواب الشرط فى قوله اذا اشتغل الى آخره اى اذا وجد الضابط المذكور على الوجه السابق شرحه جاز رفع الاسم اى المشتغل عنه الماضى تفريعا على الضابط المذكور بان يقال هو الاسم الذى تقدم على فعل او وصف اشتغل عن نصبه بنصب ضميره او متعلقه بحيث لو لم يشتغل بذلك نصبه فاذا وجد اسم كذلك فالاصل كما قال فى الاوضح ان يجوز فيه وجهان رفعه بالابتدا وهو عامل الرفع فى جميع ما يجوز فيه رفعه فى هذا الباب فلذلك صرح به حتى لا يظن ان رافعه فعل او شبهه كما ان ناصبه كذلك خلافا لبعضهم فى نحو زيد ارتفاعه فى جميع ما سيذكر بفعل مقدر هو مطاوع ذلك الظاهر المفسر له قال السيرافى فى نحو هلا زيدا قتلته بتقدير هلا قتل زيدا قتلته وروى الكوفيون لا تخرجى ان منفسا هلكنه اى ان هلك منفس وان هلك والاول مطابقة المفسر للمفسر له فى الرفع والنصب اذا امكن ذكر الرضى وقدم الرفع لانه ارجح الوجهين لسلامته من تكلف اضمار ما سيأتى فى الوجه بعده وعليه فالجملة بعده رفع على انها خبر وهى ذات وجهين اسمية القصد فعليه المجر وجملة الكلام وهى الكبرى اسمية وجاز نصبه وهو وان كان عربيا كثيرا كما قال س

الجر م

الوجه الثانى م

لكنه مرجوح عن الرفع لما فيه من حذف الناصب واضماره والاصل عدمهما ولذلك منعه بعضهم حتى يوجد
ما يقتضي الفعل وجوبا او غلبة ووقع في كلام من عصفور انه ضعيف وليس ذلك بشئ فقد نقل سر وغيره
من ائمة العربية عن العرب قال سر وقرأ بعضهم وامامُوه فحدثنا هم وانشدوا هذا البيت
بوجهين على الرفع والنصب فاما تميم بن مر فالعاهم القوم زوني بها ثم قالوا النصب هو الكثير والرفع
اجود انتهى وانشد عليه ابن الشجري في امالية فارسا ما غادروه ملحما غير زميل ولا كسو وكذا ومنه كما في شرح
اللمحة قراءة بعضهم جنات عدنٍ بكسر التاء وسورةٌ انزلناها بنصب سورة ثم انه لا يجوز ان يكون نصبه
بالعامل المشغول على لغة العائد كما قاله الكسائي ويكون ناصبا للظاهر والمضمر كما نقله الفراء بطلا
بخلاف زيدا مررت به بكون نحو مر لا يتعدى بنفسه فتعين ان يكون نصبه باضمار عامل لا يجوز اظهاره
كما سيأتي التصريح به في المغني ان شاء الله تعالى قال في المغني ويجب ان يقدر متقدما على الاسم المنصوب
لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين حذفه وتقديره موخرا بلا ضرورة تدعو الى تاخيره ونقل عن ابن
البياني جواز تاخيره وقالوا انه يفيد الاختصاص قال وليس كما توهموا وانما يركب ذلك عند تعذر
الاصل وعند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو اياهم رايته اذ لا يعمل فيه الا ما قبله
والثاني نحو متعلق البسملة الشريفة تقديما للاسم وانتقل الدماميني بانهم لا يقدرونه
موخرا لافيد الاختصاص الا لوجود المقتضي وقد قدموا فتقدم عليه كما قال عند تعذر الاصل اقتضاء
امر معنوي فاتوجه اعتراضه عليهم انتهى وقال قرب الحلم ينبغي ان يفصل بين اقتضاء المقام
الحصر والقصد له لظاهر ما قاله البيانيون او بمقتضيه فلا يقدر الا متقدما كما قاله المصنف
ولكون العامل المشغول في هذا الباب عوضا من العامل المضمر امتنع اظهاره لئلا يجمع بين
العوض والمعوض ولكونه دليلا عليه كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ الظاهر المفسر به ومعناه
الا اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اخاه فيقدر ما يناسبه
اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد وليس المانعان في كل متعد بالحرف ولمع كل سببي الا ترى انه لا مانع في نحو زيدا شكرت له
لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف
بنفسه ويتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه له تخالف
زيدا ضربت اخاه فالحاصل انه يجب تقدير عامل لائق في كل موضع بحسبه فحيث لا مانع يقدر
من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته وحيث ثمة مانع قدر من معناه
وحده فالاولى ان يكون بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل ايّ
معمول كان ان امكن ذلك نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر بمعنى مررت سوّ كان مررت عاملا
في بكر به او بغلامك او باخيك او في اي شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا
نظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معمول له الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فيقدر ذلك المعنى نحو زيدا
ضربت غلامه فان اهنت المقدر هنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو بمعناه
مع غلامه واخيه وصديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى
ضربت عدوه اهنت زيدا ضربت عدوه فاهنت بمعنى الفعل الظاهر مع بعض المعمولات دون بعض
بخلاف جاوزت فان لم يمكن هذا ايضا اضمرت معنى لائق فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او متعلق

الضمير

علي وجهين

حينئذ م

او عند م

نحو م

بل اكرمت زيدا م

لابسته بيان

الضمير اى متعلق كان نحو ان الخوان اكلت عليه اى ان لابسته **فان قلت** الخوان اكل عليه اللحم اضمرت لابسه فاعلما اسند اليه الفعل المبنى للمفعول اى لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم فان تجافى الصورة المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف نحو اليوم زيدا ضربته او انا بسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف والجار ايضا وان جاء قبله مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما فى ان زيدا عمرا اضربه اى ان ضرب زيد عمرا اضربه فلا اشكال وكذا فى ان زيدا عمرا وضربه هو الا اضربت فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان وبالجملة متى وجد ضابطان احدهما ان يتقدم على فعل او شبهه او متعلقه سواء كان قبل الاسم اسم مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او منا سبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا والا يمكن لا يختلف الحكم فيه فالمرفوع قبل الاسم المشتغل عنه نحو زيد عمرا اضربه بنصب عمرا اضرب المقدر بعد المبتدا وهو زيد على انه ضمير له وزيد مبتدا اى اضرب زيد ضرب عمرا اضربه والاخفش يجوز ارتفاعه بذلك المقدر وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا اضربه ويختم تقدير الفعل مقدما فى نحو ان زيدا عمرا اضربه والمنصوب قبله لفظا نحو اليوم عمرا اضربته ومحلا انا بسوط زيدا ضربته وقد ينوالى اثنان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو زيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته او زيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ومن امثلة سر زيدا اخاه تضربه لاختلاف فى نصب الاخ اى اهنت اخاه بضربه واختلف فى زيد فاجاز سر والاخفش نصبه بعامل مقدر وحكى منعه عن قوم من القدماء ورد بان الضمير الذى وقع على الاخ قد عرف اذ فسره الظاهر فاستبان حتى صار كالملفوظ فكيف لا يفسر به ويكون المظهر مفسرا لهما جميعا وقضية اطلاقه انه لا يشترط ان ينتصب الاسم المشتغل عنه الجملة التى انتصب بها ضميره ومتعلقه وهى جملة المفعول به وفيه قولان ذهب الفارسى وابن كيسان والسهيلى والاستاذ ابو على فى احد قوليه الى الاشتراط فلو كان الضمير ومتعلقه ينتصب على الظرف او المفعول لاجله ومعه والمصدر والخبر لم يجز ان ينتصب الاسم السابق فلا يجوز زيدا قمت اجلا لاجله له او زيدا جلست به مجلسه او زيدا قمت واخاه وزيدا كنت غلامه او زيدا قمت مقامه بل لا يجوز فى زيدا الرفع فقط وذهب سر والاخفش والاستاذ فى احد قوليه الى جواز نصبه وان كان المشتغل به قد ينصب من غير الوجه الذى انتصب المشغول عنه عليه قال سر اعبد الله كنت مثله اى شبهت عبد الله وازيدا لست مثله اى ما بنت وحكى الاخفش فى الاوسط عنهم ازيدا جلست عنده بنصب زيد بتقدير الا بست زيدا جلست عنده فانتصاب الاسم فى الامثلة على جهة المفعول به وانتصابه لسببى على الجرية فى الاولين والظرفية فى الاخير قال ابو حيان وهذا هو المذهب الصحيح واذا انتصب الاسم فالجملة بعده لا موضع لها لانها مفسرة ولا موضع للمفسر عند الجمهور وخالف الشلوبين فزعم انها حيث تفسر فهى فى نحو زيدا ضربته لا محل لها وفى نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيدا بنصب الجزء فى محل رفع ولهذا يظهر اثر الرفع اذا قلت اكله وقال فمن نحن نؤمنه بيت وهو من لحظ الحمام فى نومنه لانه مفسر للمجرور وهو الفعل المحذوف بعد اسم الشرط لان الشرط لا يليها الا الفعل ظاهرا او مقدرا وكان الجملة المفسرة عندهم عطف بيان او بدل قال المم ولم يثبت الجمهور وقوع البيان

اسم الثانى ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب ذلك الاسم بضمره او هو

للمفسرة

فانها

الخبر يا علوم

والبدل جملة على انه ايضا قال في الارتشاف المفسر ليست جملة الاشتغال من الجمل التي تسمى
في الاصطلاح مفسرة وان حصل فيها تفسير فلهذا فسر الجملة المفسرة في المغني بالفضلة الكاشفة
لحقيقة ما يليه قال واحترزت بالفضلة عن الجملة المفسرة لضمير الشان وجملة الاشتغال وذلك
اي اشتغال الفعل عن نصب الاسم الذي قبله بسبب نصبه لضميره المتصل به كزيدا ضربته اي
ضربت زيدا ضربته او بسبب نصبه لضميره المنفصل بالجار كزيد امررت به اي جاوزت زيدا
مررت به واجاز بعضهم جر الاسم السابق بمثل ما جر به الضمير نحو بزيد مررت به وعلى زيد عطفت
عليه ذكره في الارتشاف او بسبب نصبه لسببيته كزيدا ضربت اخاه اي اهنت زيدا ضربت
اخاه كما قيل اذا رأك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير وعن ابن كيسان ان النصب
الذي قبل هذه احسن منه فيها او بسبب نصبه لاجنبي معطوف عليه بواو المنسق كزيدا ضربت
عمرا واخاه اي لابست زيدا ضربت عمرا واخاه وتقدم تمثيل غير ذلك من التوابع واشتغال
الوصف بشرطه السابق عن نصبه الاسم الذي قبله بسبب نصبه لضميره المتصل به نحو زيدا انا ضاربه
الان او غدا اي انا ضارب زيدا ضاربه وفي هذا المثال تنبيه على ما اقتضاه اطلاقه في الضابط
السابق تقدم الاسم على العامل من عدم وجوب ايلاء العامل الاسم المشتغل عنه كما مر في نحو الخوان
اللحم اكل عليه ومثله زيدا انت محبوس عليه اي كرهت زيدا انت محبوس عليه وقد يكتنف اسمان نحو اليوم
الخوان اللحم اكل عليه واقتصر على مثال الوصف اعتمادا على العلم ببقية امثلته من المقايسة بالفعل
ومثاله في المنفصل بالجار زيدا انا ضارب به ومثال الوصف مجموعا جمع سلامة زيدا انتم ضاربوه
وزيدا انتن ضاربه امر كان الوصف غير عامل على الاصح فلا يفسر عاملا كما سيأتي وجه الاصح
زيد حسنة كان معمول الصفة لا يتقدم كما مر ولا يفسر الوصف اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم
للفعل والا فتخير بين الفعل بتسوا فسر الناصب نحو زيدا ضربته او الرافع كما سيأتي نحو
زيد قام واطلق جوازا الوجهين في الاسم المشتغل عنه مع اشعاره برجحان الرفع كما مر اعتمادا
على ان جواز الوجهين هو الاصل فيه كما في الامثلة المذكورة واشار الى ترجح الرفع بتقديمه على النصب ولو
كان الاسم متلوا بمبني غير مختلف نحو زيد لم اضربه كما سيأتي وقد يعرض له ما يرجح نصبا ويوجبه
او يمنعه فيصير رفعه اويسا ويبينهما فصل اربعة احوال اشار الى الاولى بقوله ويترجح
النصب في مسائل كما اذا ولي الاسم المشتغل عنه طلب بفعل فيفهم منه الامر كما في نحو زيدا اضربه
او يريد التقريب فان كلا من الامر ليست من ذوات الصدر فيجوز ان يتقدم المعمول ويفهم منه
النهي نحو زيدا لا تضربه او الدعا نحو زيدا ارحمه يا رب فيترجح على الرفع فيما ذكر للمطلب
الواقع بعد الاسم فانربا للفعل اولى ولا داء الرفع الى الاخبار بالجملة الطلبية وبعضهم يمنعه مطلقا
او بدون تاويل كما مر واذا اذا الامر بين متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق اولى وسواء في ذلك
الطلب الحاصل بما قبله الحضور كما في الامثلة المذكورة او العموم كقولك للذان يأتيانك اضربهما
وقضية التعليل للطلب فقط يترجح النصب معه ولو كان بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن اولادهن
وقول القائلين بسم الله نبتدئ او نبدأ عسا لسيدهم في الامر اذا امروا او نحو يرحمه الله وزيدا قطع
الله يمين وعمرا متر الله عليه العيش واما نحو زيدا لحسن به فلا يجوز نصب زيد لان الضمير في
محل الرفع على الاصح ولو قيل انه في محل النصب فالمانع كون التعجب لا يعمل فيما قبله مجرورا ونحو

جواب

جواب سؤال على ما مرّ تقريره ان السبعة اتفقت على الرفع في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا والزانية والزاني فاجلدوا مع ان العامل طلبي والشبعة لا تتفق على المرجوح والجواب انه ممتنا ول عندنا على معنى فيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة وفيما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية فالسارق مبتدأ على تقدير مضاف وهو حكم والخبر محذوف وهو عليكم ثم استونف فاقطعوا لان الفاء لا تدخل عندهم في خبر الموصول اذا كان الخلافا للمبرد والزجاج والكوفيين نعم اذا كان خبرا لمبتدا فيدخل في خبره كما مرّ فتكون الاية ح من قبيل الفعل الذي يفسره الاسم المتقدم عليه من جملته بل الكلام ح جملتان ومن اجاز دخول الفاء في خبر الموصول لتضمن الموصول معنى الشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما سبأتي فالرفع على القولين واجب واما نحو اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح واما بنعت ربك فحذف فانما جاز عمل ما بعد الفاء السببية فيما قبلها لوقوعها في غير موقعها كما سبأتي وقال ابن السيد وابن باشاذ يختار الرفع في العموم كالايتين والنصب في الخصوص كزيدا اضربه ونحو بالجر عطفا على قوله في نحو زيد اضربه اي ويترجح النصب فيما اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بما مسبوق بفعل غير مبني على اسم نحو قوله تعالى والانعام خلقها بعد قوله خلق الانسان من نطفة وقوله فدمرناهم تدميرا وقوم نوح لما كذبوا الرسل اغرقناهم وزيدا هديناه وفريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ونحو قام زيد وعمرا اكرمته ولست اخاك وزيدا اعنته عليك فيترجح النصب في هذه المواضع لتناسب المتعاطفين في كونهما جملتين فعليتين وهو امر مقصود عندهم بخلاف الرفع لتخالفهما بالاسمية والفعلية ومن منع تخالف المتعاطفين بالاسمية والفعلية اقتضى قوله ايجاب النصب قال في شرح اللمحة لكن لم ار منقولا عن احد انتهى ونقل في المغني عن الامام فخر الدين الرازي انه قبيح واحسن زيدا بغير مفصول من نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمته فالمختار الرفع ما لم يرجح النصب مرجح كالطلب هذا ان اما لقطع ما بعدها عن ما قبلها وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب على حد زيدا اضربته وبغير مبني على اسم من فعل التجهني نحو ما احسن زيدا وعمرو تضربه فانه مبني على اسم وهو ما على الاصح فيها وزاد الرضي في الفعل قيدا اخر وهو ان لا يكون افعل به في التعجب نحو احسن بزيد وعمر وتضربه فلا تطلب فيه المشاكلة اذ ذاك بل الثابت للمشتغل عنه ما ثبت له لو لم يدخل عليه عاطف مسبوق بجملة فعلية وكذا يترجح النصب في نحو زيدا ضربته واكرمت عمرا كما ذكره المص قال وهو مما اغفلوه اعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولا فرق بين المثالين وقد اجتمع الترجيح باعتبار المعطوف عليها والمعطوف في قوله تعالى وكلا وعد الله الحسنى لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين وبعده جملة فعلية وهي وفضل الله المجاهدين وما لا يعمل الاسم الذي بعد حتى وبل ولكن كذلك اي يترجح فيه النصب نحو اتيت القوم حتى زيدا مررت به وما رايت زيدا لكن عمرا رايته وما لقيت زيدا بل خالدا لقيت اياه لشبههن بالعاطف في ان لا يكن الا بعد كلام تاما ولا يبتدا اصلا ولانها يعطف بها في المفردات فاختبرت المشاكلة لذلك كما في الحروف العاطفة ولا

باتمام

بهن ص

والتصرف في التسهيل على حتى مع ان سر نص على الثلاث كما نقله ابو حيان وانما قال الشيخ هن بالعاطف لانه لم يشترط ذلك للعطف لانتفاء شرطه وهو كون المعطوف مفردا والاسم المنصوب في باب الاشتغال لا يتعين ان يكون بعض جملة فتكون هي المعطوفة بذلك العاطف على الجملة المتقدمة وهو لا يعطف الجمل بحملها كلها قد احد من الثلاثة في هذا الباب منزلة العاطف في اعطاء حكمه له وان كان كل قد احد منها في اصله عاطفا ذكره قريبا قال ابن مالك وضربت زيدا حتى بشر اضربنه بجر بشر وان شئت رفعه بالابتدائية او العاطفة اذ لا تقع العاطفة الا بين كل وبعض وقضيته انه يشترط للعطف بعدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها كالعاطفة قال

الاسم ص ابو حيان ولم يعتبر سر ولا غيره هذا الشرط وكذلك الثاني همزة الاستفهام نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه قال سر وليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه فيما طلب فيه المشاكلة يعني ان الرفع فيه احسن والهمزة اشد اقتضاء منها للنصب وان فصل من الهمزة فالنحاة والرفع نحو انت زيد تضربه الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع على الابتدا نحو ازيدا ضربته ام عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا وغلط سر في استشهاده به على النصب قال وليت الاسم الهمزة امتنع النصب نحو زيدا ضربته كما سيأتي وكذلك الاسم التالي حرف نفي وهو لا وما وان نحو قوله وهو ابن خشرم العذري انشده التبريزي في حماسته فلا ذا جلال هيبة جلاله ولا ذا ضياع حتى يترك للفقر ولا تملك ان المراد لا التي ليست ولا قعة في جواب قسم كالبيت ولا لم يصح الاشتغال معها ومن ثم قال سر في قوله اليت حبا العراق الدهر اطعمه انه منصوب على التوسع باسقاط الخافض نبه عليه المص في حاشية التسهيل ونحو ما زيدا رأيته وان زيدا رأيته فيترجح النصب في مسئلتي الاستفهام والنفي لغلبة الفعل بعدهما كما مر توجيهه وما ذكره في النفي تبع فيه ابن مالك وابن عصفور وزعما انه مذهب الجمهور قيل وظاهر قوله سر اختيار الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه لكن شئت رفعت والرفع فيه لا قوى وقال الرضي جعله فيه احسن من الهمزة وقال ابن الباذش وابن خروف الوجهان مستويان وغير الهمزة من ادوات الاستفهام يجب النصب بعدها كما سيأتي نحو هل زيدا ضربته وغير حروف النفي الثلاثة كلم ولما ولن ليست مثلها اذ لا يقدر معمولها وهو الفعل بعضها فلا يقال لم زيدا لم تضربه ولا لن بكرا تقتله الا في ضرورة كقوله فلم ارجلا القه غيري وابهب اي فلم اوتذ ارجلا وكذا ليس فان ما بعده واجب الرفع اسما له والجملة بعده خبر نحو ليس زيد ضربته فلا تكون المسئلة من باب الاشتغال اما الاسم المتلو بلم ولن ولا ولما فالارجح رفعه نحو زيد لم اضربه ولن اضربه كما في لك زيدا اضربته وقال ابن السيد النصب ارجح كما في نحو ما زيدا ضربته والفرق ظاهر تكملة وقد ذكر ابو حيان النصب في مواضع اخر احدها في الاسم الواقع بعد حيث مجردة من ما نحو جلست حيث زيدا الرأه لان الغالب في حيث ان تضاف للفعل بخلاف حيثما اذا اتصلت بما فحكمها كاسم الشرط وسيأتي ثانيها الاسم في نحو زيدا اجدا له وبكرا اعقر له والله تحمدا له ونحو ذلك مما لمصادر اجارية مجرى الفعل عند من جوز تقديم معمول المصدر المجرور على المصدر فعلى هذا يكون مصدريا فالضمير المجرور منصوب في المعنى

ولا اضربه ص

وقد ذكروا ابو حيان

ولا اختيار

(٣٦)

136

والاختيار في الظاهر النصب كذا في الارتشاف قال وفي كتاب ابن القوطية لابن الحاج مثل مررت زيدًا الجدعاله وامتاكرا فسقيًا له وقال في المغني لا يجوز نصب الاسم في ذلك بفعل محذوف على شريطة التفسير خلافا لجماعة منهم ابو حيان ولو قلنا ان المصدر الحال محل فعل دون عرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول زيدا ضربا لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة فالصحيح في المثال ليس معمولا له ولا هو من جملته قال وامتا تجويز بعضهم في قوله تعالى فتعسًا لهم كون الذين منصوبًا بفعل محذوف يفسره فتعسًا لم فوهم بل الذين مبتدأ وفتعسًا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ومثل زيدًا سقيا له وجدعا له شاهدها الاسم الذي يوهم رفعه وصفا فحلا كما في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فنصب كل يرفع توهم ان خلقنا شيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا فهو خبر فيلزم عموم خلق الاشياء بقدر خيرًا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة وامتا الرفع فمحتمل لان يكون خلقناه خبرًا بنا فق معناه معنى النصب مخصصة لشيء ويكون قوله بقدر هو الخبر فيلزم بعض الاشياء ليس بقدر منه كما هو مذهب المعتزلة فيا فعال العباد الشرور فالنصب يرفع توهم هذا المعنى راسا فكان راجحا لكونه موجب العموم وقد قرئ بكل منهما لكن المشهور النصب كذا قالوا واعترض الرضي فقال المعنى بكل شيء كل شيء مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء جعلنا خلقناه صفة مع الرفع او خبرًا اذ لا يصح ان يراد بكل ما وقع عليه اسم الشيء فهو مخلوق لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهيات فمعنى كل شيء خلقناه على تقدير الفعل خبر كل مخلوق بقدر وعلى كونه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر فالمعنيان واحد اذ لفظ شيء في الاية مختص بالمخلوق سواء كان خلقناه صفة له او خبرًا قال والمثال الصحيح اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مما يملك اشتريته بعشرين وانك لم تملك واحدًا منهم الا اشتريته بهذا الثمن فقلت كل واحد من مما يملك اشتريته بعشرين فنصب كل نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد وامتا ان رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته خبرًا له وبعشرين متعلقا به اي كل من اشتريته منا لما يملك فهو بعشرين فلا يقع الاعلى من اشتريته دون من حصل منهم بغير القصد انتهى واجاب العلامة التفتازاني في شرح المقاصد عن ما اورده في الاية بان الشيء فيها اسم للموجود او مفيد به والمراد خلقنا كل شيء موجود من الممكنات فاندفع قوله لابد من تقدير الشيء بالمخلوق على تقدير النصب ايضا لانه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع اسم الشيء عليه على انه لو سلم التقييد بالمخلوق فالفرق ظاهر بين الخبر والصفة لان الخبر يفيد ان كل شيء مخلوق بخلق له بخلاف الصفة انتهى قال في الايضاح ولم يعتبر من هذا امر مجمل للنصب بل قال في الاية جاء هذا على زيد اضربته وهو عربي كثير فلذلك اسقطه هنا كما لذين قبله لعدم ثبوت ارجحية النصب في الثلاثة بما ذكروه عند كما علمته ورابعها الاسم الواقع جوابا على استفهام بمفعول ما يليه نحو زيدًا اضربته في جواب ايهم ضربت او بمضاف اليه مفعول ما يليه نحو ثوب زيد لبسته في جواب ثوب ايهم لبست فان لم يجب به استفهام بالمفعول ولا بمضاف اليه اختير الرفع فتقول في جواب ايهم ضربته وثوب ايهم لبسته زيد ضربته وثوب زيد لبسته بالرفع

صفة م

وان يكون صفة م

في

مخلوق م

الا بشيء ان

بنيه الشيء من وجوه الممكنات كالارث والهبة ونحوها فرقه موهم لاحتمال م

من ضربته

بالرفع وزعم ابن السيد ان نصب المتلو بلم اولى والاوجح من رفعه نحو زيدًا لم اضربه والارجح كما في التسهيل الرفع اما المتلو بما فليس من هذا الباب كما سيأتي في الحالة الثانية واليها اشار بقوله ويجب الخ النصب في ما اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل لزومًا كما في ان مع الماضي نحو ان زيدًا لقيته فاكرمه ومثلها لو زيدًا لقيته ما اهنته واذا الشرطية مطلقا مع الماضي والمضارع نحو اذا زيدًا لقيته او تلقاه فاكرمه وكادوات التحضيض نحو هلا زيدًا اكرمته فيجب نصب الاسم في ذلك كله لوجوب اتى الفعل بعد المذكورات بالاستقراء من كلامهم كما علله البصريون فان لم يكن ظاهر المضمر سواء كان ناصبًا كما هنا او رافعًا كما سيأتي قريبًا ومن اجاز وقوع المبتدا مع شيء مما ذكر لكما سيأتي قريبًا ايضا اجاز الرفع في هذه المسائل كلها وحرفا الشرط المذكوران وهما ان ولو يقدر بعدهما الفعل مفسرًا بالماضي في الكلام والشعر سواء كان ناصبًا كما ذكر او رافعًا كما سيأتي وغير مفسر كما مر في باب كان نحو ان شيئا فسيف او طلبوا العلم ولو بالصين وكذا ادوات التحضيض كما سيأتي فيها ويقدر مفسرًا بعد اذا بالماضي والمضارع لا تقول ان زيدًا تكرم ولا متى زيدًا ضربت قال سر لو قلت انهم زيدٌ ضربت فبئس اشتهى وكذا لا يجوز هل زيدًا ضربت ولا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر سواء كان اشتغال الناصب كما هنا نحو هل زيدًا لقيته ومتى زيدًا ضربته او اشتغال الرافع كما سيأتي نحو قوله متى واغل ينبت الفيحين واجاز الكسائي كما في الارتشاف ان بلى غير الهمزة من ادوات الاستفهام المبتدا نحو هل مراد ك ثلثة قال الفعلي مذهبه يجوز فيها الابتدا والاشتغال وفيه عن الاخفش التسوية بين الهمزة وغيرها من ادواته في اختيار النصب نحو ايهم زيدًا اضربته ومن امة الله ضربتها والى الحالة الثالثة اشار بقوله ويجب الرفع في ما اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالدخول على الاسما كما في ليتما زيد اضربه لامتناعه اي امتناع الفعل الناصب بدا على ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا تزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية كما مر فلو نصبت زيدًا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد زلتها عن الاختصاص ولو نصبته على انها ولعلت جملة اضربه خبرها صح واجاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في انما زيدا اضربه بنا على زوال الاختصاص قال في المغني والصواب ان انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد وهذه المسئلة وهي من زوائد هنا على التسهيل ومسئلة اذا الفجائية الآتية ان قلنا بوجوب الرفع بعدها يتبين ان من مسائل الباب ما يجب رفعه لصدق ضابط الاشتغال اذ لو لم يشتغل العامل فيها بضمير الاسم لنصبه اذ لا مانع من عمله فيه بخلافه في نحو زيدٌ هل ضربته لوجود المانع وهو اعتراض الصدر بينهما وبهذا اخرجها عن مسايل الباب كما سيأتي في عدد المستثنين المذكورتين من مسائله وتم بهما التقسيم الذي مر ذكره وهو من محاسن هذا الكتاب وكمال رشاقته فتقول في الاوضح مما ذكر من الاقسام ما يجب فيه الرفع كما فعل الناظم لان حد الاشتغال لا يصدق عليه محله في زيدٌ هل ضربته او ما رايته من ما منع من نصب لعامل للاسم قبله مانع كما سبق وجعله مسئلة اذا الفجائية مر لك ممنوع كما يفهمه كلام الرضي لظهور الفرق بينهما كما قدمناه يؤيده الخلاف في وجوب الرفع فيها والاتفاق عليه فيما توسط فيه المانع بين الاسم والفعل كمسئلتي هل ومتى ونحوهما قال الرضي لم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن الانباري

فيهما م

وهل زيدٌ ضربته ومتى زيدٌ ضربته كلاهما جائز عند الفراء والرفع في الاول اقبح هنا حسن الفصيحين

عليه م

الاسم م

سابق م

فاعلية الفاعل

الاسم

ابن كيسان قال هذا اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به تحقق فاعليته لفاعل فكانه فاعل مرفوع بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما تحقق فاعليته فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه منصوب وهذا الذي ذكره قياس نادر والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه منصوب محلا يلي ما بعد اذا الفجائية واجب الرفع انتهى وقد حكى المص الخلاف في هذه المسئلة اذا كما اشار اليه بقوله وفي نحو اذا وفي الاسم التالي اذا المفاجأة نحو خرجت فاذا زيد واذا زيد يضربه عمرو اقوال ثلاثة للنحاة احدها يجوز النصب مطلقا قيل وهو ظاهر قول سيبويه انتهى المنع مطلقا وهو ما ذكره ابن مالك والرضي وقال المص انه الظاهر لانها لا يليها فعل وكل معمول فعل وانما يليها مبتدأ وخبرا وان المفتوحة والمكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدأ وخبر قال ابن مالك فمن اولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يلتفت اليه وان كان سيبويه وهذان القولان المطويان تحت قوله وثالثها ايما ثالث الاقوال التفصيل بين قولها المنع والجواز وهو انه يجوز النصب ان قرن الفعل بقد ويمتنع ان لم يقترن بها وهو مذهب ابي الحسن وتبعه ابن عصفور وذلك لان ابا الحسن نقل عن العرب انه اذا الفجائية اذا كان الفعل مقرونا بقد جاز ان يليها فتقول خرجت فاذا قد ضرب زيد وان لم يكن مقرونا بها فلا يجوز ان يليها وجب ان يليها الاسم ووجه المص هذا القول ان التزام الاسمية فيها انما كان للتفرقة بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعل فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها وابى الحالة الرابعة اشار بقوله ويستويان الى الرفع والنصب في كل موضع بني الفعل او شبهه فيعمل اسم غيرها التجيبية ووقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول بها تاما او بعد ما يشبه العاطف كما في نحو زيد قام وعمرا اكرمته فترفع عمرا بالابتدا اخبر عنه بجملة فعلية معطوفا على مثله وهو الجملة الكبرى الاسمية من زيد قام او تنصبه مفعولا لفعل مقدر هو جملة فعلية معطوفة على جملة فعلية هي الجملة الصغرى من قام مع ضميره التي هي جملة خبرية وان لم يكن في المعطوفة ما يربط كالمثال على ما سيأتي ترجحه وبالاتفاق ان كان فيها ما يربط نحو هند ضربتها وزيد كلمته ومثل بقام الخالي عن منصوب لئلا يتوهم توسل بفعل له منصوب بمثال ترى عمرو ليتنبه وزيدا كلمته اختصاصه بقوة المشاكلة اللفظية كما وقع في كلام ابن مالك ما يوهمه وليس كذلك لرعاية المشاكلة ليست لكون الصغرى فيها منصوب بل لمجرد كونها فعلية نبه عليه ابو حيان والوجهان سواء عند الجرولي ونسبة ابن العلج وعليه جرى الشمني المكافئ بينهما لسلامته الرفع من الحذف والتقدير عارضته ترتب النصب على اقرب المشاكلين وقد يرجح الاول بكثرة بعضهم وعن الفارسي ترجيح الرفع واسم الفاعل كالفعل كما في الاستفهام نحو زيد اضارب عمرا وعمرو كلمته فتنصب عمرا الاسم الفاعل وكانه قال زيد يضرب عمرا بدل اسم الفاعل من الجملة الصغرى وشبه العاطف كالعاطف نحو انا اضرب القوم حتى عمرا ضربه ذكره ابن عقيل بخلاف نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته عنده فلا اثر للعطف وبخلاف المفصول بها تاما نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فالمختار فيه الرفع مالم يرجح النصب مرجح كالطلب ولا يشترط في المسئلة المذكورة الربط اي ضمير يعود على الاسم المشغول عنه من الجملة المعطوفة ان نصبت وفاقا للسيرافي والفارسي في عدم الاشتراط واختاره عنا كالتسهيل بدليل قوله تعالى والقمر قدرناه منازل قرأ ابو عمرو والحرميان بالرفع وبا في السبعة النصب

عمرا ام

بخلاف ام

اللفظية

الجرمي

مراعاة ام

وهو معطوف على والشمس تجري قال السرو فذكر المسئلة وذلك تولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخير فلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى وصرح بانك ان حملت على الاخير نصبت وليس في المثال الذي ذكره رابط خلافا للاخفش في منع النصب بالعطف على الصغرى وممن افتضى في ترجيح الرفع ان لم يكن رابط كمثال السرو يعبر عنه بعدم صلاحية ما بعد العاطف للخبرية وهو مذهب الكرماني وبه قال السيرافي واختاره في الارتشاف لان المعطوف على الخبر خبر فكما لا تجعلة الخبر عن الرابط فكذلك المعطوف عليها قال ابو حيان وان وجد النصب في ما عرى من الرابط فليس ذلك من جهة العطف على الصغرى بل لجواز زيدا ضربته ابتداء من غير مراعاة عطف على الصغرى ويكون من عطف الفعلية على الاسمية وهو مرجوح عن الرفع فوجود الرابط على هذا القول شرط في استوا الوجهين لا في صحة النصب في الجملة كما اقتضاه كلام المص فاعلمه وقيل ان كان العاطف بالواو وبالفا جازت المسئلة والا فلا وهو مذهب هشام وقيل ان كان العطف بالفا جاز والا فلا وهو مذهب الجمهور حكاه في الارتشاف ويصح تنزيل كلام المص على مذهب الجمهور بجعل الالف واللام في الرابط للعهد وقد مر عن المص ان الرابط في الخبر وليس منه اي من باب الاشتغال لعدم انطباق ضابط السابق عليه قوله تعالى والعمل الصالح يرفعه لان فاعل يرفع ضمير يعود على العمل والضمير المنصوب انما يعود على الكلم وقد مر ان الفعل لا ينصب الا ما هو من جملته لا من جملة اخرى فلا يصدق عليه انه بحيث لو لم يشتغل العامل بضميره لنصبه كما مر تقريره وليس منه قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر لانه ليس بحيث لو لم يشتغل عنه العامل بضميره لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل مع الرفع اذ المعنى في النصب فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الظرف بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اي في صحف اعمالنا شيأ اذ لم توقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الظرف لغوا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحايف اعمالهم وهو وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حال ترفع اذ المراد فيه ما اريد بقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوا كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر منه صغيرة ولا كبيرة وليس منه ما اضيف فيه الى العامل نحو زيد يوم تراه تفرح ولا ما فصل فيه بين العامل والاسم اداة الاستثناء نحو ما زيد الا يتمرغ به عمرو ولا ما العامل فيه صلة نحو زيد الذي رايته وزيدا انا الضارب وكذا شبهها وهو الصفة نحو مار جل يحبه ثهان وفصل فيه بين الاسم والعامل ما له الصدر كالنافية نحو زيد لا ما رايته ومثلها لا وان النافيتين بجواب القسم وكاداة الاستفهام ولام الابتداء وكم الخبرية نحو زيد هل ضربته وعمرو كيف وجدته وعامر ليحبه بشر وزيد كم لقيته وان واخواتها غير المفتوحة نحو زيد انا اضربه وليتني القاه فكل من هذه الصور ليس من باب الاشتغال اذ العامل فيها ليس هو بحيث لو لم يشتغل عن نصب الاسم المتقدم عليه بنصب ضميره لنصبه لامتناع عمل فيه لو فرغ لسبب كونه مضافا اليه في الاولى وصلة وصفة في مسئلتيها ولا يعمل المضاف اليه والصلة والصفة فيما قبل المضاف والموصول والموصوف وكونه بعدا في الاستثنا والصدر في البقية ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا فرق في ذلك بين الهمزة وغيرها من ادوات الاستفهام نحو زيدا ضربته وكان ابن حروف الله يذهب دائما الى ان للهمزة مزية على بقية ادوات الاستفهام وان ما بعدها يفسر ما قبلها حتى نبهه الاستاذ الشلوبين عليه من كلام سر حكاه ابو حيان وكذا ما بعد ان المفتوحة وان لم

صفحة م

تجب

يجب تقدره لا يعمل فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا وما بعد حروف العطف والفا السببية لا يعمل فيما قبله ايضا لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر قال الرضي واذا لم يصح للعامل ان يعمل في الاسم المتقدم عليه لم يصح ان يفسر عاملا فيه في باب الاشتغال لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعد للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشتغل بضميره او متعلقه لنصبه فما لا يصح هو او مناسبة لنصبه لولا الضمير او متعلقه لا يكون مفسرا وقول المالكي ان الصواب عدم نحو زيدا هل ضربته مما امتنع فيه العمل لمانع لا لذات العامل من مسايل الباب وان ضابط الاشتغال صادق عليه وانما الذي لا يصدق عليه ضابطه هو ما امتنع فيه عمله لذاته كالتعجبي والصفة المشبهة ليس بصحيح للتصريح بخلافه في كلام المعتمدين كالرضي والمصنف وغيرهما وليس منه ما العامل فيه شرط مفصول عن الاسم باداته وجوابه مجزوم نحو زيدا ان لقيته اكرمه فلا يصح نصب الاسم لمحذوف يفسره الشرط لانه كالشرط ايضا في ذلك واصل زيدا مفصول عن نحو ان لقيته اكرمه فاكرمه فقد سبقت وبجزم الجواب من رفعه فسياتي حكمه ومن اجاز عمل الشرط فيما قبل الاداة اي كالكسائي على ما نقله الرضي نحو زيدا ان تكرمه يكرمك اجاز ان تكون المسئلة من باب الاشتغال فتقول زيدا ان لقيته اكرمه قال في الارتشاف ومن زعم ان تقدم معمول الشرط على اداته لا يجوز بلا خلاف فهو واهم واما معمول الجواب ففي تقديمه على فعل الجواب وحده نحو ان يقم زيدا خاه اكرم اقوال الجمهور على المنع والكسائي على الجواز وقيل بالتفصيل بين ان يكون ظرفا او مجرورا فيكون فيجوز او غيرها فيمتنع وهو مذهب الفراء كما في الارتشاف قال وعلى هذين المذهبين ينبني جواز الاشتغال ومنعه وليس منه ما العامل فيه مسند لضمير الاسم السابق المتصل نحو هند ظننتها قايمة وزيد ظنه ناجيا اي ظننت نفسها وظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمحذوف يفسره العامل لعدم صحة عمله فيما ذا لا يوقع فعلا فاعل مضمر متصل على مفسره الظاهر كما يلزم منه تقدير المفعول للفاعل وهو ممتنع في جميع الابواب فلا يقال لزيدا ضربت على ان الضمير عايد على زيد خلافا للكسائي اذا برز الضمير نحو زيد ضربه هو لان القياس ان لا تخالف المفسر مفسره وتخالف الفاعل والمفعول بها الغالب المشهور ولذا لم يجز زيدا عطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه قال المصنف وهذا جعلني الفا من قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا به القرآن لسلا يتعدى العامل للضمير وظاهره معا وهل نحو زيدا ضربته على معناه المفسر نحو غلام هند ضربت قولان عن البصريين والصحيح الجواز لانه بتقدير هند ضربت غلامها وبجوز ابقاءه على موصوله بفعل المفسر الظاهر نحو ما اراد زيدا خذ فاخذ ناصبه ما والفاعله ضمير مستتر عايد على زيد واراد زيد صلة ما فاوقع فعل ضمير متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر فان رفعت الجواب في مسئلة الشرط او صلت الفاعل في الثاني بعدها نحو هند ما ظننتها قايمة الا هي وزيد ما ظنه ناجيا الا هو الاشتغال عند سر واصحابه امتنا في الاولى فلان الجواب المرفوع حج بعمل فيما قبل الشرط لانه ليس بجواب عند سر وانما هو دليله والجواب محذوف وتسمية جوابا كما ذكره مجاز واذا جاز ان يعمل فيما قبله والحالة هذه جاز تفسير عامل فيه لكن قضية كلامه كالتسهيل جواز زيدا ان قام زيدا اكرمه وهو لا يجوز اذا قام زيد اكرمه كما قاله ابن عقيل واما في الثانية فلان الضمير المتصل كالاجنبي والعرب تعامله معاملة السببي ولذلك يجرد عامله فعلا كان او صفة عن علامتي التثنية

اكرمه
لانه لا يعمل فيما قبل اداته عند البصريين فلا يفسر عاملا فيه وكذا لا يصح تفسير الجواب في جواب م

جاز م

او لا يجوز م

والجمع والتانيث كما مرّ فلا يلزم المحذور السابق والاصل في المثال لم يظنها قائمة احد الاهى
ولم يظنه ناجيًا احد الاهو وحيث لا يصح الاشتغال فرفع الاسم واجب على الابتدا في جميع المسائل
المذكورة فصار اشتغال الرافع وتفسيرًا العامل الرافع للاسم السابق حال كون ذلك
التفسير اى المفسر رافعًا لشاغل وهو ضمير الاسم السابق او ملابسه سواء رفعه حقيقة نحو زيد
قام ابوه او حكما نحو زيدا ضربته فانه يذهب به للتفسير الناصب فتارة يمتنع تقدير الفعل فيتعين
ابتدائية الاسم وتارة يمتنع فيتعين فاعليته وتارة يترجح فتضعف ابتدائيته وتارة
يضعف فتضعف فاعليته وتارة يتساوى الامران فيعرب الاسم بالفاعلية او الابتدا فهذه
خمسة احوال المذكورة في كلامه كما قال فتجب الابتدائية اى بالاسم السابق حيث وقع بعد ما يختص
بالاسما كما في اذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يكتب لمنع مانع من صحة تفسيره نحو زيدا ما قام
ويترجح الابتدائية على فاعليته بفعل محذوف يفسره الفعل بعده في نحو زيد قام كذا قال الصبان
بالتسهيل والذى عليه الجمهور وجوب الحمل فيه على الابتدا لانه لم يوجد مع الاسم ما يقتضى الفعل لزومًا
ولا اختيارًا او هو شرط في هذا النوع كما ذكره المغاربة ولم يجوز ارفعه على الفاعلية واجازه المبرد
وابن العريف بنا على عدم اشتراط طالب الفعل فتبعهم الشيخان ابن مالك والمص قال وجوز الكوفيون
على التقديم والتاخير ومثلوا لهما بعضهم بقولك خرجت فاذا زيد بقدر ضرب عمرا بنا على ما حكاه
الاخفش عن العرب من ايلاء اذا الفجائية الفعل مقرونًا بقد دون غيره كما مرّ قال ابن عقيل وفيه نظر
لان اذا الفجائية ليست طالبة للفعل لزومًا ولا اختيارًا وغاية ما حكاه الجواز وعلى هذا يكون
هذا القسم ساقطا انتهى وتضعف الابتدائية حيث وجد طالب للفعل اختيارًا كالاستفهام
والنفى كما في نحو قوله تعالى ءانتم تخلقونه ولهم يذكرون فيترجح تقدير فاعلا محذوفا كما مرّ
في الفاعل وتمتنع الابتدائية حيث وجد طالب للفعل لزومًا كادوات الشرط والتحضيض
اذ يجب ايلاؤها الفعل فان لم يكن ظاهرًا اوجب تقديره كما في ان من نحو قوله تعالى ان امرؤ
هلك وان احد من المشركين استجارك اى ان هلك امرؤ هلك وان استجارك احد من المشركين
نحو قوله تعالى اذا السما انشقت اى اذا انشقت السما انشقت ولو عند من جوز ايلاءها الاسم على تقدير
فعل مفسر كما سيأتى منه في اعراب الفعل وعليه قوله تعالى لو انتم تملكون اى لو تملكون فحذف
الفعل الاول فانفصل الضمير بقوله المص عن الزمخشري وانى لبقاء اهل البيان قال عن البصريين
انه لا يجوز لو زيد قام الا في الشعر والندور كقوله لو ذات سوار لطمتنى وما الاية فقيل
ليست مما نحن فيه بل من باب النفى ولولا تما اى لو كنتم فالفعل مقدر بعدها بدون تفسير قال في
المغنى ورد بان المعهود بعد لو حذف كان وترفوعها معًا فقيل الاصل لو كنتم انتم تملكون فحذفا
وبقى التوكيد وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد انتهى نحو هلا زيد قام اى هلا قام زيد قام وغير
ان واذا ولو من ادوات الشرط يجب ان يليها في الكلام فعل صريح غير مقدر كما سلفنا ولا يفصل
بينها وبين الفعل باسم منصوب نحو متى زيدًا اضربت او ضربته كما مرّ ولا مرفوع نحو متى زيد قام
الا في الشعر كقوله متى واغل ينزرهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقى نحو قوله ومتى نؤمنه
يبت وهو امن وقوله صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تصل وما ذكره من امتناع الابتدا بعد
ما ذكره مبنى على مذهب البصريين من اختصاص المذكورات بالفعل بدليل الاستقراء من كلامهم

وسيأتى

وسيأتي التصريح في كلامه بالاختصاص بالفعل في اذا واذا وان التخصيص والتلويح به في الباقي مع مامر ايضا وعن الكوفيين جواز دخول اذا على الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذا زيد قام وعن الاخفش والكسائي وموافقيهما في ان ايضا بالشرط المذكور وفي الارتشاف ان سيجيء ان يرتفع الاسم بالابتدا بعد اذا الشرطية واذا وان الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي الرضي ان الخلاف المذكور يطرد في كل حرف لا يليه الا الفعل كلو نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا نحو هلا زيد قام وممن جوز ايلاء الجملة الاسمية الزمخشري وسيأتي بسط الكلام على هذه الادوات في بابها وفي باب اعراب الفعل ان شاء الله تعالى ويستويان اي ابتدائية الاسم وفاعليته على تقدير الفعل في الجملة ذات الوجهين نحو زيد قام وعمرو قعد فان راعيت الكبرى رفعت عمرا بالابتدا والصغرى برفعته بالفاعلية والتقدير وقعد عمرو على ما نقدر في حالة النصب على التكافؤ بين التقديرين وههنا اشكال وهو ان قولهم ما لا يعمل لا يصير عاملا موجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع في المسائل المذكورة نحو زيد قام وان امرأ هلك وزيد قام وعمرو قعد لان الفعل لا يعمل الرفع فيما قبله بالاتفاق كما نقله بعضهم وقد مر وما لا يعمل فلا يفسر عاملا فلا يكون المقدر مفسرا بالظاهر المتأخر عن المرفوع الا ان يخص عدم جواز تفسيره بمفسر الناصب وهو الظاهر من كلامهم كما قاله بعضهم وقال الرضي ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر فان لم يصلح وكان له عمل اخر غير التفسير حمل عليه والا اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع عمله ففي نحو زيد ضربته للفعل محل اخر غير التفسير اذ الاضمار يؤدي الى دخول الشرط على الاسمية فحمل هذا الاضمار على التفسير في زيد قام وازيد قام بل نقول زيد مبتدأ لانا على انا لم نضطر الى جعله مفسرا لدخول الهمزة على الجملة الاسمية قال وهذا مذهب سر والجرجاني ورد بقاعدة مفسر بالظاهر مذهب الاخفش منظر الى الهمزة انتهى وهو مخالف لما مر من رجحان الفاعلية مع الهمزة ونقله المص عن الخذاق كما مر ولا يجوز النصب حيث اشتغل الفاعل بضمير مجرور لفظا مرفوع محلا كما في نحو ازيد ذهب به ونحو ازيد غضب عليه فزيد مرفوع بفعل محذوف على المختار لمكان الهمزة والتقدير اذهب زيد ذهب به كان الجار والمجرور في موضع رفع بذهب وشرط النصب ان يشتغل بنصب ضميره عن نصبه كما مر ويجوز رفعه بالابتدا كما مر واجاز المبرد والسيرافي وابو علي وابن السراج نصبه على ان يكون القائم مقام الفعل ضمير المصدر والجار والمجرور في موضع نصب والتقدير يذهب هو اي الذهاب به وسره ان الفعل انما يقتضي مصدرا غير مختص وغير المختص لا ينوب عن الفاعل كما مر

باب التنازع بالاضافة ويسمى باب الاعمال ايضا وهذا الباب وما قبله يشتملان على جملة كثيرة من مباحث العامل خلاصا تفرق منها في الابواب اذا اقتضى عاملان والمراد بهما من غير الحروف ان يكونا من نوع الفعل وشبهه بقرينة ما سيأتي من صحة الاخبار بهما والحروف لا يتصرف فيها فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره واجاز بعض النحاة التنازع بين لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني وعلى اعمال الاول عسى ولعل زيدا خارج وتناول اطلاق العاملين المتفقين في نوع كالفعل متصرفا كان نحو انوى أفرغ عليه قطرا او جامدا كفعل التعجب خلافا لسيأتي من كلامه مع تصحيح المنع وكشبه الفعل من اسمه نحو نزال ويله زيدا واسم الفاعل كقوله عجلت منيتا منيتا من اجرته

فلم اتخذ الا فناكم عوئلا واسما المفعول كمضروب ومهان زيد والمصدر اجاز السيرافي
تنازع المصدر من قول لعبدة ارواح مودع ام بكرت فانظر لاي حال تشير وفي النهاية
لا يصح تنازعهما اذا قلت سرني اكرامك وزيارتك زيدا وجب نصبه بفعل ثان ولا يجوز بالاول
للفصل بين المصدر ومعموله فان كان المصدر في معنى الامر والخبر فينبغي ان يجوز بناء ما ارت
ذكره في الارتشاف والمختلفين في النوع كالفعل واسمه نحو هاؤم اقرؤا كتابيه والعاملين
المتفقين في الاقتضاء كالمتنازعين في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد او المفعولية
كضربت واكرمت زيدا او فيهما معا كضرب واكرم زيد عمرا والمختلفين فيه بان طلب الاول
الفاعلية والثاني المفعولية كضربني واكرمت زيدا او بالعكس والمتعدي منهما لواحد
والاكثر على خلاف سيأتي في كلامه مع ترجيح الصحة وقال العاملان او ثلاثة واقتصر على ذلك
كما منع الشلوبين وابو حيان وغيرهما ولم يقل كابن مالك والرضي عاملان فصاعدا لاقتضائه
تنازع اكثر من ثلاثة قيل ولم يوجد قال ابو حيان الثلاثة اكثر ما سمع ومنه الحديث
تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازعت ثلاثة في اثنين
ظرف ومصدر وقوله سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا وانشد فرب لمم على العمال الاربعة
قوله طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني فعلت ولم ابغ الندا غير سائب ومعنى قوله اقتضى
عاملان او ثلاثة اي طلب كل واحد من حيث المعنى ما اخر من معمول اي معمولا موخرا عنهما
بان يتوجه اليه احدهما عند توجه الاخر اليه بعينه فخرج بالاقتضاء المذكور نحو قوله عدينا
في غير ما شيئا ما يجب ولو مطلت الواعدينا فان الطالب للواعدينا يجب لا مطلت والا لو
اكد احد العاملين بالاخر كقوله فهيهات هيهات العقيق ومن به وفاقا لصاحب
التسهيل والبسيط فانهما اشترطا في العامل المقتضي ان لا يكون للتاكيد وجرم بهما كما
سيأتي وفي الاوضح قال لان الطالب للمعمول انما هو الاول واما الثاني فلم يوت به
للاسناد بل لمجرد التقوية فلا فاعل ولهذا قال الشاعر اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس ولو كان من تنازع لقال اتاك اتوك وخالف في اشتراط ذلك جماعة كما سنتي
الاشارة اليه من كلامه ولم يذكرهما كالاوضح قيد الارتباط بين المتنازعين مما سيأتي وقد
تعقبه في ذلك قرابه فقال كان عليه ان يقول عاملان مرتبطان فلذلك يمتنع نحو قام قعد
زيد لعدم الربط لان الجملتين كالواحدة فيكون الفصل كلا فصل وعكن ان يقال لا يحتج
اقتضاء كل من العاملين او الثلاثة للمعمول على الوجه المذكور الا مع ارتباطهما واقوى ما يكون
الاقتضاء من جهة المعنى بحرف العطف ولذلك اشترطه الكوفيون وليس بلازم بدليل
قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه بل يكون بالعطف وبغيره كان يعمل اولهما في ثانيهما نحو وانه
كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او يكون
ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو توفي فرغ
عليه قطرا او اما جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة قال ابن مالك
واذا كان العطف بالواو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز ان يشترك العاملان في
العمل كقوله ويحمل رمح النسيم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع ولو كان من

التنازع

التنازع لكان احد الفعلين مونثا لان فاعله على لك التقدير ضمير مونث وانما اراد
محل رجع التسليم ما اشاهد انتهى وشرط فى المتنازعين ايضا ان لا يمنع من العمل
مانع لفظى فلا يكفى الاقتضاء المعنوى صرح به فى الارتشاف قال كقولك ظننى وظننت
اجل قدم ولى ليسبقه بالامر الجزء فهذا من اعمال الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال
الثانى لان الجزء لا يكون مفسرا للضمير الذى فى ولى ولام كى تمنعه ان يتخطاها الى
تفسيره فانه لا يتقدم ما بعدها عليه انتهى وكذا لو كان العامل الاول لا يجوز الفصل
بينه وبين معموله بالعامل الثانى كالمقتضا يفين فيمتنع التنازع فلا تقول رايت
غلامه وضاربا زيدا اثر يد غلام زيد وضاربا وهذا يمتنع فى فعل التعجب وان قلنا يجوز
فى الجامد لانه لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله كما نبه عليه ايضا فى الارتشاف وقد يقال
هذا الشرط ليس خاصا بهذا الباب فلا يجب التعرض له فيه وقوله من معمول بيان لما تاخر متناول
باطلاقه الفاعل والمفعول المظهر والمضمر فضوا ولى من تقييد ابن الحاجب له بالظاهر لانه يجوز
فى الضمير المنفصل المنصوب نحو ما ضربت وما شئت الا اياك فتكون حذف المفعول من الاول على اعمال
الثانى ومن الثانى على اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت
وقمت بك صرح بذلك فيهما قالوا لا سيما اذا تقدم الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
انتهى فيكون من باب التنازع اذ يمكن قطعه بالحذف الذى هو معتبر عندنا الكل لكنه يمتنع فيه
الاضمار كما نبه عليه السيد اما المنفصل المرفوع نحو ما ضرب واكرم الا انا فلا يجوز كما لا يجوز فى
الظاهر ما قام وقعد الا زيد كما سيأتى فى كلامه واما المتصل فيستحيل التنازع فيه لانه انما يكون
حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع فيه وهو فى مكانه كل من المتنازعين لو خلا الاخر والاول يستحيل
عمله فى المتصل الا خر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو جزيه ولا يفصل بعامل اخر وفى
الارتشاف منع بعضهم من التنازع فى المضمر واجاز اكثرهم وتناول باطلاقه المعمول ايضا الظرف
فتقول على اعمال الثانى سرت وذهبت اليوم وعلى اعمال الاول سرت وذهبت فيه اليوم والمصدر
ان اعملت الثانى قلت ان تضرب زيدا اضربك ضربا شديدا على اضمارك وان اعملت الاول
قلت ان تضرب زيدا اضربك اى الضرب ضربا شديدا قال فى الارتشاف ولا تنازع فى
الحال لانها لا تضمر وزعم ابن معط انه يجوز لكن تقول فى مثال ان تزرنى راكبا تكرمنى راكبا على اعمال
الاول ان تزرنى زرتك فى هذه الحال راكبا على معنى ان تزرنى راكبا اتيتك فى هذه الحال ولا
يجوز الكناية والاضمار عن لفظ الحال كالاول انتهى وفى النهاية لا تنازع فى المفعول له
ولا الحال ولا التمييز وتقول فى المفعول معه قمت وسرت وعمرا ان اعملت فيه سرت وان
اعملت قمت قلت وسرت واياه وعمرا انتهى وشمل المعمول الواحد والكثير كما مر فى حديث
تسبحون وتحمدون وتكبرون وقيد المعمول هنا كالاوضح بالاخر تبعا للشلوبين وابن مالك احترازا مما
اذا تقدم على العاملين نحو زيدا اكرمت ويكرمنى وتوسط نحو ضربت زيدا واضربنى فلا
يجوز وفى الارتشاف ان تيد لتاخر اكثرى لا شرط وقد اجاز بعض المغاربة تقدمه وجعل
منه قوله تعالى يا مومنين رءوف رحيم وعليه فربما يجب التقدم نحو اياهم ضربت وشئت والفارسى
توسطه وهو صريح كلام الرضى فى المسئلتين كما مر منه فى الضمير قال فى ترتيب المهم وهو الحق لان

كالمضافين

قدم

واحد م

بلغ

مثل م
وهو مع الجار ورور لا يجمع من متفرق ولا يوثق
من مجموع خشية الصدفة وذكر الشراح
ان خشية بعيد فيه معنى
قمت م
لاجله وقد تنازع فيه
العملان نحو ويرغب
لكن قال ولا مانع قبول
ان يود لا يعمل شيا ولذلك
حسن الصدفة فيجعل المراد
من عدم تنازع الخ

الاولى ولى بالعمل أما انه
ممتنع فلان معمول
العامل يجوز ان يتقدم
عليه وشرط فيه أيضا ان
يكون ه م

غايته ان يكون غير سببي مرفوع كما في الاوضح وغيره فلا يجوز زيدا قام وقعد ابوه وستاتي الاشارة
اليه في قوله وليس صدر وعن ممطول وكانه لم يذكر للخلف فيه فقد قيل انه لم يذكره معظم النحاة
واحترز بالمرفوع عن المنصوب فانه يجوز كما سياتي في قوله عمل جواب الشرط في قوله اذا اقتضى اى
اذا طلب عاملان او ثلاثة معمولا متاخرا جاز ان يعمل فيه واحد من العاملين او الثلاثة
على سبيل البدل ما الاول او غيره سواء كان طلبهما متفقا كقام وقعد زيد او مختلفا
كضربني واكرمت زيدا على ما مر لا كلاهما خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد فارتفاع
زيد بالفعلين عنده كما سياتي مع رده وقضيته كلامه انه لا يتعين العمل للثالث فيما لو
تنازع ثلاثة وزعم ابن خروف انه يتعين ويلغى الاول والثالث وتبعه ابن مالك وادعى
انه استقراء لك في الكلام فوجل مثلما قال قال ابو حيان واستقراؤه ناقص وقد جاء
اعمال الاول والاضمار في الثاني والثالث كقولك اني لاسوء كساك ولم تستكسه فاشكرن
لراح لك يعطيك الجزيل وناصره ناعل كساك ورفع براح واضمر في الثاني وهو قوله ولم
تستكسه وفي الثالث في له وحكى عن بعض اصحابنا الاجماع على جواز اعمال الثاني والثالث
قبل ان يخلق ابن خروف وابن مالك ثم انه لا خلاف بين اهل المصرين في جواز اعمال كل واحد
من العاملين في المتنازع فيه واعمال الاخر في ضميره فهو مسموع في كليهما وانما اختلفوا
في المختار منها للاعمال فالكوفيون يختارون الاول للاعمال لما يلزم في خلافه من الاضمار
قبل الذكر وهو ضعيف ورعاية لحق السبق كما روعي في قولهم ثلاث من البسط ذكورا باسقاط التاء ثلاثة
ذكور من البسط بابيانها لحق سبق البسط في الاولى والمذكور في الثاني ويكون اعمال السابق مغنيا
عن اعمال الثاني كما ان جواب السابق من القسم والشرط مغن عن جواب الثاني واجاب ابن مالك
بان تقدم الضمير بشرط التفسير سايغ من غير ضعف كما في باب نعم ورب رجلا وضميره الشان
واعتبارا لسابق في مسئلة العدد ليس لكونه سابقا بل لكونه قريبا من محل الاثر والسابق
من القسم والشرط لكونه مقصودا اذا كان شرطا وكون القسم المتاخر مؤكدا غير مقصود واجاب
هذا المجيب اذا كان قسما مرارا للباب وما نقله المصنف عن الكوفيين هو الذي تظافرت به نصوص
النحاة عنهم وقال ابن النحاس لم يجد لك على ما حكى عنهم فيضمر اى اذا اعملنا احدهما فقط مع
التنازع مع الاخر يكون بالحذف تارة وبالاضمار اخرى فعلى اعمال الاول تضمر في الثاني ما يحتاج
من مرفوع او منصوب او مجرور مطابقا للمتنازع فيه نحو قام وقعدا اخواك وقام وزيدا اخواك
وقام ومررت بهما اخواك ولا يحذف شيء من ذلك ان كان المتنازع فيه المعمول عليه وان تاخر لفظا
فهو متقدم رتبة وقد تحذف في حالة كونه منصوبا لفظا ومحلا كقول عاتكة بنت عبد المطلب
يعاتب بعض الناظرين اذا ما لم تحز اشياعه اى لم تحز اشياعه ترنو الي وارنو من اصادقه في
الثابات فارضيه ويرضيني اى ارنو اليه وهذا الحذف للضرورة عند ابي علي وقليل على الغالبة
واختار المصنف تهيئة العامل للعامل وقطعه عنه واجاز مطرف السيرافي وجماعة واختار
ابن الحاجب والرضي لكونه فضلة وحذفها جايز للدليل ورد بان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه
عنه بلا معارض بخلافه فيما سياتي في اعمال الثاني والبصريون يختارون للاعمال في المتنازع
فيه الثاني لنقل سر عن العرب انها لاكثر قال تعالى آتوني افرغ عليه قطرا يستفتونك قل الله يفتيكم

في الكلالة

الثاني

فى الكلالة والذين كفروا وكذبوا بآياتنا تعالوا يستغفر لكم رسول الله وانهم ظلموا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا ولو أعمل الاول لقيل
وقد استدل لهذه الآيات ونحوها ابن بابشاذ وغيره على مذهب البصريين لانه لما خلا
الثانى فيها عن الضمير مع موافقتهم لنا على ان الاضمار هو المختار كانت الآيات دليلا على
اعمال الثانى والا كان افصح الكلام وهو القرآن على غير المختار اى على حذف المعمول من الثانى
عند اعمال الاول وبهذا يندفع ما قاله ابن العلج من اصحابنا اهمل ليمن انه لا دليل فيها لان
المحذوف فى الظاهر فيها هو المفعول لا الفاعل وهو فضلة يجوز حذفه فيمكن ان يكون الظاهر
مفعولا للاول والمحذوف للثانى وبالعكس قلنا انما يصح الاستدلال باضمار الفاعل مع ظهور
المفعول كضربنى وضربت زيدا وبحذف المفعول مع ظهور الفاعل كضربت وضربنى زيد واما ان
يكون المحذوف والمضمر فى كلا الفعلين فلا دليل فيه انتهى على ان قوله تعالى تعالوا يستغفر لكم رسول
الله نص فى الاستدلال لانه من قبيل ما ذكر بعد قال ابن مالك واعمال الاول اولى وبوجد مع قلته
الا فى الشعر ورعاية لحق الجوار والقرب ولان الاصل فى المعمول ان يلى عامله وفيه تخلص من كثرة
الضمائر كما فى الحديث كما صليت وترحمت وباركت على ابراهيم اذ لو اعمل الاول لقال كما صليت
وترحمت وباركت عليه على ابراهيم اذ لو اعمل الاول لقيل كما صليت وترحمت وباركت عليه على ابراهيم
ومن الفصل بين العامل والمعمول فى العطف على العامل قبل ذكر معموله فيضمر اى على اعمال الثانى
يضمر فى الاول مرفوعه فاعلا او نائبا دون اشتراط ناظر الضمير كما يقوله الفراء وفاقا للسر
والبصريين وان كان فيه اضمار قبل الذكر نحو قوله جفونى ولم اجف الا طلا انثى بغير جميل من
خليلى مهمل وانثى بفتح الميم على تقدير لام العلة اى لم اجف لانثى مهمل وبكسرها بتقدير سؤال
مقدر اى ما حالك اذا جفوك ومهمل خبر انثى وبغير جميل متعلق به ومن خليلى صفة جميل وقد افاد
مع التمثيل بالبيت الاستدلال على مذهب البصريين لكونه نصا خلاف الآيات السابقة كما مر
وكقوله خالفانى ولم اخالف خليلا ولا خلاف خير فى خلاف الخليل وحكى سر من قولهم ضربونى
وضربت قومك وضربانى وضربت اخويك هذا فيما اذا اقتضى الاول فاعلا ومثاله اذا اقتضى ثانيا
ضرب واكرم زيد والكسائى بحذفه اى بحذف مرفوعه وجوبا فرارا من الاضمار قبل الذكر
وبه قال هشام من الكوفيين والسهيلى وابن مضاء من المغاربة واستدلوا بقوله تعفقوا بالاثر فما
وازادها رجال فبدب قبلهم وكليب اذ لم يقل فتعفقوا ولا ازادوها ويقال لهم ما ذهبتم اليه
من وجوب حذف المرفوع اشنع مما فررتم منه وهو الاضمار قبل الذكر لجيئه فى غير هذا الباب
كما سر مع امتناع حذف المرفوع بحال فى غير هذا الباب كما قيل وكنت كذا لسانى فى متعب موالا من سبل
الراعدة ما استدلوا به مأول على الاضمار جمعا بين الادلة وقد انتقد بر تعفق بهوای من
ينكر وما نقله المصنف عن الكسائى هو المشهور عنه وفى شرح الايضاح انه لا يقول بالحذف
بل يضمر مفردا فى الاحوال كلها والفراء يضمر اى المرفوع موخرا عن المتنازع فيه ان طلب
الثانى منصوبا فتقول ضربنى وضربت قومكم وبتوكى بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم
الاضمار قبل الذكر والا اى وان لم يطلب الثانى منصوبا بل وافق الاول فى طلب المرفوع نحو قام
وقعد زيد عملهما فيه فيكون الاسم الواحد مرفوعا بفعلين وفيه اجتماع مؤثرين على اثر
واحد وقد برهن على فساده فى غير هذا الفن وعوامل النحو وان لم تكن مؤثرات حقيقة

لكونه

بل علامات ينطق المتكلم عندها بوجوه مخصوصة هي انارة مجازا واصطلاحا واثارا لملتفظ بالحقيقة
وتاثيرا الا الهاء منزلة منزلة الموثرات الحقيقية في استتباع توارد اثنين منها على معمول واحد
بالشخص وانما التزم ذلك فرارا مما لزم البصريين من الاضمار قبل الذكر والكسائي من وجوب حذف
العمدة قال ابن مالك ان مذهبه غير مستبعد فانه نظير زيد وعمرو منطلقان على رأي سيبويه ان الخبر
مرفوع بالابتداء واجيب بان الفرق باستقلال كل واحد من الفعلين بالنسبة الى زيد وعدم
استقلال كل واحد من الاسمين الى منطلقين اذ لا يصح زيد منطلقان ويصح قام زيد قال
السيد والحق انه لا يستبعد لان المراد بالعامل الباعث لا المؤثر وما نقله عن الفراء هو الصحيح
عنه كما قال الرضي وذكر ابن عقيل ان المشهور عنه منع المسئلة الاولى مطلقا ونقل عنه ما نقله
المصنف جاز هنا بشرط الناخير ونقل عنه ايضا القصر على السماع وبحذف وجوبا منصوبه
اي منصوب الاول لفظا ومحلا في نحو ضربت واكرمني زيد لانه فضلة فيحذف في التسعة فكيف
مع التخلص من الاضمار قبل الذكر ~~وقبل جواز اضماره~~ اذا كنت ترضيه وبرضيك صاحب جهارا فلن
في الغيب احفظ للود وهو ضرورة عند الجمهور الا ان كان ذلك المنصوب غير مستغنى عنه لكونه في
الاصل مرفوعا كخبر كان ومفعول ظن وقد اختلف فيه هل يضمر قبل الذكر نحو ظنني اياه وظننت
زيدا قائما لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف او يضمر بعد اي بعد الذكر
نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه كمذهب الفراء في ضربني وضربت زيدا فهو ذاهبا الى
انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو على صورة الفضلة فاضمر موخرا وبحذف
نحو ظنني وظننت زيدا قائما لان من ادلة الحذف اختصارا اي لدليل وقد مر انه لا يمتنع وفارق
الفاعل فانه كالجزء من الفعل او يظهر نحو ظنني قائما وظننت زيدا قائما لسلامته مما لزم
قبله من الاقوال الاربعة الاخاة ثانيها للسيرافي قد اختار ابن مالك وثالثها قال ابن عصفور
انه اشد المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر والفصل وصحح في الاوضح ورابعها مختار
ابن الحاجب تنبيه لا يحذف المنصوب لفظا ومحلا الا اذا لم يوقع حذفه في لبس كما في غير ذلك
من الابواب نحو استعنت واستعان علي زيد به اذ لو حذف به لم يعلم ان زيدا استعان به او عليه وكذا
حذف منصوب الثاني على اعمال الاول ان قلنا بجواز في غير الضرورة نحو مال عني وملت اليه
زيد فلا يصح حذفه اذ يصير الظاهر بعد حذفه مال عني وملت عنه زيد وهو خلاف المراد ومثله
رغبت في ورغبت عنه زيد وانما لم ينبه عليه لعدم اختصاصه بهذا الباب بل هو شرط لمطلق
الحذف في هذا الباب وغيره واذا احتيج اي اذا احتاج العامل المهمل لمضمر يخبر به عما اي
عن اسم يخالف المضمر له وهو المتنازع فيه في الافراد وفرعيه والتذكير وضده اظهر وجوبا كقولك
في اعمال الاول ظننت وظنا في قائما الزيدان قائمين والاصل ظننت وظنني الزيدين
فظننت يطلب الزيدين قائمين مفعولين وظنني بطلب الزيدين فاعلا وقائمين
مفعولا فاعملنا الاول فنصبنا الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وبقي علينا المفعول
الذي يحتاج الى اضمار وهو مخبر عن يا المتكلم والياء مخالفة للقائمين الذي هو مفسر
للضمير الذي ياتي به فان اتى مفردا وقائمين مثنى فدارا الامرين اضمار مفردا لتوافق
المخبر عنه وتخالف المضمر وبين اضمار مثنى لتوافق المضمر في كل منهما محذورا لاخالف المفسر

المخبر

ولهذا الذي هو الحق اضمار الفعل العامل فقط عنه لا يجوز عند الكوفيين من الاضمار قبل الذكر فيقول يجوز اضماره عندهم

ظننت

كجزء

وهو الايف مو

المجرور والمجرور عنه ولا المفسر ومفسره فوجب العدول الى الاظهار فقلنا قايمًا التوافق المجرور عنه ولم تضمر مخالفته لقايمين لان اسم ظاهر لا يحتاج لمفسر هكذا قالوا قال في الاوضح والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في قايمين ونحوه لان في الزيدين لان ظننى لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفردًا وقد اشار المحقق الرضي الى ذلك في ضمن سؤال واجاب عنه بان التنازع بعد اشتغاله بالياء انما هو في ذات ثبت لها القيام كذا نقله عنه قريب المم ولم اجد في باب سرحه قال وفيه نظر لان التنازع انما يكون في مبهمين لا في مبهم سلمنا ان التنازع في ذات ثبت لها القيام باعتبار ما في الذهن لكن لا يمكن ان يكون الفاعل المتصل بالياء الذي هو ضمير مفرد يطلب ذاتًا اعم من ان تكون مشاة او مجموعة بل انما يطلب ذاتًا مبهمة مقيدة بكونها مفردة قال فالحق ما قاله المم ويقويه قولهم بفساد دعوى التنازع في بيت امرئ القيس الاتي حيث راعوا صحة المعنى وهم نحويون حيث كان انتهى ووجه المالكي ما قاله الجماعة بان التنازع في الثاني انما هو باعتبار كونه مفعولًا ثانيًا مع قطع النظر عن كونه مثنى او مفردًا وانت لا تنطق به مثنى الا بعد الحكم بكونه للاول ولا مفردًا الا بعد الحكم بكونه للثاني واذا نطقت به مثنى بطل كون الثاني يطلبه فمن هنا ظهر لهم فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولًا ثانيًا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع الا ترى ان العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعًا والثاني يطلب منصوبًا فتنازعا فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب ان اعربته بالرفع بطل كونه مطلوبًا للثاني لانه لا يطلب الا منصوبًا وان اعربته منصوبًا بطل كونه للاول لانه لا يطلب الا مرفوعًا واعتبر ذلك بالمفعول الاول في مثاله وهو لزيدين فانه بعد النطق به على هذه الصورة لا يطلبه ظنني لانه منصوب وظنني انما يطلب مرفوعًا والمولف يسلم التنازع فيه انتهى ولو اعملت الثاني فقلت ظنني وظننت الزيدين قايمين واضمار موخر على رفق المجرور عنه لا يقتضيه في هذه مفقود ثم وهو تاخر المفسر رتبة ولفظًا وليس من التنازع نحو ما قام وقعدا لا زيد وما قام وقعد الا اذا لا يتصور اضمار مع الا ولا بدونها فيفسد لانعكاس معنى المهمل من المتنازعين لاظنيه من الايجاب فينعكس المعنى فيه ويلزم ايضا في مسئلة الضمير اعادة غايب الى حاضر فلا يكون ذلك تنازعا بل قطعًا بما هو طريق القطع عندهم من الحذف او الاضمار كما مر فهو من باب الحذف لعام لدلالة القرايين اللفظية والمعنوية نحو ما قام احد وقعد الا زيد فحذف احد كما حذف في قوله تعالى وان منكم الا واردها ونحوه واسند قعد الى ضمير احد والا زيد بدل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وهو قليل عند البصريين انه لا يحذف في غير باب نعم ابن عصفور في شرح الايضاح انه لا يجيز حذفه احد من البصريين والكوفيين وهذا التركيب مسموع عن العرب قال ما صمّ قلبي واصابه وتيمه الاكواعب من ذهل بن شيبانا وهو مقيس وتخريجه على مذهب الفراء فيه وقعدن يديضعيف لما مر وعلى حذف الا يزيد فيه ايضا حذف الفاعل وبالجملة فلا تنفك المسئلة عن اشكال في التخريج كما اشار اليه ابن عقيل ولا ما اذا كان المعمول المتنازع فيه سببي مرفوع نحو قول كثير تعفى كل ذي دين فوفى عزمه وعزة ممطول معنى عزمها وذلك لان زوال الارتباط لو قدر من التنازع باعمال احد اسمي المفعول واضمار السببي

في م

فانك م
لغلت ظننت انا قايمان وظننت الزيدين
قايمين وانا لا نجيز الكوفيون مع ان
المعمول له لا ينطلق ظننت
فعلا ظننا في ظننت
الزيدين قايمين
م

في الاخرم

الذي هو الغريم فيخلو الاول من ضمير المبتدا ان اعملت الثاني وخلا الثاني ان اعملت الاول
فيلزم عدم الارتباط بالمبتدا لانه لم يرفع ضمير المبتدا ولا يلبس بضمير فتعين ان
يكون غرضه مبتدا وغرضهما مبتدا ثانيا مخبرا عنه بخبرين وهو ممطول ومعنى والجملة خبر
بعده او معنى صفة لممطول وحال من ضميره والى ما ذكرنا من رجوع كون ذلك من التنازع ذهب ابن
السبيع ابن خروف وابو علي الشلوبين واجاز جماعة منهم الفارسي اعمال كل من معنى وممطول في غرضهما
واحضر بالمرفوع لما لو كان منصوبا فيجوز التنازع نحو زيد يضرب واكرم اخاه لوجود الربط
قال المرادي وينبغي ان يفصل في المنصوب بين ان يكون في العاملين ضمير يعود على الاول
غير ضمير السببي كما في المثال فيجوز او لا يكون كقولك زيدا يضرب واهين علامة فلا يجوز لخلو
المهمل من عايد على الاسم قبله فيكون ح بمنزلة المرفوع وهو كما قيل تفصيل جيد وفي البيت
المذكور تنازع اخ وهو قضى وفرغ تنازعا غرضه وكل فاعل قضى وقد اعمل فرغ في حيث لم توفاه
ونصب غرضه ولا اى ليس من التنازع نحو قول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال لذكر المزوم التناقض لوجه العاملان وهما كفاني لطلب
المال المعول وهو قليل اذ لو لا متناع الشئ لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق
جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وبالعكس فيكون السعي
لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت في سياق لو وكذلك كفاني اى لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني
قليل من المال وطلب القليل مثبتا اذ هو سعي في سياق جوابها مع كون السعي لادنى معيشة هو
عين طلب القليل من المال فيستلزم له فيلزم اثبات الشئ ونفيه في كلام واحد بتقدير
توجه الطلب الى قليل ومعموله محذوف اى لم اطلب الملك بدليل قوله بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقديدرك المجد المؤثل امثالي هذا على تقدير الواو للعطف وكذا لو قدرت للاستيناف
لانه لا يكون ح بين كفاني والطلب ارتباط فلا تنازع لما مر فاذن قيل لم لا يكون للحال فيصح
التنازع ح فانك لو قلت لو دعوت لاجابني غير متوان فاذت لوانتفا الدعا والاجابة
دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني قلنا قد اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب
في شرح المفصل ووجه قول الكوفيين والفارسي ان البيت من باب التنازع على جعل الواو
للحال من الضمير المنصوب في كفاني وح لا يلزم ثبوت طلب القليل اذ التقدير لو كنت ساعيا
لادنى لمعيشة دنية كفاني قليل من المال حال كوني غير طالب لقليل من المال والاضافة
بينان يكون قليل من المال كافيا له وبين ان يكون هو غير طالب اياه ويكون البيت ح حجة
للكوفيين على اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد اركبه مع لزوم حذف مفعول
الثاني وهو لم اطلبه وتركه اعماله مع تمكنه منه وسلامته من الحذف لكنه لاحتماله لا يصح
حجة لاثبات متنازع فيه وبعد فهو منظور فيه كما قال السيد لان كفاني مترتب على السعي
لادنى معيشة وهنا السعي هو عين طلب القليل من المال ومستلزم له فكيف تكون على
الكفاية المترتبة على هذا السعي معلقة بعدم الطلب وصفان تنزله وكذا قال في المغني اذ
المعنى عليح لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له
فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه له فيتوقف عدم

الشي

الشئ على وجوده انتهى والاصح انه اى التنازع لا يمنعه تعدى العامل الاكثر من واحد بدليل ما حكى عن العرب متى رأيت او قتلت زيدا منطلقا على اعمال رأيت ومتى رأيت او قتلت زيد منطلق على حكاية الجملة بقلت فقاس المازنى ما يتعدى لثلاثة على ما يتعدى لاثنين فتتفق فى اعمال الاول اعلمنى واعلمته اياه زيد عمرو قائما ولم يسمع ذلك عن العرب ولا يخفى التفريع على ذلك مما مر ومنع بعضهم فى المتعدى لاثنين والجرمى وجماعة فى المتعدى لثلاثة وقالوا لم يسمع فى نظم ولا نثر وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ورد بالسماع فى ذى الاثنين وبالقياس عليه فى ذى الثلاثة ولا نسلم خروج الباب عن القياس مطلقا والاشارة الى هذا الخلاف نص على المسئلة مع دخولها تحت اطلاقه السابق فى ضابط الباب كما قررناه ثمة والاصح انه يمتنع جمود اى العامل وهذا راى ابن عصفور فانه اشترط التصرف فى العاملين واقتضى امتناع كل عامل جامد كبئس ونعم وليس فلا يجوز نعم فى الحضر وبئس فى السفر الرجل لرجل زيد واجاز ابن ابى العافية نعم وبئس فلان يجوز نعم فى الحضر وبئس فى السفر الرجل لرجل زيد واجاز ابن مالك فى فعل التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا اذا اعملت الثانى وما احسن واجمله زيدا على اعمال الاول ونص عليه المبرد فى المقتضب وشرط فى شرح التسهيل فى الجواز اعمال الثانى حتى لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله وعليه فتجوز الصورة الاولى وتمتنع الثانية ويجوز احسن به واعقل بزيد وتمتنع احسن واعقل به بزيد للفصل وردّه ابو حيان بان شرط باب الاعمال جواز عمل كل من العاملين فى المتنازع والمنع هو ظاهر مذهب سر والاصح انه يمتنع كونه اى العامل موكدا بكسر الكاف نحو قام زيد ما مر ان كل الموكد لم يوت به للاستدلال للتقوية واجاز الاعمال جماعة منهم الفارسى والجرجانى وابن ابى الربيع فقالوا فى قوله فيها تهيهات العقيق ومن به ارتفع العقيق فيها تهيهات الثانية واضمر فى الاول به والاول واضمر فى الثانية وقال قام زيد زيد فاعل الثانى وفاعل الاول مضمر كانه من باب الاعمال او بقام الاول وقال الثانى لا يحتاج الى مسند اليه اذ لم يوت به لذلك بل للتوكيد قال وهذا الوجه احسن وقيل العمل فى نحو ذلك للموكد والموكد جميعا وهذا ما اختاره ابن مالك لكونهما شيئا واحدا واختلف فى هذه المسايل الثلاث لم تعتبر شروطا فى ضابط الباب ونبه عليها بعد لئلا يوخذ من اطلاقه العامل غير تجويزها بالتنوين فى المفعول به بعد ان انهى الكلام فى العمدة من المرفوعات والمنصوبات وما يتردد بين العمدة والفضلة كالمشتغل عنه اخذ فى الكلام على الفضلات من المنصوبات وقدم المفاعيل لانها الاصل فيها وغيرها كالحال والتمييز والمستثنى محمولة عليها وقدم من المفاعيل المفعول به على بقيتها كافعل الفارسى وجماعة منهم صاحب المقرب والتسهيل لانه المفعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب لانه يطلق عليه اسم المفعول بلا قيد بخلاف البقية فلا يطلق عليها الا مقيدا بالاطلاق او بالجار كانه لما كان اكثر ورودا اخفوا اسمه ولان طلب الرافع للفاعل اشد من طلبه لغيره استغنى الاترى انه كما يقع عل فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول ولانه يقال ان النصب بطريق الاصالة وفى غيره بالحمل عليه وعرف ابن الحاجب تبعا للمفصل بما وقع عليه فعل الفاعل وفسر الوقوع بتعلقه بما لا يعقل الا به لا المباشرة ليدخل المنصوب فى نحو

ح بدل
اذا اعملت الاول

فيه م

ماضربت زيدا وقلده المص فيه في غير هذا الكتاب وعدل عنه هنا لكونه يدخل فيه المجرور في نحو
مررت بزيد وقرأت من عمرو وان كنا نقول انها مفعول بها لكن بواسطة الحرف ومطلق لفظ المفعول
به لا يقع عليه في اصطلاحهم فالاقرب في رسمه ما قاله المحقق الرضي وخصصه المص فقال المفعول به
هو الموصوف على صورة اسم مفعول وكان يقال ان النصب فيه بطريق الاصالة وفي غيره بالحمل عليه
وعرفه ابن الحاجب بما حصل به الفعل او وقع عليه فعل الفاعل غير الموقوع بمتعلقه مما لا يعقل الا به
لا المباشرة ليدخل المنصوب في نحو ما ضربت زيدا وقلده المص فيه في غير هذا الكتاب وعدل عنه
هنا لكونه يدخل فيه المجرور في نحو مررت بزيد وقرأت من عمرو وان كنا نقول انها مفعول بها لكن
بواسطة الحرف ومطلق لفظ المفعول به لا يقع عليه في اصطلاحهم فالاقرب في رسمه ما قاله
المحقق الرضي وخصصه المص فقال المفعول به والضمير فيه يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل
به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه كذا قاله الرضي قوله
ما كناية عن الجنس وهو الاسم اذ الكلام فيه وهو اعم من الصريح والمؤول كما مر في غير يصاغ
منه اي لا يشتق له اسم مفعول تام اي غير منتقل الى حرف جر ونحوه اخرجت بقية المفاعيل
غير المطلق فانه وان صيغ لها اسم مفعول من لفظ عاملها لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت
اليوم فرسخا وجئت وزيدا الاكرام لكان اليوم مسيرا فيه وكذا الفرسخ وزيدا مفعول
معه واكراما مفعول له وكذا المجرور في مررت بزيد وفتت الى زيد فنقال المرور به ومقوم اليه
واما زيدا في نحو قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا وكلت زيدا طعاما وبعت زيدا
سرابا وامثالها فملحقة بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرب به ومجى اليه ومبيع منه
ومكيل له ومبنى له وبقوله من لفظ عامله خرج المطلق لان الضرب في قولك ضربت ضربا
وان كان مفعولا للمتكلم الا انه لا يقال عليه مضروب ودخل في المرفوعا اوقع عليه الفعل كضربت
زيدا ومالم يوقع عليه نحو ما ضربت زيدا ونحو العالم والسموات من نحو خلق الله السموات
وخلق الله العالم على رأي الجمهور لانه يشتق لذلك اسم مفعول فيقال العالم مخلوق والسموات
مخلوقة وذهب جماعة من المحققين منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني في اسرار البلاغة والامام
فخر الدين الرازي في نهاية الاعجاز والزمخشري وابو عمرو بن الحاجب في امالية الى انه مفعول مطلق
وصوبه المص في المغني قال لو كان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه اوقع الفاعل
به فعلا كضربت زيدا فزيد كان موجودا وانت فعلت به الضرب والمطلق ما كان فعلا للفاعل
فيه هو فعل ايجاده كالعالم في خلق الله العالم فانه لم يكن موجودا بل عدما محضا والله اوجده
وخلصه من العدم فكان مفعولا مطلقا وهو المصدر لا مفعولا به ومن المحال ان يكون معنى خلق
الله العالم انه فعل الخلق به قال الامام في الدلايل لان خلق العالم ان كان غير العالم لم يخل
اما ان يكون مخلوقا فيستدعي خلقا اخر ولا يكون مخلوقا فيلزم سقوط قدم العالم قال المص
وانما غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المطلق بافعال العباد ومنها انما يجري
عليه ايديهم انشاء الافعال لا انشاء الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو
مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انه لا تختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا
لا موجد لها في الحقيقة سواه قال وكذا البحث في انشاء كتابا وعمل فلان خيرا والذين امنوا

وعملوا

تعالى

وعملوا الصالحات ونقل خالد الازهري المصري ممن تقدم عصرنا قليلا في شرحه للاوضحان
الامام احتج للجمهور في شرح المفصل من وجوه احدها انا نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا
بدليل مفصل والمعلوم مغاير للمجهول فيكون الله خالقا للعالم غير ذات العالم الثاني انا نصف الله
بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية
العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد الا الان الله اوجده واحدثه وابقاه فلو كان
ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد الان الله اوجد بمنزلة قولنا العالم
وجد فيكون تعليلا للشيء بنفسه فيرجع الى ان العالم وجد بنفسه وذلك نفي للصانع انتهى
ويدخل فيما ايضا الجملة المحكية بالقول وهو مذهب الجمهور لانه يقال عليها مفعول لفظا قال
ابن الحاجب في قوله انها مفعول مطلق لنحو ما مر في خلق الله السموات وقد جرى المص فيها على
مذهب الجمهور ومنع انها من انشات كتابا وعلمت خيرا من ما صرح بانه مفعول مطلق ويدخل فيه
المفعول لاجله من باب اعطى وكسى كاعطيت زيدا اجره فزيد مكسو ومعطى والمعطى والاجر مكسا
ومعطاه اما المفعول لاجله من باب ظرف وعلم فانهما وان صدق عليهما التعريف المذكور الا انه لا يتكلم
فيهما في هذا الباب وانما الكلام هنا في مفعول ما يتعدى لواحد واثنين من باب اعطى والمبين
من باب اعطى او اثنين احدهما بحرف الجر كما قاله في الارتشاف وليسمى عاملة اي الذي ينصبه
وهو عند البصريين احد خمسة كما في شرح اللمحة الفعل وهو الاصل نحو قتل داود جالوت
واسم الفعل نحو عليكم انفسكم واسم الفاعل نحو ان الله بالغ امره والمثال نحو اما العسل فانا
شراب والمصدر نحو ولولا دفع الله الناس كما يستفاد الاول من كلامه في هذا الباب وغيره والبقية
في ابوابها الآتية وقال الفراء عاملة الفعل او الفاعل وقال هشام هو الفاعل وتوكل
خلف هو كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد قال الاول الذي اشار اليه المصنف هو
الصحيح قال في شرح اللمحة بدليل انه يكون على حسبها فان كان لها مانع من ان يتقدم عليها
من ضعف او غيره امتنع تقدمه كما في نحو ما كان احسن زيدا لجموده والاجاز كما في فريقا
هدى ويكون العامل هنا من المعمول بمنزلة المبتدأ من الاخبار صدر باب المفعول لبعد تعريفه
بمباحث العامل الاصلي وهو الفعل من المتعدي واللازم ولم يذكر هنا مع الفاعل وان قال هو
في شرح اللمحة انه الاولى لشرف الفاعل وتقدمه لان المتعدي واللازم الذي بصدد ذكرهما
انما يتحققان بالمفعول به فذكرهما في بابه اليق من ذكرهما في باب الفاعل كما لا يخفى فالفعل
الذي يتجاوز الفاعل الى المفعول قد لا يكون او اكثر فينصبه يسمى متعديا ومتجاوزا او واقعا
كضربت زيدا واعطيته درهما ومن التعريف المذكور يعلم تعريف فيقال ما يصاغ منه اسم
مفعول تام كمضروب ومميزا ايضا باتصال كاف الضمير وهاياه واياه وبالا طراد فمن ثم يعلم ان
قال متعد لاطراد قلت فهو مقول فان تجاوز الفاعل الى غير المفعول به من المنصوبات لم يكن
في اصطلاحهم متعديا كما في الارتشاف وغيره وينقسم الى متعد بنفسه لواحد نحو رحمك الله
ولاثنين اصلها المبتدا والخبر كباب ظن واعلم او ليس اصلها ذلك كباب اعطى والى متعد
لواحد بنفسه ولاخر بحرف الجر وهو باب اختار والمتعدي بنفسه لا يصل الى مفعوله بحرف جر الا ان
كان زائدا لشرط الآتي في باب المجرورات نحو لزيد ضربت قال تعالى للرؤيا تعبرون ويسمى

هو هو

به هو

غير اى غير المتعدى وهو ما لا يتجاوز الى المفعول به بنفسه لازما وقاصرا ويقال فى تعريفه
اخذا مما مر ما لا يصاغ منه اسم مفعول تام كذهل وطمع فانهما يصاغ منهما مفعول لكن بحرف جر فيقال
مذهول عنه ومطموع فيه وظاهر كلامه كالارتشاف وغيره انه لا واسطة بين المتعدى واللازم
وفى الاوضح وغيره ان مرد الفعل ما لا يوصف بهما وهو كان واخواتها فجعله قسما ثالثا ينقال
فى اللازم على هذا ما يتعدى الى المفعول بحرف جر او بغيره من المتعديات الا فى ذكرها
فيخرج باب كان عند وزاد جماعة ما يتعدى بنفسه نادرا وبحرف الجر اخرى كنصح وشكر
فجعلوه قسما اخر وسيأتى الكلام عليه وعلامته اى القاصر اما معنوية وذلك ان يدل
على سجية اى طبيعة وعرفها فى الاوضح بما ليس حركة جسم من وصف ملازم كجبن وشجع
وهذا كان باب فعل بضم العين لازما كله لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها
مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه وهذا يتحول المتعدى قاصرا اذا حولت الى فعل الغرض
المبالغة او التعجب كضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وما افهمه كما سيأتى فى التعجب وسع
رحبتكم الدار وان بفراطلع اليمن ولا ثالث لهما ووجه تضمنها معنى وسع وبلغ ويذكر هذه
العلامة استغنى عنها بما ذكره فى فعل بضم العين من علامات اللزوم بخلاف نظائرها
مما سيأتى كاحرنجم ونحوها مما سيأتى فى عدة او يدل على عرض قال فى الاوضح وهو ما ليس حركة
جسم من وصف غير ثابت كحرض وسهم وكسل وسبع او يدل على نظافة كنظف وطهر وترفق
او على دنس كنجس وقذر ومن هذا الاتسام ما دل على حلية كدنج وشنب وهرل وسمن او على
مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد ومعنى المطاوعة
انه قبل الفعل ولم يمتنع فالتاء فى مطاوع بصيغة الفاعل لانه طاوع الاول والاول مطاوع
لانه طاوعه الثانى واحترز بقوله لواحد من مطاوع ما يتعدى لواحد كعلمته الحساب
فتعلمه واصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه وامته فقام
وزعم ابن برى ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لاثنين نحو استخرجته الجوز فاخرج لى الجوز
واستفهمته الحديث فافهمنى الحديث وفى المتعدى لواحد نحو استفنيته فافتقر واستصحبته
فصحبنى قال فى المغنى فالصواب الاول وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة
بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدخل احد الفعلين على الاخر على قبول فاعله لذلك التأثير تحملا لفظية وذلك بان يوازن افعنلل من مزيد
الرباعى نحو احرنجم من حرجم بمعنى اجتمع او يوازن افعلل من مزيد الرباعى ايضا نحو اقشعر
جلد من القشعريرة اصله اقشرر او يوازن ما الحق بهما اى بافعنلل وافعلل من مزيد
الثلاثى وهو افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد من قعس
اذا خرج صدره وافعنلل نحو اشلنقى اذا نام على قفاه واحرنبى اذا انتفش فهذا البناء
لا يتعدى عند سيبويه وذهب ابو عبيدة ابو الفتح الى انه يتعدى وجاز فى لكن يكرمنى
ويشكرنى فى شعر ذكره فى المغنى قال ولا ثالث لهما وقد نقل لكاخوتها نقله فى الارتشاف
عن بكاب للعين فهذه من مزيد الثلاثى الملحق باحرنجم الذى هو من مزيد الرباعى وافعل
كاكرهدد الفرخ اذا انتفش من مزيد الثلاثى الملحق باقشعر الذى هو من مزيد الرباعى

والملحق

سجية

ويقرب هم

يفاعل هم

سلاثفين فانه يتعدى هم

على تاثير هم

مزيدات

والملحق به قال في الارتشاف نادر وذكر منه ابيضّ الحق باقشعرّ ومعنى الالحاق زيادة
حرف في الكلمة فتصير على هيئة اصلية لكلمة توقها في عدد الحروف الاصول لعدم
معاملته في تصاريفه من مصدر وغيره او يوازن افعلّ وافعالّ من الثلاثي
المزيد نحو احمرّ واحمارّ واشهبّ واشهابّ اذا غلب بياضه على سواده ونحو ذلك من
الالوان كاخضرّ وادهمّ وقد يجيئان لغير لون وعيب ظاهر كاشعالّ منه الرأس
واعملّ زاد في المغني وان يكون على فعّل بالضم كشرف وظرف كما قدمنا وان يكون
على فعَل بالفتح وفعِل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو دلّ وقوي او على افعل بمعنى صار ذلك
كاغدّ البعير واحصدّ الزرع اي صار ذا غدة وذا حصاد او على استفعل
كاستحجر الطين او على وزن افعنلل كاطلق واربا عليه مزيدا فيه نحو تدحرج
او تضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعدُ عيناك عنهم فليحذر الذين
يخالفون عن امره اذا عُوابه واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملإ الاعلى
سمع الله لمن حمده فانها ضمنت معنى ولا تنبُ عيناك عنهم ويخرجون عن امره
وتحدّ ثوابه وبارك لي ولا يصّعّدون الى الملإ الاعلى واستجاب الله وقوله يجرح في عراقيبها
نصليّ اي يعث ويفسد فصل ولا ينصب المفعول به من الافعال الا
المتعدي كما اشار اليه فيما مر بخلاف سائر المفاعيل اذ يستوي في نصبها المتعدي
واللازم ويُعدي بالقاصر اذا علق بالمفعول به في المعنى باحد امور اما بصوغه
على افعل بزيادة الهمزة نحو قوله تعالى اذ هبتم طيباتكم ربنا امتنا اثنتين
واحييتنا اثنتين وقد ينقل بها المتعدي لواحد الى المتعدي لاثنين كاكتسى
زيدا ثوبا ولم ينقل متعدّ لاثنين بالهمزة الى ثلاثة الا في علم ورأى وقاسه الاخفش
في اخواتها الثلاثة ظن وحسب وزعم كما مر وظاهره كالتسهيل ان التعدية بالهمزة
قياس مطلقا وهو مذهب ابي الحسن وابي علي وقيل النقل بالهمزة كله سماعي في اللازم
والمتعدي وهو مذهب المبرد وقيل قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو مذهب س
او بصوغه على فعّل بتضعيف العين كفرّحته في فرح زيد ومنه قد افلح من
زكاها وهو الذي يستركم وزعم ابو علي ان التضعيف في هذه اللغة لا للتعدية
كقولهم سيّرت زيدا وقوله فاول راض سيرة من يسيرها قال في المغني وفيه
نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه في البيت
على اسقاط الياء توسعا وقد اجتمعتا اي التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف في
قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التورية والانجيل
وزعم الزمخشري وعبد القاهر والسهيلي وموافقوهم ان بين التعديتين فرقا

لان التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار وبالتضعيف تدل على تكرار وتمهل في الفعل
قال الزمخشري لما نزل القرآن مجملا والكتابان جملة جئ في الاول بنزل وفي الثاني
قالوا وجا انزلناه في ليلة القدر لانه انزل فيها الى سماء الدنيا دفعة وجا نزلناه
على قلبك ونزلناه تنزيلا اي شيا بعد شي على مهل ويشكل عليه قوله تعالى
وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة
وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم الاية اجمع المفسرون على ان
الاشارة به الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا فاعرض عنهم وانما
نزلت مرة واحدة والتعدية بالتضعيف قياسي في القاصر كما قيل وفي المتعدي
لواحد كعلمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنين انها تعدي
لثلاثة وزعم الحريري في علم المتعدية لاثنين انها تعدي لثلثة بالتضعيف قال
في المغني ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا
وقيل سماعي في القاصر والمتعدي لواحد وبصوغه على فاعل بالف المفاعلة
كما شيعته في مشي زيد وجالسته في جلوس زيد قالت امراة من بني اسد
اذا انتقل القوم الاقارب لم تكن عيبا ولا ريبا على من تقاعد اي من تقاعدوه
تحذف العائد على من وهو مفعول تقاعد او بصوغه على استفعل بالسين لنسبته
الى شي كاستحسنته اي العد وا ستقبحته اي الجهل او للطلب وهو الغالب
كاستخرجت المال وقد ينقل ذا المفعول لاثنين كاستكتبته الكتاب واستغفرت
الله الذنب وانما جا استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت اي
طلبت التوبة هذا قول ابن الطراوة وابن عصفور وقول بعضهم ان استغفرت
من باب اختار مرد ود كما قال المصنف وبا حرف كالباء وفي المعاقبة للهمزة في
تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي القاصر نحو قوله تعالى ذهب الله بنورهم وقرئ
اذهب الله نورهم ومن ورود ها مع المتعدي قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم
ببعض وصككت الحجر بالحجر وزعم المبرد والسهيلي وصاحب المثل السايران بينها وبين الهمزة
فرقا في التعدية وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا في الذهاب اي بخلافه اذا ذهب وورد المص
بالاية لانه تعالى لا يوصف بالذهاب واجيب بحمله على ما يليق به كما لجيء قال واما ولو شا الله
لذهب بسمعهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق والبا من الحروف على نحو نزلت على عمرو وزعبت في الخبز
واعرضت عن الشر وكما ان حكم المتعدي ان لا يصل الى المفعول بالجار كذلك حكم اللازم ان
يتعدي اليه بالجار وحذفه اي الجار من القاصر وتعديته للمفعول بنفسه على ثلاثة انواع فهو
مع حروف المصدر الثلاثة بي وان وان المشددة والخفيفة المفتوحتين ان لم يلبس
اي يوقع حذفه في لبس مقيس لانه للتخفيف لطولها بمتعلقها نحو قوله تعالى كيلا يكون دولة

بين الاغنيا منكم او عجبتم ان جاكم ذكر من ربكم و بشر الذين امنوا وعملوا الصالحات
ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي لكيلا وفي ان جاكم وبان لهم وبانه
بخلاف غير هذه الثلاثة ومنه المصدر الصريح فلا يجوز عجبت خروجك وذكر
كي من زيادته على غيره قال في المغني وقد اهمل اكثر النحويين ذكرها مع تجويزهم في نحو جئت
كي تكرمني ان تكون مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني واجازوا كونها تعليلية
وان مضمرة بعدها كما سيجئ والحذف معها الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها
بخلاف اختيها واحترز بقوله ان لم يلبس من نحو رغبت في ان تفعل فلا يجوز حذف
في اذ لا يدري ان التقدير في ان تفعل او عن ان تفعل وتبع في التقييد بذلك
ابن مالك واستشكله في الاوضح بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن واجاب
في المغني بانه انما حذف الجار منه لقرينة واختلفا العلما في المقدر من الحرفين في
الاية لا اختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة واجاب المرادي
بذلك وبان اراد الابهام ليرتدع من يرغب فيهن ومن يرغب عنهن واستحسنه قريبه قال لان
من شرطه امن اللبس يقول اذا خيف اللبس لم يجز الحذف وعند ارادة الابهام لا يخاف اللبس
فيجوز الحذف لاجلها انتهى ومن ما يحتمل الحرفين قوله ويرغب ان يبني المعالي خالد ويرغب ان يرضي
صنيع اللئام فان قدرت في اولا او عن ثانيا كان مدحا والعكس كان ذما ولا يجوز ان يقدر فيهما
معا عن او في للتناقض وهل الموضع للحرف المصدري مع صلته حينئذ اي حين اذ يحذف
الجار نصب او جر او محتمل اقوال ثلثة للتجاة اصحها والبه ذهب الخليل والاكثرون ونقله ابن مالك
عن سيبويه والفراء هو الاول وبه يشعر تقديم المصنف له لان بقاء الجر بعد حذف عامله قليل
والنصب كثير ما يحمل عليه اول ويجوز ان يكون المحل جرا نقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان
انه جر لكان قولا قويا وله نظائر كقولهم لاه ابوك ومن صنيع سيبويه هذا نشأ قول
الاخفش وأما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل ان الموضع جر وان سيبويه
اذهب فسهو كما قاله ابو حيان والمصنف تبع نقلا ابن مالك وصاحب البسيط على ان كونه جرا قول
الكسائي قال في المغني ويشهد له قوله تعالى وان المساجد لله وان هذه امتكم واصلها لانه وعلم الله
احد الان المساجد لله وانا ربكم فاعبدون لان هذه امتكم لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان
وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت كما سيجئ وقوله ومارب ليبلي ان تكون حبيبة الي ولا دين بها
انا طالبه يروي بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ ان اصله لان تكون وقد يجاب بانه
عطف على توهم دخول اللام ويعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من عطف التوهم ويجاب
بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وحذف اي حذف الجار من القاصر المتعدي به مع بقا النصب
مع غير ان اي غير كي وان وان مسموع اي وارد في الكلام يحفظ ولا يقاس عليه كغرقته وغرقت عنه
اي قرنت منه وفزعت منه ومثل له في الاوضح بنصحته وشكرته قال والاكثر ذكر
اللام نحو نصحت لكم وان اشكر لي وقضيته ان الاصل في هذين الفعلين التعدي بالحرف

كما هو مذهب قوم لكنه في شرح الشذور جعلها من المتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف وضم
اليها نحو قصده وقصد له ويقال لهذا النوع وهو ما لم يكن احد الاستعمالين مستندا رافيه متعديا
بوجهين ومتعديا ولازما وهو قسم برأسه عند بعضهم وعليه جرى في الشذور كالتسهيل والارتشاف
وغيرهما لكنه مقصور على السماع وذكر وامنه كلة وكلت له وعددته وعددت له ووزنته ووزنت له قاله
في الارتشاف فجعلا تساويا في الاستعمال صارا قسما برأسه خلافا لمن منع هذا القسم وذكر ان الاصل فيه
حرف الجر وكثر فيه الاصل والفرع وصحح هذا القول ابن عصفور ورده الشلوبين الصغير انتهى وعلى
القول باثبات هذا القسم لا يكون حالة حذف الجار منه من باب تعدي القاصر بنفسه على خلاف القياس
كغيره وعلى القول بعدم ثبوته فقبل اصل هذا القسم ان يتعدى بنفسه وحرف الجر زائد واليه
مال الشيخ سعد الدين قال الان المعنى مع الحرف كهو مع عدمه وقيل الاصل تعديه بالحرف ثم اتسع
فيه فحذف الجار واليه ذهب ابن بابشاذ ولان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل وهو ظاهر كلام
المص في بعض كتبه وعزا ابن عصفور في نقل ابي حيان انه الاصح وعنه في نقل ابن عقيل ان ما
كان منه يحمل نفس المفعول فالاصل تعديه بنفسه والحرف زائد كمسحت براسي ومسحت
راسي وحشيت صدره وبصدره اي اوغرته لان الحشي يحل في الصدر وما لم يكن كذلك فالاصل
تعديته بالحرف نحو نصحت لزيد لان النصح لا يحل بزيد وما في هذا النوع من الاضطراب كما ترى حتى
في كلام المص نفسه عدل هنا عن التمثيل به الى التمثيل بفزعته وفرقته لظهور ان الاكثر استعمالها بالحرف
وحذفه مستند رذكر في المغني ان قولهم فرقت زيدا وفزعت زيدا من ما يتعدى لتضمنه معنى
خاف وسيأتي ان التضمين من معديات القاصر وحذفه من القاصر حذفه من باب اختار
والمتعدي بنفسه لواحد ولآخر بالجار كامر نحو قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به
بجهتي الاستعمالين واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه ربّ العباد اليه
الوجه والعمل وقال ابن الطراوة والسهيلي ان الاصل في استغفر ان يتعدى الى الثاني
بنفسه وتعديته بمن انما هو لتضمنه معنى التوبة والخروج من الذنب ووافقهما المص كامر
واختار كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين اي من قومه ولني نحو كتبت اباعبد الله اكتب
بابي وسمي كقوله وسميته يحيى لم يجعل له سميا لم يقتضه الله في التاسمي بذه اي يجعلي
ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها امعمر ولم اكن اخاها ولم ارضع لها بلبان اي
باظ هاوصدق كقوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده اي في وعده وزوج كقوله تعالى زوجناكها
اي بها قال تعالى وزوجناهم بحور عين وجزم في شرح الشذور بان ثاني هذه الافعال
كمفعول شكر وضم لبما كال ووزن تقول كلت لزيد طعامه وكلت زيدا طعامه
ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله فهما عنده من باب امر واختار وهو ما نقله
في الارتشاف عن الجرجاني قال تعالى واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون
وكم يذكر المكيل والموزون وجعلهما في الدرة كغيرهما من المتعدي لواحد بوجهين
كشكر على ما مر وزاد في الارتشاف من المتموع حذفه من باب امر واختار افعالا اخر
وعلى العشر المذكورة اقتصر في الشذور وشرحه او ضرورة اي بابه الشعر فقط نحو قول
الفرزدق تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام ويحتمل تعدية الجار
فيه الباء وعلى كمررت به وقوله تعالى وانكم لتمرون

باب مر

الوجه

عليهم

عليهم مصححين لقوله ولقد امر على اللئيم يسبني الآن مررت بها كثر فعلوا ولي بتقديره
قالة المص ونحو قوله اليت حب العراق الدهر اطعمه والحب يأكله في القرية السوس اي على
حب العراق وقوله تحن فتبدي ما بها من صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى
علي وليس منه قوله كما عسل الطريق الثعلب وقوله رفيقين قالا خيمتي ام معبد ونحوهما
لما سيأتي في المفعول فيه اه الاصح انتصابه على المفعول به على حذف الجار توسعا وهو ضرب
اخر سيأتي تحقيقه تمة ومثله عند الفارسي وابن مالك والمص في اكرمته نحو دخلت الدار
لكن الذي جرى عليه المص في هذا الكتاب انه مفعول فيه كما سيأتي وما اقتضاه اطلاقه من
عدم قياس الحذف مع غير الاحرف الثلاثة سواء عين هو وضعه للحذف ام لا هو كذلك وذهب
علي بن سليمان الاخفش الاصغر تلميذ الامام ثعلب والمبرد الى قياسه حيث تعين الحرف ومكانه كقوله
تعشى فما لك نفلة عنه ابن مالك وقال ابو حيان الذي اورده اصحابنا عن الاخفش انما هو في
المتعدي لاثنين احدهما بحرف الجر فاجاز برئت القلم السكين اي بالسكين قياسا على ما سمع
من قولهم امرتك الخير اي بالخير فان لم يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين
موضع الحرف فلا يقال اخترتك لخوتك لزيد بن اذ لا يدري هل المختار من الزيدين او من الاخوة
والصحيح ما اطلقه المص من عدم قياسه في ذلك وان وجد للشرطان المذكوران فلا يقال اجبت
الرجال زيدا ولا اصطفيت الرجال عمرا ومن هنا نشأ اشكال اشار اليه قريب المص على الحكم بقياسية
الحذف مع الاحرف الثلاثة دون غيرها تقرير انه ان اريد جواز الحذف معها في اي تركيب كان
سمع شخصه ام لا فهو بعينه جار في نحو رغبته ونصحته وان اريد بأن يجوز الحذف معها فيما سمع
دون ما لم يسمع ولو كان ما لم يسمع موافقا للمسموع في المعنى حيث يمتنع الحذف مع ما ولو
المصدريتين فهو بعينه كذلك في رغبت ونصحت ونحوهما وقد يجاب باختيار الاول انتهى
وحذف مع غيرهن وبقاء الجر على المعمول لتنبيح باتفاق كقوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت
كليب بالاكف الاصابع وقوله وكرهة من القيس الغنه حتى تبذخ فارتقى الاعلام اي
الى الكليب والى الاعلام ويستثنى من ذلك باب القسم نحو والله لافعلن وميزكم الخبرية نحو بكم
درهم اشتريت اي والله وبكم من درهم كما سيأتيان في بابهما فاطلاقه هنا محمول على
غيرهما تكملة والمعديات المذكورة في كلام المص خمسة وزاد في المغني سادسا وهو
صوغه على فعلت بالفتح افعل بضم العين لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته
في الكرم وسابقا وهو وتضمين اللازم معنى المتعدي بنفسه فلذلك عدي رحب وطلع لتضمنهما
معنى وسع وبلغ قال الخليل واكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف جر فيصير متعديا
بنفسه ومن التحويين من قاسه لكثرته ومنهم من قصره على السماع لانه يؤدي الى حفظ
معاني الافعال ومن المسموع امرتك الخير اي كلفتك ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تعقدوا
قال في المغني ويختص التضمين عن غيره مما تعديات بانه قد ينقل الفعل من درجة
وذلك في قولهم لا اولك نصحا ولا اولك جهدا لما تضمن معنى علم وارى بعد ما كانت متعدية
لواحد بنفسها ولاخر بالحرف نحو انبئهم باسمائهم نبئوني بعلم وتامنا وهو اسقاط الجار
توسعا فمتى لا تواعدوهن سرا اي على سراي نكاح اعجلتم امر ربكم اي عن امره وسيأتي

المعدم

اكثر

معنى لا اصنعك ومنه قوله تعالى
لا يأتونكم خبالا الا مدوكم خبر واخير
واخواتها الى ثلاثة كما مر والله اعلم

تحرير هذا النوع وامنه قوله كما عسل الطريق الثعلب في باب الظرف ان شاء الله تعالى وزاد
غير الميم واو مع نحو استوى الماء والخشبة والا في الاستثناء وغيرذلك والمشهور من المعديات
الهمزة والتضعيف والحرف قال بعضهم ولم يذكر المحققون غيرها وقد ذكروا الميم هنا مع
ما يقارنها في الاشتهار وهو فاعل واستفعل وتركنا عدادها على عادته في الاقتصار في
المشهورات **تنبيهان** احدهما ليس كل قاصر يمكن تعديته بل منه ما لا يتعدى اصلا
وبالسماكحرث وعرض الثاني ان الميم قسم في الشذوذ وشرحه الفعل بالنسبة
للمفعول تسعة اقسام احدها ما لا يطلب مفعولا البتة كحرث وعرض الثاني ما يتعدى
لواحد دائما بالجار كصبت من زيد ومررت به وعليه الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه
دائما كاقعال الحواس نحو رايت الهلال وشممت الطيب وسمعت الاذان وذقت
الطعام ولمست المرأة الرابع مما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كشكر
وقصد ونصح الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى اخرى لا بنفسه ولا
بالجار وذلك نحو فغرفاه وشحاه بمعنى فتحه وفغروفوه وشحافوه بمعنى انفتح قلت وورد شحى
متعديا بنفسه في قوله عليه السلام لا يشحى المسلم في عرض اخيه اى لا يفتح فاه بسببه وفي حكاية
طريفة جرت لابن الارقم وابن الاعبش ذكرها المجد الشيرازي في البلغة السادس ما يتعدى
لاثنين وهو قسمان احدهما ما يتعدى لاثنين وهو قسمان احدهما ما ينعدى لهما تارة
ولا يتعدى اخرى نحو نقص المال ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما قال تعالى ولم
ينقصوكم شيئا وجاز بعضهم كون شيئا مفعولا مطلقا الثاني ما يتعدى لهما دائما وهو
ثلاثة اقسام اما ثاني مفعوليه كمفعولي شكر كما مر واختار واخواتها السابعة الثاني
ما اول مفعوليه فاعل في المعنى كلسوت واعطيته دينارا والثالث ما يتعدى لمفعولين
اقلهما وثانيهما مبتدا وخبر في الاصل وهو افعال القلوب والتصيير التاسع ما يتعدى
الى ثلاثة مفاعيل وهو باب اعلم وارى واخواتهما انتهى وبعد ان انهى الكلام في المتعدي
واللازم رجع الى احكام المفعول بالنسبة الى الفاعل وغيره فقال والاصل اى الراجح كما مر مرارا
تاخره اى المفعول به عن الفاعل نحو وورث سليمان داود لان طلب الفعل للمسند اليه الذي
لا يتم الا به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل منشئ الفعل والمفعول مورده ومتعلقه
فالفعل ينشأ من الفاعل ثم يصل الى المفعول وبحسب هذا الاصل فلا يجوز مخالفته في
مسائل احدها ان يخشى اللبس وذلك حيث ينتفي الاعراب اللفظي كونهما مقصورين او مضافين
لياء المتكلم او مشاركين ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر وبهذا الحكم جاز في منصوب الفعل
مع مرفوعه سوى الفاعل ونائبه واسم كان واخواتها فالفصل بينهن بالمنصوب جايز مالم
يعرض موجب للبقاء على الاصل او الخروج عنه نحو وجوب الاصل خوف الالباس نحو ضربت
موسى عيسى وشتت سعدي سلمى هكذا قاله ابن السراج في اصوله وتبعه المتاخرون منهم
الجزولي وابن عصفور وابن الحاجب وابن مالك وشراح كلامهم وجرى عليه المصنف لانه لما
انتفت العلامة الموضوعة للتمييز وهو الاعراب والقرائن اللفظية والمعنوية لزم
كل واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي وخالف في ذلك ابو العباس بن الحاج صاحب

احدهما

ثوبام

للتبيين

نقد

نقدا لمقرب فقال كل من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية ويمكن ان يقال اذا احتملا
يبقى مع الظاهر من تقديم الفاعل لكن ليس هذا قطعيا على منعه والذى الزم فاعلية منهام
الاول انما هو بعض المتاخرين والذى ذكروه لا يوجد فى كتاب سيبويه والالباس لا يعتبر على
الاطلاق بل هو واقع فى العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات وان العرب تجيز تصغير عمر
وعمرو وان الاجمال من مقاصد الفصحاء والتبيين من مقاصدهم ولا يجوز صرف احدهما
الاخر وان تاخير البيان لوقت الحاجة جايز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وان الزجاج نحوم
نقل انه لا خلاف فى قام زالت تلك دعواه ام كون تلك اسمها ودعوى الخبر وبالعكس واستدل له
ايضا بان سر لم يخف الالباس بالصفة مرفوعا فى قوله تعالى ما اكل شئ خلقناه بقدر كما مر وكذا
نحو خفت بالكسر وطلت بالضم فانه محتمل للفاعل والمفعول كما مر وكذا الاخلاف فان نحو نصار محتمل لما
ومختار لوصفيتهما وكذلك نحو مسترى فى النسب وغير ذلك واجيب بان الالباس وان كان واقعا
لكنه خلاف الاصل الذى هو مراعاة ما يرفعه بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير فى
مسئلة جريان الوصف على غير من هو له ومنع الترخيم فى يا مسلمة على لغة التمام وترك اعلال ابيعن
وترك بناء افعل التعجب واسم التفضيل من فعل المبنى للمفعول ونقل ابن اياز والمص فى شرح اللمحة عن بعد
هذا القائل فى شرح الايضاح ان العرب لا تنقض اصولها للبس ليرض قال المص وفيه نظر لانهم اجتنبوا
اللبس فى مواضع كثيرة قال الذى يترجح عندى ان يقال انهم لم يلتزموا ان ينقضوا اصولهم
لاجل اللبس بل قد ينقضون وقد لا ينقضون فان وجدت قرينة لفظية كضربت موسى سلمى
وضرب موسى سلمى او ضرب موسى العاقل عيسى او معنوية كاكل الكمثرى موسى وجب الاصل المذكور
لوجود القرينة وهى التانيث والتذكير فى الاول والصفة فى الثالث وعدم صلاحية
احدهما للفاعلية فى الاخير وثانيهما ما اذا كان العامل فعل تعجب نحو ما احسن زيدا فلا يجوز
ما زيدا احسن اذ لا يتصرف فى معمول التعجب وثالثها ان يكون الفعل صلة لحرف مصدرى نحو
كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز كرهت زيدا ان تضرب ولا ان زيدا تضرب كرهت اذ
لا يفصل بين الموصول الحرفى وصلته هذا اذا كان الحرف عاملا كمثله والا جاز تقدم المفعول
وحده نحو عجبت مما زيدا تضرب على خلاف فيه مر بيانه وقد يمتنع الاصل المذكور فلا يجوز تاخير غوم
المفعول عن الفاعل ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل ظاهرا او مضمرا
منفصلا كما فى نحو ضرب بنى زيد وما ضرب بنى الا انت بل يتعين فى ذلك توسط المفعول وفى
ما اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول عند الاكثرين نحو قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه
كما مر الكلام فى المسئلتين فى الفاعل ولا يمتنع عند الاخفش وابن جنى ومن تبعهما فى الثانية
تقديم الفاعل كما مر وكذا لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا
الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها قال الرضى ولو قيل بجواز الثانية لان الفصل
بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول لساغ وذكر
الزيادى فيما نقله صاحب الارتشاف انه لا يجوز تقديم الفاعل اذا كان المفعول مضمرا
له كضرب بعض القوم بعضهم وما خالف من مقتضى وجوب الاصل المذكور او امتناعه جاز بقلة
على الاصل راجحا وضرورة وجه عنه مرجوحا لعدم المانع كضرب زيدا عمرو ولم يذكر لها مثال

في باب ما

حصر الفاعل والمفعول للذكر اياها على وجه التمرن ذلك لتناوله الحصر في المرفوع والمنصوب
مطلقاً الاستثنا فاعلمه وقد يستقدم المفعول به على عامله وان كان الاصل تاخره عنه
كما يفهم من تعبيره بقدوم الاصل السابق وهو تاخره عن الفاعل المتاخر عن العامل بطريق
اولى عن المفعول به ولذا لم يحتج الى التنبيه عليه وتقدمه على عامله جائز وواجب وليس
ذلك خاصا بالمفعول به كما قال الرضي بل المفاعيل الا المفعول معه سوا في ذلك ولذا عبر في التسهيل
بمنصوب الفعل فيتقدم جوازا اى تقدما جائزا حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه بان
علم النصب اما باعراب نحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون وفريقا هدى وفريقا
حق عليهم الضلالة وزيدا اضرب عمرا او بقرينة نحو خباري صاد موسى فان جهل لم يجز تقدمه
نحو موسى ضرب عيسى لما يتوهم انه مبتدا وان الفعل مسند لضميره ويتقدم وجوبا
حيث كان له صدر الكلام كم الخبرية نحو كم تركوا من جنات اى كثيرا من الجنات تركوا الا
في لغة ربيعة حكاها الاخفش تقول ملكت كم غلام اى ملكت كثيرا من الغلمان وكاسما الاستفهام
نحو فاى ايات الله تنكرون ومن ضربت وايهم لقيت سواء قصدها الاستفهام
ابتداء ام قصدها الاستثبات كان يقال لمن ضربت زيدا فتقول من ضربت هذا مذهب
البصريين ولم يحفظوا من تقديم الفاعل في الاستثبات الا قولهم ضرب من منا فاعتقدوا
شذوذه وذهب الكوفيون الى ان ما قصد به الاستثبات لا يلزم الصدر وحكوا ضرب
من منا بالاعراب ومن منا بنيا الا ولحكوا من قولهم لمن قال ضربت رجلا اضربت من وضربت
ما وضربت ماذا او ضربت مه ولمن قال ضربت الرجل ضربت ألما والماذا والمه بادخال
الهاء عليها وحذف الالف والحاقها السكت لفظا في الوقف وحكوا تقديم العامل على
اى نحو ضربت اياك لمن قال ضربت رجلا ولم يحكوا تقدمه في شئ من الاستفهام غير من
وما واى وعليه فلا يقال في الاستثبات ضربت عشرين رجلا اضربت كم عندي بصري ولا
كم في وكاسما الشروط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومن تكرم اكرم وكالمضاف لما تضمن استفهاما او شرطا
نحو غلام ايهم رايت او غلام من تضرب اضرب وكذا ما نصبه جوابا نحو فاما اليتيم فلا تقهر او كان ضميرا منفصلا لوتا خر لزم اتصاله نحو اياك نعبد فان لم يلزم لم يجب تقديمه
نحو الدرهم اياه اعطيتك وذكر بعض المغاربة من ذلك ان يكون ناصبه فعل امر مقرون بالفاء
نحو زيدا فاضرب واهمل المصنف القسم الثالث وهو ما يمتنع فيه التقديم وذلك كان يقترن
العامل بلام ابتدا نحو ليحب الله المحسنين ولا يجوز المحسنين يحب الله ان لم توجد ان
والا يجوز ان زيدا ليضرب او بلام قسم فلا يجوز والله زيدا اضرب وكان المفعول ان
وصلتها كعرفت انك فاضل كرهوا الابتدا بان المفتوحة لئلا تلتبس بالتي بمعنى لعل او كم
في المعنى ومن علل وجوب تقديم الخبر اذا وقع خبرا عن ان وصلتها بخشية الالتباس
بين المكسورة والمفتوحة ان يجري ذلك في باب المفعول قال قيل هلا اجتنبوا هذا
اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة بلا اجازوا مثل قولك انك فاضل اكرمت
ولم يبالوا بحصول اللبس قيل لان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل
تقدير سواء اظنتها السامع المفتوحة مع اللام او المكسورة اذا التعليل مستفاد امّا

هذا ما

من

من اللام او من تصدير الجملة بالمكسورة وهو تقع في مثل ذلك جواب سؤال المقدر عن العلة تقول اكرم زيدًا انه فاضل كانه قيل لم اكرمه فقيل لانه فاضل فاعتنى هذا اللبس لكونه لا يوقع في خلاف الغرض ولا يلزم من ذلك اعتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض تحت ذلك كله الا ما سيأتي وكان العامل فعل تعجب نحو ما احسن زيدًا او صيغة حرف نحو كرهت ان تضرب وهاتان الاخيرتان يعلم حكمهما مما مرّ في امتناع تقديمه فيهما على الفاعل بل الفاعل فعل العامل من باب ولى او كان بجهل الاعراب كما مرّ نحو موسى ضرب عيسى فان علم جاز تاخير الفعل مطلقا عند البصريين ان خلا مما ذكر ومنع الكوفيون تقديمه في نحو ضرب زيدًا غلامه لانه من تمام خبر وا الضرب لانه معموله والى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه بلا مفسر قبله بخلاف واذا ابتلى ابراهيم ربّه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وزيدًا اضرب متاخر لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية الاخيرة ومنعوا ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب زيد وما اراد احد زيد لان المفسر فيهما هو الفاعل ولا يجوز تقديره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متاخر لفظا وليس بمتقدم تقديرًا بخلاف ضرب غلامه زيدا فان مرتبة المفسر فيها قبل المضمر ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل وهو المرة واعتنيت بالمفعول وهو فضلة واجاز ذلك البصريون في الخمس مسائل قال الرضي وهو الحق اكتفاءً بالتقديم اللفظي في الاولى لان مرتبة المفعول بعد الفاعل فيما بعدها فاذا لم يجز تقديم المفسر احل على الفاعل جزءًا ما اتصل به ضمير المفسر فتقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد عامله وان المستثنى قد يستدّ في الاخيرة مسدّ الفاعل ولورود السماع بما منعوه فكالمسئلة الاولى قوله لعبًا اخو نمى فانقادَ منتهيًا ولواتى بابا للخليط في سقيًا وكالثانية قوله رايته تجدّد الذي الفلّ الجدد ويشقى بسعيه المغرور ونظير الثالثة اشتر يومها واعواده لها ركبت عنزٌ بجذع حملاً وكالرابعة قوله ما شاء انشأ ربي والذي هو لم يشا فلست تراه ناشئا ابدا وكالخامسة قوله ما المرء ينفع الا به فعلٌ ويسيما لغير الله امالٌ وعزفي البيت الثالث امراة من طسم زعموا انها اخذت شبيئة تحملت في هودج والطفوها بالقول والفعل فقالت هذا شتر يومي حين صرت اكرم النساء وشر منصوب بركبت على الظرفية اي ركبت في شر يوميها والجذع بالكسر الجمل ومركب من مراكب النساء ايضا وهو مثل المحفة وهو المراد هنا والجمع جدوع واجذاع فصل في تقديم احد المفعولين على الاخر اذا تعدد وما يذكر معه وقد علمت ان المتعدي لاكثر من واحد ثلاثة اقسام ما يتعدى بنفسه لاثنين اصلهما المبتدا والخبر وهو باب ظن ولاثنين ليس اصلهما ذلك وهو باب اعطى قال الرضي ولا حصر لهذا النوع من الافعال وما يتعدى لواحد بنفسه ولاخر بالجار والكلام في هذا الباب انما هو للمفعول من غير باب ظن وحيث كان لبعض المفاعيل الاصالة في التقديم على البعض تعرض لذلك على وجه شامل للمفعول من باب كان وان اقتصر القوم على المفعولين من الباب تتميمًا للفائدة فقال والاصل في الفاعلة تقديم

ضرب لانه حينئذ يكون متاخرا بالنظر الى غلامه م

الضمير

المسائل الخمس

قوله م

مفعول هو في المعنى مبتدأ او فاعل او مسرح اى غير مقيد بالجار كزيد في نحو ظننت زيدًا
قائمًا واعطيت زيدًا درهمًا واخترت زيدًا من القوم لانه المخبر عنه في الاول والآخذ في المعنى
في الثاني والمسرح اى المطلق في الثالث فلذا قدم على مفعول اخر ليس كذلك اى ليس مبتدأ
كقائمًا في الاول ولا فاعلا كدرهم في الثاني ولا مسرحا كالمجرور في الثالث لان الاصل تقديم المبتدأ
والفاعل على الخبر والمفعول وكان علقة ما يتعدى اليه الفعل بلا واسطة اقوى من علقة
ما يتعدى اليه بها وقد يلزم هذا الاصل فلا يجوز مخالفته كما اذا خيف اللبس نحو ظننت
زيدًا اخاك واعطيت زيدًا عمرًا لانه مثل ضرب موسى عيسى وكما اذا كان الثاني محصورًا الوجوب
تاخر المحصور كما مر في المبتدأ وسيأتي ايضا في الاستثناء نحو ما اعطيت زيدًا الا درهمًا
وكما اذا كان الاول مضمرًا والثاني ظاهرًا نحو زيدًا اخترته القوم وانا اعطيناك الكثير
لقاعدة الاتصال والانفصال ونبه بالمثال المذكور على ان حكم ما قد يفيد بالجار حكم المقيد به
كاخترت زيدًا القوم او يمتنع الاصل المذكور كما اذا اتصل الاول بضمير الثاني في كلبست من
الثياب ايتها واخترت من القوم احدهم واعطيت المال مالكه فيقدم غير المسرح وغير
الفاعل على المسرح والفاعل اذا لم تقدما ورتبتهما التاخر لعاد الضمير على موخر لفظا
ورتبة ومن اجاز ضرب غلامه زيدًا اجاز الاصل المذكور من المثلثين وكذا اذا احصر
الفاعل في المعنى كما اعطيت الدرهم الا زيدًا او كان ظاهرًا والاخر مضمرًا كالدرهم اعطيته
زيدًا او مما خلا من مقتضى الوجوب والامتناع فجائز بنا وعلى الاصل نحو كسوت زيدا جبة
وخرجه عند ككسوت جبة زيدًا كما يجوز ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد فصل في حذف
المفعول المتكلم عليه في هذا الباب ويجوز حذفه اى المفعول به لقرينة وغيرها ولذلك لم
يشترط فيه وجودها كما مر في غيره لما قال في المغني ان الحذف انما يحتاج لذلك اذا كان المحذوف
الجملة باسرها او احد ركنيها او لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو الله نقتو اى
لا نقتو او تما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل لكن يشترط ان لا يكون
في حذفه ضرر معنوي او صناعي كما سيأتي في مسئلة امتناع حذف قريبًا واطلق الرضي
في مواضع انه لا يحذف شيء عمدة كان او فضلة الا لقرينة حالية او مقالية نحو قوله تعالى فمن لم
يستطع فاطعام ستين مسكينا اى فمن لم يستطع الصوم فمن لم يجد فصيام شهرين اى
فمن يجد الرقبة ويكرد ذلك بعد فعل المشيئة كقوله تعالى ولو شئنا لرفعناه اى ولو شئنا رفعته
ولو شاء هدانا اى ولو شاء هدايتكم وعائد على الموصول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
ودونه حذف عائد الموصول كقوله فما شئي حبيت بمستباح ودونهما حذف عايد المجرور كقوله قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقوله فثوب نسيت وثوب اجر كما مر قال في
المغني ومن عربية حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر اى هو سحر
بدليل سحر هذا ويجوز حذفه بابا على او كان او ثانيا كما مر في باب ظن وذكر حكم الحذف
في معمولها وما حذف لدليل فهو منوي وسمي الحذف اختصارًا وقد يحذف ولا ينوى لان يكون
بعد الحذف نسيا منسيا اما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم كما في قوله تعالى يحاذرون عن
امره اى يعدلون واصلح لي في ذريتي اى لطفل فيهم او لتنزيله منزلة اللازم للمبالغة

نحو فلان يعطي وفلان يمنع قال تعالى والله يقبض ويبسط كما مر بسطه عن اهل البيان
او لتسبب من اسباب حذف الفاعل من غرض لفظي كالاجل نحو فاتقوا الله ما استطعتم
واسمعوا واطيعوا او توافق الفواصل نحو انا هو اضحك وابكى واصلاح الوزن نحو وخالد يحمد ساداتها
اي يحمدها ومعنوي كالعلم به نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا او الجهل به نحو ولدت فلانة وانت
لا تدري ما ولدت وكون التعيين فيه غير مقصود نحو من يظلم منكم نذقه او تعظيم الفاعل
نحو كتب الله لاغلبن او تعظيم المفعول نحو خسف بفلان او الخوف عليه نحو بغضت في الله ولا تذكر
المسبوب والمبغوض او خوفا عليه نحو هوي فلان ولا تذكر من تهوى او خوفا عليه وقد يجب حذفه كما
اذا اعملنا الثاني من المتنازعين وطلب الاول منصوبا ليس مرفوعا في الاصل كضربت وضربني
زيد لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع لمانع صناعي او معنوي كما اذا اعملنا اول المتنازعين
فطلب الثاني منصوبا كضربني وضربته زيدا فانه يمتنع حذفه عند البصريين كما قال في
المغني لاداءه الى هيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا فرق في امتناع ما ادى الى ذلك عندهم
بين ان يكون من باب التنازع كما مثل هنا وجر مررت به واكرمت من باب اضربني وضربته كما
سيحكيه قريبا لكن بصيغة التمريض مع جريه على خلافه فلذلك اقتصر على مسئلة التنازع
والثاني كما اذا كان محصورا فيه نحو ما ضربت الا زيدا ومحصورا نحو ما ضرب زيدا الا عمرو
لان تعلق الفعل بالمفعول في ذلك هو المقصود الاصلي من الكلام وهذا يعلم كما قال التبريزي
كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى تمام اصل الكلام بدونه لا انه ليس مقصودا
اصلا اذ قد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلي كما في المثال ومثل المفعول به
في ذلك غيره من الفضلات كلها كما سيأتي من كلام المصنف فقد تكون محطا للمعنى فيمتنع حذفها
وكما اذا كان مفسرا للضمير فاعل نحو زيدا لم يظلم الا هو لتعذر ان يظلم زيدا احد الا هو فزيد
مفسر للضمير الذي جعل بدلا وجاز ايقاع فعل فاعل مضمر على الظاهر لانه منفصل كما مر او اطرد الاستغناء
والفاعل في الحقيقة هو احد المحذوف والضمير بدل منه فهو بمنزلته في وجوب الذكر ومفسر ما وجب
ذكره واجب الذكر وهو المفعول فلذلك لم يمتنع حذفه فان قلت لم قدم المفعول على الفعل في المثال
وهلا اخر على الاصل وغايته انه يقدم على الفاعل لانه مفسر قلت لو اخر لاوهم ان وجوب ذكره
من جهة اخرى غير جهة التفسير وهو حصر مفعوليته في ضمير وقد مر ذلك فقدم ليتعين
وجوب ذكره من جهة التفسير فقط فيكون مفيدا للتاسيس سالما عن النكرار وكما اذا وقع
حذفه في ليس كحذفه عايدا في نحو جاء الذي اكرمته في داره فلا يجوز حذف المفعول من
اكرمته لانه لا يعلم هل العايد المحذوف ام الضمير المجرور بفي على ذلك ابن عصفور وابن يعيش
كما مر وكالمفعول الواقع جوابا فيمتنع حذفه كقولك لزيدا رايت لمن قال من رايت قيل او
المفعول الواقع منادى فيمتنع حذفه وابقاء الاداة دليلا عليه قالوا في الارتشاف وهو
الذي يقتضيه النظر والاصح عند المصنف جوازه بشرط كونه جوابا نحو فعل امرا مرادعا كما سيصرح
به في بابه كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا الله وفي له بالعتبة الله والا قوام كلهم والصالحين على
سمعان من جاز قال ابن مالك كان من حق المنادى ان يمتنع حذفه لحذف عامله لزوما فاشبه ما حذف
عامله وجوبا وصار بدلا منه كايا كه في التحذير وستيا تك في الدعا الا ان العرب اجازت حذفه

قوله م

فالاول م

حصول اصل الكلام
بالنظر الى اداء المعنى المقصود
بالكلام فعدة المفعول
فضلة انما هو بالنظر الى
تمام م

مفسره م

والتزمت بعد حذفه يا دليلا عليه وكون ما بعده امرا او دعاء اى كما مر قال ابو حيان وهذه
دعوى تحتاج الى دليل من وحى او نص عربى وما استشهد به محمول على ان يا فيه للتنبيه اما انها
للنداء فلا دليل عليه نعم قد تقع للعطف فى قوله او مرتبطا على قوله او منادى اى قيل او لو اقع رابطا
لخبر فيمتنع حذفه كزيد ضربته ولو كان المبتدأ كلا او نحوه من صيغ العموم كقولك النحو قد
اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وبيت الكتاب ثلاث كلهن قتلت عمدا الا ثلاثة
والقطع والى اعمال العامل الضعيف مع امكان القوى وهذا القيد نقله المص وابو حيان عن
البصريين قال فى الارتشاف الا فى الشعر وسوا ادى الى التهيئة والقطع كما ذكرا او لا نحو زيدا
هل ضربته ونصوا على جواز ذلك فى قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى وقال النحاس اجاز سيبويه
فى الشعر ومنع ذلك الكسائى والفراء واصحاب ثم انتهى وظاهر كلامه فى المغنى موافقة هذا
القول فانه قال ولو ربما خولف مقتضى القاعدة يعنى امتناع حذف ما ادى الى التهيئة والقطع
فى ضرورة كقوله وخالد يحمد ساداتنا قال وهى فى صيغ العموم اسهل قال استشهد بقراءة
ابن عامر وبيت ابى النجم وكذا قال ابن عصفور لا بجواز اذا ادى الى مخالفة القاعدة الممنوعة
وان جاء شئ منه فشاذ لا يقاس عليه وانما جاز فى الصلة لانه لم يؤد الى مخالفتها لانها تعمل
فى الموصول وليست كذلك سائر الاستفهام وكل وكلا ونقل ابن مالك الاجماع على جوازه فى كل وعلى
جوازه فى الاختيار فى غيرها عن البصريين قال وليس كذلك وان الكوفيين منعوه الا فى الاضطرار
وناقضه ابو حيان فى النقل عن الفريقين فنقل عن البصريين المنع كما مر وان هشاما اجاز
زيدا ضربت فى الاختيار والفراء وافقوه اذا كان المبتدأ اسم استفهام او كل وكلا وما فى نحوها
قال وقد عزوا الاجماع فى كل باطلة فلم ينقل به الا الفراء فى نقل الكسائى فى نقل اخر انتهى ولما كان
القول بالامتناع مطلقا ضعيفا سيما بالنسبة الى كل ما ورد فى القرآن وفصيح الشعر مع ادعاء ابن
مالك الاجماع عليه وصرح الرضى بانه قياس جزم المص بالجواز فى رابط الجملة مستشهدا بقراءة
ابن عامر وكفى بها حجة وحكى هنا مخالفة بصيغة التمريض ولا ينحصر امتناع حذف المفعول فى الصورة
المذكورة كما يشير اليه تعبيره بالكاف فى قوله ويمتنع كضربت ومر ذلك المفعول المحذوف عند كالنائب
وقد اشار الى ذلك فى بابه والمفعول الاول من باب ظن والثالث من باب اعلم وقد مر انى بابهما ايضا
فلم نحتج لاعادة شئ منها والمتعجب منه نحو ما احسن زيدا وسيأتى فى بابه انه يجوز حذفه اذا علم
مطلقا وما يحذف عامله وجوبا نحو خيرا لنا وشرا لاعادينا فصل ويجوز حذف ما اصله
ومن ههنا يفهم ان حكم المفعول به النصب فلم يحتج للتصريح به لكونه من الامور المشتهرة ولم ينبهوا هنا
على جواز جره كما سيأتى باضافة المصدر والوصف كما نبهوا على ذلك فى الفاعل واطلق الناصب
فلم يخص الفعل كما فى الكافية والتسهيل ليشمل حذفه وصفا كما فى المشتغل عنه الاتى فى عدم
انتظام ما يحذف ناصبه نحو زيدا انا ضارب به كما مر او غيره وانما يحذف لدليل كما مر اتما حالى
نحو قولك لمن سدد سهما القرطاس ولمن تاهب للسفر مكة ولمن يرفع سوطه زيدا باضمار تصيب وتريد
واضرب ومنه قوله تعالى قالوا سلاما اى سلمنا سلاما او مقالى هو قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا
انزل ربكم قالوا خيرا اى انزل خيرا او فى لك زيدا لمن قال من ضرب اى اضرب زيدا وبلى
زيدا لمن قال ما ضربت احدا وبلى من اساء لمن قال لا تضرب احدا ونحو ذلك مما يوافق المحذوف

لفظا

لفظا ومعنى ومن المعنوى دون اللفظ قالوا كونوا هودا او نصارى وقولهم امنا واقاصيصا
اى انته عن هذا الامر الذى ليس بقاصد ولا صواب وائت امرا فيه القصد والصواب وما جرى عليه
من كون الحذف فى هذا المثال ليس بلازم هو ما صرح به سر خلافا للزمخشرى حيث سوى بينه
وبين انتهوا خيرا لكم ونحوه فى وجوب الاضمار وفرق بينهما بان انتهوا خيرا لكم جرى مجرى
الامثال فى كثرة الاستعمال فوجب حذف ناصبه بخلاف فى المثال لانه لم يكثر استعماله فلم يشبه المثل
فيجوز التصريح به ويجب اى حذف ناصبه فى خمسة ابواب الباب الاول مما عدا لعدم ضابط يعرف
به ثبوت علة الحذف بخلاف باب المنادى مثلا فان الضابط فيه كونه منادى وانما العلة فيه كثرة
الاستعمال وذلك فى المثال ومما جرى مجراها فى كثرة الاستعمال فالمثل كما فى شرح اللمحة وغيرها القول
السائر الممثل مضربه بمورده وقد صنف العلماء فيه كتبا وهو من باب الاستعارة التمثيلية كما قرر
فى محله والجارى مجراه هو كل كلام اشبهه فى الحسن والاختصار والغرابة والاشتهار فاعطى حكمه وان
لا يغير فمن الاول نحو قولهم كليهما وتمرا واصله ان رجلا بين يديه زيد وسنام وتمر قال لاخر اى شئ
اعطيك من هذين مشيرا الى الزبد والسنام فقال له ذلك اى اعطنى كليهما ويحتمل عطف تمرا على
كليهما ونصبه على المعية او بعامل اخر اى وزدنى تمرا وفى المستقصى للزمخشرى ان عمرو بن جران
الجذامى مر به رجل يحمود وبين يديه زبد وتمر فاستطعمه زبدا وتمرا فقال له ذلك فعلى هذا هو منصوب
باطعمك لا باعطنى اى اطعمك كل واحد منهما واطعمك تمرا قال الصفى فى حاشية التسهيل والاول هو
المشهور وهو مثل يضرب فى كل موضع خير فيه الرجل بين شيئين وهو يريدهما معا وكل شئ ولا شتيمة
حرا اى ائت كل شئ ولا تترك شتيمة حر فجعل شتيمة الحر اصغر ما يوتى واقبحه ومثله كل شئ ولا هذا
المعنى اترك امرا يراه دون كل شئ والمقصود التحذير عن ذلك الشئ اى ولا تترك هذا ومن انت زيدا
اصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى زيدا وكان علم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت تذكر بضرب
لمن ذكر عظيما بسوء وفى قولهم من انت تحقيرا للمخاطب وتقليلا له لو اشتهر شخص بفضل جاز ذكر اسمه ما جاز فى زيد ولك عند ذكره ممن ينكر عليه ان تقول
من انت بكرا ومن انت عمرا مثلا والى هذا اشار سر بقوله من انت فلانا وربما رفعت كلا وكل وزيد
فى امثال الثلاثة بتقدير مبتدا وجوبا هو خبر فى الاولين اما خبر قال سر ومن العرب من يقول
كلاها وتمرا اى كلاهما لى وكل شئ ولا شتيمة حرا اى كل شئ اتم وترك ذكر الفعل بعدلا ومبتدا فى الاخير
وهو من انت زيدا اى مذكورك او كلامك فنا لمن فى ديار الاحباب من برفع الديار اى تلك ديار
الاحباب فيكون ذلك المقدر واجب الحذف مبتدا او خبرا او امرؤ او نفسه والمعنى على ترك الاعراض
والواو بمعنى مع او عاطفة اى دع امرأ او دع نفسه وهكذا قدر سر حيث يقول المم والكلاب على
البقر اى ارسل والمعنى خل الناس جميعا خيرهم وشرهم وائت طريق السلامة فاسلكها وقيل المعنى
اذا امكنك الفرصة فاغتنمها ويروى بالرفع على الابتداء واحتشفا وسوكيلة بالكسر كجلسة
اى اتبع والمعنى كما فى المستقصى اجمع بين التمر الردى وسوء الكيل المطفف يضرب فى كل شيئين
يجتمعان على الرجل وقال الطرمذى هذا مثل يضرب لمن يظلم الناس مرة وجهين وهذا اولان
يقال لمن يزعم زعمات ويبطل خلافه قوله قال ابن يا زيد لمن اشار بمشورة سديدة ثم اشار باخرى
حسنة اى هذا هو الحق اى ولا اتوهم زعماتك كذا قدره ابن مالك وغيره فزعماتك مفعول به وقيل

التقدير ولا ازعم زعماتك فهو مصدر شبه بداى ولا ازعم مثل زعماتك وهذا مبتدا حذف خبره اى
هذا هو الحق فالحذف من هذه المذكورات لانها امثال ومن الثانى قولهم انا تيم فاهل الليل واهل
النهار ومعناه المبرة واللطف للمخاطب اى فتيجدا اهل الليل واهل النهار اى اهلا لك بالليل والنهار
ومرحبا واهلا وسهلا وهذا يقع جبرا لمن قصدك ودعا للمساواى اصبت مرحبا واتيت
اهلا وصادفت سهلا هكذا قدره ابن مالك ثلاث جمل واعمل فى كل واحد ما يليق به وغيره جعلها
جملة واحدة فقدر صادفت كذا وكذا وهذا التقدير ظاهر فى الخبرية والمعنى صادفت مرحبا
اى رحبا وسعة واهلا اى من يقوم لك مقام الاهل وسهلا عليك لا عرنا فاستانس ولا تستوحش
ولا يمتنع هذا على ارادة الدعا ايضا اى لقاك الله ذلك وقدر سر مرحبا برحبت بلادك واهلا
باهلت على انه دعا كسقيا فهما عند مصدران والرحب بالضم السعة وبالفتح الواسع والاهل اهل الرجل
واهل الدار واهل الرجل يأهل ويهل لا يتزوج وكذلك اهل والسهل نقيض الجبل وارض سهلة وسهيل
فى النسبة بالضم على غير قياس وعذيرك وعذيرك يقال ذلك اذا اساء شخص الصنيع للمخاطب اى
احضر عاذرك او عذرك اى من يعذرك فيه فيلومه وقال الحدب العذير الحال التى يعذر عليها
فلا يلام فى فعل المكروه بذلك الشخص قال الجاربى لاستكثرن عذيرى سيرى واشفى على بعيرى
وقدر سر عذيرا تقدير عذر فقيل هو اسم وقع موقع المصدر نحو عايذا بالله اى عياذا وقيل هو عند
سر مصدر بمعنى العذر كالنذير والنكير وقيل بمعنى عاذر كسميع بمعنى سامع او معذر كاليم بمعنى
مولم واعذر وعذر بمعنى وعذيرك من فلان اى مراجل الاساءة اليه واياك اى احذر فانت ذا عذر فيما
تعامله به من المكروه وقد جا مرفوعا كقوله عذيرك من مولى اغث لم ينم يقول الحنا او تعتريك
دبا يرة وهو على ذلك مبتدا محذوف الخبر ذكر ابن اياز وديارا لاحباب اذ ذكر ديار الاحباب
وبعضهم يقدره ذكرت قال والرمة ديار مية اذ مى نساعفناه ولا يرى مثلها عرب ولا عجم
قال سر كانه قال اذكر ديار مية ولكنه لا يذكر اذ كر لكثرة ذلك فى كلامهم وكالديار الاطلال والاثار والدمن
والايام ونحوها لاستعمالهم ذلك كثيرا فهذه كلها جرت مجرى الامثال فى كثرة استعمالها ومن ذلك حسبك خيرا
لك وورائك اوسع لك وامنوا خيرا لكم وانتهوا خيرا لكم والناصب عند سر والخليل فعل دل عليه ما قبله
والتقدير حسبك وائتِ خيرا لك وورائك وائت مكانا اوسع لك وامنوا وتوا خيرا لكم وانتهوا
وتوا خيرا لكم وزعم الكسائى ان هذا الاخير على تقدير كان وقد مر تضعيفه فى باب ها وقولهم اهلك
والليل ان كان الواو بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم او للعطف انتصب
بفعل غير ناصب اهلك اى واستبق الليل وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا فحذف
ما اضيف الى اليوم كاليوم حال مقدمة والثانى المشتغل عنه الماخوذ تعريفه من بابه كزيدا
ضربته وانما لم يذكر فى باب المفعول كالمنادى لانه لا يتعين اعرابه مفعولا كالمنادى والباب
الثالث المنادى بالمعنى الشامل له وللمستغاث والمندوب والمتنجى منه كما ستعرفه فانه منصوب
لفظا او تقديرا على انه مفعول به وناصبه عند سر وجمهور البصريين محذوف وجوبا كما جرى عليه
المص فاصل يا زيد ادعو زيدا بدليل قولهم يا إياك حيث فصلوا لحذف العامل والتزموا حذفه
لكثرة استعماله وليس المراد بكثرة الاستعمال فى ذلك وفى مثله مما مر انهم تكلموا على الاصل ثم
حذفوه لان ذلك يستلزم وجوده فى كلامهم كذلك وانما المعنى كما قال ابن الحاجب علموا انه كثر استعماله

ففعلوا

ولا يلومك ص

انهم ص

المنادى

١٥٢

بعد ما احتمال للصدق والكذب

نفعلوا ذلك بمرأى منا وسمع ان قلنا انهم لواضعون باصطلاحهم وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك
فاوضح والدلالة عرفي النداء عليه وجعل كعوض منه ولقصد الانشاء فان ادعو المقدر هنا انشاء
كما قسم في باب القسم فاظهار يوهم الخبرية ومما زعم ابن الطراوة من انه خبر مردود وزعم بعضهم
ان النداء بالصفة نحو يا فاسق للدخول للصدق والكذب فيه وبغيره انشاء مردود ايضا اذ يقال
مثلا في يا زيد منادى بر لم ليس زيدا ذيقال كذبت ليس زيدا على ان التكذيب فيها للخبر المفهوم من الكلام
لا لجملة النداء وقال المبرد المنادى منصوب بحروف النداء الستة مسدا الفعل وهي على حرفين منها
وكذلك قال الفارسي الا انه قال هي اسماء افعال وقيل ناصبه معنوي وهو القصد استغناء بظهوره عناه
وهو اي المنادى في الاصطلاح كما عرفه ابن الحاجب المطلوب اقبال مسماه بحرف ملفوظ به او مقدر
نائب عن ادعو قال فالمطلوب اقبالا خرج المندوب لانه المتضجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب عن
ادعو خرج نحو اطلب قبال زيد فانه لم يحصل الزمخشري لاشكاله اذ لو وجد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال
دخل فيه زيد في اطلب قبال زيد او بامير لفظي وهو مادة دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس منادى
قال الرضي انما لم يجد الظهور لا لاشكاله فان المنادى عندهم كلما دخله يا واخواتها والمندوب منادى
عندهم كما صرح به وقال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع وهو الظاهر من كلام سر وكذا المستغاث
منادى يدخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى يدخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للعجب احضر امتعجب
منكما ولا يرد عليه المخصوص فانه يقول منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به انتهى وهذا
يوافق ما في كتب المهم من جعل المستغاث والمندوب من قسم المنادى وسنتكلم الاشارة اليه في المستغاث
صريحا وضمنا في المندوب في فصل الترخيم التزاما حيث استثناهما منه فيلزم دخولهما في التعريف
واما المخصوص فافراده له بباب على حدة يدل على انه ليس منه عنده فلا يتكلف الجواب عن ايراده واورد
على التعريف يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوبه ونحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا للدواهي
وقول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان ونحو ذلك مما لا يتصور اقباله ويجاب بان الاول لمطلوب الاقبال
لسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان او يقال هو مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤل
الاجابة كما قيل في يا الله واما النواقي فهي من باب الاستعارة بالكناية وندا وما استعارة تخييلية
وطلب الاقبال فيها ادعائي وهو اي حرف النداء احد من ستة الاول الهمزة للتقريب اي لنداء
القريب لتنزيله منزلة البعيد كما في شرح اللمحة كقوله اتريد اخا وقد ان كنت ثاكلا فقد
عرضت اخا حتى فحاصره وقوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل ونقل ابن الخباز عن شيخه انه
للمتوسط وان الذي للقريب ما قال المهم وهذا خرق لاجماعهم وجعل منه الفراء قوله تعالى امن هو قانت
ويجاب انه ليس في التنزيل نداء بغير يا وقع ويقربه سلامته عن دعوى المجاز على قول الخفاجي للاستفهام
اذ لا يكون من الباري تعالى على حقيقته وكثرة الحذف اذا التقدير على ذلك من هو قانت خير ام هذا الكافر
فحذف معادل الهمزة والخبر والثاني يا وهي اكثرهم وقد استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها
ولا ينادى اسم الله تعالى والمستغاث والمتعجب منهما الا هما والمندوب تعا او بلو وليس في التنزيل
يا بغيرهما والثالث ايا كقوله ايا كظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آنت ام ام سالم
الوعساء الارض اللينة وجلاجل بفتح الجيم ويروى بالمهملة والرابع هيا كقوله هيا ام عمرو هل الى اللوم
عندكم بغيبة ابصاد الوشاة سبيل والخامس ا بالفتح والسكون كقوله الم تسمعي اي عبد بني رزيق

هيا هـ

الضحى بكاء حمامات لهن هديره وفي الحديث اي رب وقد تمد الفها نحو ما حكى الكسائي انه سمع رجلا
يقول اي اما والله وسيأتي ايضاح ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى وجواز يا عبد كما في الكشاف
في الكبير ونزعم ان مالكا لم ينكرها الا الكوفيون
فهذه كلها لنداء البعيد حقيقة او حكما والمراد بالثاني الساهي والغافل وقليل السمع ونحو هاتين
ما ذكر سر وقيل يا مشتركة بينهما قيل والاستعمال يشهد له لكن حكى في المغني
اي ثلاثة اقوال للبعيد او القريب او المتوسط وبالثاني قال المبرد والزمخشري قيل ورتبة المتوسط
لا يعرفها الجمهور وحمل ابن عصفور اي للقريب كالمرزوقي قال الانباسي على انه يجوز نداء القريب بما للبعيد
توكيدا وعلى منع العكس ولم يعد المصنف والمذكر سر والجمهور اها لا تستعمل الا في الندبة وحكى بعضهم انها
تستعمل في غيرها قليلا وانما يظهر قصد اي المنادى ان كان نكرة مفردة غير مقصودة بدليل
ما سيأتي سواء كانت موصوفة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق وقوله اذا رأيت روى هجت
للعين عبرة ٭ فما الهوى يرفض او يستريق فالنكرة موصوفة فيهما بالظرف وليس مقصودا
لها واحدا بعينه او غير موصوفة نحو قول تبدل يغوث وهو في الاسر فيا راكبا اما عرضت فبلغا
نداء اي من يجران الالتفات فانه لم يقصد قصدا راكبا بعينه وانما اراد اي راكب الرجلان يبلغ خبره
وليست جملة الشرط صفة لاشتمالها على الامر قاله ابن عقيل وعرضت بمعنى توضت قاله البعلي
والاصح ان معناه اذا اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولها ذكره العيني ونحو قول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي والواعظ يا غافلا والموت يطلبه وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز
نداء النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها وغير مقبل وقيل بالمنع مطلقا ومذهب الاصمعي وقيل
ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذا اتبنا ومنه يا راكبا البيت والا فلا وهو قول الكسائي
وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا انه ليس بمسموع وقيل ان كانت مقبلا عليها
جاز والا فلا وهو قول الفارسي قال ولا يتصور نداء النكرة غير مقبل عليها وما جاء منونا كالبيت
محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي في الاوضح والارتشاف نقل انكار وجود
النكرة غير مقبل عليها في النداء عن المازني وفي شرح اللمحة عن بعضهم انه لا يتصور نداء غير
مقبل عليه وبرده نحو قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فانه لا يقصد بذلك رجلا بعينه بل مراده
التصويت لمن سمعه فكل من سمعه واجابه فهو مقصود وقول الشاعر فيا راكبا البيت قال
وليس منه قول الاخر الا يا نخلة من ذات عرق لانه كني عن محبوبته بالنخلة وهو يعرفها انتهى
بمعناه وانما الموصوفة فلم يحكوا خلافا في جواز نداءها ولذلك اقتصر في التمثيل بغيرها ليدل
عليها بالاولى على عادته وكسياتي تمثيل المقصودة منها وبيان حكمها ويتعين في غير المقصودة
النصب كما اقتضاه اطلاقه وهو مذهب البصريين وكذا ان كانت مقصودة ايضا عندهم
كما سيأتي وكان المنادى مضافا سواء كانت الاضافة محضة نحو قوله الا يا عباد الله قبل
مستهم باخشن من صلى واكرمهم فعلا وكاضافة اسم الفاعل الماضي وغير محضة كالصفة المشبهة
نحو يا احسن الوجه واسم الفاعل الحالي والاستقبالي وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة وسواء
اضيف الى معرفة كما ذكر او الى نكرة نحو يا اخا رجل ولا يجوز ان يقصد به معينا فينزله
بالنداء وقال الجرجاني يصح كونه معينا قيل وتجري مجراه المضاف اضافة غير محضة فلا يقصد
تعريفه في النداء وقيل تجري مجرى يا ضاربا رجلا ذكره في الارتشاف ويستثنى من نداء المضاف

ما اضيف

كما قبله

كلام

وبيان

١٥٣

ما اضيف الى ضمير المخاطب فلا يجوز ان يقع منادى اذ لا يجتمع خطابان في حالة واحدة قاله السيد او كان شبيها به اى بالمضاف وهو ما له عمل فيما بعده ولو بواسطة العاطف امّا رفعًا نحو يا كثيرًا برّه او نصبًا امّا لفظًا نحو يا عشرين رجلًا او يا مغيضًا خيره او محلًا نحو يا خيرًا من يُرتجى يا رفيقًا بالعباد ونحو يا ذاهبًا وزيدًا ای هو وزيد وكذا نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سمّيته بذلك فانه يُشبه المضاف لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى ويمتنع ادخال يا على الثلاثين خلافا لبعضهم وهذه الامثلة تبين ان مرادهم بالنكرة فيما سرّ المفردة كما اشرنا اليه وامّا المفرد المعرفة والمراد في هذا الباب بالمفرد ما ليس مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي والمعرفة ما قصد قصده سواء تعرف حال النداء كالنكرة المقصودة او كان معرفة قبله كالعلم فانه اجتمع فيه الافراد والتعريف كما ذكر لا يظهر نصبه ومثله اي كما سيأتي بل يُبنى لفظا او تقديرًا اما الشبيه بالمضاف في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب كما قيل او لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها في الافراد والتعريف كما قاله الفارسي وعليه اقتصر الرضي بخلاف غير المفرد لانه ليس كالكاف افرادًا او غير المعرفة لانه ليس مثلها تعريفا وبناء على ما يرفع به مثله لو نادى لاعلى اللفظ وان كان هو الاصل في البناء تنبيهًا على ان له قدمًا في الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة نحو يا زيدُ ومقدرة نحو يا فتى وكذا في المبني قبل النداء والمحكي كسيبويه وما يرفع بالالف نحو يا زيدان ومما يرفع بالواو نحو يا زيدون ومثل يا زيدُ في رفعه بالضمة النكرة المقصودة غير الموصوفة كقولك يا رجل في نداء معين قاله الاعشى قالت ألا عشى قالت هريرة لما جئت زائرها قل عليك ويلي خلّ يا رجلُ وتعريف هذا المحذوفة كما صرح به المصنف في باب النكرة والمعرفة وقيل بالقصد والاقبال وهو مختار ابن مالك كما مرّ وافاد بقوله مثله دخول يا مكرمان ونحوه مما لم يستعمل الا منادى لانه لم يسبق له رفع ولا غيره حتى يدخل في قوله ما يرفع به ومحل تعريف العلمية في نحو يا زيد باقامة ال او عرف بالا قبال عليه قولان الاول لابن السراج ووجهان من المعارف ما لا يمكن سلب تعريفه كالمشار به والضمير واسم الله العظيم والثاني للمبرد والفارسي وصحح ابن عصفور كلا من القولين مرة ويتجه ان يقال ان يا في نحو يا زيد قصد به النداء فقط ولم يقصد به التعيين لان ما بعده متعين في نفسه لا ينكون لة التعريف اشار اليه السيد رحمه الله ولما كان الاسم المنقوص المنون كقاض يحذف تنوينه في النداء نحو يا قاضِ لبنائه وحُتّم بناؤه لزوال الموجب حذفها وقد تحذف اشارة الى ذلك فقال وتثبت اى في النداء يا منقوصٌ لمعينٍ في ما لا يبقى بعد حذفها الا على حرف واحد اصلي نحو يا مرءُ اسم فاعل من الارأة محذوف العين ونحو يا ما يبقى مضارع رقى سمّي به محذوف الفاء فاثبات يائهما كابن باجماع من النحاة والاصل في مرءٍ مرءُ بوزن مرعٍ نقلت حركة عينه وهي الهمزة الى الساكن قبلها وهو الراء ثم حذفت الهمزة ثم حذفت ضمة الياء كما في قاضٍ استثقالا ثم الياء لاجتماعها ساكنة مع التنوين والاصل في يقي يوقي فحذفت الفاء وهي الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة اصلية كما في يعد ويزن واخواتها فكرهوا حذف لامها وهي الياء بعد حذف العوض منها وهو التنوين الذي حذف في النداء للبناء لا لاثر

يشبه به المفرد

قبل

في الحذف

في البناء

الى بنآ الاسم على حرف واحد اصلي لان الميم في الاول والياآ في الثاني زايدتان ولا عبرة بما فرّدتا
لعدم الاعلال الموجب لحذفها بخلاف يا قاضٍ فانه يجوز حذفها لبنآ الاسم على اكثر من حرف اصلي
كما سيأتي وبخلاف نحو جاني مرفان ذلك وان ادى الى بقآئه على حرف اصلي الا ان ذلك الحذف اقتضاه
الاعلال القياسي هذا وفي التمثيل بيقي نظر لان تنوينه حذف لمنع الصرف والكلام هنا فيما
حذف تنوينه للنداء الا ترى انه لو سمي بيقي وقيل يا يقي ثبتت الياآ عند الجميع وان بقي بعد
الحذف على اكثر من حرف اصلي لعدم موجب حذفها وهو التنوين وفي نحو يا قاضي مما يبقى بعد
حذف يائه على اكثر من حرف اصلي ثبتت الياآ عند الخليل لذهاب ما حذفت لاجله وهو التنوين
بالبنآ وخالفه يونس فاجاز حذفها لان النداء دخل على منون محذوف الياآ ورجح سيبويه ان النداء
محل تخفيف بالحذف ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكن مرجح بالكثرة ذكره المرادي
واحترزنا بالمعين من غير فتثبت ياآء نحو يا عاصيا بئس قبل الموت وتنوّن الضمة فيما لا تظهر
فيه كياء المنقوص لثابتة او المحذوفة نحو يا ساري ويا قاضي او يا قاضٍ والف المقصور نحو
يا موسى والاخر المبني قبل النداء نحو يا هذا م في لغة الحجازيين ويا هذا او يا هؤلاء والمركب المزجي نحو
يا سيبويه والاسنادي نحو يا برق نجد ويظهر اثر ذلك في التابع نحو يا سيبويه العالم ويا هؤلاء
الرجال برفع العالم والرجال ونصبهما كما يفعل في تابع ما تجده بناء نحو يا زيد الفاضل والفاضل
ويجوز نصب المضموم وهو المفرد المعرفة بمعنييهما السابقين رجوعا الى حركته الاعرابية
هذا ان اضطر بالبنآ للمفعول والى اضطر الشاعر الى تنوينه فينصب ح لطوله بالتنوين فاشبه
المطول سواء كان علما نحو قوله يا عديا لقد وقتك الاواقي
او نكرة مقصودة كقول كثير جيئنك غرة بعد الجر وانصرفت نجيّ وبحسك من حياك يا جمل ولبيت
التحية كانت لي فاشكرها ممكان يا جملا جيئت يا رجلا فيمن رواه بنصب جملا وافهم كلامه ان
بقاءه على الضم والاقتصار على القدر المضطر اليه من التنوين جايز ايضا على الاصل بل ينبغي فهم
منه انه المختار لانه الاكثر حتى قال ابن السرّاج في النصب لم تسمع عربيا يقوله لكن حفظه غيره فاختيار الرفع
هو مذهب الخليل وسيبويه والمازني واشد عليه سيبويه سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
ومنه في النكرة المقصودة بيت كثير المذكور في رواية الرفع والنصب هو اختيار ابي عمرو وعيسى بن
ابي عمرو ويونس والجرمي والمبرد قال ابن مالك وعندي ان بقاء الضم راجح في العلم والنصب راجح في
النكرة المعينة وعلل بعضهم تفرقته بان الجنس اصل بالنظر الى العلم والاعراب اصل بالنظر
الى البنآء والعلم فرع ويظهر كما قاله في الارتشاف من قول سيبويه لم تسمع عربيا يقوله يعني النصب ان
ذلك الخلاف ليس على سبيل الاختيار بل على التحتم وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين
ومن ابقى الضم لم يجز الا النصب او كان نكرة تعرفت بالاقبال عليه بان قصد به معين ووصف
بجملة وغيرها نحو ما روى من قوله عليه السلام في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وقولهم يا طلعا
لا يجمل ويا جوادا لا يبخل وقوله اعبدا حل في شعبى غريبا الا لما لا كذا واعترابا او ظرف نحو
قوله اذا راكب يأتي يجوز للعين غرة فينصب لطول الاسم بالوصف فاشبه المطول قال الفراء
النكرة المقصودة الموصوفة المنادات تؤثر العرب نصبها يقولون يا رجلا كريما اقبل فاذا اوردوا
رفعوا اكثر مما ينصبون وفي درس المسائل اذا اجري بعد النكرة بفعل او ظرف او جملة وجب نصبها

في ما

عند

١٩٤

عند البصريين قصدت واحدًا بعينه ام لا واجاز الكسائي الرفع وفصل الفراء فاوجب النصب مع ضمير الغيبة والرفع مع الخطاب انتهى نحو يا رجلا ضرب زيدا ويا رجل ضرب زيدا وشمل اطلاقه الوصف ما لو كان مفردًا كما في المنقول عن الفراء نحو يا رجلا كريمًا اقبل ونزعم الرضي انه لا يجوز يا رجلا ظريف قال لان الوصف المفرد كالمستقل على ما يجيء فلا يكون من تتمة المنادى حتى يضارع المطول وكذا بقية التوابع كالتوكيد مثلا فاذا كان كذلك فيضم المنادى لكونه معرفة مستقلا بخلاف نحو يا حليما لا يعجل واذا رأى الحوي ان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة فلو ضم متبوعهما للزم وقوعهما صفتين لها فاضطر والذلك الى جعلهما من المضارع للمضاف مع قصد التعريف بخلاف يا رجلا ظريفا فلا اضطرار لم اليه انتهى بمعناه

فان قيل اذا كان المنادى معرفة فيما ذكر فكيف صح وصفه بالجملة وهي نكرة عندهم كما مر **قيل** بتنقله بان كان نكرة موصوفة بالنكرة قبل النداء ثم تعرف في النداء بالقصد والاقبال كما اشار اليه وهذا اجزم بان تعريفه بذلك مع جزمه بان التعريف في نحو يا رجل المعين بالمحذوفة كما مر ولم يقل بوصفه بالجملة كذلك والا لاشكل وصفها بالنكرة فافهم فهو من اسرار هذا الكتاب وبه يتبين ان تعريف النكرة المقصودة في النداء عنده بال في نحو يا رجل كما صرح به في باب النكرة والمعرفة وبالقصد والاقبال في نحو يا عظيمًا يرجى كما صرح به هنا فهو كالتوسط بين القولين بان تعريفها بال مطلقا كما قيل وقد يقال بانه بالقصد والاقبال مطلقا كما يراه ابن مالك وهو تحقيق حسن لم ار من لمم في غير هذا الكتاب ولا لغيره **فان قيل** اجعل الجملة او الظرف صلة للذي محذوفا كما قالا ابن الطراوة وقد صح وصفا للمعرفة **قلنا** يبعد الكلام اذ نجدًا عن اصله كما قال الرضي بزيادة الموصول والنداء موضع اختصار الاتى الى التفخيم وضعف عرف النداء وعن المم في حاشية التسهيل انها اخوال وفي عطف قوله او تعرف بالاقبال على قوله اضطر الى تنوينه تنبيه على ان التنوين في نحو يا عظيما يرجى ليس للضرورة كما يرشد اليه تعليلهم بانه اشبه المطول بالوصف ظاهرا فلما وقع في الاوضح وشرح البدر ابن مالك من التمثيل للمضطر الى تنوينه بقوله اعبدًا حل في شعبى غريبا وقد نبه على ذلك مع وضوحه العلامة ابن النفيس اليمني من مشايخ بلدنا في شرحه لمقدمة ابن باشاذ ويجوز نصب اول الاسمين في نحو قول عبد الله بن رواحة فيما قاله النحاس يا زيد زيدا اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل واليعملة الناقة القوية والذبل بضم الذال المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابل كضامر وفي قوله يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلفينكم في سوءة عمر واراد بنحو المنادى المعرفة اذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالاضافة ولا تختص المسئلة بالعلم كما يوهمه تمثيله بل تكون في غيره كما قال ابن عقيل نحو يا رجل القوم ومماثلة النحو يا رجل رجلنا فالثاني من الاسمين واجب النصب ولك في الاول الضم كما انهم تعبين بجواز نصبه لانه منادى مفرد وقد مر ان حكمه الضم ولذلك لم يحج للتنبيه عليه وعلى نصبه فالثاني اما بدل او بيان واما النصب فعلى نية الاضافة لمثل ما اضيف اليه الثاني والاصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات وهذا قول المبرد ولم يعوض عن المضاف اليه التنوين كما في عوض في نحو كل مقدما ومؤخرا قوله تعالى كلا سيهدين لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف عنى اليعملات

رجل م

بين

التنبيه

الظاهر الذي اضيف اليه زيد الثاني فكان المضاف اليه لم يحذف وعليه فالثاني منصوب
توكيدا او عطفا او بدلا او مستانف ويضعف هذا القول كما قال المصنف انه من باب الحذف من
الاول للدلالة الثاني والاكثر على خلافه وقال السّرّ زيد الاول مضاف الى اليعملات والثاني مقحم بين
المضاف والمضاف اليه ثم قيل الاصل عندي يا زيد اليعملات زميدها او يا زيد اليعملات زيد اليعملات
فحذف الها او اليعملات ثم اقحم زيد فهو من باب الحذف من الثاني للدلالة الاول وهو الكثير
ويضعف الفصل بين المضاف والمضاف اليه مع ان مذهبه في نحو زيد وعمرو قائم ان الحذف
من الاول للسلامة من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للجار وقال ابن الحاجب وانما فصل هنا
بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليستحق المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب وامّا
ثم فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع موقعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخير اذا كان الخبر محذوفا
بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير فرق في ذلك بجواز بل يترجح وقيل يجب فتح ذي الضمة
الظاهرة اتباعا ان كان علما موصوفا بابن اتفاقا او بابنة على خلاف حكاه ابن كيسان ولا
اثر للوصف ببنت واخت متصلين به اي بالعلم مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند
ابنة دعد بضم دال زيد وهند وفتحها قال المبرد الضم اجود وابن كيسان الفتح اكثر والضم
قياس قيل والبصريون كلهم يختارون الفتح ويجيزون الضم ومن الفتح قوله يا حكم
ابن المنذر بن الجارود وهو على المشهور اتباع لحركة ابن فالساكن حاجز غير حصين فاذا اضفت
فالاحسن كون ابن نعتا ويجوز كونه بيانا او بدلا او منادى او معمول فعل واذا فتحت فالنعت
لا غير واحتز بها الظاهرة عن المقدرة نحو يا عيسى بن مريم فلا فائدة في نية الفتح واجاز
الفراء تقدير الضمة والفتحة وبا العلم عن غيره نحو يا غلام بزيد وبوصفه بابن من كون ابن
بدلا او بيانا او منادى فالضم لا غير وبكونه بابن من الوصف بغيره خلافا للكوفيين في اجازتهم
الفتح اذا وصف بمفرد نحو يا زيد الكريم وقالوا ان العرب تفعل ذلك اذا انصبّ النعت اتباعا
وروّ وابيت جرير يا ثمامة بن ساعدة وابن اروى يا جود منك يا عمر الجوادا بفتح راء عمر
ووجه المانعون على حذف الالف للساكن بعدها والاصل يا عمرا بنا على ان الالف تلحق غير المندوب
والمتجه منه والمستغاث او على انه من نصب المنون من المنادى اضطرارا او حذف التنوين على
حد قوله غير فاعي ولا الذي هشم الثريد لقومه ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف فالوجه ان يجعل
شاذا او لا يقاس عليه وبا المنفصل عن المنفصل نحو يا زيد الفاضل عمرو وبالمضاف الى علم
من نحو يا زيد بن اخينا فالضم لا غير ومثلهما اي مثل العلمين الموصوفين بما ذكر في جواز الفتح
والضم المنادى غير العلم الموصوف بابن مضاف الى غير علم وهو موافق للفظ المنادى نحو يا فاضل
ابن فاضل كقفل كناية بهما عن المجهول النسب يا فلان بن فلان ويا كلب بن كلب وكذا لو عرفت الثاني
نحو يا مثل ابن الفضل وذكر المغاربة ان البصريين يضمون في هذا كله المنادى وينصبون ابنا
والكوفيين وابن كيسان يجيزون ضم المنادى وفتحه ويحذفون في غير المنادى التنوين من الموصوف
قال الكميت تنادوا فقلنا كلب فاصبحت ترامى بها الاطواد لهفا على لهف تكملة تخفيف العلم
المستوفي للشرائط المذكورة في غير المنادى بحذف تنوينه وجوبا او بحذف الف ابن خطا كما في
زيد بن عمرو وان اختل احد هذه الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر

في

فى كل لفظ ابن وابنة لاتثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لعدم كثرة استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف معربا لان المبنى والمجموع ليسا على فصل فى حكم المنادى المضاف لياء المتكلم واذا اضيف الى الياء لم يصح لتقييدها بالمتكلم اذ لا يضاف الى الياء غير ما لكون الاضافة من خواص الاسم ويا المخاطبة ليست اسما كما مر منادى صحيح الاخر خرج المعتل مقصورا كان او منقوصا فلا يأتى فيه من اللغات الاتية الا لغة واحدة وهى ثبوت الياء وفتحها بعد ادغامها فى المنقوص فيها نحو يا فتاى ويا قاضى واحترز بقوله غير عامل من الوصف المشبه للفعل فلا يأتى فيه من اللغات الاتية الا لغتان ثبوت يائه مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمى ويا ضاربى وقوله قبل جواب الشرط فى قوله اذا اضيف اى جاز فى المنادى المضاف المستوفى للشروط المذكورة نحو يا غلامى ان يقال يا غلام بالتلاث الحركات على الميم مع حذف الياء فان قيل هذه الشرطية فى كلام المصنف لانقض لان الشرط اضافة المنادى الى الياء اى منادى كان وظاهر انه لا يترتب عليه هذا الجواب الجزئى قيل هو مراده باللفظ فضوعلم والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها نحو لكل فرعون موسى اى كل ظالم جبار عادل قاهر فيكون المعنى قبل كلام محرك الاخر فانه يلزم منه وجوبا الكل الجزئى ويا غلامى باثبات الياء مفتوحة وساكنة وغلاما بالالف فهذه ست لغات واربع من الكسر اى حذف الياء والاكتفاء بالكسرة قال الفراء يا عباد فاتقون فى الاثبات للياء ساكنة نحو يا عبادى لا خوف عليكم اليوم ولا انتم تحزنون او مفتوحة نحو يا عبادى الذين اسرفوا على انفسهم فالالف نحو يا حسرتا على ما فرطت والشار بقا التعقيب لان كل واحد من مدخولها مرجوح عن ما قبله واضعفهن الضم اكتفاء بنية الاضافة وهى لغة ضعيفة لالتباس المضاف فيها بغير قال فى الاوضح وانما يفعل ذلك فى ما يكثر فيه ان ينادى لا مضافا كقول بعضهم يا ام لا تفعلى وقرأه بعضهم رب السجن احب الى وقرئ قل رب احكم بالحق فالفتح اكتفاء عن الالف اجازة الاخفش كقوله ولست براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى اى يقول يا لهفا واثار بالفتح الى لهفا اضعف مما قبلها وقد مر ما فى هذه العبارة من الاشكال مع الاشارة الى تاويلها هذا فيما لم يكن المنادى فيه ابا او اما فان كان اى المنادى المضاف للياء ابا او اما جاز ايضا من اض بمعنى رجع او صار ومى كلمة لاستعمال الامع اثنين فصاعدا بينهما توافق ويستغنى باحدهما عن الاخر فلا يجوز جاز يدا ايضا ولا جاء زيد وذهب عمر وايضا ولا اختصم زيد وعمر وايضا واعربها النصب على الحالية من ضمير جاز وكذا النحو كقوله اى سراجا ولا يحسن ذلك الا اذا صدر قبله مثل من المتكلم حتى يصح ان يقال سراجا الى الجواز والقول كما هنا فان قولك قيل بمعنى جاز ان يقال كما مر وليس ذلك شرطا فى استعمالها الا ترى انك تقول قلت اليوم وقلت امس ايضا والذى يظهر انه مفعول مطلق حذف عامله اوصال محذوفة العامل والصاحب اى ارجع الى الاخبار ايضا او احكى ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم والمراد انه يجوز فى اب وام اذا اضيفا الى الياء مع ما ذكر من اللغات المتان تلحقها تاء فوقية فتقول يا ابت ويا امت بالكسر للتاء وما الاكثر والفتح لها وهو الاقيس فيهما تان لغتان اخريان قرئ بهما فى السبع قال الزمخشرى يعنى الخليل انه سمع من العرب يا امة لا تفعل بالضم وذكر يا ابت ايضا وعلى اجازة ذلك الفراء والخفاجى ومنعه الزجاج وهذه التاء المذكورة للتانيث فمن ثم لا يجوز ادخالها تبعا لجواز اثباتها وقفا اى فى الوقف

عليها وخطا ايضا كما في التسهيل قال ابن عقيل ولم تكتب في المصحف الا بالتا وكتبها هاء دون ذلك
وبذلك وقف عليها ابن عامر وابن كثير ووقف عليها الباقون بالتاء وكلاهما صحيح فصيح وقول
المغاربة ان الوقف بالهاء للبصريين وبالتا للغرا ضعيف ووقف ابو عمرو بالتاء وهو من
رؤس البصريين والتا المذكورة ايضا عوض عن الياء اى عن يا المتكلم فمن ثم لا يكادان
يجتمعان لقبح الجمع بين العوض والمعوض ولا تعوض التا نيابة عن يا المتكلم الا في ابت وامت
في النداء فلا يجوز يا ابت ولا يا امت وليس لك في مضاف المنادى المضاف الى
الياء نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا اثبات الياء في المضاف اليه الا ان كان المنادى ابن ام او ابن عم
فيجوز ان يقال يا ابن ام ويا ابن عم فتفتح الميم منهما على جعل الاسمين اسما واحدا بالتركيب كمعدي
الترخيم وتكسر على الاجتزاء بالكسرة عن الياء على ما قاله ابن مالك والحق وهو ظاهر كلام الزجاجي
وكلام المغاربة على انه مركب فهو كاحد عشر مضافا الى الياء وقد قرئ بهما في السبعة فمن قوله
تعالى يا ابن ام لا تاخذ بلحيتي وحكم ابنة في ذلك حكم ابن واستثنا وهما لكثرة استعمالهما خففا
بالحذف في النداء وحاق اليا او الالف في الاولين وهما يا ابت ويا امت نحو يا أبتا ويا امتا
على حد قولك يا اللهم يا اللهما ويا ابتي ويا امتي وفي الاخيرين وهما يا ابن ام ويا ابن عم نحو يا ابن امّا
ويا ابن عما ويا ابن امي ويا ابن عمي باسكان الياء وفتحها ضعيف ومن الحاق اليا في الاولين قوله يا ابتي
لا زلت فينا قائما لنا آمل في العيش ما دمت عائشا وهو ضرورة البصريين جائز في السعة عند
كثير من الكوفيين ومن الحاق الالف فيهما قوله يا أبتا علك او عساكا وقال يا امتا ابصري فاجب
يسير في مستنفر لاجب ومن الحاق اليا في الاخيرين قوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي ومن
الحاق الالف فيهما قوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وقوله كن لا علي يا ابن عماه نعيش عزيزين وتكفى
الهماه وحمل عبارته على هذا كما يشرح القطر اعم فائدة تخصيصه بالاخيرين للقرب منهما فتكون
جملة ما ذكر في باب وام عشر لغات كما في شرح القطر وكذا في الاوضح لكن ابدل لغة الحاق اليا
فيهما لغة الضم فيهما كما حكياه عن سر وصحح وذكر ابن قرى بهما ويعدهما معا يصير احدى عشرة
فصل في احكام تابع المنادى تعرض لذلك هنا كغيره لما فيه من الخصوصية الزائدة على
مطلق التابع الا تذكر واذا التابع المنادى معربا كان او مبنيا بدلا او بيانا او معطوف عطف
نسق مجرد من ال فلهما اى البدل والمنسوق من حكم ما لهما حال كونهما منادين مستقلين
اذ البدل في حكم تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل فيبنيان على الضم ان كانا
مفردين معرفتين او نكرتين مقصودتين نحو يا زيد بشر ويا زيد وبشر وينصبان فيما
عدا ذلك نحو يا زيد اباعبدالله ويا زيد اباعبدالله وكذا حكمهما مع المنادى المنصوب نحو
يا عبدالله بشر ويا عبدالله وعمرو ويا عبدالله صاحب عمرو ويا عبدالله وصاحب عمرو واجاز
المازني والكوفيون يا زيد وعمرا قياسا على ما قبل الوغيرهم يوجب الضم بلا تنوين واحترز
بمجرد من ال من المنسوق بها فليس كالمنادى المستقل لامتناع مباشرته حرف النداء وسيأتي
كلامه فيه وان اتبع غيرهما من نعت او بيان او توكيد او منسوق مقرون بال
فالنصب واجب ان كان المنادى معربا كالمضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة
وقالا معربا ولم يقل منصوبا مع كونه انص على المقصود رعاية للمقابلة مع الاختصار

في قوله

في قوله مبنيا فيتبعه في اعرابه معارف كن التوابع او نكرات مضافة او مفردة اذ لا محل لمتبوعها
فيراعى واجاز الاخفش الرفع في المنسوق ذي اللام نحو يا رجلا والحرث ويا عبد الله والحرث وكذا
اجاز في البيان الفرا نحو يا اخانا زيدا وكان المنادى مبنيا بان كان مفردا معرفة او نكرة
مقصودة سواء بني بضمة ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل ومقدرة كما في فتى وكانت التوابع لذلك
المبني مضافة اي معنى بدليل امثلته الاتية فلو صرح بذلك لاغناه مع الاختصار عن قوله
مجردة من ال لان المقرون بها لا يكون مضافا معنى بل لفظا كما في يا زيد الحسن وجهه او الضارب
الرجل وحكمه حكم المفرد في جواز الوجهين كما سيأتي لان اضافته في نية الانفصال وظاهر ان شرطية
كون الاضافة معنوية محلة في التوابع من الصفات كما ذكر لامكان اضافتها معنى ولفظا اما
غيرها فلا تكون اضافته الا معنوية كما يعلم من باب الاضافة فيجب نصب توابع المضافة المجردة
غير ما مر وهي النعت والبيان والتوكيد على محل المتبوع لما قال سر قلت للخليل افرايت قول
العرب كلم ازيد اخا ام زيدا اي شئ ما تجوز فيه الرفع كما جاز في الطويل قال لان المنادى اذا وصف
بالمضاف فهو بمنزلته اذا كان في موضعه انتهى فلو جاز الرفع للزم تفضيل الفرع على الاصل
واجاز ابن الانباري في الثلاثة والكسائي والفراء والطوال في نعت مضاف اضافة
محضة نحو يا زيدا صاحبنا والفراء اجرى التوكيد مجراه نحو يا زيد نفسه وبنفسه بالوجهين
ويا تميم كلهم وكلهم وقد سمع الرفع واقول على القطع اي كلهم مدعوم اخذا في تمثيل التوابع
للقسمين من المعرب والمبني فقال نحو قول اللهم فاطر السموات وهذا من النشر الاعلى ترتيب
اللف لانه مثل التوابع الثاني وهو المبني المتبوع مضاف مجرد من ال بناء على ان فاطر
السموات صفة الاسم المعظم مع الميم فهو منادى ثان اي يا فاطر السموات وكان انما قدمه
على البيت بعده الذي هو من امثلة تابع الاول وهو المعرب رعاية للادب مع القراء ان
المرء يرعى عادته غالبا في هذا المختصر ونحو قوله وهو طالب بن ابي طالب ايا اخوينا
عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا شرا وهذا مثال لتابع المعرب من عطف البيان
وهو عبد شمس ونوفل بنا على ان الرواية فيها النصب وقال البعلي روي رفعهما على اضمار
مبتدا او ان تحدثا اي من تحدثا فان مصدرية واقتصر على هذا المثال من توابع المعرب
ليظهر الحكم في تابعه لكونه لا محل له فهو كمتبوعه في الاعراب على قياس التوابع كما يعلم من ابوابها
الاتية وانما القصد هنا بيان حكم تابع المبني فانه الذي تخالف حكم بقية التوابع ولهذا اقتصر
عليه حكما وتمثيلا في غير هذا المختصر وانما ذكر فيه حكم تابع المعرب وتمثيله وفاء بالتقسيم
وتبرعا بالمزيد في مقام التعليم ولعله انما قصد التمثيل لبيان المضاف لتابع المبني اذ هو
المقصود تنبيها على وقوعه في البيت تابعا للمعرب ويرشد الى هذا الاحتمال انه لم يمثل له تابعا
للمبني كما مثل لاخويه من النعت المضاف كما مر والتوكيد المضاف نحو قولهم اي العرب يا تميم
كلهم بالغيبة الكائنة قبل النداء كانك قلت ادعو تميما ويا تميم كلكم بالكاف الخطاب المتجدد
بالنداء كانه قيل ادعوكم ومنع الاخفش الخطاب والحجة عليه ما اشار الى نقله عنهم فافا مع التمثيل
الاستشهاد على صحة الخطاب ومثال البيان المضاف قولك يا زيدا يا عبد الله ومر عن بعضهم
اجازة الرفع في الثلاثة ولم يمثل للمضاف من المنسوق المجرد من الوا لبدل وان كان حكمها

يكون م

لم يجز

فيه م

لا سم الله كما ذهب اليه المبرد
والزجاج اما على ما عليه هو حتى
انه يمنع وصفه م

ان م

المقصود

كذلك اذا تبعا المنادى المبنى نحو يا زيد وايا عبد الله ويا زيد ايا عبد الله لا تذكر حكمهما مطلقا
وما وقع للصبان في شرح الفطر من ذكر الاوجه الثلاثة مع ذكر عقبه ان حكمه حكم المنادى المستقل
فتكرار وقد سلم منه في الاوضح كالجامع ويجوز لك في الباقي من توابع المبنى غير اى كما سيأتي وهو
النعت المضاف والتوكيد المفردات وكذا المضافات والمنسوق المقرونان بال والنعت والبيان
والتوكيد المفردات وكذا المضافات منها اضافة لفظية كما قال الارضي والبدر ماليكي في حكم المفرد
لان اضافتها كلا اضافة والمضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا فيجوز في الجميع وجهان
الرفع حملا على اللفظ فتصور كانه وقع موقعه فاعرب بحركته ولا كذلك المضافة اضافة معنوية
اذا تصورت موضع منبوعها لم يكن فيها الا النصب كما مر لان المنادى المضاف لا يكون الا منصوبا
وانما جاز الوجهان في المضاف المقرون بال كما سيأتي لان اضافته لفظية فلا يعتد بها والنصب
على المحل وهو القياس لان التوابع انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبنى في بنائه فحركة
البناء لا تتبع الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة على اللفظ بل بجعل الرفع على المحل
لكن لما كانت الحركة البنائية تحدث في المنادى بحذوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع
وحرف النداء العامل لها وكذلك فتحة الرجل فلذلك جاز ان توقع موقعها وقضية هذا التعليل
كما قال السيد تجويز النصب في سائر التوابع المذكورة ومحل الوجهين في تابع المنادى الذي ليس
مستغاثا ملحقا فيه زيادة الاستغاثة نحو يا زيداه ويا عمراه او مجرورا باللام نحو يا لزيد
وعمرو فان الاول لا يرفع توابعه والثاني لا تكون الا مجرورة كما نبه عليه الرضي وقد ورد السماع
بالوجهين في التوابع المذكورة نحو قوله في النعت المفرد يا حكم الوارث بالرفع الصفة وهو
الوارث وقول جرير لكاتب بن مامة وابن سعدى يا جود منك يا عمر الجواد ابنصب الجواد الا ان
الفراء في كذلك حكوعن الكوفيين انه لا يجوز في النعت الا النصب والسماع يرد عليهم بل قال الجرجاني كره
العرب في زيد العاقل الرفع وما اقتضاه كلامه من جواز نعت المضموم هو مذهب سيبويه والخليل
والاكثرين وذهب الاصمعي وقوم من الكوفيين الى انه لا يجوز لشبهه بالمضمر الذي لا ينعت
وارتفاع نحو العاقل في المثال على تقدير ان العاقل وانتصابه على تقدير اعني وليس بشيء
اذ لا يلزم من مشابهته المضمر كونه مثله في جميع احكامه ونحو ما انشده سيبويه من قول حوزة
ان لوذان في النعت المضاف المقرون بال يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والاقتاب
والحلس روى بنصب الضامر وهو انشاد جميع النحويين الآتي فانشده بالرفع وذا اعتد اسم
اشارة والضامر مرفوع على انه نعت له لان اضافته لفظية اذ التقدير يا ذا الذي ضمرت
عنسه والعنس الناقة الشديدة واصله الصخرة قيل لها ذلك لصلابتها وانما تجوز الوجهان
في مثل هذا على تقدير ان اسم الاشارة يكتفى به كما سيأتي فان جعلته كاى فليس الا الرفع
خلافا للمازني في تجويزه النصب وزعم الكوفيون ان الرواية بخفض الضامر باضافة ذا الذي
بمعنى صاحب اليه مثل يا ذا الجلة قالوا ودليل عطف الرحل وما بعده عليه بالخفض ولو كان مرفوعا
كما انشده سر لكان الرحل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقدير الذي ضمرت عنسه ورحله
وهو فاسد واجيب بحمله على مثل قوله علفتها تبنا وماء باردا اى ويا ذا الضامر العنس
والمتغير الرحل لان الضمير يدل على تغيير ذكره ابن يعيش ومثل يا زيد الحسن الوجه اذ التقدير

يا زيد الحسن وجهه وانما يجوز الوجهان في النعت المضاف المقرون اذا كان تابعا لغيره اما
تابعها فلا يجوز فيه الا الرفع نحو يا هذا الحسن الوجه وسيأتي ذلك قريبا فلذلك لم يصح لتقييده
بغير تابعها اعتمادا على ما سيذكره وانما جاز رفعه في غير اي كان اضافته لفظية فحكمها حكم المفردات
كيا زيد الحسن لكنه اذا وقع منادى لا يكون في حكم المفرد بل في حكم المضاف لان المتبوع اقوى من
التابع ونحو قوله وبة في عطف البيان البيان المفرد اني واسطار سطرن سطرا لقائل
يا نصر نصر نصرا روى بثلاثة اوجه بضم الثاني دون تنوين على انه منادى ثان وهو قول سر
وحكاه عن ابي عمرو وعليه اكثر النحويين او بدل او بضمه ونصبه مع التنوين على انه عطف بيان
على اللفظ وعلى الموضع قيل او توكيد لفظي وهذه الاوجه الثلاثة تجري في نحو يا زيد زيد قال الارضي
في جعل جار الله يا زيد زيد بدلا وجعل سر اياه بيانا نظرا لان البدل والبيان يفيدان ما لا يفيد الاول
من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن بصدده لا يفيد التاكيد وقال في المغني ان اللفظ المكرر
اذا انفصل به ما لم يتصل بالاول اخ كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفايدة وعلى ذلك اجازوا
النحويين في يا تيم تيم عدي اذا ضممت المنادى فيهما وينتصور مع كون المكرر مجردا في مثل قولك
يا زيد زيد اذا قلت وبحضرتك انسان اسم كل واحد منهما زيد فانك لما تذكر الاول يتوهم كل منهما
انه المقصود واذا كررته يكون خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد انتهى وعلى هذا تخرج
قول النحويين في قول ذي الرمة الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه غيره هو لا
على التاكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط والثاني اما مصدر مثل سقيا لك او مفعول به بتقدير عليك
على ان المراد اغر اضمر بن سيار نحاجب له اسمه نصر على ما قاله ابو عبيدة وقيل لو قدر احدهما
تاكيد الضم بغير تنوين كالموكد انتهى واجيب بان مغايرتهما في غير التنوين غير مؤثرة كما قالوا
في قولهم الكافرين امصلهم رويدا ان الثاني توكيد للاول وان تغايرا في الصيغة نعم قيل هو غير
توكيد لمغايرتهما في المعنى لان نصر الثاني في غير الاول في المعنى لان تعريفه بالاقبال عليه بالنداء
والثاني بالعلمية فهما لا يسوغ في جاءني الغلام زيد ان يكون الثاني توكيدا للاول
لاختلاف جهتي التعريف فكذا هنا بخلاف محمد واحمد فانهما واحد وقد ظهر بهذا ومن ذكر
مثال التوكيد بعد هذا ان التمثيل بالبيت لعطف البيان وترك العطف في الامثلة المذكورة
مع وجود الجامع والمناسبة لعدم قصد الربط وعدها كفصل بعد فصل وباب بعد باب وتقول في
التوكيد المفرد يا تميم اجمعون واجمعين بالوجهين وانما فصله عما قبله بلفظة تقول لان ليس في كلامهم
كما قيل بل منع الفراء فيه الرفع واشعر تمثيله التوكيد بذلك ان المراد التوكيد المعنوي فان اللفظي هو تكرير
اللفظ الاول بعينه فيكون باقيا على حاله كما في يا زيد زيد كما قاله السيد وتقول في المنسوق المقرون
بال يا زيد والحرث قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير قراءة السبعة بالنصب وقراءة
الاعرج بالرفع ولما بين جواز الوجهين في المذكورات بين الاختلاف الواقع اختيارا حال الوجهين
في واحد منها وهو المنسوق المقرون فقال والمعطوف بالواو وغيرها كما في المضاف المقرون
بال سواء كانت فيه للتعريف كما في الطير او للمح الاصل كالحسن ولذلك ذكر بلفظ الظاهر لئلا
يوهم انه عبر عنه بالمضمر تقييد الخلاف الآتي بما فيه للتعريف كالطير نختار ابو عمرو
ابن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجرمي واليزيدي نصبه ونختار الخليل وسيبويه والمازني رفعه قال

نقله

في م

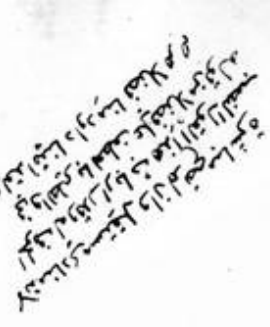

سر وهو اكثر ما سمع عن العرب ووجه الاول ان ما فيه اللام يجوز فيه النداء والابيه فلا يكون مثل ما وليه فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والتوابع انما تتبع منبوعاتها في الاعراب لا في البناء ووجه الثاني المشاكلة والنظر الى المعنى قال في الاوضح وهو مذهب الكسائي وابو العباس المبرد يختار نصب نحو الغلام مما فيه اللام للتعريف فاشبه المضاف ورفع الحسن مما فيه اللام الاصل فاشبه المجرد من حيث انه لم يتأثر بها كونه علما وهذا التفصيل نقله عن ابن السراج في اصوله والذي في المقتضب للمبرد اختيار مذهب ابي عمرو وهو النصب قال ابن عقيل وقال الرضي انه يوافقه في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا بخلاف غير اللازمة كما في الحسن وابو الحسن الاخفش يختار رفعه كالاخوين الا ان كان المنادى جنسا اي نكرة فيوجب اي الرفع وهو محجوج بقولهم يا فاسق الخبيث والخبيث بالرفع والنصب وليس لك في نعت اي اذا كانت منادى الا التنبيح على الضم كالمنادى المعرفة وتلزم بعدها التنبيه مفتوحة لزوما ان كان بعدها اشارة والاجاز ضمها وهي لغة بني مالك ابن اسد وقرئ يا ايها الساحر بالضم واجاز ابن كيسان يا اي الرجل بدون ها ومنعه اهل البصرة وتونث لتانيث صفتها نحو يا ايتها النفس المطمئنة ولا تثنى ولا تجمع قال تعالى ايه الثقلان ايه المومنون ولا يجوز في تابعها عند جمهور البصريين الا الرفع لانه هو المنادى في المعنى واي وصلة اليه خلافا للمازني والزجاج في اجازتهما نصبه قياسا على تابع غيرها وهو مخالف لكلامهم وذكر ابن الباذش انه مسموع فالكلام فيما بلي ايا فان جئ بعدا لوصف بوصف له رفع وان اضيف نحو يا ايها الرجل ذو الجلة او لا يتصب مضافا نحو ذا الجلة ورفع على اللفظ ونصب على الموضع ان افرد نحو يا ايها الرجل الطويل وهو اتفاق كما قال ابن عقيل وانما تتبع في اطلاقة النعت والوصف على تابع اي سر وقال ابن السيد الظاهر انه عطف بيان لعدم اشتقاقه وسيأتي ما يوهن من كلام الشيخين غريبا وبرده التزامه واللزوم غير يكون في الصفات نحو ايها الغفر وعطف البيان كالبدل لازما واتفقوا على انه غير بدل وقيل هو خبر مبتدا محذوف واي موصولة وهو احد قولي الاخفش وقيل هو صفة مبتدا والاصل يا اي هو هذا الرجل فجئ باي ليتوسل اسمه ثم استوفى بقوله هو هذا الرجل لبيان اي وهذا قول الكوفيين وقيل نعت لاسم الاشارة ملفوظ به او مقدر واسم الاشارة تنبيه بن لاي وهو قول ابن كيسان والتفريع على الاول فعليه لا توصف الاسماء قبل من موصول بيان للذي فيه ال وهو احد ثلاثة موصول نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر وفي كتاب سر منع يا ايها الذي رايت وهو محمول على ما اذا سمي به وتعليله بر شد اليه قال لانه اسم غالب كالانجوز يا ايها النضر وانت تريد الاسم الغالب واسم جنس نحو يا ايها الرجل يا ايها الانسان واحترز باسم الجنس من نحو الصعق والحرث والفرزدق من ما الفيه للمح الاصل او للغلبة على ان الجرمي يا ايها الحرث وكذا لا يوصف بنحو الزيدون والزيدان فلا يقال يا ايها الزيدين او باسم اشارة سوا تجردت عن الخطاب نحو يا ايها الرجل قال طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات مخلدي او اقترنت بها نحو يا ايهذاك واتما اعاد الي آني هذا لاختصاصه بمزيد قوله موصوف في الغالب مصحوب ال وقوله في الغالب كالتوسط بين من اشترط ذلك كابن الضايع وتلميذه ابي حيان ومن اجاز الوصف بدونه كابن عصفور وابن مالك

قال

قال ابو حيان بنياه على بيت نادر لا تثبت بمثله القواعد وهو قوله اتهجران كلانا زاد كما
ودعاني واغلا في من يغل وضعف الجرمي والفارسي وابن جني نعت اي باسم الاشارة قال في الارتشاف
ولا يلتفت اليه لمخالفته السماع ومنع الفارسي من وصفها باذا الحقته الكاف وعليه جرى في التسهيل
فقيده بالمجرد واجاز ابن كيسان وقال انه اقل من العاري عنها وعليه جرى المص فحذف التقييد
بذلك ولا يستغني عن الصفة فيقال يا هذا دون وصف باحد الثلاثة وافاد بحصره فيها انها
لا توصف بغيرها لا يقال يا هذا صاحب الفرس ولا يا هذا اخا عمرو ومحله في الوصف الاول واما الثاني
فيجوز ولا تتبع بغيرها من التوابع فلا يقال يا هذا الرجل وزيد اقبلا وحكم تابع الصفة المذكورة
حكمها ولو كان مضافا كما مر لانه تابع معرب ولهذا قالوا لرضي ان نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه م
بقي هو كالمنادى الذي باشر حرف النداء كونه مقصودا دون موصوفه واذا قيل فينبغي ان يجوز
في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله ومثل ما يليها
الرجل في وجوب رفع التابع وكونه معطوفا بال الجنسية تابع اسم الاشارة نحو يا هذا الرجل فانه يجب
رفعه ولم يطلق عليه النعت كما في تابع اي لان شرط النعت الاشتقاق قال السهيلي واما تسمية
ترله نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة ونزع ابن عصفور ان النحويين جازوا في
مثل ذلك الصفة والبيان واستشكله باشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت
ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت
الفيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول له عليه والاشارة انما تدل على الحضور
دون الجنس واذا قدرت نعتا قال للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة
فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانه اعرف قال وهذا معنى كلام من نقله المصنف في المغني واشار
فيه في موضع اخر الى مخالفته تبعا لابن مالك فقال ام الخطاء قول كثير من النحويين في نحو مررت قال م
بهذا الرجل انه نعت لاشتراطهم فيه الاشتقاق قال ابن مالك اكثر النحويين يقلد بعضهم بعضا
في ذلك والحامل لهم توهمهم ان عطف البيان لا يكون اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد
بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد
الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا وصفا وكذا ابن جني قال المص والزجاج والسهيلي
انتهى لكن يعكر على ذلك تابع اي فانه غير مشتق وقد اطلق عليه النعت كما مر ولو عبر بالتابع
لسلم مما خطأ فيه النحويين لكنه قلد امام الصناعة سر فانه اطلقه عليه كما مر وانما يكون فيه م
تابع الاشارة كتابع اي فيما ذكر ان قدرت الاشارة وصلة لنداء ما قبل نحو يا ذا الرجل
وانشد بعضهم يا ذا المخوفنا بقتل ابيه اذ لا وجيها فان لم تقدر وصلة بل قدر الاكتفاء به
في النداء جاز ان يتبع بغير المقرون بال وجاز في نعته الرفع والنصب قال المبرد ان قلت
يا هذا الرجل واخرجته مخرج اي لم يكن الا رفعا وان اردت ان تقف عليه ثم تنعت كان
النصب والرفع وقال الخليل اذا قلت يا هذا وانت تريد ان تقف عليه ثم توكد باسم يكون رفعت وان شئت م
عطفا فان شئت نصبت نحو يا هذا زيدا ونزيد اكفولك يا تميم اجمعون واجمعين
وكذا يا هذان زيد وعمرو ونزيدا وعمرا وعلى هذا تتفق اي واسم الاشارة في وجوب رفع
صفتها الاولى وكونها ذات ال الجنسية كما اشار الى ذلك بالتشبيه المذكور وسيأتي منه

في اللغة ايضا انهم التزموا وصفه بذي الاداة ويفترقان في ان ايا توصف باسم والها لا تتبع بغير الصفة وان الصفة لا تفارقها بخلاف اسم الاشارة في الثلاثة وزعم بعضهم انها لا تكتفي باسم الاشارة اذا اتبع بغير ذي الا اذا اتبع بذيها وجب رفعه مطلقا وقال انه المفهوم من كلام

سر فصل وما ينادى ما فيه ال فلا يقال يا الغلام قبل كراهة اجتماع تعريفين وفيه نظر اذ لا مانع من ذلك انما الممتنع اجتماع آلتي التعريف الا الله علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات فانهم قالوا يا الله بإثبات الالفين ويالله بحذفهما ويا لله بحذف الثانية وجمع بين يا وال كوها لازمة لهذه الكلمة اذا اصله الاه على فعال بمعنى مفعول اجتلبت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال فادخلت اللام للدلالة الشياع الذي يحمل اليه من تسميتهم اصنامهم الهة وادغمت لام التعريف في اللام التي بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم جاز قطعها في النداء كقوله

مباركا هو ومن سماه على اسمك اللهم يا الله والاكثر في ندا هذا الاسم المعظم اللهم بميم مشددة زايدة عند البصريين عوضا عن حرف النداء وقال الكوفيون هي بقية امنا بخير ولا يستعمل اللهم في غير النداء قيل وشذ قوله يدعو هلما الجبار وفي رواية لاهه وشذ ايضا حذف ال من كقوله

لاهم ان الحرث بن جبلة وذهب سر والخليل انه لا يوصف لكونه مع الميم كالصوت اي غير مألوف في الاستعمال وقال المبرد والزجاج يوصف على اللفظ والموضع وجاء عليه اللهم مالك الملك فاطر السموات وعليه جرى المص كما مر وعلى الاول لهوند ايان بدليل انه لم يسمع في كلامهم اللهم الرحيم ونحوه والحاصل ان البصريين لهم بين العوض والمعوض عنه قال في اذا ماصت الماء اقول اللهم يا للماء واجاز الكوفيون في الكلام ان الميم عندهم ليست عوضا والاجلة المستحيها نحو يا الرجل قالوا ممن سمي بذلك قال سر لان معناه يا مقولا له ذلك وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول ذي ال نحو يا الذي قام وصوبه ابن مالك ونص سيبويه على المنع وفرق بانه بمنزلة مفرد فيه ال كالحرث وهما الصحيح ولا اسم جنس شبه به نحو يا خليفة هيبة وبالاستدراك اجاز ذلك محمد بن سعدان ووجهه بانه في تقدير يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فلا ينادى ما فيه ال بدون وصلة باي او باسم الا في هذه الصور الثلاث او في ضرورة اي في الشعر مطلقا خلافا لقوم ومنهم الكوفيون كما في التسهيل وللبغداديون كما في الاوضح فانهم اجازوا ذلك في غير ما مر واحتجوا بقوله فيا لغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسانا شرا وقوله عباس يا ملك المتوج والذي عرفت لبيت العلا عدنان والبصريون على انه ضرورة كما جرى عليه المص فصل في المستغاث والمتجب منه الشبيه به وخفض المنادى المستغاث وهو كما قال في شرح القطر كل اسم بودي مرشد او يعين على مشقة وانما لم يقل المستغاث به لما قال ابن مالك المعروف في اللغة استغثت زيدا قال تعالى اذ تستغيثون ربكم فاستغاثكم فالداعي مستغيث والمدعو مستغاث والنحويون يقولون استغاث به فهو مستغاث به وكلام العرب يخالفه انتهى وقد ذكرها بابا سر في كتابه وجاء كذلك في كلام العرب كقوله حتى استغاث باهل الملا طاعنا في منزل طعم يوم غير تاويب وقوله حتى استغاثت بماء لا رشاء له من ابا طح في حافاته الركب وجميع ما ينادى يصح ان يكون مستغاثا ومتعجبا منه ويجب كون اللام معهما ياخاصة وقد يجئ لا كقول عمر لعمرو بن العاص واعجبا لك يا ابن العاص ولا يجوز حذف الحرف منها واجمعوا على جواز ان يكون تابعا بخلاف المنادى المفصل بينهما وبين يا باللام قوله بلام متعلق

بمختص

يخفض وهذه هي لام الاختصاص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ كل منهما مخصوص بالدعاء وبالاستخصاص والقرابة من بين امثاله ونقل ابن مالك عن الكوفيين وغيرهم عن الفراء ان هذه اللام بقية الواو الاصل في يا لزيد يا لزيد يخففت وضعف بانه يقال في ما لا آلف فيه نحو يا للدواهي وانما خفض ها ليكون اعون على مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة ولو قال وجر لكان اولى لان الخفض من الغاب البناء والمراد جره لفظا او تقديرا كما في يا لاحمد فيا لهذا بلام مفتوحة على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة فانها الكسرة الا مع ياء المتكلم فتكسر على الاصل نحو يا لي وانما فتحت مع غيرها لوقوع المنادى موقع الضمير ولام الجر تفتح معه نحو لك ولكنه لقصد التفرقة بين المستغاث والمستغاث به مثل يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية ومكسورة عطف على مفتوحة اي ويخفض بلام مكسورة ان كان المستغاث معطوفا على مستغاث ولم تتكرر اي تعاد معه يا نحو قوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بفتح لام الكهول وكسر لام الشبان على الاصل لان اللبس بعطفه على المستغاث فان اعيدت يا فتحت كقوله فيا لسعد ويا للناس كلهم ويا لغائبهم وبالمرتهداء وقول عمر رضي الله عنه حين طعن العلج يا لله ويا للمسلمين فهذه اللامات كلها مفتوحة وليس ذكر هذه اللام بلازم في المعطوف بل يجوز يا لزيد وعمرو ومنه قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانى الحرج الفتى النفاح وعلى قول الجمهور ان هذه اللام لام الجر لا بقية منزال محل من زيادة لان ادعو يتعدى بنفسه ولصحة اسقاطها فلا تتعلق بشيء او متعلقة بيا المأخوذة من معنى الفعل وما قبل من انه لا يعمل في المجرور منظور فيه فقد عمل في الحال كقوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا وسيأتي بسطه في الظرف او متعلقة بالمحذوف اي فعل النداء المحذوف فاللام للعهد هذه اقوال الثلاثة للنحاة اولها للمبرد واختاره ابن خروف والثاني لابن جني والثالث قال في المغني للاكثرين واختاره ابن عصفور وابن الضايع ونسباه لسر واعترض بان ادعو متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد ويا للدواهي وابن عصفور وجماعة قالوا الحذف يقوي تعديه باللام قال المص وفيه نظر لان المقوية زائدة وهو لا يقولون بالزيادة وليس لك في لام المستغاث وهي حرف تعليل اي المستغاث لاجله الظاهر كالمسلمين في المثال والعجب في البيت من الحركات الا الكسر على الاصل ولعدم وقوعه موقع الضمير وليس فيها من الاقوال الا التعلق بمحذوف اي غير الذي تعلقت به لام المستغاث ولهذا لم يقل بالمحذوف للا يوهم اتحادهما في المتعلق بجعل اللام للعهد ولهذا قطع ابن عصفور وقطع ابن الضايع بتعلقها بفعل النداء قال ولا يضر اتفاق اللفظ لاختلاف المعنيين وقال ابن الباذش يتعلق بمحذوف في موضع الحال والاصل يا لعمر مدعوا لزيد واحتر زبالظاهر من المضمر فانها تفتح معه واذا قيل يا لي ويا لك احتمل ان يكون كل منهما مستغاثا به ومستغاثا من اجله واجازهما ابن جني في قول الطيب فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى واوجب ابن عصفور ان يكون يا لي مستغاثا من اجله لانه لو كان مستغاثا لكان التقدير يا ادعو لي وذلك غير جايز الا في باب ظن فقط كما مر قال في المغني وهو لازم له لا لابن جني لانه يرى تعلق اللام بيا وبا لا يتحمل ضميرا كما لا يتحمله ها اذا عملت في الحال نحو وهذا بعلي شيخا نعم هو لازم لابن

حذفها نحو هـ

لذلك

المنتبي هـ

لا بن عصفور لقوله ان اللام في يا لزيد لغو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك لعمرو ويجوز ج
المستغاث له بمن كقوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا وقد يقع
المستغاث له موقع المستغاث به مفتوح اللام فقد يدا كقول محلهل يا بكر انشروا لي كليبا يا بكر ان
ابن الفراء وقد تحذف ان على سبيل الاستغاثة كقول عمر السابق كما قد تحذف المستغاث به
فيلي يا المستغاث من اجله كقوله يا للناس ابوا الا مشابرة على التوغل في بغي وعدوان
اي يا لقومي للناس ولك الحاق آخر المستغاث به وكذا المتعجب منه الفا كالف الندبة فتحذف
اللام ح وجوبا كما في شرح اللمحة واليه يشير قول التسهيل وتقاقبها الف وفي الاوضح ان حذفها
هو الاكثر نحو قوله يا لزيدا لامل نيل وعز وغنى بعد فاقة وهوان وقوله حتى يقول الناس
مما رأوا يا عجبا لميت الناشر ولك حذفهما اي اللام والالف فيكون كالمنادى المستغل نحو
قوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب ويجوز في يا المتعجب منه وهو كل
اسم لا ينادى الا مجازا كما في نحو يا للماء ويا للدواهي فتح اللام على تقدير مستغاثا به
والمعنى تعال ففقد جاء وقتك وانما تفعل ذلك عند الاستعظام لان الاستغاثة لطلب النصر
والعون ورؤية الامر العظيم والمتعجب منه يقتضي ذا العادة طلب الشخص من يرى ذلك فكانه
استغاث عند رؤية ذلك الامر العظيم بما هو من جنسه ليحضر فقال يا للماء ويجوز كسرها
على تقدير مستغاثا له وحذف المستغاث والمقصود انك دعوته لذلك الشيء فصل
في الندبة يقال لندب الميت اذا تفجع عليه وذكر خلاله الجميلة يندبه ندبا والاسم الندبة
قال في الارتشاف وهي كلام النساء والمندوب قال في شرح اللمع هو المنادى المتفجع عليه
او المتوجع منه والمتفجع عليه اما حقيقة كقول جرير في عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول الخنساء ومن اسرعها
من الصخر واصخاه والمتوجع منه اما كونه محل الم كقولك قيس العامري فواكبدا من حب من لا يحبني
ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سببا لالم يكون كقول قيس الرقيات تبكيهم دهما معولة
وتقول سلمى وا زهر زيته وليس كل منادى يصح ندبته بل انما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما
وهو المعرفة المشهورة علما او اسم جنس مضافا او موصوفا خاليا من لا معينا بصلته
نحو وا زيداه واغلام زيد وامن حفر بئر زمزماه فلا تندب النكرة فلا يقال وا رجلاه لان
القصد الاعلام بعظمة المصاب وهو ينافي ذلك واجاز الرقاشي وفي الجزء واجبلاه وهو نادر
ولا المبهم كاسم الاشارة والموصول الذي لم يتعين بصلته والمضمر والعلم غير المشهور لا يقال
واهذاه ولا وامن ذهباه ولا وانتاه ويجوز في الموصول الذي عينته صلته بشرط خلوه من
الخوف من حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبداه لمطلباه وهذا في المندوب المتفجع عليه
لان القصد في الندبة الاعلام به وذلك ينافي ابهامه اما المتوجع منه فانك تقول وا مصيبتاه
واويلاه وليس بمعرفة وحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال في المفرد المعرفة
وا زيدا بالضم وفي المضاف يا امير المومنين وفي شبهه واضارباً زيداً والثالثة والذي
بالنصب وان دعت ضرورة الى تنوين المضموم جاز مع الضم والنصب بذلك رويتي
قوله وافقعسا وابن مني فقعس لا بل يا خذ جاكر قيس ولو قيل وافقعس لجاز وفقعس ابو قبيلة

من بنى اسد وكرس اسم رجل يقال العظيم الراس وتوابعه كتوابع المنادى على التفصيل
المذكور فيها وتجوز الندبة بيا وَوا وهى الاصل وتتعين عند خوف الالباس نحو وازيد فى
ندبة من مات وما يحضرة من اسمه زيد فهم علامة الندبة ويجوز لك الحاق الالف اخره اى اخر
المندوب مفردًا كان او غيره نحو وازيدا واغلام زيدا وامعدى كربا واسيبوه اصلها واتا بط
شرا ومنع هذا الشلوبين لان الندبة مغيرة للحكاية ومقتضية كلام سر جوازه واشار بقوله
ولكن الحاقها ليس بحتم نعم قال فى الاوضح الاصح ان الغالب ان تحتم لها كبيت جرير وقيل يجب
الحاقها مع يا لامع والتلا يلتبس بالنداء المحض فتدل بالبناء للمفعول او للفاعل اذا لحقت
الالف اخره ابدلت حركة ما قبلها غير الفتحة سواء كانت ضمة او كسرة اعرابية او لا فتحة
لمجانسة الالف نحو وازيدا واحدا ما واعبد الملكا ولا يستغنى عنها بالفتحة فلا يجوز
واعمر بحذف الالف وابقاء الفتحة واجاز الكوفيون ويونس الحاق الالف نعت المندوب
نحو يا زيد الطويلا ومذهب سر وقامة البصريين المنع وتحذف بالنوقية على البناء للفاعل
او التحتية على البناء للمفعول ما قبلها اى قبل الالف واشار الى بيانه بقوله من الف فى مقصور
او تنوين فى مضاف اليه او فى صلة او محكى او ياء اضافة اى مضاف اليها المندوب
ساكنة فيقال فى ندبة المقصور كموسى يا موسيا بحذف الفه لالتقاء ساكنة مع الف
الندبة ولم يعكس لان الاخرى تدل على معنى وفى التنوين فيما اضيف اليه كغلام زيد غلاما
زيدا وفى الصلة كوامن حفر بئر زمزم وامن حفر بئر زمزماه وفى المحكى كقام
زيد اقال ابن عصفور واهل الكوفة محكونه فيقولون واغلام زيداه ونزعموا سماعه
وفى المضاف لليآء نحو غلامى فى لغة من سكن اليآء فقال يا غلامى واغلاما وهذا مذهب
المبرد واوجب سر اثبات اليآء مفتوحة فتقول عندهم واغلامياه واجاز ابن عصفور الوجهين
بالتزجيح وقدرة على سر بان من سكن لا يحرك وهما لغتان بنصه واذا كان الفتح لغة فتحرك
اليآء ملبس باللغة الاخرى فلم يبق الا ان تحذف لئلا يلتقى ساكنان فلهذا اعتمد المص
خلاف قول سر وخرج بساكنة المتحركة فتفتح نحو واغلامياه فى لغة من قال يا غلامى بفتح
اليآء وكذا واظبياه فى من اسمه ظبى وعلى لغة من قال يا غلام بالكسر والضم والفتح او يا غلاما
بالالف يقال واغلاما ليس الا ويقيد اضافته اى المندوب الى اليآء ما اذا كانت ساكنة
ولا اضافة فتثبت وتحرك بالفتح فيقال وامن يرمياه واغلام القاضياه وكذا يا غلام غلاميا
واذا خيف اللبس بالحاق الالف وحذف حركة ما قبلها من ضمة او كسرة ابقيتا غير الالف
بان تجعل واوا بعد الضمة نحو قولك فى ندبة غلام الغائب واغلامهو اذ لو ابدلت من ضمة
الضم فتحة مع بقاء الالف لحالها لالتبس بندبة غلام الغائبة اذ تقول واغلامها او ياء
بعد الكسرة كقولك فى ندبة غلامك بكسر الكاف للمخاطبة واغلامكى اذ لو ابدلت كسرة فتحة
مع ابقاء الالف لالتبس بندبة غلامك بفتح الكاف للمخاطبة تقول واغلامكا وانما لم تجر فى
النداء المحض يا غلامك كما مر لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه فى حالة واحدة وجاز
فى المندوب لانه ليس مخاطبا فى الحقيقة وقد منعه السيرافى ايضا فى المندوب قياسا
على النداء ولا تقلب بعد كسرة فلا يقال وارقاهيه ولا بعد كسرة الاعراب فلا يقال

فعاد

فى عبد الملك واعبدا لملك بالانتقاء اللبس فيهما ويجوز قلبها ياء نحو وازيد ابنة ويبدل لهم
حكاية ابى حاتم عن العرب فى ندائهم مثنى يا ميانيتين وهل تلحق الالف منادى غير مستغاث ولا
مندوب ظاهر اقتضاء الم على الحاقها فيهما انه لا يجوز وهو مذهب م قال ابن مالك وقد اجاز
غيره ان تلحق الالف منادى خاليا من تعجب واستغاثة وندبة وذكر قول امرأة لعمر بن ابى ربيعة
اضارات من نفسها ما هو منية المتمنى فصاحت يا غماه فقال عمر يا لبيكاه ويجوز لك فى الوقف
الحاق الهاء اى بها السكت كما مر فى بعض المثل للمدات وهى الالف المنقلب عنها من يا او واو
فى المندوب والمستغاث ايضا كما صرح به فى شرح اللمحة كما لعمرو فايدة الحاقها تبيين حروف
المد فانها خفية والوقف يزيدها خفاء والاستغاثة بها على زيادة المد لالتقاء الساكنين واشار
بقوله ولك الخ جواز عدم الحاقها فتقول وازيد بغير ها وبقوله فى الوقف الى منع الحاقها فى
الوصل مكسورة ومضمومة وهو مذهب سر وعامة النحويين وفى التسهيل ربما ثبتت فى الوصل
مكسورة ومضمومة وهو قول الفراء ومنه قوله الا يا عمرو وعمراه وعمرو بن الزبراه ويستغنى
عنها عن الالف فيما اخره الف وها كعبد الله فلا يقال واعبد الله ولا فى جحاها علما واجحاها
لثقل ذلك وصرح بجواز المغاربة فصل فى الترخيم ويجوز ترخيم المنادى اى حذف
اخره اى حذف المرخم اخر المنادى فالمصدر مضاف للمفعول وهذا تفسير لترخيم واصله فى اللغة
تسهيل الصوت وتليينه ومنه قولهم صوت رخيم وفى الاصطلاح حذف بعض من الكلمة على وجه
مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم تصغير ومحله كتب الصرف وترخيم ندا وترخيم ضرورة وقد ذكرها
المم واشار الى تفسيرها لانه المقصود واذا اريد شمول الثانى قيل حذف اخر الكلمة تخفيفا
مفعول لاجله اى لغرض التخفيف ويعنون بالحذف التخفيفى ما لم يكن لعلة تصريفية ولا سماعية
والا فكل حذف لابد فيه من قصد التخفيف وهو العلة لكن هذا كما قال الرضى اصطلاح منهم فشمل
حذف الاخر ما حذف منه الحرف الاخير اما وحده كالها من نحو همزة او مصحوبا بما قبله من حرفين
كالراء مع الواو فى يا منصور والجزء الاخير من نحو بعلبك كان المحذوف صالحا اخر الكلمة بدليل بقاء
الاعراب عليه وخرج به حذف التنوين والحركة وقفا لانها بعد اخر الكلمة وحذف ايا فى نحو يا غلا
اذ المضاف ليس اخر الكلمة لانتزاع ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج بقيد التخفيف اى الحذف
لا لعلة حذف الاخير لعلة كحذف ايا من نحو قاض فى هذا قاض والالف من جلى فى نحو يا جبلى
اليوم لالتقاء الساكنين ولحذفا ايا من نحو يد ودم وتسمية المحذوف المذكور بالترخيم قديمة
كما قال المم وغيره روى عن بعض الصحابة او التابعين على اختلاف فى ذلك انه سمع قارئا يقرأ ونادوا
يا مال فقال لما اشغل اهل النار عن الترخيم وذكر ابن الحاجب ان القائل ذلك هو ابن عباس والقارئ
هو ابن مسعود رضى الله عنهم وانما يجوز ترخيم المنادى بشروط اشار اليها بقوله ان كان معرفة
بالمعنى السابق فى المنادى فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدى وكان غير مستغاث ولا
مندوب اذ المقصود فيهما مد الصوت وتطويله والترخيم ينافيه وقوله اتفاقا راجع الى المسئلتين
ولعل محله فى المستغاث ما كان مجرورا نحو يا لزيد فان لم يجر كقوله الا ياتوم للعجب العجيب فقد
سمع ترخيمه كقوله اعارلك بن صعصعة بن سعد واجاز ابن خروف وقال ابن الضائع انه
ضرورة وهذا البيت جاء فيه المستغاث بغير يا والمشهور تعيينها فيه كما مر وفى الارتشاف

سمع ترخيمه

اى والمنادى غير المستغاث وغير المندوب كما يعلم مما مثل به المقدم انها فصاحت يا غماه فقال يا لبيكاه

منه

المنادى لا المطلق الترخيم

نحو

رضى الله عنهما

كقوله الا ارهم يا ثم الله قلنا يا لبيك ارهم ارهم وقال الصفار المجرور م

سمع ترخيمه محمور الابرخم لشبهه بالمضاف لانه معرب وغير مرخم ولا مضافا للتعذر فيه لوقوعه وسط الكلمة لو رخم الاول وفي ما ليس منادى لو رخم الاخر والمنادى هو المضاف لا المضاف اليه وكالمضاف في ذلك شبهه لكن الحم اكتفى بذكر المضاف عندلا تحادهما في الاحكام خلافا للكوفيين فانهم يجيزون ترخيم المضاف بحذف اخر المضاف اليه كقوله خذوا حذركم يا آل عكرم واذكروا ايامنا والرخم بالعيب ينكر وقوله ابا عثمة لا تبعد فكل ابن سوف سيدعوه داعي موته فيجيب اي آل عكرمة يا ابا عرفة وهو عند سر والبصريين ضرورة وحذف اخر المنادى المضاف نادر كقوله يا علقم الخير قد طالت اقامتناه واندر منه حذف المضاف اليه بجملته كقوله يا عبد عمرو وعبد عمرو علم ذكر في الارتشاف ولا علم محكيا وهو المركب تركيب اسناد نحو تابط شرا وبرق نحره خلافا لابن مالك والنحويون متفقون على ذلك ونص سر على منعه في باب الترخيم قال الحكاية لا ترخم ومثلها بط شرا وبرق نحره وادعى ابن مالك ان نص سر على جواز في باب النسب فحكى ان من العرب من يرخمه فيقول يا تابط ويتوزع في فهم ذلك من كلام سر وامثاله المركب تركيب مزج فيجوز وفي الارتشاف القياس انه لا يجوز وسيأتي ما فيه ولا مبنيا قبل النداء الحذام وقاثر خلافا لبعضهم وهو صاحب النهاية ابن الحباز الموصلي اجاز ترخيم حذام لانه وان لم يوثر فيها النداء البتة ظاهرا لكن حلت محل ما يبنى فيه مشهما ثم ان كان المنادى بالتاء اي تاء التانيث لم يشترط فيه غير ما مر بل اجاز ترخيمه مطلقا وان لم يكن زايدا على ثلاثة بل كما يجوز في الزايد عليها كيا طلح في طلحة بجوز في غيره كما سيمثله ولا اي وجاز وان لم يكن علما خلافا للمبرد في اشتراط العلمية لما فيه لها ومنع ترخيم النكرة المقصودة ومذهب سر والجمهور الجواز كما سيمثله وفي البديع انما منع ترخيم النكرة العامة كشجرة ونخلة وانه يرخم منها ما كان مقصودا او يرد على اطلاقه قلة فلا يجوز ترخيمه وكذا غير مما يختص بالنداء فيترخيم غير الزايد على الثلاثة الذي ليس بعلم كياثب في شبة للجماعة وقول العرب يا شا ارحنا اي اجمعي من ارحون وهو الاقامة يقال رحن بالمكان يرحن رحونا اقام ومنه في الزايد عليها غير العلم قوله يا ناق سيري عنقا فسيحا وقوله جاري لا تستنكري عذيري وفي العلم ما مر من طلحة ونحوه وكان حقه الاستغناء عنه بالذي قبله على عادته في الاكتفاء بمثال لاحد دون عن الاولى لانه اذا ثبت في غير الزايد وغير العلم ثبت في الزايد وفي العلم بطريق الاولى وكانه قصد بذكره الفصل بين المنفيين لئلا يوهم ان خلاف المبرد في كل من غير الزايد على الثلاثة وغير العلم اي في الثلاثي وفي النكرة وهو خاص بالثاني كيف وعادته تاخير الامثلة عن الاحكام وترتيبها على نسقها غالبا نبه ترخيم ذي التاء اكثر من تركه وشاركه في هذا حريث ومالك وعامر لكثرة استعمالهن ذكر في الاوضح قبح اجاز سر في المرخم بحذف التاء ان يرخم ثانيا ومنعه عامة النحويين ويقول سر وسرة السماع قال اجارِ بن بدر قد وليت ولاية وقال اخر يا ارة انك فاعل ما قتلته يريد يا جارية وارطاة بن شهبة رخما او بحذف التاء على لغة من لا ينوي ثم ثانيا بالغاء التاء والالف على لغة الضم بعد الحذف كما قال ابو حيان وتقدير ان الشاعر نوى ذلك في الكلمة الواحدة حال النطق فما تحتاج الى توجيه يشغر عن هذا التقدير ولو قيل ان المونث بالتاء

الى غاية ارجع م

الى تشبيه المضاف كذلك كما سر م

براجع المتن

نقط م

يجوز في ترخيمه حذف التاء وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولا انتهى والا
اي وان لم يكن بالتاء شرط مع ما مر العلمية فلا يرخم موصول ولا اشارة ولا اسم جنس عار
عن التاء خلافا لبعضهم حيث اجاز ترخيمه مقصودا فاجاز في غضنفر يا غضنف وسمع من
كلامهم اطرق كرى في كروان ويا صاح اي صاحب الا ان هذا لكثرة استعماله صار كالعلم ولم
يسمع ترخيمه الا على لغة من ينتظر وهذا قول الشلوبين وقال ابن عصفور اصله يا صاحبي
وهو شاذ وفيه اللغات الخمس في غلامي ومنها البناء على الضم وحي رخم لانه كالعلم والزيادة على
الثلاثة فلا يرخم نحو زيد ونحو حكم خلافا لهشام مطلقا اي في ساكن الوسط ومتحركه ونقل
ابن عصفور الاتفاق على انه لا يجوز ترخيم ساكن الوسط كزيد وليس كما قال لان الخلاف عن هشام
ثابت كما ذكره المص ونقله عنه صاحب النهاية وابو البقاء وابن هشام وابن الخباب ذكره في
الارتشاف وخلافا للفراء في محرك الوسط لحكم نقله عنه وعن جماعة ابن هشام ونقله عنه
وعن اكثر النحويين ابن العلج وفي شرح الجمل لابن بابشاذ نقله عن الاخفش والكوفيين فيقول
عندهم يا حكل ولم يرد به سماع فصل في المحذوف للترخيم لما اطلق انه حذف الاخير اشار
الى تفصيله فقال ويحذف من كل اسم قبل اخره حرف لين ساكن زايد مكمل اربعة فصاعدا
وقبله حركة من جنسه ظاهرة او مقدرة نحو سلمان ونريدان علما وشبههما مما حرف اللين
فيه الالف ونحو منصور ونريدون علما وكذا مصطفون علما ان قبل الواو ضمة مقدرة
وشبه ذلك مما حرف اللين فيه الواو ونحو ادريس ومسلمين جمع مذكر سالم جعل علما ونحوه
مما حرف اللين فيه ايا ومصطفين مما قبل ايا فيه كسرة مقدرة وافاد تمثيله بمسلمين
ان المسمى من مثنى ومجموع على حده يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين سواء جعل الاعراب على
الحرف الاخير او اعرب بحركتين ومنعه الكوفيون فيحذف من هذه الاسماء حرفان الاخير منهما للترخيم
وما قبله لكونه حرف علة تزايد بعد الاصول قال ايا مروان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربما
لم تأيس وقال ايا سم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث لا تبقي ولا تذر ولا تحذف حرفان
الا مما استوفى شرط الضابط المذكور وهو خمسة بخلاف نحو سعيد وعماد وثمود فان السابق
فيها على اللين حرفان لا ثلاثة خلافا للفراء في عدم اشتراط كون ما قبله ثلاثة فصاعدا فيقول
يا سعي ويا ثمو ويا عم كما يقول هو والبصريون يا سلم في سلمان ويا ادر في ادريس ويا منصو في منصور
وبخلاف نحو مختار ومنقاد لاصالة الفين فيهما اذ اصلهما مختبر ومنتقد خلافا للاخفش في عدم
شرطية زيادة اللين فتقول فيهما يا مختا ويا منتق وبخلاف نحو فرعون وغريق علما
لعدم مجانسة الحركة حرف العلة خلافا للفراء واجرى في عدم اشتراط المجانسة فيقولان
يا فرع ويا غرن كما يقال يا منص ويا اذر والغريق بضم الغين وفتح النون من طير الماء طويل
العنق واما الرجل فغرنيق وغرنوق بكسر الغين وفتح النون الشاب الناعم والجمع الغرانيق والغرانقة
وبخلاف شمأل علما لان زايدة ومن الهمزة ليس حرف لين وبخلاف نحو هبيخ وقنور علمين لتحرك
حرف اللين وقال الفراء في نحو هرقل ما قبل الاخر فيه حرف ساكن صحيح وليس قبل الكثر من حرفين
بحذف الاخر فيه حرف ساكن صحيح وليس قبل الكثر من حرفين بحذف الاخر الساكن قبله لانه لو ابقى
الساكن للزم عدم النظير لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره حرف صحيح ساكن وقال الكوفيون

فيما

قوله حرف: يكون ثم تسرا اسمه حضر وذا اسمه حضرموت
قال فلان حذف من الثاني بكر ود ولكم بن فقلت
يا ابلد اذا قيل ويا حضر م لم اراك يا بشار وقال
الذي عبد فرق القى ان حصل البس م

فيما اخره ثلاث زوايد قبل الاخر حرف علة بحذف الثلاثة فيقال في حولايا يا حول وبردرايا
ويا برد واقتصر الكوفيون على حذف الاخر من الجميع وبحذف من المركب تركيب مزج نحو معدى كرب
وحضرموت وسيبويه وخمسة عشر علما ثاني جزئيه لكونه بمثابة زيادة ملحقة بعد تمام البنية
ولم يسمع وانما قاسوه على تاء التانيث بجامع الزيادة وسقوط كل منهما في النسبة والاقتصار
على الاول بدونهما في التصغير ومنعه الكوفيون فيما اخره ويه خلافا للفراء في حذف الها فقط
من ما اخره صوت نحو سيبويه قال وتقلب اليا الفا فيقال يا سيبوا وخلافا لابن كيسان في حذف حرف
من ما الجزء الثاني فيه على حرفين نحو بعلبك وحذف حرفين من نحو حضرموت من ما الجزء
الثاني فيه اكثر من حرفين قال ولا يحذف العجز بكماله ان حصل لبس رخم على لغة من ينتظر كما يفعل
في نحو قائمة كما سياتي ويقال في الوقف يا خمسة على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر قال ابن العلج وبعضهم
يقف بالتا وقد تحذف العجز مع حرف من الاول وذلك في اثنى عشر لان عشر في موضع النون فنزلت
هي والالف منزلة الزيادتين في عثمان علما قاله في البسيط ومن جعله من باب المضاف ومنع
ترخيم المضاف لا يرخمه وعلم من اقتصاره على بيان ما يحذف منه الحرفان والعجز ان ما عداه
يرخم بحذف الاخير فقط لحصول المقصود وعدم موجب حذف اكثر منه ولم يتعرض لضبطه لكونه
الغالب فاقتصر على التعرض لغيره لدخوله تحت الضبط كالتعرض لغير المنصرف والاعراب التقديري
دون مقابليهما **فصل** في حكم الحرف المتطرف بعد الحذف وفيه لغتان بعض العرب لا ينوى
المحذوف ويسمى لغة من لا ينتظر ولغة من لا ينوى المحذوف فيصير ما بقى كانه اسم تام موضوع
على تلك الصيغة فيكون له في بنائه على الضم او غيره وفي تصحيحه واعلاله حكم نفسه لا حكم اصله
ومرجع الضمير الى البعض في قوله فيضم ما قبل المحذوف في نحو جعفر وحرث فتقول يا جعف ويا حار
وتظهر الضمة ان كان صحيحا كما ذكر او في حكمه ويقال يا منص بضمة حادثة غير تلك الضمة التي كانت
وتقدر ان كان معتلا منقوصا او مقصورا نحو يا ناجى بسكون اليا في ناجية ويا مشترا في
يا مشتراه ويرد ما حذف لواو الجمع من الف المقصور دون فتحها ليدل عليها كما في نحو مصطفين
ومصطفون جمع مصطفى ومن يا المنقوص في نحو قاضين جرا ونصبا ومع قلب كسرها ضمة في
قاضون رفعا جمع قاض والاصل في مصطفين ومصطفون مصطفاون ومصطفاين فحذفت
الفاهما لالتقاء الساكنين ووليت الواو واليا الفتحة التي كانت قبل الالف واصل قاضون
قاضيون استثقلت الضمة على اليا المكسور ما قبلها فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت اليا
وقلبت الكسرة على حالها فيهما فاذا سميت بمصطفون وقاضون ورخمتهما بحذف الحرفين
كما في منصور فانك على هذه اللغة ترد الالف واليا فتقول يا مصطفى ويا قاضى لزوال الساكن
في اللفظ بالترخيم ويجوز عليهما يا قاض ويا مصطف على ان يكون ترخيما بعد ترخيم كما مر وتقول
في نحو شاه وذات علمين يا شاه ويا ذو برد لاميهما لئلا يصيرا على حرفين ثانيهما حرف علة
وفي لات لا بتضعيف اللام اذ لا يعلم له ثالث وتقلب الواو واليا من ما وقعتا
فيه بعد فتحة نحو كروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى وصميان
قال في الصحاح في باب الواو واليا في فصل الصاد المهملة الصميان بالتحريك الثعلب
والذئب ورجل صميان شجاع الفا لتطرفهما بعد الترخيم مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما وقياسها

وقلبت الكسرة التي قبلها ضمة وكذا الكلام في قاضين رفعا وجرا الا انه لم يحذف الياء بعد ترخيم

كبين

اذا وقعتا كذلك ان يقلبا الفا كما في عصى ورحى فيقال ياكرو اياصما ومثلهما ياعلا ويامرا في عليان
ومروان ويقلبان من ماوقعتا فيه بعد الفزايدة نحو طفاوة بضم الطاء دارة الشمس ويقال اجنينا
طفا في مزارالربيع اى شيأ منه وا الطفاء ايضا حمر من قيس عيلان ذكره الجوهري وسقاية همزة
لتطرفها بعد همزة زايدة وتيا سهما اذا وقعتا كذلك ان يقلبا همزة كما في كساء وردآء فيقال
ياطفا ويا سقا وتقلب واوًا نحو ثمود مما وقعت فيه بعد ضمة ياء وتبدل الضمة كسرة فيقال
يا ثمي لانه ليس في العربية اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة الا وتقلب ياء كالنعال والاد
والاجري جمع دلو وجرو وكان القياس في ثمود ما ذكر لما لحقا لنظائر واحترز بالاسم عن
الفعل كيدعو وبالمعرب عن المبني كهو وبذكر الضم عن نحو دلو وغزو وباللزم عن هذا ابوك
وبنوك وتقول في حولا يا حولا بقلب الياء همزة بعد التزخيم لتطرفها متحركة قبلها الف وقياسا
اذا وقعت كذلك ان تقلب همزة واكثرهم اى العرب ينويه اى المحذوف ويسمى لغة من ينوى
ولغة من ينتظر قال في البديع وهو اكثر استعمالا واقوى في النحو ولانتفاء بعدم الحذف وعليه
قراءة بعضهم وناد وا يامال فلا يغير ما قبل المحذوف بل يبقيه على ما كان عليه قبل الحذف من
حركة بالفتح نحو يا جعف او السكون نحو يا هرق والتزم الكوفيون في الثانية لغة من لا ينتظر
ومر قول الفراء فيه ونقول ياكرو ويا صمي وياسقاي ويا طفاو ويا ثمو فلا يجب القلب فيها لان
المحذوف كالثابت في التقدير لخوف العلة غير مطرف خلافا للفراء في التزامه حذفه في الاخير
وبنحو هذا اجاب عن كل ما لزم فيه عدم النظير على هذه اللغة وتقول في شاه وذات ولات باشا
وباذا ويا لا فلا يغير على اي ما كان عليه قبل التزخيم الا في اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف تلي
الفا وكان مدغما في ذلك المحذوف فانه اذا لم يكن اصلي السكون نحو يا محاج ويا مضارا سمي فاعل
او مفعول او اصلها محاج ومضار وحرك بالحركة التي كانت له بكسر ان كان في الاصل اسم فاعل
او فتح ان كان اسم مفعول وان كان اصلي السكون نحو يا اسحار في اسحار بكسر الهمزة اكثر من فتحها
اسم بنت فانه اذا سمي به ثم رخم حرك بعد حذف الراء الاخيرة للتزخيم بفتح للمشاكلة كما قال سر لاجل
الالف فتقول يا اسحار ثم قال السيرافي وجماعة هذا لازم وهو مقتضى سياق المص كالتسهيل وقال
الشلوبين هو اختيار وبجوز مع الكسر لالتساكنين وقيل يسقط كل ساكن يبقى حتى ينتهي لمتحرك
فيقال على هذا يا اسح بخلاف نحو حدب ونحو ما لم يكن يلزم فيه سكونان بعد المحذوف فيبقى ما قبل
اخر كل منها على سكونه بعد حذف الاخر للتزخيم وقال الفراء تحرك الساكن بما كان له من حركة فتقول
يا محمذ اذا صلة محمد واختلفوا في رد ما حذف لواو الجمع فقال الجمهور في نحو مصطفون وقاضون
علمين على هذه اللغة يا مصطفى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانهما في اللفظ الساكن الاخير
الذي حذفا لذوذهب قوم الى انه يقال يا مصطف ويا قاض فلا يردان لان ما حذف للتزخيم منتظر
والساكن الاخير كالتانيث لفظا واختاره ابن الحاجب وارتضاه الرضي وهو مقتضى كلام المص
لدخوله في الحكم المستثنى منه وهو عدم التغيير وتتعين بنية اى المحذوف في ما يوهم تقدير
تمامه بذكر صفة كان نحو مسلمة وضخمة او اسما نحو عمرة وحفصة للالتباس بنداء من
مذكر اسمه مسلم وحفص وما جرى عليه من التسوية بين الصفة والاسم هو ما ذهب اليه ابن مالك
والمغاربة لخصوصه بالصفات واما الاعلام فلا يمتنع فيها ذلك عندهم وان البس فتقول

في

نحوم

و لا يقال

ت
التزامه

فى فاتحة علما يا قائم على اللغتين ولا يجوز فيه صفة الا اللغة الثانية وهو ظاهر كلام سر
لكن التعليل باللبس يقتضى عدم التفرقة عند حصوله وبه علل سر والمذكورون كما صرح به
المص ويخرج منه ذلك جواز نحو يا ربع فى ربعه على لغة من لا ينتظر اذ لا لبس وتتعين بنية الحذف
فى كل ما ادّعى بنية الاستقلال فيه الى عدم النظير فى كلامهم كالمسمى به من نحو حبلى ان
وحبلوى وحمراوى وعرقوة بفتح العين وسكون الرا المهملتين قال فى الصحاح عرقوة
الدلو بفتح العين وانما تضم عين فعلوة اذا كان ثانيه نون كعنصوة والعرقوتان
الخشبتان اللتان يعرضان على الدلو وهبريه على وزن فعلية ويقال فيه ايضا ابريه
قال فى الصحاح يقال فى راسه هبريه وهو الذى يكون فى الشعر كالنخالة ومثله حذريه
بكسر الحا المهملة وسكون الذال المعجمة لقطعة غليظة من الارض وطيلسان بكسر اللام تقول
يا حبلى ويا حبلو ويا حمرا ويا عرقو ويا هبرى ويا حذرى ولا يجوز ترخيمها على لغة التمام لئلا يخالف
النظير اذ يؤدى فى حبليان وحبلوى الى كون الف فعلى منقلبة عن يا او واو لم يعهد للتانيث
غير منقلبة عن شئ قال الرضى وفيما سر قول الاخفش بثبوت نحو بفتح الدال جواز ان لا ذ يكون
ملحقا به وفى حمراوى الى كون همزة فعلا مبدلة من واو وهى لا تكون مبدلة الا من الف وفى
البقية الى صيرورتها على فعلى وفعلى وفيعل بكسر العين وهى غير موجودة فى الصحاح وكذا لا يترخم
على لك نحو فرزدق وقذعمل وسعود وهندل وعنفوان لاداته الى ما ليس من ابنيتهم فاقتضى
كلامه كالتسهيل اشتراط كون الباقى من الكلمة الصحيحة او المعتلة بعد الاعلال لفظا من
الكلم التامة اذا رخم على لغة من لا ينتظر وهو مذهب الاخفش والمازنى والمبرد وكثير من
النحويين ونقل نحو عن سر قال ابن الحاجب لما رأى ايمن واول من ذكر هذه المسئلة المازنى قال
سالت الاخفش كيف ترخم طيلسان على قولك يا حار فقال يا طيلس قلت ارايت فيعلا اسماقط
فى الصحيح انما يوجد هذا فى المعتل نحو حيد وميت فقال لقد علمت انى اخطات لا يجوز ترخيمه
الا على قول من قال يا حار انتهى وذهب السيرافى وغيره الى انه لا يشترط ذلك فاجازوا الترخيم
على اللغة المذكورة فيما ذكر ولم يعتبروا ما يؤول اليه الاسم بعد الترخيم وتقدير التمام من
كون ليس على وزن من اوزانهم قالوا لانه شئ عرض وليس ببنية اصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا
ان تقول فى منصور يا منص على نية التمام وفى ضمّ يا ضمّ مع ان يفع وفع ليسا من ابنيتهم
وهذا ما صححه ابن الحاجب عليه فتقول فى ترخيمها يا حبلى يا بدال الالف واوا وياحمرا بقلب الواو
همزة ويا عرقى ويا هبرى ويا طيلس ويا قرز ويا قذعم ويا سعو ويا هند لو يا عنفى **فصل** ويجوز
ترخيم غير المنادى للضرورة اى للشعر عند سر والبصريين بشروط اشار اليها بقوله ان
صلح للندا الخ اى ما لا يصلح له كالذى فيه الف العلم وان حذفت منه فى الحذف الذى ليس بترخيم
كقول لبيد عفت المنا فتالغ فابان بريد المنازل وكان بالتاء كقوله لذى الرمة يا دار مية اذ مي
نسا عفنا ولا يترى مثلها عرب ولا عجم او كان زايدا على الثلاثة على ما كان كقوله لنعم الفتى
تعشو الى ضوء نار طريف ما الليلة الجوع والحصر او غير علم وعن بعضهم منع غير العلم اذا
عرى من التا ، وصرح غيره بالجواز فقال يجوز فى غير النداء ترخيم ما لا يرخم فى النداء كالاسم فاعل
وانشد ليس حى على المنون كخالد اى كخالد ويجوز ذلك لغة من لا ينوى المحذوف باجماع كما فى التسهيل

وكما يجوز ضمها على لغة الخ

الا ترى

اذ لا يكون

وهندل

على هم

كقولك مررت بعقب وهو قد للبعدي فعدا لفا في له خبرنا صر ولا يمتنع فيه نية المحذوف
ايضا خلافا للمبرد لثبوت السماع به قال الا اصبحت جائكم زمامامه واصبحت منك شاسعة اماما
اي امامة وقال المبرد الرواية وما عهدتك كعهدك يا امامه فان صحت فلابد فع ما رواه سر وقال
ان ابن حرب ان اشبق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد عملوه ومن اشتراط ما ذكر لجواز
ذلك في الضرورة اي في الشعر يعلم انه ليس كل ما يمتنع في الكلام يجوز ارتكابه في الشعر بل للضرورة
شروط تعتبر فيها مطلقا كالاضطرار اليه عند سر ورد فرع الى اصل وتشبيه غير جائز بجائز
وقد نص سر على انه من ضرورة الاول وجه بحاول المضطر خلافا لابن جني في عدم اشتراط
الاضطرار وافقه ابن عصفور قال لانه موضع قد الف فيه الضرا ربد ليل قولك لم يجد فمزقة
الى العلى فصل بين كم وما اضيف اليه وذلك مما تختص بجواز الشعر ولم يضطر الى ذلك اذ قد
يزول الفصل بينهما برفع مفرق او نصبه وللاخفش اذ تجيز ذلك في الكلام والسجع في
ذلك كالشعر وقد شرط في بعض الضرائر شروط اخرى غير ذلك كما هنا فاعلمه وقد يحذف
المنادى لانه مفعول به وقد مر جواز حذفه لكن يلزم حينئذ ذكر حرف النداء كما يعلم مما سيأتي ليدل
عليه بخلاف غيره من المفعول فانه قد يحذف نسيا منسيا كما مر وذلك فيما بعد امر نحو قراءة الايا اسجدوا
الكسائي الا يا اسجدوا لله الذي يخرج الخبء بتخفيف الا على اظهر في تنبيه ويا حرف نداء
والمنادى محذوف اي يا قوم اسجدوا او دعا كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين
على سمعان من جار وما جرى عليه كغيره من جواز حذف المنادى هو مختار ابن مالك وقد مر
عن المصنف حكاية قول يا متاعه مع الاشارة الى توهينه ومر انا اختيار ابي حيان مع توجيهه
وقال في المغني اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل نحو الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقيا لي قبل غارة
مستحال وقبل منايا عاديات واوصال والحرف نحو يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله البيت فقيل هي للنداء والمنادى محذوف
وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الكلمة كلها وقال ابن مالك وليها كالبيت
او امر نحو الا يا اسجدوا وفي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط بسلام
يا مالك ليقرن والاوهي للتنبيه انتهى والعطف بالواو في قوله او الحرف يفيد انه لا يجوز حذفهما معا
اي وقد يحذف الحرف والمراد به يا الاغير لان المطلق ينصرف للفرد الكامل فتحذف يا مع
القرينة ويبقى المنادى مع العلم غير الله نحو قوله تعالى يوسف اعرض ومع اي نحو وتوبوا الى
الله جميعا ايه المؤمنون ستنفرغ لكم ايها الثقلان والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الى
والمضاف نحو ان ادوا الي عباد الله وشبهه نحو خيرا من زيدا قبل ما النكرة
فسيأتي الخلاف فيها وكذلك يعلم من استثنائه ما يمتنع حذف الحرف معه بقوله الا مع الله
اي الا مصاحبا لله فهو نصب على الحال من مستثنى عام فلا يجوز حذفه مع الله بل يلزم ذكر اذا لم
يعوض في اخره الميم المشددة كما مر وجاز بعضهم دون تعويض وعليه قول امية بن ابي الصلت اللهم
رضيت بك اللهم ربا فلن ازى ادين الها غيرك ارتضياه والا مع الضمير فلا تقول يا اك اي
يا اياك وندا في المضمر شاذ وانما سمع منه في المخاطب على صيغة المنصوب كقول بعضهم يا اياك
قد كفيتك والمرفوع كقوله يا انجر بن انجر يا انتاه انت الذي طلقت عام جعتاه والاول هو

الاصل

الاصل اذ العامل محذوف والمنادى مفعول وما في الزجر من وضع المرفوع موضع المنصوب وحسنه
كما في قراءة م
كونه الظاهر المعرفة على صورة المرفوع فحلفه ضمير الرفع كما اتبع في الرفع وعكس هذا نابة ضمير
النصب عن ضمير الرفع الحسن اياك نعبد بضم التا ولولاي وعساى عند بعضهم كما سيأتي ويغرابن عصفور
على منع ندا ضمير المتكلم نحو يا انا وضمير الغيبة نحو اياه وقال في الزجاجات منهم من جعل يا تنبيها وانت
مبتدا والثاني تاكيدا او فصلا او بدلا والخبر الموصول قال ابو حيان والصحيح منع ندا
المضمر ولم يسمع الا اياك قد كفيتك والا الزجر وهو من نوادر الاشعار وانما اياك فيا للتنبيه
واياك منصوب بفعل محذوف اي قد كفيتك نحو فايا ي فارهبون وايا هو في قول عوام الصوفية ليس
جاريا على كلام العرب والامع المستغاث به ومثله المتعجب منه والامع المندوب لان القصد
فيهن اطالة الصوت والحذف ينافيه والامع النكرة اي اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي على خلاف فيه ومختار ابن مالك كما قال ابن عقيل جوازه والامع المنادى
البعيد لما ذكر في المستغاث ويقل حذف في اسم الجنس المعين نحو قولهم في المثل افتد مخنوق
ويضرب للحض على تخليص النفس قاله شخص وقع بالليل على سليك بن سلكه وهو نائم مستلق
فخنقه فقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت معتمر اي انت امن من ان اغتالك
رجلا م
فقيم استحالك في الامر فضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت
امثالا اذكر الرضى ونحو قول امراة امرئ القيس له اصح ثقل تبرما منه وكان سفر كا عند النساء
فلما اصبحنا ضنت طلا فها منه وقولهم اعور عينك الحجر وقولهم في المثل اطرق كرا ان النعام
في القرى ويضرب للمتكبر وثم من هو اشرف منه وفي الخبر حكاية عن موسى عليه السلام ثوبي حجر ثوبي حجر م
قال ابن مالك وهذا من افصح الكلام ومنه نور فجر واشتدي ازمة تنفرجي ويقل حذفه مع
اسم الاشارة كقولهم اذا رمته اذا هملت عيني لها قال صاحبي مثل هذا الوعة وغرام قيل
ومنه قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء وما جرى عليه كالتسهيل من الجواز
في المسئلتين مع القلة هو مذهب الكوفيين واما البصريون فهو عندهم شاذ او ضرورة
ولا يجوز يا رجل على نية يا رجل لتنافي نيته الى وجوه من الحذف اذ التقدير بنا على ما مر ان
تعريفه بال يأبى لها الرجل لحذفت الاداة استغناء بيا عنها ثم ما كان بينهما لحذفها ولا رجلا
على نية يا رجلا لالتباسه بغيره من المفعولات وكذا الكلام في الاشارة ولكثرة الحذف اذ
اصله يا هذا رجلا لالتباس وحملوا الاية على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبر وتقتلون في محل
بالاخبار م
نصب على الحال وهي المقصودة وعلى هذا جرى في التوضيح كالمغني قال وظن بعضهم المتنبي في
قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي برزت مفعول مطلق اي برزت
هذه البرزة وردة ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته
ذلك الضرب وبرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمر وانك قد ملكت صحابتي وصحابتك
اخال ذاك قليلا تنبيه يشكل جواز حذف الحرف على قولهم انه عوض عن ادعو وانادي
كما مر لانه يجتمع حذف العوض والمعوض عنه كما مر في قاعدة الحذف ومن ثم قال ابن مالك ان
العرب لم تقدر اعرف الندا عوضا عن ادعو وانادي لاجازتهم حذفها تكملة يذكر
ما لازم الندا فلم يستعمل فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا ولا غير ذلك وهو مسموع ومقيس

فالمسموع يا أبت ويا أمّت ويا هناه واللهم وقل وفله كناية عن جنس من يعقل بمعنى رجل وامرأة وليسا من فلان وفلانة بل هما كهن وهنه حذفت لامهما هذا قول سر وقال الاستاذ ابو علي وصاحب البسيط وابن مالك كنايتان عن العلم العاقل كزيد وهند فهما بمعنى فلان وفلانة فحصل فيهما الحذف ولم يحذف في الاتي للندا والمقيس ما بني على مفعلان كمكرمان للعريف المكرم وملأمان لضده واكثر ما يأتي في الذم كمخبثان وملكعان ومكذبان حتى زاد علي ابن السيد ان مكرمان تصحيف مكذبان قال في الارتشاف ولا التفات لقوله فقد حكاه سر والاخفش وعلى فعل في سب المذكر وسمع منه يا فسق ويا خبث ويا لكع ويا عمر معدولات عن فاسق وخبيث ولكيع وغادر او على فعال مبنيًا على الكسر في سب المونث كيا فساق ويا لكاع اي يا فاسقة ويا فاجرة قال في الارتشاف ولا نعلم خلافا في اقتياسه ونص المبرد على قياسه فعل وعليه جرى المغاربة وفي البسيط انه مذهب سر واكثرهم على قياسه مفعلان ومن استعمال الكاع في غير النداء ضرورة قوله اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع فاستعملها خبرًا

الباب الرابع مما يجب حذف ناصبه ما اي الاسم المنصوب على الاختصاص وهو الذي يذكر بعد ضمير المتكلم الخاص بركانا واني او المشارك فيه نحو نحن واثنا ولا يتقدم عليه بل يكون بعد الضمير اما حشوًا بينه وبين ما نسب اليه فتكون جملة اعتراضية كما قال المصنف تحوي بها العالم كل المشكلات او آخرًا نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ويذكر لتاكيد الاختصاص اي لغرض تاكيد اختصاص مدلولة لك للضمير من بين امثاله بالحكم المنسوب اليه اي يقصد به ذلك لباعث عليه من فخر او تواضع او نحوهما زيادة بيان فذلك الاسم معمول لأخص واجب الحذف وقد سر بأعني وقد يضم الاسم كما سيأتي في اي وهو اي الاسم المذكور المأتي به لذلك الغرض كثير في المعرف بالاضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة قال سر اكثر الاسماء دخولًا في هذا الباب بنو فلان ومعشر ومعاذ الله واهلا لبيت والفلك انتهى ومن كلامهم انا معاشر القبائل لا نوفي لناس على المروءة ومنه قول هند بنت عتبة نحن بنات طارق نمشي على النمارق عومل بنات معاملة بني في قوله نحن بنو ضبة اصحاب الجمل الموت احلى عندنا من العسل وفي المعرف بالنحو قولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف وقليل في العلم نحو ما انشده سر لرؤبة بنا تميما يكشف الضباب اي الغباء وشد بك اللهم نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم ذكرهما سر وذكر عن الخليل انهما منصوبان على الاختصاص وشذوذهما من وجهين احدهما كون الاسم بعد ضمير غير المتكلم وهو المخاطب والثاني كونه علما وافهم اقتصاره على ما ذكر انه لا يأتي معرفة غير ذلك كاسم الاشارة نحو انا فعلت هذا افعل ولا نكرة نحو انا قومًا نفعل كذا ففارق هذا النوع المنادى في احكامه المذكورة من كونه لا يقع اول الكلام بل في اثناءه او بعد تمامه وكون المقدم عليه اسمًا معناه وكونه ضمير متكلم وقلة وقوعه علما وانه ينتصب مع كونه مفردًا او معرفة وانه يكون بالقياس وانه ليس معه حرف النداء فلذلك افرده بباب وحده قال الرضي واصله النداء نقل الى الاختصاص لما بينهما من المشاركة اذ المنادى مختص بالخطاب من بين امثاله وقال ابن الحاجب المعرف ليس منقولًا عن النداء الا ان المنادى لا يكون باللام ونحو يا ايها الرجل منقول منه قطعًا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منصوبًا بأيتها المقدرة كما في ايتها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني واخص ومدح

لم يرد هذا اللفظ كاسمه على عمر واحد

قال

165

قال قالنقل خلاف الاصل والاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب قال الرضى والاولى
ان يقال الجميع منقول من النداء اجراءً لباب الاختصاص مجرًى واحدا ثم يقول الكل جوز وا
النصب ودخول اللام فى نحن العرب لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر فيه حرف النداء المكرر
مجامعته للام انتهى ويا اى للمذكور وللاختصاص بأنها وايتها نحو فى ايها الفارس يستجار
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وح فيعطيان اى انها وايتها ما لهما من الاحكام حال كونهما منادا
من الحاقهما آ التنبيه وبنائهما على الضم ونصب جزءها على الاختصاص ولزوم الوصف باسم
لازم الرفع محلى بال كون المقصود بهما التوصل الى اسم الجنس المذكور للاختصاص كما اشعر به
تقييده بقوله بأنها وايتها الى غير ذلك من احكامها اللفظية والمعنوية الاحرفه
اى حرف النداء فلا يدخل عليهما فى الاختصاص اذ لا يراد بهما الا المتكلم والمتكلم لا ينادى نفسه
ويستثنى ايضا وصفه باسم الاشارة سوا وصف اسم الاشارة ام لا فلا يقال على الجاهل الفقير
يتصدق وان الذى فى موضع النصب على الاختصاص مجموع انها الرجل لو توهم موضع عليها الحال
اى مختصا من بين الرجال بخلافه فى النداء قال الرضى وكلام المص كالصريح فى انهما ليستا منادا وان
وزعم ابو الحسن ان انا منادى قال ولا ينكر ذلك الانسان نفسه فقد قال عمر رضى الله عنه كل الناس
افقه منك يا عمر واما الزام حنف يا فلقوة الدلالة عليها وزعم السيرافى انها فى الاختصاص
معربة مبتدأ وخبر مبتدء وكانه قال انا افعل كذا الرجل المخصوص انا اى هو الرجل المخصوص
وعليه فلا يكون فى موضع نصب بعامل محذوف بل جزء من جملة ولا يتأتى ذلك فى ضمير الغائب
فلا يجوز اللهم اغفر لهم ايتها العصابة لان الاختصاص لا يكون عن الغائب اتماما فى كتاب س
من قولهم على المضارب الوصفية ايها البايع ففى كتاب البطليوسى انه فساد وقع فى الكتابة
والصواب على الوصيفة وقد روى هكذا وروى ايضا على ضارب الوصيفة ايها البايع
وعن الفارسى انه قال لا اعلم وجهه وقيل هو من وضع الظاهر موضع المضمر اى وعلى المضارب
الوصيفة وانا مضارب فعلى الوصيفة ايها البايع فهو فى تاويل المتكلم ونظيره ما فى الاغراء
من قوله عليه السلام فعليه بالصوم لانه مخاطب فى المعنى لقوله عليكم بالباءة الباب الخامس
مما يجب حذف ناصبه التحذير والاغراء ومعناهما فى الاصل تنبيه المخاطب على امر مكروه ليحذره
او محبوب ليفعله كما يشير تقدير العامل فيهما كما سيأتى والمراد بهما هنا آلتا التحذير والاغراء
اى الاسم الذى يقع به التحذير كالمحذر فى نحو اياك منه فى نحو الاسد او الذى يقع به الاغراء كالمغرى به
فاوقع المصدر نحو قع اسمى المفعول بقرينة السياق مع قوله وهو اى المنصوب فى الباب بين
معمول بتقدير اتق ونحو مثل احذر وجانب وباعد ويتعين فى التحذير ويتقيد الزم ونحو
كاحفظ فى الاغراء فخرج المعمول بمقدر غير ذلك نحو اياك للقائل من ضربت فانه بتقدير
ضربت اياك وكذا المعمول بتقدير اتق او الزم ونحوهما لكن لا للتحذير والاغراء المصطلح
عليهما كاياك للقائل من اتقى او من لزم لان المراد تقدير اتق والزم الواجب حذفهما بقرينة
ان الكلام فى المعمول العامل واجب حذفه وما ذكر ليس من ذلك ولما كان فى التحذير حث على تجنب
المحذور قدر عامله اتق ونحو ولما كان الاغراء عكسه قدر عامله الزم ونحو اشارة الى صيغتهما
مع الاختصار واعلم ان التحذير قسمان محذر منه مستغنى به عن ذكر المحذر اما مكررا كالاسد

مبهما

بين

موصوفيهما

بعدهو

كتابه

اليه

او المحذر

وبتقدير

بدل

العامل الواجب حذفه

المضاف ح

الاسد ومعطوف عليه نحو ناقة الله وسقياها وهذا معمول بتقدير اتق ونحوه ومحذر مذكور بعده ما هو المحذر منه كاياك واخواتها ونحو مازراسك والسيف وشبهه من المخاطب وهذا معمول بتقدير ما يليق من اتق وباعد وجانب وشبهها لما في تقدير اتق في نحو اياك الاسد من السماجة في المعنى كما مر قال الرضي اذ يصير المعنى اتق نفسك كما سيأتي فلو قال كما في التسهيل بتقدير لا تتق من نحو اتق وشبهها لكان اولى وحينئذ ما زاده ابن الحاجب في التحذير لاختصاص ما ذكر من قوله تحذيرا عن ما بعده فصدق الشمول فسمي التحذير لاختصاص ما ذكر بقسم المحذر المذكور بعده المحذر منه وما قيل اذا احترز عن تقدير اتق للتحذير فمنظور فيه لما مر وانما يجب حذف ناصب المعمول المذكور في التحذير والاغراء بشرط عطف ولا يكون في هذا الباب الا بالواو كما في التسهيل والارتشاف وقد يكون فيه بمعنى مع نحو قوله تعالى ناقة الله وسقياها والشيطان وكيده اي اتق وتنحى والشراي باعد وهذا مثال التحذير بلفظ المحذر عنه من غير ذكر المحذر قدمه على القسم الثاني وهو المحذر المذكور بعده ما هو المحذر منه لطول الكلام فيه مع رعاية الاختصار بنشر ليك الاغراء مع الاول فيما شرط لحذف ناصبه وجوبا من وجوب العطف ومثال ذينه الخلة والمرفق اي لزمهما او نحو قولك في التحذير من الجدار المتداعي ان يقرب منه لئلا يقع الجدار اجدار وكذا الاسد اي اتق الجدار والاسد هذا في الظاهر ونحو اياك اياك واياه اياه في المضمر اي اياك احذر بتقدير العامل موخر المسياتي وفي الاغراء نحو الصبر الصبر وقول الشاعر اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح واجلز قوم اظهار في المكرر وبه قال الجرولي قال ومنعه قوم وقال سر اذا قلت الطريق لم يحسن اظهار الفعلان احدا الاسمين قايم مقامه فان افردت الطريق حسن الاظهار وربما رفع المكرر قال ان قوما منهم عمرو واشباه عمرو ومنهم السفاح لجدير بالوفاء اذا قال اخوا النجدة السلاح سوقال الفراء نصبت ناقة الله على التحذير ولو رفع على اضمار هذه ناقة الله لجاز ذكره في الارتشاف وافهم كلام المصنف انه اذا لم يعطف ولم يكرر لم يجب الحذف فيجوز الاظهار كقوله في التحذير حل الطريق ثم تبنى المنازل وابر نسواه حيث اضطرك القدر ومثله في الاغراء العهد اي احفظ والصلاة جامعة اي لزموا الصلاة ولو صرح بها جاز وكون التحذير بالمعنى المصدر واقعا بايا كا واحدى اخواتها الاربع اياك واياكا اياكم اياكن وهذا هو القسم الثاني من التحذير اعني الواقع بالمحذر متصلا بكاف الخطاب وبعد المحذر منه وهو اما مضمر اياك واخواتها فتحذف الناصب معها وجوبا سواء كان معطوفا عليها نحو اياك والشر او مكررا نحو اياك اياك المراء او لم يعطف عليها ولم يكرر نحو اياك الاسد ويقدر الناصب موخرا عنها لاستقدامها والضمير متصل فلما حذف انفصل اذ يلزم كون الاصل باعد مثلا وهو ممتنع في غير ظن وفعد كما مر بخلاف اياي عند تقدير الامر كما سياتي ونفسك والشر كما مر او يقدر مقدما وهو فرع او اما ظاهر نحو مازر اسك والسيف اي بامازن ورأسك والحايط وعينك والنظر لها لا تفك والحرام ورجلك والجحر ونحوها مما اضيف الى المخاطب ويوخذ من قوله اذ كون التحذير اياك الخ امران احدهما ان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف والمعطوف عليه قال والصحيح ان يقال لفظ التحذير

النجح ح

منه ح

عليه ح

الطريق ح

السلاح ح

وهو ح

وهو مقتضى كلام ابن الحاجب قال الرضي وليس كذلك بل التحذير لفظ المعطوف ح

التحذير اما لفظ المحذر بعد معمول لمقدر واما لفظ المحذر منه مكررا انتهى والثاني
ان الاغراء لا يكون باياك واخواتها ثم الشائع في التحذير بها واخواتها ان يراد بالمخاطب كما اشار
اليه بالتلفظ بكذلك مع التنبيه على قلة وروده في غير ذلك بقوله وشذاى مجيء للمتكلم نحو قول
عمر رضي الله عنه لتدكنكم الاسل والرماح والسهام اياى وان يحذف احدكم الارنب قال
السيرافي هو جملة واحدة اى باعد وني وحذف احدكم الارنب وقال الزجاج جملتان اى اياى
وحذف الارنب واياكم وحذف احدكم الارنب فحذف من كل ما اثبت نظيره في الاخرى وليس جملة
واحدة اذ لا يصح اباعد حذف احدكم الارنب اذ لا يباعد الانسان فعل غيره ويجوز تقدير العامل
قبل اياى لحذفه فان ذكر اتصل الضمير نحو باعدني من الشر والشر مني وعلى تقدير اباعد لا يجوز
الانفصال فليذكر موضعه كما مر وبما حكى سر قال حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمع اعرابيا يقول
اذا بلغ الرجل الستين واياه واياه الشواب اشد من الاول لمجيء التحذير فيه للغائب واضافة
اياه الى الظاهر والمستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة انما هو الظاهر دون المضمر ولان تقدير
كما في الاوضح فليحذر تلافي نفسه وانفس الشواب فضيع اجتماع حذف الفعل وفاعله وانابة
المضمر وهو اياه الثانية مقام الظاهر وهو الانفس لما ذكرنا اما اذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون غائبا كقوله فلا تضحى اخا الجهل واياك واياه اى اياك باعد واياه باعد منك
والمحذر منه قد يجعل معطوفا بالواو ونحو اياك والشر والكلام جملة واحدة والتقدير اياك باعد
من الشر والشر منك وهو قول السيرافي وجماعة وقال ابن طاهر وتليزم ابن خروف جملتان
والتقدير اياك باعد من الشر واحذر الشر قال ابن عصفور والصحيح الاول للزوم اضمار العامل
ولو كان كما زعم الثاني لكان باتفاق من النحويين من قبيل الجائز اظهاره لكنه لا يجوز والتقدير
عند ابن مالك احذر تلافي نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه
الثاني فانتصب ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل قال ابن الحاجب اصله اتقك
عدل الى اتق نفسك لاستتباع جميعهم بين ضميري الفاعل والمفعول التي واحد في غير ظن وقصد ثم حذفوا
الفعل لكثرته في كلامهم فعدل عن النفس لانتقاء توجههم الى الضمير لزوال ما يتصل به وهو باب
اياك على حسب المامور به والاسد معطوف على اياك عطف المفرد على مفرد والتقدير
اتق نفسك لان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وليس من عطف الجمل او مجرورا من نحو
اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله ثم المضاف ومنه اى ومن
المجرور من اياك ان تفعل لانه ينتقد ر من ان تفعل لان الجار يحذف مع ان قياسا كما مر
وقال سر ان قدرت اياك الفعل لم يجز واياك اعط مخافة ان تفعل ومن اجل ان تفعل جاز
انتهى وحمل على انه تفسير معنى بجعله الكلام خبرا وفصله عن ما قبله بقوله ومنه لان من
فيه مقدرة لا ظاهرة وشذ مجيء تبعد من غير معطوف لا مجرور نحو ما قال سر تعمل ان اسق
ابن اسحق اجاز في الشعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر داع والحبيب جالب قال سر كانه قال اياك
ثم اضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المراء انتهى فيكون منقطعا عما بعده فلا يكون منصوبا
بناصب اياك بل بعامل اضمر كما قدره سر وبه صرح في التسهيل وعلى هذا فليس مما يجب اضمار الفعل
فيه ولذلك قال ابن عصفور ولا يلزم اضمار الفعل في هذا فلو كان في الكلام لجاز اظهاره

يحذف

بعد من مر

لشبه

المنفصل م

عنه

محذوف

المحذور م

وظاهر كلام المصنف خلافه لحكمه بشذوذه مع قوله وسهل اى وسهل مجئ المحذور بعد اياك غير معطوف ولا مجرور بمن الا بمعنى ان تمارى اى من ان تمارى فاجرى المصدر مجرى ان تفعل فى حذف الجار وتمتنع اياك الاسد على قول الجمهور ان الاصل فيه باعد نفسك من الاسد كما تقدم من مع غير ان وان ويجوز ان كان الاصل فيه احذرك من الاسد كما قاله المبرد لان ذلك كان احذر يتعدى الى مفعولين بنفسه من غير واسطة قال تعالى ويحذركم الله نفسه وكذا ان قدر منصوبا بعامل اخر لانقطاعه حينئذ عما قبله فلا يكون مما نحن فيه كما صرح به فى التسهيل تنبيه قال الملم فى حاشية التسهيل المحذر ثلاثة انواع احدها ان والفعل ويستعمل على ثلاثة اوجه بالعطف او بمن ظاهرة او مقدرة وثانيها اسم ظاهر ويكون بالعطف او من ظاهرة ولا تقدر وقدرها ابن ابى الربيع فى المرآة بمعنى ان تمارى وثالثها ضمير غايب ويكون بالعطف فقط لكذا قالوا ولا يمتنع عندى بحيثية بمن تقول اياك منه انتهى باب المفعول المطلق سمى مطلقا لان حمل على المفعول لاحتياج الى صلة لانه المفعول الحقيقى الذى اوجد فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيدا فى قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه بخلاف ما عدا المفعول لاجله من المفاعيل فليس مما فعله الفاعل المذكور اوجد وبخلاف المفعول له فكون المتكلم زايرا فى قولك زرت زيدا طمعا ليس لقيام الطمع به بل لاجل زيارته فلذلك احتاجت للتقييد به خص هذا الاطلاق قال الملم ولا يطلقون على المفعول الا مقيدا بالاطلاق وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد به الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه كما مر وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق وهو اى المفعول المطلق مصدر سيأتى فى تعريفه فى بابه كالاوضح باسم الحدث الجارى على الفعل مع الفرق بينه وبين المطلق قال الملم فيخرج بقيد الجارى الى اخره غسلا وتوضا وضوءا والذى يظهر بقرينة ما سيأتى من قوله ومزالة تاكيد فى الاعذبه الى اخره ما ذكره من انواع المفعول المطلق غير المصدر بالمعنى المذكور فجعل متعلقه ان مراده هنا بالمصدر ما ينتصب به هو اعم من اسم الحدث الجارى على الفعل كضربت ضربا وغير الجارى عليه مما يعبر عنه من مصدر لفعل اخر مرادف ليصدر ذلك الفعل المذكور غير مشارك له فى مادته كقعدت جلوسا او مشارك له فيها كانبتكم من الارض نباتا او اسم مصدر كاغتسل غسلا او مايدل على المصدر من ضميره او اشارة اليه او عدده او كل او بعض مضافين اليه او غيرها مما ينوب عن المصدر فينتصب انتصابه ولذلك عرفه فى الاوضح وغيره بما يشمل ذلك فالمطلق هنا المصدر واراد به للقرينة ما يشمل المصدر حقيقة او تقديرا مما يلابسه توسعا لكن نبه التنبيه على ان الاصل والاكثر فى المفعول المطلق تغليبه على غيره من ملابساته المذكورة شايع بين المعربين ومنه ما نقل ابو البقاء عن بعضهم فى مانلبس من اية ما مفعول مطلق والتقدير اى نسخ ننسخ فاية مفعول ننسخ ومن زايدة وردّه بان ما المصدرية لا تعمل قال الملم وهذا منه فانه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدر بمعنى انها مفعول مطلق ولم ينقل عنه انها مصدرية انتهى على انه لو قال كما فى شرح اللمحة مصدرا ونائبا عنه لكان اسلم من التكلف واقوم فى التعريف فقد اعترض هو على صاحب اللمحة فى اقتصاره على المصدر وقال انه غير شامل للنحو كل وبعض نوقع

لاجله وان كان مفعولا للفاعل وصادرا عنه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به ص

نحو اغتسل ص

به ص

كما مر

فى

في ما عاب على غيره قوله فضلة خرج به المصدر في نحو جلد جلدة وركوعك ركوع حسن وضربا ضرب شديد بل
فان المصدر فيها عمدة لانه فاعل في الاول ومبتدا وخبر في الثاني ونائب في الثالث فعلم بذلك ان
بين المصدر والمفعول المطلق عموم من وجه لتصادقهما في نحو ضربت ضربا وتفارقهما في نحو
جلد جلدة وضربته سوطا وقوله سلط عليه عامل يعمل به ما عامله مصدر مثله او فرع عليه من
فعل وما اشتق منه وقوله من معناه تناول لما كان مع ذلك من لفظه ايضا نحو وكلم الله موسى
تكليما فان تكليما جنس كل جزاء موفورا والصافات صفا او من غير لفظه اما ملاق له في الاشتقا ق
نحو وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا او غير ملاق كقعدت جلوسا ورجع القهقرى
وعجبت من ايمانك تصديقا واتاموا من تصديقا وما كان عامله متذكرا لفظا كما ذكرا وحكما كما في
نحو جئتك وتكلمت خروجا عن ذلك المصدر المفعول به كسمعت كلامك او لكمت اجلالا لك والحال
كجاء زيد ركضا فان المصدر لم يسلط عليه عامل من معناه وقوله لتاكيده اي لتاكيد عامله خرج
به المصدر في نحو كرهت المجيء فان الثاني مصدر فضلة مفيد للتاكيد ولكن المؤكد ليس العامل
في المؤكد ثم ان المراد ان يؤكد عامله اذا كان مصدرا اما اذا كان فعلا او وصفا فانما يؤكد ما تضمنه
من المصدر لا نفسه لكنهم سموه مؤكدا اذ لو قلت سعيا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت ضرب ام
معه ضربا صار بمنزلة احدثت ضربا فظهر انه توكيد للمصدر المتضمن خاصة لا للاخبار ولا
للزمان اللذين تضمنهما الفعل ايضا قاله الرضي واقتضى كلام المصنف انه من التوكيد اللفظي وهو
ظاهر كلام ابن العلج وكذا ابن مالك حيث علل منع تثنيته وجمعه بكونه بمنزلة تكرير الفعل نفسه
وهو لا يثنى ولا يجمع وصرح الاعلم بانه ليس من اللفظي بل مما يعني به البيان قال انه يرفع به
المجاز وتثبت به الحقيقة وبذلك لا يأتي التوكيد في المجاز وقال في قوله بكى الحزن من روح وانكر
جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف انه نادر لا يقاس عليه واللام في قوله لتاكيده لام الغرض
والعلة اي المفعول المطلق هو المصدر المذكور اما لغرض تاكيد عامله ان لم يزد معناه على معنى
عامله كقمت قياما او ليس فيه زيادة على ما دل عليه الفعل اكثر من انك اكدت فعلك او لغرض
بيان نوعه او بيان عدده ان زاد معناه على معنى عامله كقوله تعالى ان منظر الاطنا اي حينا
وضربته ضربتين وافاد بهذا ان المفعول المطلق لا يخرج عن ان يكون لاحد هذه المعاني الثلاثة
ويعبر عن الاول بالمبهم وعن الاخيرين بالمختص اما المعدود فاختصاصه بدلالته على عدد المرات
الذي هو غير معلوم من الفعل واما النوعي فبالهيئة نحو ضربته الضرب تريد ضربا بعينه
وبين المخاطب فيه عهد اي الضرب الذي تعلمه منه قوله فدع عنك ليل ان ليلى وشاقها وان عنك
الوعد لا يتيسر اي الوعد الذي ترجوه منها او الجنسية تقول لمن يجلس الجلوس مريدا به الجنس
والمعني الكثير الذي لا يدل عليه الفعل وبالاضافة نحو ضربته ضرب الامير وبالوصف نحو قمت
قياما طويلا والمبهم لا يثنى ولا يجمع اتفاقا كما في الاوضح لانه للحقيقة المشتركة وهي واحدة وكونهما
ضم امرين او امور يتميز بعضها من بعض والعددي يثنى ويجمع اتفاقا كما في الاوضح وغيره
وقال يجوز ان في النوعي عند اختلاف الانواع ظاهر كلام سر لا يقاس واختار الشلوبين وحكي
سر من كلامهم الاشتغال بالعلوم والالباب والحلوم ومنع جمع الفكر والنظر والعلم قال لان الخشا
ولا يعتد بالافكار والعلوم اذ الاعتداد باستعمال العرب ومنهم من اجازه قياسا وهو قضية

ضربا ام

كلام ابن الحاجب وابن مالك قال في الاوضح وهو المشهور وعليه فنقول قمت قيامي زيد وعمرو وبكر
تبعوا كثيرة ولما كان المفعول المطلق منه ما هو المصدر لعامله المسلط عليه وهو الاصل كما مر ومنه
غيره وهو النائب عنه من مصدر لفعل اخر او ضميرا واشار للمصدر او غيرهما مما سياتي وكان في
استفادة الثاني من التعريف نوع خفاء اشار الى ايضاحه في الانواع الثلاثة تفصيلا للمرام فقال
ومن التاكيدي اي من المفعول المطلق المسوق لغرض التوكيد منه ما هو مصدر لعامله نحو وكلم الله
موسى تكليما ومنه غير ذلك وهو احد دلالات الشيء نحو قوله تعالى لا اُعَذِّبُهُ اَحَدًا اي لا اعذب
التعذيب احدا كما قاله في شرح اللمحة فان قدر عايده الى العذاب المذكور قبله في قوله اعذبه
عذابا وهو اسم مصدر بمعنى التعذيب او بمعنى ما يعذب به على حذف الجار فليس مما نحن فيه فاعلمه
ومثل ابن عقيل بالاية لضمير المصدر النوعي ومثل في الارتشاف والاوضح لضمير المصدر المؤكد بقوله
هذا سراقة للفرس يمدحه او مصدر لفعل اخر مرادف لمصدر العامل غير مشارك له في ماديته
كلعنة في بيت امرئ القيس في سمطه ويوما على ظهر الكثيب تعذرت علي واآلت حلفة لم تحلل
او مشارك له في ماديته كتبا تا من قوله تعالى واللهُ اَنْبَتَكُمْ من الارض نباتا فانبات مصدر لفعل
غير انبت وقع في الاوضح ما يقتضي التمثيل به لاسم العين النائب عن المصدر قال قرره وهو مخالف
لكلام النحويين وفي اعراب القاشي في قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شيء ان النبات مصدر سمي به
النابت كاسمي البنت وقضيته كلام سر كالتسهيل ان الناصب للمفعول المطلق في النوعين هو العامل
المذكور وذلك مذهب المازني والمبرد والسيرافي وابن يعيش والاكثرين لانه لما كان في معناه
وصل اليه كما يصل الى ما هو من لفظه ومذهب الجمهور كما قال ابن عقيل ان ناصبه فعل من لفظه
مقدر لان الكثير كون المصدر من لفظ الفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير
والاول اولى كما قال الرضي لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه فان كان المرادف الفعل
له نحو رجع القهقرى فكذلك عند الجمهور الا ابا الفتح فانه مع الاولين فيه كذا قال ابن عقيل وفي
شرح ابن يعيش وغيره ان القهقرى منصوب بالفعل المذكور واسم مصدر غير العلم كاغتسل غسلا
اما العلم كحمد لفلان بمعنى عمد اليه فلا يقال حمدت حمادا اذا قصدا التوكيد وهو زايد
بالعلمية على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكراره ومن العددي اي من المفعول المطلق المسوق
لبيان عدد المرات سواء كان العدد معينا ام لا منه ما هو مصدر لعامله دال على العدد بالوضع
كضربته ضربتين وضربات او بالوصف كضربته ضربا كثيرا ومنه ما يشعر بمزيد على العدد
لا بالوضع كالآلة الموضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا فان تثنية
الآلة وجمعها كتثنية المصدر وجمعه لقيامها مقامه اذ الاصل اضربه سوط الا ضربتين بسوطين
ويجوز ان يكون الاصل ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيجتمع
فيه العددي والنوعي كما قاله في شرح اللباب وما لم يعد كونه آلة لا يجوز فيه ذلك لو قلت ضربته
خشبة او ربته آجرة لم يجز لان الخشبة والآجرة ليستا آلتي الضرب والرمي او بالوضع كاسم العدد
المميز بالمصدر نحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وكانه انما قدم الاول على هذا لخفائه بالنسبة
الى هذا فاقتضى الاهتمام بشانه تقديمه والا فالاولى تقديم هذا لان دلالته على العدد بالوضع
ولكونه من القرآن ومن عادته تقديم على غيره اذا اجتمعا وغير المميز بالمصدر نحو ضربته الفا

ويجوز

اما ضميره م

السفاقسي م

ومن هـ

ويجوز كونه صفة مصدر محذوف اى ضربًا الفاه من النوع اى المفعول المطلق المنوع لبيان النوع منه ما هو مصدر لعامل مختص بالا وبالوصف كما مرّ تمثيلهما ومنه نائب عنه وذلك كالمضاف الى ذلك المصدر مثل كل نحو قوله تعالى فلا تميلوا كل الميل وبعض نحو ضربته بعض ذلك الضرب واى نحو ضربت اى ضرب وكل النكرات المفيدة للعموم لكونها فى سياق غير الايجاب نحو قوله تعالى ولا تضرّونه شيأ اى ضرًا ما تضرونه بنوع من انواع الضرر وقوله تعالى ثم لم ينقصوكم شيأ وقيل شيأ مفعول به ويحتمل ان يكون من ذلك قوله تعالى والنازعات غرقا وهو مصدر محذوف الزوائد اى اغراقا فالنوع اى نوعًا شديدًا من اغراق النازع فى القوس ويجوز جعل القهقرى فان القهقرى تدل على نوع خاص من الفعل وهو الرجوع الخاص وكذا اقعد القرفصاء واشتمل الصماء وعند المبرد اضافات المصادر مختلفة وتقديرين رجع رجعة القهقرى ونحو فيكون من نيابة الصفة عن المصدر وكاسم الاشارة المتبوع بالمصدر نحو ضربته ذلك الضرب فذلك مفعول مطلق قال الضرب صفة له او بيان قال ابن مالك لذا اشير الى المصدر فلا يتعين وصف المشار بالمصدر كما لمثال قال ابو حيان وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه والجمهور من كلامهم ظننته ذاك يشيرون بذا الى الظن ولهذا اقتضر عليه اذ ليس مفعولا اولا على هذا سيرًا وكاسم الزمان فى قول الاعشى لم تنتفض عيناك ليلة ارمدا وبت كما بات الخلى مسهدا اى اغتماض ليلة رجل ارمد فحذف المضاف الى ليلة والمضاف اليه ليلة واقام صفته مقامه كما فعل فى عكسه فى نحو كان ذلك كل طلوع الشمس كما سيأتى فى المفعول فيه الا ان هذا كثير والاول قليل ومن ذلك ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدًا اى اى ضرب تضرب زيدًا والشرطية نحو ما تشتد فقم اى اى قيام تشت واى الاستفهامية نحو اى منقلب ينقلبون اى اى انقلاب واسم الهيئة نحو موت الكافر ميتة سوء ويعيش المؤمن عيشة راضية واسم المصدر العلم وان لم يقم مقام المؤكد لكنه يقوم مقام المبين للنوع لغوات المانع وبه صرح بعض المغاربة ومثل بنحو برّ برّ وفجر فجر وصفة المصدر المعرفة كسرت احسن السير وضربته ضرب الامير اى ضربا مثل ضربه اذا لا يفعل الشخص فعل غيره فحذف الموصوف ثم المضاف منه الصفة واختلفوا فى نيابة صفته النكرة والى المنع اشار بقوله وليس من اى من المفعول المطلق النوعى ما نيب عن المصدر صفته نحو رجعت القهقرى من قوله تعالى فطلعت منها غدًا خلافا للمبرد بين كما قال زعموا ان الاصل اكلا ذا غدًا وانه حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فانتصب وكذا قالوا فى واذكر ربك كثيرًا ونحو ومذهب سيبويه والمحققين كما قال فى المغنى انه حال من ضمير المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فطلعت طلوعا ذا اكل غدًا او يدل عليه امران احدهما انهم يقولون سير عليه طويلا بالنصب وانابة الظرف عن الفاعل تدل على انه حال لا مصدر ولا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل اتفاقا والثانى انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رايت كاتبا ولا تقول رايت طويلا ثم قال وفى كلا الوجهين نظر اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتقييد الصفة مفعولا على السعة وهذا يقولون دخلت الدار بحذف فى توسعا ومنعوا دخلت الامر ان تعليق الدخول بالمعانى مجاز واسقاط الجار مجازا خر ويوضحه انهم يقولون ذلك فى صفة الاحداث فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا واما الثانى فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان

نحو هـ ولا تظلمون فتيلا قوله تعالى جعله مفعولا به باسم النوع من المصدر نحو هـ

خرّجه هـ ن تغتمض

النكرة هـ

الدليل لا على الاختصاص بدليل وآثار الحديدان اعمل سابغات قال ومما يويد كلام المبرد بين بجي
نحو اشتمل الصماء بما الشملة الصماء والحالية فتعذرت لتعريفه ويبعد قول من ان ما من ضمير المصدر
الذي حذف ذلك الضمير انتهى ولا اى وليس من المفعول المطلق النوعي بعض في قوله تعالى ولو
تقول علينا بعض الاقاويل لان شرط اتابة الضمير كل وبعض عن المصدر ان يضاف اليه كما في قوله
تعالى فلا تميلوا كل الميل والاقاويل ليس مصدرا بل هو جمع قول بمعنى مقول ومصدر تفعل
انما هو تفعل كتكرم تكرما لكن الميم جرم في القطر الكونه من ذلك فصل في حذف العامل وقد
يحذف عامله اى عامل المفعول المطلق جوازا اى حذفا جايزا اجماعا كما قال في غير المؤكد
اذا دلت عليه قرينة امالفظية كما في نحو قولك بلى سيرا حثيثا جوابا لمن قال لك ما سرت
او اي سير سرت اي سرت سيرا حثيثا وامامعنوية نحو قولك قدوما مباركا للقادم
من سفر وحجا مبرورا للقادم من حج اى قدمت وحججت ومنه قولهم لمن يقرط في عدة مواعيد
عرقوب اى وعدت وقولهم للغضبان غضب الخيل على اللجم اى غضبت واما المؤكد بفتح
الكاف فزعم ابن مالك انه لا يحذف لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف ضائع
لما ورده بانه قد حذف جوازا في نحو ما انت سيرا ووجوبا في نحو انت سيرا وفي سقيا
ورعيا واقره المكودي والمص وقال انه اجاد فيه وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكر ليس من التاكيد
في شيء لان المصدر فيها ناب مناب العامل الدال على ما يدل عليه وهو عوض منه بدليل امتناع
الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع اجتماعه مع المؤكد بحذف وجوبا اى حذفا واجبا
ان كان المصدر بدلا من اللفظ بفعل من لفظ ذلك المصدر فيمتنع حينئذ ذكر معه للاستغناء
عنه بالمصدر ويكون بدلا من فعل اما مهمل اى غير مستعمل في لسانهم كما استعملوا المصدر
ولم يستعملوا الفعل قال في الاوضح فيقدر له فعل من معناه على حد قعدت جلوسا فمن ذلك
ما استعمل مصدره مفردا نحو نهرا بمعنى عجبا قال الرضي وكذا بمعنى تقسما احترازا من
نهرا بمعنى غلبة فالاصح ان له فعلا حكى ابن الاعرابي في الدعاء على القوم نهرهم الله اى غلبهم
ومنه قولهم افاله وافة وتفة اى قدر له وقال اى تتنا والافا وسحقا وبعدا للانف والتف وسحقا للظفر
ومنه ما استعمل تارة مضافا وتارة مفردا نحو ويل لزيد وويحه بالنصب مع الاضافة
ودونها نحو ويلا لزيد وويحا له كانك قلت الزمه الله ويلا وويحا وويل يقال لمن وقع في
هلكة يستحقها قال تعالى ويل للمطففين وويب كذلك وويح يقال لمن وقع في هلكة
لا يستحقها يقال ويحه وويحا له ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ويح عمار تقتله الفئة
الباغية وسحقا وبعدا واذا اضيفت لزمها النصب لانك لو رفعتها لم يكن لها خبر واذا افردت
وجئت باللام جاز النصب والرفع بالابتدا كما مر ولذلك لم تمثل بها هنا فتنبه والاضافة
للتعيين المفعولية ومنه ما استعمل مضافا وهو قسمان مصدر غير مبني نحو بله زيد واي تركه
وشتان بمعنى كيف واشما كدع وقد روى بالثلاثة الاوجه قوله يذر الجماجم ضاحيا هامها
بله الاكف كانها لم تخلق وفتحها على المصدرية اعراب وعلى الاخيرين بناء ومثلها بهلة ونحو
سبحان الله اى براءة من السوء وقعيدك الله اى تثبيتك الله وعمرك الله اى تعميرك وسيا قيان
بيان في القسم ومصدر مبني للتكثير نحو لبيك اى اقامة على اجابتك بعد اقامة وهنانيك اى تهنا

بعد تحقق وكذا اخواتها وعامل لبيك من معناها اى اجبت لبيك بعد التوانى من لفظها وتجويز ر
الحالية فى هداديك من قول الشاعر رضربا هداديك قطعنا وداليك من قولهم اذا شق برد شق بالبرد
مثله دواليك حتى نخلفا غير لابس بتفتير يفعله هاذبن ومنتاولين ضعيف للتعريف وكان
المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا وتجويز الاعلم فى هداديك
فى البيت الوصفية مردود لذلك قوله او مستعمل قيسيم لقوله مهملا اى او كان المصدر بدلا من
اللفظ المستعمل اما فى طلب من دعاء او امر او نهى سواء كان المصدر مضافا نحو قوله تعالى غفرانك
ربنا واليك المصير قال الزجاج التقدير اغفر غفرانك وقوله تعالى فضرب الرقاب اى فاضربوا
او مفردا وهو الاكثر نحو ضربا لزيدا اى اضربه ونحو قولهم قياما لا قعودا اى قم لا تقعد وقوله على حين
الى الناس جل امرهم فقد لا تريق المال ندل الثعالب وقوله قدراه حرنك حتى قبل الحرنا اى
لا تحرن ومنه سقيا لك ورعيا فى الدعاء للانسان اى سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وفى
الدعاء عليه جدعا له اى جدعه الله وهو من قطع الانف ومثله عقرا وبعدا وسحقا وتعسا
ونكسا وخيبة وجوعا وبؤسا وبؤسا والتعس اى لا ينتعش من عثرته والنكس الرجوع فى المرض
والافراد فى هذا النوع اكثر من الاضافة قال فى الارتشاف لا يضاف الا فى قبيح من الكلام
ويلزم فاتح النصب نحو بعدك وسحقك وفى الافراد قد يرفع نحو سقى لك وورعى لك قال يصف
اسدا اما قام واقوى ذات يوم وخيبة الاول من يلقى وشر مبشر وكان لم عمل الشى من هذا
النوع مفردا لعدم تعينها للمفعولية حيث جاز رفعها ولا مضافا الما مرا فى اضافة قبيحة
ومذهب الاخفش والفراء وضع المصدر موضع فعل الطلب مقيس بشرط افراده وتنكيره
كالمثل السائغة لكثرته ومذهب سيبويه انه غير مقيس لان جعل الاسم موضع الفعل ليس بقياس
وما اطلقه من وجوب الحذف فى ذلك هو ما جرى عليه ابن مالك وخص ابن عصفور وجوب
الحذف بالتكرار كقوله فصبرا فى مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع وقضية كلام ابن
المحذوف فى نحو ضربا زيدا من لفظ المصدر ناب هو منابه اى اضرب وهو الاشهر وقيل بالزم
وعليه فلا يكون ضربا مصدرا بل مفعولا او نسبه الخضراوى لسر وعلى كل منهما فلا يجوز اظهار
الناصب او مستعمل فى خبر انشائى اى صورته صورة الخبر ومعناه الاعلى الانشاء وذلك فى
مصادر مسموعة كما قال الرضى والى اشار بقوله كقولهم اى العرب عند تذكر نعمة
حمدا وشكرا لا كفرا اى احمد الله حمدا واشكره وهما من امثلة سر وهذا تقدير قال
بعضهم والعرب هكذا تتكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد وقال ابن عصفور ولا يستعمل
كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال لحمدا ولا شكرا الا ان يظهر الفعل على الجواز ولا
يلزم الاضمار الا مع لا كفرا والى هذا يشير صنيع المص وكقولهم عند ظهور شدة صبرا لا جزعا
وعند ظهور تعجب عجبا زيدا فى التسهيل وغيره انشا نحو قولهم افعل وكرامة ومسرة اى اكرمك
كرامة واسرك مسرة ولا افعل ولا كيدا ولا هما اى ولا اكادك كيدا ولا الامك هما من امثلة سر
وهذا تقديره وكرامة موضع موضع اكرام ولا يستعمل مسرة الا بعدها فلا يقال لمسرة
وكرامة وكاد الناصبة كيدا هما لنا قصة كما قال الاعلم وعلى هذا يكون الخبر محذوفا للعلم به
اى لا اكاد اقارب الفعل وقال الحذف هما لنا مذة والمعنى ولا تقاربه وقد جاء بعض هذا

وحصنا ام

ان ام

شكرا ام

وهما ام

المصادر مرفوعًا قال الرّ وقد يرفع مبتدأ ثم يبنى عليه وانشد عجب لتلك قضية وإقامتى وكلام
يدل على ان الرفع غير مطرد وهو ظاهر كلام التسهيل وقيل قياسى ويستعمل فى توبيخ اى تعنيف
المخاطب وذلك اذا سمع طلب كالمقرون بالاستفهام او بدونه ولذلك جعله قسما مغايرًا للطلبى الخبر
ليشمل توبيخ الطلبى وهو الذى مع الاستفهام للمخاطب نحو تولهما توانيا وقد جدّ قرناؤك اى استوانى
واذ الآن فى الحرب ونزهوا فى السّلم وكقول عبد الملك بن مروان للاشدق اتكرا وانت فى الحديد
او مع الاستفهام للنفس كقول عامر بن الطفيل اغدة كغدة البعير وموتًا فى بيت سلولية
او لغائب فى حكم حاضر كقولك وقد بلغك ان شيخًا يلعب لعبًا او قد علاه الشيب وتوبيخ
الخبر وهو الذى يكون الاستفهام كقولك لمن حولا واهما او غير موقع بتثبيت انواع السعادة
والمجد ولم يفصح المص هنا بان الحذف فى هذه المواضع سماعى او قياسى وقال الرضى ان لم يات
بعد هذه المصادر ما يبينها ويعيّن ما تعلقت به من فاعل ومفعول اما بحرف جر او اضافة
مصدر اليه فليس مما يجب حذفه بل يجوز سقاك الله سقيًا ورعاك الله رعيًا وشكرت شكرًا وحمدت
حمدًا وان بيّن فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد الله وسنة الله وحنانيك
ودواليك او بين مفعوله بالاضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ومعاذ الله او بين فاعله
بحرف جر نحو بوساك او مفعوله بحرف جر نحو عفوًا لك وجدعًا لك وعجبًا منك فيجب حذف الفعل
فى جميع هذه قياسًا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى كما ذكرنا من عدم ذكر الفاعل او المفعول
بعد المصدر مضافا او بحرف الجر لبيان النوع احترازا من نحو ومكروا ومكرهم وسعى لها
سعيها قال وانما وجب حذف مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل
واستحسن حذفه فى بعض المواضع بانه للدوام والزوم بحذف ما يدل على التجدد والحدوث
وهو الفعل فى نحو حمدًا وشكرًا ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله
وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة كلبيك وسعديك فيبقى المصدر منهما
لا يدرى ما تعلق به من فاعل ومفعول فذكرهما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر فيختص
به فلما بينها بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر رجح اظهار الفعل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله
واسبح سبحان الله واحمد حمدًا لك ونحوه انتهى ملخصًا قوله او غيره اى وكان المصدر غير بدل من
اللفظ بفعل وهو المصدر المذكور لاحد ثلاثة امور اما تفصيلا لعاقبة جملة اى ذكر لغرض
تفصيل اى ذكر لغرض تفصيل ما يتعقب الجملة التى تقدمه من الاثار والاعراض والتفصيل
لا يكون الا للجملة المتقدمة فذكرهما للتوضيح وسواء كانت الجملة طلبية نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى يمنون او تفدون فجملة قوله فشدوا
الوثاق متضمنة لشرة الوثاق وعاقبته اما قتل واسترقاق او منّ وفداء فصل هذا
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء او خبرية كقولك زيد يشترى طعامًا فاما بيعًا
او اكلا فالمحل لاحمدن فاما درءٌ واقعة تخشى واما بلوغ السّول والامل بخلاف ما وقع
غير تفصيل كنيت منا او تفصيلا لا لعاقبة جملة كريمة سافر سفرًا قريبًا او بعيدًا فانه
تفسير لمضمون الفعل وحسن بلا اعتبار انتسابه الى الفاعل حيث قيل سفر القرب او سفر
البعد فيكون تفصيلا لمضمونه الجملة او تشبيها اى او ذكر للتشبيه به بعد جملة نحو ند

اى

بدل من ذكر الفاعل الخ

وغيره

تمام

٧٧٥

صراخ ص

اسم فاعل ص

اى المصدر اى جوت اسما بمعناه كما فى الكافية وجوت فاعله اى صاحب ذلك المصدر الذى هو فاعل فى المعنى نحو مررت فاذا الذئب صراخ الثكلى اى ينوح نوح الحمام ويصرخ صراخ الثكلى ومنه قوله ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طى المحمل فقوله ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له لو قال سر فنوح الحمام ونحو منصوب على المفعول المطلق وعامله محذوف وجوبا لاستيفاء شروطه فانه بعد جملة وهى قوله مررت بل هو لارتباط المعنى به كما قاله السيد ومشبه به لان المعنى مثل نوح الحمام وقع بعد جملة مشتملة عليه اى على اسم بمعنى المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع فالنوح الاول فى المثال ليس هو عين الثانى كما توهمه عبارته ومشتملة على صاحب ذلك الاسم اى على الذى قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام فوجب حذف العامل عند اكثر النحاة لدلالة الجملة المتقدمة عليه لالة تامة مغنية عنه بخلاف ما لم يستوف الشروط بان لم يكن تشبيها نحو لزيد نوح عظيم وكان تشبيها غير واقع بعد جملة بل بعد مفرد نحو نوحه نوح عظيم او كان تشبيها بعد جملة لم تشتمل عليه نحو فاذا الصوت نوح الحمام اذ الصوت ليس بمعنى النوح او اشتملت عليه دون فاعله نحو فاذا عليه نوح نوح الحمام ويجوز النصب فى هذا مع ضعفه ووجهه ان النوح يدل على ناح لاستحالته بدونه واهمل المصنف شرطين اخرين احدهما ان يكون المصدر علاجيا اى مشعرا بالحدوث فلا يجوز النصب فى نحو له ذكاء ذكاء الحكماء وله هدى هدى الصلحاء بل يجب الرفع على البدلية لانه انما ينصب فى مثل نوح الحمام لكون المصدر الذى قبله بمنزلة الفعل مسندا الى فاعل وله نوح بمنزلة ينوح وليس قولك له ذكاء بمنزلة هو يفعل وانما اخبرت بانه ذو ذكاء وذو هدى فصوفك له بديا لاسنادك الثانى ان لا يكون فى الجملة ما يصلح للعمل فيه نحو هو يصوت صوت حمار فلا ينصب فيه بمصمر بل المذكور وهو يصوت بخلاف له صوت صوت الحمار ولعله اعتمد فى الاشارة الى هذين الشرطين بالمثال فانه كذلك على عادته فى الاكتفاء به غالبا كان من حقه حينيذ الاكتفاء به عن بقية الشروط لانهم الانتصار على بعضها عدم شرطية غيره ويجوز فيما كان من هذا النوع المستوفى للشروط نكرة نحو نوح حمام ان ينصب حالا واما المعرفة فتتعين مصدريته ولذلك لم يمثل به الا معرفا والتقدير على المصدرية ينوح نوح حمام وعلى الحالية يبدئ ويخرج نوح الحمام او توكيدا اى لو ذكر توكيدا اما لنفسه وهو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه اى لا يحتمل من المعانى غيره نحو له علىّ الف اعترافا توكيدا لاعتراف الذى تضمنته الجملة كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية لكلها لا مضمون احد جزئيها فان قيل مضمون الجملة ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق قلنا هذا المطلق مندرج فى ذلك المقيد فهو ايضا مضمون الجملة وسمى توكيدا لنفسه لانه لما لم تحتمل الجملة غيره نزل منزلة تكرارها فكانه نفس الجملة وقد جوز فيه الرفع خبر لمبتدإ محذوف اى هذا الكلام اعتراف او توكيدا لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره نحو هذا ابنى حقا وهذا زيد الحق لا الباطل ولا افعل كذا البتة وانما كان توكيدا لغيره لانه لما زال احتمال الجملة تاثر به فكان غيرها

تكون ص

فاعل افاد

موكدا

كان المؤثر غير المتأثر والاصح في التسهيل منع تقديمها تبعًا للزجاج فلا يقال اعترافا على الف ولا حقا هذا ابني لان عامل هذا المصدر على ما قيل فعل مقدر يفسره مضمون الجملة اى اعترفت بذلك اعترافا واحققه حقا فاشبه ما عامله معنى الفعل فكالا يتقدم ذلك على معنى الفعل لا يتقدم ذلك على الجملة المفسرة وقيل ان العامل هو الجملة المتقدمة لكونها بمعنى الفعل والفاعل اى بمعنى اعترف وكذا قيل في المصدر المشبهي وذكر الرضي انه ظاهر قول سيبويه فلا يكون مما يجب حذف عامله ومما يجب فيه حذفه ان يكون صاحبه خبرًا عن شئ لو جعل المصدر خبرًا عنه كان مجازًا مع تكريره وحصر نحو زيد سيرًا سيرًا وانما انت سيرًا البريد وقد مرت هذه فيما يجب فيه حذف الخبر فاستغنى عن اعادتها هنا للتنبيه وقد ذكر فيما ينوب عن المصدر اللازم حذف ناصبه صفات كهنيئا لك وسيذكر المصنف في باب الحال ان الاصح انها وما في معناها كعاينته بكذا واقائما وقد تعدد الناس احوالك السابقة واما اعيان جمدا وتمرا قال تر جعلوه بدلا من قولهم ترب يداك وفاها لفيك يا خاطبة قال تر في معنى فاها لله وتستعمل للتعجب راجعة الى مالك اعور وذا ناب تميم اسرة وقيسا اخرى وافي التعلم اغيارا بحا وغلطة انتهى والاصح ايضا ان انتصابها هذه على الحال وهناك ذكرها المصنف فلذلك حذف الجميع من هناك وذهب الشلوبين الى ان انتصاب المصادر بعد ليس جواز اللام كقولهم تربا لك ولا حجة فيها اذ اللام للتبيين وهي متعلقة بمحذوف والتبيين محتاج اليه هنا كما يحتاج اليه في سقيا ونحو بابه بالتنوين المفعول له اى لاجل فعل الفعل لاجله فوضع الجار والمجرور موضع النائب عن الفاعل والضمير فيه يعود على الالف واللام كما مر هو في الاصطلاح المصدر المعلل بكسر اللام اى المذكور علة وسببًا للحدث بان يحصل لوقوعه في جواب لم التي هي سؤال عن العلة سواء تقدم وجوده على الحدث كقعدت عن الحرب جبنا فيكون علة لوجود الفعل في الخارج او تاخر كقمت اجلالا لك فيكون علة غائية للفعل في الذهن لتقدمه في التصور وان تاخر بحسب الوجود فالمفعول لاجله هو العلة لا المعلول كما ظن بعضهم نظرا الى قوله ضربته تاديبا فان الضرب علة للتاديب اذ لا يطرد في قعدت جلافه العلة فانه يطرد كالتاديب علة غائية للضرب وسواء كان الحدث المعلل به ظاهرا كقمت اجلالا لك ويجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت او مقدرا نحو ما جاء في حديث محمد بن اسد الاشهلي قال لما جاء بك يا عمر احدًا على قومك رغبة اى احسن حذفا شارك حذاى شارك الحدث المصدر المعلل في الزمان بان يكون وقوع الحدث في بعض زمن المصدر كقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمن الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوف من فراك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك واذا كان الحدث المعلول تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته ثوبا مكافاة فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافاته بالعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة بالحقيقة هي اثر المصدر المنصوب اى ضربته لتاديبه لكن لو صرحت بها لم ينتصب عندهم لعدم المشاركة في الزمان والفاعل كذا قاله الرضي وشاركه في الفاعل بان يكون يقومان بشئ واحد كقمت اجلالا لك فالقيام والاجلال قاما بالمتكلم والمفعول كضرب الصبي تاديبا فيقدر اى الضارب المؤدب لبتحد الفاعل

وشمل

التشبيهي ح

وما انت الا سيرا م

وذكرها في هذا الباب وتعقبه ابو حيان فقال لم يذكرها في ذلك وانما ذكره في باب ح

جئتك م

في الاسلام

بالمتكلم وسواء في ذلك الفاعل تحقيقا كما في المثال او تقديرا كما اذا بني الفعل ح

وشمل المصدر المفعول له وغيره وخرج بالمعلل ما ليس كذلك من المصادر كقعدت جلوسًا
ورجع القهقرى وينتصب المفعول لاجله بما يفهم الحدث من فعل كما مثل ومصدر كيعجبني
ضربك ابنك تاديبًا ووصف نحو انا ضارب ابني تاديبًا ونصبه على تقدير لام العلة عند
سر والفارسي قال الممد وجمهور البصريين اذ هو جواب لمه والجواب بحسب السؤال فاذا قلت
لمه قمت فكان الخاطب قال مستفهما لم قمت فقلت اجلالًا لك فلذا يجوز دخول اللام عليه فتقول
قمت لاجلالك وزعم الكوفيون والزجاج انه مفعول مطلق وناصبه عند الزجاج فعل مقدر من
لفظه وعند الكوفيين الفعل المتقدم عليه لانه من معناه كقعدت جلوسًا وردّ بان اللام
لا تدخل على الضرب في نحو ضربت ضربًا فلا تقول للمضروب وكذا قعدت جلوسًا ويجوز ان يتقدم
على عامله كغيره من المفاعيل كما مرت الاشارة اليه في المفعول به ما لم يمنع مانع ومنعه قوم منهم
ثعلب فان فقد المعلل اي السبب الحامل على الفعل شرطا من شروط كون الاسم مفعولًا به
الموجودة مع المعلل في تعريفه وهي ثلاثة كونه مصدرًا ومشاركا للحدث المعلل به في الزمان
والفاعل وزاد ابن الحباز ايضا في شرح اللمحة ان يكون المصدر من افعال القلوب فلا يجوز
جئتك لزيارة للعلم او تنتلا للكفاف بل تتعين جئت واجازا لفارسي جئتك ضربَ زيدا اي
لتضربه مع كون الضرب من افعال الجوارح وعليه مشى الممد هنا فاسقط هذا الشرط من
التعريف كغيره وافاد بقوله فان فقد المعلل شرطا باسناد الفعل الى المعلل دون ضميره
المفعول لاجله مع كونه اخص من الذي غير المفعول لاجله في حد ذاته هو كونه علة ولذلك اقتصر
ابن الحاجب عليه في تعريفه واما الباقي شروط لانتصابه خارجة عنه فلا تحسن كما قال فقد جعل
المعلل شرطا كما في الايضاح وشرح اللمحة الاعلى تاويل الشرط بما لابد منه فافهم فقد
شيأ من شروطه الثلاثة جر بحرف من حروف التعليل ولم يكن مجرورًا له في اصطلاحهم
كما قال الرضي وان كان صحيحًا بحسب اللغة لانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع
للشرائط فلذلك كان حد الصحيح ما ذكره الممد كما لكافي والرضي خلافا لابن الحاجب حيث جعل
الشرط المذكور لانتصابه لا لكونه مفعولًا له فنحو جئتك للسمن مثلًا مفعول له عندهم على ما يدل
عليه حد بقوله ما فعل لفعل مذكور وحروف التعليل الجارة سبعة كما في شرح اللمحة اللام
كما سيأتي والباء نحو نبطش من الذين هادوا وفي نحو فذلكن الذي لمتنني فيه وان امرأة خلت
النار في هرة ومن وهم نحو مما خطيآتهم وعن نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة
تدخل الجنة والكاف نحو واذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم وكي نحو جئتك كي تكرمني وحتى
الثلاثة لا تدخل عليه لانها لا تكون للتعليل الا مع الحرف المصدري المنسبك ومن ادوات التعليل
غير الجارة ان الموكدة كما ذكره الاصوليون وغيرهم نحو اعبد ربك لان العبادة حق له واذكما سيأتي
وشذ نحو بيد انى من قريش وزاد بعضهم لولا نحو لولا احسانك لما شكرتك ذكره ابن هشام وقد
الشرط الاول وهو المصدر نحو قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعًا اي لاجلكم فجيء باللام لانتفاء
المصدرية وشرطيته مما تظافرت عليه نصوص النحاة كما في الارتشاف وزعم قوم ان العرب
من يقول ما العبيد فذو عبيد بالنصب وتاولوه بوتس على المفعول له اي مما يذكر لاجل العبيد
فالمذكور فذو عبيد وقبح ذلك سر وانما اجازه على ضعفه اذا لم يُرد به عبيدًا باعيانهم فلا يجوز اما

فلذلك

لاجله

من م

الحرث فلا عرف لكونه فاقدا لشرط الثاني وهو المشاركة في الفاعل كقوله واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فجا باللام لاختلاف الفاعل ففاعل تعروني هزة وفاعل الذكر هو المتكلم اذ الاصل لذكرى اياك يقال عراني هذا الامر واعتراني اذا غشيك وهززت الشيء هزا فاهتز اي حركته والهزة بالكسر النشاط والارتياح وفاقد الشرط الثالث وهو المشاركة في الزمن كقول امرئ القيس فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فجاء باللام لان النوم وان كان مصدرا وعلة لتنحية الثوب اي خلعه لكن زمنه متاخر عن زمن خلع الثوب ومثله تاهبت امس للسفر اليوم ونضت بمعنى خلعت وتنضلت المرأة في بيتها اذا كانت في ثوب مهانة كالخيعل ونحوه فالخيعل تميز له كتحوله ويقال للذلك الثوب منضل بكسر الميم والمرأة منضل كجعفر وكذا الرجل وانه لحسن المنضلة كالجلسة وهذا الشرط والذي قبله سيأتي في مبحث الاضافة الى خلاف فيهما وقد اتفقا معا في قوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس ويجوز جره بحرف التعليل مع استكمالها اي الشروط المذكورة جوازا كما نبه عليه ابن جني على النصب في مصحوب ال كجئتك للاكرام او جئتك لاكرام ومن النصب قوله لا اقعد الجبن عن الهيجا ولو توالت زمر الاعداء وقول الحماسي قليت لكم فقلت لي هم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي للجبن وللاغارة مصدران لغير وقوله تعالى ونضع الموازين القسط يحتمله ويحتمل ان يكون صفة للموازين اي الموازين القسط اي العادلة ورجح هذا بان الوصف بالمصدر اكثر من نصب المفعول له مقرونا بال وجوازا كما نبه عليه ابن جني ومرجوح بالنسبة الى النصب فانه اكثر في المجرد عن ال كقوله تعالى مثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم وقوله واعرض عن شتم اللئيم تكرما وجوازا كما ينا بمسا واذا في المضاف فيستوي كل من نصبه وجره كقوله تعالى ابتغاء مرضات الله وان منها لما يهبط من خشية الله قيل ومنه لا يلفك ترحل اي فليعبد وارب هذا البيت لالفهم ارحلتين مصدر الفت الموضع ومن هنا يعلم جواز كون المفعول له معرفة ومضافا اضافة محضة وهو ما ذهب اليه سيبويه والبصريون وذهب الجرمي والمبرد والرماني الى ان شرطه ان يكون نكرة وان الفيه زايدة وان الاضافة غير محضة ولا يمتنع جر المتأخر المنكر فيصح جئتك لاكرام وصرح بهذا مع فهمه مما مر ليشير الى خلاف الجرمي فيما نقله عنه قال الشلوبين ولا اعلم له سلفا ولا يصح نصب فاقد المشاركة في الزمان او في الفاعل بناء على ان شرطيتهما في الارتشاف ان الاتحاد في الزمن شرط الاعلم وناس من المتاخرين ولم يشترط سر ولا احد من المتقدمين فيجوز جئتك امس طمعا في معروفك واجاز ابن خروف نصبه مع تغاير الفاعل قال ولم ينص على منعه احد من المتقدمين وفي شرح اللمحة كالارتشاف انه ظاهر قول سر قال المص ويشهد له قوله اراك لم تجزع لما قد تحتمله بكاء على عمرو وما كان اصبره فان فاعل التحمل هو الدمع وفاعل البكاء ام عمرو وحمل عليه بعضهم قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فالمرئي هو البرق والخوف والطمع للمخلوقين وعليه قول الطيب اني الهوى استفاد يوم النوى جلدا وفرق الحب بين الجفن والوسن والمشترطون يتاولون ذلك كما قيل في الاية معنى يريكم بجعلكم ترون فالاتحاد حاصل في الفاعل تقديرا وقد مر ان الفارسي اجاز جئت ضرب زيدا على اعمال الضرب

فتحرك ؟ بدل زمن الخلع

قوله الخيعل بالخاء المعجمة والعين المهملة

شرطية الاتحاد فيهما كما علم من التعريف وصرح به مع ذلك اشارة الى خلاف من

والنعت المؤكد

غر

غيره فاعل المجيء كذا قاله قريبه وعليه فلا يكون الفارق قائلًا بالاشتراط وقوله على الاصح عائد
الى الخلاف في المسائل الثلاث بأب بالتنوين المفعول فيه وسمي بذلك لانه بتقدير في
في السؤال والجواب ويقال فيه الظرف لانه محل للافعال وعاملها ولذلك سماه الكوفيون
محلا وهو في الاصطلاح ما ذكر اي اسم ذكر لاجل امر وذلك الامر هو الحدث المفهوم من عامل الاسم
المذكور او المقدر وقع فيه اي في ذلك المذكور فكان وعامله واشار الى بيانه بقوله من زمان
اي اسم زمان وقدمه لانه الاكثر او اسم مكان كصمت يومًا وجلست امامك وكيوم الخميس اما مك
لمن قال لمن صمت وان جلست فناصب يومًا وامامك هو الملفوظ به او المقدر فيهما هو صمت
وجلست والصوم والجلوس المذكوران هما احد مدلولي صام وجلس واقعان في يوم وامام وكذا اذا
قلت يريد امامك والصوم يوم الخميس فالناصب لهما المقدر من مستقر او استقر المفهوم من
الظرف والاستقرار هو الواقع في الظرف فتعبيره بالامر اولى من تعبير ابن الحاجب بالفعل
المتبادر منه قسيم الاسم والحرف الحدث الذي هو المراد في قوله ما ذكر كناية عن الجنس المبين باسم
الزمان والمكان وما في معناهما مما سيأتي فيدخل فيه جميع اسماء الزمان والمكان الظرفية
وغيرها ويخرج عنه نحو وترغبون ان تنكحوهن فانه وان ذكر لاجل امر وقع فيه اذ المعنى في ان
تنكحوهن لكنه ليس باسم زمان ولا مكان ولا في معناهما ويخرج بقوله لاجل امر وقع فيه ما عدا
الظروف من اسماء الزمان والمكان كالواقعة مبتدأ او خبرا نحو يوم الجمعة مبارك والدار لزيد
او مفعولًا بها كما في قوله تعالى انا نخاف من ربنا يومًا لان الخوف واقع على نفس اليوم لا فيه وكذا
قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته كما اختاره المصنف وابن مالك تبعًا للاكثرين لان المعنى انه يعلم
نفس المكان المستحق للرسالة فيه لا انه يعلم في ذلك المكان والا لزم منه ان يكون تعالى في مكان
اعلم منه في مكان فناصبه على هذا يعلم مقدرًا مدلولًا عليه باعلم لا به لانه لكونه افعل تفضيل
لا ينصب المفعول كما سيأتي واستظهر السفاقسي بقاءه على الظرفية لعدم تصرفها قال والاشكال
انما يرد من المفهوم وكم من مفهوم ترك لقيام الدليل على تركه ولا يدخل في التعريف المذكور نحو
سير يوم الجمعة او فرسخان فان المرفوع فيهما وان كان زمانا ومكانا واقعًا فيهما الفعل المذكور
لكنهما لم يذكرا لوقوعه فيهما بل ليحكم عليهما بانهما يدخل فيه نحو يوم من قولك خرجت في يوم الجمعة فانه
اسم زمان ذكر لاجل امر وقع فيه مع انه ليس مفعولًا فيه لانه انما يطلق على المنصوب كما يؤخذ
من قوله الاتي وشذ انتصاب الشام بعد دخلت وشرط نصب المفعول فيه ستقدر في فاد اظهر
فلا بد من جره ولا يسمى حينئذ مفعولًا فيه في اصطلاحهم ولا ظرفا وان كان في تسميته حينئذ ظرفا خلاف
بينهم كما اشار ابن عقيل فالاولى ان يزاد بتقدير في للاحتراز عن ذلك وقد دخل في التعريف ما يطرد
نصبه على الظرفية كالمبهم وما لا يطرد كالمختص بعد دخلت بناء على مذهب الجمهور الذي درج عليه
المصنف هنا كما سيأتي وعلى القول بانها منصوبة على المفعول به توسعًا كما اختاره في غير هذا الكتاب
فلا يكون واردة على التعريف كما في عسل الطريق الثعلب ونحو مما سيأتي ايضا انه منصوب بالسقاط
الخافض لانها لم تذكر لاجل امر واقع فيها بل واقع عليها مجازا كما سنحققه ولا حاجة في اخراجها
لزيادة قيد الاطراد في تقدير في التسهيل والاوضح وغيرهما لانها على ذلك لم تكن بتقدير فيها
اشار اليه البدر بن مالك والعطف باداة التنويع في قوله او عدد هما على مدخول من يعني

ان المفعول فيه اصل انواع اما زمان او مكان او ما عرضت له النحاة على اصلها من عدها المميز باحدهما
كسرت عشرين يوما او عشرين ميلا والميل قال الازهري هو ما اتسع من الارض حتى لا يكاد يبصر
يلحق اعلاه وفي الارتشاف هو قدر عشرة غلوا او صفتها اي صفة الزمان كبرت طويلا من
الليل اي زمانا طويلا فحذف زمان وابقي طويلا مبهما لا يدري طوله من اي شئ فوصف بقوله
من الليل لرفع ابهامه ويجوز في هذه الصفة ونحوها مما وصفت ان تتصرف لشبهها بالاسماء
فترفع في نحو سير عليه طويل من الليل بفرض عليه سر وكذا ما استعمل استعمال الاسماء
قريب او ميل فان عرض قيام الصفة مقام الموصوف ولم يوصف نحو سير عليه طويلا او قديما
اي زمانا طويلا او قديما لزمها النصب على الظرفية عند سر واجازا الكوفيون سير عليه طويل
وقديم بالرفع ومن ذلك الوصف بذي بمعنى صاحب وذات مؤنثها مضافين الى زمن كلقيته ذا صباح
وذا مساء وذا اصبوح وذا غبوق وذات مرة وذات الرس وذات العرق وذات اليمين وذات
الشمال بالنصب وقولهم ذا صباح اي صباح فهو من اضافة الاسم الى المسمى كما قالوا اذ وقطري اي
قطر وبالتقدير وقتا اذا صباح اي صاحب بهذا الاسم وقطعة ذات يوم ثم حذف الموصوف واقيمت
الصفة مقامه وهذا لم يتصرف عند غير خضم فتقول عند غيره يوم سير عليه ذا صباح اي صباحا
وذات يوم اي يوما بالنصب حكى سر عن خضم التصرف فيجوز الرفع وتقول سير عليه ذات اليمين
فيجوز الرفع اذ ذات نص عليه وصفة المكان نحو جلست قريبا منك وشرقي المسجد اي حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامها واما نائبهما وهو ما كان محفوضا باضافة احدهما ثم انيب عنه بعد
حذفه والنائب في هذا الباب هو المصدر وفي المنوب عنه هو الزمان ويقل نيابته في المكان
جلست قريبك اي مكان قريبك ورأيت زيدا وسط القوم اي مكان وسط يقال وسط
المكان والجماعة وسطا اذا صار في وسطهم ونحو جلست غلوة سهم اي مسافة غلوة وفي
الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم لزيد احضر فرسه ولا ينقاس فلا يقال اتيك جلوس زيد
اي مكان جلوسه وتطرد اثابته في الزمان عينا وقتا ومقدارا جئتك صلاة العصر
والصلاة اسم وضع موضع المصدر يقال صليت صلاة ولا يقال تصلية ففي تمثيله به لما كان
النائب فيه مصدرا تسامح كما قال قريبه وانتظرته خرجزورين او حلب ناقة اي مثل
زمان خرجزورين والجزور هو البعير ذكرا كان او انثى ولفظه مؤنث تقول هذه جزور
بالفتح وان اردت ذكرا قلت الجمل جزور وجزائر وقال تعالى فسبحه واد بار النجوم اي وقت ادبارها
وكذلك على حذف مضاف كما اشار اليه بقوله او نائبهما وعندي على ان المصدر يقام مقام
الزمان من غير تقدير مضاف وليس من ذلك كما قال الرضي والمم جئتك مقدم الحاج خلافا للمبرد
بل مقدم اسم زمن للقدوم واحترز بقوله ان عينا وقتا او مقدارا عن نحو انتظرتك ضرب
زيد فانه لا يصح لان ضرب زيد لا يعين وقتا ولا قدرا قال قريبه الا ان هذا الشرط لم نره في كلام
النحويين وشرط المصدر ان يكون غير مؤول الا ان يكون في نحو لا اصحبك ما دمت جاهلا فيجوز
بخلاف آتيك ان قدم الحاج فلا يجوز ذكر الا بتاسيم فقد يحصل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف
كقولهم زيد هبتك واجارية جلوتها اي زيد في هبتك والجارية في جلوتها ومنع له على الصلاة
والسلام ذكاة الجنين ذكاة امه في رواية النصب اي في ذكاة امه وهو الموافق لرواية الرفع

المشهور

قوله غلا جمع غلوة بالتاء بيانه في كلام

ج مؤنثها

ش مه

ابن مكانا في مبنا ومكانا تبع المسجد

المشهورة وقد يكون النائب اسم عين مضاف اليه الزمان كقولهم لا افعل ذلك مغزى العرب
ولا اكلمه القارظين ولا اتيك هبيرة بن سعد اى مذ فرقة مغزى العرب ومذ غيبة القارظين
ومذ غيبة هبيرة وقد يكون اسم اشارة موصوفا بزمان نحو خرجت هذا اليوم قال الرضى هذا
ظرف اتفاقا للدلالة صفته ومضاف اليهما اى الى الزمان والمكان هو اى ذلك المضاف عينهما
او بعضهما فالاول كجميع وكل والثانى كبعض واكثر اذا استعملا مضافين لنحو يوم وميل كسرت
جميع اليوم او جميع الميل واكثر الميل او نصف اليوم او الفرسخ ومنه كل فى قوله تعالى كلما رزقوا منها
من ثمرة قال المص فكل منصوبة على الظرفية باتفاق وناصبها الفعل الذى هو جواب فى المعنى
كما قالوا فى الاية وجاء فيها الظرفية من جهة اضافتها لما الظرفية والاصل كل وقت رزقوا
كما انيب المصدر فى قولك جئت خفوق النجم وزيد فى الاوضح الاسم الجارى مجرى احدهما وهى الفاظ
مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين فى نحو قولهم احقا انك ذاهب والاصل فى حق كما مر
فى محال ان المكسورة وهى جارية مجرى ظرف الزمان دون المكان وهذا تقع خبرا عن المصادر
دون الجثث ومثله غير فى شكا انك قائم وظنا منى انك قائم فصل فى تقسيم الزمان الى المختص
ومبهم ومعدود مع ما يتعلق وما صلح من اسماء الزمان جوابا لمتى فقط بدليل ما سياتى من جعل
ما يصلح لجوابها ولجواب كم قسما برأسه وهو ما اختص باضافة كيوم الجمعة ويوم الجمل ويوم بعاث
وما اضيف اليه شهر من اعلام الشهور مثل شهر رمضان او نصف كقولك جئتك يوما جاء فيه عمرو
او بان كاليوم وسواء كان معدودا كما ذكر اولا كالزمن الماضى ومعرفة كان او نكرة كما ذكر ومعدودا
كان كالعشر الاوائل من رمضان او لا كما ذكر فمختص لان المراد بمختص الاعلام بالوقت فالواقع فى
جوابها هو المختص فلا يصلح لجوابها معدودا غير مختص كيومين وثلاثة ايام وكذا لو قلت
ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت ثلاثة الاول من رمضان جاز لاختصاصها
وكذا اول يوم من رمضان او صلح من الزمان جوابا لكم فقط لما مر وهو ما له مقدار من الزمن
معلوم نكرة كان كيومين وسنة وشهر او معرفة كاليومين المعهودين ومنع ابن السراج وقوع هذا
فى جواب كم وكلام سر يخالفه فمعه ودلان كم للسؤال عن العدد فالواقع فى جوابها هو المعدود
ولا يصلح لجوابها مختص غير معدود كيوم الجمعة وسائر اسماء الايام وما اضافت اليه العرب لفظة شهر
من اعلام الشهور كما سياتى وهذا اقتضى المص فى التمثيل على ما يخص كل واحد منهما تحقيقا للمغايرة بينهما
وان كانا متصادقين فى البعض وهو ما اشار اليه بقوله او صلح جوابا لما اى لمتى ولكم فمختص معدود
كاسماء الشهور كصفر ومحرم لان كلا منها اسم لثلاثين يوما مع اختصاص منها غيرها اى لاجلها
اضيف اليها اى اسمها العلم لفظة شهر وهو المبدو براء منها وذلك لربيعان ورمضان يقال
شهر ربيع وشهر رمضان فهذا مختص غير معدود لان الشهر حرج باضافته الى العلم عن كونه للعدد
اذ لا يضاف الشئ لنفسه وصار حينئذ بمنزلة تزمن رمضان فيكون مختصا غير معدود كما مر
وما اقتضاه كلامه من اختصاص اضافة لفظة شهر برمضان بما ذكر دون غيره من اعلام الشهور هو
مذهب بعضهم والذى عليه الاكثر جواز اضافته الى جميع اسماء الشهور وقد استعملت رمضان فقالوا
شهر رمضان وشهرى القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة ثم ما ذكره مخالف لما ذكره الرضى عن سر ان اسماء
الشهور اذا لم يضف اليها اسم الشهر يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوها اعلاما واعلام الجملة الايام

لما
اشار عبر عن معنى المصدر بما والفعل
ثم انيب عن الزمان اى كل وقت
رزق فيه الرزق قائم

ووقت شهر رمضان بمنزلة زمن م

ما نقله

جعلوها جملة واحدة لمدة الايام

كانك قلت سير عليه الثلاثون يومًا اذا قلت سير عليه صفة تستغرقها السير ولو اضفت اليها
شهرًا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابًا لمتى ايضا قال بعد هذا كلامه فان كان مستندًا الى رواية فيها
ونعمتنوا الا فالى فرق بينهما من حيث المعنى فولك كانه قيل سير عليه الثلاثون يومًا قلنا ليس يعتبر
العدد مع اختصاص الزمان ما فعلت وقوعه جوابًا لمتى كالعشر الاول من رمضان استنبى فكان المم عول
على هذا الذى ذكره الرضى وغيره من اى غير النظر فيه الواقعة جوابًا لمتى ولكم اولما صبهم قال الرضى وهو
ما لاحد له بحصر معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان واذا جعل مقابلا الوقت وهو ما له
نهاية تحصر سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر وسنة ويوم الجمعة وليلة القدر دخل
تحت القسمان الاولان وهما المختص والمعدود ولذلك جعل غير المم ما يقابل المبهم فقسما واحدًا وهو
الموقت نظرًا الى التفسير المذكور فيهما وهو ضبط وجعل بوحيان وغير المعدود من المختص فانقسمة
عنده الى مبهم ومختص فكان المم انما جعل المبهم ثلاثة اقسام نظر الى وقوعه جوابًا لمتى فقط او لكم
فقط اولهما وهو المفيد ولم يجعل المعدود واحدًا لاختلافها في الاحكام التي اشار اليها بقوله والعمل
اى المظروف كالسير الواقع في جميع المعدود مطلقا سواء المختص به كالشهر واليوم واسماء الشهور
كالمحرم وغير المختص كشهر ويومين فاذا قلت سرت شهرين او ثلاثة ايام لم يجز ان يكون السير واقعا في
بعض المذكور بل لابد من وقوعه في اليومين او الثلاثة بحسبه اى بحسب ذلك العمل اما تعميما فيعم السير
جميع اجزاء اليومين او الثلاثة او تقسيطا فيقع في بعض كل من اليومين او الثلاثة وقد يتعين
التعميم كما في صمت يومين او التقسيط كما في اذنت يومين واسماء الشهور كذلك تقول سار والمحرم
فيلزم كون السير واقعا في جميع ايام الشهر تعميما او تقسيطا فان اضيف اليها شهر جاز كونه في جميع
المذكور وكونه في بعضه كما سيأتي ذلك في المختص لانه منه وهذا الذي ذكره المم هو مذهب سر والجمهور
وزعم الزجاج ان رمضان كشهر رمضان يجوز كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه وسر ناقل عن
العرب وهو لشقة ويحتاج محا لذلك ان يأتي من كلامهم بمثل قديم زيد رمضان فالحق مذهب سر
انه واقع في الجميع الا ان يراد التكثير فيعامل المنقطع معاملة المتصل مبالغة كسرت سنة فيجوز
وان لم يقع السير في جميعها لكن يجوز لقصد المبالغة كما تقول اتاني اهل الدنيا وانما اتاك ناس منهم
ومثل المعدود الليل وقد النهار والدهر والابد نص عليه سر قال ولا تقول لقيته الدهر والابدوانت
تريد يومًا انتهى ولو قلت سرت ليلا وفعلت لم يقتض تعميما نص عليه سر وهو ظاهر كما قال ابن عقيل
والمختص اى غير المعدود منه كاليوم والليلة ويوم الجمعة واسماء الاسبوع ونحوها يحتمل الوقوع في
الجميع وفي البعض المدلول عليه بالسياق ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت فيحتمل
كون السير في جميعها وفي بعضها وصام زيد اليوم يتعين للجميع ومات اليوم للبعض وجعل ابن عصفور
اعلام الايام كاعلام الشهور فسرت الجمعة عنده للتعميم كسرت المحرم وسرت يوم الجمعة محتمل له
وللتبعيض كشهر المحرم ومنع لذلك ولقيتك الخميس واجاز لقيتك يوم الخميس والصواب خلافه لان
ذلك انما فعل به في اسماء الشهور لان المحرم بمنزلة الثلاثين يومًا ولو قلت سرت ثلاثين يومًا
ولو قلت سرت ثلاثين يومًا لم يحتمل التبعيض لان العدد نص في مدلوله فمن سار يومًا
لا يقال سرت يومين وكل من الجمعة والسبت وسائر ايام الاسبوع ليس كذلك فلا فرق بين ما اضيف
اليه يوم ولم يضف واما المبهم من قبيل ما يقع العمل فيه كله اذ يراد به الزمان المقدر الذى

وقع

وقع فيه الفعل تنبيه لا يعمل في المعدود مطلقا الا متكررا متطاولا فلا يقال مات زيد يومين وانت تريد الموت الحقيقي واما قوله فاما تراه الله مائة عام فالتقدير فالبث الله مائة عام ذكره في المغني وما كان العامل في ميعة فهو منتصب عند البصريين على الظرفية وعند الكوفيين على التشبيه بالمفعول ولا يجوز عندهم دخول في عليه لا يقال صمت في يوم الخميس ولا سرت في ثلاثة ايام الا اذا استغرقها السير واعلم ان اسماء الزمان كلها صالحة للنصب على الظرفية سواء في ذلك المبهم والمختص والمعدود فلذلك قدمنا ذكرها وحكمها تقول سرت وقتا ويوما جاء كفيه عمرو ويومين فتنصبهما على الظرفية وانما ينتصب منها قياسا انواع مخصوصة اشار اليها في معرض الاشتراط بقوله وشرط المكان اي شرط انتصابه على الظرفية باطراد حذف المضاف للدلالة المقام والسياق عليه الابهام اي كونه مبهما وهذا هو النوع الاول والمراد بالمبهم كما في التسهيل ما دل على اضافي محض اي ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وهو مفعل من الكون لزمت فيه الميم فصارت كالاصلية حتى قالوا امكنة وقال ابن الحاجب لفظ مكان حمل على الجهات لانها مبهمات فقولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا انتهى ومثله موضع ومقام وشبههما وناحية وقصد وجهة واسماء الجهات الست كفوق وعلو وتحت واسفل ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وكقدام وامام ونجاه وكورا وخلف واحزنها بالمختص من الاضافي الدال بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان كجوف وباطن وظاهر وخارج فان قصد شيء منها معنى الظرفية لازمه لفظا او معنى او قدر ورد هذا على قوله في الاوضح المبهم ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وقال في المغني المبهم يعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وذكر الرضي انه ليست حتى الجهات جانب وما في معناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو او كنفه بل هو في جانب او الى جانبه والمتقدمون كما قال الرضي فسروا المبهم بالجهات الست ثم قالوا الحامل عليها عندهم لدى وبين ووسط الدار وناحية وقصد وجهة ومكان لمشابهتها للجهات الست في الابهام فكما ان مكان زيد لا يتعين انه موضع هو بل يتناول جميع ما قبله الى انقطاع الارض فكذا عند لدى لا يقال عليها فلا يقال هذا داخل البيت وخارجه بل لا بد من تقييد ذلك بحرف الجر ومنهم من فسر المبهم بالنكرة وليس بشيء اذ لا خلاف في انتصاب خلفك وامامك على الظرفية وقيل فيه غير ذلك وافادة المقدار اي كونه الاعلى مسافة مقدرة بالمساحة ويسمى محصورا ومعدودا كميل وفرسخ وبريد وهو قدر ثلاثة اميال وفرسخ وهو قدر ثلاثة اميال وبريد وهو قدر اربعة فراسخ وغلوة وهي ما بين ذراع والباع قدر مد اليدين وهذا هو النوع الثاني وظاهر عطفه على المبهم انه عند نوع اخر ليس داخلا في المبهم بالنكرة وليس بشيء اذ لا خلاف في الاستغناء بالجار المشار بين وظاهر كلام الجزولي والرضي وقيل داخل تحت المبهم وهو ظاهر كلام الفارسي وعليه جرى في الاوضح وغيره لانه وان كان معلوم المقدار فهو مجهول الصفة قال في شرح اللمحة المبهم قسمان مبهم البقعة كاسماء الجهات ومبهم السعة معلوم المسافة وهي اسماء المقادير كالفرسخ والميل انتهى قال في شرح الشذور وحقيقة الامارات فيه ابهاما واختصاصا فيصح فيه القولان او كونه اي ظرف المكان مشتقا من مادة عامله وهي الحروف الاصول التي في المصدر المدلول على محله بالظرف كقعدت مقعد زيد ورميت مرمى عمرو قال الله تعالى انا كنا نقعد

تعالى م

كانتصب مبهم المصدر ومختصه والى اسم المكان فليس كل يصلح للنصب على الظرفية م م

واعلي ص

فيه م

هو م

كقعود

منها مقاعد للسبع فالمقعد المرجح يكون على محل القعود والمرجح الذي اشتق من مادتها الظرفان
المذكوران وعاملاهما وبما قعدوهي وكذا نحو جلوسي مجلس زيد حسن فمجلس مشتق من مادة
جلوس اي صرفه الاصول فعبارته شاملة لذلك بخلاف قوله في القطر مشتق من مصدر عامله
فانه لا يشمل ذلك اذ لا يصدق على مجلس انه مشتق من مصدر جلوس لانه هو المصدر وعبارته تقتضي
ان الظرف المشتق وعامله فرعان لاصل واحد هو مادة المصدر المدلول عليه بالظرف وهو صحيح
بالنسبة الى نحو قعدت مقعد زيد على مذهب البصريين في ان الفعل مشتق من المصدر لا بالنسبة
الى نحو جلوسي مجلس زيد اذ ليس العامل هنا وهو المصدر فرعا لاصل اخر في عبارته تسامح وهذا
هو النوع الثالث وهو ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه ونعم الرضي ان الظرف المشتق من والدوام مر
حدث لا يكون بمعنى الاستقرار والتقدم يجب التصريح معه بفي او بمعنى الاستقرار لانتصب على
الظرفية اذا كان عامله فعلا مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار فلم يشترط اتحاد المادة بل جوز
نحو تحركت مكان السكون وجلست موضع القيام لكن اشترط كون العامل مشتقا من حدث بمعنى
الاستقرار فمنع من نحو قعدت مقعد زيد وشبهه من كل دال على الدوام اي عادة وكلام المص كغيره
صريح في جواز قعدت مقعد زيد ومنع تحركت مكان السكون ونحوه وهو الموافق لكلامهم وقد
ذكر في المغني عن الزجاج في قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد ان كل ظرف قال ورده الفارسي بانه
مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس منها واجاب ابو حيان بان اقعدوا ليس على حقيقته بل
معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس
زيد كما يجوز قعدت مقعده قال المص وهذا مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وان لا يتجاوز
وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المرصد والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية
على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز فيه محل السماع واذا ما قعدت جلوسا فلا
مانع لمن القياس انتهى وما صرح به في هذا الكلام من كون هذا النوع مختصا هو الظاهر
كما قال المرادي قال وهو ظاهر كلام ابن مالك خلافا لما اقتضاه كلامه في القطر وشرحه من
دخول هذا النوع تحت المبهم وكلامه هنا ماش على الاول المعطوف عليه المؤذن بمغايرته وقال ومختصاه
ابن عقيل يكون مبهما جلست مجلسا الانواع الثلاثة كمجلس زيد وهو ظاهر وشذ انتصاب
اسم المكان غير ما ذكر من الانواع الثلاثة وهو المختص اي المختص منه وهو ما لا اسم من جهة
نفسه كالدار والمسجد والحانوت ويقال ما لا قطار تخصه والاصل فيما جيء به للظرفية من ذلك
ان يلزمه غالبا لفظ في او ما في معناها كالباء الظرفية كما سيأتي وما جاء منصوبا من ذلك
فهو غير مقيس اي لا تطرد ظرفيته مع كل عامل بل يختص بذلك العامل الذي نصبه كانتصاب
الشام بعدهبت خاصة دون غيره على الظرفية عند سر تشبيها لها بغير المختص وعند
المبرد على اسقاط الخافض وهو الى اي ذهبت الى الشام كذا في الارتشاف وقال الرضي
ان الشام منصوب على الظرفية بالاتفاق لان ذهب لازم كانتصاب غير الشام من الاماكن
المختصة كالدار والبيت على الظرفية بعد دخلت ونزاد الرضي سكنت ونزلت قال فهذه
تنصب على الظرف كل مكان دخلت عليه مبهما كان او مختصا كدخلت الدار وسكنت الغرفة
ونزلت الخان لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة بحذف حرف الجر اي في الاماكن

المبهمة

المبهمة فحذفت معها في غير المبهم ولا يطرد انتصابها مع غيرها من الافعال فلا تقول صليت الدار
ولا سكنت المسجد وكقولهم مطرنا السهل والجبل فلا يطرد في الفعل ولا في الاماكن لا يقال اخصبنا
السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول ومما اقتضاه كلامه من انتصاب كل مختص بعد دخلت
على الظرفية شذوذا هو مذهب الجمهور ونسبه الشلوبين لس تشميها للمختص بغير قال ابن
ابن الحاجب وهو الاصح لان المصدر فعول وهو لازم غالبا وذهب الجرمي والاخفش الى انتصابها على
المفعول به وذهب الاخفش الى انه ما يتعدى قاصر بنفسه وقاصر
بحرف الجر وهو الا انه حذف اتساعا فانتصب على المفعول به تبعا لمن مالك والمم في اكثر كتبه ونسبه
في شرح اللمحة الى المحققين اذ لو كان ظرفا لقيل مكثت البيت كدخلت البيت وزيدا البيت
فينتصب بمقدر كما ينصب خلفك ونحوه وفصل التسهيلي فقال ان اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد
العظيم وجب النصب كدخلت العراق ويقبح دخلت في العراق وان ضاق كالبيت وادخلته في الخاتم
ولم ينكر المتوسط وعلى قياسه يكون فيه الوجهان وكانتصاب ما اي المكان المختص الذي يماثل
به القرب والبعد الحسيين والمعنويين من الشيء بعد لفظ هو مني حتى كقولهم في القرب هو مني
مقعد القابلة اي من النفساء وهو مني منزلة الشغاف اي من القلب اي لاصق بقلبي والشغاف
غلاف القلب وهو مني منزلة الولد اي من ابيه اي دان في المنزلة وفي البعد هو مني مناط الثريا
اي من يد المتناول والمناط مفعل من ناط الشيء ينوطه علقه وهو مني مزجر الكلب اي من الزاجر
اي مقصي وهو من الاول في ذلك متعلقة بالاستقرار لوقوعها خبرا ومن الثانية متعلقة باسم
المكان نفسه لاشتقاقه والتقدير هو مني مستقر مقعد القابلة ومناط الثريا والاصل
في مقعد القابلة ومناط الثريا ونحوهما فتنتصب شذوذا على الظاروف مختصة فشبهت
بالمبهم وهو اخبار عن المبتدأ المذكور وناصبها الاستقرار المحذوف وهو مذهب سر والجمهور انه لا يقال
من هذا الا ما سمع قال سر لو قلت هو مني مجلسك او مكانك لم يجز وقاسه الكسائي واذا دبقوله
ما تمثل به الى اخره انه لم يرد بها تمثيل القرب والبعد بل الحقيقة لم يجز لا يقال هو مني مزجر الكلب
اي مكان زجره ولا مقعد القابلة اي مكان تقعد بها ولو اعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي
المقعد قعد ونحو هما لم يكن شاذا ولا مخالفا للقياس وكان من قبيل قعدت مقعد زيد واعلم ان
العامل في الظرف قد يكون غير فعل وشبهه كما سيأتي في المجرورات لكن المراد هنا بقوله ولا يصل
العامل ما هو من جنس عامل المفعول به وهو الفعل وشبهه اذ القاصر على ذلك ضعيف والاصل
في المطلقات ان ينصرف الى الفرد الكامل اي لا يتعدى الفعل وشبهه لمختص من ظرف المكان ظاهر على
نية الظرفية غير هون اي غير الانواع المذكورة ما عدا المبهم مما هو مقيس كالمقدار والمشتق من
مادة عامله او شاذ كالبقية ولا يصل ضمير للظرف مطلقا اي سواء كان زمانا او مكانا
مبهما او مختصا الا بفي اي بواسطتها وكذا ما في معناها مما يفيد الظرفية فلا يتعدى اليه
بنفسه كما لا يتعدى اللازم الى المفعول به بنفسه وانما خص تعديته بفي لان الظرفية معنى
زائد على الاسم فاذا اريدت فلابد من حرف يدل عليها وليس لنا حرف وليه هذا الا كانت مقدرة
مرادة في كل منصوب على الظرفية وحيث كان اصل الظرف ان يتعدى اليه الفعل بواسطتها لم يجز
ان يتعدى الى ضمير الا بواسطتها لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها وانما تعدى الى الزمان

ان ص

الدار والعلقة كان النصب بعيدا فتقول دخلت في البيت ص

هذا معناه غيرها او ما وقع موقعها كالباء نحو جلست في المسجد او بالمسجد ص

المختص دون المكان المختص لانه يدل على الاول دون الثاني فان الفعل لا يدل على كون زيد في الدار
او في السوق مثلا ولما كان يدل على المبهم من المكان عقلا نقدي اليه بنفسه هكذا قال ابن الحاجب
وغيره قال الرضي وهو مغالطة فان الفعل يدل على الزمان المختص اي احد الازمنة الثلاثة
لا بالمعنى المراد هنا كاليوم والليلة ولا يدل على المكان المبهم اصلا لان المراد الدلالة الوضعية فلا يدل على المكان
دون العقلية كما مر ثم هو وان دل عقلا على مطلق المكان المبهم بالمعنى الذي فسروه هنا ثم قال
ما معناه ان الفعل لما نصب من انواع الزمان بعضها وهو احد الازمنة الثلاثة لكونها
مدلولا لطرف المنصب في مدلوله وغيره ونصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل
في التغيير والتبلد وهو المبهم والمقدار واما المشتق من مادة عامله فلقوة دلالته عليه
ذكر البدر ما لكفاما اذا ان أورد على انه قد يتعدى الفعل بنفسه الى الظاهر من المكان المختص
غير ما مر وذلك قوله وهو شاعر بن جوية الهذلي لدن بهز الريح ☆ يعسل يوما كا عسل
الطريق الثعلب ورح لدن بفتح اللام اي لين ورياح لدن بالضم والعسل اهتزاز الريح والماء
في نحو متعلق بيعسل والهز مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف اي نهز الكف اياه اي الريح
ومتنه فاعله واراد بهز الريح فيه اي في هزه والكاف للتشبيه اي كعسلان الثعلب في الطريق
والثعلب فاعل عسل وقوله جزى الله رب الناس خير جزائه ☆ رفيقين قالا خيمتي ام معبد
رفيقين حالا من القبيلة ونصبهما على الطرفية وخيمتي ام معبد مكانان مختصان الاول والثاني بالاضافة
قال المص وقول ابن الطراوة ان الطريق اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو ظرف مبهم لصلاحية كل
موضع صالح فيه بل هو اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو ظرف لما هو مستطرق والى تضمن الزمان وذلك
قوله وهو المغيرة انشده الفالي عمرو بن زبيد اذا انت عاديت امرأة فاظفر له على عزة إن
امكنك عواشره فان انت لم تقدر على ان تقيسه فدعه الى اليوم الذي انت قادر فيه وقوله
ويوما شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن النهال نوافله اي شهدنا فيه وسليما وعامرا
قبيلتان والنوافل الغنائم والنهال المروية بالدم اي لم نغنم الا النفوس لما اوليناهم من كثرة
الطعن والى ضمير المكان وذلك قوله ومشرب اشربه وسيل الاجن الطعم والاوسيل ومشرب اسم
مكان الشرب والجواب الى ان المذكورات ليست منصوبة بالافعال المذكورة على الظرفية وانما هي
منصوبة على المفعولية توسعا باسقاط الخافض واجراء القاصر مجرى المتعدي فجعل الفعل واقعا
عليها مجازا كما جاز في المصدر من نحو قولك ضربت الضرب زيدا ان ينتصب على انه مفعول به مجازا
وهذا مذهب الفارسي ومذهب سيبويه كما في الارتشاف انها منصوبة على الظرف كما في دخلت
الدار وعليه بنى ابن الحشاب اعتراضه عليه وقد عد المص اسقاط الجار توسعا من اسباب
التعدية كما مر قال نحو قوله تعالى ولا تواعدوهن سرا اي على سر اعجلتم امر ربكم اي عن
امره واقعدوا لهم كل مرصد وقوله كما عسل الطريق وقال في النوع الرابع من الملة السادسة
من الكتاب الخامس من المغني ومن اوهام قول الزمخشري في قوله تعالى ستعيدها سيرتها الاولى
واستبقوا الخيرات وقول ابن الطراوة في عسل الطريق وقول جماعة ادخلت الدار والمسجد
والسوق ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا المبهم والصواب ان هذه المواضع
على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في ستعيدها وفي في البيت وفي اوالى في الباقي ويحتمل

ان

ان استبقوا ضمن معنى بادروا وقد اجيز الوجهان في فاستبقوا الخيرات فقد جرى على مذهب الفارسي

انه على الظرف نظير انّ ما جرى عليه في هذا الكتاب من التفرقة بين باب دخلت عر م

مطلقا في هذا الباب وفي باب دخلت ومن توجيهه الذي ذكره مع ما مرّ من توجيه قول الجمهور في المنصوب بعد دخلت وغيره هو الحقيق بالاعتماد وهو من محاسنه في هذا الكتاب وتخلص ذلك اي التوسع في الظرف زمانا او مكانا بجعله مفعولا به مجازا لخصوصا بالفعل القاصر كسرت اليوم او ميلا والمتعدّي لواحد كضربت اليوم زيدا فاذا جعلت اليوم ظرفا قدّرت وصول الفعل للاسم بتوسّط في وان لم يلفظ بها واذا جعلته مفعولا على السعة فانت غير ناوٍ ولا في بل تقدر الفعل واقعا باليوم كما يفعل لفظ ضربت في زيد من قولك ضربت زيدا وهو مجاز لان الفعل لا يؤثر في اليوم تاثير الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى انما هو في اليوم تاثير الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى انما هو في اليوم وانما خرج عن معنى الظرفية واذا توسعت فيه جاز حينئذٍ اضمار غير مقرون بفي وان كان اصل الظرف ان يتعدّى اليه الفعل بواسطة في والضمير يردّ الاشياء الى اصولها فانك لم تردّ كونه ظرفا بل اردت كونه مفعولا مجازا فتقول اليوم سرته ان توسعت وسرت فيه ان لم تتوسع وجاز اضافة ما اليه نحو بل مكر الليل والنهار ملك يوم الدين ونحو يا سائر الليل وقوله يا سارق الليلة اهل الدار فلو لا الاتباع لقيل مكرهم في الليل وملك الامور في يوم الدين ويا سائرا في الليل ويا سارقا في الليلة والاسناد اليه نحو ما حكى سر ولد الدستون عاما اي ولد الاولاد في ستين عاما فحذفت الاولاد وفي امثلة سير عليه فرسخان وكل من النسبة الاضافية والاسنادية اليه كما ذكرنا والنسبة الايقاعية نحو نومت الليل واجريت النهر مجاز وهو عند اهل البيان من المجاز العقلي لان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يوقع عليه قد جاز موضعه الاصلي وفي البسيط التوسع في ظرف المكان لا يطرد بخلاف ظرف الزمان واعلم ان التوسع قسمان احدهما على حذف مضاف فاذا قلت صمت عليه يومين فاردت وحش يومين جاز بلا خلاف وثانيهما ان تجعل اليومين مصيدين مجازا وهما مذهب سر والجمهور وهو الذي ارادة المصنف هنا وزعم ابن كيسان ان الاتساع اذا كان على الوجه الثاني يبعد حصر الفعل في الظرف فاذا قلت يوم الجمعة صمت فالمعنى انك اعتمدته بالصوم دون غيره واذا قلت صمت فيه احتمل ان تكون صمت فيه وفي غيره ذكره في الارتشاف وافاد تخصيصه التوسع بالقاصر والمتعدّي لواحد امتناعه في المتعدّي لثلاثة فلا تقول اليوم اعلمته زيدا عمرا قائما وهو مذهب الاكثر لانه ليس لما يشبه به اذ ليس في الافعال ما يتعدّى لاربعة وفي المتعدّي لاثنين لكن صرح جماعة بالجواز فيه نحو اليوم اعطيته زيدا درهما وهو مذهب الاخفش الجواز في الجميع وهو ظاهر كلام سر والمنسوب للجمهور لان التوسع يجوز ولا نسلم احتياجه الى ما يشبه به ولا يتوسع الا في المتصرف من الزمان والمكان دون غيره كسحر وعند وقد اهمل المصنف هذا الشرط ولا بد منه فلعله اكتفى بالتنبيه عليه بالمثال والمتصرف منها هو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدأ او خبرا او فاعلا او مفعولا او مضافا اليه كيوم وحين ويمين وشمال وسائر ما مثل به المم فانه لم يمثل الا بالمتصرف منها تقول اليوم يوم مبارك

بل م

اذ يسند اليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه وايقاع الفعل على غير ما حقه م م

ومكانك مكان حسن وغير المتصرف نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلاً كقط وعوض في الزمان تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض وما يفارقها الى دخول حرف الجر عليه كمن في قبل وبعد ولدن وعند وكذا في مع حكى سر ذهبت من معه وفي حيث فقد جر بفي شاذا كقوله فاصبح في حيث التقينا سريدهم وبعلى كقوله الى حيث القت رحلها ام قشعم وذكر في الارتشاف والى فابن والى ومن في متى وكذا ايها وايهنا وثم كما مر في الاشارة وقد جرت متى بحتى وكم عليهن بعدم التصرف اذلم يخرج عن الظرفية الا الى الحال شبيهة بها اذا الظرف والمجرور اخوان ومن الداخلة على ذلك اكثر ما يعني في كجئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك محجاب واما نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية قاله الرضي ومن غير المتصرف اكثر الظروف المبنية كاذ واذا والحق به ما لم يضف من مركبا الاحيان كصباح مساء ويوم يوم بالتركيب خمسة عشر فانه اضيف صدره الى عجز واستعمل ظرفا وغيره تقول سرنا صباح مساء وسير عليه صباح مساء واما المصروف من الظروف وغير المصروف منها فسنأتي الاشارة اليه في باب غير المنصرف ان شاء الله تعالى وقد يحذف عامله اي عامل المفعول فيه مع القرينة جوازا اي حذفا جائزا كيوم الخميس واما مكما جوابا بالاولى لمن قال متى صمت وبالثاني لمن قال ابن جلست ووجوبا اي حذفا واجبا في ما اذا تعين كونه حذفا عاما وذلك في ثلاثة صور اربع في صلة كقوله تعالى ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته او في صفة كمررت ببطايز فوق عصر او في خبر نحو والركب اسفل منكم او في حال كرأيت الهلال فوق السحاب واو في ذلك للتنويع ومثلث في هذا الجار والمجرور فمن حذف متعلقه جوازا قوله تعالى وقال ثمود اخاهم صالحا اي وارسلنا في تسع ايات الى فرعون فمن والى متعلقان بأذهب محذوفا وبالوالدين احسانا اي احسنوا ووجوبا في صلة نحو ويسبح له من في السموات ومن في الارض وصفة او كصيب من السماء وخبر الحمد لله وحال الخبر على قومه في زينته فالعامل في الظرف والمجرور في الاحوال الاربع كون عام واجب الحذف لدلالة الظرف عليه وسد مسده كما مر ويسمى الظرف حينئذ مستقرا بفتح القاف لان الاستقرار سواء كان اسما او فعلا يقدر قبله والظرف مستقر فيه لحذف الجار والمجرور كما يقال للمفعوله مفعول وربما اظهر في الضرورة كقوله لك العز ان موالاك عز وان نهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح ابن يعيش ان الظرف لو اقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهار متعلقه وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مفوضا فاما ان ذكرته او لا فقلت زيد مستقر عندك فلا يمنع منه مانع ونقل مثل ذلك ابن بابشاذ عن ابن الخشاب ايضا قال المص وهو غريب وزعم ابن عطية ان مستقرا في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده هو المتعلق الذي يقدر في امثاله فذاظهر والصواب ما قاله ابو البقاء من كون هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول وهو كون خاص واذا لم يشترط المص لوجوب الحذف كون العامل كونا مطلقا لان في فرضه غير ذلك اعني كونا خاصا احالة لصورة المسئلة وهي وقوع الظرف صلة او غيره من اخواتها الثلاث لانه لعدم دلالة الظرف عليه يمتنع حذفه فلا يقال مثلا زيد فيك او عليك بل يجب

سلام بني عمرو عاجيد صابك
وبالبان حقوقوله كان منا
سبب تلعب الازار وباب
كقوله ع

ذكره

ذكر مطلقا كما صرح به جماعة فتقول لزيد راغب فيك وخوف عليك فتتعين حينئذ اسما كان كما صححه ذكرنا او فعلا للخبرية عند البصريين خلافا للكوفيين في تجويزهم نصب على الحال وجعل الظرف لغوا فضلة خبرا كما مرت المسئلة في باب الخبر ومسئلة نظايره الثلاث فيخرج الظرف حينئذ عن ان يكون خبرا او غيره مما ذكر لا بحسب الحقيقة ولا بحسب الظاهر بل يكون زائدا ولذلك يستحق الظرف اللغو فاستغنى المص بصورة المسئلة عن اشتراط كون العامل كونا مطلقا لا استلزام كونه خبرا مثلا ان يكون متعلقه كذلك حتى يجب حذفه ويكون هو الخبر في الظاهر فان قلت لو قال لكغيره وجوبا حيث كان كونا مطلقا لكان احصر مما ذكر قلت لانه قصد التنصيص على محال وجوب الحذف وهي الصور الاربع المذكورة هذا وما ذكرناه من وجوب ذكر الكون الخاص مطلقا هو ما نقله المص عن ابن مالك وابي حيان وغيرهما وبحث في المغني جواز تقديره خاصا اذا دل عليه دليل وهو الحق وبه صرح الرضي فقال يجوز حذف الخاص لدليل كمن لك بالمهذب اي من يضمن لكه وفي شرح التسهيل لابن مالك ما يخالف ما نقله المص عنه فانه قال في مباحث الخبر اذا فهم المراد بدليل جاز الحذف نحو قولك امازيدا فبعمرو وما خوذ واما بشر فبخلافه اي ما خوذ لدلالة الاول عليه انتهى قال المص ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا كما توهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص وبه يبطل انا متفقون على جواز الحذف لدليل وعدم وجود معمول نحو سلام عليكم فكيف يكون وجود المعمول مما نعا من الحذف مع انا انما نا ان يكون هو الدليل او مقوما له قال واشتراطهم الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يخرج عليه قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشري وردّه ابو حيان فوهما منه ان الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وكان الاصل لاستقبال عدتهن وكذا رد عليه في اجازته تعلق الظرف من قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وليس الدليل حرف الجر ومنه لك في قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد اي الحر مقتول بالحر والعبد كذلك لانه غير مفيد الا ان تقدر قبل ذلك مضافين اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تقدير ثلاثة الكون والمضافان بل خمسة لان لكل من المقدرين فاعل ونظيره النفس بالنفس اي مقتولة والعين بالعين اي مفقوءة والانف بالانف اي مجدوعة والاذن بالاذن اي مصلومة والسن بالسن اي مقلوعة ومنه قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله قال ابن مالك الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله تعالى مجازية بالنسبة اليه وامّا حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعمه الزمخشري فالمحض ان يقدر قل لا يعلم من يذكر ومن جوّز الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة تقولهم القلم احد اللسانين لم يحتج لذلك انتهى وصرح السفاقسي بتقدير الكون الخاص في الاية الاولى وقال في الثانية ان تقديره معنى لا اعرابا وانما يقدر بالاعراب الكون المطلق تكملة ومن ما يجب فيه حذف عامل الظرف ما اذا كان مشتغلا عنه بضميره وقدرت له كيوم الجمعة صمت فيه فينصب يوم نصبا للظرف ونصب المفعول على التوسع ومنه البيت ويوما شهدناه واختيار الرفع او النصب هنا كما مرّ في زيدا وما سمع فيه الحذف نحو قولهم لمن ذكر امرا يتقادم فمنه حينئذ

الاسم ع

حذف ع

اما ع

تعالى ع

به ع

ضرورة فلذلك لم يحتج لذكره ع

الان اى كان ذلك وقت اذ كان كذا او سمع الان باب المفعول معه هذا باسم سمى به المفعول به ايضا واخر عما قبله من المفاعيل للاتفاق على اطراد ما مع الخلاف فى قياسيته ولكون العامل انما يصل اليه بواسطة ملفوظ بها وهى الواو بخلاف بقية المفاعيل وهو فى الاصطلاح اسم فضلة اى يوتى به بعد كلام موصوف بكونه بعد واو اريد بها اى لا بغيرها من عامل او قرينة اخرى التخصيص على المعية اى على مصاحبة ما بعدها للمعمول السابق عليها كما اشار لذلك بالوصف فى قوله مسبوقة بفعل مذكور او ما هو فى قوته كسرت والنيل فما لكم وزيدا وسوق الى فى ذلك اللازم كما ذكر والمتعدى كضربت وزيدا والتام كما ذكر والناقص كقوله وكنت واياه كحران لم يعق عن الماء اذ لاقاه حتى تقدداه ومنع بعضهم المتعدى لسلايلتبس بالمفعول به فعليه لا يقال ضربت وزيدا وقوم كان الناقصة والجمهور على خلافه كما اقتضاه اطلاقه او مسبوقة بما فيه معناه اى معنى الفعل وحروفه ادخل بهذا ما بعد الواو والمسبوقة بالمصدر كعرفت استوى الماء والخشبة وباسم الفاعل كانا سائر والنيل واسم المفعول كانا قة مشدودة وفصيلها والمراد بالتخصيص على المعية اى المصاحبة للمعمول مجرد مقارنته له فى الزمان فيدخل فى ذلك المتشاركان فى مدلول الفعل كجئت وزيدا وغير المتشاركين فيه كاستوى الماء والخشبة والمتشاركان فى الحكم نحو امراء ونفسه وغير المتشاركين فيه كما مر نحو جئت واو المعية هو مجرد المصاحبة فى الزمان مع الاعراض عن المشاركة مطلقا وبذلك فارقت واو العطف فانها توجب التشريك فى الحكم دون المعية فى الزمان كما سيأتى ولا ينافى قصد المصاحبة انها كما فى كل رجل وضيعته نعم لا يستلزم قصد المصاحبة وشمل بارادة التخصيص على المصاحبة ما لا يصح فيه التشريك اصلا كاستوى الماء والخشبة وما يصح فيه لكن اعرض عن الدلالة عليه وقصد مجرد المصاحبة كما فى نحو قام زيد وعمرو نحو اكرمتك وزيدا فيجوز كون الواو للتشريك وينتصب زيد بالعطف على المفعول به وللمعية فينتصب مفعولا معه كما صرح بذلك فى المغنى وللقصد الى ادخال ما بعد الواو فى نحو ذلك عند قصد المصاحبة زاد قيد الارادة وذلك اولى من قوله فى غير عدة الكتاب بعد واو بمعنى مع فانه لا يشمل ما بعد الواو فى مثل قام زيد وعمرو واذ لا يطلق عليها واو مع الا مع قرينة النصب الذى هو احرى المتاخر عن تحققها فى نفسها وانما يطلق عليها عند عدم النصب واو العطف لانها الاصل والاسم لا يشترط فى تحقق كونه مفعولا معه ان يكون منصوبا والا لزم الدور بل اذا اريد بالواو مجرد المعية ووجدت بقية الشروط الماخوذة فى التعريف فقد وجد المفعول معه ولو لم يكن ينطق به المتكلم منصوبا غايته ان يكون لفظا فى بعض الصور فتامل فلم ار من افصح به وان كان فى كلامهم ما يشير اليه وكذا لا يطلق عليها واو مع فى مثل اكرمتك وزيدا الا عند قرينة تدل على ارادتها وقد علم مما تقرر ان معمول العامل الذى فضلة صاحبة الواو لا يشترط كونه فاعلا كما فى سرت والنيل خلافا لبعضهم حيث اشترط ليخرج مصاحب المفعول به كضربت زيدا وعمرا فانه معطوف قال المرشى اتفاقا لا مفعول معه ثم نقضه بنحو حسبك وزيدا بناء على ان زيدا مفعول معه قال فان لم تكف مفعولة فى المعنى اذ المعنى يكفيك وكون الواو فى ذلك مفعول معه هو مذهب الزمخشرى وجماعة والاصح كما قال المص وابن مالك انه مفعول باضمار حسب لا يعمل فى المفعول معه الا ما يعمل فى المفعول به كما سيأتى وحسبك اسم فعل واما نحو عمرا فى المثال فقد ذكر صاحب الارتشاف ان بعضهم حمله على العطف وبعضهم جوز فيه الامرين وهو نظير ما ذكره

المص

تمام ح

اى ح

كغيره ح

تصاحبه

المم فى اكرمتك وزيدًا قال فى الارتشاف ولا تشكل المعية مع المفعول كقولهم كما انت وزيدًا ومع امراته ونفسه انتهى اذا تقرر ذلك فلنرجع الى الاحترازات المراد منه فى التعريف فقوله اسم كالجنس يخرج عند الفعل المنصوب بعد الواو فى نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا تفعل هذا مع فعلك هذا فليس مفعولًا معه وان وقع بعد واو المعية لانه ليس باسم هكذا قال فى الاوضح وغيره وتعقب بانه حينئذ بمنزلة الاسم لتقديره بالمصدر كما سيأتى فينبغى ان يعطى حكمه وقد صرح بعضهم قال قريبه وهو الحق فالمراد بالاسم اعم من الصريح والمؤول به كما مر فى نظائره من الابواب كالمبتدأ والفاعل ولا اخراج عندئذ على ما هو الاصل فى الاجناس اذ لا يونى لها للاخراج بل لتقييد الذات وخرج بقوله فضلة ما بعد الواو فى نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته اذ لا يتم الكلام بدونه وبقوله بعد واو ما لم يكن بعدها من المفاعيل ونحوها فانه لا يسمى مفعولًا معه اصطلاحًا وان كان البعض من ذلك مصاحبًا لما قبله وربما اطلق عليه مفعولًا لغة نحو جلست مع زيد وبالمصاحبة كبعت الفرس بلجامه وبقوله اريد بها التنصيص على المعية خرج ما بعد الواو التى لم يرد بها ذلك كالتى للحال نحو جاء زيد والشمس طالعة واخراج بهذا القيد اولى من اخراجه كما فى الاوضح بقوله اسم قال لان ما بعد الواو فى جملة لان الاصل فى الاجناس ان لا يخرج بها ما وجد عنه غنى وكذا العطف التى اريد بها الترتيب كجاء زيد وعمرو قبله او بعده اذا كانت محتملة له والمعية كجاء زيد وعمرو اذا اريد بمجرد التشريك فما بعدها معطوف لا مفعول معه وكذا ما بعد الواو فى نحو ضربت زيدًا وعمرًا اذا اريد بمجرد التشريك فهو معطوف وادعى الرضى ان العطف يتعين فيه قال لان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بها بعده عن العطف الى النصب نصًا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجىء ويحتمل مجىء احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدًا وعمرًا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف اظهر انتهى وهذا يعكر عليه نصهم بالوجهين فى نحو اكرمت زيدًا ونحو زيدًا وعمرًا او امرأته ونفسه وقد مر نقل الارتشاف عن بعضهم جوازهما فى ضربت زيدًا وعمرًا واجاز المصنف فى نحو اكرمتك وزيدًا وهو قضية كلامه هنا قررناه فليعول عليه وخرج بقوله مسبوقة الخ نحو هذا لك واباك فلا يتكلم به طلاقا للفارسى كما سيأتى لانه لم يوجد قبل الواو فعل ولا ما فى معناه وحروفه بخلاف مالك وزيدًا ومالك وزيدًا كما سيأتى ايضاح الفرق بينهما والاصح من اقوال الناس فى المفعول معه مقيس حيث وجدت الشروط المشار اليها فى التعريف المذكورة مطلقا اى سواء صح فيه العطف حقيقة كقام زيد وعمرو او مجازا كسرت الليل لا والا كضحكت وطلوع الشمس لان الطلوع لا يكون منه ضحك حقيقة ولا مجازا وهذا ما صححه ابن مالك ووافقه المص وهو مبنى على ما سيأتى من انه يستعمل حيث لا يصح العطف وقيل هو قياس فى العطف المجازى سماع فى الحقيقى قال الاستاذ ابو على الشلوبين اذا كان العطف ايضا على معنى مع وكان حقيقة فى المعنى ضعف النصب كقام زيد وعمرو فهذا لا يقال بالنصب لان يسمع ومنه قوله تبكى عليك بخوم الليل والقمرا اى مع القمر وان كان مجازا كمشيت والنيل لينبغى ان يكون الخلاف فيما هو قياس ام لا ونقل عن ابن هشام قياسيته فى ذلك وقيل قياس فيما يصح فيه العطف دون ما لا يصح فيه بناء على شرطية صحة العطف فى الباب كما سيأتى قال ابن هشام وعلى هذا اكثر

وعليه عم.

معه عو

وان عم

ثم

النحاة وهو ظاهر الكتاب وقيل الباب كله سماعي فلا يجاوز فيه ما سمع قال ابو الحسن قوم يقيسونه في كل شيء وقوم يقصرونه على السماع قال ابن هشام الاتفاق على انه مطرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سمعت وينبغي عندي ان يقاس على ما سمع ما في معناه فتقيس وصل على جاء ووافق على استوى وفعلت على صنعت وذكر سر لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ومارلت وزيدا حتى فعل انتهى نقله في لكن في الارتشاف وقيل في المثلة غير في لكن والاصح انه ليس من شرط كونه مفعولا معه صحة عطفه من حيث المعنى على مصاحبه بل قد يستعمل حيث لا يصح العطف على المصاحب لا حقيقة ولا مجازا كجلست والسارية بدليل قولهم استوى الماء والخشبة لان استوى هنا بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى فاذا هم سرة فاستوى والخشبة هنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته والى هذا ذهب ابن خروف وابن مالك وتبعهما المم هنا قال ابو البقاء اذا قلت قم وزيد كان مفعولا تابعا زيدا في القيام فزيد مفعول في المعنى وانت فاعل فلا يصح عطفه هنا مع جواز كونه مفعولا نقله ابن اياز وقيل لا يستعمل الا حيث يصح العطف اما حقيقة كجاء البرد والطيالسة او مجازا كسرت والنيل اذ يقال سار النيل بمعنى الجريان لان اصل هذه الواو العطف وانما يعدل عنه الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة كما مر وهذا ما صححه في شرح اللمحة ونقله في الارتشاف عن الجمهور قال وحكى ابن الباذش الاجماع عليه واجيب عن الاستدلال السابق بان استوى في المثال بمعنى سوى اي تساوى الماء والخشبة في العلو وصل الماء اليها فليست الخشبة ارفع منه والاصح انه لا يتقدم على المصاحب فلا يجوز سار والنيل زيدا بمراعاة الاصل الواو من العطف خلافا لابن جني حيث اجازه تمسكا بقوله جمعت هم وفحشا غيبة ونميمة وخرج على ان فحشا غيبة قدم عليه للضرورة وافهم بعدم جواز تقديمه على المصاحب انه لا يتقدم على العامل من باب الاولى لانه اذا لم يتقدم على معمول العامل وهو المصاحب فاولى ان لا يتقدم على العامل فلا يقال والخشبة استوى الماء لان الواو كالهمزة المعدية فان قلت لو حذف قوله على المصاحب لافاد انه لا يتقدم على كل من العامل والمصاحب منطوقا مع الاختصار قلت ليدل بوهم جريان الخلاف في تقديمه على العامل وهو ممتنع لا خلاف في امتناعه كما في التسهيل فلذلك قيد بالمصاحب واكتفى بفهم عدم تقديمه على العامل من ذلك والاصح الذي عليه سر وجمهور البصريين ان عامله كالعامل في المفعول به وهو الفعل كسرت والنيل او شبهه اي ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو المصدر واسم الفاعل والمفعول كما مر ولا يضر فصل الواو وبينهما كما لا يضر الا في الاستثناء ثم قال سر والفارسي وجماعة انه كالمفعول في المعنى فمعنى ما صنعت واباك اي ما آباءك وجاء البرد والطيالسة اي بالطيالسة وقال الاخفش وقوم من الكوفيين ان نصبه نصب الظروف والواو هي المهيئة له الظرفية وافاد بقصر العامل فيه على الفعل او شبهه انه لا يعمل فيه غيرهما كالظرف والجار والمجرور والاشارة ظاهرة لانه على اجازته في قوله هذا بسرا اي مطويا وسيرها لا ان يكون العامل في سرها هذا وهو ظاهر خلاف كلام سر بل العامل فيه مطويا لا الواو اي ليس عامل المفعول معه الواو خلافا للجرجاني كما انه لما رأى اختصاصها بالاسم دعى ذلك كان ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها بان معها انه لا يقال قمت وك تريد واياك ولا عامله الخلاف اي مخالفة الاول في اعرابه كما في الارتشاف فيكون امرا معنويا خلافا للكوفيين لان الاحالة على العامل اللفظي اولى ما لم يضطر الى المعنوي ولا فعل محذوف بعد الواو خلافا للزجاج والتقدير عندك فيما صنعت واباك ولا لبست اباك وردّ

بان

بان الاضمار خلاف الاصل ولانه على التقدير المذكور يخل بباب المفعول معه لانه حينئذ يكون مفعولا
به ولهذا اسقطه المصنف فاعرفه فانه من لطائفه وتكون اصل هذه الواو عندهم العطف وهو لا ينافي
قصد المصاحبة كما في كل رجل وضيعته ولا يستلزم قصدها كما في جاء زيد وعمرو قبله كان الاسم الواقع
بعد الواو احق بما يتعين فيها النصب على المفعول معه وما يترجح فيه على العطف وما يضعف فيه
عند فيترجح العطف عليه وما يمتنع فيه فيتعين العطف وما يمتنعان فيه معا والى الاول اشار بقوله
ويتعين اى كونه مفعولا معه في كل موضع امتنع فيه العطف لمانع معنوي او صناعي بناء على انه لا يشترط
استحسان حيث يصح العطف كما مر فالاول كما في نحو قولهم في النهي عن الجمع بين اتيان القبيح والنهي عنه
لانه عن القبيح واتيانه اذ لو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وفيه تقرير للقبيح والاتيان
وهو خلاف المراد فيتعين النصب على المفعول معه اتفاقا وكذا نحو قعدت وطلوع الشمس عند من
اجاز لعدم صحة العطف من حيث المعنى وكذا استوى الماء والخشبة والثاني كما في كل جملة اسمية
او فعلية لم يدخلها واو مع وقبلها واو وضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير منفصل ولا ما يقوم مقامه
نحو قمت وعمرا او ما صنعت واباك في كل جملة كذلك وقبلها واو وضمير مخفوض باللام او باضافة
البين اليه ونحو واو الجملة ما الا نكاريتية نحو ما لك وعمرا او ما شانك وزيدا او ما بالك وزيدا
فيتعين النصب في هذه المواضع لما في ذلك من معنى الاستقرار وفي المضاف من معنى الفعل عند
الجمهور لامتناع العطف على الضمير المرفوع في الاولين بناء على اشتراطهم لصحة العطف عليه توكيده
بضمير منفصل كما في قوله تعالى لقد كنتم انتم وآباؤكم او وجود فاصل ما كما سياتي في العطف وقال
الرضي الجمهور على ان العطف بدونه قبيح لا ممتنع فيكون النصب مختارا لا واجبا وعليه جرى
في الاوضح وعلى الضمير المجرور بدون اعادة الجار في الثانية بناء على انه شرط لصحة العطف عليه
اعادة الجار كما في قوله تعالى قالوا به وللارحام ائتيا الا في الضرورة واجاز الاخفش والكوفيون
بدونها في السعة ايضا وهو مختار ابن مالك والمصنف كما سياتي في العطف ولا ينافيه ما ذكر هنا فانه
على سبيل الحكاية عن الجمهور وعليه فلا يتعين النصب بل يجوز العطف على ضعف فيجوز ان لم يقصد النفي
على المصاحبة قال الرضي وهو اولى لوروده في القرآن نحو تساءلون به والارحام والنصب في امثلة
الثانية ونحوها بتقدير مضاف قبل الجار لانها تقع في هذا المعنى لان الاستفهام بالفعل اولى
والتقدير ما كان لك وعمرا وما كان شانك وعمرا وما كان مالك وبكرا فان كان موضع المضمر
ظاهرا فليس الا الجر قال سمعنا بعض العرب يقول ما شان عبد الله والعرب يستهجنها حكاه ابن السراج
او مصدرا لابس منويا بعد الواو والتقدير ما مالك وملابسة او ملابستك عمرا وكذا الباقي والتقديران
اعني كان والمصدر بحالتيه ليسوغا حذف المصدر بابقاء معموله لقوة الدلالة عليه كما في قوله
تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اي وصد عن المسجد الحرام وليس النصب فيها بلابس
خلافا للسيرافي وابن خروف وشيخنا ابن طاهر والتقدير عندهم ولابست عمرا وكذا البقية وضعف
بعطف الفعل على الاسم وهذا التقدير والتقدير المصدر يخرجان عن كونه مفعولا به فيعلم من ذكر المصنف
لهذه المسائل من هذا الباب تعين تقدير كان وان كان المجرور في المسائل المذكورة ظاهرا نيابة
ويترجح كونه مفعولا معه على العطف على ما قبله حيث لم يستلزم العطف بل ادى الى تكلف كما في نحو قولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فانه وان حسن العطف من حيث اللفظ لكن فيه تكلف من حيث

فيجوز

المعنى اذ تقديره لو تركت الناقة تولم فصيلها وتركت فصيلها لرضعها وهو تكلف وتكثير عبارة فضعف وفي التمثيل لهذا تنبيه على ان المفعول معه قد يقرن مع المتعدي كما عليه الاكثرون وكذا قولك كن انت وزيدا كالاخ اذ نقديره حينئذ كن لزيد وليكن لك مع كونه ايضا خلاف المقصود لان المخاطب هو المامور فاذا عطف كان الامر متوجها الى زيد ايضا وانت لا تريد امره بذلك ومثله بيت الكتاب فكونوا انتم وبنو ابيكم مكان الكليتين من الطحال وكذا اذا خيف من العطف فوات معنى المعية نحو لا تعتد بالسمك واللبن ولا يعجبك الاكل والشبع فالنصب بين المراد من المعية والعطف لا يتبينه فيترجح النصب وفي قوله كالاخ بالافراد تنبيه كما قال على ان ما بعد المفعول معه من خبر وحال يكون على حسب ما قبله لا على حسب المفعول معه والاسم فتقول لكن انت وزيدا كالاخوين ولاجل البرد والطيالسة شديدين وفاقا لابن كيسان قال المص والسماع والقياس يقتضيان جواز الاخفش وابن مالك مطابقتهما كما يطابق الاسم والمعطوف عليه وان كان الافراد اولى فتقول كان زيد وعمرو اخوين وجاز زيد وعمرو اضاحكين كما يقال كان زيد وعمرو منكوبين قال المص وليس بالقوي واعلم ان الرجحان حيث جاء في هذه الصور وغيرها انما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم لا خلاف معنوي الرفع والنصب لا يحتمل النصب غير المعية بخلاف الرفع فانه يحتمل الثلاثة اما اذا احطنا مراد المتكلم فلا يتحقق صورة الرجحان لانا اما ان يقصد التخصيص فيتعين النصب والا فالرفع فاين جواز الامرين مع رجحانية المفعول معه ويجوز الوجهان ويضعف فيهما كونه مفعولا معه حيث صح العطف بلا مانع ولا تكلف فيصح لانه الاصل كما في نحو قام زيد وعمرو فالنصب جائز وقد رفعه بعضهم ونزع عبد القاهر انه لحاذ لا ضرورة الى المخالفة الاصل بلا داع اليه والحق كما قال الرضي ان يقال ان قصد النص على المصاحبة تعين النصب والا فالرفع ويجوز في اكرمتك وزيدا العطف على المفعول به وكونه مفعولا معه وبزيد نحو اكرمتك وهذا كونه معطوفا على الفاعل ايضا لحصول الفصل بالمفعول ذكره في المغني وكذا اي وكالمثال المذكور في جواز الوجهين وترجح العطف ما لا يتعدى فيه نحو ما شان زيد وعمرو ومثله ما لزيد وعمرو ونحو كيف انت وزيد ومثله كيف انت وقصعة من ثريد ذكره سر ونحو ما انت وزيد ومثله بيت الكتاب وما انت والسير في متلف يبرح بالذكر الضابطة فالاحسن جر عمرو في الاولين ونصب زيد في البقية بالعطف وان قصدت النصب لعدم الناصب وما اما مبتدأ او خبر على خلاف بين سر والاخفش واما كيف فلا تكون مبتدأ فليس للرفع فيها الا توجيه واحد قاله في المغني والنصب جائز فيهن اي في المسائل الثلاث المذكورة وما في معناها فقد سمع من لسان العرب وخرجه النحاة على انه منصوب بكان في حال كونها مضمرة لكثرة وقوعها هنا ونص عليه سر فالتقدير ما كان شان زيد وعمرا وكيف او ما تكون زيدا وكذا البقية فلما حذف الفعل وحل بر ضمير وانفصل وارتفاع الضمير على انه اسم لكان وما وكيف فيما ذكر من الامثلة في موضع نصب خبرا لها كما في المغني قبيل الباب الخامس والوقال يكون مضمرا لكان اولى فان سرا قال التقدير تكون في كيف وكان فيما قال للبرد ولا معنى لتخصيصها بذلك واجاب السيرافي بانه لم يقصد التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن ونزع ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سر وابدى هو وغيره فرقا في ذلك وليست كان المقدرة

فيما

فيما ذكرنا قصة بل تامة وفاقا للاستاذ ابي علي وابي عمرو بن بقي فتكون كيف في المثال الثاني
في موضع نصب على الحال المقدرة واما في الثالث فلا تكون حالا ولا النصب على المعية في المسائل
المذكورة واجبا والتشريك ممتنعا ولا النصب ممتنعا والتشريك واجب خلافا لزاعم ذلك
اي الاقوال المذكورة وزاعم ان كان المضمر ناقصة هو ابن خروف وصححه ابو حيان وعليه فكيف
في موضع الخبر وكذلك ما والتقدير اي شيء يكون شان زيد مع عمرو وعلى اي حال يكون مع
زيد واي حال تكون مع قصعة تريد وزاعم ان النصب واجب هو ابن عصفور وانه ممتنع
هو بعض المتاخرين نعم قال سر هو قليل في كلام العرب ومما نصب على المفعول معه على اضمار كان
قوله ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان يميل هيلا اي زمان كان قومي
وقول عايشة رضي الله عنها كان ينزل عليه الوحي وانا واياه فيكفا كلها قالت وكنت
واياه او وانا كاينة واياه قاله ابن مالك وظاهر كلامه في المغني ان تخريج النصب في المسائل
السابقة على حذف كان غير متعين فانه جوز فيما المذكورة في تعريفه ان تكون خبرا لكان
او مفعولا لتصنع قال ومثله كيف انت وزيدا الا تكذا اذا قدرت تصنع تكون كيف حالا اذ
لا يقع مفعولا به واعلم ان هذه الاحوال للمفعول معه انما ذكر هنا على رأي من يقول بقياسيته
اما من يقصره على السماع فلا يحتاج وزيد غير ما سمع ذكر ذلك صاحب اللباب ونقله قريب الله
وهو ظاهر ويمتنع المفعول معه حال كونه وصفا اي دون العطف فيما فقد فيه شرط من الشروط
المذكورة في تعريفه نحو هذا زيد وعمرا ولفوات شرط سبق الفعل او ما في معناه وصرفه عليه
خلافا لابي علي في اجازته النصب في ذلك على المفعول معه اكتفاء بتقدير الفعل كما في
مالك وزيدا وما انت وزيدا ومنعه الجمهور وفرقوا بين المثالين حيث حكموا بوجوب النصب
في الاول وجواز في الثاني ومنع في هذا بان الدلالة على الفعل في الاول قوية للاستفهام
الذي هو بالفعل اولى كما مر والمجرور المتعلق به كانه مذكور للدلالة عليه وهي
بخلافه في هذا زيد وعمرو فان الطالب لشيء واحد ولان يبتدأ بالفعل في الثاني محذوفا جوازا
لا وجوبا فنزل منزلة ذكره وتقدمه بخلافه في هذا زيد وعمرو وكذا اذكر قريب المعنى ويمتنع وصله
حيث كانت الواو بمعنى مع بعد خبر لم ينكر نحو كل رجل وضيعته وانت وشانك والرجال واعضادها
او ذكر وهو افعل تفضيل نحو انت اعلم ومالك وانت اعلم وعبد الله فيمتنع النصب خلافا للبصري
اذ ليس قبل الواو فعل ولا ما يعمل عمله لتطلقا ومالك في المثال قبل معطوف على انت ونسب
العلم الى المال مجازا والمعنى انت اعلم والواو للمصاحبة معطوف على اعلم والاصل ما لك فوضعت
الواو موضع الباء فعطفت على ما قبلها ورفع ما بعدها على اللفظ وهي بمعنى الباء متعلقة
باعلم والبصري هو ابو عبد الله بن علي بن اسحق النحوي صاحب كتاب التبصرة في النحو احسن فيه
التعليل على قول البصريين ذكره المجد اللغوي في البلغة وقال كان ابو حيان ينكر وجود البصري
ولذلك تعرضت لبيان حاله مع انه نقل عنه في الارتشاف هذا القول بمنع وصله في نحو
اهلكت عادا وثمود وفي نحو اشتركت انا وزيد وعمرو وتركت زيدا وعمرا ومزجت عسلا وماء
لانتفاء قصد المعية في الاول وانتفاء قصدها بالواو في الثاني وما بعدهما والذي افادها فيه
انما هو خصوصية الفعل ويمتنع مع العطف ايضا حيث لم يصح للتشريك بتقدير الفعل

فيهما هو

وميلا

في بدء التعريف

وقيل هو

بعدها ولا المعية لانتفائها او انتفاء فائدة الاعلام بها كما في نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا
حتى شتت همالة عيثاما وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا فلا
جايز ان تكون الواو فيهما لعطف مفرد على مفرد لانتفاء مشاركة ما قبلها وما بعدها في العامل
لان علفت لا يصح تسلطه على الماء وزججن لا تسلطه على العيون ولا ان تكون للمعية لانتفائها
في الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ من المعلوم لكل احد مصاحبة العيون للحواجب
فيقدر فيهما عامل ناصب للاسم على انه مفعول معه اي وسقيتها ماء وكحلن العيون فيكون من عطف
جملة على جملة فحذف الفعل والفاعل وبقي المفعول هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما
وذهب ابو عبيدة والاصمعي والمازني والجرمي والمبرد الى انه لا حذف وان ما بعد الواو معطوف
وذلك على تاويل العامل المذكور بعامل يصح انتصابه عليها فيقول علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحسن
فاين قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم مما يمتنع فيه العطف لعدم المشاركة لان اجمع
بمعنى عزم لا ينصب الا الامر والكيد فتعين نصب شركاءكم اما على انه مفعول لمفعول محذوف
تقديره واجمعوا بوصل الهمزة من جمع وجوز بعضهم العطف بتقدير حذف مضاف واقامة
المضاف اليه مقامه اي وامر شركائكم والحق كما قال الرضي كونه مفعولا معه للسلامة من الاضمار
وللاضطرار لابن الانباري ادعى الجرمي ان واو مع لم تات في القرآن بيقين وقوله تعالى والذين
تبوؤوا الدار والايمان امتنع فيه العطف لانتفاء المشاركة ويجوز النصب على المعية كما في
الارتشاف وقيل يمتنع لان المراد بالدار المدينة والايمان في مدح الانصار وقد تبوؤوا المدينة
قبل التلبس بالايمان فوجب ان يقدر له عامل اي واعتقدوا الايمان ونحو راسك والحايط والماء
ونفسه وشانك والحج يجوز فيه الوجهان النصب على المعية او على العطف وهو مفيس في المتعاطفين
نحو زيدا او عمرا اي الزم او دع ونحو ذلك باب بالتنوين الحال لغة تذكر
باعتبار الصفة الراجعة اليها وتونث تقول جئت في حال حسنة وفي حال حسن وقد يتونث لفظها
كما قال على حالة لوان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وهي في الاصطلاح قسمان
مبينة وتسمى ايضا موسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها وموكدة وهي بخلافها قال
الرضي ولا يمكن جمعها في تعريف لاختلاف ماهيتها بالتاسيس والتاكيد وقد جمع بينهما المصنف في
السدور فقال او صف فضلة منصوب لبيان هيئة صاحبه او تاكيد او تاكيد عامله او مضمون
الجملة قبلها واقتصرهنا وفي الايضاح والقطر على تعريف الاول لانها الاصل بل انكر جماعة
الموكدة كما سياتي فقال صفة اي لفظ دال على معنى قايم بالغير لان هذه للحال عبارة عما بين
الهيئة التي هي معنى قايم بالغير كما قال الشيخ سعد الدين لا الصفة بمعنى النعت اعني التابع
الدال على معنى في متبوعه لغير الشمول بينهما عموما من وجه لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العلم وبقاره
وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل ثم المراد بالصفة هنا اعم من ان تكون دالة على معنى
منتقل اي مفارق او لازم اي ثابت فتدخل الحال المنتقلة واللازمة كقبضته يدا راكبا او اسود
واعم من ان تكون صفة صريحة او موولة كما اشار اليه في شرح القطر فيدخل فيه الحال المشتقة كما ذكر
والموولة بها كما في نفر واثبات والمعرفة كما ذكره وغيرها كالجملة وشبهها كما سياتي وهذا نظير ما مر منه
من اطلاق المصدر على المحقق منه والمقدر في باب المفعول المطلق فالصفة كالجنس يشمل الحال

وغيرها

وغيرها كالنعت والخبر في نحو زيد راكب والمبتدأ في نحو قائم الزيدان ويخرج عنه ما ليس كذلك كالمفعول في نحو رجعت القهقرى فانه مبين لهيئة الرجوع لكنه مصدر لا وصف ويخرج بقوله فضلة الوصف الواقع عمدة كالخبر والمبتدأ فيما ذكر ولا يرد على عكس الحال في نحو زيد قائما ولا تمش في الارض مرحا لان المراد بالفضلة ما ينتصب بعد تمام الكلام او ما عدا المسند اليه والمسند الا الاستغناء عارض لا اصلي والحق خلافا لمن عده اصليا لعارض فعروض عدم الاستغناء للحال المذكورة لا يخرجها عن كونه فضلة بالمعنيين المذكورين وقوله ذكرت لبيان هيئة من قائمن به مما سياتي تفصيله اي ذكرت لمجرد بيان الهيئة تخرج للتمييز في نحو لله دره فارسا وللنعت في نحو رايت رجلا راكبا فان ذكر التمييز لبيان جنس المتبوع منه والنعت لتخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا قال المص في حاشيته التسهيل عليما نقله الدماميني المراد بالهيئة الصورة او الحالة المحسوسة كما هو المتبادر ويخرج نحو كلم زيدا صادقا ومات مسلما وعاش كافرا فان اراد بالصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكنه يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة يعني مما الحال فيه جملة اسمية وكذا اشباهها كالظرف والجار والمجرور نحو وقد دخلوا بالكفر اذ ليس شيء من ذلك حالا موكدة وهو واضح ولا مبينة لهيئة فاعل ولا مفعول انتهى وقيل ان الحال في ذلك لمجرد بيان عاملها لا لهيئة فاعل ولا مفعول وقد يجاب عن ذلك كما في شرح اللمحة بانها في تاويل الوصف قال في المغني قال ابن جني جاء زيد والشمس عند مجيئه يعني في كل من الحال والنعت المبينتين كررت بالدار ناديا سكانها ورجل قائما غلامه وقال ابن عمرون هي مؤكدة بقولك مبكرا ونحو وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة في ذلك مفعول معه وانيبت مجيئه جملة انتهى فالحال الغير الموكدة وهي المقصودة بهذا التعريف كما صرح به في شرح القطر هي اي الموضوعة لبيان هيئة ذات من فاعل اي من حيث هو فاعل اي باعتبار وقوع الفعل منه او مفعول اي من حيث هو مفعول اي باعتبار وقوع الفعل عليه اذ ليس المراد انها تبين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا بل في حالة الفعل فلا تنظر في جاء في زيد راكبا مثلا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا بل في حالة المجيء اذ ليس المقصود بالحال الا تقييد عاملها اي ان يتقيد بوقت حصول مضمونها تعلق الحدث الذي تضمنه العامل بالفاعل او المفعول فالمجيء الذي هو مضمون العامل في المثال يختص وقوعه بوقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن قيل ان الحال يشبه الظرف اي المفعول فيه في الدلالة على الزمان وان شابهت سائر المفعول في كونها فضلة وقالوا اذا قالت طالق مريضة لا يقع الطلاق الا اذا مرضت كما حكاه الرافعي في فروع الطلاق قال لان الحال كالظرف للفعل والمراد بالفاعل والمفعول ما شمل الاصطلاحي من كل منهما ولو كان المفعول مناديا على الاصح الذي ذهب اليه المبرد وابن طاهر وابن خروف وابن ملكة من المتاخرين لورود ه كما سبأتي الاستشهاد عليه وذهب الاخفش والمازني والفارسي الى المنع ولا نظر في اجاز ولا منع ركبي الاسير على المسلة قوي لا تالث وهو بجيئها منه ان كانت موكدة لا مبينة وللاشارة الى هذا الخلاف عبر بلو وغير الاصطلاحي من كل منهما ايضا بدليل ما سياتي في امثلته مما هو ليس باصطلاحي كقولهم فقال هذا بعلي شيخا او مضاف بالجر عطف على فاعل مفعول وقع اي يجيء الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا او المضاف اليه لكن بشرط ان يضاف اليه ما هو بعضه اي جزؤه او ما هو كبعضه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه او اضيف اليه ما هو عامل في الحال كالمصدر والوصف ونحوهما فلا يجيء من المضاف اليه في غير ذلك قال البدر بن مالك بالخلاف وليس كذلك فقد اجازه بعض البصريين جاء غلام هند مجردة وحكى عن الفارسي وقال صاحب

عنه هو

المبينة هو

المفاعيل لـ

عن هو

المنعوت هو

البديع انه قليل وجعل المصنف عاملا وما عطف عليه من تتمة التعريف طريقة ردية كما انتقده هو ذلك على
الى حيان في تعبيره بمشارة الله لاشتمالها على بعض احكام المحدود الموقوفة على تصوره اولا وافادا بتقاضا
على مجيء الحال مما ذكرها الا يجيء من غير ذلك كالمبتداء والخبر في نحو زيد اخوك قائما مما ليس بفاعل ولا مفعول
في المعنى وهو الاصح كما قاله المولى سعد الدين وجزم به المصنف فقال في الباب الثالث من المغني في قوله
تعالى لولا كتاب من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا لان الكتاب لان المبتدا لا يعمل في الحال
فان كان العامل فيها غيره جاز مجيئها منه كما سيأتي في لمسة موحشا طلل عند سر وكذا اذا كان العامل
في الخبر ما في المبتدا من اشارة او تنبيه جاز مجيئها من الخبر كما سيأتي في همذا يعلى شيخا فاعرفه وذلك
لان الحال لا يعمل فيها الا الفعل او شبهه ومعناه فمجيء الحال من الفاعل للفظي نحو قوله تعالى فخرج
منها خائفا وغير الاصطلاحي كقوله كانه خارجا من حيث صفحته سفود شرب نسوة مساء اذ المعنى
يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه قاله الرضي
ومجيئها من المفعول الاصطلاحي غير المنادى نحو قوله تعالى وهو هذا بعلي شيخا ومن المنادى نحو قوله يا ايها الربع مشجيا ساحته كم قد بذلت لمن وافاك اقراء وانشد المبرد يا يوسف لحرب ضرارا
حال من المعطوف وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وفي هذا المثال تنبيه على انه لا يجب اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في جميع المتعلقات وسواء المفعول المنصوب كاذكر والمجرور في نحو مررت بزيد راكبا ومن المنادى
لاقوام ومن المفعول غير الاصطلاحي نحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا فبعلي خبر مبتدا وهو في المعنى مفعول
لمدلول هذا اي انبه علي حالا واشير اليه وفي حال شيخوخته قاله الرضي ومجيئها من المضاف اليه ما هو بعضه نحو
قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه واللحم بعضه وكذا
ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ولو حذف المضاف نحو فكل فقيل في غير القرآن ايحب احدكم ان ياكل اخاه
ميتا ونزعنا ما فيهم في صدورهم من غل لجاز ومجيئها من المضاف اليه كبعضه نحو قوله تعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من المضاف اليه وهو ابراهيم والملة جزء منه
اذ يصح الاستغناء عنها فلو قلت في غير القرآن ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا لجاز وقال ابن الشجري هو حال من الملة
وان خالفها في التذكير لان الملة بمعنى الدين فجاءت الحال على المعنى لا ترى انها قد ابدلت من الدين في قوله تعالى
دينا قيما وقيل هو جر كان مقدرة اي كان حنيفا ذكره ابو الفتح ومجيئها مما اضيف اليه عامل في الحال نحو قوله
تعالى اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الضمير المخفوض باضافة مرجع ومرجع هو العامل في الحال لان المعنى عليه
مع كونه مصدرا فهو بمنزلة الفعل اذ المعنى اليه ترجعون جميعا ومثله اجمعين في انطلاقك منفردا وهذا شراب
السويق ملتوتا هذا واكثر مجيء الحال من المضاف اليه في الصور الثلاث من الفاعل والمفعول المنصوبين اما صورة
طريقة المحققين وجعلوا الحال من المضاف اليه في الصور الثلاث من الفاعل والمفعول واشار المصنف الى ان ذلك
مجيئها مما اضيف اليه غير العامل فيها كالا ولتبين فلا هذا انما يجيء اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا او مبتدا
وهو معنى اشتراط البعضية او لانه انما هو ممتنع لها فاذا كان المضاف فاعلا او مفعولا او هو جزء
المضاف اليه او جزئه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف توضحه الامثلة المذكورة فلذا ادعى
قريب المصنف انه انما يشترط لمجيء الحال من المضاف اليه كون المضاف بعضا وكالبعض ليوافق طريقة المحققين انها لا تجيء
الا من الفاعل او المفعول وما في هذا من التكلف عدل المصنف الى حمل المضاف اليه فيما اخرجها تجيء الحال منه وظاهر
انها في صورة مجيئها مما اضيف اليه عاملها يتحد عاملها وعامل صاحبها كما في مجيئها من الفاعل او المفعول لان المضاف

عامل

عامل في المضاف اليه واما في صورة تجيئها مما اضيف اليه بعضه او كبعضه فهما مختلفان ولم يكتف
المص بفهم جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها من ذلك وان كان مخالفا لما عليه الاكثرون من اشتراط
اتحادهما الامكان تاويله فيما ذكر كما سنشير اليه مل اشار الى مخالفته صريحا فقال وقد يكون ناصبها
اى الحال غير عامل صاحبها وهو ما ثبت بهيئته ولا يشترط اتحادهما على الاصح عند ابن مالك والمص ونقله في ٢
شرح قصيدة كعب عن سر وقال الرضى انه الحق تشبيها بالتمييز والمميز فكما يتعدد عامله كطابت زيد نفسا وتختلف
نحو عليه عشرون درهما كذلك الحال مع صاحبها فقد يتعدد كما تزيد راكبا وقد تختلف كما مر ونحو قوله تعالى
هذا بعلي شيخا فاسم الاشارة مبتدا وبعلي خبره وشيخا حال من بعلي والعامل فيها ما تعرف التنبيه واسم
الاشارة اى معناهما وجهان اجازهما الجمهور اى بنية مبتدا وهو عامل في ذي الحال لانه خبره وعلى الاول يتحمل
ضميرا ما ذا يريد وعلى الثاني يمتنع ونحو قول الشاعر لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل فصاحب الحال
عند سر النكرة وهو مرفوع عنده على الابتداء وليس عنده فاعلا كما يقوله الاخفش والكوفيون لعدم
اعتماد الظرف خلافا لهما في عدم شرطيته كما مر ونا صب الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف ولا يصح
ان يكون الابتدا قال الرضى لانه ليس معنى الابتدا بلفظ طلل للاسناد اليه حتى يكون موحشا فكيف
يعمل في الحال ما ليس مفيدا به لمنتهى وكان الابتدا الا يعمل النصب ومقابل الاصح المشار اليه وجوب الاتحاد
قال صاحب التذكرة ولذلك لم يجئ من المضاف اليه الا في الصور الثلاث ومفهومه ان العامل فيها وفي صاحبها
متحد وهو ظاهر في صورة تجيئها مما اضيف اليه عامل في الحال كما مر وامثلة الاخيرتين فقديقال بالاتحاد فيها
تقديرا لان المضاف لصحة حذفه جعل كالمضاف اليه كانه معمول للفعل كما سياتي من المص اخر البحث فيكون
اشتراط ما ذكر في المضاف موافقا للقول بالاتحاد وهو كما قال المص من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب
خلافها ثم استدل بالبيت المذكور ونحوا عجبني وجه زيد متبسما وصوته قائما فان صاحب الحال معمول للمضاف
او الجار ومقدر والحال منصوبة بالفعل ونحو قوله تعالى ان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان
وهو منكم نفر عليه سر وناصب الحال عرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وذا هذا صراطي مستقيما وقال
الشاعر فهذا بيانا ذا صريحي فاصغ له وطع فطاعة مهد ناصحه رشيد والعامل فيها عرف التنبيه لا متناع
تعدد الحال على اسم الاشارة لو كان عاملا ثم قال ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال في البيت طلل بل ضمير
المستتر في الظرف لان الحال انما تجيء من المعرفة واما جواب ابن عصفور ان الظرف انما يتحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا
فمخالف لاطلاقهم واما جواب ابن مالك بان الحمل على الطلل اولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في
التعريف واما مسئلة المضاف فصلاحية المضاف فيها للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول الفعل واما
البواقي فلاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى متكم والى صراطي وتنبه يصح المص بيننا
قال وعلى هذا فالشرط اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا انتهى وبه يرتفع الخلاف وهو تحقيق حقيق
بالاعتماد وفي قوله ناصبها وعامل صاحبها مع الاتحاد في العبارة اشارة الى حكم الحال وهو النصب لانها فضلة
وقد يجر في ثلاثة نحو قوله كانن دعيت الى سادة هم انبعثت مزؤدة وكل الباسا الشرة
والمزؤدة المذعورة من زادته ازاده اذا ذعرته وسر جل وكل بالتحريك وكلمة كمزة وتكلة اى عاجز يتكل
امره الى غيره وقوله فما رجعت بخائبة كلاب حكيم بن المسيب منتهاها هذا ما ذكره ابن مالك وتبعه المص
واشار بقد التقليلية الى قلته كما صرح به في المغني وانكر ابو حيان ذلك مستدلا فخرج البيت الاول على
ان التقدير بشخص مزؤدة ويريد بالمزؤدة نفسه على حد قولهم رايت منه اسدا والثاني بتقدير بحاجة

المنصوب على الذم

النصح

النصب

على تقدير

خايبه قال اللهم وتخريجه ظاهر في الثاني دون الاول لان صفات الذم اذا انيفت على سبيل المبالغة لم يبق
اصلها ولهذا قيل لؤمار بك بظلام للعبيد ان فعالا ليس هنا للمبالغة وانما هو للنسب كقولهم ولبن
بتال اى ذى تمر ولبن ولا يقال ليت منه اسدا او بحرا الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم انتهى
وقال في حاشية التسهيل انما تجر الحال بالحرف الزائد لانها خبر في المعنى قال وانما اشترط تقدم النفي لان
ذلك شرط للزيادة في الجر وانما قال الجر هنا بالباء لان المشبه بالشئ ينقص عنه انتهى واقتصاره على الجر بالباء
قد يوهم انها لا تجر بغيره وذكر ابن مالك انها تزاد مما جرت بمن وجعل منه قراءة زيد بن ثابت ما كان
ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بضم النون اتخذ وفتح الخاء اى نتخذ اولياء فصل في احكام الحال
ولتشبه الحال وصاحبها بالمبتدا والخبر لانها مخبر عنه وخبر في المعنى كان شرطها التنكير لئلا تتوهم
النعتية عند نصب صاحبها او عدم ظهور اعرابها وهذا مذهب الجمهور وجاز يونس والبغداديون تعريفها
نحو جاء زيد الضاحك قياسا على الخبر وعلى ما سمع منها معرفة كقولهم ادخلوا الاول فالاول وان كان فيها معنى
الشرط وهي مع ذلك نكرة عندهم في المعنى نحو عبد الله المحسن افضل منه المسئ اذا التقدير عبد الله اذا احسن
افضل منه اذا اساء الا فلا يجوز جاء زيد الراكب وشرط صاحبها التعريف لانه بمنزلة المحكوم عليه الاصل
ان يكون معرفة كما مر قال تعالى خاشعا ابصارهم او ما يقوم مقام التعريف في الايضاح وابانة اللبس
وذلك اما لعموم ثلاثة التخصيص ويكون اما بعمل بسبب اضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين
من ايام وعشرا عليهم كل شئ قبلا قرأه ضم القاف والباء او لا باضافة نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا
واما بوصف كمررت برجل قرشي ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله ويكفي وصف واحد خلافا
لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سر هذا علام لكسرها قال في الاوضح وليس منها بفرق كل امر
حكيم مرا من عندنا خلافا للناظم واثبته لفوات شرط مجيئها من المضاف اليه فيما ذكر كما مرا والتعميم
كوقوعه نكرة في غير الايجاب لها في سياق نهي نحو لا يجلس احد محتبيا او نفي كقوله ما حم من موت حما وانيا
ولا بري من احد باقيا الا الله تعالى وقال تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم او استفهام
كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر عن ابعادها الاهلاه لان النكرة المسبوقة بما ذكر تعم
فلا يبقى فيها ابهام كما مر في الجر او امتناع كونها اى الحال صفة اما لكونه جملة مقترنة بالواو وهي لا تعترض
بين الموصوف وصفته نحو قوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وقال المضى من
والناس يستشفعون في فصل الى ليل الغداة شفيع وكالواو في ذلك الا فلا يفصل بها بين الصفة والموصوف
قال في المغني ولم ير الزمخشري وابو البقاء احدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل
الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاء في جيده الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة
لبدل محذوف قال وفيه قبح لحملك الصفة كالاسم في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا
قائم فان قلت لا قائما جاز ننبه ذكره قبيل الباب الثالث واما كون الوصف به على خلاف الاصل الجموده نحو
قولك هذا خاتم حديدا ومررت ببر قفيزا بدرهم وبما قعد رجل اذا التقدير بها على صاحبها والصفة
لا تتقدم على الموصوف نحو قوله لميه موحشا طلل على تقدير ان صاحب الحال الطلل فان جعلتا الضمير
في الظرف فلا يكون الحال من نكرة ولا مستغنية على صاحبها ومثله فيها قائما رجل وانشد سر ويلحم مني
بينا لو عملته شحوب وان تستشهد العين تشهد ونصب الحال المستغنية عنها النكرة قال ابن اكثر ما يكون في
الشعر وقال ما يكون في الكلام انتهى وحكى الفراء هذه خرا سانية بنصب خرا سانية على الحال وسر فعها

على البيان ويجوز هذا قائم رجل على طريق البدل واما بان يشارك النكرة في الحال معرفة كقولك هذا رجل وزيد منطلقين وهو لاقين زيد وعبد الله منطلقين على هذا ماذكرنا في التسهيل ومما ذكرنا في هذا الحال من النكرة قياسا كان الابتدا في نظائرها بالنكرة قياسي كما مر وقال في الارتشاف وقد ذكر سر مجيء الحال من النكرة كثيرا قياسا من غير اعتبار لما ذكره ابن مالك وان لم يكن بمنزلة الامتناع في القوة وهو قول الخليل ويونس وقد جاء من ذلك الفاظ عن العرب كقولهم عليه مائة بيضا وفيها رجلا قائما وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى رجال قياما قال في شرح الشذور رجالا حال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة فصل وللحال اقسامات منها الى الاشتقاق والجمود وحقها ان تكون مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف لفظا لا بد ان تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما حمله والاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون مشتقا ولذلك اخذ في تعريفها الوصف لكونه لا يكون الا مشتقا او هو المشتق الكائن بمعنى كائن سيأتي في بابه وقد تقع جامدة اما اسم عين او معنى وغيرهما وهذا كما ان حقها ان تكون نكرة وقد تقع معرفة اي في الظاهر بقرينة ما مر من اشتراط تنكيرها وما سيأتي في الاشاح الوجوب تاويلها بمشتق وكل من الجامدة والمعرفة يقع مصدرا بمعنى ان فيه مخالفة الاصل من وجهين كونه جامدا وكونه معنى وحق الحال ان لا يكون الا اولا فلما مر وامتا الثاني فلما فيها نفس صاحبها في المعنى فهي كالخبر بالنسبة الى المبتدا وقد مر انه الخبر في المعنى عن العين من وجه ثالث وهو التعريف ان كان معرفة ويقع كل من الجامدة والمعرفة غيره اي غير مصدر ومن اسم عين وغيره فالاقسام اربعة فتقول الحال اذا وقعت جامدة بقسميها من المصدر وغيره او المشتقة واذا وقعت معرفة بقسميها من المصدر وغير المصدر بالنكرة تاويلا واجبا في الثانية مطلقا لوجوب تنكير الحال كما مر وفي جميع انواع الاولى ايضا عند الجمهور بناء على شرطية اشتقاق الحال وفي البعض على المختار على ما سنوضحه فالجامدة الواقعة غير مصدر اسماء اعيان متضمنة تاويلها اي لوما على ما لا ينبغي كما تتقلب في الحال اما سمع همزة الاستفهام نحو قول هند بنت عتبة انى السلما عيارا جفاة وغلظا وفي الحيوان النساء العوارك والسلم بفتح السين وكسرها هو الصلح واعيارا الجمع عير للحمار الوحشي والعوارك جمع عارك وهي الحايض من عركت المراة اذا حاضت وقول الاخر في لوايم اولاد الواحدة وفي العيادة اولاد العلات ولقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وسيأتي وبدون الهمزة كقول الاسدي اعورذا ناب في يوم فيعرفني بيوم جبلة التقى فيه بنو عامر وبنو اسد وفي مقدمة بني عامر جمل اعور ذا ناب وهو السن والعرب تكرهه فقال بعض بني اسد لمراه اعور ذا ناب انكارا عليهم استقبالهم اياه فقضى ان قومه انهزموا كانه تطيرا بالعور النقص وبالناب البغض والشر اي تنتقلون اعيارا واشاء النساء وتتحول تميميا وتستقبلون اعور وما اشار اليه من انتصاب اعيارا وما في معناه مما ذكرنا على الحال هو مذهب السيرافي والزمخشري وذكر ابو حيان عن ابن خروف وابن عصفور في اعور ذا ناب ومذهب سيبويه انها منصوبة على المفعول به وذهب الشلوبين وغيره وحكاه الرضي عن سر وقال انه الحق الى انها منصوبة على المصدرية لانه ليس المعنى انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحولون لهذا التحول المخصوص واعيار موصوفة نحو قرانا عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى هذه الحال الموطئة ومقابلها الحال المقصودة لذاتها وهي الغالبة وجمود الموطئة هو القياس فيها كما نبه عليه قربه فلا تكون من الموولة في شيء فلذلك لم يتعرض لها بالتمثيل او دالة على تصغير نحو بعت الشاة ذرعها والبر قفيزا بدرهم ويجوز الرفع على الابتدا او حذف الصفة اي شاة

والقياس

فيه

كما مر

لذلك اما

فتقول

من التقلب

العروب

ذا ناب

منه او على ظرف واقع فيه تفصيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا او على اضافة الشيء نحو هذا خاتم حديد او هذه جبتك خزا وهما من امثلة س وقال تعالى وتنحتون الجبال بيوتا أأسجد لمن خلقت طينا او على تمييز نحو هذا احديدك خاتما او على تنويع نحو هذا مالكذ هبا وهذا تمرك شهريرا بالسين والشين ضرب من التمر وان شئت اضفت او اتبعت مثل ثوب خز وثوب خز او على ترتيب كعلمته الحساب بابا بابا اى مفصلا وادخلوا الاول فالاول واحدا بعد واحد ولا تفرد هذه الحال فلم تستعمل العرب ذلك لا مكررا والاقرب ان نصبهما معا على الحال المتداولة بالمفرد اى مفصلا كالخبز في نحو حلوا حامضا ومنها اسما عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين فالكم في المنافقين نصبين وكون الحال في جميع ذلك سؤول بالمشتق كما اقتضاه الطلاقة مع قرينة جمعه في سياق واحد بين الجامدة والمعرفة التي يجب تاويلها حيث وقعت بالنكرة هو رأى الجمهور بناء على شرط هم فيها الاشتقاق قياسا على الصفة لانها عندهم انما تكون بالمشتق وما في معناه كمررت بقاع عرفج اى كريه ناقة علنداه اى قوية فحيث وقعت الحال جامدة تكلفوا رده الى المشتق والحق كما قال الرضي ما قاله ابن الحاجب انه لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هي المبينة للهيئة فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل منه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط الاشتقاق في الصفة كما سياتي في با بها نعم هو الاغلب فيهما وعلى هذا اجرى المص في المغني فقال لكثير ينوبهم ان الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك وصرح في الاوضح بانها انما تؤول بالمشتق في ثلاث مسائل احداها ان تدل على تشبيه نحو زيد اسدا اى شجاعا وبيت قرا اى مضيئة وقالوا ارتفع المصطرعان عدلي بعير اى مصطحبين اصطحاب عدلي بعير حين سقوطها الثانية ان تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى متقابضين الثالثة ان تدل على ترتيب كعلمته الحساب بابا بابا قال وزعم ابن الناظم انها في الجميع تؤول بالمشتق وهو تكلف وانما قلنا به في المسائل الثلاث لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي والجامدة الواقعة مصدرا كثيرة نحو قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا ثم ادعهن يأتينك سعيا اى ساعيات وانه دعوتهم جهارا اى مجاهرا او قولهم فلان قتل صبرا اى صابرا او لقيته فجاءة اى فاجأ وطلع بغتة اى باغتة وركضا وما اشار اليه مركون المصادر المذكورة في قولك في موضع الحال هو من مبهمي سيبويه وجمهور البصريين قال المص ويؤيده قوله تعالى يأتيانا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق وذهب الاخفش والمبرد الى انها معمولات لافعال مقدرة وتلك الافعال هي الاحوال المتقدرة بها سيبويه سيئا وبركضا وكذا البقية وذهب الكوفيون الى انها مفعولات مطلقة على حد قعدت جلوسا لانها من معنى العامل ومع كثرة ذلك فقال الجمهور لا ينقاس قلنا انها في موضع الحال لم لا يقتصر فيه على السماع وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فاجاز جاء زيد ضحكا وعنه اقتياسه مطلقا وقاسه ابن مالك ولزم في ثلاثة مواضع احدها بعد اما نحو اما علما فعالم اى مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم فناصب الحال هو فعل الشرط المقدر وصاحبها المرفوع برثانيها بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو زهير شعرا وحاتم جودا والاصفح جميلا ويوسف حسنا اى هو مثل زهير في حال الشعر وكذا البقية والتمييز فيهما محتمل لظاهر لانه على تقدير مثل كما قالوا للذي عقيل وقد نصوا على التمييز نحو زيد القمر حسنا ونحو وقال الرضي لانه فاعل في المعنى اى انت الكامل شعرا اى شعر بدليل انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وصرة ليست باحوال ولا مصادر انتهى فيكون ذلك تمييزا

منقولا

منقولا من الفاعل لما شابهها فيما قرن بها الدالة على الكمال نحو انت الرجل اى انت الكامل فى حال علو وهو معنى قول الخليل انت الكامل فى هذه الحالة وقيل تمييز لنسبتها وقيل الرجل الكامل يكون منقولا من الفاعل واما الحال المعرفة الواقعة مصدرا فقليل ومنه المعرفة بالقوله ارسلها العراك قال لبيد فارسلها العراك ولم يذدها فالحال فيها مذكور مولة بالوصف كما فى ما قبلها و بالنكرة اى معتركة اعتراكا لكن التمثيل بهذا انما يأتى على ان اللتعريف فيه وقد صرنا نهاية فيه فجعل هنا ذلك من الحال المعرفة نظرا الى الظاهر وفى بادى الامر وان كان فى الحقيقة وما يؤول اليه ليس معرفة وكذا الكلام فى المثال الذى ذكره بعد وفى المعرفة بالاضافة طلبته جهدى وطاقتى ورجع عوده على بدئه ومررت بزيد وحده والمعنى جاهدا او طايفا وعايدا او منفردا وكون المصدر فى ذلك حالا فى موضع النكرة كما اشار اليه هنا وصرح به فى شرح اللمحة وغيره هو مذهب سيبويه وهذه ثم

او على انها مفعولات مطلقة لحال المقدرة اى ارسلها تعترك اعتراكا وافعله مجتهدا جهدك ومنفردا او حدك اى انفرادك ورجع عايدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف عاملها وجوبا كما فى المفعول المطلق واما المعرفة الواقعة غير مصدر فمنه المعرف باللام ظاهرا مرّ تولهم ادخلوا الاول فالاول والغرض الامر بجميعهم بالدخول وانما جىء بالاول ليدل على انه على الترتيب لامرة واحدة وفى الحديث يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول وفى نصب الثانى قولان المختار انه بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيرهما فى الخبر الزمان حلوا حامضا وتولهم جاءوا الجاءا الغفيرا اى جاءا بجماعتهم الشريف والوضيع ومنه قراءة بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء وضم الراء فالحال فى ذلك مؤولة بالنكرة بتقدير زيادة الوبالوصف اى مترتبين جميعا وفى المعرف بالعلمية قولهم جاءت الخيل بداد وهو علم على جنس التبدد مبنى على الكسر وقع حالا لانه ولد بنكرة اى متبددة وفى المعرف بالاضافة للضمير نحو كلمته فاه الى فى اى متشافهين فهو حال بالنكرة والمشتق كما فى الاوضح وكذا العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم عند الحجازيين كمررت بالقوم ثلثتهم وتسعتهم بالنصب وكذا ما بينهما ومذهب تميم ان موضع موضع المصدر الواقع موقع الحال المذكور فى وضع والتقدير بمحسنا لهم فوضع موضع خمس مصدر خمست القوم وخمسى فى موضع مخمس وتميم تجعله توكيدا فتقول قام القوم ثلثتهم بالرفع وخرجا القوم قضهم بقضيضهم كالعدد فى الوصفين قال ابن كيسان قال الفقش اولهم على اخرهم وبالاضافة الى العلم تولهم تفرقوا ايادى سبا اى متبددين بتبدد الاباق معه وقد تبين بما ذكرناه ان الحال منها معرفة ومنكرة والمعرفة منها جامدة وغير جامدة كما فى ليخرجن الاعز منها الاذل قوله ومقدرة عطف على قوله جامدة اى وتقع مقدرة وهو اشارة الى تقسيم ثان للحال اى لمضمونها بحسب زمان عاملها الى ثلاثة اقسام كما فى المغنى احدها ان تقع مقارنة لزمان العامل بان يكون حصول مضمونها فى وقت حصول مضمون الحديث الذى جىء بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اى مضمونها ماضيا او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعالى وهذا بعلى شيخا فان الاشارة المقيدة بوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا فى حال شيخوخته فالحال المذكورة بمعنى الحال اى حصولها فى حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة وهذا القسم هو الغالب فلذلك لم يحج الى التنصيص عليه مع اخذه من تقسيميه اللذين سنذكرهما فان احدهما وهو القسم الثانى ان تقع مقدرة وهو كما قال المص وابن الحاجب التى تكون بمعنى الاستقبال بان يكون زمان عاملها غير زمانها نحو قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اى مقدرين الحلق والتقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول

فيه م

وهكذا ج

مو ح

الى الضمير ج

وبدل
قبل

الذى تضمنه العامل فى الحال فلا تكون مقارنة له واقتصر فى الاستشهاد من الاية الشريفة على محققين
ومقدرين دون الحال الاولى وهى امنين لان الامن وان كان مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون
من الحال المقارنة لعاملها كما قررناه وللحاجة الى جعلها مقدرة كما وقع لمكى فى كتابه مشكل الاعراب وقد
نبه على ما ذكرناه الدماميني بخلاف التحليق والتقصير فانه بعد الدخول للمعه فالحال بالنسبة اليها مقدرة
كهى فى قوله تعالى طبتم فادخلوها خالدين لان زمن الخلود لا تتصور مقارنته للدخول نعم تقديرها ممكن
ان يكون مقارنا فلذلك كانت الحال فيها مقدرة للمقارنة وقد سبقه الى التمثيل بالاية للحال المقدرة
ابن بابشاذ فى شرح الجمل واعترضه ابن العلج فى نقد عليه فانها ليست فى معنى الاستقبال فتكون مقدرة
وانما هى فى معنى الحال قال وذلك ان الله وعدهم دخول المسجد الحرام فى حال التحليق والتقصير وامن والدخول
وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو واقع فى حال بمعنى الحال كما تقول اتيتك غدا راكبا فالاتيان فى
غد انما هو فى حال الركوب فالحال معه بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان كان حدوثه
فى حال حدوثها فهى بمعنى الحال وان كان قبل حدوثها فهى بمعنى الاستقبال وتعرف فى بمعنى الماضى وايضا
فان الحال بمعنى الاستقبال هى ما يصح تقديرها بالفعل ولام العلة اعنى اللام التى كقولك مررت برجل
معه صقر صائدا به غدا اى ليصيد به غدا وكذا قولك رقيت زيدا المنبر خاطبا اى ليخطب وجئتك
متقرضا لمعروفك اى لأتعرض ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين
ومنذرين فهما حالان بمعنى الاستقبال اى ليبشروا وليندروا ولو قدرت اللام فى الاية الاولى
لكان خطأ لان الله لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يفعلونه فى حال
الامن وتحليق وتقصير وغير خوف فهى حال بمعنى الحال وليست كهى فى قولك مررت برجل معه صقر
صائدا به غدا اى استقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به فانتهى
وانما ذكرنا كلامه بطوله لما فيه من ايضاح المقام والسلام وسميت بهذا الحال مقدرة لان النحويين
كما قال ابن العلج يقدرون لها تقديرا ترجع فيه الى معنى الحال فاذا قلت هذا زيد صائدا غدا
كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه اقترانه بغد فلما كان هذا عندهم لا يجوز
قالوا ايذن حال مقدرة وتقدير ما ان تقول هذا زيد مقدرا الآن له الصيد غدا فقولهم مقدرا
حال بمعنى الحال اى يقدر له الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا به
غدا اى مقدرا له الصيد غدا قال الملم كذا يقدرون واوضح منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد
غدا كما فسرتم من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة بأوردتم قال والذى يقدر وجود معنى الحال هو
صاحبها كالمرور به فى المثال المذكور اى مقدر المرور به انه يصيد غدا وبنى على ذلك عدم صحة كون
جملة لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون حالا مقدرة قال لان الشياطين
لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه وناقشه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان نقدرها
غير صاحبها ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا الصيد به غدا على ان يكون مقدرا
اسم مفعول سواء كان المقدر هو او غيره لم يمتنع انتهى والفتح الثالث وهو ان تقع محكية قال الملم
وهى الماضية نحو جاء زيد امس راكبا قال الدماميني ولم ما قال ايذاع الى ارتكاب كونها محكية
مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به معنى المضى المقارن لزمن عامله الماضى انتهى واما
تمثيله للمحكية بما بقوله نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فسهو وانما هو مثال

للمقدرة

فيه م

وامنين م

فى بدل الكلام

والمعاصر

للمقدرة كما ذكره النحاة ومنهم المص في المغني لان زمن القصد مستقبل والمرور قد مضى فهم تقديره هو المقارن للقصد اى مقدرا القصد به غدا كما مر بسطه ومن عدم صحة مثال القسم الثالث وهي المحكية غير المقارنة يتبين ان الحال باعتبار مقارنتها لزمن العامل وعدمه قسمان مقارنة وغير مقارنة وهي المقدرة لكن قد سبق المص الى تمثيل القسمة وجعل الحال الماضية ليست من المقارنة العلامة ابن العمك كما يوخذ من كلامه السابق وامثلها التي يتقدم وجودها على وجود العامل وجعل منه الحال اللازمة نحو ولدت زيدا عمي وقيت زيدا اعور قال الفنري احوال بمعنى الماضي لا الحال والعطف في قوله وملازمة على جامدة اى وتقع ايضا الحال لازمة وهو اشارة الى تقسيم الثالث للحال بحسب انتقالها معنا ولزومها الى قسمين احدهما وهو الغالب ان تقع منتقلة اى تكون وصفا مفارقا كما لمشتق من الافعال العلاجية كجاءني زيد راجلا او راكبا وهذه هي التي سبق في شرح التعريف لها تقييد تخصيصا في الفعل كالظرف ولهذا قدرت بفي اى في حال الركب الثاني ان تقع ملازمة اى تقع وصفا ثابتا كالمشتق من افعال الطبايع والخلق والعاهات ونحوها كولدت زيدا عميا او اكمه اسودا او الحال اى ولدت

ولقيته

اولقيته لهذا الوصف وعلى هذه الحال وتكون كذلك في ثلاث مسائل كما قال المص احدها الجامدة وقد مر ذكرها والثانية الموكدة وستاتي فيها على هذا اخص من اللازمة وفي الارتشاف يجوز في الموكدة ان تكون منتقلة كقوله تعالى وهو الحق مصدقا انتهى وظاهره ان انقسام الحال الى منتقلة ولازمة لا تختص بالمبينة وسياق كلام المص يقتضي ان الانقسام لذلك انما هو للمبينة لذكر الموكدة بعد هذا وعليه فلا وجه لذكر الموكدة هنا كما قال قريبا بل يقتصر على الاولى والثالثة وهي المتجددة وهي كما قال في شرح اللمحة التي تدل قرينة عاملها على تجدد ذات صاحبها او تجدد صفته قال تعالى نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما ضربوا به الحدوث في قوله تعالى وما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث اى محدث انزاله ومفصلا حال لازمة انتهى ومثلها البدر بن مالك للاولى اعني المتجددة ذات صاحبها وزعم المص انه وهم قال لان الكتاب قديم اى فلا تقبل ذاته التجدد اى الحدوث وكان المص انما بنى عزاه على القول بقدم الحرف والصوت كما هو معتقد اصحابه الحنابلة فلذلك جعل التجدد باعتبار وصف الكتاب وهو الانزال لا باعتبار ذاته كما وصف بالمحدث في الاية على ما اشار اليه وقدره الدماميني بان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى والحق صحة التمثيل بها للمتجدد ذات صاحبها كما جرى عليه البدر بن مالك اذ المراد بالكتاب هنا اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز وهو حادث عند الاشاعرة والمحدث في الاية صفته له جارية عليه لا

هذا هو

سيدنا هو

لان النفسي كما هو مقرر في محله من علم الكلام وانما انزل كلامه هنا على هذا وان لم يبعد حمله عليه لما اطلعت عليه من كلامه ولكونه قد عطف عليه المثال المشهور للمتجدد ذات صاحبها وليس من عادته ذكر مثالين لنوع واحد فتعين جعل التمثيل بالاية للمتجدد وصف صاحبها وتمثيله بقولهم خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها للمتجدد ذات صاحبها كما ذكره النحاة ومنهم المص في شرح اللمحة يديها بدل بعض من الزرافة واطول حال من يديها ملازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاى وضمها ذكرهما الجوهري وفي شرح الشذور عن الجواليقي الزرافة

الا انزاله كما قاله الحنابلة وانما القديم الذي لا يقبل التجدد ولا الانزال هو المعنى هو

بفتح الزاى هذه الدابة التى جمعت خلقا شتى ماخوذ من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح
وهو الوجه والعامة تضمها انتهى وفى الروض للسهيلى يقال زرافة بتشديد الفا قيل لها
اختلط فيها النسل من الابل الجوشية والبقر الوحشية والنعام وانها متولدة من هذه الاجناس الثلاثة
ذكره الزبيدى وغيره وانكره الجاحظ انتهى وفى غير هذه المواضع انما تقع الملازمة بالسماع قال
فى الاوضح نحو قائما بالقسط اذا اعربعا الاوقول جماعة انه حال موكدة وهم لان معناها غير مستقر
مما قبلها وفى شرح اللمحة ان الحال هنا تاتى غير منتقلة قياسا مطردا وجعل منه دعوت الله سميعا
واجيب بانه بمعنى مجيبا ومنه سمع الله لمن حمده اى استجاب له وهى حال مقدرة اى مقدرا الان
انه يجيبنى واعلم ان الحال الكثير مما من الفضلات فى جواز الحذف وقد تقع محطا للمعنى اى تتوقف
صحة معنى الكلام عليها فيمتنع حينئذ حذفها كالحال التى صحب عاملها نحو ولا تمش فى الارض
مرحا او نفى نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وكما فى الحديث نهى عن بيع
الحيوان متفاضلا فانك لو اسقطت الحال فى هذه المواضع لاختل معنى الكلام لانها المقصودة
بالنهى والمنفى دون المقيد بها وهذا الحكم لا يختص بالحال بل هو جار فى كل قيد يوجد فى كلام
زائد على اصل كالوصف وغيره فان النفى انما يتوجه الى ذلك القيد لا الى اصل الكلام وكذا
النهى بل والاثبات قال الشيخ عبد القاهر ان النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد توجه ما يتوجه
الى التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ
او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا سبيل لا شك فيه
اورده فى دلايل الاعجاز واوصى بالمحافظة عليه فان قلت قضية هذا ان الحال الواقعة
فى سياق النفى لا يجوز حذفها مطلقا لانها المقصود بالنفى لا اصل الكلام كغيرها ايضا
قلت قد يقصد الى نفى اصل الكلام ايضا فلا يمتنع حينئذ حذف الحال والتحقيق
المذكور اكثرى لا كلى كما افاده السيد فى شرح المفتاح قال الازرى الى عموم قوله تعالى ان الله
لا يحب كل مختال فخور والسر فيه انه ان اعتبر قيد العموم فى الكلام اولا ثم دخول النفى عليه ثانيا
كان النفى واردا على المقيد ثانيا لقيده اعنى عمومه وان عكس كان القيد واردا على المنفى
مفيدا العموم بقيده والتعويل فى تعيين احد الاعتبارين على القرائن انتهى ومما يمتنع حذفها
فيه فى سياق الايجاب قوله ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الاحياء انما
الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء فلا يجوز حذف كئيبا كاسفا كما قال فى شرح المقصد
لاختلال المعنى به ومنه قوله تعالى وهذا بعلى شيخا وجئت راكبا فى جواب كيف جئت وقد
يمتنع حذفها من حيث الصناعة كما اذا وقعت نائبة عن خبر نحو زيد قائما او بدلا
من اللفظ بفعل فى توبيخ نحو انائما وقد قعد الناس وغيره نحو هنيئا مريئا كما سياتى وافهم
تقييد حذفها بما اذا اوقعت محطا للمعنى انه يجوز حذفها كغيرها من الفضلات ما لم يمنع
منه مانع فى الصناعة كما مر امتناع القرينة نحو لقيته فى جواب لقيت زيدا راكبا او بدونها
كما قاله المص وقد مر وتقع الحال بالمعنى الشامل للبينة والموكدة وهو كما مر تعريفه فى المصدر
موكدة اى مستفاد معناها مما قبلها وهى قسيم الموسسة المتكلم عليها فى الباب المهنا فتكون
وصفا فضلة مسوقة لبيان تاكيد صاحبها او عاملها او مضمون جملة قبلها وقد ذكر وجودها

الفراء والمبرد والسهيلي وردّ بجيئها في فصيح الكلام وهي على ثلاثة اقسام كما اشرنا اليه
اما مؤكدة لعاملها من فعل او شبهه اما معنى فقط نحو ولّى مدبرًا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا
في الارض مفسدين او معنى ولفظا وارسلناك للناس رسولا نحو لكم السمن والفرو والنجوم مسخرات
او موكدة لمضمون جملة ابتدائية عقدية اى معقودة من اسمين بشرط كونهما معرفتين
جامدين جمودًا محضا سواء كان الاول منهما علما او مضمرًا كما سيمثلهما المصنف او غيرهما وذلك المضمون
الموكد بالحال اما يتعين نحو زيد ابوك عطوفا اى اعرفه كذلك فيما سيأتي في عطوفا حال وهي
صفة لازمة للابوة لانها يتلزمها عادة العطف والحنو فكون الاب عطوفا مستفاد
من قولنا زيد ابوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان موكدًا او نحو قولك سالم
ابن دارة انا ابن دارة معروفا لها نسبي فهل بدارة يا للناس من عار اى انا ابن دارة
لا شك في ونحو هو زيد معلومًا اى لا شك فيه وهو الحق مصدقا اذ الحق لا يكون الا مصدقا
ومكذبًا قال المصنف والصواب انه يكون مصدقا ومكذبًا وغيرهم نعم اذا قيل هو الحق صادقا
فهو موكد انتهى ونحو هذه ناقة الله لكم اية او فحي نحوانا حاتم جودًا او تعظيم نحو انت الرجل
كافلا او تحقير نحو هو فلان ماخوذ فخرًا او تصاغر نحو نحن المساكين مظلومين او تهديد
نحو انا الحاج سفاكا للدماء وقوله انا ابو المرقال لحفا فصالنا عادي مدسرًا رنظا المدسر
الدفاع والرنظ الغليظ الخلق او وعيد نحو انا فلان متحكما منك فاتق عضبي وانما شرط
تعريف الاسمين لان هذه الاحوال انما تؤكد شيأ قد استقر وعرف وفي البسيط قد يجوز ان يكون الجزء
نكرة واذا فات الجمود لم تكن الحال موكدة بل ممولة لها هو مشتق او في حكمه ولا تكون الحال الموكدة لهذه
المعاني الا بلفظ دال على معنى ملازم كمترا او شبيه بالملازم في تقدم العلم به كما لو كان عندك علم
بانطلاق شخص في حاجتك ثم سمعت من وراء حايط حسًا فقلت مَن انت فقال انا عبد الله منطلقا
في حاجتك ذكر سر ولا تكون الموكدة الا بعد جملة اسمية كما اشار اليه ونقل الشيخ سعد الدين
في حواشي الكشاف عن اكثر النحويين قال في شرح التلخيص والحق ان الحال التي ليست مما ثبت ثابت
وتنزل الغير كثيرًا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في الموكدة كونها بعد جملة اسمية
لزمه ان يجعلها قسما اخر غير الموكدة والمنتقلة ولتسم دائمة او واجبة انتهى وموكدة لصاحبها
وهذا القسم ذكر المص في اقسام الموكدة ومثله بقولك جاء القوم طرا اى جميعا ونحو من مر في الارض
كلهم جميعا قال وانما قال النحويون ذكر الموكدة لصاحبها ومثلها ابن مالك وابنه بامثلة الموكدة لعاملها
وهو سهو انتهى وقع الحال ظرفا وهذا اشارة الى تقسيم اخر للحال الى مفردة وهي الاصل كما مر وغير
مفردة وهي الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور واخر الجملة عنها لطول الكلام فيها واراد
بالظرف ما يشمل الحقيقي كرايت الهلال بين السحاب والجار والمجرور وهذا استظهر على ارادته
بذكر مثاله الخاصة مع التنبيه على الاول بطريق الاولى فقال نحو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته
اى متزينا ويتعلق احيانية بمستقر المحذوف وجوبًا كما مر وتقع جملة اسمية وفعلية بثلاثة
شروط كونها خبرية قال المص واما قول الامير المجلي في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب فافاد الطالب
ان يضجر ان لا ناهية والواو للحال ورايته بخطه فخطاء والصواب انها عاطفة اما مصدر مضاف
من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اى ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة

نحو مر

ومنه مر

او استقر مر

وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والنصب مثله في قولك لا تشتمني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثله في واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ انتهى واما جازوقوع الحال جملة لان مضمونها قيد عاملها فصح ان يكون مضمون الجملة المقيد ووجب كونها خبرية لان المقصود بها كما مرّ تخصيص مضمون العامل بوقت حصول مضمونها والايقاعية كبعت اوطلقت لا ينظر المتكلم الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل او بدلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه ذكره الرضي واجاز الفراء وقوع الطلبية حالا نحو تركت عبد الله قم اليه وتركته غفر الله له قال المرادي ومنه ظاهر قول الحجاج رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله لكنه مؤول على انه معمول لمحال محذوف اي مقولاً فيهم اخبر تقله وقاله بقلوا بعضه ودخل في الخبرية جملة الشرط ففي البسيط انها تقع حالا نحو افعل هذا ان جاز فعلت يلزم لو او وقيل لا يلزم وهو قول ابن جني وجملة التعجب وسوا كانت خبرية او انشائية على ما مرّ فلا تكون حالا لا يقال مررت بزيد ما احسنه وكونها مجردة من دليل الاستقبال كالسين وسوف ولن فلا يقال مررت بزيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم قال في المغني وبهذا غلط الحوفي حيث اعرب يهدي من قوله تعالى فذاهب الى ربي سيهدين جملة حالية كأنه قال سأذهب مهديا الا ان تريدانها معمولة لما هو حال عند ذلك لمنافاة الاستقبال الحال في الظاهر وان لم تكن حقيقة اذ الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى بنا في الاستقبال كما اشار اليه الرضي وعبارة المصنف والمفتتحة باداة شرط استقبالي فلا تكون حالية نحو ان تقوليم ان تقسدوا في الارض وتحمل عسيتم ان كتب عليكم القتال وقوله لا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر الى اخاف ان عصيت ربي وانما جاز الاضرابية على كل حال ومنه ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث والمعنى كمثل الكلب لاهثا على كل حال اذ لا يصح ان يشرط وجود الشيء وعدمه والجملة في كل ذلك اعتراضية وكونها مرتبطة برابط مما سيأتي ذكره لما مرّ في نظائرها ثم ان كانت الجملة اسمية غير مؤكدة او مضارعا منفيا او مثبتا غير تالٍ الا او لا متلوا بأو وكانت الجملة في كل من ذلك غير تالية لعاطف جاز ان تربط على احد وجوه ثلاثة اما بالواو فقط فالاسمية نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب ونحن عصبة وطائفة قد اهمتهم انفسهم وزعم ابن جني انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت طلوعها وكذا ما هو مثله والمضارع المنفي كجاء زيد ولم يركب عمرو والماضي كجاء زيد وما ركب عمرو وانما ربطوا الحالية بالواو دون غيرها من نظائرها بل اكتفي فيها بالضمير لان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فاصل رابط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقبال بما هو موضوع للربط وهي الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر بان الامر ليس على الاستقبال بخلاف الخبر فهو يتم الكلام والصلة فيها يتم جزء الصلة والصفة لتعيينها بالموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه فكانها من تمامه فاكتفي في ربطها بالضمير وقد تعدد الخبرية والصفة بالواو اذا حصل لها ادنى انفصال وذلك لوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت تحبل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصفة فلا يعرض لها مثل ذلك فلا ترى ابدا مصدرة بالواو وقد تسمى واو الحال لصاحبتها له وواو الابتداء لدخولها على المبتدأ قال في المغني

وبقدره

قيد المضمون

بغير ما ولا كما ولما
أما الى فلا دخل لها هنا
كما مر او ما ضيا منفيا

ذهب اكثر النحاة الى ان الحال لا تكون

ويقدرها ترى والاقدمت باذ ولا يريدون اظهارها معناها اذ للايراد من الحرف الاسم بل الظاهر ما بعدها قيد للسابق كان اذ لذلك ولم يقدروها باذا لانها لا تدخل على الجمل الاسمية ووهم ابو البقاء فزعم في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم فقال الواو للحال وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى اذ والثلاثة بمعنى واحد فان اراد والا بالابتداء الاستيناف فقولها سواء ومن امثلة اذا داخلة على الجملة الاسمية قوله بايدي رجال لم يسموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما واذا سبقت جملة حالية جملة احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر انتهى او يربط بالضمير فقط نحو ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ونحو جاء زيد ماركب غلامه او لم يركب غلامه وزعم الفراء ان الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ وقد افقه الزمخشري وخالفه في كشافه ورجح القول المجهور وهو الصحيح لورودها في مواضع من التنزيل كما ذكرنا ومنه قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام او يربط بهما اي بالواو والضمير معا نحو قوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ولا تقتلوا انفسكم وانتم تشهدون ونحو جاء زيد وماركب غلامه ولم يركب غلامه وذلك في الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة فتقدم حالا والواو معها والضمير مذكور نحو مررت بالبر قفيز بدرهم اي قفيز منه وبيع السمن منوان بدرهم اي منه فيستغنى بنية الضمير عن الواو وقد تقدم ان الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ وقد تنصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامر ومرفقه بالغيب لا يدري ذكر المصنف وغيره واذا كان الماضي مثبتا غير جامد فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة معه في الوجوه الثلاثة عند الاكثرين كما سيأتي في اخر الكتاب نحو جاء في زيد وقد ركب غلامه وجاء زيد وقد ركب غلامه وجاء في زيد وقد ركب غلامه قال الزمخشري وقد كان فريق منهم وقد فصل لكم الان وقد عصيت وسيأتي في كلام المصنف ما يدل على عدم شرطية قد فقد جاء بدونها كقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا وجاءوا اباهم عشاء يبكون اوجاءوكم حصرت صدورهم وان كان الاكثر ذكرها فلذلك يترك شرطيتها المصنف وتمتنع الواو وفي تعين الضمير في مسائل احدها الثانية عما طفا اي الواقعة بعد نحو قوله تعالى فجاءها بأسنا او هم قائلون وثانيها في الجملة الاسمية الموكدة المضمون جملة نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه ونحو هو الحق لا شك فيه وثالثها في المضارع المنفي اما بلا نحو قوله تعالى وتفقد الطير فقال مالي لا ارى الهدهد ام كان من الغائبين وقد تصحبه الواو وكما في التسهيل وجوز ان يكون منه قراءة غير نافع ولا تسأل عن اصحاب الجحيم وقراءة ابن ذكوان فلا تستطيعون التوبة ولا التبعات بتخفيف النون فجعل ذلك خبرا مبتدأ مقدرا اي وانت لا تسأل وانتم لا تستطيعون وقيل لا حاجة الى التقدير بل الواو عاطفة او المنفي بما نحو قوله عهدتنا ما تصبو وفيك شبيبة فما كان بعد العشية صاميا والقياس الحاق ان بما ورابعها في المضارع المثبت المجرد من قد نحو قوله تعالى ولا تمنن

والصورة ليس نحو والستر ياخذ به اكثر من ازف او الضمير نحو بعضكم لبعض عدو وقد تخلو منهما الاسمية ح

في الماء ح

في

تعالى ح

بيانا ح

تستكثر اى حال لو تكثر ترى ما تتفقه كثيرا فيجب حذف الواو فى هذه المسائل استغنآء عنها بالضمير
وامّا نحو قوله علقتها عرضا وقتل قوم محارز نما لعمر ابيك ليس بمرع فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة
والمضارع مؤوّل بالماضى وقيل هى واو الحال والمضارع خبر مبتدا محذوف اى نحن نقتل وهو اختيار
صاحب التسهيل فانه جوز الواو وفيه قال ويمكن ان يكون منه ان الذين كفروا ويصدّون عن
سبيل الله على جعله خبر مبتدا محذوف اى وهم يصدون وحكى الاصمعى قمت واصك عينه اى وانا
اصكّ وخامسها فى الماضى المنافى الا نحو قوله تعالى وما يأتيهم من نبىّ الا كانوا به يستهزؤن
ولا يجوز معه الواو لانقول ما جآء زيد الا وضحك عمرو وفى شرح الرضى لا تمتنع الواو مع وبدونها
فى الماضى بعد الا نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى او الا اكرمنى وسادسها فى الماضى المنفىّ بلو
نحو لا ضربته ذهب او مكث فلا يجوز لما ضربته وذهب عمرو او مكث وتجب الواو فى المضارع
المثبت المقرون بقد كما فى نحو لم تر ذو نبى وقد تعلمون وقع فى النسخة التى هى الاصل
عندنا عطف وفى نحو على المسائل التى تمتنع فيها الواو فكانه سقط منها لفظة وجب فالحقت
فى بقيّة النسخ اعتمادا على ان اصل ذلك لما يقع عن اسقاط القلم وسيأتى منه ذكر نظر وحكمها
مع الماضى والمضارع فى باب الادوات فصل فى احكام الحال مع عاملها وصاحبها بالنسبة
الى التقديم والتاخير والاصل وقوعها موخرة عنهما اما عن العامل فواضح واما عن الصاحب
فلانها بمنزلة الخبر والاصل تاخيره كما مرّ وقد تقع مقدمة جوازا على صاحبها بشرط اشار
اليه بقوله ان لم يكن اى صاحبها مجرورا باضافة كما فى نحو مررت براكبا زيد او منصوبا سوآء كان
ظاهرا او مضمرا فانه يجوز تقديمها عليه عند البصريين كما اضاحكا زيدا وضربت مجردة هندا
خلافا للكوفيين فى المنصوب الظاهر مطلقا سوآء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كما يت تركب
هندا فانهم يمنعونها وفى المرفوع الظاهر الموجز رافعه عن الحال فيمنعون مسرعا جآء زيد ويجيزون
جآء راكبا زيد قيل والاجماع على الجواز مع المضمر نحو خاشعا ابصارهم يخرجون وقد يجب تقديمها
عليه كما اذا اضيف الى ضمير عايد على ملابس الحال نحو لقيتنى شاتما زيدا خوه وجآء زيد هندا خوها
فيمتنع تاخرها عن صاحبها فيهما كما لو كان محصورا بانما نحو ما جآء راكبا الا زيد ويمتنع
تقديمها ان وحصرت نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وقد ذكر المسئلتين فى
المحصور على وجه عام من ان يكون المحصور مرفوعا او منصوبا فى الاستثنآء ولعدم اختصاص شرطية
عدم الحصر لما جوز تقدمه من الابواب من ان الاصل تاخيره بالحال لم يشترط فى جواز تقدمها ان لا تكون
محصورة كما اشترط ان لا يكون صاحبها مجرورا او خرج بالتقييد بذكر ما اذا كان مجرورا فانه ان كان
جره باضافة معنوية كما تجيئنى وجه هند مسفرة امتنع تقديمها اتفاقا لما فيه من الفصل بين
المضاف والمضاف اليه لو قدمت مسفرة على هند ومثله ذلك مفعول التعجب ومعموله بالحال كما سياتى
فى بابه او جر باضافة لفظية نحو هذا شارب السويق ملتوتا غدا وحرف اى او لحرف غير زايد سوآء كان
صاحبها ظاهرا او مضمرا او سوآء كانت الحال اسما او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بكد صالحة ومررت
بهند تضحك فيمتنع تقدمها فى كل ذلك فلا يجوز هذا ملتوتا شارب السويق غدا ولا مررت ضاحكة الا
هند وضاحك بكر ومررت تضحك هند على الاصح فى المسئلتين وهو فى مسئلة الحرف مذهب الكوفيين
منهم سر وزعم ابن هشام انه لم يسبق تقدمها من لسانهم وذكر ابن الانبارى الاتفاق على انه خطاء قيل وفى كل

عرضا ح

عبارة الرضى ونحو والماضى مع الواو قد اضمر نحو ما زرته الا وقد زارنى ولا يجوز الا اقتصارا على قد فلا اعلم ما زرته الا وقد زارنى

ح

منها نظرا ان لم يؤول لا فمذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الجواز قال ابن مالك وهو الصحيح مع ضعفه لورود كما سيأتي وفصل الكوفيون فمنعوا مع الظاهر في الاسم كالمثال واجازوا مع المضمر كمررت ضاحكا بك ومع غير الاسم كمررت تضحك هندا واضرب بقوله غير زيدا من المجرور بالظرف الزائد فلا يقع فيه فيقال ما جاءني راكبا من احد وهو وارد على اطلاق التسهيل واما المنع في مسئلة الاضافة فقد صرح به الرضي واقتضى كلامه كالبدر بن مالك الاتفاق عليه وقال ابن عقيل لا يمتنع التقديم في ما اضيفت غير محضة نحو هذا شارب السويق غدا وفي الارتشاف انه يمتنع ان لم يكن المضاف عاملا في ذي الحال نصبا نحو هذا قتيل هند ضاحكة وان كان نحو هذا شارب السويق ملتوتا غدا والا ففي قال ابن مالك جاز تقديم الحال على المضاف فتقول هذا ملتوتا شارب السويق انتهى قوله ونحوا شار الى الجواب عن ما احج به القائلون بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف غير الزايد في قوله اذا المرء اعيته المروة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد فكهلا حال من الهاء في عليه مقدمة وقوله تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي وقوله عاجلا تعرض المنية للمرء فيدعى والات حين اناءه وقوله مشغوفة بك قد شغفت وانما هم الفراق فما اليك سبيل قالوا ومنه قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ لا يصح كونها حالا من الكاف لكونه مع جاء التانيث فتعين ان يكون من الناس اذ لا ثالث لهما والجواب ان ما ورد من ذلك شاذ فلا يقاس عليه والصواب بان يقال في بيت المتن ان كهلا حال من فاعل المصدر وكذا البقية وفي الاية ما قالوه ان كافة حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتانيث مع انه يلزم على القول بحاليتها من الناس فقدمت كما قال في الاوضح تقديم الحال المحصورة وتعدى ارسل باللام والاول ممتنع كما مر والثاني ظاهر للاكثرين ومنه ارسلناك للناس رسولا هكذا اقال ويقال عليه اذا كان واقعا فكيف يكون فارقا والحق كما قال ابن عقيل ما ذهب اليه ابن مالك من الجواز على ضعف لقلة السماع لا انه ممتنع قال ولا يتم لمن منع حجة فيها زوج وما ينكر من تاويل ما سمع متكلفا انتهى وقد لم ان الحال من فاعل المصدر فيه نظر لان المصدر لا يضمر فيه قال الرضي والجواب المذكور عن الاية فيه تعسف وقد رده ابن مالك ايضا بان الحاق الهاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يات الا في احد بنيتي المبالغة وكافة ليست كذلك وتقع مقدمة على ما عملها وجوبا ان كان لها التصدر نحو كيف جاء زيد فكيف حال بدليل ابدال الحال منها نحو راكبا ام ماشيا وجوازا ان لم يمنع مانع بان لم يكن العامل ولو منصرفا مفرونا بلام ابتداء او اي ولا مقرونا بلام قسم ولا كان جامدا نحو ليس وافعل التعجب ونحوها ولا كان معنويا وهو المتضمن لمعنى الفعل دون حروفه بان كان لفظيا وهو الفعل او شبهه من المصدر والوصف فتقول في المتصرف منه غير المقرون بما ذكر كجاء زيد مسرعا جاء زيد ومنه قوله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون وقال الشاعر سريعا يهون الصعب عند اولي النهى اذا برخا صادف قابلوا الباساء وسواء في جواز التقديم الفعل المتصرف كما ذكر وشبهه كراكبا زيد ذاهب وزيد مجردا مضروب نصب عليه سواء كانت الحال مفردة او جملة مقرونة بالواو كما اقتضاه اطلاق كالتسهيل فتقول وبده على راسه جاء زيد وهكذا نقل صاحب المسايل عن الجمهور جواز تقديم المقرونة على عاملها ونقل عن الفراء المنع وفي كتب المغاربة المنع في الجملة المقرونة بالواو وان تصرف العامل

فيجوز لغة ملتوتا شارب السويق غدا

بدل الطريق

مشرعا

فانّ الكسائي والفراء وهشامًا اجازوا وانت راكب تحسن وانت راكب حسنت وامامنع الجرمي التقديم مطلقا تشبيهًا بالتمييز فيردّه السماع كما مرّ وليس اذ الحال اشبه بالظرف وهو لا يمتنع تقديمه كما مرّ وقد البصريون قاطبة على خلاف قوله ولكوفيين في ذلك تفصيل طويل وخرج بما ذكرنا اذا كان العامل منصرفا مقرونا باللام نحو لأصبر محتسبًا ولا قوين طائعًا فلا يتقدم على اللام الا ان ما في حيّز لامي الابتداء والقسم لا يتقدم عليهما فلا تقول محتسبًا لأصبر ولا طائعًا لاقومن واما تقديمها على العامل بعد اللام فيجوز كما في المفعول نحو لمحتسبًا اصبر ووالله لطائعًا اقومن لك تعالى لا الى الله تحشرون او كان نعلًا جامدًا نحو اما انصرك مستنجدًا او كما احسنه مقبلًا ولا تقول مقبلًا ما احسنه او كان معنويا كحرف التنبيه واسم الاشارة بناءً على القول بانهما يعملان في الحال وكحرفي التمني والترجي كلعل وليت نص عليه الزمخشري وفي ارتشاف الضرب الصحيح لا يعملان والصحيح في كان اعني تعمل وكحرف التنبيه والنداء والنسبة واسماء الافعال وكالظرف والجار والمجرور المتعلقين بالاستقرار وكاسم الجنس المقصود به الكمال واما كما ذكره ابن مالك ونحو ذلك مما يتبيّن اذا صح النص فاضع له البيت فتلك بيوتهم خاوية ونحو ليت هندًا منيخة عندنا ونحو كان قلوب الطير رطبًا ويابسًا ومثله وفهم التنبيه نحو زيد مثلك شجاعًا ونحو زيد عندك قائمًا وخالد في الدار جالسًا ونحو انت الرجل علمًا ونحو انا علمًا فعالم وما اشبه ذلك فالعامل فيما ذكر هو ما يستنبط منها من معنى الفعل كاشير مثلًا فلا يجوز ان يتقدم الحال على شيء من ذلك خلافا لمن اجاز في نحو زيد قائمًا هذا زيد سواء كان العامل التنبيه او الاشارة لضعف العامل المعنوي عن العمل بالتأخير بسبب ضعف مشابهة الفعل لعدم الموافقة في الحروف والصيغة فان العامل اللفظي الذي هو اقوى منه قد يضعف بالتأخير فلهذا جاز الرفع في نحو زيد ضربت بتقديم زيد وامتنع في ضربت زيدًا مع تأخيره فما ظنك بالمعنوي اللهم الا ان كان العامل المعنوي ظرفا مستوفيا تعبيره عنه كما في زيد في الدار جالسا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او جملة اسمية بالواو نحو زيد بالبصرة وماله كثير او ظرفا كما في زيد في الدار عندك عمرو او جارًا ومجرورًا نحو زيد مع عمرو في البستان فيجوز توسيط الحال مطلقا بين المخبر عنه وبين الخبر المتأخر من الظرف او الجار والمجرور في ذلك وفاقا لابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش ومنعه ابن الناظم كقولك في المثال زيد جالسا في الدار وعليه قراءة بعضهم وقالوا مافي بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن والتسمي ان مطويات بيمينه بنصب خالصة ومطويات وفي الشاعر بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم تقدم ولا تؤول الا نفراء ونحو زيد وماله كثير بالبصرة وزيد عندك عمرو في الدار وزيد في البستان مع عمرو ومنه قوله ونحن منعنا البحر ان تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان وجمهور البصريين على المنع مطلقا وعليه جرى في الاوضح فقال والحق ان خالصة ومطويات الصلة ما ولقبضته وان ما التموان عطف على ضمير مستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة لا مبتدأ وبيمينه معمول الحال لا عاملها فاقال والبيت ضرورة وفصل ابن مالك فاجاز بقوة ان كانت الحال ظرفا ومجرورًا وبضعف ان كانت غيرذلك لان الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ولان ما ورد من ذلك غير ظرف ولا شبهه وما اجازه من التفرقة كما اختاره ابن برهان من جواز تقديم

قوله

نحوه

او جارا ام

وعلى

الحال اذا كانت ظرفا ونحو على العامل الذى هو كذلك على المخبر عنه والمخبر عنه وجعل منه قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق قال هنا الكظرف فهو حال والله خبر الولاية وعامل فى الحال ومن لازم هذا اجازة التوسط فهو عين ما ذهب اليه ابن مالك وزيد وجمهور البصريين على منع التقديم على المخبر عنه والخبر جميعا كما اشار اليه المصنف بقوله الا فى نحو الخ لا يقال جالسا زيد فى الدار ولا جالسا فى الدار زيد ولا عندك زيد مع عمرو فيجعل عندك حالا وحكى فى ذلك اجماع لكنه معترض بان الاخفش اجاز فى فدا لك انى واما ان يكون فدا حالا عاملة لكم واجاز الكوفيون قائما انت فى الدار وتخلص من هذا فى التوسط ثلاثة اقوال وفى التقدم كذلك المنع فيهما وهو قول جمهور البصريين والجواز فيهما وهو قول الاخفش والتفرقة بين الظرف ونحوه وغيرهما وهو قول ابن برهان فيهما وقول ابن مالك فى التوسط فقط وفى الصورتين قول رابع وهو للكوفيين التفرقة بين الظاهر فيمتنع وفى المضمر فيجوز ذكره كله ابن عقيل فى المساعد واحترز فى الضابط بمسوق من تاخر المخبر عنه فلا خلاف فى جواز توسط الحال فتقول فى الدار عندك زيد وفى الدار قائما زيد اذا لا محذور فيه تنبيه خالفت الحال ما يشبهها به وهو الظرف فى هذه المسئلة فانه يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف والجار والمجرور خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله نحو قوله تعالى كل يوم هو فى شان وقولهم كل يوم لك ثوب بتقديم الظرف على الجملة باسرها والحال لا تتقدم عليه عند سر مطلقا ولا عند الاخفش الا بشرط تاخر عن المبتدأ كما جرى عليه المصنف وذلك لتوسعهم فى الظرف دون الحال فقوله ولا افعل تفضيل عطف على قوله مقرونا بلام الابتدا باعادة حرف النفى اى ولا كان العامل صفة تشبه الفعل الجامد كافعل التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا واكفاهم ناصرا فلا يجوز تقديم الحال عليه لا يقال هو خطيبا افصح الناس لانحطاطه عن اسم الفاعل ونحو لعدم قبول علامات التثنية والجمع والتانيث وكذا الصفة المشبهة كما قال الرضى لضعف مشابهتها للفعل وهو قضية كلام المفصل لكن ظاهر كلام المصنف كغيره جواز تقديمه عليها وهو نص قول البصريين على ان جملة تحلين من قول الشاعر بجوت وهذا تحلين طليق حالا وطليق هو العامل فى محلها الا اذا كان افعل التفضيل عاملا فى حالين لاسمين متحدى المعنى ومختلفى واحدهما مفضل على الاخر فانه يمتنع تقديمهما معا على افعل التفضيل كتاخرهما عنه ويجوز بل يجب تقديم حال الفاضل منهما عليه كما فى نحو هذا البسر اطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا حال من الضمير فى اطيب ورطبا حال من الضمير المجرور بمن ومفردا حالان متصلتان والعامل فى بسرا ورطبا افعل التفضيل وهو اطيب وفى مفردا ومعانا انفع بجوز ذلك وفاقا لسر كما نسبه اليه بل لك وهو ابن كيسان وابن جنى والفارسى فى التذكرة وابن خروف وهو الاظهر من كلام المازنى ولن يلزم منه عمل هو كما لعامل المعنوى فيما تقدم عليه لتضمنه معنى عاملين اى هذا يزيد طيبه فى هذه الحال على طيبه فى هذه الحال ولا حاجة فى ذلك الى اضمار كان تامة عاملة فيهما مقدرة مع اذا فى المستقبل ومع اذا فى الماضى كما ذهب اليه المبرد والزجاج والسيرافى والفارسى فى الطيبات واختار ابن عصفور والى اضمارها ناقصة كما جوزه بعض المغاربة والمنصوبان خبران لا حالان

خ بدل
ولا زيد جالسا فى الدار

لانحطاطه عن اسم

حال من الضمير فى انفع ومعانا
حال من عمرو فبسرا ومفردا هو

بل هو

حينئذ هو

واستدل بالتعريف نحو زيد المحسن احسن منه المسئ على الاصح وهو ان العامل في الحال المتقدمة
هو فعل كان التامة خلافا لمن ذكر ولاعرف التنبيه واسم الاشارة فيما تقدم الحال الاولى
فيه اسم اشارة كمثال المتن فوجب ان لا يقال الا في حالها كما ان المجئ في جاء زيد لم يكن الا في حال
الركوب ونحن نعلم ضرورة صحة الاشارة الى البشر في حالة البشرية فرع فذ يفعل لكن تفهم
التشبيه فيعمل في حالين متقدمة عليه ومتأخرة عنه كقوله تعيرنا انا قالة وتحن تعاليك
انتم ملوكا تعيرنا انا فقراء وتحن صعلكتنا ملككم في حال ملككم فحذف مثلوا قام المضاف
اليه مقامه مستضمنا معناه واعمله لما فيه من معنى التشبيه قال المص وهذا الاعراب اجود مما قيل
في البيت وقال ابو حيان الصحيح ان النصب بمقدر اى اذا كنا صعاليك ومن شروط تقديم
الحال على عاملها التي لم يذكرها المص منا ان لا يكون العامل صلة لال فلا يقال مسرعا الجاني
زيد ولا الا مسرعا جاء الذي زيد بل يجب التاخير فتقول الجاني مسرعا زيد وبحرف مصدري
كيعجبني ان تقوم مسرعا فلا تقول ان مسرعا تقوم وهذا اذا كان الحرف المصدري مما
يعمل والا لم يمتنع نحو عجبت مما يجا تري زيدا والاصل عجبت مما تري زيد يجا فان كان العامل
صلة لغير ال لم يمتنع التقديم عليه نحو من الذي خا نعا جاء الاصل من الذي جاء خا نعا وان يكون
مصدرا مقدرا بالحرف مصدري كيعجبني ركوب الفرس مسرجا فلا يجوز مسرجا ركوب الفرس
يعجبني فان لم يكن مقدرا بالحرف جاز نحو قائما ضربا زيدا الاصل ضرب زيدا قائما اي
اضرب فيلزم تاخير الحال عن العامل في الصور المذكورة ولم يحتج الى اشتراط ذلك هنا لما مر
من ان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم عليهما ولما سيأتي من ان معمول المصدر
ايضا لا يتقدم عليه لا فرق في ذلك بين الحال وغيرها من المعمولات فلذلك حذف اشتراط
الامور الثلاثة لعدم اختصاص شرطيتها بالحال فصل وتقع الحال متعددة مع اتحاد
عاملها قياسا على الخبر والنعت اما وجوبا وذلك بعد اما ينبغي ان ترد فاخرى مقرونة
باما او بأو قال تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وقال وقد شغفني ان الابزال
يروعني وخيالكما طارقا ومغاديا فكذا بعد لا كقوله لا راغبا ولا راهبا ويستباح في الشعر
انفرادها بعدها كقوله فهرت العدي لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخدائع والمكر واما
جوازا مع اتحاد صاحبها او تعدده والاولى المتعددة لواحد وتستعمل بعطف نحو قوله
تعالى ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا ونبيا قال السفاقسي
مصدقا حال عطية موكدة ومثلي مقدرة وكذلك سيدا وحصورا وفي الاوضح ان ذلك ليس من
تعدد الحال نظرا الى انه في الصناعة عطف نسق لاحال وهو مخالف لما مر منها وفي الاوضح
من ان الواو تمتنع من الجملة الحالية التالية عاطفا ولا لها كالجر في ذلك وهو يتعدد مع
العطف وقد مر له نظير هذا البحث في الجر وبغير اى بغير عطف نحو جاء زيد راكبا ضاحكا
وقال علي اذا ما جئت ليلى بخفية ... زيارة بيت الله رجلان حافيا والقول بالتعدد في مثل
هذا مما انفرد به الصاحب وهو من مهب الفتح قياسا على تعدد النعت اتفاقا كما قال وعلى
الجر على الاصح مع اتحاد المنعوت والمجرور عنه وذهب الفارسي وجماعة منهم ابن عصفور الى المنع الا في

انعل

افعل التفضيل كما مرّ وقالوا في المثال والبيت ونحوهما انه على التداخل ومعناه ان تكون الاولى
في المثال الحال من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى المستكن وهي العامل اذ هي صفة
للحال الاولى والحال المتداخلة هي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال
السابقة كما قال الكافيجي وقال المعربون في قوله تعالى يا بني تميم من ذكر مرورهم محدث
الا استمعوك وهم يلعبون حال من فاعل استمعوك ولا هية حال من فاعل يلعبون فهي متداخلة
اوصال من فاعل يسمعون فهي متعددة قال في المغني وينكسر قول الفارسي في منع تعدد الخبر
بالافراد والجملة المنع لذلك في الحال الثانية وهي المتعددة لمتعدد قيل والظاهر ان ليس
من باب تعدد الاحوال لان كلا صالح لصاحبها نظير قول البدريين ما لكم في غير في باب المبتدأ
في قوله بداكم يد خير مما يرجى انه ليس من باب تعدد الخبر لان يداكم في نوع مبتدأين فحكم بعدم
التعدد لان كل خبر راجع الى مبتدأ قوله بجمع اي مع جمع للحال من الجمع مقابل التفريق فشمل جمعها
وتثنيتها كما سياتي كائنا في الحاد اي في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ اخصر
سواء اتحد اعراب من له الحال نحو قوله تعالى وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والاصل ائبة
دائبا او نحو وسخر لكم الشمس والقمر والنجوم مسخرات او اختلف اعرابه نحو لقي زيد عمرا ضاحكين
وقضيته وجوب الجمع وهو الظاهر وقال الرضي لا مانع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا
او لقيت زيدا راكبا ومع تفريق للحال في تغيره اي في غير صورة اتحادها وهو صورة اختلافها
لفظا فتفترق بينهما بغير عطف كما في الاوضح لقيت زيدا مصعدا منحدرا وليستحيل
التداخل في هذا كما قال المم ويعطف ايضا كما قال الرضي لقيت زيدا مصعدا ومنحدرا قال
عمرو بن كلثوم وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وحينئذ يقدر في مثل
ذلك مما قرينة فيه تدل على صاحب كل من الحالين اولها اي اول الحالين وهو مصعدا في المثال
لثانيهما اي الثاني من الاسمين صاحبي الحالين وهو المفعول وثاني الحالين وهو منحدرا للاول من الاسمين
وهو الضمير الفاعل على عكس الترتيب تقليلا للفصل بين الحال وصاحبها ما امكن اذ في ذلك فصل
واحد وفي الترتيب فصلان فالتقدير المذكور لازم كما يعطيه ظاهر عبارته كالتسهيل وصرح
في المغني بالان امن اللبس لقرينة قائمة مقالية او حالية يعرف بها صاحب كل من الحالين فيجوز
الاتيان باولهما لاول الاسمين وثانيتهما لثانيهما على الترتيب نحو قولامرئ القيس خرجت بها
امشي تجر وراءنا على اثرنا اذيال مرط مرحل فامشي حال من المذكر وهو الضمير في خرجت وتجر بالتاء
للمخاطبة حال من الخاء في بها والمعنى انها تفعل الاثر بذيل مرطها حتى لا يعرف احد ممن يقفو الاثر
مكاننا والمرحل بالمهملة والجيم ازار خز فيه علم وقول الاخر لقي ابني اخويه طائفا مجدبة
فاصابوا معتمدا ويجوز عكس الترتيب عند خوف اللبس وجواز الترتيب وعكسه عند امنه وهو
ما نص عليه ابن السراج وجرى عليه في التسهيل واقتضى كلام في المغني انه قول النحويين وقيل
بالترتيب فيما قرينة فيه يعرف بها صاحب كل من الحالين كما في المثال السابق فيتعين اولا هما الاول
الاسمين وثانيتهما الثاني ولا يجوز العكس لانا امن اللبس لقرينة يعرف بها صاحب كل منهما
فيجوز العكس كقوله تحدرت سعاد ذات هوى معنى فرحت وعاد سلوانا هوا فذات هوى
حال من سعاد ومعنى من التاء وكهذا ما نقله ابو حيان عن التسهيل وهو يعطي ان ما مرّ في المثال

راجعة

يجوز ان يكون كل واحد منهما صاحبه
كلقيت مصعدا زيدا منحدرا وان
يتاخر احدهما كما مثل م

كلام م

كلقيت هندا مصعدة منحدرا فاختلاف الامرين
جاز عنه عن الخاطب بعض ما يجب كل من الحالين
واوجد الذي يدل على ظاهر كلامه من
تعين على الترتيب م

قوله
من الحالين

قال الرماني الحال الاولى هي التي تكون صاحبها والحال الثانية هي التي تكون صاحبها
ليكن كما قبله وقد ورد ما ظاهره خلاف ذلك
وقد تعرض لذلك الصعيدي
عن يعقوب ابن السكيت
اولا عن ابن السكيت
كان مصعدا ليس من الحال
الثاني الاسمين وبين الاولى
تقدم الفصل في المثال الاول
هذا ما ذكره في المثال الاول
عمل الاول للثاني على الثاني
والعكس جوز ان لم يلبس انتهى
صعيدي

انه واجب لايجوز ونحو قولك الرضى فيه يجوز على ضعف جعل حال المفعول تجنبه وتاخير حال الفاعل
كلفيت زيدا مصعدا منحدرا او المصعد لزيد انتهى واستدلاله بما ذكره البيانيون في اللف
والنشر من ان الترتيب في النشر بان يجعل الاول من اوصاف النشر للاقرل من الامور الملفوفة والثاني
للثاني اولى من عكسه كقوله تعالى جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
واجاب المصنف في حاشيته التسهيل على ما نقله الدماميني بان النشر انما يجوز عند الوقوف على فهم المعنى
وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال مع تعدد
صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين الا عند قيام قرينة انتهى واذا قلت ضربت زيدا
قائما ففي المفصل يجعل قائما حالا من التاء والكاف ونحو في المغني قالوا وقد يحتمل الحال كونها من
الفاعل وكونها من المفعول نحو ضربت زيدا قائما قال تعالى وقاتلوا المشركين كافة قال
الرضى اذا لم تكن قرينة جاز جعلها لمن قامت به من الفاعل او المفعول ويؤيد فقه قول التسهيل
لا تكون الحال لغير الاقرب الا لمانع يعني من تذكير او تانيث ونحوهما كلقيت هندا ضاحكا
وعلى اعتبار القرينة جرى فقهاء الشافعية ففي الاشباه والنظائر للعلامة تاج الدين
السبكي ان الاصحاب راعوا في ذلك القرينة فقالوا واللفظ للبغوي في التهذيب لو قال
ان قذفت فلانا في المسجد فانت طالق يشترط ان يكون القاذف في المسجد ولو قال ان قتلت
فلانا في المسجد يشترط ان يكون المقتول في المسجد لان مقصوده الامتناع عن هتك حرمة
المسجد في القتل بكون المقتول فيه والقذف يكون القاذف فيه انتهى وتقع الحال محذوفة
العامل اذا وقع فضلة نحو قوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ذا رسول
ومن خلقت وحيدا اي خلقته وتقع محذوفة العامل جوازا لقرينة حالية كحضور معناه
نحو قولك راشدا مهديا للمسافر اي لو سرت وقولك ماجورا للقادم من الحج اي رجعت وذكر
في هذا الرفع على تقدير مبتدا اي انت راشد ونحو او مقالية كتقدم ذكر الاستفهام نحو راكبا
لمن قال كيف جئت اي جئت ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
فهو منصوب بمحذوف تقديره نجمعها نجمعها فحذف لدلالة لن نجمع كذا قدره سر وشار بقوله ومنه الى
خلاف الفراء فيه فانه جعله مفعولا ثانيا قال في المغني والصواب قول سر لان فعل الجمع اقرب من فعل
الحسبان ولان بلى ايجاب للمنفي وهو في الاية فعل الجمع انتهى وذهب بعضهم الى ان تقدير بلى
نقدر قادرين قال ابن يعيش وهو ضعيف لان اسم الفاعل اذا وقع حالا لم يجز ان يعمل فيه فعل
من لفظه لا تقول قمت قائما وانت تريد الحال لان الحال لابد فيها من قرائن اذا كانت فضلة في
الجزء وذلك لافائدة فيه لا تقوم الا قائما انتهى قلت لا يمتنع ان تكون حالا مؤكدة حينئذ وتحذف
وجوبا في الحال الجارية مثلا نحو قولهم لمن ينتقل من حالة الى حالة اليمية مرة وقيسيا
اخرى اي تتحول والمعنى تتخلق باخلاق تميم مرة وباخلاق قيس اخرى ولا تعتمد على واحد منهما
كان ثبت له هذه الحالة ويوبخ عليها فان الاستفهام ليس على حقيقته وشمل نحو ما جرى
مجرى الامثال من الاسماء الجامدة المتضمنة توبيخا على ما لا ينبغي كقوله في التسلم اعارا
البيت . واعور ذا ناب كامرة وفي الحال المبينة انزد يارتمن او غيره مقرونة بالفاء ثم
نحو اشتريته بدرهم فصاعدا او فزايدا او ثم ساعدا قال الصبان ثم بمنزلة الفا الا ان

الفا

١٩١

الفا اكثر في كلامهم وفهم منه الواو الثاني هنا وقد نقل عليه النحاة اي فذهب الثمن صاعدا
اوزايدا اي ذهبت القراءة زايدين اي كانت كل يوم في ذي اجزاء يقع بعضها بدلهم والباقي
باكثر وتقول في غير الثمن قرأت القرآن كل يوم جزاء من القرآن قصاعدا اوزايدا اي ذهبت القراءة
زايدة اي كانت كل يوم في ازدياد وفي الحال الثانية عن الخبر نحو ضرب زيد قائما اي حاصلا اذا
كان قائما وقد تقرر في الحال الواقعة بعد الامر للفظ بالفعل من الصفات الغير المتضمنة توبيخا
ر المتضمنة فالاول نحو هنيأ لك وعايدا بكما هنيأ فهو عند المعظم حال كما اشار اليه المصنف قائمة
مقام الفعل الناصب لها فالتقدير هنيأ مريأ صفتان نصبوبما ناصب المصادر المدعوها الفعل
غير المستعمل اظهار المجرد له للدلالة التي في عليه كانهم قالوا اثبت ذلك هنيأ مريأ او نحاه هنيأ كما زعم
الهوفي في قوله تعالى فكلوه هنيأ مريأ لا نائب مناب الفعل والفعل لا يوصف ونزعم بعضهم انه
يستعمل وحده غير تابع لهنيأ وجا التفريق بينهما في بيت انشده المبرد كل هنيأ وما شربت مريأ
وجوز الزمخشري ان يكون هنيأ في الاية صفة مصدر محذوف وهنيأ وان يكون حالا من ضمير
المفعول وان يوقف على فكلوه ويبتدأ هنيأ مريأ على الدعا فينتصب انتصاب سقيا ورعيا
واما الصفات المتضمنة توبيخا فهي الجمع استفهام نحو اقايما وقد تقعد الناس واقاعدا وقد سار
الركب وبدون استفهام نحو قاعدا قد علم الله وقد سار الركب فهذه كلها عند السيرافي وابن يعيش
وغيرهما احوال موكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير اوعوذ عاذ بكما واتقوم قائما واتقعد
قاعدا والقول فيها كالقول في اسماء الاعيان نحو افي السلم اعيارا واتميميا مرة واعودوذا ناب كامر
الان العامل المحذوف في الصفات يقدر من لفظها بحكم مخالف في اسماء الاعيان فاظالما لم تكن
ماخوذة من فعل صحيح الوقد قدر من لفظ اتتحم تميميا مرة وتتفيس قيسيا اخرى كما قلت في قائما وقد
قعد الناس وعلى هذا جرى المصنف وصحح ابن مالك في الصفات المذكورة تضعف رد تجيئها في الحال
وعن بعضهم ان هذا الباب مقصور على السماع فلا يقال اخارجا وقد دخل الناس الا ان سمع وقيل نزعم
ترانه مقيس يقال لملازم صفة دايما عليها ومنها ى من عامل الحال المحذوف وجوبا عامل موكد
الجملة الاسمية نحو زيد ابوك عطوفا وانا ابن دارة معروفا وتقدير احق فيما كان المخبر عنه غير انا
او احق بانا للمفعول فيما كان المخبر عنه انا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اذا كنت
منه على يقين ويقدر ان بعد الجملة لافظا الداخلة عليه فلا يقدر الا بعد تمامها كما في قولك زيد قايم
غير شك واشار بقوله ومثل الخلاف في ذلك فقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمستقر نحو انا عالم
سخيا ومع كونه لا يطرد في مثل هذه نافذ الله لكم اية وهو الحق مصدة قال ليس القصد كونه سخيا
وفرقت تسميته بحالم وقد قال ابن خروف هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه والتقدير تنبه لزيد
معلوما وردّ بان المتضمن معنى التنبيه هو الحرف دون الاسم وقال الرضي الاولى عندي ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه ولغيره وقد مر منا الاشارة
الى ضعف الحال نفسها تتمة من الاسماء ما لزم الحالية كفاءة وقاطبة فلا يضافان ويقع
كافة وقاطبة في كلام من لا يوثق بعربيته غير حال وقد خطؤا في ذلك منهم الزمخشري في خطبة المفصل حيث قال
محيطا بكافة الابواب والجزري في المقامات بقاطبة الكتاب قال الشيخ ابو محمد بن الخشاب استعمال قاطبة
مضافة الى ما بعدها وتعريفها بدوادخال حرف الجر عليها يدل على جهله بعلم النحو فانه كان فيه مقصرا جدا

اخذ في الازدياد بقال هذا هم

فيتقيد بما يفيد ثبت يكون حالا مؤسسة وقد يقيد بما لا يفيد ثبت وكذا انتصابه فيقيد ثبت وكذا يجوز كونه صفة للمنشا

الاتيان بفعل من لفظها كما في انتميا مرة وقيامه اخرى اي تتعود وقيامه

ر لذا بالاصل اتتحم

في الموضعين هم

وصحح في اسماء الاعيان انتصابها على المصدر وزعم المبرد ان الصفات هم

ر بدل ويقدر بان بعد الجملة فانها الداخلة

وثوث

التمييز

باب التمييز

ويقال له التفسير والتبيين والمبين والمميز والمفسر وهو في اللغة
فصل شيء عن شيء ومنه ماز الشيء يميزه ميزا وامتاز وانماز اي انفرد واعتزل قال الله تعالى
وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفردوا عن المؤمنين بدليل قوله يوم تقوم الساعة
يومئذ يتفرقون وفي الاصطلاح كما قال الزمخشري وهذا كالجنس يدخل فيه الحال وغيره وتخرج عنه المعرفة
المنصوبة على التشبيه نحو هو حسن وجها فان فيها في هو حسن وجها الا التنكير وهذا بناء على مذهب
البصريين ان التمييز لا يكون معرفة واجاز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه تمسكا بما جاء منه معرفة
كحكاية ابن زيدا فضلت الخمسة عشر الدرهم والعشرون الدرهم وقوله صددت وطبت النفس
يا قيس عن عمرو ونائله البصريون على ان الفيه زائدة لا معرفة كما مر فيها وقوله جامل فتيلم يذكر
الا هنا وفي القطر اشار الى اعتبار في المعنى وهو فيقيد غالبا لا لازم اذ من التمييز ما هو مشتق نحو لله
درع فارسا لكنه قليل كما صرح به في شرح الشذور وقد قيل ان هذا القيد لم يذكره غيره واحترز به
عن الصفة في نحو رجل طويل لانه مبين للابهام الذي في رجل لكنه مشتق وعن الحال لانها فارقته المغنى
انهما اجتمعا في خمسة امور كونهما اسمين نكرتين فضلتين رافعتين للابهام وافترقا في سبعة امور
فذكر منها ان حق الحال ان يكون مشتقا وحق التمييز الجمود وقد يقعان كسنان فتقع الحال جامدة نحو
هذا مالكه بيضا والتمييز مشتقا نحو لله درة فارسا فكانه انما قال لضا جامدة وفي الحال فضلة لينبه
على ان الاصل والاكثر فيهما ذلك فورود كل منهما على خلافه مع قلته غير قادح في تعريفهما اذ المعرف
منهما هو الاغلب ولهذا اقتصر في تعريف الحال على قسم الموسعة لغلبتها والتعاريف عند الادباء
يغتفر فيها من المسامح ما لا يغتفر في غيرها وقوله تفسيرا لما انبهم من الذوات او النسبة هذا
القيد هو المحقق للتمييز به تخرج الحال تحقيقا لما هاتين ويدخل النسب والذوات بخلاف
التمييز فانه يرفع الابهام الحاصل في الذات كعندي رطل زيتا او في النسبة الاسنادية كطاب
زيد نفسا وهذا هو الوجه الثاني من وجوه افتراقه مع الحال وتخرج بهذا القيد ايضا القهقرى
في نحو جاء زيد القهقرى فانه مبين لهيئة الذات التي هي الرجوع لان فهمها معلومة غير مبهمة وهو
الانتقال الى ابتداء الذهاب عنه ومنه يعلم ان ما لا يحصل به رفع الابهام لا يصح ان يكون تمييزا فلا
يقال عندي عشرون سياه وفي شرح الصفاقسية ان الكوفيين لا يجيزون في عشرون مثله لان التمييز
مبين ومثل مبهمة انتهى والصواب الجواز في مثل هذا لان الاضافة بينت المراد وقد اجازه سيبويه
وحكى لعل الدار مثالك وقد يرد على هذا التعريف ضمير الغائب في نحو مررت به رجلا فانه نكرة يرفع
الابهام المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا مع انه ليس تمييزا في الاصطلاح وانما المضاف اليه
في نحو خاتم فضة والمجرور في نحو ما في ثلاثة رجال قفيز يلزم دخولها في المحدود ولكونها تمييزين
والتمييز قد ينجر اذا كان جرما اضيف من نصبه كما في هذين فلا ضير في صدق التعريف عليهما وقد يقال
المعرف انما هو المنصوب بقرينة ما سيأتي في بعض من قوله وناصبه ولانه بصدد التبويب للمنصوبات
فيكونان واردين على التعريف ولو لكن اخذا من عصفور وابن مالك المنصوب قيدا للتمييز مع ان
ذكره يستلزم الدور وقوله انبهم فيه عجمة لان الفعل لا يكون الا من افعال العلاج والتاثير دون
المعاني فلا يقال اتعلم زيد الا بهم ومن ثم قيل انعدم خطا لان الاعدام انتفاء الوجود وفعله فلا يسمى علاجا
وتاثيرا وشار بادأة التردد الى تقسيم التمييز الى النسبة ويسمى المنصوب عن تمام الكلام وتمييز
المفرد ويسمى المنصوب عن تمام الاسم والمعنى ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول

الذي

الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل والمراد بتمام الاسم كونه بحالة لا يصح اضافته معها وتمامها اما بنون الجمع نحو ثوبان او بالاخرين اعمالا او شبههما كعشرين رجلا او التشبيه كمنوين عسلا او بالتنوين ظاهرا كرطل زيتا او مقدرا كخمسة عشر رجلا او بالاضافة كمثلها تمرا وناصبه اي حكم التمييز النصب كونه فضلة والناصب له مفسرة بالبناء للمفعول اي الاسم المبهم ان كان اي المفسر مفردا المشبه بالفعل اذا تم بفاعله كلاما جاء المفعول بعده منصوبا كذلك التمييز لوقوعه بعد تمام الاسم كان الاسم التام قبله عاملا فيه مثل ما نصبت الفعل التام بفاعله الناصب للتمييز في نحو عشرين درهما وقفيز برا وصاع تمرا ورطل زيتا عسلا يوضحون وقفيز وصاع ونحو وناصبه الفعل او شبهه والمراد بشبهه هنا ما يتضمن معناه وحروفه من المصدر والوصف المتضمن لمعناه فقط كاسم الفعل ونحو يده درهم فارسا وعبر عن هذا في الجمع بشبهه اي كان مفسر نسبة حاصلة في جملة فعلية كطاب زيد نفسا او شبهها وذلك وذلك اما اسم فاعل مع مرفوعه كزيد مستقيم شحما او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عينا او افعل تفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا او غير مستقر او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا والمصدر كعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو صبك زيدا جللوسرعان ذا اهالة قال لسيبا نسبة في الاسماء الى فاعلها او الى ما يقوم مقامه داخلة في مفهوم هذه الاسماء فصارت شبيهة بالجملة بخلاف النسبة في الاضافة فانها خارجة عن الاسم المضاف وكلامه يقتضي ان تمييز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره المغاربة خلافا لما في التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد وما ذكره من ان الناصب لتمييز النسبة هو الفعل او شبهه هو مذهب سر والمازني والمبرد والزجاج والفارسي قال السيرافي في طاب زيد نفسا بسبب ما انتصب عن التمييز بمعنى ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانتصاب التمييز لانه بمعنى ان زيدا عامل في التمييز وذهب المحققون الى ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه واختار ابن عصفور والمفرد اقسام ربعة احدها المقادير وهي الالات الموضوعة ليعرف بها قدر الاشياء تحقيقا كالقفيز والاردب للكيل والرطل والمن للوزن والكوب والذراع للمساحة وليس المراد بها اذا انتصب عنها الاسم نفس المقادير بل المقدرات بها لان التمييز انما ينتصب عنها اذ هي المبينة ولهذا تدخل عليه كما ستعرفه فقوله وهي اي المقدر منه نحو صاع تمرا او قفيز برا والواو اي المقدر به نحو منوين عسلا وهو تثنية منا كعصا ويقال فيه من بالتشديد وتثنيته منان وهذه اوقية ذهبا والمساحة اي المقدر بها نحو جريب نخلا وذراع ثوبا وشبر ارضا والمراد تمييز الصاع وعسل تمييز المنوين ونخل تمييز الجريب ونحو ذلك كما اذا اريد بالمقادير نفس الالات التي يكال او يوزن وبمسح بها تعينت الاضافة على معنى اللام ولا يجوز النصب فتقول لظرف عسل عريد الوعاء الذي يكون فيه العسل ويصلح له ومثله قفيز بر ورطل زيت للالة التي يكال بها البر ويوزن بها الزيت ويصلح لذلك الثاني وشبهها اي شبه المقادير المذكورة وهي المقاييس التي لم توضع للتقدير بتحقيق بل تقديرا والمراد بها ايضا اذا انتصب الاسم عنها المقدر بها على وزان ما مر في المقادير نحو قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره مما يشبه الوزن اي المقدر به ونحو سمنا بكسر السين وسكون الميم مهملة بعدها ياء خفيفة اسم لوعاء السمن مما يشبه الكيل اي المقدر به وليس به حقيقة لان السمن مما يكال به السمن ويعرف به مقدار بل اسم لوعاء يكون صغيرا وكبيرا ومثله وطبا بفتح الواو وسكون الطاء

وبالموصل قاسم لوعا اللبن وسقاما وزرق خمرا وراقو دخلا ونحوها في السما موضع مراحة سحابا مما يشبه
المساحة اي المقدر بها ومن ذلك كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق
اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو هذا باب ساج وخاتم حديد اوجبة خز فان الخاتم فرع الحديد وكذا
ما بعده الا ترى انك لا تتصور حتى تزيد مقدار الباب على الساج ومقدار الخاتم من الحديد ولو اردت نفس ذلك
لخفضت نحو ما فعلت جبة الخز بالاتباع ولا يجوز في التمييز اذا لم يكن مقدارا وكون النصب في ذلك
على التمييز كما جرى عليه المصنف هنا هو مذهب المبرد وقيل على الحال وهو مذهب سر وعليه جرى المصنف في الحال
قال وخص منها الاضافة وقد مر النصب في كلامهم ورجح ابن مالك والمصنف ايضا في المغني كونه على التمييز
لسلامته من نحو الحال ولزومها ووقوعها عن نكرة ورجح هشام قول سر لان الاسما المذكورة ترفع
الظاهر كقولهم سرج خز صفته وكتاب طين خاتمه ويوصف بها ولو قصد التمييز لكانت الاضافة
هي الراجحة ولو كان ما قبل هذا المنصوب بمعرفة ترجحت حاليته لذلك فان لم يتعين اسم البعض
بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصابه لا اسم على التمييز قاله الرضي ومن ذلك التمييز
عن المثلية كقولهم ان لنا امثالها ابلا ومالنا مثله رجلا قال تعالى ولو جئنا بمثله مددا
ومما جرى عليه من كونه ليس من المقادير بل من شبهها هو مذهب البعض قال في الارتشاف ومذهب
سر انه من المقادير ومذهب الفارسي انه ليس منها وقال ابن الصايغ على التمرة مثلها زبدا يشبه
المقدار لان المعنى على التمرة قدر مثلها كما ان المعنى في رطل وقفيز قدر رطل وقفيز قال ان هذا
من مقدار المساحة او مقدار الوزن لان المعنى قدر مثلها مساحة او وزنا ونظير عليه شعر كلبين
دينا اي مثل شعره حمل على هذا التمييز عجب نحوان لنا غيرها شاة وسواك رجلا فهو محمول على
مثلك انسانا بالتضية ويجوز جر النوعين من المقادير وشبهها ممن مطلقا اي سواكان
المميز مضافا نحو ملا الارض من ذهب وملئ امثالها من ابل وغيرها ممن شا اولم يكن نحو رطل من
زيت وصاع من بر ومن هذه الجارة للتمييز للتبعيض كما في الارتشاف وغيره وقال الشلوبين
يجوز كونها بعد المقادير وشبهها زايدة عند سر كما في نحو ما جاني من رجل وظاهر كلام الرضي في باب
حروف الجر انها للتبيين فانه قال في المبينة تعرف بان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور
بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور على ذلك المبهم مثلا يقال للرجل انا اثنان في قوله تعالى اجتنبوا
الرجس من الاوثان والعشرون الها الدراهم في قولك عشرون من الدراهم والضمير في قولك عشرون
من قايل انا القايل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها وبعدها لان
المذكور بعض المجرور وباسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت
بالدراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان المعينين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم
فمبينة لصحة اطلاق المجرور على العشرين انتهى ويجوز جر النوعين بالاضافة اي باضافة
المميز الى التمييز ان لم يكن المميز بالتاء للمفعول مضافا كشبر ارض وقفيز بر ومنوي عسل
فان كان مضافا نحو بمثله مددا وملئ الارض ذهبا وجب النصب وقد اجيز في النوعين وجهان
احدهما غير النصب بالتمييز والجر وهو الاتباع فيعرب باعراب ما قبله صفة وهو قول سر وقال ابن السراج
رطل زيت ولي مثله رجل وخمسة اثواب على البدل او الحالية وفيه تكلف الاشتقاق كالصفة والثالث
الاعداد الصريحة والمراد بها ايضا اذا انتصب عنها الاسم المعدود لا مجردا لعدد كما مر في الكيل والوزن

ونحوهما

وما فعلت جبتك الخز

باب التبعيض

زبدا

عن الغيرية

الها

اليدراهم

وتسعة وتسعين

ونحوهما وانما ينتصب التمييز عنهما من احد عشر نحو قوله تعالى في رأيتُ احدَ عشرَ كوكبًا تسعة وتسعين نحو قوله تعالى ان هذا اخي له تسع وتسعون نجة فشمل المبدأ والغاية كما مثلنا وما بينهما نحو اثنتا عشرة عينا والمعدود نحو وعدنا موسى ثلاثين ليلة وتمييز ما مفرد كما يفهم مما يأتي مع تمثيله هنا واجاز الفراء عندا احد عشر رجالا واعرب الزمخشري شبا طا من قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا تمييزا واعرب به غيره بدلا من اثنتي عشرة والتمييز محذوف والتقدير اثنتا عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العدد اجمع لان السبط مذكر وذكر ابن مالك انه تمييز وان ذكر انما بعد رجح حكم التانيث كما رجح ذكر كاعبان ومعصر في قوله ثلاث شخص من كاعبان ومعصر وتبين بهذا ان التمييز قد يكون جمعا بعد الاعداد وقال ابن ايا زاذا كان بعد العدد وجب افراده كقولك عندي عشرون درهما لان الجمع يفهم من لفظ العدد فلا حاجة لجمعه وان لم يات بعد ذلك جاز جمعه كقوله تعالى بالاخسرين اعمالا ولا يجوز جر هذا التمييز بمن كما فهم تخصيصه الجر بالنوعين الاولين فلا تقول احد عشر من درهم قال في الارتشاف وحكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين واخواتها الى المفسر مذكرا او معرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوب وهو شاذ عند اصحابنا لا يبنى عليه غيره انتهى وعطف الاعداد على المقادير يوذن بانها ليست منها وهي طريقة الفارسي وابن عصفور وابن مالك قال في شرح الفطر وهي طريق المحققين لان المراد بالمقدار ما لم تر حقيقة بل مقدار حتى تصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا الا على معنى اخر يتعين على سبيل التقريب لا على التحقيق وبعض النحاة يجعل المقدار مشتركا للعدد وعليه جرى ابن الضايع والابدي والارضي وقال في البديع انه وان كان مقدارا الا انه ليس له آلة يقدر بها المقادير كما يقدر بها سائر المقادير كما يقدر بها اي الاعداد والكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا وهي اي كنايات الاعداد ثلاث كم الاستفهامية وهي اسم بمعنى اي عدد صالحة لقليل العدد وكثيره نحو كم عبدا ملكت وفي البسيط انها عند بعضهم للتكثير قال والظاهر الاول لصلاحية الجواب بالاقل نحو ثلاثة واثنان في جواب ذلك وحكى الاخفش كم مكث عبدا لله يوما او يومين ويجوز الفصل بينها وبين مميزها في السعة نحو كم لك عبدا وكم اتاك رجلا ولا يجوز ذلك في العدد كعشرين واحد عشر واخواتها الا في الضرورة كقوله على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا وقوله لي خمس عشرة من جمادى ليلة لا استطيع على الفراش رقادي وممیزها كمميز عشرين واخواتها لا يكون الا مفردا اذا بهما خلافا للكوفيين كما اشار اليه بالمثال ويكون منصوبا كما يوخذ من قوله ويجوز جره بمن حال كونها ظاهرة مطلقا اي سواء جرت كم ام لا نحو كم من عبد ملكت وهكذا في الكافية وقال الارضي مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا عن في نظم ولا نثر ولا دل على جواز في كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته قال المولى سعد الدين بعد ان نقل هذا عنه وقد قال بنو اسرايل كم اتيناهم من اية بينة انتهى واشار الى الاحتجاج بالاية على ورود مجرورا بمن مع التسليم والتظريف ومنع ان دخل على كم جار قال سر وسالته يعني الخليل عن قوام على كم جذع بيتك مبنى فقال الفياس النصب وهو قول عامة الناس واما الذين جروا فانهم اراد وا معنى من ولكنهم حذفوا تخفيفا وصارت على عوضا منها انتهى فاجرى عليه من جواز

بالتزامهم

وتقريره

مفرد دائما ومنصوب ولا يجوز جره مطلقا بإضافة كما مر زاد ابن مالك الا في الاستفهامية

الاقتدار

يا جرير مه

الجر بمن مضمرة بشرطها المذكور وهو مذهب الخليل وسيبويه جماعة كما قال ابن خروف وخالف الزجاج وهشام فحكى النحاس عنهما ان كان يخفضه بكم ولا يحذف شيأ وضعف بالتزامهم دخول حرف الجر عليها ولو كان على الاضافة لم يلزم وقولهما بان بإسقاط الحذف ليس مذهب المحققين ضعيف فقد رأيت كلام الخليل وتقريره له وكذا قول من اجاز الجر بدون دخول حرف الجر عليها لعدم القياس والسماع ومنهم من منع الجر مطلقا واما كم الخبرية فهي اسم بمعنى كثير وتشارك الاستفهامية كما قال في المغني في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار للتمييز والبناء ولزوم التصدير على المختار كما سيأتي زاد في الارتشاف وجواز حذف تمييزها بدليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية انتهى **قلت** والاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي قال واما الاستفهامية فلوجوب تنكير التمييز واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب فابهام المعدود ايضا ليكون دالا على ابهام عدده اذ بهما يعرف العدد بمعرفة المعدود انتهى وتفارقها في خمسة قال المصنف وهو ان الكلام مع الخبرية محتمل للصدق والكذب وان المتكلم بها لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر بخلاف الاستفهامية فانها تختص بالماضي كربّ فلا يجوز كم غلمان سأملكهم ويجوز كم عبدا سأشتريه كذا في الاوضح وان المبدل بالخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام بخلاف المبدل بالاستفهامية كما سيأتي في المبدل تقول في كم الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلاثون وان تمييز الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها كما مر بخلاف الخبرية فلا يفصل بينهما الا في الضرورة كقوله كم دون مية موماة يهال لها اذا يتهم الخريت ذو الجلد واما الخبرية فتمييزها مجرور دائما باضافتها اليه كما في نثرة ومائة لا يمن ممنوعة خلافا للفراء بدليل منع جر عند انفصاله في النثر بل يكون منصوبا حملا على الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل ويكون مميزها مجرورا والكلام في هذا الباب انما هو في المنصوب اورده هنا على اسلوب اخر هذا الكلام فقال واما الخبرية اذا ثبت ان ايرادها هنا استطرادا وتتميما للفائدة لما بينها وبين اختها الاستفهامية من المناسبة وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب مميز الخبرية اذا كان مفردا وجعلوا منه قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري مفرد نحو كم عبدا ملكت وتمييز المائة فما فوقها كالالف فانه يكون مجرورا باضافتها اليه ومفردا غالبا نحو مائة جلدة والف نسمة وجاء في الشعر جمع مميز المائة وظاهر كلام سيبويه في النثر حمل عليه بعضم قراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين باضافة مائة قال الفراء من العرب من يضع السنين موضع السنة واعربها الا كرون بدلا او بيانا والتمييز محذوف اي ثلاثمائة زمان ذكر في الارتشاف وجاء مفردا منصوبا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء ومثله في رواية من نصب مائة من قول حذيفة ترضى الله عنه فقلنا يا رسول الله اتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة الى السبعمائة فاجرى الالف واللام في نصب التمييز مجرى النون في مائتين عاما لاستوائهما في المنع من الاضافة وذلك يقوي مذهب ابن كيسان من جواز الالف درهما والمائة دينارا ومجموع نحو كم عبيد ملكت كتمييز العشرة فما دونها اي الثلاثة وما بينهما فانه يكون مجرورا باضافته اليه ومجموعا وحقه ان يكون جمع تكسير من ابنية القلة كثلاثة

افلس واربعة اعبد وسبعة ابحر وقد يكون جمع تصحيح في مسئلتين ان يعمل بالكسرة كسبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات والثانية ان يجاورها اسم تكسيره الكلمة كسبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور سبع بقرات ويضاف لبناء الكسرة في مسئلتين احداهما ان يعمل بناء القلة كثلاث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فنزل لذلك منزلة المعدوم فالاول كثلاثة قروء فانه جمع قرء بالفتح وجمعه على اقراء شاذ والثانية ثلاثة شسوع فان اشساعا قليل لاستعمال وقد يكون تمييزها مفردا اللفظ كاسم الجنس والجمع كشجر وتمر فيجر بمن تقول تعالى فاخذ اربعة من الطير وقد تخفض باضافة العدد كقوله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وتمييز الخبرية بالمفرد اكثر من تمييزها بالجمع بل قيل شاذ وهي في الحالين للتكثير عند المبرد ومن بعده من النحاة وزعم ابن طاهر وتبعه ابن خروف انها للتقليل والتكثير كرب وقالا انه مذهب سيبويه والكسائي وقد افاد المصنف حكم مميز الاعداد باقسامها الثلاثة من العشرة فما دونها والمائة فما فوقهما وما بين العشرة والمائة بحسب الاعراب وهو الجر في الاولين والنصب في الثالث وحكم مميز الاولين بحسب الافراد والجمع وافهم اقتصاره على بيان حكمهما في ذلك ان مميز القسم الثالث وهو المنصوب لا يكون الا مفردا او الجمع وافهم اقتصاره على بيان حكمهما في ذلك ان مميز القسم الثالث وهو المنصوب لا يكون الا كما اشار اليه بالتمثيل هنا بنحو احد عشر كوكبا وتسع وتسعون نعجة واستغنى بما ذكر هنا من احكام مميز الاعداد عن اعادته في باب العدد كما استغنى بذكر الكنايات الثلاث هناك عن عقد باب لها واما تمييز المفرد عن غير العدد فان كان جنسا وقصدت الانواع فثنه ان اريدت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فالمفرد كعندي مثله تمرا او تمرتين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او ان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك للرجلا او رجلين او رجالا فالمراد بالجنس هنا ما يقع منه لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير فتم جنس ورجل بخلافه كذا ذكره الرضي وسكت المصنف حكم مميز التثنية والجمع ان شاء الله تعالى ويجوز في المتعاطفين ومما عمة وخالة من قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت علي عشاري ثلاثة اوجه احدها الجر لهما على الاتباع اي على صلها خبرية كما هو القياس في مميزها والثاني الرفع لهما عليه اي على الاخبار مع تقدير تمييزها بلفظ حلبة او وقتا اي كم حلبة او وقتا وعمة مبتدأ وان كان نكرة لوصفه بلكم وبدعا محذوفة مدلولا عليها بالمذكور قبل المعطوفة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بالدعا وهو اعوجاج في الرسغ من اليد او الرجل يعني لكثرة خدمتها وسقيها الخلق خلقة كما حذفت لكم من صفة خالة مدلولا عليها بلك الاول والخبر فقد حلبت سقطت اداة العطف مع المعطوفة عليها لان الخبر عن هذا الوجه متعدد ونظيره زيد وعمرو قام وعدي جلبت بعلى لتضمنه معنى نقلت او تسلطت لكراهة خدمتها واستنكافها منها وكم على هذا ظرف لخبر المبتدأ او مفعول مطلق كما تقول اضربتين زيد ضرب وامرتين زيد ضرب والثالث النصب اما على التمييز كما مر لان الفرزدق تميمي او على الاستفهام التهكمي كان نفس الحلب ثابت الا انه ذهب عنه الحلاب اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن تحلبن منى

مثله ه

المذكور ه

فقد نسبته وعليه فكم مبتدأ خبره قد جلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم والثاني من كنايات
العدد كذا وترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون كلمتين بافيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه
وذا الاشارية كقولك رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا وتدخل عليهما تا التنبيه كقوله تعالى
اهكذا عرشك الثاني ان تكون كلمة مركبة من كلمتين مكنيا بهما عن غير عدد كقولك لمعظم انا بمكان
كذا وكذا وورد في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا والثالث وهو المراد
ان تكون كلمة مركبة مكنيا بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وتوافق كاين الاتية في البناء
والابهام والافتقار الى التمييز وليس لها الصدر بقولك قبضت كذا وكذا وتمييزها واجب النصب
فلذلك لم يحتج للتنبيه عليه لان الباب معقود للمنصوب ولا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا
للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح
فهذا قال فقهاؤنا وهم من الحنفية كما نقله ابن ايا زو غيره يلزم القائل عندي كذا درهما انه
وبقوله كذا درهما ثلاثة وبقوله كذا وكذا درهما احد عشر درهما وبقوله كذا درهما عشرون
وكذا كذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم
على هذه التفاصيل غير مسلمي الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن
ابي عصفور وصاحب الفصول ابن معطي وهم ابن عصفور فنقل الاتفاق على اجازة ما اجازه
المبرد ومن معه وليس كذلك فمذهب البصريين ان تمييزها لا يكون الا مفردا منصوبا
كيف كانت اريد بها عدد قليل ام كثير كما قاله ابن مالك وذكر البستي في تعليقه ان ابا الفتح
سئل ابا علي عن قولهم له عندي كذا كذا درهما وكذا كذا درهما وان الاول يحمل على احد عشر والثاني
على احد وعشرين فقال هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو كذا انما كذا بمنزلة عدد
منون وقيل له ايضا ان كذا درهم خرج على ما تقدم فقال الخرخطاء لان ذا تمنع من الاضافة
وتوجب النصب لانها فاصلة كالنون قال ابن ايا زفبهذا تبين لك ضعف هذا عند كابر المعلمين
انتهى واما مذهب اصحابنا الشافعية فقال الغزالي في الوسيط اذا قال له كذا قال له علي
شيء فيقبل منه تفسيره بكل ما ينطلق عليه ذلك واذا قال كذا كذا فهو تكرار واذا قال كذا وكذا فهو
كقوله شيء وشيء فقد جمع بين مبهمين واذا قال كذا درهم يلزمه درهم واحد وكذا اذا اكد وقال
كذا كذا درهما واذا عطف فقولان احدهما يلزمه درهم واحد كالاكد بين المبهمين بشيء واحد والاخر انه
يلزمه درهمان لانه فسر احدهما واعفى عن تفسير الاخر انتهى واذا قال كذا وكذا درهما بالنصب مع الواو
وجب درهمان على المذهب والا درهم وقال المزني يلزمه درهم واحد وقال في نحو له علي
كذا درهما انه لا يلزمه الا درهم واحد نصب الدرهم او جره او رفعه اما في النصب فلانه مفسر
لما ابهمه بقوله كذا وانتصب على التمييز واما في الجر فلانه بدل من ذا او صفة له واما في الرفع
فلانه صفة له وتقدير له على شيء هو درهم قالوا ولا نظر الى الاعراب في تفسير الالفاظ المبهمة
ولا تتوازن المبهمات بالبينات وقد وقع كذا مفردة بل الاكثر استعمالها مكررة بعطف
اي مع عطف كقوله عد النقس ثم بعد بوسا كذا كذا وكذا الطفا به نسي الجهد دونه اي دون
عطف نحو كذا كذا درهما وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك
انه مسموع ولكنه قليل والثالث كاين وهو كما قال في المغني اسم مركب من كاف التشبيه واي المنونة

وهذا

واحد وكانه

ملح ٥

ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في المركب شبه النون الاصلية ولهذا رسم نونا في
المصحف ومن وقف بحذفها اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف ويقال فيها كاين بالف بعد
الكاف وهمزة مكسورة منونة وفي قراءة ابن كثير وكاي بهمزة ساكنة بعد الكاف وياء مكسورة منونة
وفي قراءة ابن محيصن والاشهب كي بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة منونة حكاها المبرد وتوافق كم م
في الابهام والافتقار الى التمييز لبنائها ولزوم التصدير وافادة التكثير بارع وهو الغالب نحو
وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة
وابن عصفور وابن مالك مستدلين بقول ابي بن كعب لابن مسعود كاي تقرأ سورة الاحزاب
اية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في اشياء كثيرة وكم بسيطة على الاصح خلافا لمن زعم تركيبها من الكاف
وما الاستفهامية ثم حذفت الفها للجار وسكنت ميمها تخفيفا واغنى الا تقع مجرورة خلافا لابن
لابن قتيبة وابن عصفور حكيا بكاين تبيع هذا الثوب وان خبرها لا يقع الا مفردا وان انتصاب تمييزها
قليل كما يشير اليه قوله والغالب جر تمييزها كما في اية الشريفة وكاين من دابة حتى زعم ابن عصفور
لزومه وبرده قول سر وكاين رجلا رايت زعم ذلك يونس وكاين عندنا في رجلا الا ان اكثر العرب
لا يتكلمون به الا مع من انتهى ومن النصب قوله اطرد الياس بالرجا فكاين * الما تم يسرم بعد عسر *
وقوله وكاين لنا فضلا عليكم ومنة * قديما ولا تدرون ما من منيم * وذو المنسئة اي صاحب
المنسئة اي بميزها اقسام اربعة احدها غير محول ذاتي ومحول ويسمى منقولا وهو ثلاثة اقسام اما
منقول من مضاف فاعل يصح اسناد العامل من فعل او شبهه كاسم الفعل اليك عني كما شتعل
الراس شيبا اي اشتعل شيب الراس وسرعان ذا اماله اي سرعت اماله ذا واسرعان مثل لفاعل
اسم فعل بمعنى سرع والاماله هي الشم واذا صح كون التمييز خبرا عما قبله صح جعل ما انتصب
عنه وملابسته المقدرة له كرم زيدا اباه يصح ان تقول زيد اب فيصح ان يكون زيدا هو الاب
اي كرم زيد نسبته ابا اي اكرم من اب فلا يكون ح منقولا من فاعل ويدخل من عليه ويجوز ان
يكون التمييز ليس لزيد بل لابيه فيكون الاصل كرم ابو زيد اي اكرم اباه فيكون منقولا من
فاعل ولا يجوز دخول من عليه واذا لم يصح كونه خبرا عما قبله تعين ان يكون لملابس ما انتصب عنه
كطاب زيد اراد فيكون محولا عن مضاف مفعول نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وغرت
الارض شجرا اي حفرت بئرا الدار ومنه ما احسن زيدا او بالخلاف ما احسن رجلا الان اصل الاول
ما احسن ادب زيد ولا يقال ما احسن رجل مع ان المراد بالرجل نفس زيد واتفقوا على المحول من مضاف
فاعل واختلفوا في المفعول فاثبته اكثر النحاة وتبعهم الجزولي وابن عصفور وابن مالك والمصنف
ونفاه الشلوبين والابدي وابن ابي الربيع وخرجوا الاية على البدلية على حذف الضمير اي وفجرنا
الارض عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثه اي ثلثه او على المفعولية باسقاط الجار اي بالعيون او على
الحال اي محالا وحكى لعلما قال في شرح اللمحة قال الشلوبين وكذا التقدير غرست الارض
شجرا قلنا لو كان كما زعمت لم تلزم العرب في ذلك التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالحال في وقت
وايضا ليس الشجر مغروسا بها ولا العيون مفجرا بها بل هي نفس الشيء المغروس والمفجر او محول عن
مضاف غيرهما اي غير الفاعل والمفعول كالمبتدا وذلك اي التمييز المحول عن ذلك هو الواقع بعد
اسم التفضيل الصالح للاخبار به اي باسم التفضيل عندا عن التمييز وعلامة ذلك صحة

يعني م

فجرنا الارض عيونا الاصل فجرت عيون الارض

جعله فاعلاً للتفضيل بعد جعله فعلا لان ما صلح ان يخبر به التفضيل عند صلح ان يكون فاعلاً في المعنى نحو
قوله تعالى فقال لصاحبه وهو يحاوره انا اكثر منك مالا فالاصل مالي اكثر من مالك فاضاف المضاف الذي
هو المبتدأ ونصب على التمييز واقيم المضاف اليه مقامه منفصلا فصار انا اكثر مالا منك ويصح جعله
فاعلا في المعنى لو جعل افعل فعلا فتقول كثر مالي ومثله زيد احسن وجها والاصل وجه زيد احسن من
غيره فالتفاضل في الحقيقة في التمييز وهو المال في الاول والوجه في الثاني فان لم يصلح للفاعلية
بعد جعل افعل فعلا لم تجز نصبه بل تنقبين اضافته نحو مال زيد اكثر مال وزيد اكرم رجل اذ لا يقال مال
زيد كثر مالا اذ لا يكون المال مالا ولا زيد اكرم رجل اذ لا يخبر بكرم رجل عن غيره والضابط انه اذا كان
ما بعد التفضيل ليس من جنس ما قبله انتصب نحو زيد اكثر مالا او من جنسه انخفض نحو زيد افضل رجل
فامّا اي ان قيل يشكل على ما ذكرتم من اشتراط الصلاحية للاخبار به عنه قوله تعالى ثم بعثناهم لنعلم
اي الحزبين احصى لما لبثوا امدًا فالجملة مفعول لنعلم وهو معلق وامدًا تمييز مع انه لا يصح ان
يقال احصى الامد للزيد ليس محصيا بل محصى فالجواب ان احصى فعل ماض بمعنى ضبط لا افعل تفضيل
فلا يكون مما نحن فيه ومَا مصدرية وامدًا مفعول به والجملة خبر ثم ولما لبثوا حال من امدا لان صفة
النكرة اذا تقدمت عليها اعربت حالا او مفعولا له من حيث المعنى اي لاجل لبثهم او به واللام زائدة
ومَا موصولة وامدًا مفعول لبثوا على اسقاط الجار اي لبثوه من امد فامدًا من ما او من الضمير
العائد على الموصول اي لبثوه مذكر من الوجوه السبعة قسي في اعرابه وقيل احصى اسم تفضيل من الاحصاء
بحذف الزوائد كقولهم هو احصى للمال وافلس من ابن المذلق وامدًا نصب بفعل دل عليه التفضيل
كقولهم واضرب منا بالسيوف القوانسا، لا على التمييز لما مرّ وامّا اي ان قيل ايضا يشكل على
شرطية ما ذكر امران احدهما قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية
الله او اشد خشية فان الظاهر ان التقدير يخشون الناس خشية كخشية الله او خشية اشد من
خشية الله والثاني قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم آباءكم او اشد ذكرًا فان التقدير فاذكروا الله
ذكرًا كذكركم آباءكم او ذكرا اشد من ذكركم آباءكم فيكون اشد في الابيتين صفة لمصدر محذوف وهو لا يصلح
للاخبار به عن التمييز في الابيتين لانه يلزم ان تكون الخشية والذكر الموصوفان بالتفضيل اشد من
سائر الخشيات والاذكار في المميز لان التفاضل فيه فيلزم ان يكون للخشية خشية وللذكر ذكر ولا
يستقيم ذلك فكان القياس اضافة اليه لكونه من جنس ما قبله كما مرّ فالجواب انهما ليسا مما نحن فيه ايضا
امّا الاول وهو اشد خشية فلان حال بتقدير ان اذا فجائية وفريق مبتداء ومنهم صفته ويخشون
خبره والناس مفعول به وكخشية الله مضافة للمفعول وهو في موضع الحال من فاعل يخشون والمعنى
يخشون الناس كائنين كخشية الله او مشبهين اهل خشية الله منه او اشد خشية معطوف عليه والمعنى
يخشون الناس حال كونهم اشد خشية من غيرهم اي الله تعالى في الخشية وامّا الثاني وهو اشد ذكرًا فلانه
منصوب اما عطف على آباءكم ويكون ذكر بمعنى مذكور والمعنى او ذكركم اشد مذكورا من آبائكم او منصوب
خبرًا كونوا مقدرًا امدلولا عليه بالمعنى اي فاذكروا الله كذكركم آباءكم او كونوا اشد ذكرا الله منكم لآبائكم
قاله ابو البقاء او هو اي اشد حال من ذكرا وذكرا مصدر للذكر او كذكركم في موضع الحال لانه في التقدير
نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال واشد معطوفا عليه في حال معطوفة على حال وبصير كقولك
اضرب مثل ضرب فلان ضربًا التقدير ضربًا مثل ضرب فلان فلما تقدم انتصب على الحال وحسن تاخير

ذكرا

ذكرا انه كالفاصلة فحسن القطع ولو تقدم لكان فاذكروا الله ذكرا كذكركم فكان اللفظ يتكرر وهم يجتنبون كثرة تكرار اللفظ فلهذا المعنى وحسن القطع تأخر وهذا الوجه ذكره ابو حيان في البحر واشار ايضا الى توجيه اخر وقال انهم غفلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا على الحال ايضا وهو نعت لمقوله ذكرا لو تأخر فلما تقدم انتصب حالا ولو تأخر لكان اوذكرا اشد بمعنى ذكركم آباءكم ويكون اذ اذاك اوذكرا اشد معطوفا على محل الكاف من كذكركم انتهى وهذا الوجه اعترض عليه المص بانه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وابو علي لا يجيزه بالظرف فالظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به فلذلك ترك هذا الوجه ومثل قول بعضهم في قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف كان صفة للامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال ذكره في المغني وقد اشار ابو حيان الى ما اورده المص فذكره واجاب عنده في البحر بان الحال كالظرف فيجوز فيها ما جاز فيه وقد اجيز الفصل به بين العاطف والمعطوف قال الدماميني ولو قيل انه عطف الجمل والتقدير واذكروا اشد ذكرا لم يتجه السؤال من اصله انتهى وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب في اشد خشية ايضا وقال الزمخشري انه معطوف على الضمير المجرور اعني واو اذكروا عادة الجار فلذلك اسقطه المص ايضا وان قدر اعني اشد خشية واشد ذكرا في الايتين اي قدر كل منهما نعتا لمصدر اي مقدر من لفظ العامل المذكور على ما هو الظاهر ولا يأتي نصب التمييز الا بان يجعل ذلك من باب شعر شاعر وجد جده وهو اسناد الفعل وما في معناه الى غير من هو له مجازا كالمصدر في المثالين والمفعول في نحو قوله تعالى في عيشة راضية ونحوها بجعله بمنزلة الفاعل بالغة فيصح حينئذ ان يكونا تمييزين لكونهما فاعلين في المعنى على جهة المجاز بجعل الخشية ذات خشية والذكر ذاكرا والتقدير حينئذ في الاول فاذكروا الله ذكرا اشد من ذكركم آباءكم وهذا اخر جه الفارسي وابن جني فان لم يجعل من هذا الباب امتنع عطفه على ما قبله لعدم تقدير المصدر بمشتق الغوات شرط صلاحيته للاخبار كما ذكر بل يكون معطوفا على اسم الله والمعنى كخشية الله او كخشية اشد خشية من الله على فرض وجود ذلك وانما قيل هذا اشارة الى جواب اشكال اخر على شرطية ما ذكر وهو انهم يزيد افضل الناس رجلا بالنصب مع انه لا يصلح فاعلا في المعنى اذ لا يقال يزيد افضل رجل فيجيء يفضل رجل عن غيره والجواب ان النصب انما جاز لتعذر الاضافة اي اضافة افعل الى النكرة لكونه قد اضيف الى الناس فعدل الى النصب لئلا يضاف الشيء مرتين فلو حذف ما اضيف اليه التمييز جاز جر النكرة كزيد افضل رجل هذا اذا كانت النكرة تغني عن المضاف اليه كما في المثال والا تعين النصب نحو ولو جئنا بمثله مددا مثل الارض ذهبا اذ لا يجوز مثل مدد ولا مثل ذهب

تكملة اذا تحد تمييز النسبة مع ما قبله معنى طابقه في الافراد وضديه فتقول كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا وكذا المونث كما تقول في الخبر زيد رجلا والزيدان رجلان ونحو فاطمة وحسن اليك رفيقا فانما افرد لانه رفيقا وخليطا وصديقا يستغنى بمفرده عن جمعها كثيرا في الاخبار وغيره اولان التقدير وحسن رفيق او اليك رفيقا فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحد فيطابق نحو حسن زيد وحسنا والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التمييز للافراد معناه او لكونه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طاب الزيدون اصلا وكرما وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر نحو تركا لاتقيا سعيا وجاد

من هو بالمصدر اي لذكركم اباكم او لذكر مثل ذكركم وفيه العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار

الاذكياء وعيا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو تخالفا ليكن اراء وتفاوتوا ذهابا ومنه بالاخرين اعمالا واذا قصد المباينة بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى فخطاب الزيدون نفسا وتروا عينا اولى من انفس واعين لافادته المقصود باختصار قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان اوقع في محذور تعين تركه فيجمع وان كان بعد مفرد فتقول كرم الزيدون اباء افضل ما اكرمهم من اباء اوما اكرم اباءهم ولو افردت لاوهم ان المقصود كرم ابوي الزيدين وهو واحد وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت ثوبا لاوهم انه ثوب واحد وغير محول هذا قسم المحول وهو رابع الاقسام من مميز النسبة وهو ضربان كما قال في شرح اللمحة مشبه بالمفعول وغير مشبه به فالاول نحو امتلا الماء ماء ونعم رجلا زيد وعجبت من النسبة كما قال في امتلاء مطاوع ملا فكانك قلت ملأ الماء الاناء ثم صار الماء تمييرا لبعدان كان فاعلا وان المعنى نعم الرجل زيد وكان بهذا هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع تمييز الذلك المضمر وفعل المرفوع تمييز والثاني واليه اشار بفصله عما قبله بقوله ومنه اسعارا بمغايرته له في ذلك وفيما سياتي من جاز جره اي ومن غير المحول ما لا شبيه به ويقع بعد ما يفيد المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب اعم من ان يكون بصيغته المشهورة نحو اكرم به اباوما اشجعه رجلا وابرحت جارا بالمحول والمملوة وكسرتا المخاطبة اي اعجبت وبالغت يقال ابرحه بمعنى اعجبه وبمعنى اكرمه واعظمه وقولهم فلان لله دره فارسا فاذا قلت لله دره فارسا لم يعلم بايّ شيء مدحته فاذا قلت فارسا عرف انك مدحته بكمال الفروسية واصل لله القسم ولا تدخل اللام عليه الا اولي اسم الله والتعجب معها لازم كما سياتي وانما اضيف الى الله قصدا للتعجب منه لان الله تعالى ينشيء العجايب والعرب اذا عظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله ايذانا بانه من الاشياء العجيبة كقولهم لله ابوك ولله انت فمعنى لله دره ما اعجب فعله والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر قولهم درا اللبن يدر ويدر بالكسر والضم درا ودسى اللبن نفسه درا ايضا وقيل المراد في مثله الخير لاعتقادهم ان اللبن مادة كل خير يقوتونه الضيف ويسقونه الخيل قال ابن سيده اصله ان رجلا راى اخر يحلب ناقة ليلا فتبعه من كثرة لبنها فقال لله درك وقيل معناه لله در اللبن الذي ضمنته من امك واكثر ما يدخل به النجاة منصوبا فالضمير الغيبة وقد يضاف للمخاطب بضمير المتكلم وللظاهر ايضا كما صرح به الرضي وفارسا منصوب على التمييز كما ذكره المصنف وهو الاصح الذي عليه الاكثرون وان كان مشتقا وقيل على الحال وضعفه ابن الحاجب بان المعنى على المدح مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد مجال الفروسية قال الرضي وانا لا ارى فرقا بينهما لان معنى التمييز عندي ما احسنه في حال فروسيته قال وتضرب بهم من في لله درك من فارس بيان لتمييز وكذا قولهم عز من قايل وانما لم يكن التمييز في لله در فارسا وابرحت جارا من المحول وان كان فاعلا في المعنى اذ المعنى عظمت فارسا واعظمت جارا لما قال المصنف انه لا يصح ان يقال الاصل عظم فارسك ولا عظم جارك اذ المراد بالفارس والجار المخاطب لا غيرهما لتمييز في ذلك غير محول وكذا في نحو قولهم لزيد وتحه رجلا وويله انسانا وفي الحديث ويل امه مشعر حرب وقال الشاعر وشيم ايام الشباب بعيشة ... مع الكنز يعطاه الفتى الذي وقولهم لزيد حسك به انسانا وكفى بزيد رجلا وكفى بالله وليا وكفى بالله وكيلا وشهيدا وقولهم يا له رجلا وبالها قصة وما اطيبها قبلة واشال ذلك مما يقصد به التعجب والتفخيم تمييز عن نسبة في نسبة

اذا م

مهملة ايضا

او نصبرا م

جملة لما فيها من معنى الفعل اى عجبا من زيد فارسا وعجبا من ايام الشباب عيشة وكذا البقية وليست محولة لان امثال هذه التراكيب وضعت ابتدا كذلك ومثله التمييز في باب نعم رجلا وحبذا رجلا زيد كما صرح به في شرح اللمحة وباب به رجلا وهو من التضخيم ايضا لانه جواب قولنا لتقدير من قال لقيت رجلا كانه قال لقيت رجلا اى رجل وفي كون ذلك كله من تمييز النسبة كما هو صريح كلامه هنا في البعض وفي غيره في بعض اخر وظاهر كلامه في الجميع في بقية كتبه لحصر المفرد في الاقسام الاربعة السابقة مع عدم تعرضه لحصر غيره بل اشار الى عدم حصره هنا بقوله امثلة الا انا نقول بعد وكذا الى اخره فتعين ان ما عدا ذلك من تمييز النسبة ذلانا في انما وهو موضع خلاف منتشر فقد قال ابن الخشاب ان الظاهر من كلام سيبويه ان التمييز في نعم رجلا زيد ونحو اشبه بالمفاعيل به وقال الرضي لا ريب انه من تمييز المفرد وهو الضمير وفي الارتشاف اصحابنا ما انتصب على الاسم محمولا على المبتدا نحو حسبك به فارسا والله درّه شجاعا وكفى بالله وكيلا وويحه رجلا وجعل ابن مالك كفى بالله شهيدا مما انتصب عن الجملة وقال المرادي ان تمييز لله درّه فارسا تمييز مفرد وذهب ابن عصفور وابن مالك الى ان ابرحّ جار منصوب من تمام الاسم وقال ناظر الجيش في ابرحت جارة تفسيرهم اياه معنى عجبت جارا فان الاعاجيب من جهة الجوار يدل على ان التمييز قبله تمييز جملة لا تمييز مفرد وللتحقيق الرضي فيه تفصيل ملخصه ان باب نعم تمييز مفرد وان فيه الضمير من الاستة ان كان الضمير فيه مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز غنية عن المفرد كقول علي رضي الله عنه يا لها مرا ما ابعده وقول امرء القيس يا لك من ليل كان نجومه وان عرف برجوعه الى سابق معين نحو قولك لزيد يا لك رجلا وويله فارسا وويحه رجلا ولقيت زيدا فلله درّه رجلا او بالخطاب لمعين نحو قولك لزيد يا لك من شجاع ولله دره من رجل فليس تمييز المفرد لانه لا ابهام عن الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة اليه كما يكون كذلك اذا كان المضاف ظاهرا قال في سلم ايام الشباب البيت ولله درّه رجلا قال لله درّه انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل ومثله قال عز من قائل ولقيت زيدا قائله الله شاعرا او من شاعر فالتمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما في قولهم كفى بزيد رجلا وكفى بك به ناصرا وحسبك به شجاعا فهو تمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله درّ زيد رجلا لله درّ رجل هو زيد وويله معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى بزيد رجلا كفى رجلا هو زيد واما قولهم طاب زيد عقلا او دارا فالتمييز متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب عقل زيد ودار زيد انتهى ويجوز جرّه اى جر غير المحول المذكور بعد قوله ومنه لان غير المحول المسند الى المحول لا يجوز جرّه كما صرح به في شرح اللمحة بل تمييز المشبّه بالمحول يجوز جرّه بمن نحو لله درّه من فارس وقال عز من قائل ونعم زيد من رجل وحبذا زيد من رجل قال لله درّ انوشروان من رجل لبيب وقال فيا لك من ليل وقال تخيّر فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي وقال يا حبذا جبل الريان من جبل ونحو ما اقتضاه على جواز جر غير المحول من تمييز النسبة ان المحول لا يجوز جره سوا المحول عن المفعول او عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا او معنى كانا اكثر منك مالا وقد وقع في كلام ابي الفتح في اللمع انه لا بد في جميع التمييز من معنى من واعتزّ به ابن معطي فجزم بذلك وليس على اطلاقه اذ لا يصح كما قال ابن اياز في طاب زيد نفسا وانت احسن الناس وجها تقدير من وقد صرّح بامتناع ذلك ابن السراج في مواضع من اصوله انتهى

نحو

فصل ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا اى سواء كان عامله مفردا كعندى رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسن رجلا او متصرفا فالتمييز غير منقول نحو كفى بزيد رجلا باجماع فى هذه الثلاثة كما حكاه ابن مالك فلا يقال لله دره رجلا ونحوه او متصرفا فالتمييز منقول كطاب بزيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب بزيد خلافا للكسائى والمازنى والجرمى والمبرد فى اجازتهم تقديمه على الفعل المتصرف اى الذى تمييزه منقول لما مر من الاجماع على منعه فى غير نحو كفى بزيد رجلا وما جرى عليه من المتصرف الذى تمييزه منقول ايضا هنا وفى غيره من كتبه هو مذهب سيبويه والفراء واكثر اهل المصرين ومتاخرى المغاربة وقال ابو على فى شرح الايضاح وصححه ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال ضيعت حزمى فى بعادى الاملاء وما ارعويت وشيبا راسى اشتعلا وقال انفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا وقال الهم هاصر وريتان وهذا ثالث الوجوه التى فارق بها الحال فانه يتقدم على عامله المتصرف بشرطه كما مر ويجوز ذكره اى التمييز مع ذكر فاعل نعم وبئس المظهر فيكون التمييز حينئذ مؤكدا كقوله والتغلبيون بئس الحى حلهم حلوا اثاما منطيقا والزلاء بفتح الزاى وتشديد اللام ممدودة وهى للاصقة العجز خفيفة الالية ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوى فيها المذكر والمونث وقوله تزود مثل زاد ابيك زادا فنعم الزاد زادا بيك زادا وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت مرد التحية نطقا او بايماء ومنه قول الحرث بن عباد نعم القتيل قتيلا اصلح الله به بين بكر وتغلب هكذا روى قتيلا بالنصب وفاقا للمبرد وابن السراج والفارسى وخلافا للسيرافى حيث منعاه مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز ولبعضهم اذا لم يفد معنى زائدا على تبيين الفاعل كما فى الابيات المذكورة ويجوز اذا افاد ذلك نحو قولهم نعم الرجل صالحا وفى الاثر نعم الرجل من رجل لم يطا لنا فراشا وقوله تخيرن فلم يعدل سواء فنعم المرء من رجل تماضر وهذا ما صححه ابن عصفور وتاول الفارسى مذهب سيبويه بانه انما عنى ان الاكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل فى حال التمييز مضمر وفيه بعد وعلى مذهب سيبويه يجرى فى المعنى نحو من وجوه افتراق الحال والتمييز وقوع الحال موكدة بخلاف التمييز قالوا واما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما قوله فنعم الزاد زادا بيك زادا فزادا مفعول بتزود دائما مطلقا ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد المشى الذى يتزود من افعال البر وعليهما قيل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند فمعناه حال موكدة انتهى ستة بقى من الفروق بين الحال والتمييز التى ذكرها فى المغنى ان التمييز لا يتعدد بخلاف الحال كما مر قال وقد ذلك خطئ بعضهم فى قول الشاطبى تبارك رحمانا رحيما ومو يلاه انها تمييزان قال والصواب ان رحمانا منصوب باضمار امدح ورحيما نعت له وان الحال قد يتوقف عليها معنى الكلام كما فى قولنا ولا تمش فى الارض مرحا بخلاف التمييز وانه لا يكون الا اسما فلا يقع ظرفا ولا جملة ولا حالا وهذا يستفاد من قوله فى التعريف نكرة فان النكرة ضرب من الاسم كما مر وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة كما مر ويستفاد من تسليمه فالتنكير من اوصاف المفردات بالاصالة فاعلم فرعا ان الاول قد يحتمل الاسمية والتمييز اذا دل على هيئة وصح الاخبار به عن الاول نحو كرم زيد

كالحال الموكدة نحو قوله جرير يجو الاخطل هم

ضيفا

ضيفا ان يجوز الاخبار بالحالية للدلالته على هيئة والتمييز لدخول من عليه والاجود عند قصد التمييز
قرنه بها لتوهم الحالية هذا اذا قصدت بضيف زيدا فان اردت به غير تعيين التمييز وامتنعت ح
من لانه تمييز منقول من الفاعل والاصل كرم ضيف زيدا الثاني يجوز حذف التمييز اذا قصد بها الابهام لو كان
في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف المميز وابقاء التمييز الا ان يوضع غير موضعه كقولهم ما رأيت
كاليوم رجلا ذكره في الارتشاف باب الاستثناء استفعال من ثناه عن الامر اذا
صرفه عنه وليست سينه للاستفعال وهذا باب عظيم مشترك المباحث بين ارباب العلوم الشرعية
والادبية وغيرها كما ستقف على بعض ذلك وكان الانسب مما قبله من الابواب الترجمة بالمستثنى كما في
التسهيل والارتشاف وغيرهما لانه بصدد تبويب المنصوبات التي تضامتها المستثنى في بعض احواله
لا الاستثناء فانه كما يطلق على المستثنى يطلق ايضا على فعل المتكلم وعلى الصيغة كما افاده التفتازاني
في المتلوح والظاهر ان المراد ههنا الثالث لان احكام الباب كلها دائرة عليها وكانه انما عدل عن مستثنى
الى الاستثناء تأسيا بمن قبله فانه ترجمه بذلك ولان من المستثنى ما ليس بمنصوب اصلا وما يجوز فيه
مع النصب غيره راجحا او مرجوحا فلا وجه لتخصيصه بالمنصوب الابهام قصر مباحث الباب عليه
وليس كذلك بل منها ما يرجع الى المستثنى منه كما اشار اليه بقوله لا يكون المستثنى منه سواء
كان مذكورا او مقدرا نكرة مبهمة اي غير عامة ولا مخصصة فلا يقال جاءني القوم الا رجلا ولا قام
رجال الا زيدا الا ان قلنا بعموم الجمع المنكر كما هو احد القولين في كتب الاصول وحكاها الشيخ
ابو حامد الاسفرايني عن ائمة الشافعية وجمهور عندهم ويعمومه قال ابن حزم ونقل المصنف
عن جمهور الحنفية واختاره ابن زيد وابن السماعاني منهم والاصح عدم عمومه فقول المصنف ان
المستثنى منه لا يعم مطلقا منه اتفاقا غير مسلم كما نبه عليه الدماميني اذ مع القول بعمومه لا ريب في
صحة الاستثناء منه ان عمت النكرة نحو ما قام احد الا زيدا او تخصصت كقام رجال الا زيدا
جاز لحصول الفائدة فعليها المدار ولهذا جاز من العدد ولو كان نكرة نحو عندي عشرة الا واحدا
وانما اقتصاره على انتفاء الابهام عن المستثنى منه جواز كون المستثنى نكرة مبهمة وفي الارتشاف انه لا يعم
استثناء ومما من المعرفة لا يقال قام القوم الا رجلا ولا من النكرة غير العامة نحو قام رجال الا رجلا الى
ويكون المستثنى منه غير دال على متعدد لانه في الاستثناء المتصل الذي هو الاصل يجب شموله للمستثنى
وغيره بحسب الدلالة ليكون الاستثناء لاخراجه ومنعه من الدخول تحت الحكم فلا بد من اعتبار التعدد
فان كان محصورا شاملا للمستثنى شمول العشرة للواحد وزيد للراكب والسمر لليوم والجماعة الذين
فيهم زيد لم يصح الاستثناء والا فلا بد من استغراقه ليتناول المستثنى وغيره فيصح اخراجه كما سيأتي

تتمة تحقيقية في المفرغ وقد علم بذلك جواز الاستثناء من العدد وهو المعتمد فلذلك اشار
الى مخالفة بصيغة التمريض فقال قيل ولا يكون المستثنى منه عددا مطلقا وهو ما صححه ابن عصفور
ونقله عن البصريين لان اسماء العدد نصوص فكما لا تخرج عن النصية في غير الاستثناء لا تخرج عنها
فيه الا ان كان اسم العدد قد خرج عن النصية الى ان صار مما يكثر به مبالغة ولا يراد به ظاهره
فيصير ذا كثير ظاهرا في العدد لا نصا فيجوز الاستثناء منه كسائر الظواهر التي يستثنى منها قال وعلى
ذلك قوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فان الالف ومثله المائة وكذا السبعون
مما يستعمل للتكثير كقولك الف سنة اي زمانا طويلا بل كان ذلك صالحا من حيث العادة لاحالة

الاشارة الى ما

في

في هذا

حيوة انسان الكسنة وعلى هذا يسقط الاحتجاج بالاية على المانع من الاستثناء من العدد مطلقا
او في العقود خاصة كما سيأتي قيل ويحتمل ان الاستثناء في الاية انما جاز اعتبارا النقص الذي
في السنين فتكون السنة اطلقت واريد المعظم فالاستثناء لم يرد على العدد نفسه بل
على المعدود ذكره الزركشي وقيل يجوز ان يكون المستثنى منه عددا مطلقا وهو الاصح كما قدمنا
لكثرة مجيئه في كلام العرب فيما لا ينحصر واختاره ابن الضايع وقال الاخفش في الاوسط
تقول عندي عشرة الا واحدا ولو قلت مئة الا رجال الا واحدا لم يجز وهذا القول انما
ذكره وان كان قد علم مما مر تمهيدا للقول التفصيل الذي اشار اليه بقوله وقيل يجوز في
اسماء العدد الاتي المعقود منها كالعشرة والعشرين فلا يجوز ان يكون مستثنى منها في نحو
عندي عشرون درهما الا عشرة لان الكلام مبني على الاختصار فعشرة اختصار عن ذلك وكلامه
ظاهر في ان هذا القول حيث يكون المستثنى منه عقدا سواء استثنى منه عقد كما مر او لا
كعندي عشرة الا اثنين فان ثمانية اختصر منه والذي رايته في غير الجواز حيث كان المستثنى
غير عقد كالثاني ومحل هذا القول ما لا يكون للمبالغة والتكثير كالالف والسبعين لا يرد عليه
قوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما لانه على بعضهم ولا يكون المستثنى مستغرقا
لقدر المستثنى منه سواء كان مثل المستثنى منه او اكثر لكن مراده الاول وهو المساوي بدليل عطف
الثاني عليه كما سيأتي فلا يجوز عندي عشرة واحد عشر احد محققا الاصوليين وابن
وابن الحاجب الاجماع وتعقبت بان الشمس العراقي حكى عن المدخل لابن طلحة في انتظام ثلاثا الا
ثلاثا قولين عن الامام مالك ويقرب منه ما ذكره المحاملي في التجريد من حكاية قولين فيمن قال علي
الف الا ثوب وفسر الثوب بما قيمته الف نقله البرماوي والصحيح بطلان الاستثناء فيلزمه ثوب و
الالف وقيل يطالب ببيان صحيح ومحل بطلان حكمه عند الشافعية كما اذا لم يتعقبه استثناء اخر
والا جاز كله عندي عشرة الا ثلاثة ولا يكون المستثنى زايدا على قدر المستثنى منه
فلا يجوز عندي عشرة الا احد عشر قال في الارتشاف ونقلوا الاتفاق النحاة عليه
ونقل عن الفراء له على الف الا الفين ويكون منقطعا وللاشارة الى هذا القول وان
كان غريبا صرح بشرطية عدم الزيادة وان علم مما مر من انه لا يكون الا مستغرقا بطريق
الاولى وبطريق الشمول وقد يكون المستثنى مساويا لقدر المستثنى منه اي الباقي بعد الاستثناء الاكثر و
بان يستثنى النصف فيبقى النصف والى جوازه ذهب ابو عبيدة والسيرافي واكثر الاصوليين
ونقله شيخ العراقيين ابو حامد من الشافعية عن الكوفيين خلافا للبصريين في منع ذلك ونقل
المهم للمنع عنهم نقل الشيخ ابو حامد من الفقهاء وابو حيان من النحاة والذي يذهب من ايمة الاصول
القاضي ابو بكر الباقلاني ومن الفقهاء الحنابلة فيجب عندهم ان يبقى من المستثنى منه اكثر من منه و
النصف وقد يكون المستثنى اكثر من النصف فيبقى من المستثنى منه اقل من النصف والى جوازه ذهب
الاكثرون ايضا خلافا لهم اي للبصريين ومن ذكر معهم ولبعض الكوفيين ونقله ابن السمعاني
عن امام السنة ابي الحسن الاشعري رضي الله عنه واستدل لصحة استثناء النصف بقوله تعالى
قم الليل الا قليلا نصفه نصفه بدل كل من كل والتقدير قم نصف الليل الا نصفه والضمير لليل لا للقليل
لانه غير معلوم القدر فلا يعلم نصفه ولصحة استثناء الاكثر بقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم

سلطان

سلطان الآمن استبعد من الغاوين ومن هنا بيانية لان الغاوين يتناولهم متبوعوهم فاستثنى الغاوين وهم اكثر من غيرهم بدليل وما اكثر الناس ولو حرصت بمومنين دل ذلك على ان الاكثر ليس بمومن فضلا عن غاوين فينتج ان الاكثر غاوون الشكل الاول واذا ثبت ذلك فالاكثر ثبت في المساوي وهو استثنا النصف من باب الاولى وفي الحديث كلكم جايع الامن اطعمته وقد اطعم الاكثر قطعا واجيب بان الملائكة ليسوا من الغاوين ولا ممن يحسبون يطعمون وهم لا يحصلون قال تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو وايضا فالمراد كما قال الحسن وغيره بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين فالاستثنا منقطع بدليل سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان واجيب المانع فيها بان الدليل قام على منع الاستثنا لانه انكار بعد اقرار كما سياتي فالفناء في الاقل لانه قد يبقى فبقي المنع في غير معول به قلنا لانسلم انه انكار بعد اقرار لانه كلام واحد بناء على ان التحقيق ان الاسناد فيه بعد الاخراج فليس فيه حكمان يتناقضان بل ولا يتخالفان كما سياتي ايضاحه هذا وقد قال بعضهم ان الخلاف لفظي لان المانع من استثنا الاكثر لم يخالف الحكم انما خالف في كون العرب استعملت ولكن لا يستقيم حكمه فالاقرار وغيره بذلك وبه صرح الكيا الهراسي وكذا قال ابو محمد الخشاب ان ذلك وان لم يسمع في العربية لكنه جايز في المعقول ومراد من سماعا فيه فقد اخطا بل قبل انما ذكر ذلك قياسا على التخصيص للعام فانه يجوز ان لا يبقى منه الا الاقل ورد بان القياس في اللغة يمتنع عند الاكثر واثبت جمع بان الدليلين اللذين ذكرناهما للمجوزين ان تمامهما على وروده لغة الاستثنا الاقل من النصف ويبقى الاكثر فجايز قيل بالاجماع وفي شرح التلقين ان شذوذا قالوا لا يجوز الا لضرورة كما تة الاربع درهم قالوا واما قلبك فيهم الا خمسين عاما فسوغه ان الخمسين كالكثير لانها نصف المائة فكانه قال قلبك فيهم عشرين الا نصف مائة ولعل من حكى الاجماع لم يلتفت اليه لشذوذه كما قاله البرماوي تنبيه ويكون المستثنى مفردا كما ذكر وجملة موولة بالمشتق نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه الى ومنه في المنقطع لا فعلن كذا وكذا الا ان افعل كذا قال السيرافي الا بمعنى لكن والجل ابطال عقدا ليمين كانه قال على فعل كذا وكذا معقودة الكن ابطال هذا العقد فعل كذا وجعل منا بن حروف قوله تعالى الا من تولى وكفر على ان يكون مبتداء خبره فيعذبه الله والجملة في موضع نصب على الاستثنا المنقطع ودخلت الفا لتضمن هم المبتداء معنى الجزاء وقد جعل المهم من الجمل التي لها محل الجملة المستثناة ومثلها بالاية المذكورة قال وقال الفراء في قرا بعضهم الا قليلا ان قليل مبتداء حذف خبره وقال حماة في قرا ة ولا يلتفت منكم احد الا امراتك بالرفع انه مبتداء والجملة بعده خبره وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثنا مفرغ والجملة حال من احد بتقدير او صفة له عند الاخفش وكذلك الجملة في الا انهم لياكلون الطعام حال وفي ما علمت لزيدا الا يفعل الخير مفعوله اثنتي ويكون المستثنى متصلا ومنقطعا والى تقسيمه اليهما اشار بقوله واذا كان المستثنى حقيقة كما قال الرضي متصلا كان او منقطعا المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فان كان

الملائكة

يتناقضان

يولان

المذكور بعدها بعض المستثنى منه مع قيد اخر زائدا على غيره بقوله وامكن توجه العامل اليه
كقام القوم الا زيدا فالاستثناء متصل وهذا هو الاصل بل هو مجاز فيما عداه عند المحققين
فلذلك قدموه ومن ثم لم تحمل على الامصار على المنقطع الا عند تعذر المتصل حتى عدلوا للحمل
على المتصل عن الظاهر وخالفوه فقالوا في قوله الا اواري لعا يل له عندي ما تدرهم الا ثوبا وله
على ابل الا شاة معناه الا قيمة ثوب والا قيمة شاة فاريكبوا الاضمار وهو خلاف الظاهر
ليصير متصلا ولو كان في المنقطع ظاهر لم يرتكبوا مخالفة ظاهر حذرا عن قوله وقالا
اي وان لم يكن بعض المستثنى منه سوى كان من جنسه كقام بنوك الا ابن زيد لم يكن من
جنسه كقام القوم الا حمارا او كان بعضا منه لكن لم يمكن توجه العامل اليه كقوله تعالى
لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فالاستثناء كما مثل وكما يقال في الاستثناء
متصل ومنقطع كما صرح به يقال في المستثنى ايضا متصل ومنقطع كما صرح به ابن الحاجب
وغيره فكل من لفظا الاستثناء والمستثنى يقال على القسمين حقيقة اصطلاحية على
سبيل الاشتراك والنزاع في ذلك كما قاله في التلويح وما ذكره المصنف في ضابط المتصل
والمنقطع هو من بدائع هذا المختصر لا كقول الفارسي وغيره المنقطع ما لا يكون فيه
المستثنى من جنس المستثنى منه لصدقه بنحو قولك رايت زيدا الا الوجه ع انه متصل اتفاقا ولا
كاقتصار الشلوبين وابن مالك وغيرهما على القيد الاول في المتصل وهو ان يكون بعضا
من المستثنى منه لورود نحو قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فان الاول
والاستثناء مع ذلك منقطع لعدم صحة توجه العامل وهو يذوقون اليه وكذا قوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف قال الشيخ جمال الدين محمد بن نور الدين
الموزعي احد المحققين في الافطار اليمنية في كتابه المصباح كغيره من الفضلاء يعتقدان
الاستثناء المنقطع هو الاستثناء من غير الجنس وليس كذلك فان قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة
الاولى منقطع وقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض
منكم منقطع مع ان المحكوم عليه بعد الا هو عين المحكوم عليه قبلها وهو الاموال فينبغي ان يعلم ان
المتصل عبارة عن الحكم على جنس ما حكم عليه او لا بنقيض ما حكم به اولا فمتى اختل قيد من هذين
القيدين كان منقطعا فيكون المنقطع هو الحكم على غير جنس ما حكم عليه اولا او الحكم بغير نقيض
ما حكم به اولا وعليه يكون الاستثناء في الايتين منقطعا لان الحكم فيهما بغير النقيض فان نقيض
لا يذوقون فيها الموت يذوقون فيها الموت ولم يحكم به وانما حكم بالذوق في الدنيا لا في الاخرة
ونقيض لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل كلوها بالباطل ولم يحكم به انتهى ويحتمل في الاية الاولى
الاتصال بجعل الذوق بمعنى العلم من قولهم امر مستذاق اي مجرب معلوم والمعنى لا يتعلق علمهم
فيها بشيء من مسمى الموت لعدمه فيها لانها دار البقاء لا بطريق الا الذي سبق من علمهم به في الدنيا
والمقصود انه لا يحصل شعورهم بها ذم اللذات الا شعور بقبضه وانفصاله فنفيد الاية نفيه عن اهل
الجنة على ابلغ الوجوه والسر ان تخيل المنقطع وعدم عوده وفي التعبير بالذوق اشارة الى انهم
لا يتحلون من هذا المنفض شيئا البتة اذ قولك لفلان لم يذق طعام زيد ابلغ في النفي من

تولم

قوله لم يأكله **تنبيهان** الاول ان المنقطع قد كثر وروده في الكتاب والسنة كما لا يتبين
المذكور بين وقوله تعالى فسجدوا الا ابليس ليكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا ولا
تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ ما لهم
به من علم الا اتباع الظن ولا خاف ما تشركون به الا ان يشاء ربي شيئا يوم لا ينفع مال ولا
بنون الا من اتى الله بقلب سليم اني لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله ما كان يغني عنهم من الله من شيء الا حاجة لا يسمعون فيها لغوا ولا
تأثيما الا قيلا سلاما سلاما وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى الى غير ذلك
من الايات على خلاف في بعضها هل هو منقطع ام متصل وعاطف او زايد وبالجملة فلا في صحة
الاستثناء المنقطع لغة ولا في اطلاق الاستثناء والمستثنى عليه كذلك وانما اختلفوا في كونهما
حقيقتان فيه كالمتصل ام هما حقيقتان في المتصل فقط مجازان في المنقطع مجازان في المنقطع
ظاهر كلام المص الاول وعليه فصل هو من قبيل المتواطي اي موضوعا للقدر المشترك بينهما من
قبيل المشترك ظاهر صنيع كابن الحاجب على الاشتراك حيث قسم الاستثناء اليهما ثم افرد كلا منهما
بتعريف من هذا المعنى هو الثاني قال ابن الحاجب على الاشتراك والمجاز لا يجتمعان في حق لان
حقيقتهما مختلفان اذ احدهما مخرج والثاني غير مخرج ولا يمكن جمع مختلفي الماهية ايجابا وسلبا
في جميع اجزايهما حتى يجتمعان في صدق واحد باعتبار اللفظ اذ لا يمتنع اشتراك
مختلفي الماهية في اللفظ بان يقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها ونازعه الرضي فقال
لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد اجزاء ماهيته بل بتأكيد حقيقة المستثنى متصلا كان
او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبله نفيا واثباتا فالمنقطع داخل في ذلك
الحد كما في لقوم الا حمارا لمخالفة الحمار القوم في المجيء **الثاني** قال ابن السراج اذا كان
المستثنى منقطعا فالبدل ان يكون ما قبل الا الا على ما يستثنى انتهى فلذلك حسن قام القوم الا
حمارا ولم يحسن قام القوم الا بعانا حكاه قريب المص وقد يشكل هذا على ما مر من شرطية
عدم صحة توجه العامل الى ما بعد الا فليتامل فيه والاصح انه اذا المنقطع من حيث المعنى
مقدر الوقوع بعد لكن المشددة وهذا مذهب البصريين فاذا قلت ما في الدار احد
الا حمارا فالمعنى لكن فيها حمارا وذلك لانه في حكم جملة منفصلة عن الاولى مستدركة وليس
مستثنى مما قبله حقيقة ولهذا لا يصح ان يقال استثنى الحمار منهم وانما انتصب للزوم اسم
بعد الا مخالف لما قبله كالمتصل فاعطي اعرابه انه من حيث المعنى مقدر الوقوع بعد سوى
كما ذهب اليه الكوفيون والتقدير في المثال لكن سوى حمار كانهم لما رأوا تخالف الاول لكن في
وقوع المفرد بعد الا دون لكن لزوم ان تكون عاطفة ولا يمكن حمل الا عليها هنا لمخالفتها لها
في ان ما بعدها معرب باعراب ما قبلها عدلوا الى التقدير بسوى لموافقة الا لها في وقوع
المفرد بعد هما مع انهما من الفاظ الباب وتفيد به لانها على المغايرة بما تفيده لكن من المخالفة
لان معناها معنى غير كائنا في قيل وقد يظهر انه لا حاجة الى تقدير شيء منها اذا قدرنا ان
المستثنى هو المخرج تحقيقا او تقديرا بالا او باحدى اخواتها كما في التسهيل لان الاخراج تقييد
بهذا المقصود بدون هذا التقدير فلا حاجة اليه وعلى الاول من القولين فالاصح ان الاداة

كلام هو

الماهية في حد واحد لان الحد مبني للماهية بجميع اجزائها والمختلفان في الماهية هو

من هو

ل

ای اداة الاستثناء لاخبرها وان کانت کذلک لکن العاطفة للمفرد علی مفرد فی وقوع المفرد بعدها
ولذلک فیختان بعدها اکثر بعد غیر الا نحو ینفون والمتاخرون لما رأوها بمعناها قالوا انها الناصبة
نصب لکن للاسم وخبرها فی الاغلب محذوف فالتقدیر ما فی الوجود احد الا حمارا لکن حمارا
لم یجئ قالوا وکذا یذکر نحو قوله تعالی الا قوم یونس لما امنوا کشفنا عنهم عذاب الخزی فصل
فی احکام الاستثناء بالا ویجب نصب المستثنی ای المستثنی بالا احترازا من المستثنی بغیر فانه یاتی
حکمه ولم یخرج لتقیید الا بغیر الوصفیة کما فی الکافیة احترازا من الا التی بمعنی غیر لان ما بعد
الوصفیة لیس بمستثنی والمستثنی بالا اقسمان ما لزم الاعراب بعدها ما لزمه قبلها وهو ما حذف
فیه المستثنی منه ویسمی مفرغا وسیاتی والثانی ما لم یلزم الاعراب بعدها النصب تاما ایضا ومع جواز
الاتباع راجحا او مرجوحا وهو ما ذکر فیه المستثنی منه ویسمی تاما فهذا قدمه لانه الاصل ولم
یحتج للتنبیه علی اشتراط ذکر المستثنی منه لوجوب النصب وجواز اذ ذکر هو الاصل بهج دلالة
السیاق قبله وبعده علیه والمفهوم القید الماخوذ فی قیسه لانی حیث قال ولا یعمل الا ان حذف
المستثنی منه ویسمی مفرغا فاذا ذکر المستثنی منه وجب نصب المستثنی بشروط اشار الیها بقوله
ان تقدم ای علی المستثنی منه سواء کان متصلا او منقطعا وسواء کان فی سیاق الایجاب کقام الا
زیدا القوم او فی غیره کقوله فما لی الا احمد شیعة ومالی الا مشعب الحق مشعب ولا یضر الابدال
لان التابع لا یتقدم علی المتبوع بهذا مذهب البصریین واجازه الکوفیون فیما نقله ابن عصفور وغیره
وکذا البغدادیون فیما نقله اصبغ قال فی الاوضح وبعضهم یجیز غیر النصب فی المسبوق بالنفی فاما
الا زیدا احد وسر یونس مالی الا ابوک ناصرا وقالها نهم یرجون منک شفاعة اذا لم یکن الا النبیون
شافع ووجهان العامل فرغ لما بعد الا وان الموجب عام اریدبه خاص فصح ابدال المستثنی لکن
بدل کل وبظهر فی ان المتبوع تاخر فصار تابعا ما مر ربما بذلک احد تنبیه قال الرضی لا تقدم
المستثنی علی المستثنی منه وجب ان یتاخر عن ما نسب الی المستثنی منه نحو ما جاءنی الا زید ضربت
ولا یجوز تقدیمه عند البصریین علیها جمیعا فی الاختیار کقولک الا زیدا قام القوم لانه
کالمعطوف وقوله خلا الله لا ارجو سواک وانما اعد عیالی شعبة من عیالا کثر شاذ وفی توسطهن
جری کلام متقدما علی المستثنی منه والعامل فیه مذاهب ثالثها یجوز ان تصرف العامل
نحو القوم الا زیدا جاؤا والمنع ان لم یتصرف نحو القوم الا زیدا فی الدار واختاره ابو حیان
لان السماع ورد مع المتصرف قال الا کل شیء ما خلا الله باطل والعطف فی قوله وکان علی قوله
تقدم ای ولم یتقدم بل تاخر لکن کان مستثنی متصلا کان او منقطعا من موجب ای غیر منفی
فی المعنی سواء لم یکن منفیا فی اللفظ ایضا کقوله تعالی فشربوا منه الا قلیلا منهم او کان منفیا فی
اللفظ نحو ما جاءنی القوم الا ربکبانا الا زیدا وانما وقع فی قوله وبالصرمة منهم منزل حلوعاف
تغییرا لا النوی والوتد وقول کرم صابع تغیب عنا فروهن الا القباء والدبور فللان تغیر فی الاول
بمعنی لم یبق علی حاله وتغیب فی الثانی بمعنی لم یحضر فالکلام منفی فی المعنی وان کان موجبا فی اللفظ
هذا وقد قال ابن مالک فی توضیح البخاری لا یعرف اکثر المتاخرین من النحویین والبصریین فی هذا
النوع الا النصب وقد اغفلوا ورود مرفوعا بالابتداء وثابت الخبر محذوف فمن الاول قول ابی قتادة
احموا کلهم الا ابو قتادة لم یحرم فالا بمعنی لکن وابو قتادة مبتداء ولم یحرم جبر ومن محذوف الخبر قوله

علیه السلام

المستثنی بالا

مشعب

من کل

لبید

عليه السلام كل امتي معافى الا المجاهرون منهم بالمعاصي وقوله بعضهم فشربوا منه الا قليلا منهم اي لم يشربوا لاجرم انه جزم بذلك في مختصر العين وذكر المص في الاية التي ذكرها هذا الوجه بصيغة التمريض وذكر ايضا ان الرفع قليل لما كان المعنى اي معنى فشربوا منه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني وهذا الوجه هو الذي جرى عليه الزمخشري واما ابو حيان فذكر في النهر انه اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب على الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعدها تابعا للاعراب المستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب وجر الجر سواء كان ما قبل الا مظهرا او مضمرا قالوا واختلفوا في اعرابه فقيل هو نعت وانه ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر وقيل لا ينعت بها الا النكرة او المعرف بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الاضافة لزم النصب على الاستثناء وزعم ان الابتاع بعد الموجب قوله وكلاخ مغار فقد اخو لهم ايك لا الفرقدان ولا في حيان مع ابن مالك في مثل هذا المقام مناقشة طويلة فانه قال في شرح التسهيل لم يجئ المص يعني ابن مالك في نصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رايت احدا من المتقدمين ولا المتاخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل على ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسر من البصريين ومعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتاخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة بغداد والاندلس وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض الاذكياء فقال انما ينكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا نجد القصة قالها صلى الله عليه وسلم لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث نجزم بانه عليه السلام لم يقل جميعها نحو ما روي من قوله عليه السلام رحمها معك ان القرآن امسكها معك حفظها معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فيعلم قطعا انه لم يتلفظ بالجميع بل بالبعض بل يجوز انه قال لفظا غير هذا مراد فالحاسي مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فنقد يسيا في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة الامر الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسانهم بصناعة النحو ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس واذا تكلم بلغة غير لغته فان ذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز لتعليم الله تعالى ذلك من شاء تعلم ثم قال والمصنف اكثر من الاستدلال بما في الاثر متعقبا بزعمه على النحاة وما معنى النظر في ذلك ولا عجب من له التمييز في هذا الفن ولذلك يضعف استنباط مركلام سر ويجهل من كلامه ما لم يذهب اليه ولا يراه والتعاقبون على قراءة النحو وقد ذكر على انه لم يفقه في كتاب سر سع احدا الى كلمات اخر غير مقبولة منه في حق ابن مالك وقد اجاب العلامة سراج الدين البلقيني بان ابن مالك انما ينكر ما يذكر من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد فانه يجد الشواهد من كلام العرب فيما يقوله فيأتي بالحديث للاعتضاد لا لاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك واجاب العلامة ابن خلدون المالكي باجوبة احسنها ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية

في م

ظاهرا

ج جله
وتبعهم على ذلك المتاخرون

لغة اهله

فالتبديل على تقدير ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ بصح الاحتجاج
به بلفظ كذلك انتهى وكان مستثنى من غير موجب لكن كان منقطعا فيجب نصبه بانطباق من
ولذا ان صح تسلطه عندهم الحجاز فانهم يوجبون النصب يقظا وتعليله قراءة السبعة ما لهم بهن
علم الا اتباع الظن اوكان متصلا مردودا به كلام تضمن الاستثناء فاذا قال القائل لعندك
مائة الا درهمين جاز احد ابمانية وتسعين اذا لرفع بمنزلة قولك ما لك عندي الا درهمان
وهذا الشرط ما خوذ من كلام ابن السراج وتبعه الشيخان ولم يذكر ذلك سيبويه ولا المغاربة
ويترجح هذا الثاني الى القسم الثاني وهو ما لا يتعين نصبه بل يجوز معه الاتباع على البدلية
او العطف على القولين الآتيين وحق العبارة ان يقولوا الآتي ترجح الى اخره لان حق
الاتباع الا يكون المستثنى كذلك مما تقدم وجوب النصب فيه كما في التسهيل والرضي بان لا يكون
مقدما على المستثنى منه ولا منقطعا على لغة الحجاز ولا المستثنى منه موجبا ولا منفيا
مردودا به كلام تضمن الاستثناء بل يكون غير مردود به من غير ما ذكر وهو في سياق غير الايجاب
بان اشتمل عليه نهي نحو لا يقم احد الا زيد او معناه كقول عائشة رضي الله عنها نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن قتل حيات البيوت الا الابتر ذا الطفيتين فهو بمعنى لا يقتل
او استفهام نحو هل لك الا القوم الفاسقون او نفي صريح نحو ما جاءني احد الا زيد او مؤول
نحو من يغفر الذنوب الا الله ومنه قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع كما مر عن المص
وقوله وبالقراءة منهم البيت قال الرضي وينبغي ان يكون تاويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على
الزجاج في تجويز الرفع في قوم من قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن
قوم يونس بجعل التخصيص كالنفي وقد تجري لعطفه اتى مجرى النفي نحو فما اتى الظالمون الا كفورا
وياتي الله الا ان يتم نوره ولا يجوز في الموجب لاتاه درا ولم يدخل في المنفي المؤول قولنا قلما
رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقوله ذلك الا عمرو وما قل رجل يقول ذلك الا بكر فيما وقل
وما قل معنى النفي وتاويل النفي في غير ما ذكر من الالفاظ نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا
قليل فلا يجوز مات الناس الا زيد على معنى لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في سياق الامر
لان الشرط الابدال والتفريغ انتهى فاذا استوفى الشروط المذكورة جاز فيه وجهان فيعرب
باعراب المستثنى منه على البدل عند البصريين وهو مذهب سر لان عبرته صحة حلوله محل
المبدل منه فتقول في ما قام القوم الا زيد ما قام الا زيد ويوكد البعض من كل ولم يوت
معه بالضمير الا قليلا نحو ما فعلوه الا قليل منهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان كان بدل
البعض لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه كما سياتي وحذف ان حذف قليل وذلك لقوة
تشبث المستثنى بالمستثنى منه بالا اذ معلوم في المثال ان زيدا من القوم وانه اوجب
له ما نفاه عنهم فاستغنى بذلك عن الضمير في اكثر الكلام وقيل بدل كل من كل لان البدل بجموع
الا زيد غير زيد وعلى العطف عند الكوفيين والا اذ اك حرف عطف قالوا لان البدل
يوافق المبدل منه في المعنى وهذا بخلافه اذ الاول منفي عنه الحكم والثاني مثبت له والعطف
توجد فيه المخالفة نحو قام زيد بل عمرو ورد بانه لا شيء من احرف العطف بلى العوامل ولو كانت

الا

ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون لانه استفهام معناه النفي اي لا يغفر الذنوب الا الله

وما نصرف منها

اي

الا عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد قال الملخص وقد يجاب عنه بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد وحينئذ جاز الوجهان فيترجح ابدال ما اي رفعه على البدلية نصح مذهب البصريين من المستثنى منه على اللفظ ان لم يتعذر والا فعلى المحل بشروط اشار اليها بقوله ان لم يتراخ اي المستثنى عنه اي عن المستثنى منه لقصد التشاكل بينه وبينه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك والمنصوب هو جيد وقد قرئ به في التسبع في الاولين بل الاكثر هم في الثانية عليه وهذا الكلام الزمخشري يخرجه على الوجه التابع لما هو مشهور في المبسوطات ومن الابدال على المحل لتعذره على اللفظ الا الله الا الله برفع الاسم المعظم في كلمة الشهادة ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به بنصبه لمبدل من شيء لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب قلت لا اله الا الله واحد فالرفع ايضا لانها لا تعمل في موجب قوله ولم يكن منقطعا شرطا اخر ترجح الابدال لكنه انما يأتي على جعل المنقطع مجوز النصب كما في لغة تميم لا موجبا كما في لغة الحجاز فلذلك اعتبر انتفاؤه شرطا لجواز الوجهين كما مر نعم سيأتي منه جواز الاتباع فيه بشرطه على لغة تميم فيكون انتفاؤه على هذه اللغة شرطا لترجح الابدال لما سيأتي ان الافصح عندهم ما اوجبه الحجازيون وهو النصب ويضعف الابدال فيترجح النصب بالاستثناء ان تراخى المستثنى عن المستثنى منه نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس به الا زيدا بالنصب لضعف التشاكل ح المقصود من البدل الطول لفصل بينه وبين المبدل منه والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث تحريم مكة لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال الا الاذخر وعلل بعضهم هذا بعروض الاستثناء وعلى هذا يكون لاختيار النصب بيان التراخي وعروض الاستثناء قال بوحيان ولم يتعرض لهذا الشرط سر ولا المغاربة واعتبره ابن مالك وقد افقه الرضي والمص ولذا يضعف الابدال ان تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه وتوسط بينهما وبين المستثنى منه عند المازني فاذا قلت ما جاءني احد الا زيد خير منك وما مررت بالقوم الا زيد الشر افاختيار المازني هو المشهور عند النصب كما حكاه المص كابن مالك وابن عصفور لان الصفة كالجزء للموصوف فكانه تقدم على كل المستثنى منه وفي نقل عنه انه يجب النصب وظاهر كلام سر ان الابدال اولى من النصب واختاره المبرد وابن مالك ووجه ان المبدل وهو الموصوف متقدم والصفة فضلة فلا اعتداد بالتقديم عليها وما اقتضاه كلامه من جواز الوجهين بشرطه المذكور سواء كان المستثنى منه نكرة او معرفة هو المشهور واشترط الفراء لجواز النصب على الاستثناء تعريف المستثنى منه فاوجب الابدال في نحو ما جاءني احد الا زيد واجاز الوجهين في ما جاءني القوم الا زيد وجوز في نحو ما جاءني من احد الا زيد لامتناع جاءني احد زيد وبقوله ما فعلوه الا قليل منهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فان الفعلين يصلحان للاتصاف مع البدل وهو المختار الذي قرأ به الجمهور سيبويه اذا تقدم المستثنى اسم ظاهر معمول للابتداء او احد نواسخه جاز ابداله من لفظه او معناه والمص نحو ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالنصب بالرفع بدلا من الاخ والجر بدلا من احد وتميم تختار اتباع المستثنى المنقطع العامل اي لتقريبه

والسماع يرد عليه فقد روى يس عن عيسى بن عمر ما جاءني الا يعلى فقد روى يعني بالرفع يقول ما جاءني ان بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما مررت باحد الا زيد وانما انافي احد الا زيد المنصوب بعد النكرة واشترط بعض القدماء فيما حكاه من جواز الابدال عدم صلاحيته للايجاب بحذف حرف النفي فلا يجيز الابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد لانه يجوز مر

ابدا الا في احد او بالرفع ابدا الا في المنفي المستكن وكذا ما قام احد الا زيد

م

فان م

لو حذف المستثنى منه فتنقول ما فيها احد الا حمار بالرفع لا نه يصح ان تقول ما فيها حمار قال ابو بلدة
ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وان كان الافصح عندهم كما تفهمه عبارته ما اوجه
الجواز يون من النصب وذكر ابن مالك ان بني تميم يقرون الا اتباع الظن بالرفع الامر فان النصب
وهذا مخالف لما قيل ان الافصح عندهم النصب وحمل الزمخشري على انهم قوله تعالى قل لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع فاعل يعلم والغيب مفعوله والا الله
استثناء منقطع لعدم اندراج في مدلول لفظ من لانه تعالى لا تحويه مكان وجا مرفوعا بدلا من
من على لغة تميم قال ابو حيان وهو المتبادر الى الذهن وخرج بقوله الصالح للعمل ما لا يصلح له
اي لا يجوز تفريغ الذي قبل الا لعدم تعين فيه للنصب تفاقا كما مر فيما زاد الا ما نقص ومنه
قوله الا لا مجير اليوم من ما قضت به ٭ صوارمنا الا لمرء ان مذعنا ٭ وكذا قوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي رحمه الله فمن في موضع نصب فانك لو حذفت المستثنى
منه وهو عاصم واستثنيت بالمستثنى عدم يصح ولا عمل له الا في المستثنى بها ان كان الكلام
غير تام بان حذف المستثنى منه بل يكون حكم المستثنى بها عند وجوبها حكمه عند عدمها
فتقول ما قام الا زيد بالرفع كما تقول قام زيد وما مررت الا بزيد بالجر كما تقول مررت
بزيد وما رايت الا زيدا بالنصب كما تقول رايت زيدا سواء كان العامل فعلا كما ذكرنا او غيره
نحو ما زيد الا قائم فقائم مرفوع على الخبرية وما في الدار الا زيد فزيد مرفوع على الفاعلية
بالظرف لاعتماده على النفي وهذا هو القسم الثاني المقابل للتام ويسمى الاستثناء حينئذ
مفرغا لانه فرغ منه العامل عن العمل فيما قبل الا وهو المستثنى منه المحذوف لاجل العمل
فيما بعد الا وهو المستثنى قال الرضي والمفرغ في الحقيقة هو العمل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى
منه فيعمل في المستثنى واقتضاء المصنف في ضابط المفرغ على ما حذف المستثنى منه غير او صفة
يفرغ العامل لما بعد الا لما عرفت فلا يكون الحكم ما ذكر وذلك نحو ما قام زيد الا عمرا اي
ولا غير فالمستثنى منه محذوف وهو غير والعامل قد تشغل بزيد فلا يرفع والحالة هذه عمرو بل
ينصب وكذلك اذا قلت ما قام الا بكر الا خالد فلم يفرغ ما قبل الا لخالد لاشتغاله ببكر وان
كان قد حذف المستثنى منه فهو صفة في المثال الاول وخالد في المثال الثاني فاعلان في
ضابط المصنف الذي ذكره هنا كالواضح والكافية وليس الحكم فيهما ما ذكر كما رايت فالصواب
ما قاله في شرح اللمحة يعني بالمفرغ او يكون ما قبل الا طالبا لما بعدها لكونه لم يستوف
ما يقتضيه وبالتام ما ليس كذلك انتهى ولو زاد على ذكره هنا وفرغ له العامل كما في التسهيل
لافاد ما ذكره مع الاختصار وشرطه اي شرط تفريغ العامل لما بعد الا تقدم نفي او نهي
فالاول نحو قوله تعالى لا يعلمهم الا الله وما محمد الا رسول والثاني نحو قوله تعالى لا تقولوا
على الله ما لا تعلمون ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن او تقدم ما في معناهما اي معنى النفي
او النهي كالاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو قوله تعالى هل يهلك الا القوم الفاسقون والشرط
الذي فيه معنى النفي نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة
وهذا من التفريغ في الحال اي لا يولهم احد دبره الا في هذه الحال ولا يكون في ما عدا ذلك من الامر
والشرط الذي معناه النفي ومن ثم اي ومن اجل المفرغ انما يجيء في سياق غير الايجاب لم يجز

بعد نفي ما زال واخواتها ما برح وما انفك وما فتئ فلا يقال ما زال الا قائما لان ما زال الموجب
لان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم فالمعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة
العلم وهو محال ومن ثم جعل ما وَرَدَ من التفريغ مع المذكورات الذي منه قوله اي قول ذي الرمة
مراجيح ما تنفك الا مناخة على الخسف او ترمي بها بلدا قفرا مؤوّلا بان تنفك تامة بمعنى ما تنفصل
عن التعب وما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف
ومناخة حال قال في المغني وهو فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال ما زيد الا راكبا وقيل هو غلط من
ذي الرمة وقيل من الرواة وان الرواية بالتنوين اي مخصا وجراجيح جمع جرجوح وهي الناقة
الطويلة والخسف النقصان وترمي عطف على مناخة كقوله تعالى ولم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن ولو كان الموجب لازما النفي كما لا ولو تنزلنا ومذهب المبرد الى جواز التفريغ معه تقول
لولا القوم الا زيد لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد لغلبنا والصحيح لا يجوز كما في الارتشاف
وقد ذكر ابن الحاجب ان التفريغ جائز في الايجاب ان افاد كقراءة الا يوم كذا اذ لا يبعد
ان يقال في جميع الايام الا اليوم المعين قال الرضي وعلة امتناع حذف المستثنى منه في غير الموجب
هو ان الاستثناء اخراج اتفاقا ولا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم المخرج منه انما يصح حذفه
لدليل والمستثنى دال على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف بان المقدر متعدد من جنسه
يعم وغيره وذلك المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذا دخول
المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا فدخل فيه المستثنى لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى منه وتتعذر جميع المستثنى
جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع الجنس في انتفاء الفعل عنها او وقوعه
عليها ومخالفة واحد ايا ما كان في ذلك من ما يكثر ويتعلب وانما اشتراكها في وقوع الفعل منها
او عليها ومخالفة واحد ايا ما كان يتعذر كقولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل الا التمساح ويعلم الله
تعالى الاقدم العالم وحده ذاته تعالى وصفاته الا يوم كذا وضربته الا بالسوط ويمكن ان يقوم
في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما بقيت
صناع البلد فتقول لم يبق الا فلان لكن الاغلب عدم التفريغ الموجب **تنبيهان** الاول
الاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل نحو ما ضربني الا زيد وما مررت الا
بزيد وان ظننت الا ظننا وما جئتك الا اجلالا وما رايته الا يوم الجمعة وما جاءني زيد الا راكبا
وما امتلأ الا الماء وفي المبتدأ والخبر نحو ما زيد الا قائم والخبر ما قائم الا زيد
ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وليس زيد الا منطقا وما ظننتك الا كسولا
ونحو ذلك ويقدر المستثنى منه بقدر الضرورة عاما يتناول المستثنى منه ويناسبه في
جنسه ووصفه في نحو ما ضربت الا زيدا اي احدا وما جئت الا راكبا اي على حال وما ضربته
الا تاديبا اي لغرض على ذلك **الثاني** كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب
العوامل فيكون من تمام الكلام والية للنسبة ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء وافهم قوله ولا
عمل له الا ان حذف المستثنى منه اقام عامله النصب في المستثنى الى لم يحذف لاختصاصها بالاسم
وليست كالجزء منه فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك وهذا مذهب سيبويه والمبرد والزجاج

والثاني نحو ما ضرب الا زيدا والمفاعيل
وتوابعها نحو ما ضرب الا زيدا ضرم

والمرجاني واختار الشيخان وقيل النصب بما قبلها من فعل او غيره بتعديتهما وكان على هذا مشبها بالمفعول به ونسب لسر وجماعة من البصريين منهم السيرافي والفارسي في التذكرة وقيل بما قبلها من غير ان تكون الامعدية واليه ذهب ابن خروف فنصب غير بلا واسطة نحو قام القوم غير زيد وقيل بما استثني مضمر اكاه السيرافي عن المبرد والزجاج في التاريخ ان عضدا الدولة قال يوما لم انتصب المستثنى في قولك جاء القوم الا زيدا فقال لانه بتقدير استثنى زيدا فقال لم لا تقدر امتنع زيد فانقطع الفارسي وقال الجواب ميداني ثم كتب فيه شيأ وقيل بان مقدرة بعدا لا وعزى للسيرافي وقيل غير ذلك وهو من الخلاف الذي لا يجدي بطائل اذ لا يترتب عليه حكم لفظي ولا معنى كلامي قوله او تكررت عطف على قوله ان حذف المستثنى منه اي ولا عمل لا الا ان تكررت بعد المستثنى وكان التكرار للتوكيد وهي اي المكررة لذلك التالية عاطفا او المتلو بدل نحو قولك في الاول ما قام الا زيد والا عمرو وفي الثاني ما مررت باحد الا زيد الا عمرو وقد اجتمعا في قول الراجز ما لك من شيخك الا عمله الا رسمه والا رمله فرسمه بدل كل من كل ورمله معطوف والا المعترضة بكل منهما زائدة موكدة لما قبلها دخولها كخروجها فلا تعمل فيما دخلت عليه شيأ بل يبقى على ما كان عليه قبل دخولها من تبعيته في الاعراب لما قبله والرسم والرمل ضربان من السير واما المكررة لغير اي لغير التوكيد وذلك في غير ما بني العطف والبدل فان تفرغ العامل الذي قبل الا شغل بواحد من المستثنيات اما الاول وغيره ونصب لما في قبلها قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا فرفع زيد على انه فاعل ولا يتعين الاول لتاثير العامل بل يترجح وتقول ما رايت زيدا الا بكرا الا عمرا فتنصب واحدا منها بالفعل على المفعولية والثاني بالا على الاستثناء وكذلك ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا وتضية كلامه وجوب نصب ما سوى المشغول به العامل وذكر بعض المغاربة انه اذا تقدم المفعول به او توسط جاز في ما بعده اتباعه على بدل البداء ونصبه على الاستثناء ولا يجوز فيما تقدم عليه الا النصب والا اي وان لم يفرغ العامل فان تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء ظلا لابن السيد ويجوز نصبها على الحال نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم ومثله النفي وان تاخرت عن المستثنى منه اعطى واحد منها اي من المستثنيات ما يستحقه من الاتباع والنصب عينا او تخييرا في حال كونه منفردا او نصب لما قبلي فان كان الكلام غير موجب فلك في واحد منها الابدال راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي النصب نحو ما قام احد الا زيد الا عمرا الا بكرا وقال الابدي يجوز فيها الرفع بدلا ونعتا والنصب استثناء ورفع احدها بدلا او نعتا ونصب لما قبلي استثناء ان تنبي وان كان الكلام موجبا نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فنصبه كالتسهيل وجوب نصب الجميع وقال الابدي يجوز رفعها نعتا ونصبها استثناء واتبع في جعله المكرر صفة ابن السيد ومنع ابن الصايغ جواز الصفة في المكرر هذا حكم المستثنيات المكررة باعتبار اللفظ ثم اخذ في بيان حكمها باعتبار المعنى وهو ان المستثنى غير الاول حكمه كالاول في الدخول ان كان مستثنى من غير موجب وفي الخروج ان كان مستثنى من موجب وانما لم يعطف بعضها على بعض وان كان حكمها واحدا لانه اريد بالمستثنى الثاني اخراجه من جملة ما بقي بعد المستثنى الاول وبالمستثنى الثالث اخراجه من جملة ما بقي بعد الثاني

وهكذا

وهكذا ليس المراد اخراجها دفعة واحدة والا لوجب العطف وهنا اشكال مشهور على حقوقية الاستثناء تقريره انه لا خلاف ان في قولك قام الا زيدا مخرجا ومخرجا منه وان المخرج ما بعد الا والمخرج منه ما قبلها وظاهر ذلك انه تناقض اذ الاخراج الا بعد الدخول فيكون زيد داخلا في القوم ضمنا ومخرجا منهم صريحا فيكون المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهو تناقض وتم في التفصي عن ذلك اجوبة لا تخلو عن اشكالات والذي اختاره الرضي فحصله وقال انه تندفع به الاشكالات كلها ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض غير لازم وانما يلزم لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورأيت غلامات ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين واجدا قابلا لكل واحد منهما للاعراب اعرب الاقل منهما بما يستحقه منفردا وما بقي من اجزاء المنسوب اليه جرا ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كالتوابع والا انصبا كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع فدخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه انما كان قبل اسناد الفعل وشبهه اليه فتقدير المثال القوم المخرج منهم زيدا جاؤني وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجوبا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ ظرف النسبة متقدما ان عليها ضرورة نفي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والخروج قبل النسبة فلا تناقض اذ ورد هذا بحثا واردا وهو ان المخرج منه في نحو قام القوم الا زيدا ما ذا فانه قد تقدم ان الاشياء ان القيام والحكم به فحينئذ زيد مخرج من المحكوم به وهو القيام او من الحكم به والقاعدة العقلية ان ما خرج من شيء دخل في نقيضه فما دخل في العدم مخرج عن الوجود وبالعكس والذي عليه محققو النحاة والفقهاء من الشافعية والمالكية انه مخرج من القيام فيدخل في عدم القيام الذي هو نقيضه فهو غير قائم وقبل مخرج من الحكم بالقيام فيدخل في نقيضه عدم الحكم به عليه فيكون ساكتا عنه غير محكوم عليه وهو قول قوم من الكوفيين وعليه فقهاء الحنفية ويخرج على هذا الخلاف في ان الاستثناء من النفي هل هو اثبات وبالعكس فعند الاولين نعم وعند الاخرين لا لان المستثنى غير محكوم عليه بشيء ويشكل عليهم الاتفاق على حصول التوحيد بقول لا اله الا الله ولو كان الاستثناء من النفي ليس اثباتا لم يفد الا النفي فقط فكان لو تكلم دهري بها منكرا لوجود الصانع وهي لا تفيد الا نفي الغير لها نافيا معتقدا ولم يعلم بها اسلامه والاجماع خلافه وايضا فانه يفهم من قولنا ما قام الا زيد حصول القيام لزيد بلا مضادة واجابوا بان اثبات التوحيد في كلمته الشريفة انما عرف بالشرع والاثبات في المفرغ بالعرف والنزاع انما هو في المدلول اللغوي لا في الشرعي والعرفي وقد رد عليهم ذلك مما هو مذكور في كتابي تحصيل السعادة بتحقيق كلمة الشهادة فليطلب ثمة وانما المعنى بذكر طرف منه هنا تنبيها على شرف علم العربية بابتناء امثال هذه المباحث الجليلة عليه الا ان امكن ان يقال انما يكون حكم المستثنيات المكررة

القوم م

على م

كالاول لسهولة الدخول والخروج اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كزيد وعمرو وبكر فيما مثلنا به فيكون الكل مستثنى من الاصل اما ان امكن استثناء بعضها من بعض نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فقد اختلف فيه فقيل الحكم كذلك فالجميع مستثنى من الاول وهو اصل العدد كوفي البصريون والكسائي كل من الاعداد مستثنى مما قبله لكن الحمل على الاقرب متعين عند التردد وهذا ما مشى عليه المص وعليه فيخرج كل من متلوه ويكون كل واحد خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع هو الحاصل وقيل المذهبان محتملان فالمقر به ثلاثة على الاول وسبعة على الثاني ومحتمل لهما على الثالث ولكن سيأتي ما هو المتحصل على القول الثاني طريقان لاحداهما ان يسقط الاول ويجعل الباقي بالثاني وتسقط الثالث وتجبر بالرابع ان كان ثم رابع وهكذا الى الاخر والثانية ان تحط الاخر مما يليه ثم ما بقي مما يليه وهكذا الى الاول وله طريق اخرى ذكرها اهل الحساب واقتضى كلامه ان الاستثناءات تعود الى الاول فيما كان بعض المستثنيات اكثر مما قبله نحو له على عشرة الا ثلاثة الا اربعة لان القسم الذي لا يمكن استثناء بعضه من بعض اذا امكن استثناء الاربعة من الثلاثة فيكون حكمها في المعنى حكم المستثنى الاول فيكونان معا مستثنيين من الاصل وهو قول الاكثر النحويين فالمقر به عليه خلافا لصاحب التسهيل حيث جرى ان لهذا حكم القسم الثاني ايضا وهو مذهب الفراء فيكون المقر به عليه احد عشر لانه عنده من الاستثناء المنقطع والمعنى سوى الاربعة التي عندي ومتى قدر المستثنى الاول صفة لما قبله لم يعتد به وجعل الثاني اولا واذا قيل قبضت مائة الا عشرين الا عشرة الا خمسة وقد كون عشرين صفة فكانه قال مائة غير عشرين فالعشرون غير خارجة لانها اذا كانت صفة لم يكن فيها معنى الاستثناء وكذلك غير هذا هو المفهوم من كلام سيبويه ونقل عليه ابن السراج وغلبه فالعشرة في المثال المذكور اولا تكون العشرة خارجة والاربعة ثانيا تكون داخلة فالمقبوض خمسة وتسعون فصل في حكم العوامل فيما قبلها مطلقا اي في جميع المواضع بخلاف العكس فانه يصح في البعض كما سيأتي فلا يقال ما ثومك الا زيدا ضاربون بل يجب تاخير زيد فتقول ما ثومك الا ضاربون زيدا قال الرماني لان تقديم الاسم الواقع بعدا لا عليها ممتنع فكذا معموله وقال الرضي لان الا ومثلها واو العطف وفاء وغيرها من حروف وقا السببية دالة على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها ولا ينعكس اي لا يعمل ما قبلها فيما بعدها الا في مستثنى فرغ لها العامل نحو ما قام الا زيد مستثنى منه تاخر عن المستثنى نحو ما قام الا زيدا احد او تابع لاحدهما اي للمستثنى منه نحو ما قام احد الا زيد فاضل كذا قال المص ويلزم منه الفصل بين الصفة والموصوف بالا وقد صرح المص بامتناعه نقلا عن الاخفش كما مر في الحال ومن هنا يعلم امتناع تقدم ما قصد الحصر فيه بإداة النفي والا من مرفوع الفعل ومنصوبه على الاخر لانك اذا ذكرت قبل الاداة معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما بعدها مما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية او الحالية او غيرها مصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت ما ضرب زيدا الا عمرو فضاربية زيد محصور في عمرو لا تتجاوز الى غير عمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وان لا يكون وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد

فضاربيه

وصحح بعض المغاربية

ثلاثة

بالنظر الى ما قبل الا وما بعد المستثنى بها ولا يعمل ما بعد الا فيما قبلها من العوامل

وكذا في غير المفرغ ان قلنا ان العامل فيه ما قبل الا كقام القوم الا زيدا او في

ضاربيه

فضار بية زيد محصورة في عمرو لا تتجاوزه الى غيره عمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال يجوز
ان يكون مضروبا بالغير زيد ايضا وان لا يكون وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فضروبية عمرو
مقصورة على زيد اى لم يضربه غير زيد وضاربية زيد على الاحتمال فيصح ان يكون ضاربا بالغير عمرو ايضا بخلاف ما جاءني الا زيد فلو قدمت عمرا مثلا فيما ضرب الا عمرا على زيد فانه ان تقدمه
من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى كما ذكرنا اذ تصير المضروبية قاصرة والضار بية
على الاحتمال ولا يجوز واما تقدمه عليه مع الا فتقول ما ضرب الا عمرا زيد وح فان اردت
ان زيدا وعمرا مستثنيان معا وان المراد ما ضرب احدا الا عمرا زيد فذلك لا يصح لانه لا يستثنى
باداة واحدة شيئين بدون عطف عند الاكثرين وان اردت ان زيدا مقدم معنى وليس
يستثنى مستثنى لزم عمل ما قبل الا فيما بعدها في غير المسائل الثلاث وهو ممتنع لان ما بعدها
مرجع المعنى فيجب جعلة مستانفة غير الاولى لان معنى ما جاءني الا زيد مثلا ما جاءني غير زيد
وجاءني زيد فجملتان الجملتان واحدة اختصارا فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الجزء الاجنبي
عن عامله وانما جاز في المواضع الثلاث لان المستثنى على طرف ذلك الجزء متوغل فيه وفي الاخير
لان المستثنى له تعلق بهما من وجه وهو مع كل واحد منهما كالشيء الواحد ونحو يعني ان اورد
شيء على ما تقرر مما يقتضي ظاهره في غير المواضع الثلاثة عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بهما
من معمول مجرورا ومنصوبا او مرفوعا فالاول كقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا
يوحى اليهم فسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر فظاهره تعلق بالبينات
بارسلنا والثاني كقوله فما كف الا ما جد ضربا بيض فظاهره ان ضربا بيض منصوب بكف ومثله
فلم ما عابا الا ليئم فعل ذي كرم ولا هجا قط الا حبا بطلا والثالث كقوله تزود مني ليلى
بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فظاهره رفع كلامها بزاد ومثله قوله وهل نبت
الخطي الا وشيجة وتعرق الا في منابتها النخل فالجواب ان ذلك كله مخرج على الحذف لعامل
ذلك المعمول وليس هو معمولا للفعل السابق على الا فالجار والمجرور في الاية متعلق بارسلنا
محذوفا اى ارسلنا بالبينات كما قيل لم ارسلوا فقيل ارسلوا بالبينات او صفة لرجالا
اى وما ارسلنا الا رجالا ملتبسين بالبينات فهو على الاول كالاول وعلى الثاني كلام واحد
واقتضى كلامه وجوب تعلق الظرف في الاية بمحذوف وقد صرح به في المغني وهو غير متعين
فقد اجيز تعلقه بيوحى اى يوحى اليهم بالبينات غير رجالا كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا اولا تعلمون ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقولك ان كنت عملت
لكفاك عطني حقي وضربا بيض وكلامها في البيتين الاولين منصوب بكف محذوفا والثاني
مرفوع بزاد محذوفا وقيل بدل من ضمير زاد والراجح الى التردد في تزودت ذكر شارح ابيات
الموضح وكذا نظائر ذلك فليست معمولات للعامل المذكور قبل الا خلافا للبصريين في نحو ما زعم
في غير المواضع المستثناة عمل الا فيما بعدها في المرفوع كما مر في البيت الاخير من غير تقدير
رافع ونقله في التسهيل عن ابن الانباري فلذلك جوزوا تقديم المنصوب المحصور فيه على المرفوع
كما في المفعول على الفاعل نحو ما ضرب الا عمرا زيد والحال على صاحبها نحو ما جاء مسرعا الا زيد فالخلاف
فيها كالخلاف في المفعول كما في الارتشاف بخلاف غير المرفوع من منصوب لفظا او محلا والفرق

ان ضربية زيد محصورة في عمرو لا تتجاوزه الى غيره عمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال يجوز ان يكون مضروبا بالغير زيدا ايضا وان لا يكون وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه غير زيد وضاربية زيد على الاحتمال فيصح ان يكون ضاربا بالغير عمرو ايضا بخلاف ما جاءني الا زيد فلو قدمت عمرا مثلا فيما ضرب الا عمرا على زيد فانه ان تقدمه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى كما ذكرنا اذ تصير المضروبية قاصرة والضاربية على الاحتمال ولا يجوز واما تقدمه عليه مع الا فتقول ما ضرب الا عمرا زيد وح فان اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا وان المراد ما ضرب احدا الا عمرا زيد فذلك لا يصح لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئين بدون عطف عند الاكثرين وان اردت ان زيدا مقدم معنى وليس يستثنى مستثنى لزم عمل ما قبل الا فيما بعدها في غير المسائل الثلاث وهو ممتنع لان ما بعدها مرجع المعنى فيجب جعلة مستانفة غير الاولى لان معنى ما جاءني الا زيد مثلا ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فجملتان الجملتان واحدة اختصارا فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الجزء الاجنبي عن عامله وانما جاز في المواضع الثلاث لان المستثنى على طرف ذلك الجزء متوغل فيه وفي الاخير لان المستثنى له تعلق بهما من وجه وهو مع كل واحد منهما كالشيء الواحد ونحو يعني ان اورد شيء على ما تقرر مما يقتضي ظاهره في غير المواضع الثلاثة عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بهما من معمول مجرورا ومنصوبا او مرفوعا فالاول كقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا يوحى اليهم فسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر فظاهره تعلق بالبينات بارسلنا والثاني كقوله فما كف الا ما جد ضربا بيض فظاهره ان ضربا بيض منصوب بكف ومثله فلم ما عابا الا ليئم فعل ذي كرم ولا هجا قط الا حبا بطلا والثالث كقوله تزود مني ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فظاهره رفع كلامها بزاد ومثله قوله وهل نبت الخطي الا وشيجة وتعرق الا في منابتها النخل فالجواب ان ذلك كله مخرج على الحذف لعامل ذلك المعمول وليس هو معمولا للفعل السابق على الا فالجار والمجرور في الاية متعلق بارسلنا محذوفا اى ارسلنا بالبينات كما قيل لم ارسلوا فقيل ارسلوا بالبينات او صفة لرجالا اى وما ارسلنا الا رجالا ملتبسين بالبينات فهو على الاول كالاول وعلى الثاني كلام واحد واقتضى كلامه وجوب تعلق الظرف في الاية بمحذوف وقد صرح به في المغني وهو غير متعين فقد اجيز تعلقه بيوحى اى يوحى اليهم بالبينات غير رجالا كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اولا تعلمون ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقولك ان كنت عملت لكفاك عطني حقي وضربا بيض وكلامها في البيتين الاولين منصوب بكف محذوفا والثاني مرفوع بزاد محذوفا وقيل بدل من ضمير زاد والراجح الى التردد في تزودت ذكر شارح ابيات الموضح وكذا نظائر ذلك فليست معمولات للعامل المذكور قبل الا خلافا للبصريين في نحو ما زعم في غير المواضع المستثناة عمل الا فيما بعدها في المرفوع كما مر في البيت الاخير من غير تقدير رافع ونقله في التسهيل عن ابن الانباري فلذلك جوزوا تقديم المنصوب المحصور فيه على المرفوع كما في المفعول على الفاعل نحو ما ضرب الا عمرا زيد والحال على صاحبها نحو ما جاء مسرعا الا زيد فالخلاف فيها كالخلاف في المفعول كما في الارتشاف بخلاف غير المرفوع من منصوب لفظا او محلا والفرق

ان المرفوع منوي التقديم فيصير كان الواقع بعدا الا في الاستثناء المفرغ محتوم به وخلافا للكسا
في نحو ذلك مطلقا اي في المرفوع كالبصريين والمنصوب نصبا صريحا كما في كف ضربا بس او غير
صريح كما في الاية من غير تقدير برافع ولا ناصب فلذلك اجاز البصريون تقديم المنصوب المخصوص فيه
على المرفوع وعكسه اعني تقديم المرفوع المحصور منه على المنصوب كالفاعل على المفعول نحو
ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا زيد بعمرو وصاحب الحال نحو ما جاء الا زيد راكبا وافق
الاخفش الكسائي في الحال والظرف والجار والمجرور نحو ما اري الا عمرا وإليك وما جلس الا زيد
عندك حكاه في الارتشاف وعلى ما ذهب اليه لا يجوز شيء مما ذكر الا على تقدير عامل ناصب
او رافع فلا يقال ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا الا بتقدير رافع لزيد في المثال
الاول كما ضرب زيد وناصب لعمرو في الثاني اي ضرب عمرا الا عمرا نهما معمولا ان للفعل المذكور
قبل الا للقاعدة المذكورة ومن هنا يعلم انه لا خلاف في صحة ذلك وانما الخلاف في التخريج فتامل وتلخص
من مجموع كلامه ان في تقديم المحصور فيه ثلاثة مذاهب احدها المنع مطلقا الا بالتقدير
المذكور وهو مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين والثاني مذهب المبرد والجواز مطلقا وهو مذهب
الكسائي والتفصيل من كون المحصور في المرفوع يجب تاخيره وكونه في المنصوب فيجوز تقدمه
وهو مذهب البصريين والفراء وابن الانباري وقد افاد المبرد مع حكم الفاعل والمفعول في الحصر حكم
غيرهما فيه فلذلك عبر بالمرفوع والمنصوب مطلقا وانما نشأ الخلاف في ذلك على القاعدة المذكورة
وهي ان ما قبل الا لا يعمل ما في بعدها مستثنى بها وجمع مسائل المحصور والمحصور فيه في محل واحد
غير مفرقة في الابواب كما فعل غيره وفي اصل واحد حرصا منه على منوال واحد في منع تقديم المحصور
فيه مطلقا للقاعدة المذكورة من غير تفرقة في الابواب وهو من محاسن هذا الكتاب وحيث
تضمن كلامه حكم المحصور بالا مع النفي في التقديم والتاخير ثم القائلة المحصور بانما فقال ولا
يتقدم المحصور فيه على المحصور بانما مرفوعا كان او منصوبا بل يجب تاخيره عنه اجماعا كما نقله
الشيخ بهاء الدين بن النحاس فاذا اردت الحصر في المفعول قلت انما ضرب زيد عمرا في الفاعل
قلت انما ضرب عمرا زيد الى آخره لقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء والفرق بينها وبين الا مع
النفي انه لا دليل في انما على المحصور فيه الا تاخيره فلم يجز تقديمه للالباس بخلاف الا فان معنى
الحصر معهوم معها تقدم الحصر او تاخر فان اقترن الاسم بالا دليل على الحصر فيه وما جرى عليه
من فائدة انما الحصر هو ما عليه الجمهور من النحاة واهل البيان والاصول وخالف فيه الابدي من
محققي الاصوليين وابو حيان من النحاة وقد مر توجيه الجمهور للحصر بها من كونها مركبة من ان النافية
للاثبات وما التي للنفي واعتراض المص وغيره على قولهم ان ما فيها للنفي والصواب كونها الموصولة
الكافة واما انما بالفتح فادعى الزمخشري ايضا انها مفيدة للحصر كالمكسورة ذكره في قوله تعالى انما
الهكم اله واحد وبسط ذلك في غير هذا الفن فصل في بقية ادوات الاستثناء ويستثنى
بغير وهي اسم ملازم للاضافة في المعنى يجوز ان تقطع عنها لفظا ما سيأتي في تمام كلامه والاصل في
المضافة لفظا ان يوصف بها النكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل والمعرفة القريبة منها نحو صراط
الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لما قوم باعيانهم وقد تخرج عن
الوصف وتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا عليها كما ان الاصل في الاستثناء وقد تخرج عنه وتحل على

فيوصف

فيوصف بها وتسالها جمع لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا اي غير الله او معرف بال الجنسية كقوله
انبحت فالقت بلدا قليل بها الاصوات الا بغامها اي غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيرك
سليمى الدهر غيرها وقع الحوادث وزعم الخطابي ان منع ذلك لانه في كلمة التوحيد وقلد في ذلك السهيلي
واختار الامام فخر الدين في اسرار التنزيل والقطب الفنائي الاستثناء وعليه جماهير العلماء من
جميع الطوائف كما بينته مبسوطا في تحصيل المتعاد وتفارق الا النعت الموصوف غيرا بانه لا يجوز
حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد وبانها لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثناء بها فلا يصح عندي درهم الا جيد ويجوز درهم غير جيد قال الرضي وحمل غير على الا اكثر من
العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف واذا حملت غير على الا في الاستثناء
وقعت في مواضعها في الموجب وغيره والمتصل والمنقطع متقدمة على المستثنى منه ومتاخرة لكن
يخفض المستثنى باضافتها اليه وتعرب بما لاسبقيتها اعراب تالي إلا اي المستثنى بها فيجب نصبها
في نحو قاموا غير زيد وما نفع بهذا المال غير الضرر عند الجبي وفي نحو ما فيها احد غير حمار عند الجاحظ
وعند الاكثرين في نحو ما فيها غير زيد ويرجح عند قوم في نحو هذا المثال وعند تميم في قبيحها
احد غير حمار ويضعف في نحو ما قاموا غير زيد ويمتنع ما قام غير زيد وناصبها كما قال ابن هشام
ما قبلها كما في الاسم الذي بعد لا وجعل ذلك دليلا على ان الناصب لما بعد الا الا انها قد عدمت في غير
ووجد النصب وقال الفارسي على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصح ذلك لان غيرا
لا يتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام ويستثنى بسوى بلغاتها الاربع
مقصورة السين ممدودة كما حكى سر قام القوم سواء زيد بالمد وفتح السين او مضمومتها
اي السين مقصورة يقال قام القوم سوى زيد بضم السين حكاها الاخفش ومكسورتها اي
السين بالوجهين كذا حكاها ابن العلج وابن الجباز وابن عطية ولغاتي شارح الشاطبية قال
المص وهي اعرفها وبالقصر كرضى وهي المشهورة بل قال ابن عصفور لم يثبت معنى الاستثناء من
هذه اللغات الا هذه وتشارك غير في الاسمية وكونها دخلت بين في الاستثناء محمولتين على
الا في العمل فتخفض المستثنى باضافتها اليه كغير وانما تفارقها في الاعراب فغير تعرب اعراب الحسن
كما مر وسوى تعرب لفظا على لغة المد وتقديرا على لغة القصر نصبا على الظرفية مكان
اي في الاصل كما قال الرضي والا فليس فيه لان معنى الظرفية وصرح المص في شرح اللمحة بانها
ظرف مكان مجازي بهذا هو الغالب في استعمالها وقد تخرج عن النصب على الظرفية وتعرب كغير
حكما لغة اتاني سواك بالرفع على لغة علية ورايت سواك بالنصب على المفعولية ومررت باحد
سواك بالنصب والرفع وهذا قليل كما يشير اليه تعبيره بقد هكذا في الاوضح قال قريبه ونعم ما قال
الظاهر ان هذا ليس مما نحن فيه فامتا ان يقصد ان الخلاف لا يختص بحالة الاستثناء او يقال انه
استثناء مفرغ بالتاويل ويكون المعنى لم يختلف سواك فيكون مما نحن فيه وما صرح به من ورودها
بالوجهين هو مذهب الكوفيين قال في الاوضح قال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا
وكثيرا قليلا والى هذا ذهب ومذهب سر والجمهور انها ظرف مكان بدليل وصل الموصول بها كما في
الذي سواك ولا يقال جاء الذي مثلك وغيرك قالوا ولا تخرج عن النصب الا في الضرورة وقال الزجاجي
وابن مالك هي كغير معنى واعرابا وليست بظرف فضلا عن ان يلزمها النصب على الظرفية بدليل

الا الصارم الذكر اسم لو كان غير بد
غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث

مواقعها

نحو ما

لا باء لا

حكاية القرآن سواك ويستثنى خلا وعدا وحاشا بالفين وحاش بحذف الثانية
وحشى بحذف الاولى فينصبن المستثنى فعلا لا نتفاء الاسمية لان العوامل لا تباشر
كاتباشر غيرا والحرفية لكونها لا تلي العوامل فلا يقال لما قام خلا زيد كما يقال ما قام الا زيد
او يخفضن حروف جر لانتفاء الاسمية لما مر والفعلية لمباشرة الجر وكلا الوجهين من الخفض
والنصب بالادوات الثلاث ثابت بالنقل الصحيح عن العرب ولم يحفظ سر في عدا وخلا كما في
الارتشاف الا النصب فلذلك التزم فعليتها وانما نقل الجر فيهما الاخفش ومنه في خلا قوله
خلا الله لا ارجو سواك فانني اعد عيالي شعبة من عيالكا وفي عدا قوله انحاماتهم اسرا وقتلا
عدا الشمطاء والطفل الصغير وموضع الجر لها نصب عن تمام الكلام وقيل يتعلقان بما
قبلهما على فاعل عروف الجر لتعديه على جهة التسبب والصواب كما لمم بهو الاول لانهما لا يعديان
الفعل فيهما كالحروف الزايدة ولكونهما بمعنى الا وهي غير متعلقة وقد ينصب بعدا مضمرة ومنه
قولهم في المثل كل شئ مهنة ما النساء وذكرهن اي ان الرجل يحتمل كل شئ حتى ما ذكر عرضه فيمتنع
ح ولا يحتمله ومهما اي يصير ويقال مهاة اي حسن ولم يحفظ سر في حاشا النصب فلذلك التزم
حرفيتها وذهبا بو عمرو والاخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء
الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن
سمع حاشى الشيطان وابا الاصبع فان وليها مجرور باللام نحو حاش لله فليست للاستثناء وانما
هي تنزيهية وهي ح عند المبرد والكوفيين فعل لتضمنهم فيها بالحذف وادخالهم ايا عليها
لحرف قال اللهم وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الاسمية والصحيح انها اسم
مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله فينتصب انتصاب
المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعل وعلى هذا فقراءة حاش لله وليست جارا ومجرورا كما توهم
ابن عطية لانها انما جرت في الاستثناء والشبهتها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة
السبعة والجار لا يدخل على الجار وانما ترك التنوين فيها في قراءتهم الاخرى ودخولها على
اللام فلبناء حاش لشبهها بالحرفية وقد يكون فعلا متعديا يقال حاشيته بمعنى استثنيته
ويستثنى بما خلا وما عدا بادخال ما المصدرية عليهما وليس ولا يكون فينصبن المستثنى
نصبهن وجوبا في الاولين على المفعولية لان ما المصدرية تغنيهما للمفعولية فيتعين النصب
كقول لبيد الا كل شئ ما خلا الله باطل وقوله عد المذاهما عدا بني فانني بكل الذي عموى
ندمى مولع وقد تدخل نون الوقاية وموضعها مع ما نصب بلا خلاف بين اهل المصرين
كما في الارتشاف قال التبريزي في على الحالية وقيل على الظرف لنيابتها وطئها عن لوقت ومعنى
قاموا ما خلا زيدا قاموا غير زيد قال اللمم وهو غلط لان معنى الاستثناء فاتهم بما بعدها
لانها والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره وزعم الكسائي والجرمي والفارسي والربعي وابن
ابن جني انه قد يجوز ضمهما الجر على تقدير ما زائدة قال اللمم فان قالوا اذا لك الفياس ففاسد لان
ما لا يزاد قبل الجار والمجرور ربما يس وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ينتهى
وقد حكاه الجرمي عن العرب واقتصار علي ذكر ما مع ما عدا وخلا يفهم انه لا يجوز دخولها على حاشا
الاستثنائية كما صرح به في المغني وذكر ابن مالك انها تدخل عليها وجعل منه قوله عليه السلام اسامة

وانما م

قال الجرجاني م

اي ما عدا النساء وذكرهن م

كما ذا الله م

207

أحب الناس الا ما حاشا فاطمة كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا ولقائل أن يقول فضلهم فعلا أقال المصنف ويرده ما في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيره قال ابن هشام قائله وضاحي فعل ينعدى والمعنى انه لم يستثن فاطمة ودليل تصرفه قوله ولا احاشي الا قوام من اصلا ستثنى وهذا الذي اختاره هو قول المبرد وفي الاخرين على الخبرية اما ليس فنحو قوله عليه السلام ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر والصحيح انها الناسخة ولا يليها في اللفظ الا المنصوب وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثنا فقال والله لاطلبن علما لا تلحني فيه ثم مضى ولزم الاخفش الكبير وغيره وهذا الاخفش هو الكبير عبد المجيد بن الخطاب واذا اطلق الناقل ذكر النحو عن الاخفش فالمراد به ابو الحسن سعيد بن مسعدة اكبر تلامذة سيبويه والاوسط والاصغر هو علي ابن سليمان تلميذ المبرد واما لا يكون فتقول شذ فلان لا يكون زيدا وهو مضارع كان الناقصة ولا يستعمل مكانه غيره نحو ما كان ولم يكن ولا تستعمل في الاستثناء الا مع لا النافية وان نفيت بغيرها كما وان لم يصح وفاعل الافعال الثلاثة السابقة واسمي ليس ولا يكون مضمر واجب الاستتار في الفعل باتفاق اهل البصرة ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم جعله البصريون عائدا على البعض المفهوم من الكلام السابق والتقدير ما قام القوم حاشا زيدا وليس زيدا حاشى هو وليس هو اي بعضهم زيدا قال في شرح الشذور ومثله يوصيكم الله في اولادكم للمقولة فان كن اي فان كان البنات لتقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فكذا هنا وجعله الكوفيون عائدا على مصدر الفعل المفهوم مما مر والتقدير في المثال الجانب قيامهم وليس هو اي قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا يطرد عند الكوفيين هذا التقدير بدليل القوم اخوتك زيدا اولا يكون زيدا وجوز المصنف عوده على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق اي عدا القيام منهم زيدا وليس القيام منهم ونحو هذا ما في الارتشاف عن المبرد فالضمير عائد على من المفهوم من معنى الكلام فاذا قلت قام القوم عدا زيدا فالتقدير عدا زيد من قام زيدا واختار ابن مالك انه ليس ولا يكون بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه والتقدير ليس بعضهم زيدا فحذف لانه مبتدأ في الاصل وهو يحذف مع الدليل والى هذا ذهب ابن العلج ثم قال في التسهيل وكذا افاعل الثلاثة والتقدير في قام القوم حاشى زيدا اي حاشى بعضهم زيدا فحذف على ظاهر ما قال واختار في الشرح ان الفاعل صدر ما عمل في المستثنى منه والتقدير جانب قيامهم زيدا لانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض الجميع لا واحدا اذ المعنى جانب قيام كونهم زيدا وهذا وان صح لم يحسن لفلتة في الاستعمال وهذا لا يرد في ليس ولا يكون اذ البعض المقدر فيهما هو زيد في المعنى فلذلك لم ينكر المصنف عوده في المعنى وذكر في غيرها عوده على اسم الفاعل مقدما على عوده على البعض لذلك وهذه الجمل عدا المفتتحة بالافعال الخمسة قيل انها في موضع الحال وقيل مستأنفات فلا تحل لها من الاعراب وصححه ابن عصفور تنبيه تلخص ان ادوات الاستثنا منها ما هو حرف فقط كغير وسوى وفعل فقط كليس ولا يكون وكذا خلا وعدا بعد ما ومترددة بين

اسم وحرف

الحرفية والفعلية كعدا وخلا وحاشا والاغلب في الاولين الفعلية وفي الاخير الحرفية
وفي عدهم لا يكون فعلا لتسامح كما نبه عليه قريب المم لانه مركب من فعل وحرف وقول بعضهم ان
الاداة يكون والشرط ضعيف لان يكون لا يدل على الاستثناء بوجه من الوجوه وقد ذكر ايضا
من ادواته بيد وهي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال عليه السلام
انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش وقد تستعمل بمعنى من اجل وبله وقد مر الكلام فيها في
المفعول المطلق وسيما بعد لا وهو مبنية على اولوية ما بعدها بالحكم لا مستثنى لانك اذا قلت قام القوم
لا سيما زيد كان زيد قائما ومن نظر الى مخالفته لما قبله بالاولوية جعله من ادوات الاستثناء
وفيما بعدها للاشارة اوجه النصب على التمييز والرفع خبر مبتدا محذوف اي لا سيما هو ومن يدري ما
بمعنى الذي والجر بالاضافة وقد يروى بالاشارة قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
في المجرورات لما انهى الكلام في ابواب المرفوعات ثم المنصوبات شرع في ابواب المجرورات والمجرور اما
بحرف او باضافة وقدم الاول لمناسبة ما قبله فانه من المفضلات بواسطة كالمستثنى وكان حقه
النصب لكنه جر لما مر في الاعراب ولان الجر بالاضافة انما هو على معنى الحرف حتى قيل انه عامل الجر
في الحقيقة كما سيأتي حروف الجر والكوفيون يسمونها حروف الاضافة لاضافتها الفعل الى الاسم
وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم وهي كما قال ابن الحاجب ما وضع لاضاءة صفة في
الاسم بفعل او شبهه او معناه او ما يليه اي لاضاءة ذلك الى الاسم اي تعديته حتى يكون المجرور
مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذلك جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وامسحوا
برؤسكم وارجلكم وجملة الحروف الجارة كما قال في الاوضح وشرح القطر عشرون وذكر منها اربعة
عشر بها ستقاط عدا وخلا وحاشا استغناء بذكرها في الباب قبله وبا سقاط لعل ومتى وفي لشذوذها
كما قال ابن الحاجب لعل لا يجر بها الا عقيل مع انه ذكر ذلك في باب ان ومتى لا يجر بها الا هذيل لقوله متى لجج
تهبط تبهج وفي لا يجر بها الا اما الاستغنائية وذلك لعلم في السؤال عن علة الشيء كيفيته بمعنى لم وما
وان المصدريتين مع صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع
وبحوحتك في تكرمني اي في تكرمي كما سيأتي ومن حق المختصرات كما قال شارح اللمحة ان لا يذكر
فيها الا المشهور ولذلك تراه يعيب على ابن حيان ذكر اللغات النادرة في اللمحة قال المالقية من
ايهام شهرتها واطرادها اذ كان مبنى المختصرات على ان لا ينكر فيها الا ما شانه ذلك لا يقال فحقه
ان لا يذكر لولا لشذوذ الجر بها ولذلك شرطها في القطر وغيره قلنا اذا سلم ذلك فانما ذكرها هنا
توفية للقسمة الثلاثية الاتية للحروف المذكور اذ ليس منها ما يختص بجر المضمر غير رب وتوطئة
لما سينبه عليها معها وما جزم به من كون الاربعة عشر حروفا كلها لين تحمل وفاق في الجميع بل
منها ما هو مجمع على حرفيته ومنها ما هي الراجح فيه على اسميته عند المص ومرجوحة عند غيره كما سنقف
عليه وهي ثلاثة اقسام احدها ما يجر الظاهر والمضمر وهو الثلاثة التي مر ذكرها في الاستثناء
والباقي وهو سبعة احدها من وتكون للتبعيض نحو حتى ينفقوا مما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون
وللبيان الجنس فلا تقتضي ان يكون قد بقي من المجرور بعدها شيء خارجا عن الجنس نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فلا يقتضي ان يكون من الاوثان ما ليس برجس وللابتداء الغاية المكانية باتفاق نحو
من المسجد الحرام والزمانية ظاهرا لاكثر البصريين نحو من اول يوم احق ان تقوم فيه وفي الحديث

فمطرنا

عليها

اي امرئ القيس مو

ث قدم

اليه مو

هنا مو

ان مو

الآتي عدها مو

وكذا اذا قلت ثوب من حرير فهو كقولك ثوب حرير واساور من ذهب مو

فطرنا من الجمعة الى الجمعة والمراد بالغاية في ذلك وفي نوهم الى انتهاء الغاية جميع المسافة
لان لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية ولا معنى لابتداء النهاية وانتهائها نبه عليه الرضى
والتنصيص على العموم وهي الزايدة كما سياتي وللظرفية نحو ماذا خلفوا من الارض اذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة اى فيها وللتعليل مما خطاياهم اغرقوا وللبدل ارضيتم بالحياة الدنيا
من الاخرة والمجاورة قويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله وللانتهاء الغاية عند الكوفيين قال
ابن مالك واليه اشار سر قال لقوله رايته من ذلك الموضع فجعلت غاية ترويتك ابن السراج اذا
قلت رايت الهلال من موضعي فمن لك اذا قلت رايته من خلل السحاب فمن للهلال فالهلال غاية
لرويتك فلذلك جعلها سر غاية إنتهى وللاستعلاء عندهم وعند الاخفش وبعض الكوفيين نحو ونصرناه
من القوم والقسم وسياتي والثاني الى وسقوط ذكرها من النسخة الواقعة البنا من الناسخ لا محالة
ومعناها انتهاء الغاية وسياتي حكم دخول ما بعدها وحدّه عند ذكرحتى وذهب الكوفيون
وتبعهم ابن مالك الى انها تكون بمعنى من قال لقول وقد عالت بالكوز فوقها التسفي ولا ترى
الحجر اى ولا ترى من زعموا انها تكون بمعنى الباء وخرج عليه واذا خلوا الى شياطينهم وذكر
ابن مالك انها تكون للتبيين وهي المعلقة في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتفضيل وستاتي مشروحا في باب وضمن
في كقوله فلا تركنني يا لويعبد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اى في الناس وانها تكون موافقة
للام نحو والامر اليك وانك لتهدي الى صراط مستقيم والثالث عن للمجاورة وهو الاكثر
فيها كصد عنه واعرض عنه وتعاقبها فيه من ولهذا قرئ اطعمهم عن جوع وقالوا اساء عن عمرى
ومن عرى ومنعه عن السير ومنه وللبدل نحو فلان لا يجزي نفس عن نفس شيا وللاستعلاء
عند الكوفيين والتعليل كقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتجزوني
اى لا افضلت علي وللاستعانة عندهم وجعلوا منه وما ينطق عن الهوى وحكى الفراء رميت
عن القوس وبالقوس ومن القوس وهو افقه بعد لتركبن طبقا عن طبق اى حالة بعد حالة
والرابع على وكونها حرفا مذهب البصريين والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر انها
وابن خروف والزبيدي وابو الحاج بن مضر وراء الاستاذ ابو علي في احد قوليه اسم دايما
ولا تكون حرفا ونسبه لسر ومشهور قول البصريين انها حرف الا انها جرت بمن وقال
ابن عصفور تكون اسما في نحو هون عليك ونحو وهي للاستعلاء وعلى الفلك تحملون
وللظرفية على حين غفلة وللمجاورة اذا رضيت علي بنو قشير ولمصاحبتها وان ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم وللتعليل ولتكبروا الله على ما هداكم وموافقة من اذا كنا نوا
على الناس يستوفون والباء حقيق على ان لا اقول والخامس في الظرفية حقيقة زمانية
ومكانية في دنى الارض في بضع سنين او مجازية لقد كان في يوسف واخوته وللسببية
لمسكم فيما افضتم ولمصاحبة قال ادخلوا في امم والمقايسة فما متاع الحياة الدنيا
في الاخرة الا قليل وبمعنى الباء قيل ومنه يدرؤكم فيه اى به وقوله وسركب يوم الروع منا
فوارس بصيرون في طعن الابا هر والكلى وللاستعلاء لاصلبنكم في جذوع النخل السادس
اللام وتنفع مع المضمر في غير لغة خراعة نحو لكم ولنا وتكسر في لغتهم مع المضمر وغيرهم
مع المظهر نحو لزيد وهذا في غير يا المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر لها فانها

انها م

في نحو م

على الله الكذ م

تفتح معهُ نحو بالله وعكل وبلعنبر تفتح الداخلة على الفعل نحو لتزول منه الجبال وسمع ابو زيد وما كان الله ليعذبهم بفتح اللام وذكرها في المغني اثنين وعشرين معنى لا تحقق وهي لواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والملك لله ما في السموات وشبهه وجر عند بالاختصاص كالسرج للدابة وبعضهم يستغني بذكره عن المعنيين قبله تقليلا للاشتراك والتمليك وهبت لزيد دينارًا او شبهه والله جعل لكم من انفسكم ازواجًا والتعليل لتحكم بين الناس الخ وهي الجارة اسم سامع قولوا وما في معناه نحو قلت له وشكرت بعد اسم الافعال والمصادر التي تشبهها مبينة صاحب معنًا نحو هيت لك وسقيًا لك والمتعلقة بحب في تعجب وتفضيل كسيبويه والكسيرون فالتقطه آل فرعون ليكون لهم وسيأتي مزكلامها في ذلك للتعليل مجازًا وللتعدية ما اضرب زيدًا لعمرو ومعنى بعد اقم الصلاة لدلوك الشمس والاستعلاء نحو ركبت للاذقان وموافقة في ونضع الموازين القسط ليوم القيمة لا تجليها لوقتها الا هو وعند نحو كتبت لخمس خلون والى فسقناه لبلد ميت ومن كقوله لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم وخن لكم يوم القيمة افضل اي وخن منكم ومن اقسام هذه اللام الجارة لام الاستغاثة وقد مرت ولام كي والناصبة للمضارع في نحو لتبين للناس ولام الجحود والزائدة وسيأتي كلامها من كلامه ان شاء الله تعالى والتابع الباء وحركتها الكسر وتكون للقسم وهي اصل احرفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لافعلن ويدخلها على الضمير نحو بك لافعلن واستعملها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله مستحلفا وغيره اي غير القسم وهو ثلاثة عشر معنى الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها وعليه قتصر حقيقيا كامسكت بزيد ومجازيا كمررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه والتسمية وقد مرت في المفعول والاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل ككتبت بالقلم والتسبيبة ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل والظرفية ولقد نصركم الله ببدر بخيلهم بسجر والبدل كقوله الحماسي فليت لي بهم قومًا اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا والمقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون والحديث الحراج بالضمان والمجاوزة فسئل به خبيرًا والاستعلاء ان تامنه بقنطار يؤده اليك والتبعيض عينا يشرب بها عباد الله والغاية قراحتى نراها والتوكيد وهي الزائدة وستكلم عليها وهنا تنبيه وهو ان مذهب البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم والنصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم مؤول اما تاويلا يقبله اللفظ كما في ولاصلبنكم في جذوع النخل لان في ليست بمعنى على لكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في التي بعدها يعبر عنها بالبيان بالاستغراق بالتبعيضية واما على تضمين الفعل معنى يعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شرين في قوله شرين بما البحر ثم ترفعت معنى روين واحسن في قوله تعالى وقد احسن بي بمعنى لطف اما على شذوذها بانابة كلمة عن كلمة اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين وللبصريين ذلك شاذا وهذا المذهب كما قال اللحم اقل تعسفا وترادفا الباء صرح بها للاتيتهم اعادة الضمير على الحروف السابقة كلها وانما المشهور زيادته منها ستذكر ومنه الباء فتزاد قياسًا فيما مضى ذكر في الابواب كالمبتدا نحو بحسبك درهم وهجت فاذا بزيد وكالخبر بها قياسًا على خبريته كما في بحسبك درهم يزيد على تقدير زيادتها

في

في الجر كما هو مذهب ابن مالك وكما في قوله لعمرك ما معن بتارك حقه على تقدير ما في ذلك تميمية ومنسوخا
كخبر ما الحجازية نحو وما الله بغافل وخبر ليس كما مر وكما لفاعل نحو كفى بالله شهيدا او كالحال نحو قوله
فما انبعثت بمزؤدة ولا وكل وفي ما ياتي ذكره كما المنجي عنه في نحو احسن بزيد وزاد سماعا في
المفعول به نحو قوله هن الحرائر لا ربات اخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور وقوله نضرب
بالسيف ورجو بالفرج وذكر منه في المغني قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهو اي ايلاء
بجذع النخلة ليصعد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد بظلم قال وقيل ضمن تلقوا معنى
تفضوا ويرد معنى يهم ويقران في البيت معنى يرقين ويتبرك فاندر يقال قرات بالتشديد على هذا
المعنى ولا يقال قرات بالكتاب لغوات معنى التبرك قاله التسهيلي وقيل المراد لا تلقوا انفسكم
بسبب ايديكم يقال لا تفسد امرك برايك قال كثرت زيادتها في مفعول كتبت ونحوه وقلت
في مفعول ما ينتعدى للاثنين كقوله ثبلت فؤادك بالمنام غريرة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد
تزيد في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء اثما ان يحدث بكل ما سمع وقوله
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمدا بامنا وقيل هي في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل
اشتمال على المحل وقال المتنبي كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني وكفى كذلك في المغني
وتزاد من لتنصيص العموم في نحو ما قام من رجل ولمجرد التاكيد نحو ما من احد فالكلام قبل دخولها
في الاولى محتمل للوحدة فعينته للعموم وفي الثانية للعموم لازما جدا وديدا واخواتها صيغ
عموم وافاد تقييدها بالزيادة بالحالة المذكورة في قوله جاز اي انما تزاد في حال كونها جارة لمبتدا
وما عطف عليه ما سيأتي في شرطية زيادتها قياسا وهو كون مجرورها واحدا من ثلاثة اما
مبتدا كقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فما لكم من اله غيره او فاعل ومنه ما بايتيم من ذكر
من ربهم واسم كان كقوله تعالى وما كان معه من اله اذا لذهب او نقول ليس من رجل قائما
او مفعول به لانا المتبادر عند الاطلاق كما مر فيخرج عنه بقية المفاعيل ولذلك صرح
به في التسهيل لما خرجها وشمل ذلك غير النائب للفاعل نحو وما ارسلنا من رسول الا ليطاع بحق
منهم من احد وغير النائب عنه نحو ما ضرب من احد وغير المنسبك فيه نحو ما ضرب من ضرب شديد
وما سير من مثل وما صيم من يوم ولا تدخل على ثاني ظن ولا ثالث اعلم وخبركان ويعلم على
مفعولي اعطى واول مفعولي ظن واعلم وفي ثاني علم قال ابن عقيل وفيه نظر ولا تزاد في فصيح
الكلام المذكورات مطلقا بل في حال كونها نكرات وحالكونها مسبوقة بغير ايجاب من نفي
او شبهه وهو نهي او استفهام وانما يحفظ في حال دون حال المبرد ونحاة
في الارتشاف وفيه نظر ولا احفظ من لسان العرب وكذا الشرط عند الفارسي كقول زهير
وتهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم والصحيح في الارتشاف المنع
وفي قوله نكرات بالجمع ومسبوقة بالتانيث رعاية للمتعاطفات بالواو كما مر في نظيره مرارا
والاولى نكرة مسبوقة بغير ايجاب فلا بد لزيادتها فيما ذكر قياسا من الشرطين المذكورين
للاتزاد في معرفة مطلقا ولا في نكرة في سياق الايجاب هذا مذهب البصريين ونحو
اي فان أورد على شرطية الامرين من ثبوت زيادتها بدون الثاني اي في سياق الايجاب
نحو ما حكى البغداديون من قولهم العرب قد كان من مطر اي قد كان مطر وبدونهما معا اي في

التبرك

؟ بدل
كذبا

معرفة في سياق النفي الايجاب كقوله تظل لها الحربا تميل قائما ويكثر فيه من حنين الاباعر
فالجواب ان ذلك مؤول بان المجرور فيهما ليس هو الفاعل بل الفاعل ضمير اسم فاعل مستتر يفسره
الفعل كما مر في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات اي هو اي لبدا فيكون التقدير
فكان هو اي الكائن من مطر ويكثر هو اي كائن من حنين الاباعر فحذف ذلك صيغة اميتة
لازايدة وقيل في الاول انه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان
من مطر حين يبت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قالوه في من رجل وفي
التاويل الاول نظر اشار اليه الرضي وهو ان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه
بالشرط مما سياتي في باب الصفة قليل اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا
للفعل المسند للفاعل الا اذا كان الجار زائدا كما في كفى بزيد قوله خلافا للاخفش فيهما
اي في دعوى الزيادة في نحو الشاهد الاول مما فقد المسبوقية بغير الايجاب وفي نحو الشاهد
الثاني مما فقد مع التنكير بناء على عدم اشتراطهما معا وتبعه ابن مالك وخلافا للكوفيين
في دعوى الزيادة في نحو الاول مما فقد شرط المسبوقية بغير الايجاب بناء على عدم شرطيته
دون التنكير نوافقهم على اشتراطه ونقل عن الكسائي وهشام مثل قول الاخفش وحمل
على ذلك قوله ولقد جاءك من نبإء المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم بيانا قضته واجيب بان هذا
في الاول والمان في قوله جاءك ضمير راجعا للقرآن ومن نبإء حال وفي الثانية انها للتبعيض
ورد بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم بيانا قضته واجيب بان هذا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم
وفي الاول خطاب لقوم نوح وان سلم انما خطابا بان لامة واحدة فغفران بعض الذنوب
لا يأبى تنفي غفران جميعها لما تقرر في علم الميزان في الشكل الثاني عقيل وقد جاء منه مواضع كثيرة
وتكلف تاويلها لا يخفى والاولى اسقاط التكلف وتزاد اللام قياسا لتقوية عامل ضعف
اما بالفرعية اي بكونه فرعا في العمل لغيره وهو المصدر والوصف فانهما فرعان على الفعل
في العمل كما سياتي توجيهه في بابهما نحو قوله تعالى فعال لما يريد نزاعة للشوى مصدقا
لما معهم ونحو ضرب لزيد حسن وانا ضارب لعمرو ومنه ان هذا عدو لك ولوجك نذيرا للبشر
ان كان النذير بمعنى المنذر فان كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد وضعف بالتاخر
عن معموله سواء كان فعلا متعديا لواحد نحو قوله تعالى هدى ورحمة للذين هم لربهم
يرهبون وللرؤيا تعبرون او لاثنين خلافا لما في التسهيل كقوله اجاج لا تعطي العصاة
منائحهم ولا والله يعطي للعصاة منائحا فاذا زيدت مع معموله مع التاخر عن العامل ففي
حالة التقدم اولى وقد اجتمع التاخير والفرعية في قوله تعالى وكنا لحكمهم شاهدين
وتزاد سماعا بين الفعل المتعدي ومفعوله كما في نحو قوله تعالى ردف لكم كذا في التسهيل
وغيره وجرى عليه هنا كشرح اللمحة وقال في المغني انه ليس منه لك خلافا للمبرد ومن وافقه
بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم اشتهى وفي البخاري ردف بمعنى
قرب ومثلها في المغني بقوله ومكنت ما بين العراق ويثرب مكلا اخا ثقة لما يسل ومعاهدي بهذه
كما قال هي الزائدة في المعنى واما المقوية فليست زائدة محضة لما حصل في العامل من الضعف
الذي نزل منزلة القاصر فلذلك يصح ان يقال ان المتعلقة بالفعل لا مقوية ولا معدية

محضة

التعاريف

تعالى جم

عليه السلام

اللغة ... هي المعرضة بين المتضايفين ... م

محضة لاطراد صحة اشتقاقها فلها منزلة بين المنزلتين ومن انواع الزائد ولا اقاله للغلامي له على قول سر ان اسم لا يضاف لما بعد اللام وقد مر ومنها لام المستغاث عند المبرد كما مر

تنبيهان الاول كما زادوا اللام في المفاعيل المستغيثة كما ذكر حذفوها من بعض المفاعيل المفتقر اليها كقوله تعالى يبغونها عوجا والتقدير زادوا اكاذيبهم او وزنوهم يخسرون وقال وهبتك دينارا وخيتك عمرة قال وقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ذكر في المغني

الثاني اقتصار ان على زيادة ما ذكر من الحروف يقتضي ان غيرها لا يزاد اصلا او يزاد لكن شذوذا وقد زعم الظر زيادة الى في قوله تعالى فاجعل افئدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو ونظر ط باللام في بعض كلام قال ابن مالك والصحيح ان اصل تهوي تهوى بكسر الواو لكن فتحت على لغة قوم من طي في قولهم رضي زيد ورضي به ويحتمل ان التضمن تهوي معنى تميل وزعم الفارسي زيادة في في ضرورة الشعر وانشد انا ابو سعد اذا الليل دجا نحال في سواده كرند جا قال المصنف واجازه بعضهم في قوله تعالى اركبوا فيها وزعم ابن مالك زيادة على في قوله انى الله الا ان سرحة ملك على كل افنان العضاه تروق قال المعم وفيه نظر لان رافنه الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له هنا وانما المراد تعلو وترتفع وزعم ابن جني ان عن وعلى ترادان عوضا كقوله اجزع ان نفسا تاتها حمامها في التي عن من صبيبك تمنع وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم تحدبوا مما على من يتكل قوله ولأبوائيك في ما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر بمن تثق التقدير من صبيبك تمنع عنها فحذف عن وزادها بعد التي عوضا وكذا التقدير من يتكل عليه ومن يثق به فحذف عليه وبه وزاد على والباء عوضا من المحذوفين وزعم ابن مالك زيادة في عوضا بالقياس على ذلك كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه قال المعم وفيه نظر وقال الرضي ان الكلام في نحو ان لم تجدبوا مما على من يتكل على التقدير وانما خير واصله ان لم تجدبوا مما من يتكل عليه فاستتبع حذف الضمير المجرور العايد على الموصوف لما بين ثم قدم فصار على من يتكل فصار على من يتكله فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا لان المانع كان الجر الجار استمى ومثله باق في البيتين الاولين وقد اشار الى ذلك في الارتشاف القسم الثاني من حروف الجر ما يختص بالظاهر ومنه كي ومتى ولعل في لغة من جرها وما عداها وهو سبعة وما عداها وهو سبعة من ذلك ما يجر كل ظاهر ومنه ما يجر بعض الظواهر دون بعض الاول التا القسم وتختص باسم الله كما سيأتي نحو تالله تتفؤ والثاني واو القسم واي واو القسم واضافتا التا للقسم والواو والضمير اذا ابانا انما يستعملان في الجر اذا كانا للقسم بخلاف الباء واللام كما مر ولا تختص الواو بظاهر بعينه واذ تلاها دا واخرى نحو والتين والزيتون فهي واو العطف عند سر الخليل وقيل واو القسم قال المعم لو كانت كذلك لاحتاجت الى جواب في كلام الاشبين وسيأتي بسط الكلام عليها وتالتها رب والقول بحرفيتها كما مش عليه في اطلاقه السابق هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين اسميتها وصححه الرضي وفيها ثماني عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة مع تا التانيث مفتوحة وساكنة او مع ما او معهما فهذه ستة عشر وضمها مع اسكان

في م

وقال م

عن من

الآ وضمها ولا تجر الا النكرة وليس معنا بها كما قال المص التقليل ايما خلافا للاكثرين و
التكثير ايما خلافا لابن درستويه وجماعة بل هي للتكثير كثيرا والتقليل قليلا وقال في
التسهيل نادرا قال العلامة ابن نور الدين الموزعي اليمني وهذا ما عليه محققوا المتاخرين وما
زعم الشيخان قلته قال بعض المغاربة هو اكثر مما يقع فيها بل هو معنا بها عند الاكثرين ايما كما
نقله المص وحاصل ما قيل فيها انها للتقليل والتكثير مطلقا او في مواضع الافتخار
او للتقليل والتكثير ولا دلالة لها على واحد منهما وانما يفهم من خارج فمن فهم التكثير قوله
عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة ربما يود الذين كفروا لو
كانوا مسلمين وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائم لن يصومه
ويا رب قائمة لن تقومه فكل ذلك في مقام التخويف الذي لا يناسبه التقليل ومن فهم
التقليل قوله الا رب مولود وليس لداب وذي ولد بدلبه ابوان وذي شامة غر في حر وجهه
محللة لم تنقض الا وان ويجمل ذي حمى وعشرينا بروتهم في سبع معا وثمان يعني دم وعيني
والقمر وعلى هذا القول فهي من الاضداد وهذا ما جزم به ابن السبكي في جمع الجوامع ونظر فيه
في فائدة التكثير كم الخبرية وفي فائدتها التكثير نادر والتقليل اغرى قد كاسياء في
وتفرد عن بقية حروف الجر باحكام منها ان لها الصدر على ما تتعلق به وجوبا فليس في
كلام العرب لعبت ربت رجل عالم قال الرضي لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فلهذا صار
لها الصدر كالنفي وليس المراد تصدرها اول الكلام اذ لا يلزم ذلك قال تبعيت ان رب امرء
صل جانبا وقال الماوي ان يرب واحد امرة قتلت فلا اشر لدى ولا قتل وقد استشكل ابو حيان
وجوب تصدير طوفوعها خبر الان في بيت المذكور وهو كما قال الدماميني غلط
ظاهر لان ما في البيت لا ينافي التصدير بدليل ان زيدا اما قام وزيد لابوح قائم
وانها قد تجر ضمير الغيبة كقوله ربه امرا لاسع عسرة وعنى يعيد قامة وهوان قال الزجاج
وربه رجلا معناه قلل به في الرجال النفي وهو مدح من ربه رجل قال ابن عقيل وتعبيره
بقد كالتسهيل يقتضي ان ذلك قليل وبه صرح ابن مالك مرة ومرة قال انه شاذ قال ابن
ابن عقيل فان عنى بالقلة بالنسبة الى جر الظاهر والشذوذ من حيث القياس فصحيح والنحويون
اوردوا لهذا على انه جائز فصيح وكثير من المخوفين ومنهم الفارسي على هذا الضمير معرفة
وقال قوم منهم ابن عصفور نكرة وقد مر في باب النكرة والمعرفة فيلزم اذا حذف المفسر
افراده وتذكيره عند البصريين تقول ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وامرة وربه امرأتين
وامرات ين وربهم رجالا وربهن نسوة ويلزم تفسيره بمتاخر خلافا لهشام فلا يجوز ربه رجلا و
بحذف وان دل عليه الكلام قال الشلوبين في جواب كم رايت رجلا عالما ربه رايت خلاف نعم
رجلا زيد مطابق للمعنى المقصود للمتكلم لا للفظا المضمر في الاغلب ربه امرأة وامراتين
وهذا التمييز منصوب وسمع جر مفرد في كقوله وربه عطب انقذت من عطب واذا
جرت الظاهر لزم تنكيره واجاز بعضهم تعريفه قال ربما الجامل المؤمل منهم وعناجيج بلينهن
النهار بالجر وخرج على زيادة ال ان صحت الرواية وغلب وصفه ولا يلزم خلافا للمبرد وابن
ابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راى البصريين لان

عاملها

هذا البيت ما وجدته بهذه الرواية في شيء من مصادره التي بين يدي وقد سبق
فلط اجرت فلا قتل عليه ولا اثر ما رأيت مثلها ولا سمعت
وهو سواء عليه الهزة للداء وما ذي مناد وي مرد ما وية
وهي زوجة عاتم والماوية في المعجم المراد بها التي تبكي
فيها الوجه كانها منسوبة الى الماء لكثرة مائها والنسبة الى الماء
مائي وماوي وربما قالوا
التكثير في محل مجرور وربما اجيب
بالجهم والراء الهملة يعني ميته حماي فيقال
اسمي ربه اي طلبت منه ان يحفظه فاجابه وردي
بلله اخبرت قال الرضي ويجوز ان يكون له عبد مولاه احمود
وهاهم كان اسمه الله لا لعبد واحد اسمه احمد
وردوي ربه ابيه بالباء الموحدة
ان هو
الا وهكذا سمعت هذا من غير
علم ولا جدل ويجوز عليه اذا ما اعلم
وليس ذلك في النسخ التي بين يدي

عاملها محذوف غالبا كما سيأتي فجعل التزام الوصف كالعوض والاول الذي جرى عليه المصنف هو ظاهر نص سيبويه على ما حققه الرضي والفراء والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور لانا فيها من معنى القلة والكثرة يغني عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج له بقولهم يا ربّ قائلةٍ غدًا يا لهف أم معويه وقوله الا رب مولود البيت وقوله كما علم حذف نعت لمحذوف اي غلبة لغلبة حذف متعلقها بفتح اللام اي عاملها على قول الفارسي والجرولي ولزم حذفه على قول حكاه في البسيط ونذر حذفه في قول الخليل وامتنع في قول المكودي الاصفهاني حكاها ابن عقيل وقيل غير ذلك وكما غلب مضيه اي مضي متعلقها ولا يلزم خلافا للمبرد والفارسي وان كان هو المشهور واختاره ابن عصفور بل يكون ماضيا وحالا ومستقبلا الا ان الماضي اكثر وهو قول بعض النحويين واختاره الشيخان وتعبير ابن السراج المنع على الاستقبال واحتج للاول بقوله فان اهلك فربّ فتى سيبكي على تحضّر خص البنان وخرج على ان سيبكي صفة والعامل ماض محذوف اي لم اقترفه بدليل قوله بعد ولم اكسد وقضيت حقوق قومي والحق المهند والسنان ثم هذا كله تفريع على قول الجمهور ان رب تحتاج الى متعلق كما جرى عليه هنا وذهب الرماني وابن طاهر الى انها لا تتعلق بشيء كالباء في نحو بحسبك درهم ولولا العمل في لغة من جرها وانما هي حرف نصبة لمبتدأ او مفعول لحورت رجلا ليته او لقيت ولم تدخل لتعدية عامل بل للافادة التكثير والتقليل وعلى هذا جرى في المغني قال والجمهور ان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه ففيه تقدير ما الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت اصلا وعلى التعلق قيل موضع مجرورها نصب بدا وبهومذهب الزجاج وقيل على حسب العوامل فالرفع على الابتدا في نحو رب رجل صالح لقيته وتقدير العامل بعد المجرور لا قبل الجار لصدرية رب وهي زايدة في الاعراب دون المعنى واقرب شبها لها في هذا اللام المقوية في نحو لزيد ضرب وهذا قول الاخفش والجرمي قال المص وهو الصواب وكما غلب هيّ لها مع ما الكافة وكما غلب دخولها حينيذٍ اي حين اذ تهمل بزيادة ما بعدها فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية الماضوية لفظا ومعنى كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ومنا عملها قوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصري وطعنة نجلاء ومن دخولها على الاسمية قول الفرزدق وادرك ربما الجامل الموصل فيهم البيت وقيل الا تدخل المكفوفة على الاسمية اصلا وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوف ومن دخولها على المستقبل قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقيل هو موول بالماضي على حد قوله ونفخ في الصور قال المص وهو تكلف لا تقتضيه ان المستقبل مجرد عن ما ض فتجوز به عن مستقبل قال وقد يدل على صحة استقبال ما بعدها قوله فان اهلك فان فتى سيبكي البيت وقوله يا باب قائلة غدًا البيت فلهذا لم يقيدا الفعلية هنا بالماضوية فاعلم وحذفها اي حذف رب وبقاء عملها محذوفة بعد الفاء كثير كقول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو اكثر كقوله ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله وبعد بل قليل كقول الشاعر ومهمهٍ قطعت بعد مهمه وبعد التجرد من ان اقل كقوله رسم دارٍ وقفت في طللهِ كدت اقضي الحياة من جللهِ وليس بالقوي خلافا لمن اجازه

وهو الذي يسمونه جواب رب

العامل المذكور فيها التعدية بنفسه والمشبهة معمولة لفعل الشرط والذي قالوا اعدت له

الجزم

الماضوية

كما نقل ابن عصفور وابن مالك ومن عدهما من حروف الجر فهو واهم او متجوز ولا بأس بالتجوز في
المبرد تذييل قال في شرح التسهيل وحذف حرف الجر لا يختص بربّ بل يجوز في احرف اخر فهو موضع
خاص وفي جميع الحروف في موضعين فالاول اذا جرت كي المصدرية وصلتها جاز حذفها
قياسًا وهنا جاز في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي تعليلية وان مضمرة بعدها ومصدرية
واللام مقدرة قبلها واما الثاني المجرور أن وأن وصلتها كما مرّ وكذلك كثر في كلمة في صدر باب
المفعول وترد ايضا انه يجوز حذف مميز كم ممن مقدرة اذا دخل عليها جار وتزاد في التسهيل جواز
حذف الجار وبقاء عمله في جواب من قال كيف أصبحت وفي الحديث اقرئه مني السلام فقال وعليك السلام
معطوف على ما تضمنه جواب متصل كقوله لك من يا عبد الله ثم غيرك ان تجمع ما تشيعه ثم غيرك المحزون اي
ثم لغيرك او منفصل بلا كقوله لأمّ حبّ جلدًا ثم بهرًا ولا حبيبٍ زرأفة فبجيرا او لو كي الا خفش
في المسائل لله تعالى جوّز يد وعمرو ولو كليهما واجاز في كليهما الجر بتقدير ولو عدة بكليهما والنصب
باضمار ناصب والرفع باضمار رافع او هلا تقول جئت بدراهم فيقال لها دينارًا وكي هذين الاخفش
اوان والفا الجزاء ائتيني كقولهم مررت برجل ان لا صالح فطالح اي ان لا امرّ بصالح فقد مررت بطالح
كذا يونس واجاز امرر بايهم افضل ان زيد وان عمرو بتقدير ان مررت بزيد وان مررت بعمرو
وقال سر هو نبيح لكن جعل اضمارًا لفا بعد ان لتضمن ما قبلها لها اسهل من اضمار ربت بعد الواو
وهذا يقتضي اطراده عنده قال في التسهيل بعد ان ذكر ذلك كله ويقاس على جميعها وفي غير
ما ذكر لا يقاس كقوله اشارت كليبٍ للأعز ما ذكر في باب كم اذا دخل عليها جار وفي باب كان كقوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئًا اذا كان جائيا اي ولا يسابق ولا المشبهة
بان كقوله لا ارجل جزاه الله خيرًا راى الا من رجل كذا مثل فهما في كما قال ابن عقيل والاول من
عطف التوهم وهو لا ينقاس والثاني من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ومن ذلك قولهم ان في
الدار زيدا والحجرة عمرا اذا قدرت العطف على معمول عاملين وسيأتي ان شاء الله تعالى والرابع
والخامس مما يختص بالظاهر ولا يكون الا اسم زمان مذ ومنذ وهي اسم مذكما قال في المغني
بدليل رجوعهم الى ضم ذال منذ عند ملاقاة ساكن نحو ما اليوم ولولا انها لاصل الضم لكسروكان
بعضهم يقول منذ زمن طويل بفتح مع عدم الملاقاة قال في التذكرة ولا يدري البيرة في التصغير
وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه وبرده تخفيفهما ان وكان ولكن
وربّ فقط وقال المالقي ان كانت مذ اسمًا فاصلها منذا وحرفا فهي اصل ولها ثلاث احوال
احدها ان يليها اسم مجرور وهذه هي الحالة المسوّغة في هذا الباب لذكرها بالقصد الاول
وحق قبلها اسمان والصحيح الذي عليه الجمهور انها مذ المصدر بعدها في حروف الجر انها حرفان
يختصان بالزمان غير المستقبل من الماضي والحال ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا كما قاله
الرضي وقد ينوب عن الزمن مصدر يغيّر الزمان ما رايته مذ ان الله خلقه فالتقدير مذ زمن
زمن ان الله خلقه اي مذ زمن خلق الله اياه ويراد فان من فيكونان بمعنا مع الزمان الماضي
المعرفة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي من يوم الجمعة ويراد فان في فيكونان بمعنا مع الزمان
الحاضر المعرفة نحو ما رايته منذ اليوم مذ يومنا او عامنا وبمعنى من اذا ولي معاكما في المغني وغيره ان كان

فاذا كان م

له عليه م

ث

بعليهما

نحو ما رايته مذ قدوم زيد
لو ان وصلتها نحو قولهم م

الليلة م

معدودًا

معدودًا نحو ما رايته منذ ثلاثة ايام اى من ابتدآ انقطاعها الى انتهآئها واكثر العرب على وجوب جرهما الحاضر
وعلى ترجيح منذ لما مضى على رفعه الذى ذكر فى الحالة الثانية مع ذكر رفعه بمذ الراجح عند الاكثر على
جره قال الرضى حكى الاخفش ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا
ومن الكثير فى منذ قوله وترفع عنت اثار منذ ازمانٍ ومذ القليل فى مذ قوله وموين منذ ومذ
دهرٍ والى جواز رفع ما بعدهما اشار بقوله ولكنائى ونحو ذلك رفع تاليهما نحو ما رايته مذيوم الخميس
او مذيومان فترفع ما بعدهما خبرًا عنهما وهذه هى الحالة الثانية وهو ان يليهما مرفوع واوردهما
بتغيير اسلوب الكلام كنظيره فى الحالة الثالثة اشعارًا بتغيرهما عن ادوات الباب وانهما
ح اسمان مبتدأن معناهما الابتدآ المذرج ان كان الزمن ماضيًا او معناهما الامد ان كان
الزمن حاضرًا او معدودًا هذا قول جمهور البصريين منهم المبرد وابن السراج والفارسى والمتقدم
فى المذكر نحو ما رايته مذيومان امد انقطاع الرؤية يومان وفى المعرفة ما رايته مذيوم الجمعة
او الابتدآ انقطاع الرؤية يوم الجمعة وهو بلزوم الابتدآ بالنكرة بالمسموع او معرفة بالتعريف
معتاد وقال الاخفش والزجاج والزجاجى وطايفة من البصريين هما ظرفان مجروران بهما عن مابعدهما
ومعناهما بين مضافين فمعنى ما لقيته مذيومان بينى وبين لقآئى يومان قال ابن هشام
اللخمى وهو مذهب سيبويه قال المصنف ممنوع من التعسف مع اطراد هذا التقدير فاذا قلت يوم الاحد
ما رايته مذيوم الجمعة لم يصح ان يقال بينى وبين رويته يوم الجمعة ولا يصح ان يقدر يوم
الجمعة وما بعد الى الآن بحذف العاطف والمعطوف وهو قليل ولانه لم يذكر فى موضع وذلك
دليل على عدم اطراده وقال اكثر الكوفيين هما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقى
فاعلها والاصل مذ كان يومان واختار السهيلى وابن مالك وجهًا بقاء مذ على اسلوب واحد
والسلامة مما فى القولين الاولين وقال بعض الكوفيين هما خبر لمحذوف اى ما رايته من الزمان
الذى هو يومان بناءً على ان منذ مركبة من كلمتين من وَذُ والطائية ويردان ظرفين وهما
هو الحالة الثالثة وهى ان يليهما الجملة المصرح بخبريتها اسمية كانت او فعلية فيكونان ظرفين
على خلاف فيه نقله المرادى وغيره عن الاخفش وسيأتى لاكا فى الاوضح انه باتفاق مضافين على
المشهور كما فى المغنى الى جملة اما فعلية او اسمية لكن اضافتها للفعلية كاكد بكثرة قال بس
ومما يضاف الى الفعل ايضًا قولهم ما رايته مذكان عندى وقال ما زال مذعقدت بيداه ازراره
والى الاسمية كما بين بقلة كقوله وما زلت ابغى المال مذانا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا
والى اضافتها فى ذلك لجملة ذهب الفارسى والشيرازى وقال ابو الحسن الى زمن مضاف للجملة فاذا
قلت مذ زيد قام او مذ قام زيد فهما مرفوعان على الابتدآ والخبر زمن معقد اى معتد من زيد
قام والتقدير حتى وتالى الاحد ثلاثة معان للتعليل وبمعنى الا فى الاستثناء قال المصنف
وهو اقلها وقد بين بذكر وسيأتى هذان المعنيان عند ذكرها فى نواصب الفعل ولانتهاء الغاية
كالى وهو الغالب فتخالفها فى انها اذا لم يكن معها قرينة تقتضى دخول ما بعدها كما فى قوله القى
الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها او عدم دخوله كقوله سقى الحيا الارض حتى
امكن عربت لم فلا زال عنها الخير مجدود احمل على الدخول وحكم فى مثل ذلك بعدها الى بعدم الدخول
قال فى المغنى وهذا هو الصحيح فى البابين حملا على الغالب فيهما وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى

اى بتمام

وبين م

ولاخفا تمام

انه لاخلاف في دخولها بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور دائما الا تفاق في حتى العاطفة
لا الجارة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو وهذا كلام المص وفي الايضاح ان مذهب المبرد
وابن السراج انه داخل ومذهب الفراء والزجاج وجماعة انه غير داخل فلم يكن جزاء نحو قولهم
انه ليسام الليل حتى الصباح والذي يقتضيه كلام سر وتمثيله انه داخل اذا كان بعضا ذكره
ابن عقيل وتخالف الى بانها تختص غالبا باخر لبعض اجزاء غير ملفوظ به صريحا
بقرينة ما سياتي اي يكون معطوفا عليه بغير لفظ موضوع له كقوله تعالى ثم بدا لهم
من بعد ما رأوا الايات ليسجننه حتى حين فمجرور حتى اجزاء اخيان مفهوم لم يصرح
بذكرها او بمجرور متصل بها اي باخر ذي اجزاء سابق غير اخر ولا متصل به مسبوقا بما
ذكر كقوله ان سلمى من بعد ما برامحت بوصل وصح لم يبق بوسا عنيت ليلى فما بانت حتى نصفها
راجيا نعدت يوما اي فارقت في تلك الليلة حتى نصفها لم يصرح بالليلة اي في الجملة
التي فيها حتى وتختص دائما بمجرور اخر ومتصل به ان سبقت باسم ذي اخر صريح
نحو اكلت السمكة حتى راسها ولا بجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها كذا قال
ابن عقيل المغاربة وغيرهم قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري
فاعترض بقوله عنيت ليلى ببيت وصل الشرط كون مجرور بعضا لما قبلها او كبعضه
وليس هذا من محل الاشتراط اذ لم يقل فارقت تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى
عليه ولكنه لم يصرح به وكذا قال في حاشية التسهيل على ما نقله الدماميني كون الليلة
التي لم تذكر صريحا في الجملة التي فيها حتى لا يظهر انه قادح في لزوم الشرط عند القائل به قال الدماميني
وهو محمود على الظاهر فانه اذا كانت الليلة مرادة قطعا كانت في حكم المنطوق بها ولا اثر لخصوص اللفظ
بها صريحا في الحكم المذكور فلا يكون اعتراض ابن مالك مدحضا ولا يعتد من قبيل الوهم انتهى وهو متجه
فالشرط ما قاله في التسهيل كون مجرورها بعضا مما قبلها او كبعضه ومن حتى الجارة الداخلة على المضارع
المنصوب بعدها نحو حتى يرجع الينا موسى اي الى ان يرجع اي الى رجوعه اي زمن رجوعه فان المضمرة
والفعل في تاويل مصدر مخفوض بها كما سياتي وتختص حتى الجارة بجواز عطف تاليها وهو
المجرور بها على ما قبله وبجواز استيناف ما تكون في الاول عاطفة وفي الثاني ابتدائية
فاذا قلت اكلت السمكة حتى راسها جاز فيه الثلاثة الاوجه الجر على معنى الى والنصب على معنى
الواو والرفع على الابتداء فيجب ح عند البصريين ذكر خبره فتقول حتى راسها مأكول لئلا
يؤدي الى قضية العامل المتعدد وقطعه عنه خلافا للكوفيين في عدم اشتراطهم ذكر الخبر
وتبعهم ابن مالك فقال تقول ضربت القوم حتى زيد برفع زيد على الابتداء والخبر
محذوف وقدره يحيى الاوجه الثلاثة نقل من قوله التي ما يتقلد حتى تعلمه ولا يتعين النصب
فيه بالعطف بل يجوز الاضمار على شريطة التفسير وكذا روى غواتهم من قوله عممتهم بالندا
حتى عواتهم فكنت مالك في ذوي رشد وهو متجه لتكون بين على عدم وجوب ذكر الخبر
وعند البصريين انه شاذ والنصب فيه متعين بالعطف فاذا قلت قام القوم حتى زيد قائم
جاز الخفض والرفع بالابتداء والعطف او باضمار الفعل والجملة بعد مجرور على الاول ومولاة على
الثاني والثالث كما هنا كذلك مع الخفض ولا يجوز النصب تكملة حتى الابتدائية تدخل

على

غير صريح نحو سلام هي
حتى مطلع الفجر واستظهر
بقولنا غالبا على وقوع
مجرورها هو

الفجر الصحيفة لكي تخفف رحلة
والزاد حتى نعله القاها اي
هو

على الجملتين الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع مرفوع وقد اجتمعا في قوله سرت بهم
حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأنفس من رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت فجاء على
حكاية الحال الماضية واما من نصب فمن الجار كما مر وعليه يكون التقدير الى زمان كلال
مطيهم وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وزعم ابن مالك ان هذا جار وان
بعدها مضمر قال الشمني ولا اعلم له سلفا في ذلك وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وكذا قال
في الداخلة على اذا نحو حتى اذا قتلتم لها الجار وان آخرها وقد سبقه الى ذلك الخفش
والجمهور على خلافهما وانما هي حرف ابتداء واذا في موضع نصب بشرطها وجوابها والجواب
محذوف اقتحمتم او انقسمتم وتسمى بها تنبيه ذكره شارح فصول ابن معط وهو انه يلزم في
الاسمية ان يكون خبر المبتدأ من جنس فعل الفاعل المتقدم تقول ركب القوم حتى الامير
راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم تجز ويلزم في الفعلية ان تلاقي اخر جزء مما الجملة
تقول جلست حتى كلمتك فيها اي الجلوس تصلت بالكلام انتهى وهذيل وهم قبيلة من العرب
تقول في حتى عتى ابدال الحاء عينا قرأ ابن مسعود ليسجننه عتى حين وسمع عمر رجلا
يقول كذا فقال من اقرأكه قال ابن مسعود فكتب اليه ان الله انزل هذا القرآن عربيا
وانزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل ولا السلام وابو العباس المبرد احد شارحي
البصرة بجوز كالكوفيين على ما نقله في المغني دخولها على الضمير غائبا وحاضرا نحو زيد
ضربت القوم حتاه وقال الشاعر

فما انا منك الخير حتاك تقصد كل خير ترجى منك انها الا تخيب قال الشمني
وهو ضرورة والسابع الكاف اي التي للتشبيه لا مطلقا كالكاف الجارة فانها
تكون اسما بمعنى مثل وكلامنا في الحروف الجارة على ان الجر بها لا اسمية لا يفيد عند بعض
المحققين كما قال الشمني الا في ضرورة الشعر كما سيأتي التنبيه عليها مع غيرها مما يستعمل
اسما من حروف الجر واذا اطلقت الكاف الجارة لم تتناول الا اسمية لان المطلق انما
ينصرف للفرد الكامل على ان في ذلك ما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى ما كون التي للتشبيه
حرفا فلوصلهم بها في السمعة كما الذي كزيد وكونها على حرف واحد ومما ذكر من اختصاصها
بالظاهر هو المشهور ونقل دخولها على ضمير الغيبة كقوله فإم اعالها او اقربا والمغاربة
تختصونه بالضرورة وشذ دخولها على ضمير المتكلم والمخاطب في قول الحسن انا كك وانت ككي
ودخولها على ضمائر الرفع والنصب المنفصلة قال في التسهيل قل قالوا ما انت كانا
ولا انا كهو ولا انا كانت وانكر الكوفيون ذلك ومنه قوله واجمل واحسن في سيرك انه
ضعيف ولم يأت كما كأسر واصل معانيها التشبيه نحو زيد كالاسد قيل وتكون
للتعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون قال في المغني والحق جوازه في الجر مما نحو ويكأنه
لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة لحكاية سر كأنه
لا يعلم فتحا ورضي الله عنه والمصدرية كما ارسلنا فيكم رسولا الاية قال الا الخفش اي
لاجل ارسالنا فاذكروني وهو ظاهر من قوله تعالى فاذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم
ويمعنى على ذكر الا الخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت قال كخير اي على خير
وقيل المعنى بخير وقيل قد يكون كما انت ان المعنى على ما انت عليه وفيه اعاريب ذكرها في المغني

مقدرة

تقدير هو

نحو

هداي الله اياكم

قيل والمبادرة وذلك اذا اتصلت بما في سلم كما يخل الوقت ذكره السيرافي وابن الخباز وهو غريب جدا
والتوكيد وهي المشار اليها بقوله وتزاد لتاكيد التشبيه كثيرا وهي الداخلة على مثل نحو قوله
تعالى ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم بزيادة احدهما والا صار المعنى ليس مثل مثله فيلزم
المحال وهو اثبات المثل لله تعالى ونفي المثلية عن ذلك المثل ولا سبيل الى الحكم بزيادة
مثل لان زيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحرف لانه اقرب الى بزيادة
من الاسم فكانت الكاف هي الزائدة لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الكلمة
ثانيا هذا قول الجمهور وادعى قوم عدم الزيادة فيهما والتخلص من المحذور بغير ذلك لاسيما
على القول بانه لا يطلق في القرآن ولا في السنة وقيل ان سلب المعنى عن المعدوم كسلب
الكناية عن ابن فلان الذي ليس بموجود لا يستدعي وجوده لان السالبة لا تقتضي وجود
الموضوع ولا يلزم من نفي المثل عن المثل ثبوت المثل لله تعالى وقيل انهم اذا بالغوا في نفي الفعل
عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انت لا تفعل قال الشاعر ولم اقل مثلك
اعني به غيرك يا فرد لا مشبه لكنهم قصدوا المبالغة فسلكوا طريق الكناية لانهم اذا
نفوه عن من يسد مسده وعن من هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فلا فرق بين قولك
ليس كالله شيء وبين كمثل الله شيء الا ما تعطيه الكناية من فايد تها اعتبارتان متعاقبتان
على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن الله تعالى وقيل ان ذلك على طريقة ليس كاخي زيد
اخ اعني نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم
والاخ لازمه اذ لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد ونفيت بهذه اللوازم والمراد نفي الملزوم
لانفي زيد لانه لا خلاف المفروض اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لاخ كان لذلك الاخ اخ هو
زيد فكذا ههنا نفيت الاية ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل
لكان هو تعالى مثل مثله فيلزم نفيه وهو حق وخلاف المفروض وقيل غير ذلك واغرب ما رايت
لصاحب الفتوحات المكية فانه قرر فيه نفي الزيادة في كل من الحرف والاسم وحمل المماثلة
في ذلك على المماثلة اللغوية دون العقلية التي هي المحال وجرى في موضع اخر على الزيادة
كالجمهور ومما خرج على التاكيد قوله تعالى كامثال اللؤلؤ المكنون وتزاد لتاكيد غير
اي غير التشبيه لفظا او معنى قليلا نحو قوله وبة لواحق الاقراب فيها كالمقلق اي فيها وهو
الطول وحكى الفراء انه قيل لبعضهم كيف تصنعون الاقط فقال الكين اي هيئا القسم الثالث ما يختص
بالمضمر وهو لولا الامتناعية في لغة تميم قال لولاك ولولاه ولولاها بايلا لولا الضمير الموضع
للنصب والجر سواء كان لفظا بلا غير كما اشار اليه فهو مجرور بها لامتناع النصب فلم ياتوا
بنون الوقاية في لولاي والرفع لانه ليس من ضمائر فلولا حرف جار مختصة بالضمير كالكاف وعلى
الظاهر هذا مذهب سر والجمهور وليس قولهم ذلك قولهم ايضا عساي وعساك وعساه
بايلا عسى للضمير المنصوب والاصل ان يكون مرفوعا لانها فعل فما بعدها فاعله لكنهم اجروها
مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجروا لعل مجراها في اقتران خبرها بان كما مر وهذا مذهب
سر فموضع الضمير نصب لها كما هو مجرور بلولا وليس هو فيها على نيابة ضمير الخفض في لولا
ولا ضمير النصب في عسى وكانه سقط من الناسخ لفظ والنصب لا بد منه عن ضمير

الرفع

الضمائر بريتبا بعضها متا بعض ثابت
في غير هذا الباب بخلاف غيرهم

الرفع كما عكس ذلك في ما انا كانت ولا انت كانا خلافا للاخفش والكوفيين في زعمهم ذلك
لان انابة الضمير عن ضمير انما ثبت في المنفصل كما ذكروا في قوله يا بن الزبير طالما عصيكما فالكاف
بدل من التاء بدلا تصريحيا لا من باب الانابة كما ظن ابن مالك وظهور الجر في عما مع
عسى في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها كما مر قال الرضي وان ترجح مذهب سيبويه فان
التغيير عنده تغيير واحد ويلزم تغيير لولا وجعلها حرفا خلاف مذهبها الاخفش فانه
يلزمه تغييرات في عشر ضمير ا فيرجح مذهب الاخفش بان تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب
خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا ايهون من ارتكاب خلاف غير المستعمل ويدل لمذهبه
لحوق نون الوقاية قال الشاعر ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي وعساني انتهى
والاكثر في الكلام ايلا الضمير المرفوع نحو لولا انا قال تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين
وابو العباس المبرد يوجبه ولا يجيز لولاك ونحوه قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين
والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رداية لولاك عن العرب فانكار المبرد هذا لان
قال الرضي وبتة لولاك لم جرت نفسا كما وانشد الفراء ايطمع فينا من اراد عنا ولولاك لم يرض
لاحسانيا حروف تتمات اعلم انه كما لم يتعرض المصنف لما يستعمل اسما جارا او غير جار من
الحروف المذكورة فيكون مستركا الا لمذ ومنذ كما مر من قولنا انهما يرد ان مبتدا بن
وظرفين واهمل ما عدا ذلك لشذوذه كما اهمل بعض الحروف الجارة لذلك وقد استعمل
اسما من الحروف المذكورة عن وعلى اذا دخلت عليهما من فيكونان بمعنى جانب وفوق كقوله
ولقد اراني والرماح دريئة من عن يميني تارة واما مي اخرى وقوله خذت من عليه
بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزا مجحل ذهب الكوفيون والفراء انهما باقيتان على
الحرفية وان من تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ ومنذ وفي واللام والباء وزاد الاخفش
اسمية على حيث يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضمير شيء واحد نحو امسك عليك
زوجك وقوله تركون عليك فان الامور يكف الاله مقاديرها لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل
الى ضمير المتصل في غير باب ظن وفقد كما مر ورد بعض المغاربة كما في الارتشاف
في عن ايضا كقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته ودع فقال اي دع عنك لومي فان
اللوم اغراء قال المص لو كانا اسمين فيما ذكر لصح طول فوق وجانب محلهما ولزم اسمية الى
في قوله تعالى فخر عليهم السقف من فوقهم وهزي اليك بجذع النخلة هذا كله يخرج اما على التعليق
بمحذوف كما قيل في اللام في سقيا لك واما على حذف مضاف اي هوين على نفسك وانضم
الى نفسك ولا يحسن تخريج ذلك على حد قوله قذفت امرسني وحدي وعنفني صوت السباع بل
يصح وألهما لان باء المشعر ولا على قول ابن الانباري ان الى قد ترد اسما فيقال انصرفت
من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتا ففي غاية الشذوذ ولا قول
ابن عصفور ان اليك في واضمم اليك جناحك اغرا والمعنى خذ جناحك لان الى لا تكون بمعنى خذ
عند البصريين ولان الجناح ليس بمعنى الضما الا عند الفراء وشذوذ من المضمر عن
ومذ لكاف الجارة ولا تكون اسما عند سيبويه والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة
الشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المبهم وقد قال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في

الاختيار قال في المغني ويقع مثله في كلام المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه الضمير للكاف من كهيئة اى فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع مثله في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكما لاستد ونقل في شرح قصيدة كعب عن ابن مضاء انها اسم ابدا لا انها بمعنى مثل قال ابو حيان في النهر المختار انها تكون اسما وقد ثبتت اسميتها في كلام العرب وان كان لا يرى ذلك جمهور البصريين انتهى وهو المعتمد والله اعلم وتتعين الحرفية حيث كانت زايدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسم وجيء وقعت هي ومخفوضها صلة كقوله ما ترجى وما تخاف اجمعا فهو الذي كالغيث والليث معا خلافا لابن مالك حيث اجاز ان يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة تماما على الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله وصافيات كما يوقفين فيحتمل ان الكاف حرفان اكدا ولما بينهما كما في قوله ولا للما بهم ابدادا واسمين كذلك وان تكون الاولى حرفا والثانية اسما انتهى كلامه الثانية لابد فيها والمجرور من تعلقه بفعل او شبهه ومؤول بما يشبهه او ما يشير الى معناه محذوف او مذكور ومثله في ذلك الظرف فالاول كقوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم والثالث كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ففي متعلقة بالة الثانية لانها بمعنى المعبود ومثال الرابع وهو ما فيه رائحة الفعل فلان حاتم في قومه فيتعلق الجار بما في حاتم من معنى الجود ومنه في الظرف قوله انا ابن ماوية اذ جد النضر وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان تتعلق بعض الاحيان واذا لا يمين العلمين لا ينا قولها باسم يشبه الفعل لما فيهما من معنى الشياع والجاد وهل يتعلقان بالفعل انا قصر من زعم ذلك لايد لا الحديث منع منه والمشهور منع تعلقها باحرف المعاني وهو قول الى علي وجوزه جماعة قال ابن الحاجب في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى النفي اي ينفي هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال اذا قلت ما ضربته للتاديب ان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يوجد بعض الناس يترك الضرب وعلى ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اما تتعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى تلخيص المهم قال وهو كلام بديع واذا اجاز واعمل المعنوي في الحال مع شبهها بالمفعول به فالظرف والجار والمجرور اولى بذلك ويستثنى من قولنا لابد لكل حرف جر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزايد كالباء في كفى بالله شهيدا ومن في نحو ما من خالق غير الله لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والزايد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا لا لربط وقول الحوفي ان الباء في يعز الله باحكم للحاكمين متعلقة وكذا نعم يصح في اللام المفتوحة ان يقال متعلقة كما مر الثاني لعل كما مر الثالث لولا فانها بمنزلة لعل في كون ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء لاستدعاء الامتناعية جملتين كالجملة في نحو ربّ رجل لقيته على مذهب لرماني واختار المص كما مر الحامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور

كقوله

٣

الثانية

بلى

كونه

كسائر ادوات التعليق

الرابع رب

بخلاف ص

كقولك زيد كم مرة لان المتعلق ان كان استقر فالتقدير على الكاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف اي الشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار التاسع من حروف الاستثناء الثلاثة فالظن للنتيجة الفعل عن ما دخل عليه كان الاكذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم الثالثة حكم الجار والمجرور وكذا الظرف بعد المعارف والنكرات حكم الجمل كما سياتي في النعت فيكونان صفتين بعد النكرة المحضة كما في نحو رايت طائرا فوق غصن او على غصن وحالا بعد المعرفة المحضة في نحو رايت الهلال بين السحاب وفي لا في ومحتملان في غير المحض منهما في نحو لعجبي بهذا الزهر في اكمامه والثمر على غصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على غصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة الرابعة يتسع في الظرف والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما كما مر وسياتي معرفة من ذلك انهم فصلوا بهما بين الفعل الناقص ومعموله نحو كان في الدار زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجا لفارس زيد وما ابهت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه كقوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقولك ابعد بعد تقول الدار تجمعنا وبين المضاف وحرف الجر ومجروره ما وبين اذا وما نصوبها نحو هذا غلام والله زيد واشتريته بوالله درهم وقوله اذ والله نرميهم بحرب وقد مومها خبرين على الاسم في بابان نحوان في ذلك لعبرة ومعمولين لصلة الكوفيين على اي وعلى الفعل المنفي بما نحو قولك ونحن عن فضلك ما استغنينا قيل وعلى ان معمولا خبرها في نحوا ما بعد فان الله يقول كذا وكذا في قوله وفي قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع وعلى العامل المعنوي في قولهم كل يوم لك ثوب بكل ذلك مغنى وبعضه قد مر وسياتي بعضه ان شاء الله تعالى

الباب الثالث في القسم

وهذا الباب مما قبله لما قال الزمخشري وضع باب حروف الجر والقسم يراد في الآلية والحلف والايلا واليمين والفعل المستعمل من الاولين غير جار عليها اذ هو القسم والى ومن الثالث والرابع جار حلف والى والخامس لم يستعمل منه جار ولا غيره وهو اسم جارحة لا مصدر وكانوا عند التحالف يضع احدهم يمينه على يمين صاحبه تاكيدا للعقد حيث انتهى الحلف فمن ثم قيل للحلف يمين وقد اتقصى لهم هذا الباب حيث لم يذكر تعريفه ولا تقسيمه والكلام فيه منحصر في تعريف القسم وفي المقسم به وفي حرف القسم وفي المقسم عليه وهو الجواب وفي ما يتعلق بالقسم وهي حرف الجواب فاما القسم فهو كما قال في الارتشاف جملة يوكد بها جملة اخرى خبرية غير تعجبية وشمل بالجملة الملفوظة نحو اقسمت بالله والمقدرة نحو بالله اي اقسمت والفعلية كما ذكر والاسمية نحو انا حالف بالله ولعمر الله ونحوه والانشائية كما ذكر والخبرية نحو واقسم بالله لقد قام زيد فان الثانية هي الاولى لغير التعجبية منها واحترز بجملة اخرى عن نحو زيد قائم زيد فان الثانية هي الاولى لغير التعجبية منها فانها لا تقع مقسما عليها ومن يقول انها انشائية لا يحتاج لهذا القيد والجملة اسمية كانت او فعلية اما صريحة في القسم وهو ما يعلم بمجرد تفطنك به كونك حالفا وغير صريحة وهو ما ليس كذلك فالصريح من الاسماء لعمر الله وايمن الله ونحو شهدت وعلمت

محوم

من الافعال نحو اقسمت وحلفت
واليت وغير الصريح منها نحو علم الله

مضمنة معنى نحو علم الله وعاهدت الله ووالقت الله فكان هذا مما يعلم بقرينة كونه قسما
وفيه قوله اني علمت على ما كان من حلف ٥ لقدار اني هوان اليوم راودته وانه لمن الكاذبين ولقد علمت
لتاتين منيتي ان المنايا لمطيبين بها ومنه قوله واثقت منية لاشفلن ملغية قول الوشاة
فما الغت لهم قيلا فالجملة فيما ذكر قسمية متلقاها مما يتلقى به القسم الصريح وقال تعالى قالوا
نشهد انك لرسول الله ثم قال اتخذوا ايمانهم جنة وقال الفراء وتمت كلمة ربك لاملان
صارت تمت كلمة ربك كما تقول حلفني لاضربنك ولذا لم اضربنك وقال الاستاذ ليس هذا قسم
ملفوظ به ولا مقدر لكنه لما اشبه القسم من جهة انه تاكيد للخبر الذي بعده اجيب بجوابه وقال
ابن هشام دخول القسم في علم ويعلم لا يكون الا مع اسم الله ولا يوجد ذلك الا بالتاء ثم قيل الجملة
في موضع المفعول لما تضمن من معنى القسم من علمت وشهد ونحوهما وقيل لا لان القسم لا يعلق في جوابه
فان كانت معلقة تضمن معنى القسم فهي مفعول للمحالة وجعل صاحب التسهيل من غير الصريح
نحو نشدتك الله وعزمت عليه ونحوهما مما يستعمل في الطلب كعزمت واقسمت بقولك نشدتك الله
الا اعنتني وعزمت عليك لا تطعم هذا كه والمغاربة لا يسمون هذا قسما بل استظهارا لان
القسم لا يجاب الا بجملة خبرية وهذا يجاب بالطلب كقوله بعيشك يا سلمى ارحمي
ذا صبابة ٥ اي بغير ما يرضيك في السر والجهر وباداة الطلب كقوله بربك لما صبت عندك
راحة ٥ فيرجو بعدا لياكل عيشا مجددا او حالا كقوله بالله ربك ان قلبت صادقة فهل في
لقائك للمحبوب من طمع ومذاكره ابن مالك طريقة لبعضهم والاسم الكريم مع نشدت وعزمت
منصوب بنزع الخافض اي بالله والاصل لنشدتك بالله اني طلبت منك كذا ومعنى عزمت عليك
بالله اي ذكرتك به تذكيرا يعم القلب لا يخلو منه وقد يدل في الجملة الصريحة من فعليا المصدر
كقسم وايته قال تسما لاصطبرن على ما ساءتني ما لم تنوبي هجره وصدودا وقال اية لتجيئني
بالمسي اذا ما جوسب الناس طرا سوءا عملا ومعنى المصدر نحو يمين وقضا وبين وقد قال
زهير يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وحكى ثعلب لتمم ينصبون
قضا الله لافعلن وقال وبينا لاشربن بما شربوا فعاجلا ونبئه وقال تعالى اقول الا ملان
هذه كلها نابت مناب القسم واما المقسم به فهو كل اسم معظم ان كان المقسم يريد تحقيق ما اقسم
عليه وتثبيته فان كان مقصوده الحث اقسم بغير معظم كقوله وحياة هجرك غير معتمد الا انتفا
الحنث في الحلف ما انت احسن من سريت ولا كلفي بحبك منتهى كلفي اقسم بحيوة هجرك وهو غير
معظم عنده رغبة في ان تحث فيموت هجرها قال ابن عصفور لان القسم على هذا الطريق يقل
واما حروف القسم ففائدتها توصل الفعل القاصر وهو فعل القسم الى المفعول به وهو المقسم به
فقال الى ويستغنى عنها اذا كان القسم جملة اسمية نحو عهد الله لافعلن ولعمرك انهم لفي
سكرتهم يعمهون وايمن الله لافعلن وقد صرح في الباب قبله باحرفه المشهورة وهي الباء
والواو واللام والتاء واشار هنا الى بقية احكامها مع بقية احرفه الغير المشهورة ومع
بعض الالفاظ التي يقسم بها فقال تختص بالرب من حروف القسم من بكسر الميم ومن بضمها
فلا يستعملان الا مع الرب نحو من ربي لافعلن فالباء داخلة على المقصور عليه في نظائره وقد
سمع مع الله قال الجوهري وربما قالوا من الله بضم الميم والنون ومن الله بفتحها ومن الله
بكسرهما

يمينا ٥

والله ٥

بل ٥

بالله ٥

لتفعلن ولتقومن

قسما فيقال
تضا الله ٥

الا تفعلن

بالرب

اومن ربي ٥

بكسرهما انتهى والمكسورة اكثر ومذهب سر انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير
معنا ها وخروجها عن بابها وخص بالله التآ واللام المشار اليهما في الباب قبله قال فيهما
للعهد الذكري اي لانه ظلان الاعلى الاسم المعظم فالتآ داخلة على المقصور عليه ايضا ويلازمها
اي التآ واللام معني التعجب فلا تخلوان منه قال الزمخشري لانهما انما يقسم بهما في الامور العظام
فلا يقال تالله او لله لا يقدم الحاج قال ابن مالك لله لاكيدن كاثر تعجب صرح بتسهيل اكيد على به مع
عتو نمرود وقهر انتهى وقال لله يبقى على الايام ذو حيد مشبه به الطباء والاس قال في شرح الكافية
اي قسمت لا يبقى احد وتعجبت لذلك فاذا فهم معنى التعجب صرح به ابن نور الدين وذكر الزمخشري
وكذا اللام ايضا ذكر ابو حيان عن سر تا ل نحو لله لافعلن تا طلقه من لزوم معنى التعجب فهما محمول
على الغالب ويلزمهن اي الحروف المذكورة واوا واي القسمية السابق ذكرها في الباب قبله
فاللام للعهد والواو ونصب على العطف والمفعول معه بحذف المتعلق وهو فعل القسم وجوبا
نحو من ربي انك لأشر لله لا يوخر الاجل تا لله لقد اثركم الله علينا والله ربنا ما كنا مشركين ولا يجوز
ذكر الفعل معهن واجازه الكسائي مع الواو نحو حلفت والله لاقومن واقسمت والله لاذهبن
ولا يحفظ البصريون فان ورد شيء على نحو أولم على تمام الكلام عند حلفت ثم ابتدئ بالقسم
مقدرا تعلق الواو بمحذوف ولا شرط تا لبا التي هي اصل حروف الباب بل تستعمل مع الظاهر
مطلقا نحو بالله وبالرحمن لافعلن والمضمر نحو بك لافعلن ومع التعجب ودونه ومحذوف المتعلق
ومذكوره نحو اقسم بالله لافعلن وكذا تستعمل في القسم لاستغراقها في نحو بالله لقد قام زيد اي لسالك
بالله مستحلفا ولا يستعمل فيه غيرها فلا يقال والله او تالله اخبرني ولا تالله اخبرني كما يقال بالله
واغا حكم باصالتها لان حكمها الالصاق فمتى تلصق فعلا القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها
لتناسبهما لكونهما شفويتين والتاء بدل من الواو كما في تراث وورات فلهذا قصرت عن
الواو فلم تدخل الا على الله وتدر دخولها على غيره نحو ما حكى الاخفش ترب الكعبة واشذ منه
حكاية ابن خالويه تا رحمن وتحياتك ما كورلا واشذ فلان الرب اكرمه استعمالا في القسم
ولهذا اختص به بعض اهله واما الثاني فكذلك او لكون المقسم به غير معظم وهو قليل
كما مر فصل ويحذف الحرف الذي للقسم بكثرة او غيره ان لم يكن فيه معنى التعجب فلا
يحذف من نحو تالله تفتؤ ولله يبقى على الايام ذو حيد ونحو لا ارتشا ونحو خصيص الحذف بالباء
ويحتمل انه المراد بالحرف لانها الاصل كما مر والمطلق مصروف للفرد الكامل مع متعلقه
وهو فعل القسم فيجب اذ احذفا النصب للمقسم به نحو الله او عين الله او لعمر الله
لافعلن قال امرؤ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا واوان فطعوا راسي لديك
واوصل بنصب يمين الله ومعنى يمين الله ما اقسم به الله تعالى من قوله والشمس وضحاها
والليل والنجم والضحى ونحوها واليمين التي تكون باسمائه تعالى نحو والله وربّ الكعبة
والخالق ونحوها والتقدير احلفا لله اي بالله قال الفارسي لما حذف الحرف وصل اليه
فعل المضمر فنصبه واجازا بن خروف وتبعه ابن عصفور هذا الوجه وان ينصب
بفعل مضمر يتصل بنفسه تقديره الزم نفسي يمين الله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه قال ابو حيان والاحسن عندي في نصب يمين الله ونظائره ان ينتصب بفعل

ذو حيد م

عدي با للام كما تقول اعجب لزيد
وقد تخلوا التا من معني التعجب م

ث
والله

كما مر م

في م

فيكون التقدير ح

المصم

متعدّيا الى واحد لزم يمين الله وفي نصب الله بان يكون التقدير احلف بالله فلما حذف معه وصل الفعل المحذوف الى اللفظ بنفسه فنصبه وما جرم به من وجوب النصب بعد ذلك هو قول حكاه صاحب الارتشاف بصيغة التمريض ونقل هو وغيره عن البصريين جواز الرفع على الابتدا او الخبرية والجر الاول محذوف قال ابن عقيل وقد رووا بالوجهين يمين الله في البيت المذكور اي يمين الله قسمي وقسمي يمين الله نعم قال الرضي المختار النصب وعليه اقتصرت التسهيل دون ذكر الوجوب ولا يجوز الجر للمقسم به مع حذف الجار الا في اسم الله خاصة فالجر اي يلزم بقرينة ما سيأتي في جر الاسم بحرف القسم المحذوف بشرط الشارة اليه بقوله مع تعويض الف الاستفهام عن الحرف اي تعويض همزة مفتوحة تليها الف نحو الله لأفعلن فتبدل همزة الله الفا صريحا او تسهيلا كما هو القياس في الرجل ولا تحذف للبس ولا تبقى همزة قطع وهو المغاربة كما قال ابو حيان يعبرون عن همزة الله بهمزة الاستفهام والمراد الصورة لا معنى الاستفهام ولذلك عبر اللحم بالف الاستفهام ولم يقل همزة الاستفهام وقال الرضي انها اما ان تكون للانكار كقول الحجاج والله لا يبقو من عنده من يعبث فيقول لا والله الاستفهام كما قال عليه السلام لابن مسعود حين قال هذا راس ابي جهل والله الذي لا اله غيره ا ومع تعويض الف القطع قال الرضي وذلك في مكان مخصوص وهو اذا كان قبلها همزة استفهام يقول قايل ا والله لا فعلن لتقول الفا الله لتفعلن والله لئن شئت فالله لتفعلن بغير همزة شابعة وقد قرئ في

للاستغناء ح

والله

بنقوع شهادة ح

تكتم شهادة الله وقطع الهمزة ذكرهم في شرح اللمحة فقد اسموها الف القطع وهمزة القطع عوض من الحرف فكان همزة الله حذفت في الدرج ثم ردت عوضا من الحرف فلذا سموها الف القطع وليس المراد الا قطع همزة الوصل التي مع لام التعريف في الاسم المعظم لان هناك الف قطع جيء بها عوضا عن حرف القسم لكنهم يتسامحون فيعبرون عنها بالف القطع لذلك مع ان في هذا التسامح ايهاما قال ابن اللحم لا يهامه ادخال الف قطع على الف اللام كما يكون في الف الاستفهام ويمكن او تعويض قطع همزة الوصل فاعرفه ا ومع تعويض ها التنبيه فنثبت حينئذ الالفان الف ها والف الاسم المعظم اي همزته الوصلية بان تقطع مع كونها في الدرج نحو ها الله وهذه اللغة دون التي بعدها او تحذفان وهو القياس كما في ومما الله بغافل عما تعملون فتقول ها الله ومن متوسطة في الغلبة والكثرة بين التي قبلها والتي بعدها او تحذف احدهما اي احد الالفين وتثبت الاخرى وتحته ثلثة ارباع احدهما حذف الف الاسم وهي متوسطة في القلة والكثرة نحو ها الله وحذف الف الاسم واثبات الف ها نحو ها الله نيابتي ساكنان على غير حدهما الف ها واللام الاول من الاسم كما في ولا الضالين ودابة لكنه في هذا من على حدهما لان الساكنين في كلمة كالثاني في ها الله ومن اكثر بها قال الرضي واذا جئت بها التنبيه فلا بد ان تجي بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لا ها الله ذا قالوا الظاهر انه اي بها التنبيه من تمام اسم الاشارة فقدم على لفظ المقسم به عند حذف الجار ليكون عوضا منه قال في الارتشاف ولا تستعمل هذه الاعواض الا في اسم الله فلو جئت بشيء منها في قسم بغيره لم يكن الا النصب فتقول لا العزيز لا فعلن ودون عوض عن الحرف المحذوف بشيء مما ذكر نحو الوجهان نصب الاسم المعظم كغيره من المقسم به كما مر وجر حكى سر والاخفش الله لافعلن يريد والله وحكى غيرهما كلا الله لا فعلن يريد كلا والله ومنه قوله لا الرب من يفشله الله ناصح ومؤتمن بالغيب غيرامين وفهم من تجويزه الوجهين دون التعويض انه لا يجوز مع التعويض الا الجر كما اشار

ان تكمل عبارة المصم على ترك التسامح بعطف القطع على الف الاستفهام والمعنى مع تعويض الف الاستفهام م

اما ثبوت الف م

اليه

اليه فى تقرير كلامه وبه صرح فى الارتشاف واجاز بعضهم رفعه وحكاه الفراء قال ابن عقيل
ومنع بعضهم لهم من جهة انه لا خبر له منصوب اذ يصح تقدير قسمى ويجوز كونه مبتداء وتجعل
الجلالة خبرا وفهم ايضا من قصر جواز الجر على اسم الله فقط مع حذف الحرف ان غيره لا يشا ركه
فى ذلك وهو مذهب الجمهور من البصريين واجاز الكوفيون وبعض البصريين الجر فى غير اسم
الله وعليه قول كثير من المعربين منهم الزمخشرى فى نوابغ المستورانه يجوز كونها فى موضع
جر باسقاط حرف القسم وهو مردود كما قال المصنف فانه لا يحوجه للقسم فى البقرة وال عمران
ويونس وهود ونحوهن قال ولا يصح ان يقدر ذلك الكتاب فى البقرة والله لا الله الا هو فى ال عمران وجوابا
وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها فى قوله ورب المسومات العلى وربوجها والارض ودما
فيهما المقدر كالمثبت لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم كما يأتى وفى الافصح ان
يا عمر وصلى ان من العرب من يضم حرف الجر مع كل قسم كما اضمروا رب مع الواو وغيرها وعلى مذهب
الجمهور يجب فى الاسم اما النصب فقط كما جزم به المصنف والنصب والرفع كما حكاه ابو حيان وتبعه
ابن عقيل والرضى وغيره ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الخفض والرفع قالوا ولا يجوز النصب
الا فى كعمرة الله وقضا الله وانشدوا لا كعبة الله ما هجرتكم الا وفى النفس منكم اربٌ وليس
الجر فى حال التعويض بالعوض كما يشهد به قوله مع تعويض ولم يقل بتعويض ولا افاد الاخفش
ومن وافقه كابن عصفور وابن ابى الربيع بل هو بحرف القسم وان كان لا يلفظ به كما فى النصب
بعد لات واو وفاء يلزمها الحذف وفى البسيط ان هذا قول الكوفيين فاذا قلت الله لافعلن
قلت اما الله وشبهة المخالف ان الواو عوض فى القسم عوض الباء والباء عوض الواو كما مر ولا
خلاف ان الجر بالواو والباء وعليه مشى ابو حيان فى اللمحة يعد حروف العوض المذكورة من
الف الاستفهام والقطع وها التنبيه من حروف الجر واعترضه المصنف بان الجر فيها بحرف القسم
المحذوف لا بها هذه احكام الجملة القسمية اذا كانت فعلية واما الاسمية فان ابتدئ
فيها بتعيين حذف الجار وجوبا كما مر فى نحو لعمرك لا تعلن وايمن الله ولأيمن الله لافعلن والمعنى
يمين الله يمينى والا فجواز اكعهد سوا ما تاتنا الا فعلن وامانة الله هى فرض على عباده واودعه
عندهم من طاعته قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية حكى سر على عهد الله وقد مر والمحذوف
الجر ان اقترن باللام وجر فعه قال الجرولى وكذا ايمن الله وان عرى منها جاز نصبه بفعل
مقدر نحو عمر الله وعهد الله اى احلف بعمر الله وعهد الله حذف الجار ونصبها الفعل وقالوا لك الله
وعلى الله او الرحم معتمدا بهما مرفوعين بالابتداء والجار والمجرور قبلهما وكذا تقول
قعدك وقعيدك الله بالنصب قيل وهما مصدران كالجلس والحصير والناصب لهما اقسم والمعنى
المراقبة اى اقسم بمراقبتك الله وقيل هما بمعنى الرقيب كالجليل والخليل والمقصود بهما الله والناصب
اقسم والله بدل منهما وذكر ابن جنى ان اجدك بكسر الجيم وفتح الدال فى باب القسم وان جوابها
بلم مستدل لا بقول لا عشى اجدكم تغمض ساعة قال ابو حيان وليس من القسم فى شئ وهو
عندى من باب ما ينتصب من المصادر توكيدا نحو هذا عبد الله حقا قال فى هذا الباب ومثل
ذلك لاستفهام اجدك لتفعلن كذا واصله من الجد كانه قال اجدا وكذه لا ينصرف ولا يفارق
الاضافة كما قال ذلك فى لبيك ومعاذ الله هذا هو الكلام فى القسم مع المقسم به واحرفه

يشعر

المحذوف

للقسم

واما الجواب وهو جملة المقسم عليه الموكدة بالقسم وتكون اسمية وفعلية ولا تكون الخبرية
لان القسم يتعلق به الحث والزجر ولا يتحقق ذلك الا فيما يدخله الصدق والكذب ويؤيده انهم
لا يقولون اقسم بالله هل قام زيد كذا قيل وفيه بحث لكثرة وروده كقولهٔ بالله دخلت فقل
لهٔ هذا ابن بجدتها واقفا بالباب وقوله لعمرك هل بكت لم تسمعا وكما تحتاج جملة القسم الى حروف
كذلك جملة المقسم عليه وهو الجواب تحتاج الى حروف تربطها بالقسم ولا تخلو من ان يكون مثبتا
او منفيا ان كان مثبتا فاما ان يكون جملة اسمية او فعلية فالاسمية تصدر باللام
المفتوحة وهي لام الابتدا المفيدة للتاكيد كما صرح به الرضي والمصنف وغيرهما كقوله تعالى
ثم لنحن اعلم فلذلك قال الرضي لا تدخل هذه اللام الا على ما تدخل عليه للام الواقعة بعد ان
المكسورة في الاصل او تصدر بان مشددة نحو ان سعيكم لشتى ومخففة وتلزمها اللام
غالبا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اى ان كل نفس لعليها حافظ فخففت ان وبطل عملها
وسميت اللام وما في الخبر تاكيدا تاكيدا على تاكيد والجملة جواب قوله تعالى والسما والطارق
ومن قال انها للتشديد فالمعنى ما كل نفس الا عليها حافظ فان نافية ولما عرف استثنا او تهما
ايا باللام وان نحو انكم لمن المرسلين او دونهما اى دون اللام وان فان يحسن حذفهما
كما قال ابن مالك للطول اى لطول ما بين القسم وجوابه كقول بعض العرب اقسم بمن بعث
النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم اجمعين وقد
يحذفان دون استطالة كقول ابي بكر رضي الله عنه والله أنا كنت اظلم منه وقال ابو حيان
لم يذكر اصحابنا الا الاستغنا عن اللام وان وينبغي ان يحمل ذلك على الشذوذ بحيث لا يحسن
ولا يقاس عليه واما الفعلية اما ان يكون فعلها ماض او مضارع والماضي المتصرف اي غير الحال
معمولة بقد ينة ما سياتي يصدر باللام مقرونة بقد اي غير الحال نحو تالله لقد اثركم الله
علينا وان زاد في التسهيل او ربما او ربما ولت فالاول كقولهٔ لئن نزحت دارٌ لقيلى لربما اغنيتا
بحمد الدنيا رجميع والثاني كقول لحمر بن ابي ربيعة ولئن بان بها كان يؤهل اى لربما وقد
يخلو للطول اي لاصل الاستطالة ما بين القسم وجوابه من لفظ اي من اللام وقد سما نحو قوله
تعالى قتل اصحاب الاخدود جوابا لقوله تعالى والسما ذات البروج او يخلو للطول من اللام
وينبغي قد نحو قوله تعالى قد افلح من زكاها جواب والشمس وضحاها او يخلو للطول من قد تبقى
اللام نحو قوله تعالى ولين ارسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون وهذا ما نقله
في المغني عن قوم ثم قال هو تهوك لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا
سبيل فيما لى قد اذا المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل في الماضي ولم يمثل الا بقول امرئ القيس
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي ومنه في غير استطالة قول المراة
من غفار والله لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكى سر والله لكذب زيد كذبا ما احب
ان الله يغفر والاقتصار على اللام اكثر من العكس وقيل لا يدمج اللام من قلا ومقرن
قال الرضي ان لام الابتدا لا تدخل على الماضي المجرد كما مر وهذا منه بنا على ان لهم اللام
لام الابتدا وفيه كلام سياتي وقال ابن عصفور اذا اجيب القسم بماض مثبت متصرف
فان كان قريبا من الحال جئت باللام وقد نحو تالله لقد قام زيد وان كان بعيدا فاللام فقط
كقوله

ربك ان م

اللام

ن
القسم بماض

كقوله لئن ماتوا لكلامه حرج فان قد المذكورة لتقريب الماضي من الحال وقد قال الزمخشري ان قد مع لام القسم للتوقع لان السامع يتوقع الجزء عند سماع المقسم به واعلم انه وقع في نسخة الاصل هنا سقط ظاهر يدل عليه السياق والذي فيها فالاسمية باللام او ان او بهما او دونهما للطول من لقد نحو قتل اصحاب الاخدود انتهت فاصلحت بما نقلته في غالب النسخ اخذا من التسهيل والماضي المتصرف باللام مقرونة بقد وقد يخلو منهما للطول نحو قتل اصحاب الاخدود وعلى ذلك مشيت في الشرح لاشتهاره في النسخ ولو قيل والماضي المتصرف بقد كما قال وقد يخلو من لقد لكان اخصر لان الماضي الجامد كعسى والمضارع المنفي لما الاولى ومعمول الثاني باللام فقط ولا يقترن بقد نحو قوله لعمري لنعم الفتى ملك وقوله لنعم الحي جر عليهم والثاني كقول حاتم كميتا لقد ما عضني الجوع غصة فاليت ان لا امنع الدهر جائعا والمضارع الحالي يصدر باللام فقط ويمتنع معها النون الاتي ذكرها كما صرح به في المغني نحو قراءة قبل لا اقسم **بيوم القيامة** بحذف الالف وقوله لئن بكت قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقبل لا يقسم على الحال لتحقق وجوده فلا حاجة لتأكيده بالقسم وحكى عن المبرد وثرد بانه قد يعوق عن المشاهد عائق والصحيح جوازه ثم قال المغاربة تجعل الفعل خبر مبتدا اي يحول الى فعل ويخبر به فتقول والله لا نا افوم الان او لانا قائم ويقبل والله لا قوم وفيه نظر للقراءة المذكورة ونقل في المغني هذا عن البصريين قال وانما قدر البصريون نحو لاقسم مبتدا لانهم لا يجيزون ان تحضر الحال ان يقسم لا على الجملة الاسمية والكاف في قوله كالاستقبالي للتنظير اي ونظير المضارع الحالي في تصديره باللام فقط المضارع الاستقبالي التالي تنفيسا اي حرفه كسوف نحو ولسوف يعطيك بكفتر ضى او السين قياسا عليها ولم يسمع نحو والله لسيقوم زيد وقال الزمخشري في الاية ان اللام للابتداء دخلت على مبتدا محذوف اي انت سوف تلام لان لام القسم عندي ملازمة للنون قال في المغني ويضعفه ان فيه تكلفا بين لغير ضرورة تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال ليجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في السوف اخرج حيا ونظيره خلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض من تاله او التالي معمول لا يخلو نحو قوله تعالى ولين متم او قتلتم لالى الله تحشرون وشذ ذكر النون معها في قوله ولبعض لا اطلقن وما له بدل اذا انقطع الاخا فورعا وفيه شذوذ اخر وهو دخولها على جواب منفي **تنبيه** افاد كلام المصنف ان معمول جواب القسم قد يتقدم عليه موخرا عن اللام وقد يتقدم عليها ايضا اذا كان ظرفا او مجرورا نحو والله عندك وذا الدال لا فوز من قال لنعالي على عما قليل ليصبحن نادمين وقال الاعشى باسحم داج عوسن لا تنفرق فان غيره لكم يتقدم عليها فلا تقول والله زيدا لاضربن ونص المغاربة على المنع مطلقا في المثبت والمنفي وان اختلفوا في المنفي بلا وفي البسيط منع اللام لا يتحمل ما بعدها فيما قبلها واجازه الفراء وابو عبيدة والتالي قد نحو والله لقد اقوم غدا واما المستقبل غير التالي لها اي غير التالي تنفيسا او معمولا له او قد يصدر باللام والنون **الموكدة** ثقيلة او خفيفة نحو قوله تعالى وتالله لاكيدن اصنامكم وزنى لتبعثن وظاهر كلامه انه لا بد منهما معا وهو مذهب البصريين فلا يجوز عندهم

غير المتصرف التالي معموله م

نحو يو

بيوم القيمة م

تفسير قوله تعالى م

كان م

منهما

الاكتفاء باللام عن النون او عكسه لانها في الضرورة والكوفيون يجيزون تعاقبهما في الكلام ووافقهم
الفارسي وصاحب التسهيل فالاستغناء باللام كقول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه فلا وابي بنتها
جميعا ولو كانت لها عرب وروم وبالنون كقول الاخر وقتيل مرة اثارن فارو ع وان احكم لن
يثأرا تنبيه هذه اللام التي تصدرها الافعال المذكورة هي لام التوكيد كما قال في شرح
اللمحة وتسمى لام القسم وليست لام الابتداء كما قال ابن الخباز في شرح الايضاح لانها دخلت
على الجمل الفعلية لانها في باب ان قال في المغني وهو مقتضى قول ابن الحاجب والزمخشري بل قال
الكوفيون ان الداخلة في باب ان هي لام القسم ايضا كما مر مستوفى مع الخلاف في جواز دخول لام
الابتداء على الفعلية في غير باب ان هذا كله في الجواب المثبت واما الجواب المنفي سواء كان
جملة اسمية او فعلية فعلى ما مضى ومضارع فيصدر بما الحجازية او التميمية نحو والله
ما زيد قائما او قائم ووالله ما يقوم او ما قام زيد ولا العامل عمل ليس او عمل ان على اختلاف
اهوالها نحو والله لا رجل افضل منك او لا رجل في الدار واذا قدم الخبر او كان اسمها معرفة لزم
تكرار لا كما مر نحو والله لا زيد قائم ولا عمر والله لا في الدار رجل ولا امرأة ونحو والله لا يقوم زيد
ولا يقام زيد ولا عمر وان نحو والله ان زيد قائم او ان يقوم او ان قام زيد ولن نحو والله لن
نزالن ان امسكتما من احد ان الاولى شرطية والثانية نافية والمعنى والله ان نزالنا
ما امسكتما من احد لكن المضارع اذا نفي بما او ان ولم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرها نفي
الحال والمبرد لا يجيز والله ما اقوم وان اقوم لكونه اذن ظاهرا في الحال وهو ممنوع من كون المقسم
عليه حالا فينبغي ان تقول ما يقوم غدا والماضي اذا نفي بلا انتفى معنى الاستقبال قال رب
المحبين في لدينا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا تعذبهم فلا يلزم تكرار لا كما لا يلزم
في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله لانه في الموضعين في معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب
تكريرها كما في نحو فلا صدق ولا صلى وقد يؤكد المنفي بلا كقوله تالله لا يمدح المرء مجتنبا فعل
الكرام وان فاق الورى حسبا والاكثر التوكيد نحو قوله تعالى لا يبعث الله من يموت وتصدر
الجملة المنفية الواقعة جوابا لمطلق بحروف النفي الثلاثة تصديرا كثيرا في كلامهم كما مر
وتصدر الفعلية منها بلم اولن نادرا فلا يقاس عليه بل قال ابن جني انه ضرورة كقول
ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وحكى الاصمعي انه قال
لاعرابي اكبرت بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مسلم نجيبة وتحذف لا مع المضارع كثيرا
نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقيد المضارع في
التسهيل بالمجرد احترازا من المقترن بالتوكيد فلا تحذف معه لالتباس اذ المتبادر
ح الاثبات في التسهيل حذف لا النافي والسماع لم يرد الا في لا فلذلك خصها المصنف بالذكر وقيسها
منع حذفها لعدم السماع ولا التباس الحال المستقبل وعليه جرى بعضهم قال في المغني
وذكر ابن معط حذفها قال ابن الخباز ما رأيت في كتب النحو الا حذف لا وقال لبيد شحنا الا يجوز
حذف ما لان التصرف في لا اكثر من التصرف في ما انتهى وزاد في التسهيل حذف النافي مع
الماضي ان امن اللبس كقوله فان شئت لا قيت بين المقام والركن والحجر الاسود تسيتك
ما دام عقلي معي امتنع امد الشرمذ وبعضهم يجعله ضرورة وكان المصنف لم يذكر لذلك وذكره

في

زيد م

مزيد ه

ج

الي م

لا يحمدن

ن

ترك م

واطلق م

المُبْخَل

في المغني وقال ابن يعيش ويكثر حذف النافي لتقدم نفي على القسم كقول المُبْخَل فلا والله نادى الحيّ ضيفي بهدوء ولا لمساءة ولا لغلاط اي لنادى ويقال غلط بشر اذا ذكر بسوء واجتماعهما قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون وقد يكون الحذف مع تقدم نفي على القسم مثبتا كقوله تعالى انه لقرآن كريم ومثله كثير وقد يحذف لا من اللبس نافي الجملة الاسمية كقوله فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتذر لكم ولا بتقارب اراد ما نلتم لحذف النافية وابقى الموصولة كذا قاله ابن مالك والمغاربة يمنعون حذفه ويحوجون على مذهب الكوفيين كون الباقية النافية ويمتنع على مذهب البصريين قسما مثلا اولا فما قد يكون جواب القسم قسما كقوله تعالى وبالله نحلفن ان اردنا الا الحسنى فاللام جواب قسم محذوف وهو قسم جوابه ان اردنا ومنع بعض المغاربة وقوع القسم جواب قسم ثانيا قال في المغني من امثلة جواب القسم ما تقدم لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قال وكثير منهم الزجاج وتوضيحه وافيا اخذ الله ميثاقا للذين اوتوا الكتاب ليبيننه للناس وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما التقدير بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل وجوز الفراء ان يكون الاصل انهم ثم اخرج مخرج الخبر لانها يستغنى بالدليل كثيرا بالجواب عن القسم نحو لافعلن كذا قال المحبب قيل لا فعلن ولقد فعل او لئن فعل لنحن جملة قسم مقدرة هو جوابها نحو لاعذبنه عذابا شديدا ولقد صدقكم الله وعده لين اخرجوا لا يخرجون معهم وفي زيد منطلق خلاف فالبصريون على ان اللام للابتداء والكوفيون على انها للقسم وعن الجواب محمولة نحو قوله تعالى ترجف الراجفة اي لتبعثن بدليل ما بعدها ويقسم مسبوق بمعنى وقد الاجابة وسيأتي ذكره ومنه لولا وربنا وقد اتينا على مقاصد هذا الباب مع الاقتضاب ولكونه من المهمات وقد اسقط هذا الباب من الالفية وشروحها

باب الاضافة

هو لغة الاسناد يقال اضفت ظهري الى الحائط اسندته اليه وفي الاصطلاح تطلق على النسبة مطلقا ومنه قول سر هذا باب الاضافة وهي النسبة وعلى الباب الذي تتكلم فيه وسر بسمه في الارتشاف باند نسبة بين اسمين تقييدية توجب لثانيهما الجر ابدا قال فالاسمين احترازا من قام زيد وما اضافة الجمل فمن تقدير الاسم وتقييدية احترازا من زيد قائم وتوجب لثانيهما الجر ابدا احترازا من زيد الخياط قائم فالخياط صفة وابدا احترازا من نحو زيد الخياط فانه لا يلزم فيه الجر ابدا قال المقر في شرح اللمحة هي اسناد اسم الى ما اقيم مقام تنوينه او نونه التالية للاعراب فالاول كقولك في غلام غلام زيد والثاني كقولك في مسلمين ومسلمين مسلماك ومسلموك وما اقيم مقام تنوينه اعم من ان يكون اسما كما مثلنا او غيره كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجئتك كراهة ان تغضب وانما جاز هذا لكون المضاف اليه في تقدير الاسم لانترى ان التقدير هذا يوم نفع وكراهة الغضب انتهى ويكفي في اضافة الشيء لغيره ادنى ملابسة بينهما نحو قوله تعالى عشية او ضحاها لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح اضافة احدهما للاخر ومنه قول صاحب الخشبة لما ميلها خلط فيكما وقول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غرفها في العرائب بجر بيد المضاف وهو كابوخذ

من تعريف المصنف الذى مر كقول التسهيل المجعول بجزء مما يليه خافضا له الجزء يشمل الموصول والمركب المزجى والموصوف بصفة لازمة وقوله مما يليه شامل للاسم والجملة والحرف والمصدر وقوله خافضا له اخرج به الموصول وما ذكر معه وبعضى تخريج ازالة ما فيه من تنوين ظاهر او مقدر كقولك ثوب زيد ودراهم اخوك او شبيه اى شبه التنوين وهو نون التثنية والجمع وشبههما كما فى قوله تعالى تبت يدا ابى لهب والمقيمى الصلاة ونحو اقبض ثيابك وعشرى اذ يلتبس النون المشبهة بالتنوين فيها للاضافة ولا تزال نون لا شبيهة كالتى عليها علامة الاعراب نحو بستانين زيد وشياطين الانس وكنون رسنين اذا اجرى مجرى الجين وفهم من اقتصاره على ازالة ما ذكر انه لا يزال منه غير ذلك التانيث وقد تزال ان امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلاة وقوله ابو عذرها اى قامة الصلاة وابو عذرتها وخرج على ذلك قوله تعالى فنظرة الى ميسرة ومن بعد علمهم قال الفراء فان خيف التباس اى مذكر ونحوه لم تحذف كما فى ابنة وثمرة فيجب بالتاء للفاعل الى المضاف بجر الثانى لهو هو المضاف اليه فافاد كلامه امورا احدها ان الاول هو المضاف والثانى المضاف اليه وهذا قول سر وهو الصحيح وقيل عكسه وقيل يستعمل لكل الثانى انه لا يكون الا تلو الاول فلا يفصل بينه وبين شىء وسيانى فى التصريح بر اخر الباب الثالث ان عامل الجر فى المضاف اليه هو المضاف وهو مذهب سر ودليله اتصال الضمير به وانما يتصل الضمير بعامله وهذا احد المواضع الثلاثة التى اجاز فيها سر اعمال الاسم الجامد فعمل الرفع فى باب الابتداء والنصب فى باب التمييز والجر فى باب الاضافة وكان القياس ان لا يعمل الجر لان الاسماء انما تعمل لشبهها بالافعال وهى انما تعمل الرفع والنصب لكنه ناب عن الحرف وقال الزجاج هو الحرف المقدر نظرا الى ان معناه فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف وقوله وتفوى اولى كما سياتى وجهه من قول غيره وتفوى فى احد معنييها ان كان الثانى وهو المضاف اليه ظرفا للاول اى المضاف زمانيا كان كمكر الليل وتربص اربعة اشهر او مكانيا مجازيا نحو الله الخصام او حقيقيا نحو عين شهيد الدار رضى الله عنه والحسين قتيل كربلا وهذا القسم ذكر المصنف تبعا لابن الحاجب وابن مالك قال وقد اغفله اكثر النحويين وهى بينة فى الكلام الفصيح وبالنقل الصحيح انتهى وفى الاوضح الغائبة بقلة اى بخلاف القسمين الاتيين وممن اثبتها عبد القاهر والزمخشرى حكاه عنهما ابن ايازو فيه بحث سياتى وبنى بعضهم الدار على ان اسم المفعول ونحوه من الوصف اذا لم يكن عاملا فاضافته معنوية كما سياتى وعلى معنى الحرف فيه بحث سياتى وتفوى من البيانية اى معناها ان كان الثانى كلا له اى للاول وكان مع ذلك صالحا للاخبار به اى بالثانى عنه اى عن الاول كخاتم حديد وباب ساج فالحديد والساج كلان للخاتم والباب وهما بعضان منهما ويصح الاخبار بهما اذ يقال الخاتم حديد والباب ساج وهذا القسم ثابت كما فى الاوضح قال ابن مالك فى شرح التسهيل ومنه اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وتفوى اللام التى للملك وللاختصاص اى معناها فى الباقى وهو ما لم يكن ظرفا للاول ولا كلا له ولا صالحا للاخبار به عنه كغلام اى كغلام فلان وعبد عمرو او كان كلا له ولكن لم يصلح للاخبار به عنه كراس زيد وما

اذ لا يقال اليد لزيد وكذا بعض القوم ونصف القوم وثلثهم فهي بمعنى اللام وان كان يقال يد منه وبعض من القوم لان من التي تتضمنها الاضافة هي المبينة وشرطها ان يصح الطلاق مجرور على المبين كما في فاجتنبوا الرجس من الاوثان كما جزم الرضي في باب التمييز هذا مذهب ابن السراج واكثر المتاخرين وقال السيرافي وابن كيسان هي في هذا المعنى بمعنى من لان المضاف اليه كل المضاف وكذا اذا لم يكن ظرفا له ولا كلا ولكن صح للاخبار به عنه نحو يوم الخميس فانه وان صح الاخبار به عنه فليس كلا لليوم ولا ظرفا له ونبه بالمثال المذكور على امور احدها صحة اضافة المسمى للاسم فان يوم هو المسمى والخميس هو الاسم ونظير سعيد كرز ومثل اضافة الموصوف الى الصفة كما سياتي من كلامه وعكسه كمسجد الجامع وحمل قطيفة بالتاويل فيهما على ما سياتي ببسطه الثاني ان اضافة الظرف الى الاسم داخلة تحت اضافة الاسم ويقع في تصانيف الاقدمين كما قال في شرح اللمحة ان الجر بالاضافة او الظرف او الحرف وهو تسامح اذ الظرف من حيث هو ظرف لا تاثير له وانما التاثير للاضافة وجره على السنية المعربين خلاف ذلك الثالث انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلولها فقولك طور سينا ويوم الخميس بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثل ذلك لذا قال الرضي ان الاولى ان يقال ان الاضافة في نحو شهيد الدار بمعنى اللام كما قاله بافي النحاة على طريق المجاز لانه اولى من الاشتراك ولا تقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان في لا تدل على ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة كما مر فعليه يقال كل ما لم تكن الاضافة فيه بمعنى من فهي بمعنى اللام تقليلا للاشتراك وهذا ما عليه اكثر المتاخرين وهو قول الجرجاني بل ذهب ابن القطاع الى انها لا تكون الا بمعنى اللام والحاصل ان منهم من لم يعتد بالاضافة على معنى في وان كانت رافعة مرتبة الانتفاع اقتضاء لانتفاع لمة المعنى فتكون بالاعتبار اولى عند اهل البيان واما النحوي فقد اعتبرها لقصور نظره في تصحيح اللفظ على ظاهره وقوله منبر الخطيب هو كالمثال الاول وهو غلام زيد ونحوه فان الاسب تقديمه بل طرحه راسا اذ ليس من عادته تكرير مثالين من نوع واحد وابطل ابن درستويه كون الاضافة بمعنى الحرف مطلقا بلا لزوم كون المضاف نكرة اذ الاصل على هذا لخاتم من حديد وغلام لزيد ورد بانه انما يلزم لو قلنا الحرف مقدر وانما قلنا هو على معنى الحرف كما قاله ابن مالك والمراد اشارة المصنف بقوله وتنوي ان كان الاول ما اذا كان الاول صفة مضافة لمعمولها وهي الاضافة اللفظية الآتي ذكرها فهي على معنى الحرف وهو كالصريح في كلام ابن الحاجب فانه قسم الاضافة الى لفظية ومعنوية وقسم الثانية الى محضة بمعنى اللام او من او في قال شارح الفصول قد لا تقدر الاضافة من الحروف الثلاث واليه يشير قول الزمخشري في الامر المعلم بل قال ابن يعيش وعندك اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضيا من ذلك اذ ليس مقدرا بمعنى ان اضافته محضة فغير المحضة من باب اولى وهو كما قال ابن اياز مشكل لان المجاز اذا كان الحرف المقدر ملفوظا بها وان كان المضاف فهو انما يعمل الجر لنيابته عن الحرف العامل كما صرح به ابو علي واذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم والمنفصلة في هذا شبيهة بالمتصلة واذا جاز حمل المنفصلة على المتصلة كان حمل ما هو منها عليها اولى ولو قدر اسم

عليه م

كلا

الى م

زاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو ناقة رقود الحلب اي عند الحلب م

على ان منهم من ذكر التقدير كالجزولي وغيره تنبيه يدخل في قول المصنف وتنوي فتامل الخ م

كلام المصنف كالصريح في ان اللفظية كبعض معاني من الحروف م

الفاعل الماضي باللام لم يكن بعيدًا انتهى ويوافق على هذا تمثيل المصنف بشهيد الدار للاضافة
على معنى في كما مرّ وفي الارتشاف عن بعض اصحابنا يعني المغاربة ان اللفظية كاضافة اسم
الفاعل والامثلة واسم المفعول الى مفعول كان منصوبًا كمررت برجل معطي الدراهم هي على
معنى اللام لجواز وصولها باللام كقوله تعالى فهم ظالم لنفسه ومارب بظلام للعبيد
وصرح الرضي بان اللفظية بيست على معنى الحرف فقال لبيّن الوجه في قولنا زيد حسن الوجه
مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر هو هو وكذا في ضارب زيد وان كان مضافا الى
زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته
اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف بل قد يزعم اسم الفاعل بحرف الجر في بعض
المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف من الفعل
واشار الى الجواب عن الشق الذي اشرنا اليه بانه يجوز ان يقال الضارب عمل الجر لمشابهته
للمضاف الحقيقي لتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة وهو مجتهد فعليه يعتمد كفعل
في تقييد الاضافة وتخصص المضاف بالمضاف اليه المنكر كغلام رجل وعبد امرأة
بالمضاف اليه المعرف كغلام زيد وعبد هذا فالمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك الذي
على ما هو الشايع في عرفهم فلا يرد قول المصنف في المتن ان التعريف تخصيص مع زيادة هي التعيين
فلا يصح جعله قسيمًا للتخصيص وهو قسم منه فلذا احتاج الى تفسير التخصيص بما يبلغ درجة
التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه وانت اذا فسرت التخصيص بما هو في
عرفهم لم تحتج الى هذا كما نبه عليه الدماميني وهو ظاهر ويكون هذه الاضافة مفيدة للاعلام من
نحو معنوية لانها افادت امرًا معنويًا وهو التخصيص او التعريف وتسمى ايضا محضة
لانها خالصة من شايبة تقدير الانفصال ومتصلة لذلك ايضا ومن هنا يستفاد شيآن
احدهما ان الجامع التعريف بل تخصيص المضاف منه غالبًا لان الاصل في اضافة المعرفة
تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلًا للحاصل بل معنى زيد اضافة المعرف فان
كان بالحذف منه او بالعلمية نكر بان يجعل واحدًا من الجملة كما مرّ فلا يقال الغلام زيد
ولا زيد كم الا حذفت الجزء الاول وقدر الشياع في الثاني ولذلك امتنع اضافة المضمرات
والمبهمات لتعذر تقدير تنكير الثاني المقصود لذاته هو المضاف اليه انما جيء
به لغرض التعريف او التخصيص ولم يوت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل فتى بتقى
فاير فالصفة في ذلك المضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم للحكم عليه ولذلك
ضعف قولك كل اخ مغار قد اخ لكم وابيك للفرق ان ذكرنا في المغني تبعًا له اذا كان المضاف
مشتقا او ما في معناه كانت اضافته مفيدة للاختصاص باعتبار الصفة الداخلة في
مفهوم المضاف كما في كاتب زيد فانه يفيد اختصاص الكتابة لامرء قامت هي به ولسائر معانيه
واعراضه واذا كان اسم عين فاضافته تفيد اختصاص المضاف مطلقا اي غير مقيد بصفة
داخلة في مسمى المضاف فاذا قلت دار زيد او علم فاد اختصاصًا في الملكة والسكنى
وفي القيام ان كان المصدر مضافا الى الفاعل والمنطلق ان كان مضافا للمفعول وانما يتعرف
المضاف للمعرفة ان لم يكن عريقا بالمبهمة اي اصيلًا في الابهام كغير ومثل وحسب انا اريد

حيث المعنى م

الجزء

الاشكال م

ث

ويعرف

ويتعرف

اذا م

الى

مذهب ابن السراج والسيرافي ومذهب ص

بها مطلق المماثلة والمغايرة والكفاية كمررت برجل غيرك ومثلك وحسبك من رجل فيتخصص ولا يتعرف بالاضافة لشرعها بها مع ان غيرك مثلا صالح لكل مغاير ولذلك صح وصف به كمررت برجل غيرك وتعليل عدم تعريفها بتوغلها في الابهام كما اشار اليه هنا وصرح به في المغني هو مذهب السيرافي والمبرد والتعليل بكونها في معنى اسم الفاعل الذي لا يتعرف بالاضافة والمعنى برجل مغاير او مماثل وكاف اما اذا اريد المماثلة والمغايرة في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلة شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحوهما فقيل جاءني مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني فكذا غيرك قال ابن مالك قد يعني بمثل وغير مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها واكثر ما يكون اذا وقعت بين ضدين ولذلك جعل قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة للذين لانه ليس من رضي الله عنهم ضدا المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم بتخصصه بالمرضي عنهم قال الرضي قال ابن السري اذا اضيفت غير الى معرفة له ضد واحد تعرف غير لاختصاصها الغيرية نحو عليك بالحركة غير السكون وقبح فيه ابن السراج بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فاسدا وبقوله ان قلت خيرا قال شرا غير والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب عدم التخصيص بالمضاف اليه واشار بكاف التمثيل الى كل ما هو في معناها من شبهك وشرنك وضدك قال في الارتشاف ومن اخذها السماع والمسموع منها مع ما ذكر ضريك ونحوك ونواهيك وكافيك وهدك وشرعك وكفوك مثلث الكاف وفيك لا وابد وناقة غير الهواجر اي عارية فيها وجارية مثل البحار وجمل الكف ولا يقال لك بمثلثية الموصوف ولا بجمع بجمعه ولا يونث جاريته فتقول مررت برجل كافيك من رجل وبامرأة كافيك من امرأة وبرجلين كافيك من رجلين وهكذا ومعنى هدك اتعبك وصف محاسنه وناهيك اي ينهاك عن ذكر غيره قال الرضي وانما لم يتعرف بحسبك وشرعك واخواته لكونها بمعنى الفعل اي يكفيك ويحسبك ويشرعك واي ولم يكن لان واذا وقعت في سياق النفي كانت لشمول العدم كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اي ولم يكن واقعا موقعا يستحق به النكرة بسببه جعل المضاف كما قالوا في الجمع بما شرة او عطف معمول ما لا يعمل الا في النكرة كمد خولك الا نافية المضاف الى معرفة نحو لا ابا لك قال الشاعر انا لموت الذي لا بد آتية لا ابا لك تخوفيني والمعطوف المضاف الى ضمير عايد على مجرور رب نحو رب رجل واخيه او عايد على نكرة اضيف اليها كل نحو كل امرئ وعمله وكل شاة وسخلتها بدرهم او على تمييز كم الخبرية او الاستفهامية نحو كم عبدا واخيه اعتقت وكم ناقة وفصيلها لك قال في شرح الشذور وكم مبتدأ وهي استفهامية وناقة نصب على التمييز وفصيلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز ومثله في غير المضاف للاستفهامية نحو ذلك لكن عدل عنه موافقة لكلامه وكذا المعطوف المضاف الى ضمير عايد على ما اضيف اليه اي نحو قوله واي فتى هيجا انت ذخارها او يشبهه المضاف فعلا نحو فعل ذلك جهد فلا يتعرف شيء من ذلك لان الموضع للنكرة اذ لا ورب لا يعملان الا فيها كما مر وكل واي لا يضافان لمعرفة كما ان اسم التفضيل كذلك كما قاله المص ولشبههما في ذلك رب والتمييز والحال لا يكونان الا نكرتين بل الامثلة في المعنى بمنزلة قولك الا رب

غير مح

يثني

رجل واخ له الى اخرها والغالب ان العرب لا تفعل ذلك الا مع ما يطلب التنكير كرب ونحوها
مما ذكر وبعد سبق النكرة كما مثل المص كذلك قال السرو هو على جواز ضعيف وقاسه الاخفش
وحكى الاصمعي انه قال لامرأة لفلان اب واخ فقالت رب بيه واخيه وهذا امتنعها قبل
وشرطها قبل ان يكون في العطف على النكرة بالواو وفي سلوك هذا مع نحو رب واخوا تها
خلاف وصحح الجواز نحو هذا رجل واخو تريد التنكير اى واخ له الا ان هذا مع رب واخواتها
نص بخلاف هذا وكما يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص على ما ذكر يكتسب
امورا اخرى كالتذكير والتانيث واليه اشار بقوله وربما اكتسب الا ولى اكتساب المضاف المذكر
الصالح للحذف تانيث الثاني وهو المضاف اليه المونث كقطعت بعض اصابعه
وقرئ لتقطع بعض السيارة فبعض فيهما مذكر اكتسب التانيث فيما اسند اليه مما بعده لانه
لصحة صدقه كان المسند اليه هو الثاني اذ يصح ان يقال قطعت اصابعه وتلتقط السيارة
وقال الشاعر طول الليالي اسرعت اسرعت في نقضي ببعض كل وبعض بعضني وقال
وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا وانشد سر ويشرق خدها بالقول الذي
قد اذاعته كما شرقت صدر القناة من الدم والى هذا اشار ابن حزم الظاهري في قوله
تجنب صديقا مثل ما انت واجد الذي يكون لعمر وا عرب واعجم فان صديق السوء يزري ويشين
كما شرقت صدر القناة من الدم اراد بما الكناية عن الناقص كنقص ما الموصولة ويعم
الكناية عن المزيد لان ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط قال المص ويحتمل ان يكون من ذلك
فله عشر حسنات فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مونث وان الضمير
للنار انتهى وعبارته تشمل ما كان فيه المونث ظاهرا او مضمرا لو سمع القرآنه لا يجوز
ذلك مع المضمر فلا يجوز الا ضابع قطعت بعضها ولا القناة شرقت صدرها وان
العرب منعت من استجازته ذكر في الارتشاف او تذكير اى المضاف المونث الصالح
للحذف تذكير المضاف اليه نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي
الهوى يزداد تنويرا وقوله ثروة الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التواني قال المص
ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين واحترز بصلاحية
حذف الاول في المثلثين عما لا يصلح حذفه فلا يجوز غلام هند ذهبت ولا امة زيد
جاءت اذ لا يقال هند ذهبت وتريد غلامها ولا زيد جاءت وتريد امته لان اللفظ حينئذ لك
قال المص ومن ثم رد ابن مالك قول الكسائي في الفخ في توجيه قراءة ابي لا تنفع
نفسا ايمانها بتانيث الفعل لانه من باب قطعت بعض اصابعه لان اللفظ لو سقط
لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول فرجع الضمير المستتر الذي ناب عن الايمان في الفاعلية
ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره كقولك زيد اظلم اي ظلم نفسه وقد مر امتناعه
وزاد في التسهيل شرطا اخر لم يذكره المص ولا الرضي وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه
كما لا المتن او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة واحترز بزيد عن نحو يوم الجمعة وذي صباح فلا
يقال يوم الجمعة صمتها لكنه لا يشمل الجواز فيما كان فيه المضاف مذكرا وهو كل المونث نحو وقيت
كل نفس يوم تجد كل نفس وان كان الافصح في هذا النوع التانيث وبه جا القرآن واشار بربما

التقليلية

التقليلية الى ان ذلك وان جاز لكن الاصل والافصح التذكير في المسئلة الاولى والتانيث
في الثانية ولهذا قرا الجمهور بلنقطه بعض السيارة بالتحتية تكملة ربما اكتسب المضاف
والمضاف اليه الى غير ذلك كما تقدم ثم اذا اضيف مصدر كما سياتي مرحكلامه في باب الادوات والعموم
اذا اضيف لعام فانه يسري للبه عموم المضاف اليه وكالمصدرية نحو ويعلم الذين ظلموا اى
منقلب ينقلبون فاى منقلب مفعول مطلق وكالظرفية والبناء قال في المغني وذلك في
ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون واستدل له بقوله تعالى وجعل
بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وهو صفة لحق وقراءة
بعض السلف او يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذا ما مثلهم بشر وقد
تؤول جميع ذلك وزعم ابن مالك انه لا يكون في مثل هذه اللغة المبهمات بالتاء تثنى وتجمع
كقوله تعالى لا امما امثالكم وقوله والبشر بالشر عند الله مثلان وتاول الاية والبيت
الفرزدق فقد اجازه مشهور الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه
فعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت وقد اصحو والشيب وازع
وقوله لا جدن قلبي مهما على حين يستصبين كل حليم رويا بالفتح وهو راجح من
الاعراب فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب
قال الملصم والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقراءة
غيره على عمرو يوم لا تملك نفس لنفس وقال اذا قلت هذا حين اسلو وتجيني نسيم الصبا من
حيث يطلع الفجر وقال لتذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير داني وبحكى ان ابن
ابي الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة اتاني ابيت اللعن انك لمتني
وتلك التي تشكى منها المسامع فقلت علمت سوف تاله وذلك من تلقا مثلك رايح
فقال له لا تصحب الا ردى فتردى مع الردى فقيل له الجواب فقال لابن الابرش قد اجاب بريد انه
لما اضيف الى المبني اكتسب منه بناء قال الملصم وهو غير جيد لعدم انحصار المضاف ولوضوح لصه
البناء في علامك وغيره ونحوهما لا قائل به وقد منع ابن مالك ذلك في مثل لعدم انحصارها
كما مر فاطنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الخافض واضمار اعنى وعلى المصدرية
واجاب عن اشكال الاخضر في البيت وهو اضافة مقالة الى ان فانه من اضافة الشيء الى نفسه
بان الاصل مقالة فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من
مقالة او من انك لمتني وخبر محذوف فصل في الاضافة اللفظية التي هي قسيمة
المعنوية التي مر الكلام فيها واذا كان المضاف صفة والمراد بها ما عدا اسم
التفضيل لما سياتي وذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وامثلة المبالغة والواو
للحال في قوله وكان المضاف اليه معمولا اى معمولا لتلك الصفة قبل الاضافة اما مرفوعا
بها او منصوبا سميت بهذه الاضافة لفظية وغير محضة ومنفصلة وكون اضافة
الصفة لفظية مبني على كونها عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور
بها في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والصفة المشبهة جائزة العمل ابدا في اضافتها
الى ما هو فاعلها في المعنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا لحسن الوجه على ما سياتي

بفتح يوم م

قدم

ت
معمولها

دون شرطه

لفظيه وكذا عمل اسم الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببيهما فانه جايز نحو كاسيانى زيد
ضامر بطنه ومسود وجهه فاضافتهما الى الاسم السببي كزيد ضامر البطن ومسود الوجه لفظيه
وكذا عملهما في غير سببيتهما كمررت برجل ناهم في دار عمرو ومضروب على ابيه بكر لكن لا يضاف
الى مثل هذا المرفوع اذ لا يضاف الشيء الى نفسه كاسيانى واما عمل اسم الفاعل والمفعول
به واسم المفعول في المفعول الذكر ليس فاعلا وفي المفعول المنصوب في باب اعطى واخواتها
في غير المعمول به من المفعولات الاجنبية فيشترط الاعتماد وكونه بمعنى الحال والاستقبال
كاسيانى فاذا اضيفا والحالة هذه لذلك المعمول كزيد ضارب عمرو الآن وزيد مضروب
العبد ومعطى الدراهم فاضافتهما لفظية لكن لا يضافان من مطلوبانهما الا الى
الفاعل والمفعول به لشرف طلبهما لهما ومثلهما في ذلك مثلة المبالغة وانما سميت
اضافة الصفة في الصفة المذكورة لفظية لانها انما تفيد امرا لفظيا اما
التخفيف بحذف التنوين الظاهر نحو قوله تعالى بحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ
الكعبة فبالغ اسم فاعل اضيف لمنصوبه لحذف تنوينه لفظا ومثله هو لآصارات
عرفوا بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله فالتخفيف في مثل
ذلك في المضاف لا غير او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او الجمع كما في ضاربو
زيد فاصل هذه الصفة اذا كانت بمعنى الحال او الاستقبال ان تعمل النصب لكن الخفض
اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون او تفيد رفع القبح كما في حسن الوجه اذ في رفع
الوجه خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع ضمير
او ملابس ضمير اذ المرفوع لا يتعقد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف
وفي نصبه على التشبيه فتح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن
ثم امتنع زيد الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه بخلاف الحسن
وجهه لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنتصب على التمييز وظاهر هذا التقرير
الماخوذ من كلام المصنف في كتبه انه لا تخفيف في الحسن الوجه وان التخفيف انما يكون في المضاف
فقط وقال الرضي ان التخفيف في الصفة المشبهة وفي اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى سببي قد يكون في كل من المضاف والمضاف اليه معا كما في قايم الغلام ومودب الخدام
وحسن الوجه فانه في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه الضمير والاستتار في
الصفة وقد يكون في المضاف وحده كما لقايم الغلام والمودب الخدام والحسن الوجه انتهى
وافاد المصنف بحصر مفاد اللفظية في اللامين انها لا تفيد غيرهما كالتعريف ونحوه واليه
الاشارة بالتمثيل بالاية المذكورة فانه افاد مع التمثيل الدلالة على مفهوم الحصر اذ لو افاد
بالغ باضافته الى الكعبة تعريفا لما صح وصف النكرة به اذ لا يصح وصف النكرة بالمعرفة وكذا
قوله تعالى عارض ممطرنا وثانى عطفه فمطر الصفة لعارض على الوجه الاحسن وثانى عطفه
حال وهي واجبة التنكير لكونها لا تفيد التعريف صح ان تجامع ال كاسيانى ولا يجتمع على
الاسم تعريفان كما قالوا والمقصود ان الاضافة اللفظية غير مخصصة ولا معرفة من حيث
الاضافة وان حصل لذلك من جهة اخرى قال في المغني وفي التحفة لابن مالك رد على ابن الحاج

هذا التقرير

بحذف هـ

فى قوله لا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص لان ضارب زيدا خص من ضارب
وهو سهو فان ضارب اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل
بالمعمول قبل ان تاتى الاضافة وسميت غير محضة لانها فى تقدير الانفصال اذ الاصل فى
ضارب زيد ضارب زيدا فالمجرور فى الظاهر ليس مجرورا فى الحقيقة والتنوين المحذوف
مقدر فالاضافة كلا اضافة وهو المراد بغير المحضة وافاد بذكره ضابط اللفظية صريحا
ضابط المعنوية مفهوما لانها ما قابلتها ولذا عرفها ابن الحاجب بان يكون المضاف غير
صفة مضافة لمعمولها والمصدر لغاية الاختصار كثيرا ما يستغنى بتعيين المنضبط
عن تعيين الاهم كما مر فى الاعراب التقديرى وغيره اذ الثالث لما على طريقة الجمهور التى
مشى عليها المصنف فى سائر كتبه ظاهرا لما فى التسهيل من اثبات قسم ثالث هو التشبيه
باللفظية كما سنشير اليه فما خرج عن الضابط المذكور باللفظية فهو داخل فى المعنوية
وذلك صور احدها ما ليس المضاف صفة ولا المضاف اليه معمولا للمضاف اى قبل الاضافة
كغلام زيد ونحو مما اضافته على معنى الحرف كما مر ومنها اضافة المسمى الى الاسم كما مر نحو
سعيد كرز وشهر رمضان وذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذو صباح وذو
مساء وذات يوم وهذا النوع قال الرضى متفق على جواز اضافته ويجوز فيه التاويل
بالمسمى اى مسمى كرز ونحوه كذا الباقى واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلاة الاولى ودار
الاخرة وجانب الغربى وبقلة الحمقاء وعكسه وهو اضافة الصفة للاسم نحو سحق عمامة
وجرد قطيفة واخلاق ثياب اذ الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا البقية
وهذان القسمان اختلف فى جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون حيث اختلف اللفظان
مستشهدين بما ذكر بما وَرَدَ فيهما من غير تاويل ومنعها البصريون واوجبوا التاويل
لان الصفة هى الموصوف ولا يضاف الشئ الى نفسه ثم قال الاكثرون فى تاويل الاول
منهما هو على حذف مضاف اى دار الساعة الاخرة وصلاة الساعة الاولى اى من الزوال ومسجد
الوقت الجامع وقيل يراد بالمضاف المسمى وبالمضاف اليه الاسم اى الدار التى تسمى
الاخرة والصلاة التى تسمى الاولى وفى الثانى بجرد قطيفة انه من باب خاتم فضة لان
المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اى شئ
جرد من جنس قطيفة وشئ سحق من جنس عمامة ولا ينقاس ذلك بل هو مقصور على السماع
فلا يقال فى جاءنى زيد الظريف ظريف زيد وفى كتاب ابن عطية ان قوما من النحويين
يضيفون الصفة الى الموصوف نحو كريم زيد وصرح ابن عقيل بعدم القياس فى النوعين
معا واضافة الموصوف الى القائم مقام الوصف كزيد الخيل اى صاحب الخيل لانه كان
صاحب خيل قال الشاعر وان قريشا الحق لن تتبع الهوى ولن يقبلوا فى الله لومة
لائم اى قريشا اصحاب الحق واضافة الموكد الى الموكد كحينئذ ويومئذ قال الشاعر
يخاطب ضيفين طرقاه فقلت الحوا منها نحى الجلد انه سيرضيكم منها سنام وكاهل يقال
نحوت جلدا البعير عنه واخيته اذا سلخته والنحى مقصور هو الجلد فكانه قال جلد الجلد فاضاف
الموكد الى الموكد قال الفراء اضاف النحى الى الجلد لان العرب تضيف الشئ الى نفسه اذا اختلف

ة بدل
ونصب

كريم ع

اللفظان نحو حق اليقين ولدار الآخرة ومذهب البصريين المنع الا ان سمع وبقول الفرا
قال البعض البصريين ويحكى عن بعض الكوفيين ايضا واضافة الملغى الى المعتبر كقوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن كلامهم هذا اخي زيدا اي زيد واضافة المعتبر الى الملغى
ومعنى كونه ملغى انه لا يعتد به الا عتداد بالحرف الزائد المؤكد ومنه قول الخطيئة فلو بلغت
عوير السماك قبيلة لزادت عليها نهشل وتعلت وقول الاخطل قام بيغداد العراق وسوقه
لاهل دمشق الشام سوق مرج الثانية منا المضاف صفة والمضاف اليه ليس معمولا لها
قبل الاضافة وذلك كاسم التفضيل نحو افضل القوم كما سيأتي تقريره بذلك والوصف الذي
يرد به الحال او الاستقبال كما في خالق السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل فالمضاف اليه في ذلك
ليس معمولا له فاضافته معنوية واشار الى ذلك بتمثيله بشهيد الدار للاضافة على معنى
في التي هي احد اقسام المعنوية كما مر فاضافة الوصف في ذلك ليست في تقدير الانفصال
فيتعرفها المضاف فلذلك صح ان يقع وصفا للمعرفة في قولك لغالي اما لك يوم الدين قالسة
المستمر كقولك هو مالك لعبيد فانه بمنزلة قولك معولي لعبيد قال المصنف لكنه نقض هذا
المعنى الثاني في عند كلامه على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فقال اسم الفاعل هنا ليس بمعنى
الماضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله
فالق الاصباح فالق الحب والنوى كما تقول لزيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان وسياتي
جواب هذا النقض في اسم المفعول الثالث ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة
لكن المضاف غير صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه او منصوبه كضرب الامير واكل الخبز وما
كان في بعض هذه الصور ما اختلف في اضافته هل هي لفظية ام غير لفظية تنبه على ما فوقي
فيه الخلاف من ذلك فقال وليس منها اي من اللفظية اضافة المصدر لمعموله المرفوع
او المنصوب نحو ضرب الامير واكل الخبز ولا اضافة الاسم الى الصفة نحو دار الآخرة
وصلاة الاولى ولم يحفظ هذا الا بصورة التعريف كما مثله ولم يجئ نكرة نحو مسجد
جامع والاضافة افعل التفضيل بل الاضافة في الصور الثلاث
معنوية وفاقا للاكثرين وخلافا للمازني في ذين اي الفريقين وهما اضافة
الاسم الى الصفة وافعل التفضيل وخلافا لابن برهان بفتح الواو لابن اي في اضافة
المصدر لمعموله والاسم لصفته فوافق المازني في الثانية واختلفا في الطرفين ووافق
ابن برهان في ان الاولى وهي اضافته المصدر لفظية ابن الطراوة وشبهها ذلك بحسن
الوجه ومكرم زيد وضعف بالفرق بان الوصف يتحمل ضميرا وبه يتحقق الانفصال
عن الاضافة ولا كذلك المصدر ودليل ما ذهب اليه المصنف تبعا للجمهور من الغاء لفظية
نعته بالمعرفة قال لئن رجدي بك الشديد اراني عاذرا من عصيت قبل عذولا ووافقهما
تبعا في ان الثانية وهي اضافة الاسم لفظية الفارسي وابو الكرم ابن الدباس لشبهها
باضافة حسن الوجه والاصل في كل منهما الانفصال والتقدير الدار الاخرة والصلاة
الاولى ودليل مذهب الاكثرين انها غير لفظية امتناع مع الاضافة فلا يقال مثلا المسجد
الجامع الا بالتبعية ولذا امتنع دخول رب عليها ونعتها بالنكرة ووافق المازني في ان

الثانية

الثالثة وهي ان اضافة التفضيل لفظية الفارسي ايضا واختار الجزولي وابن عصفور وهو قول الكوفيين لانه يضاف الى ما هو بعضه فان لم يقدر الانفصال لزم اضافة الشيء لنفسه ووجد ماذهب اليه المصنف نبقا ليس واكثر البصريين ثبوت لزوم التعريف من نعت المعرفة في قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين على تقدير صفة وهو الظاهر ويحتمل ان يكون خبرا لمحذوف وعدم جواز جر بدل نعت ونصبه حالا وقد نص سيبويه على ان العرب لا تنصبه حالا وورد في الحديث من قول النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة والسلام تصدق فانكن اكثر اهل النار فقلن بما لنا اكثر اهل النار بالنصب على ان ما استفهام مبتدأ ولنا الخبر واكثر حال بمنزلة معرضين في قوله تعالى فالهم عن التذكرة معرضين فقال المصنف انه محمول على الشذوذ كقولهم اجتهد وحدك واختار ابن مالك ان اضافة المصدر وافعل التفضيل محضة وما عداه من اضافة الاسم الى الصفة وعكسه وشبههما ما ذكرناه معها شبيهة بالمحضة والمذكور في كتب النحاة تقسيم الاضافة الى محضة وغير محضة قال ابو حيان ولا اعلم لمتقدم في ذلك فصلا ولا تجامع الاضافة المعنوية تعريفا مطلقا سواء كان بال او غيرها كما مر ولا اللفظية تعريف غير المطلقا ولا ال سواء قلنا انها في اللفظية للتعريف ام موصولة فلذلك يقل تعريف ال ليشمل المذهبين الا في اضافة وصف معرب بالحرف كالمثنى نحو الضاربا زيد قال الشاعر ان يغنيا عني المستوطنا عدن فاني لست يوما عنهما بغني والمجموع على حده نحو الضاربو زيد والمقيمي الصلاة قال ليس الاخلا بالمضي مسا معهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم وفي اضافة وصف لمعموله المقرون بال نحو الضارب الرجل والحسن الشعر والضاربات الرجل قال ابا منهل ومافي دمائها شفاء وفي الشابيات الحوائم او لمعموله المضاف الى ما اضيف لال نحو الضارب راس الرجل قال للقعد ظفر الترات اثفية العدا بما جاوزا الآمال بالاسر والقتل وفي اضافة وصف لمعموله المضاف لما فيه ضمير ما فيه ال كمررت بالرجل الضارب غلامه قوله ، الوذانتي المستحقة صنوف مني وان لم ارج منك توالاه ومنع المبرد هذا والافصح فيها وفي اللتين قبلها النصب فلذلك اخرها عن الاولتين فهذه خمس مسايل لا يجوز في غيرها اضافة ما فيه ال الا يقال الضارب زيد او الضارب هذا او الضارب بكر خلافا للفراء في تجويزه اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف مطلقا ولا مستند له من نظم ولا نثر بل ينعين النصب اذ لا مقتضى للجر كما في الاولتين من الخمس لحصول التخفيف بحذف نون التثنية والجمع فيهما والجر في الثالثة وان لم يكن فيها تخفيف لانه يحمل على ما حصل فيه التخفيف وهو الحسن الوجه كما حملوا النصب فيه على النصب في الضارب الرجل كما سيأتي في الصفة المشبهة فشبه الضارب الرجل الرجل على سبيل التقارض بالحسن الوجه مع ان حقه النصب قال الرضي وليس للفراء ان يقول فيشبه الضارب زيد بالحسن وجه لان الحسن وجه لا يجوز لان اللفظية مجراها مجرى المعنوية وكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة للنكرة لا يجوز في اللفظية وعن احدهما قال المازني والمبرد والرماني في الضاربك وضاربك هو وضع الضمير خفض وقال

نمو مر

والضوارب الرجل مر

او مر

الاخفش نصب وقال سر الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك وفي
الضاربان والضاربوك لوجهان النصب وسقوط النون للطول والجر وسقوطها للاضافة
وزعم ابن مالك جوازهما في ذلك باجماع وتعقب بانه عند الجرمي والمازني والمبرد وجماعة في
موضع جر فقط الثاني يجر المعطوف على مجرور ذي اللام ان كان مثله كجاء الضارب الغلام
والمرأة او مضافا الى مثله كجاء الضارب غلام وجارية المرأة والى ضمير كجاء الضارب
المرأة وغلامها ولا يجوز الجران كان غيرذلك عند المبرد وابن مالك كان يكون المعطوف علما
او اسم اشارة او مضافا الى معرفة غير صحيح بال نحو هذا الضارب الرجل وزيد لعدم صحة
الضاربك واجاز سر حكاه عنه السلويين وابن مالك فصل فيما يضاف الى جملة اعلم ان
المص اقتضب هذا الباب بعض الاقتضاب ونحن بصدد ان نتمم من احكامه ما نقص
ونسبل من اذياله ما قلص فنقول الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للافراد كالغلام
وثوب ومنها ما تمتنع اضافته كالمضمرات والاشارات وغيراي من الموصولات ومن
الشروط والاستفهام ومنها ما تجب اضافته وهو نوعان ما يجوز قطعه عنها لفظا
كل وبعض واي والظروف والغايات وسنتكلم عليها وما يلزم الاضافة لفظا وهو
ثلاثة انواع ما يضاف للظاهر والمضمر نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصاري
وحمادي ومعناهما غاية الشئ ومنه سبحان الله كما مر في العلم وغيره وسياتي من كلامه وما
يختص بالظاهر كاولو الاولات وذو وذات قال تعالى اولو قوة واولوا بأس واولات
الاحمال وذا النون اذ ذهب وحدايق ذات بهجة وما يختص بالمضمر وهو نوعان ما يضاف
لكل ضمير وهو وحد نحو واذا دعي الله وحده وما يختص بالمخاطب وهو مصادر مثناة لفظا
ومعناها التكرار وهو لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك
بعد اسعاد وما يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك ودواليك اي اداله لك بعد اداله وحنانيك
اي اشراعا لك بعد اسراع وقال ضربا هاد لك وطعنا وخزا وقول الاعلم ان الكاف في هذا المجرد
الخطاب مثلها في ذلك مردود بقولهم حنانيه ولبيزيد ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها
في ذاك وذا بها لانتفاء الاسماء التي لا تشبه الحرف وشذت اضافة لبى لضمير الغايب في
قوله لعلت بتيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت لما بانتي مشورا قتلا فلبى بذي مشور
وفيه رد على يونس حيث زعم انه معرب واصله لبا فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما في علي وعليك
وقول ابن الناظم ان خلاف يونس في لبي واخواته وهم هذا في الاضافة الى المفردات واما
الاضافة الى الجمل فلاختصاصها بمواضع معينة تعرضها دون الاضافة الى المفرد لكثرتها
على عادته في التعرض لحصر المنضبط دون غيره فقال ولا يضاف الى جملة سواء كانت
اسمية او فعلية الا ثمانية الفاظ ذكرها في المغني واقتصر على المشهور وهو
اربعة ثم بعض منها يضاف وجوبا وبعض جوازا ولشمول القسمين وان لم يعين لواجب
من غير عبر بما ذكر مع الاختصار ولم يقل ولا يجوز ان يضاف للجملة لئلا يوهم الجواز بمعنى
مستوى الطرفين فلا يشمل المستثنى مما يجب اضافته وان كان قد يستعمل الجواز بمعنى
مقابل الامتناع فيشمل الواجب فالاولى حيث مثلث الثمانية فالضم تشبيها لها

بالغايات

بالغايات والكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعربها وقرأ
من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها وعلى تقول حوث وهي للمكان اتفاقا كما قال المصنف
والغالب كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وتحاضافتها للجملة اسمية كانت
كجلست حيث انت جالس وفعلية كجلست حيث جلس زيد وربما اضيف الى المفرد كقوله
ونطعنهم تحت الحبى عند ضربهم ببيض العوالي حيث لي العمائم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وقد
يشترط في اضافتها للجملة ظرفيتها وزعم المهدوي شارح التوضيح ان حيث في قوله تعالى
في الملبين الى حيث يحي الملايين ضمنت معنى اذ لما خرجت عن الظرفية بحيث لا يعلم خرجت
عن الاضافة الى الجملة وصارت الجملة بعدها صفة لها وتحكم لها تقدير رابط قال الملم
وليس بشيء واذا دخلت عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك
الله نجاحا في غابر الازمان قال الملم وهذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والثاني
اية بمعنى علامة فتضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجردا كقوله اية
يقدمون الخيل سعا كان على سنابكها مدام او مقرونا مما الزايدة عند سر او المصدرية
عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما اية ما يحبون الطعاما والثاني
في قوله الكفي الى قومي السلم رسالة اية ما كانوا ضعافا ولا عزلا وهذا استدل على ان
اضافتها في الاول الى الفعل كما هو مذهب سر لا الى ما كما ذهب اليه ابن جني فانها عنده لا تضاف
الا الى مفرد كعلامة كقوله تعالى ان اية ملكه ان ياتيكم التابوت وقال الاصل اية ما تقدم
اي اية اقدامكم كما قال في بابه ما يحبون الطعاما قال في المغني وفيه حذف هو وصول غير ان
وبقاء صلة تم هو غير متات في قوله اية ما كانوا ضعافا ولا عزلا والثالث ذو في قولهم اذهب
بذي تسلم واتى في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب
والموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة لك اي في وقت هو مظنة السلامة
وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي
تسلم فيه ويضعف ان استعمال ذي موصولة مختصة بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال
بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع بها الا الاعراب وان حذف العايد المجرور
لا يجوز الا بشروط وليست بها مستوفاة ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب
نحو اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان ونحو ذلك والرابع اسماء الزمان ظرفا
كانت او لا كقوله تعالى والسلام علي يوم ولدت وانذر الناس يوم ياتيهم فاليوم ظرف
في الاول مفعول في الثاني وفي البسيط ان ما توسع فيه لا يجوز اضافته للاسم
حينئذ والا سما لا تضاف الى الجمل قال ابو حيان وليس بصحيح بل قد تتسع فيها واضيفت
وكلام المصنف ظاهر فيه حيث عبر باسماء الزمان دون ظرف الزمان ويدخل فيما ذكر اذ واذا
اللذان هما الاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل فلا يضاف اليها غيرهما الا اذا اساوهما
في الابهام او فارقهما فيما مضى او ما ياتي وذلك مما لا يختص بوجه كحين ومدة وزمن
وعهد وعند كما مر وما يختص بوجه دون وجه كغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا
بالتثنية كيومين وليلتين لم تجز اضافته كما اشار لاخر اجه بقوله غير المسماة ظلافا

العذاب م

لابن كيسان في جواز اضافته الى الجملة والصحيح كما في الارتشاف ما جرى عليه المصنف من المنع اذ لم يسمع فلو كان غير شرطي ودل على استحضار ما لم تحقه من العدد استحضارا اوليا كاسبوع وشهر وعام وجمعة فمقتضى اطلاقه جواز اضافته وهو ما نص عليه المغاربة وبعض غيرهم على المنع وعليه جرى في التسهيل حيث قيد بالمبهم لكن يرد عليه المختص بتعريف او غيره كسير من يوم بعينه فلا يجوز اضافته وافهم تقييده بغير المشاة جواز اضافة الجمع فهو غير محدود ونحو ازمان قومي البيت ذكر المصنف في حاشية التسهيل ومن اسماء الزمان ثلثة اضافتها للجملة واجبة باتفاق اذ واذا ولما عند من قال باسميتها وقد تحذف احد شطري الجملة مع اذ فيظن من لا خبرة لها اضيفت الى المفرد كقوله هل يرحمن ليالقد مضين لنا والعيش مقتبل اذ اكافانا والتقدير اذ ذاك كذلك قال الاخطل كانت منازل آل الافي عصدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا نحن وفاك مبتدا ان حذف خبرها والتقدير عصدتهم اخوانا اذ نحن متنا دون اذ اك كما بين وفاك الحتسا كان لم يكونوا حمى يتقى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا من مستبد موصول وخبرها عز والجملة خبر الناس والعائد اليهم محذوف اى من عز منهم كقولهم السمن منوان بدرهم وذهب بعضهم الى ان اذا غير مضافة للجملة وانها معمولة للفعل الذي يليها لا للجواب حملا لها على اخواتها من اسماء الشروط واختاره ابو حيان قال في المعنى الخامس والسادس لدن وريث فيضافان جوازا للجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مبنيا بخلاف مع انه فاما لدن تسالتمونا وفاقكم فلا يمنكم للخلاف جنوح وامارث فهو مصدر راث اذا ابطا وعومل معاملة اسماء الزمان في الاضافة للجملة كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال اخليه قضاريث اقضي لبانة ثم آتي العرصات المذكرات وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان الفعل بعدها على اضمار ان والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد تقدر في ريث لانها ليست زمانا بخلاف لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبتدا الغايات مطلقا لم تخلص للوقت وفي الغرة لابن برهان ان سرا لا يجوز اضافتها للجملة ولذلك قال في قوله من لدشولا فلي اتلاها ايمن لدان كانت شولا ولم تقدر من لد كانت والتابع والثامن قوله قائل كقوله قول يا للرجال يمضي منها مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجب قابل كيف انت بصاح حتى ملت ومللتني غوادي اي انا صاح انتهى تنبيه ما تحت اضافته مما ذكر يجب بناؤه قال ابن جني ومن اجاز اضافة حيث للمفرد اعربها قال المصنف وقد رايت بخط بعض الضابطين اما ترى حيث سهيلا طالعا بفتح الحاء وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع اي موجود فحذف الخبر وغيره الواجب يجوز الاعراب فيه على الاصل وانما حملا على اذ واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح البناء للتناسب كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع ووجب عند البصريين وقد تر مستوفى وشرط الجملة المضاف اليها خبريتها دل على ذلك الاستقراء سواء كانت مبتدأة مثبتة او منسوخة الابتداء بلا التبرئة واما ولا العاملتين كليس او مصدرة بمتصرف ماض او مضارع او بلو كقوله على حين التواصل

غير

فهي اسم لمبتدا الغاية زمانية كانت او مكانية ومن ثم اجازوا حيث زيد قائم بالرفع

عمود ا

اي ص

إذ ص

لما

غير دان وجئتك يوم الاحد ولا بد وروي يوم الاحد بدون اضافة على حين
ما هذا الحين تصابي كان لي شفيعا يوم الاذ وشفاعة مغن فتيلا لسواد بن قارب وعلى حين
عاتبت المشيب على قوله ابوم لم يقدر ام يوم قدر كقوله يوم لا ينفع يوم لا علك ولا
يجوز قمت اذ لا يقم زيد ونحو ولا يضاف الى جملة شرطية فلا يجوز اذا ان تأتنا تأتك
واذ ما تأتك تكرمه الا ان اضطر شاعر اليه وشرط الجملة تجردها من ضمير المضاف اليها
نحو يوم قام زيد ولا تقول فيه وليس لنا ما يشترط فيه فقط الرابط في الجملة سوا هذا
الموضع واجمع واخواته كما سيأتي في التوكيد نبه عليه في المغني وما عكسه فكثير وقد مر
فاذا قلت اعجبني يوم قمت فيه امتنعت الاضافة لان الجملة صفة ولا يضاف موصوف لصفته
وعليه فيمتنع توكيدا اليوم لعود العائد للمبتدا بقول قمت كله او بعضه وشذ الاضافة الى جملة فيها
ضمير المضاف نحو قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعدا كوجئتك وقول الاعشى
وسخن ليلة لا يستطيع نباحا بها الكلب الا هريرا قال في المغني وهذا الحكم خفي على كثير من
النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وحمل الجملة بعده
صفة له وشرط مع ما ذكر فعليتها مع اذا عند غير الاخفش والكوفيين نحو واذا طلقتم النساء
فاما نحو قوله تعالى اذا السما انشقت فمرفوع بفعل محذوف كما مر قال ابن مالك ولا يجيز
سر غير هذا وقال السيرافي ان سر لا يمنع مجيء المبتدا بعد اذا لكن شرطه ان يكون الخبر فعلا
زاد التسهيل ان سر يجيز بعد اذا وبعد ذوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وشذ اضافتها
للاسمية نحو قوله اذا بابي بكسر حنظلية له ولد منها فذاك المدرع بفتح الدال المشددة
وهو الذي امه اشرف من ابيه وبا بهلة وحنظلة قبيلتان وتؤول كما في المغني على اضمار كان كما
اضمرت هي وضمير الشان في قوله وبثت ليلى ارسلت بشفاعة الى فعلا نفس ليلى شفيعها وقيل
بابهلي فاعل المحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده ان فيه حذف المفسر والمفسر معا وسهله
ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف وفهم التقييد باذا مخالفة اذ في ذلك فلا يشترط
فعلية تاليها بل تضاف الى الجملتين وقد اجتمعا في قوله تعالى اذا اخرجه الذين كفروا ثاني
اثنين اذ هما في الغار ومسلما ما حمل عليهما من اسما الزمان عند سر فان كان مستقبلا فهو كاذ
في اختصاصه بالفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة للجملتين فتقول آتيتك حين
يقدم الحاج ولا يجوز حين الحاج قادم وتقول اتيتك حين قدوم الحاج وحين الحاج قادم
ووافقه ابن مالك في نشبة اذ دون نشبة اذا فرد عليه اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله
فاذا لهم يا زرون وقوله يوم لا ذو قرابة البيت واجاب في المغني بان هذا ونحوه مما نزل
فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي فحمل على اذ على حد قوله تعالى ونفخ في الصور قال
واما جواب ابن عصفور بان سر انما يوجب ذلك في الظروف واليوم في الاية بدل من المفعول به وهو
يوم التلاق فمردود انما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان وغيره ثم هذا الجواب لا يتاتى لمن في البيت
استثنى وشرط الجملة مع ما مر انتفاؤها ان كانت اسمية باسم موصوف بكونه بعده
فعل ماض مع او فلا يقال حيث اذ زيد قام لما فيه من الفصل بين المتناسبين الفعل الماضي
واذ لانها لما مضى من الزمان ولذا حسن اذ زيد يقوم واذ قام زيد واذ يقوم زيد واذ زيد

عن م

عليه فلا تقول يوم م

قائم لسلامته من الفصل المذكور ولو قال كالتسهيل ويصح ان يليها لكان اولى ولا يخفى ان ما حمل عليها مثلها في ذلك فتقول اجئتك يوم زيد قائم ولو عبر بموضع اذا بالمستقبل فيما مرّ وموضع اذ هنا بالماضي ليشمل اذا واذ وما حمل عليها مسطوقا **تنبيه** هذه الجملة محلها الخفض والاضافة الى ظاهر لفظها بلا خلاف كما قال الرضي وفي المعنى الى المصدر لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه فلو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص ودخولها على الجملة متعذر قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال اجئتك يوم قدم زيد الحارّ او البارد على ان يكون صفة ليوم انتهى وكذا قال ابو حيان الظاهر ان الاضافة فيها تفيد التعريف وفي البسيط قد يقال لا تقتضيه لان الجمل نكرات وقد يقال انها مقدرة بالمصدر فتفيد لكن قال الرضي ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير او يوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم قدوم امير انتهى **فصل في** احكام المتضايفين ويجوز حذف المضاف اليه اذا قامت قرينة على تعين ذلك المحذوف كما في غير وهذا يوخذ مما سياتي لانه لا يحذف الا بشرطين احدهما افراده فلا تحذف الجملة الا في ما اي في الظروف التي تضمن فيها حذف الجملة التي اضيف اليها معوضا عنها التنوين من يومئذ وحينئذ وساعتئذ وليلتئذ نحو ويومئذ يفرح المومنون وانتم حينئذ تنظرون حذفت الجملة وعوض عنها التنوين اي يوم وقت يفرح المومنون وحين وقت تنظرونه هكذا قالوا وفيه تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت عزيز الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة الوقت بمعنى الوعد كان معنى يوم ميقات ربه اي ميعاد ربه قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار او برهة من الزمان ولو قلنا الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالشهل وكسرت الذال من اذ لالتقاء الساكنين مع التنوين الثاني ويجوز فتحها للتخفيف قالت العرب يومئذ بفتح الذال منونا ومنه قال الرضي فلما اذ اوانا من الضالين اي اذ ربيتني اذ المعنى للجزاء هنا كما قيل في اذا الها للجواب والجزاء وزعم الاخفش ان كسرة اذ اعراب لزوال انتقاء ما الى الجملة واليوم مضاف وسرّ بقولهم يومئذ بالفتح وقولهم كان ذلك وقوله فهيتك عن طلابك اعرّ يمانية وانت اذن صحيح واجاب بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الحركة بعضهم والله يريد الآخرة واضيفت اذ الى الجملة الاسمية الثاني كون المضاف احد امور اربعة لحصول العلم معها بالمضاف اليه المحذوف اذ لا يحذف الشيء الا لدليل وهذا معنى اشتراط وجود القرينة لحذف المضاف اليه فان المراد بها هنا اما عطف مثله عليه وهو موجود في نحو خذ ربع ونصف تحصل او كون المضاف امرا نسبيا لا يتم الا بغيره وذلك موجود في البقية فاستغنى عن اشتراط وجود القرينة باشتراط ما يستلزمها وهو كون

المضاف

كبير هـ

انتهى هـ

ربيتني

اذ هـ

للمضاف امّا اسم زمان وفي تعبيره بذلك قصور اذ غيره مما يلزم الاضافة معنًى من الغايات المكانيّة وغير المكانيّة كذلك كما ستعرفه واقتصر من اسم الزمان كغيره على ذكر قبل وبعد نحو قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اى من قبل الغلب ومن بعد او من قبل الحوادث ومن بعدها فحذف ما اضيفا اليه لفظا ونوى معنى قال في الارتشاف وقبل وبعد في الحقيقة ليستا ظرفين بل وصفين في الاصل للظرف فاذا قلت جاء زيد قبل عمرو فاصله جاء زيد زمانا قبل مجيء عمرو وكذا بعد انتهى والاكثر استعمالها بالاضافة لفظا فيصيران نصبًا على الظرفيّة او خفضا من بحيث قبل زيد وبعده ومن بعده والاكثر بالاضافة المعنويّة فيهما كغيرهما كما في الاية واذا حذف ما اضيف اليه اسم الزمان فقد يتغير حكمه في الاعراب عما كان عليه فيبنى على الضم ان كان معرفة وذلك حيث ينوى معنى المضاف اليه كما في الاية لانه لم يذكر بعد كلام او شيء واقع فنقول لهذا كان من قبل اى من قبل ذلك ويستمر على غاية لانه قد تعاد بحذف المضاف اليه ينتهي عدده ويعرى من ان الغايات نكرات لقوله وان كانت مبهمة تقع على كل شيء والصحيح انها معارف وكلامه محمول على انها تنقطع عن كل شيء دفعًا للتوهم ان قطعها سماع وانما بنى الغاية لشبهه حرف الجواب للاستغناء عن لفظ ما بعدها وكانت حركة بنائه الضم لتخالف حالة اضافتها لفظا ولا يثنى في الحالة المذكورة قبل وبعد ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما كما في الارتشاف ويرد على قوله ان كان معرفة ما لو نوى ثبوت المضاف اليه فانها حينئذ معرفة ايضا كما صرح به في الاوضح ويعرب حينئذ منونا بالتنوين كالوكر المضاف اليه قال ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف اى ومن وقبل ذلك وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين وقرئ من قبل ومن بعد بكسر الاول وضم الثاني وهو غريب قال الفراء في المعاني من العرب من يقول من قبل بكسر اللام وحذف التنوين للاضافة المقدرة قال وكذا النصب اى بفتحتين وبحذفون التنوين والكاف في قوله كعهدك للتنظير لان عهدكم محذوف كما في قولهم مكان بمعنى فوق اى كما يبنى على الضم اذا كان معرفة كقوله وابيت تحبني كلاب من عل واذا بنيت وجب حذف لامها وهي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على الاشتقاق لصمة على الياء ولوحدفتها وقلت على لاشتبه بالمعرب الموقوف عليه ويرد عليه ما اذا اضيف وقلن يجوان فهو عند ذكر المضاف اليه معربة لامبنية كانت عليه قريبه وبعد بن اى قبل وبعد وعل بضم اللام وفتحها وجر امن حال كونهن نكرات بان لا ينوى المضاف اليه لفظا ولا معنى فرجع التنوين لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير نحو قوله فسقًا على الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الزلال وقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين فني الاية اربع قرأت ايا ولا واحدًا وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فاشربوا بعدًا على لذة خمرا وقوله اى امرء القيس كرّ مفر مقبل مدبر معًا كجلمود صخر حطه السيل من عل وثبوت بعض الحالة يقدح في قولهم ان الظروف المذكورة ملازمة للاضافة كما صرح به في التسهيل والاوضح وغيرهما الا ان يراد ان وضعها على ذلك وتنكيرها خلاف الاصل وقد يقال لهذا جعلت

الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين والمضاف معرفة كل وبعض كما هو مذهب يونس
وعليه فلا فرق في المعنى بين ما اعرب منها ومما بني قال الرضي وهو الحق وظاهر عمل في هذا
الباب مع تنظيره بقبل وبعد انها تستعمل مضافة وقد صرح به الجوهري فقال يقال ابيته من
علالدار بكسر اللام اي من عال وهو قضيته كلام ابن مالك وقال جماعة منهم ابن الربيع انها لا تستعمل
مضافة فلا يقال اخذته من عَلَ السطح كما يقال من علو او فوقه قال في الاوضح وهو الحق وليست
الجوهري وابن مالك الا اوهام وصرح في المغني بانهم التزموا استعمالها مجرورة بمن قال ولا حجة
لهم في قوله يا رب يوم لكما اظللته ارمض من تحت واضحى من علُ لان الها للسكت لا للاضافة اذ
لا وجه لبنائه لو كان مضافا وتعقبه الدماميني بان وجه كونه مضافا المبني كسواك
وفيه نظر يعلم مما مرّ وقضيته اطلاقه كالالفية اعراب عل في الحالة المذكورة الحاجبي
انتصابها على الظرفية او غيرها قال في الاوضح ولا اظن بشيء من الامرين موجودا وبما
تقرر علم ان لقبل وبعد اربعة احوال احداها ان يحذف ما اضيفا اليه لفظا وينوى معناه
فيبنيان على الضم كقراءة السبعة من قبل ومن بعد الثانية ان يحذف وينوى ثبوت لفظه
واطلاقه يقتضي ان تبنيا في هذه الصورة وليس كذلك كما نبهنا عليه الثالثة ان يذكر المضاف
اليه كحسنك قبل القصر وبعدا ومن قبله وبعده الرابعة ان لا يذكر ولا ينوى لفظا ولا معنى
فيعربان في هذه الثلاث الصور وهما معرفتان في الثلاثة الاول نكرتان في الرابعة
ومثلهما في الاحوال المذكورة دون وقدام ووَرا وامام وخلف وفوق وتحت ويمين
وشمال وعاشر واول ولم يذكر الرضي يمين وشمال قال والمسموع فيهما ما ذكر ولا يقاس عليهما
ما بمعناها حكى الفارسي ابدأ بدا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والحق على نية لفظه
وبالفتح على تركيبهما ومنعه من الصرف الوزن والوصف وقال الشاعر لم ار كيومنا ادرى
وانى لا وجل على ايّنا تغدو والمنية اول قال ولم يكن لقاؤك لا من ورا ولاءٌ وتقول
جاء القوم واخوك خلفهم وامامهم قال لعن الله نعلبن مسافرا لعنا يشن عليه من قدام
ومن ما حكى الكسائي افوق بيتام اسفل والشاهد في حال قطعها عن الاضافة وبنيها
معنيا بالغايات كما مرّ قال الملم ولا تقع الغايات صفات ولا احوالا ولا صلات ولا اخبارا ولا
على ذلك وجماعة من المحققين ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل وحكى في قوله
تعالى من قبل ما فرطتم في يوسف قولا ان ما مصدرية تجعل موضعها هي وصلتها
رفع بالابتدا وخبره من قبل ذكر الزمخشري وهو مردود قال المصري في حاشية التسهيل
فيقدر ما زادة وقيل غاية متعلقة بفرطتم والجملة معطوفة واما كون المضاف المحذوف
ما اضيف اليه معطوفا عليه اسم مضاف لمثل ما اضيف اليه المضاف لمثل ذلك المضاف ظرفا او غيره فاذا حذف
المضاف اليه في هذه الحالة بني المضاف عما يستحقه من اعرابه وتنوين نحو خذ ربع
ونصف ما حصل اي خذ ربع ما حصل لقول الفرزدق يا من رأى عارضا وسرّيه بين ذراعي
وجبهة الاسدي بين ذراعي الاسد ونحو قوله قبل وبعد كل شيء يغتنم حمدا للاله الوقاب
النعم قال بعضهم ولا يجوز حذف المضاف اليه في مثل الا في المصطحبين كما في المثال واليت
واما نحو دار وغلام فلا يجوز لك ان تقول اشتريت دارا وغلام زيد لم يجز وقضيته اطلاق

المم

ذكره م

فوق اذا لم يكونا واما
اسفل فهو غير منصرف
وتسمي الظروف المذكورة م

اليه المحذوف لا فرق ان يكون
المضاف م

لهذا م

المصم جوان فى غير ذلك بل قبيل بجوان فى المعطوف عليه عامل فى مثله نحو قوله عليه السلام
ان اهل يمن ليفتن فى قبورهم مثل او قريبا من فتنة الدجال وقوله فى مثل وانفع من وبل الديم
علقت آمالى نعمتى النعم وقوله فى المعطوف عليه عامل فى مثله المحمل لو قال ومتبعا لعامل فى
مثله لشمل مثل يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه الاول الى هذا مضاف الى المجرور الظاهر
والثانى مضاف فى الحقيقة لضمير والتقدير خضرع ما حصل وبضده ثم حذف المضاف وجعل
المضاف الثانى بدلا من المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض عن الضمير كما قال فى
يا تيم تيم عدى فلا يكون مما نحن فيه بل من باب الفصل بين المتضايفين ولا اختص بالضرورة
ح وقد مر ان مذهب فى نحو زيد قائم وعمرو قاعم ان خبر المبتدأ الاول محذوف لدلالة
الثانى وهو مغاير لمذهبه فى هذا ومذاهب اليه المبرد ومشى عليه المصم مشكون الحذف من
الاول لدلالة الثانى اقرب واولى كما قال فى الخزرجى من اضافته الى الاخر وجعل الفاصلا
لما يلزم من الفصل بين المتضايفين فى السعة وربما اغتفر ذلك فى يا تيم تيم عدى لان
العامل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل بخلافه فيما ذكر ولو حذف ما اضيف اليه
الاسم لتقدم عامل فى مثل المحذوف لم يتغير الحكم ايضا كقولك اكاليها حتى اعرس بعد
ما يكون سحيرا او بعيدا فاهجما اى بعيد سحر لكن الحذف فى الاول اما بعد اكثر من الحذف
فى الاول اما قبله واما كون المضاف غيرا وهو اسم ملازم للاضافة فى المعنى ويجوز قطعه
عنها لفظا ان فهم معناها ووقعت معمولة لليس نحو قبضت عشرة ليس فاذا اذكر المضاف اليه
فعلت ليس غيرها فذلك رفع غير على اضمار الخبر ونصبها على اضمار الاسم اى ليس غيرا مقبوضا او ليس
المقبوض غيرها واذا حذفته فقد يتغير الحكم بالنسبة للاعراب فيضم ح وهو كثيرا ويقل
وهو قليل بتنوين اى معه فيما تكون الحركة اعرابا لان التنوين لما للتمكن ولا يلحق
الا المعربات او للتعويض فكان المضاف اليه مذكورا فالرفع بكونها اسما والظرف محذوف
والنصب على العكس وغير اى وغير تنوين فيهما فالضمة قال المبرد والمتاخرون بنا لان اعراب
لان غيرا اشبهت الغايات فعلى هذا يحتمل ان تكون اسما لليس وخبرا وقال الاخفش ضمة اعراب
لان ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعليه فهو الاسم
والخبر محذوف وقال ابن طريف يحتمل الوجهين واما الفتحة ففى الاوضح انها اعراب بالتعاقب
مع التنوين ورده وتعقب بنقل شارح اللباب عن الكوفيين انها بنا كالفتحة فى الرجل
وهى على الاول خبر والاسم محذوف وحذف المضاف لفظا ونوى ثبوته كقراءة بعضهم
لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين وقضية التقييد بكونها معمولة لليس انه
لا يجوز حذف ما اضيف غير بعد لا قال المصم وما يقع فى عبارة العلماء من قولهم لا غير لم تتكلم
به العرب فانما انهم قاسوا الا على ليس وقالوا ذلك سماعا عن شرط المسئلة وصرح فى المغنى
بانه لحن وتعقب بحكاية ابن الحاجب له وتابعه شراحه وانشد عليه ابن مالك فى شرح التسهيل
جوابا به تنجو اعتمد غوثا لعن عمل اللغت لا غير تسئل وقال لا بد ليس اما لا غير فكان
ابو العباس يقول ببنايه على الضم مثل قبل وقد استعمل المصم ما انقدم كثيرا فى كلامه
واما المضاف ايا او كلا او بعضا فيبقى اعرابه ويتنون تنوين تعويض كقوله تعالى
وكلا ضربنا له الامثال ايا ما تدعوا فضلنا بعضهم على بعض فاقسام المضاف المحذوف

خذف

هنا م

غير م

التمكين

فى الكتابه

اليه م

كون ح

ما اضيف اليه بحسب تغيّر وعدم تغيير ثلاثة مذكورة في كلامه احدها ما يتغير بعد الحذف مما كان عليه قبل فيزال منه ما يستحقه من الاعراب ويبنى وهو قبل وبعد غير في بعض احوالها والثاني ما لا يتغير حكمه عما كان عليه حال الاضافة فيبقى اعرابه ويترك تنوينه كان في حال الاضافة وذلك ما عطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف والثالث ما لا يبقى اعرابه لكن يرد تنوينه وهو الغالب وهو اى وكل وبعض ولما كان غير بان كقبل وبعد وتا كل وبعض يرد اليه تنوينه جعله المص قسما اخر فهذه اربعة **تكملة** لباحث هذه الكلمات الثلاث بالنسبة للاضافة وتركها اما اى فقد مرّ حكمها بحسب ما تضاف اليه من نكرة ومعرفة في الموصولات واما كل فهي اسم لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم اتيه واجزاء المفرد المعرب نحو كل زيد حسن واذا استعمل مقطوعا عن الاضافة لفظا فهو منويها فلا تدخل عليه ال وقد انتقد على الزجاجي في قوله بدل البعض من الكل بل مذهب سر والجمهور ان كلا وبعضا معرفتين بنية الاضافة قالوا مررت بكل قائما وببعض جالسا وشذ تنكير كل وانتصابه حالا فيما حكى الاخفش ومذهب الفارسي انهما نكرتان ولفظ كل الافراد فاذا اقطعت عن الاضافة قال ابو حيان جاز مراعاة لفظها نحو وكل كانوا ظالمين قال في المغني والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد ويكون جمعا بين معرفا فيجب الجمع تنبيها على حال المحذوف منهما فالاول قل كل يعمل اى كل واحد والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون اى كلهم ويلزم اضافتها لفظا ومعنى اذا وقعت توكيدا او نعتا لنكرة او لمعرفة نحو قام القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل واطعنا شاة وبعضا ما تحسبها تضاف اليه فان كانت مضافة لمعرفة فقالوا يجوز مراعاة معناها ولفظها نحو كلهم قائمون او قائم وقد اجتمعا في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم اتيه يوم القيمة فردا قال في المغني والصواب ان الضمير لا يعود عليها من خبرها الا مفردا منكرا على لفظها نحو وكلهم اتيه هذا وفي كل مباحث جليلة لارباب الفنون الادبية وغيرهم افردها الشيخ تقي الدين السبكي بتصنيف حافل ذيل بما يكرر فيه حذف المضاف اليه غير ما ذكره المص هنا يا للمتكلم اذا اضيف اليها المنادى كيا غلامي على ما مرّ وجاء حذفه في غير ما ذكر نحو لا خوف عليهم ولا هم يحزنون في قراءة ابن محيصن بضم خوف دون تنوين اى لا خوف مني عليهم وسمع سلام عليكم قال في المغني ويحتمل ذلك اى سلام الله او اضمار ال وجعلها من ذلك هو ما نقله في حاشية التسهيل عن ابن مالك وكذا قوله وان زمانا قرّف الدهر بيننا وبينكم فيه لحق مشؤم اى لحقه

ويحذف المضاف جوازا فيجعل في احكامه مر الاعراب ومراعاة ما يعود اليه ونحو ذلك المضاف اليه ثم الحذف مقيس عند قيام القرينة على امتناع استبداد القائم مقام المحذوف لمانع صناعي او معنوي فالاول نحو صل المقام اي خلف المقام لان الفعل لا ينصب المكان المختص كامر والثاني نحو قوله تعالى واسئل القرية اى اهلها لاستحالة الاسناد الحقيقي فيها الى المذكور ومنه قوله تعالى وجاء ربك ونحو وما ينسب فيه حكم شرعي الى ذات الحكم لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اى تناولهن وحرمنا عليهم طيبات اكلت لهم اى تناولها لا اكلها لتناول الشرب ايضا

الاول

ع تكميل

التذكير ره

كانت مضافة لنكرة فقد مر البحث فيه في باب لا لانها نظير الاستغراقية وان هم

قوله تعالى هو

عليكم هو

فيخالفه

الابل وهمت ظهورها اى منافعها لتتناول الركوب والحمل اطلت لكم الانعام ومنه ما علق فيه الطلب
بما قد وقع نحو وفوا بالعقود اى مقتضياتها واوفوا بعهد الله فانهما قولان قد وقعا ولا يتصور
فيهما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضياتها ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه اذ الذوات لا يتعلق
بها لوم والتغدير في حبة بدليل قد شغفها حبا اوفي مرادفتها بدليل ترا وفدتها عن نفسه
وهو اولى لانه فعلها بخلاف الحب وقدر النحويون الاهل بعدا هلكناهم في قوله تعالى وكم من
قرية اهلكناها وهو ظالمة وبين اهلكناها وجاءها في قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا وخالفهم
الزمخشري في الاولين لان القرية تهلك وقوافقهم في الثالث وهم قائلون اذ لا فتاك
ضعف المتوفى وضعف الممات ويرجون رحمته ويخافون عذابه ايضا يهون قول الذين كفروا
ايضا هي قولهم قول الذين كفروا ان لم يمتنع استبقاء ٥ لم تحذف الا سماعا كقول ذي الرمة عشية
فر الحارثيون بعد ما قضى نحبه في ملتقى القوم هو نزيد بن الكلبي هو نزيد بن مهدد تقدم في المعركة
فحذف لان المخاطب شاهد ذلك واجاز ابو الفتح جلست زيدا على تقدير جلوس زيد الكاقال في
الارتشاف مما ينبغي ان لا يجوز اذ لا يتعين لفظ جلوس لاحتمال الاضافة ثم الاكثر ان يخلفه المذكور
في اعرابه ما يعود اليه فيجري عليها بعد المضاف اليه حكم المذكور لا المحذوف كما في قوله تعالى واسئل
القرية التي كنا فيها فاعاد الضمير على لفظ القرية وقد يراعى المحذوف كما في قوله تعالى وكم قصمنا من
السماء اي كذا صيب ولذلك سمعت على وفق المحذوف فقيل تحملون واجتمع الامران في قوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بيانا اوهم قائلون واجاز الخليل ان يخلف المعرفة في
التنكير ما خلف من منكر اذا كانت النكرة مثلا نحو له صوت صوت الحمار فاعرب صوت الحمار صفة
لصوت وصوت نكرة وصوت الحمار معرفة لكنه حذف مثل وذو عن قال ابو حيان وهذا فيه ضعف
وقد لا يخلفه في الاعراب بل يبقى الجر في المضاف اليه بالمضاف المحذوف قياسا ان عطف
المضاف على مضاف مثله اى مثل المضاف المحذوف لفظا ومعنى سواء كان منفصلا بلا
نحو ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك وقولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا مثل
اخيه ولا كل بيضاء قال ولم ار مثل الخبر يدركه الفتى ولا الكريا يته الغنى وهو طامع اي ولا مثل
السرا وغير منفصل كقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اى وكل نار ولا يشترط في
هذا المحذوف تقدم نفي او استفهام كما اقتضاه اطلاق خلافا لبعضهم كقوله لوان
طبيبا لدائي والجن داويا الذي في من عظم اما شفيا في وقوله لوان عصم عما يشين وينذل سمعا
حديثك نزلا لاوجمالا وسماء بدون العطف حكى الكسائي اطعموا لحما سمينا شاة وبحوها
بخر شاة على تاويل لحم شاة وقال رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واجاز
الكوفيون القياس على هذا او بالعطف مع الفصل بغير الا كقراءة ابن جماز والله يريد الاخرة
اي ما في الاخرة كذا قدره بعض المحققين وقدره كثيرون عرض الاخرة وهو غير مقيس ايضا
فرع قد يحذف مضافان كقوله تعالى فالهما من تقوى القلوب اي فان تعظيمها اي فان
تعظيمها من افعال ذوي القلوب فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول
كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي وثلثة متضايفات نحو فكان قاب قوسين
اي فكان مقدار مسافة قرب مثل قاب فحذف ثلاثة من اسمكان وواحد من خبرها كذا قدره
الزمخشري فائدة قال في المغني اذا احتاج الى حذف مضاف يمكن تقديره مع كل من

الكلام

اسم ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات
ليس كذلك يرجو الله اي رحمته بخافون ربهم
عذابه

استيذاده

هو سر

الجزئين فتقدير مع الثاني اولى نحو الحج اشهر معلومات ولكن البر من اتقى اى الحج اشهر والبر
بر من اتقى وهذا اولى من تقدير وقت اشهر الحج وذو البر من اتقى لانك في الاول قدرت عند الحاجة
الى التقدير ولان الحذف من اطراف الجملة اولى وقد يفصل في السعة المتضايفان اى المضاف
من المضاف اليه واشار بقوله الى قلة ذلك لان الاصل ان لا يجوز الفصل بينهما الا في الضرورة
كما عليه اكثر النحويين لتنزيل المضاف اليه منزلة التنوين لكن ثبت الفصل
بينهما في السعة في مواضع منها الفصل بالقسم نحو ما حكى الكسائي هذا غلام والله زيد
وحكى ابو زيد ان الشاة لتحرفتشم صوت والله ذئبا يريد هذا غلام زيد والله وتسمع صوت
ذئبا والله او منصوب المضاف مصدرا كان المضاف او وصفا وسواء كان المنصوب به
مفعولا او ظرفه فالفصل بمفعول المصدر المضاف الى فاعله نحو قراءة ابن عامر وكذلك
زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم
وقوله انشد الاخفش فرجتها بمرجة زاح القلوص الى مزاده ويظرف نحو قوله ترك
يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها والفصل بمفعول الوصف المضاف كقوله ما زال
يوقف من توكل الغنا وسواك مانع فضله المحتاج وعليه قراءة بعضهم فلا تحسبن الله
مخلف وعده رسله بنصب وعد وجر رسل بظرفه كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا لي صاحبي
وقوله فرشني بخير لا اكون ومدحتي كناعم يوما صحم بعسل وقد يفصل بين المتضايفين في
الشعر بغير اى بغير ما ذكر وهو انواع احدها بالاجنبي ويعني به معمول غير المضاف
من ظرف نحو قوله كما خط الكتاب بكفه يوما يهودي يقارب او بدل او فاعل كقوله
انجب ايام والدا به اذ نجله فتى تم الا اي انجب والدا به اذ نجله او مفعول كقوله
تسقي امتاحا بني المشوا كر بانتها اي تسقي بانتها المشوا كر اثاني بفاعل المضاف كقوله
ما ان وجدنا للهوى من طب فلا عدمنا فيلى حذقا ويحتمل ان يكون منه او من الفصل
بالمفعول قوله متى كان النكاح احل بنتي فان نكاحها مطرحرام بدليل انه روى بنصب مطرح
ورفعه والتقدير فان نكاح مطرحا ايا اوهي الثالث الفصل بنعت المضاف كقوله بموت
وقد قبل المرادي سيفه من ابن لي شيخ الاباطح طالبي من اباطحي طالب شيخ الاباطح كرم
الله وجهه الرابع الفصل بالنداء كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمارديق باكلهام
اى كان برذون زيد يا ابا عصام ذكره في الاوضح تكملة بقي من انواع المجرورات غير ما ذكر
المضاف المجرور بالمجاورة واسقطه المصنف لشذوذه ويأتي في باب النعت والتوكيد والمنسوق
فالاول كقولهم جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورة ضب قال الملم وعلى الرفع اكثر العرب والثاني
كقوله ياصاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب فكلهم توكيد لذوي
الحاجات خفض لمجاورته المخفوض واما المنسوق فسيأتي ذكره من كلامه قبيل ومنه قوله
تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة من جر وارجلكم باسم الفعل
لما انهى الكلام في المعربات من الاسماء باقسامها الثلاثة من المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات عقبها بانواع العوامل فيها من الاسماء لسبق ذكر العوامل فيها من الحروف كما
النافية وان واخواتها وحروف الجر والقسم ومن الافعال ايضا فقد مر غالب احكامها مع المعمولات
مفرقة مثل كونها ترفع الفاعل ونائبه والمشبهة بكاسم كان وتنصب المفاعيل وغيرها قال

في

في شرح الشذور الافعال كلها ناصرها ومتعديها تامها وناقصها مشتركة في امرين احدهما الفا
تعمل الرفع لان الناقص الاسم كان والتام الدال على صيغة الاصلية برفع الفاعل كقام زيد الذي ..رفع م
على صيغته الاصلية برفع الثاني كضرب زيد الثاني الفا تنصب الاسما الخمسة احدها المشبه
بالمفعول به فانما ينصب عند الجمهور الصفات نحو حسن وجميلا كما سيأتي من كلامه هنا انه لا تشبيه في
الفعل الثاني في الخبر وانما ينصبه الفعل الناقص كان واخواتها الثالث التمييز وانما ينصب الاسم
المبهم المعنى كرطل زيتا والمعمول المجهول النسبة كطاب زيد نفسا والرابع المفعول المطلق
وانما ينصبه المتصرف التام وتصاريفه كقمت قياما وبمنع ما احسنه احسانا وكنت قائما
كونا الخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدي اليه بنفسه كضربت زيدا ومنتهى وشمل نفسا ٣ المتعدي م
المتعدد ولازم واظهار المرفوع لها واضماره وجوبا وجوازا ووجوب تقدمها على معمولها
المرفوع وجوازه وامتناعه على المنصوب وتوكيدها بالنون والحاقها نون الوقاية وعلامات
مرفوعها من تانيث وكذا تثنية وجمع على لغة اكلوني البراغيث وجواز حذفها اما وحدها
او مع معمولها ووجوبه واشتغالها عن معمولها المرفوع او المنصوب بغير ذلك مما مضى وسيأتي
واعلم ان العوامل فيها من الاسماء وان كان حق العامل مطلقا هو التقدم بكونه الجالب للاعراب كما مر
ايذانا بفرعية الاسماء وحملها على الفعل في العمل لان الاصل في الاسماء ان تكون معمولة لا عاملة
وحملة العوامل فيها ثمانية اسم الفعل والمصدر واسمه واسم الفاعل وامثلة المبالغة واسم
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وزاد في الشذور الظرف والمجرور وقد مر
حكمها في باب الفاعل وانما قدمها على الترتيب المشار اليه فقدم اسم الفعل لقربه منه
معنى واستغنى الا بل قيل هو فعل مرادف لما يضربه وهو مذهب الكوفيين نظرا الى معناه
وهو الحدث والزمان وما صرح به المصنف من انه اسم لمعنى الفعل الذي الحدث والزمان قصة مثلا مرادف لاسكت الا في
دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم عليه بالوضع قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل
اسم للمصدر ثم دخله معنى الطلب في الامر منه ومعنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال غير
فتبعه الزمان فصه اسم لقولك شكرا ودلالته على الزمن المستقبل عارضة وعليه فاطلاق
اسم الفعل عليه باعتبار الفعل الذي هو الحدث لا الفعل مقابل الاسم وهذا ما اختاره
الرضي كابن الحاجب وصرح به صاحب المفصل وهو قضية النحاة وانما اطلق على اسم الفعل
تقريبا للمعنى وقصرا للمسافة والا فهو اسم للمصدر بالحقيقة وهو يحقق اسميته وهذا هو الذي م
وقيل هو اسم للفظ الفعل فصه اسم للفظ اسكت وكلامه في شرح اللمحة ظاهر في هذا
وبه قطع ابن السيد في شرح الارشاد فقال اسما الافعال الفاظ مسمياتها معان
فرويدا اسم ومسماه لفظه وهو امهل لفظ ومسماه معنى وهو طلب المهملة فهذا معنى وامثل م
قولهم اسما الافعال اي هذه الاسماء مسمياتها الفاظ الافعال قال ولهذا سقط
ما استشكل صاحب لو فنواي على اسميتها بانه لا يمكن الحديث عنها ولا عن معناها
فان صه يدل على اسكت ولن يتأتى الاخبار عن اسكت كما لا يتأتى عن صه ثم اختار
في الجواب ما مر من انها مصادر سادة مسادا فعالها قال ابن السيد وفيما ذكرته
مندوحة عن هذه التكلفات ومن القديم كان يدور في خلدي هذا التحقيق

حتى عثرت على نص لبعض الائمة انتهى وهو اى اسم الفعل في الاصطلاح ما ناب عن الفعل كهل
لهذا المصدر كضرب يا زيد او الوصف نحو اقائم الزيدان والحرف نحو هل قام فانه بمعنى استفهم عن
قيام زيد وبقوله معنى خرج الحرف وبقوله واستعمل الخ البقية اذ المراد بالاستعمال كما قال
المعم كونه ابدا عاملا غير معمول فلا يقع مبتدأ ولا فاعلا ولا غير ذلك بخلاف المصادر والصفات فانها
تدخل عليها العوامل وينقسم باعتبار انواع الفعل الى ثلاثة انواع بمعنى اكصه بسكون الهاء وقد تكسر
بلا تنوين وبه وبمعنى الماضي نحو هيهات بتثليث التاء وقد تسكن التاء في الوصل ايضا كالوقف
وقد تحذف نحو هيها وايها وقد تلحق بهذه الخامسة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد تنون
ايضا وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين لحملة لغاتها ثمانية عشرة ذكرها الرضي
وبمعنى المضارع نحو وي قال سيبويه ان اصلها الطلاق ان راتا في قال مالي وجسما في نجر
ووي كان من يكون له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر ويقال واكفوله وايا لسلمى وايها
وايا وقد تلحق الاول كاف الخطاب كقول عنترة ولقد شفى نفسي وداوى غيظها قول الفوارس هيهاك
عنترة اقدم وقال الكسائي اصل ويلك ويك فالكاف ضمير مجرور فالاول وهو صدر اسم فعل بمعنى
اسكت وكذا امد بمعنى اكفف اللازم لا المتعدي فلا حاجة الى ما ذكره المعم من ان الصواب
انها بمعنى انكفف كما افاده ابن الصائغ شارح البردة وليستا كما قال الرضي بمعنى لا تتكلم ولا
تفعل اذ لو كان اكذلك لكانا معربين وكذا جهل بمعنى قبل وشب او اسرع وامين بمعنى استجب
قال في شرح اللمحة وليس من اسمائه تعالى وتقديره يا امين خلافا لبعضهم لان اسماءه تعالى
توقيفية ولم يرد بذلك سمع انتهى وفيه نظر لان استجب منعقد بقولنا اللهم استجب دعاءنا ولا يقال
امين دعاءنا الثاني وهو هيهات اسم فعل بمعنى بعد قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون
ومثله شتان بمعنى افترق فلا يكفي اسم واحد كما لا يقال افترق زيد وعمرو بعضهم ببعد فيكفي
فيه واحد وبطآن بمعنى بطء وسرعان وشكان بتثليثهما ولهما وسكون ثانيهما بمعنى سرع
ويستعمل سرعان خبرا محضا وخبرا فيه معنى التعجب كقولهم سرعان ما صنعت اى ما اسرع ما صنعت
ويستعمل وشكان مصدرا نحو عجبت من وشكان ذلك اى سرعته والثالث وهو وي بلغاتها
الثلاثة اسم فعل بمعنى اعجب كما مر الاستشهاد عليه وقال الاخفش في قوله تعالى ويكانه لا يفلح
الكافرون وقال الخليل وي وحدها وكاف للتشبيه ومثله اوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر كذا
قال المعم قال الرضي لو كانا كذلك لاعربا كمسماهما بل هما بمعنى بتضجرت وتوجعت الانشائيتين ينتهي
فرع وقد يتضمن اسم الفعل معنى نحو ما حكى اللحياني عن الكسائي انه سمع عامريا يقول لذا قيل لنا
ابقي منكم شيء قلنا هيهات اى لم يبق شيء او استبعاد كقوله عليه السلام لابن عوف رضي الله عنه
وقد رآى عليه ثوب صفرة مهيم اى اصدق لك شيء او تعجب قال الرضي وكل ما هو منه بمعنى الخبر يتضمن
التعجب فمعنى هيهات ما ابعد وشتان ما اشد افتراقه وكذا امثالهما او تندم كما في قوله وي
كان من يكن له نشب يحبب الخ او استعظام كقوله عليه الصلاة والسلام يح يح ذلك مال رابح قال ابن
ابي طلحة قال ابن دريد معناه تعظيم الامر وتفخيمه وغالبه اى اسم الفعل اكثر ما ورد منه للامر ولذلك
قدم ماله تقسيما وتمثيلا واخر ما معنى المضارع لانه اندر الثلاث وقوعا كما قال ووسط الماضي لانه
بينهما ويقاس له اى للامر على فعال فيصاغ له كوزنه من كل فعل ثلاثي مجرد من الزيادة تاما فيقال
تعادِ وضرابِ وكتابِ وذهابِ بمعنى اقعد واضرب الى اخرها قياسا على ما سمع منه لكثرته كنزال

وحذار

وحذار ومناع وغيرها هذا قول سر وزعم ابو العباس انه لا ينقاس لانه ابتدأ اسم لم ينطق
به واحترز بالثلاثي المجرد وله ابنية ثلاثة فعل وفعل وفعل كضرب وشرب وكرم عن الثلاثي المزيد
كاقتدر وتعلم بدار من بادر ومن ادرك وقاس على ذلك ابو بكر بن طلحة فاجاز من كل فعل فعل
كما جاز ناوع في المتعجب وبالتمام على الناقص فلا يقال في كمن كذا كوان واهمل شرطا اخر وهو التصرف
فلا يصاغ من جامد كوهاب من وهب زيدا كذا وذا رمن ذر كذا او انهم اقتصارا على فعال انه لا ينقاس
له على غير وهو مذهب سر واما ما جا منه على فعال فسمع منه قرفار اي صرت وعرعار اي تلاعبوا
بالعرعر وحجار وقاس عليه الاخفش من كل رباعي مجرد كدحراج من دحرج وبراج من بمرج
والصحيح ما ذهب اليه سر من اقتياسه في الثلاثي لكثرته دون الرباعي وفي فعل له ينقاس لسماع
لان الفعل يختص بافعال العلاج والتاثير واعلم ان اسم الفعل نوعان ما وضع من اول الامر
كذلك كما مر والثاني ما نقل عن غيره وهو قسمان منقول من ظرف او جار ومجرور وتسميه
النحويون اعرابا وهو في اصطلاحهم وضع الظرف موضع فعل الامر نحو عليك بمعنى الزم ومنه
عليكم انفسكم اي الزموا انفسكم ودونك زيدا اي خذ ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم
ووراءك بمعنى تاخر ويقيس الكسائي على ما سمع من غير ما يجيز الاعراب كل ظرف بشرط
ان لا يكون على حرف واحد نحو بك لك اطلق الجواز ومذهب البصريين قصره على السماع
ولذلك حذفوا لم كعادته في الاقتصار على المقيس دون غيره غالبا ولا يستعمل في الغالب
هذا النوع الا جارا لضمير المخاطب وشذ علي بمعنى قولي والي بمعنى انتهى سمع ابو الخطاب مز تعال
له اليك فقال الي بمعنى انتهى وعليه بمعنى الزم وحكى الاخفش على عبد الله زيد وهو غريب
ومنقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله نحو رويد زيدا فانهم قالوا ارود زيدا
ازوادا اي امهله امهالا تم صغرا الا واد تصغير الترخيم اي بحذف الزوايد واقاموه مقام
فعله واستعملوه تارة مضافا للمفعول له فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا
رويدا زيدا ثم نقلوه وسموا به فعلا يقال رويد زيدا والدليل على كون هذا اسم فعل
كونه مبنيا ودليل بنائه عدم التنوين ومصدر اهمل فعله كقولهم بله زيدا فانه في
الاصل بمعنى فعل مهمل مرادف لدع كما مر في المفعول المطلق يقال بله زيد بالاضافة الى
المفعول كما يقال ترك زيد ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبنوه على انه اسم فعل وقد سبق
فيه مزيد كلام **فصل** ويخالف الفعل لما اشار في تعريف اسم الفعل الى انه له
ما للفعل في الاستعمال الجاري من تعد ولزوم واظهار المرفوع به واضمار فلا يتعدى صه ومهما
كما لا يتعدى اسكت وتعد ويلزم اضمار الفاعل في الاول ونحوه كما يلزم في اسكت ونحوه فلا
ولا يلزم في بهيهات ونحوه كما لا يلزم في بعد ونحوه وقد تقدمت هناك المسئلة في باب
الضمير ومن اظهار شع بهيهات قوله بهيهات العقيق ومن به ويتعدى بنفسه نحو تراك
فتقول تراك زيدا كما يقول اترك زيدا او رويد زيدا كما تقول امهل زيدا او يتعدى
بحرف الجر ما هو في معنى المتعدي بذلك الحرف من الفعل ومن ثم تعدى حيهل بنفسه لما ناب
عن ائت نحو حيهل الثريد بالثاء لما ناب عن عجل كما في نحو اذكر الصالحون فحيهلا بعمر وبقل
لما ناب عن قبل نحو حيهل علي كذا الى غير ذلك من الاحكام التي هو فيها كالفعل الذي هو بمعناه

ودراك ه

ظهاره

نحوه

ومجرور ه

ويستثنى من ذلك امين فانه غير متعد والفعل الذي بمعناه هو استجب متعد وعن ذلك احترز في
التسهيل بقوله غالبا ثم من احكام الفعل ما لا يشركه فيها اسم الفعل فاحتاج اليها فمنها الثلاثي يوم
من اطلاقه السابق انه كالفعل في جميع احكامه وجملة ما ذكر هنا مما يخالفه فيه ثمانية امور احدها
انه يخالفه بلزوم البناء مطلقا سواء كان بمعنى المبني من الفعل وهو الامر والماضي او بمعنى المعرب
منه وهو المضارع بخلاف الفعل فان منه معرب ومبني كما سياتي مع علة بنا اسم الفعل والخلاف
في بنائه في المبني وثانيها انه يخالفه في المجرد من العوامل كذا وقع وصوابه من العلامات
اي الملحقة علامة تانيث مرفوعه ولا تثنيته وجمعه بخلاف الفعل فانه قد تلحقه علامتا التثنية
والجمع والتقدم على لغة يتعاقبون وهذا الفرق ذكره ابن طاهر في مقدمته وثالثها
ان منه ما ينون اتباعا دائما كوها او تارة كصه وايه واشار بقوله ومنه الى ان منه
ما لا ينون اصلا كثيرا كوخ بخلاف الفعل فلا ينون منه اصلا وذلك اي التنوين
في المنون منه للتنكير فالمجرد منه معرفة هذا قول الجمهور وقيل اسما الافعال معارف
تعريف علم الجنس قال الرضي وليس المراد تنكير الفعل الذي الاسم المنون بمعناه لان
الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته
اسم فعل كان معناه فصه بمعنى اسكت سكونا اي افعل مطلق السكوت لان سكوتا
جنس لا تعيين فيه فيكون المعنى على انه يامر بالسكوت عن كل كلام لان السكوت مطلق
واقع على كل سكوت يعرض عن اي حديث كان ولذا لم يقبح زيادة فيكون المجرد من التنوين
كالمعرف فصه بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه
اي السكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا تسكت
عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه بمعنى هات الحديث المعهود
فالتعريف والتنكير في المصدر راجع الى التعريف متعلقه وتنكره قال وليس ترك التنوين
في جميع اسما الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف
ورابعها انه لا يوكد بالنون الخفيفة ولا الثقيلة فلا يقال هلمن وانما جاز ذلك على
لغة من جعلها فعلا بخلاف الفعل فانه يوكد بها كما مر واما نون الوقاية فتلحقه
كالفعل على ما مر ايضا وخامسها انه لا يحذف ويبقى معموله كالفعل فقد نصوا على انه
لا يعمل مضمرا واما قول بشر في زيد افاقتل ان شئت نصبته على عليك كانك قلت عليك
زيدا فمحمول على انه تفسير معنى لا تفسير اعراب وسادسها انه لا يتاخر عن معموله
خلافا للكسائي فيجوز عنده زيدا عليك وزيدا اريد كما يجوز في الفعل ونقله بعضهم
عن الكوفيين واستثنى بعضهم الفراء والصحيح عند البصريين المنع واما ما احتج
به الكسائي على جواز تقديمه من قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت
ايمانكم كتاب الله عليكم فالجواب انه متاول على ان كتاب مصدر موكد لعامل محذوف
دل عليه قوله تعالى وحرمت عليكم لاستلزام الكتابة فكانه قال كتب الله ذلك عليكم
كتابا وكذا قوله الشاعر يا ايها الماتح دلوي دونكا متاول على ان دلوي مبتدا خبره
دونك او منصوب بفعل محذوف تقديره خذ قال المصنف ولا يجوز ان يكون التقدير دونك

باب مه

شبه مه

بتنكيره مه

بمعنى

دلوي

دلوى لان اسم الفعل لا يحذف دون معموله وسنابعها انه لا يبرز ضمير المرفوع به مطلقا
تقول صه يا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات بخلاف الفعل فتقول
اسكت اسكتى الخ وتبرز فيما يشبه اسم الفعل فى عدا المتصرف لكونه مبتدأ وفاعلا
ونحو ذلك دليل فعليته كهلم فى لغة تميم فانهم يقولون هلما وهلموا وهلمى وهكذا فى عندهم
فعل ومن يقول هلم على كل حال فهى عنده اسم فعل وهى لغة اهل الحجاز قال تعالى يقولون لاخوانهم
هلم الينا وثامنها انه لا ينصب المضارع فى جواب الطلبى منه وهو ما كان بمعنى الامر كنزال
وتحوه فلا يقال نزال تكرمك ولا صه فتحدثك بالنصب خلافا للكسائى مطلقا ولابن جنى وابن
عصفور حيث اجازا فى اسم الفعل الذى لفظه من لفظ الفعل كنزال ومعناه فيما لم يكن من
لفظه كصه قال فى شرح المتن وربما احد هذا القول بان يكون صوابا بخلاف الفعل
فى ذلك كما سيأتى كقوله يا ناق سيرى عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا بخلاف الجزم فى
جواب الطلبى منه فانه يصح نحو قول ابن الاطنابه وقولى كما جشأت وجاشت مكانك تحمدى
او تستريحى اى تحمدين فحذف النون فى جواب مكانك لانه بمعنى اثبتى وتاسعها انه لا يضمر فيه
ومع ضميره جملة كالفعل بل هو مع معموله مفرد على حد اسم الفاعل والمفعول والظرف فى ذلك لكن هذا
الوجه امر اصطلاحى لا يرجع الى معرفة لغوية وعاشرها انه لا يؤمر الغائب لا يقال تراكز يا زيد
كما يقال فى الفعل لتركك زيد لعدم التصرف فائدة لا يضاف اسم الفعل لكون مسماه وهو الفعل
كذلك وهذا اقوى يستفاد من اطلاق قولهم فى التعريف ما نابا عن الفعل الى اخره ولهذا
قالوا فى بله وويد من قولك بله زيدا وويد زيدا انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة
اعراب با ـــــ المصدر وتسميه حدثا وحدثانا وفعلا وقدم هذا الباب
على اسم الفاعل لما قال فى شرح اللمحة انه اقوى منه فى العمل لانه يعمل بلا شرط من ماض ولا اعتماد
وذلك دليل قوتنا قولهم عرب على اى حيان تقديم الموصوف عليه لكن سيأتى فى كلام الرضى
ما يخالفه والمراد بالمصدر هنا العامل لا المحمول وهو المفعول المطلق والفرق بين المصدر
والمفعول المطلق اما من حيث اللفظ فان المفعول المطلق اعم من حيث انه يكون مصدرا
كضربا من قولك ضربت ضربا وغيره كضربته سوطا ونحو مما ينوب منابا لمصدر كما
مر وليس كل ما هو مفعول مطلق بحسب المعنى لان المصدر هو نفس الحدث كما سيأتى
والمفعول المطلق هو ما يترتب على ذلك الحدث والاول تاثير والاخر اثر والفرق بينهما
ضرورى فلفظة الضرب مثلا تطلق على التاثير المخصوص الصادر عن زيد مثلا وعلى
الاثر المترتب عليه الواقع على عمرو مثلا ولشدة التقارب بينهما لا يكاد يفرقون
بينهما فمن ثم قال المص كغيره فى المفعول المطلق هو المصدر فمصدر المبنى للفاعل والمبنى
للمفعول واحد كالضرب فانه مصدر الضارب والمضروب وهو قائم بالاول وواقع بالثانى
وكذا الحال فى سائر الفاظ المصادر فانها تطلق على المعانى المصدرية وعلى اثارها
المترتبة عليها واطلاق المصدر على كل من التاثير والاثر هو كما قال شيخنا السيد عفيف
الدين الابجى من قبيل اطلاق اللفظ على اللازم والملزوم اما بطريق الاشتراك اللفظية
والمجاز واذا انتصب لفظ المصدر بفعله او بمعناه اختص باسم المفعول المطلق ولهذا

والغائلين

ومنعاه

به هو

كونه

التحقيق كما قال السيد يعلم ان العالم ونحوه في قولنا خلق الله العالم مفعول به مطلق وهو
اي المصدر في الاصطلاح اسم الحدث هذا كالجنس يدخل فيه المصدر واسمه وقوله الجاري على
الفعل اخرج به اسم المصدر فانه لا يجري على الفعل فلذا لا يعمل عمله الا شاذا ونحو ويله وويحه
من المفعول المطلق الذي لا فعل له يجري عليه والمراد من الجاري عليه ان يكون له فعل يذكر
بيانا لمدلوله وقتا ما واشار بقوله كضرب واكرام الى انه لا فرق بين مصدر الثلاثي كالاول
والرباعي كالثاني وغيرهما في انه يعمل عمل الفعل وهذا التعريف لابن الحاجب قال الرضي يعني
بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والخروج او لا كالطول والقصر والجري
في كلامهم مشترك بين اشياء يقال هذا المصدر جار على الفعل اي اصله له ومأخذ اخذ منه
واشتق فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا انه ليس
جاريا على ماضيه ويقال اسم الفاعل جار على من هو له اي هو صاحبه على ان يكون مبتدأ له
او ذا حال او موصوفا او موصولا قال والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المشتركة وخاصة
اذا كانت مجازية او غير مشهورة فيما نقلت اليه من المعنى ولو قال اسم الحدث الذي يشتق
منه الفعل لكان جيدا على مذهب البصرية لانه عندهم سمي مصدرا لكونه موضعا
يصدر عنه الفعل كالمنقل والمذهب انتهى ويعمل المصدر بالشروط الاتية عمل فعله فان
كان لازما لزم المصدر او متعديا تعدى على حسب تعديته فتقول عجبت من قيامك وقعودك
ضربك زيدا او من اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا قائما ومن اعلامك زيدا عمرا
قائما وسواء كان مضافا او منونا او مقرونا بال وان اختلفت مراتبه عليه في ذلك كما سياتي
ولا يتقيد اعماله بما يتقيد به عمل اسم الفاعل بل يعمل ماضيا كما عمل غيره ماض لان عمله
كما قال في شرح اللمحة لحلوله محل الفعل لا المشابهة له معنى فيشترط ان يكون بمعنى
الحال او الاستقبال لتقوى المشابهة بذلك كما سياتي وعن بعضهم منع اعماله ماضيا
وعزى لابن الحاجبية وقد سوى ان المصدر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه
قبل معناه جرى مجرى الفعل المضارع لما ماضيا كان او غيره اي المشابه وقد صرح اخر الباب
بما يقتضي هذا فقال وتقول عجبت من ضربه اخيرا بكون المصدر مضافا فعل ولم يفعل
ويكون منونا ثم انما يعمل عمل فعله بشروط ثمانية لا تشترط في الفعل اشار لاولها بقوله
ان صح دخول فعل محله اي مع ان المفتوحة المصدرية سواء كانت الناصبة وهو الكثير
او المخففة من الثقيلة ولا بد من تقييدهما بالمصدرية لاخراج التفسيرية والزايدة
وكان اعلم على دلالة المقام على ذلك بحذف القيد كما حذف فيما ايضا لذلك مثال المقدرة
بالناصبة عجبت من ضربك زيدا امس وهو يعجبني ضربك زيدا غدا او لا يكون الفعل معها
الا ماضي المعنى او مستقبله فتقدر في الاول بان فعل وفي الثاني بان يفعل ومثال المقدرة
بالمخففة قوله قد علمنا اخلافكم عدة المسلم عليهم على النجاة معينا لان شانوا الفعل الا شدان
مسد المفعولين والناصبة لا تقع بعد العلم ويكون الفعل معها صالحا للازمنة الثلاثة
او مع ما اي المصدرية كما مر نحو يعجبني ضربك زيدا الان اي ما تضرب اذ لا يصح في

ذلك

ذلك تقدير الناصبة لانها تخلص المضارع للاستقبال ولا المخففة لفوات شرطها
بالعلم او ما في منزلته كما سيأتي بخلاف ما فانها صالحة للازمنة الثلاثة ولذلك
زادوا المصدر للتسهيل ومنه قوله تعالى كذكركم آباءكم او اشد ذكرا تخافونهم كخيفتكم
انفسكم لان كاف التشبيه لا تدخل في الغالب على ان واقتصر ابن الحاجب على ذكر ان واعترض
عليهم بانه اذا كان المصدر بمعنى الحال لم يتقدر بان لما مر بخلافها اذا دخلت على الماضي فانه
يبقى معها على معنى المضي واعتذروا بانهم انما قدروه بان دون ما وكي لكونها اشهر واكثر استعمالا
منها ولاقتصاد كثير على تقديره بان لتوهم بعضهم انه لا يعمل الا لتعذر تقديره بان فالمصدر
في الامثلة المذكورة عامل عمل لانه يصح حلول الفعل مع الحرف المصدري محله كقولك عجبت
من ان ضربت زيدا امس ويعجبني ان ضربت زيدا غدا ونحو ذلك بخلاف المفعول
المطلق وانواعه الثلاثة مراتا كيدي والنوعي والعددي لا يعمل عمل الفعل كضربت
ضربا زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء شرطه المذكور واشتراطه كما جرى عليه المص ومذهب
المغاربة واختاره في التسهيل انه غالب لازم تجيئه غير محتاج بل غيرها يغني فيذلك التقدير
كقول العرب سمع اذني زيدا يقول كذا اذ لا يسوغ ان يسمع اذني فان الحال لا يسد مسد
الخبر المبتدأ الذي هو حرف مصدري وفعل كما مر وجعل منه قول بعضهم اللهم اني استغفرك
اياك مع كثرة ذنوبي لملوم وان تركا استغفاري مع علمي بسعة عفوك لغي ونوزع في امتناع
التقدير بذلك فيما ذكر ولا يلزم من صحة التقدير جواز النطق به فلا يقدر كما في س
يقول بعد وهذا لم يقل ولا يتكلم به وقال ابن العلج اختلف هل من شرط تقدير الفعل
الحرف السابك ام لا فمنهم من يقدر بنفس الفعل ومنهم من يقدر بان للاول قال انما
يقدر الحرف حيث يكون المصدر معمولا لشيء مستقلم لانه اذا نزل منزلة الفعل
لم يكن معمولا فيقدر بالحرف وحده لابتدائه لاحتياج الحرف قال وهذا اصح قياسا
وسماعا اما القياس فمن حيث ان الفعل اذا قدر بالحرف كان معناه المصدر فلم يقع
المصدر موقع الفعل بل موقع نفسه واما السماع فلجواز ضربي زيدا قائما ومع ان ضرب
زيدا قائما للامر وانما كان الحال خبرا مع ظهور المصدر لان الحال كالزمان والزمان
مخبر عن المصدر فلما خرج عن لفظه منع انتهى ومحل اشتراط حلول الفعل محل المصدر
الذي ليس بدلا من اللفظ بالفعل اما المبدل منه فلا يشترط فيه ذلك وهذا قيد في التسهيل
بما لم يكن بدلا لا نحو ضرباً زيداً بناء على ان العامل في زيد هو البدل لا المبدل منه وهو مذهب
سر والاخفش والزجاج والفارسي وذهب المبرد والسيرافي وجماعة وقال الرضي انه الحق
الى ان عامله ناصب المصدر المقدر وذعم الرضي ان هذا الخلاف جار في المطلق المحذوف فعله
سواء كان حذفه لازما او جايزا وعلى انه ظاهر اطلاق المص حيث لم يقيد المصدر
بكونه غير بدل لانه اذا لم يكن عاملا في المنصوب لم يكن مما نحن فيه قيل والصحيح الاول لبدليل
اضافة المصدر اليه نحو فضرب الرقاب وابتني على الخلاف جواز تقديم معموله على الثاني
دون الاول كما في الارتشاف وجوز الرضي على الاول للانه بمعنى الفعل وحذف لا بمعنى
ان والفعل وكذا في التسهيل وجوز الجملة للضمير على انه قد اختلف في ناصب المصدر

الى هنا ص

كتاب ص

البدل

من اللفظ بالفعل ص

ظ

المذكور هل هو فعل من لفظ المصدر او بالتزام كما مرّ وعلى الثاني فضمّر بنحّل بحرف مصدري
وفعل فيكون ممّا نحن فيه ولا يتقدم معمول فلا تقول زيدًا ضربا والى الثاني والثالث من الشروط
اشار بقوله ولم يكن مصغرًا ولا مضمرًا لفوت نائب الاسمية بالتصغير والاضمار فلا يقال
عرفت ضريبك زيد ولا مروري حسن وهو بيّن وقبيح على جعل ألبا متعلقا نحو خلافا للكوفيين
في الثانية فاجاز واعمال مضمر الكفول زهيره وما الحرب الا ما علمتم وذُقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم قال ابن مالك فهو ضمير الحديث وعنها متعلق بهاى وما
الحديث عنها وخرجه البصريون على تعليق عن محذوف اي اعني عنها وبالمرجم ضرورة
واجاز ابو علي في رواية الرّماني وابن جنى اعمال المجرور وجماعة اعماله في الظرف واطلق
النحويون الفعل عن الكوفيين واعمالهم ضمير المصدر مع اختلاف النقل عنهم في اعمال
صريحة كما سيأتي تنبيه على ذلك ابن عقيل قوله ابعها اشار بقوله لمحدود اى بالتاء فلا
يقال اعجبني ضربتك زيدًا لتسمح باسماء الاجناس التي تناسب الافعال وشذ قوله
فيما انشده الفارسي في التذكرة لجانبي هذا الجبل الذي هو حازم لضربة كفيه الملا نفس
راكبه واستثنى ابن النفيس الزبيدي اليمني ممن تقدم من عصرنا قليلا في شرح
مقدمة ابن بابشاذ ما اذا دل الفاعل كالعموم كقوله ولو ارجا النصر منك ورهبه
عقابك قد كانوا لنا كالموارد والخامسها اشار بقوله ولا ممنوعًا قبل لعمل اى قبل
اخذ ما يتعلق به من مجرور وغيره لانه مقدر بالحرف المصدري والفعل نحو كفعل موصول
به ولا يجوز عجبت من ضربك الكبير زيدًا وحكم بقية التوابع حكم النعت فيمتنع
عجبت من شربك واكلك اللبن وقتالك نفسك زيدًا ومن اثباتك نسبك الى زيد وان
اطرت جاز وقدر الفارسي على السيرافي قوله في انت من قوله ارواح مودع ام بكور
انه فانظر لاى حال تصير انه فاعل المصدر من جهة الوصف ويكون انت سدّ مسدّ الخبر
وخرج على انه فاعل فعل محذوف يفسّره فانظر وممن ذكر هذا السّر واجاز السيرافي
والاعلم كونه مبتدأ خبره رواح مبالغة او على معنى ذو رواح والى سادسها اشار
بقوله ولا محذوفا قال الملم ولذلك ردّ وا على من قال اعجبني ضربك زيدًا ان التقدير
وملابستك زيدًا وعلى من قال في بسم الله ان التقدير ابتدائي بسم الله ثابت بحذف
المبتدأ او الخبر وابقاء معمول المبتدأ انتهى وعلة ذلك انتفاء وجود حروف الفعل والى
سابعها اشار اليه بقوله ولا مفصولا من المعمول اي معموله بالاجنبي لانه مقدر بالحرف
المصدري الذي هو موصول وبالفعل الذي هو صلته فمعمول المصدر في الحقيقة معمول
الصلة ولا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعضها كما مرّ قال الملم ولذلك ردّ وا على من
قال في يوم تُبلى السرائر انه على رجعه لقادر ان يومًا متعلق برجعه لانه قد فصل بينهما
بالخبر ونقل ذلك في المغني عن الزمخشري في الاية المذكورة وفي قوله تعالى لمقت الله اكبر
من مقتكم اذ تدعون فقدر اذ تدعون متعلقا بالمقت الاول وفي قوله كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ايامًا فقدم متعلق ايامًا بالصيام قال
والصواب ان الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف اي مقتكم اذ تدعون فصوموا ايامه

ويرجعه

علي صح

انفسكم ح

ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته لا تتعلق بذلك اليوم والا لغير انتهى وجوز الرضى انتصاله بالظرف وحمل عليه كتب عليكم الصيام قال ولو تقدير الفعل في مثله تكلف وإلى ما منها اشار اليه بقوله ولا موخرا عندا الى عن معمول له لانه معمول للصلة في الحقيقة ومعمول لها لا يتقدم على الموصول كما مر وجوز الرضى وقال الا لتفتار الى انه لحق تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه يكفيه رائحة الفعل وحمل عليه قوله تعالى فلما بلغ معه السعي لاتاخذكم بهما رافة وعليه قوله وبعض الحلم عند الجهل الذلة اذعان وكذا قال المص في شرح قصيدة كعب ان ذلك لا يقتضي في عمله في الفاعل والمفعول الصريح لان الظرف يعمل فيه رائحة الفعل قال وهذا الموضع قد وهم فيه كثير حتى احتاجوا الى تقدير عامل للظرف في قوله تعالى لا يبغون عنها حولا ولا في قوله وبعض الحلم انتهى قال الرضى وليس كل مؤول بالشيء حكمه حكم ما أول به فلا منع من تاويل الحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله انتهى وقد اشار المص الى ما ذكره الرضى من انه ليس بلازم ان يعطى الشيء حكم ما في معناه قال الا ترى ان المصدر لا يعطى حكم أن وأن وصلتها في جواز حذف الحال ولا في سد مسد الجزءين في باب ظن وعسى ولا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان لجئتك صلاة العصر فلا يجوز ان يصلى العصر انتهى وكذا لا يعطيان حكمه في باب المفعول لاجله والحال فلا يشترط فيهما الاتحاد في الفاعل والزمان ولا يكونان حالين ذكرهما في الارتشاف فعلى هذا يقال يحتمل ان المصدر المنسبك الذي هو غير صريح في الموصولية وقد جوز الاخفش جواز تقديم المفعول به عليه نحو يعجبني عمرا ضرب زيد وافهم اقتصاره على ما ذكر من الشروط انه لا يشترط افراده خلافا لبعضهم وسيأتي التصريح بعمله غير مفرد في باب اسم المفعول حيث قالوا تثنية المصدر والصفات وجمعهم كالمفرد فصل في احكام المصدر اعلم ان المصدر يضاف الى المرفوع والى المنصوب كما سيأتي في اسم المفعول صريحا والمعروف انه لا خلاف بين اهل المصرين في اعمال المضاف وقيل ان من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال وجعل ما وجد بعده من عمل بفعل مقدر وعلى الاول فهو يعمل النصب في المفعول وغيره اذا اضيف الى المرفوع كقوله تعالى كذكركم آباءكم ولولا دفع الله الناس ويقل عمله الرفع بعد اضافته الى المنصوب بل الاكثر الاستغناء عن الفاعل وتقديره نحو ما جاء عن ابن عمر انه قرأ ذكر رحمت ربك عبده زكريا بضم دال عبده ورفع زكريا وقوله الا قيس . انتهى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز فوه الاباريق في رواية رفع الافواه قال في شرح الشذور وقد غلط بعضهم فزعم ان ذكر المرفوع مختص بالشعر كالبيت في رواية الرفع ويرد على هذا القايل انه روى ايضا بالنصب ولا ضرورة في البيت وبقوله صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل وحج البيت من استطاع اليه سبيلا اي وان يحج البيت المستطيع وقد نص سر على جوازه في الكلام ونقله في الارتشاف عن الجمهور قيل ومنه قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا جعل من في موضع رفع فاعلا بالمصدر

الخ

عبارة الارتشاف في هذا المقام
ويدل على ان ان وان
وان قدر بمصدر الا انهما يفترقان
وذهب جني الى انه يجوز ان يتقدر
ان وان الفعل لا كما تقدر المصدر

نقله المص في الباب المعقود لأغلاط المعربين من المغني عن ابن السيد واليه كان يحج شيخنا
محمد بن عمر بحرق الحضرمي وبرّد مضجعه المص بان المعنى حج ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم
تاثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وذلك غير مراد ولا يأتي بهذا الاشكال في
الحديث لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس قال المشهور في الاية ان من بدل من كل في موضع رفع
واجاز ابن برحان ان يكون بدل كل من كل والمراد بالناس عدد خاص مطابق لعدة المستطيعين
لان الله تعالى لا يكلف الحج الا المستطيع قال المص وجوز الكسائي كونها مبتدا محذوف الخبر
ان كانت من موصولة او محذوفة الجواب ان كانت شرطية والتقدير عليهم ان من استطاع
منهم فليحج وبوبن الابتداء بعدها ومن كفر فان الله غني عن العالمين وعليهما فالمعول
في الاية مخصص اما بالبدل وبالجملة واجاب الشارح التبكي عن الاشكال بانه لا يمتنع
ان يجب على كل احد ان يحج المستطيع ويكون في الحج شيآن فرض كفاية على الناس ان يحج مستطيعهم
فان لم يحج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا احسن ويشهد له قول صحابنا ان
من نوى الكفاية احيا الكعبة بالحج كل سنة اثنتي وتعمل بالمنصوب الظرف المتسع فيه نحو اصابته
اليد ويعمل بعض عمل المنون نحو عرفت انتظار يوم الجمعة تزيد عمرا وهن منع من ذكر الفاعل والمصدر
منون منع في يمان واعماله اذ المصدر حالكونه مضافا الى المرفوع او المنصوب كما مثلنا اقيس
من اعماله منونا ورجع بهذا الى استقراء اعماله حالكونه منونا كقوله تعالى واطعام في يوم ذي
مسغبة من اعماله مضافا لانه نكرة فاشبه الفعل ويجوز حذف الفاعل وذكره عند البصريين
ومنع الفراء ذكره كما تقدم وعلى جوازه اعمال المنون البصريون فتقول عجبت من ضرب شديد عمرا
او عمرا زيد بالجر بين الفاعل والمفعول حيث مقدما شئت منهما وعجبت من ضرب زيد وعمرو بالاضافة
على احدهما واختلف في جواز عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو نيابة عن الفاعل وجوازه
قول البصريين وقد مر بسطه في باب نائب ومنع الكوفيون اعمال المنون وقالوا ان
العمل الموجود بعده للفعل وقدروا في الاية يطعم يتيما وما ذكر من الاكثرية يقتضي ان
اعماله مضافا احسن من اعماله منونا وهو قول جماعة ويعزى للفراء وذهبت الفارسي والزجاج
والسلوبين الى ان الاقوى عملا اذا كان منونا ونسبت للاكثرين وقول المص انا قيس الموفق
بين القولين واعماله حالكونه مقرونا بال شاذ ضعيف كما قال في شرح اللمحة في القياس
قليل في الاستعمال اجتمع فيه الارذلان في النوعين السابقين قال وكذلك لا يعمل
عند المحققين الا في الشعر والى هذا يشير بقوله وقيل ضرورة والكوفيون يمنعونه
كما في المنون وعن الفراء اجازته على استقباح وعن البغداديين منعه البتة وقال ابن السراج
من البصريين ونقل ابن اصبغ عن سيبويه وكافة البصريين انه مستقبح وهذا معروف عن
الفارسي وجماعة من البصريين وانشد سر على اعماله منصوبا التكاية عداه نحالا لفراء
مؤاخر الاجل ومن جمع من الفاعل والمفعول في قوله عجبت من الزرق المسلمة والمترك
بعض الصالحين فقيرا وقد صرح ابن عقيل ان مذهب سر اعماله بلا استقباح فتقول
عجبت من الضرب زيد عمرا وصححه بعض المغاربة وقال ابن عصفور انه اقوى من اعمال المضاف
في القياس وفصل ابن الطراوة وابن طلحة فقالا ان عاقبت الا الضمير جاز اعماله دون

كفرح ويقظ. ونحو سهل وكريم بقوله وفي المذكر اي ويوافقه في التذكير والتانيث
خرج به ما اريد به الحدث من باب ليتفعوا عمي فانه انما يجري على المضارع في التذكير دون
التانيث فان مونثه على فعلي بخلاف اسم الفاعل فانه في ذلك فان الباء في ضاربة مثلا في نية الانفصال
فلا يتقدمها غير موافق وصيغة من الثلاثي المجرى على فاعل كضارب ومن غيره بلفظ مضارعه
بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر مطلقا سواء كان
مكسورا في المضارع كمستخرج ومكرم ومنطلق او مفتوحا كمتعلم ومتدحرج وكمثرة
الثلاثي سموه بصيغته اي بلفظ الفاعل الذي هو اسم الفاعل الثلاثي فجعلوه اصل الباب
ولم يقولوا اسم المفعل والمستفعل كذا قال ابن الحاجب وتعقبه الرضي بانه ليس قصدهم
بقولهم اسم الفاعل الصيغة التي على وزن فاعل بل المراد اسم الشخص الذي فعل الشيء ولم يجئ
المفعل والمنفعل والمتفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل ملوقال انهم
اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما
تاتي له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقاعد والخارج والمستخرج لكان شيئا انتهى
فان كان اسم الفاعل اي الموصولة عمل عمل فعله لازما ان كان الفعل لازما ومتعديا
لواحد او اكثر ان كان الفعل كذلك مطلقا اي من غير شرط نهار خاص ولا اعتماد كما سياتي
نحو جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا لان عمله محموله محل الفعل لانه حق الصلة فعمله
بالنيابة لا بالمشابهة ولذلك عطف الفعل عليه كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات
واقرضوا الله قرضا حسنا ويرجع الى الفعل عند الضرورة كما في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته
فان قيل لم لا يعمل عمله معها باعتماده على الموصول فلا يحتاج ان يقال انما عمل بلا اعتماد لكونه
فعلا حقيقة قلنا عمله بمعنى الماضي مع اللام دل على كونه فعلا في الحقيقة الا ترى انه اذا وقع
عقب نفي او استفهام مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول للا يعمل بمعنى الماضي ومثله
في ذلك اسم المفعول ونعم الرماة هم من تابعه ان المقرون بال لا يعمل الا ماضيا فلا يعمل حالا
ولا مستقبلا ونقله ابن برهان عن سر وهو لم يصرح به بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ولا حجة
لهم في ذلك فان مقصوده بيان ان الزايد مع الو هو العمل مع المضي فانه كان يعمل قبلها وهو حال
او مستقبل فلم يحتج الى بيان ما تقرر بل ميز هما لم يكن اذا ولو كانت ال معرفة لا موصولة لم يعمل
في الموصول به ماضيا عند البصريين قال في شرح اللمحة نص عليه اصحاب الاخفش سعيد بن مسعدة
وهو الحق ومقتضى القياس انتهى اذا قد انفاس على التصغير والوصف فان التعريف يبعدهم
عن الفعل مشابها فكان حقه على هذا ان يقيد ال بالموصولة كما في العمدة لابن مالك كيف وقد انتقد
على ابي حيان تركه التقييد بذلك لانزي من ذهب الى انها المعرفة كالاخفش زعم انتصاب الاسم
في نحو الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون سببيا وهذا ينصب
الاجنبي كما في المثال الضارب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل ونحو هذا ينتقد ما حكاه البدر بن
مالك من ان المقرون بال مطلقا مرضي عند جميع النحاة ونحو في شرح اللمحة اوكان اسم الفاعل
مجردا من ال الموصولة سواء تجرد عن المعرفة ايضا ام لا كما علم مما مر وانما يعمل النصب في المفعول
وكذا دفع للظاهر والضمير عند قوم على سيأتي واقتضاه اطلاقه هنا كغيره من كتبه بشرطين

(احدهم)

وكذا الكيل والكفات ما تكنت فيه الاشياء اى تجمع وتحفظ فالمنصوب بعده هنا ونحوها عندهم مصدر
قال الحصان لان نوال الكل موجود جان من الفرد وس فيها بخالد وقيل له قالوا كلامك هندا
وهي مضغية يشفيك قلت مجمع ذاك لو كانا ومنعم البصريون فاضمروا لها المنصوبات
افعا لا مدلولا عليها بالمذكورات اى كهنت وكحلت وتكنت وجوز ابن مالك احيا واموتا
ان يكونا تمييزين كما متلا الا انا مادا واستثنى الكسائى ثلاثة الفاظ الخبز والدبس والتوت
فلم يجز عجبت من خبزك ولا من دبسك ولا من توتك عيالك واجازها الفراء وقال هشام
لا يمتنع فى القياس وفرق ابن مالك بين هذا النوع حيث وافق البصريين على منع عمله والاول
حيث وافق الكوفيين على جواز عمله وعليه ظاهر كلام المصنف حيث اجاز ما اجازه الكوفيون ولم
يذكر اما خوذ من مواد الاحلاث من اسم المصدر وقع فى شرح الشذور الاستشهاد على عمله
بالبيتين المذكورين وبقوله وبعد عطايك المائة الرباعاو هو مخالف لما ذكره هنا من الاستشهاد
على اعمال الكاف بجعل مصدرا محذوف الزوايد كما قد اجازه ابن مالك فيه وفى البيت هذا
ولعل استشهاده هنا للتنبيه على ان ما ورد من ما ظاهره اعمال اسم الغير فهو مصدر محذوف المصدر م
الزوايد ثم مجئ المصدر الا على الماهية ولا يحفظ فيه عمل كقولك العلم حسن فهذا فى م
اذا اضيف قيل علم زيد يعجبنى فالمخفوض لا يقتضى عليه برفع ولا نصب كعلم زيد يعجبنى
ولا يوكد هذا المصدر ولا يتبع هذا المخفوض الا كما يتبع المخفوضات العجاج ذكر فى
الارتشاف وسيا فى حكم تابع المخفوض من غيره باب اسم الفاعل وهو
فى الاصطلاح الصيغة والمراد هاهنا المشتق الذى مر تعريفه فى الخبر مما دل
على متصف مصوغ من مصدر مستعمل او مقدر ليخرج عند اسم العين كزيد والمصدر كضرب
واسما الزمان والمكان كالمقتل والفعل والآلة كالمفتاح والفعل واسمه وقوله الدالة
بالوضع كما مر على الحدث وقد مر تفسيره وهذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز
اذ ليس لنا صيغة بالمعنى المراد هنا لا تدل على الحدث ولذا لم يجمع بينهما فى شرح اللمحة بل اقتصر
على قوله ما دل على حدث الى اخره والدلالة على الحدث خرج بهذا القيد افعل التفضيل كاحسن
فانه للثبوت والاستمرار والصفة المشبهة كحسن سواء قلنا انها كذلك او اى وضعها على
الاطلاق لا للحدوث ولا للاستمرار كما قاله الرضى وسيا تى ولا يرد ما هو على وزن فاعل اذا لم يكن
بمعنى الحدوث كضرب ضارب وشارب بالزاى المعجمة لما قال الرضى ان قصد الاستمرار فيها
عارض ووضعها على الحدوث كما فى قولك الله عالم وكابن ابدا وكذا المضاف لطرفى عنه
نحو صايم النهار وقايم الليل وشاحط الدار اذا لم يكن مجعلا صفة مشبهة والدلالة
على فاعله اى فاعل الحدث وخرج بهذا اسم المفعول كمضروب ومعناه كضرب الامير
اى مضروبه فانه انما يدل على من وقع عليه الحدث كما سيا تى وقوله موافقة للمضارع
اى مرافعها فى وزنه اى فى عدد الحروف والحركات والسكنات كضارب وتضرب وقايم
ويقوم اذا صله تقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا ولا يضر تخالف اعيان الحركات
بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل وهذا قال ابن الحاجب هو وزن عرضى للتضريفى وخرج
ما لا يوافق المضارع فى وزنه كمثلة المبالغة وما اريد به الحدوث مما يوافق الماضى

من م

فيه

فلو قال كالتسهيل او خلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما فعله لشمل هذه الانواع
مع الوضوح وبالاجماع من النحاة لا يعمل الاول وهو اسم المصدر العلمي بخلافه للمصدر في
عدم قصد التابع فانه لا يضاف ولا يقبل الى ولذلك لم يقم مقام المصدر الاصلي في توكيد الفعل
وبيان نوعه ومرتبته كما مرّ ويعمل بالاجماع ايضا كما صرح به في الاوضح وافاد هنا بتقديمه
على متعلق الاول التشريك بينه وبين ما عطف عليه فيه او بجعلهما متنازعين فيه على جواز
تقديم المتنازع فيه فيضمر فيه اي وبالاجماع يعمل الثاني وهو المبني قال في شرح الشذور
لانه مصدر حقيقة وانما سموع احيانا اسم مصدر مجازا وسواء منه ما جاء على مفعل كقوله
الم تعلمي سرحي لفعالي فلا عيا بهن ولا اختلافا او على زنة اسم المفعول نحو قول العرجي
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم وقول ابن عصفور في هذا البيت ان
اسم المصدر الذي لا يعمل لا جيث سمع وبه كما قاله ابن عقيل في هذا البيت ان اسم قصة
مشهورة بين الادباء ذكرها الحريري في درة الغواص وذلك ان المازني بذل للبعض اهل
الذمة مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع منه لكمه مع شدة احتياجه فلامه تلميذ
ابو العباس المبرد في ذلك فقال له ان الكتاب يشتمل على ثلاث مائة وكذا كذا
اية من كتاب الله عز وجل فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها فقد سرا ذ غنت جارية
بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية
على النصب وزعمت الظاهر انه على ابي عثمان كذلك فامر الواثق باستخراجه من البصرة
فلما حضر اوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم خبر ان
ولهذا لا يتم المعنى قال فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت له كقولك ان ضربك زيدا
ظلم فاستحسنه الواثق ثم امر له بالف دينار وردّه مكرما فقال المبرد تركنا الله مائة دينار
فعوضنا الفا كذا حكاها الحريري في درة الغواص والمصنف في المغني وغيرهما من الادباء وحكوا
ان المعارض المازني هو اليزيدي وفيه نظر لان اليزيدي الامام ابا محمد كان يؤدب المامون
للرشيد وتوفي سنة اثنتين وسبعين ومائة والواثق توفي بعد موت ابيه المعتصم
سنة سبع وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي بعد ان ذكر هذا وفعل هذا اليزيدي
المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا خمسة كلهم علماء باشعار رواة الاخبار
انتهى قلت الذي رايته في لباب الالباب لابي حيان ان المعارض للمازني في ذلك هو
يعقوب بن السكيت وهذا هو الاقرب وقد يعمل النوع الثالث وهو اسم المصدر الخالي
لفظا او تقديرا عن بعض الحروف فعله في غير الضرورة خلافا للبصريين ووفاقا
للكوفيين والبغداديين نحو قوله اكفف بعد رد الموت عني وبعد عطاياك المائة
الرباعا اي اعطاياك ومنه حديث الموطا من قبلة الرجل امراته الوضوء اي من تقبيل الرجل وقوله
اذا صح عون الخالق لك لم تجد عسيرا من الامال الا ميسرا فعون بمعنى اعانه وعند البصريين
ان ذلك لا يجوز الا في الشعر وعليه جرى في شرح اللمحة وكذا الخلاف فيما اصل وضعه لغير
المصدر يجوز ان يعبر بها عن المصدر فتجوز فتعمل عمله كما روي عن بعضهم اعجبني ضرب زيد
اليوم وكحل عينيها وكقوله تعالى الم نجعل الارض كفاتا احياء وامواتا فالاول هو الذي ما يدهن

وكذا

235

يا زيد عجبت من الضرب عمرا اى من ضربك والالم يجز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وقال الرضي
لم يات شئ من المصادر المعرفة فجئ القران عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد يجئ معدى
بحرف الجر قال تعالى لا تحبا الله الجهر بالسوء ويجوز ان يقال ان من نظم فاعل المصدر انتهى
ويؤيده قوله من قوله واما له باضافة المصدر للضمير ان جميع عمل المصدر لا يبعد والاحوال الثلاثة
لان اضافة المفرد للمعرفة تفيد العموم لكنه رجما يفهم ان له حالة اخرى لا يعمل فيها وليس
كذلك فكان عليه ان يذكر ما يفيد ان ذلك احوال له على الاطلاق باب اسم
المصدر وهو في الاصطلاح اسم الحدث المخالف للمصدر باحد ما سيأتي فخرج باسم
الحدث اى الدال على معنى الحدث ما لا يدل عليه وضعا وقد يطلق عليه اسم مصدر وهو
اسم العين الماخوذ مما دل الحدث باسم ما يفعل به كالثواب به كالدهن لما يدهن به او يفعل
فيه كالكتاب لما يكتب فيه او يفعل كالعطا لما يعطى او يحصل والطحن لما يطحن ونحوهما مما ليس
اسم حدث وقد يطلق على اسم المصدر مجازا لاشتماله على حروفه ودلالته على ما يتعلق به
وقوله المخالف للمصدر الذى يعمل عمل فعله دال على المصدر وخالفه اما بالعلمية اى بكونه علم
جنس على معنى كيسار وحماد علمين لمعنى الجود واليسر ونحوهما من اعلام المعانى كسبحن
للتسبيح وفجار للفجرة وبرة للبرة فكل منها يدل على معنى المصدر دلالة متعينة عن ذلك
لتضمين الاشارة الى الحقيقة فخالف المصدر في عدم قصد الشياع او بخالفه بالافتتاح
بميم زائدة لغير المفاعلة ويسمى هذا النوع بالمصدر الميمى ويجئ من الثلاثى المجرد
على مفعل بفتح العين قياسا مطردا كالمضرب والمقتل بمعنى الضرب والقتل وقد يجئ
مع ذلك بتاء التانيث كالمشعاة والمجمرة وبحسبه وموقعة الطائر ومن غير الثلاثى
المجرد على زنة المفعول من ذلك الباب كمخرج بمعنى الاخراج ومستخرج بمعنى الاستخراج
ومدحرج بمعنى الدحرجة ومحرنجم بمعنى الاحرنجام وعلى معنى غير ذلك نادرا كالميسور
والمعسور بمعنى اليسر والعسر قيل وهو مصدر حقيقة واطلاق اسم المصدر عليه
مجاز وسيأتى منه التصريح بذلك وخالفه موازنه مصدر ثلاثى اى الذى على زنة
اسم حدث الثلاثى فقوله موازنه مصدر مضاف للمفعول والمعنى او وازن مصدرا
ثلاثيا والواو في قوله وفعله للحال اى والحال ان فعله اكد منه اى من اسم المصدر
حروفا كاغتسل غسلا وتوضا وضوءا واعطى عطاء وقبل قبلة فغسل ووضوء وعطاء
وقبله بزنة قرب ودخول وقضا ورؤية في قرب قربا ودخل دخولا وقضى قضا ورأى رؤية
وليست مصادر لان حروف افعالها وهي اغتسل وتوضا واعطى وقبل اكثر من حروفها
وحق المصدر تضمين ما في المفعول كمساواة كتوضا وتوضا او زيادة كاغتسل اغتسالا
لكنها تدل على ما يدل عليه الاغتسال والتوضى والاعطا والتغسل فهى مصادر لا مصادر
ونحو قتال مصدر وان خلا عن المدة التي في قاتل لانها مقدرة فيه وقد اثبتها بعضهم
فقال القتال ونحو عدة مصدر قعد وان خلا من الواو ليكون قد عوض عنها لكذا اذا اضيف
المصدر لم يجئ نحو كذب كذابا ولم يثبت التعويض للمدة قبل الميم لالها تخالف انطلاق
رما زيد لترجيح المصدر على لفظ الفعل الزايد على ثلاثة دون حاجة لتعويض اذا علمت هذا

ويوخذ

على ح

دل ح

اسما ح

احدهما بمعنى الحال والاستقبال نحو زيد ضارب عمرا الآن او غدا اى لـ تعالى والله يخرج ما كنتم تكتمون ولا آمين البيت الحرام وهنا تمهيد لعمل الفعل وشبهه يتوقف عليه ايضاح المقام ما خوذ من كلام ذكر الرضى وبيانه ان الفعل وضع ليسند الى شئ ما قبله فكذلك وجب ذكر نوعها لانه مقتضاه والمقتضى مرتبته اى التقدم على مقتضاه وكان حقه ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع ليطلب غيره لكنه عمل فى غير المسند اليه مما طلب الفاعل الذى لم تقم مقام الفاعل بالتبعية للفاعل لاقتضائه لها فصار الفعل فى عمل المسند اليه اصلا وفى غيره تبعا وغير الفعل من الصفات والمصدر فروع عليه فجرى العمل ان طلبها الفاعل والمفعول ليس بوضعى ولا يبقى بل هو عقلى وقد طرا لوضع على الفعل وازال حكمه لان الواضع وضع المصدر لماهية الحدث من غير نظر الى ما قام به وان كان عرضا لابد فى وجوده من محل يقوم به وهو الفاعل ولم يطلب فى نظيره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل والمفعول فان لفظها ينظر يدل على الفاعل والمفعول فلا يطلب لفظا اخر فكان حقها ان لا تعمل فاعل ولا مفعولا لكنها شابهت الفعل فاعملت عمله لا مطلقا بل بشروط اعتبرت فيها لتقرب بها من الفعل لان مشابهة الوصف للفعل اقوى من مشابهة المصدر اما لفظا فلعدم موازنته للفعل واما معنى فلانه لا يفهم موقع الفعل الا مع الحرف كما مر فلذلك لم يكن بد للصفة من مرفوع ظاهر او مضمر واذا جرت فى اللفظ على فاعلها فلابد من ضمير قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقيامهم الغلام وحسن الوجه وكانت اضافتها لمعمولها لفظية اى فى تقدير الانفصال لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما مر بخلاف المصدر فانه لا يلزم فيه ذكر الفاعل كقوله تعالى او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما واعجبنى ضرب زيد وكانت اضافته معنوية لان انفصال الاضافة مبنى على العمل وهو فى الصفة اقوى فكانت اضافته لفظية دونه لضعف عمله وهذا كانت اضافته للفاعل والمفعول اكثر من عمله لا يقال الامر بالعكس فى العمل لان عمل المصدر بدون شرط زمن خاص ولا اعتماد دليل قوته كما صرح به المصنف فى شرح اللمحة لانا نقول لم يشترط ذلك فيه لقوة طلبه للفاعل والمفعول بخلاف الصفة لان طلبها لها بتضمنها للمصدر فاشترط فيها ذلك غاية ان عمل الصفة فيهما اقوى وطلبها لهما اضعف والمصدر بالعكس هذا ملخص ما فى الرضى وهو مبنى على ان عمل المصدر كما مر عن المصنف ان عمله بنيابته عن ان يقدر بالمشابهة له وانما اشترط فى عمل اسم الفاعل المجرد الزمن الخاص من الحال والاستقبال لتضمن مشابهته للفعل معنى كما شابهه لفظا بالموازنة كما مر بخلافه اذا كان للماضى فانه شابهه معنى لكنه لم يشابهه لفظا لانه لا يوازنه مستقبلا فلا يلى الماضى المعمول الا مجرورا بالاضافة ولا يجوز ان ينصبه لنقص شبهه حينئذ خلافا للكسائى ومن وافقه كهشام وابن سيناء فى عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال فاجاز وا ان ينصب بمعنى المضى مطلقا سواء تعدى لواحد كاسم الفاعل من ضرب اولاكر كاسم الفاعل من علم خلافا من شرط المضى والسيرافى وجماعة من البصريين كما سياتى فى المتعدى لاكثر من واحد وحجتهم من القياس انه فى معنى الفعل مطلقا وردبان عمله لمشابهته له فى عدد الحروف والسكنات مع الموافقة معنى وذلك من الفعل هو المضارع فعمل لمشابهته له

لا لكونه في معنى الفعل فقط والا لوجب ان يعمل لذلك اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل
ومن السماع عملها تا مع جوابه ثم محل هذا الخلاف انما هو في نصب المفعول به ونحوه من المعمولات
الفعلية لكونها اجنبية اما النصب للظرف فيجوز لانه تكفيه رائحة الفعل قال الرضي
وكذا ينبغي ان يكون الحال لشائهتها الظرف والمفعول المطلق لانه ليس باجنبي وكذا
الرفع ايضا فانه يجوز اما للضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه ونقضه ابو حيان
بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا يرفعه ولا يتحمله قال والذي تلقفناه من الشيوخ انه
يتحمله لاشتقاقه واما الظاهر فمنعه بعضهم وبه قال ابن جني والشلوبين والمغاربة
واجاز ابن عصفور انه يرفعه قال ابو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه قال الرضي عمل اسم الفاعل
والمفعول الرفع جايز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي والحال والاستقبال والاطلاق
المستفاد منه الاستمرار كزيد ضارب بطنه ومسود وجهه لان اداة التشبيه مشابهة للفعل
تكفي في عمل الرفع لشرف اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا ويجوز عملها
الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل
قايم في داره عمرو ومضروب علي ابا به بكر انتهى وعلى جواز رفعه للظاهر والمضمر جرى في
شرح اللمحة فانتقد على صاحبها قوله لا يعمل ماضيا فقال كان الاولى ان يقول ولا ينصب لانه
يعمل في الفاعل ظاهرا ومضمرا على الصحيح انتهى وما انتقده وارد على كلامه ههنا وفي غيره
من كتبه فان قضية اشتراط ما ذكر كعمله في جميع المعمولات لان حذف المفعول من
قوله فان كان بال تحمل مفيد للتعميم فيكون قوله والا اي وان لم يكن كذلك كعمله في جميع المعمولات
بالشرطين المذكورين فهو بالنسبة الى شرطية الاول في غير نصب المفعول ونحوه مفيد
كما قال لا يشترط في عمله الرفع ذلك لا بالنسبة الى الشرط الثاني المشار اليه بقوله واعتماده
على احد ما ذكر سنذكره فانه مشروط لجواز عمله مطلقا سواء كان او نصبا لان عمله لما كان على خلاف
ما وضع له الدلالة على الذات المتصفة بالحدث روعي فيه ان يكون موقعه عند العمل موقع
الفعل وذلك انما يوقوعه بعد ما هو للفعل اولا كوقوعه بعد نفي صريح نحو ما ضارب زيد عمرا
او مؤول نحو انما ضارب زيد عمرا وقوله ان امر لم يعن الا بصالح لغير مصير نفسه للمطامع
او بعد استفهام ملفوظ به نحو اضارب انت زيدا او مقدرا كقوله ليت شعري يقوم العذر
قوم ام نام في الحب لي عاذلونا التقدير اقيم لما مر ان الاستفهام والنفي يقتضيان
الفعل ويوقوعه مسندا لان الاسناد الى الشيء من لوازم الفعل وذلك لوقوعه بعد مخبر
عنه فشمل المبتدا في الحال وفي الاصل نحو زيد ضارب ابوه عمرا وكان زيد ضاربا عمرا وان الله
بالغ امره وذا الحال نحو جاءني راكبا جملا او بعد موصوف لفظا كمررت برجل ضارب عمرا ومقدرا
كقوله تعالى ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه قال المصنف اي صنف مختلف
الوانه قال ومنه ياطالعا جبلا ياطالعا جبلا ياطالعا جبلا وقول ابن مالك انه اعتمد على حرف
النداء ليس بشيء لان النداء مختص بالاسماء فكيف يكون مقرونا بالفعل وقد تبعه على هذا التفتازاني
عليه وولده بدر الدين فان لم يعتمد على شيء مما ذكر لم يعمل مطلقا عند جمهور البصريين خلافا
للاخفش والكوفيين وجوازا عماله تمسكا بما سيأتي ممنوع جوابه ولا يخفى ان اشتراط ما ذكر
من الامرين لجواز العمل لا لوجوبه فان الاضافة جايزة كما سيأتي وقد قرئ بالاعمال والاضافة

تلقينا

في م

قوله

قوله تعالى ان الله بالغ امره وكاشفات ضره ونحو يعني ان اجتج الكسائي وهؤلاء فقوه على جواز اعماله
في المتعدي لاكثر من واحد وفي غيره دون الشرط الاول لورود ه بمعنى الماضي عاملا في مفعول
واحد بلا واسطة حرف بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وبواسطة الحرف في
قول العرب هذا عامر زيدا امس واذا ثبت ذلك في غير المتعدي لاكثر من واحد فغيره والجواب
اما في الاية الشريفة فانه محمول على حكاية الحال قالوا او في كلبهم واو الحال وباسط واقع
موقع بسط لحكاية الحال اذ يقال جاء زيد يضحك والاحسن وابو ضحك ولذلك قال تعالى
وتقلبهم ولم يقل وقلبناهم وان لم يحكم على حكاية الحال فنصب ذراعيه محذوف يدل عليه
اسم الفاعل اي يبسط ذراعيه كما سيأتي في غيره واما المثال فقال الملص الامر فيه سهل لان
الظروف يعمل فيها واسع الفعل فلا يلزم من ثبوته عمله فيه ان يعمل في غيره ونحو اجتج
المجوز لاعماله بمعنى الماضي في المتعدي لاكثر من واحد ممن سبق ذكرهم وسيأتي بانه يجوز
قطعا هذا معطي زيد درهما امس وهذا ظان زيدا منطلقا امس باضافة ما اسم مفعوله
الاول جوازا ونصب الثاني وجوبا كما في الاوضح وغيره قال تعالى ان جاعل في الارض خليفة
وجاعل الليل سكنا فالجواب ان انتصاب الثاني في ذلك على اضمار عامل يدل عليه اسم الفاعل
الماضي اي اعطاه درهما وظنه قائما ولا يقدر اسم فاعل لانه اذا لم يعمل المذكور فالمحذوف
اولى نقول ذلك وفاقا للجرمي والفارسي والجمهور خلافا للسيرافي والاعلم السيرافي وابي علي
الشلوبين وابن ابي العافية في قولهم ان انتصابه باسم الفاعل المذكور لوهو بسبب شبهه
بالفعل من حيث طلبه كالمعمول مع عدم امكان اضافته فصار كالمنزل به الا ذ هو مشكل من
بما يعلم ان اسم الفاعل المتعدي لاكثر من واحد ياتي من سوى المضاف اليهما بلا خلاف وانما
الخلاف في التحرير فاعرفه وخبير يعني وان صح الاخفش والكوفيون على جواز اسم الفاعل
بدون الشرط الثاني وهو الاعتماد باعمال الخبر من قول الشاعر نبئ لهب فلا تكن ملغيا مقالة
لهبي اذا الطير مرت فخبير مبتدأ وهو فاعل به ولا يجوز عكسه لاداءه الى الاخبار بالمفرد
عن الجمع والجواب انه على التقديم والتاخير وفاقا لكم انه يروى لما ذكرنا قلنا هو على تقدير
خبير كظهير في قوله تعالى والملايكة بعد ذلك ظهير فاخبر بظهير عن جمع وصح ذلك لانه
على فعيل وهو يستعمل للمفرد وضديه من المثنى والجمع كما قاله الايمة ولهب بكسر اللام وسكون
الهاء حي من الازد وهم ازجر قوم في العرب وملغيا من الالغاء يقال الغيت كلامه اذا عددته
ساقطا ولهبي نسبة الى بني لهب وقط وهم عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ كلام احد منهم
اذا زجروا عاف حين تمر عليه الطير وقد استعمل المص لمذهب الاخفش ومن معه بقوله تعالى
وداينة عليهم ظلالها في قراءة من رفع داينة فهو مبتدأ بعلوه عليهم وظلالها فاعله
ورد بجواز كون ظلالها مبتدأ وداينة خبره واهمال المص لجواز اسم الفاعل شرطين اخرين
ذكرهما في التسهيل والارتشاف وذلك بان يكون مكبرا وغير موصوف قبل العمل خلافا للكسائي
في المسئلتين وبقوله اخذا بوجه من النحاس في المصغر وباقي الكوفيين فيهما قياسا
على المثنى والمجموع ولعل المص لم يشترط ذلك موافقة لهم والغراء البصريين في منع
عمل المصغر فلا يقال عندهم هذا ضويرب زيدا بالنصب بل بجعله اضافة وكذا المكبر
بل العمل هو المعتول بهذا ضارب زيدا عاقل محل الخلاف الاعمال في المفعول فما استدل به

كالمنزل

قبيلة

على م

قبل العمل فلا تقول هذا ضارب يوم الجمعة عاقل زيدا
فان اخذ معموله جاز نحو

الكسائي على اعمال المصغر من قولهم اظنني سرنجلا وسويرا فرسخا لا حجة فيه لجواز
ان المعمول ظرف واما الاستدلال على اعمال الموصوف بقوله وقائله يخشى على اظنه شيروى
به رجاله وقبائله فخرج على ان يخشى حال من الضمير المستتر في اسم الفاعل وعلى ان اظنه
مفعول المحذوف اى قالت او يقول وعلة المنع ان التصغير والوصف يخرجانه عن وقوعه
موقع الفعل وليس من شرطها عماله الافراد كما سيأتي خلافا لبعضهم **باب**
المثال وهو في الاصطلاح ما حول للمبالغة اى لقصدها قدم ذاك على متعلق الفعل
وهو من ومدخولها لارتباطه بما بعده فيطول الفصل بين المعمول والعلة لو لم يقدمها
فكان عليه ان يزيدا والتكثير ليشمل بالاول نحو زيد عليم بالمسئلة وبالثاني نحو زيد
نحار الجزور وبذلك انتقد هو على صاحب اللمحة في اقتصاره على ذكر المبالغة وذكر
ابو حيان انه لا يكون شيء منها للمبالغة الا في ما يمكن فيه التكثير فلا تقول زيد قتال
عمرا ولا زيد موات وعليه فلا يقال عليم بالمسئلة بل عليم بالمسائل ونحوه والظرف في
قوله من فاعل متعلق بحول اى المثال هو المحول من صيغة فاعل الى صيغة فعال بتشديد العين
كضراب او الى صيغة فعول بفتح الفاء كضروب او الى صيغة مفعال كمنحار بكسر الميم
والتحويل الى هذه الثلاثة من فاعل واقع بكثرة ولذلك وافق جميع البصريين
سر في قوله بجواز اعمالها عمل اسم الفاعل محول من فاعل الى فعيل كعليم او الى فعل كحذر
بفتح فائه وكسر عينه والتحويل اليهما واقع بقلة وهذا خالف بعض البصريين س
في جواز اعمالها عمل اسم الفاعل كما سيأتي وعن ابن طلحة ان بين هذه المثل تفاوت في
المبالغة ففعّال لمن كثر منه الفعل وفعّال لمن صار له صناعة ومفعال لمن صار له كالآلة
وفعيل وفعِل لمن صار له كالطبيعة **نحو قولهم** في اعمال فعال اما العسل فانا شراب
بنصب العسل حكاه غير واحد وقال اذا الحريل باسا اليها جلالها وليس بولاج
الخوالف اعفلا ومن اعمال فعول ما حكى الكسائي انت غيور ما علمت اكباد الرجال
وقولهم في طالب ضروب بنصل السيف سوق سمانها بنصب سوق جمع ساق وقال عنترة
شعدى لو ترآت لها بدومة بجر عزيز وجحيم قد دينه واهتاج للشوق انة
على الشوق اخوان العرام هيوج ودومة بين الشام والعراق وتجر بفتح التاء جمع
تاجر وهو مبتدا وعندي خبره ومن اعمال مفعال ما حكى سر قولهم بعضهم انه لمنحار بوائكها
جمع بائكة اى بنحر سمان الابل يريد المبالغة في الوصف بالجود ومن اعمال فعيل قول
بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه بنصب دعاء وحكى اللحياني في نوادره ان الله
سميع دعاي ودعاك وقالوا هو حفيظ علمك وعلم غيرك وقال

فتاتان امّا منهما فشبيهة ... هلالا واخرى منهما تشبه البدرا

ومن فعل قول زيد الخيل رضي الله عنه ... اتاني انهم مزقون عرضي ... جحاش الكرملين
لها فديد وهو محول لما مزق للمبالغة يقال مزقت الثوب امزقه مزقا خرقته
قال ابو حيان ولا اعلم احدا حكاه في النثر وانما حكى سر في الشعر وما اشار اليه بقوله
الكلام من اعمال الخمسة كلها هو مذهب سر وجمهور البصريين ومنع الكوفيون عملها
كلها قالوا لزيادتها على الفعل اذ لا مبالغة فيه وزعموا ان ما جاء منصوبا فهو على

اضمار

بعد الوصف
مر

او هو

اذا عدموا زادا فانك
عاقر مرم

لغيوح

اضمار فعل يفسره المثال اى يذهب العسل يفيظ اكباد الرجال وكذا البقية قالوا ولذلك
لايجوز تقديم المنصوب بعدما ورد الاول بكثرة وورود المنصوب بعدها نثرا ونظما
والاصل عدم التقدير والثانى بسماع التقديم كما مر فعالا وفعول ومنع البصريين
منهم الزيادى والمبرد اعمال الاخرين واجاز المازنى اعمال فعيل وفعول والاصح
ماذهبت اليه ر وجرى عليه الشيخان من جواز اعمال الجميع نعم اذا لم يكن فعيل وفعل محولين
من فاعل كظريف وكريم وتوب وطين فانهما لا يعملان كما يوخذ من قوله ماحولا للمبالغة
من فاعل اذ الكلام فى بنية المبالغة لا الصفة وكذا فعيل بمعنى مفاعل كجليس وجيب
وشرطه اى شرط عمل المثال اى صيغة كانت من الخمس عند القائل بجوازها عمله
الفعل من رفع ونصب كاسم الفاعل فى كونه بال او بمعنى الحال والاستقبال مع الاعتماد
على ما مر وحكمه فى الرفع حكمه اتفاقا واختلافا واذا لم يستوف الشروط كان مجردا
بمعنى الماضى فلا ينصب المفعول وزعم ابن خروف وشيخه ابن طاهر انه يجوز اعماله
بمعنى الماضى وان لم يجز ذلك فى اسم الفاعل واستدلا بقوله وهو شاهد
على جواز تقديم المعمول ايضا بكيث اخا اللواء يحمد يوم مكرم روس الدارع ضروب
وزعم ان قائله يندب رجلا من ولاته افوى من اسم الفاعل لما فيه من معنى المبالغة
ولذا قال الرضى لا يشترط فيها الحال والاستقبال كما يشترط ذلك فى الصفة المشبهة
واجاب فى شرح اللمحة عن البيت بانه على حكاية الحال وعن العباس بان نحو قتال للتضعيف
لا يتفاوت بالعمل مع قتل بالتخفيف فلذلك ينبغى ان يكون قاتل وقتال وغالب بنا
المثال من الثلاثى المجرد كما اشار اليه بقوله من فاعل وقد يبنى من فعل اى من
الثلاثى المزيد فيه نحو مفعال كمدراك من ادرك وشعار من اشعر اذا بقى وحساس من احس
ويبنى من افعل مفعالا كمعطاء ومهوان من اعطى واهان واعان او يبنى من افعل
فعيل كنذير واليم وسميع من انذر وآلم وسمع قال ابن بحانة الداعى السميع ولم
يذكر فعوله من افعل كزهوق من ازهق قال تعالى وكان الجهل منها سجية غشمشمة للقائدين
زهوق اى كثيرة الازهاق وغشمشمة عزيزة النفر وسمع فعال من اللازم كحسان
ووضاء اى كثير الحسن وكثير الوضاءة ومن المتعدى كقرا للكثير القراءة قال فى الارتشاف
ولا نعلم احدا اعمل قرا فى مفعول فلا يجوز زيد قرا التوراة يا ـــــ اسم
المفعول وهو فى الاصطلاح ما اى اسم دل بالوضع على حدث دخل فيه المصدر
وسائر الصفات فاخرجها بقوله ومن اى ودل على من وقع عليه ذلك الحدث
او جرى مجرى الواقع عليه نحو اوضحت ضربا فهو موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمى
المفعول مع ان اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر لانه الذى يفعله الفاعل وهذا الذى
نحن فيه هو اسم المفعول اى الذى فعل به الفعل اى وقع عليه يقال فعلت به الضرب
اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصل الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان
مفعولا لما لم يسم فاعله فهو كالمحصول بمعنى المحصول عليه وصيغته من الثلاثى المجرد
على مفعول كمضروب ومسرور قال الهوارى النحوى ليس الهوارى المقرى لا يقال
من نفع منفوع وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه مما لم يسم فاعله والا لم يعمل

فى مر

المشبهة مر

كان مر

وشاذ

ومعوان مر

به مر

عمله كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما ادّاهم حذف الهمزة في الثلاثي
في باب فعل الى مفعل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي بزيادة الواو لانه اخف لقلة
حروفه فلما زادوا الواو فتحوا الميم لئلا تتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل من غير
الثلاثي المجرد بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر نحو مكرم ومستخرج ومنطلق وشرط
اي شرط عمله عمل فعله المبني للمفعول وهو رفع المفعول به لفظا نحو زيد مضروب غلامه او محلا
نحو هو مسرور به ونصب المفعول الثاني والثالث من باب اعلم واعطى نحو زيد معطى غلامه
درهما كاسم الفاعل اي بشرطه في العمل فان كان باب عمل مطلقا او مجردا فبشرطين كونه بمعنى
الحال او الاستقبال في اسم المفعول وانما ذكره المتأخرون كابن علي وقال في شرح القطر
لا يقال زيد مضروب عنده وانت تريد الماضي وهو صريح في اشتراط ذلك وفي الرفع
ايضا وكونه غير مصغر ولا منعوت قبل العمل والا اعمل كما مرّ في اسم الفاعل تنبيه
يعلم مما مرّ الاقتصار في صيغة المفعول من اثنين من باب الثلاثي المجرد على مفعول ومن غيره
على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره ان ما جاء على ذلك من الصفات وان دل على معناها
لا يعمل عمل المبني للمفعول كما صرح به في التسهيل وذلك كفعل نحو ذبح وطرح بمعنى مذبوح
ومطروح وفعل كقبض ولفظ بمعنى مقبوض وملفوظ وفعلة كلقمة ومضغة اي
ملقوم وممضوغ وفعيل كاجير وصريع وهو اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل
شيء من هذه لا تقول مررت برجل ذبح كبشه قال ابن عصفور في المقرب واسم المفعول
وما كان بمعناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني
للمفعول فعليه يجوز مررت برجل ذبح ابوه ويحتاج ذلك الى سماع كما قاله ابن عقيل
فصل في احكام يشترك فيها الوصف والمصدر اشار اليها بقوله وتثنية المصدر
والصفات المذكورة ومن اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول وجمعهن اي المثنى
والمجموع جمع سلامة او تكسير للمذكر ومؤنث كل مرّ ذلك كالمفرد منه في العمل والشروط
فيعمل المصدر مثنى ومجموعا وفي الارتشاف فاذا ثنّي لم يجز عمله واذا جمع فذهب قوم الى
جوازه وهو اختيار ابن هشام وابن عصفور وابن مالك وسمع من كلامهم فركته علاحس
البقر اولادها موعدا الوقت بنو مواعيد عرق اي في المكان القفر ويقال بحيث تلحس
بقر الوحش اولادها وقالت وقد وعدتني موعدا الوقت بنو مواعيد عرق فوا ظاه بيترب
ومواعيد جمع موعد وذهب قوم الى انه لا يجوز اعماله مجموعا وهو مذهب ابن سيد قال ابو
حيان وابا ه اختار ابن العلج اعماله في التمييز نحو عجبت من تصبباته عرقا ولم يذكر عمل
المصدر غير المفرد في الاوضح ويعمل الوصف مثنى ومجموعا قال تعالى والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات مهل هن كاشفات ضره خشعا ابصارهم يخرجون وقال عنترة
والنازلين اذا الكماة دعوا وقال من حملن به وهن عواقد حبك النطاق فصبر
غير مهيل ومنه في المثال تولطرقة ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير مجزوء عامل
غفر جمع غفور وذنبهم مفعوله وفرقوا بين التصغير وبين التثنية والجمع مع ان
جميعها من خواص الاسم ببقاء صيغة الواحد التي كان لها مشابهة الفعل ويجوز اضافتهن

اي

اى المصدر والصفات المذكورة للمنصوب نحو من مفعول آو غيره مع ذكر المرفوع في
المصدر قليلا كما مرّ وفي الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وبدونه كثير كقوله
تعالى بسؤال نجتك الى نجاحه لا يساءم الانسان من دعاء الخير ومن اضافة اسم
الفاعل لمفعوله قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وغير محلي الصيد والمثال نحو زيد شراب
العسل واذا كان اسم الفاعل سببيا واضيف لمفعوله فلابد من ذكر الفاعل بعده
مرفوعا كمررت بزيد ضارب عمرو غلامه الآن او غدا اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل
غير سببي ومن اضافة اسم المفعول لمفعوله الثاني نحو زيد معطى الدراهم ومكسو الجبة
اى معطى الدراهم ومكسى الجبة ويدخل في المنصوب بالنسبة للمصدر الظرف كعرفت
انتظارك يوم الجمعة زيدا عمرا او بالنسبة لاسم الفاعل ضبي كان نحو هذا كابن اخيك
بالاضافة وجر من نصبه ولولا ذلك لم يجز لان الكاف نحو لا الاخ فكان يلزم اضافة الشيء
لنفسه وظاهر كلامه ان النصب ولي من الجر وذلك في اسم الفاعل هو ظاهر كلام سر وتلى
الكسائي هما سوا وقد قرى بهما في ان الله بالغ امره ومحل جواز اضافة اسم الفاعل لمنصوبه
حيث كان ظاهرا متصلا به فان كان ضميرا متصلا غير معمول لاسم الفاعل ممن كان ناقصة
وجب اضافته نحو زيد مكرمك والزيدون مكرموك فالكاف فيهما في موضع الجر عند
المحققين وقال الاخفش هما منصوبا المحل اذ لا دلالة على الجر وحذف التنوين يصون
الضمير عن الانفصال ورد بها عتبار الضمير الظاهر كما مرّ في الاضافة فان فصل الظاهر
او لم يتصل الضمير وجب النصب قال تعالى اني جاعل في الارض خليفة ولذلك وجب نصب
المفعول الثاني من نحو هذا معطي زيد درهما كما مرّ لانفصاله بالاول قال الشاعر
لا ترج او تخش غير الله ان اذى واتيكه الله لا يكفكه ما مونا فالها في موضع نصب لانفصاله
من اسم الفاعل بالكاف وشذ الجر مع فصل الظاهر كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله
مخلف وعده رسله فان كان الضمير المتصل معمولا اسم كان الناقصة جاز جره ونصبه مع
الانفصال بالوصف نحو الحسن زيد كابيه وكاعن ابائه ويجوز اضافة المصدر للمرفوع
مع ذكر المنصوب وبدونه نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ربنا وتقبل دعاءي
فاضافته لمرفوعه وحفظ المنصوب كثير نحو ربنا وتقبل دعاءي لا يسام الانسان من دعاء
الخير ولو ذكر المفعول في الاول لقيل دعاءه ايانا كما والفاعل في الثاني لقيل دعاء ايانا الخير
اما اذا وجدا معا فالغالب كما قال المحب والاختيار في الاول التكشاف والاحسن كما
في شرح ابن عقيل اضافته للفاعل وقيل لا حسن العكس والوجهان في كلام سر
وقد روى بهما قول لا قيس فمتى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه
الاباريق روى برفع افواه ونصبه وصح الوجهان لان كلا من القواقيز وهي افواه الاباريق
فاعل ومفعول وحيث فان اضيف للمرفوع فذكر المفعول كثير كما في قوله تعالى ولولا دفع الله الناس
بعضهم ببعض والى المنصوب فذكر المرفوع قليل كما مرّ في بابه وكذا اى كالمصدر في جواز
اضافته للمرفوع اسم المفعول من المتعدي لواحد فقط كمحمد وضرب واسم المفعول منه غير متعد
كما قال الرضي وسيأتي في الصفة فيجوز اضافته للمرفوع التسببي لكن ذلك مطلقا كالمصدر
بل بعد تحويل الاسناد عن المرفوع الى ضمير يعود على الموصوف والا لم تصح اضافته لمرفوعه

لان الصفة الرافعة للظاهر هي نفس المرفوع كحوقي لكن زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو
غلامه وكذا المحمود هو المقاصد في المثال الاتي فلو اضيف اليه كان كاضافة الشئ الى نفسه وهو
قبيح في المحضة التي هي اصل غير المحضة فلم يبق طريق الى اضافته الا بجعل المرفوع بصورة
المنصوب وذلك بتحويل الاسناد عنه كحو زيد محمود المقاصد والاصل زيد محمود مقاصده
باسناد محمود الى المقاصد فحول وجعل مسندا الى ضمير زيد فبقي المقاصد فضلة فانتصب
على التشبيه بالمفعول به ثم خفف بالاضافة ولك غير النصب على التشبيه والجر بالاضافة وقضية
تخصيصه اسم الفاعل بذلك ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته لمرفوعه مطلقا وليس كذلك بل
الممتنع منه ذلك اضافة المتعدي في نحو زيد ضارب ابوه عمرا لما ذكر ان الصفة غير الموصوف
ولئلا يتوهم اضافته الى المفعول لان له مفعولا واما اللازم اذا كان مرفوعا سببيا
فيجوز تحويل الاسناد عنه ثم نصبه ثم جره حملا على الصفة المشبهة كما سياتي بسطه نحو
زيد قام الاب قال ابن رواحة رضي الله عنه تبارك الذي من عذابك خائف والى ليك
تائب النفس راجو ويجوز الرفع والنصب كما في رجل حسن الوجه بالاوجه الثلاثة لا يقال
لا يرد عليه ذلك لان فاعلا صفة مشبهة كما علم فالمغايرة لانا نقول وكذا اسم المفعول
ايضا من المتعدي لواحد نحو زيد محمود المقاصد عندهم فلو اراد المصنف هذا المصطلح خصه
بالذكر على ان كلامهم محمول على اللازم الذي يدل على الثبوت كشاط الدار كما فيه جلي لكنه
الاوضح لانه يدل على الحدوث ايضا كقام الاب على ما ستذكره ومعاملة اللازم من اسم
الفاعل والمفعول معاملة الصفة المشبهة في ذلك لا يتقيد بذلك فقد قال الرضي تقول في
اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاهج النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب
الغلام ومودب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او بمعنى الاستمرار وللاطلاق
فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر
لانهما فرعاه انتهى ولا يجوز اضافتهما لمرفوعهما غير السببي كحمرت برجل قائم في داره عمرو
ومضروب على بابه بكر اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة واد تفاعه بها فيبقى بلا مرفوع
في الظاهر فذلك لا يجوز لقوة شبههما بالفعل ذكر ذلك الرضي ويجوز تابع المخفوض
باضافة المصدر والصفات التي تابع كان مع الوجه المختار كما يوذن به تعبيره بالجواز
وهو الجر على اللفظ ما لم يمنع منه مانع كما سياتي مراعاة المحل ايضا يجوز ذلك المخفوض
من رفع او نصب ومنه يعلم ان صورة المسئلة حيث يكون للمتبوع لفظ وموضع بان يكون
المضاف صالحا للعمل وبهذا لم يحج الى اشتراطه قال المصنف وفي الغريب قول الى حيان ان
شرط العطف على المحل ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فحصل صورة المسئلة شرطها
انتهى واحترز بالمخفوض عن تابع المنصوب كهذا مكرم زيدا وعمرا ابنصب المتابع ولا يجوز
جر كما صرح به المصنف واجازه الكوفيون والبغداديون كما سياتي وانما يجوز مراعاة محل المخفوض
لما ذكر عند قوم وهم الذين لم يشترطوا المحرز اي الطالب لذلك الموضع فيرفع التابع او ينصب
فتقول في المصدر المضاف لمرفوع عجبت من اكل زيد الطريف بجر الطريف وكذا بقية التوابع
وفي المضاف للمفعول عجبت من شرب اللبن بجر الصرف على اللفظ وكذا بقية التوابع ويجوز ايضا

مراعاة

الصرف

رفع

رفع الطريف ونصب الصرف على المحل وكذا الباقي من التوابع وعلى رأي من يضيفه الى المفعول القايم مقام الفاعل كان مكلف بجوز رفع الصرف اذا لم يذكر الفاعل وفي الوصف هذا ضارب زيد العاقل الآن بجر العاقل ويجوز نصبه على المحل وكالنعت بقية التوابع وجواز الاتباع على المحل في المصدر مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وعليه ابن مالك وذهب اليه ابو عمرو في البدل والعطف ومنع في النعت والتوكيد واما في الوصف فذهب لا علم والزمخشري وهو المشهور كما قال ابن عقيل في شرح الالفية والاولى كما قال السفاقسي لسلامته من تكلف الاضمار وقد تتعين رعاية المحل في نحو يعجبني اكرام مكرم زيدا وعمرا بنصب عمرو مطلقا على محل الكاف لانه لا يجوز العطف على المجرور بدون اعادة الجار كما سيأتي وحجة المجيز من السماع في المصدر ما اشار اليه بقوله قول الشاعر قد كنت داينت فها حسانا مخافة الافلاس والليّانا اي المطل فنصب المعطوف على محل المعطوف عليه وهو المفعول وقرأ الحسن ان عليهم لعنة الله والملايكة والناس برفع المعطوف على محل الفاعل وفي الاستشهاد بذلك نظر لان المصدر في ذلك غير عامل لانه محدود ولا يكون من صور المسئلة بل ينبغي اضمار عامل لكن سبق في شروط المصدر انه قد يعمل محدودا وشائعا والشاهد المطابق لصور المسئلة قوله ما جعل الله لقوم سيدا الا اعتباد الخلق المجدا وقوله لم تخل من تمهيد مجد وسود فانتصب التابع فيهما على محل المعطوف عليه وفي الوصف نحو قوله تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر لا يقال اسم الفاعل في ذلك غير عامل لانه بمعنى الماضي فلا محل للمخفوض حتى يجوز رعايته بل يتعين فيه اضمار الفعل كما في الاوضح وغيره لانا نقول المحل صحة الاستشهاد به على ذلك بناء على حكاية الحال الماضية كما في باسط ذراعيه قال الزمخشري ان الشمس والقمر معطوفان على محل الليل وزعم مع ذلك ان اسم الفاعل اذا جعل مستمرا في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصه مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة الماضي فناقض قوله واعتذر له السفاقسي بان مراده بدلالته على الاستمرار ان جاعل الليل اما حال او مستقبل فعمل لذلك قال وعندي انه ما يخرج عن كلام الجماعة وانه على حكاية حال ماضية لكن عرض لها الاستمرار وذلك لا يبطل عملها انتهى والاولى ان يقال ان الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي تناقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لاستعمال المضارع في معناه دون الاول فلذلك جر المعمول بجعله من العامل ومنه قوله هل انت باعث دينا رلحاجتنا او عبد رب اخا عوض من مخاق بنصب عبد وقد روى قوله الواهب المايّة الهجان وعبدها عودا يرجى بينها اطفا لا بنصب عبد وجر والاصح عند الحذاق كما قال في المغني المنع في كل من المصدر والوصف وهو ظاهر كلام سر وعليه المحققون من البصريين لان الشرط عندهم كما قال المصنف لرعاية المحل هو وجود المحرز لذلك فيمتنع اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع وهذا ضارب زيد وعمرا بالنصب قال المعم لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال ومنونا او مضافا للمعمول وهو هنا التابع مع انه لا يعمل اذا كان على احد هذه الوجوه الثلاثة اشكل نحو اعجبني ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل في عمرو مع فقد الثلاثة والقول

نحو م

كما م

نحو م

انه على صحة م

هنا م

قال م

الموضع م

او مضافا الخ ما معناه ان اراد بالتعليل المذكور انك لو اعملت المصدر في التابع رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منونا م م

بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتامل واذا اردت تمثيلا ما ذكرناه فقل لا يلزم من عدم علم في الشيء
الذي لا يقتضيه العامل وضعا وعقلا عدم عمله في المتبوع الذي يقتضيه عقلا او وضعا
كالفاعل وعقلا فقط كالمفعول وعلى المنع فيتعين اضمار عامل لذلك اي لنصب التابع
كما في الابيات المتقدمة ولفهمه كما في غيره مما مدلول عليه بالمضاف المذكور اما فعلا او وصف
منونا فيقال في مخافة الافلاس والليانا اي وخاف الليانا وكذا في وجاعل الليل سكنا والشمس
اي وجعل الشمس قال المص ويجوز ان يكون الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا
على حذف مضاف اي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليانا فعل
لغير المتكلم اذ المراد به انه دابن حسانا مخافة من فلاس غيره ومطله ولا يدخل المفعول
له من الاتحاد في الفاعل ومن هنا يظهر انه لا خلاف في جواز نحو هذا ضارب زيد وعمرا
بنصب عمرو وانما الخلاف في تخريجه كما سبق نظيره في العطف على اسم ان قبل استكمال الخبر
وصرح ابو حيان بهنا واطلاقه يقتضي انه يتعين اضمار عامل ولو وجد المجرز نحو هذا
الضارب الرجل اخاك وزيدا وليس كذلك بل يجوز نصب زيد على المحل لانه يصح ان تقول هذا
الضارب زيدا

تكملة في تفصيل القول في تابع المخفوض باسم الفاعل الناصب للمفعول
ان كان منصوبا نصب التابع نحو هذا مكرم زيدا وعمرا وان كان مخفوضا والتابع نعتا
او توكيدا فقيل بجر فقط نحو هذا ضارب زيد العاقل نفسه وقيل ينصب ايضا وعطف
البيان كالنعت وان كان التابع بدلا او عطف نسق فالوصف ان جرى من الواو الجر نحو هذا
ضارب زيد اخيك وعمرو ويجوز النصب عند من لم يشترط المجرز فيقول اخاك وعمرا ومن
شرطه منع النصب فان نصب في العطف اضمر له ناصب وان قرن الوصف بال المثنى وجمع
سلامة المذكر فالجر والنصب كابن عصفور والامدي فتقول بهذا الضارب زيد اخيك وعمرو
وان شئت اخاك وعمرا قال ابو حيان لا يجوز لفقد المجرز لموضع النصب وان قرن بهما وهو
غير فيك فالتابع ان جرى من الاضافة الى ما هي فيه او الى ضمير ما هي فيه نحو هذا
الضارب الرجل اخاك وزيدا واجاز السهيلي العطف على اللفظ ومنعه المبرد لعدم صحة الضارب
زيد وان لم يجر من الوجه الضارب الغلام والمرأة اذ لم يجر من الاضافة لما هي فيه نحو
جاء الضارب الرجل وجارية المرأة او الى ضمير نحو الضارب المرأة وغلامها فالجر في الاول متفق
عليه وحكاه ابن مالك ايضا في الاخيرين وحكى ابن عصفور عن المبرد منع الجر في الثالثة
وتعيين النصب وقد روي بالوجهين قوله الواهب المائة الهجان وعبدها بنصب عبدها
وجر والله اعلم

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

المعدي لواحد قيل
لها ذلك لما كانت لمشبهة فيما يعمل فيه باسم الفاعل ولذلك يقال المنصوبها المشبه بالمفعول
اي بمفعول اسم الفاعل فنصب الوجه في قولك زيد حسن وجها تشبيها له بالمفعول في
قولك زيد ضارب رجلا قال سر هذا الباب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت ولم
تعمل الفاعل لها ليست في معنى الفعل المضارع وانما شبهت بالفاعل
فيما عملت فيه وهي اي الصفة المشبهة في الاصطلاح الموضوعة اي الصفة الموضوعة
لغير تفضيل مفيدة للثبوت اي للاستمرار واللزوم في جميع الازمنة ولذلك لم تضف الا من

الملازم

يجعل م

من الارتشاف
م

وهو كالضارب زيد اخيك
وعمرو م

اللازم ولا تكون الا دالة على المعانى التى لا تتغير كحسن واعور واعمى واسود فالصفة المقدرة
فى كلامه كالجنس فتشمل اسم الفاعل والمفعول وافعل التفضيل بالقيد الثانى اخرج الخبر صفة كما
وبالثالث اخرج اسم الفاعل والمفعول من المتعدى كضارب ومضروب واللازم كقائم ومسرور
ونحو ذلك مما يتغير معناه ويتجدد ولا يلزم الثبوت ولا يرد عليه اسم الفاعل فى نحو طالق وصابر
وضارب لان هذه وان كانت للثبوت لكنها لم توضع فى الاصل بل اصل وضعها للحدوث لانه فى
صيغة فاعل غلب وهذا اطراد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كما سنذكر اذا اريد بالحدوث
فالحق النادر منزلة بالاغلب وكانه الى هذا اشار بقوله الموضوعة وقد يلزم دخولها فى هذا
الباب كاسمى الفاعل والمفعول المصوغين لمرفوعهما فقد قال فى الاوضح ان لا يكون
اسم فاعل لا اذا اضيف لمرفوعه وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار
اى بعيدها فصفة مشبهة انتهى وقد ادخلت المغاربة فى هذا الباب اسم الفاعل من
غير المتعدى كقائم وجالس ونائم وكذا اسم المفعول من المتعدى لواحد كمضروب الظهر
وقد يحمل كلامهم على ما جاز ذلك عند قصدا الثبوت كما اشار اليه فى الاوضح والمراد بالثبوت
ما يشمل المحقق حسن وظاهر والمقدر كمتقلب القلب فان معناه عدم ثبوته كما قال
ابن مالك وقال المص تدبقا لانه ثابت تحقيقا ولا مناقاة اذ يقال ثبت له عدم الثبوت
بهذا وما اشار اليه من كون الصفة موضوعة للثبوت هو راى ابن الحاجب ومن
تابعه كالمص قال المحقق والذى ارى انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا للاستمرار
فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فى اللفظ على احدهما
كما كان فى اسم الفاعل وهو علية استعماله للحدوث ومن ثم تحول الصفة اليه عند قصد كما مر
فجعل حقيقة فى احدهما والاصل ان تقول هى حقيقة فى القدر المشترك بين القيدين
بمعنى حسن الاتصاف بالحسن سواء كان فى الازمنة او جميعها لكن لما اطلق ذلك ولم يكن
بعض الازمنة اولى به من بعض ولم يجز تعليقه بجميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلابد
من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوته فى جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة تخصصه ببعضها
كما تقول كان هذا حسنا فقبح وسيصير حسنا اذ هو الآن فقط حسن فظهور فى الاستمرار
ليس بالوضع بل بالفعل وهو الذى عنى يعنى ابن الحاجب حيث قال فى الصفة ما اشتق
من فعل لمن قام به على معنى الثبوت انتهى على ان المص لم يعد فى المغنى من وجوه افتراق
الصفة المشبهة واسم الفاعل دلالتها على الثبوت ودلالته على الحدوث فكانه رجع
الى ما قال الرضى وذكر من وجوه الافتراق احد عشر وجها منها ان تكون غير مجارية
للمضارع وهو الغالب ومجارية له ولهذا الوجه اشار بالتمثيل بمثالين فحسن
مثال اللاقل وظاهر مثال الثانى فمن غير الثلاثى منطلق اللسان ومعلن القلب
بخلاف اسم الفاعل لا يكون الا مجاريا للمضارع وقول جماعة منهم الزمخشرى وهو ظاهر
كلام الفارسى فى الايضاح انها لا تكون الا غير مجارية ولا تجى على فاعل مردود كما
قال ابن مالك والمص باتفاقهم على ان شاحطا فى قوله من صديق او انى شقة اوعد و
شاحط الدار صفة قال المرادى فلعل ان يقول ان ظاهرا ومنطلقا ومطمئنا

ونحوهما مما يجري على المضارع اسما فاعلين فصدبهما الثبوت فعوملت معاملة الصفة
المشبهة وليست بصفة مشبهة والاتفاق المذكور ان صح فهو محمول على ان حكمه حكم
الصفة لانه قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى معناه وهذا كله
مبني على ان معنى جريان الصفة على الفعل موافقتها له في عدد الحروف والسكنات
كما هو المعروف عند المتاخرين وقال العماد بن العجمي في تعليقه على شرح الجمل لابن
بابشاد لو كان الجريان عندهم ما ذكر لكان فعل منك وافعل الذي لا يصح منك اولى
بالجريان على الفعل من اسم الفاعل لانهما على عدد حروف الفعل وسكناته وحركاته
سيما والزيادة في اول كل واحد منهما هي الزيادة التي تزاد في المضارعة ولكان قولهم
لذي الذرع ذارع ولذي الريح رائح ونحوهما اريد به النسب جاريا على الفعل بالمعنى
المذكور ولكان اسم المفعول غير الثلاثي غير جار على يُفعَل المبني لما لم يسم فاعله لانه
ليس على وزنه لكن لا خلاف بين النحويين في ان افعل و فاعل الذي يراد به النسب ليسا
جاريين على الفعل فان اسم المفعول جار على فعله المبني للمفعول قال ابن جني وانما جاز
التصحيح في اسم المفعول لانه وان كان جاريا على الفعل فانه ليس على وزن المضارع ونقل
تفسير الجريان بما ذكر عن الفارسي في باب الصفة المشبهة قال ولكنه
نقضه في باب ما انث من الاسماء وساق كلامه ثم قال والصحيح في معنى جريان الصفات
على الافعال عند المحققين من اهل النحاة هو ان يكون قاصدا بها الصفة فعل فاعل اي في
حال فعل الفعل على ما يطرد به القياس في جميع النظائر قال ابن السراج اسم الفاعل
الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله و يطرد القياس فيه ويجوز ان يتنعت به
اشباها فيدل نكرة كما ينعت الفعل الذي اشتق منه بذكر و يونث وتدخل الف وتجمع
بالواو والنون كالفعل اذا قلت يفعلون نحو ضارب واكل يجري على ضرب فهو
ضارب و قتل فهو قاتل واكل فهو اكل فاوضح كيفية جريان الصفة على افعالها
فعلى هذا تكون الصفات المشبهة جارية على افعالها كاسماء الفاعلين لانك تقول
فيها كرم فهو كريم وحسن فهو حسن بخلاف ما قال ابو جعفر بن النحاس لا ان الاختيار
فيما كان جاريا على الفعل النصب كقولك كان زيد ظريفا ابوه لان ظريفا جار على الفعل
النصب كقولك كان زيد ظريفا ابوه لان ظريفا جار على الفعل نحو قولك ظرف فهو ظريف
فصرح بكون ظريف جاريا على الفعل وليس على عدد حروفه وسكناته ويدل على الجارية
على فعالها الحاقها التذكير و تونث اذا جرت على مذكر ومونث و تجمع بالواو والنون كالفعل
وبالالف والتاء كاسماء الفاعلين في جميع ذلك ولو لم تكن جارية عليها لما جاز ذلك ولهذا
قال الخليل في قولهم امراة حائض ومرضع ومطفل انهم انما قالوا ذلك حين لم يريدوا الاجراء
على الفعل كانه حين قال ذارع لم يخرجه على فعل وكانه قال ذرعي قال وانما اراد واذات حيض
ولم يجروها على الفعل قال وكذلك قولهم مرضع قال وتقول هي حائض غدا فهذا وجه لما لم يجر
على فعله افترى انه لو كان الاجراء على ما قالوه لم يحتج الخليل على تركه تانيث قولهم من امراة
حايض و مطفل و مرضع بقوله ان من الاشياء غير جارية على الفعل مع كونها على عدة حروفه

وسكناته

المشبهة ص

افعال ح

خ الفعل

خ بد تعقبه

نحو

وسكنا نه وحركا نه لكنه لما كان الاجرآ عند من على ما ذكرناه احتج على تذكير هذه الصفات
المؤنثة بانهم لم يريدوا بها الاجرآ على الفعل ولو ارادوه لانثوا وهذا من قوله اقوى دليل
على صحة ما قلناه في معنى الجريان انتهى وحاصل ما ذكر يؤول الى ان معنى الجريان هو التجرد
والحدوث كما تدل عليه الامثلة التي ذكرها وعليه فلا تكون الصفة الا غير جارية على الفعل
ومنها انها لا تصاغ الا من اللازم وهذا مستفاد من قوله في التعريف مفيدة للثبوت
فان من لوازم الوصف الثابت عدم التعدية فلهذا كان الغالب في فعل مضموم العين
اللزوم لان الاغلب في افعال الطبيعة كحسن وظرف بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من القاصر
والمتعدي كضارب وقايم ومنها انها تلازم الحال سواء نصبت وحقيقة الحال
امر اضافي تعاقبه تمر اوايل المستقبل واواخر الماضي كما مرّ اول الكتاب وهو مراد المص في تفسير
الحال بقوله الزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر بخلاف اسم الفاعل فانه يكون للازمنة
الثلاثة وللازمنتها الحال لكن لا شتراطه في عملها وقيل تلازم الماضي ابدًا وهو مذهب الاخفش
والسيرافي والاول الذي ذكره المص هو مذهب ابن السراج والفارسي واختيارًا لاستاذ ابو علي
الشلوبين وذهب ابو بكر الى انها تكون للازمنة الثلاثة واجاز ان تقول مررت برجل
حاضر الان وغدًا ومنها انها تلازم العمل من رفع او نصب وخفض كما سيأتي في كلامه في سببي
والمعنى به ما كان مضافا الى ضمير موصوفها كمررت برجل حسن وجهه او الى مضاف الى ضمير
موصوفها نحو وجاريته او مقترنا بال نحو الوجه او مضافا الى المعرف بها نحو وجه الاب او مجردًا
من الاضافة وال ومعه ضمير مقدر نحو وجهًا اي منها او مضافا الى مجرد ومعه ضمير مقدر نحو
وجاب اي وجاب له فهذه ستة احوال للمعمول كما سيأتي تفصيله في كلامه وعليها اقتصر
هنا وفي شرح اللمحة زاد صاحب التسهيل كخيره او ضميرًا بارزا متصلا نحو مررت يا مُرّ
حسن الوجه جميلٍ المعمول جميل ضمير بارز متصل او موصولا كقولك كرايت رجلا جميلًا
ما اشتمل عليه هذا الصفات ولم يبنه بعضهم والصحيح جواز كقولك مررت امنًا وعزّة
وغنًى فاقصد بزيد العزيز من قصدهُ او موصوفا يشبه الموصول بوصفه كما يكون صلة من
جملة او شبهها نحو رايت رجلا طويلا رمح يطعن او مضافا الى الموصول نحو رايت رجلا غنى
غلام من صحبه او الى الموصوف نحو رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به او الى ضمير مضاف
الى ضمير الموصوف نحو مررت بامراة حسنة وجه جاريتها جملة انفه فانف معمول
جميلة وهو مضاف لضمير يعود الى وجه ووجه مضاف الى جارية وجارية مضاف الى ضمير
عايد على المراة وبهذا تنتهي اقسام معمول الصفة الى احد عشر قسمًا وذكر في شرح التسهيل
قسمًا اخر وهو ان يكون المعمول مضافا الى ضمير معمول لصفة اخرى نحو مررت برجل حسن الوجه
جميل خالها قال وهو مركب ناشر بتثنية البقعة المجرد المليحة كنجمها وهاجلتان
انتهى ولا يعمل في الاجنبي عنها فلا تقول مررت برجل حسن عمرا بخلاف اسم
الفاعل فان معموله يكون اجنبيًا كزيد ضارب عمرا وبسببيا كزيد ضارب غلامه قال في
الاوضح وقول بدر الدين بن مالك ان جواز نحو زيد بكر مبطل لعموم قولهم ان معمول
الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه لحق الشبه وعملها في الظرف

الطبع

والسيرافي

ان م

به م

نبير

بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ومنها انها لا تعمل الا في سببي موخر
عنها فلا يتقدم منصوبها عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه
نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه ومن ثم صح النصب في نحو زيد
انا ضاربه وامتنع في نحو زيد ابوه حسن وجهه ومنها ان معمولها يمتنع مراعاة محله من
رفع او نصب اذا خفض اي باضافتها اليه كما سيأتي صريحا في كلامه عند من يشترط المحرز
ومن لا يشترط ايضا كما يوخذ من كلامه وفي المغني فلا يعطف عليه بالنصب لا يقال الوجه حسن
الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن ولا بالرفع ايضا خلافا للمعتزلة للفراء جاز هو قوي
الرجل والبدن برفع المعطوف بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز مراعاة محل معموله عند من لا يشترط
المحرز كما مر وقيد بما اذا خفض احترازا عن اتباع المنصوب بجر ورفلا يجوز في البابين
واجاز فيها المغاربة كقوله فظلّ طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواه او قدير معجل
فالتقدير بها المطبوخ في القدر معطوف على صفيف شواه وخرج على ان الاصل وطابخ
قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بخفض
الاخرة او انه عطف على صفيف لكن خفض على الجوار او على توهم ان صفيفا مجرور بالاضافة
كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فهذه ستة من
اوجه الافتراق بين الصفة واسم الفاعل مستفادة من كلامه وسابعها انها تخالف
فعلها في العمل فتنصب مع قصر رفعها كما سيأتي بخلاف اسم الفاعل فانه
لا يخالف فعله وثامنها انها لا تحذف ويبقى معمولها بخلافه فانه يحذف كما في
الاشتغال نحو زيدا انا ضاربه وكما في نحو هذا ضارب زيدا وعمرا بنصب عمرو على اضمار
فعل او وصف منوّن ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب
الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل
محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها ومما لا يعمل لا يفسر عاملا وتاسعها انه لا يقبح
حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى ضمير مضاف الى ضمير موصوفه نحو مررت بقاتل
ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه كذا قال في المغني وانتقد الدماميني تقييده بحذف
الموصوف اذ لا يقبح مررت برجل قاتل ابيه ويقبح برجل حسن وجهه وعاشرها انه
يفصل بين مرفوعه ومنصوبه نحو زيد ضارب في الدار اخوه عمرا ويمتنع عند الجمهور
زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت وحادي عشرها انه يجوز اتباع معمول
التوابع ولا يتبع معمولها بالصفة قاله الزجاج ومتابعوه والمغاربة قال الملم ويشكل
عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان
اليمنى خبر مبتدا محذوف لا صفة لعينه كانه قيل اي عينيه فقيل عينه اليمنى فهذه
احد عشر وجها ذكرها في المغني وثاني عشر ذكره الدماميني وهو انه اذا وقع فيها او في معمولها ال
كان الاصل الجر كذا في الجزولية قال الانبدلسي معنى انك اذا نصبت الوجه مثلا في قولك
بالرجل الحسن الوجه فاصله ان يكون مجرورا بخلاف الضارب الرجل فان الاصل فيه النصب وزيد
بالاصل المذكور الاكثر ثالث عشر استحسان اضافتها الى ما هو فاعل في المعنى نحو حسن الوجه

ونفي التنكير بخلاف اسم الفاعل كما سيأتي بسطه قريبا ان شاء الله تعالى وقد اقتصر ابن مالك
على هذا الوجه في تمييز الصفة من اسم الفاعل اللازم رابع عشر هما ان اضافتها لا تكون الا
في تقدير الانفصال ولذا قالوا ان كل شيء اضافته غير محضة يجوز ان تصير محضة
الا الصفة المشبهة ذكر في الجهة السادسة من الكتاب المعنى خامس عشر هما الهاء تونث
بالالف حكم الوجه سادس عشر هما الهاء لا تنصب الضمير كذا قيل وقد سبق ما يخالفه كما سيأتي
ايضا فصل في الاشارة الى بيان حكم معمولها من الاعراب المستلزم لما هي المقصود من
بيان عملها من الرفع والنصب والخفض وهي عامل عمل الفعل كما اشار اليه بقوله وتلزم العمل
في سببي من غير شرط زمان من الازمنة لما مر انها تلازم الحال الذهني موضوعة على الاطلاق
كما قال الرضي فكيف يشترط فيها الزمان واما الاعتماد على احد الخمسة المذكورة في اسم
الفاعل فلا بد منه كما صرح به الرضي قال بل هي اولى باشتراط ذلك لضعفها وقد يدعى فهم
ذلك من ترجمة الباب بالصفة المشبهة باسم الفاعل فان مقتضية التشبيه انها
مثله في العمل والشروط خرج منها اشتراط الزمن فبقي ما عداه ذكر نحو هذا في شرح
اللمحة ثم ان معمولها على ثلاثة احوال تارة يخفض نها كما اشار اليه بقوله ويمتنع
مراعاة محله اذا خفض وان كان عملها الجر ليس من حيث هي صفة مشبهة بل من حيث هي
مضاف مطلقا وتارة يرفع نها اما بكونه فاعلا وعليه اقتصر الجمهور ومثله لما يسم
الفاعل كقوله تعالى مفتحة لهم الابواب فلا ضمير في الصفة لرفعها الظاهر نعم لا بد
من ضمير في متعلقها يعود على الموصوف ليقع خلوا الصفة من ضمير يعود عليه فان لم يكن
ملفوظا به كحسن وجهه او وجها منه والا فهو مقدر في نحو زيد حسن وجها اي منه والتقدير
في زيد رجل حسن وجها اي منه واختلف في زيد رجل حسن الوجه بالرفع كما سيأتي فعمول
الصفة المشبهة من جملة الامور التي تحتاج الى الرابط ولا يكون الا بالضمير كما قال المص
او بكونه بدلا من الضمير المستتر في الصفة الذي هو الفاعل قال ذلك الفارسي في قوله تعالى
جنات عدن مفتحة لهم الابواب فيجوز ان تكون الابواب مفعولا لما لم يسم فاعله وان يكون
بدلا من ضمير مستتر في مفتحة نائب عن الفاعل عايد على جنات عدن والابواب مبدل
منه بدل بعض من كل كما قال المص بدل اشتمال كما قال الزمخشري والاصل على التقدير بن الابواب
منها ابوابها وتابعه المص فيها وفي غيره من كتبه وقال في المغني الاولى هو الفاعلية
لضعف مررت بامرأة حسنة الوجه وقال ابن خروف زعم الفارسي والاخفش ان الابواب
بدل من الضمير المستكن في مفتحة ولا يطرد لهم هذا في مثل مررت برجل كريم الاب وحسن
وجه الخ اذ لا سبيل الى البدل في هذا ومثاله فالباب كله على ما ذهب اليه الائمة قال ابن
ابي الربيع فقد تضمن كلام ابن خروف ان الحكم على المرفوع المشار اليه لغير البدلية هو مذهب الائمة
وكفى بنقله شاهدا وتارة ينصب نها مع قصورها تمييزا اي على التمييز ان كان نكرة
نحو زيد حسن وجها او وجه اب او مشبها اي على التشبيه بالمفعول به اي بمفعول لم يسم الفاعل
كما مر فالوجهان جايزان حيث كان المعمول نكرة كما مثلنا وينعين الثاني اي التشبيه
بالمفعول به ان كان معمولها معرفة اما بالنحو الوجه او بالاضافة نحو وجهه ولا يجوز على

التمييز كونه تمييزا لانه واجب التنكير وقال الكوفيون هو على التمييز فيهما بناء على جواز تعريفه
وقيل على التشبيه فيهما والصحيح ما اشار اليه من التفصيل وقد تنصب الصفة غير التمييز
والمشبه بالمفعول ففي النهاية انها تنصب المصدر والظرف والحال والمفعول له ومعه
تلخيص ان احدها المشبه بالمفعول ثلاثة معمول الصفة المشبهة والمصدر والظرف
المتسع فيهما كضربته ابدا واليوم صمته وقد مر بسطه في باب المفعول فيه قال ابن
ابي اياز ولا يعمل في المشبه بالمفعول الا غير المتعدي اذ لو كان العامل فيه متعديا لكان
مفعولا به حقيقة لا مشبها به وانما خصوا التشبيه به دون غيره من المفاعيل الباقية
لان الاعراب دخل للفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف وانما يحصل اللبس بين الفاعل
والمفعول به لا بين الفاعل وغيره من المفاعيل انتهى الثاني اوجه الاعراب الثلاثة
جارية في معمول الصفة من الضمير والموصول والموصوف سواء قرنت الصفة بالام او لا قرن
المعمول بها ام لا والصفة في وجهي الجر والنصب رافعة لضمير الموصوف وهو الفاعل
وفي الرفع للمعمول كما مر الا ترى انك تقول مررت بامراة حسن وجهها وحسنة الوجه
فتذكر الصفة اذا رفعت وتونثها اذا خفضت وتقول للرجلين حسنا الوجهين
وللرجلين حسنوا الوجوه فدل على انها في حالة الخفض منحلة لضمير الموصوف اذ لا تاتي
هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمير مستتر كما انها كذلك اذا نصبت فقلت
حسنة وجهها واما المعمول اذا كان ضميرا فمحلها فيه اذا باشرته وخلت من الجر مررت
برجل حسن الوجه جميل واجاز الفراء التنوين والنصب على التشبيه ان فصلت قريش
نجما الناس درية وذرا مهموزا ولا خلاف في نصبه في هذا النحو وحكى الكسائي هم احسن
الناس وجوها وانضرهم اوقرت بالكسر برجل الحسن الوجه الجميل وقيل هو في
موضع جر وقيل يعتبر بظاهر الضمير ففي الحسن وجها الجميل الضمير في موضع نصب
لامتناع الجميل وجه بالجر وفي الحسن الوجه الجميلة يجوز في الضمير النصب والجر لجواز هما
في الجميل الوجه هذا كله في الصفة المصروفة واما غيرها نحو الحسن الوجه الاحمر
فالضمير نصب عند سيبويه والمبرد يرجع المبرد عن الجر الذي ظاهر كلام الفراء ترجيحه ويجوز
النصب مع المباشرة والخلو من اللام قال للكسائي فان قصدت الاضافة فالجر والا فالنصب
على التشبيه وانما يمكن القصد والمعمول ضمير في غير المنصرفة كمررت برجل حسن اوجه
اجرم فعلى الاضافة بكسر الراء وعلى التشبيه بفتحها وروى عن بعض العرب لا عهد لي
بأُلأم توما منه ولا اوضع بفتح العين فان كان معمولها موصولا او موصوفا فيرفع
ونصبه مطلقا قرنت الصفة باللام نحو رايت الرجل الجميل ما اشتملت عليه ثيابه
الطويل رمح يطعن به ورايت جميلا ما اشتملت عليه ثيابه طويلا رمحا يطعن به فيجوز
فيما وثيح على التقديرين النصب والرفع ويجوز الجر ان خلت من اللام وقصدت الاضافة
فتقول رايت رجلا جميلا ما اشتملت عليه ثيابه طويل رمح يطعن به بالجر يان الاوجه
الثلاثة مطلقا محلها في المعمول غير الضمير والموصول والموصوف وانما اطلق المصنف
لانه لم يذكر هذه الثلاثة في اقسام المعمول الاتية ومسايلها اي الصفة المشبهة

بمعنى

245

بمعنى صورة الممكنة وصوابه الممثلة بالثاء المثلثة واللام اي المشهورة بالتمثيل
ستة وثلاثون ممثلة اما الممكنة الانعقاد بالكاف والنون كما وقع في لام فمي اضعاف
ذلك كما ستطلع عليه الها الى الصفة اما بال كالحسن او الفوليين في المقترنة بالصفة
الها للتعريف او موصولة او اي في قوله في الاوضح كما مر اما المعمول مع كل منهما له ستة
احوال لانه اما ذو ال كالوجه او ذو اضافة وهما تحته اربعة اقسام لانه اما ان يكون
ذا اضافة لضمير الموصوف كوجهه وعلى هذا المتن اقتصر ابن الحاجب في الكافية او ذا اضافة
الى اسم مبهم اي الى ذي ال كوجه الاب والى مضاف لضمير الموصوف كوجه ابيه او ذا اضافة
الى مجرد من ال والاضافة ومعه ضمير مقدر كوجه اب ايله وهذه الثلاثة لم يذكرها
ابن الحاجب فلذلك جعل المسائل ثمانية عشر الها الحاصل من ضربها في الوجهين الاولين
للصفة ثم في اوجه الاعراب الثلاثة ثمانية عشر ومجردا بالرفع عطف على ذو ال اي ويكون
مجردا وبعد ضمير مقدر نحو وجها اي منه وقسمة المعمول الى مقرون بال او مضاف ومجرد
منهما حاصرة ايضا فهذه الثمانية عشر صورة حاصلة من ضرب حالتي الصفة اللتين هما
اقترانها بال وتجريدها منها في ستة احوال المعمول المذكورة واعلم ان حكم المعرف باللام
حكم اذا كان مضافا الى المعرف بها او مضافا الى المضاف اليه بها فحكم الحسن الوجه
حكم حسن وجه الاب وحسن وجه اب الغلام وكذا الوزدت وحكم المضاف المعمول لضمير
الموصوف حكم المضاف الى المضاف اليه وهلم جرا فحكم حسن وجهه حكم حسن وجه غلامه
وحسن وجه الى غلامه وكذا الوزدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا كقوله
ترجيك قطاب الجيب منها ورجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة
الى الضمير حكم المضاف الى المجرد عنها بالغا ما بلغ فحكم حسن وجه حكم حسن وجه غلام وحسن
وجه ابي غلام وكذا الوزدت وهذا الاعتبار تزيد عدة الصور ويظهر وجه اقتصار
ابن الحاجب على ما مر وهو اي المعمول يكتسب الاعراب مع كل منهما اي من الاثنتي عشرة
اما مرفوع او منصوب او مجرور وهذه قسمة حاصرة ايضا فهذه ثلاثة احوال مضروبة
في الاثنتي عشر تحصل ستة وثلاثون وزاد بعضهم في اقسام المضاف رابعة اخرى وهي
اذا الاضافة الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه مرفوقك مررت
بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه واذا الاضافة الى ضمير معمول صفة اخرى
نحو جميل غلامها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل غلامها واذا الاضافة الى موصول
نحو كريم رجلا غني غلام من قصر قول الشاعر فجع بها اهل الاخبار منزلة
والطيبي كل ما التاث به الازر والمضاف الى موصوف نحو رايت رجلا حديد سنان
رمح يطعن به وزاد في المجرد من الاضافة وال وتجهين غير ما مر ان يكون موصولا
كرايت رجلا جميلا ما استمل عليه من الصفات قال اسيلات ابدان دقاق خصورها
وتجرات ما التفت عليه المآزر او موصوفا نحو رايت رجلا طويلا رمح يطعن به قال
ازور امرا مجا نوال اعنق لمن امة الدهر فصنه ستة اوجه اخرى
مضروبة في حالتي الصفة ثم في اوجه الاعراب الثلاثة تصير ستا وثلاثين الجملة

بدونها كحسن وفره قسمة حاصرة
وتعبيره بال وبدونها لانطباقه
على كلا م م

الا ثنتي عشرة

قوله الى موصول

اثنان وسبعون صوغ ويضم اليها صورة لو كان للمعمول ضمير او هي ثلاثة ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة وخلت من ال كمررت برجل حسن الوجه جميل الثانية ان يفصل منه وهي مجردة من ال نحو قريش بجا الناكدية وكرامهم بها الثالثة ان تباشره وتكون بال نحو مررت برجل حسن الوجه الجميل فالجملة خمسة وسبعون صورة ثم الصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او تكسير فهذه ثمانية مضروبة في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت الصفة المرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في ستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعتها من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعة بنوعيه والى مؤنث ومثناه ومجموعة بنوعيه كانت ثمانية اذا ضربت في الف وثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربع مائة ويستثنى من هذه الصور الصغير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره مائة واربعون فالباقي اربعة عشر الفا وماتان وستون وحكى نقل ذلك الجوهري في شرح الشذور قال وفي قوله ويستثنى نظر وكان يشير الى ان جمع بنوعيه لم يذكر في ذلك الا بالنسبة الى الموصوف والصفة لا في المعمول الذي هو جملة الصغير حتى يستثنى بالنسبة اليها ذكر قبيل هذه المسائل الستة والثلاثون المفصلة في المتن قسمان صحيح وممتنعة فالصحيح منها اثنان وثلاثون والممتنع منها اربعة اشار الى ضابطها بقوله ان تخفض المعمول المجرد من ال ومن الاضافة لما فيه ال بصفة اي باضافتها له بقيدين في الصفة اشار اليهما بقوله معربة بالحركات اي دون الحروف مقرونة بال وذلك كمررت بالرجل الحسن وجهه الحسن وجه ابيه الحسن وجه الحسن وجاب فالصفة في كل من ذلك مقرونة بال معربة بالحركات والمعمول مجرد منها ومن الاضافة لما هي فيه وانما امتنعت لان الاضافة فيها لم تفد تخصيصا كما حذف التنوين كما في نحو حسن الوجه اذ التنوين في الصفة من اجل اللام حتى تحذف ولا تحلصا من حذف الرابط كما في نحو حسن الوجه لوجوده لفظا في الاولتين وتقديرا في الاخيرتين.

وقيدا الصفة لكونها تعرب بالحركات وهو قيد قال في شرح اللمحة قال ابن مالك ولا بد للاحتراز من المعربة بالحرف نحو الزيدان الحسنا وجها ووجاب والزيدون الحسنو وجها ووجاب وبكونها مقرونة بال عن المجردة منها كحسن الوجه فيجوز الخفض في الصورتين بالاضافة لحصول التخفيف بحذف النون في الاولى وفي الثانية بحذف التنوين ومن تخصيصه امتناع خفض المعمول باضافة الصفة اليه بما ذكر يعلم جواز الخفض باضافتها اليه فيما عدا ذلك من الصور وان اضافة الصفة لمعمولها مطردة وان كان فاعلا في المعنى فليست ممتنعة ولا مستقبحة بخلاف اسم الفاعل من المتعدي فان اضافته لمرفوعه كما مر ممتنعة ومن اللازم قاصرا وان كانت جامدة الا الهما لحسن لان الصفة مطلقا لا تضاف لمرفوعها الا بعد تحويل الاسناد بدليل انه يقبح في نحو حسنة الوجه انه لولم يقدر كذلك يلزم اضافة الشيء الى نفسه لكونها نفس المرفوع فاذا قلت زيد حسن وجهه حسن ان يقال حسن الوجه ان حسن وجهه جاز ان يسند الحسن الى جملة مجازا بخلاف زيد كاتب ابوه للحسن لك ان يقال في زيد كاتب الاب للان من كتب ابوه لا تسند الكتابة اليه الا لمجاز بعيد وهذا اقتضاء ابن مالك في

تمرين

مفرد مذ

نحو مذ

نحو مذ

في علامة زيد لان اضافة الصفة لفظية كما مر ولا تخفيف مذ

تعريف الصفة المشبهة على ما تحسن اضافتها لمرفوعها في المعنى لكن مر في كلام الرضي ما يخالفه
نفسه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى لسببيه لكون
تلك الصفة في الملفوظ جارية على صاحبها خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن لوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها
نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقوبهم فيحسن ج ان يحمل صفة سببية كصفة
نفسه فيستتر ضمير في صفة سببيه كما يستتر في صفة نفسه فيخرج السببي عن ظاهر
الفاعلية الى النصب والجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون
بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر الصفة على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن
او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو زيدا حمراوان لم يجز استتار ضمير في
السبب فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الخ وزيدا بياض النور لانه لا معنى لجعل الاثر صاحب
سبب متصف بالوصف المذكور ولا تدل صفة سببه على صفة نفسه فكيف يضمر في
صفة سببه صفة نفسه فان قيل السير الصفة في نحو زيدا حمراوان تدل على صفة له في
نفسه وهي كونه صاحب نور قلنا معنى كونه صاحبا مفهوم من كون النور سببا لزيد لا من
صفة السبب هذا كله من كلام الرضي وصرح بمثل فيما اجرى مجراها الصفة من اسم الفاعل
والمفعول اللازمين كما سيأتي ومنه اخذ الشيخ سعد الدين في قوله في حاشية الكشاف
عند قوله تعالى بديع السموات والارض ان الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند
صحة تحملها الضمير صاحبها انتهى ولا يمنع حسن وجهه بجره مطلقا اي لا في الشعر
ولا في النثر خلافا للمبرد في منعه ذلك فيهما ولا في النثر خاصة خلافا لسيبويه في منعه ذلك
فيه ومنه الحديث اعور عينه اليمنى وخصه سيبويه بالشعر كقوله على اننى مطروف عينيه
كلتا ه نضدى من البيض الحسان قتيل وانما صح بهذه المسئلة وان كان تكلم
امتناعها مفهوما مما مر للتنبيه على ما فيها من الخلاف وما ذهب اليه من الجواز مطلقا
هو مذهب الكوفيين وصاحب التسهيل لكن على قلة وقضية تخصيصه امتناع الاربع المذكورة
جواز نحو حسن وجه برفع وجه ومنه ما انشده الفراء عن بعض العرب بيوت ودينار
وشاة ودرهم فهل انت مرتهن ما هنا راس وفي الافصاح للخضراوي ان مثل ذلك
لا يجيزه احد وليس بصحيح فجواز مذهب الكوفيين نعم اكثر البصريين على المنع واختاره
ابن خروف وتنقسم المسائل الصحيحة الى حسنة وضعيفة وقبيحة ومعرفة ذلك مبني على
الضمير لانه اما ان يكون في الصفة او في المعمول فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا
نحو وجهه والوجه منه وان كان في الصفة وذلك حيث لم يرفع الظاهر كما مر اذا تقرر ذلك
فضابط الباب كما في الارتشاف وغيره ان ما تكرر فيه الضمير من المسائل كالحسن وجهه
الوجه وحسن الوجه برفع الوجه في جميعها فضعيف وما وجد فيه ضمير واحد فهو قوي كالحسن
وجهها وحسن وجهها والحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيها والحسن لوجه وحسن الوجه
وحسن وجه بالجر على الاضافة فيها الا ما اتفق على منعه وهو الحسن وجهه من المكرر والحسن وجه
من المنفرد على ان الفراء قال ان القياس يقتضي جواز الحسن وجه وقال السيرافي لا تبعد

نحو

نصب المعمول او مروي عنه نحو الحسن وجه
وحسن وجه والحسن وجه

اضافة المعرف الى المنكر نحو يا حسن وجه فحسن معرف بالنداء والاصح انه لا تشبيه لها باسم
الفاعل في حالة الرفع بل رفعها للمفعول تحملها على الفعل والمانع من العمل والمانع من
باسم الفاعل الا اذا انتصب ما بعدها او انخفض وهذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب ابو
ابو العلا والاستاذ ابو علي الى انها مشبهة سواء نصبت ام خفضت قال في شرح اللمحة فعند
الاول كل شيء دال على الحدث جاز ان يرفع الفاعل وعند الاخرين الصفة لا يبقى لها ان ترفع
حتى تكون كالمضارع في حركاته وسكناته وموافقته له في زمانه والجارة منتفية هنا اي
فلم يبق الا التشبيه بالصفة التي كذلك فعلى القول الاول يجوز مررت برجل قائم ابوه امس وعلى
الثاني لا يجوز واختلف في مرتبة الرفع والنصب والجر فذهب السهيلي الى ان الخفض اشبه عن
الرفع والنصب اشبه عن الخفض وذهب الاستاذ ابو الحسن ابن الرماح وابن هشام الخضراوي
الى انه يمكن ان تكون الاضافة من رفع وان تكون من نصب والاصح الذي ذهب اليه الاستاذ
ابو علي واشار اليه الرضي ان الخفض في نصبة الصفة الرافعة للظاهر هي نفس المرفوع
لها فالضارب في قولك زيد ضارب غلامه عمرا هو غلامه فلو كانت الاضافة عن رفع كان
كاضافة الشيء الى نفسه وقد تقرر كما مر انه لا يضاف الشيء الى نفسه بل الما قصدوا اضافتها
اليه جعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى
ان الضارب في المثال غير عمرو فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كان اضافته كاضافة الاجنبي
فنصب المعمول ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر فالنصب توطئة للجر وهذا قال
الرضي كان القياس امتناع حسن وجهه لا في الشعر لانه تمهيد للجر وهو ممتنع كما مر وليس النصب
مقصودا لذاته قال في شرح اللمحة مما يدل على ذلك قولك مررت بامراة حسن وجهها
وحسنة الوجه فتذكر الصفة اذا رفعت وتؤنثها اذا خفضت فدل على الهاء في حالة الخفض
متحملة لضمير الموصوف كما اضافك لك اذا نصبت فقلت حسنة وجهها والاصح الذي عليه سر
والبصريون كما في الارتشاف ان نحو الحسن الوجه من مرفوع الصفة المقرون بال على حذف
الضمير العائد على الموصوف اي منه وان كان الحذف منها ليس بقوي كما مر بما مع حذف ما يجر
معه لامتناع خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف مذكورا او مقدرا ان ذلك على نيابة
ال عنه اي عن الضمير خلافا للكوفيين ونسبه بعضهم الى سر والبصريين وعليه جرى الحم في باب
كابسط تمة وعلى القولين فالوجه مرفوع على الفاعلية ولما كانت نيابة ال عن الضمير فيما هو
شرطه قبيح عند البصريين جوازا الفارسي ان يكون المرفوع بدلا كما مر فكان كما قال الرضي
كمن غسل الدم بالدم لان بدل البعض والاشتمال لا بد فيهما من ضمير العائد منه في الاغلب ولهذا
قال ابن مالك الحاجة الى الضمير في البدل كالحاجة في السببي المرفوع بما جرى على ما هو من سببه فقد
قامت الالف واللام مقام الضمير على كل تقدير انتهى وتوان جعلها عوضا عن الضمير في باب
البدل كما نقله عنه ابن خروف الا ان البدل بها غير مطرد كما مر تنبيه الصفة اذا كان
معناها للموصوف حقيقة رفعت ضميرا كما تقدم في الخبر وسيأتي ايضا في النعت واعلم يذكروا
ان معمولها يكون ضميرا مستترا لها الا لتحمل فيح من حيث كونها صفة مشبهة بل صفة مطلقا
وان كان معناها للموصوف مجازا او هو في الحقيقة للسببية كما في هذا الباب فان رفعت الضمير

الجمهور وذهب

إذ نصبه

لا

الجر

وانجرا المعمول وانتصب طابق الضمير الموصوف في افراده وتذكيره وفروعهما تقول مررت برجل حسن الوجه ورجلين حسني الوجهين وبامراة حسنة الوجه وبنساء حسنات الوجوه مالم يمنع مانع كون الصفة لا تقبل التذكير ايضا او التانيث كجريح او التثنية والجمع كفعل من وكالمصدر في افصح اللغتين فان رفعت السببي جرت في ذلك كجرى الفعل تقول مررت برجلين حسن غلامهما وبرجال حسن غلامهم وبامراة حسن غلامها وبرجل حسنة جاريته كما يقال حسن وحسنت ويجوز تانيثها وجمعها على لغة يتعاقبون والاصح امتناع تشبيه الفعل اللازم بالمتعدى فلا تشبه به اللازم مطلقا عن التقييد بالمتعدى بالحرف الاتي في الوصف وهذا ما ذهب اليه الشلوبين لعدم ثبوت ذلك في لسانهم واجاز بعض المتاخرين تشبيهه بالمتعدى كما شبه وصغه باسم الفاعل المتعدى تمسكا بما سياتي مع جوابه وعليه تقول زيد تفقا الشحم واصله تفقا لحمه اضمرت في تفقا ثم نصبت الشحم على التشبيه بالمفعول به والاصح امتناع التشبيه الوصف من اسم الفاعل والمفعول والمثال المتعدى بالحرف اى عدم معاملته معاملة الصفة المشبهة كمررت برجل هار ابوه خلافا للاخفش في اجازة ذلك فتقول هار ابوه بزيد واختار طائفة من النحاة وصحه ابن عصفور وان اصح الجر في الفعل بما ورد في الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء بضم التاء ونصب الدماء على التشبيه بالمفعول به والتمييز فالجواب لانه مؤول بتضمين تهراق معنى تصب والدماء مفعول به وقال ابن مالك على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء الفا فتقول هم جاراة وناصاة وسقاة وولاه المصران هذا شرطه تحريك الياء كجارية وناصية وتقي وجرم كعمر بانه تمييز على زيادة ال واختار التسهيلي انه مفعول تهراق قال لكن العرب تعدل بالكلمة الى وزن ما هو في معناها وهي في معناها صحيح في الوصف المتعدى بالحرف بقولهم هو حديث عهد بالوجع وغضبان لاب على زيد فالجواب في الاول ان تعلق بالوجع بمهد للحديث وفي الثاني يتعلق الظرف بمحذوف لدلالة الصفة عليه اى غضب على زيد واما الوصف المتعدى لواحد نحو هذا ضارب ابوه زيدا في اسم الفاعل وزيد معطى غلامه درهما في اسم المفعول لان المراد بالمتعدى لواحد منه كما قال الرضي هو ما كان من الفعل المتعدى لاثنين او بالمتعدى منه ما كان من المتعدى لثلاثة اما اسم المفعول من المتعدى لواحد كمضروب الغلام فهو غير متعد وسياتي في المتعدى لواحد من الوصف اقوال احدها المنع مطلقا وثانيها الجواز مطلقا فتقول هذا ضارب الاب زيدا وهذان القولان هما المطويان تحت قوله ثالثها وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع التفصيل فيمتنع التشبيه ان ذكر المفعول فلا تقول زيد ضارب الاب عمرا ويجوز ان حذف المفعول اقتصارا اكتفاء كزيد ضارب الاب وبذلك جاء السماع قال الراجز الكلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم يمناع وان حرما وقال بالحزن بابا والعقور كلبا فلم يذكر مفعول الراجز ولا مفعول العقور والحزن ضد السهل اي صعب الباب عقور الكلب وفصل البطليوسي الخلاف بحال ذكر المفعول وقال عند حذفه لا خلاف في جواز التشبيه وفي كلام الرضي عكس ذلك فانه قال بعد ذكر حكم اللازم من اسمي الفاعل والمفعول

ما نقله واما اذا كان منصوبا بين مخفوضين نحو زيد ضارب غلام عمرا او ضارب عمرو غلامه ومعطي غلام درهما او معطي عمرا ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجرها تفاقا للابتشه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل وامن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم تمتنع عندنا من على نصب الفاعل او جره اجراء لمجرى حسن الوجه ومنعه غيرهم انتهى وعلى التقييد بامن اللبس جرى في التسهيل بالنسبة الى اسم الفاعل ولو كان متعديا لاكثر من واحد ونقله ايضا عن الفارسي لكن قال ابو حيان ان الفارسي لم يقيد بذلك ويوخذ من اقتصار من اقتصار على ذكر الوصف المتعدي بالحرف او بنفسه لواحد كسبب اختلاف في ذلك امران احدهما ان اللازم منه يجوز تشبيهه عند القصد الى ثبوت معناه كما يشير اليه كلام التسهيل والاوضح او مطلقا كما مر عن الرضي في باب اسم المفعول سواء كان اسم فاعل كفاهم الغلام وشاتج النسا او مفعول كمحمود المقاصد ومضروب الغلام قال في الارتشاف اسم المفعول من المتعدي الى واحد بنفسه دخل في هذا الباب وهو فرع من باب الصفة فاحكامه ولا نعلم خلافا في ذلك انتهى وعبارة التسهيل تقتضي ان فيه خلافا لانه عبر بالاصح الثاني ان المتعدي لغير الواحد لا يكون من هذا الباب قال في الارتشاف اذا كان الفعل يتعدى لاثنين او ثلاثة فلا يجري اسم فاعله ولا اسم مفعوله مجرى الصفة في هذا الباب تقول زيد معطي ابوه عمرا درهما وزيد معطي ابوه درهما فلا يجوز معطي الاب عمرا درهما ولا معطي الاب درهما هم الى الثلاثة انتهى وظاهره انه وان لم ينكر عليه الفاعل الا ناب عنه متعد وقد صرح بذلك في الثاني ابن عقيل وانه لا خلاف في ذلك كما صرح به بعضهم وهو مخالف لما مر عن الرضي في اسم المفعول من المتعدي لاثنين ولابن مالك حيث اجاز في اسم الفاعل ولو كان متعديا لاكثر من واحد تنبيه اذا عومل اللازم من اسمي الفاعل والمفعول معاملة الصفة المشبهة بما يجوز استتار الضمير فيهما مستقلا من معمولها ثم نصب المعمول وجره اذا كان يحصل الموصوف بهما المتقدم وصف بالتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قايم ابوه ولا قايم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوكه الخ ولا مشروب ماء الخ بجر المعمول اذ لا يحصل في الاغلب بمثل هذا الموصوف المقدم صفة قال الرضي تكملة قد شبه الجامد لتاويله بالمشتق قالوا ومن هذا مهبل عسل ماء او عسل ماء اي حلو ومررت بقرشي ابوه او الاب اي منتسب وقال الله والمهر المعدني لا بيت وانت غرثا الا ابا اي منقب وقالوا مررت برجل الحي عشرة نفسه وقال كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساكسوها فاذا رفع الظاهر لتاوله بالمشتق جاز كما قال ابو حيان ان ينتصب تمييزا او طالا بعد كقولك تخبرنا بانك اجود وانت البلكسا بنا لصوقا والبلكسا حشيش يلصق بالثياب وفي الفرع اذا قلت مررت برجل اتعلم ترفع الظاهر فلا تقول لسد بوقال فانما قوله سل المرء عبد الله اذ فر جهل اي كتيسا في الحرب كبش فراعها ولو قام لم يلق الا حبة بعدها ولا قي اسود اقصر هل ومصاعها فقال قوم قصرها ومصاعها بدل من فراعها وقيل بدل من مرفوعان باسود والقصر الكسر والمصاع القتل واعلم ان المصرح به هذا الكتاب من ابواب بنية المصادر والصفات لانها من مباحث

وغيرهما هم

كاحكايه هم

تقول زيد معطي ابوه عمرا درهما وزيد معطي ابوه درهما فلا يجوز معطي الاب عمرا درهما ولا معطي الاب درهما هم

علم

اسم التفضيل

علم الصرف باب اسم التفضيل وهو الصفة بالمعنى السابق فيشمل سائر الصفات المتقدمة فاخرجها بقوله الدالة على المشاركة اى مشاركة الموصوف به لغيره فى المعنى اى المصدر المشتق منه فعل والزيادة اى صاحبه على غيره فيما ذى فى ذلك المعنى المشتق منه وينتقض بنحو ابيض وزايد وفاضل وطايل اى مزايدة الطول ونحو ما اسم الفاعل المبنى من باب المغالبة والاولى كما قال الرضى ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل اى المصدر ويدخل فيه خير وشر لانهما يختصان فى اخير واشر ولذلك قد يستعملان على الاصل ويستعمل على احد الثلثة اوجه لا يخلو عن احدها ولا يجتمع فيها اثنان اما معرفا بال او مضافا او نكرة مع من ملفوظا او مقدرة فالى الاول مع احكامه اشار بقوله وجب مطابقته لموصوفه فى الافراد والتذكير وفروعهما ان كان مقرونا بال نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان او الزيدون الافضلون والهندات الفضليات او الفضل فاللام المذكور اشارة الى معين مذكور قبل لفظا وحكما وهو المفضل عليه فهى العهدية ولا يجوز ان تكون هنا للام فى اسم التفضيل الا للعهد لما يجرى عن ذكر المفضل فلا يتم فهم المقصود الا منه ومن وصفه وهو تفضيل الشئ على غيره ولذلك لا تجامع من الداخلة على المفضول لاغنائها عنها اى الاخيرة فى افادة ذكر المفضول واما قوله ولست بالاكرم منهم حصرا فانما يعرف للكاثر مخرج على زيادة الا وعلى ما متعلقة باكثر نكرة محذوفا منه لام الكمال المذكور والى الثانى مع حكمه اشار بقوله وافراده اى وجب افراده وتذكيره سواء كان للمفرد او لغيره وللذكر او لغيره ان اضيف لنكرة جامدة كانت او مشتقة ويلزم فى المضاف اليه ان يطابق ما اسند اليه افعل نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين وهند افضل امراة والزيدان افضل رجال فيجب افراد افعل اذ معنى افضل رجل افضل من كل رجل فيسر فضله بفضل فحذف من الاول واضيف الى ما كان كل مضافا اليه وكذا البقية ولا يجوز ترك المطابقة واجازا بن مالك افراد المشتق مع عدم افراد ما قبل افعل وحمل عليه قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به اذ المعنى اول من كفر به وقد تضمن الافراد والمطابقة ما انشد الفراء اذا هم طعموا فالطاعم واذا هم جاعوا فشر جياع واما قوله تعالى ثم رددناه اسفل سافلين فانما جمع وان كان ما قبله بلفظ الافراد وهو الانسان لان المقصود به الجنس بدليل الاستثناء منه ويجب ان تكون النكرة المضاف اليها افعل من جنس ما اسند اليه فعل فلا يجوز زيد افضل امراة الا ان استعمل عطف على قوله ان اضيف اى وجب افراده وتذكيره ان استعمل من التفضيلية بيان جات بعد جارة للمفضول ولو كانت مقدرة ولا تصاحب لا العارى من ال والاضافة كما تشعر به اداة الانفصال فيلزم افعل صيغة المفرد المذكر نحو قوله تعالى اذ قالوا ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ومن استعمالها قوله تعالى والاخرة خير وابقى وجا البانها وتقدم ما فى قوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز نفرا ومن جعلها عند سر لا يبتدا الغاية وقد اثبت سر بحيث للغاية كما سر فضل ان تكون كذلك بعد افعل نحو زيد افضل من عمرو اى ابتدا التفضيل وانتهى بذكره فى الارتشاف وانما لم يطابق المستعمل بمن فلم يتصرف فيه لشائبته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلى غير المتصرف امّا لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل فلذلك يبنيان من اصل واحد كما سيأتى ولا يفصل بين من وافعل باجنبى لانهما كتاء التانيث المتضايفين

والزيدون افضل رجالهم

قوله م

ولا تخلو من التبعيض وذهب المبرد والاخفش الى انها لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض وذهب ابن ولاد الى انها لا تكون بعد افعل لابتداء الغاية م م

ويفصل بالتمييز نحو انا اكثر منك مالا وعجز ونحو النبوة اولى بالمومنين من انفسهم ولحراقرب اليه من حبل الوريد واجتمع اربعة فصول في قوله ما رايت ابسط في عضّ الزمان يدًا للناس بالخير من عمرو ومن بشر وقد يفصل بينهما بلو ومَا اتصل بها كقوله ولَنعْمَ اطيب لو بذلت لنا من مالِهِ مِنة على حُرٍّ وجوازا لفصل جاروا التفتن بم عليه كسيأتي ونجوز لو جهان المطابقة وتركها ان اضيف افعل لمعرفة بقيدين زادهما في التسهيل وهما تضمن اضافته معنى من وكون افعل غير منسلخ عن معنى المفاضلة فالمطابقة كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها ومَا نتركَ اتبعك الا الذين هم اراذلنا وتركها كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة وهذا هو الافصح والغالب بل اوجب ابن السراج وابن الدهان وابن يعيش لازم مثل المضاف لمن في ذكر المفضول بعد واجابوا عن الايتين بان الفعل لم يضمن معنى من بل المقصود به المعروف بذلك وقال في الاوضح ان قدر بعضهم ابن السراج سفعولًا ثانيًا ومجرميها اولًا فيلزمه المطابقة في المجرد وزعم الجوالبقي ان المطابقة افصح واعترض على صاحب المفصل في قوله فاخترنا افصحهن وقال الاولى فصحاهن لانه الافصح كما شرط في الكتاب انتهى واتما حذف المضاف اليه المذكورة بعدًا وفي غيره من كتبه امّا الاول فبناءً على رأي البصريين على عادته في انباعهم غالبًا ان افعل اذا اضيف لمعرفة لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلا يكون الا بمعنى من ولذلك منعوا يوسف احسن اخوته لان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف فلا يكون بعضهم بخلاف احسن ابنًا يعقوب فيجوز وامّا جاز الكوفيون الاول على معنى انه الاحسن من بينهم فليس على معنى من بل على اختصاص الموصوف بافعل التفضيل وح فلا يكون افعل بعضًا مما اضيف اليه وعليه قول زيادة الحارثي (ارقيم ما مثلنا خير قومهم) اقال به منا على قومهم خرا وقوله يا خير اخوانه وما استعمل من افعل الاستعمال الطابق ما هو له لزومًا فتقول الزيدان احسنا اخوتهما وكذا البواقي وامّا الثاني فاعتمادًا على ما ذكر فيما بعد من وجوب المطابقة مع الخلاف في جواز انسلاخه عن معنى المفاضلة فالطلاقه مقيد بما عدا المنسلخ لذكره فيما بعد ويكثر تقدير من اي حذفها مع المفضول به وتقديرها وعبارة التسهيل حذف المفضول ان كان افعل خبرًا اما في الحال كقوله تعالى وللاخرة اكبر درجات واحسن تفضيلًا اي من الدنيا ومنا الله اكبر وقوله بيتادعائهم واطولهم قال الرضي ويجوز ان يقال في مثل ذلك ان المضاف اليه محذوف اي اكبر كل شيء واعزه عامة ولم يعوض عليه التنوين لان افعل غير منصرف فاستتبع ذلك انتهى وفي الاصل نحو قوله تعالى انما عند الله هو خير لكم ان كنتم تعلمون وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرًا واشار بقوله يكثر الى جواز ذكرها مع العلم بها قيل نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة وقد جاء الامران في نحو انا اكثر منك مالًا واعز نفرًا اي منك وقيل اي تقديرًا كما مر ان كان افعل وصفا اوحالًا فالاول نحو قوله تروحي احذران تقتلي غدًا بجنبي باردٍ طليل اي تروحي وجوزوا اني مكانا احذران تقتلي فيه من غيرك والثاني نحو قوله دنوت وقد ظننا كالبدر اجملا فظل فؤادي في هواك مُعلَّلًا اي دنوت اجمل من البدر وقد ظننا كالبدر فاجمل حالًا عما هو دنوت وزعم الرماني ان الحذف لا يجوز الا في الخبر ولا يجوز في الصفة كمررت برجل افضل من عمرو ومن

تقديرًا

اكابر هم

واعطفه عليه راضيا وغضبانا فهذا مثل يوسف احسن اخوته هم

اعزّ هم

كالبدر

تقديرها في غير ما ذكر قوله تعالى انه يعلم السر وأخفى واجاز البصريون اذا كان فاعلا نحو جاءني افضل واسمان نحو ان الله اكبر ومنعه الكوفيون **وتتقدمه** اى يتقدم على اسم التفضيل من ومجرورها وجوبا ان جرت استفهاما اى اسم استفهام **نحو انت ممن افضل** ومثله المضاف اليه نحو انت من غلام من افضل ذكرها الفارسي قال ابن مالك وهي من المسائل المغفول عنها ويجب سبق من والحالة هذه على ما كان افعل جزءا له كامثل ونحو من كان زيد افضل ومن ظننت زيدا افضل ولا يجوز التوسط فلا يقال زيد من افضل ولا اظننت زيدا من افضل او جرت غيرها اى غير الاستفهام ونحو فلا تتقدم عليه في الشعة الا ظاهر من تمام معناه بل يجب تاليه كزيد افضل من عمرو او تلى معموله كقوله تعالى النبي اولى بالمومنين من انفسهم ازواجه امهاتهم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المومنين وقوله فانا ارينا العرض احوج ساعة الى الصون من مديط يمانية **وقد تتقدم عليه في الضرورة** اى في الشعر دون الكلام الا نادرا ولا تجامع من المقرون بال كما مر ولا المضاف الى غير ما تقيد به كقوله نحن بما لوديّ اعلما بناء كعلم الجياد في يشدف لانه على نية طرح المضاف اليه **فصل في احكام اسم التفضيل في العمل وما ينكر** وتعدى قاصره اى اسم التفضيل المبني من فعل قاصر **بالحرف المعدي لفعله** ذلك فيتعلق به الجار كتعلقه بافعل التعجب به كزيد اعلم بالفقه من عمرو وازهد في الدنيا من خالد وانا اقوى بالناس من بكر واضرب لبكر من غيره لان افعالها تتعدى بالحروف المذكورة ويعدى متعديها المبني من فعل متعد لا ينصب المفعول به كما ينصبه فعله بل يتعدى اليه باللام اى لام التقوية كزيد اضرب لبكر من خالد فاكد دخول هذه اللام لتقوية المصدر والوصف فههنا اوجب لان التفضيل امنع منهما في العمل ويتعدى الى المفعول الثاني من باب اعلم وكسا باللام ويبقى الثاني منصوبا بفعل مقدر مدلول عليه بافعل من عند البصريين وبافعل عند الكوفيين نحو انا اكسي منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا ولا ينصب المفعول بنفسه اتفاقا كما قال المص **نحو قول الشاعر ولم ار مثل الحي حيا مصبحا** ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا **اكر وأحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا** هو بالنصب القوانس هو على حذف فعل محذوف دل عليه بافعل اى نضرب القوانس ولا يقدر باسم التفضيل لانه اذا لم يعمل المذكور في المفعول فكيف يعمل المقدر ومثله قوله فما ظفرت نفس مرئ بمنتهى المنى بأبذل من يحيى جزيل المواهب اى ببذل جزيل المواهب وشبه المفعول كالمفعول لان افعل لم يضف الى ما هو فاعل في المعنى كالحسن الوجه حتى يكون النصب توطئة للجر وقد يعدى اسم التفضيل المبني من المتعدي بغير اللام والى بالاستثناء في قوله الا ان افهم اسم التفضيل علما بشيء او جهلا به فيعدى بالباء نحو زيد اعلم بالنحو من عمرو ومثله اعرف وادرى ونحوهما لان الافعال منها بما تتعدى اليه بحرف نحو علمت به وجهلت به ويجوز اللام نحو انا علم منك طذا وزيد اجهل بالنحو من عمرو او انهم حبالي **او ببغض له فيعدى بالى للفاعل** في المعنى اى المحب والمبغض نحو زيد احب الي واشهى الي او انعم لي واكرم الي من عمرو لان افعالها تتعدى الى المحب والمبغض باللام كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر ويعدى **باللام للمفعول** نحو هذا ابغض لبكر من عمرو فابي واللام في ذلك لتبيين

اسم ص

الا وهو مضاف ص

الفاعل من المفعول فاذا قلت ما احسنني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل المحبة
او البغض وهو مفعولها وان قلت الى فلان فالامر بالعكس واما المفضول فيتعدى اليه من
اي فعل كان ممن وهذا المفعول هو الذي حصل الفعل بقوعه على هذه الصفة هذا حكم
عمل اسم المفعول واما في الفاعل فاشار اليه بقوله ولا يرفع في الغالب ظاهرا فلا
يقال مررت برجل افضل منه ابوه بجر افضل ورفع اب به بل ترفعه على ان يكون خبرا مقدما
لابوه فيرتفع الاب بالابتداء لا بالابر الا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه وغيره واحترز بقوله
غالبا وذلك هو في التنكير بافعل التفضيل التعجب فيلزم التذكير ورفع المضمر المستتر
كما يفهم من تخصيصه الظاهر وانما رفع المضمر باطراد كما ذكرنا قال الرضي لان مثل هذا العمل
لا يحتاج الى قوة العامل كيف وقد شرط مع الاضمار الاستتار كما مرفوع ثم كما ذكره المصنف
ولذا لم يرفع المنفصل لانه كالظاهر وهو لا يرفعه الا اذا دخل اسم التفضيل محل فعل بمعناه
فانه يرفع الظاهر عند جميع العرب كما في مسئلة الكحل المعروفة والى ضابطها اشار
بقوله وسواي لا يرفع اسم التفضيل الظاهر قياسا الا والحال انه سبوق بنفي
او ما في معناه والمرفوع به اجنبي مفضل على نفسه اي نفس الظاهر اي على ضميره
المذكور والمقدر باعتبارين نحو قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد لان المعنى ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد كذا قيل
وفيه بحث ذكره الرضي فضمير منه في المثال هو المفضول وهو عائد على الكحل المرفوع باحسن
والمفضول هو الكحل والكحل هو الزايد في الفضل فهو فاضل ومفضول والمفضول هو الفاضل
ولكن اختلف محله فمفضل في محل اخر وهو باعتبار الاول فاضل وبالثاني مفضول قال في شرح
السدور ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم في عشر المحجة
وقولهم ما رايت امرا احب اليه البذل منه اليك يا بن سنان قال ولم يقع هذا التركيب في التنزيل
والاصل فيه ان يقع الظاهر المرفوع بفاضل بين ضميرين اولهما الموصوف وثانيهما للظاهر كمثل
وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اتما على الظاهر وعلى محله او على ذي المحل فتقول من كحل
عين زيد ومن عين زيد ومن زيد فتحذف مضافا او مضافين والاصل منه في عين
زيد فاختصر لوضوح المقصود وقد لا يؤول بعد المرفوع بشئ فتقول ما رايت في عين زيد
احسن فيها الكحل وقد يحذف الضمير الاول نحو ما رايت قومما اشبه بعض ببعض من قومك
والاصل ما رايت قومما ابين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض ثم حذف شبه
وما اضيف اليه وما يقتضيه فصار ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك وهذا
التقرير كله يرشد اليه المعنى مع العلم باصل التركيب الذي يعطيه وقالوا ما احد احسن به
الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم اضافوا الجميل الى
زيد للابسته اياه ثم حذف المضاف ومثله ولم تر في الناس من رفيق اولى به الفضل
من الصديق الاصل من رفيق لاية الفضل بالصديق ثم من فضل الصديق قال ابن مالك ولم
يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر الا بعد نفي قال والباس باستعماله بعد ما واستفهام
فيد معنى النفي نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل احق به الحمد منه بمحسن

التفضيل في ح

لشبهه ح

فيه ح

في محل على نفسه ح

قوله ح

نعم من الصديق ح

ابين فيهم ح

للابين

بعضهم في قومك

ليمن ولا يطرد تا ويله اى اسم التفضيل قد يستعمل عاريا من ال والاضافة مجردا عن التفضيل
موولا. مما لا يشاركه فيه من اسم الفاعل نحو قوله تعالى ربكم اعلم بما فى نفوسكم او صفة مشبهة
نحو قوله تعالى وهو الذى يبدؤا الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه لان المعنى ربكم عالم بما فى
نفوسكم وهين عليه لا عادة اذ لا تفاوت فى نسبة المعلومات والمقدورات الى الله تعالى
وقدرته حتى يكون بعضها اعلم واقدر من البعض الاخر وكقوله تعالى رب السجن احب
الى وقوله حسان فشركما لخيركما الفداء او قولهم العسل احلى من الخل والاصح كما قال الرضى
وجزم به المصنف ان هذا الاستعمال لا يطرد بل هو مقصور على السماع خلافا للمبرد فى دعواه
اطراده وعليه المتاخرون وحكى ابن الانبارى جواز عن الى عبيدة والمنع عن النحويين
قيل لغفلة الوارد منه قال ابن عقيل وفيه نظر ولعل وجهه انا لو اردنا قابل لكنا وبل لالا ان بعض
التاويل تعطف وموضع التكلف قليل ومنه بهرآ شانى هن اطهر لكم اى طاهرات لا يصلحا الا الاشقى
اى الشقى قال فالوجه ان ذلك يطرد انتهى قال فى النهر يجوز اذا كان واضح الحكم فيه للسامع بحيث
لا يحتاج فى فهمه ولا يتردد ايهما افضل منه انتهى ومنه العسل احلى من الخل ومنه قوله تعالى
رب السجن احب الى مما يدعوننى اليه وقول حسان رضى الله عنه فيمن يهجو النبى
صلى الله عليه وسلم اتهجو ولست له بكفوه فشركما لخيركما الفداء وقوله تعالى ولاامة
مؤمنة خير من مشركة واصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وقد يقال فى
بعض الايات ان التفضيل فيها باعتبار الاعتقاد لا بحسب نفس الامر كما قال الرضى نعم قد يقال
فى تهكم انت اعلم من الحاد وقد قيل باطراد ذلك فى الاستفهام كقوله تعالى اذلك خير ام جنة
الخلد فالاشارة بذلك الى النار قال ابن عطية ومن حيث كان الكلام استفهاما جاز
فيه مجئ التفضيل بين الجنة والنار فى الخزلان الموقف جائز ان يوقف مجاورة على ما شاء
ليرى هل يجيبه بالصواب ام الخطا وانما منع سر وغيره من التفضيل اذا كان الكلام خبرا
لان فيه مخالفة اما اذا كان استفهاما فذلك سائغ انتهى والمطابقة فيه اى فى اسم
التفضيل الموصوف فى الافراد والتذكير وفرعها حينئذ اى حين يؤول بما لا يشاركه
فيه جايزة بقلة اى معها ان كان اسم التفضيل منكرا اى مجردا من ال كقوله
الفرزدق اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الاءم اى لئام فلا يم
جمع الام بمعنى لئيم ومنه اى من اسم التفضيل المجرد عن التفضيل موولا بالصفة المشبهة
قول الحسن بن هانى وهو ابو نواس يصف خمرا كان صغرى وكبرى من فوائها
حصباء درعلى ارض من الذهب فصغرى وكبرى تانيث اصغر واكبر بمعنى صغير وكبير جريا
على مونث فجاز تانيثها كما جاز جمع افضل لجريانه على جمع فى البيت وليس صغرى وكبرى
بمعنى التفضيل حتى يلزم تخطين ابى نواس كما قال ارجع من الاداهاء لوجوب الافراد والتذكير
فى المستعمل عن كما مر وعلى هذا الوجه خرج ابن مالك وتبعه المصنف والفواضع النيطات
التى تعلو وجه الخمر وافاد بقوله بقلة ان الاكثر ترك المطابقة بلزوم الافراد والتذكير
كقوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا ونحن اعلم بما يستحون به
والمطابقة فيه لازمة ان كان اسم التفضيل مضافا لمفرد نحو تولهم الناقص والاشج

الى هو

رضى الله عنه هو

نجب هو

له هو

اعد لابني مروان اي عاد لايام والناقص هو يزيد بن عبد الملك لقب بذلك لانه نقص
الجند ارزاقهم والاشج هو امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لاثر
شجة كانت بجبينه **فرع** ويجوز على رأي في اسم التفضيل الموول بما ذكر ان ينصب المفعول
كاسم الفاعل وعليه حمل قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته والمانع يقول صورته
صورة التفضيل فلا يعمل لذلك كان الاكثر فيه ترك المطابقة ونا صب حيث في الاية
مقدر كما مر في المفعول فيه **تكملة** يستعمل اول اسم تفضيل فيكون بال ومجردا ومضافا
لمعرفة او نكرة مثاله بال الاول فيثنى ويجمع ومضافا لنكرة ان اول بيت وللمعرفة اول المؤمنين
وتقول ما رايته مذ اول من امس اي من يوم اول من امس ويلزمه مع الاضافة الى النكرة
ومع من الافراد وان نويت اضافته بنى على الضم كقبل وبعد كما مر ولا يكون هذا في
افعل تفضيل غير لا يجوز زيد هذا سبق شيء فان جرد عن الوصفية جرى مجرى
افعل فيصير اسما مصروفا اذ ليس فيه الا وزن الفعل نحو ما اول ولا اخر والحق اخر باول الوصفي
في ماله من الافراد والتذكير وغيرهما من الاوزان فتقول الاخر والاخران والاخرون
والاخريان والاخريات الا ان اخر يطابق في التعريف والتنكير ما هو له فان جرى على
نكرة كان نكرة وهو في المطابقة كالمعرف الجاري على معرفة فتقول مررت برجل
اخر برجلين اخرين وهكذا يجاء لف في مطابقة التنكير افعل التفضيل فانه يلازمه
في التنكير لفظ الافراد والتذكير كما مر فعدل به عن ما هو له وكذا في التانيث فيمتنع من
الصرف للصفة والعدل كثلث كما سبأتي وللتانيث مرة وتاليها لانه يدل على التفضيل الابتاء دل
كتاء دبل او لها شبه بتاء مسلمة والتصق باسرق ولا يضاف خلافا ول فيقال اول فارس وما اول اصحابك
ولا يجوز اخر رجل ولا اخر الرجال وهذا يرد قول من ذهب من متاخري النحاة في حديث الولوغ
اخراهن بالتراب اي اخرى تانيث اخر بفتح الخاء لا تانيث اخر بكسرها وجعل ذلك توفيقا بين هذه
الرواية ورواية وعفروه الثامنة بالتراب حكاه ابن عقيل وانما كملت على ما تبين الكملتين
في الكلام وبالله التوفيق **باب المعرب والمبني** لما انهما الكلام في الاعراب ثم
في المعربات من الاسماء بانواعها الثلاثة من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات مع عوارضها
من الاسماء والافعال والحروف عقد هذا الباب لبيان ما يعرض ويبنى من انواع الكلمة الثلاثة
والقصد الاصلي به الاشارة الاجمالية الى انواع المبنيات الواجب بناؤها وقدمه على باب اعراب
المضارع الآتي بعده وان كان الاكثر ايلاء ابواب المعربات من الاسماء لاشتراكهما في الاعراب فيتبع
الكلام في المعربات جملة واحدة تنبيها على عدم اصالة الفعل في الاعراب فكان الواجب عند الكوفي
في الفعل باعتبار عوارضه من الاعراب والبناء تقديم ما هو الاصل فيه وهو المبني المستعمل عليه مقصودا
الباب عكس ما فعله في الاسم حيث قدم الكلام في اعرابه لانه الاصل فيه على الكلام في بنائه وهكذا صنع
في الفعل تقديم المبني منه لاصالته في البناء على المعرب لفرعيته في الاعراب وايضا ليقع الفراغ من مباحث
الاسم باعتبار الاعراب والبناء معا واعلم ان البناء هو القسم الثاني مما يبحث عنه في هذا الفن فانه
باحث عن علم الاعراب والبناء وتداخل المعلم بكثير من مباحثه حيث لم يذكر تعريفه وانواعه ولا
تفاصيل معروضاته ولا ما يجب منه وما يجوز وما يتعلق بذلك من الاحكام واستقصى ذلك كله

في

251

فى الشذور وشرحه ونحن نشير الى حل ذلك نافعة ولنقدم الكلام فى تعريفه وهو لغة وضع
شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت واما فى الاصطلاح فقال فى شرح اللمحة لم ار احدا
احكم حد والذى ينبغى ان يقال لزوم الكلمة اوتوعيها حركة اوسكونا اوحذفا اوحرفا من
غير عامل ولا اعتلال قال وانما قلت لزوم الكلمة ولم اقل اخرها كما قال ابن معط وغيره لان
المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء المتكلم والمخاطب والمخاطبة اذا قلنا اونونيهما اليدخل نحو يا زيد الرجل
فانهما لا يلزمان الضمة والفتحة ولكنهما ملازمتان لنونيهما وهما المنادى المفرد المعرفة
واسم لا المفرد النكرة وقلت او حرفا ليدخل فيه نحو اغز واخشوا رم وافعلا وافعلوا وقلت
من غير عامل ليخرج عنه نحو امين الله وسحان الله وذى الكلاع فانها معربات مع انها قد لزمن
حركة واحرف لكنها حاصلة بعامل فالضمة بالابتدا والفتحة بالفعل المقدر والكسرة بالاسم
المضاف انتهى ولا تخفى ان تفسير البناء باللزوم انما يناسب طريقة القائلين بان الاعراب
معنوى وفسروه بانه تغيير اواخر الكلم كما مر اما على مختار المصنف مما مر من انه لفظى فلا تناسب
ان يقال فى تعريف البناء على ابن وزان تعريف الاعراب ما قاله فى التسهيل ما جئ به للبيان
مقتضى العامل من حركة او سكون او حذف وليس حكاية او نقلا ولا ابتاعا ولا تخلصا من
سكونين والى هذا يشير قوله فى شرح الشذور ان تعريفه يوخذ من تعريف ضده وهو
الاعراب واما انواع البناء فالضم والفتح والكسر والوقف وهو السكون فالضم فى الاسم والحرف
نحو من قبل ومنذ الجار والكسر فيهما نحو هؤلاء جير والفتح والسكون فيهما وفى الفعل نحو اين
ومن وقم وضرب وخذ وعلم ومن المذكورات القابل للحركات وضدها بخلاف القابل للاعراب فانها
كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف فيقال فى الفاعل فى جاءنى زيد وارايت الزيدان والزيد
مرفوع ولا يقال فى نحو لا رجلين انه مبنى على الفتح ولا فى يا مسلمان ويا مسلمون انه مبنى على
الضم هكذا قال ابن الحاجب وقال الرضى لا مانع ان يطلق على الحروف القائمة مقام
حركات البناء اسما تلك الحركات مجازا فيقال فى يا رجلين انه مفتوح كلا رجل وفى يا زيدان
ويا زيدون انه مضموم كيا زيد وفى قوما انه ساكن كقم كما اطلقوا على الحروف القائمة مقام
حركات الاعراب اسما تلك الحركات مجازا واما معرب وما سناته فالكلم الثلاث فانه يكون فى
كل منها اما الاسم فكما قال الاسم اما معرب وهو المتمكن كما مر مجمى مباحثه او مبنى وهو
غير المتمكن وافاد بادادة التنافى انه منحصر فيهما خلافا لجماعة منهم ابن عصفور وابو حيان فانهم
ذهبوا الى ثبات واسطة بينهما خلافا لجماعة وهى الاسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف
الهجاء فقالوا هى موقوفة لا توصف ببناء ولا اعراب والاصح عدم الواسطة وعليه فصل هى
من المعرب او المبنى قولان جزم المص على الثانى كما سياتى وقدم المعرب لانه الاصل والاكثر فى
الاسم ولم يعرفه اما اكتفاء باخذه من تعريف المشتق منه وهو الاعراب كما مر فيقال فيه
ما اجلب العامل فى اخر اظهارا او مقدرا او نحو ذلك فقولنا فى القطر ما يتغير اخره بسبب
داخل عليه او باخذه من تعريف ضده وهو المبنى المقصود بالذكر فلذلك اقتصر على تعريفه
مستطردا الى بقية احكامه فقال وهو اى المبنى ما اشبه الحرف اى فيما سياتى فيقال
فى ضده وهو المعرب سالم يشبه الحرف فعلة البناء عند المص كابن مالك منحصرة فى شبه الحرف

تبعا لمن م

او حرف م

ون

باب م

خولا طبق ولا فاعلى وخويلز يدان وخويلزيدون
وقلنا وحذفا ليدخل نحو يا زيد م

مستعملا كان ذلك الحرف وعملا لشبه المعتبر بالمعارض وذلك الشبه يكون باحد وجوه ثلاثة
اما الوضع او المعنى او الاستعمال والى الاول وهو الوضعي اشار بقوله وضعا وانتصابه
على التمييز المحول من الفاعل اى اشبه وضعه وضع الحرف وضابطه ان يكون الاسم على حرف
او حرفين كاكثر المضمرات فان الاصل في الاسماء ان تكون على ثلاثة احرف فصاعدا
والاصل في الحرف ان يكون على حرف او حرفين فالاول كتاء فاعلت فانها شبيهة بالواو والالف
ونحوهما والثاني نحو تا مرين فانها شبيهة بقد وبل ونحوهما ولا يرد عليه اعراب نحو ابواك
لانه ليس موضوعا كذلك فان اصله ما على ثلاثة بدليل ابوان واخوان فبنيت اكثر المضمرات
لشبهها بالحروف في الوضع وحمل عليها البقية كنحن طرفا اللباب على سفن واحد وقيل بني
لتضمنه معنى التكلم الذي هو معنى من معاني الحروف وليس المضمرات كلها مبنية لشبهها
الحرف وضعا كما قيل لقرب المم الاولى ان تجعل الضمائر كلها من القسم الثاني وهو اشبه
الحرف شبها معنويا لان كلا من التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي حقها ان تودي
بالحروف كما سنوضحه وقيل بني بتضمنه من جهة الافتقار الى تفسير عن الحضور للمتكلم والمخاطب
وتقدم ذكر الغائب وقيل لعدم موجب الاعراب الا لها مستغنية باختلاف صيغها الاختلاف
المعاني عن الاعراب حتى قيل ان فيها نوع اعراب لان لكلا من المرفوع والمنصوب والمجرور
صيغة تختصه لكن لما لم يكن فيها اختلاف او اطراد اختلاف العوامل لم يحكم بان اعرابها
صريح كذا ذكره شارح اللباب وبعض الاسماء الاستفهامية والموصولة كمن ومما فان
تعليل بنائها بذلك يعمهما في سائر وجوهها هي الموصوفتين كما قاله الرضي والمعطوفة
قوله او معنى على وضعا اشار به الى القسم الثاني وهو الشبه المعنوي وضابطه ان
يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى فانها
تستعمل شرطا نحو متى تقم اقم واستفهاما ومثلها من وما الاستفهاميتان والشرطيتان
والثاني نحو هنا فانها متضمنة للاشارة وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفا ولكنه
من المعاني التي حقها ان تودى بالحروف كالخطاب والتنبيه اذ عادتهم جارية في الاغلب
في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في
أضرب زيدا وهل زيد قائم والنفي فيما ضرب عمرو والتمني والترجي والاستفتاح والابتداء
والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها ليت ولعل وعسى ولولا والكاف ونحوها
او بوضع ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب للدال على المعاني المختلفة
وتعتبر البنية وحدها في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وبمع زيادة كما في التصغير
وبعض التكسير وقولنا في الاغلب احتراز من اسماء الاشارة وقولنا يدخل في الكلام بعد ثبوتها
يخرج معاني المصادر والمشتق منها الاسماء والافعال لان تلك المعاني تدخل الكلام عند
صوغها فبنيت هنا وكذا سائر اسماء الاشارة لتضمنها معنى حرف كان يستحق ان يوضع
ومثلها كذا التي يكنى بها عن العدد لما فيها في الاصل ذا الاشارية دخل عليها كاف التشبيه
قاله الرضي والمنادى المفرد كما قال المدقق ابن مالك فانه بني للزوم تضمن معنى الخطاب
لان كل منادى مخاطب فلما لازم معنى تضمن معنى الحرف بلا معارضة بنى وقد سبق ما فيه والله

العدد

نا مين

نحو متى نضرب نضرب وهي في الاولى شبيهة بان الشرطية وفي الثانية بهمزة الاستفهام م

على جانب الاسم

العددي كاحد عشر فانه بني لتضمنه معنى الحرف كما سياتي في بابه فان قيل الكلمة المتضمنة لمعنى الحرف متضمنة لمعنى الاسم فلم رجح جانب الحرف قلنا لان الحرف قارّ في بابه لم يتزلزل عما يستحقه ولاكذلك الاسم لانه قد بني منه شيء كثير والقار في بابه اولى مما يتزلزل عما يستحقه قيل وبنا المتضمن معنى حرف لم يوضع اول من بناء ما تضمن معنى حرف موضوع لان الاول لقيام مقامه من كل وجه بخلاف الثاني وحق له اواستحالا عطف ايضا على قوله وضعا اشار به الى القسم الثالث وهو الشبه الاستعمالي قال المصنف وضابطه ان يلزم طريقة من طرائق الحروف كان يوقع عاملا غير معمول كهيهات وصه ومه واسماء الافعال فانها ملازمة للاسناد الى الفاعل فتبنى ابدا عاملة ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به فاشبهت ليت ولعل الا ترى انها تباين عن اتمني والترجي فلا يدخل عليها عامل وقيل ليت لوقوعها موقع المبني نحو نزال ورد باف وآق ونحوهما وقيل يتضمن لام الامر ورد بهيهات ونحو وما ذهب اليه المصنف تسهيل من ان اسماء الافعال غير معمولة لشيء لفظي ولا معنوي فلا يكون لها محل من الاعراب هو مذهب الاخفش ونسبه الخضراوي للجمهور وابن مالك للمحققين وصححه في شرح اللمحة وذهب السيرافي وابو علي الدينوري الى انها معمولة والقولان عن الفارسي وعلى القول بانها معمولة فقيل منصوبة الموضع بالعامل المنوب عنه كما في المصادر وقيل مرفوعة الموضع بالابتداء والضمير المرفوع فيها قد سد مسد الخبر اوكونه عاملا والمعمول لاكاسماء الاصوات وهي اما لحكاية صوت غير عاقل من حيوان كغاق للغراب وما للظبية وسيب لشرب الابل واصطكاكي لاجرام كطق لوقع الحجارة وقب لوقع السيف واما للزجر عن شيء كهلا للخيل وعدس للبغل ودج للدجاج وهيد للابل وهش للكلب وللاقدام على شيء وهو الذي عبر عنه ابن مالك بالدعاء للفرس وللرقع دؤم وللجحش عوه وللغنم سر وهي كثيرة وقد افردوا لها بابا او محل استيفاء لها كتب اللغة واسماء المعدولة التي تختلف اواخرها باختلاف العوامل قبل التركيب كواحد احاد للثلثة وكزيد بكر وعمرو وهذا على مذهب ابن مالك واما ابن عصفور فعنده ان الاسماء قبل التركيب ليست معربة ولا مبنية وكبانا نا ونحو هما من اسماء الحروف الهجائية ومنها فواتح السور سواء كانت على حرف كصوفاً على حرفين كحم ويس وعلى ثلاثة كالم واربعة كالمص او خمسة نحو كهيعص وحم عسق اذا قلنا انها جاءت على نمط التعديد سواء قلنا انها من المتشابه او من المعلوم فكل هذه الفواتح مبنية لشبهها بالحروف المهملة كحروف التنبيه والزيادة في كونها غير عاملة ولا معمولة اما اسماء الاصوات فباتفاق واما الاسماء المتمكنة المعدولة فعلى ما اختاره ابن الحاجب وابن مالك وتبعهما المصنف سكونها عندهم سكون بناء وهذا النوع من المبني داخل في الشبه الاستعمالي القسم الثالث كما جعله بعضهم لما ذكرنا من ضابط الصادق عليه المذكور في الاوضح وغيره وقال ابن الحاجب انما بني لانتفاء موجب الاعراب من المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافية اذ لا تخصص عنده لبنا في شبه الحرف بل قد يكون لانتفاء التركيب وذهب قوم من المحققين

نبها

ونبه

بدل قيل

الى ان الاسماء المتمكنة المعدودة من المعرب حكما فسكون او اخرها سكون وقف ولذلك قيل تر
وقن مجموعًا بين الساكنين فلو كان سكونها للبناء لم يجمعوا بينهما كما في سار والاسماء المبنية
كحيث واين واجيب بان التسكين البنائي مماثله السكون الاعرابي وهو الوقف اغتفر
فيه ذلك كما اغتفر في الوقف ورقة بالرغم كونه قياسًا في اللغة قد يمنع فلا اجماع فيه لان
التسكين البنائي اصلي والاعرابي عارض ولا يلزم من اغتفار الجمع في الثاني اغتفاره في الاول
وعلى هذا فالمعرب قسمان احدهما مفعول اعربت الكلمة وهو المتصف بالاختلاف بالفعل به ٥
اي الذي مسته وادركه اعراب وهو الواقع في التركيب والثاني يقابل المبني سواء اتصف بالفعل
او كان من شانه ذلك فيبقى المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة وبينه وبين
المعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جاز تقابلهما فاعلم وامّا ان قلنا ان اسماء
الحروف المفتتح بها السور من المعلوم لفظا اسماء لله تعالى وللقرآن او للسورة الواقعة
لا على نمط التعديد فلا كلام في اعرابها امّا بالرفع على الابتداء او النصب بتقدير فعل
القسم او غيره او الجر على اضمار حرف القسم وبيّنا في الاعراب لفظا والحكاية فيما كان مفردًا
وموازنا لمفرد نحو كاسًا في فيما لا ينصرف والحكاية ليس الا فيما عدا ذلك فاعرفه
وقيل ان الاسماء المذكورة موقوفة فلا توصف ببناء ولا اعراب بل هي واسطة بينهما كما مرّ
او كونه مفتقرا بالاصالة الى جملة كالذي والتي وسائر الموصولات نحو من وما مثلهما
الموصوفتان لاحتياجهما الى الصفة وجوبًا وبعض الظروف كاذ واذا وحيث الا ترى انك او بقدرة نحو
تقول جئتك حيث اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول حازيد ونحو وكذلك الباقي فاشبهت
الحروف فانها باشرها لا تستعمل الا مع الجمل امّا ظاهرة كما قاله البدر بن مالك واشرنا اليه
بالاصالة نحو يوم ينفع الصادقين فيوم مضاف والمضاف يفتقر للمضاف اليه لكن هذا من
الافتقار عارض لانك تقول ضمنت يومًا وسرت يومًا ويذكر الجملة في نحو سبحان الله
وجلست عند زيد فانهما يفتقران بالاصالة لكن الى مفرد قيل ولا حاجة لذلك لان
الافتقار الى المفرد يقوي جانب الاسمية كما ذكر قرب المضاف وما اقتضاه كلامه من
انحصار علة بناء الاسماء في شبهها الحرف بالوجوه المذكورة هو مذهب ابن مالك وقريب منه
قول الفارسي الموجب للبناء شبه الحرف كالمضمرات او تضمن معناه كالاشارات وقد نص البناء هو
سيبويه على ان علة المبني ترجع الى شبه الحرف وممن ذكره ابن ابي الربيع وعند ابن الحاجب
واتباعه المبني قسمان مبني لفقد موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المتمكنة
قبل التركيب فلا يطلب لبنائها علة ومبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول الموجب
وذلك المانع مشابهة مبني الاصل وهو الحرف والماضي والامر وقد علم من كلام المصنف
ان البناء في الاسم يجب مطلقا في ابواب اشار الى معظمها بالامثلة وهي المضمرات واليها
اشار بتاء تمت وناء اسماء الاستفهام والشرط واليهما الاشارة بمتى والاشارات واليها الاشارة هذا ثم
هنا والموصولات واليها اشار بالذي والتي واسماء الافعال واليها اشار بصه ايات والاسماء
المتمكنة قبل التركيب واليها اشار بحم واسماء الاصوات وحروف المعجم لدخولها في ضابط
الاسماء المتمكنة قبل التركيب وبعض الظروف وهي اذ واذا ومذ ومنذ وحيث لدخولها

في

في ضابط الموصولات على خلاف في اعراب بعض ذلك كما مرّ وسيأتي وكنايات العدد التي مرّ ذكرها في التمييز فلم الاستفهامية تدخل في ضابط اسما الاستفهام ومثلها كابن لاستعمالها في معناها كما في الارتشاف وكذا أيّ تدخل في ضابط اسما الاشارة كما مرّ التنبيه عليه واما كم الخبرية فتدخل في ضابط المضمرات لهذه انواع المبنيات الواجب بناؤها وبقي منها المركب العددي وسنذكره في بابه وما عدا هذه الابواب ما جاء بناؤه وقد ذكر المصنف منه ايا الموصولة فشرطها في باب الموصول وفعال علما لمؤنث وتحرّ في باب ما لا ينصرف ومنه المركب لمزجي ايضا كسيأتي والمركب من الظروف والاحوال نحو صباح مساء وبعض القوم بيسقط بين بين وهو جاري بيت بيت فيجوز فيها مع البناء اضافة اول الجزءين الى ثانيهما ومنع الصرف فيما لا ينصرف منه كبعلبك كسيأتي والمضاف لمبني من اسما الزمان لما مضى وكذا المضارع عند الكوفيين كما مرّ وكذا كل مبني كانت تسبب بناءه الاضافة كما قال في شرح اللمحة انه جائز البناء واما واجب لكن في احوال مع شروط مخصوصة ذكر منه المصنف معربا في الابواب سوى المنادى المعرفة والظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد وغير ونحوها كما مرّ ويطلب في كل مبني من الاسماء علة بنائه ما عدا الاسماء قبل التركيب على طريقة ابن الحاجب لان اصل الاسماء الاعراب وما كان ذلك مبنيا على حركة طلب مع ذلك علتان اخريان اصلها علة بنائه على الحركة فان اصل البناء في جميع الكلم السكون لانه ضد الاعراب الذي اصله الحركة ولكونه اخف من الحركة فلا يعدل عنه الا لموجب ولانه عدم الحركة والعدم سابق على الوجود والاخرى الحركة المعينة كالفتحة مثلا لما اختير في الباقيين واذا عارض الشبه الحرف في ابواب بنائه المذكورة وغيرها معارض يقتضي الاعراب اعتبر ذلك المعارض فيقدح في تأثير الشبه وذلك كاضافة اي الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت والاستفهامية نحو في اي اليومين اصوم بالامن والموصولة في نحو اضرب ايهم هو وكتثنية ذين وتين الاشاريتين وتثنيته اللذين واللتين الموصولتين لضعف شبه الحرف فيما ذكر بما عارضه من لزوم الاضافة في اي ومجيء غيرها على صورة المثنى اذا الاضافة والتثنية من خصائص الاسماء فلذلك اعربت الاسماء المذكورة فهي مستثناة من ابواب الشروط والاستفهام والموصولات وينبغي كما قال ابن ايا يازان يستثنى الذي والتي مشددة في لغة كما مرّ انهما يعربان على لغة ولا يرد على ما قلنا اذا اذا فانهما مبنيان مع ملازمتهما للاضافة لان اضافتهما الى الجملة والاضافة اليها على نية الانفصال في التقدير ولا اضافة اي الموصولة في نحو ايهم اشد ما مرّ هناك عن ابن مالك فهي كلا اضافة ولا نحو خمسة عشرك فانه مبني مع الاضافة الى الضمير لانه نادر لا يلتفت اليه قال في المغني لان اخرها وهو الجزء لا يظهر وما اقتضاه كلامه من كون ذين وتين واللذين واللتين مثنيان حقيقة فقد صرح به بعضهم ويوافقه كلامه الآتي في باب الموصول والتحقيق ما اشرت اليه في التقرير كما في الاوضح في باب المعرب والمبني ان اطلاق المثنى عليها مجاز لانه لا يثنى في الاصطلاح الا ما يقبل التنكير الا ترى ان العلم اذا ثنيت ادخلوا عليه ال فيقولون الزيدان ولا يقولون زيدان ولو كان باقيا على التعريف الاول لم يجز ادخالها عليه والموصول لا يمكن تنكيره لانه معرفة بالصلة وهي

والمضاف هو

الباقيتين

في بدل ايهما اسماء

كما مرّ

لا تفارقه وكذا الاشارة لان تعريفه بالاشارة الملازمة وما اشار اليه من اعرابي بين وبين واللذين واللتين هنا وصرح بعرفي بأيهما ليس محل وفاق وقد ذهب ابن الحاجب وغيره الى ان هذه صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب والمجرور وهي مبنية لقيام علة البناء فلا تكون مثنيات وحكى النقطي في تاريخه عن ابي الحسن بن كيسان ان الفاضل اسماعيل سأله وكان معتزليا بما في بعض المقاييس المغربية فقال يا ابا الحسن ما تقول في قراءة ابن كيسان ثم قال له نجعلها مبنية لانها معربة وقد استقام الامر فقال له الفاضل علة بنائها فقال للان المفرد وهو هذا مبني والجمع وهو هؤلاء مبني فيحمل التثنية على الوجهين فعجب الحاضرون من سرعة جوابه وبعد غوصه وقد نقل المصنف في شرح الشذور هذا التأويل عن شيخ ابي العباس بن تيمية رحمه الله الى هنا انتهى الكلام في المعرب والمبني من الاسماء واما الفعل صحيحا كان او معتلا فهو اما مبني قدم على قسيميه وهو المعرب الآتي اشعارا بأصالته في البناء ولان كلا يطلب المبني منه علة ثم يطلب بناؤه على حركة وعلة تعيينها كالفتحة مثلا كما مر وبنا الفعل على ثلاثة اوجه اشار الى اولها بقوله على السكون وقدمه على غيره الآتي لانه الاصل في البناء لما مر وهو اي المبني على السكون ثابت في انواع الفعل الثلاثة كما ستعرفه وقدم منها المتفق على بنائه وهو الماضي وانما يبنى منه على السكون المسند الى تاء التأنيث السابق ذكرها وهي تاء الفاعل للاعلام للعهد سواء كانت للمتكلم او المخاطب مذكرا او مؤنثا او مجموعا كضربت بتثليث التاء وضربتم وضربتن والمسند الى تاء ضمير الجماعة او المتكلم المعظم نفسه كضربنا والمتصل بالنون اي بنون الجمع ضميرا كان او علامة نحو الهندات ضربن او ضربن الهندات على لغة اكلوني البراغيث فلذلك قال المتصل ولم يقل المسند للنون ليشمل الامرين فافهمه والمضارع المتصل بها اي بنون الجمع مؤنث ضميرا كان او علامة فالاول نحو قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء والوالدات يرضعن اولادهن والثاني نحو قوله تعالى العزيز ذق ولكن ذيا في ابوء وامه بحوران يعصرن السليط اقاربه وجوران بلدة بالشام ولكونه علامة استعمل النون في الرجال قال الرضي ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة ويقال انه معرب معها كما مر اولا لكتاب واعلم ان المسند للتاء لا يكون الا ماضيا كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل واما المسند لنون الاناث فيكون ماضيا ومضارعا كما مر وامرا نحو اضربن يا هندات فقوله والمتصل بالنون ينبغي ان يكون المراد به الفعل مطلقا ليفيد دخولها على الثلاثة واما تبنى على السكون معها ويكون قوله والمضارع من عطف الخاص على العام اعتنا بشأنه لما في بنائه مع النون من الخلاف وان لم يحمل كلامه على ذلك لزم مع الاخلال ببيان دخولها على الامر الاخلال ببيان بنائه معها على السكون ولا يقال ان هذا داخل في قوله فيما سيأتي او على ما يجزم به مضارعه وهو الامر لانا نقول انه عطفه على السكون قوله او الفتح اي او على الفتح الى الوجه الثاني مما يبنى عليه الفعل والذي يبنى منه على الفتح هو الماضي غير ما ذكر اي غير

المسند

المسند للتاء والمتصل بالنون وذلك المسند الى الظاهر كضرب زيد وضربت هندا والى
ضمير الغايب كزيد يضرب او ضربت او هند ضربت او الى الف الاثنين كضربا ونحوها والضمير
في ذلك ما وقع علامة كضربا الزيدان ولا يرد عليه المتصل بواو الجماعة كضربوا حيث يضم
لان الضمة عارضة لمناسبة الواو فتلخص من كلامه هنا ان الماضي يبنى على حالين حال الفتح وحالة
سكون وعليه جرى في شرح الشذور وقيل يبنى على السكون حالة اسناده الى الضمير المرفوع
المتحرك وعلى الفتح حال تجرده عنه وعلى الضم حال اسناده للواو وعليه جرى في القطر وقيل
على الفتح في الاحوال كلها واما نحو ضربت فالسكون عارض اوجبه كراهتهم توالي اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكذلك ضمة ضربوا للمناسبة كما مر وعلى هذا جرى في
التوضيح وشرح اللمحة كالارتشاف وهو التحقيق وقد تقدم حركة البناء في عفا وبقي
تقدير رها كما في الارتشاف في نحو فلا فالفتحة فيها غير الفتحة في فعل والفعل المباشر
لفظا او تقديرا مصدران في موضع المفعول اي مباشرة ملفوظا بها او مقدرة
ويجوز كونها على حذف مضاف اي مباشرة لفظ او مباشرة تقدير لنون التوكيد لقتلة
كانت او خفيفة وذلك لان الفعل نوعان احدهما المضارع غير الحالي وغير المسند الى ألف
الضمير او واو او ياء نحو قوله تعالى ليسجنن اي ليطرحن في الحطمة وليكونا من الصاغرين
ولتغزون ولتغزن يا زيد لانها اكدت فعلينه بانضمامها به طرفا الى اصله وهو البناء
وما جرى عليه من ان فتحة المضارع في ذلك فتحة بناء هو احد القولين والثاني انها
حركة التقاء الساكنين ورد المضارع الى ما يستحقه من السكون بمقتضى الاصل قيل
وفي كلام سر ما يقتضي كلا من القولين ونقل الاول صاحب العزف عنه وعن ابن السراج
والفارسي والثاني قال انه يقتضي قول السيرافي ونسبة الزجاج الى سر والثاني امر
الواحد المذكر نحو اضربن واغزون يا عمرو ولقصد بناءهما على الفتح للتركيب ردت
حروف العلة المحذوفة للجزم اذا الوقف اجاري بجراه في نحو لتغزون واغزون لان
حذفها انما كان للجزم او الامر ومع قصد ذلك لا جزم ولا وقف وحذف حرف العلة
اذا كان يا لغة قارية يقولون في لغة واتى يريد يخشى حذف الياء وغيرهم يثبتها
مفتوحة ومن الحنيف قوله وانكر عيشا تولى [illegible] طابت اصايله في ذلك البلد
وما ذكر هنا من بناء امر الواحد على الفتح مع نون التوكيد هو مذهب سيبويه والمبرد وابي
علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة لالتقاء الساكنين كما مر في المضارع
وهو مبني على السكون على الاصل وهذا هو قضية كلام المص في مختصريه القطر
والشذور وغيرهما فانه اطلق انه مبني على السكون ولم يستثن الا المعتل والمسند
الى الف الاثنين او الجماعة المذكر قلت الخاطر يميز ولعل قوله هنا واضربن بضم الموحدة
فيكون مثالا لآخر للمضارع لا بكسرها ليكون امرا للواحد فيكون وفق ما في كتبه فانه
لم يتعرض لبنائه على الفتح اصلا وانما حملت كلامه على الاول لانه مع كونه مذهب سيبويه
وجاريا على طريقة واحدة في الموكد بالنون من المضارع والامر ليس من عادته ترك

كما مر

لتسكن وانكن يا زيد نحو

تقدم بعد حركتهم

تكوبسر ح

من بلوته ح

هذا الكتاب على المثال لنوع واحد من غير فائدة فاعلمه بخلاف الفعل المؤكد بالنون غير المباشرة
لها بان حجز بينهما حاجز امّا في اللفظ كالالف في قوله تعالى ولا تتبعان سبيل الذين
لا يعلمون اصله تتبعانن حذفت نون الرفع للجازم وكالواو في قوله تعالى لتبلون في
اموالكم وانفسكم اذ اصله لتبلوون بواو بين الاولى لام الفعل بمعنى تختبرنّ والثانية
ضمير الجماعة وبثلاث نونات اصلها نون الرفع والثانية والثالثة نون التوكيد
الثقيلة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا ثم حذف للتقاء ساكنها مع
الواو الساكنة فصار لتبلون فلما دخلت نون التوكيد صار لتبلونن فحذفت نون
الرفع كراهة توالي الامثال فالتقى ساكنان الواو والتي هي فاعل والنون المدغمة
فحرك الساكن الاول وهو الواو ولم تحذف لانها ليست مدّ فلو حذفت لم يبق دليل
عليها ولا جاز ان تبقى ساكنة لئلا يعود الى التقاء الساكنين على غير حدهما فحركت
بحركة مجانسة وهي الضمة لتدل على ان المحذوف من جنسها وهو الواو والتي هي لام
الفعل فصار وزنه يفعون محذوف اللام ولم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
لان الحركة عارضة ولذلك لا يجوز همزها ولو كانت اصلية لجاز وكالياء في قوله
تعالى فاما ترين من البشر احدا اذ اصله ترئين على وزن تفعلين من رأى يرى
قلبت الف الفعل ياء لاستدعاء ياء المخاطبة ذلك ثم نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
ثم حذفت وحركت الياء المنقلبة وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقت ساكنة
مع ياء المخاطبة الساكنة فحذفت ثم حذفت نون الرفع للجازم ونون الشرطية
فاجتمع ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة فوزنه
تفين وامّا حاجز في التقدير كالواو وفي قوله تعالى ولا يصدنك عن ايات الله اذ اصله
يصدوننك حذفت نون الرفع للجازم فالتقى ساكنان واو الجماعة والنون المدغمة
فحذفت الواو لاعتلالها ووجود الضمة الدالة عليها فالالف المذكورة غير مبنية
لوجود الفاصل بينها وبين النون لفظا في غير الامر وتقديرا فيه بل هي معربة في الثاني
بالنون المقدرة وفي البقية تحذف فصا للجازم وقد مرّان المضارع الموكد بنون اقوال
ثالثها التفصيل بين المباشرة فيبنى معها وغيرها فيعرب كما جرى عليه المص كابن مالك
واشار بعطفه على السكون ايضا قوله او على ما الى القسم الثالث مما يبنى الفعل عليه وهو
الذي يجزم به مضارع عداي مضارع ذلك الفعل وقد مرّان جزم المضارع يكون تارة
بالسكون كما في الصحيح نحو يضرب وتارة بحذف حرف العلة كما في المعتل كيخشى ويرمي ويخشى
وتارة بحذف النون لفظا او تقديرا كما في الامثلة الخمسة نحو يفعلان ويفعلون
وتفعلين وهما اي الفعل المبني على ذلك هو الامر غير المتصل بنون الاناث والتوكيد المباشرة
كما مرّ فيبنى على السكون من نحو اضرب الا اذا كان مضعفا نحو ردّ فيجب تحريكه بالحركات
الثلاث وتهاروى قول جرير ثم المنازل اللوى وعلى حذف الاخير نحو اغز وارم واخش
والى هذا ذهب ابن مالك وتبعه المص وقال البصريون ان ذلك مبني على السكون وانما
حذف حرف العلة تشبيها له بالمضارع المجزوم باللام وعلى حذف النون لفظا في نحو قوما

نحو تضربان وتضربون وتضربين غير المتصل بنون الاناث او التوكيد المباشرة كما مر ح

بعد منزلة ح

وقومي

ونوي وتقديرا في نحو اضربانّ واضربنّ واضربنّ لان مضارع لهذه الافعاله
يجزم بحذف النون لفظا او تقديرا كما مرّ امّا بنا الامر فلانه الاصل
واما كونه على صورة المضارع المجزوم فلان الحركة والنون علامة الاعراب
فبنا في البنا ولاجل ذلك لم يحذف من الامر نون النسوة لانها ليست
علامة الاعراب اما الامر المتصل بنون الاناث نحو تربصن يا هندات
او بنون التوكيد المباشرة نحو اضربنّ يا زيد فمبني على ما يبني عليه مضارعه
وهو السكون في الاول والفتح في الثاني ولهذا ينبغي ان هاتين الحالتين
واردتان على من قال الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه لان مضارع الامر
فيهما لا يجزم بل يبنى فلو قيل على ما يجزم او يبنى عليه مضارعه لاستقام
فان قلت يصدق على الامر في الاولى انه مبني على ما يجزم به مضارعه
اي في الجملة كما في حالة ما اذا لم يتصل باخره شيء في الجملة نحو لم يقربن زيد
وكذا في الثانية بناء على القول بان الحركة فيه للالتقاء ولذا لم يعرض
المصنف في غير هذا المختصر من كتبه لبناء الامر على الفتح فيصدق عليه ايضا
انه مبني على السكون الذي يجزم به مضارعه اي في الجملة كحالة عدم اتصال
اخره بشيء نحو لم يقربنّ زيد قلت المراد بمضارع الامر ما يوافقه فيما
يتصل به وما لا يتصل به على ما هو المتبادر واذا لا يلزم بنا الامر على السكون
في نحو اضربا لان مضارعه في الجملة يجزم به كما في نحو لم يضرب وقد صرح
المصنف وغيره بخلافه كما مر وما جرى عليه من بناء الامر مطلقا هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فهو عندهم معرب على تقدير اللام كما في الملفوظ
بها نحو ليقم زيد واختاره ابو علي بن الاحوص من تلامذة الشلوبين
والمصنف في المغني كما مر قوله او معرب تسميم قوله اما مبني اي الفعل اما
مبني وهو الاصل ولذلك قدمه او معرب وهو المضارع في غير ما ذكر
من المتصل بنون الاناث او التوكيد المباشرة وسياتي الكلام عليه
في الباب بعده والحروف كلها مبنية فلاحظ لشيء منها في الاعراب كما مر
اول الكتاب فان قيل لم لم يعرب الحرف عند مشابهة الاسم كما بني
الاسم عند مشابهته اياه فان المشابهة نسبة بينهما فيلزم من الشبه
المقتضي لاعرابه من اعتوار المعاني الداخلة حتى يعرب لبيان
ما يراد منها وتنقسم الحروف الى عاملة فمنها ما يختص بالاسماء كحروف
الجر والحروف المشبهة للفعل كان واخواتها وقد سبقت ومنها ما يختص
بالافعال كالنواصب والجوازم وسياتي في الباب بعده ومنها
ما لا يختص بشيء منهما كحروف العطف وستاتي وما لا عمل له ويختص
بالاسم منها حروف النداء وقد مرت وبالفعل حروف التحضيض وستاتي
ومنها حروف الجواب وحرفا التفسير وحروف الاستفهام والشروط وحرف التوقع

وهو قد والرفع وكلا وستأتي كلها ونونا التوكيد ونون النسوة وتا التأنيث عند
من يعدهما كلمتين وقد سبقت باب اعراب المضارع وما يلحق
معه لما اشار في الباب قبله الى ان المضارع معرب في بعض احواله وهي حالة عروه عن
سبب البنا عقد لهذا الباب لاعرابه في نفسه وهو الاعراب اللفظي او لامع العامل
فانه اعرابه بالنظر اليه معه المعبر عنهما بالجملة كان يقع خبرا لمبتدا او لكان فهو الاعراب
المحلي ويختلف بحسب د واخل المبتدا دون اعرابه الذي في نفسه وكذا اذا وقع صفة
يتغير اعرابه المحلي بتغير اعراب الموصوف دون اعرابه في نفسه بنى عليه السيد
والوظاهر وقد مر ان اعرابه في نفسه رفع ونصب وجزم فالى الاول وقدمه بقوله
الاخير بن عليه اشار بقوله يرفع بالضمة ظاهرة في نحو يضرب ومقدرة في نحو يخشى ويدعو
وبالنون كذلك في نحو تضربان ويضربان كما مر مفصلا واختلف في عامل رفعه
على اقوال احدها انه التجرد واليه اشار بقوله لخلوه من ناصب او جازم وهذا
مذهب الفراء واختاره الشيخان ابن مالك والمصنف وثانيها لحلوله محل الاسم
وهو مذهب البصريين وظاهر كلامه في المغني اختياره فيضرب في قولك
زيد يضرب واقع موقع ضارب وثالثها حروف المضارعة وهو مذهب الكاف
ورابعها مشابهة الاسم وهو مذهب ثعلب قال في شرح القطر وبرد مذهب
البصريين بارتفاعه في نحو هلا يقوم زيد اذ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض
وبنفسه قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المشابهة انما
اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم تحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل
يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به
انتهى وذكر الجاربردي ان العامل هو التجرد ونوعه موقع الاسم هو المقتضي
وقد ينسلخ مع تجرده من الناصب والجازم لقوله تعالى يشعركم في قراءة من سكن
وقدم في فصل الاعراب التقديري والثاني واليه اشار بقوله وينصب
بادوات اشار لاولها بقوله لن نحولن نبرح عليه عاكفين ولي حرف نفي ونصب
واستقبال ومذهب سيبويه والجمهور انها بسيطة وان نونها اصلية ليست
مركبة من لا وان خففت الهمزة تخفيفا والا لالتقاء الساكنين خلافا للخليل
والكسائي لتقديم اي بدليل جواز تقديم معمولي معمولها غير التمييز عليهما
نحو زيدا ان اضرب وامتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب خلافا للفراء
وهذا رد سيبويه على الخليل ونقل عنهم امتازيدا فلن اضرب والخليل
لا يخالف فيه بل لم يقل بمنعه الا الاخفش ولان الموصول وصلته مفردان
ولن افعل كلاما مر ذكره في المغني ولا الاصل فيها لا ونونها مبدلة من
الف خلافا للفراء لان المعروف انما هو ابدال الفا لا عكسه نحو لنسفعا
وليكونا ثم الصحيح الذي عليه سيبويه والجمهور انك اذا قلت لن اقوم
اقتضى ذلك نفي القيام نفيا اعم من ان يكون مؤبدا كما في فلن اكلم اليوم
انسيا او مؤبدا كما في انهم لن يغنوا عنك من الله شيا والى هذا اشار
بنفي مقابله في قوله ولا تفيد تابيد النفي اي تفيد النفي دون تابيده
خلافا للزمخشري اذ زعم في الانموذج انها تفيده قال ابن مالك وحمله عليه

النون م

اعتقاده

اعتقاده ان الله تعالى لن يرى في الاخرة لقوله لن تراني وهو باطل بل نفي للرؤية
دفعت طلبها وقد وافقه ابن عطية على ذلك فقال لو قضينا على هذا النفي بمجرده
لتضمن ان موسى لا يراه ابدا ولا في الاخرة لكن ورد من جهة اخرى في الحديث
المتواتر ان اهل الجنة يرونه فاقتضى كلامه ان ذلك موضوع لها لغة قيل
لو كانت للتابيد لم يتبيد نفيها بالموصر في قوله فلن اكلم اليوم انسيا ولكان
ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه وانتصر قريب المعم في حاشيته
للزمخشري فقال انما ذكرت كونها لا تقتضي التابيد منا قضت القول س
وغيره من النحاة ان لن لنفي سيفعل وهو مطلقة ونقيض المطلقة الدائمة
ولا تفيد توكيده اي النفي خلافا للزمخشري ايضا حيث زعم ذلك في
الكشاف فكلا النقلين عنه صحيح خلافا لما وقع في كلام ابن عصفور من
اختلاف النقل عنه قال المعم وكلاهما دعوى بلا دليل وقد وافقه في الثاني
ابن الخباز اذ قال انها ابلغ من النفي الا ترى انه يستعمل في المواضع التي
تسمى عدم الاتصال كقوله تعالى لن تراني اي الى اخر الدنيا ولن يخلف الله وعده
لان خلفه محال وزعم صاحب التبيان في التبيان وهو ابو محمد عبد الواحد
ابن عبد الكريم ان لن تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كما يمتد في لا قال في
الارتشاف وهذا من المختلات التي لاهل البيان والصحيح خلافه فمنه ما لا يمتد
كلن اكلم اليوم انسيا وفي الممتد انهم لن يغنوا عنك من الله شيئا ومن استعمال لا
في الاول لا يستاخرون عنه ساعة وفي الثاني ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى
ولا تقع دعاء بل لا يستعمل من ادوات النفي للدعاء الا لا وحدها وهذا
ما جرى عليه هنا وفي الاوضح كالتسهيل وقال في المغني انها تاتي للدعاء
وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور كما انت لا كذلك ونقله في الاوضح عن ابن السراج
قال في المغني والحجة له قوله لن نزال عاكفين لكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
وقوله تعالى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين قيل ليس منه لان
فعل الدعا لا يسند للمتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يرحم ربي لا عذبنك فلانا
ولا عذب الله عمرا ورده قوله ثم لا زلت لكم ولا تقع جازمة اثبت ذلك بعضهم
تمسكا بقوله ولن يحل للعينين بعدك منظرو وقوله لن يخب الان من رجائك من
حرك دون بابك الحلقة قال في المغني والاول محتمل للاجتزاء بالضمة عن الالف
للضرورة وسكت على الثاني فقوله خلافا لزاعميه اي زاعمي كل ما ذكر مضيا
ومن سبقت الاشارة اليهم وينصب بكي المصدرية وهي الموصولة كما في نحو
جئت لكي اتعلم بالنصب بكي نفسها وتوهمه صحة حلول ان محلها وليست
هذه التعليلية الجارة والنصب بان مضمرة خلافا للاخفش لان حرف التعليل
لا يدخل على مثله الا في الضرورة وهذا من افصح الكلام قال تعالى لكيلا تاسوا فات

زعم ان كي تاكيد للام كما مر في قوله ولا لما يجب ابداد وا ورد بان المقيس لا يخرج على الشاذ واجوز ربا المصدرية عن التي للتعليل وهي الجارة نحو جئت كي لا قرا فكي جارة وما اللام موكدة لها ولا تكون كي ناصبة للفعل للفصل بينهما وبينه باللام ولا يفصل بين الناصب والمنصوب بحرف الجر ولا غيره بل النصب بعدها بان مضمرة ولذلك قد تظهر بعدها كقوله كيما ان تغر وتخدعا وظهورها بعد كي مسموع كالبيت ونحو كي جئت ان اقرا غير محفوظ قاله ابن عقيل وعن الكوفيين ان كي تنصب بنفسها دائما وردوه قولهم كيمه كما يقولون لمه والحاصل انها تاتي بمنزلة ان مصدرية وعملا كما في نحو لكيلا تاسوا ولهذه هي المراد هنا وبمنزلة اللام التعليلية معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه وهو قليل وتتعين الاولى بعد اللام نحو جئت لكي اتعلم والثانية قبل اللام ولو ان نحو جئت كي لا قرا قال ابن عقيل وهو تركيب نادر ومنه كي لنقضيني رثية ما وعد تني غير مختلس ونحو قوله كيما ان تغر وتخدعا فكي فيهما جارة معناها التعليل وليست في ذلك ناصبة بنفسها لان حروف الجر لا تنصب الفعل فالنصب بان مضمرة هذا ما عليه الجمهور فان قلت كي تكرهني فان قدرت اللام قبلها فهي المصدرية او بعدها فهي التعليلية ومثله كي لا يكون دولة وعند الكوفيين هي الناصبة مطلقا سواء كان قبلها اللام او لا وعند الاخفش جارة مطلقا سواء كان قبلها اللام او لا ينعقد معمولها فلا يجوز جئت النحو كي اتعلم لانها اذا كانت ناصبة فما بعدها صلة ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فالنصب بان وهي موصولة فالعلة بحالها ولا يبطل عملها الفصل فيجوز جئت كي النحو اتعلم ومن كلامهم جئت كي فيك ارغب واما الفصل بلا مع العمل فمتفق عليه قال تعالى كي لا يكون دولة وينصب باذن نفسها وقد اختلف اولا في نوعها فقال الجمهور هي حرف وقيل اسم والاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك بمرحة فتحت الجملة وعوض التنوين عنها واضمر ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح كما جزم به انها الناصبة لا ان مضمرة خلافا للزجاج والفارسي والرضي وهو احد قولي الخليل وحكي سيبويه عنه سماعا الاول وثانيا في معناها فقال سيبويه الجواب والجزا فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال له احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا لانه لا يتقدر بان احببتني اظنك ومثاله الكثير ان تقول ازورك فيقال اذن اكرمك اجبت وجازيت اذ التقدير ان زرتني واعترض قول الفارسي انه لا يتقدر الشرط في المثال الاول اذ يجوز ان يكون المعنى ان احببتني اظنك

صدق

٢٥٧

صدق حبرك فيما تخبر به ولا يجوز ان يقع غير جواب لا يقال لا تبدأ اذا اكرمك وانما قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين جواب فعلت فعلتك التي فعلت اي ما فعلت قصدا بل فعلت معتقدا ان الوكزة لا تقضي عليه ويوضح قراءة من قرأ وانا من الجاهلين وللرضى فيها كلام قصير والاكثر ان يكون جوابا لان اولو ظاهرتين او مقدرتين فالاول كقوله لئن عادلي عبد العزيز بمثلها واسكنز منها اذا لاقيتها وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذا لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان دعوا ثنا فقوله اذا لقام بدل من لم تستبح والثاني كحوان يقال لتيك فيقول اذا اكرمك اي ان اتيتني اذا اكرمك وقال تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب قال الفراء حاءت بعدها اللام فعلمها لو معتمدة ان لم تكن ظاهرة واستظهر في نصبها الفعل بقوله غالبا على ما حكى عيسى بن عمر ان ناسا من العرب استيفاء شروط النصب عند غيرهم يقولون اذا افعل في الجواب بالرفع وهي لغة نادرة اثبتها البصريون رجوعا الى نقل عيسى واثبتها من الكوفيين الا ثعلب وقول ابي بكر بن طاهر ان الذي رواه عيسى انما هو في فعل الحال الضعيف فلا يلتبس نقله على سر فرعم ان ذلك لغة واشار الى شروط عملها عند الاكثرين من العرب بقوله ان كانت مصدرة وذلك حيث تكون جوابا فان تاخرت نحو اكرمك اذا لم تعل وكذا ان توسط بين شرط وجوابه نحو ان تزرني اذا اكرمك وبين قسم وجوابه نحو والله اذا اكرمك فلا تنصب لان النصب كما قال الرضي يغوص لتنصيص على معنى الشرط والثاني يعطي تيسيقه جواب القسم وكان الفعل مستقبلا وهذا الشرط سقط من قلم المتاولناسين سهوا ولا بد منه فقد ذكره المم فيما هو اخصر من هذا الكتاب كله لفظ وغيره ولم ار في شرطيه خلافا فلا تجوز اذا قلت احبك فقلت اذا اظنك صادقا لان الا الرفع لانزحال وادوات النصب تخلص الفعل للاستقبال وقال الرضي ان النصب لقصد التنصيص على ان اذا للجزاء وللمدخل للجزاء في الحال اذا الشرط والجزاء يختص بالمستقبل او بالماضي المنزل منزلته كما سياتي وكان ايضا متصلا بها نحو اذا اكرمك ومنفصلا بقسم كقوله اذا والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب او منفصلا بلا كما في نحو اذا لا افعل فان فصل بينهما بغير ذلك لم يجز النصب عند البصريين واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اذا عندك يفصل لا مرو ابن بالشاد بالنداء وبالدعاء نحو اذا يرحمك الله واذا يا زيد اكرمك وجزم بذلك الرضي قال الكوفة دون والكسائي وهشام بمعمول الفعل نحو اذا زيدا اضرب والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وقد تعمل اذا المسبوقة بفا نحو قوله تعالى ثم لا يكونوا امثالكم فاذا لا يؤتون الناس نقيرا او المسبوقة بواو نحو قوله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا حذف النون من يوتوا ويلبثوا في قراءة بعضهم وافهم تعبيره بعد التقليلية ان الاكثر من كلام العرب الغاؤها وبه قال السبعة او المسبوقة بذي خبر من مبتدأ منسوخ بان نحو قوله لا تتركني فيهم شطيرا فانا اذا هلك واحبر او غير منسوخ نحو زيد اذا يكرمك وجوز ذلك في المنسلخين مع القلة كما اشعر به قد التقليلية وهو مذهب الكسائي والفراء في الاولى وهشام في الثانية ومذهب البصريين تحتم الغائها وعليه جرى في

طويل ٥

فاذا والشرط من تتبعه الصدر بل الفعل فيهما جواز والاولى بالشرط ٥

المعنى والاوضح لغوات التصدر قال والبيت اما ضرورة او موول على حذف خبر ان اى انى
لا استطيع ذلك ثم استانف ما بعد واقل الرضى بان الجزاء اهلك لا اهلك وحدى فتكون
اذ امصدرية ح كما تقول لزيد ان يقوم وينصب بان المفتوحة وهو امر الباب بل ذكر الرضى عن الخليل
ان لا ناصب سواها وانما اطرد لطول الكلام لا لها تنصب ظاهرة ومضمرة كما سياتى والمراد بها
المصدرية الثانية لا ما عدا ها من بقية اقسام المفتوحة وهى الزايدة والمفسرة والثلاثية
الوضع اعنى المخففة من الثقيلة وانما اطلق ولم يقيد بما ذكر حتى يخرج مفهومه الثلاث
المذكورة لانه اراد ذكر الناصبة على وجه يتضمن بيان الثلثة الاخر مع بعض ما يتعلق بها تتميما
للفايدة بان اخرج كلام الثالث صريحا فتعينت المصدرية الثانية للنصب فالاولى اطرحها
بقوله غير الزائدة فانها لا تعمل لعدم اختصاصها فانها تدخل على الفعل نحو قلما ان جاء البشير
وعلى الاسم نحو قوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم وما لا يختص لا يعمل وسياتى بيان محال زيادتها
من كلامه اخر الباب خلافا لابى الحسن اى فى قوله ان الزايدة تنصب المضارع كما جزم وردا بان
الزايدة ورد بان الزايد من حروف الجر كما معنى فى الاختصاص بالاسم فلذلك عمل كخلاف ما نحن فيه فلا حجة
له فيما احتج به من قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل فى سبيل
الله حيث قال ان المعنى لا نقاتل فان زايدة والجملة فى موضع الحال لانه يحتمل غير ما ذكره فقيل
هى فى ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا قال فى المغنى وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال
معنى الجملة فى المفعول لان الاصل عدم زيادة لا والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا فى
ان لا نفعل كذا نحو مالك فى هذا الامر والخرج الثانية بقوله وغير المفسرة اى التى ترادف اى وهى
اى المفسرة التى سبقت بجملة فيها معنى القول اى ما يوحى معناه كالخط والكتابة اما سياتى دون
حروفه اى حروف القول ولم اى والحال انه لم يقترن بحا ر ولو ايذا نحو قوله تعالى واوحينا اليه
ان اصنع الفلك ونودوا ان تلكموا الجنة ويحتمل فيهما ان تكون مصدرية بتقدير حرف الجر
فتكون فى لا ولى ان النافية لدخولها على الاسم وفى الثانية المخففة عن الثقيلة لدخولها
على الاسمية ونحو كتبت اليه بان افعل وانطلق الملامنهم ان مشوا قال فى المغنى اذ ليس
المراد انطلاق المشى بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه يقال من المشى المتعارف بل
الاستمرار على الشئ انتهى ونحو فى الرضى واحترز بالجملة عن المسبوقة بغير ما كالتى فى قوله
تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ولذلك غلط من قال انها مفسرة وانما هى المخففة
من الثقيلة كما صرح فى باب ان وبقوله فيها معنى القول عن المسبوقة بجملة ليس فيها معنى
القول ولذلك رد ابو عبد الله الرازى على الزمخشرى حيث زعم ان التى فى قوله تعالى واوحى
ربك الى النحل ان اتخذى مفسرة قال لان قبله واوحى بهنا الهام باتفاق وليس فيه معنى القول
قال وانما هى مصدرية اى باتخاذ الجبال بيوتا وبقوله دون حروفه عن المسبوقة بجملة
فيها معنى القول وحروفه نحو قلت له ان افعل فلا تكون مفسرة ومثله ما لو كانت احرفه
محذوفة او اشتملت الجملة على معمول بالقول بل تخلص الجملة فى ذلك كله للحال ولا يوتى بان
نحو قلت لزيد قايم وقلت له انه افعل وفى شرح الجمل لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد
صريح القول وذكر الزمخشرى فى قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله انها

مفسرة

حينئذ

قوله ح

وما لنا الا نتوكل ح

كما يجيء

نبيه

نحو

ولا يجوز قلت له ان زيد قايم وقلت له ان افعل ح

مفسرة للقول لتاوله بالامر اى ما امرتهم الا بما امرتنى به قال الحلبى وهو حسن فيقال فى الضاح ولا يكون فيها حروف القول الا واو القول موول بغيره وبقوله ولم تقترن بجار عن ما حكى سيبويه كتبت اليه بان افعل فانها المصدرية لان حروف الجر زائدة كانت او لا لا تدخل الا على اسم اوموول به فصار اربعة قيود فى كلامه وزاد فى المغنى خامسا ان يتاخر عنها جملة قال فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان بای وترك حرف التفسير ولا فرق بين الفعلية كما مثل والاسمية نحو كتبت اليه ان ما انت وهذا انتهى واجاز ش فى هذا المثال كونها المخففة ورده ابن الطراوة بان المخففة لا تخبر عنها الا بجملة تحتمل الصدق والكذب وخص بعض النحاة الجملة التفسيرية بجملة الامر هذا ومجىء ان للتفسير كما ذكره هنا هو مذهب البصريين وانكره الكوفيون وقالوا هى الناصبة وتكلفوا ذلك فى موارد ما كقولهم ان امثل ان انه مبتدا محذوف الخبر والتقدير خير لكم وقالوا فى المغنى انه اوجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما ان الذهب نفس العسجد فى قولك هذا عسجد اى ذهب ولو جئت باى مكانها لم تجد مقبولا فى الطبع انتهى ورد بمنع قبول الطبع وبتقدير تسليمه فلا مدخل للطبع فى الاحكام النحوية ردا وقبولا والان المفسرة فى الحقيقة ليس هو نفس كتبت كما ادعاه بل متعلقه وهو المكتوب كما قال الرضى ان لا يقع الا مفعولا مقدرا بلفظ دال على القول نحو قوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم فمن تفسير المفعول نادينا المقدر اى نادينا بلفظ هو ان يا ابراهيم وقد يفسر بها المفعول الظاهر كقوله تعالى اذا وحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه قال ويتبغى ان يعرف ان ما بعد المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تمام الكلام دونه ولا تحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست فيه ان مفسرة لان قوله الحمد لله خبر لمبتدا المقدم قال ولا مانع من ان يتركب مع ان المفسرة زيادة فى مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امرتهم ان قم قلت له قم بتا ويل امرت بقلت وتقدير قلت بعده وان زايدة وهذا يطرد فى جميع الامثلة انتهى واعلم ان التفسيرية توافق المصدرية فى انها لا يجوز تقدمها على الفعل المفسر بها لان المفسر لا يتقدم على مفسره كما لا يجوز تقدم المصدرية على عاملها نحو كرهت ان تضرب زيدا كما مر واخرج الثالثة بقوله وغير المخففة من الثقيلة وهى المصدرية الثلاثية الوضع التالية علما اى فعلا يفيد التحقيق سواء كان بلفظ العلم ام بغيره مما يودى معناه كعلم وتيقن وتبين وتحقق وانكشف ونحوها قال فى شرح الشذور ليس المراد بالعلم لفظ ع ل م بل ما دل على التحقيق انتهى والتالية ظنا اى فعلا يفيد الرجحان سواء كان بلفظ الظن اولا كظن وحسب ونحوهما اذا نزل منزلة العلم لكن بان استعمل فى موضعه بحيث ظنا غالبا مناخا للعلم بخلافه اذا لم ينزل منزلته بان استعمل على بابه من الرجحان فلا تكون الواقعة بعدها المخففة وبخلاف ما اذا لم يكن متلوها علما ولا ظنا اصلا فلا تقع بعدها المخففة ايضا لا يقال العجب ان ستخرج ووددت اورجوت ان ستخرج كما تقول ذلك فى المثقلة كما لا تقع مجرورة

نحو ع

نفى ع

يفسر ع

ثنية

الموضع كالمثقلة لانها لما شابهت الناصبة لفظا ونحطا ومعنى لكونها مصدرا التزم
في المخففة ان تقع بعد فعل التحقيق او ما يؤدي معناه او يجري مجراه من الظن
الغالب ليدانا من اول الامر انها المخففة لان التحقيق لها انسب لانها تفيده كما مر
قال جار الله الفعل الذي يدخل على المفتوحة مشدودة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها
في التحقيق ولذا قال من يضعف ان يقال ارجو واطمع ان جئتني او اخاف انك تفعل قال
الرضي وفيه نظر لقوله وددت وما تغني الودادة انني بما في ضمير الحاجبية عالم.
وافهم تقييده الناصبة بمغايرة المخففة المشروط فيها الوقوع بعد فعل العلم والظن
الذي بمنزلته ان الناصبة لا تقع بعدها كما هو مذهب الجمهور لانها تدل على ما ليست ثابتة
فلا تقع معمولة لما يقتضي الثبوت وانما تقع في الابتداء نحو وان نضوا مواخير لكم
او بعد فعل غيرهما ذكر كما سياتي واجاز في التسهيل وقوعها بعد علم موول بالظن وحكى
عن سر جوار ما علمت الا ان تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى
مجرى المثل عليك ان تقوم واجاز الفراء وابن الانباري وقوعها بعد العلم غير الموول نحو
علمت ان تخرج بالنصب اي من اجل ما علم مما ذكر ان المخففة لا تكون تالية الا للعلم
او لما هو بمنزلته وان الناصبة لا تكون تالية لما وجب فيه التصدر بعد التي ليست تالية
لما تتعين الناصبة حيث كانت تالية لغيرها مما العاري عن معنى اليقين والرجحان
من فعل ترتب كطمعت ورجوت كما في نحو قوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي
او غيره من الافعال كقوله تعالى ولم يكن لهم اية ان يعلمه اولم تكن تالية لشيء نحو ان
تقوم خير من ان تقعد وفي شرح التسهيل لابن عقيل ان الفعل العاري عنهما
يجوز بعد الوجهان كما جئت لان تقوم يوضح اجبت ان عبد الله يخرج او قعوا
ان المشددة بعدها ومن اجل ما ذكر ايضا وجب الرفع بعد فعل اليقين المحض لتعين
المخففة حيث كما في نحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وقوله تعالى افلا يرون الا
يرجع اليهم قولا لان الروية هنا يقين فان في الايتين هي المخففة كما مثلنا لها
في باب زوكذا الواقعة بعد اخاف في قول ابي محجن الثقفي

اذا مت فادفني الى اصل كرمة ... تروي عظامي بعد موتي عروقها
ولا تدفنني بالفلاة فانني ... اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها

اذ الخوف هنا يقين ومما جزم به من وجوب الرفع انما يأتي على القول بان الناصبة
لا تقع بعد علم اصلا كما هو مذهب المبرد وعليه ظاهر كلام المص كما مر تقريره اما
على القول بانها تقع بعد اذا اول بالظن فلا يجب الرفع وقراءة بعضهم بالنصب في
الاية الثانية حجة على المبرد لانه ان كان الفعل مؤولا بالظن تشنيعا عليهم فذاك
وان كان على بابه فاولى من اجل ما ذكر ايضا جاز الرفع بتقدير المخففة والنصب
بتقدير الناصبة ما بعد المسبوقة بالفعل المستعمل لليقين والرجحان كحسب نحو
قوله تعالى وحسبوا الا تكون فتنة برفع تكون في قراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي
ونصبه في قراءة الباقين فالرفع تنزيلا للظن منزلة العلم فان هي المخففة والنصب

اجا

اجرا للظن على اصله فان هي الناصبة قال الرضي ولا التباس بينهما الا في هذا الموضع فقط والارجح اي الاكثر بعد حسب ونحو مما اكثر استعماله في غير اليقين النصب وهذا اجمعوا عليه في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ام حسبتم ان تتركوا انظن ان يفعل بها فارق وبويد قراءة الرفع قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه احسبان لم يروا اصدقا بها فيها هي المخففة اذ لا يدخل ناصب على ناصب ولا على جازم كما قاله في شرح الشذور وكحسب فعل استعمل لليقين والترجيح والمقاربة يقولون ان كان الفعل للشك فالناصبة لليقين او فالمخففة او مستعملا لهما فالوجهان والذي رجحها اذا والى ان الصالحة للتفسير بان استوفت شروط مضارع بعد لا نحو كتبت اوامرت اليه انه لا يفعل ثلاثة او جاز النصب على تقدير لا نافية وان مصدرية والرفع على تقدير ما نافية والجزم على تقدير ما ناهية وان فيهما مقدرة فان تقدرت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب تنبيهان الاول دل اقتصارهم على تقييد الناصبة بغير الزايدة والمفسرة والمحققة على ان المفتوحة الثنائية لا تاتي لغير الاقسام الاربعة وقيل لها تاتي افهم كلام المص ان المصدرية اذا دخلت على المضارع فليس فيه الا النصب كقوله ان تقران على اسما وبحكمني السلام وان لا تشعرا احدا وحكي عن بعض العرب انهما حملا على اختها فيرفع الفعل بعدها على العكس وعليه قراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة وعن بعضهم انه جزم بها وانشدوا عليه اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد نخطب فصل في اعمال المضمرة وتضمر ان بعد حروف العطف والجر الاتي ذكرها فينصب المضارع بعدها بان مضمرة عند البصريين عن اقوال سيأتي التنبيه عليها كما ينتصب ظاهرة جوازا اي اضمارا جايزا كما مر في نظايره والغرض الاجمالي الاشارة الى ان اضمارها على قسمين جايز ووواجب فالجايز في مواضع احدها بعد عاطف والمراد به الواو والفا وثم اذ لم يسبق في غيرها ما يسوغ ذلك العاطف باسم لذات او معنى خالص من تاويل الفعل فاو نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بنصب يرسل عطفا على وحيا والواو كقول ميسون زوج معاوية رضي الله عنه ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر عطفا على لبس قال في شرح بانت سعاد وحرفه اكرمهم فانشر للبس وانما هو بالواو عطفا على قولها لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف والفا كقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت او متراثا على ترب بنصب فارضيه وثم كقولك الخ وتتلي سليكا ثم اعقلة كالثور يضرب لما عافت الماء بنصب عقله اي وان ترسل وكذا الباقي واحترزنا بالاسم عن المسبوق بفعل نحو قوله تعالى ان تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى فان نصب ذكر على التشريك ويبطل على اضمار ان كما في التسهيل وبالخالص عن الاسم الذي في تاويل الفعل كقولهم الطائر فيغضب زيدا لذا باب لا يجوز فيه الا الرفع الا ان كان العطف على اسم

او هو

والنصب هو

لعشرة اقسام والاول هو المعتمد اذ لم يثبت بجميع لغير الاربعة المذكورة الثاني هو

الجزم هو

سواء هو

وهو الظاهر لانه تأويل الفعل اى الذى يظهر ولا يجوز النصب فى غيرها ذكر من حروف
العطف غيرها سيأتى على اضمار ان فلا يقال عجبت من قيامك بل تقعد اى بل ان تقعد ويجوز
رفع الفعل بعد العاطف المذكور كما فى قراءة نافع او نرسل بالرفع اى فنحن نرسل الا انه فى
بعد لام العلة الجارة وتسمى لام كى بمعنى انها للسببية مثل كى الجارة نحو قوله تعالى
وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم اى لاجل التبيين وجئت لاقرأ اى لان
اقرأ اى للقراءة ومنهم من يعبر عن لام العلة المضمر بعدها ان قوله تعالى فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا وليست لاما اخرى للتعليلية على الارجح من الخلاف المشار
اليه بقوله ومنه فى الآية المذكورة ونحوها وكثيرا ما يعبرون على لفظ لام العاقبة
ويعبر عنها ايضا بلام المآل واللام للتبرؤ وجرى عليه فى شرح القطر فقال وليست
للتعليل لانهم لم يلتقطوه لذلك وانما التقطوه ليكون لهم قرة عين فصار عاقبته
ان صار لهم عدوا انتهى وما جزم به من كونها للتعليل هو التحقيق الذى عليه علماء
البيان قال فى المغنى انكر البصريون لام العاقبة وقال الزمخشرى انها لام العلة
وان التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى
الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم ومثمرته بالداعى الذى يفعل لاجله الفعل فالام مستعارة لما يشبه
التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد وتكون التعليل فيها وارد على طريق المجاز
شبه عليه بقوله ومنه وقيل اللام فى الآية اللام فى قوله صلى الله عليه وسلم لدوا للموت
وابنوا للخراب وفى قوله فللموت تغذوا الوالدات سخالها كالخراب لدور تبنى للسكنى
قال المصنف وتحتملها التى فى قوله تعالى ربنا انك آتيت فرعون وملأه زينة واموالا
فى الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك وتحتمل لها لام الدعاء كقوله تعالى ولا تزد الظالمين
الا ضلالا فالفعل منصوب على الاول مجزوم على الثانى وما جزم به المصنف من ان النصب بعد
اللام المذكورة بان مضمرة واللام جارة هو قول الجمهور واجاز ابن كيسان اضمارها
واضمار كى مصدرية ورد بان المعهود اضمار ان دون غيرها وزعم الكوفيون ان النصب
باللام نفسها بطريق الاصالة وليست جارة وزعم ثعلب ان النصب بها لنيابتها عن
ان وافهم بجواز الاضمار جوازذكرها فيما ذكر فتقول جئت لان اقرأ ونحوه بل قد يجب اظهارها
فى بعض المواضع واليه شار بقوله الا اى اذا اقترن الفعل بلا الزائدة نحو قوله تعالى
لئلا يعلم اهل الكتاب والنافية نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة فتظهر وجوبا
لئلا يحصل التلبس بالتقاء المثلين ولا يفصل بين لام كى والفعل الا بلا الزائدة او النافية
كما يعلم من اقتصارهم عليهما والثالث بعد اللام الزائدة وهى كما قال الرضى الموكدة التى
تأتى بعد فعل الارادة او فعل الامر نحو قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس يا اهل
البيت ليبين لكم وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لاعدل بينكم وقوله اريد لانسى ذكرها فكانما
تمثل لى ليلى بكل سبيل اى لاتذهب والمعنى انما يريد الله ان يذهبت وكذا الباقى وقيل ان اللام
فى ذلك للتعليل ثم اختلفوا فقيل المفعول محذوف اى يريد الله ما يريد ليذهب عنكم ويريد الله التبيين

ليبين

أمرنا م

ليبين لكم ويهديكم اى ليجمع لكم بين الامرين ولمرنا بما للتسليم وارید السلوك لانسى وقال الخليل وسر ومن نا بهما الفعل فى ذلك مقدر بمصدر مرفوع ابا الابتداء واللام ومابعده خبرا اى ارادة الله الذهاب والتبيين وامرنا للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل اذكر المص فى المغنى ومما جرى عليه من قبلها الزاهد هو ما جزم به الرضى وعلى كلا القولين فاظهار ان بعدها جائز الا بعد اللام الموكدة للنفى وهى المسبوقة بكون ناقص منفى بما او لم مسند الما اسند الى الفعل المقرون باللام كما فى نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فتضمر وجوبا اى اضمارا واجبا لان ما كان زيد ليقوم فى مقابلة كان زيد سيقوم اوسوف يقوم فكما لا تجمع ان والسين اوسوف كذلك لا تجمع ان واللام وبدل على مقابلة اللام حرف التنفيس امتناع ما كان اوسوف يقوم استغناء بليقوم وبهذا اللام قال المص تتمة عند اكثر الناس لام الجحود وقال ابن النحاس الصواب تسميتها لام النفى لان الجحد فى اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ووقع فى كلام ابى البقا تسميتها فى نحو ما كان زيد ليفعل لام كى وهو سهو وما اشرنا اليه من ضابط بهن اللام الذى لوح اليه بالتمثيل بما ذكر مع تصريحه به فى المغنى من خصوصية الفعل وحرف النفى ورفع الفعل لضمير اسم الكون السابق هو المشهور المنصور كما فى الارتشاف فى الامرين الاولين واما الثالث فذكر انه لم ير احدا نبه عليه لابن هشام الغمرى فى كتابه المعرب وعليه فلا يجوز ان يقال ما كان زيد ليقوم اخوه لانه سبق وقال فى المغنى زعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافى على هذا غير ما هو ولا اختلاف فاعل تزول قال والذى يظهر انها لام كى وان ان شرطية اى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة فى عظمها الجبال كما نقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل وقد ذهب بعضهم الى جواز ذلك فى اخوات كان فيما سبق عليها نحو ما اصبح زيد ليفعل وبعضهم فى ظننت واخواتها نحو ما ظننت زيدا ليفعل قال ابن عقيل والصواب ان هذه لام كى قال فى المغنى وقد تحذف كان قبل الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومى مفاومنزلا فخر لفرد اى فما كان جمع وقول ابى الدرداء رضى الله عنه فى الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما انتهى وقال ابو حيان لا يجى قبل لام الجحود اسم مفرد واما البيت فجاء على تقدير وما قوم يجتمعون انتهى وقد يفهم من كلام المص ان اللام لا يلزم من اضمارها اذا لم تكن بعد اللام كما قال بعضهم واحتج بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى واضطرب فيها ابن عصفور فمرة اجاز ومرة منع وهو الصحيح واما الاية فليس من ذلك بل الخبر مصدر وهو ان يفترى عن القرآن وهو مصدر كذا فى شرح التسهيل لابن عقيل قال المص فى حاشية التسهيل وفيه نظر فان القرآن هنا ليس بمعنى القراءة بل بمعنى المقروء مثل قولنا عربيا وقرآنا فرقناه قال والجواب عن الايتين

سيقوم م

نبهنا على ذلك فى شرح التسهيل

وقال المصنف م

البحث فيما الخبر فيه كلة تريدًا او قاصدًا او نحو ذلك ولا يصلح شيء من ذلك في هذا الموضع
انتهى واما ما كان زيدان يقوم فان اردت المبالغة جاز ولم يكن مما نحن فيه
والا لم يجز قال ابن عقيل هذا وقد افاد كلامه امورا احدها ان النصب بعدها
بان مضمرة وهو قول البصريين وقال الكوفيون باللام نفسها ثانيها ان اظهارها
واجب وهو قول البصريين ايضا وزعم بعض الكوفيين انه يجوز اظهارها تاكيدًا
ورد بعدم السماع بل قال ابن الانباري ما كان عبد الله لان يزورك لا يجيز بصري
ولا كوفي ثالثها ان لام الجحود زائدة لانه استثناها من الزائدة التي يجوز بعدها
الاظهار وذلك صريح قول الكوفيين فانها عندهم زائدة لمجرد التوكيد وما بعدها
هو الخبر قال المص ووجه التوكيد فيها عندهم ان اصل ما كان ليفعل ما كان زيد
بفاعل لذلك فنفي عندهم حرف زائد موكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان
جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار قال ولوجه التوكيد
فيها عند البصريين ان الاصل ما كان زيد قاصدًا للفعل ونفي قصد الفعل
ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله يا عاذلاتي لا ترد ن ملامتي ابلغ من لا تلمني
لانه نهى عن التسبب وعلى هذا نهي عندهم حرف معد متعلق بجر كان المحذوف والنصب
بان مضمرة انتهى وقضيتها للتقوية وقد سلفنا عنها منزلة بين الزائدة
والمعدية لا المعدية محضة كما يعطيه كلامه وقول البدر بن مالك سميت موكدة
لصحة الكلام بدونها اذ تقول ما كان زيد يفعل صريح في انها زائدة لكن تعقبه ابن
عقيل وقال المقل امتناعه اي حذفها اذا كان ذلك الكلام نفيًا كقولك كان زيد سيفعل
واجازته اذا انفيا كقولك كان زيد يفعل واجاز بعضهم الاول على قلة وهو مردود انتهى
رابعها ان اللام الموكدة اي الزائدة ليست من قسم التعليلية وقال في شرح الزوائد
المختار رد الموكدة لها ايضا كلام العاقبة ولما ذكرها تضمر وجوبًا بعد هذه اللام
استطرد الى بقية المسايل التي يجب فيها اضمارها وهو اربع احداها اللازم بعدها والى ذلك
الاشارة بقوله كالمضمرة اي كالتي تضمر وهي في موضع الحال من ضمير ان في قوله فتضمر
اي فتضمر ان بعد لام التوكيد حال كونها مشابهة للمضمرة بعدها وما عطف عليه
في وجوب الاضمار وقوله بمعنى الى والا اي انما يجب اضمارها بعدها الواقعة موقع
احداهما فالاول نحو قوله لا ستسهلن الخ وادرك المنى فما انقادت الآمال
الا لصابر اي الى ان ادركوا والثاني نحو قول زياد الاعجم وكنت اذا عمرت فناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم والضابط في ذلك ان الفعل الذي
بعدها ان كان ينقضي شيئًا فشيئًا فهو صالح لموضع وقد يصلح لهما نحو لا لزمنك
او تقضيني حقي اي الى ان او الا ان تقتضيني وبعضهم يقدره بكي ايضا اي كي تقتضيني
وسر ذكر الا ان وتعين الغاية في المنتظر بها او نحي والا استثنائي لأقتلن الكافر او يسلم
والتعليل في الاطيعن الله او يغفر لي هو بذلك يعلم كما قاله المرادي ضعف قوله من قال

ان

كان هو

الصعب هم

الى ولهذا عبر في الموضح بعتب دون
الى لانها اظهر في الذم ريح وان لم
يكن فهو موضع الامرهم

ان تقدير ما بكى او ابى مطرد وقول بعض المغاربة ان تقدير ما بالا هو المستثنى فيها دون
الاخرين واستشهد ببيت زياد وقال فانه لا يقدر بالى ان ولا بكى اذ المعنى الا ان
تستقيم وقيل ان التقادير الثلاثة لا تستمر فان قوله فسر في بلاد الله والتمس الغنى
يعش ذا يسار او تموت فتعذرا لا يصح فيه المعنى بتقدير واحد من الثلاثة ثم ان تقدير
لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او
مصدر وبعدهما ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف بها وعلى المصدر قبلها
كما سياتي فلو قال لواقعة موقع الى والا كما عبرت به كالتسهيل لكان اولى مما ذكر
لانها مرادفة لهما وللحرفين المذكورين وليس كذلك كما قال المرادي وغيره بل هي والعا
النفي لاحد الشيئين وقال الرضي اذا قصد ارادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الشيئين
التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخرى وان الفعل الاول يمتد الى حصول الثاني في
نصب ما بعد او خفض يقدر بالا وغيرها بالى فالمعنيان برجعان الى شيء واحد فان
فسرته بالا فالمضاف بعد محذوف وهو الظرف اي لا لزمك الا وقت ان تعطيني
فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل او وعند من خفض بالى ما بعدها لتاويل مصدر
مجرور بالى بمعنى الى هذا كلامه واخره كالتصريح في المرادفة وقال الرماني الظا
للتعميم في ذلك لانه قسم حالة في مثل لاقتلن الكافر ويسلم اي الا ان يسلم الى حالتي
اسلامه وعدمه وفي مثل لالزمنك او تقضيني اي الى ان تقضيني الى حالتين ايضا
الملازمة وقضاء الحق وان كان الواقع احدهما انتهى وقد تظهر ان بعدها في الشعر
كقوله اوان تلوم لحاجة لوامها وما اشار اليه من ان النصب بان هو مذهب البصريين
وقال الفراء وبعض الكوفيين انتصب الفعل بالخلاف والكسائي والجرمي باونفسها وهذه
الاقوال بعينها جارية في النصب بعد الفاء والواو والاتيتين بعد وربما بقي الرفع بعد
او المذكورة قال تعالى لتقاتلونهم او يسلمون اي الى ان يسلموا قرئ بحذف
النون وقراءة الجمهور بالنون عطفا على لفظ تقاتلونهم فيكون معنى الرفع كمعنى النصب
وعلى القطع بتقدير هم يسلمون ذكره المص وخرج بقوله بمعنى الى والا ما لم يكن
فيه او كذلك وهي العاطفة اسما مقدرا على اسم فان النصب بعدها بان مضمرة جائزة
الاضمار كما مر في قوله تعالى ويرسل رسولا والثانية والثالثة المضمرة بعد فاء
السببية وهي التي يقصد بها الجزاء وبعد واو المعية اي التي يقع مونقها مع
وهي ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد ويسميها الكوفيون واو الصرف
واحترز بذلك عن العاطفتين على صريح الفعل والاستينافيتين فان الرفع باق على الرفع
في الاستيناف وعلى اعراب ما قبله في العطف كما سياتي تمثيله وانما حذفوا في النصب
بعد واو السبب تنصيصا على معنى السببية لتخليص المضارع بالنصب للاستقبال
اللايق بالجزائية كما في المنصوب بعد فا وكذا النصب بعد واو الجمع للتنصيص على معنى
المصاحبة كما قصدوا في الاسم الذي هو مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد
الواو وكذلك قصدوا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها كذا قاله الرضي وانما

هذا ح

طفة مع ح

كما تعطيه عبارة المصنف ح

الا ان ح

صريح ح

الفعل ح

ينصب ما بعدهما حال كونهما مسبوقتين باحد امرين اما بنفي محض احترز بذلك كما قال في
الايضاح عن التالي تقريرا او المتلو بنفي والمتقض بالا نحو الم تاتني فاحسن اليك فلم يرد
الاستفهام الحقيقي ونحو ما تزال تاتينا فتحدثنا وما تاتينا الا فتحدثنا انتهى وكذا
ما صورته صورة النفي ومعناه الايجاب نحو ما زال الواجوا تهاذكر في الارتشاف وشمل
بالنفي الصريح كما سنمثله الموول وهو في الغالب نحو قلما تلقاني فتنكرني وكذا كل برجل
واقل رجل لان هذه الكلمات اما ما يفيد مستلزمة معنى الحصر كما مر في الاستثناء وتستعمل
ايضا استعمالة اما ما يفيد معنى النفي ولا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه
نحو انت غير امين فتضربني وانت عمرات فتذكرني وجوز قوم نصب جواب كلما تضمن معنى
القلة والنفي قياسا لانما عاما وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي منصوب الجزاء نحو
كانك والي علينا فتشتمنا اي لست بوالي الكوفيون وذكر سيبويه شتمني فاثب
عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وربما نفي بغير حتى كما ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه وفي الواو
نحو قول الخطيئة الم اكن جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء وشمل ايضا حرف النفي
سواء كان مختصا بالفعل كلم ولما وذلك اذا الفا نحو لن يقوم فيضرب زيد انصبه من جهتين
الجواب والتشريك ويجوز الرفع على القطع ونحو لم يقم فيحدثنا قيل لما يجوز فيه النصب
المضي الفعل ورد بانه قد جاء منصوبا في قوله لم الق بعدهم حيا فاخبرهم ويجوز العطف
فيجزم والقطع فيرفع وبعد الواو كذا قيل وغير مختص بالفعل وهو ولا ومما وان فالفاء
السببية بعد صريح النفي لغير المحقق نحو قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وما تاتينا
فتحدثنا بالنصب على قصد معنى الجزاء والسببية وتقدير الفاء عاطفة المصدر المنسبك من ان
والفعل على قصد ترتبهم مما قبلها اي لا يكون منه قضاء عليهم فموت وما يكون مني اتيان
فحديث والنصب على معنى كيف اي فكيف يموتون وكيف تحدثنا اي ينتفي القضاء والاتيان
فينتفي الموت والحديث لانتفاء سببهما وهي القضاء والاتيان فالنفي منصب على الاول
وينتفي الثاني بانتفاء لانه سببه وهذا هو القياس لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل
الفعل مثبتا ان لم يكن ويدخل عليه ان ويكون الفاء مع ما بعده جزاء وكما في قوله تعالى لا تطغوا
فيه فيحل اي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل وعلى هذا المعنى حمل قولهم ما انت الا حاجة ان
فيظلمك المعنى انما يظلم من يحتاج والله غير محتاج فلا يظلم ويجوز ان يكون النفي منصبا
على الثاني في المثال وهو الحديث فيكون المعنى على نفي الحديث فقط دون الاول وهو
الاتيان اي ما تاتينا محدثا اي بل غير محدث اي ليس منك الاتيان المقيد بالحديث بل يكون
منك اتيان ولا يكون منك حديث وهذا المعنى لا يأتي في الآية اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتوا
وليست الفا فهذا المعنى للسببية لان السببية يصح تقدير شرط قبلها كما ذكرنا
نحو ما تاتينا وان تاتنا تحدثنا وقولك ان اتيتنا احدثنا لا يوافق قولك ما تاتينا ولا تحدثنا
من حيث المعنى ولا يعطي فائدته وانما جاز النصب عند من شبهها للفاء وما بعدها بفاء الجزاء
لكونها فاء بعد المضارع كاينا بعد نفي ويجوز رفع الفعل بالعطف والاستيناف والاول
تكون فيه الفا لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ الفعل فيكون شريكه في اعرابه

وهو ما

تستعمل بمعنى النفي

جهتين

كان

وهو ههنا الرفع ويكون النفي واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون للمجموع اي الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منتفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد منهما فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث بعده ومنه على المشهور قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء عاطفة لفظ الفعل على لفظ ماقبلها والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي وكانه قيل لا يؤذن لهم ولا يعتذرون انتهى بمعناه وان نصبت الحرف الثاني فقط كان المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده وهذا المعنى في العطف لم يذكره احد وانما ذكره الرضي قال وصنه قوله في نهج البلاغة المنسوب لعلي كرم الله وجهه على انه لا يخرج لكم مني رضى فتر ضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز النفي للاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يثبت بدون الاتيان والثاني وهو استيناف فهو الفعل المقدر الخالية المجرد التسببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستانفا بمعنى استيناف كما قال في شرح الشذور ان يكون مبتدا على مبتدا محذوف فيجب الرفع لخلو الفعل من ناصب وجازم فيكون مثبتا وذلك واضح في ماتاتينا فتجهل امرنا ولم تقل فتفتري لان المراد اثبات الجهل ونسيانه دون اثبات الاتيان عطف لجزم تنسى كما قال الله في قوله غير اناتم تاتنا بيقين ، نترجى ونكثر التسميلا ، اذا المعنى انه لم يات بيقين فنحن نرجو خلاف ما يأتي به لانتفاء اليقين عما اتى به ولو جزمه او نصبه لفسد معناه لانه يصير معنى على حدته كالاول اذا جزم وتيقنا على الجمع اذا نصب وانما المراد اثباته وتفويض ما تاتي فاكرمك بمعنى فانا اكرمك لكونك لم تاتني وذلك تاتني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه وبوضوح انك تقول ما تزيد قاسيا فيعطف على عبده اي فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه ووجه العطف شمول النفي في العطف لما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفي فيما بعدها على المنفي بدون الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الذي بعدها على المنفي بدون الفاء ماتاتينا فتحدثنا وهو محال اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث ووجهه في المغني بان معناه ماتاتينا في المستقبل فانت تحدثنا الان عوضا من ذلك وقال الرضي المعنى عليه ماتاتينا فانت تحدثنا الان موضعا من ولكن انت ممن تحدثنا قال ومثله ماتاتينا فانت تجهل امرنا ولا يجوز الرفع في ما بالله حاجة فيظلمك على الوجهين اما العطف فلانه لا فعل قبله يعطف عليه واما الاستيناف فلاستلزامه اثبات الظلم تعالى عن ذلك فكرم ابن ايا زويجوز ان يكون الاستيناف على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول فيكون معنى الرفع معنى النصب على تقدير كيف الذي هو الاول دون المعنى الثاني وهو ماتاتينا محدثا بل غير محدث قال في المغني وهو قليل وعليه قوله ولقد نزلت صبية مرجومة لا تدع باجزع عليك فتجزع اي لست عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع ومثله قوله الم تسال الربع القوا فينطق اي فهي ينطق فيكون منه على ما قاله الاعلم والرضي والبدر ابن مالك والمصنف في شرح الشذور ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد اولوه بان قيد بهنون اي فهم يعتذرون

ورضي عنه صح

وكانه لو صح

الفعل الذي بعدها على النفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما اخلصتها للسببية وهذا الوجه هو ما قاله في شرح الشذور وتذكره النحاة صح

بما تحدث به الجاهل ماتاتينا وقال ابن ايا زكانك قلت ماتاتينا ولكن انت ممن تحدثنا صح

وهم يدهنون فتلخص ما ذكرناه ان للنصب بعد الفا معنيان السببية وشبهها وللرفع
اربعة معان اثنان للعطف واثنان للاستيناف فتلبيكان احدهما ان عيسى بن
عمر قرأ فيموتون عطفا على يقضى واجاز ابن خروف فيه الاستيناف على معنى السببية كما في البيت
البدرين سالك وقرأ السبعة ولا يوذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا فتله
فيموتوا فقيل عدل عنه لتناسب الفواصل قال الفراء انما اوثر الرفع على النصب لان
التوفيق بين رؤس الاى اخف واحسن في الانتظام والاتساق والمشهور في توجيهه كما
قال في المغنى انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه
في سلك النفى لان المراد بلا يوذن لهم نفى الاذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله
تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يبقى لذى العذر منهم بعد ذلك وقول من زعم انه مستانف
يتقدر فهم يعتذرون مشكل كما قال المصنف على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت
الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في المغنى احدهما لحمل ثبوت الاعتذار مع مجئ لا تعتذروا
اليوم على اختلاف المواقف كما جاء يومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان وقوله تعالى
وقفوهم انهم مسئولون والثانى ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تاتينا فتحدثنا ويرده
ان الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفى الاذن فيه في
وقت اخر الثانى ان يكون الاعتذار منفيا وهو ما سبق نقله عن ابن خروف وغيره
من ان المستانف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به في الاية الاعلم الشنتمرى وانه
في المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا اى لو اذن لهم لاعتذروا قال الاعلم وانما جعل
الاكثرون معنى الرفع غير معنى النصب تحريا للاكثر ورده ابن عصفور بان الاذن
في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت
جزما ورده عليه ابن الضايع بان النصب على معنى السببية فيما تاتينا فنحدثنا جايز
باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث قال المص والذى قوى عندى الرفع لهذا
المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه انتهى الثانى انهم يقدرون في الاستيناف
بنا الفعل على مبتدا محذوف كما سبق تفسيره بذلك عن شرح الشذور وقال في المغنى والتحقيق
ان الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل قالوا وانما يقدر المحذوف
مبتدا في مثل ذلك كما قالوا في تشرب اللبن ان الرفع بتقدير وانت تشرب اما لقصد
ايضاح الاستيناف او لانه لا يستانف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذى
هو مقتضى الظاهر انتهى وما اوردته في هذه المسئلة لا تكاد تظفر به مجموعا محررا
كما رايت والله المستعان وراو المعية بعد صريح النفى مختص بالفعل نحو قوله تعالى ولما
يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والمعنى والله يعلم انكم تجاهدون
ولا تصبرون وتطمعون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغى لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم
الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله ذلك واقعا منكم والواو من قوله ولما واو الحال والتقدير
بل حسبتم ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه وقالها ابو طالب كذبتم وبيت الله نبزى محمدا
ولما نطاعن دونه ونناضل ونسلمه حتى نصرع حوله ونذهل عن ابنائنا والحلايل
وبغير مختص لم اقف على شاهد فيه والعطف في قوله او طالب على نفى

فى قوله ما تاتينا فتحدثنا بالرفع وقد صح الاستيناف لوجهين ذكرهما ص م

امرنا ص

ان ص

اى

اى مسبوقين بنفى محض وطلبى صريح لما يستعرفه ويدخل فيه سبعة اشياء احدها النهى وذلك
فى الفاء نحو قولهم لا تطغوا فيجل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وفى الواو ونحو
قولك الى الاسوق لا تنه عن خلق وتاتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقولك
ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق بحتمل النصب والجزم ولذلك عمل فيها وان كان
عارضه ايضا ر التمثيل بالقران لتعين النصب فيها وتقول لا تاكل السمك وتشرب
اللبن فان اردت بالواو وعطف الفعل على الفعل جزمت الثانى وكان شريك الاول
فى النهى لا تفعل هذا ولا تفعل هذا وان اردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر
مما قبله نصبت الفعل ان مضمرة وكان النهى عن الجمع بينهما وان اردت الاستيناف
رفعت الفعل لتجرده عن الناصب والجازم والمعنى لا تاكل السمك فلك شرب اللبن بالنهى عن
الاول والاخبار عن الثانى وشرط النصب فى جواب النهى ان لا ينتقض بالاخر لا تضرب
الا ضعيف يشاور فرفع الارتشاف ثانيها الامر وذلك قولك فى الفاء نحو قولك فى النجم انشد
سر يانا فى سيرى عنقا فيسار الى سليمان فنستريح وفى الواو قوله فقلت ادعى
وادعو ان اندى لصوت ان ينادى داعيان واجاز بعض المتقدمين النصب فى
جواب الامر وهو محجوج بثبوته عن العرب كما مر وامثاله قوله تعالى واذا قضى امرا فانما
يقول له كن فيكون بالرفع فالفاء ليست سببية بل للاستيناف كما فى قوله الم نسال
الربع القوا فينطقوا وانما نصب فى قراءة ابن عامر تشبيها له بجواب الامر من حيث
انه جاء بعد الامر قاله الرضى ثالثها الاستفهام فالفاء كقوله تعالى هل لنا من شفعاء
فيشفعوا لنا وقوله عليه الصلاة والسلام حكاية عن الله تعالى من يدعنى فاستجيب
له وفى الواو كقوله الم اكاركم ويكون بينى البيت وقوله انبيت ربان الجفون
من لكرى وابيت منك بليلة الملسوع قال فى الارتشاف ولا ادرى ما هو مصنوع
ام لا ورابعها التمنى فالفاء كقوله تعالى يا ليتنى كنت معهم فافوز والواو
كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون فى قراءة من نصب وخامسها
الدعاء كقوله تعالى ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يومنوا وقوله
رب وفقنى فلا اعدل عن سنن الساعين فى خير سنن وسادسها العرض نحو قوله
يا بن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وحكى عنهم الا تقع الما فنسبح
اى تقع فى الما بحذف الجار وعدى الفعل فنصب الاسم وسابعها التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع ايا تك وقولهم هل
امرت فتطاع والتحضيض عرض مؤكد تقول الا تجلس لتعرضه عليه وتحضه وتقول ايضا
اذا كنت تريد وتبغيه فبينهما عموم مطلق كما فى الارتشاف وثامنها الترجى كقراءة
عاصم لعله يزكى ويذكر فتنفعه الذكرى بالنصب وقرأ حفص لعلى ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع ومنع البصريون النصب بعده وجعلوا الترجى فى حكم الواجب
وانبتة الكوفيون تاعلى ان لعل للاستفهام وصح جمع من المتاخرين اثباته منهم ابن مالك

بعد الفاء

بعد الواو

لكن

والرضى وابو حيان قال لورود ه نظما ونثرا وهو ظاهر في الاية الثانية وقد خرج
ما ورد من ذلك على العطف على التوهم لكثرة دخول ان في خبر لعل وان كان اسمها جثة
ولست خبيرا ان تخريج التنزيل على ذلك ضعيف والاربعة الاخيرة قال ابو حيان لم يسمع
النصب بعد الواو فيها وكذا قال الملا في شرح السدو رقاسة النحويون فيها نحو بارب
اعقرلي وتوسع لي في رزقي ونحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا ونحو هلا تاتينا
وتحدثنا ويحو لعلي ساجاهد واغنم وكل موضع من هذه المواضع استعملت فيه الفاء تستعمل
فيها الواو اذا اصح المعنى فان تعينت السببية قالوا فقط نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن ومرهنا يعلم ان قول النحاة تقع الواو في جواب كذا مجازا لانه اذا كانت بمعنى
مع لم ينعقد من الكلام شرط وجزا بخلاف الفا وزعم بعضهم ان النصب بعد الواو
على معنى الجواب وتكلف ذلك فقال المعنى لما تاكل السمك وتشرب اللبن ان اكلت فلا
تشرب وان شربت فلا تاكل والتقدير ان لم تاكل فاشرب واما الطلب اذا لم يكن
صريحا بان كان بالخبر او اسم الفعل كما قالوا غير واحد فلا ينصب الفعل في جوابه وذلك
كالامر بلفظ الخبر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس
او باسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمه كما مر في ما به قال الرضى او بمقدر
نحو الاسد فتنجو فالكساى يجري جميع ذلك مجرى صريح الطلب ويوافقه ابن جني وابن عصفور
فيما كان مستفادا من المصدر كثيرا لو في التريح في كلامهم اسما فيها معنى الامر فيكون جوابها
مثله وذلك حسنك وشرعك وكفوك بقولهم شرعك فتكلم وحسبك فتفهم وان شئت
رفعت على القطع وكذا رويد وصه ومه نقله في الارتشاف وكالدعا المدلول عليه
بالاسم نحو سقيا لك فيرويك وبلفظ الخبر نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة فلا يجوز النصب في
جوابه واجاز الكساى ولم يقيد الطلب بالفعل كما في القطر لان منه ما يكون بغيره كالاستفهام
بالحرف كما مر نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وبالاسم نحو متى انت سائر فالحق بك
وبالظرف نحو حيثما تكن فازرك فالتقييد بذلك يخرج الاستفهام راسا ولم يقيده ايضا
بغير اسم الفعل كما في الشذور لانه قد ذكر في ما به انه لا ينصب في جواب الطلبي منه فلم
يحتج للتقييد بذلك اعتمادا على ما مر مع كونه لا يخرج الطلب بالخبر والمصدر كسقيا
لك فلذلك اطلق الطلب هنا ولم يقيده بالصريح وهو الذي يكون باحد الاقسام السبعة
اعتمادا على ان المتبادر والمطلق منصرف الى الفرد الكامل فيخرج غير الصريح وهو المدلول
عليه بالخبر ونحوه فاعرفه فانه مما يغفل عنه وقد اجتمع النصب في جواب النفي والطلب
في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي ما عليك من حسابهم من
شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين فتطردهم جواب النفي
وفتكون جواب النهي وقد جاما بعد الفاء منصوبا مع عدم سبق احد الامرين كقوله
سا تركه منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا قال الرضى وانما شرطوا في نصب ما بعد
الفا السببية سبق احد الامرين المذكورة لانها غيرتا بقية المضمون اي غيرا واقعة المقيد
حاصلها فيكون كالشرط الذي غير متحقق الوقوع ويكون ما بعد الفا جزاءها ثم حملوا ما مثل

واو المعية في وجوب كونها احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية لانها اكثر استعمالا
من الواو في هذه المواضع اعني في ابيان المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو والفاء في
اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احداهما والجمعية
في الاخرى ولقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية انتهى تنبيهان
احدهما تلخص مما مر ان تضمر بعد احرف العطف جوازا بعد الاربعة السابقة وهي
الواو والجامعة والفا والواو ثم وجوبا بعد او بمعنى الى والا وبعد فاء السببية
وحتى والجمعية وان والفعل في تقدير مصدر معطوف في الاول على الصريح الاسم
كما مر وفي الاخر على مصدر متوهم يقصد من الفعل والتقدير في قولك لالزمنك او تقضيني
حقي ليكون لزوم مني وقضاء منك وفي ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فحديث
وفي نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين اي لما يجتمع علم بالجهاد وعلم بالصبر
ونحو لولا تزورنا وتحدثنا ليكن منك زيارة وحديث اما قول البصريين ولذلك ممنوعا
من تقديم الجواب المذكور على سببه فلا يجوز ما زيد فيحدثنا ما تاتينا لانه اذا كانت الفا
لا تتقدم في العطف على الصريح نحو زيد قام فضرب فني هذا اولى واما الكوفيون فالفا
عندهم ليست عاطفة وانما هو جواب تقدم على سببه ومن مذهبهم جواز تقدم جواب
الشرط فهذا كذلك واختار الرضي ان ما بعد الفا مبتدأ محذوف الخبر قال لان السببية
يجب دخولها على الجمل وليست للعطف وجوبا بل قد يكون وقد لا يكون ولهذا قال ابن
الحاجب الذي يظهر في نحو زيد الذهاب الفا فيه للسببية لا للعطف والذي يحتمل
السببية والعطف لا يعطف مفرد اعلى مفرد بل هي لا تدخل الا على الجمل فكان النصب فيها
كونها للجزاء لتخليصه للاستقبال اللايق بالجزاء كما مر كذلك دفع جانب كونها للعطف
لان العطف المضارع المرفوع بلا قرينة تخلصه للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال
فكان لو ابقوه على رفعه ظاهرا في الحال وسبق الى الذهن من تقدم الجملة ان الفا
لعطف الحال عليها فالنصب فيه على ان الفا ليست لعطف الجملة على الجملة لان المضارع
المنصوب مفرد كما مر وكذا الواو المذكورة لما قصدوا معنى الجمعية نصبوا بها الفعل
ليكون الصرف الى النصب مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف فني اما والواو والحال
واكد دخولها على الاسمية والمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر فمعنى قم
واقوامي قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامك واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فالمعنى
قم مع قيامي ولو جعلنا ها عاطفة كما قال النحاة لم يكن في تقدير هم ذلك بصوصية على معنى
الجمع كما لم يكن في تقدير هم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو
كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان جعل على وجه يكون ظاهرا
في قصد النصوصية انتهى وسبق من كلامه ان ما بعد واو في تاويل مصدر مجرور بها او
التي بمعنى الى فظاهرها انها ليست بعاطفة وهو الذي تعطيه عبارة المصباح ايضا كما مر ترجمة
وبالجملة فكلامه هنا محتمل للامرين اذ لا تصريح معه بانها للعطف كما في تلك الاول والثاني
هو الموافق لما في كتبه صريحا بل قال في المغني انه الحق الثاني اجرى الكوفيين ثم جرى الفا

واقوم

عليه هم

والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط واستدل لم بقراءة
الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت بنصب
يدركه واجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب فاجاز في قوله عليه الصلاة والسلام
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه ثلاثة اوجه الرفع بتقدير هو
يغتسل وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب باعطاء
ثم حكم واو الجمع انتهى فتوهم تلميذ الامام النووي رحمه الله ان المراد اعطاؤها حكمها في افادة
معنى الجمع فقال لا يجوز النصب لانه يقتضي ان المنهي عنه سوى الارادة الاغتسال
فيرام الانتهى قال المص وانما اراد ابن مالك اعطاءها حكمها في النصب لا في معنى
المعية ايضا ثم ما اورده ونظير اجازة الزجاج والزمخشري في قوله تعالى
ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما كونه منصوبا
مع ان النصب معناه النهي عن الجمع انتهى الثالث انه ما جرى عليه المص من ان
النصب بعد الفاء والواو المذكورتين بان مضمرة هو قول البصريين وقد
مر ان فيها الخلاف فاو بمعنى الى والا والرفع مع كل من الثلاثة الاوجه جايز
كما نبهنا عليه ثمة ايضا والرابع من مواضع اضمارها وجوبا بعد حتى الجارة
ما بعدها في تاويل مصدر مخفوض بها ونصبه بان مضمرة عند البصريين ولا
يجوز اظهارها في شعر ولا نثر وقال الكوفيون بحتى نفسها واجاز والاظهار
ان بعدها حتى قالوا لو قلت لا سيرت حتى ادخل الفادسية جاز وكان النصب
بحتى وان توكيدا وخرج بالجارة العاطفة كما سياتي والابتدائية وهي الداخلة
على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها كقوله فما زالت القتلى تجر دماءها بابجر جملة
حتى ما دخلت اشكل وقولهم شربت الابل حتى تجئ البعير يجر بطنه ولا يكون الفعل
معها الا حالا او مولا به ويجب رفعه وقد ينصب بخلاف الجارة فلابد ان
تكون بمعنى الى او كي السببية والنهاية لا تكون الا بعد البداية والمسبب بعد
سببه وانما لم يقيدها بما يخرج العاطفة اعتمادا على ذكرها فيما بعد ولان الكلام
هنا في اعراب الفعل بطريق الاستقلال لا بطريق التبعية والفعل بعد العاطفة
معرب باعراب ما قبله تبعا ولا بما يخرج الابتدائية لانه اراد بيان اعراب الفعل
بعدها من نصب او رفع او كليهما ولا يستقيم ذلك لانها اخذها مطلقة عن التقييد
بالجارة ولا ينافيه كون اضمارها فيه مختصا بها لانه اذا ثبت اضمارها بعد الجارة
ثبت اضمارها بعدها في الجملة مع ما عقبه من التفصيل المزيح للاحمال حيث قال ونصب
تاليها اي الفعل المضارع الذي يتلوها حتى نصبه اما جايز من الجواز بمعنى سلب الضرورة

قال ح

المنهي عنه الجمع بينهما دون
افراد احدهما ولهذا لم يقله احد
بل البول منهي ح

من قبيل المفهوم لا المنطوق ولهذا لم يقل النبي ما اراد ح

ان ح

يكون الفعل بعدها مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها لانها لا تخلو من ان ح

ان الذي الخلاف ح

عن الطرفين ان كان ذلك الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها لا بالنسبة الى حال التكلم والاخبار به وهذا قال ان صح في موضعه الماضي نحو سرت حتى ادخل البلد اذا اخبرت بذلك بعد الدخول تقول سرت ودخلت البلد وعليه قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فيمن نصب يقول لان قوله مستقبلا بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار عن ذلك علينا وحكايته فانه تعالى انما قص ذلك علينا بعد وقوعه اى حتى قال الرسول وامنوا واجب وذلك ان كان مستقبلا محضا اى بالنسبة الى ما قبلها او الى زمن الاخبار والحكاية سواء حصل مضمون ما بعدها او منع من حصوله مانع فالاول نحو قوله تعالى حكاية عن بني اسرائيل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان الرجوع مستقبل بالنسبة الى ما قبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف والى زمن التكلم ايضا وهو حاصل بعدها والثاني نحو قوله تعالى ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم فان الردة مستقبلة بالنسبة الى الامرين معا ولم تحصل بعد ولذلك قولك سرت حتى ادخل البلد اذا عرض مانع من حصول الدخول فشرط النصب سواء كان حاضر الوقت ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الواقع قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان كان عند السير متوقعا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة بان حصل السير وعرض مانع من حصول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا مستقبلا ولا حالا قاله الرضي واشار بالتمثيل بالآيتين مع ما نبهنا عليه الى ان حتى المنصوب بعدها المضارع انما ترد في الكلام الاولى لكن الثانية ومثلها لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء وقولك ما سرت حتى ادخل البلد فان حصل منك السير للدخول فحتى بمعنى كي والى للدخول فيمعنى الى وذكر الكافي المعنى معنى ثالث وهو الاستثناء قال وهو ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن ابزما لكن انشد عليه ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابر مالكا وكاهلا لان ما بعدها فيهما ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه واما ممتنع اى النصب فيجب الرفع بشرطين اشار اليهما بقوله ان كان حالا اى حقيقة بدليل ما سيأتي بان يقصد الحكم عن علم او ظن ونحو بحصول مضمون الفعل الذي بعدها في حال الاخبار وكان ما بعدها مسببا عما قبلها بحيث يكون فاعل الفعل الذي بعدها هو فاعل الفعل الذي قبلها او سببا يشعر به اللفظ السابق كسرت بفتح التاء الى البصرة حتى تدخلها او حتى تكل مطيتك اذا قلت ذلك في حالة الدخول او حال كلال المطية وح تكون حتى ابتدائية وبقي شرط ثالث سيشير اليه في آخر كلامه وهو ان يكون الفعل فضلة بخلاف ما اذا لم يكن حالا حقيقة بان كان موولا به نحو فلك سرت حتى تدخلها امس فالوجهان من النصب والرفع المدلول عليه بقوة الكلام جائزان اما النصب فلكونه مستقبلا بالنسبة الى ما قبل حتى واما الرفع فعلى حكاية الحال

إذ بمعنى ان ح

الرسول ح

عن ح

به ح

واجبا او جائزا ح

منك ح

الماضية بتقدير ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في حال الاخبار كقراءة نافع حتى يقول
الرسول بالرفع اي حتى حالهم ح ان الرسول والذين امنوا معه يقولون وعلامة كونه
حالا اومو ولا صلاحية جعل الفا في موضع حتى او كان ما بعدها ليس حالا حقيقة ولا مؤولا
بان كان مستقبلا محضا بالنسبة الى ما قبلها والى زمن الاخبار كسرت حتى تدخلها عد
فالنصب واجب كما مرّ كما يجب اي وجوبا في نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس
لا يتسبب عن السير خلافا للمبرد والكوفيين كما في الارتشاف حيث اجازوا الرفع وحكوا
من كلامهم سرت حتى تطلع الشمس برما بالرفع تطلع وحكى الكسائي انا جلوس فما
نشعر حتى يسقط بيننا حجر بالرفع يسقط وكانه خص القراء بالذكر لانه ذهب الى انه لم
يسمع الا الرفع في الفعل الذي لا يمتد كما في المثال فكان غير موجب وذلك انواع
المنفي كما في نحو ما سرت حتى ادخلها لان الدخول لا يتسبب عن عدم السير خلافا
للاخفش حيث اجاز النصب في هذه باسره لا على ما قبل خاصة فقيل هي مسئلة خلاف
بينه وبين سر وقال ابو حيان لا خلاف بينهما لان الوجه الذي جوّز فيه الرفع غير
الوجه الذي منعه سر والى هذا يشير قول المصنف في المغني لو عرضت هذه المسئلة
لهذا المعنى على سر لم يمنع الرفع وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة
وكل احد يمنع ذلك انتهى ويجوز ما سرت اليوم حتى ادخلها او ما سرت الا قليلا حتى
ادخلها لان النفي انتقض بالا او اذا قلت قلما سرت حتى ادخلها وقل رجل سار حتى يدخلها
فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع لكن على ضعف لاجل ابهام ذلك في اللفظ اجرى
النفي لتصريح فان اردت نفي الصرف وهو الاغلب فيها كما مر وسياتي وجب
النصب ذكره الرضي والمستفهم عنه كما في نحو ما سرت حتى تدخلها لان السبب غير محكوم
بثبوته لا بعلم ولا بغيره فكيف يمكن الحكم بحصول سببه فيجب النصب خلافا للمبرد ويجوز
ابهام سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير متحقق وانما الشك في غيره
وفي عين الزمان وكما يجب النصب في نحو سيري حتى ادخلها اذ لو رفعت في هذا ونحوه
لكانت هي حرف ابتداء او عاطفة فيبقى المخبر عنه بلا خبر فمن ثمة يعلم انه يشترط للرفع
مع الشرطين الاولين ان يكون الفعل كما صرح به في الاوضح ولعل اسقاطه من سهو
القلم او للعلم به من هنا وكما يجب النصب في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت
كان تامة وقدر الظرف غير خبر بل متعلقا بنفس السير

الفراء ح

الرفع في هذه قياسا على ان يكون
اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت
اداة النفي على الكلام ح

فضلة ح

السير

السير اما ان قدرت تامة ار قدر الظرف متعلقا باستقرّ او محذوف جاز
الرفع وكذا لو قلت سيري حتى ادخلها اذا قدرت الظرف غير حتى تنبيهان
احدهما تلخص من كلام المصنف انّ ان تضمر بعد احرف الجر من اللام التعليلية
ولام العاقبة والزائدة ولام الجحود وحتى وبعد احرف العطف متى الواو والفا
وثم واو التي بمعنى الى او الا وفاء السببية وواو مع فهذه اثنا عشر
موضعا والواجب منه في خمسة مواضع الثلاثة الاخيرة ومع لام العلة
وحتى ويجوز في البقية اظهارها واضمارها وقضية اقتصاره في مواضع
اضمارها على ما ذكر انها لا تضمر في غيره وفي الشذور وغيره انها تضمر وجوبا
بعد كي التعليلية كقوله تعالى لكيلا يكون دولة وقد تضمر ان في غير
ما ذكر كثيرا قال الرضي لكن ليس بقياس كما في المواضع المذكورة ه
ولا تنصب حينئذ بعطفها كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عساك
تفعل كذا وقد ينصب شذوذا كما روي تسمع بالنصب وقال الا ايهذا
الزاجري احضر الوغا وان اشهد اللذات هل انت مخلدي * وقرئ بل نقذف
بالحق على الباطل فيدمغه وعن كلامهم خذ اللص قبل يأخذك ومرّه يحضرها
بالنصب وقرا الحسن تامروني اعبدَ بالنصب والتقدير ان احضرَ وان
ياخذك وان يحضرها وان اعبدَ وقد روي كل ذي بالرفع والكوفيون
يجيزون النصب قياسا الثاني ان النصب في المواضع المذكورة بان
مضمرة لقول البصريين كما قدمنا لا بالحروف المذكورة لان حروف
العطف لا ينصب شيء منها بنفسه لعدم اختصاص العواطف باحد
القبيلين وكون حروف الجر لا يعمل شيء منها في الافعال وسبق خلاف الكوفيين
في ذلك ولما انهى الكلام في نوعي اعراب المضارع من الرفع والنصب
وعواملهما اشار الى النوع الثالث من اعرابه وهو الجزم مع عوامله فقال
وبجزم اي المضارع والجوازم قسمان احدهما يجزم فعلين وسيأتي ه
والثاني ما يجزم فعلا واحدا وهو اربعة اشياء اشار لاولها بقوله لام
الطلب واعلم ان اللام المفردة العاملة قسمان جارة وجازمة وليس في
القسمة ان تكون ناصبة عند البصريين خلافا للكوفيين كما مر والعاملة
للجر قد مر ذكرها واما العاملة للجزم فهي الموضوعة للطلب ولذلك اضافها
اليه وحركتها الكسر وسليم تفتحها واستكانها بعد الواو والفا اكثر
من تحريكها نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وتسكينها مع
ثم دونه اي دون تحريكها نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون
والبزي وقراءة حمزة ثم ليقطع بسكون اللام وفي الهذا رد على من قال انه
خاص بالشعر ولعل خطاب الماردي كما في الارتشاف واقتضى اطلاقه
الطلب انه لا فرق في اقتضائها بين كون الطلب بها امرا نحو ليتفق ذو سعة

من سعته آو دعا نحو ليمض علينا ربك آو التماس كقولك لنظيرك
لتفعل كذا اذا لم ترد ان تستعلي عليه وكذا لو اخرجت عن الطلب
الى غيره كالتي يراد بها وتصحبها الخبر كقوله تعالى قل من كان في الضلالة
فليمدد واتبعوا سبيلنا وليحمل خطاياكم اي يمدد ويحمل آو التهديد
نحو من شا فليؤمن ومن شا فليكفر وهذا هو معنى الامر في اعملوا ما شئتم
آما ليكفروا بما اتينا به وليتمتعوا فيحتمل اللامان التعليل فيكون ما بعدهما
منصوبا آو التهديد فيكون مجزوما ويتعين الثاني في اللام الثانية
في قراءة من سكنها فترجح بذلك ان تكون اللام الاولى كذلك ويؤيده
ان بعدهما فسوف تعلمون واما وليحكم اهل الانجيل فمن قرا بسكون
اللام فهي لام الطلب لانه بقرا بسكون الميم ومن كسر اللام وهو
حمزة فهي لام التعليل لانه بفتح الميم وان كان الفعل الطلبي رافعا
لفاعل مخاطب استغني بالفاعلية اي عن الفعل المذكور وعنها اي عن اللام
الطلبية بصيغة افعل نحو اضرب اقعد ولهذا هو الامر بالصيغة الذي هو
احد اقسام الفعل كما مر فان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا اقر على
حركته كدحرج وقم وذهب وعد وان كان ساكنا وما ضيه على افعل كاكرم
فالامر منه افعل بقطع الهمزة او على غيره اجتلبت له همزة وصل وسيأتي
الكلام على حركتها في بابها ويتعلق الامر باللام ان انتصب الفاعلية بان يبني
الفعل لما لم يسم فاعله نحو لتعن بحاجتي يا زيد او انتفى الخطاب نحو ليقم زيد
او كلاهما نحو ليعن زيد آ استظهر بقوله غالبا على الغنية من لا يخليه منها
فيقول لتقم يا زيد وعن زيد وابي رضي الله عنهما انهما قرا فبذلك
فلتفرحوا زفي الخبر ولتسوكه ولتاخذوا مصافكم وقال ، لتقم انت
يا بن خير قريش ، فتقضي حوائج المسلمينا ، وخرج عليه لتستووا على
ظهوره قاله المصنف والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لا مجزوم
انتهى والاكثر على انها لغة رديئة وقال الزجاجي جيدة ورد بانه لا يكاد يحفظ
منه اكثر مما ذكر والفصيحة الجيدة خلوه منها كاضرب واذهب واقبل
ولهذا ولما مر اول الكتاب ان الاصل في الامر كونه باللام والصيغة
فرع عليها وهذا ظاهر عبارة المصنف هنا تتمة قد تحذف
اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله فلا تستطل مني بقاي ومدتي
ولكن يكن للخير فيك نصيب ، وقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما
خفت من شي تبالا اي لتكن والصحيح ولتفد ومنع المبرد حذفها
ويقا عملها حتى في الشعر وتاول ما ورد من ذلك وهذا الذي منعه
المبرد في الشعر اجازه الكسائي في الكلام بشرط تقدم قل وجعل

منه قل لعبادي يقيموا الصلاة اي ليقيموا وواقعه ابن مالك وزاد
انه لك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله قلت لبواب
لديه دارها ائذن فاني كفوها وجارها اي لتأذن فحذف
اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف للضرورة
لتمكنه من ان يقول ائذن قال المصنف وليس كما قال من تخلص ضرورة
بضرورة ولعني اثبات همزة الوصل في الوصل كما قيل لانها بيتان لا بيت
مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلافه في قوله لا نسب اليوم
ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على الجزم في الآية شرط
مقدر قبل الطلب وتجزم لا الطلبية اي التي تطلب الترك احترازا
من النافية ولا تعمل الجزم والزائدة ومن غير الطلبية ولعني التي
ينصب المضارع بعدها ودخل في الطلبية الناهية للتحريم نحو لا تتخذوا
عدوي وعدوكم اولياء او للتنبيه نحو لا تنسوا الفضل بينكم
والتي للدعاء لا تؤاخذنا وللالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل
عليه لا تفعل او للتهديد كقولك لولدك او عبدك لا تطيعني
وليست هي لام الامر زيدت عليها الف خلافا لبعضهم ولا هي لا
النافية والجزم بلام امر مقدرة خلافا للتسهيل وجزم فعل المتكلم
باللام الطلبية قليل لان امر الانسان لنفسه قليل فان استعمل
بها للام سواء كان المتكلم مفردا كقوله عليه اللام قوموا فلأصل
لكم امر معه غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا
اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وجزم فعل المتكلم بلا اقل من
جزمه باللام ومنه قوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها
ابدا ما دام في الجر اضم اي العظيم البطن وقوله لا اعرفن ربعها
حوارما معها مردفات على اعقاب اكوار وافهم تقييده بالمتكلم
ان جزم لا لفعل غيره من المخاطب والغائب كثير قال تعالى لا تتخذوا
عدوي وعدوكم اولياء وقال لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء
وتضمنت هنا كلام سيبويه انه لا فرق في لا بين المبني للفاعل وغيره
والذي ذكره غيرهما كصاحب الارتشاف ان لا الناهية تدخل على
المبني للمفعول غائبا كان او متكلما او مخاطبا نحو لا يضرب زيد ولا تضرب
يا زيد ولا اضرب انا واما المبني للفاعل فالاكثر دخولها فيه على ما
هو للمخاطب وتضعف للغائب نحو لا يخرج زيد والمتكلم نحو لا اعرفن
البيت وما ذكره ايضا كالتسهيل من التفرقة بين لام الامر ولا في العلة

كلام غيرهما على خلافه اذ سوّوا بينهما في القلة وما ذكره اولى فعلى
القران ولنحمل خطايا كم ولكون اللام ولا طلبيتين كانتا مختصتين للمضارع
الى الاستقبال لما علمت ان الطلب لا يكون الا للمستقبل ويجزم بلم ولما اختصتا
اي في الدلالة على النفي واحترز بذلك من لما التي بمعنى الا ومن لما الوجودية
وسيأتيان اخر الباب وانما لم يحتج لتقييدها بما ذكر تة لانهما لا تدخلان
على المضارع ولما مركبة عند الاكثرين من لم وما وعند بعضهم بسيطة
ولم ولما يشتركان بعد كونهما حرفين من اوجه ويفترقان من اوجه ⑤
فاما اوجه اشتراكهما فاحدها ما اشار اليه من جزمهما المضارع نحو لم يلد
ولم يولد بل لم يزل وقوا عذاب وثانيها ما اشار اليه ايضا بقوله وينفيان
اي المضارع ويقلبان ماضيا فلا يفهم منه الحال ولا الاستقبال فهما
موثران في معناه دون لفظه هذا مذهب المبرد واكثر المتاخرين وعليه
ابن الحاجب والمصنف في سائر كتبه والذي ذهب اليه سيبويه واختاره
ابو موسى انهما اثران في لفظه دون معناه فدخلتا على الماضي فصيرتاه
مضارعا قبل وهذا هو الاولى لان صرف التغيير الى جانب اللفظ اولى
من صرفه الى المعنى والمحافظة على المعاني اولى لان الالفاظ خدم لها
وثالثها دخول همزة الاستفهام وغيره عليهما للتقرير نحو الم نشرح لك وقوله
الما تعرفوا لما التعيينا والفا والوا والمتوسطة بينهما للعطف نحو الم يروا
واما اوجه الافتراق فاشار اليها بقوله وتختص لما بالاقتران بادا ة الشرط
ان او غيرها من ادوا ته نحو قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك
وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولولم يقم زيد لقام عمرو ولما لا تعتمر بشيء
من ادوات الشرط لا يقال ان لما يقم زيد لانها لنفي قد فعل وقد نعلم لا يكون
شرطا لان قد تقرب الماضي من الحال وان تخلصه للاستقبال فتعارضا
واما لم فتنفي فعلا وهو يكون شرطا هكذا قالوا وفيه بحث وتنفرد لم
برفع مصحوبها ولهذا المضارع قليلا حملا لها على ما نحو قوله لولا فوارس
من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وقضيته ان ذلك لغة
وهو ما قاله ابن مالك وقيل ضرورة ولم يحك مثل ذلك في لما وتنفرد
لم بنصبه اي مصحوبها ايضا في قوله زعم اللحياني فذكر ان بعض العرب
ينصب بها نحو قراءة بعضهم الم نشرح لك وقول الشاعر في اي يومي من
الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرج على ان الاصل نشرحن
ويقدرك ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها
قال المصنف وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا
ساكنين وقال ابو الفتح الاصل يقدر با لسكون ثم لما تحا ورت ⑤
الهمزة المفتوحة والرا الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك

فرق م

حركة م

بينها

لا يفصل بين لو والفعل م

واجاز الكسائي ان زيدا اكرم وقد يفصل بذلك في لين ايضا كقوله م

مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاه الجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة بغير اولزم حرف ما قبلها ولا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك المراة والكماة قال الممع واتيس منذ ان يقال نقلت الهمزة ام المرء يقدر ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا ثم الفت همزة متحركة لالتقاء الساكنين كما في ولا الضالين يعني همزة وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء انتهى وتنفرد لم بموافقة ان الناصبة في جواز ايلائها معمول معمولها اى بجواز ايلائها معمول الفعل المجزوم بها كما يجوز ان تلي ان معمول الفعل المنصوب بها للضرورة في المسئلتين قالا ولى نحو قوله نذاكم اذا نحن امترينا يكن في الناس يد ركل المرء وقوله في الرجة فاضحت معا قفارا رسوما كان لم سوى اهل مرا لوحش يعوى اى لم يكن اذ نحن امترينا وكان لم يوهل سوى وحش وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله ما ظننت فقيرا اذ غنى ثم بلته فلما رجا الفقير واهب وقال ابن عصفور في الفصل بين لم والفعل هو مما وقع الضرائر فلا يقاس عليه في شعر ولا غيره وكما لا يفصل بين احد معمولي فعل والا بين قد والفعل ولا بين لما والفعل وحلهما على الفعل جاز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لم اضرب او لما اضرب قبل ولا امتناع الفصل لم يجز لم يقم زيد ولا يجلس عمرو واما الثانية وهو ايلاء ان معمول الفعل المنصوب لها من ظرف او غيره نحو قولك اريدان عندي يقعد وان في الدار يقعد ومنع ذلك الا في الضرورة هو قول البصريين كما جرى عليه الممع واجاز الكسائي والفراء ان والله اكرم زيدا لو ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا وهو ضرورة ايضا عند البصريين واقتضى كلامه ان لما لا يفصل بينها وبين معمولها في سعة ولا ضرورة لكن ابن مالك في باب الاشتغال من شرح التسهيل سوى بين الحروف الثلاثة لم ولما ولن في الفصل باسم الاشتغال للضرورة وتنفرد لما بلزوم اتصال الحال فمعنى لما يقم زيد انتفا قيامه في الماضي الى زمان النطق به ومن ثم اى من اجل استمرار نفيها الى الحال امتنع نحو لما يقم ثم قام وانما يقال لما يقم وقد يقوم وقد لا يقوم بخلاف لم فان نفيها لا يلزم الاتصال بل يحتمل الاتصال نحو لم اكن بدعا يكرب شقيا والانقطاع نحو لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يقم ثم قام ولامتداد النفي بعد لما لم يجز ايضا اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تكن فلم تقم لان معناه وما قامت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قامت الى الان وقد دل كلام المص على امرين احدهما ان لما لنفي الماضي المتصل بالحال وهو الذي ذكره الاكثر وبعض المغاربة يقول هي لنفي الماضي القريب من الحال وقال ابن مالك في شرح الكافية لا يشترط كون نفيها قريبا من الحال بل هو الغالب مثل عصى ابليس ربه ولما يندم الثاني ان لم لا يلزم ان تكون لنفي المتصل بل قد تاتي لنفي المنقطع كما قررناه وقال بعض المغاربة هذا هو المعنى لما بحق الاصالة وقد توضع لما موضع ما فينفى بها الحال وانشد اجدك لم تمض ساعة فتقعدها مع رقادها وتنفرد لما بصلاحية منفيها للثبوت

فلذلك كان منفيها متوقع الثبوت كما سيأتي لها تفيد التوقع في المضارع كقد في الماضي ولذلك
قال المصنف يقال فيها حرف لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا بنفيه متوقعا ثبوته فمن
ثم اي من اجل ما ذكر امتنع نحو لما يجتمع الضدان ولما يقض ما لا يكون واجاز وه في لسم
وتنفرد لما بجواز حذف اي منفيها في النثر لدليل يدل عليه كما شرط الحذف مطلقا كما مر
كقاربت البلد ولما اي ولما ادخلها كما جاز ذلك في قد نظرا لقوله ازف الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد قال ابو حيان وهذا احسن ما يخرج عليه قوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ونقل عن محمد بن مسعود المغربي في كتابه البديع ان التقدير
لما يوفوا ثم استانف فقال ليوفينهم فحذف ليوفوا لدلالة ما قبله عليه وهو انهم لفي
شك وقضية ذلك ان لما في الاية هي الجازمة حذف فعلها وقد نقله الملم عن ابن الحاجب
قال والتقدير ولما يعملوا ولما يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله فمنهم شقي وسعيد
ثم ذكر الاشقيا والسعدا ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها لتكرير هذا وان كانت
النفوس تستبعد من جهة ان مثله لا يقع في التنزيل والحق انه لا يستبعد لذلك
انتهى قال الملم في نقد هذه نظر والاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الان
لم يوفوها وسيوفونها بدليل ان بعد ليوفينهم وهو دليل ان التوفية لم تقع وستقع بعد
ولان منفي لما متوقع الثبوت والاعمال غير متوقع الثبوت انتهى بخلاف لم فلا يجوز
حذف منفيها الا في الشعر كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب
ان وصلت وان لم ار لم تصل وعلة هذه الاحكام الثلاثة كما في المغني ان لم لنفي فعل
ولما لنفي قد فعل وسيأتي حكم دخول الهمزة عليهما في باب الادوات المهمة فصل في
ادوات الشرط والجازات وهي القسم الثاني من الجوازم المشار اليها بقوله وبجزم فعلين
امّا لفظا كالمضارعين نحو ان تصبك حسنة تسؤهم او محلا كالماضيين نحو ان احسنتم
احسنتم لانفسكم لان الماضي مبني والمحكوم على موضعه بالجزم الفعل وحده لا الجملة بأسرها
كما قال الملم وهذا اجاز ان قام ويقعد اخوك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم الجملة
باسرها للزم العطف على الجملة قبل استكمالها بل بعلتا الشرط والجزا فيما ذكر لا محل لهما بل
المحل للفعل وحده نعم الجملة الواقعة بعد اذا الفجائية جوابا للشرط جازم كما سيأتي
مع ما فيه محلها الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في ان تقم اقم كما ان جستني
اكرمتك و فاعل تجزم هو ان وما بعدها من ادوات الشرط الاتي ذكرها قال في الارتشاف
وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الاولى سببا والثانية مسببا وذلك عند جمهور
اصحابنا لا يكون الا في المستقبل انتهى ثم هذه الكلم منها حرف ومنها اسم وقد نقسم الملم
على القسمين فقال ان واذ ما حرفين نبين بقوله حرفين وهي حال لازمة من ان
واذ ما نوعيها فاما حرفية ان فباتفاق واما اذ ما فعند سر وقال المبرد وابن السراج
والفارسي هي ظرف زمان ضمن معنى ان فعلى الاول تكون مستغرقة بالزمان واما ان
فانها تقتضي الربط من غير اشعار بزمن ولا مكان ولا شخص نحو ان ينتهوا يغفر لهم وهي

لهو هو

اي لما ينتص من عملهم بدليل ليوفينهم هو

تكون موضوعة للتعليق من غير اشعار بامر اخر وعلى النافي هو

ام الشروط الجازمة وتختص باحكام سنبين ما تيسر منها وما اقتضاه كلام المصنف
ذكر اذما غير ان واصحابه واستشهد سر بقول العباس بن مرداس اذما دخلت على الرسول
فانك حقا عليك اذ الطعان المجلس يا خير من ركب المطي ومن مشى فوق التراب اذا انتعل
الا نفس وبقوله اذما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصقد سيرا في البلاد واقرع وذكر
المص قولي لاغزوانك اذ ما تاتني ما انت امر به تلف من اياه تامر آتيا واتي واياك
وسليم تكسر همزها ولغة اقل ايان يبعثون واني ومهما ومن وما وحيثما
ومتى حال كونها اسماء بالاتفاق في غير مهما وعلى الصحيح فيها بدليل عود الضمير عليها في قوله
تعالى مهما تاتنا به من اية قال الزمخشري وغيره عاد الضمير عليها لما ذكر اني به
ومونث في لغة حملا على اللفظ وعلى المعنى وقال المص الاولى ان يعود الضمير فيه على اية من اية
ومهما امتد الا ومنصوب على الاشتغال فيقدر لها عامل متعد كما في زيدا مررت به متاخرا
عنها لصدر يتها اي مهما تحضر تاتنا به وقال التسهيلي وابن يسعون الظاهر فيها الاستدلال
على ذلك بما لا حجة فيه ثم من المذكورات اسما غير ظرف وهو من وما ومهما او ظرف وهو ما عدا
اي فالظاهر بحسب ما تقدم لي وادعى ابن مالك ثبوت ظرفية ما ومهما في شعار لفصحاء
ونازعه ابنه فيما استدل به على ذلك وضمنت معنى الشرطية فبنيت كما متر واعطيت من
الربط والسببية ما تعطاه ان كما تضمن معنى حرف الاستفهام ايضا كما سياتي عدة مما
في سماعه وبسط الكلام عليها في باب الادوات ولا بد لها من محل من الاعراب كما دل عليه
التزاما باسميتها اما النصب او الرفع لا لها اما معمولة لفعل الشرط او الابتداء الا غير
فما كان منها ظرف فهو في موضع نصب بفعل الشرط على الظرفية وما عداها في موضع
رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط مشغولا عنه بالعمل في ضميره كما في من تضرب اضرب
ومهما تصنع قال وانك مهما تامر القلب يفعل او محلا كما في من تمر بامر يرشد قال ابن هو
غلط فتنبه الناس على خلافه فلا يقال لذلك ونحوه ولا بيضا فيها نحو جهة ما تقصد اقصد تنتفي
واما عملهن الجزم فثابت فاي كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وايان
كقوله ايان نؤمنك تامن غيرنا واذا لم ندرك الامن منا لم تزل حذرا اتى كقول خليلي ابن تاتيا
اجئ تاتيا اخا غير ما يرضيكما لا يجاول وعدما الناس من الظروف فمتى اذا كانت شرطا بمعنى
ابن ومهما نحو تاتنا به من اية ومن كقوله تعالى من يعمل سوءا يجز به وما كقوله تعالى ما ننسخ
من اية او حيثما كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان ومتى كقولك
طرفة ولست محلال التلاد مخافة ولكن متى تسترفد القوم ارفد ولم يذكر المص لفظة
ابن وكانه من سهو القلم والا فقد ذكرها في مختصر الفطر كقوله ابن تضرب بنا العداة
تجدنا نضرب العيس نحوها للتلاقي وافاد تعبيره باذما وحيثما ان اذ وحيث لا يجزمان
بحرفيتين عن ما ولا جازم الغرا واقتضى اقتصاره على ما ذكر ان ما عداه من ادوات الربط
كاذا وكيف لا يجزم فعلين وهو المشهور في اذا فاما لا يجزم الا في الشعر ولو زيدت بعد
ما كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل وكذا لو كقوله لو تشا طار بها ذو ميعة لاحق الاطل
نعم ذو خصل واجاز الكوفيون الجزم بكيف فيلتبسون المجازاة بها معنى وعملا بكيف

في قوله م

اما م

اصنع م

مهما م

وانما ما نات بجزمها

ما علمت احدا من النحويين م

وزعم بعضهم انه ضرورة وقال ابن السراج

نقول بجهة ما تمر امرا يرشد

ربما جر بحرف او اضافة الا مهما فلا يجر بحرف ولا اضافة

تنائنا بنا بنا ورفع في كلام ابن عصفور ©

يكون مبتدا وهو احسن الاعراب ابن يوم

تكن أكن وبه قال قطرب من البصريين وقيل تجزم اذا كانت معها ما كحيثما تكن أكن
قال ابن عقيل وليس في الجزم بها سماع ومن اجاز صرح بانه قياس والصحيح انها تكون للمجازاة
معنى لا عملا فاذا تعلقت بجملتين لم تعمل شيأ بل ترتفع الفعلان وليسمى الاول من الفعلين
المجزومين بالادوات المذكورة والمراد الفعل مع فاعله وهو الجملة شرطا وهو في اللغة
العلامة سمي به الاولى من الجملتين لانها علامة على ترتب الثانية عليها نحو ان تسلم تدخل
الجنة وتصدر جملة الشرط بفعل ظاهر كما ذكرنا ويكون مضارعا وماضيا ولا يكون طلبيا
ولا جامدا ولا مقرونا بقد او تنفيس ولا دعاء ولا منفيا الا بلا او لم او مقدرا مفسرا بعد
معمول بفعل نحو وان احد من المشركين استجارك كما مر في باب الفاعل والاشتغال وقد جاء
الاضمار على غير هذا نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير كما مر وهذا انما هو في ان التي
هي ام الباب متاخرة فلا يتقدم الاسم الا ضرورة كقوله فمن يك نهو منهية ويهو آمن
ومن لا يحرم يمس منا مروعا وقوله اينما الريح تميلها تمل وقوله متى واغل بانهم يحبوه
ويعطف عليه كاسر الثاني ويسمى الثاني من الفعلين اذا الفعل مع فاعله جوابا لانه يلزم
عن الاول صار كالجواب بعد كلام السايل ويسمى ايضا جزاء لانه مترتب على ما قبله ومسبب عنه فانه
الجزاء على الفعل من ثواب وعقاب ومن هنا مع ما سيأتي ان الشرط له الصدر فيعلم ان الجزاء
لا يتقدم على الشرط بل مرتبته التاخر عنه فان تقدم ما هو في معناه نحو انت طالق ان دخلت
الدار وانت يوم ان قمت فهو شبيه بالجواب وقد يقال عليه عند جمهور البصريين والجواب محذوف وذهب
الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه هو الجواب نفسه ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض الا في الشعر
كما سيأتي في حذف الجواب واعلم ان جواب الشرط جزء المبتدا لا يكون الا اسما يفيد فلا يجوز ان
تقول ان قام فان دخله معنى اخرجه الى الافادة جاز نحو ان لم تطعني فقد عصيتني كما مر قيل وجب
عليك ما على العاصي ولا بد من ربطه بالضمير اذا كان جوابا لاسم الشرط مذكورا نحو فمن يكفر
بعد منكم فاني اعذبه ومقدرا نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث اي فيهن واما قوله تعالى بلى
من اوفى بعهده واتقى الاية ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون
وقوله فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا نقول كذا قال في المغني لكنه التزم
في مباحث من الشرطية عدم لزوم الضمير واستدل بما مر ذكره في مباحث تقديم المبتدا
والخبر وتكون جملة الجزاء خبرية شرطية وغير اسمية انشائية نحو ان دخلت الدار
فانت حر وطلبية نحو ان جاءك زيد فاكرمه قال الرضي لانه ليس مفروضا بل هو مترتب على
امر مفروض فالجزاء وقوعه طلبية وانشائية نحو ان الشرط فانه مفروض الصدق في
الاستقبال فلا تكون جملة طلبية ولا انشائية وقيل لا المولى سعد الدين وتابعه الجزاء
الشرط محل بحث وعكن الفرق بين الامر والاستفهام واقتضى كلام المصنف ان اداة الشرط
عاملة للجزم في كلا الجزئين وحكى بعض المغاربة الاتفاق عليه في الشرط وحكى عن المازني انه
مبني وحكى عنه ايضا انه معرب واما في الجواب فهو قول المحققين من البصريين وعزاه السراني
لسر ولخفتان الجزولي وابن عصفور والابدي ووجهه ان الاداة اقتضتها فعلت فيها كان وظن
وقيل جزم الجواب بفعل الشرط وهذا قول الاخفش وتبعه في التسهيل لان الجزم نظير الجر والظار

مفرغا ؛ بدل

الطلبي بالخبري وهو مترتب عليه وقال ولو قوبل الجملة الاستفهامية
كما شرطا بل هو مترتب عليه وقال ولو قوبل الجملة الاستفهامية
الكشاف ان قوبل وقوع الجملة الاستفهامية
جزاء م

وهو اقوى لا يعمل عملين فالجازم اولى ورد بان الجازم اقتضى معمولين والجار لم يقتضهما وقيل بالشرط والاداة وينبغي ان يرد على الخليل لان في كلامهما ما يدل ظاهرا عليه ونسب الى الاخفش ايضا وذهب الكوفيون الى ان جزمه على الجوار كما يجر الاسم به **فصل** في احكام الجواب مع ما يتعلق به من احكام الشرط **وفعل** اي الجواب **قوي** ان كان الشرط **ماضيا** اي والجواب مضارع ولم يحتج للتنبيه عليه لان الكلام فيه نحو ان جئتني اكرمك قيل ولا يجئ الشرط في الفصيح ماضيا وانما يجئ مع كان لانها اصل الافعال قال تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ولا يجئ في غيرها وكلام سر وغيره على ان ذلك لا يختص بكان وانشد سر للفرزدق دست رسولا بان القوم ان قدروا عليك يتشفوا صدورا اذاتت توغيره وقال العشى فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان وجزم الجواب في ذلك هو الفصيح المختار لكن اقتضاه اطلاق الناظم في قوله وجزم فعلين ولذلك لم ينبه عليه لانه اصل العمل وخص الرفع بالذكر وهو مسموع من كلام العرب وقيل انه احسن من الجزم ومنه قول زهير وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم وقوله فان كان لا يرضيك حتى ترد فالى قطري لا اطالك راضيا وهو كثير كما يشير اليه قوله قوي خلافا لبعض المغاربة في زعمه انه ضرورة وقال لا اعلم منه شيئا جاء في الكلام واذا جاء فقياسه الجزم لانه اصل العمل تقدم او تاخر وما صرح به من ان المرفوع بعد الشرط في مثل ذلك هو الجواب محل خلاف فمذهب سر كما في الارتشاف انه على نية التقديم والتاخير وجواب الشرط محذوف والتقدير في نحو ان قمت اقوم ان قمت وصرح به في الشذور وعليه فجملة اقوم مستانفة لا محل لها فليست مما نحن فيه وذهب المبرد والكوفيون الى انه الجواب والفاء محذوفة وعليه فيجوز الرفع فيما عطف عليه على لفظ الفعل والجزم على محل الفاء المقدرة وما بعدها ولا يجوز ان يفسر ناصبا قبل الاداة فلا يجوز زيدا ان اتاني اكرمه بنصب زيدا باضمار عامل محذوف يفسره ذلك لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم عليها فلا يفسر عاملا قال المص وهذا احد الوجهين عند سر ومنع المبرد الوجه الاول وهو تقدير الكلام قال لان الشئ اذا دخل في موضعه لا ينوى غيره انتهى وذهب قوم الى انه هو الجواب وليس على اضمار الفا ولا على التقديم بل الما يغلط للاداة الشرط تاثيرا في فعل الشرط ضعف عن العمل في الجواب وهذا ما جرى عليه المص هنا واذا حملت الماضي في كلامه على ما يشمل الماضي لفظا او معنى شمل المضارع المنفي بلم وهي مسئلة مشهورة وفي بعض النسخ التسهيل بخط ولا مو لفه ووصف الرفع بالكثرة ان كان الشرط ماضي اللفظ او منفيا بلم وبالقلة ان كان غيرهما ورفع الجواب ضعيف بل قيل ضرورة كما سياتي ان كان الشرط مضارعا اي والجواب كذلك كما مر بل الوجه هو الجزم في ذلك كقوله تعالى ان تمسسكم حسنة تسؤهم ومن الرفع قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع تصرع وقضيته انه يجوز في القرآن تقم اقوم ويوافقه ما في شرح الكافية انه قليل ومنه قراءة طلحة بن مصرف ايما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم وقيل انه خاص بالضرورة وهو قضية كلام التسهيل والمغني فانه قال نقل عن بعضهم انه خرج قوله تعالى

يقال ه

نية ه

في بدل مصنفه

إذ ه

وان تصبروا وتتقوا لايضركم فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها انه على حد البيت المذكور فحرج القراءة المتواترة على ما لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في نحو لم يشدد ولم يمدد نعم يجوز عند سيبويه في البيت ونحوه ان يكون على نية التقديم فيكون نصب خبر ان ويكون على حذف الفاء اي فينصرع والوجه الاول في ذلك ونحوه اولى فان قلت ان ما تبني انك لم تكن قبل ان ما يمكن ان يطلب لفعل المرفوع جاز عند ايضا الوجهان فكون الشاني في هذا عندهم اولى وقد ذهب المبرد الى انه على اضمار الفاء في الموضعين وان قرن الجواب بالفاء رفع على انه خبر مبتدأ محذوف سواء كان الشرط بلفظ الماضي او المضارع المنفي بلم او غيره ذلك فان تقدمه ما يعود عليه فهو والا كان ضمير اللهم والشان نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فمن يومن بربه فلا يخاف اي فهو ينتقم فهو لا يخاف وكذا ان قام زيد يقوم عمرو وعلى فهو اي الامر هذا مذهب سيبويه فالجواب على هذا الجملة الاسمية لا الفعل فلذلك لم يحتج للتنبيه على الرفع في هذا الوجه لانه معلوم مما مر ان المضارع يرفع لتجرده من الناصب والجازم كما في الفعل المذكور هنا اذ ليس هو الجواب حتى يحتاج الى التنبيه على جواز الرفع فيه قال ابن عقيل وعكس جعل الفاء في ذلك رابطة كهي في الجملة الاسمية فالحذف بل المقترن بالفاء هو الجواب انتهى وهذا الذي قاله نقله الرضي عن المبرد فقال لا حاجة لتقدير مبتدأ قال ابو جعفر ومذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدأ لم تدخل عليه الفاء وقد علم من كلام المصنف انه لا يشترط في الشرط ان يكون مضارعا وكذا الجزاء بل قد يكون غير فعل كما سيصرح به بعد نعم الاصل ان يكونا مضارعين تنطيقا للفظ بالمعنى كما سياتي في لولا الشرطية وقد يكونان ماضيين اتباعا للفظ نحو ان عدتم عدنا او معنى نحو ان ضربني امس اضربك ومختلفين والاوضح كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم اعمالهم فيها وعكسا ضعف الوجهين قال الرضي ولم يجئ في الكتاب العزيز بل قيل لا يجئ الا في الشعر كقوله من يكذبني بشيء كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد وليس كذلك فقد جاء في الحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له بل في القرآن كقوله تعالى ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لان تابع الجواب جواب وهذا رد ابن مالك على الاكثرين حيث خصوا هذا النوع بالضرورة ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمني وكذا في الجزاء والاولى توافقهما ونحو افترانه اي الجواب بالفاء فتكون رابطة للجواب وقولهم الفاء جواب تساهم كما قال في المغني وهذه الفاء هي فاء السبب الكاينة في يقوم زيد فيقوم عمرو تعيدت هنا للربط لا للتشريك زعم بعضهم ان الفاء عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد كما قاله المرادي وانما تفترق هنا ان لم يصح ايلاؤ الاداة نحو ان وغيرها بقرينة التنصيص عليها حيث تكون هي المرادة كما سياتي وذلك بان كان الجواب احد الاشياء الممتنعة ان تكون شرطا مما مر ذكرهم قال المرادي وهي منحصرة في ست مسائل احدها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ونحو ان تعدهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت

العزيز

نعم الرضي

لما اضربك او احدهما فقط والاخر معنى نحو ان ارضيتني لما اضربك وان لم ترضيني اضربك

لها اخا ضعيف هو

الشرطية هو

العزيز الحكيم ومن يضلل الله فلا هادي له ولا يجوز حذف الفاء من الاسمية عند سر الا في
الشعر وزعم الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح قال ومنه قوله تعالى ان ترك خيرا
الوصية للوالدين وعن المبرد ايضا جواز حذفها في الاختيار لكن قال في الارتشاف في
حفظي قديما عن المبرد منع حذفها حتى في الشعر وزعم في قوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها ان الرواية فالرحمن الثانية ان تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد
نحو ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك وقد قات فنعما هي ومن
يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الثالثة ان
يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني فان شهدوا فلا تشهد معهم
ونحو اما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ان اصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين
ونحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا وان تلووا او تعرضوا
فان الله كان بما تعملون خبيرا فلن تكفروه وقد يحذف في هذه كقوله ومن يبغ غير الاسلام دينا
والصحيح سيلي على طول السلامة نادما السادسة ان يقترن بحرف لا لصدر كما الثانية
نحو فان تولوا فما سألتكم من اجر ورب كقوله فان اهلك فدى لك من اخ ألطى على كاد تلتهب
التنبيه بما عرفت من ان رب مفدرة وان لها الصدر وفهم كلام المصنف انه اذا اتصل الجواب
لا بانه الا اداة لم يقترن بالفاء وامثلة قوله تعالى فمن عاد فينتقم الله منه فانما دحكت
كما قال المصنف لتقدير الفعل خبر مبتدأ محذوف كما مر فالجملة اسمية قال ابن مالك في
شرح الكافية ان اقترنت بها الصالح لذلك فعلى خلاف الاصل وينبغي ان يكون خبر
مبتدأ محذوف ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا وقال ابو حيان
لو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع لطريقان احدهما بجزمه والاخر بالفاء ورفعه لكان
قولا ويجوز ان يخلفها اي يخلف ان في الربط بها اذا الفجائية ان كان الجواب جملة اسمية
غير طلبية وكانت الا اداة ان نحو في له تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون واحترز بالاسمية عن الفعلية فلا يدخل عليها اذا لهذه فلا يجوز
ان قام زيد اذا يقوم عمرو وبغير الطلبية عنها فلا يجوز ان عصى زيد اذا ويل له وان
اطاع اذا سلام عليه بل تتعين الفاء كما تتعين ايضا اذا دخل على الجملة اداة نفي نحو
ان يقم زيد فما عمرو قائم ولا يجوز اذا وكذا ان صحبتها ان نحو ان يقم زيد فان عمرا قائم
ولا يجوز اذا ان ولن جاز مع غير الشرط نحو قوله اذا انه عبد القفا واللهازم كما لا يجوز
ان يقم عمرو فاذا زيد قائم وان جاز خرجت فاذا زيد قائم فكان عليه ان ينبه على
اشتراط انتفاء اداة النفي ومصاحبة ان وافاد بقوله بخلفها امرين احدهما ان الربط

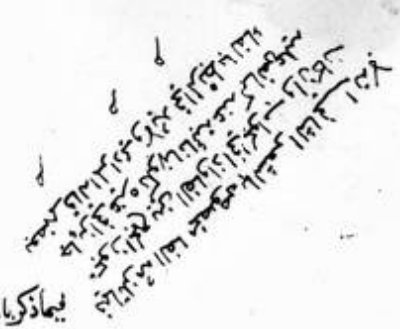

فيما ذكر اذا نفسها وفاقا للخليل وسر وخلافا للاخفش حيث ذهب الى انه بالفا مقدرة قبلها
وتقدير الاية فاذا هم يقنطون ورد بان حذف الفا مع المحافظة على تعطيه من المفاجاة
كالاية ونحوان تصل الى زيد فاذا هو يصل بخلاف ان تاتني اذا انا اكرمك فان قصدت المفاجاة
جاز ولهذا يقرن بينها لربط بها والربط بالفا وما صرح به هنا كما لاوضح وغيره من
ان اذا انما يربط بها الجواب بعد ان خاصة دون غيرها من ادوات الشرط مخالف
لاطلاق النحاة وان كان ظاهر عبارة التسهيل تخصيصه بها فالمعتمد كما قال ابن
ابي عقيل اطلاقهم لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون
وللمنافاة بين هذا وبين ما مر من ان اذا ليست من الجوازم فانه لا يلزم من نفي
الجزم عنها نفي افادتها الشرط. تنبيه محل جملة الجزاء المقرونة بالفاء او اذا الجزم
ولهذا قرئ ونذرهم ونكفر عنكم سيئاتكم بالجزم عطفا على قوله تعالى من يضلل الله فلا
هادي له ونذرهم وقوله ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو
خير لكم ونكفر عنكم كما يستفاد ذلك من قوله ويجزم بقوة وينصب بضعف تالي الواو
والفاء التاليتي شرط اي الفعل المقرون باحدهما المتوسط بين الشرط والجواب كقوله
ومن يعترف منا ويخضع نوله ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما وقوله ومن لم يقدم رجله
مطمئنة فيثبتها في مستوى الارض تزلق او التاليتي جزاء اي ويجزم بقوة وينصب بضعف
تالي الواو والفاء التاليتين للجزاء نحو ان تقم اقم اليك واحسن اليك فالجزم في الاولى
بالعطف على الشرط وفي الثانية على الجواب وهو الوجه كما اشار اليه وامّا النصب فباضمار ان على
جعل الفا للسببية والواو للمعية وانما اضمرت في ذلك لان مضمون الجزاء والشرط لم يتحقق فاشبه
الاستفهام كما مر وقد نصوا على ضعف النصب كما صرح به المص الا الفراء فاجازه من غير ضعف والاحتمال
الواو والفا فيهما العطف وغيره عبر بالتالي للواو والفا على الشرط والجزاء مع كونه اخصر واوضح
لانه اراد تصوير المسئلة على وجه شامل لحالتي الجزم والنصب فاعلمه فانه من لطايفه ويزيد
التالي للجواب بوجه اخر اشار اليه بقوله وترفع على الاستيناف بكثرة اي معها تالي الواو
والفا التاليتي الجزاء سواء كان الجزاء مجزوما او لا كما قالوا وبخو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات
فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم ومن يضلل الله فلا
هادي له ونذرهم فرئ نكفر ونذرهم بالاوجه الثلاثة والفا نحو قوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم
او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قرئ يغفر بالاوجه الثلاثة فالرفع بالاستيناف
والنصب باضمار ان والجزم بالعطف على الفعل في الاية الاخيرة وعلى محل جملة الجزاء في الايتين
الاوليين واستشكل الدماميني جعلهم جملة الجزاء في بعض الصور كما ذكر محلا من الاعراب فزعم
ان الذي ينبغي ان الاسمية لا يكون لها محل مطلقا سواء اقترنت بالفاء او لا وسواء كانت جوابا
لشرط جازم او غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل اذا صح وقوع المفرد موقعها والجزاء لا يكون
الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا الان حرف الشرط لا يدخل جملتين يعتقد بينهما السببية او اللزوم
وتاول الجزم في ونذرهم ونحو بتقدير شرط محذوف دل عليه ما قبله اي ان نفعل ذلك نذرهم
قلت ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما تكون الجملة ذات محل من الاعراب

اذا وقعت

المتوسط

رقوله تعالى ص

الاعلى ع

272

اذا وقعت موقع المفرد فهذا شهل من مخالفة كلامهم وتاويلها وردّ ذلك كما لا حاجة اليه والله اعلم
وافهم كلامه انه لا يجوز الرفع في تالي الشرط لانه يمتنع الاستيناف قبل مجيء الجواب وفي شرح ابن عقيل
للتسهيل ويجوز رفع ما بعد الواو على تقدير مبتدا وفيه ضعف فحذف الواو عند ارادة الحال هو
المشهور والحاصل ان الفعل المقرون بالفآء والواو اذا وقع بعد الشرط والجزآء سوآء كانا مجزومين
لفظا ومحلا او سوآء كانت الاداة ان او غيرها كما يعلم مما مرّ من الامثلة فيجوز فيه الاوجه الثلاثة
واذا وقع بينهما جازفيه وجهان والحق الكوفيون ثم بالواو والفآء واجازوا النصب بعدهما واستدلوا
بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرًا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت بالنصب وزاد
بعضهم او فصل في حذف كل من الشرط والجزآء ويحذف حذفا كثيرًا الجواب مع
القرينة ومع معنى الشرط امتناعًا نحو قوله تعالى وان كان كبر عليك اعراضهم فان
استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السمآء فتاتيهم باية اى فافعل ونحو اين
ذكرتم اى تطيرتم شؤما ووجوبًا وذلك اذا تقدم عليه واكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو قوله
تعالى وخافوني ان كنتم مومنين فالجواب محذوف هنا لدلالة عليه خافوني المذكور قبله بناءً
على الاصح من ان الجواب لا يتقدم على الشرط واداته كما مرّ ومن ذهب الى جواز تقدمه
جعل الجواب لا انه دليل عليه ومن ذلك قولك انت ظالم ان فعلت والثاني نحو هو ان فعل
ظالم وانا ان شآء الله مهتدون فسدّ مسدّ الجواب خبر ما قبل الشرط ومنه والله ان جآني
زيد لاكرمته وقول ابن معط اللفظ ان يُعْقِدَ بها الكلام وظاهر اطلاقه كالتسهيل
ان حذف الجواب يكثر للقرينة مع ان وغيرها من ادوات الشرط قال ابن عقيل ولم
يسمع الا مع ان واما حذف جواب الشرط غير الجازم كلو فكثير نحو قوله تعالى ولو ان قرانًا
سيرت به الجبال او كلم به الموتى بل لله الامر جميعًا ولو يعلم الذين كفروا حين لا يكفون عن وجوههم
النار ولا عن ظهورهم ولو يعلم الذين ظلموا اى لرتدعوا عما هم عليه من الكفر والظلم لعلموا
ما لا قبل لهم به ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم اى لرايت امرًا فظيعًا ولولا فضل الله عليكم ورحمته
وان الله توابٌ حكيم اى لهلكتم ذكره في المغني واعترض بمعنى الشرط من غير الماضي فلا يجوز
انت ظالم ان تفعل الا في الشعر قال المص واما قول الزمخشري في المفصل انه يقال اتيتك ان
تاتيني فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك على الحذف بل على الجواب بالمتقدم
وهو خطاء عند اصحابنا لان الشرط لا يصدر بحذف كثيرًا الشرط دون اداته وذلك
كالشرط الثاني لا اى ان الشرطية الثانية خواصل والا ضربتك اى وان لا تفعل قال
فطلقها فلست لها بكفوء والا يعل مفرقك الحسام اى وان لا تطلقها وافهم كلامه كالتسهيل
ان الشرط لا يحذف اذا لم يكن تاليا لا ونحو قول ابن عصفور والا بدّ انه لا يجوز حذف فعل الشرط
في كلام الا بشرط تعويض لما عن الفعل المحذوف بتفسير فلا يرد عليهم وان احد المشركين
استجارك فاجره وان خيرًا فخير وان شرا فشر اى ان كان عملهم وقضيته كلامه ان حذف
الشرط مخصوص بان وهو المعروف كما قال ابن عقيل وجامع متى في بيت انشده في شرح الكافية
وهو متى توخذوا قسرا بظنة عامر نواخ كما قال ابن عقيل وجامع الا في الضعاف يزيد اى متى

اى اعرضوا هو

ان المتقدم هو الجواب

ولا هو

نحو اضرب زيدا ان اتاني والا فلا تضرب
ومقصودهم بذلك ما قاله ابن عقيل فافهم

بلا مر

تنبيهات الاول

الاول اذا اقترنت ان الشرطية بلا النافية كما ذكر اد غمت النون في اللام للتقارب وقد يوصلا في الخط نظرا من لا معرفة له بها الاستثنائية قال في المغني و بلغني ان بعض من يدعي الفضل سأل في قوله تعالى الا تفعلوه فقال ما هذا الاستثناء امتصل هو او منقطع ونظير ما يلغز به من قوله عافت الماء في الشتاء فقلنا بردبه تصاد فيه سمكا فيقال كيف يكون التبريد سببا لصيد السمك والجواب ان الاصل بل ردبه ثم كتبت على لفظ الالغاز (بلغني) وكذا يلغز بقوله لما رأيت اباه يزيد مقاتلا اد ع القتال واشهد الهيجا فيقال ابن جواب لما وهو

الثاني اذا انتصب ادع وجوابه ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين ان للضرورة ذكره في المغني واما حذف جملة الشرط مع الاداة فمطرد بعد الطلب كما سيأتي وجاء بدونه قال في المغني نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي فان لم يستأت اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي في غيرها فاعبدون وقوله ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء حق فالله هو الولي او تقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم فمن اظلم ممن كذب بايات الله وصدف عنها اي ان صدقتم فيما كنتم تعبدون به من انفسكم فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا احد اكذب منكم فمن اظلم ممن قال وانما جعلت هذه الاية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة الجواب لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب في ذلك يسمى جوابا مجازا او يستغنى بجواب السابق من شرطين عن جواب اللاحق منهما وكذا ما كان ازيد من شرطين لكنه اقتصر على اول المتعددات وهو الاثنين نحو قول الشاعر ان يستغيثوا بنا ان يذعروا نجدوا منا معاقل عز زانها الكرم فيجدوا جواب ان يستغيثوا واستغنى عن جواب ان يذعروا بجوابه محذوف لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه وزعم ابن مالك ان الشرط الثاني لا جواب له وانما هو مقيد للاول بمنزلة الحال فكانه قال ان يستغيثوا بنا مذعورين ومثال الشرط الثلاثة ان دخلت الدار ان كلمت زيدا ان جاء لك فانت حر جواب ان دخلت وجواب ان كلمت وان كلمت وجوابه دليل جواب ان جاء ودليل الجواب جواب في المعنى والجواب متأخر والشرط الثالث مقدم وكذا الثاني وكانه قال ان جاء فان كلمت فان دخلت فانت حر فلا يعتق عند محققي الفقهاء كما قال المصنف الا اذا اخر المتقدم وقدم المتأخر هكذا افتى به ثم كلام ثم دخول قلت هذا مذهب الشافعي قال في المهذب في قول القائل ان كلمت زيدا ان دخلت الدار ثم كلمت زيدا طلقت وان كلمت زيدا اولا ثم دخلت لم تطلق ووافقه الغزالي في الوسيط ولم يحك خلافا ويشهد لذلك البيت المذكور لان الاستغاثة انما تكون بعد الذعر وعليه عمل الفقهاء المولدين قال ابن دريد فان عثرت بعدها ان ولت نفسي من عثاتها فعولا لا لعثا ومعلوم ان العثرة ثانية لا تكون الا بعد الخلو من الاولى فالمتقدم لفظا متأخر وقتا وقال بعض الفقهاء الجواب للاخير والشرط الاخير وجوابه جواب الثاني والشرط الثاني وجوابه جواب الاول وعلى هذا لا يعتق حتى يوجد كذلك دخول ثم كلام ثم مجيء وقال بعضهم اذا اجتمعت عتق تقدم المتأخر اولا وهذا ما حكاه

الثاني اذا

فائدة حسنة

فائدة طالما لغز بها النحويون اعتراض الشرط على الشرط فان دخلت الدار

273

الفرا في عن اصحابه المالكية وامام الحرمين قالوا ولا حظوا في ذلك انا اجمعنا على ان العطف بالواو يستوي فيه الحال تقدم المتاخر او تاخر فكذلك غير المعطوف لان الانسان قد يعطف الكلام بعضه على بعض من غير حرف عطف كقولك جاءني زيد جاءني عمرو ولان قولك القتيل ان تنجح ان تريح في تجارتك تتصدق بدينار كلام عربي مع ان المتقدم في اللفظ متقدم في الوقوع ومثله ان طلقت المراة ان انقضت عدتها حللتها النكاح قالوا فلما كان المراد مختلفا في ذلك والكلام عربي جعله مالك سواء قالوا وقوله تعالى وامراة مومنة ان وهبت نفسها للنبي يحتمل المذهبين وهي عامة في مذهب مالك للظاهر ان ارادته عليه السلام متاخرة عن هبتها جارية مجرى القبول في العقود ويحتمل ان تكون متقدمة واذا فهمت المراة انه عليه السلام يريد ذلك منها وهبت نفسها قالوا وقوله تعالى ولا ينفعكم نصحي الاية يشهد لمذهب الشافعي لان ارادة الله تعالى متقدمة على ارادة البشر فالمتقدم لفظا متاخر وقوعا لا يحتمل خلاف ذلك انتهى ونازع المعم في كون هذه الاية مما نحن فيه فقال في المغني وجعل الفقهاء من هذا قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر لانه لم يتوال شرطان وبينهما جواب في الامثلة واذا الاية الكريمة لم يذكر بينها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك منقولا الى جانب الشرط الاول فلا وجه له انتهى وعلى تقدير حذف الجواب يجب ان يكون الشرط ماضيا او مضارعا مجزوما بلم الا في الشعر كالبيت المذكور ثم ما ذكره في التسهيل محله فيما اذا كان التوالي بين الشرطين بلا عاطف فان عطف احد الشرطين على الاخر فان كان بالواو فالجواب لاحدهما من الاول والثاني دون تعيين نحو ان جئتني او ان اكرمت زيدا احسنت اليك وان كان بالواو فالجواب لهما نحو ان جئتني وان اكرمت زيدا احسن اليك وقالوا فيما اذا دخلت الفاء على اداة شرط بعد اخرى نحو ان جئتني ان احسنت اليك ان الجواب للثاني وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جواب الاول وهذا فيه اخراج للفاء عن العطف وجعلها لربط جملة الجزاء بالشرط والعطف في قوله او قسم على قوله من شرطين اي ويستغني بجواب السابق من قسم ملفوظ به او مقدر وشرط سبق القسم الملفوظ به كقولك والله ان جاءني زيد لاكرمنه والمقدر نحو قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الاية اي على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله وقوله لئن لم يفعل ما امره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الايتين وجواب الشرط في ذلك محذوف وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وسبق الشرط نحو ان جاءني زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه واجاز الكوفيون وتبعهم في التسهيل الاستغناء بجواب الشرط عن جواب قسم سابق كقولك لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهارا القيظ للشمس ضاحيا والبصريون يمنعون هذا وتاولوا البيت على زيادة اللام كهي في قوله ام الحليس لعجوز شهربه وجرى الزمخشري على طريق المجوزين في قوله تعالى ما انا بباسط يدي اليك فجعله جواب

علما ونا هو

ان اراد النبي هو

كما هو

فانا احسنت اليه جئتك هو

بدل كون

الشرط في قوله لين بسطت الى وقال في قوله تعالى ما تبعوا قبلتك هو جواب قسم محذوف سد
مسد جواب الشرط فان تقدم هذين يعني القسم والشرط ذو خبر كالاسم في باب ظن
والمفعول الاول في باب علم والثاني في باب اعلم استغنى بجواب الشرط عن جواب القسم
اي ولو تقدم القسم نحو زيد والله ان يقم عمرو يات وزيدان يقم عمرو والله يات والجملة الشرطية
هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف في الصورتين وقضيته كلامه لزوم الاستغناء
بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط وهو صريح كلام
التسهيل والكافية وقال ابن عصفور الجواب للمتقدم والقسم والشرط ولم يراع تقدم ذي
الخبر وقال مرة ان تقدم هذا وخبر جاز ان يجاب الشرط في فصيح الكلام نحو زيد والله
ان يقم يقم عمرو وكلام ابن مالك في الفيته جار على ترجيح اجابة الشرط دون اللزوم وقال
الصفار في شرح الكتاب في انا والله ان تاتني اتك انه يجوز ان يجعل الفعل المتاخر خبر المبتدا
ويحذف جواب القسم والشرط خبرا وان يجعله جواب الشرط فتقول انك والشرط وجوابه خبر
المبتدا وكذا لو كان حرف الشرط لو او لولا فالجواب ح للشرط وان تاخر كما في التسهيل نحو والله
لو قام زيد لقمت وو الله لولا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو
ولولا عليه قال فاقسم ان لو اتيتنا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم وقالت امراة
فوالله لولا الله تخشى عواقبه لحرك من هذا السرير جوانبه • وجرى ابن عصفور في
اجتماع القسم مع لو او لولا على قاعدة اجتماع القسم والشرط فجعل الجواب للمتقدم وحيث حذف
الجواب اشترط في غير الضرورة معنى الشرط كما مر فلا يجوز انت ظالم ان فعلت ولا والله
ان تقم لاقومن وافهم اقتصارهم على حذف جواب الشرط للقرينة او للاستغناء عنه بجواب
قسم سابق اذ لا يحذف فيما عدا ذلك واما نحو قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
مما ظاهر حذف جواب الشرط في غير ما ذكر اذ لا يصح جعل الجملة الاسمية جوابا لعدم
اقترانها بالفا كما مر فالجواب انه على تقدير اللام الموطئة قبل الشرط اي ولئن اطعتموهم
بدليل وان لم يلتزموا عما يقولون ليمسن فاستغنى بجواب القسم السابق عن جواب الشرط
على القاعدة السابقة قال الرضي ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا
بينات ما كان حجتهم مثلا اي بتقدير القسم قبل الشرط وبعض عن ذكر الاداة
وشرطها ان يسد مسدها طلب ينجزم الفعل جوابه كما يجزم في جواب الشرط والمراد بالطلب
هنا ما يشمل التصريح كالاقسام السبعة فالامر نحو قوله تعالى قل تعالوا اتل وقول امرئ القيس
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل والنهي نحو لا تدن من الاسد تسلم والدعاء رب وفقني اطعك
والاستفهام هل تزورنا اكرمك والعرض الا تنزل عندنا فتصيب خيرا والتحضيض لو تاتينا
تحدثنا والتمني ليت لي مالا انفقه والترجي لعل زيدا ياتينا نحسن اليه وغير التصريح كالمدلول
عليه بالخبر سواء كان جملة اسمية نحو حسبك ينم الناس اي حسبك المسكوت نحو خذ الخبر
او فعلية نحو اتقى الله امرؤ فعل خبر اي يثب عليه فالجزم في الفعلين لان حسبك في معنى اكفف
واتقى في معنى ليتق فالجملة متضمنة معنى قيل ولم يسمع من نوع هذا غيره ولا ينقاس وجعل
الزجاج منه لكم قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله الى قوله يغفر لكم الاية في معنى امنوا وقيل

الجزم

الجزم على جواب هل ادلكم والمدلول عليه باسم الفعل كما مرّ في بابه نحو فهلمّ مكانك تحمدي
او تستحي وفارق النصب بانه لا يكون الا بعد التصريح منه كما مرّ وانه يكون بعد النفي
اما الجزم بعد فلم يرد به السماع ولا يقتضيه القياس كما قال في الارتشاف واطلق بعضهم
العبارة فقال كل ما ينتصب فيه بعد لفا يجزم بعد سقوطها وقال بعضهم بجواز الجزم
في النفي وبه صرح الزجاجي في الجمل واختلف في جازم الجواب في ذلك فقيل هو الطلب بنفسه
لتضمنه معنى الشرط ونسب للخليل وسر واختاره ابن خروف وابن مالك وقيل هو الطلب
لا لتضمنه معنى الشرط بل لنيابته منابه اي حذفت جملة الشرط وانيب هذا منابها في
العمل كما في ضربا زيدا والفرق بين القولين ان الجازم في قول المتضمن بحق الاصالة وفي هذا
بالنيابة وهو قول الفارسي والسيرافي في واختاره ابن عصفور وقيل هو حرف الشرط المقدر
قبله المدلول عليه بالطلب فالتقدير في نحو ائتني اكرمك ان تأتني اكرمك وهذا مذهب
المتأخرين كما قاله ابو حيان ومذهب الاكثرين كما قاله ابن هشام وقال ابن مالك واختاره ابو حيان
وقال الجوجري انه الراجح وبه صرح المص في الاوضح فقال في الامور المشتهرة بين المعربين والمعنيين
والصحيح خلافهما ما تضمنه الثالث من قولهم في نحو ائتني اكرمك انه مجزوم في جواب الامر والصحيح
انه جواب شرط محذوف انتهى وكلام المص محتمل لكل من الاولين وقد يقال انه محتمل
للثالث ايضا لانه عبر بالاستغناء عنه كما عبر بذلك في حذف الجواب لدلالة جواب القسم
عليه ولذلك لم يحتج للتصريح بجزم الجواب لانه اذا كان الاداة والشرط محذوفين بعد الطلب
فقد علم ان المذكور جواب الشرط المحذوف فيكون مجزوما كما اشار الى هذا الجوجري في حاشية
السدود والاشتراط فصد الجزا بالطلب لصحة اي ترتب المجزوم على المطلوب لانه اذا
لم يكن كذلك لم يكن حينئذ مغنيا عن الشرط واداته ولا صالحا للدلالة عليهما اذ المعنى بالشرط
ما يتوقف عليه غيره فافهمه قال بعض شراح الكافية وانما صح تقدير ان مع الطلب لانه
لا ينفك عن سبب حامل للمطالب عليه فوجوده مسبب عنه واذا كان ذلك مفهوما من الامر
وذكر المسبب اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والمسبب لما كان ذلك دالا عليه ولذلك
لم يقع الجزم في النفي لانه خبر محض والاخبار لا يلزم ان تكون لتحصيل مسبب عنها بل قد تكون
لمحض اطلاع المخاطب في ذلك خاصة انتهى تنبيه قال الرضي لا يلزم ان يكون الشرط
علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على
اشياء اخر كما تقول ان توضأت صحت صلاتك انتهى وينبغي الرفع ان امتنع تقدير
ان تفعل بعد الامر وان لا تفعل بعد النهي ويمتنع الجزم عند البصريين خلافا
للكسائي فالاول نحو قولك تباعد عن الاسد يأكلك والثاني في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر
بالرفع فيهما ولا يجوز الجزم لان الشرط المقدر ان قدر منفيا في الاول اي ان لا تباعد عن الاسد
يأكلك ومنفيا في الثانية اي لا تمنن تستكثر لم يناسب فعلا الامر النهي اللذين جعلا
دليلين عليهما وان قدر مثبتا في الاول اي ان تباعد ومنفيا في الثانية فسد المعنى فيهما
لان اكل الاسد لا يتوقف على المأمور به وهو التباعد بل على عدمه ولهذا لا يصح ان تباعد الاسد يأكلك
والاستكثار لا يترتب على عدم المن بل على المن الذي هو ضده ولذلك لا يصح ان لا تمنن تستكثر

ولجاز الكسائي الجزم في الثانية وقضيته كلامه كالتسهيل انه يخالف في الاولى انه يجوز عند
قيام القرينة ان يضمر بعد الاثبات النفي وبالعكس فيقدر الشرط على ما يقتضيه الحال من
اثبات او نفي فيقدر في نحو احسن الي يحسن الي ابغضك و في لا تدن من الاسد
يأكلك ان تدن من الاسد يأكلك فيكون مدلولا على الشرط بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة
المعنوية على اللفظية قال الحصر وهو وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما وغير الكسائي
يوجب تقدير المصدر مثل المظهر نفيا واثباتا كما قررناه الا ان المسئلة الاولى قال ابن
عقيل لم نر فيها خلافا واما الثانية فالخلاف فيها مشهور عن الكسائي وحكاه بعض المغاربة
عن الكسائي وبعض المتأخرين وقال الجرمي في الفرخ يجوز الجزم في النهي على اراده وقيل
قال الاخفش يجوز نصبا على الجواب بالفاء من على النصب بعد الفاء في قوله تعالى لا تفتروا
على الله كذبا فيسحتكم وبان المضارع يدل على نقيضه ومعنى الكلام يرشد الى ذلك المقدر
وبوروده في كلامهم سمع لا تسألوني فيحكم بما تكرهون وعن طلحة انه قال لم يا رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تطاول ولا تشرف يصبك سهم ومنه الحديث لا ترجعوا بعدي
كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وبحمل سكون الباء للادغام لا للجزم وقرأ الحسن
لا تمنن تستكثر بالجزم وفي الحديث على رواية فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بأبخة الثوم
واجيب بفساد القياس على النصب فانه قد ثبت بعد النفي مع انه لا يجزم به بعض كما مر
وبتأويل ما ورد على الابدال من الفعل الاول المجزوم لا على الجواب وان لم يمتنع
ما ذكر فالجزم على الجواب ويجزم على الرفع على قصد الاستيناف والوصف ان كان قبله بحيث
لا تصلح الحال او لقصد الحال ان كان ما قبله يصلح بجعل الحال منه فمن الاول قوله وقاتلهم
ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار والثاني كقوله تعالى فهب لي من لدنك
وليا يرثني في قراءة من رفع فخذ من اموالهم صدقة تطهرهم فيرثني وتطهرهم صفتان
ومن الثاني قوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون ويجوز في نحو ذرني يقول ذلك لرفع لان
اكل الاسد لا يتوقف على الامور وهذا التباعد بل على عدمه وهذا الاصح ان بناء على
الاستيناف او الحال تنبيها ان لم يذكر لهم حذف كل من الشرط والجزاء معا ومنه قولهم بنات
العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ٥ اي وان كان كذلك رضيته ولا يعرف ذلك
مع غيران ومما تقدم من شرط تعويض لا عند حذف الشرط عن ابن عصفور والابدي ذكره ٥
ايضا فيما اذا كان حذف الجواب معه نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا اي وان لا يسئ فلا تضربه
وكلام التسهيل يقتضي ان حذفهما مع ان ضرورة وكلام ابن عصفور على انه ضرورة بدون
لا يجوز في الكلام وكلام غيرهم يقتضي جوازه في الكلام مع ان مطلقا ولا تحذف ان
ان ولا غيرها عند الجمهور واجاز بعضهم في ان غير تنغ الفعل صفة قال تعالى تحسونهما
من بعد الصلاة فالفعل صفة آخران ويرتفع على الغناء ان كقولك ذي الرمة وانسان
عيني يحمر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق والمشهور بالشرطية فيهما الفاء وهو قول
ضعيف وحمل الاية والبيت على خلاف ذلك واضح قال ابن عقيل الثاني اقتضى انتصاب

وحكاه ابن عصفور عن الكوفيين

بل حملا على اللفظ لان
الاول يجوز ومرادا استدل
من اجازه على الجواب ٥

فورد الكسائي شرطا فانهم
يعني الكسائي ومن وافقه
قالوا يجوز الجزم بعد
النفي ٥ صحح

الاول ٥

ومنهاج

على ما ذكر من الجوازم لفعل واحد ولفعلين ان الجزم لايكون بغيرها وهو مذهب البصريين
واجاز الكوفيون الجزم في صلة تشبيها بجواب الشرط نحو الذي يأتيني احسن اليه قال الاخفش
بعد ان يريد اخاها فانك فيها انت من دونه تقع * كذلك الذي يبغي على الناس ظالما
على رغم عواقب ما صنع * وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه وجاز ايضا
الجزم في منسبك نكرة موصوفة عما يصلح ان يكون شرطا انشد الزماني وكل امر لا اشر بجزاء
عنك يكن شيئا * فعلا على من يصاحبه ويحتمل هذا الشاهد كونها من تسكين ضمة الاعراب
تخفيفا كما قرأ ابو عمرو وينصركم ويامركم ويشعركم وقد مر في باب الاعراب فصل
عدد ادوات الشرط غير الجازمة وهي خمسة اما ولو ما ولولا ولما فمعنى كادوات الشرط
في انها للتعليق والربط بين الجملتين كما افادهُ قوله ومن ادوات الربط اي غير
ما ذكر مما مرّ لكنها لا تجزم ولهذا افردها بفصل ولم يقل ومن ادوات الشرط لان منها
ما هو للتعليق في الماضي وهو لو ولما كما سيأتي والمغاربة يمنعون من تسمية اداة
التعليق شرطا لان حقيقته انما تكون في الاستقبال قيل وهو خلف لفظي لانه ان اريد
بالشرط الربط من مجرد الربط بين الجملتين فهو شرط وان اريد العمل في الجزءين فلا مكان تعبيره
بالربط اولى لانطباقه على كلا القولين وربما يترجح كونه شرطا باجماعهم على ان اذا للشرط
ولا عمل في الجزءين فالاول اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى يا استثقالا
للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة * رأيت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى وايما
بالعشي فيخصر وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفا بعدها كما
سيأتي واما التفصيل فباستقراء موارديها وهو الغالب في احوالها قال تعالى فاما
الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا وقد يترك تكرارها استغناء
باحد القسمين عن الاخر وبكلام يذكر بعدها في موضع القسم الثاني قال الله تعالى فاما
الذين امنوا بالله واعتصموا به اي واما الذين كفروا فلم يؤمنوا والثاني نحو هو
الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات
فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم
بدليل قوله والراسخون في العلم كانه قيل واما الراسخون في العلم ومن تخلف
التفصيل قولهم اما زيد فذاهب واما التوكيد فقال الزمخشري اما تعطي معنى الكلام
فضل توكيد تزيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لابد ولا محالة ذاهب وانه بصدد
الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب وَمَعنا بها كما قال آتِ عما يكن من شيء
فنائبة عن ادات الشرط وعلته قال الملخص وهذا التفسير يدل بفائدتين اطلاقها
بيان كونه مؤكدا وانه في معنى الشرط والفا لازمة في اكثر المتلو نلوها كما في الايات
السابقة وهذا نتيجة كونها متضمنة لمعنى الشرط والا ما احتاجت الى الفاء ولو كانت
للعطف لم تدخل على الجزاء لانعطف الجزء على المبتدأ به ولو كانت زايدة لصح الاستغناء عنها
ولما لم يصح ذلك امتنع كونها للعطف وتعين انها فا الجزاء ولتضمن يقول في اكرم الشرعلى
حذفها في الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم وفي قليل من النثر كما في الحديث

الذي ع

ان الجزم في منسب

ان تكون ع

ولو ع

يسمى ع

فالاول ع

خلاف التلاوة

يقولون امنا به ع

تقول ع

النثر ع

جاء ع

اما بعد ما ال رجال يشترطون شروطا الحديث الاكان متلو ما فهو لا محذوف فاستغنى
عنه بالمقول وحذف القول شايع في اللغة قال ابو الفتح ولا اشبهه الا بالمنامات
وحديث البحر فيتبعهما الفا في الحذف وجوبا كما في الاوضح قال تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فيتبعه الفا
في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي
الطواف فلو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ومما ذكرنا من حذف ما هو
قول الجمهور كما قال في المغني وزعم بعضهم ان فا اما لا تحذف في غير الضرورة وان الجواب
في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول فانتقلت الفا
للمقول وما بينهما اعتراض وكذا قال في اية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن
اياتي تتلى عليكم فحذف القول وتاخرت الفا عن المرة وافهم قوله لمتلو تلوها ان
الفا لا تلي اما بل لا بد من الفصل بينهما ويكون بواحد من ستة ذكرها في المغني احدها
المبتداء كما في الايات السابقة الثاني الخبر اما في الدار فزيد ونزع الصفار ات
الفصل به قليل واما الثالث جملة الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
الايات والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات
والخامس اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيدا فاضرب به وقراءة
بعضهم واما ثمود فهديناهم بنصب ثمود وتعدد العامل بعد الفا وقبل ما دخلت عليه
لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يدخل على الفعل واما زيد كان يفعل
ففي الفعل كان ضمير فاصل لا التقدير واما ليس خلق الله مثله ففي ليس ضمير شان
واذا قيل بانها حرف فلا اشكال والسادس ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل
الذي نابت عنه او للفعل المحذوف نحو اما اليوم فذاهب واما في الدار فان زيدا
جالس ومنه اما بعد فكذا وكذا ولا يكون العامل ما بعد اما لان خبر ان لا يتقدم عليها
فكذا معمولة كما مر هذا مذهب الجمهور وظاهر فهم المبرد وابن درستويه والفراء جعلوا العامل
نفس الخبر وتوسع الفراء فجوزه في بقية اخوات ان فان قلت اما اليوم فانا جالس
احتمل كون العامل اما لكونه للخبر لعدم المانع فان قلت اما زيدا فانى ضارب لم
يجز ان يكون العامل واحدا منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب
المفعول ومعمول الخبر لا يتقدم عليها واجاز المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر ذكره
كله في المغني والثاني من ادوات الربط لو الامتناعية وهي حرف يقتضي في نحو
لو جاءني زيد لاكرمته ثلاثة امور كما قاله في المغني احدها الشرطية اى لزوم الماضي
وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان تلك تفيد عقد السببية والمسببية في
المستقبل سابقون على الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون الا ترى انك تقول ان جئتني غدا
اكرمتك فاذا اتيتني في الغد لم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك الثالث الامتناع وقد
اختلفت النحاة في افادتها لذلك فقيل افادتها اياه على الاشهر اقوال احدها الها لا تفيده
بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل

نحو

ويقدر العامل

اى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تعميد الشرطية

ب

على التعليق في الماضي كما دلت على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت معه وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي قال المصنف وهذا الذي قاله من انكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين ونص عليه جماعة النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله وقالوا ائتنا نزل الينا الملائكة وكلمهم الموتى ولو ان ما في لو لم تكن ربيبة في جرى ما جرى لها لانها اخت الرضاعة وقول عمر رضي الله عنه ونعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه ان كل شيء امتنع ثبوت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام وعكسه وعلى هذا فيلزم على هذا القول الاية الاولى ايمان الكفار مع نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم وفي الثانية نفاد الكلمات مع علم كونها ما في الارض من شجرة اقلام تكتب الكلمات وكون البحر الاعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الابحر مملوة مدادا وعصيان صهيب مع الخوف وكل ذلك عكس المراد الثالث انها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه ان كان مساويا للشرط في العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لزم انتفاؤه لانه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه وان كان اعم كما في قولك كان الضوء موجودا لم يلزم انتفاؤه وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط قال في المغني وهذا اقول المحققين فلذلك قالها تبعا لهم في تفسير مدلولها في يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه واصل هذه العبارة لابن مالك في التسهيل وتبعه عليها المصنف وجمع من ائمة العربية والاصول وقد اوضح ابن مالك مراده من ذلك بقوله في شرح الكافية حرف يدل على امتناع ثان لامتناع ثبوت تاليه فالمعنى بالعبارة الاولى على هذا انها تقتضي امتناع ما يليه ويقتضي استلزام وجوده وجود تاليه وتعسف ابو حيان فشرحها بما يوافق كلام المعربين فجعل الضمير من قوله واستلزامه عائدا على الامتناع والمعنى انها تدل على امتناع ما دخلت عليه ويستلزم امتناعه امتناع الثاني وعلله واخذ ان احدهما انه ذكر ان ابن مالك فسر من تيقول انها حرف لامتناع لامتناع قال المصنف تعاشيته على التسهيل او على شرحه وصح ان ابن مالك فسر من ذلك لكنه لم ينفعه فراره اذ نقيض له ابو حيان فسر هذا التفسير وصح بان قال فاذا قيل لو كلمت لشجعت اقتضى امتناع الاكل اقتضى امتناع الشجاعة الثانية انه كان له عذر ما في عادته الضمير من قوله واستلزامه الى الامتناع لكونه قد تقدم ذكره في قوله امتناع ما يليه فلا عذر له في قوله ان المعنى واستلزامه امتناع تاليه فان الامتناع الثاني لم يوت به ولا بضمير عن اين جاء هذا الامتناع الثاني قال والصواب ان قوله واستلزامه عائدا الى ما يليه الذي هو اقرب مذكور اي يقتضي استلزام هذا الثاني فيكون قوله لتاليه على ظاهره من غير حذف مضاف وضمير راجع لما يليه ايضا نقله الدماميني قال في المغني على ان في

الاولى تجعل فالثلاثة وقوله عليه الصلاة والسلام في ذبائح الجنة الجنة لمن ذبح لها

في م

كل م

قوله من م

فسره تفسيرا يقتضي انها حرف امتناع لامتناع لفساده ثم

واقتضى ان امتناع

الاكل م

كلا العبارتين نقص فانهما لا يفيدان اقتضاء ما للامتناع في الماضي فاذا قيل حرمت يقتضي
في الماضي امتناع تال كان اجود العبارات اشتمل ويتلخص على هذا ان يقال الفاء تدل
على ثلاثة امور عقد السببية وكونها في الماضي وامتناع التسبب ثم تارة يعقل
بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الاول نحو لو شئنا لرفعناها
ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فههنا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع
الثاني قطعا وما يوجب احدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو لو كانت الشمس طالعة
كان الضوء موجودا ونحو لو نام لا نتقض وضوءه وهذا لا يلزم من امتناع الاول امتناع
الثاني فيما يجوز فيه العقل ذلك نحو لو جاءني لاكرمته فان العقل يجوز انحصار سبب
الاكرام في المجيء ويرجحه ان ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الاول والمتبادر
الى الذهن واستصحاب للاصل وهذا النوع يدل غالبا على انتفاء السبب لانتفاء المساوي
لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقا ويدل للاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق
والنوع الثاني قسمان احدهما ما يراد به تقرير الجواب وجد الشرط او فقد لكنه مع فقده
اولى وذلك كالاثر عن عمر فانه يدل على تقرير عدم العصيان من صهيب مع ثبوت الخوف
او لى ثبوته مع عدم الخوف وكالاية الشريفة في الانعام لان الكفار اذا لم يؤمنوا مع
انزال الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم فمع عدم ذلك اولى وكالاية الشريفة
في لقمن لان العقل يجزم بانه اذا لم يتفقه مع كثرة هذه الامور فلأن لا يتفقه مع قلتها
وعدم بعضها اولى وكذا قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لهم فان التولي حال عدم الاستجابة
عند عدم السماع اولى وقوله ولو اسمعهم لتولوا فان التولي عند عدم السماع اولى وكذا
لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا لامسكتم فان الامساك مع عدم ملكهم اولى وعلى ذلك
فقس والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو لو رد لعادوا
لما نهوا عنه قال الملخص وهذا وامثاله يعلل بثبوته لعلة اخرى مستمرة على التقديرين وقال
والدماميني عليه كلام والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في
الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس هو المقصود قال الملخص بعد ذكره ما لخصناه وقد تبين
بهذا ان فسد تفسير قول الجمهور عرفا امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط
على ما فسره اصحاب هذا القول وهو المشهور لانا نعكس اي امتناع الشرط لامتناع الجواب كما
قاله ابن الحاجب قلت ان تلك الاشكالات وعبارة سرح فصلها كان سبقع لوقوع غيره اي عند
قال في الارتشاف اي لها تقتضي فعلا ما ضيا يمتنع بثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع
ثم قيل هي راجعة الى عبارة المعربين لان المعنى لكنه لم يقع فلم يقع المرتب عليه وعلى هذا جرى
ابن مالك فقال كانه قال لو تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو كما قاله
غيره انتهى وقيل راجعة الى عبارة هذا الكتاب كالتسهيل اذ لا دليل على انه لم يقع المرتب عليه
دائما وقال في المغني في شرح عبارة سر اي ان الثاني يثبت عند ثبوت الاول او ورد
لها ناقضة لعدم دلالتها على ان لو دالة على امتناع الشرط واجاب بانه يفهم من قوله

والمستبينة ح

رضي الله عنه ح

مين ح

ما استعملوا لكن لانه عدم الاستعمال انه
عند عدم السماع اولى وقوله ولو
اسمعهم ح

لكن ح

كان ح

نحو ح

أولا يقتضي ان المراد لما كان سيقع الجواب وان المراد بغير الشرط

وما قاله ره

لما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع وتعقبه الدماميني بان ما قاله ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما تفاوت انتهى وقد حاول البدر بن مالك توجيه عبارة الجمهور على التفسير المشهور بينهما بامرين احدهما ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه وقد يكون ثابتا لثبوت غيره بناء على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل فاذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال في عرفهم على انه اذا لم يقم عمرو ولان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره فجرت العرب على هذا الاصل وفهموا عنهم جواز القصر في الشعر عند عدم الخوف من قوله تعالى لا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ثانيهما ان جوابها ممتنع لامتناع شرطها اذا كانت لنفي ثان فيها واستلزامها له فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الاول فاذا ثبت تساويا انتفى قطعا وان كان اعم انتفى من الجواب لقد المساوي فيه للشرط فصح كلامهم ح وقال ابن الصائغ مرادهم ان انتفاء الشرط والجواب هو الاصل في وضعها ولا ينافي ثبوت الجزاء في بعض الامثلة ونحو هذا قول الفاضل في الفوائد لو لعدم الشرط جزما ولعدم الجزاء غالبا وهي لعبارة القاطعة للشغب واما الذين فسروا عبارة الجمهور بما تدل لامتناع الجواب فقال قد وهم ابن الحاجب في امالية ظاهر كلامهم ان الجواب ممتنع لامتناع الشرط وهو ولانهم يذكرونها مع لو فيقولون لو لا عرفا امتناع لوجود والممتنع مع لو لولا هو الثاني فكذا يكون قولهم في لو وغيرها هذا القول الاول لان انتفاء السبب جواز ان يكون ثم اسباب اخر بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني ويدل عليه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها مسبوقة بمنع التعدد في الالهة لامتناع الفساد لان امتناع الفساد لامتناع الالهة لانه خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الاية ولانه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز ان يفعله الاله الواحد انتهى ينقل المهم في المغني قال وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في نحو لو جئتني اكرمتك وقد تبعه عليه ابن الجمار قال في شرح الدرة وقد تلى قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه فما يقول النحويون لم يشأ فلم يرفعه والصواب لم يرفعه فلم يشأ لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى وعلى هذا الاسلوب سلك الرضي وغيره في تقريره مثل ذلك بل قال المولى سعد الدين في شرح التلخيص استحسن المتاخرون عبارة ابن الحاجب حتى كادوا يجعلون عليها امتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز كون اللازم اعم والا قول منشأ الاعتراض قلة التامل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون

في بعض الشرطية

لم يقم ره

لانه متى انتفى سبب انتفى مسببه لوجوب انتفاء المساوي بوجه الشرط ره

العضد ره

لامتناع الشرط ره

لا بد له على انتفاء المسبب ره

هذا ره

لها نا فيعلم منه اندليس في البلد ومنه الاية الشريفة ومن هذا الاستعمال توهم بعضهم
ان لولا انتفاء الثاني وضعا عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد انتفاين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هنا كاستدلال
فانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك لم تقصد ان بعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام
كيف الانتفاين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام سببه انتفاء المجيء
وها استعمال ثالث هو ان يقصد بيان استمرار شيء فتربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنده كقولك لو اهانني لاكرمته وقوله لو لم يخف الله لم يعصه ولو كشف الغطاء ما ازددت
يقينا هذا هو الكلام المحيط باطراف المقام والسلام فتصير المستقبل ماضيا
لانها كما تقدم للتعليق حصول مضمون جملة اخرى في الماضي فلا يكون الشرط والجزاء
معها الا ماضيين في المعنى عكس ان كما سياتي ولكونها للمعنى غالبا لم تجزم الا اضطرارا
كقوله لو بيتا طار بها ذو ميعة لان الجزم من خواص اللفظ والماضي مبني وقيل ان
الجزم بها لغيتة في حق لوان لاتدخل الا على الماضي لفظا ومعنى فاذا دخلت على
مستقبل صيرته ماضيا في المعنى كلما ولما دائما كما مر فيهما واذ وربما غالبا كما مر
في ربما وسيأتي في اذ ومن دخولها على المستقبل قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين اذ الاعلال واذا دخلت لو هن على مستقبل في المعنى وجب تاويله
كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لان الصدور عن حس لا يكذب متحقق الوقوع فكان المستقبل
بها ماضي كما يجب تاويل الماضي في المعنى اذا دخلت عليه ان كما سياتي وقد تراد ف لوان
الشرطية فتكون لتعليق حصول مضمون جملة على مضمون جملة اخرى في المستقبل
كان الموضوعة لذلك وسائر اسماء الشروط لان الشرط لا يكون في اسم الا يتضمن
معنى ان كما مر فتقلب الماضي اذا دخلت عليه مستقبلا في المعنى كان في ذلك نحو
قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي وليخش الذين
ان شارفوا ان يتركوا قال في المغني وانما اولنا الترك بالمشارفة لان الخطاب للاوصياء
وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعد اموات ومثله لا يومنون به حتى يروا العذاب
الاليم اي حتى يشارفوا رويته ويقاربوها لان بعد عيانهم بغتة وهم لا يشعرون
ومن ذلك قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اي قارب حضوره وافاد المصنف
ان اذا دخلت على ماض في اللفظ صيرته مستقبلا في المعنى وهو كذلك اما الشرط فلانه
مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فانه معلق على
حصول مضمون الشرط في المستقبل وصنع تعليق الحاصل الثابت على ما يحصل في
المستقبل وهذا كان الاصل فيهما ان يكونا مضارعين بتطبيقا للمعنى باللفظ ولا
يكونا ماضيين لفظا الا لنكتة كما يذكره اهل البيان ولا معنى لاباتا ويل كقوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد من دبر فكذبت ان صدوكم عن المسجد
الحرام في قراءة من كسر الهمزة اي ان اكن قلته وان يكن كان قميصه او ان يكن تبين اني قلته

وان يكن صدّ غير ما تقدم يكن هذا الحكم وقال الخضراوي في قوله تعالى ان يمسسكم قرح
فقد مسّ القوم قرح مثله كان الاستاذ ابو الحسن بن خروف يقول في هذا الجواب محذوف
استغنى عنه بالمسبّب وان المعنى في ان يصبك فقد اهنت فلا ينكر عليه ذلك فقد اهنته
انتهى وهذا احد المواضع الذي ينصرف فيها الماضي الى المستقبل وهو ما اذا وقع شرطا
وينقلب للإنشاء باتفاق النحاة كما ذكره الاسنوي في الكواكب وقد ينصرف الى المستقبل
في غير ذلك كما اذا وقع طلبيًا نحو غفر الله لزيد او وعدا نحو انا اعطيناك الكوثر او عطف
على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وبالنفي لا كقوله
ردوا فوالله لا ندعكم ابدًا ما دام فينا ورد لزال الوان بعد القسم نحو قوله تعالى
ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده وما جرى عليه المصنف من مجيء لو للتعليق في
المستقبل ذكره كثير كما في المغني وانكر ابن الحاج في نقد المقرب قال ولهذا لا تقول لو
يقوم زيد فيم وينطلق كما تقول ذلك مع ان وكذا انكر المبرد بن مالك وزعم ان
انكار قول اكثر المحققين قال وغاية ما في اولة من اثبت ذلك ان ما جعل شرطا لو
مستقبل في نفسه او مفيد لمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره
ولا يخرج لو عن ما عهد فيها من المضي قال في المغني وفيه نظر اما اولا فلقلة عن اكثر
المحققين واما ثانيا لانا لا نعرف في كلامهم ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وكثير منهم اثبتوه وثانيا
بان ما قاله من التالي بل ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين
لو تركوا من خلفهم ذرية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت فيما مضى ومما لا يمكن فيه قوله
تعالى فما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ونحو وما هم بخارجين منها وان قوله ذلك الى اخره مقتضاه ان
الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيها هو ان الجواب
هو الممتنع لامتناع الشرط ولم ار صراحة خلاف ذلك الا لابن الحاجب وهو من ابن الحاجب
اخذ على كلامه اعتمد وذكر ما مر من كلامهما قال واما بدر الدين فان المعنى انقلب عليه
لتصريحه اولا بخلافه قال وكون لو بمعنى ان قال الكبير من النحاة في قوله تعالى وما انت بمؤمن
لنا ولو كنا صادقين ليظهر على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب
ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتك كثرة الخبيث ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو
جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باكفها وانما
نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو نشاء اصبناهم وقول كعب ارى وامعا السيل الفيل فمن
القسم الاول والثاني من هذه لان المضارع في ذلك يراد به الماضي ونحو ذلك ان يعلم ان خاصية
لو فرض مما ليس بواقع ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها
غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل يحتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي
والحال فعلى هذا قوله ولو كانت باكفها يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل
اما استقبالا له فلان ولو دلالتها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ونحو
باتت باكفها يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل للجواب واما احتماله
فظاهر ولو لم يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقق ثبوت الطعم

للامتناع

في ما لنا نحو

وما لنا نحو

وابن الخباز نحو

ولو اعجبكم ولو اعجبتكم نحو

جوابه محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لانه جواب اذا نحو

لا امتناعه والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الان او في
ما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا ومستقبلا ولكن قصد فرضه الان او في ما مضى
فهي الامتناعية ذكر ذلك كله في المغني وترادف لو ان المصدرية فتكون حرفا مصدريا
بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود او يود كما تقدم في الموصول الحرفي
واقتضى اقتضاء ان في معاني لو على هذه الوجوه الثلاثة وهي الامتناع وفرادفتا ان
الشرطية وان المصدرية انها لا ترد لغير ذلك وذكر الزمخشري وغيره انها قد تكون
للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني قيل ومنه فلو ان لنا كرة اي فليت لنا ولهذا نصب
فتكون في جوابها كما انتصبت فافوز في جواب يا ليتني كنت معهم فافوز قال في المغني
ولا دليل في ذلك لجواز ان يكون النصب في فيكون من مسئلة الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل وقيل ميسون للنبي ﷺ وتقر عيني وقال ابن هشام وابن الصائغ ان
لو هنا تسبر اسها تحتاج لجواب الشرط ولكن قد يونى لها بجواب منصوب كجواب ليت
وقيل هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جواب بين جواب منصوب
بعد الفاء وجواب باللام كقوله فلولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوك علقم
اي لبرز ليوم الشعثمين لقر عيناه فكيف لقا من تحت القبور وقال ابن مالك هي لو
المصدرية اغنت عن فعل التمني وذكر في التسهيل انها قد تكون للشرط نحو لو تنزل
عندنا فتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي وابن البسباسي صاحب القواطع في الاصول
لها معنى غريبا وهو التقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله تعالى ولو على انفسكم
قال في المغني وفيه نظر وقد يلي لو الامتناعية احترز بغير عما فعل مفسر اما
مفسر بفعل مذكور بعدها وذلك حيث وليها اسم اشتغل عنه فعل نحو قول الاخطل
لو غيرك الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب وقوله لو غيركم علق
المحبين بحبله ادى الجوار الى بني العوام وقول عمر رضي الله تعالى عنه لو غيرك قالها
يا ابا عبيدة وقول حاتم لو ذات سوار لطمتني او منصوب من باب الاشتغال نحو لو زيدا
رايته اكرمته او غيرا كان محذوفا نحو التمس ولو خاتما واضرب ولو زيدا او الا ماء
ولو باردا وقوله لا يام من الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
فكلام المص هنا وفي باب الاشتغال يقتضي ان لو كان في خصوصها بالفعل فلا يليها
الا الفعل ظاهرا او مقدرا وهو ما صرح به ابن مالك في شرح الكافية الشافية وكلام
المغاربة على خلافه وهو المنسوب للبصريين قال ابن الصائغ البصريون يصرحون
بامتناع لو زيد قام لاكرمته على الفصيح وبجيز ونه شاذا نحو لو ذات سوار لطمتني
وهو عندهم على فعل مضمر يفسره المذكور وقد مر الخلاف في نحو قوله تعالى قل لو انتم تملكون مع
ما قيل في تخريجه او مسند بالرفع عطفا على قوله مفسراي او يل لو الامتناعية فعل
مضمر مسند الى ان المشددة المفتوحة وصلتها نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا
ولو انهم امنوا واتقوا ولو انهم تعلموا فمن قوضع ان وصلتها رفع عند الجميع وانما
الخلاف في تخريجه وما اقتضاه كلامه من انه على الفاعلية هو مذهب المبرد والزجاج

الامتناعية ص

فتكون ص

ليت في ص

كجواب ص

الشعثمين ص

ع بدل
انتقاضه

وقوله ص

والكوفيين اى ولو ثبت انهم صرّحوا وكذا البقية كما قالا بجميع ما ان فى اسمها وقال سر لا ابتدا
ثم قيل للاحتاج لخبر لاستمال اصلها على المسند والمسند اليه واختصت غلوق بالنصب بعد الا
والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما اى ولو ثبت
ايمانهم على حد واية لم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر هنا موخرا لبعد ما كقوله عندى
اصطبار واما انى جزع وذلك لان لعلا لا تقع هنا فلا تشتبه ان الموكد اذا اقتدت بالنفى نحو
لعل فالاولى ان يقدر موخرا على الاصل اى ولو ايمانهم ثابت ورجح القول بالفاعلية بان
فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشرى كون خبرا ان فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف
ورد ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك فى الخبر
المشتق لا الجامد كما فى الاية وفى قوله ما اطيب لوان الغنى حر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم ورد
ابن مالك قول هو لا بانه قد جاء مشتقا كقوله لوان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال
فى المغنى وقد وجدت فى بعض النسخ وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشرى كما لم
يتنبه لاية لقمن ولا ابن الحاجب والا لما منع ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالبيت وهى قوله
تعالى يود والوانهم بادون فى الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرفا هى لوان عندنا ذكرا من الاولين
انتهى ورده الدماميني بان لو فى الاية التى لوح بقصور نظره هو لا الامة عن الاهتداء اليها
ليست فيها شرطية وانما هى مصدرية قال وقد ذكرها ابن الحاجب فى منظومته حيث قال لو انهم
بادون فى الاعراب لو للتمنى ليس من ذا لبابه قال رضى لو فى قوله تعالى لو انهم بادون اى معنى
ان المصدرية وليست شرطية وندر ايلاء لو اسمين مرفوعين كما فى قوله لو بغير الماء حلقى
شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى وقوله لو فى ظهره احلام لما عرضوا دون الذى نالوا اميه
وبر مبنى واختلف فيه فقيل هما مبتدا وخبر على الظاهر وليت الجملة الاسمية شذوذا
كما قيل فى قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وهذا ما اشار اليه المص بقوله وندر وقال الفارسى انه
على تقدير فعل اى لو شرق بحلقى فضمن شرق فحذف الفعل واولا والمبتدا اخر افقال ابن خروف هو
على اضمار كان الشانية اى لو كان هو اى الشان بغير الماء حلقى شرق وقال المتنبى فلو قلم الليت
فى شئون راسه من السقم ما غيرت من خط كاتبه فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو لقى قلم وقال
المص روى بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب وجه بتقدير ولو بثت قلما كان يقدر
فى نحو زيدا ضربته على والرفع فيكون الليت صفة لقلم ومن الاولى للتعليل على كل حال متعلقة
بالليت لا بغيرت لوقوعه فى جزاء النافية فجملة جواب لو الامتناعية مضارع منفى بلم نحو لو لم
يخف الله لم يعصه او ماض مثبت او منفى بما واللغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشاء
لجعلناه حطاما ومن تجرده لو نشأ جعلناه اجاجا واللغالب على المنفى تجرده منها نحو ولو
شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قوله ولو فعلوا الخير لافترقنا ولكن الاخبار مع الليالى
وورد جوابها الماضى مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد نفع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره فى الشذوذ جواب لو لولا بها كقول جرير ايضا
لولا رجاء وكف قطعت او لاذى قيل وقد يكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام او باقا
كقوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هو جواب لقسم مقدر ذكره فى المغنى

الثالث لما غير النافية كما مرّ وغير التي بمعنى الا كما سيأتي قبل المختصة بالماضي فتقتضي
جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اولاهما نحو لما جاءني أكرمته وهو عند سيبويه والمحققين
حرف وجود لوجود اي وجود شئ لوجود غيره وبعضهم يقول وجوب لوجوب بالبناء وهي
عبارة المغاربة والمعنى قريب والمقصود انها تدل على تحقق شئ لتحقق غيره فهو واجب
اي ثابت او واقع اي موجود فاذا قلت لما قام زيد قام عمرو افادت لما ربط الجملة
بالجملة كالتي لو الا ان لو تدل على عدم الوقوع اي بالنسبة الى الملزوم ولما تدل على ربط
واقع بواقع لا ظرف بمعنى حين كما زعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعه تلميذه ابن
جني وابو طاهر العبدي وتبعهم جماعة وقال ابن مالك بمعنى اذ قال الملعم وهو حسن لانها
مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة ورد ابن خروف على من يدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني
امس اكرمتك فالامس واجاب المصنف بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمت ان الشرط
لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت اني كنت قلته وكذا المعنى هنا لما ثبت اليوم
اكرامك لي امس اكرمتك واستشهد للظرفية بقوله ... اني لارجو محرزا ان ينفعاه
اياي لما صرت شيخا اقلعاه قال في شرح الكافية هذا يقوي قول ابي علي انه قد جاء
فيه لمجرد الظرفية انتهى ويحتمل كون جواب لما محذوفا في الفهم المعنى اي لما صرت شيخا اقلعا
حصل لهذا الرجاء واستدل للحرفية بمجيء جوابها منفيا بلم ومصدرا باذا الفجائية وما
بعدها لا يعمل فيما قبلهما قال تعالى فلما انجيناهم اذا هم يبغون وقال فلما نجاهم
الى البر اذا هم يشركون وتختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى فخالفت النافية
في كونها لا يليها لفظا الا المضارع والتي بمعنى الا فلا يليها الا ماض لفظا مستقبلا معنى
ويكون جوابها ماضيا لفظا ومعنى تقاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية
او بالفاء عند ابن مالك ومضارعا عند ابن عصفور فالاول كقوله فلما نجاكم الى البر اعرضتم
والثاني فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون فلما نجاهم الى البر فمنهم والرابع فلما ذهب
عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل في الآية لفا ان الجواب محذوف اي لتسوا
فرقتين فمنهم مقتصد وفي اية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو
او محذوف اي اقبل يجادلنا وتليه اي تلي لما الوجودية ان المفتوحة الخفيفة الزايدة
كثيرا نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشر وتزاد ان ايضا في غير ذلك
فاستطرد الى بقية المواضع التي تزاد فيها اما زيادة كائنة بكثرة اي معها وذلك بين
القسم ولو سواء كان فعل القسم مذكورا نحو قوله فاقسم لو التقينا وانتم لكان لكم يوم
من الشر مظلم اومتروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق يقول
سر وغيره وفي المقرب لابن عصفور ادخالها في ذلك خرق جيء به لربط الجواب بالقسم ويتبين
ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك واما زيادة كائنة بندور وذلك
بعد الكاف التي للتشبيه فتقع بينها وبين مجرورها نحو قول ارقم البكري ويقال سالم
توافينا بوجه مقسم كان ظبيه تعطو الى وارق السلم في رواية من جر الظبية والمقسم الحسن
وتعطو اي تمد ليدها وعنقها الى غصان الشجر الناضر الطري والسلم ويوما مفعول فيه

تجر م

قوله تعالى م

والثالث م

وما الواقع في البيت لا يكون م

امس اكرمتك الجواب لانها اذا قدرت ظرفا كان زعما ملغا الجواب

وتروى الطيبة بالحركات الثلاث الرفع على الالغاء والنصب على اعمال كان المخففة والجر بزيادة
ان كما في المغني في مواضع ويا دتها بعد اذا كقوله فاصبر لعل حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة البحر
غامر وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما مر قال في المغني ولا معنى
لزيادتها غير التوكيد كسائر الزوايد وعن السلوبين انه يجب مع التوكيد معنى اخر ذكره في
قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم فقالوا لما كان ان للسبب في حيث ان تعمل
اي للاعطاء افادت هنا ان الاساءة كانت لاجل المجيء وتعقبه وقال الزمخشري في قوله
تعالى فلما ان جاء رسلنا ابراهيم بالبشرى ان صلة اكدت وجود الفعلين مريتا اولها
على الاخرى وضروبين لا فاصل بينهما كانهما وجدا في حيز واحد من الزمان كانه
قيل لما احسن بمجيئهم فاجاءته الاساءة من غير تريث انتهى وزعم ابن الاثير في المثل السائر
نحوا من ذلك وقد تعقب لمصم كلام السلوبين في المغني فراجعه وتاتي فجيء لما للاستثناء
فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم
وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما اسئلك الا فعلك قال
قالت له بالله يا ذا البردين لما غنيت نفسا او نفسين وفيه رد لقول الجوهري ان لما
بمعنى الا لا يعرف في اللغة وتاتي للنفي وهي المختصة بالمضارع كما مر تنبيه يائي
لما مركبة من كلما تكما في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحفص وحمزة
بتشديد بدون ان وميم لما في من قال الاصل لمن ما وابدلت النون ميما وادغمت فلما
كثرت الميمات حذفت الاولى وهو ضعيف لان حذف مثل هذا الميم استقلالا لا يثبت
ومن كلمتين كما في قوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا والاصل لمن ما
فادغمت النون في الميم كما مر والرابع والخامس لولا ولوما ويقتضيان امتناعا
لوجود فيختصان بالدخول على الجملة الاسمية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى
نحو لولا زيد لاكرمتك ولوما زيد لاهنتك اي لولا زيد موجود او اما قوله عليه السلام
لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب
والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قاله المصم وغيره ولك ان
تقول لولا على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والموجود هو الندب
وهو لا يطلق على الامر حقيقة على الراجح عند اهل الاصول وقد تمسك الشيخ ابو اسحق
في اللمع بهذا الحديث بعينه على ان الندب لا يطلق عليه الامر وقرر بنحو ما ذكرته
وتقدم الخلاف في المرفوع بعد لولا في مباحث خبر المبتدا وجوابها جواب كو فا لمجرور
بلم كقوله ولولا كم يعرض لاحسانا ناحسن والماضي لمنفي كقوله تعالى ولولا فضل الله
عليكم ورحمته ما زكى والمثبت ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهممت ولم يجئ في القرآن
بغير اللام وقال ابن عصفور ندر ان حذفها من هذا ضرورة وندر انه جايز في قليل من
الكلام كقوله لولا الحيا وباي الدين يمسكها وهذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا
بد من اللام نحو قوله فوالله لولا الله تخشى عواقبه لاشهر من هذا السيف جوابه
وجاء الجواب مع لولا مقرونا بفد قال لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت واما احلى

من المعسل وجاء بها بدون اللام كما مرّ في لوو بحذف جواب لولا للدلالة كما مرّ في جواب
لو في لسلك الله تعالى ولو لا فضل الله عليكم ورحمته وان الله توابٌ حكيم تنبيه
جواب الشرط غير الجازم كلو ولولا ولما وكيف لا محل له كجواب الجازم غير المقرون بالفاء او اذا
الفجائية نحو ان تغرقهم وان تمت تتمّ امّا الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني
فلان المحكوم لموضعه بالجزم هو الفعل وحده لا الجملة باسرها كما مرّ ذكره في المغني وبردان
اي لولا ولوما للتحضيض والتوبيخ على الشيء في الماضي تقول لولا اكرمت زيدًا
قصدًا الى جعل المخاطب نادمًا على ترك الاكرام فيما مضى نحو لولا جاؤا عليه باربعة شهداء
فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانًا آلهة بل ضلّوا عنهم وذلك افكهم وبردان
للتحضيض اي الحث على الشيء في المستقبل نحو لولا تستغفرون الله لعلكم ترحمون وبردان
للتوبيخ اي الحث على الاستغفار
والاتيان وقلّما تستعمل في المضارع الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان
يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض نحو لولا
اخرتني الى اجل قريب وقد مرّ الفرق بينهما وما ذكر من ان لوما كلولا تاتي للتقديم
هو الصحيح وزعم المالقي انها تاتي للتحضيض ويردّه قوله لوما الاصاحة للوشاة
كان لي فيختصان حينئذٍ وورودها لاحد المعنيين بالدخول على الفعل ماضيًا ومضارعًا
في الثاني اما ظاهرًا كما في الامثلة او مضمرًا مدلولًا عليه بما بعده نحو هلا يزيدًا
اكرمته او بما قبله كقولك لمن زعم انك تعنّف عمرًا لِمَ لا تعنّفه بمعنى ضوطري لولا الكمين
المعتنا اي لولا عددتم قال المص وقول النحويين لولا تعدّون مردود اذ لم يحضضهم على
على ان يعدوا في المستقبل بل اراد توبيخهم على ترك عدّ في الماضي وانما قال لا
تعدون على حكاية الحال فان كان مرادهم مثل ذلك فحسن ويدخل في كلامهم ما ولهن
من الفعل الظاهر فيه كما اذا فصلت بين الفعل باذا واذا معمولين له والجملة معترضة
فالاول كقوله تعالى فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذٍ تنظرون المقول له
ترجعونها ان كنتم صادقين اي فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ولولا
الثانية تكرار للاولى وقد يجيء الفعل بعد لولا غير التحضيضية قال الازهري اشهما
ان لا اجبها فقلت بلى لولا ابتاز عني شغلٌ فيؤول بلولم فهي اذًا الوالتي للامتناع وقيل
هي لولا المختصة بالاسمية والفعل صلة لان مقدرة كما في تسمع بالمعيدي وهذا احد
المواضع الذي يشترط فيها فعلية الجملة كما اشرنا اليه في افعال المقاربة ومثلها
اي مثل لولا ولوما في هذين اي في التحضيض والاختصاص بالفعل كما في الاوضح هلا
والا بالفتح والتشديد والا بالفتح والتخفيف ويمكن ان تكون الاشارة تهذين الى
ورودها لاحد المعنيين من التقديم والتحضيض والى الاختصاص بالفعل كما ذكر ذلك
اهل البيان فيكون اتم فايدة قال العضد في الفوائد الغيائية واما لولا وهلا
والا فهي لو وهل مع قلب الهاء همزة بزيادة ما ولا لتعيين الشيء ففي الماضي للتقديم
وفي المستقبل للتحضيض انتهى تقول هلا اكرمت زيدًا قصدًا الى جعله نادمًا
على ترك الاكرام وهل يقوم قصدًا الى حثه على القيام ولا يليهما الا فعل ظاهر نحو

آفضل مجده كرم

اذ لم يرد أنْ ح

في بدل
اتم

هلا تتوب والا تحبون ان يغفر الله لكم واما قوله وثبت ليلى ارسلت بشفاعتها الى فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير فهلا كان هواى الثان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اى هو شفيعها او مضمر مفسرها بعده نحو هلا زيدا اكرمته اى هلا اكرمت زيدا اكرمته او مدلول عليه بقرينة حالية كان تقول لمن جرح سبعا هلا زيدا اى هلا تقتل زيدا او منه الحديث فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك اى فهلا تزوجت وقيل بجواز وقوع الاسمية بعد هذه الاحرف نحو هلا زيد قائم وقلما تخلوا هذه الادوات من توبيخ واذا خلت منه فقد يغنى عنهن لو نحو لو تاتينى فتحدثنى وقد تقدم ذكر للاستفتاح وكذا ما اختها فى باب لا التبرئة وهنا انتهى الكلام فى ابواب المعربات ثم شرع فى اللواحق من التوابع وغيرها فقال باب التابع فى الاصطلاح هو المشارك لما قبله فى اعرابه لفظا او محلا فيدخل فى هذا التابع من الاسم والفعل فكما يتبع الاسم الاسم كذلك يتبع الفعل الفعل والتابع على اللفظ والتابع على المحل كما فى باب البدا وغيره وغير التابع كخبر المبتدا والمفعول الثانى فى نحو اعطيت زيدا درهما والحال والتمييز من المنصوبين نحو لقيت زيدا راكبا واشتريت رطلا زيتا ونحو ذلك وبقولنا فى اعرابه خرج التمييز فيما ذكر اذا العامل فى رطل اشتريت وفى زيتا هو رطل وجر المبتدا بناء على ان العامل فيه المبتدا وفى المبتدا الابتدا او قوله مطلقا اى فى جميع الاحوال تخرج به المفعول الثانى فى نحو اعطيت زيدا درهما وظننت زيدا كريما وحال المنصوب لقيت زيدا راكبا فكل منها لا يشارك ما قبله فى اعرابه مطلقا بل فى حالة نصبه فقط وقولنا المشاركة فى خبرها اذا كان ما قبلها مرفوعا نحو اعطى زيد درهما ولقى زيد راكبا بخلاف التابع فانه يشارك ما قبله فى سائر احواله كما فى زيد الكريم ورايت زيدا الكريم ومررت بزيد الكريم ويرد على التعريف الخبر بعد الخبر كما فى قولك هذا حلو حامض وزيد عالم فاضل والحال بعد الحال المحذوف والمفعول فى قولنا فى نقعد منه مذموما مخذولا والمستثنى بعد المستثنى فى نحو جا فى القوم الا زيدا الا عمرا فان الثانى منها مشارك للاول فى اعرابه وعامله مطلقا وان لم يكن فى الاخيرين لا منصوبا وهذا يظهر ان مراد ابن مالك فى التسهيل والمصنف فى شرح اللمحة من قولهما وليسا خبرا لا يدفع فساد المنع فى التعريف وايضا فهو لا يشمل من التوكيد اللفظى ما كان فى حرف او فعل غير معرب اذ الاعراب ح على ان التابع هو العامل فى المتبوع مطلقا بد لا كان او غيره وهو مذهب الجمهور الا فى البدل فالعامل فيه مقدر عندهم بدليل ظهوره فى بعض كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم اتعلمون ان صالحا مرسل من ربه قالوا انا بما ارسل به مؤمنون قال استكبروا ان الذين استكبروا امنوا منهم اتعلمون ان صالحا مرسل من ربه قالوا انا بما ارسل به مؤمنون قال الذين استكبروا انا بالذى امنتم به كافرون وذهب قوم منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل فى المبدل منه واختاره ابن مالك وجرى عليه المصنف كما تراه وهو ظاهر كلام سيبويه كما قاله الارتشاف وفى المسئلة اقوال اخر محلها الخلافيات وهو اى التابع جنس تحته انواع نعت وتوكيد وعطف بيان وعطف نسق وبدل لانا ما يتبع بحرف او الا والاول النسق والثانى ان نوى معه تكرار العامل فى البدل والا وهو بلفظ محصور فالتاكيد او غير محصور فالمشتق نعت والجامد عطف بيان وجعلها بعضهم اربعة بادراج عطفى النسق والبيان تحت

مطلق

تمت الا ه

خمسة ه

ان ه

مطلق العطف وبعضهم سماه بحسب التوكيد اللفظي والمعنوي قسمين وكان ينبغي ان يرتبها اجتمعت ع
كما قال في شرح اللمحة هكذا نعت وبيان وتوكيد وبدل ونسق للافاده ترتيب كذلك اذا اجتمعت
واجاز بعضهم تقديم التاكيد فلعله انما قدمه على ما بعده بناء على ذلك بل قدمه في
التسهيل على الجميع ولعل عنده في تاخير البدل عن النسق عدم الفصل بين نوعي العطف ولا
يتقدم هو اي التابع ولا معموله ان كان عاملا على المتبوع خلافا لصاحب البديع في
الاول حيث اجاز منه تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين او جماعة وقد يقدم
احد الموصوفين كقوله ولست مقر للرجال ظلامة اباذا كعمي الاكرمان وخاليا وقد
جا نظيرها في المبتدا والخبر كزيد قايمان وعمرو وفي الارتشاف جوازه في بدل البعض
والاشتمال قال وقد تقول اكلت ثلثه الرغيف ما عجبني حسنه زيدا تنتهي خلافا للكو فيين
في الثاني حيث اجازوا هذا اطعامك رجلا كل وزيدا تمت فضربت وعلى طريقتهم
جرى الزمخشري في قوله تعالى وقالوا في انفسهم قولا بليغا ولا يمتنع فصله منه
اي فصل التابع من المتبوع بالاجنبي والمراد به كما في التسهيل ما لا تتحصل مباينته
فما كان معمولا لما بعد التابع او قبله ولا علقه او كان جملة لا ترتبط بجملة التابع فهو
مباين يمتنع الفصل به وهذا مبنيا مررت برجل على فارس عاقل بلق وكذا زيد
طعامك وعمرو اكلان لان طعامك اجنبي عن المتعاطفين لانه معمول الخبر وقد جاء
الفصل بالمبتدا نحو اني الله شك فاطر السموات والارض وبالخبر زيد قايم العاقل
وبجواب القسم بل ورتي لتاتينكم عالم الغيب والشهادة ومعمول الموصوف هذا ضارب زيدا
عاقل ومعمول المضاف الموصوف سبحان الله عما يصفون عالم الغيب ومعمول الصفة حسن
علينا يسير وبفعل عامل في الموصوف نحو انا زيدا ضربت القايم وبالمفسر امرء هلك
ليس له ولد وبجملة الاعتراض وانه لقسم لو تعلمون عظيم وبالاستثناء نحو ما جاءني احد
الا زيدا خير منك وبالمعطوف نحو هذان رجلان وزيد منطلقان حكاه سيبويه من الفصل في
التاكيد قوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن وفي البدل نحو ثم ليصدرن الناس توكيد
الا ان كان التابع توكيدا نحو كلهم اجمعون فيمتنع الفصل بغير كلهم واجمعون او كان
التابع نعت مبهم بالجر على الاضافة نحو مررت بهذا الرجل فيمتنع الفصل بينه وبين
متبوعه لا يقال بهذا مررت الرجل او كان التابع معطوفا متمما لمعنى ما لا يستغني
عنه نحو ان امرأ يمنعه ولا يقبل خاسر فلا يقبل معطوف على منعه متمم لهذا المعنى
لفساده بدونه فلا يفصل بينهما او كان التابع ملازما للتبعية كما يفيد يقق
علا وانا العفيف حسن وشيطان ليطان فالثاني منها لا يستعمل الا تابعا فيمتنع فصله من تابعا ع
متبوعه وهذا الباب كثير في العربية واكثر ما وجد منه خمسة ولابن خالويه فيه كتاب الاتباع
والاتباع باب النعت ويقال له الوصف والصفة فالنعت عامة الكوفيين
وربما استعملها البصريون وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة بالفعل
كضارب وخارج وعليه فيقال للباري تعالى موصوف ولا يقال منعوت وقدمه على بقيتي
التوابع لانه اسبقها عند الزجاجي وابن الفخر والجرولي وقدم ابن السراج وابو علي والزمخشري

فيه قدمت عليه او عليهما فالمقدم منه على احدهما او اخر عنهما جاز م

التوكيد عليه جرى في التسهيل قبل وهو الاولى وهو في الاصطلاح التابع بهذا جنس يشمل
سائر التوابع والمراد به ما يشمل التابع على اللفظ والتابع على المحل كما في المنادى وكذا الكلام
في غير النعت وقوله المشتق او الموول به يخرج ما كان من التوابع بغيرهما كالجامد المحض والمراد
بالمشتق ما مر تعريفه في الخبر بانه الدال على متصف بمصدر مستعمل او مقدر
كضارب ومضروب ونحوهما والموول بالمشتق الدال على معنى في متبوعه من الجاري مجرى المشتق اما
دائما وهي اوصاف تضمنت معنى الفعل دون حروفه واستديم النعت بها دون شرط
كلوذعي وحرسع وبرهرهة ونحوها فلوذعي جرى مجرى فطن وحرسع مجرى غليظ وسمين وصحيح
مجرى شديد وبرهرهة مجرى ناعمة وبهذا النوع كثيرا ويدركه السماع وكذا اسم فاعل صاحب فرعه
واول واولات واسما النسب المقصودة كقرشي ودخيلي المقصودة نحو قرمي من الاسماء المنسوبة
في الاصل وغلبت في اجناس لا يعرف فيها النسب واما في حالة دون حال وهذا اما مطرد الوصف
به كاسماء الاشارة غير المكانية كما زيد هذا على مذهب البصريين ومنع الكوفيون والتمييلي
النعت هاوذ والموصولة وذي بمعنى صاحب كما مر اضافتها الصدق او سوغ نحو هذا رجل
رجل صدق او رجل سوء واي مضافا لنكرة تماثل المنعوت معنى كمررت برجل اي رجل اواي فتى
والمعنى على الكمال وكل وحد وحق مضافا فان الى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت نحو زيد
الرجل كل الرجل وحد الرجل وحق الرجل والمقصود كماله في ذلك واما غير مطرد كالمصدر نحو رجل
عدل واسم العدد نحو اخذ بنو فلان من بني فلان ابلا مائة حكاه سر والقائم مقامها معنى لازم ينزله
منزلة المشتق كلبست ثوبا خزا ملمسه اي شديد اللين وشربت ماء عسلا طعمه اي شديد
الحلاوة فان اردت ان في الثوب خزا وفي الماء عسلا لم يجز النعت ذكره في الارتشاف وافاد
قصر النعت على المشتق والموول بان ما عداهما من الجامد المحض لا ينعت به وذلك يقتضي
اعتبار الاشتقاق في وهي طريقة النحاة الا الفراء وابن الحاجب لان المقصود من النعت
الدلالة على المعنى الذي في متبوعه وليس في كلام العرب اسم دال على ذات باعتبار معنى لا
المشتق او الجاري مجراه واستضعف سر نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا
حالا فكانه يعتبر الاشتقاق في الوصف دون الحال وفي التعريف نظر والنحاة على اشتراطه فيهما
وعليه جرى المص في البابين وجرى ابن الحاجب على عدم اشتراطه فيهما واكتفى بكون الوصف
دالا على معنى في متبوعه مشتقا او لا ويكون الحال صفة للفاعل والمفعول كما بسط ثم وقوله
المسوق لتخصيص اي للمتبوع يخرج من التوابع ما كان مشتقا او شبهه غير مسوق لتخصيص
او غيره مما سياتي عطف عليه كزيد قائم وزيد اسد شجاع فان المشتق في ذلك لم يسق لتخصيص
المتبوع ولا لغيره مما عطف عليه بقوله او توضيحه وما بعده او في ذلك لتنويع النعت فان منه
ما يكون لتخصيص المتبوع اي تقليل الاشتراك كما في رجل تاجر او تاجران ومنه ما يؤتى
به لتوضيحه اي تقليل الاشتراك في المعارف كما في زيد التاجر ابوه والتاجران لا يقال البدل قد
يكون للايضاح كما في قوله تعالى والطاير يطير بجناحيه نص على ذلك صاحب المفتاح وغيره من
اهل البيان لانا نقول المراد ما اعتبر توضيحه والبدل لا يعتبر فيه كونه موضحا كما اشار الى ذلك
قريب المص او مدح للمتبوع كقوله تعالى الحمد لله رب العالمين او ذم له نحو اعوذ بالله من
الشيطان

وصحيح ح

رجل ح

بمسماه ح

النعت ح

وقلايم

الشيطان الرجيم او يرحم عليه نحو الله لطيف بعباده الضعفا او توكيد له غير لفظي وذلك
حيث يكون الموصوف مفيدا بالتضمن لمعنى ذلك الوصف المصرح به نحو امس الدابر فان
امس يدل على معنى الدبور وكذا الميت الغابر ومنه قوله تعالى تلك عشرة كاملة ونحو واحد
واحدة اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به نحو المتبوع شمولا واحاطة نحو الرجلان كلاهما
والرجال كلهم او كان معنى التابع غير المتبوع سوا بالمطابقة كزيد نفسه فالتابع توكيد
معنوي وانما الحترز عن اللفظي من التاكيد دون المعنوي لكونه لم يدخل في المشتق او المؤول به
حتى يحتاج لاخراجه فانه انما يكون بالفاظ محصورة غير مشتقة كما ستعلمه فافهم زاد بعضهم في
انواع النعت ان يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطايعين والعاصين وللتفصيل
نحو مررت برجلين عربي وعجمي وللابهام تصدق بصدقة قليلة او كثيرة قال الجوجري وقد
يدعى دخول الاولين في التوضيح والثالث في التوكيد فصل في احكام النعت ويتبع
منعوته فيما مر من الاوجه الاتية على التفصيل الاتي فان المنعوت بحسب الاعراب ينقسم الى
ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور وبحسب المتذكير والتانيث الى قسمين وكذا بحسب التعريف
والتنكير وبحسب الافراد والتعدد الى ثلاثة مفرد ومثنى ومجموع فهذه عشرة احوال للاسم
بحسب الاعتبارات المختلفة ولا يجتمع كلها عليه فحالة واحدة لما بين بعضها من التضاد
بل الذي يجتمع عليه منها في اوقات اربعة من كل قسم واحد فيتبعه النعت دايما في اثنين
من خمسة واحد من وجه الاعراب الثلاثة وربما لم يتبع فيه كقولهم هذا جحر ضب خرب
بجر خرب وحقه الرفع صفة لجحر لا لضب لكنه جر لمجاورته المجرور وهذا الذي يسمى الجر
بالجوار وجا منه على ابيات والمثال المذكور حكاه سر عن العرب وحكوا فيه الرفع والجر
ومنه قراة الاعمش ذو القوة المتين وكلام سر يقتضي جواز مع امن اللبس قياسا وقال
الفراء وغيره سماع قال المم وفي نحو ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة الجوار
فلا يخرج بذلك عما ذكرنا من ان النعت يتبع منعوته في الاعراب كما في المكي وغيره انتهى
واحد من وجهي التعريف والتنكير فتقول جاءني الرجل الفاضل ورجل فاضل واشتراط
التوافق بينهما في ذلك كما اشار اليه مذهب سر وجمهور المصريين فلا تنعت نكرة بمعرفة
ولا عكسه واجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة اذا كان لمدح او ذم وجعلوا منه
الذي جمع ما لا صفة لهمزة واجاز الاخفش اذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف وجعل منه
الاولى ان صفة الاخر ان لنسق يقومان واجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وشرط ابن
ابي الطراوة كون الوصف لا يوصف بها لاذلك الموصوف وجعل منه قول النابغة
• وبت كاني ساورتني ضئيلة • من الرقش في انيابها السم ناقع • قال فناقع
صفة السم قال المم والصواب انه خبر له والظرف متعلق بها وخبر ان ومحل اشتراط التوافق
ما اذا كان النعت تابعا اما اذا كان مقطوعا فيجوز تخالفهما كما سيأتي وظاهر كلام
ابن مالك والمص المنع ثم ان توافقهما في الوجهين المذكورين لابد منها في كل نعت سوا رفع
ضمير المنعوت كما مثل او رفع الظاهر كجاءني رجل قايم ابوه والرجل القايم ابوه واما توافقهما
في التذكير والتانيث والافراد وغيره فالضابط فيه انه ان رفع النعت ضميرا مستترا

معنى نحو

ويحسب

الواحد نحو

هو نحو

للمنعوت سواء كان معناه له وهو النعت الحقيقي كمررت برجل حسن او لتبعيته وهو النعت المجازي كمررت برجل حسن الوجه بالنصب والخفض لان الصفة حيث تتحمل الضمير لالها لا تخلو من الفاعل ولا تضاف لغاعلها كما مرّ التذكير والتانيث بهذا ان لم تكن الصفة يستوي فيها المذكر والمونث كسباتي وفي واحد من الافراد وفرعيه اي التثنية والجمع ان لم تكن الصفة افعل من تنقول جاءني رجل فاضل وامرأة جميلة او رجلان فاضلان او امرأتان جميلتان او رجال فاضلون او نساء جميلات وتقول مررت برجل قائم ابوه او قائم الاب وبامرأة قائمة الغلام وبرجلين قائمين غلامين او قائمي الغلامين وكذا في الجمع ومثل ذلك يأتي في نعت المعرفة في هذه الحالة يصح قولهم النعت يتبع منعوته في اربعة من عشرة لا في كل حال كما افاده المص ويستثنى من هذه ثلاث انواع ذكرها في شرح اللمحة كما ارتشاف احدها الصفة التي لزمتها العرب الافراد والتذكير كما فعل من فاعلها لا يتغير لفظها بحسب تغير موصوفها بل تقول هذان رجلان افضل من عمرو وهولاء رجال افضل من عمرو وهذه امرأة افضل من عمرو وامرأتان افضل من عمرو ورجال افضل من عمرو العرب ع

الثاني الصفات التي لزمتها التذكير كمفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول تقول هذه امرأة صبور وامرأة جريح فاما فعول بمعنى مفعول وفعيل بمعنى فاعل فيجريان على القياس نحو هذه امرأة ظريفة قال فيها اثنتان واربعون حلوبة فاتت في غير النعت فعيه اولى الثالث الصفات التي لزمتها العرب التانيث كرجل ربعة وامرأة ربعة ورجل هزة وامرأة هزة فكان عليها يقي لغالبًا كما قال ذلك هو منتقدًا على صاحب اللمحة والا اي وان لم يرفع ضمير المنعوت المستتر بان رفع بسببه اي الظاهر المتحمل لضميره وهو النعت السببي او رفع ضميرًا بارزًا قائما يتبع منعوته في الامرين الاولين من الخمسة الاولى كما مرّ واما التذكير والافراد وضدها كالفعل فيهما ينظر الى فاعله فان كان مفردًا او مثنى او مجموعًا افرد النعت كما يفرد الفعل وان كان مذكرًا او مونثا طابق النعت كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا كما مرّ ولا نظر الى تذكير المنعوت وتانيثه فتقول مررت برجل قائم ابوه وبرجلين قائمين ابواهما وبرجال قائم آباؤهم وبرجل قائمة جاريته وبامرأة قائم ابوها وفي التنزيل القرية الظالم اهلها ويجوز قائمين بواهما وقائمين آباؤهم على لغة اكلوني البراغيث وقد يفهم ذلك من قولهم كالفعل اي على اللغتين وانت اذا حققت النظر رايت الاولى هو النعت الحقيقي كالفعل ايضا قال الرضي لان الضمير الراجع الى موصوفه هو فاعل والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه علامة التثنية والجمع والتانيث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين الى اخر ما مرّ كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان وتضربن انتهى والاحسن والارجح على الاصح كما قال في المغني فيما اذا كان السببي جمعًا والصفة مما يجمع الجمعين كقاعد وكريم ان يجمع الصفة ومثلها الجر والحال جمع تكسير نحو جاءني رجل قعود غلمانه لموافقته لفظا ومعنى قال بكرت عليه بكرة فوجدته قعودًا لديه بالصريم عواذله قال المص وصح الاستشهاد بهذا لان هذا الحكم ثابت للخبر والحال ايضا ثم يلي التكسير في الحسن الافراد نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه فقم في كلامه للترتيب

قاعد غلمانه ثم يلي الافراد جمع السلامة نحو جاءني رجل م

في

السلامة ٥

فى رتبة الحسن وجمع اقلها اضعفها لانه بمنزلة يقعدون غلمانه وهى خاصة بلغة قوم باعيانهم
وانما حسن قعود وان كان جمعا لقاعدون لان تكسير الاسم المشابه للفعل يخرجه لفظا عن موازنة الفعل ومنا سبته ٥
لان الفعل لايكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما فى قاعدون غلمانه لمشابهة
يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر وعلى هذا فيضعف برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان بل الوجه قاعد ابواه او قاعدان ابواه ذكره الرضى ثم ما جرى عليه المم من ان ابواه او قاعدان ابواه بالرفع ٥
الاحسن فى ذلك هو التكسير هو ما نص عليه فى بعض نسخ الكتاب والبه ذهب المبرد وجماعة
الجزولى وابن بصال صاحب التهذيب وابن مالك وذهب الجم الى ان الافراد احسن من
التكسير واختار ابو على والابدى وفصل بعضهم فقال ان كانت الصفة تابعة لجمع فالتكسير
اولى من الافراد نحو برجال حسان آباؤهم او تابعة لمثنى او مفرد فالافراد احسن كمثال المتن
ونحو برجلين حسن آباؤهما وفى البسيط ان المبرد قال جمع السلامة اولى من جمع التكسير فرجع
قاعدون غلمانه احسن من قعود غلمانه واوجب الكوفيون التكسير فيما لايجمع بالواو والنون
لعامل فتقول مررت برجل عور فوه وحسان ثوابه ولايجيزون اعور فمه ولا احسن ثوابه
وانما التزموا فى المصدر الموصوف به وهو ما لايكون فى اوله ميم زايدة كمزهر ومسير
فانه لاينعت به لا باطراد ولا غيره كما ذكر المرادى وينعت بغيره بدون اطراد كما مر وكان سبيل
لم التزموا فيه الافراد والتذكير وكان الواجب بناء على قولك ان النعت اذا رفع ضمير
المنعوت تبعه فى التذكير والتانيث ان يثنى ويجمع المصدر الموصوف به غير مفرد كقولك
مررت برجل عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل فاجاب بقوله لتقدير مضاف
مطابق للموصوف اى ذو عدل وذات عدل والوصف بالمصدر شايع كثير وليس بقياس
وقد صرح ابن مالك بعدم اطراده وقوعه حالا وصفة والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل
كعدل وصوم ونزور وقد يكون بمعنى المفعول كرضى اى مرضى وهذا ثوب نسج صانع
ودرهم ضرب الامير ودينار نقد جيد ثم عند البصريين ان ذلك على حذف مضاف كما اشار
اليه المم اى ذو عدل ورضى وعند الكوفيين على تاويل الوصف اى عادل وراض والاولى
كما قال الرضى وغيره ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانه من
كثرة الفعل تجسم منه فلا تقدير ولا تاويل وظاهر كلامه كما قال المالكى ان التزم
الافراد والتذكير مبنى على قول البصريين وليس كذلك بل ذلك مبنى على الاقوال وان كان
فى قول الكوفيين بتاويل المشتق وهو يستحق المطابقة مراعاة لاصل المصدر لانه
لايثنى ولايجمع ولايؤنث والنعت مسا والمنعوت اوعم منه وليس مرادهم بهذا
ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة اوساويا
له فان هذا لايطرد فى المعارف ولا فى النكرات لانك تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا
الرجل وتقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قد تم بل مرادهم ان المعارف اكثر
لايوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها ثانيا الا ان يكون الموصوف
اخص اى اعرف من صفته اى مشتهرا فى التعريف ولهذا كانت عبارة التسهيل حيث قال
وكونه مفوقا فى الاختصاص او مساويا اكثر من كونه فايقا اجلى فى المقصود من عبارة

بطال ٥
كما ٥

المصنف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ
الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلولهما الوصفين سيان وفي قولك هذا الرجل
لفظة هذا اعم من حيث صحة الاشارة به بوضع واحد الى كل مشار اليه كان لكن التعريف
الاشاري اقوى من تعريف ذي الفعل هذا يختص قولهم المنعوت اخص او مساوٍ
بالمعارف وقد مر ذكر مراتبها ثم في التعريف مع الخلاف فيها فاذا وجدت الاخص
في مذهب تابعًا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا نعت كما اشار اليه
بقوله فتخصيرت بالرجل اخيك الثاني منهما بدل لا نعت لان المضاف الى المضمر اخص من
ذي ال فلا يكون نعتًا له وقولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وهكذا
دائمًا وانما لم يجز ان يكون اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان المتكلم يبدأ بما هو
اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزيل به
المخاطب معرفة وقال بعض المتاخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل
نكرة بكل نكرة وعليه جرى ابن خروف وانما التزم وصف المشار به بذي الاداة
كما في هذا الرجل كانه سيل فقيل كان الواجب بناءً على قولك النعت مسا والمنعوت
أواعم ان لا يوصف اسم الاشارة بما ليس اخص منه من ذي اللام وغيره كالمبهم من مشار
به او موصول والمضاف الى الثلاث ترهذا لا يوصف الا بذي اللام فقط فاجاب بقوله
لانها مه اي لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها بما امّا الاشارة
الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه
بهم اخلال المبهم لا يرفع الابهام المتعين في نفسه وهو كذي الاداة وقد حمل الموصول
عليه نحو هذا الذي قام لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي قال بمعنى القائل فلذلك
اطلق القول بالتزام وصفه بذي الاداة اولان الموصول الذي يقع صفة ذي لام ولو
كانت زايدة وما جرى عليه بعض من ورود ذي الاداة وصفا لمشار اليه هو قول كثير من
النحويين وبعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة لا نعت قال في المغني وهو
الحق وان القول بانه نعت خطا وقد مر في النداء ومن ثم اي من اجل ان المراد من وصف
المبهم تعيين حقيقة الذات المشار اليها حسن نحو قولك مررت بهذا الكاتب لا ان
الكاتب مختص بنوع فكانك قلت بهذا الرجل الكاتب وضعف نحو قولك مررت بهذا
الابيض لان الابيض عام لا يختص بنوع كالانسان والفرس والعاج والقطن وغيرها
تكملة من المعارف ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائي في نعت
ذي الغيبة ومنها ما ينعت وينعت به كاسماء الاشارة قال تعالى بل فعله كبيرهم هذا
احدى ابنتي هاتين هذا الذي بعث الله رسولا هذا الذي يذكر الهتكم وهذا مذهب البصريين
وقال الكوفيون والسهيلي لا ينعت ولا ينعت به ويخرج ما ظاهره ذلك على البدل والبيان
ومنها ما ينعت به كالعلم من النكرات ما هو كالمضمر وهو الذي قصد به بمعنى الامر والدعاء
كسقيا ومنها كالعلم وهو اسماء الاجناس كرجل ومنها ما ينعت به ولا ينعت كاي المسابة
ذكرها وكل حد وحق وما لا يستعمل الا تابعا كحسن بسن كما مر فصل وتنعت النكرة

وذ

وذو الجنسية بمفرد كرجل كريم والرجل الكريم وقد سبق الكلام فيه وينعتان بظرف ومجرور تامين كمررت بطائر فوق غصن او على غصن ونحو بعجبني الزهر في كمامه والثمر لاشياء معينا وتقدم معفى التام والناقص في باب الخبر وتنعت النكرة وذو ال الجنسية بجملة اسمية او فعلية خبرية لما مر تعليله في القلة وقد ترد طلبية بحكية بمقول محذوف واقع نعتا نحو قوله جاء وا بعذق هل رايت الذئب قط اي مقولا فيهم اسئل اوبهمه كقول الهذلي اوجدت الناس اخبر قلة اي مقولا فيهم ذلك فالجملة معمول لمقول او هو حال او مفعول ثان وتفارق جملة الصفة جملة الحال بجواز اقتران الحالية بالواو دون الصفة خلافا للزمخشري كما مرت المسئلة في الحال وتفارق جملة الصلة مرجيت ان الصلة معلومة الانتساب الى معين عند المخاطب بخلاف الصفة فانها معلومة الانتساب الى شئ ما الى شئ معين عندهما لا تقع صفة الا للنكرة اوما في منزلتها كما في شرح المفتاح وفي البديع الوصف بالفعلية اقوى منه بالاسمية واكثر الافعال الماضي نحو قوله تعالى حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ولم تعطف قوما الله مهلكهم في نعت النكرة ونحو كمثل الحمار يحمل اسفارا في نعت المعرف بال الجنسية لانه في المعنى كالنكرة فيصح تقدير ما بعده من الظرف والجملة وصفا كما يكون ان بعد النكرة ومنه كما قال ابن مالك والمصنف في باب ال قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار لان المراد جنس الحمار وجنس الليل لا شخص معين وكذا قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وتجويز الصفة في ذلك هو راى ابن مالك والمصنف في سائر كتبه ورد بانه معرفة لفظا وعلى ذلك مدار النعت فلهذا يصح ان تنعت بالمعرفة فالجمل المذكورة اقوال ومفسرات للابهام الاية والمثل في الايتين ونظير ذلك قوله تعالى كمثل ادم خلقه من تراب وعلى هذا الطلاق النحاة ان الجمل بعد المعارف احوال وبعد النكرات صفات وقال في المغني ان ذلك منهم على سبيل التقريب والتحرير انها كذلك بعد المحض منهما نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فهي صفة في الاول حال في الثاني وما بعد غير المحض منهما كالنكرة الموصوفة والمعرف بال الجنسية فهي محتملة لهما كما في قوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وكمثل الحمار يحمل اسفارا واية لهم الليل وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني انتهى وعلى هذا فينبغي ان يجوز معاملة اسم الاجناس التي ليست فيها شائبة الوحدة كرجعي وذكري معاملة المعرف الجنسية كما يجوز ان يعامل المعرف معاملة المنكر كما مر عن السيد الجرجاني في باب ال وفهم من كلامهم ان الجملة لا تقع صفة للمعرفة المحضة وانما تكون حالا منه والظرف في قوله فيها ضمير الممنوعت صفة لجملة او حال منها وضمير مرفوع به على الفاعلية يعني ان جملة الصفة لمظاهرها في وجوب الربط ولا يكون الا بالضمير ولو كان تقديرا سواء كان مرفوعا كقوله ورب قتل عار اي هو عارا ومنصوبا كقوله وما شئ حميت بمستاج او مجرورا نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا الاية فانه على تقدير في اربع مرات وقرا الاعمش فسبحان

بال م

بال م

الحمد لله والصلاة على الخصاء في بيت كونهما صفتين كما مر والمراد بمثل الزهر

الله حينا تمسون وحينا تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معًا او على
التدريج بان حذف الجارا ولا فاتصل الضمير بالفعل فحذف وهو منصوب فولان الاول عن سر
والثاني عن الحسن وقد مر ان الحذف في الصفة اكثر منه في الجزء وفي الصلة اكثر من الصفة
وبعضهم يقول ان حذف صدر الصلة مبتدأ انما يجوز مع الطول ولا يشترط ذلك في الصفة
ومنه قوله ورب قتل عار وظاهر كلامه حيث اقتضر في الربط على الضمير ان الالتفات عنه
في هذا الباب وقد سبق في باب الما بخلافه فان اجتمعن اي النعوت المذكور وهي المفرد
والظرف والجار والمجرور والجملة فالاولى ان يبدل بالمفرد فالظرف بالمعنى الشامل للجار
والمجرور وتاخير الجملة عنهما نحو قوله تعالى وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه
وقد تتقدم الجملة نحو يحبهم ويحبونه اذلة وخرج عليه الفارسي وهذا كتاب انزلناه
مبارك وقال ابن عصفور مرة لا يجوز ذلك الا في الضرورة او نادر من الكلام وقال مرة الا
في قليل من الكلام والشعر قال ابن جني واذا كانت الصفة رافعة ظاهرا واخرى لم
ترفعه قدمت هذه الرافعة نحو مررت برجل قائم وعاقل ابوه ثم الظرف بعد الرافعة
ثم الجملة **فصل** ويجوز قطع النعت عن التبعية واحدًا كان ام اكثر بشرط اشار
اليه بقوله المعلوم منعوته اي بدون النعت المقطوع عند السامع سواء كان معلومًا
حقيقة كما في نحو الحمد لله رب العالمين قال سر سمعنا بعض العرب يقول ذلك بالنصب فسالت
يونس عنها فزعم انها عربية او دعابة بمنزلة المعلوم عند السامع كان عنده
ما يوجب له العلم من تعظيم او غيره قال سر ويجوز ان تقول مررت بعبد لك الكرام يعني
بالنصب والرفع اذا جعلت المخاطب كانه قد عرفهم ثم قال نزلته هذه المنزلة وان كان لم
يعرفهم وقال سر ايضا زعم عيسى بن عمر انه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت

* لقد حملت قيس بن عيلان جرمها * على مستقل بالنوائب والحرب *
* اجاها اذا كانت عصابا سماتها * على كل حال من ذلول ومن صعب *

قال وزعم الخليل بن احمد ان نصب هذا على انك لم تردان تحدث الناس الا من تخاطب
بامر معلوم ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت وجعلته تعظيما وثناء انتهى ومثل
له ابن مالك بقول الحريق اخت طرفة لا يبعدن قومي الذين هم العدة وافقة الجار
النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الازر وكذا اذا كان النعت قد تقدمه
نعت متبع يقاربه في المعنى كمررت بالرجل العالم المجمل والشجاع الفارس فلك القطع
في الثاني الملازم لان العلم والشجاعة يستلزمان التبجيل والفروسية واحترز بالمعلوم
منعوته عن غير المعلوم بدون ذلك النعت فلا يجوز قطعه عنه لانه محتاج اليه لتبيينه
وتمييزه ولا قطع مع الحاقه ومن ثم لم يجز قطع نعت اسم الاشارة للحاجة الى نعته لتبين
ذاته فهو خارج بقوله المعلوم منعوته وكذا النعت الثاني والثالث اذا لم يتضح المنعوت
الا بهما كمررت بزيد التاجر الفقيه فلا يجوز قطعهما للحاجة اليهما بل لو احتاجت النكرة
الى الف نعت لتوضيحها لم يجز قطع شيء منها بل يتعين اتباعها لتنزلها منه منزلة
الشيء الواحد وان استغنى عن جميعها جاز قطعها او عن بعضها جاز قطعه دون البعض

المخلج

المحتاج اليه في تبيينها كما يوخذ ذلك كله من كلامه ولذلك لما لم يكن المقصود من نعت النكرة
الا تخصيصها وهو حاصل بتبعيته واحد جاز القطع فيما عداه من غير شرط قال الدماميني
المنسوخ عطل وشعائر اضيع مثل السعالي وقول الى الدرة انزلنا على حامل لنا
ذو مال وذو عيبة فان لم يتقدم قبله نعت لم يجز قطعه ومن هنا يعلم وجوب تقديم
التبع قال ابن ابي الربيع ولا يعكس وهو الصحيح الثابت من كلام العرب كما في الارتشاف
وصحح ابن العلج جوازه العكس ويروى بيت الحريق برفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب
الثاني وعكسه واشترط في التسهيل ايضا لجواز القطع ان لا يكون النعت موكدا نحو
الهين اثنين ولا ملازما للتبعية كالجم الغفير وضمنه كلام المصنف انه لا فرق في
جواز القطع لشرطه المذكور من النعت الاول وغيره وهو الصحيح وشرط الزجاجي تكرر
النعت وردّ بقوله وامرأته حمالة الحطب بالنصب في قراءة عاصم وانه لا فرق بين كون
النعت للترحم او غيره ويونس اوجب الاتباع في الترحم ثم ان كانت الصفة غير مرفوعة
فلك قطعها رفعا بتقدير مبتدا اي هو او نصبا ايضا ان لم تكن منصوبة بتقدير
فعل لا يليق فيقدر في المدح امدح وفي الذم اذم او اشتم وفي الترحم ارحم وفي التخصيص
اعني فيكون في تابع غير المجرور وجهان وفي المجرور ثلاثة اوجه نحو الحمد لله الحميد اجاز سيبويه
الجر بالاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير امدح لا يظهر ذلك المقدر مبتدا
كان او فعلا الا مع نعت موضح اي جيء به للبيان كما عربه ابن ابي الربيع فيشمل المخصص
والموضح بالتفسير السابق بحيث اضمار المبتدا او الفعل في غير الموضح وهو المسوق
للمدح او الذم او الترحم ويجوز في الموضح وهو ما عدا الثلاثة اظهار الرافع كمررت
بزيد الخياط وان شئت هو الخياط او الخياط وان شئت اعني الخياط تنبيه كما يجوز
مخالفة النعت المقطوع للمنعوت في الاعراب يجوز ايضا كما قال الزمخشري مخالفته له
تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ويجوز القطع قبل
تمام الكلام كما اقتضاه اطلاق المصنف نحو ان زيدا العالم برفع العالم على القطع او نصبه
خلافا للكوفيين فانهم لا يجيزونه ومحل جواز القطع فيما اذا تعدد المنعوت واتحد لفظ
النعت ان يتحد معنى العامل وعمله كجاء زيد وابو عمرو الظريفان فان اختلفا في المعنى
او العمل كجاء زيد ورايت عمرا الفاضلين واختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو
الكاتبان او العمل فقط كهذا مولم زيد وموجع عمرو الفاضلين وجب القطع لان
الضرورة داعية اليه فالجواز في كلام المصنف بمعنى مقابل الامتناع لا بمعنى مستوى الطرفين
وسكت عن جواز قطع المنعوت مع جمعها وتفريقها في التوكيد حيث ذكره المصنف

فصل ويحذف جوازا القرينة او عنده وجوبا كما مر النعت نحو قوله تعالى تدمر كل شيء
اي امرت بتدميره وقال المصراي سلطت عليه تدمر كل شيء بامر ربها ما تدمر من شيء اتت
عليه الا جعلته كالرميم قالوا الان جئت بالحق اي الواضح والا لكان مفهوما كفرا وكذب
به قومك اي المعاندون والراد الى معاد اي بحقه وما نزلهم من اية الا هي اكبر من اختها
اي السابقة باخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيينها

مسئلة ٢

بدليل ٢

لانخرجها عن كونها تفيدة فلا فائدة فيه ح وبحذف جواز القرينة المنعوت بمفرد مطلقا
اي عن القيد الاتي في غير المفرد ستر المريكن مخصوص نعم وبئس نحو قوله تعالى ان اعملنا لهن غاصات
اي دروعا سابغات لتقدم ذكر الحديد المشعر بذلك وعندهم قاصرات الطرف اي
حور قاصرات الطرف فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ضحكا وفيه بحث مر في المصدر
وذلك دين القيمة اي الملة القيمة ولدار الاخرة اي ولدار الساعة الاخرة قاله
المبرد وقال ابن الشجري الحيوة الاخرة بدليل وما الحيوة الدنيا او كان مخصوص نعم
وبئس نعم الرجل كريم حليم وبئس الصاحب عدو فخذ ولذكره في الارتشاف وشرط في
الاوضح لغير ما ان يكون النعت تاما صالحا لمباشرة العامل كما في المثل المذكور قوله الا امتنع
الا في الضرورة كقوله كانك من جمال بني اقيش جمل فانه لا يصح تسليط العامل وهو
كانك في لفظ الجار والمجرور انما يعمل في محله واحترز بقولنا تاما من نحو قوله تعالى ولقد
جاءك من نبإ المرسلين فان المنعوت حذف ولا يصح تسليط جاء على النعت وهو الجار
والمجرور وعلم مما ذكر انه ليس من شرط حذف المنعوت ان تكون الصفة خاصة بخلاف
بل الشرط وجود الدليل كما ذكر المصنف في شرح بانت سعاد وهو التحقيق ومن جملة الادلة
اختصاص الصفة بالموصوف واما الشرط متعين فلا بد ليل ان اعملنا بغيرات فخذف
الموصوف مع الصفة لا يختص به كما مر وللنعوت بغير اي غير المفرد من جملة او شبهها واوا
في قوله وهو للحال اي بحذف المنعوت بغير المفرد والحال ان المنعوت اما مخصوص نعم وبئس
المقرونتين بما الاسمية نحو قوله تعالى بئسما يعظكم به وبئس الشيء اشتروا به انفسهم اي بكفرهم
تاما انه لا يفتقر الى صلة كالموصولة وهو فاعل والمخصوص بالمدح او الذم محذوف والفعل
صفة له والتقدير نعم الشيء يعظكم به وبئس الشيء اشتروا به انفسهم اي بكفرهم بدل من
المخصوص او خبر جملة محذوف والجملة عطف بيان للمحذوف وهذا قول المحققين من اصحاب
سيبويه في مثل هذا التركيب مما اقترن فيه نعم وبئس عما وبعدها فعل نحو نعما صنعت وفيه بعدها
تسعة اقوال ما منصوبة على التمييز والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم شيئا
شيء صنعت وكلامه محتمل لهذا الوجه كالذي قبله منصوبة على التمييز والفعل بعدها
صفتها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج وتبعهما الزمخشري ما ناقصة
موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف قاله الفارسي موصولة وهي المخصوص وما
اخرى محذوفة هي التمييز والتقدير نعم شيئا الذي صنعت وهو قول الفراء تمييز
والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوف وهو قول الكسائي
ما مصدرية وتاويله نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول الظن قياما فاعل
موصول مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك عن الفراء والفارسي ما كافة لنعم
كما كفت ما قل فصارت تدخل على الفعلية ما نكرة موصوفة مرفوعة حكاها في الارتشاف
وان وقع بعدها اسم كقول المرح بئسما تزويج ولا معرفة ثلاثة اقوال حكاها المصنف
فاعل معرفة تامة والاسم المخصوص وهو مذهب المحققين ثانيها تمييز ثالثها تركيب
ما مع الفعل والاسم فاعل وغير مقرونتين بما نحو قوله لبئس المرء قد ملى ربيعا وقول

الاخطل

الاخطل الى خلد حتى اجي بحالة فنعم الفتى يرجى ونعم المؤمل اى امرؤ قد ملى وفتى يرجى ونعم
الصاحب تستعين به فيعينك اى صاحب تستعين به هذا ماذكره فى التسهيل وتبعه
المص وقال ابن اصبغ اجاز الكسائى نعم الرجل يقوم ونعم الرجل عندى ومنعه اكثر
النحويين استحاى رجل يقوم او عندى قال الرضى ويجوز ان تخرج من قوله تعالى كبرت
كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص
محذوف اى فوهم او بعض مجرور بمن اضافة بعض اى ويحذف المنعوت بغير المفرد
اذا كان بعضا من مجرور بمن نحو ما حكى ابن عصفور من قولهم منا ظعن ومنا اقام
اى فريق ظعن وفريق اقام والكوفيون يقدرون فى مثل ذلك موصولا اى الذى
او من او ما والاول قال المص اقيس لان اتصال الموصول بصلته اقوى من اتصال
الموصوف بصفته لتلازمهما قال ومثله وان من اهل الكتاب الا ليومنن به اى الا
انسان او الا من وجعل الاية من ذلك تابع فيه الزمخشرى فانه قال ليومنن به جملة
قسمية واقعة صفة لمحذوف اى وان من اهل الكتاب احدا الا ليومنن به ونحو
ومامنا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها والمعنى وما من اليهود احد
الا ليومنن وقال ابو حيان فى النهر ان هنا نافية والخبر عند محذوف قامت صفته
مقامه وما احد من اهل الكتاب الا ليومنن ثم نقل كلام الزمخشرى وقال بعد غلط فاحش
لان صفة المحذوف انما هى الجار والمجرور وليس ليومنن صفة له ولا تسمية بل جواب
قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفايدة وليس الجار والمجرور محل الفايدة
فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام معلوم والا واردها هما الخبر انتهى وعلى ذلك جرى المرادى
والسفاقسى قيل وهو الحق فكان المص عدل عن التمثيل بالاية الى ما ذكره رجوعا عن ما فى
المغنى والا فليس من عادته التمثيل بشئ فى القرآن نظيره او من مجرور بمن نحو قوله
لو قلت ما فى قومها لم يئم بفضلها فى حسب وميسم اى احد بفضلها والميسم الجمال وكسر
حرف المضارعة من يئم وابدال الهمز ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار
والمجرور والمبتدا الموخر وهو احد المحذوف وتبع فى جعل الجر بفى كالجر بمن ابن مالك
فانه قال ومثل هذا الاستعمال فى غير الشعر الحسن نحو ما فى الناس الا بشر وبكفر وكان
المص اشار الى ذلك حيث لم يراع نظم البيت اشعارا بصحته فى النثر مع الاشارة الى
البيت المذكور ومع ذلك ابن عصفور وجعل البيت من ضرورة الشعر وقد ورد غير
قال وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغى العيش اكدح اى تارة اموت
فيها ومثال ذلك فى الظرف قوله تعالى ومنا دون ذلك اى ومنا قوم دون ذلك وما
منا الا له مقام معلوم اى ما من ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم قال الرضى ونحو
قولك ما فى تميم الا فوق ما تزيد وفى غيرهن اى غير المواضع المذكور وهو ما ليس فيه المنعوت
فيه مخصوص نعم وليس ولا بعض مجرور بمن او فى فان لم يكن او كان لكن غير مجرور او مجرور بغير
لا بالحرفين المذكورين فلا يجوز حذفه واقامة النعت غير المفرد مقامه الا للضرورة
نحو قوله والله ما ليلى بنام صاحبه ولا بجانبه اللبالى جانبه اى بليل نام صاحبه فظاهر

بكون مر

هو مر

النعت مر

نوم

بعضا م

كلامه انه من حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه وبه صرح في شرح القطر وقال
الرضي انه على الحكاية وحذف القول اي بمقول فيه نام صاحبه قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
قيل تقديره انا ابن رجل جلا وقيل جلا علم منقول من قولك جلا زيد فيكون جملة الامر
قولك جلا زيد وهو بما هو بعض غير مجرور وقولك كان القوم فريقين يضربون الاعناق
وياسرون اي فريقا يضربون ولم يتعرض المص لوجوب حذف الموصوف وذكر غيره في نحو جاء
الفارس اي الرجل الراكب الفرس ولا تقول جاء الرجل الفارس حتى تقول جاء الصاحب ولا تقول
جاء الرجل الصاحب قال في التسهيل وقد استغنى لزوما عن موصوفات بصفاتها فجرت
مجرى الجوامد نحو دابة وابطح وحسنة وسنة ويعرض مثل ذلك لقصد العموم نحو لا رطب
ولا يابس لا يغادر صغيرة ولا كبيرة باب التوكيد مصدر وكد ويقال
ايضا اكد تاكيدا لغتان والواو افصح وقد جاء التنزيل قال تعالى ولا تنقضوا الايمان
بعد توكيدها وربما اطلق سر والاخفش والمبرد على التاكيد الصفة وهو في اللغة الاحكام
وفي الاصطلاح اما لفظي وهو كما في التسهيل اعادة اللفظ او تقويته بموافقه معنى
فاعادة اللفظ وعليها اقتصر المص فمن تعريفه في شرح اللمحة لانها الاغلب يجري في الكلم
الثلاث فالاسم نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والفعل
كقوله فاين الى اين النجاء بغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس والحرف كقوله
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت على مواثقنا وعهودا وسواء كان بدون فصل كما ذكر او
كقوله ثراكما من ابل ثراكما وقال تعالى ويم بالاخرة هم كافرون وحسن التكرار اذا
ذكرت ما يطلب شيئان اولهما له ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يفرحون الى قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة بالتاء لطول المفعول
الاول بصلته وقد يكون التكرير مرتين كما ذكر واكثر كقوله الا حذا حذا حذا
وليس منه اي من التاكيد اللفظي ما زعم كثير من المعربين انه منه وهو قوله تعالى كلا اذا
دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا قال في شرح القطر خلافا لكثير من
النحويين لانه جاء في التفسير بمعنى دكا دكا بعد دك وان الدك كرر عليها حتى صارت
هباء منبثا وان معنى صفا صفا انه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف
محدقين بالجن والانس وعلى هذا فليس الثاني توكيدا اللاول بل المراد منه التكثير
كما تقول علمته الحساب بابا بابا انتهى لكنه في السيد وجرى على قول الكثير في دكا
دكا انه لتقرير السابق بخلاف صفا صفا فان الثاني فيه ليس لتقرير الاول بل هو
غير اذ المعنى صفوفا مختلفة ولعله اقتصر هنا على ذكر صفا صفا دون دكا دكا
ذهابا الى التفرقة بينهما هذا كله في التوكيد باعادة اللفظ اما تقويته بموافقه
معنى فقد يكون موازنا له مع الاتفاق في الحرف الاخير ويسمى اتباعا قال الرضي وهو
ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون الثاني بمعنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وشيطان لا
يكون له معنى صلا قبل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له
حال الافراد معنى كحسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر كخبيث نبيث من نبث
الشر اي استخرجه والنعوت ابتعوت من حول كتيع اي تامر ومن بصع العرق اي سال
او من بصع اي رطب ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزه وقبل ان هذه من القسم الثاني
لا معنى لها مفردة وقد يكون بغير ذلك كالتوكيد المرادف نحو جاء سبلا والفعل باسمه

نحو

نحو انزل نزال فان قلت يهود يا سلمت حيزانها ضمي لما فعلت يهود صاحبها ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل كما اشار اليه بقوله ويؤكد بالمرفوع المنفصل محل ضمير متصل مستترا كان نحو قمت انت او بارزا مرفوعا كقمت انا او منصوبا كاضرب تك انت او مجرورا كمررت بك انت وافهم قوله المرفوع المنفصل ان المرفوع المنفصل في قولك ضربتك اياك ليس توكيدا وهو مذهب البصريين بل هو عندهم بدل كما سيأتي وذهب الكوفيون الى انه توكيد مثله في ضربتك انت واختاره ابن مالك والرضي لاتحادهما في المعنى وافهم اقتصاره على المرفوع المنفصل انه لا يؤكد الضمير المجرور كالمبهم وقيل في قوله تعالى ثم انتم هؤلاء ان هؤلاء توكيد انتم وان اكد هذا يعني الضمير المتصل باعادة لفظه فيعاد مع عامله نحو قمت وضربتك ورايتك وزيد ضربت هو قال الزمخشري في مررت بك بك الثاني بدل قال الرضي انه ضعيف في النكرة لفظا ومعنى نحو توكيد لا يدل واكد الحرف غير الجواب ان سوا كان على حرف واحد او اكثر كوا والعطف ولام الجر وكان ونحوها باعادة لفظه ثم اي فيعاد مع ما دخل عليه من اسم وفصل نص عليه التسهيلي نحو ان زيدا ان زيدا قائم اما الجواب كنعم واخواته الآتية ولا النافية ونحوها فنقول فيه نعم نعم واجل اجل وكذا البقية لانه قائم مقام الجملة قال لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ومن اعادة غير الجواب ايضا بدون عامله قوله وصايا : كما يتبين وقوله فلا والله لا يلقى لما بي ولا لما بهم ابدا شفاء فضرورة واجاز ابن هشام نحو ان زيدا قائم واشار اليه الزمخشري في المفصل وكذا الرضي فقال اذا لم يكن على حرف واحد كوا والعطف ولا واجب لاتصالها ولنوع من الكلم كحروف الجر كما في ان زيدا قائم قال والاحسن الفصل بينهما ان في نحو ان زيدا ان زيدا قائم اويعاد مع ضميره اي ضمير ما دخل عليه نحو مررت بزيد به وهو جود من اعادته مع الظاهر نحو بزيد بزيد قال تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الجنة خالدين فيها ومنهم من يمنع جر ضمير بلا بدل كما مر عن الزمخشري واكدت جملة باعادة لفظها فالاجود الفصل بثم ان لم يلتبس نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ويجوز تركه لفصل كقوله عليه السلام والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا فان التبس بان احتمل الكلام كون الثانية لغير التاكيد لم يوت بثم عند قصد التاكيد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفق الادباء على ان التوكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس توكيدا بل كل اية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبين بما تقدم ذكره فقيل هذا القول ثم يذكر الله تعالى معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين فهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تاكيد وكذلك قوله فبأي آلاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن نقل ابن السبكي عنه او معنوي هذا فهم قوله اما لفظي وقد مر واما اخر المعنوي وان كان هو المعتد به في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام عليه ومواي التوكيد المعنوي محصور في الفاظ فلذلك استغنى عن تعريفه وعرفه في التسهيل بالتابع الرافع توهم اضافة الى المتبوع او ان يراد به الخصوص فالاول نحو قتل العدو زيد نفسه فيذكر لنفس علم ان زيدا باشر القتل فلولاه جاز اعتقاد كونه امر او انك ركبت مجازا وظاهرهم انهما رهذا القسم في رفع التجوز وذكر اهل البيان انه يرفعه ويرفع السهو والنسيان فربما توهم

المنصوب

نحو هم

ابي هو

تعالى هو

السامع ان المذكور وقع نسيانا او سهوا فرفع التوكيد هذا التوهم والثاني نحو القوم كلهم قاموا
بكل احتمال وضع العلم موضع الخاص فهو يرفع التجوز اللغوي دون العقلي ودون توهم السهو
والنسيان كما قاله في شرح المفتاح وقوله في شرح التذكرة كابن الحاجب التوكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول تعريف للتوكيد اللفظي والمعنوي كما في شرح الرضي فحذف
شارح التذكرة ذلك تعريف المعنوي دون اللفظي قصورا بيانه ان قوله في النسبة او الشمول
بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه ان يقرر ما يتعلق بالمتبوع من نسبة الفعل
اليه او كونها شاملة غاية ان يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فكل من التكرير
لفظا على كرر زيدا زيدا ومعنى يذكر ما يدل على المتبوع مطابقة وذلك بلفظ النفس
والعين يقرر بالمتبوع من انه صادر بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا لتمام المعنوى
الذي يقتضيه النسبة لا يكون الا بالنفس والعين والمراد حقيقة الشئ وذاته ولا
يكون هذا النوع بغيرهما فاما قولك بدا اسرهذا فنعت يفيد التاكيد بدليل تبعية النكرة
وفي شرح المفتاح ان التوكيد بهما يفيد رفع التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال
ان يتوهم وقوع زيد نفسه لا وقوع عمر نفسه سهوا او نسيانا او توخر عنها اى العين عن
النفس على سبيل الوجوب وقيل على سبيل الاستحسان ان اجتمعتا نحو جاء زيد نفسه عينه وسيأتي
توكيدها للضمير المرفوع المتصل وينفرد ان بجواز جرها بباء زايدة قال المحقق وليس منه بتربصن
بانفسهن لانه لا يوكد الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل واما قولهم جاءوا
باجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من الفاظ التاكيد وان اعطى معناه بدليل التزام التاء
وتوكدان المفرد مذكرا كان او مؤنثا على لفظها كجاءني زيد نفسه وهند نفسها
ويجمعان على صيغة افعل كافلس مع غير المفرد من المثنى والمجموع مذكرا او مؤنثا
كقام الزيدان او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وافهم قوله
على فعل انه لا يقال نفوس وعيون وسمع في العين الباصرة اعيان ولا يقال ذلك في التاكيد
وفي المفصل وغاية ابن الخباز جواز اعيانهما في التاكيد وقد يفردان مع المثنى فيقال
الزيدان نفسهما وعينها او يطابقان فيقال نفساهما وعيناهما وتبع في اجازة هذا
الوجه ابن مالك وابنه قال الرضي وحكاه ابن كيسان عن بعض العرب وقال ابو حيان
لم يذهب الى ذلك احد من النحاة اى كراهة لاجتماع تثنيتين وفي الاوضح ان افرادهما يترجح
عند ابن مالك على تثنيتهما وغيره يعكس ذلك والثلاثة الاول في كلام ابن الحاجب
كابن مالك وولده ومثلهما اى مثل النفس والعين في جواز الاوجه الثلاثة من
الافراد وضديه مرتبة كاذكر كل مثنى بضم الميم ووقع في بعض النسخ الدائرة بين الطلبة
شئ وهو تحريف اضيف لفظا او معنى الى ما يتضمنه بان يكون جزأ منه واشار الى بيان
المتضمن بقوله من مفهمي اثنين ظاهرا او مضمرا والحال انه لا لباس بترك تثنية المضاف
فيجوز في افراد المضاف وتثنيته وجمعه واولاها الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
ظلمنا انفسنا ونحو قطعت رؤس الكبشين لمناسبة الجمع للتثنية بكونه ضم مفرد الى اخر
ولذلك قال ائمة الاصول ان المثنى جمع ثم الافراد اولى من التثنية لانه اخف نقوله

حامد

ما يتعلق بالمتبوع

بهما

بعض

الأوجه

حامة بطن الوادي بين ترنجى سماك من الغمر الغوادي مطيرها وقوله كانوجه مركبين
قد عضبا وعلية قراءة من قرأ فبدت لما سوآتهما وفي الحديث في صفة وضوئه عليه الصلاة
والسلام فمسح اذنيه ظاهرها وباطنهما ولم يجئ التثنية الا في الشعر كقوله ظهرا هما مثل
ظهور الترسين وهذا هذا فقطعت راس الكبشين اولى من راسي الكبشين كراهة اجتماع
تثنيتين هذا ما ذكره ابن مالك ونقل ابو حيان عن ابن الصائغ ان الافراد لا يجوز الا في
ضرورة او نادر من الكلام وكذا قال ابن عصفور انه قليل جدا لا ينبغي ان يقاس عليه وبالجملة
فقد نا قشه في اولوية الافراد على التثنية وذكر شواهد كثيرة قال مع اظهاري الاصل في
المسئلة انتهى وحمل الاضافة المعنوية على اللفظية فالكبشان قطعت منهما الروس
اولى من الراس والراس اولى من الراسين على طريقة ابن مالك ولا باس في الامثلة المذكورة
لان لا يكون للاثنين الا قلبان ونفسان وراسان بخلاف ما اذا البس ترك التثنية فلا
يجوز غيرها نحو قلعت عينيهما اذا قلعت عين كل واحد عينا هذا مذهب الكوفيين واما قوله
تعالى فاقطعوا ايمانهما فاراد ايمانهما بالاجماع ولقراءة ابن مسعود كذلك ولم يفرق
سيبويه بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما اولا يكون نحو ايديكما استدلالا
بالاية قال الرضي والحق قول الكوفيين ان الثاني لما يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وهي
من المتشابهات وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين وتمثيل
المصلما نحن فيه بقوله عليه الصلاة والسلام ما اخرجكما من بيوتكما سهوا ليس المضاف
اليه متضمنا للمضاف اي كلا له كما مر والوجه في التثنية كما سياتي ولعله بخلاف ما اخرجكما
من بيوتكما تسقط لفظ بخلاف وهو الظاهر والارجح فيما اذا افترق المتضمن بالعطف نحو قوله
تعالى لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم وفي حديث زيد
ابن ثابت حتى شرح الله صدري لما شرح الله صدر ابي بكر وعمر نحو قطعت راس زيد وعمرو
الافراد ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وافهم بانه الارجح جواز التثنية
والجمع وزعم ابو حيان انه لا يقاس وضع الافراد والجمع موضع التثنية بل يقال ضربت راس
زيد وعمرو لو تكلف تاويل الاية والواجب فيما اذا لم يكن المضاف اليه متضمنا للمضاف اي
ليس كلا له ولم يومن اللبس كما في قطعتكما دراهميكما ولغت علامي الزيدين التثنية
ولا يجوز غيرها فان امن اللبس جاز وضع الجمع موضع التثنية كقوله عليه السلام اذا اويتما
الى مضاجعكما ومنه قوله عليه السلام ما اخرجكما من بيوتكما ويقاس عليه عند الفراء وتبعه
ابن مالك الرضي لوروده في افصح الكلام وقال ابو حيان هو شاذ يقتصر فيه على مورد
السماع ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه او للفظه جائز فالاول كقولك قلوبكما يغشاهما
الامن عادة اذا منكما الابطال يغشاها الذعر والثاني كقوله خليلي لا اهلك فوسكما
اي هي فان لها في ما بين ذهبت سي فقال لها وذهبت ولو طابق المعنى لقال لهما وذهبتا
تتمة وتعاقب الافراد التثنية في كل اثنين لا يغني احدهما عن الاخر كالعينين والاذنين
ويقال عيناه حسنة وعيناه حسنتان وعينه حسنة والاصل عيناه حسنتان ومما تعاقبا
فيه وان لم يكونا مما مر قوله تعالى فقولا انا رسول ربك في قراءة وقد يقع افعلا وحيث موقع

وعلى هو

على التثنية هو

في بدل ايديهما

نحو هو

ذهبت

نين

فالقيا

افعل بهما التيا في جنهم ونحو قوله فان تزجراني يا بن عفان انزجر وان تدعاني أجب وأعرضا
ممنعا فالقيا وقع موقع القيا وقع موقع تزجر وعليه خرج ابن جني قول امرئ القيس
قفا نبك الخ وقوله بعد اجار ترى برقا اريك وميضه وقد تقدم تسمية جزء باسم كل

قد عضبا ه

فيقع الجمع موقع واحد نحو شابة مفارقه او مثناة نحو عظيم المناكب ذكر ذلك كله في التسهيل
ومن وقوع المفرد موقع المثنى قوله كانه وجه تركيبين البيت وموقع الجمع قول علقمة بن
حنف الحرسي فاما عظامها فبيض واما جلودها فصليب اي جلودها ومما وقع فيه المثنى موقع المفرد
قوله الا طمت العراق وارديه فوارد الجديد القميص يريد وارد فان العراق ليس له
الا وارد واحد وموقع الجمع قولهم حنانيك واخواته فصن بجملة مسموعة من وضع كل واحد
من المفرد والمثنى والمجموع موضع قسيمه قال ابو حيان لم يقل النحويون على شيء منها اذ الاصل
استعمال كل واحد منها في موضعه ولا يخرج عنه ولو قيس شيء من ذلك لالتبست الدلالات
واختلطت الموضوعات انتهى والقسم الثاني من المعنوي وهو ما يقرر امر المتبوع في عموم

والبيع ه

ما نسب اليه ويكون بكل وانما يأتي لتأكيدها لغير اثنين ان جاز ذلك لغير نفسه
فان كان جمعا كالرجال والقوم فان له افرادها بنزع او بسعاملة ان كان واحدا كالعبد
والامة تقترفان اجزاء او بالنسبة لبعض الاعضاء كاشتريت العبد فانه يصح شراء
بعضه دون بعض بخلاف جاء زيد كله فلا تفترق اجزاؤه بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعضه
دون بعض وقد يجيء كل للتكثير دون الاحاطة نحو ولقد اريناه ايات كلها ويكون بكلا
وكلتا لهما اي للاثنين مذكرين ومونثين كقام الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما
ولا يؤكد مثنى بغيرهما وقد يستغنى بكلا عن كلتا قال ثم بقربي الزيدين كلاهما اليكما
وقربي خالد وصبيح كذا في التسهيل وقال ابن عصفور هو من الحمل على المعنى للضرورة

الزيدان كلاهما او لا يقال اختصم ه

اي بقربي الشخصين وبكل عنهما كقام الرجلان كلتاهما وقرأ ابن مسعود كلتا الجنتين اتت
اكلها الا انه في غير التأكيد وانما يؤكد بهما المثنى بشرطين اشار للاول بقوله ان صح
حلولهما مفردا مضافا الى متبوعهما كما في جاء الزيدان فانه يصح ان يراد احدهما كما
في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اي من احدهما فيوثى بهما لتقرير مسمولهما
ورفع ذلك الاحتمال فلذلك امتنع اختصم احد الزيدين لان الاختصام لا يكون الا من اثنين
فصاعدا فلا يجوز التأكيد بهما لعدم الفائدة ح ولم يسمع عنهم وخرج بقولنا ولم يسمع عنهم
نحو جاء القوم كلهم اجمعون الى اخر الالفاظ بناء على ان كل يرفع ارادة الخصوص وما بعده لم
يرفع شيئا وكذا نحو جاء في زيد نفسه عينه فالثاني لم يرفع شيئا وفي كلام سيبويه ما يقتضي
انه انما يرفع المجاز جملة بعد انقضاء الفاظ التأكيد وقال المعرب في حاشية التسهيل
الظاهر ان التوكيد متعد ارادة المجاز ولا يرفع والا لم يصح ذلك كما لم يصح اختصم الزيدان
كلاهما ثم ما اقتضاه كلامه من امتناع اختصم الزيدان كلاهما هو مذهب اليه الفراء وهشام
وابو علي وحكى ابن عصفور عن الاخفش الجواز وحكاه في الارتشاف عن الجمهور ومنهم المبرد
واجيب عن عدم الفايدة فيه بانه مفيد في نحو ضربت احد الرجلين كلاهما ومع توهم
الغلط يذكر الرجلين بدل الرجال والفرسين والى الشرط الثاني اشار بقوله واحد

معنى

معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو وكلاهما ومفهومه اذا اتحد المعنى واختلفا لفظا
جاز نحو انطلق زيد وذهب عمرو وكلاهما ونقله في الارتشاف عن الاخفش قال ويحتاج الى
صريح سماع من كلامهم والذي تقتضيه القواعد المنع ويجب ان يضعف اى الالفاظ
المذكورة في التوكيد المعنوي وهي النفس والعين وكل وكلا وكلتا لضمير المولد الملفوظ به
مطابقا للمؤكد في تذكيره وتانيثه وافراده وضديه كجاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
كلهم والزيدان كلاهما وكذا البقية ولا يستغنى بنية الاضافة الى الضمير ظافا للفراء
والزمخشري ونقل عن الكوفيين وعليه خرج قراءة من قرأ انا كلا فيها وخرجها بعض المانعين
على الحال من الضمير المستتر في قوله فيها والعامل فيها الحال كما في قراءة بعضهم والسموات
مطويات بيمينه وبعضهم على البدل من اسم ان كما قيل في يومئذ اجمعا وحولا اكتعا
كما سياتي والاول نقله المصنف عن ابن مالك وضعفه بوجهين احدهما تقديم الحال على
عامله الظرفي والثاني قطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا لتصير نكرة فيصح كونها حالا
قال والاجود الثاني وصح ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة كما في نحو
قمتم ثلثكم كما سياتي وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير وذكر ابن مالك ان هذا الضمير قد يخلفه
الظاهر في كل كقوله كم ذكرت لواجري بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر وخالفه
ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت مشبها في اطعنا شاة كل شاة وليس توكيدا وتعقبه
المصباحان التي تنعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد ونوقش بانه على تقدير النعت
يكون المعنى يا اشبه الكاملين فيكون تفضيلا على ذوي الكمال بخلافه في التوكيد فانه يكون
تفضيلا على الكاملين والناقصين وقد قيل اذا انت فضلت امرأ اذا ابراعة على
ناقص كان المديح من النقص تكملة تستعمل كل وكلا وكلتا في غير التوكيد مبتدات بكثرة
وغير مبتدات بقلة قال كلام اوقع من ثعلب وقال فيصد عنها كلها وهو ناهل وقال
كليهما وتمرا وقيل اذا اضيفت الضمير لم تستعمل الا تابعة للمؤكد او مبتدأة ولا يدخل عليها عامل
غير الابتداء الا في شذوذ من الكلام او ضرورة ذكره في المغني في كل ويكون باجمع في المفرد المذكر
وجمعا في المونث وجمعها اى جمعين لجمع المذكر وجمع لجمع المونث وافهم اقتصاره عليها للمفرد
والجمع ان اجمع وجمعا لا يثنيان لاستغنائهما بكلا وكلتا كما استغنوا بثنية سي عن سوا
واجاز الكوفيون والبغداديون والاخفش وابن خروف الزيدان اجمعان والهندان
جمعاء وان لم يسمع من كلام العرب واجمع واخواته يوافق كلا في كونها يؤكد بها غير الاثنين
ان تجر ابنفسه او بعامله كسرت العبد اجمع والجارية جمعا وقال تعالى لاغوينهم
اجمعين لموعدهم اجمعين وفي الحديث فصلوا جلوسا اجمعين وتفارقها في انها
لا يؤكد بها غير مضاف لضمير لفظا وان كانت مضافة اليه تقديرا كما صرح به
في باب النكرة والمعرفة فبذلك يعلم ان جميع الفاظ التوكيد معارف لاضافتها
للضمير تقديرا في اجمع واخواته وظاهر في البقية ولهذا منع البصريون
من نصبها على الحال ومن تبعيتها للنكرات كما سياتي لتفويته قصد الشمول كقبضت المال
كله اجمع وهدمت الدار كلها جميعا فسجد الملائكة كلهم اجمعون واقبلت النساء كلهن

انتهى م

ون

قدم

وان م

حكاية عن اللبيب م

واكثر مجيئها من اي اجمع وفروعه
بعد كل دون عطف كما سياتي
م

جُمَع وقد افاد كلامه ان اجمع وفروعه يؤكد بها استقلالا كما فهموا ولي من قول التسهيل
وقد يغنيان عن كل قال في الارتشاف وكثر ورود اجمعين في القرآن دون كل فهو توكيد
كما يؤكد بكل وليس من باب لا استغناء عن كل كما زعم ابن مالك وانه لا تعرض فيها لاتحاد الوقت
بل هي ككل في افادة العموم مطلقا خلافا للفراء كما في التسهيل والزجاج كما في شرح
اللمحة حيث زعما ان اجمعين يفيد الاجتماع في وقت الفعل فاذا قلت قام القوم
كلهم احتمل قيامهم اجمعين افادان قيامهم في وقت واحد وان هذا هو السبب في
ذكر اجمعين بعد كل في الاية والصحيح الذي عليه البصريون الاول بدليل قوله تعالى لاغوينهم
اجمعين واغواؤهم ليس في وقت واحد قال في شرح اللمحة يجوز ان يجمع
بين الفاظ التوكيد في تركيب واحد وما اظن العرب فاهمت بجمع الجميع وانما هو قول
من النحويين فاذا اجمعين قدمت النفس على العين ويقدمان معا على ما للشمول بطريق
الاحصنية ثم يبدأ بكل ثم باجمع ويكون لتاكيد المتبوع ولا يكون الثاني توكيدا للتوكيد
ان ما عدا كل ليس من الفاظه لجميع وعامة ولهذا لم يذكرهما النحاة وذكرهما مر وجرى
عليه في الاوضح وقال انه غريب وهما مثل كل في المعنى والاضافة للضمير تقول جاء القوم
جميعهم او عامتهم كما تقول كلهم وليس منه خلق لكم ما في الارض جميعا لعدم خلافا لمن وهم
قاله في الاوضح وقال الخضراوي خالف المبرد في عامتهم وقال هي بمعنى اكتعهم لا كلهم
وكتوابع اجمع وزوعه المذكورة موازنا لها من كتع وبصع وبتع فيقال اجمع اكتع وجمعا
كتعا واجمعون اكتعون وجمع كتع وكذا اخوات كتع لها ليست من التاكيد الاصطلاحي في
شيء وانما هي من باب التابع ولهذا لا تستعمل مفردة سواء قلنا انها تفيد تقوية التوكيد
اولا وعن ابن برهان ان هذه الالفاظ توكيد لاجمعون لا للموكد الاول وخلاف النعوت
الموكدات فانه لا تتعاطف الموكدات اذا اجتمعت بل يجب تتابع بلا فصل فجاء زيد
نفسه عينه وجاء القوم كلهم اجمعون لتنزيلها منزلة الشيء الواحد بسبب اتحاد معناها
وعن بعضهم جواز ذلك وقول ابن الطراوة فيما نقله المرادي وعن الشيباني وجوب ولا تتبع
بنكرة مطلقا لان التاكيد لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم
نسبته لافراده ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وانه اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال
الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة للتمييز عن غيرها
اولى من تاكيدها وهذا التعليل يرشد الى ان هذا الحكم مختص بالتاكيد المعنوي لجواز
تاكيد المنكر بتكرير لفظه اتفاقا كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل وقوله تعالى دكت
الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا على قول بعضهم لانه ليس لرفع الاحتمال عن نسبة
الفعل بل للدلالة على تكرر معنى ذلك المنكر وتقضيه اطلاقه منع توكيد النكرة سواء افادت
ام لا ولا خلاف كما قاله في الاوضح في منعه ان لم يفد واجاز الكوفيون والاخفش وابن مالك
ان افادت بان كانت معلومة المقدار او وقوعه كدرهم ودينار ويوم وليلة بكل واخواته
كصمت شهرا كله وهذا ما صححه في الاوضح وقال الرضي انه ليس ببعيد وعليه فلا يشترط تطابق المؤكد
والمؤكد في التعريف والتنكير والمنع الذي جرى عليه هنا هو مذهب البصريين وحملوا الوارد من ذلك

على الشذوذ فلا يقاس عليه كما اشار اليه بقوله وندر اى توكيد المنكر وان افاد نحو قوله قد صرت البكرة يومًا اجمعا اى قد صرت ومثله قوله يا ليتني كنت صبيا مرضعًا تحلبني الذلفا حولا اجمعا واما المنعوت فهي وان شاركت الموكدات كما افاده كلامه بالمفهوم في جواز تعددها وكونها تتبع المعارف الا انها تخالفها كما افاده بالمنطوقين في الحكمين المذكورين اما الاول فانه اذا تعددت النعوت جاز تعاطفها اذا اختلفت معانيها فان لم تظهر في معانيها ترتيب كان بالواو وخاصة نحو هو الاول والاخر والظاهر والباطن وان دلت على احداث واقع بعضها اثر بعض كان بالفا نحو الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى وافاد كلامه جواز العطف سواء كانت متبوعة او مقطوعة اما ان اتحدت معانيها فيستغنى بتثنيتها وجمعها عن التعريف بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء واستثنى ابن مالك من جواز جمع المنعوت فيها مجموعًا والنعت متفرقا فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير بقصر على السماع والمبرد والزجاج وغيرهم واما الثاني فانه يجوز في النعوت ان تتبع النكرات لتخصيصها كما مرّ ولا فرق بين ان تكون متعددة اولا وبذلك يظهر ان الجمع في النعوت والموكدات ليس للتقييد فان الفيها للجنس وقد تقرر في محلها ان الجنسية اذا دخلت على المجموع ردته الى الحقيقة وازالت معنى الجمعية كما مرّ ويفارقها ايضا في عدم جواز قطع الموكدات لا الى الرفع ولا الى النصب ويجوز في النعوت وتقدم جواز حذف الموكد واقامة التاكيد مقامه على مذهب الاخفش وثعلب والفارسي وغيرهم لمنافاة التاكيد للحذف وقد مرّ في شرايط الحذف في باب الخبر تنبيه الظرف في قوله بخلاف النعوت خبر مبتدا محذوف تقديره وهي اى الموكدات بخلاف النعوت لانها تعاطف ثم اقام الظاهر وهو الموكدات مقام المضمر للايضاح والتفسير ويحتمل ان يكون المبتدا هو هذا الظاهر وعاد الضمير عليه في الفعل وان كان موخرا لفظا لتقدمه في النية وعلى كل من التقديرين فالكلام جملتان الثانية مبينة لمعنى الاولى ويجوز ان يكون الظرف حالا مقدمًا من الموكدات بناء على ان النافية ليس لها صدر الكلام في غير جواب القسم كما مرّ وسياتي في التقدم والتاخر وانما تعاطف الموكدات ولا تتبع نكرة مصاحبة لمخالفة النعوت في ذلك وعليه فالكلام جملة واحدة

باب عطف البيان

سمي بذلك لتكرير الاول بزيادة للبيان فكانه ردد ته على نفسه وقيل لان اصله العطف فجاء الخوكبر بدا اصله وهو بريد فحذف الحرف والضمير واقيم بريد مقامه وتسميه الكوفيون الترجمة وهو اى عطف البيان بمعنى معطوف البيان في الاصطلاح التابع لفظا او تقديرا كما مرّ فشمل سائر التوابع وخرج بقوله موضح اى لمتبوعه ان كان معرفة او مخصص له ان كان نكرة التوكيد والنسق والبدل فانها جاءت بعد النعت لغير التوضيح والتخصيص كالتاكيد وبقوله جامد غير موول النعت المشتق والمول به فلذلك ردّ على الزمخشري جعله مذهب الناس عطف بيان على ردّ الناس اراد في التسهيل وغيره او ما هو بمنزلته اى بمنزلة الجامد ليدخل ما كان مشتقا فصار علما بالغلبة كالصديق والفاروق والصعق ولم يخرج لذلك العلم لانه لما صار لقبا زالت عنه الوصفية كما اشار اليه في شرح اللمحة فلا ينتقض به طرد تعريف النعت ولا عكس تعريف البيان وقضية

التابعون في تعريف النعت واسماء الاشارة فيختم

اليه م

عليه م

اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون عطف البيان بلفظ متبوعه كقوله يا نصر نصر ام لا كما
سيأتي تمثيله وعليه جرى في المغني وزعم ابن الطراوة انه لا يكون بلفظ الاول وتبعه ابن مالك
وابنه والمم في شرح اللمحة قال في المغني لان السين لا يبين نفسه وفيه مر في الندا وانه لا فرق
ايضا بين ان لا يكون لقبا مفردا كما سيأتي او يكون كذلك كما في سعيد كرز بناء على ان الاضافة
فيه غير واجبة كما مر في العلم فيوافق متبوعه في اربعة عشر واحد من اوجه الاعراب الثلاثة
وواحد من الافراد وضديه وواحد من التذكير والتانيث وواحد من التعريف والتنكير
لانه في الجوامد كالنعت في المشتقات فمن ثم لا يكون هو ولا متبوعه مضمرا لان الضمير لا ينعت
ولا ينعت به كما مر فكما يكون النعت ومتبوعه معرفتان ونكرتان كذلك عطف البيان ومتبوعه
يكونان معرفتين كقول الاعرابي اقسم بالله ابو حفص عمرها مسها من نقبة ولا دبر اغر لله اللهم
ان كان فجر وكان جاء الى عمر رضي الله عنه فقال ان اهل بمنزل بعيد وانى على ناقة عجفاء بر انضا
فاستحملك فظننا كاذبا فلم نحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيرا ثم استقبل البطحا وجعل يقول ذلك وجعل
عمر اذا يقول اغفر له اللهم ان كان فجر يقول اللهم صدق فوضع رحلها فاذا هي نقبة ذرع عجفاء
فحملها على بعير وزودها وكساها وبلونان بحريتين وفاقا للكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري
وتبعهم ابن مالك والمم خلافا لقوله تعالى او كفارة طعام مساكين فيمن نون الكفارة ورفع
الطعام ونحو من ماء صديد وجعل منه الفارسي جمرة مباركة زيتونة وذهب البصري
الى انهما لا يكونان الا معرفتين واوجبوا في مثل ذلك البدلية قال في شرح اللمحة والصحيح خلافه
وافهم كلامه انه لا يجوز تخالفهما في التعريف والتنكير فمن ثمة قال المم قول الزمخشري ان مقام
ابراهيم عطف على ايات بينات مخالف لاجماعهم فلا يلتفت اليه وقال في المغني انه سهو
وفي موضع اخر انه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتأخيهما ويويده قوله في الكوفيين
من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له
قال ومن بنعجت خربة حذف بعضها اي اسكنوهن مكانا من سكنكم مما تطيقون وانما يريد
البدل لان الخافض انما يعاد معه انتهى وقضية اطلاقه انه لا يمتنع كونه فائقا لمتبوعه
في التعريف او مفوقا او مساويا قال ابن مالك المصحح الاوجه الثلاثة وهو مذهب سر
بخلاف النعت كما مر وقول الجرجاني والزمخشري لينتظم كونه اوضح من متبوعه مخالف
لقول سر في هذا ذا لجمة عطف بيان صح ان الاشارة اوضح من المضاف لان الاداة لا يفارق
يلزم من كونه موضحا ان يكون اعرف لانا نقول يجوز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح
منه عند الافراد ذكره في شرح المفتاح ويعرب الاسم عطف بيان باعتبار كونه موضحا او مخصصا
لمتبوعه وبدل كل باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل فعلم بذلك ان البدل
مباين للمبدل منه كالبيان ولهذا منع سر في المنكبين ودون المنكبين قال اللهم
وانما يفارق البيان في كونه بمنزلة جملة اخرى استوفت للتبيين والبيان يتبين بالمفرد
المحض انتهى قال الرضي لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان بل الاراهما الا واحدا
كما هو مذهب سر انتهى وذكر المم في المغني انهما يفترقان من ثمانية اوجه سنا في اذا تقرر ذلك
ذلك فما جاز ان يكون بيانا جاز كونه بدل كل ولا ينعكس كليا اذ البدل لا تشترط فيه المطابقة

في

في التعريف والتنكير ولا في الافراد وضديه ويستثنى من هذه الكلية مواضع اشار الى ضابطها
بقوله الا ان امتنع احلاله محل منبوعه فلا يعرب بدلا لان البدل في نية احلاله محل
الاول لانه المقصود بالنسبة كما سبق بل يتعين فيه البيان وذلك كما وقع تابعا للمجرور باضافة صفة
مفردة بأل ليست معربة بالحرف وهو غير صالح للاضافة اليه كقوله يعني المرار الاسدي
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فلا يصح ان يعرب بشر بدلا من البكري
اذ لا يحل محله والا لزم اضافة ما فيه الى الحال عنها وعن الاضافة اليها وليس معربا بالحرف
وذلك لا يجوز عند الجمهور فيقال التارك بشر كما يقال الضارب زيد لا عند الفراء خلافا
اذا صح نحو انا الضارب الرجل ظلام القوم وعن الفارسي جاز كون بشر بدلا لانه يحتمل في
الثاني ما لا يحتمل في الاول وهو قوله عليه الطير تاليا في مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى التصيير
والا فهو حال من الطير ان كان فاعلا بعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستتر في عليه
وكما اذا اتبع المنادى المنصوب على سبيل التفصيل بما هو مضاف وما هو مفرد معرفة نحو قوله
ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا شرا فيجب كون نوفلا بيانا لا اخوينا ولا
يصح اعرابه بدلا لانه منصوب وهو مفرد فيمتنع احلاله محل اخوينا اذ لو باشر حرف النداء لظهر لانه
مفرد معرفة وكما اذا كان اسم جنس مقرونا بال تابع لمنادى مضموم نحو قولك يا زيد الحرث
ويا رجل الحرث برفع الحرث ونصبه ومنصوب نحو يا اخونا الحرث بنصب الحرث فقط فلا يصح اعرابه الحرث
بدلا لما ذكر اذ لو حل محل الاول لقيل يا الحرث وهو ممتنع لانه لا ينادى ما فيه ال كما مر وكما اذا كان
تابعا لوصف اي وهو مضاف نحو يا ايها الرجل زيدا ومضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد فلا يصح
اعراب المنون والمضاف بدلين لتنوين الاول وفتح الثاني فيمتنع احلالهما محل الاول اذ لو باشرهما
حرف النداء لزال تنوين الاول وانتصب الثاني وحكم تابع اسم الاشارة اذا كان منونا حكم تابع
وصفه اي كما مر في هذا الطويل زيد قوله وهند ضربت زيدا اخاها اي يمتنع تقدير اخاها
بدلا لما ذكر لكن ليس لامتناع حلوله محل الاول كما هو قضية كلامه بل لامتناع الاستغناء
عنه كما قال في الاوضح اذا امتنع استغناؤه عنه وعبر عن ذلك في شرح الشذور بقوله اذا وجب
ذكره فلعله سقط من قلم الناسخ او الملحق سهوا احدى العبارتين واياها اعرب الحق المنصورون
في نسخ الكتاب فيكون عطفا على احلاله اي اذا امتنع احلاله محل الاول او امتنع الاستغناء
عنه بان يكون الكلام يفتقر الى الرابط ولا رابط الا التابع بتقدير كونه عطف بيان
كالمثال لانه لو اعرب اخاها بدلا لكان من جملة اخرى فان البدل في نية تكرار العامل
فيودي ذلك الى بقاء المبتدأ بلا رابط فلا يجوز تقديره نعتا لانه اعرف مما جرى عليه
هكذا قالوا وفيه نظر لان الرابط في ذلك موجود حسا فلا مانع كما صرح بنحو في نظيره في المغني
وبتعيين البيان ايضا حيث اضيف افعل التفضيل الى عام متبع بقسيمه نحو زيد افضل
الناس للنساء والرجال وهند افضل الناس الرجال والنساء فلا يعرب التابع في ذلك بدلا لامتناع
حلوله محل الاول اذ لا يقال زيد افضل النساء ولا هند افضل الرجال ولذلك غلطوا من
قال انا اشرف الجن والانس وكذا تفضيل مجرور اي نحو اي الرجلين زيد وعمرو افضل لا يجوز
كون زيد بدلا للعلة المذكورة تقديرا اي زيد عمرو وهو ممتنع لان اي اذا اضيفت الى معرفة

اذا ح

او وجب ح

ن موجود حسا

الا عند قصد التجزية نحو اى الرجال احسن عينا م وجها وتفضيل مجرور كلا نحو كلا من زيد وعمرو قال ذلك فيمتنع ان يكون عمرو بدلا لان كلا لا تضاف الا الى متعدد لفظا ومعنى فهذه المسائل كلها ما عدا مسئلة الرابط داخلة تحت قولنا وامتنع احلالا لاول محل الثانى خلوا خر مسئلة الرابط عن مسئلة التفضيل قال فى شرح القطر استثنى بعضهم يعنى من جواز اعراب البيان بدلا مسئلة وبعضهم مسئلتين وبعضهم اكثر من ذلك ويجمع الجميع قولى ان لم يمتنع احلاله محل الاول انتهى وظاهر ان مسئلة الرابط لا تدخل تحت ذلك فلذلك افردها فى الاوضح والشذور بضابط اخر وكذا نحو اسم الاشارة اذا وقع تابعا للمنادى مضموما او منصوبا نحو يا زيد هذا ويا غلام زيد هذا فانه لا يصح اعرابه بدلا والا لكان منادى وحرف النداء لا يحذف من اسم الاشارة عند البصريين كما مر فهذه المسئلة لا تدخل تحت الضابط المذكور فجملة ما ذكره هنا من المسائل ست مسائل وقد ذكرها مع الحقتها العلامة المرادى فى ابيات فقال

لقد جا فى عطف البيان مسايل ... نخص بها فاعطف ولا تك مبدلا
فنى التارك البكرى بشر نحو ... وفى ما بمرتبط الكلام تحصلا
وفى نحو زيد افضل الناس متبعا ... بلفظ الرجال والنسا مفضلا
وتفضيل مجرور بايا وكذا كلا ... وباب النداء فيه مسايل تجتلى

باب عطف النسق والكوفيون يقولون باب النسق التابع واكثر ما يقولون باب النسق وهو اى عطف النسق بمعنى معطوف النسق التابع فشمل مع سائر التوابع واخرجها بقوله المقرون ولو تقديرا اى ولو كان فى اقترانه بالتقدير بحرف من حروف ثمانية وقد يرد عليه الصفة المعطوفة على اخرى كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى والجملة الموكدة بجملة اخرى مع ثم نحو كلا سيعلمون فانه يصدق على كل ذلك انه تابع مقرون بحرف من الحروف الثمانية فيكون عطف نسق وربما يجاب بان المراد بالحرف ما يوفى به لاتباع ما بعده لما قبله بدليل انه فسر كل واحد منهما بما لا يكون له الا اذا كان هو المتبع لما بعده عما قبله والتبعية فى المثالين متحققة بدون الحرف المقدر بهما وشمل المقرون المفرد والجملة وبقوله ولو تقديرا ما حذف منه العاطف وصار او مع المعطوف فالاول نحو ما فى الحديث تصدق رجل من درهمه من صاع بره من صاع تمره اى ومن درهمان كان ذا درهمين ومنه البقية ومنه قوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يزرع الحب فى فؤاد الكريم اى وكيف امسيت كما فى تقدير العاطف كما اشار اليه هو مذهب الفارسى واختاره ابن عصفور وابن مالك وتبعهما المص ومنع ذلك ابن جنى والشلوبين وتبعهما ابن الطابع وخرج الجر على البدل واما البيت فعلى ان من للاستمرار على ما تين الكلمتين من غير مواطبة وذكر فى المغنى ان حذف العاطف بابه الشعر كقول الخطيئة ان امرأ رهطه بالشام منزله ... بين الرصافة فالجولان فالغمر
جار لمرى شدما اغتربا اى ومنزله بكذا كذا قالوا فلذلك تقول الجملة صفة ثانية للمعطوف وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا نقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطيت درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او يحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك ايات احداها قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة اى ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة

والثانية

محارم

مما

بالتابع

المزدحم

المقرون

وجواز

مما يزرع والوقد عاطف لا يضر فى الكلمتين

والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اى وان الدين عطفا على انه الا الله
الا هو ويبعد ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين
بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها او من القسط او معمول الحكيم على ان اصل الحاكم
ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجدما احملكم
عليه اى وقلت وقيل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ اك وقيل
تولوا حال على اضمار قد وجاز الزمخشري ان يكون استينافا اى انهم اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم
قدر انه قيل لم تولوا باكين قلت لا اجدما احملكم عليه ثم بين الشرط والجزاء واما حذف
العاطف مع المعطوف فنحو سرابيل تقيكم الحر اى والبرد ولا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اى ومن انفق بعد وتخيل ان تفرق بين احد من رسله اى واحد ونحو فارسلون ليوسف
ايها الصديق اى فارسلوه فاتاه وقد يغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كقوله اى
بلى وعمرا لقليل لم تضرب بريدا اى بلى بريدا وعمرا واما قليلا نحو فانفجرت فانفلق اى
فضرب فانفجرت فضرب فانفلق وكذا فعدة من صيام اى فافطر فعدة وهي اى الحروف الثمانية
الواو والفاء وثم وحتى واو وام ولا وبل وجعلها الفارسي تسعة بزيادة لكن وزاد فقه
الجرجاني وتبعهما المصنف في غير هذا الكتاب وابن معطي عشرة بزيادة اما وجعلها هنا
كالتسهيل ثمانية باسقاط لكن واما لكنه ذكرهما لكن مع بل استطرادا لما اشتركا فيه
من الاحكام ثم المتفق عليه من الثمانية كما في الارتشاف ما عدا حتى وام وسيأتي ذكر
ذلك كله مع ما اختلف فيه انه من العواطف على ما ذكر وهذه الحروف الثمانية نوعان لاقتضى
التشريك في اللفظ والمعنى اما مطلقا وهي الواو والفاء وثم وحتى تقييدا وهو واو
بشرطها ان لا تقتضيا اضرابا وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله ولهو بل
بالعكس وهو لا عند الجميع ولما كان التشريك في اللفظ مشتركا بين الجميع ومستفادا من
التبعية بواسطة الحرف لم يذكره في معاني الزيادة عليه فقال في الاول من الحروف وهو الواو
المطلق الجمع اى موضوعة لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية
بل يكفي اشتراكهما في الحكم في معنى بحيث لا يخرج عنه واحد منهما قال الرضي المراد بالجمع انما تكون لاحد
الشيئين او الاشياء كما كانت اذ ليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان
او مكان فقولك جاء زيد وعمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاء زيد او عمرو والمراد
بمطلق الجمع احتمال ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون
حصل من عمرو اولا فكما تعطف الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة تعطفه على
سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا الى قومه وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين
من قبلك وقد اجتمع هذان في منكدو من نوح وابراهيم وموسى وعيسى بن مريم فعلى هذا
اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها للمعية ارجح وللترتيب
كثير وللعكس قليل فان ورد لاحد المعاني الثلاثة فلقرينة خارجة عن اللفظ كالترتيب
في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها وقال الانسان مالها
وعكسه فاسجدي واركعي مع الراكعين والمصاحبة واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت

وسط م

وقائل م

اوم ظ

الحروف وذكر غيره من المعاني م

واسمعيل ويجوز ان يكون بين متعاطفين) تقارب او تراخ نحو انا اذنوك اليك وجاءوا
من المرسلين فان الرد بعد الغاية في اليم والارسال على اربعين سنة وانما قال المطلق
الجمع ولم يقل كابن الحاجب وغيره للجمع المطلق لما قال في المغني كغيره انه غير مفيد لتقييد
الجمع بقيد الاطلاق اى فلا يصدق على الجمع بقيد الترتيب او بقيد عدمه كما في قولك
من قولك جاءني زيد وعمرو بعده وجاءني زيد وعمرو قبله يوضحه ما قال الاسنوي في التمهيد
لا يصح التعبير بالجمع المطلق لان المطلق هو الذي لم يقيد بشيء فيدخل فيه صورة واحدة
وهو قولنا مثلا قام زيد وعمرو ولا يدخل فيه المقيد بالمعية ولا بالتقديم ولا بالتاخير
لخروجها بالتقييد عن الاطلاق واما مطلق الجمع فمعناه اي جمع كان وح فيدخل فيه
الاربعة المذكورة انتهى وقد اجيب عن ذلك بان ذكر المطلق ليس للتقييد فكم من قيد
هو بيان للاطلاق بحسب المعنى من غير ان يجعل اطلاقه قيدا فيه ومنه قول المتكلمين
الماهية من حيث هي هي والانسان من حيث هو والموجود من حيث هو موجود ولا يرد
بذلك التقييد بل بيان الاطلاق فالجمع المطلق على هذا هو الجمع لا بقيد وذلك موجود
في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه وبقيد المعية ضرورة وجود الاعم في الاخص اذ الجمع
لا بقيد اعم منه فيلزم وجود الاول في الثاني بل قيل ان مؤدى العبارتين واحد فان
مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما
جاء الالتباس من توهم ان الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة
لا بقيد وقال الشيخ بهاء الدين السبكي بعد ذكره ما تقدم الذي اوقع في نفوسهم هذا الوهم
ما يقع من الفرق بين مطلق الما والما المطلق وليس ذلك مما نحن فيه بشيء فان المطلق
في قولنا الما المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي
على بعض انواع الما فالفرق بينهما انما وقع من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الما بمعنى
والمطلق من قولنا الما المطلق بمعنى اخر بخلاف ما نحن فيه انتهى قلت ولكون المطلق
في قولهم الما المطلق ليس بمعناه الاصولي اعني الماهية لا بقيد صح عند الفقهاء سلب
الما المطلق عن المضاف اذ يصح ان يقال في ما الباقلاء ما الورد مثلا انه ليس بما مطلق
ولا يلزم عليه ان يقال فيلزم سلب المقيد لان المراد بكونه ليس مطلقا اي انه ليس عاريا
عن الاضافة الملازمة وصرح بقوله لا للترتيب مع العلم بما مر التزاما للتاكيد في
القول بانها للترتيب مع الاشارة الى الخلاف فيخلافا لمن ادعى الاجماع على انها لا تفيده كالسيرافي
فانه قال اجمع النحويون واللغويون على ان الواو لا تفيد الترتيب وكابي الحسن السهيلي قال
الواو لا تدل على ترتيب على هذا اجمع اهل النحو ثم توالت عليهم طايفة من الفقهاء وزعموا انها
تفيد الترتيب دايما وانما نشا الخلاف فيها من الوضوء انتهى ومما قالاه ورده قال ابو حيان
والمحب وغيرهما فحكاية القول به عن قطرب وثعلب والربعي وهشام وابن جعفر الدينوري
وابو عمر الزاهد وابن درستويه وحكى ابن عبد البر عن بعض اصحاب الشافعي القول به عن
الكسائي والفراء وحكاه ابن الخباز وطوايف عن سيبويه اهل اللغة الشافعي رحمه الله تعالى
وفي شرح الفية البرماوي ان القول به ثابت عن ابن عباس وقد نوزع في ثبوت النقل

عن

نقله

عن بعض من ذكر فقال لابن الانباري ان ما ذكر عن ابي عمر والزاهد وابن درستويه وابن جني وابن برهان والربعي لها للترتيب ليس بصحيح وكتبهم تنطق بضد ذلك وقال ابن مالك عما الكوفة بريء من ذلك واشتد نكير ابن السمعاني والاستاذ ابي منصور البغدادي على من نسب ذلك للشافعي وقال الشيخ بهاء الدين السبكي انما اخذوه من قوله اذا قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق يقع واحدة وليس باخذ صحيح الواحدة انما وقعت بالاولى فقط لانها بانت قبل نطقه بالمعطوف عليه فلم يبق محل للطلاق قال ولا وجه لتغليط من نقل الاجماع لان قول القائل هؤلاء اجمعوا وقول الآخر هؤلاء اختلفوا مطلقتان فلا يتناقضان فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده وفيه الخلاف في ان الاجماع بعد الخلاف حجة ام لا ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا اثر له وبتسليم تحقق الخلاف فهؤلاء المخالفون قليلون فينبغي تخريجه على ان الشاذ المخالف هل يقدح في الاجماع ام لا ولا يخفى ان الكلام في ذلك مبني على ان الاجماع في العربية هل هو حجة ام لا انتهى وقد استدل للانتقاء الترتيب بان بعض الفصحاء قرأ عند عمر بن عبد العزيز فقدم آخر سورة الزلزلة على ما قبله فقال له عمر يقدم الله الخير وان توخوه فانشد خذا بطن هرشى او قفاها فانما كلا جانبي هرشى طعن طبي يعني ان التقديم والتاخير سواء كذا ترد هذا المذهب قال ابن عقيل وفيه بحث لان الوجه الاعتماد على نقل الحذاق من ائمة اللغة الخالا تفيد تعيينه بل بواسطة الاستقراء وقد يقال اذا علم وثبت من المخالفين لم وليس لمن خالف حجة فيها روح قيل وقد تخرج عن افادة مطلق الجمع فتكون الخالا في التقسيم كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس محروم عليه وحارم او في الاباحة كجالس الحسن او ابن سيرين اي احدهما او اندهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة ليلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف انه اذا قيل جالس الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما فجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو وباو وتختص الواو من بين حروف العطف بجواز اقترانها بلا الزائدة بشرطين اشار اليهما بقوله ان عطفت على منفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو وقال تعالى وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى فبذكر لا يعلم ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ولو تركت لاحتمل نفي الاجتماع فقط والعطف لها حين تقترن بلا من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا انما جاز ولا الضالين للزنى غير معنى المنفي وانما جاز قوله فما ذهب فاني فتى ذا الناس احرز من خيفة ظلم ذئب ولا اجبل لان المعنى لا فتى احرز منك فهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز هما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما قوله تعالى ولا يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لا من اللبس وقيد في التسهيل المنفي بغير المستثنى احترازا من نحو قاموا الا زيدا وعمرا فلا يجوز ولا عمرا وان كان معنى الا زيدا ولكن لا يعرض فيها اللبس فاستغنى عنها بخلاف ما قام زيد لا عمرو وتختص بعطف ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو واشتركا

لان

رضي الله عنه

نحو

بمعنى او اما

نحو زيد لا بكر

فعل

لا زيدا

زيد وعمرو وانا وزيد مونثان وهذان زيد وعمرو وسواء عبد الله وبكر وهذا من قوى
الادلة على عدم افادتها للترتيب كما قاله المص ومنه جلست بين زيد وعمرو وهذا كان الاسمى
يقول الصواب بين الدخول ونحو مل في قول امرء القيس واجيب بان التقدير بين نواحي
الدخول فحومل فقولك جلست بين الزيدين فالمرين او بان الدخول يشتمل على اماكن وفي اختصاص
بها الحكم نظر فقد ذكر في المغني ان ام المتصلة تشاركها في ذلك نحو سواء على اقمت ام قعدت
فانها عاطفة ما لا يستغني عنه واجاز الكسائي في نحو ظننت عبد الله وزيدا محتصمين
ثم والفا واو واوجب البصريون والفراء الواو وقال الفراء سمعت رجلا يقول اختصم عبد الله
الفه فزيد وتختص بعطف بعض متبوعها غيرا لغاية على جملته نحو قل من كان عدوا لله
وملايكته ورسله وجبريل وميكايل حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فجبريل
والصلاة الوسطى بعض الملايكة والصلوات وزعم الفارسي وابن جني ان المعطوف عليه اريد به
غير المعطوف ذهابا منهما الى انهما لا يكونان الا غيرين وحتى تشاركها في هذا الحكم كما ياتي
لكن ذلك لبعض لا يطرد لا يكون الا غاية فلذلك احترز بقوله غير الغاية لتحقق الاختصاص
وتختص بعطف اعم منه اى من متبوعها الاخص نحو قوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل
بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وتبع في اختصاصها بذلك ابن مالك وشرح عمدته ورد
عليه بقوله عليه السلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة ينكحها فعطف الاخص على
الاعم بدليل قوله عليه السلام الدنيا متاع وخير متاعها المراة الصالحة ذكر الزركشي في نكته
على عمدة الاحكام وهذا القسم عكس ما قبله الذي هو عطف الاخص على الاعم وبذلك عبر
عنه في المغني لكن ما عبر به عنه هنا اعم فاعرفه وتختص بعطف مرادف اى مرادف للمتبوع
نحو قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا انما اشكو بثي وحزني الى الله او لئك عليهم
صلوات من ربهم ورحمة لا ترى فيها عوجا ولا امتا وفي الحديث ليليني منكم ذوو الاحلام والنهى
وقوله والذي قولها كذا وميثناه وزعم بعضهم ان الرواية مبينا ولكن ان تقدم الاحلام في الحديث
جمع حلم فالمعنى ليلينى لبا لغوى العقل او منه في الفعل فاوهنوا لما اصابهم في سبيل الله وما
ضعفوا وقوله اقوى وافقر لعدم الحيض وزعم ابن مالك ان ذلك باق في الوان منه ومن
يكسب خطيئة او اثما قال في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد بالخطيئة ما وقع خطاء
وبالاثم ما وقع عمدا او بعطف عامل محذوف وبقي معموله على عامل اخر جمعه واياه اى بينهم
المعطوف والمعطوف عليه معنى واحد نحو قوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب
والعيونا اى وكحلن العيونا اذ جمعهما معنى حسن ولولا هذا التقدير لوجب تانيثه بدرهم
فصاعدا اذا التقدير فذهب الثمن صاعدا اذا التقدير فذهب الثمن فصاعدا ونحو قوله تعالى والذين
تبوؤا الدار والايمان اى واعتقدوا الايمان لان من تبوؤا اعتقد والايمان معنى لازم وهذان مذهبان
في المسئلة جمعهما ابن مالك وتبعه المص اضمار عامل وقد صرح به في المفعول به والثاني تضمين الاول
معنى يصلح للمعولين وتختص بعطف مفرد سببي على اجنبي حيث الربط واجب كما في باب
الصفة كمررت برجل قايم ابوه وابنه قاعد وفي باب الاشتغال نحو زيدا ضربت عمرا واخاه
وفي باب الخبر نحو زيد قايم عمرو وغلامه وتختص بعطف نائب هو ومتبوعه عن تثنية او جمع

في اخيار

الذي تعطفه هو

باو هو

ليليني

واحد وهو

احدهما هو

في اختيار او ضرورة فنيابتهما عن التثنية نحو قول الحجاج وقد اتاه نعي محمد ابنه ومحمد اخيه انا لله محمد ومحمد في يوم وقول الفرزدق يعنيهما ان الزرنبة الارنبة بعدها فقدان مثل محمد ومحمد نيابتهما عن الجمع نحو قوله ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين واربعا وقوله وردن اثنتين واربعا بيادرن تغليسا بما لملذهن نحى المتعاطفات في هذه المذكورات التثنية والجمع وان كان اصلهما هو العطف كما قالوا الا ان استعمالهما بدلا عن العطف تخفيفا سببه الاعلال الملتزم فلذلك جعل الاتيان بالعطف وان كان هو الاصل نادرا والتثنية والجمع منوعا لان ذلك الاصل قد صار مرفوضا فكما لا يرجع العطف بعد التثنية والجمع دون شذوذ واضطرار الا مع قصد التكثير كقوله لو عدد قومي كان اكرمهم ميناو ابعدهم عن منزل اللوم وقول الاخوص الاودي ان النجاة اذا ما كنت ذا بصر من منزل الغي والاسعاد والبعد وقول جرير تحدى بنا الخبب الفني عرائكها خمس وخمس وتاويب وتاويب فالعطف فيما ذكر دال على اكثر من اثنين كما قد يكون المثنى كذلك نحو ثم ارجع البصر كرتين اي كرات على ما مر وربما اغنى في هذا النوع التكرير عن العطف ومنه قوله تعالى دكا دكا وصفا صفا اي دكا بعد دك وصفا بعد صف كما مر والامع فصل بين المتعاطفين اتساظهر كقولك جاءني رجل طويل ورجل قصير ولو ثنيت واخرت الصفتين جاز او فصل مقدر نحو جاءني رجل واكرمت الرجل الذي ضربته اي اكرمت الرجل الجائي والرجل الذي ضربته ومنه قول الحجاج محمد ومحمد في يوم اي محمد اخي ومحمد ابني وفي غير ذلك لا يقال زيد وعمرو بل يجب ان يقال زيدان الا في الضرورة كقوله كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك او اريد بين فكيها فعطف للضرورة واستعمال العطف في موضع الجمع اشد منه في موضع التثنية لان الجمع ليس محدودا فتذكر احاده معطوفا بعضها على بعض كما في فعل المثنى الا اذا كان مدلولا عليه ببعض الفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كما في البيتين السابقين وكقول الحي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس وهذا البيت مما يسئل عنه الادبا فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير قد وصف بان يوم الرحيل خامس له وح فيكون يوم الرحيل هو الثامن بالنسبة الى اليوم الاول هكذا خمسة ايام وتختص بعطف عمد على نيف والمراد بالنيف الثلاثة والتسعة وما بينهما وبضع وبضعة كما سيأتي في خمسة وعشرين وبضعة وثلاثين وتختص بعطف مفصول من تابعه وصوابه من متبوعه غير المجرور واما المفصول من متبوعه المجرور فسيأتي في وجوب ذكر الجار مع اعادة ناصبه بمحذوف سواء فصل ايضا من عاطفه ام لا والفصل اما بظرف او جار ومجرور ونحو قوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعما يعظكم به ان الله كان سميعا بصيرا ان تؤدوا الامانات وان تحكموا بالعدل اذا حكمتم بين الناس وقوله تعالى الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن فصل بين المتعاطفين باذا الظرفية في الاولى وبالجار والمجرور في الثانية وقضية اطلاقه اندراج الظرف بين الاسم والفعل وقيد في التسهيل بان لا يكون المعطوف فعلا فلا يقال قام زيد في الدار قعد ولا زيد يقوم وعندك يقعد ولم يفرق بين الواو وغيرها مما هو على حرف واحد او اكثر والمغاربة يقولون ان كان على

ونيابتهما عو

والتثنية عو

التصحيح فمثل اعان واستعان الاخيرة وذ
واضطرارا كذا لابن جني عو

فيها

قال المصنف وفي المغني وذكر الرماني قصة لذي الرمة

عمل ان الاقامة تمانية قال عو

تابعه عو

جاز الفصل بالمذكورين وبالقسم نحو فما زيد عمرو

فان كان على حرف م

اكثر من حرف لم يجز الا في الشعر ولم يفرقوا بين الاسم والفعل واطلاق المص الكلام المغاربة

والكلام ابن مالك وذكر في المغني في قوله تعالى الم تعلموا ان اباكم قد اخذ عليكم موثقا من الله

ومن قبل ما فرطتم في يوسف حكاية قولان ما فرطتم نصب بالعطف على ان وصلتها اي الم تعلموا

اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم قال ويلزم على هذا الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف

ومفهومه انه لا يجوز مطلقا اذا فان قيل تقدم آمن بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا

اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك العطف

عليه وليس بلازم لجواز ان يكون العطف على ضمير المستتر في عليك على حد قولك بعضهم

مررت برجل سوا والعدم قال المص ولا يرد عليه ان يقال تخلص من وجه ضعيف الى وجه ضعيف

لان غرض ابن البيت محتمل فلا دليل فيه ولان العطف على الضمير المرفوع يعني بدون فصل

اسهل من تقديم المعطوف فانه لا يقع الا في الشعر فمن زعم ان الظرف لا يحتمل ضميرا مطلقا

او لا يتحمل مع التقديم لزمه عنده ان يكون البيت من تقديم المعطوف انتهى واختصاص الواو

بذلك كما جرى عليه المص كالتسهيل هو قول البصريين واجاز هشام وثعلب لكن مع القبح

وأو ولا وشرط التقديم اي تقدم المعطوف على المعطوف عليه ما اشار اليه من كونه لا يكون الا

بالواو وهو ان لا تتصدر بعينها ان لا تقع الواو صدرا نحو عمرو وزيد قايمان تريد زيد وعمرو

قايمان قال في الارتشاف ولا اعلم خلافا في هذا الشرط وان لا تالي عاملا جامدا فلا تقول ما احسن

وعمرا زيدا ولا ان وعمرا قايمان وان لا يكون المعطوف مجرورا فلا تقول مررت وزيد

بعمرو مع هذه الشروط فمذهب البصريين اختصاصه بالشعر كما اشار اليه بقوله للضرورة ومذهب

الكوفيين جوازه في الكلام وهو عند البصريين في المنصوب اقبح منه في المرفوع ومنع هشام التقدم

فيما لا يستغني نحو اختصم زيد وعمرو وقال النحاس انه مذهب البصريين وعليه فشرط التقديم

خمسة واجاز ذلك ثعلب ويختص بعطف مخفوض للمجاورة نحو قوله تعالى شواظ من نار

ونحاس في قراءة من خفض نحاس مع كونه معطوفا على شواظ المجاورة نار وظاهره انه ليس معطوفا

على نار لان الشواظ وهو اللهب لا يصلى بل يكون من النحاس الذي هو احد المعادن وفي الكشاف ان

النحاس هو الدخان وانشد يضيء كضوء السراج السليط لم يجعل الله فيه نحاسا فيكون

معطوفا على نار وقيل هو الصفر المذاب يصب على رؤسهم وقرئ نحاس بالضم عطفا على شواظ وهو

ظاهر والخفض بالجوار كثير وقد قيل ان منه قوله تعالى وحور عين فيمن جرهما فان العطف على ولدان

مخلدون لا على اكواب واباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل على جنات وكأس

قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ المعنى في يطوف

عليهم ولدان مخلدون باكواب منعمون باكواب وقيل في قوله تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم بالخفض

انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم

قال المص والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب

في جحاد مرمل وفي التوكيد نادرا كقوله ياصاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل

اذا انحلت عرى الذنب قال الفراء انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له ما قلب كلهم يعني النعب

فقال هو خير من الذي قلت انا ثم استشهد تنبيها فانشد نيها بخفض ولا يكون في النسق الا ن

العاطف

العاطف بمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح الذي لا يتمسح ولكن يثلث عليه الماء فلا يظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة هذا وقد ذكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار رداً وتأولوا ضرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي والاصل ضرب الجحر منه بتنوين ضرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل ضرب جحره ثم اتيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع فاستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان هذا مثل مررت برجل قائم ابوه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وفي الارتشاف قال بعض من عاصرناه اكثر ما يخفض بالمجاورة قبحاً في المرفوع في قوله مشيي الحبل للفصل برفع الفصل اتباعاً للرفع قبله

تنبيه جملة ما ذكر هنا من خصائص الواو اثنا عشر حكماً وزاد في المغني اختصاصها باحتمال عطف ما المعاني الثلاثة المعية والترتيب وعدمه كما مر فان سلم ذلك فهو مستفاد من كونها لمطلق الجمع لكنه غير مسلم لان حتى تشاركها في ذلك كما نص عليه في المغني فقال انها بمنزلة الواو وقد تعقبه بذلك الدماميني وباقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله وقد مر القول عليه في باب كان وباقترانها بإما نحو إما شاكراً وإما كفوراً وبكونها للتفصيل وبعطف المفردات المفردة مع اجتماع معنيها كقولك بليت وما أبكاه على حرين على رجعين مسلوب وبالي وقد مر انها تختص بالعطف في التحذير والاغراء والثاني انها تكون للترتيب وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو وذكري عطف مفصل على مجمل نحو فوسوس لهما الشيطان عنها فاخرجهما فقد تساويا من اكبر ذلك فقالوا ازنا الله وناداي نوح ربه فقال ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وقال الفراء لا تفيد الترتيب مطلقاً وهذا مع قوله ان الواو تفيد كما مر عند المغرب واحتج بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا واجيب بان المعنى ارادوا اهلاكها او باطنا للترتيب الذكري وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في الالتقاء ولا في الافتراق بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد والتعقيب وهو في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كان مدته منتظرة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين قال تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل الفاء في هذه الآية للسببية وحصر التسهيلي فقال لها للتعقيب وترد اليه الترتيب والسببية لان الثاني اذا تعقبه ترتب عليه وتسبب عنه وفيه نظر اذ ان يكون الاول بعد الثاني ولا يكون عقبه نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة ووقع في ايضاح الفارسي ان ثم اشد تراخياً من الفاء وهم ان فيها تراخياً وتأوله ابن ابي الربيع في شرحه وقوله مطلقاً راجع الى المعنيين المذكورين اي ان الفاء تفيدهما سواء كانت حرف عطف ام لا بخلاف التي للتسبب كما اشار اليه بقوله والسببية اي وتأتي لذلك غالباً مع جملة او شبهها مما يفيد معنى الفعل وهي الصفات كما في التسهيل والمعنى والمراد ان السببية تغلب في الفاء اذا عطفت جملة على جملة او صفة على صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني كالاكلون من شجر من ذقوم فالئون منها

عين م

ايا طة م وجوب الاقتصار في صب الماء عليها وقبل الكعبين

الشريعة

قبل الواو فيها لا يغتفرون م

الكلام م

وزعم بعضهم وهو م

وهو م

فكان كذا م

معاني الفاء في التعقيب م

ثم اذا عطفت مفرداً على مفرد او جملة على جملة بل قال الرضي انها تفيد الترتيب م

جهته م

البطون فشاربون عليه من الحميم واستظهر بقوله غالبًا على مجيئها في ذلك لمجرد الترتيب كوفراغ
الى الهله فجآ بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطآك وكوفاتيك
امرأته فضرت فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرًا فالتاليات ذكرًا وقال الزمخشري الصافات
اصوالاحد عما ان تدل على ترتيب معاينها في الجودة كقوله يا لهف زيابة للحرث الصابح فالغانم فالآيب اي
الزي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التعاوتة من بعض لوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل فاعمل
الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك كرحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى وعلم
مما تقرر انه لات في بين التسببية والعطف نعم تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه وبدونها نحو
زيد فاضل فاكرمه ومعرفة بان تحصل تقدير اذا الشرطية قبل الفآ وجعل مضمون الكلام السابق
شرطا لان المعنى في مثالنا اذا كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض
وما بينهما فليرتقوا في الاسباب قال ابن خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج
منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وكثيرًا ما تكون الفآ التسبب وذلك اذا كان ما بعدها سببًا لما
قبله كقولك لمن عطر زيدًا انه فاضل فاخرج منها فانك جيم فهذه تدخل على ما هو الجزا في المعنى وقد
يوتى بها في موقعها موقع التسببية وليست هي بل زايدة وفايدة زيادتها التنبيه على ما بعدها لازم
لما قبلها لزوم الجزا للشرط كما في نحو ان اجآ نصر الله والفتح الى قوله فسبح انتهى وقد صرح المص ان الفآ
قد تخلص لمعنى التسببية وتخرج عن العطف كالتي في جواب الشرط في نحو ان احسن اليه فانا فيه
نحو زيد يطير الذباب فيغضب كما سيآتي وقال في شرح بانت سعاد ومنه انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
والنحر لانه لا يعطف الانشآ على الخبر ولا العكس على هذا قول الاكثرين وهو الصحيح وتختص الفآ من بين
حروف العطف بتسويغ الاكتفآ بضمير واحد من جملتي خبر سوآ كان الضمير في الاولى او في الثانية
نحو خالد يقوم فيقعد عمرو وهند تقوم زيد فتقعد وقوله تعالى الم تران الله انزل من السمآ مآ
فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان يعني بحسن الماثرة فيبدو وتارات بجم فيغوق او جملتي صفة
كمررت برجل ينكى فيضحك عمرو وبامراة يبكي زيد تنضحك او من جملتي حال ولم يذكر هذا غيره وزاده
المص قياسًا على ما مر نحو مررت بزيد يبكي فيضحك عمرو وهند يبكي زيد فتضحك ولو بنى في هذه
المسايل بغير الفآ لجآز لان شرط ما عطف على خبر او نحوه ان يصلح وقوعه لذلك فان كان بالفآ لم
يشترط ذلك لانها لما فيه من معنى السببية تجعل ما قبلها وما بعدها بمنزلة جملتي الشرط والجزآ
وهما في حكم الجملة الواحدة الا ترى انه يحسن زيد ان قام غضب عمرو ويحسن زيد ان سافر عمرو اقام ولذلك
قال جملتي خبر فجعل الخبر مجموع الجملتين كما في جملتي الشرط والجزآ الواقعتين خبرًا وكذا نظائره
وافاد بذلك ان المحل لذلك المجموع والمحل لكل واحد من الجملتين على الانفراد للظاهر جزء الخبر ونحوه ولذلك
صح لاني البقا ان يدعي ان ينصبح من قوله تعالى الم تران الله انزل من السمآ مآ فتصبح الارض مخضرة معطوف
على انزل فلا محل له لان الفآ نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة قال المص ويجب على هذا ان يدعى ان الفآ
في ذلك ونظايره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف
كما ان الفآ التي في جواب الشرط كذلك ويكون ذكر الباقا للعطف تجوزًا وسهوًا انتهى وما ذكره يابى عليه
مثله في عبارته بما يامل تحقق هذا البحث كما قال المص انفًا اذا قيل قام زيد عبد الله منطلق وعمر مقيم
فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معًا في موضع نصب ولا محل

لوادرج

٢٩٧

والاصل فيه المراد جملة اعصب فيكل

نصب عطفا على اصابوا م

الاصل لواحدهم

لواحدة منها لان المقول مجموعها وكل منهما جزء المقول كما ان جزء الجملة الواحد منهما باعتبار القول انتهى وبهذا الذى ذكرته يتبين قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى قال سنجد لك ان شاء الله صابرا اولا محل لها عطفا على سنجدنى وقد سألنى عن ذلك بعض من ينتمى للحذق فى العربية فقال كيف تكون لا محل لها مع ان المعطوف عليه فى محل نصب بالقول فاجبته بانها جزء المقول والجزء لا محل له وانما المحل للمجموع وارشدته ذلك لكلام المص فيما رأه والثالث ثم ويقال فيها ثم كقولهم فى جدث جدف وثمت بالطاء المتناسكة ومتحركة وهى موضوعة للترتيب والمهلة وفى كل منهما خلاف اما الترتيب فزعم قوم انها لا تقتضيه مطلقا تمسكا بقوله تعالى وهو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون ثم اتينا موسى الكتاب تماما وقد اجيب عن كل اية بما نحصها والجواب العام كما قال فى ذلك لترتيب الاخبار وانه يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اى ثم اخبرك بان الذى صنعت امس اعجب ونقل صاحب الجوامع تبعا لابيه السبكى القول بذلك العبادى من اصحابنا فى صورة وقفت بهذا على مزيد ثم على ما زاده قال البرماوى وهذا وهم عليه وانما قال فى نصوص مالى زاد على التصوير المذكور بطنا بعد بطن بناء على ان هذا يقتضى التسوية وهو ينافى معنى ثم فيرجع الى اصل الاشتراك حملا على الشائع ولا يكون الترتيب بل لو كان العطف بالواو لزاد ذلك كان للترتيب خلافا للبغوى لان لفظة بعد تشعر بالترتيب قطعا انتهى واما المهلة فزعم الفراء انها قد تتخلف عنه بدليل قولك للمجيبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب ثم فى ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخى بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك فى قوله تعالى ثم اتينا موسى الكتاب قال ابن دقيق العيد ولكونها للتراخى امتنع ان يجاب بها الشرط لان الجزاء لا يتراخى عن الشرط ولذلك لا تقع الا فى باب التفاعل والانفعال لمناسبة معناها لمعناهما وقال ابو القاسم الراغب والعبارة الجامعة فى ثم ان يقال حرف عطف يقتضى تأخر ما بعدها عما قبلها اما تأخرا بالذات او المرتبة او الوضع وقد تستعاض الفاء وثم اى تقع الفاء موقعها كقوله تعالى فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما كما تقع ثم موقع الفاء كقوله كهمز الردينى تحت العجاج جرى فى الانابيب ثم اضطرب فالظاهر كما قاله المص انها واقعة موقع الفاء فى ذلك اذ الهز متى جرى فى انابيب الرمح عقب الاضطراب ولم يتراخ عنه وزعم الاخفش وتبعه ابن مالك فى التسهيل ان الواو والفاء وثم قد تخرج عن التشريك بان تقع زائدة فلا تكون للعطف البتة قال فى المسائل التعزرى تقول كتاوس يا تيامانة يزيدون الواو فى باب كان وخرج عليه فلما ذهبوا به واجمعوا ان يجعلوه وفتحت ابوابها ونقل المص القول بزيادتها عن الكوفيين قالوا وهو ظاهر فى قوله فما بال من شملى بخير عظمه جفا ظاهرى ينوى فى شفاهيته كشرى وفى قوله ولقد رفعتك فى المجالس كلها فاذا واانت تعين من يبغينى وحكى الاخفش انهم يقولون اخوك فوجد يريدون اخوك وجدا فزادوا الفاء وقد مر الخلاف فى زيادتها فى الخبر مع شئ اخر وقال زهير ارانى اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا اى فاذا اصبحت فزادثم ونقل المص القول بزيادتها عن الاخفش والكوفيين قال وحملوا على ذلك وضاقت عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين والبصريون يتأولون ذلك كله صيانة للحرف عن الزيادة والرابع حتى وعدها من ادوات العطف كما ذكره هو مذهب البصريين وهو قليل بحيث انكره الكوفيون البتة ويحملون عليه نحو جاء القوم حتى ابوك

ثم

تماما م

عن م

للكل

ثم

ورايتهم حتى باك ومررت بهم حتى بيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على لغة ضعيفة
غير مشهورة وهي موضوعة للغاية اي غاية ما قبلها اما في زيادة او في نقص نحو مات الناس حتى الانبيا
او حتى المحاسن وقد اجتمعا في قوله فحري كم حتى الكماة فانثنوا لها ابو نا حتى بنينا الاصاغرا
والغاية مع حتى داخلة فيما قبلها قال الخطابي بالاتفاق لانها بمنزلة الواو وبخلافها في الجارة ففيها
الخلاف كما مر لا للترتيب اي لا تفيده قال المص بل هي كالواو في افادة الجمع من غير تعرض لترتيب خلافا
لابن الحاجب والزمخشري وغيرهم فانها عندهم مثل الفاء اي في الترتيب وبالاول قال الخفاجي والبيجوري
وعليه جرى ابن مالك في العمدة والمص فيجوز حفظت القرآن حتى العجز والكيس والترتيب في تعلق القضا
بالمقتضيات انما الترتيب في كونها وتوسط ابن ايا زفقال الترتيب الذي تقتضيه حتى ليس على
ترتيب لفا وثم وذلك لانهما يرتبان احد المعطوفين على الاخر في الوجود وهي ترتب ترتيب الغاية
والنهاية واوضحه الرضي فقال للعاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الغاية اما في القوة او الضعف
على سبيل احد المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف فيما
بعد حتى هو الاشبق من تعلقه بالاجزاء الاخر فقولك قتل الكافر حتى الكلب حتى ادم او في اشد تعلقه
بالاجزاء الاخر نحو مات الناس كلهم حتى الانبيا فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها المهملة
بل المعنى ترتب اجزاء ما قبلها فهما مثل الاضعف للاقوى او عكسه انتهى وشرط معطوفها غير
ما سبق عن كونه غاية لما قبلها في زيادة او نقص كونه مظهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط بجرورها
كما مر قال في شرح اللمحة ولم ار هذا الشرط لغير ابن هشام الخضراوي وهو حري بان يشهد بصحته الاستعمال
والقياس اوكونه بعضا مما قبله بان يكون واحدا من جمع كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو
اكلت السمكة حتى رأسها قال الشيخ عبد القاهر والذي اوجب ذلك كونها للغاية والدلالة على احد
طرفي الشيء لا تكون من غيره وهذا كان فيها معنى التحقير والتعظيم وذلك ان الشيء ان اخذته من
اعلاه فادناه غايته وهو الحقير وان اخذته من ادناه فاعلاه غايته وهو العظيم فالانبيا عليهم
السلام غاية الناس اذا ابتدئ بالادنى والمشاة غاية الحاج اذا ابتدئ بالاعلى انتهى وشبهه
اي شبه البعض نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها بمتنع ان تقول حتى ولدها والذي يضبط ذلك كما
قال الفاء تدخل حيث يصح الاستثنا وتمتنع حيث يمتنع الاستثنا وهذا لا يجوز ضربت الرجلين
حتى فضلهما وانما جاز حتى نعله القاها لان القا الصحيفة والزاد في معنى القا ما يثقلها انتهى
ومن ذلك انه لابد ان يكون الاسم بعدها مخصوصا كما في الاستثنا فقد شرط ذلك الفراء وتبعه
في التسهيل فلا يجوز آتيك اليوم حتى يوما كما لا يجوز الا يوما فان وقت جاز نحو حتى يوم الجمعة
والا يوم الجمعة فهمذه الشروط خالفت الواو واختصت بعطف المفردات دون الجمل لان البعضية
او شبهها لا تاتي الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد قول امرئ القيس سريت بهم
حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة
بحتى على سريت وتفارقها ايضا بما سياتي من وجوب اعادة الجار معها والخامس او وهي موضوعة
لاحد الشيئين او الاشياء وانما بقية المعاني التي ذكرها المتاخرون والفها البعض
الى اثني عشر فمستفادة من غيرها كما اشار الى بعضها بقوله مفيدة اي تفيد مع ذلك بحسب القرائن
بعد الطلب التخيير فيما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي درهما او دينارا

فان قيل

فان قيل قد مثل المثل آنفا بايتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع بين الخصال قيل يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الآتي كل منهن كفارة والصدقة والصيام والنسك الآتي كل منهن فدية بل منع واحد منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة كذا اجاب في المغني ولا يخ من نظر او الاباحة ان لم يمتنع الجمع نحو جالس الحسن وابن سيرين وتعلم الفقه او النحو واذا دخلت لا النهاية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما او كفورا والمعنى لا تفعل فاعلا منهما فعله هو احدهما وتخصيصه اياها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي وادعى الزمخشري ان التخيير والاباحة قسم واحد وامتناع الجمع في خذ من مالي درهما او دينارا او نحو للقرينة العرفية لا من مدلول اللفظ كالجمع بين مجالسة العباد والزهاد ووصف كمال لا نقص فيه وذكر ابن مالك ان اكثر ورود او للاباحة في النسبة نحو فهي كالحجارة او اشد قسوة والتقدير نحو فكان قاب قوسين او ادنى فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب ومثيده بعد الجزم الشك في ذي النسبة للمتكلم لبثنا يوما او بعض يوم او التشكيك للسامع على المتكلم بالحال كقوله نحن او انتم لعلى هدى او في ضلال مبين قال المعم الشاهد في الاولى قال الدماميني وكذا الثانية ايضا فالاوجه التخصيص بالاولى ويعبر عن هذا المعنى بالابهام بالموجه وجوز الفراء ان يكون بالمثابة التحتية لان القصد التلبيس على السامع قال البرماوي وفيه نظر لان الابهام القصد منه ان يقع المخاطب في الوهم واما الابهام فعدم الاعلام بالمعنى فهو لم يقصد وقوعه في الوهم فهو اعم انتهى او التفريق المجرد من التخيير والاباحة والشك والتشكيك نحو قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى تلك امانيهم قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ان كنتم عنيا او فقيرا فالله اولى بهما واما المعاني المذكورة ففيها تفريق محسوب بغير ما ذكر من تخيير ومابعده وتبع في التعبير بالتفريق ابن مالك في التسهيل وعبر عنه في منظومته وفي شرح الكبرى بالتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قال والتعبير الاول اولى لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئه بمعنى أو قوله وقالوا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل قال المعم ومجيء الواو للتقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له بل اثباته الاكثرية للواو يقتضي الثبوت في او بقلة وقد صرح بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احدهما فحذف المضاف كما قيل في خرج منها اللؤلؤ والمرجان وغيرهم عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بالاية الاولى وبقوله تعالى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاوهمها التفصيل الاجمالي قالوا وقد تخلف الواو فتقع للجمع المطلق وفاقا للكوفيين والاخفش والجرمي واحتجوا بقول ثوبه وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسي تقاها او عليها فجورها وقيل هي فيه للابهام وقول جرير رجا الخلافة او كانت له قدرا كما الهة موسى على قدر قال المعم والذي رايته في ديوان جرير اذ كانت وقوله وكان سيان ان لا يسرحوا نهارا وليس رجوعها واغبرت السوح اي وكان الشان ان لا يرعوا الا بليل وان يرعوا سيان لوجود الخصب وانما قدر كان شانيه لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وقوله قوم اذا سمعوا الصريخ راياتهم ما بين ملجم مسرع او شافع وعليه خرج بعضنا جمال الدين محمد بن الصديق الصانع قوله

ان م

نحو م

ولو م

وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال م

عليه للمثل آمن قال سبحان الله ويحك مائة مرة لم يأت احد بافضل مما جاء به الاول قال مثل ما قال او زاد عليه
اي وزاد عليه اذ حملها على انها بؤدي الى تفضيل من لم يزد عليه بل قال مثل قوله ولا وجه له قال المص
وزاد الغريب ان جماعة ابن مالك ذكروا بمحوا وبمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى ولا يخلو لا
على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم الاية وهذه تلك بعينها وانما جاءت للتوكيد المنفي السابق ومانعه
من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خطاب اللفظ وهو الاجماع ونظيره
قولك لا يحل الزنى والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم يضر وزعم ابن مالك ان الواو التي للاباحة حالة
محل الواو وقد تخلف بل فتكون للاضراب فعن سراجة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة
العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور وبويته
انه قال في قولهم لا تطع منهم آثمًا او كفورًا او لو قلت او لا تطع كفورًا لانقلب المعنى يعني
انه يصير اضرابًا عن النهي الاول ونهيًا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن
برهان تاتي للاضراب مطلقا احتجاجا بقول جرير ما ذا ترى في عيال قد برمت بهم احص
عدهم الابعداد كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجال فد قتلت او لادى وقراءة ابن السماك
او كلما عاهدوا عهدًا بسكون الواو واختلف في وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فقال
الفراء بل يزيدون وقال بعض الكوفيين انها بمعنى الواو وللبصريين فيها قيل للابهام وقيل
للتخيير اي اذا رأيتم الرائي تخيرين ان يقول مائة الف او يقول هم اكثر بقتله ابن الشجري عن سر
قال المص وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما وقيل للشك صرفا الى
الرائي كرم ابن جني وهذه الاقوال الثلاثة القول بانها بمعنى الواو مقولة في وما امر الساعة الا
كلمح البصر او هو اقرب منه كالجاحظ واشد قسوة وتعبير بقدرة الموضعين يوذن بان ورودها لهما
على تقدير ثبوته قليل فهذه سبعة معان مذكورة للواو وزيد ثامن وهو ان تكون بمعنى الا في
الاستثناء وهي التي ينتصب المضارع بعدها باضمار ان كقولهم لالزمنك او تقضيني حقي وهذه
كعوبها او تستقيماه وحمل على هذا المعنى بعض المحققين لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم
تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقدير تفرضوا منصوبًا بان مضمرة لا مجرورًا بالعطف على تمسوهن
لما يصير المعنى في ما يتعلق بمهور النساء ان طلقتموهن في حزم انتفاء احد هذين الامرين
مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم المهر واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى
فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد هذين الامرين واجاب ابن الحاجب بمنع كون المعنى انتفاء
احد الامرين بل لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعًا لانه نكرة في سياق النفي الصريح
بخلاف التقدير الذي ذكره فانه لا ينتفي الا احدهما وقيل لها بمعنى الواو وبويته قول المفسرين
انها نزلت في رجل انصاري طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها اقوال اخر وتاسع
وهو ان تكون بمعنى الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي وهذه كالتي قبلها سبق ذكرها في نواصب
المضارع فلم نحتج لاعادتها هنا مع ما في تلك مما سبق ذكره وعاشر ذكره الحريري وهو التقريب
نحو ما ادري اسلم او ودع قال المص وهو بين الفساد بل هي فيه للشك وانما استفيد التقريب
من اثبات اشتباه السطر بالتوديع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد
وحادي عشره وهو الشرطية نحو لاضربنك عشت او متّ اي ان عشت بعد الضرب وان مت

للتماثل بذلك ٥

بعده قال الملم و ينبغي ان يقول لذلك ان يقول والعطف لانه قد ذكر هكذا وان و ثاني عشر وهو التبعيض نحو وقالوا كونوا يهودًا او نصارى نقله ابن التجري عن بعض الكوفيين قال الملم والذي ظهر لي انه اراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليها من المجمل ولم يرد اضافة ذكرت لتفيد التبعيض قال بعد ذكر هذه المعاني والتحقيق انها موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وقد تخرج الى معنى بل والواو واما بقية المعاني فمستفادة من غيرها والعجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوهما بنحو خذ من مالي درهمًا او دينارًا وجالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان تقييدهما ومثلوا بالمثال المذكور والسادس ام وعدها من حروف العطف هو المشهور وذكر ابن الخباز عن ابي جعيدة انها بمعنى الهمزة فاذا قال أقام زيد او عمرو فالمعنى احدهما وقام فتصير على مذهبه استفهامية وقال ابن مسعود في البديع اما ام فعديل الهمزة وليست بحرف عطف وهي موضوعة للتسوية او موضوعة لطلب التعيين نحو ازيد عندك ام عمرو فيجاب بالتعيين فيقال لزيدًا او عمرو ولا يقال لا ولا نعم اذ لا تعيين او طلب التعيين ليس بامر وحد كما تقتضيه عبارتهم بل بها وبالهمزة كما صرح به في المغني وهو واضح وكذا التسوية كما لا يخفى ويعطف بعدها تبعًا ويكون الجواب بنعم او لا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا فان اجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة وكلاهما اي التي للتسوية والتي لطلب التعيين مشتركان في الوقوع بعد همزة داخلة على احد المستويين كما مثلنا وعلامة الاولى ان يصح حلول المصدر موضع الجملة الاترى انه يصح ايهما عندك مثل ازيد عندك ام عمرو كما مثلنا وعلامة الاولى وقد تسمى ام في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر وتسمى ايضا معادلة لتعادلهما الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا يكونان معها الا تاويل المفردين وتكونان في فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي ملكا اموتي ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون وام الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو اانتم اشد خلقا ام السماء بناها وبين جملتين ليستا في تاويل المفردين ويكونان ايضا فعليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم على الادرج فان هي فاعل لمحذوف يفسره سرت او اسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث ابن منقر الاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذف فيهما للضرورة والمعنى ما ادري اي الشعيثين هو الصحيح ومثله قوله لعمرك ما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء والذي غلط ابن التجري في هذا حتى جعله من النوع الاول توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لما فاته لفعل الدراية وحجوابه ان معنى قولك علمت ازيد قائم هم علمت جواب ازيد قائم هم وكذلك ما علمت ومن المتكلمين نحو اانتم تخلقونه ام نحن الخالقون بناء على

آو م

او م

باو م

مشتركتان

ايهما

قوله تعالى م

الشعيثين

المختلفتين م

الارجح من كون ام متصلة او منقطعة فلا تنبيه فلا يكتفى بذكر الاعن ذكر المعادل نحو اتفعل هذا ام لا وتسمى ام في غير ذلك اى في غير مسبوقة بهمزة التسوية او بطلب التعيين وهي ثلاثة انواع المسبوقة بالخبر المحض نحو ام تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بهمزة غير الاستفهام نحو انها لابل هي ام شاة ومسبوقة بهمزة الاستفهام نحو الم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها والهمزة في ذلك للانكار في همزة التسوية والمتصلة لا تقع بعد ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ففي هذه المواضع تسمى ام منقطعة لاستقلال الجملة بعدها فلذلك كانت بمعنى بل اى لا يفارقها الاضراب فالظرف المذكور صفة كاشفة لمنقطعة ثم تارة تكون للاضراب مجردا كما في هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء امّا الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركة قال الفراء يقولون هل لكم قبلنا خوام انت رجل ظالم يريدون بل انت وتارة تتضمن مع ذلك جميع الاضراب استفهاما انكاريا او طلبيا فالاول كقوله تعالى ام لهن البنات ولكم البنون تقديره بل الهة البنات اذ لو قدر الاضراب المحض لزم الخ والثاني كقولهم اهذا لابل ام هذا التقدير هي شاة وزعم ابو عبيدة انها قد تاتي لغير الاستفهام المجرد فقال في قول الاخطل

كريتك عينك ام رابت بواسط ٭ غلس الظلام من الرباب خيالا

ان المعنى هل رابت ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك وان الذي يظهر لهم اذا المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام كما في نحو ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد حيث دخلت على الاستفهام كما في نحو هل هم تستوي الظلمات والنور اما اذا كنتم تعملون امن هذا الذي هو جند لكم وقوله اني جزوا عامرا سوا بفعلهم ام كيف يجزونني السوى من الحسن وظاهر كلامه ان المنقطعة تكون عاطفة وقال ابن مالك في شرح الكافية واما ام المعتمد عليها في العطف فهي المتصلة والمعادلة يقولون ان المنقطعة ليست للعطف لا في مفرد ولا في جملة وحضر ام المتصلة والمنقطعة مذهب اكثر النحويين وذهب بوزيد الانصاري الى انها تكون زائدة فقال في قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين ان التقدير افلا تبصرون انا خير والتابع لا وشرط العطف بها ان تقع بعد ايجاب اي خبر مثبت بدليل ما عطف عليه نحو زيد قائم قاعدا ولا عمرو او يقوم زيد لا عمرو وضربت زيدا لا عمرا ومررت بزيد لا عمرو قال الكسائي لا يكادون يقولون ذلك حتى يكرروا التاء ونص على جواز ومنع قوم منهم الزجاج العطف بلا بعد الماضي فلا يقال عندهم قام زيد لا عمرو والصحيح كما اقتضاه اطلاقه الجواز قال امرؤ القيس

كان ثبيرا راطفت بلبونه عقاب تنوفي

لاعقاب القواعل ودثا ولهم راع وخلفت ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفي جبل عال والقواعل جبال صغار او بعد امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او بعد نداء نحو يا زيد لا عمرو ونص على جوازه سر وقال ابو سعيد ان ليس هذا في كلام العرب واجاز الفراء لعلم زيدا لا عمرا قاعم واجاز الكسائي والفراء كون لا للتضاد والرفع منسوقا على ما لم تكلف نصبه والصحيح انه مستانف اذ لا يعطف بها بعد نفي فلا يقال لن يقوم زيد لا يقعد بالنصب بل يرفع على القطع وشرط في المغني ايضا ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء في زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا زائدة لما قبلها وليست

عاطفة

أعرهم

النشهيل عم

والدة بولدها عم

عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع
اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا في قوله تعالى ولا الضالين وشرط متعاطفها
التعاقب برأي عدم صدق المعطوف عليه على المعطوف فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على
زيد اسم رجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة نص عليه السهيلي قال في الاوضح وهو حق وقد ذكر هذا
الشرط ابو الحسن الابدي في شرح الجزولية فقال لا يعطف بلا الا بشرط وهو ان يكون الكلام
الذي قبلها يتضمن المفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها فيكون الاول لا يتناول الثاني
كجاءني رجل لا امرأة وجاءني عالم لا جاهل فاذا قلت مررت برجل لا عاقل لم تجز لانه ليس في مفهوم الكلام
الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي وهو ان كانت يوقى لها لتاسيس
النفي فذلك لنفي يقصد تاكيده لها بخلاف غيرها من ادوات النفي كم وما انتهى وما ذكره من
مفهوم الخطاب انما يأتي على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف ولذلك علل المسئلة الشيخ
تقي الدين بغير ذلك مما فيه طول وقد استشكل هذا الشرط مع قول اهل البيان حتى تكلموا
على القصر وجعلوا منه قصر الافراد ان شرط قصر الموصوف اذا اعدم تنافي الوصفين كقولنا
زيد كاتب لا شاعر فكيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والابدي واجاب تقي الدين السبكي
فيما صنفه في هذه المسئلة بانه لا منافاة بين الكلامين وقول اهل البيان عدم تنافي
الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتباينين وهما اللذان
لا يصدقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالاخر استحالة
اجتماعهما واما شاعر وكاتب فالوصف باحدهما لا ينفي الوصف بالاخر لامكان اجتماعهما في كاتب شاعر
وانما يجوز نفي الاخر اذا اريد نصر الموصوف على احدهما مما تفهمه القرائن وسياق الكلام فلا يقال
مع ذا كيف يجتمع الكلامان لظهور امكان وانما من بل ومثلها فيما سيأتي لكن امّا بل فقد تمر
عن الارتشاف الاتفاق على كونها من حروف العطف واما لكن فذهب الاكثرون الى انها تكون
عاطفة ولا تحتاج الى الواو ومثقول ما قام زيد لكن عمرو وما ضربت زيدا لكن عمرا وهذا
ما جرى عليه في المغني وغيره من كتبه وشرط في كونها عاطفة مع ما سيأتي في تجردها عن
الواو وقيل هي عاطفة بنفسها ولا بد في العطف بها من الواو قبلها والواو زائدة اذا
عطفت وهو اختيار ابن عصفور وقيل العطف لها وانت بالخيار في الاتيان بالواو وقبلها
والواو زائدة اذا عطفت وتركها وهو في ابن كيسان وقيل ليست من حروف العطف
والى هذا ذهب يونس وابن مالك بل هي حرف للاستدراك والعطف بما قبلها من الواو وقالوا ولم
يسمع من كلام العرب استعمالها بدونها وقول النحويين لكن قام عمرو من كلامهم لا من كلام العرب وهل
العطف هنا من قبيل عطف المفردات وهو قول يونس والمجمل والتقدير ولكن قام عمرو واختار
ابن مالك وعليه جرى المصنف في باب كان كما مر وانما ذكرها في هذا الباب مع انها قد ذكران احرف
العطف ثمانية وقد استوفاها استتميما للفائدة لمشاركتها بل في الاحكام الاتية وعليه فكان
فكان حقها ان يورد هنا بصيغة التنظير كما قال في السد ورد بل بعد النفي والنهي لتقرير ما تلوها
واثبات نقيضها كلكن انتهت ويحتمل انه ذكرها على نية انها من حروف العطف ولكنه ذهل
في العدة فقال ثمانية وهي تسعة كيف والعطف بها في الجملة قد بلغ في الشهرة بحيث يكاد ان

حيث هم

المتنافيين

اجتماعهما هم

ما قام زيد هم

يكون كما اجمع عليه كما يوخذ من كلام الرضى تصريحا ومن كلامه فى المغنى تلويحا فانه ذكر انها تكون
للعطف بشرطين ان تكون بعد نفى او نهى كما سيأتى والثانى ان تستعمل بدون الواو ثم قال
واختلفوا فى نحو ما قام زيد لكن عمرو كما فى ذكرنا ها فى باب كان وعليه فيعطف بل ولكن حيث
وليهما مفرد وقعتا بعد نفى او نهى فيكونان للتقرير ما قبلهما على حاله مع ايجاب المنفى
لما بعدهما نحو ما قام زيد بل او لكن عمرو ولا يقم زيد لكن او بل عمرو فيكون ردا على من اعتقد
ان القائم او المامور بالقيام زيد لا عمرو ويكون زيد مقررا له فى القيام او لهيه عنه وعمرو مقررا
له فى القيام وعدم النهى عنه ومنه قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله امواتا بل احياء
وكالنفى الصريح فى ذلك المنزل نحو زيد غير قائم بل قاعد فمن ثم اى من اجل تقريرهما ما قبلهما على حاله
وجعل ضدها لما بعدهما وجب الرفع فى المعطوف بهما على خبر ما النافية كما فى نحو ما زيد قائما لكن
او بل قاعدا ومما زيد قائما بل قاعد على انه خبر مبتدا محذوف فيكون من عطف الجمل لا المفردات
وقيل انه عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا بعد انفراغها عن العمل فيتوهمون ان
الاول مرفوع ولم يجز نصبه لانه موجب وها لا تعمل فى الموجب كما مر واجاز المبرد مع ذلك ان
يكونا لتنقل معنى النفى والنهى لما بعدهما ومنعه ابن عبد الوارث وعليه فيصح نصب قاعد ويختلف
المعنى بذلك فاذا قيل ما قام زيد بل عمرو او لكن عمرو احتمل ان يكون المراد بل ما قام عمرو حتى لو
قال له على درهم بل درهمان لم يلزمه شئ اذا التقدير ما له على درهمان ايضا فيكون النفى للامرين
قال فى شرح الكافية وما ذكره مخالف لاستعمال العرب وما ذكرته من ان ما قبلهما مقرر على حاله
هو ما ذكره ابن الحاجب وابن مالك والمصنف وغيرهم قال الرضى وظاهر كلام الاندلسى انه مسكوت
عنه وقال انه الظاهر وبه جزم المولى سعد الدين ثم ذكر الاول قولا اخر وبل تزيد على لكن بانها
حيث وليها مفرد بعد الاثبات اى خبر مثبت كما زيد بل عمرو او بعد امر نحو اضرب زيدا بل عمرا تكون ح
لنقل الحكم وهو الاثبات او الامر عما قبلها لمقصودها ويصير ما قبلها مسكوتا عنه فلا يحكم عليه
بشئ كان المتكلم قال الاحكم على الثانى ولا تعرض للاول قال الرضى منفى عنه الحكم قطعا وفى كلام ابن
ابى الحاجب لها تقتضى فى نحو جاءنى زيد بل عمرو عدم مجئ زيد قطعا اما اذا انضم اليه لا كما فى
نحو زيد لا بل عمرو ففى عدم مجئ زيد قطعا او فرجحان عن لكن فى هذا الحكم لها عند المصريين
لا يقع بعدها مفرد فى الاثبات فاذا قلت قام زيد ثم جئت بلكن كانت للابتداء وجئت بالجملة
نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون اتانى زيد لكن عمرو وحكاه فى الارتشاف وظاهر كلامه
ان بل تكون للعطف بعد الايجاب وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد غير النفى والنهى
قال بعضهم ما ضربت زيدا بل اياك قال اللص كانى حيان ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته
وظاهر كلامه ايضا انها تكون للعطف سواء تلاها مفرد كما مر او جملة وشرط فى الاوضح للعطف
بها افراد معطوفها وقال فى المغنى الصحيح فيما اذا تلاها جملة انها حرف ابتداء لا عاطفة نحو ام
يقولون به جنة بل جاءهم بالحق وقد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون وفى المغنى ايضا
ان لكن اذا وليها كلام فهى حرف ابتداء المجرد الاستدراك وليست عاطفة وبجوز ان تستعمل بالواو
نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقول نهيك ازابن وتر قا لا تخشى بوادر لكن وقايعه
فى الحرب تنتظر وزعم ابن ابى الربيع انها حين اقترنها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر

قول

ذكر الاقوال

ما

او

قول آن انتهى تنبيهان احدهما ذكر المص في شرح القطر ان هذه الاحرف الثلاثة لا تكون بل بينها اشتراك وافتراق اما اشتراكها فمن حيث العطف وانها تفيد سرعة التابع عن الخطاء في الحكم الى الصواب واما افتراقها فمن حيث ان لا انما يعطف بها بعد الاثبات ولكن بعد النفي وبل يعطف بها بعدهما ومن حيث ان لا تكون لقصر القلب وقصر الافراد وبل ولكن انما يكونان لقصر القلب فقط تقول جاءني زيد لا عمرو سردا على من اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا وتقول ما جاءني زيد لكن عمرو وبل عمرو سردا على من اعتقد العكس انتهى وما ذكره من ان لكن لا تقال للنفي الشركة فلا يقال ما جاءني زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو ولا لمن اعتقد انهما جاءاك معا هو ما في المفتاح للسكاكي وقال المولى سعد الدين في كلام النحاة ان لكن فيما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما ومثلها لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا بنفيها بالاستثناء وهذا صريح في انه يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح قال وا ما انه يقال لمن اعتقد مجيئهما على ان يكون قصدا فلم يقل به احد انتهى الثاني ذكر الكلام المص حيث اشار الى انحصار العواطف فيما ذكر على ان غيرها لا يكون للعطف كاما المكسورة المشبوقة بمثلها نحو تزوج اما هندا واما اختها وقد ذكر ابن عصفور اتفاق النحاة على انها ليست من حروف العطف لا الاولى لا الثانية وقال الرماني ان الثانية عاطفة وقد عدها سر في حروف العطف وتابعه بعضهم وقيل الواو عطف اما على اما واما الثانية عطفت الاسم على الاسم وكلا الا ذهب الجمهور الى انها لا يكون للعطف وذهب الاخفش والفراء الى انها تكون للعطف وجعل منه الاخفش لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم واجاز الفراء في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك وكبير والعطف انها خطاء عند البصريين وحكى النحاس وابن ابي اسحاق العطف انها عن الكوفيين وابن عصفور والمص الاوضح عن البغداديين وعليه قوله ابن المفرخ والالة الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب وهو موصول كما قال ابو سرين ما لك وكان بالفتح في نحو كتبت اليه ان افعل والاصح انها حرف تفسير كما سيأتي في الادوات وذهب الكوفيون والسكاكي وابو جعفر ابن صابر الى انها عاطفة وكلا ذهب الكوفيون الى انها من ادوات العطف قالوا تقول العرب جاءني زيد فلا عمرو وضربت زيدا فلا عمرا والصحيح ان الرفع والنصب على اضمار الفعل بدليل الجر في مررت بزيد فلا عمرو وكيف ذهب هشام الى انها حرف نسق ولا يتسق الا بعد نفي واجاز مررت بزيد فكيف عمرو ونسب ذلك ابن عصفور الى الكوفيين ونقله المص عن عيسى بن موهب في كتاب العلل وكمتى حكى ثعلب عن الكسائي انه اجاز مررت بزيد فمتى عمرو بالجر ومنعه الفراء كالبصريين وكابن ذهب الكوفيون الى انها من ادوات العطف وقالوا قال العرب هذا زيد فاين عمرو ولقيت زيدا فاين عمرا حكى ذلك كله في الارتشاف فائدة اذا صلح للمتعاطفين مذكور بعدها طابقهما بعد الواو ونحو زيد وعمرو منطلقان او مررت بهما قال ابن عصفور ولا يعرف الخبر الا حيث سمع وهو على الحذف من الاول نحو والله ورسوله احق ان يرضوه وحتى كالواو ويطابق احدهما بعد او ولكن وبل الثاني نحو هند بل عمرو ذاهب وما هند لكن عمرو ذاهب ونقل الاخفش عن العرب كونه مع او للاول الثاني نحو زيد او هند منطلقة ونحو المطابقة ومراده

معا هر

شبيها

في هر

بها هر

والذي يظهر كون الحكم في الاول
نحو زيد لا هند قائم وفي بل ولكن

احدهما بعد الفآء وثم نحو زيد فعمر ومنطلقان او منطلق ومررت بهما او به وكذلك ثم والاواو
مهما احتمل فصل في احكام تتعلق بالعطف وتجب اعادة الجار مع معطوف بحتى
على مجرور فرقا بينها وبين الجارة كاعتكفت في الشهر حتى في اواخره الا ان تعينت
للعطف كجئت من القوم حتى بنيهم وقوله جودا بنا لك فاض في الخلق باس دان
بالإعادة دينا قلا يجب وفاقا لابن الطراوة حيث اطلق وجوب الاعادة واستحسن المص ما قاله ابن مالك
فتبعه عليه قال الدماميني وقال ابو حيان وقال في المثال هي جارة اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا
او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا اعجبتني الجارية حتى ولدها قال وهي في البيت محتملة
انتهى واقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد
ذكر ابن مالك في باب حروف الجر واقره عليه ابو حيان ولا يلزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى
ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ولدها
والذي يظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان المانع الذي يصح ان يحل فيه الجار حتى العاطفة
فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف كالمثال الاول بخلاف
المثال الثاني والبيت وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار عند مع حتى حسن وثم بعطفها واجبة
انتهى ويجب ذكر اما الجار او تقديره سدودا المامرّ انه لا يحذف قياسا الا في مواضع
مرّ ذكرها ليس هذا منها وذلك في العطف بغير حتى على معمول عاملين احدهما جار مقدم
على الآخر واتصل المعطوف بالعاطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي وفي الحجرة عمرو ونحو قوله
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار فان المراد بالجار اعم
من ان يكون حرفا او اسما وانما وجب ذلك لئلا تعطف على عاملين اي ما اداه الى ان تعطف
بحرف واحد معمولين مختلفين في الاعراب على معمول عاملين وهو ممتنع لان حرف كالعامل
والاقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين والمراد بالعطف على العاملين ان يعطف بحرف واحد
معمولين مختلفين في الاعراب كالمثال او متفقين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرا اخوك او على
معمولي عاملين مختلفين نعلم بذلك انه لا يعطف على معمولين المعمولان على عاملين كما عبر به
المص مجاز على حذف مضاف اي معمولي عاملين وبهذا يجاب عن الصواب في العبارة كما قاله المص وامتناع ذلك
هو مذهب سر وعليه جرى في التسهيل وقد استوفى في المص شرح هذه المسئلة فقال في المغني ما ملخصه
انهم اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات
عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر سعيد لخالد منطلقا وعلى منع العطف على معمول الكثر
من عاملين نحو ان زيدا ضارب اليوم لعمرو واخاك غلامه بكرا واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما
جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو ما كان اكلا طعامك عمرو وتمرك بكرا وليس كذلك فقد
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار
موضحا نحو زيد في الدار والحجرة عمرا وعمرا والحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك
بل هو جائز عند من ذكرنا واه كان الجار مقدما كما في صورة المتن فالمشهور عن سر المنع وبه قال
المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجاز وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم
منهم الاعلم فقالوا ان ولي المحذوف العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفا

ولا

والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وقد جاءت مواضع بدل ظاهرها على خلاف قوله تعالى
في الجاثية ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار الى قوله لايات لقوم يعقلون فايات
الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قراها الاخوان بالنصب والباقون بالرفع
وقد استدل بالقراءتين في ايات الثالثة على المسئلة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء
وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي واجيب بثلاثة اجوبة احدها ان في مقدرة
قالوا لها ويؤيده ان في حرف عبد الله التصريح بها وعلى هذا قالوا ونابت مناب عامل واحد
وهو الابتداء او ان والثاني ان انتصاب ايات على التوكيد للاولى ورفعه على تقدير مبتدأ اي
هي ايات وعليها فليست مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضمار ان وفي ذكر الشاطبي
وغيره واضمار ان بعيد ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله مهون عليك فان الامور يكفي الا مقاديرها
فليس بأتيك منهيها والاقاصر عنك مأمورها عطفا على سرفع ليس لزم العطف على معمولي عاملين
وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمجرور عند اذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك
مأمورها وقد اجيب بالثاني وانه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات
لدخولها في الامور هذا كلامه في المغني لكنه قال اللخمي جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ في الاية وهو خلاف ما جرى عليه هنا وتجب احدهما اي احد الامرين
من ذكر الجار وتقديره كما مر او النصب باضمار عامل مع معطوف على مجرور غير متصل بالجار
بان فصل عن العاطف بظرف بالمعنى الشامل للجار والمجرور فذكر الجار ومن ورا اسحق
يعقوب فيمن نصب يعقوب اي وهبنا لها يعقوب بدليل فبشرناها لا لان البشارة من الله تعالى الكفي
في معنى الهبة كما قاله المص وكذا تقول مررت بزيد وعمرا التقدير والقي عمرا عمرا كما ان مررت
بزيد وعمرا عندس على تقديره لقيت عمرا ولا يجوز عند س وغيره من البصريين مررت بزيد
واليوم عمرو بالجر بدون ذكر الحرف وقضية كلامه جواز على تقدير الجار وسيأتي البحث فيه
ونقل في المغني قولا ان النصب في الاية بالعطف على المحل وتمكت عليه ويضعفه ان شرط
العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح وهو هنا لا يظهر لان حذف الجار في مثل هذا ونصب
المجرور مقصور على السماع ونقل ايضا عن الزمخشري انه من باب العطف على التوهم كانه قيل ووهبنا
لها اسحق ومن ورا اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة . ولا ناعب
الا بين غرابها اي ليسوا مصلحين وقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق
شيأ اذا كان جايا اي لست بمدرك وتخريجه على اضمار الفعل كما اشار اليه هنا هي طريقة
الى على وابن جني وهو اولى كما قالوا لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه سهل من العطف على المعنى
الذي يعتبر عند بالتوهم واختار الفراء كون يعقوب في قراءة من فتح الباء مجرورا بالعطف على اسحق وقد
فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو من ورا اسحق والعطف بالواو قال المص ويرده انه لا يجوز الفصل
بين العطف والمعطوف على المجرور او مع معطوف تراخى متبوعه المجرور وبعد ذكر الجار نحو قوله تعالى
والى ثمود اخاهم صالحا او النصب نحو قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبيين من
بعده واوحينا الى ابراهيم الاية الى قوله ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل فقد سلا منصوب
بمحذوف دل عليه اوحينا او يفسره قد قصصنا قاله السفاقسي او كان متبوعه المجرور مضمرا

في ح
لان قد يصير عطف على معمولي الباء فان كان
ما مورها ص

لم يرث بزيد والعمرو بعمرو او من بعده بعمرو
والنصب كقوله تعالى ونبشرها باسحق
ص

ح بل
هو طريق

متصلا فيجب ذكر الجار نحو قوله تعالى قال الله يُنجيكم منها ومن كل كرب عليها وعلى الفلك تحملون قال الجار
وللارض والنصب نحو قوله تعالى تسالون به والارحام بالنصب ولا يجوز الجر بالعطف بدون ذكر
الجار عند البصريين الا في الضرورة وقال الجرمي والزيادي يجوز في فصيح الكلام ان اعيد الضمير وذهب
الاخفش والكوفيون الى جوازه مطلقا وعليه جرى في الاوضح بدليل قراءة حمزة تسالون به والارحام بالجر
وحكى قطرب ما فيها غيره وفرسه وانشد مررت فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فيما بك والايام من عجب
قال البدر بن مالك ويجب ان يكون منه قوله تعالى وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس
العطف على السبيل لانه صلة المصدر حتى تحمل معمولاته وما الهم كلامه من جواز الجر على تقدير الجار
في المسائل الثلاث ليس في التسهيل ولا في الارتشاف وانما هو بحث ذكره في الاخيرة البدر بن مالك
فقال ولا يبعد ان يقال العطف على الضمير بدون اعادة الجار غير جائز في القياس وما ورد
في السماع محمول على الشذوذ او اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء
تمرة وقولهم امرر بمن مررت به فلان ان لا صالح فطالح وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على مذهب من
ان الجر بعد كم باضمار من انتهى فجرى الحكم على ذلك في المسائل الثلاث بهذا وصرح به في الاخيرة في المغني
فقال الصواب ان خفض المسجد في الاية بتقدير حذف وغفلة لدلالة ما قبلها لا بالعطف ومجموع الجار
والمجرور عطف على محل به انتهى والعطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا او تاكيده
بالنفس وبالعين كل منهما ضعيف حتى يفصل اي الا ان يفصل من التابع والمتبوع بضمير
منفصل موكد للمتبوع في المسئلتين فالاولى نحو قوله تعالى لقد كنتم انتم واباؤكم لقد وعدنا
نحن واباؤنا والثانية نحو فاجمعوا امركم انتم انفسكم فان اكد بغير النفس والعين لم يلزم تاكيده
بالضمير المنفصل كقاموا كلهم او يفصل بين التابع والمتبوع في العطف خاصة بفاصل ما
كالمفعول نحو يدخلونها ومن صلح وكلا نحو ما اشركنا ولا اباؤنا واجاز الكسائي في قوله تعالى
ايانا لمبعوثون او اباؤنا الاولون ان يكون اباؤنا معطوفا على الضمير في لمبعوثون للفصل بالهمزة
فان لم يفصل فالعطف عليه والتاكيد بالنفس او بالعين ضعيف ومنه في الاول قوله ورجا
الاخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبو لدينا الاولين يقصور على الشعر كما يوخذ من قوله
ضعيف ولا يقال الضرورة حملت على ذلك لامكان العدول الى العطف على الضمير في سوآ ومنه
قول عمر رضي الله عنه كنت وجارٌ لي من الانصار وفي الثاني ما ذكر الاخفش انه يجوز قوموا انفسكم وفي
المغني قالوا مررت برجل ما عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله فرفعوا الفاعل بالاسم
الجامد واكدوه لما لحظوا فيها المعنى وكان الاب بمعنى الوالد والعرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الحشيش
انتهى فدل على جواز تاكيد الضمير المستتر بالنفس من غير فصل كما اشار اليه قريبه وافهم تقييد المسئلة
بالضمير ان العطف على الظاهر بظاهر ومضمر وتوكيده بالنفس والعين كغيرهما جائز بدون
فصل بالضمير بل في الاوضح ان نحو قام الزيدون انفسهم يمتنع فيه لضمير وبالمتصل المنفصل مرفوعا
كان منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد وبالمرفوع ان المتصل المنفصل
يحسن العطف عليه وتاكيده كما ذكروان لم يفصل لانه لا يستتر ولا يتنزل منزلة الجزء
كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعنا كم والاولين والمضمر نحو رايته واياك كما يعطف على الظاهر
نحو جمعنا كم والاولين والمضمر نحو رايته واياك كذلك نحو رايت زيدا وعمرا او رايت زيدا واياك

وضع

ومنع الابدى في الاخيرة من جهة القدرة على الاتصال لخبراتك وشريد المرود بقوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم وبعطف الفعل على شله في الزمان سرا اتحادا نوعا نحو ليحيى به بلدة ميتا ونسقيه وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسئلكم او اختلفا نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار تبارك الذى ان شا جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا ويعطف الفعل على اسم يشبهه في المعنى نحو صافات ويقبضن فالمغيرات صبحا فاثرن وبالعكس اى يعطف الاسم على الفعل المشابه له في المعنى كقوله يا رب بيضا من العواهج ام صبى قد حبا او دارج وجعل منه ابن مالك قوله تعالى يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى وقد الزمخشري عطف يخرج على فالق لان عطف الاسم على الاسم اولى قال اللهم لكن مجئ قوله تعالى يخرج الحى من الميت بالفعل فيهما يدل على خلافه واقتضى اقتضاء في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكران غير ذلك من تخالفهما لا يجوز كعطف الجملة الفعلية وبالعكس فالمفهوم من كلامهم في باب الاشتغال في مسئلة زيدا قام وعمرا اكرمته الجواز مطلقا وقيل بالمنع مطلقا حكى ابن جنى انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصداغ والضرس فقد اذا الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور بعده وليس بمبتدأ ويلزمه كما قال المص ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال الا ان قال اقدر الواو للاستيناف وتالها لا على بجوز في الواو فقط نقله عنا بو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه هنع كون الفا في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة واضعف الثلاثة القول الثاني وقد رجح بها الامام فخر الدين الرازى في تفسيره وغيره من كتبه وكعطف الخبر على الانشا وعكسه ومنعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المومنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز بعضهم زيدا ومن عمرا لعاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف وبحث المص فيه في المغنى وبسطه

باب البدل

هذا اصطلاح البصريين واما الكوفيون فقال ابن كيسان يسمونه تكرارا وقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وهو في الاصطلاح تابع ما يتم اللفظى والتقديرى كالذى في قوله ابنى سليم لستم بيده الايدا ليست لها عضد وقوله مقصود بالحكم بلا واسطة قال في الاوضح خرج بالفصل الاول النعت والبيان والتوكيد فانها ممكنات للمقصود بالحكم السابق منفى عنه واما الاخران فلان الحكم السابق هو نفى المجئ والمقصود به انما هو الاول والنوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود معنى حملا للمقصود على المستقل بالقصد وهذان النوعان خارجان عما خرج به النعت واخواه النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو ما قام زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل انتهى فمن ثم اى من اجل كون البدل هو المقصود بالحكم والاول في حكم المطرح كان اى البدل هو المعتمد خبرا او غيره من حال ووصف ونحوها فيراعى فيهما ما للبدل من تذكير وتانيث وتثنية وجمع لا المبدل منه كهند حسنة قائم وابصرت هندا نفسها باسماوان زيدا وجهه مورد قال تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فالاخبار بقوله تعالى فلا خوف الى اخره

ويخرج الميت من الحى معطوف على الاسمية صح

من صح

والمراد به كما مر صح

واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم فيجاز زيد لا عمرو وما جاز زيد بل عمرو والاول فواضح كان الحكم صح

عن من امن بالله من اليهود والنصارى لما عن اليهود والنصارى وقال تعالى ويوم القيمة ترى الذين
كذبوا على الله وجوههم مسودة في قراءة من نصب مسودة حال من البدل وان ورد ما يوهم الاعتماد على البدل
كانه ما حاجبيه معين بسواد واللين البياض والسواد الظهر وحاجبيه بدل من الضمير في كانه وقد
اخبر عنه دون البدل معين والاقال معينان وقال الاخفش السيوف عندهما وروا هما تركت جوابا
مثل قرب الاعضب فجعل الخبر للبدل وهو السيوف دون البدل والاقال تركا فالجواب ان ذلك
موول اما الاول فلما قال ابن برى ان الحاجبين لما اشتهرا جرى الاخبار عنهما مجرى الاخبار عن
المفرد قال العجاج بن لعلك كل ما كان عند العرب في البدن مثنى كالعينين والاذنين والحاجبين
واليدين والرجلين فانك اذا اخبرت عنه بخبر او وصفته بصفة كان لك ان تفرد الخبر والصفة
على المعنى وان شئت ثنيته على اللفظ فتقول عيناك حسنتان بالتثنية وعيناك حسنة بالافراد
وعيناك نظرتا وعيناك نظرت قال وليس هذا مستنكرا في كلام العرب وانشد للفرزدق
فلو رضيت يداى لها وضنت • لكان على المقدر الخيار ثم قال يداى ثم قال وضنت وقال
اخر وكان في العينين حب فاقل وافعلا كحلت به فاهلت • فقال في العينين ثم قال كحلت به
فاهلت واما الثاني فيمكن ان يقال انه مع وضع الجمع موضع المثنى نحو عظيم المناكب كما مر وقد
يجاب بان ذلك ضرورة كما اشار اليه ابن العلج فقد اقتضى كلام المصنف الاعتماد على البدل في ذلك
واجب وهو صاحب ابن العلج قال ابن مالك انه كثير وقد يكون في حكم الملغى واستدل بالبيتين
وهذه هي مسئلة ان المبدل في حكم المطروح لفظا ومعنى حكى المبرد عن المازني انه كان يقول اذا ابدلت
من الشيء فقد طرحته من لفظي حكاه ابن العلج وبه قال المبرد ايضا كما في الارتشاف قال فيبطل عنده
مسايل مما يرجع فيها ضمير الى الاول فاذا طرح لم يكن للضمير ما يعود اليه انتهى ومن ثم جعل الزمخشري
ان اعبدوا الله عطف بيان من الضمير في به من قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله قال
في المغني وانما لم يجعله بدلا لانه حينئذ من ذلك محل لعايد الموصول لان المبدل منه في قوة الساقط فتبقى
الصلة بلا عايد والعايد موجود حسنا للمانع ولو لم يعط معنوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء معنوي
التاخير حكم الموخر فكان يمتنع ضرب زيد غلامه وبره قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه انتهى وقال
الرضي الكلام فان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه نحو الذي مررت به
اخيك ومتلبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيد اكرهم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني
وانشد البيتين السابقين وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط كما قيل بناء على ان المقصود
بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه لانا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في سائر الابدال الا الغلط هو
الثاني فقط لانه منسوب اليهما في الظاهر فلا بد ان يكون في ذكره فايدة ولم يحصل لم يذكر صونا
لكلام الفصحاء سيما القرآن وكلام الرسول عن اللغو انتهى بمعناه وقد اشار المصنف الى هذه الفايدة
في شرح اللمحة فقال اذا قلت قام زيد اخوك فيكون ذكر زيد لمجرد التوطئة والتمهيد لذكر المقصود
بالحكم وهو الاخ وفايدة هذه التوطئة ان الحكم يستفيد بها فضل تقوية وتقرير لانه بمنزلة
اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين انتهى وفي الارتشاف عن الفارسي ان معنى قولهم المبدل منه في نية
الطرح انه يقدر لا عامل من جنس الاول يعمل فيه لا ان الاول طرح البتة لانه في كلام العرب ما يطل
ذلك كزيد ضربته انا اذ لو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالابتداء وهو اي البدل اتم

اصطبارا

البيت

اليه فيبدل المعوض والاشتمال والبعض منه ضمير ام
العدل اذا كان البدل منه ضميرا

لانها

ستة على الصحيح لانه اما غير مباين للمبدل منه او مباين والاول اما غير او جزء او ملابس والثاني
اما اضراب او غلط او نسيان فالاول بدل كل اي من كل وهذا عباق الجمهور ولا يطرد لوقوعه من حيث
لا يصدق ذلك كما في البدل من اسم الله تعالى نحو صراط العزيز الحميد الله فيمن قراءه بالجر اذ لا يطلق
الكل الا على ذي اجزاء وهو ممتنع على الذات المقدس ولذلك عدل ابن مالك الى التعبير عنه ببدل المطابق
وغيره الى بدل الموافق من الموافق وبعض المغاربة بقول بدل الشيء من الشيء والمقصود ابدال لفظ من لفظ مع
كونهما بمعنى واحد اما حقيقة نحو قوله تعالى ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا او الهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين او مجازا كقوله احب زيدا ما جيئ ابدا ولا احب غيره زيدا ابدا فابدا في معنى ما جيئ
قال المص ولم نقل بدل الكل من الكل حذرا من مذهب من لا يجيز ادخال الاعلى كل وقد استعمل الزجاجي
في جمله واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس والثاني بدل بعض اي من كل وهو بدل الجزء
من كله قليلا كان ذلك الجزء او مساويا او اكثر كاكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه وقال
الكسائي هشام لا تقع الا على ما دون النصف والكلام فيه قريب من الكلام في الاستثناء ولذلك
عده بعضهم من المخصصات ولا بد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه مذكورا كالامثلة المذكورة او مقدر
نحو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن بدل من الناس والتقدير من
استطاع منهم وشرط بعض المغاربة في بدل البعض صحة الاستغناء بالمبدل منه فيجوز جرع زيد
انفه ولا يمتنع قطع زيد انفه والثالث بدل اشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالاول وليس
مطابقا ولا بعضا نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه واكثر ورود ه بالاضافة نحو اعجبني زيد
علمه وقوله في الاوضح وهو بدل شيء من شيء مشتمل على معناه اشتمالا بطريق الاجمال ايبان يكون الفعل
المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه كما قال الرضي صريحا فان المشتمل هو
العامل وذلك قول المبرد والسيرافي وابن جني وذهب الفارسي والرماني وخطاب المازني وابن
ابي الربيع الى ان المشتمل هو الاول قال الثالث لا يطرد ان نحو اعجبني زيد كلامه والثاني
غير مشتمل على الاول ومنه قتال فيه والعامل غير مشتمل على البدل وفيه نظر لان السؤال ليس عن
نفس الشهر بل عن القتال فيه وامره في الضمير كبدل البعض فمن المذكور نحو قتال فيه ومن المقدر
قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود اي النار فيه وقيل الاصل نار ثم نابت ال عن الضمير
كما في مطرنا التهلل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن ومن النحويين من لا يلتزم فيها ضميرا كما ذكره
في الارتشاف ولا بد في بدل الاشتمال من صحة الاستغناء عنه عند تقدير حذفه بالاول بان يكون
المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع فان كان الثاني لا يغني عنه الاول كالاخ والعم وحي به بدا كما
كا عجبني زيد اخوه فهو بدل اضراب او غلط وكذا لو كان يفهم منه عند الحذف لكن لا يحسن استعماله
نحو ا سرجت زيدا فرسه وحكى البصريون عن الكوفيين اجزت مررت بزيد ابيه كما جاز سلب
زيد ثوبه وخطؤهم في ذلك للفرق بان في السلب دلالة على المسلوب والرابع بدل اضراب والخامس
بدل غلط اي بدل لفظ هو غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم والسادس بدل نسيان
اي بدل ذكر شيء نسيانا كنصدقت بدرهم دينار فهذا المثال صالح للثلاثة فهو مثال للاضراب
بحسب قصدهما اي انك قصدت الاخبار اولا بانك تصدقت بدرهم ثم بدا لك ان تخبر بانك تصدقت
بدينار وجعلت الاول في حكم المتروك قال في شرح اللمحة وهذا اضراب انتقال لا اضراب ابطال

ما هو

ثم بدا لك هو

اي المبدل منه وقيل هو الثاني وهو قول
الفارسي في الحجة قال ابن مالك والاول
صح

وهذا يسمونه بدل البداء لانه اخبر بشيء ثم بدا له ان يخبر باخر من غير ان يبطل الاول وهو تفسير ابي عبيدة للمعطوف ببل فلو جعلت لها الحس لكن بمعنى لا واسم البدل عنده ومنه حكى ابو زيد اكلت لحما سمكا تمرا وانكر بعضهم هذا البدل وحمل على حذف المعطوف كما مر ويشهد لصحته قوله عليه السلام ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وقد ذكر ابن الدهان البداء ومثل للنسيان بحسب قصد الثاني وهو الدينار فسبقك لسانك الى الدرهم او يكون مثالا للغلط بحسب قصد الاول وتبين الخطأ في ذلك القصد بان قصدت الاخبار بالتصدق فلما نطقت تبين لك بطلان ما قصدت وقد ظهر ان الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل الغلط قال الخطاب ولا يوجد بدل الغلط في كلام العرب لانه رفعها ولا نظمها وقال انه عني بذلك في الكلام والشعر فلم يجد وانه طالب بغيره فلم يعرفه وقال ابن السيد وغيره انه وجد في الشعر فجعلوا منه قول ذي الرمة فيا في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فالحوة السواد واللعس سواد مستحب وخرج على التقديم والتاخير والتقدير اي في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي انيابها شنب وايد بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير كثيرا وقال المبرد لا ياتي في كلام مستقيم بل في لفظ الغلاط وذكر الرضي ان منه ما يذكر المبدل عنه عن قصد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت معتمدا للذكر الاخير تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا في قولك بدر شمس قالوا واما الغلط الصريح المحقق فلا يجيء هو ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن بعض العربية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فجهة الاضراب عن الاول المغلوط فيه بل انتهى فافاد بذلك ان بدل الغلط بل واقع في الفصيح مطرد في كلامهم كما صرح به صاحب المطول قال الظاهر موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فحذف اقسام البدل الستة وترك السهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنوبه تقول اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك فقلت ثلثه واذا قلت اعجبتني الجارية فالاعجاب انما هو لصفة من صفاتها فحذف المضاف ثم بينت ذلك المحذوف فقلت حسنها واثبت بعضهم بدل الكل من البعض نحو زيد لقيته عدوة يوم الجمعة وحمل منه قول امرئ القيس كان غداة البين يوم تحملوا والجمهور على نفيه وقد علم من الامثلة التي ذكرها المصنف وغيرها انه لا يشترط توافق البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير كقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه بخلاف عطف البيان وانه لا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة وعكسه اتحاد لفظ ولا وجود وصف ونقل اشتراط الاول في النوعين عن الكوفيين نحو بالناصية ناصية كاذبة وعنهم وعن البغداديين اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة كالاية وتابعهم التسهيلي وعن بعضهم في ابدال النكرة من النكرة اشتراط وصف المبدل والبصريون على عدم اشتراط شيء من ذلك وهذا لم يذكره المص ويدل عليه ان قوله تعالى حدايق واعنابا بدل لا من مفازا وقوله فالقت قتا عادونا النمر واتقت باحسن موصولين كف ومعصم وقوله فلا وابيك خير

متعلق ح

عن ح

منكم

305

منكما في ليوفيني النحم والصهيل ويوافق بدل الكل من الكل في التذكير والتانيث والافراد وضديه كعرفت ابنيك المحمودين واصحابك الزيدين ما لم يقصد التفصيل كما سياتي ولم يطابق ايضا مع المصدر نحو مفازا حدايق واعنابا واما بدل البعض والاشتمال فلا يلزم فيهما الموافقة في ذلك لانه قد يكون مفردا مذكرا وجمعا ومؤنثا من كل مذكر وكذا غيره كما نبه عليه الجوجري

فصل ولا يبدل المضمر مطلقا اي من ظاهر ولا مضمر فهو كعطف البيان فانه لا يكون مضمرا كما مر وهذا ما ذهب اليه ابن مالك وتبعه المصنف هنا وفي التوضيح وخرايت زيدا اياه قال ابن مالك لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه وخوفت انت ومررت بك انت توكيدا اتفاقا وكذا خرايتكا ياك عند الكوفيين وابن مالك كما مر وجرى عليه المصنف هنا كما ترى وفي المغني اجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرايته اياه او لظاهر كرايت زيدا اياه وظاهر ابن مالك فقط لان الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه توكيد كما في خوفت انت انتهى ولا يبدل ظاهر من مضمر حاضر متكلم او مخاطب بدل كل ان لم يفد احاطة فلا يجوز رايتك زيدا ورايني عمرا عند البصريين واجاز الاخفش وخلف الاحمر والزجاج والكوفيون واحتجوا بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم وبقول حميدا ناسيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السنام فالذين بدل من ضمير المخاطب في ليجمعنكم وحميدا بدل منا اي آل ابن العمكي وحكى سر عن عيسى بن عمر اذ ظوا الاول فالاول برفع الاول على البدل من ضمير المخاطبين المامورين كانه قال ليدخل الاول فالاول فحمله على المعنى وافهم التقييد بقوله ان يفد احاطة جواز ان افهما نحو بكم صغيركم وكبيركم قال تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وبضمير الحاضر جوازا بدال الظاهر كما مر ومن المضمر الغايب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا في احد الاوجه كما سياتي ومنه قوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده ما جاد بالماء حاتم فحاتم بدل من الهاء في جوده وحكى سر عن الخليل مررت به المسكين هو بدل الكل جوازا بدال الظاهر من المضمر الحاضر بدل البعض كاعجبني وجهك وقال الله يضربوك ذات الراس حقيقة ام المراد غرز العظام وقال تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وبدل الاشتمال كاعجبني كلامك ومنه كما قال ابن العمكي وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره وقول النابغة الجعدي بلغنا السما مجدنا وسناونا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا ومن ضمير الغيبة بطريق الاولى نحو زيد عجبت منه حسنه والقوم ضربت وجوههما اولها ولكون البدل يتبع المضمر باتفاق فارق عطف البيان فانه لا يكون تابعا لمضمر وان اتفقا في كونهما لا يكونان بيانا لهما ضميرين كما مر قال اللمع فاما اجاز الزمخشري في ان اعبد والله ان يكون بيانا من الهاء في توله الا اما امرتني به فمردود بان عطف البيان في الجامد كالعطف في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان نص على ذلك ابن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك خلاف البدل نحو ونرثه ما يقول ما انسانيه الا الشيطان ان اذكره وبدل الاسم من الاسم كما مر والفعل والجملة من مثلهما اي من الفعل والجملة وتبدل الجملة من المفرد فابدال الفعل من الفعل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف واتفقوا عليه كما في البسيط في بدل الشيء

الباب ح

ثم شتم

من الظاهر ح

وافهم التقييد ح

ولهم

وجوههما ح

من الشيء وأما الاشتمال فقيل ممتنع لأن الفعل لا يشتمل على الفعل وقبله جائز ومنه الآية وبدل الغلط اجماع سر وجماعة والقياس يقتضيه وبدل البعض ممتنع اذ الفعل لا يتبعض

وابدال الجملة من الجملة **اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا** امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين والجملة من المفرد كقوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان هما بلدتان من حاجة واخرى اى الى الله اشكو حاجتين الحاجتين تعذر التقائهما ونظير في ابدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله تعالى فلا ينظرون الى الابل كيف خلقت فلا يكون كيف بدلا من الابل لان دخول الجار على كيف شاذ ولان الجملة التي بعدها تصريح غير متعلقة وانما هي منصوبة بما بعدها على الحال وقيل النظر معلق عنها وهي وما بعدها بدل اشتمال من الابل والمعنى الى الابل كيفية جعلها وكذا قوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل ومثال ابدال الجملة الحالية من كيف من المفرد على بعض الاقوال قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا جملة هل هذا الا بشر مثلكم في محل نصب بدل من النجوى اي واسروا هذا القول ومن هنا يستفاد جواز وقوع الجملة الانشائية وقيل الجملة مفسرة فلا محل لها حكاه المص في قواعد الاعراب وجرى عليه في المغني في باب المفسرة فجعل الاية من وقوع الانشائية مفسرة وقيل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف اى يقولون هل هذا او في الاية احد عشر وجها ذكرها في المغني ان يكون الذين ظلموا بدلا من الواو في واسروا او مبتدأ خبره ما اسروا او القول المحذوف العامل في جملة الاستفهام او يكون خبر المحذوف اى هم الذين او فاعلا بأسروا واعلى لغة اكلوني البراغيث او يقول اتاهم او على ضمار اذم واعني او يكون مجرورا على البدل من الناس في اقترب للناس حسابهم او من الهاء والميم في لاهية قلوبهم قال في شرح الشذور احسن الوجوه اعراب الذين ظلموا مبتدأ واسروا النجوى خبره انتهى ومن ابدال الجملة من المفرد على اصح الاقوال كما قال المص نحو عرفت زيدا ابو من هو فالجملة بدل من زيدا اى عرفت ابو به وفي البسيط منع ابدال الجملة من المفرد وفي المثال المذكور قولان اظهرهما الحالية والمفعولية بتضمين عرفت معنى علمت المتعدية لاثنين تنبيه وجوز اركون المبدل جملة وتابعا لجملة وفعلا تابعا لفعل فارق عطف البيان في الامور الثلاثة اذ لا يكون كذلك وفارقه ايضا كما مر في نية اطلاله محل الاول في المسائل التي مر وفي انه لا تشترط موافقته لمتبوعه في التعريف والتنكير وفي انه يتبع المضمر بخلاف عطف البيان فهذه ستة اوجه من الفروق تستفاد من كلام المص في الباب ين زاد في المغني سابعا ان البيان لا يكون بلفظ متبوعه بناء على ما مر عن ابن الطراوة وابن مالك وبجوز في ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية قال ابن جني ابدال الثانية من الاولى لان في الثانية ذكر سبب الجثو وتابعه ان البدل في نية تكرار العامل قال في شرح اللمحة هذا قول اكثر النحويين ومحققيهم ان العرب قد تذكر العامل في بعض المواضع واختلف هو لاء هل يصح به العرب مطلقا او يشترط ان يكون جاريا على المذهبين احدهما انهم يصرحون به مطلقا ولكن يكون ذلك حين يكون جاريا كقوله تعالى قال الملاء الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم اتعلمن ان صالحا مرسل من ربه قالوا انا بما ارسل به مؤمنون قال الذين استكبروا ان بالذي امنتم به كافرون

لبيوتهم

نحو هو

ولان المتعلق بما قبلها فيلزم ان يعمل في الاستفهام ما قبله وهو متقدم عليه هو

بدلا هو

الا الخ هو

محذوفا او بدلا من واو اسروه او يكون منصوبا على البدل من مفعول هو

ولذلك امتنع البدل حيث لا يحل محل الاول هو

لبيوتهم كلما اراد وا ان يخرجوا منها من غم ولقد نجينا بني اسرآءيل من العذاب المهين من فرعون
ويقال اذا كان غير جار ومن الالباس نحو يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم والثاني
انما يذكر اذا كان جارا واجابوا عن الاية بانه من باب التاكيد لا البدل المذهب الثاني ان العامل
فيه هو العامل في الاول واختلف هو لا اهمل عمل فيه على انه عوض او هو اختيار المبرد وظاهر
كلام سر الثاني انه عامل فيه على سبيل العوض وانهم لما حذفوا عامله جعلوا المذكور خلفا عنه
في العمل انهم لما حذفوا عامل الظرف الواقع خبرا ابو عنه في العمل فقالوا زيد في الدار
ابو فرفعوا به الفاعل وزيد في الدار لما فضلوا به الحال وهذا اختيار ابن عصفور
انتهى واذا كان البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى في التقدير بخلاف البيان
فلهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو هند ضربت عمرا اخاها كما مر فصل فروق ذكرها
كلها في المغني ويقترن ما ابدل من اسم استفهام او اسم شرط بالهمزة ايهمزة الاستفهام
في البدل من الاول وان الشرطية في البدل من الثاني فالاول نحو كم مالك اعشرون ام ثلاثون
ومن سرايت اريدا ام عمرا والثاني نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه وما تصنع ان خيرا
وان شرا تجزبه ومتى تسافر اسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فان جئت هل او بان تقعد هل
جآ احد جل وامرأة اضربه لم تدخل الا على احد جل وامرأة او ان تضرب احدا رجلا وامرأة
اضربه لم تدخل الا على البدل كما في الارتشاف خلافا لما يقتضيه اطلاق التسهيل
ويجوز قطع البدل ونوى غير التفصيل نحو مررت بزيد اخوك بنصب على الذم والقطع
وهو قبيح عند بعضهم ان لم يطل الكلام كما يفهم من قوله وتحسن اي القطع مع الفصل
نحو قوله تعالى قل افانبئكم بشر من ذلكم النار وقال في الارتشاف الاحسن ان لا يفصل
بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفصل نحو اكلت الرغيف
ثلثه في اليوم ثلثه وقام زيد الظريف فقته وقال تعالى قم الليل الا قليلا نصفه
انتهى ويجب القطع ان تبع البدل متعددا اكاسم عددا وجمعا ومثنى ويسمى
بدل التفصيل ويمتنع فيه الاتباع اذا لم يف البدل بمراد بالمبدل منه المتعدد بان لا ينطلق
عليه اسم المفصل نحو الحديث اتقوا الموبقات الشرك والسحر اي منهن وكذا في ايات
بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير فان جاء جمعا وتبعه ما ليس واقعا على الجميع علم ان
متبوعه واقع على الاثنين او اعتقد محذوف يفي به وبالمذكور الاطلاق على الجميع نحو
ما في الخبر المذكور من رواية اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر اي منهن وكذا في ايات
لما ثبت في الخبر ان الموبقات سبع واقتصر على اثنتين منها تنبيها على انهما احق بالاجتناب وافهم
قوله ولم يف بمراده انه لا يجب القطع ان وفى المتعدد كمررت بثلاثة قرشي وتميمي واسدي
وكنت كذي جلين رجل صحيح ورجل رمى فيها الزمان فشلت والمراد بالوفي ما يصح اطلاقه
على المذكور وجاز القطع في هذا كما جاز في الواحد نحو مررت بزيد اخوك واذا صح ابتداء
المخصصة اي صح ان يكون المبدل مبتدأ وما بعده خبره وحق الابتدا على البدلية نحو قوله
والوضع بالابتداء فما كان قيس هلكه هلك وكنه بيان قوم تمدعا قال سر والرفع بالابتداء

فما

اجراء
من عامل يحذف في عامل يذهب باحدهما انه
عامل فيه عامل انه عوض مر

ثمانية مر
ويقترن

يؤول مر

واحد مر

ليس ومنه وجوههم مسودة بالرفع في قراءة السبعة تكملة قال ابن مالك قد يستغنى
في الصلة بلفظ البدل عن المبدل منه كقولك احسن الى الذي وصفت زيدا بالنصب على
البدل من الهاء المقدرة وبالجر بدلا من الموصول وبالرفع خبر مبتدإ محذوف وظاهر الامر
ان يكون الكذب بدلا من الضمير المحذوف في وصف لان الضمير لا يحذف ويبدل منه لان حذفه
اختصار والبدل اسهاب وقد اجازه الاخفش وقد قيل لا اله الا الله ان الاسم الشريف بدل من
ضمير الخبر المحذوف والله اعلم باب العدد وهو عرض من باب الكم كما قدمنا في الحكمة
والكلام والمقصود اسماؤه وهي الالفاظ الموضوعة لكمية الشيء فخصت فكمية الشيء هو
ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين
وقولنا فخصت احتراز عن نحو رجل ورجلان فانهما وان وضعا لكمية الشيء لكنهما موضوعان
لماهية الشيء وليسا موضوعين لكمية الشيء فخصت ويدخل في ذلك الواحد والاثنان ولا
خلاف عند النحاة في انهما اسما العدد وان الواحد عندهم ليس من العدد لان العدد
العدد عندهم ما ساوى نصف مجموع حاشيته وكذا الاثنان عند بعضهم لان المعدود الاول
ليس بعدد فينبغي ان يكون الزوج الاول لكنك واصول اسماء العدد انتهاؤها بتثنية كائنين
والفين وما يجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع وإما يعطف كثلاثة وعشرين وكاحد
ومائة وكمائة والف وكذا الحكم واخواته لان اصلها العطف واما باضافة كثلاث مائة وثلاثة
الاف ويدخل على جميع هذه الاقسام سوى المعطوف نحو ثلاث مائة وثلاثة الاف واذا عريت اسما
العدد من غير عامل قلت واحد اثنان ثلاثة اربعة بالسكون واجاز سيبويه ثلاثة بالضم
ومنعه الاخفش واجاز سيبويه طرح همزة اربعة والقاء حركتها على الهاء من ثلاثة وهذا الباب معقود
في بقاني التوم لامرين احدهما بيان حال الفاظ العدد من التذكير والتانيث ولهذا اعدوه
من توابع ابوابه ولواحقها والثاني حكم مميزها واشار الى الاول بقوله ان اريد بالثلاثة
والعشرة وما بينهما من الاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة العدد
اي مجرد عن المعدود لانك اذا قلت ثلاثة مثلا من نحو ثلاثة رجال فانها بمعنى المعدود انثت
بالتاء لان كل جمع انما يصير مؤنثا فمن كلامهم بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض نفسه اولى
ومنعت الصرف كشلاثة نصف ستة ومائة ضعف خمسين غير منصرفين كما نص عليه ابن جني
في سر الصناعة للتانيث والعلمية ووجهه ابن الحاجب بالمضافي ذلك مبتدأ فلو لم تكن معرفة
لكنت مبتدأ بالنكرة من غير شرط ولان المراد به كل ثلاثة فلو لا انه علم لكنت مستعملا مفردا
نكرة في الايجاب للعموم ثم ضعفه بانه يودى الى ان تكون اسما الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا
ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة
قامت قرينة على ان الحكم غير مختص في جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدا لقوله تعالى علمت
نفس ما احضرت اوادريها المعدود وهو الاغلب فيها انثيت للمذكر اذا مع ما واحد المعدود
منه مذكر لما سياتي ان الاعتبار بالمفرد نحو قوله تعالى الا يكلم الناس ثلاثة ايام وثلاثة
طلحات ولانظر الى تانيث لفظ مفرده وهو ما استعرفه الا ان حذف المعدود فيجوز التذكير
نحو قوله تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا اي عشرة ايام وفي الحديث الصحيح بني

الاسلام

الشيء

ة بدل
الاسما

نعناء

الثماعشرة كلمة واحد العشرة
ومائة والف وما عداها وان كانت
غير متناهية فيتفرع عنها

اما

عشر

بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا
صار المذكر فجر رجال موتنا

اشف مع المذكر

كما مر

وهو طلحة لما

الاسلام على خمس اي صوم الأوّار كان ومن صام رمضان واتبعه بست من شوال وحكى الكسائي عن
ابي الجراح صمنا في الشهر خمسًا وادعى بعضهم ان ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ويقابله قول
الزمخشري تقول صمت عشرًا ولو ذكرت خرجت عن كلامهم وقيل بالاستقراء التاريخ الاقتضاء
بالليالي عن الايام التزم في غير بشرط امن اللبس كالاية واتى بقوله بجوز الى ان الافصح هو
التانيث فتقول صمت خمسة اي خمسة ايام وذكرت مع المونث اي مع ما واصل مونث
حقيقة نحو ثلاث قينات او مجاز نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال والفرق في هذا الحكم
كما اقتضاه اطلاقه في غير العشرة كقولك خمسة عشر عبدًا وخمس عشرة امراة او معطوفا
عليه كعقد نحو ثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امراة وكان حق هذه الاسماء ان
تستعمل بالتاء مطلقا لان مسماها وهي الثلاث اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة والاصل
ان يكون بالتاء لتوافق الاسماء التي بمنزلتها ولكن اراد والتفرقة بين المذكر والمونث فجاءوا
بعدد المذكر لكونه اصلا بالتاء على القياس وبعدد المونث بغير تاء على غير قياس عكس ما التزموا
المبتدئة فاستفدت الاثلاثة الفاظ جاءت على لفظ الذوات والانفس والاعين
جمع ذات وعين ونفس كل منها موضوعة للمونث فاتيت بالتاويل بالاشخاص لقوله
ثلاثة انفس وثلاث ذوده لقد جار الزمان على عيالي وجاء تذكيرها قالوا ثلاث
اعين وثلاث ذوات وقضيته كلامه ان تاويل المونث بالمذكر ليس بشرط لا يجوز فيما عدد
هذه الثلاثة المستعملة كما انه لا يجوز عكسه ايضا وهو تاويل المذكر بالمونث فيذكر الا في
الضرورة كقول عمر بن ابي ربيعة وكان مجيء دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان
ومعصر وقوله وان كلانا بهن عشر بطن وانت بريء من ثنا يلها العشر بتاويل الشخوص
بالجواري والابطن بالقبايل فاسقط التاء كما اول الانفس في الاولبالاشخاص فاشبهوا وهذا الذي
اقتضاه كلامه في النوعين هو مذهب ابن عصفور فانه قال لما عدا ذلك لا يحمل على المعنى الا في
الضرورة وقال في التسهيل يرجحا اول مذكر بمونث ومونث بمذكر فجوز بالعدد على حسب التاويل
انتهى وهو يقتضي اطراده في غير الضرورة والمعتبر في التانيث والتذكير في العدد اذا
كان جمعا حال المفرد فيما يستحق ضمير لحال الجمع فتقول ثلاثة دبرات وثلاثة سخلات
وثلاثة بنات عرس واربعة بنات اوبر بالتاء في الجميع لان مفردها وهو دبر وسخل وابن
وابن عرس وابن اوى مذكر ولا يقال ثلاث سخلات خلافا لاهل بغداد فانهم يقولون ثلاث حمامات
فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي بغير تاء وان كان لواحد مذكرا وقاس عليه ما كان
مثله ولم يقل به الفراء والعرب على قولك بالتاء ذكر في الارتشاف ثم ليس المراد بحال المفرد حال
لفظه حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء لان معناه حتى يقال ثلاث اشخاص بتركها
ايضا تريد نسوة بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما
تقول طلحة خضرم وهند شخص جميل التذكير فيهما فتقول ثلاث طلحات ثلاثة اشخاص
بالتاء فيهما فاما قوله وان كلانا بهن عشر بطن وانت بريء من ثنا يلها العشر وقول
عمر بن ابي ربيعة فكان مجيء دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فاتصل
باللفظ ضرورة كما مر والذي سهل ذلك في بيت عمر قوله كاعبان ومعصر فاتصل

من الثلاثة والتسعة وما بينهما بين ان يكون مفردة كحمار وحمر ومركبة مع العشرة نحو

واخواتها نحو

من المونث نحو

ودبرات نحو

تقول ثلاث سخلات ثلاث حمامات وابيت

باللفظ ما يعضد المعنى ومع ذلك فليس بقياس مطرد خلافا لابن مالك كما مرّ وغير الجمع من اسمي
الجمع والجنس تعتبر حالة لاحال مفرده فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فتقول ثلاثة من
الغنم بالتاء لانك تقول غنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لتقول بط كثير بالتاء
وثلاثة من البقر وثلاث لان البقر يذكر ويونث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت
ومثله النخل قال تعالى اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وتقول في اسم الجمع عندي ثلاث من الابل وجوا
وبنو تميم يذكرون اسم الجنس والحجازيون يونثونه للالفاظ اسم تذكير ما فقط وهي الموز والعنب
والتمر والرطب والكمثرى والبطيخ والخيار اسم تانيثها فقط قال الخليل هما لفظان لا ثالث لهما
البط والنخل واسم الجمع ما كان بينه وبين واحده تاء التانيث نحو تمر وتمرة ونخل ونخلة وما كان
كما قاله المصنف حواشي التسهيل والمعتبر في التذكير والتانيث المعدود اذا كان صفة حال
الموصوف المنوي لا حال الصفة فتقول ثلاثة ربعات بالتاء حال كونك قاصدا ذكور اي
رجالا ربعات وبتركها ان قدرت نسوة وهذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لان
الدابة صفة في الاصل فكانهم قالوا ثلاثة احمرة دواب وسمع ثلاث دواب ذكور بترك التا
لانهم اجروا الدابة مجرى الجامد ولا اجرى لها على موصوف وقال تعالى من جا بالحسنة فله عشر
امثالها اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لقيل عشرة لان المثل مذكر والواحد والاثنان واسم
الفاعل المصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما كثنان وعاشر وثالث ورابع الى عاشر مفردا كان
او مركبا يجري على القياس في التذكير والتانيث فيذكر مع المذكر احد واثنين وثالث وثانى عشر
ويونث مع المونث كواحدة واثنتين وثانية وعاشرة وثالثة وثالثة عشر كما في ضارب وضاربة
وانما قال ﷺ تنبيها على ان ما دونه وضع سماعا ولا لامر على صيغة فاعل فقيل واحد قاله احرة
وكذا اي كما للواحد والاثنين في الجريان على القياس في التذكير والتانيث العشرة اذا ركبت
مع العدد ما عدا قصد التعيين واحد واحدى واثنان واثنتان وثلاث الى
تسعة في التذكير وتسع في التانيث وان لم يقصد التعيين فيهما فهو بضع وبضعة بخو بضعة
عشر رجلا بضع عشرة امراة وهما مترددان بين تسعة وما دونها الى الثلاثة لانهما يطلقان
في اللغة على ثلاثة الى تسعة وقد روي ان ابا بكر رضي الله عنه اجاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
حين نزول سورة الروم فقال كم البضع فقال ابو بكر من الثلاث الى التسع ولا يقال في شيء
من هذه نيف الا وبعده عشرة او عشرون او بعض اخواتها فاذا ركب مع العشرة جرت على القياس
نحو احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة وخمسة عشر عبدا وخمس عشرة امراة وبضعة عشر رجلا
وبضع عشرة امراة ولم تجمعوا في ذلك بين علامتي تانيث فان قيل اضعشرة فيه علامتا تانيث
قيل قال ابن مالك هما مختلفتا اللفظ والمعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى فلان الف احد
دالة على التانيث وتاء عشرة دالة على التذكير قال المرادي ويفهم منه الجواب عن جمع العلامتين
في اثنتا عشرة قال في التسهيل وربما قيل واحد عشر وواحدة عشرة وواحدة عشر قال المرادي
وهو على اصل العدد لانهم اذا عدوا قالوا واحد واحدة والجواب عن الجمع بين علامتي
التانيث في واحدة عشرة باختلاف معنييهما كما مرّ فان افردت جرت كما مرّ وكذا الوظيم العاطف
لزوال التركيب واعراب الجزئين ح تقول عندي ثلاثة وعشرة ان اردت المذكر وثلاث وعشران

ادرت

اردت المونث وما بعدها من الاعداد وهي العشرون واخواتها الى التسعين فلا تختلف
حالها مع المذكر والمونث تقول عشرون عبدًا وعشرون امرأة واما المائة فلا تفارق التانيث
سواء كان المعدود بها مذكرًا او مونثا كما بينا في رجل ومائة امرأة كما ان الالف لا تفارق التذكير كذلك
نحو الف رجل والف امرأة هذا هو الكلام على الاعداد باعتبار التذكير والتانيث واما
الكلام على تمييزها فمنها ما لا يحتاج لتمييز البتة وهو الواحد والاثنان فلا يقال واحد رجل
ولا اثنان رجلان استغناءً بقولك رجل ورجلان لان فيهما الجنس والعدد فاما قولهم كان
خصيبًا من البدء الظرف عجوزا فيه شنا حنظل فضرورة وما عدا هما من الاعداد يحتاج
للتمييز لانه ليستفاد العدد والجنسية الا من العدد والمعدود جميعًا فقولك ثلاثة
مثلا يفيد العدد دون الجنس ورجال بالعكس فاذا قصدت الافادة بين جمعتها وينقسم
الى ثلاثة اقسام ما تمييزه مجموع مخفوض وهو العشرة والثلاثة وما بينهما وما تمييزه مفرد
مجرور وهو المائة فما فوقها وقد تكلم على ذلك المصنف في باب التمييز بما اغناه عن اعادته
هنا ثم اخذ في بقية احكام العشرة اذا ركبت مع النيف فقال ويجب تاخير ما اي العشرة
عنه اي عن النيف ويجب فتحها على البناء والاصل العطف فحذف العاطف وبني الاسمان لتضمن
معنى حرف العطف وكان الحركة فتحة طلبًا للتخفيف فان ظهر العاطف زال التركيب واعرب
الجزآن تقول عندي ثلاثة وعشرة ان اردت المذكر وثلث وعشر ان اردت المونث ويجب
تسكين شينها في لغة اهل الحجاز مع التانيث كما في التسهيل فتقول ثلاث عشرة وبضعة عشرة
امرأة بتسكين الشين واما مع المذكر فتفتح فتقول ثلاثة عشر وبضعة عشر بفتح السين
فاطلاق المصنف غير سديد ويجب كسرها في لغة بني تميم فيقولون ثلاث عشرة او بضع عشرة
بكسر الشين وعلى لغتهم قراءة بعضهم فانفجرت منه اثنتي عشرة وقد تفتح قراءة الاعمش اثنتا
عشرة بالفتح وربما سكنت عينها قراءة يزيد بن القعقاع احد عشر كوكبًا بتسكين العين وقراءة
هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرًا بسكون العين وفيها الجمع بين ساكنين على غير حدهما
ومنهم من يسكن الها في احد عشر يجب النيف على البناء لتركبه مع العشرة وتضمنهما معنى
حرف العطف واجاز الكوفيون اضافة النيف للعشرة الا اثنا عشر واثنتا في التركيب
فيعربان كالمثنى عند الجميع كما مر لوقوع ما بعدهما موقع النون ولذلك لا يضافان كما
سياتي وذهب ابن درستويه وابن كيسان الى انهما مبنيان كالباقي ويدل للاعراب كونهما بالالف
رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا ولو كانا مبنيين لكان بالياء على كل حال ولم يوجد شيء من الاسماء
المتاة قد ركب مع غيره من الاسماء وعشر وعشرة مع اثنان واثنتان بخلافهما من البناء
على الفتح لتضمن معنى حرف العطف وقيل لوقوعهما موقع النون والالف الثماني بيا زايدة
وهو اسم جرى في اعرابه مجرى المنقوص فتقول جاءني ثمان كقاض ومررت بثمان ورايت ثمانيًا
تثبت ياؤه في التركيب وهو الوجه كما تفتح صدر عجز من المركبات وتقول ثماني عشرة بفتح الياء
كما تقول احد عشر او تسكن ياؤه نحو ثمان عشرة بسكون الياء كما سكنت يا معدي كرب لشبهها عند
التركيب بادرديس وقد تحذف ياؤه مع كسر النون لانها زايدة وبقيت الكسرة
دليلا عليها نحو ثمان عشرة او مع فتحها اي النون لانها لما كانت تحذف في الافراد

فتح ع

كان لاخر النون فجعلت فتحة بنا للتركيب عليه ويضاف المركب من الثمانية والعشرة غير
المصدر باثنى واثنتى فيقال هذا احد عشر زيد وكذا الباقى من المذكر والمؤنث
نحو ثلاث عشر تمن وثمانى عشر تمن بخلاف المصدر باثنى واثنتى فلا يضاف لا يقال اثنا عشر ك
واثنتا عشر ك لان عشر بمنزلة نون اثنين ولا يكون مضافا مع وجود نونه فان حذفت
عشرا واضفت التبس باضافة اثنين بلا تركيب فيبقى بنا وهو اى بنا ما اضيف من ذلك
كما كان عليه قبل الاضافة فتقول خمسة عشر ك بفتح الجزئين عند البصريين كما تقول عند دخول ال
لخمسة عشر بفتحهما باجماع وقد يعرب فى عجزه وهو الجزء الثانى مع بقاء الاول على الفتح كما فى
بعلبك حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب وقال هى لغة ردية نحو هذا احد عشر ك مع احد عشر ك بالرفع
الآتى الاول وكسر الثانى واجاز الاخفش القياس عليه وزعم ابن عصفور انه الاصح وان بنا
الجزئين معا ضعيف او تجرى مجرى ابن عرس فيضاف الصدر الى العجز حكى الفراء انه سمع من اعرابى فصيح
الاسدى واعلى الهجيم العقيلى ما فعلت خمسة عشر ك وابيت الفراء ذلك قياسا مطردا ونسبه ابن
ابن عصفور سيبويه الى الكوفيين ومرة الى الفراء واجاز الكوفيون هذا الوجه دون اضافة كما قال المم
تمسكا بقوله كلف من عنائه وشتى تذه بنت ثمانى عشرة من حجته وبفرد فاعل المصوغ من اثنين
وعشرة وما بينهما ليفيد الاتصاف معناه مجردا فتقول ثانى وثالث ورابع وعاشر ك
توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع او يضاف امّا الى اصله وهو الاشتق
منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير فتقول خامس خمسة اى بعض جماعة
منحصرة فى خمسة وكذا عاشر عشرة اى بعض منها فلهذا امتنع اطلاقه بهذا المعنى على
البارى تعالى فلا يقال فيه ثالث ثلاثة ولا رابع اربعة لانه ليس من جنس الكميات تعالى
لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة او الى غير اصله وهو ما دونه لافادة التصيير نحو هذا
رابع ثلاثة اى يصير هو بنفسه اربعة ولهذا صح اطلاقه على البارى تعالى بهذا المعنى كما قال
ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم وجاز فيه ايضا غير الاضافة كما اشار اليه بقوله او ينصب
ما دونه اى دون اصله الذى اشتق منه لافادته معنى التصيير كما ذكرنا فتقول هذا رابع ثلاثة
اى جاعل الثلاثة بنفسه اربعة كما يجوز ان يجعلهما فى جاعل كخيرهما من اسم الفاعل العامل كهذا
ضارب زيدا وعمرا امس ولا يستعمل هذا الاستعمال اثنان فلا يقال ثانى واحد ولا اثنان واحدا واجاز
بعضهم وقد حكاه عن العرب الكسائى والجوهرى وهو قضية اطلاقه هنا وافهم تقييد النصب بقوله
ما دونه انه لا ينصب اصله بل يجب اضافته اليه كما تجب اضافة البعض وزعم الاخفش وقطرب
والكسائى وثعلب انه يجوز نصبه اياه على معنى مُتمم ثلاثة ومُتمم ثلاثة وكذا الباقى فيعمل كما يعمل
متمم وزعم ابن مالك انه جائز فى ثان فقط فيجوز ان اثنين ان العرب تقول ثلثت الرجلين
اى كنت ثالثهما وقد اقاد كلام المصنف بالاختصار صحة استعمال فاعل مضافا للاصل وما دونه
ووجوب اضافته الى الاول وجواز مع النصب فى الثانى فافهمه ويقال فى نظير ثانى اثنين
من المركب اذا استعمل اسم الفاعل مع العشرة ليفيد معنى ثانى اثنين وهو انحصار
العدة فيما ذكر فلك فيه ثلاثة اوجه امّا ان تأتى باربعة الفاظ اولها الوصف مركبا مع
العشرة والثانى ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة فتضيف جملة التركيب

الاول

الاول الحالة الثانية فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر وتاسع عشر تسعة عشر وفي المونث تاسعة عشرة تسع عشرة او تحذف عشر من الاول وحده استغناء بالثاني وتعرب الاول والزوال التركيب وتضيفه الى التركيب الثاني فتقول ثالث ثلاثة عشر وتاسع تسعة عشر او تحذف عشر من الاول مع تنيف الثاني فيقال الثالث عشر وتاسع عشر ولك في هذا الوجه ثلاثة اوجه احدها ان تقر بهما لزوال المقتضي للبناء فيهما فتجري الاول بمقتضى حكم الاول وتجري الثاني بالاضافة الثاني ان تعرب الاول وتبني الثاني حكاه الكسائي وابن كيسان وابن السكيت ووجهه انه قدر احذف من الثاني فيبقى البناء بحاله ولا يقاس على هذا الوجه لقلته الثالث بناؤهما معًا لحلول كل واحد منهما محل المحذوف من صاحبه قال المرادي وهو الاعرف وقال في الاوضح انه مردوح لانه لا دليل ح على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الاول لم يذكر ابن مالك ولا ابنه هذا الاستعمال الثالث بل ذكر بدله انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناؤه صدر وذكر ان بعض العرب يعربه والتحقيق ما ذكرناه كما قال في الاوضح وقد يستعمل مع العشرة لافادة معنى اربع ثلاثة فتاتي ايضا باربعة الفاظ ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول اربع عشر ثلاثة عشر اجازه لك سر ومنعه بعضهم وعلى الجواز يتعين بالاجماع ان يكون التركيب في موضع خفض ولكن تخفض عشرة من الاول وليس لك مع ذلك ان تحذف التنيف من الثاني للالباس فاعلم انه مستعمل مع ما دونه وقد يستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدًا بمصاحبة العشرة فتقول حادي عشر بتذكيرها وحادية عشرة بتانيثهما وكذا تضع بالبواقي وكذا اللفظين مع المذكر ومونثهما مع المونث تقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة وحيث استعملت الواحد والواحدة مع العشرة او مع ما في معناها كالعشرين فانك تقلبهما الى موطن لامهما وتصيرهما ياء فتقول حاد وحادية وتعطف العشرون واخواتها على التيف التسعة او التسع فما دونها في التنيف او البضعة والبضع في غير التنيفين كما مر يقال عند عدم العطف ثلاثة وثلث ختمة ذكرها صاحب التسهيل وغيره في هذا الباب في التاريخ يؤرخ بالليالي لسبقها والتاريخ عد الليالي او الايام بالنسبة الى ما مضى والى ما بقي من سنة او شهر وارخ وورخ لغتان فيقال اول الشهر كذا لاول ليلة منه او لغرته او مستهله او مهله وكذا في اول شهر كذا هذا ان ارخت ليلا فان ارخت نهارًا قلت ليوم مضى او يومين قلت ليومين مضيا وانما قيل خلون لان التقدير لثلاث ليال خلون وكذا العشر فالعدد مضاف الى معدود جمع قلة ولو ظهر لكان النون احسن من التاء كالاجذاع انكسر ثم بعد العشر يقال خلت الى النصف من كذا فتقول لاحدى عشرة خلت وهكذا اربع عشرة خلت وانما قيل خلت لان التقدير لاحدى عشرة ليلة فلو ذكر المميز لكان الفعل كذا ولو قلت خلون مراعاة لعدد جاز الا ان الاجود خلت لانه جمع كثرة بخلاف الثلاث واخواته ولذا كانت النون هناك حتم وكان العكس هنا فكل منهما بخلاف الاخرى فيقال لليلة خلت او بقيت وكذا نحوه وتقول للاربع عشرة خلون او بقين وكذا نحوه وبعد اربع عشرة كب لنصف شهر وهو اجود من خمس عشرة خلت او بقيت ثم لاربع عشرة بقيت الى عشر بقين الى ثمان بقين وهكذا لليلة بقيت والهلال في اربع عشرة

العوامل م

الثاني م

يعمل الثاني عمل المستعمل مع ما اشتق منه او مع ما دونه الا لو حذف التنيف من الثاني

الا لو حذف التنيف من الثاني

ثالث عشر ثلاثة عشر وتاسع عشر تسعة عشر وفي المونث تاسعة عشرة

بقيت وعشرة بقين كما مرّ في خلت وخلون وهكذا في التسهيل قال ابن عقيل وقضيته انه
انما يورخ في النصف الاول بما مضى لانه محقق بخلاف ما بقي والاكثرون يورخون بالقليل
فيما مضى او بقي فاذا تساويا فالخيار ثم اذا ارخوا بما بقي منهم من يتحفظ فيقول ان بقيت
ومنهم من لا يتحفظ ثم لاخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه ثم لاخر يوم منه او سلخه او انسلاخه
وقال بعض المغاربة المنسلخ اخر يوم من الشهر باب فيما لا ينصرف وتسمية هذا
كما مرّ في المعربات هو المشهور كما قال المص وهو باب متسع الاطراف حتى افرده بعضهم بالتصنيف
ويسمى ايضا باب ما لا يجرى وترجمته بباب منع الصرف كما في التسهيل انسب بقول المص موانع
الصرف اي صرف الاسم والصرف على مقتضى ما حدّ النحاة ما لا ينصرف حيث قالوا ما لا يدخله
التنوين والكسر للعلتين على ما نقله الرضي عنهم عبارة عن التنوين والكسر معًا لانه لما شابه
الفعل حذف منه معًا وعند المحققين منهم عبارة عن التنوين فقط كما صرح به في الاوضح
في الباب المذكور قالوا لان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه
التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم واصل الفعل البناء فجعلوا منع الصرف
عبارة عن حذف التنوين قالوا ثم تبعه الكسر لضرورة ان الاسم غير منصرف وقرروا هذا بانه
لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه
لتبعية التنوين لا بالاصالة وعلى ما حدا ابن الحاجب والمص في الاوضح ما لا ينصرف ما فيه
علتان من علل تسع او واحدة منها تقوم مقامهما يكون الصرف كما قال الرضي عبارة عن تغيري
الاسم عن الشبهين المعتبرين وعن التسبب لقيامهما مقامهما فعلى هذا يكون ما دخله الالف
واللام او الاضافة مع بقاء العلتين فيه كالاحمر واحمركم غير منصرف لوجود العلتين فيه
وهو ما صححه المص في شرح اللمحة وجرى عليه فيما مرّ اول الكتاب وعلى التعريف الاول يكون
منصرفا سواء قلنا ان الصرف هو التنوين فقط لانه لم يوجد فيحذف كما في المثنى والجموع
مع اجتماع الشبهين نحو احمران واحمرون او قلنا هو الكسر والتنوين معًا لانهما لم يحذفا
ولا احدهما والاضافة تمنع الصرف كما قاله الرضي وكذا ما دخله التنوين والكسر
للتناسب والضرورة غير منصرف على مقتضى تعريفهما وعند غيرهما منصرف وعليه جرى
المص فيما سيأتي وكذا نحو هند اذا صرف فقضيته تعريفهما انه لا يكون حينئذ منصرفا
لبقاء العلتين فيدخل في تعريفهما فلا يكون مانعا بخلافه على التعريف الاول الا ان
يجاب بان نحو هند انما ينصرف اذا اعتبر مقاومة خفة سكون الوسط لاحدى العلتين
فكان احدهما في حكم العدم فلا يكون فيه علتان معتبرتان والمراد ذلك كما يشير اليه
قوله في شرح اللمحة في تعريف ما لا ينصرف ما فيه علتان على وجه مخصوص وهذا احسن
تعريفا انه ثم هذا التنوين الذي لا يجامع المنصرف هو تنوين التمكين اما تنوين العوض
فيدخله كما في جوار وغواش على ما ستعرفه وكذا تنوين المقابلة كمسلمات علما لامرأة كما قاله
في شرح اللمحة واعلم انه انما يمتنع الاسم من الصرف اذا شابه الفعل ومشابهته له على ثلاثة
اضرب احدها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل صوكما في اسماء الافعال فينبغي الاسم نظرًا
الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عملة ثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث

تركيبه

الاعراب ح

لم ح

يدخل غير ح

تركيبه من الحروف الاصلية ومشابهته في شيء من المعنى كالوصف والمصدر فيعطى عمل
الافعال التي يجيء معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء لتطفل بعضه وهو المضارع
على الاسم في الاعراب فلا يبنى فيه لأن قوى المشابهة للافعال الذي معناه معنا ما سوا
وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه
بعيد لكونه فرعا من جهتين من الجهات اللاتي ذكرنا مختلفتين بان يكون مرجع احدهما
اللفظ والاخر المعنى ومن جهة واحدة تقوم مقامهما كان الفعل فرع على الاسم من
جهتين مختلفتين كذلك فرعية من جهة اللفظ بتسبب اشتقاقه منه على الاصح الذي
عليه البصريون ومن جهة المعنى من حيث افتقار اليه ذلا بد لكل فعل من فاعل فلا يحمل
شبه الاسم للفعل بحيث يحمل عليه الحكم الا اذا كانت فيه الفرعية كما في الفعل وح يفعل
فيه ما يفعل في الفعل فلا يدخله الكسر ولا التنوين كما لا يدخلان الفعل فلو كانت الفرعيتان
من جهة اللفظ فقط لم يمنع الصرف فالاول كاجمال تصغيرا جمال جمع جمل لان المصغر
فرع المكبر والجمع فرع المفرد وكل منهما راجع الى اللفظ فقط والثاني نحو حايض فان الصفة
فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير وكل منهما راجع الى المعنى فقط وانما لم يبن الاسم
اذا شابه الفعل من جهتين مختلفتين كما ذكر لضعف هذه المشابهة مع ضعف الفعل
في البناء ولا يعطى لها عمل الفعل ايضا لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول
وهو خلو منه بل تنزع هذه المشابهة علامة الاعراب وهو التنوين فيكون اسما معربا
بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول اذ يتنزعان معا على ما هو يسمى منكحا غير ما مكن
وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يمتنع بفرعية من جهة
واحدة لانه لا يلزم مخالفة الاصل اذا الاصل في الاسماء الصرف والاسماء التي تشبه الافعال
من وجه واحد كثيرة فيكون اكثر الاسماء غير منصرف ولان العلة الواحدة ليس لها من
القوة ما يخرج الاسم عن اصله الا اذا قامت مقام اثنتين ويشهد لذلك ببراءة الذمة
حيث كانت هي الاصل ثم لم تقم مشتغلة الا بشهادة عدلين فان قيل اذا شابه الاسم غير
المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس قلنا
الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل فاعطى حكمه وليسر ذلك لمطلق المناسبة بينهما
حتى يلزم التحكم ويضرب في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهة لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة
الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا فيعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة
الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات او بغير ذلك من وجوه الشبه السابقة في باب
المعرب والمبني تخرج الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه وهو ما هو فلم تكف ادنى مشابهة
لاجل الاسم بخلاف مشابهته للافعال لتمكن الحرف ورسوخه في باب البناء دون الفعل
واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف
في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب واذا شابه الاسم كالمضارع اعرب كما مر فظهر
ان الاسم قد شابه قسيمه الفعل والحرف وكذا الفعل شابه قسيميه واما الحرف فيشابه
الفعل فقط افاد ذلك المحقق نجم الدين ابو القاسم الرضي رحمه الله ثم الاسم الذي

اذا لمعنى فقط ع

ع بعد المشابهة

معنى ع

لا ينصرف نوعان ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيآن ما فيه الف التانيث وصيغة منتهى الجموع وما يمتنع لعلتين وهو قسمان ما يمتنع صرفه معرفة وينصرف نكرة وهو ما تكون العلمية احدى علتيه وبما فيه مع العلمية التركيب والعدل والزيادة او العجمة او الوزن او التانيث ولو بالف الالحاق فهي في حكم الف التانيث كما سياتي وما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وفيه مع الوصف الزيادة او الوزن او العدل كما سياتي

وذلك سبعة

ث

تسعة

تفصيل ذلك لمجموع الموانع لصرف الاسم تسعة هي الجمع ووزن الفعل والعدل والتانيث والمعرفة والتركيب وزيادة الالف والنون والوصف بجمعها تولد اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ، ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ، وهو اعذب وارق كما قال في شرح اللمحة من قول ابي حيان انث وزد واجمع وزن وعرف واعدلوا عجم وتركب وصف ، مع في قوله وتركب زاد خال اللام في امر الخاطب وهو شاذ واحسن كما قال في شرح القطر من قول الاخر وهو الذي اورده في متن القطر وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا واحسن الجميع ما اورده العلامة الجوجري لنفسه في شرح الشذور جمع ووزن وعدل ووصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها ، لتصريحه باسآء الموانع بخلاف ما قبله فان بعضها او كلها لم تذكر الا للمشاركة في الاشتقاق وعبارته صريحة في انحصار الموانع في التسع المذكور وعليه الجمهور وقيل هي اكثر من ذلك وقيل هي اثنتان وقيل غير ذلك ولا يرد على الحصر المذكور احدى العلتين في نحو ارطى وهي الف الالحاق لانها محمولة على الف التانيث ولا في نحو حمدون وهي شبه العجمة لانها محمولة على العجمة ولا نحو اجمع وهي شبه العلمية لان تعريفه محمول على العلمية كما ستذكر ذلك كله صريحا ومن هنا يعلم ان الانحصار في التسع تقريب لا تحقيق كما قال ابن الحاجب وهذا القول تقريب وتسمية التسع المذكورة موانع كما ذكر المص هنا اولى من تسميتها عللا لما فيه من النجوز لان العلة في اصطلاح اهل النظر هي الموجب وليس معنى قول النحاة وامثالهم من الادبآء الشيء الفلاني علة لكذا انه موجب له بالمعنى الذي اصطلح ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الحكم وذلك ومن هنا قيل ان العلل العربية مناسبات تذكر بعد الوقوع فعلى تسميتها بالموانع يكون الحكم في غير المنصرف هو نفس الجر والتنوين لانه المنتفي بوجودها اذ المانع في الاصطلاح ما يلزم من وجوده العدم وعلى تسميتها علا فلا يكون الحكم هو سقوط الكسر والتنوين لانه ثبوتي مقتضى العلتين اذ الحكم في الاصطلاح ما توجد العلة على ان تسمية كل واحد منها علة وسببا وما نعا مجاز اذ كل واحد منها جزء لعلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع العلتين او واحدة منهما تقوم مقام مجموعهما مع شرط كل واحد منهما كما ستعرفه وكذا تسمية الواحد مانعا والمانع حقيقة انما هو المجموع وكل منها جزء المانع واما فرعية هذه العلل المذكورة كما اشرنا اليه فلان الجمع فرع الافراد ووزن الفعل فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اولى زيادة كزيادته لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره والعدل فرع بقآء الاسم على حاله والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتركيب فرع الافراد

الشيء وذلك

نحو

علا

نحو

والالف

والالف والنون فرعا الفي التانيث كما سياتي ط ومما تدل عليه العجمة في كلام العرب فروع العربية والاصل في كلام العرب ان لا تخالطه لسان اخر والوصف فرع الموصوف وههنا فروع اخر لم يعتبر وا كون الاسم منصرفا ومنسوبا وغير ذلك مما لا يحصى قال الرضي وذلك اختيارهم بلا علة تخصصه ثم نشر المص الموانع المذكورة على ترتيبها في البيت الذي ورده ممثلا لكل نوع منها بما هو موجود فيه من الاسماء مع شرطه المعتبر في تاثيره لجامعة العلمية المشروطة لبعض الموانع والوصفية المشروطة لبعض اخر فمن ثم لم يخل للتعريف والوصف لتكررهما في امثلة البقية الى تمثيل لهما على الانفراد بل اشار الى بقية التسعة على ترتيبها المذكور فاشار بكاف التمثيل ولا الى مثال الجمع المشار اليه بقوله في اول البيت اجمع وهو قسمان احدهما ما اوله مفتوح وثالثه الف بعدها حرفان او يعبر عنهما بوزن مفاعل ومفاعيل وثالثة الف بعدها ثلاثة احرف اوسطها ساكن كدنانير ومصابيح ويعبر عنهما بموازن مفاعل ومفاعيل الموازنة في الحركات والسكنات لا في الحروف وانه لا يشترط ان يكون مبدوءا بالميم كما ذكر بل قد يكون غير مبدوء بها كما ذكرناه والثاني اليه اشار بعادة كاف التمثيل ثانيا الى وزن الفعل وتاثيره في منع الصرف بانه يكون مع العلمية كاحمد وثاقب يكون مع الوصف نحو احمر فلذلك اورد مثالين وسبق ان المراد بوزن الفعل ما يعم من صيغ افعل وغيره كضرب لا كما يوهمه كلام من خصوص افعل واشار بعادة الكاف ثالثا الى العدل وهو كما قال الرضي خروج اللفظ عن ما الاصل فيه ان يكون من الصيغة واستلزام كلمة اخرى فيشتمل جميع ما قيل انه معدول عما سيذكر وتاثيره تارة مع الوصف واخرى مع التعريف وقد مثل المص لكل من النوعين فالاول كاخر جمع اخرى مونث اخر بفتح الخاء واخر افعل تفضيل بشهادة الصرف نحو اخر واخران واخرون واخر واخرى واخريات واخر مثل افضل وافضلان الى اخره فمعنى جاءني زيد ورجل اخر رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل عن التفضيل الى معنى غير ملتفت فيه فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا يقال جاءني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى فلما خرج اخر وسائر نظائره عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من الاضافة او اللام وطوبى بالمجرد من اللام والاضافة مما هو كرجل اخر ورجال اخرون وامراة اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر بخلاف التفضيل فانه اذا استعمل مجردا عن اللام والاضافة لزم الافراد والتذكير كما مر فهو معدول عن ما كان حقه ولازم في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا لتاديته عن معنى التفضيل المستلزم لاحدها لصيرورته بمعنى غير كما ذكر ولا يدعى انه معدول عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين هكذا افادة المحقق الرضي وقد استدل على احدها عينا وهو العدل عن ما اصله الالف واللام وهو صريح كلام المص في شرح التعطيل بانه انما يثنى ويجمع عند عدم الاضافة اذا كان بال فلي عومل معاملة ما هي فيه من التثنية والجمع ولم يعامل معاملة المجرد في الافراد دل على انه عدل به عن الاخر بالالف واللام فمنع الصرف للصفة والعدل قال الله تعالى فعدة من ايام اخر وزعم ابن الحاجب بانه يلزم عليه كون اخر معرفة لان كل معدول عن معرفة يقصد به قصد تلك المعرفة واما اخر جمع اخرى بمعنى اخرة مونث اخر بكسر الخاء فهو مصروف لانه غير معدول قال في الاوضح وانما خص النحويون

فلا مر

الالف منهما مكسور لفظا كما ذكر او تقديرا كما اذا كان احد الحرفين بعدها مدغما كدوابة وشبهه بخلاف ما اذا اريد بهما بالحروف ومنع ما علل ومنا عجل ونحوه

كمساجد ودراهم والثاني ما اوله مفتوح

اخر بالذكر لان في اخر وزن الفعل وفي اخر الف التانيث وما اوضح من العدل واخران واخرون تعريها بالحركات فلا مدخل لها في هذا الباب واما اخر فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وانما امتنع من الصرف للصفة والوزن انتهى وكاحاد وموحد وموازنا تها اى موازنات فعال ومفعل من واحد وموحد الى رباع ومربع وما بينهما وهو مثنى ومثنى وثلاث ومثلث فالها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة للالها بمعناها وفايدتها تقسيم امر ذي اجزا على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد تكرير باطراد في كلامهم نحو قرأت الكتاب جزأ جزأ وجاء القوم رجلا رجلا وكان القياس كذلك في باب العدد فيما وحد احاد وثلاث ونحوهما غير مكرر لفظا لكن اصله مكرر ولم يجئ لفظ مكرر بمعنى ثلاث مثلا الا ثلاثة ثلاثة فحكم بانه اصله ومجئ فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة كاذكر المص متفق عليه ونص البخاري في صحيحه على انه لا يتجاوز ذلك ومذهب البصريين عدم القياس في اللفظتين ومذهب الكوفيين القياس عليهما وفصل بعضهم فقاس على المسموع في فعال وانتصر على المسموع في مفعل والاصح كما قال ابو حيان والمص ثبوت السماع في غير ذلك واليه اشار بقوله وندر خمس وعشار ومعشر ذكر هذه الثلاثة ابن مالك في شرح الكافية قال ورد غير ذلك وهو ظاهر كلام المص وقال ابو حيان الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشر فقد حكى ابو عمرو الشيباني موحد الى معشر وابو حاتم وابن السكيت أحاد الى عشار وانشد خلف الاحمر

قل لعمرو بن هند ... لطما رأيت اليوم سنا
لو رأت عيناك منهم ... فلاكنت تمنا
ومثنى القوم الى القوم ... أحادا واثنانا
وثلاثا ورباعا ... وعماسا فاطحنا
وسداسا وساعا ... وثمانا فاجلدنا
وتساعا وعشارا ... فاصبنا واصبنا
ما ترى الاكمينا ... غائرا منهم ومنا

قال الرضي ويستعمل على فعال من واحد الى عشر مع يا النسب نحو الخاسي والساعي وكون المجامع للعدل في هذه الالفاظ هو الوصف كما اشرنا اليه وهو مذهب سيبويه والخليل وقال الفراء منعت للعدل والتعريف بنية الانتهاء عنها عن الاضافة صارت كالها بالان فيها تاويل الاضافة وان لم تضف وردّ بجريانها صفة على النكرات قال تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع وقد ثبتت اضافتها قال امرؤ القيس عشر اللواتي الخ المنزعات وبالجر وفي الاوضح الها بالا تستعمل الا نعوتا كما في اية الشريفة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او اخبارا نحو الحديث صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التوكيد لا للتكثير وقد اجاز الفراء حذف هذه الالفاظ مذهوبا بها مذهب الاسماء قال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا والوجه ان لا تجري انتهى ومنع ذلك غيره كما نقله ابن عقيل الثاني وهو العدل مع التعريف اتيا بالعلمية نحو عمر وزفر علمان عدلا

عن

عن عامر وزاد وانما جعلا معدولين لان العلمية لا تستقل بالمنع فانظر والى تقدير العدل فيهما ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل كعمر وقثم وزفر وجمع وكتع فان سمع فعل مصروفا فالعدل كأدد وكذا لو وجدا بمنع مع العلمية غير العدل كطوى في لغة منصرفا وفيه مع العلمية تانيث البقعة فلا يتكلف فيه تقدير العدل عن طافر بخلاف معرفة العدل كما قال ابن مالك والمم في شرح الشذور ان يلتقي من افواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية سبب ظاهر فيحتاج حينئذ الى تكلف العدل فيه وسيأتي ان مما اجتمع فيه العدل مع العلمية فعال وامس معربا بالاضافة الى ضمير كفعل في باب التوكيد نحو جمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة للضمير كما مر معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلا اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراوات واشار باعادة الكاف رابعا الى التانيث بعلامته من التاء الملفوظة حقيقيا كان كفاطمة او لا كطلحة والمقدر نحو زينب ومثال الالف المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو صحراء ومن هذين المثالين يعلم ان منع الصرف كما يكون في الظاهر يكون في المقدر وايضا من كونهما تانيثين كالاولين من امثلة العدل يعلم ان ما مثل به للعدل والتانيث مما هو معرفة لم يقصد به التمثيل للمعرفة على عكس الترتيب لتاخرها عنهما في البيت وان صح مثالا لها كما انه لم يقصد ايضا التمثيل لها على الترتيب بمدخول الكاف في قوله ولمعدى كرب بل الاشارة بالكاف خاصا الى تمثيل ما ذكر بعدها في البيت وهو المركب المزجي الذي لم يختم بويه لسبق ما يصلح مثالا للمعرفة فلو كان تمثيلا لها لجرى التاكيد لذلك التاسيس خير منه واعراب المركب المذكور اعراب مالا ينصرف كما اشار اليه بهو الافصح فيه وسيأتي فيه غير ذلك واشار باعادة الكاف ساد سا الى الى زيادة الالف والنون وتاثيرها تارة يكون مع الوصف على فعلان مفتوح الفا كعطشان اما مضموما كعريان فونث بالتاء فيكون مصروفا كما سيأتي وامتا مكسورا فلا يوجد في الصفات وتارة مع العلمية نحو عثمان وللاشارة الى الامرين مثل بالمثالين النكرة والمعرفة ولا فرق في ذي الزيادة علما بين مضموم الفا كمثل ومكسورها كعمران ومفتوحها كحمدان واشار باعادة الكاف سابعا الى البعجة كاسمعيل وسيأتي ذكر شرائط كل من هذه الانواع السبعة وما الحق بها وقد تكررت امثلة المعرفة والصفة فيما يحتج للاعادة

فصل في احكام وشروط للعلل المذكورة ومما يذكر مع ذلك فالفا التانيث المقصورة والممدودة معرفة كان مصحوبها كسلمى وزكريا او نكرة كذكرى وصحراء مفردا كان كذكرى وجمعا كمرضى واشياء واسما كان كذكرى او صفة كسكرى وحمراء والجمع الذي لا نظير له في الاحاد العربية ويعبر عنه بالجمع المتناهي وبصيغة منتهى الجموع اي غاية جموع التكسير بمعنى انه يجمع الاسم جمعا بعد جمع فاذا وصل الى وزن مفاعل ومفاعيل امتنع جمعه تكسيرا مثل كلب فانه يجمع على اكلب ثم يجمع اكلب على اكالب ونعم على انعام وانعام على اناعم وعرب على اعراب واعراب على اعاريب ولا يجوز في اكالب ونحوه ان يجمع تكسيرا اما جمع سلامة فيجوز وان لم يكن قياسا كقوله عليه السلام لأكفن صواحبات يوسف نبه عليه الرضي واما ما اشار اليه من كون الجمع المذكور لا نظير له في الاحاد فلانه ليس لنا في العربية مفرد على هذه الزنة واما سراويل فاعجمي او عربي مفرد شاذا وجمع سروالة على الخلاف المسطور

المونث ص

اعرابه ص

مجرى ص

مرفلم ص

فيفا في المبسوطات وامّا نحو ثمانٍ وسرباعى للذى القى سرباعيته وسرجل سيّاجى طويل
وحمار حانى اى غليظ قصير فشواذ وامّا نحو الرامى والمعادى فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر
لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن وشراحيل علمين ممنوعان عن الجمع وامّا يمان وشام فالالف
فيهما عوض من احدي ياكي النسب والالف الذي هو بدل من الاخري وياء النسب عارضة
لا يعتدّ بها فى الوزن نحو حمالى وكمالى فى المنسوب الى حمال وكمال فالمنسوب الى التهامى معنى تهامه
كل منهما اى من الفى التانيث بنوعيها من المقصورة والممدودة والجمع المذكور يستقل
بالمنع من الصرف فيما هى فيه سواء كان معرفة او نكرة من غير احتياج الى مجامعة علة اخرى لقيام
كل واحد منهما مقام علتين مختلفتين واما التانيث فللزومها تاء هى فيه بخلاف التانيث
بالتاء فانك تقول فى قايمة ومسلمة قايم ومسلم اذا اردت المذكر فى المونث بها فرعية من
جهة اللفظ وهى لزومها حتى صارت كانها اصلية وفرعية من جهة المعنى لدلالتها على التانيث
الذى هو فرع المذكر واما الجمع فلان فيه فرعية من جهة المعنى وهو كونه جمعا وفرعية من جهة
اللفظ وهى كونه لا نظير له فى الاحاد وقال الجرولى فيه الجمع وعدم النظير فى الاحاد فعدم النظير
عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما فى سراويل ويشترط لتاثيره ان لا يكون فيه لها
فيخرج فرازنة وصقالبة ينصرف لشبهه بالمفرد كرابية والمصاحبل هذا الشرط ولابد منه
وكالجمع المذكر ما سمى به منه كحضاجر فيمنع الصرف كما فى الارتشاف والاوضح والبواقى وهو
المونث بالتاء لفظا او تقديرا والتسع الاخر لابد فيهن من اجتماع اثنتين منا لعلل الابد
فى كل واحد من مجامعة اخرى بعينه اولا فلا تستقل بالتاثير وحدها وافضى ما يمكن اجتماعه
منها العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والزيادة كما فى اذربيجان اسم بلد ويشترط
كون المجامع للتركيب والعجمة والتانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة العلمية على التعيين
لاغير لما من العلل فيجتمع فيها السببية والشرطية كمعدى كرب وكفاطمة وزينب وكاسمعيل
فمن ثم انصرف نحو صيخة وان كان مونثا وصولجان وان كان اعجميا ذا زيادة ومسلمة وان كان مونثا
وصفا لانتفاء العلمية فيهن التى هى شرط والمشروط لا يوثر بدون شرطه فعلم منه ان الاعجمى
والمركب والمونث ثلثتها لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة وافهم ان ما عدّاها لا يشترط فى تاثيره
مجامعة العلمية خلافا لبعضهم فى الزيادة بل يكون مع العلمية تارة ومع الوصف اخرى وهو
ثلاث العدل كمثنى وثلث والوزن كاحمد واحمر وذا والزيادة كعطشان وعثمان فما كان فيه
احد هما مع الصفة منها امتنع صرفه نكرة ومعرفة كما اشار الى ذلك فيما مرّ بالتمثيل لكل منها نكرة
ومعرفة فهذه ثلاثة انواع تنصرف معرفة ونكرة الى النوعين السابقين وهما الجمع والالف
التانيث فى خمسة وما كان فيه احدهما مع العلمية امتنع صرفه معها واذا نكر انصرف نحو رب
احمد ورب عمر ورب عثمن كما تقول فى الثلاثة التى يشترط مجامعتها للعلمية رب فاطمة
ومعدى كرب واسمعيل فهذه ستة انواع تنصرف ولا تنصرف معرفة وسابعها العلم الذى
فيه الالحاق كارطى وعلما اشار اليه بقوله وحمل الالف الالحاق المقصورة على الف
التانيث معها اى مع العلمية كارطى وعلقى علمين فالفهما ليست للتانيث بدليل ارطاه
وعلقاه فيمنع الصرف للعلمية والف الالحاق المشبهة لالف التانيث من جهة الفا زايدة

ليست

ليست بدلا من حرف ولا كون الالف مثالا يصلح للالف التانيث كارطى فانه على مثال سكرى واما
الف الالحاق الممدودة كعلباء فلا تشبه الف التانيث لان الهمزة بدل من حرف بخلاف الف
التانيث فانها غير مبدلة من شئ ولا خصوصية للالف الالحاق بذلك بل كل الف زايدة فى اخر
الاسم العلم سوا كانت للالحاق كما ذكر او للتكثير كقبعثرى فانه يحمل على الف التانيث المقصورة
كما ذكر الرضى فينصرف علما ولا ينصرف نكرة كما افاده بقوله معها وقد تبين بما ذكرناه ان
اقسام ما لا ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة وعمل تعريف اجمع واخواته مزالفاظ التوكيد
السابقة ماعدا جمعاء لاستغنايه عن ما عدا ها بقرينة ذكرها اولا على تعريفها اى على
تعريف العلمية فيمتنع صرفه للوزن وشبه العلمية عند الممتبعا لابن عصفور ومالك
ووجه الشبه جمع مذكر بالواو والنون وان تعريفها بغير اداة لفظية بل عند الاضافة
كما مر وقيل تعريفها بالعلمية فلا يحتاج الى القول بانها محمولة على العلمى وردّ بانها
جمع والجمع لا يكون علما ومن هنا تبين ان المراد بالتعريف فى المعدود فى العلل المذكورة
هو التعريف بالعلمية قال الممتبعا لان غيرها من المعارف كالمضمرات والموصولات والاشارات
لا سبيل الى دخولها فى هذا الباب لانها مبنية وهذا باب اعراب واما ذو والاداة والمضاف
فان الاسم اذا كان ينصرف واضيف او دخلته الاداة اجر بالكسرة كما مر فاستحال اقتضاؤها
منع الصرف الذى هنا الكسر فلم يبق الا تعريف العلمية وما حمل عليها كما ذكر قال الرضى وانما
اعتبر الخليل فى اجمع واخواتها تعريف الاضافة فى منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض
المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف ويحمل نحو حم كطس ويس مما الف من حرفين من
حروف الهجاء وكان موازنا للمفردات كهابيل وقابيل وسمى به كما اذا جعلت اسما للسورة
او لغيرها ووقعت فى التركيب نحو ليس بالغ فى قراءة بعضهم كما سيأتى واما اذا سردت على نمط
التعداد فلا يكون معرفة كما مر فى باب المعرب والمبنى فلا تدخل فى هذا الباب فان هذا باب
اعراب ويحمل نحو حمدون كحمدون مما فى اخره نون وواو يعتضمه على الاعجمى وفاقا لس فى
الاول وهو موازن فاعيل من الحوليف من حرفين فانه نص على اعرابه اعراب ما لا ينصرف قال
سوا جعلته اسما للسورة او اضفته اليه للعلمية وشبه العجمة لان مثل هذا الوزن لم يوجد
فى لسان العرب بل هو فى الاوزان الاعجمية حكى الشيرازى ان بعضهم قرأ يس بالفتح فخرج
كما ذكر فى الارتشاف وغيره على انه منصوب بفعل مضمر اى اذكر يس وحذف التنوين لمنع
الصرف قال فى الارتشاف لا رعلم عجمى او على ان يس مبنى على الفتح وقال ابن وليس بناء
تركيب انتهى ويحتمل ان الحركة هى كما ذكر الامام فى التفسير الكبير فقالوا لو كان تقدير
مجرور باضمار الباء القسمية فقد جاء عنهم الله لافعلن غير انها فتحت فى موضع الجر لانها
غير مصروفة وبيناكد هذا بما روى بعضهم ان الله اقسم بهذه الحروف انتهى فان قلت
اذا كان العوائج الموازنة للاسماء الاعجمية اسما للسور وقد رفيها منع الصرف فلاجتماع
السببين من العلمية والتانيث كما صرح به الامام وغيره فلا حاجة الى اعتبار شبه العجمة
فى ذلك كما اشار اليه المصنف قلت اعتبار شبه العجمة سببا اخر مع العلمية فيما سمى به من
نحو حم اعم من ان ينضم معه اليها سبب اخر كالتانيث والتركيب ونحوهما اولا وان كان وجه

اثنا عشر فيما هو منه لا ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة هو
رسمية تنصرف نكرة ولا تنصرف معرفة هو

اعتبار التعريف لاستقلال الالف
بالمنع عما مر فلا طلاقه يحمل عليه

جعلناها اسماء حينئذ للسور هو

اعتبار حيث لا يوجد مع العلمية غيره اظهر منه حيث يوجد معه الا انه غير قادح في اعتباره
كما اذا اجتمع في الاسم ثلاث علل او اكثر كما مر فاعتبار علتين منها في منع الصرف لا ينافي وجود غيرهما معهما
وذلك ظاهر قال الرضي اذا سميت بحروف المعجم غير السود امّا انسانا او غيره فالاعراب واجب
ثم بمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امرأة او التركيب
في نحو حم والف دال انتهى وما اشار اليه من اعراب نحو حم مسمى به حما اعراب ما لا ينصرف غير
منعتين بل نحو شرفيه الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلت اسما للفظ كقولك من الاستفهامية
حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن ومعرب كفى لكليت تنصب وترفع قال ليت
شعري واين منى ليت إن لوّ وان لبتا عناً وفي الارتشاف اذا كانت السورة سميت
باسم على اكثر من حرف واحد فان وازن الاسماء الاعجمية واضيفت اليها سورة لفظا
او تقديرا نحو يس وحم قال ابن عصفور فالحكاية وقال الاستاذ ابو علي الحكاية واعرابه
اعراب ما لا ينصرف ولا يجوز التركيب وعلى حرف واحد كص وق ون واضيفت اليه سورة
لفظا او تقديرا اولم تضف اليه فالحكاية والاعراب كقرات سورة ص فتمنع الصرف
على اعتبار التانيث في الحرف او تصرف على اعتبار التذكير فان في حرف الهجاء التذكير
والتانيث وقرئ ق والقرآن المجيد وقرا بالفتح وخرج على انه منصوب بفعل محذوف فيمنع
الصرف او على انه لما كان ساكنا عامل من السورة لم يعتد بها فبناها على الفتح قال بهذا الوجه ترتقي
ويمكن ان تكون الحركة في ذلك جرا على اضمار القسم كما تقدم في يس قال وعلى اكثر من حرف
واحد ولم يوازن الاسماء الاعجمية وامكن فيه التركيب نحو طسم واضيفت اليه السورة
لفظا او تقديرا قال ابن عصفور فالحكاية وقال الاستاذ الحكاية واعرابه اعراب وجمى
حضرموت فيجعل الاعراب في الميم وتفتح التنوين او تضاف فيكون الاعراب في النون
وميم مصروفة ان اعتقد فيها التذكير وغير مصروفة ان اعتقد فيها التانيث فان لم
يضف اليه فالحكاية والبناء كخمسة عشر واعراب ما لا ينصرف وان لم يمكن التركيب فالوقف
ليس الا اذا اضيفت اليها سورة اولا نحو كهيعص وحم عسق واجاز يونس كهيعص بفتح
اربعتها وجعل الاعراب في الصاد اعراب ما لا ينصرف او باسم ليس من حروف الهجاء وفيه التصرف
نحو الا نعام والاعراف اولم يكن فيه ولم تضف اليه سورة لا لفظا ولا تقديرا امتنع
الصرف نحو من هود وقرات هود وتبركت كوان اضيفت وفيه ما يوجب المنع كقرات سورة
يونس منع والا صرف كقرات سورة هود وسورة نوح انتهى بمعناه ووافقا للفارسي في
الثاني اي في نحو حمدون بناء على ان زيادة نون وواو بعد ضمة في اخر الاسم ليس من وضع
العرب قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا قريب من قول سيبويه ان حم لو سمي به لم ينصرف للعلمية
والعجمة لان فاعيلا ليس من الاوزان العربية واعتبار ما قوي لان فاعيلا لم يوجد في لسان
العرب نكرة ولا معرفة بخلاف المزيد اخره واو مضموم ما قبلها فانه موجود في النوعين فالنكرة
كعربون وزرجون والمعرفة كحمدون وسعدون انتهى ويشترط لتاثير كل من العلل
الباقية غير ما مر من الشرط المشترك بينها وهو مجامعة علة اخرى معينة او شرط خاص فيشترط
لتاثير زيادة احدى الالفين من ما اختصاصه بالفعل بان لا يوجد ذلك الوزن في الاسم الا

اعجمي

اعجميًا او منقولًا من الفعل او افتتاحه اى ذلك الوزن بزيادة هى اى تلك الزيادة به
اى بالفعل اولى منها بالاسم اما كونها لا تزاد فيه الا لمعنى وتزاد فى الاسم لمعنى ولغير كالهمزة
المفتوحة فانها مزيدة لمعنى فى احمر وافضل ونحوهما ولغير معنى فى اكل واشرب فكانها لم
تزد فيه لان اصل الزيادة ان لا تكون الا لمعنى فلذلك جرت ذلك الوزن الى الفعل حتى صح
ان يقال وزن الفعل وان كان مشتركا بينه وبين الاسم لانه لا تزاد فى الفعل الا الدالة على التكلم
الفعل كاذهب واكتب او لكونها فى الفعل اكثر وجودا لم تدل على معنى كالهمزة فى اضرب وذهب
حتى صح لذلك ان يقال وزن بالاضافة اليه اذ لو كثرت فى الاسماء وتساويا لم يقل ذلك ويعبر
عن هذه الاولوية بما ذكره ابن الحاجب ان فاعل فى الافعال اغلب لان بابه المغالبة فى الافعال
اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل ولو سميت بحاتم لصرفته اتفاقا فلو كانت الغلبة فى
الافعال فقط لم ينصرف وايضا فان نحو احمد واحمر لا ينصرف وهذا الوزن فى الاسم
اكثر منه فى الفعل فان كل فعل ثلاثى ليس منه الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل
ومنهما يجئ افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان والنتيجة هذا الشرط اشار بقوله
فمن ثم اى من اجل اشتراط ما ذكر من الاختصاص والاولوية بالفعل منع لاجل وجود الاول
صرف ما جاء على فعل بتشديد العين لاختصاصه بالفعل نحو ثمر لفرس وخضم لرجل وبذر لماء
وعثر وبطح علمين فكل هذه افعال سمى بها واما بقم للضبع المعروف وشلم لبيت المقدس
فاعجميان وكذا ما جاء على نحو بزيد ويشكر ونرجس لعدم هذه الاوزان فى الاسماء العربية
والاولان منقولان من الفعل والثالث اعجمى وكذا نحو ضرب مبنيا للمفعول علما لانه لم يات
فى العربية فعل هذا اسما الا جناس الادبيل للدويبة ويمكن كونه منقولا من الفعل فالعرب
قد تنقل اسماء الاجناس من الفعل [illegible] فاعمى وتفاعل وتفوعل ودحرج وتدحرج
وافتعل وانفعل وافعل وافعنلل كلها اوزان خاصة بالفعل فاذا سمى بها علم مسند الى الظاهر
ولا مضمر امتنع صرفها للوزن والعلمية فان اسندت الى ذلك كانت جملا محكية كما سياتى
فى تابط شرا ونحو منع لاجل وجود الثانى وهو الاولوية صرف نحو اكل واحمر لما ذكرنا ان
زيادة الهمزة فى الفعل لا تكون الا لمعنى بخلافها فى الاسم وصرف اثمد كاضرب اسم الكحل واصبع
كاذهب وابلم كاقبل اسم لسعف المقل لان زيادة الهمزة المكسورة فى الفعل وان لم تدل على
معنى لكن وجود موازناتها فى الفعل اكثر كالامر من ضرب وذهب وكتب واما المضمومة كما فى
افتعل فاصلها الكسر لكن ضمت لاجل ضم الثالث كما سياتى فى همزات الوصل وكذا نحو بذر وضرب
وسرع من الاوزان فلا ينصرف شئ من المذكورات من ثم وما بعده فيحال كونها اعلاما
لوجود العلمية مع الوزن المختص او الاولى بالفعل لاجل ما فهم كلامه من عدم تاثير الوزن فى منع
الصرف عند انتفاء شرطه المذكور من الاختصاص والاولوية كلبهما بالفعل بان شاركه فى الاسم
او يكون اولى به من الفعل اذ المشروط ينتفى بانتفاء الشرط صرف ما نقل من فعل نحو ضرب فى
حال كونه علما لان هذا الوزن يستوى فيه الفعل والاسم كجعل وفرس خلافا لعيسى بن عمر
الثقفى شيخ الخليل وسيبويه منع من صرف ضرب المنقول من الفعلية الى العلمية متمسكا
بالسماع كقول بعضهم انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفونى * والذى جرى

تعليلة وجود الوزن فى الفعل وكاد المضف
انما عدل عن ذلك الى الاولوية مع
معتبرة مع
بكثرة
خصم لقب لعنبر بن عمرو بن تميم الشهير
اكل العود وامراته فصيلى قاد ان تجامعها
فما يليق الفرجان فقالت امراته له كيف
وبيننا بعيران انتهى ع
نحو تنوط الطائر تعلق عنه تعليقا ينجو منه
وكذا نحو استفعل واستفعيل فانما
استبرق ع م

عليه المصنف هو مذهب ابي عمرو ويونس والخليل وابن جني والسماع يشهد له قال سر وقد ذكر قول عيسى بن عمر خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل كمسأة وهو فعلل وهو العقد والشديد مع ندائي الخطا انتهى واما جلامذ فمنقول من جملة واشار بنحو ضرب الى ان الخلاف المذكور انما هو في ما نقل من فعل على ذلك الوزن فلم يخالف عيسى في ضرب مما لم ينقل منه من الوزن المستوى فيه كجعفر ونقل الرضي عن يونس انه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل ام لم يغلب فمنع الصرف من نحو جبل وعضد ولبن وجعفر وحاتم اعلاما والثاني من شروط وزن الفعل لزومه حالة واحدة ليستقر على شبه الفعل والثالث بقاؤه على طريقة الفعل وعدم خروجه عما هو عليه بتغيير لازم او عارض كسيبانى ط تمثيلها ليستقر على شبه الفعل والرابع عدم قبوله التاء بان يكون مونثه فعلاء كاشهل وشملال وفعلى كفضل وفضلى اولا مونث له نحو اكم لعظيم الكمرة فان انث بالتاء صرف لان الوزن يخرج لها عن اوزان الفعل اذ لا تلحقه تاء التانيث فكما تخرج الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تخرج التاء الى جانب الاسم لاختصاصها به فمن ثم اى لاجل شرطية لزوم الوزن صرف نحو ايما لا يستقر وزنه على حالة واحدة امرء مسمى به على لغة من يتبع لان وزنه الذى يحصل بالاتباع غير لازم فانه في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب وفي الرفع نظير اخرج فما لغا فعا بكون عينه لم تستقر على حالة واحدة فلو سمى به على لغة من يلزم فتح عينه منع لكون الوزن لازما ح وتقطع همزته وقد سقط بهذا المثال من نسخة الام ودليل ثبوته عطف ما بعده عليه وقد ذكره في الاوضح والتسهيل وغيرهما ونظيره ابنم على اللغتين ولاجل شرطية بقاء الوزن على حاله صرف ما تغير لازما نحو قيل ورد او غير لازم نحو ينباع من نبيع وانظور من انظر فتصرف المذكورات حال كونها اعلاما فتقول جاءني قيل ورد وانظور اما الاولان فلان اصلهما فعل كضرب ثم صارا بالاعلال كفيل وحيد فوجب صرفهما لشبههما الاسم ح ولا يعتبر فيهما الوزن الاصلي لفواته بالتغيير اللازم ومثله ما لو سميت بضرب محققا من ضرب فيصرف اتفاقا كما في الاوضح وكذا لو لم يكن لازما كما لو سميت بضرب ثم خففته انصرف ايضا عند س لما ذكر وخالف المبرد فقال ان كان التغيير قبل النقل دخل بالوزن لانه لا جامع اذ العلمية او بعد النقل والتسمية فالوزن معتبر لانه جامع العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم فاما التغيير في الاول فضعيف لازم اذ لم يصادف الوزن العلمي الا مخففا والى ذلك ذهب شيخه المازني وابن السراج واما انظور فلان اصله انظرنو لدفيه الواو من اتباع ضمة الظاء قال فانني حيث ما يذبني الهوى بصرا من حيث ما سلكوا ادنو فانظور ومثله ينباع من الغزي اصله ينبع تولدت الالف فيه من فتحة الباء اذا سميت بهما صرفت لتغيير الوزن بالحرف المتولد وقيل يمنع لان التغيير مع مجرى الزيادة المصدرة لا يضر الا فاجر وزن الفعل وتدل عليه كما في التغيير بالحذف نحو يعد يهب ذكره الرضي ويرجع نحو يغفر مضموم الياء يصرف لزوال الوزن بالضم على ما صححه في الارتشاف وهو قياس قول س في ضرب مخففا كما مر ومنع صرفه الاخفش للعلمية والوزن فهو يغفر بضم الياء كيقتل ومنع ح اتفاقا وانما ضمت الياء اتباعا وهو عارض فلا يعتد به وحكى ابو زيد ان من قال يغفر بالضم صرفه وعلى هذا فندر فقال يضعف قول المنع او يسقط وانطلق بسكون اللام مخفف انطلق قيل يصرف للتغيير وقيل يمتنع وانبب بالضم جمع اذاسي

به انصرف لانه خرج عن طريقة الفعل بفك الادغام قال ابو الحسن ويمنع عندي للعلمية فوزنه
افعل ومعناه من اللب وهو العقل وقياسه الب قال بوطالب قلبي ليك مشرق الالب وما قيل
من عدم الفك في الفعل فمردود بوجوده في نحو اردد وحكت عينه اي لصقت من الرمص وكما
لا يؤثر تصحيح استحوذ اتفاقا لا يؤثر فك اللبب والتعبير بابدال الهمزة ياء من افعل لا يؤثر نحو
اهراق في اراق فيمنع الصرف للعلمية والوزن كما في ارتشاف والرضي ونقل الوزن بالتصغير
ان لم يكن لزيادة كحصيص ودحيرج في حصحص ودحرج فان كان في اوله زيادة كزيادة فان
التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد وترجس ويشكر اجيمد وترجيس ويشيكر لانه على وزن
مضارع فيعل كبيطر نحو يبيطر فايسن العلمية حيث كانت الكلمة عربية تصونها
عن النقصان فمن ثم لزمت تاء التانيث التي اصلها العوض بسبب العلمية فلا تحذف الا في
الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لا ينفك عنها فوقوعك عائشة مثلا في الجنس ليس موضوعا مع التآ فاذا اسميت به فقد
وضعته وضعا ثانيا فصارت التآ كالجزء من الكلمة واما اذا كانت الكلمة غير عربية فربما
تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما في جبريل وارسطاطاليس فقالوا
جبريل وجبرال وجبرين وارسطا وارسطو لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت ذكره الرضي رحمه الله ولاجل اشتراط عدم قبول التاء
صرف ما يقبلها نحو رجل اي فقير عند الجمهور ويعمل وهو الجمل السريع وابا تر للرجل الذي
يقطع رحمه وادابر وهو الذي لا يقبل نصحا لقولهم ارمل ويعمل وابا ترع وادابر بالتآ
في الجميع وقال الاخفش لا يصرف ارمل كاحمر واما حكاية الاخفش وغيره اسودة فانكره
ابن درستويه وبتقدير ثبوته فالتآ فيه عارضة بعد عروض العلمية فلا يقدح في
تحتم المنع ويشترط للتركيب المزجي ان لا يكون اضافيا وهو كل اسمين نزلا ثانيهما
منزلة التنوين مما قبله ولا اسناديا وهو المنقول من جملة ولا مزجيا وهو كل اسمين
نزلا ثانيهما منزلة تآ التانيث مما قبله بقيد اسناد اليه بقوله محتوما به بان يكون
مزجيا غير مختوم بركب لك فيمنع الصرف جزء الاخير ويفتح الاول الا ان يكون يا فيسكن
كمعدي كرب وقالوا واعرابه اعراب ما لا ينصرف وهو الافصح ويجوز فيه بناء كل من صدر
ومجزه على الفتح واضافة صدره الى عجزه والعجز حال الاضافة مالها مقدرا من التعرف وعلامة
فموت من حضرموت مصروف وهو من حرام هو ممنوع فان كانا اي كان المركب
اضافيا كعبد الله او اسناديا كتابط شرا او مزجيا مختوما بويه كسيبويه فالصرف
في المركب الاضافي بان يجري الجزء الاول منه بحسب العوامل والثاني بجر الاضافة والحكاية
في المركب الاسنادي قال نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد فالحكاية مانعة
من اعتبار الجملة اسما واحدا حتى تحكم عليها بالانصراف وعلامة كما ذكره السيد وكذا
عن الاعراب والبناء كما يدل عليه كلامه ايضا وذكر ابن مالك ان من العرب من يقول جا برق
نحرم فيضيف ويقيد بما اذا كان العجز ظاهرا قال المرادي وهو يدل على انه يقاس عنده
وينبغي ان لا يقاس عليه واحترز به من نحو ضربت وبرقت مسمى بهما فلا يجوز فيهما الا

او له ص

ان ص

الحكاية واجاز بعضهم اعراب نحو قمت فتقول هذا قمت ورايت قمتا ومررت بقمت
انتهى والبناء في المركب المزجي المختوم بويه ففي كلام المص لغو نشر مرتب ولم يحتج الى ان
لايكون المركب عدديا ايضا كما في خمسة عشر لانه قد مر في كلامه انه يبنى على الفتح كل من
جزئيه فعلم ان كلامه يهنا فيما عداه من انواع المركب وقد اشتمل كلامه يهنا مع ما مر منه
في المركب العددي على اقسام المركبات المشهورة واحكامها في الاعراب والبناء ومن
المركبات انواع اخر كالمركب من حرفين كانما ومن اسم وحرف نحو يازيد او حرف وفعل
نحو قد قام اذا سمي بها نحكى ولا تعرب ذكره ابو حيان ويشترط للعجمة والمراد بها غير العربية
فارسية كانت او غيرها فيشترط لتاثيرها امران علمية في اللغة المعجمة بان يكون قبل
استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل من لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيه لانها
عجمية جنسية فالحق بالامثلة العربية وذلك كلجام وفرند ودينار ونحوها من اسماء
الاجناس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كما اذا سمي بلجام
لحدوث علميته فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كزينب
ويقوم وما ذكر من اشتراط ما ذكر تبع فيه ابن الدباح وابن الحاجب وابن مالك
والاكثرون على انه يكفي في المنع كون العرب اولها استعملته لم تستعمله الا علما وكلام سر
محتمل للوجهين وفي الارتشاف انه ظاهر في الاول وعليهما يتخرج نحو قالون فانه
اسم جنس بمعنى الجيد بلسان الروم سمي به المقرئ راوية نافع فعلى الاول يصرف
وعلى الثاني يمنع والثاني زيادة للاسم على الثلاثة كاسمعيل وابراهيم والمعتبر الزيادة
على الثلاثة بغير يا التصغير فغير منصرف قال ابن عقيل هكذا قيل وفيه بحث بخلاف الثلاثي
فانه ينصرف لان العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي بخلاف الثنائي كما سيأتي في
قيل او تحرك الوسط نحو شتر اسم حصن وكحل اسم رجل بتنزيل التحركه منزلة الحرف الرابع كما فعل
بالثلاثي الموتث كما سيأتي والاكثر على الصرف كساكن الوسط كنوح ولوط لما مر من ضعف
العجمة فلا تؤثر في الثلاثي قال في شرح الكافية قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات
الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومختار المنع مع الحركة قال ومن صرح بالعاجمة الثلاثي
مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم من المتقدمين مخالفا انتهى قال المرادي
وقد نقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع مطلقا الثاني تحت المنع
في محرك الوسط كملك اسم اعجمي علم للنوح عليه السلام والوجهان في ساكنه الثالث منع صرفا لتحرك
وصرف الساكن وبه جزم ابن الحاجب واليه اشار المص بقوله قيل والصحيح ما جرى عليه المص
كابن مالك من المنع مطلقا قال الرضي وانما اثر تحرك الوسط في الموتث لسقوط قيامه مقام
التاء مسد علامة التانيث بخلاف العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها بل الاعجمي مجرد كونه
ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك مشابه لكلام العرب فائدة قال في الارتشاف تعرف العجمية
بنقل الائمة ونحو وجه عن اوزان الاسماء نحو ابريسم وبتتبع الزائد للنون في قال الكلمة كزعفران
وقد تتبع في الاخر نحو نرمين ومن نرويا باتباع الزاي الدال نحو منهدر وباجتماع الصاد والجيم كصولجان
والجيم والقاف نحو فرق والجيم فان تجردت منهما حرف صفير في الاعجمي ويكون خماسيا عاريا من حروف
الذلاقة

ث العجمية

المتقدمين ٢

وبصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول لانهم لا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب ٢

316

الذلاقة وجمعها مُنْفُل او رباعيا فان كان فيه السين فقد يكون عربيا كمسجد وهو قليل ولا يقال في اعجمي انه اشتق من مادة عربية كما يقال ادريس من الدرس ويعقوب من العقبى وقد رد ابو علي على ثعلب في قوله ان ابليس من ابلس ويشترط للصفة اي لتاثيرها والمراد بها هنا كما قال السيد كون الاسم الاعلى ذات مبهمة باعتبار معنى كحمر وسكران لا النعت والشرط لتاثيرها سواء كانت على فعل او فعلان امران احدهما اصالتها بمعنى كونها من اول الامر دالة على الوصف ولا يضر بعد ذلك كثرة الاسمية فمن ثم اي من اجل اشتراط اصالتها صرف ما فقد فيه ذلك وهو ما وضع في الاصل اسما وطرات عليه الوصفية نحو صفوان وارنب اذا كان الاول بمعنى قاس والثاني بمعنى ذليل فلم يلتفت فيهما الى الوصفية لانهما موضوعان في الاصل للجرم الملس والحيوان المعروف وكذا نحو اربع في مررت بنسوة اربع لانه وضع اسما فلم يلتفت الى ما طرا عليه من الوصفية قال الرضي ولم يقم عندي دليل على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما اربع فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط الوصف وهو عدم قبول التاء لقولهم اربعة لعدم شرط الوصف لاجل كون الشرط هو اصالة الصفة فلا يضر طرو الاسمية بعد ذلك ومنع صرف نحو ادهم اسما للقيد الذي فيه سواد اعني المأخوذ من الحديد للقيد مطلقا كانبة عليه السيد واسود اسما للحية المتصفة بالسواد لا للحية مطلقا باعتبار ذات القيد والحية في مفهوم الادهم والاسود خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية اذ قد اعتبر في مفهومه الاتصاف بالدهمة والسواد وكذا حال ارقم فانه اسم للحية التي فيها سواد وبياض للحية مطلقا قاله السيد فمنع الصرف باعتبار الوصفية الاصلية وقد ليل طرو الاسمية عليها الخ لا تستعمل لغير المذكورات ولا تقع توابع لا يقال قيدادهم ولا حية اسود وكذا اباطح واجرع وابرق ونحوها من الصفات التي استعملت استعمال الاسماء لانها وضعت وصفات فلا التفات الى ما طرأ عليها من الاسمية قال ابو علي في كتاب الشعر ابطح وابرق وان استعملا استعمال الاسماء وكسر الكسار لم تخلع عنهما معنى الوصفية بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحو صاهل في النكرة فعلم ان معنى الوصف مقدر فيهما فيتعلق الجار والظرف بهما انتهى وربما الغيت اصالتها فيطرف نظرا الى الاسمية الطارئة والوجه فيها الاول وربما منع صرف اجدل اسما للصقر واخيل اسم نوع من الطير وافعى اسم نوع من الحيات لتوهم معناها وهي الشدة والتلون والابداء فالاجدل في معنى شديد واخيل افعى من الخيلان وافعى من فعوة لسم اي شدته قال العقيليين يوم لقيتهم ٭ حراج القطا لاقين اجدل بازيا ٭ وقال ذريني وعلي بالامور وشيمتي ٭ فاطير ربي غلبكيوما باخيلا ٭ وهو كصفات صرفت موصوفاتها ودلت العوامل كالاسماء واشار بربما التقليلية الى ان اكثر العرب على صرفها لانها اسماء في الحال والاصل اذ لم يتحقق كونها اوصافا في اصل الوضع ولا ثبت ايضا في الاستعمال ايما في فلم يثبت ماتوهموه تخفيفا والثاني عدم قبول التاء لما مر من ان الصفة لا مونث لها كما هو للكبير راس الذكر وآدر لمن تخصيته نفخ ولحيان لكبير اللحية او يكون على فعل بفتح اوله كما هو مقرر

لم هو

ابطح

كاكمر

وسكران سكرى وفعلى بضم اوله كافضل فضلى فمن ثم اى لاجل هذا الشرط صرفوا ما تخلف
عنه هذا الشرط بجئ مونثه بالتآ فعلان مضموم الفآ نحو عريان لان مونثه فعلانه
كعريانه وقد جآ فى الشعر غير مصروف تشبيها له بباب سكران قال
حذف ح
صرف ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وكبعض امثلة فعلان محذوع الفاء نحو
شيفان لقولهم شيفانه وجميع انثية فعلان مونثها على فعلا . الا اربع عشرة لفظة
جآت على فعلانه احدها شيفانه وقد جمع ابن مالك منها اثنى عشر فى قوله اجز فعلى لفعلانا
اذا استثنيت خجلانا ودخانا وسخانا ، وشيفانا وصخيانا ، وصومانا وعلانا ،
وقشوانا ومصّانا ، ومَوتانا وندمانا ، واتبعهن نصرانا ، وذيل عليه المرادى
بالباقيين فقال ونزد فيهن خمصانا على لغة واليانا ، وحبلانا بالمهملة
والموحدة الكبير البطن ودخانا بالمهملة ثم المعجمة والنون اليوم المظلم وسخانا
بالمهملة ثم المعجمة والنون اليوم الحار وشيفانا بالمهملة والتحتية والقآ الرجل الطويل
المشددة ح
الضامر البطن وصحيانا بالمهملتين والتحتية اليوم الذى لاغيم فيه وقشوانا بالقاف
والسين دقيق الساقين ومصانا بالمهملة اللئيم وموتان الميت القلب وندمان النديم
ونصران واحد النصارى ومنه قولهم نصرانه قد ولدت نصرانا وخمصان بفتح المعجمة والمهملة
الضامر البطن وهو لغة فى خمصان بضم الخآ وهذا قال على لغة واليان الكبير الالية فهذه
كلها مصروفة ومنه تبين ان منع الصرف فى سكران للصفة وشبه الالف والنون بالفى التانيث
نعلى ح
لعدم دخول التآ فلذلك لما دخلته انصرف كعريان وشيفان وكان فعلان فعلى تصرفوا فا
عند بنى اسد لانهم يقولون فى كل فعلان جآءنى فعلانة وهذا دليل على ان المعتبر فى تاثير
ابن الحاجب ح
الالف والنون عدم فعلانه لا وجود فعلى فلذلك منع صرف رحمن لانتفآ رحمانه ولم يقل
بصرفه لانتفآء فعلى وكبعض امثلة افعل كاسرجل لقولهم اسرجلة ولم يذكره لسبقه فى الوزن
ويشترط لوجوب تاثير التانيث المعنوى والمرد به كما قال الرضى ما كان التآ فيه
مقدرا سوآ كان مونثا حقيقيا كهند اولا كمضر ويسمى مونثا بالتعليق واراد بالوجوب
تحتم المنع والشرط لها حد اربعة امور اما الزيادة على الثلاثة كسعاد وزينب لان
الزايد فيه بمنزلة التآ او تحركه كسقر وقدم لامراة لتنزل حركة الوسط
منزلة الحرف الرابع خلافا لابن الانبارى فى كونه ذا وجهين كهند فلم يعبا بحركة الوسط
وقال الثلاثى خفيف فتقاوم خفته احدى العلتين على ان فى البسيط ان قدم ممنوع الصرف
باتفاق او العجمة كبلد . وحمص لبلدين وما لمقاومة العجمة خفة الوزن بسكون الوسط
فهى وان لم تشبه سببا فى الثلاثى الساكن الوسط كما مر لكنها مقومة للتانيث فيثر باعتبار
الشرطية هنا فى التاثير عنها فيما مر باعتبار السببية وفرق بين تاثير الشئ شرطا وتاثيره
منالا خفض ح
سببا وقيل هو كهند فيترجح فيه المنع وجوز الصرف ولم يجعل للعجمة اثرا او النقل من المذكر
فى الاصل للمونث كزيد مسمى به امراة لانه حصل له بنقله وهو التذكير الى الاثقل وهو التانيث
ثقلا عادل خفة اللفظ وما جرى عليه من تحتم المنع فيه مذهب سر وجمهور البصريين وثعلب
وفى شرح سر المنسوب للصفار انه لا خلاف فى المنع وهو وهم فقد قال بالصرف عيسى وابو زيد
الانصارى

الانصاري والجرمي والمبرد وحكي عن يونس ووجهه النظر الى ان له حالة خفة وهي تذكيره قبل التانيث
بخلاف ما اذا لم يكن زايدا على الثلاثة بان كانها او قل او لا محرك الوسط بان كان ساكنا تاميلا
كشمس او عارضا كفخذ مخفف فخذ او اعلالا كدار اصله دور تحركت الواو وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا ولا اعجميا ولا منقولا من المذكر كما في هند ودعد وزيد ودوم فلا يجب منعه
بل يجوز فيه وجهان الصرف نظرا الى خفة الوسط بالسكون وتركه نظرا الى وجود السببين وفي البسيط
ان التاني كزيد ودوم مسمى بهما مصروف بخلاف وكان قوله هند اشارة الى اخراجه والى اخراج
شيء اخر وهو المصغر من ذلك كهنيئة ويديه فانه يجب منع صرفه كما اقتضاه تقييد التانيث
بالمعنوي فان التانيث في ذلك لفظي فان لم توجد التاء كعرس وسعر في عرب ونابل يجب
منعه وما ذكره من جواز الوجهين في نحو هند قول الجمهور وذهب الزجاج واتباعه الى انه لا يجوز
الصرف ونقل عن الاخفش ايضا وحكى النحويون الصرف عن العرب كقول حاجب بن حبيب
الاسدي اعلنت في حب جمل اي اعلان وقد بدا اشانها من بعد كتمان واوجد الوجهين المنع
عند تميم والجماعة وقال الفارسي الصرف افصح قال الخضراوي لا اعرف احدا قال بهذا قبله
وهو غلط وافهم تقييد التانيث بالمعنوي ان التانيث اللفظي وان التاء يمنع مطلقا مع العلمية
كما مر سواء كان ما هي فيه علما على مؤنث كفاطمة او على مذكر كطلحة وسواء كان زايدا على الثلاثة
او لا محركا الوسط او لا اعجميا او لا منقولا من المذكر الى المونث او لا واذا اسمي مذكر بمونث مجرد من الهاء
فان كان ثلاثيا ساكنا كشمس وقدر علمي رجلين صرف مطلقا على الصحيح وان كان زايدا على الثلاثة
لفظا كسعاد او تقديرا كالجيلي مخفف حيال علم للضبع سميت به مذكرا منع صرفه للعلمية
والتانيث كما لو اعلم مونث بكلمة صرف اسما القبايل والاراضين والكلم ومنعها مبني على المعنى
فان كان اسم اب كمعد وتميم ولخم وجذام او اسم حي كقريش وثقيف او اسم مكان كبدر وتبوك
او اسم لفظ بحو كتب زيدا فاجاد صرف الا ان كان فيه مانع اخر فيمنع كثعلب مرادا به الحي
او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم اما كجاهلة وسدوس وسلول او اسم قبيلة كجرس
ويهود او بقعة كفارس وعمان او اسم كلمة نحو كنت زيدا فاصاها منع الصرف والاسماء
والافعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتونث باعتبار الكلمة فان انضم
اليه سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجا تونث ونعم القرا ان تذكيرها لا يكون
الا في الشعر فكلمة الا ارتشاف ولم يذكر المصنف تاثير زيادة الالف والنون وهو
ان لا يكون من باب حيان اي لا تكون النون مبدلة من الهمزة فانه يصرف كما لو كان بالهمزة
نحو حيان للنون غير زايدة فيه وان يكون قبل الالف ثلاثة احرف وجاءت الفاظ
تحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا يصرف نحو حسان
وقتان فهما اما من الحسن والفتن فينصرفان ومن الحسر والفت فلا ينصرفان وكذا نحو بيطان
وريان ولو سميت بامثلة منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما تصرف اذا سميت بعراق
اذ الهاء بدل من الهمزة كما مر وشرط بعضهم ايتا العلمية في الاسم كعمران وعثمان فانه يمتنع
بها في التانيث وعند الباقين هي سبب منعها لا شرط **فصل** وكلم في منع الصرف
للعلمية والعدل عند بني تميم باب حذام والمراد به ما جا على فعال من اعلام المونث كرقاش
فهو معدول عن راقشة كحذام عن حاذمة وذلك ان الغالب في الاعلام او اللازم فيها

التنقل فيقدر بعدول فعال عن فاعل وقد تستحقه الاعلام كما فعل في باب عمر وهذا مذهب سيبويه وقال المبرد باب حذام ممنوع الصرف للعلمية والتانيث فيقتضي الارتجال وهو خلاف ما استقر او غلب في الاعلام وقوله باب حذام خرج فعال الاسم فعل كنزال فانه مبني اتفاقا على الكسر كامر وفعال المصدر كجاء ويسار وقد تجيء الحال كبداد بمعنى متبددة والصفة الجارية مجرى الاعلام نحو خلاق للمنية والملازم للبتداء نحو يا فساق ويا خباث فهذه الخمسة كلها مبنية على الكسر ومعدولة عن مونث لانه لم يجيء العدل في فعال عن مذكر ونقل المبرد على ان فعال في الامر معدول عن مصدر هو نث معرفة وان لم يستعملوا ذلك المصدر في كلامهم وكذا قالوا بداد عن مصدر مونث معرفة كالبدء او البادة وخلاق معدول عن صفات غلبت فصارت كالتابعة لا يتبع شيء منها موصوفا لانها غلبتها اشبهت الاعلام وفساق عن فاسقة فان سمي بشيء من هذه الخمسة مذكر فالارجح منع الصرف كعناق مسمى به ويجوز الصرف كصباح ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاد وخرج ايضا فعال غير المعدول مصدرا كذهاب وصفة كجواد وجناح فرقا بينه وبين واصل بالتا كسحاب واسما كحاج فهذا كله يصرف علم مذكرا ليس فيه غير العلمية وانما يكون باب حذام كعمر عند تميم ان لم تختم براء فان ختم به كسفار لماء وحضار لكوكب وهما مونثان كانهما للماء والكوكب فاكثرهم كما يدل عليه ما سياتي يبنيه على الكسر كما يبنى عليه الباب كله عند اهل الحجاز وكعمر عند تميم اي عمهورهم بدليل ما سياتي امس لمعين اي لليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقترن بالالف واللام كما نطق به ولم ينع ظرفا فمجموعهم يعربه اعراب ما لا ينصرف للعلمية وللعدل ان كان مرفوعا كقوله اعنصر بالرجا ان عثمان وتاس الذي يضمن امس، ويبنونه على الكسر ان كان منصوبا او مجرورا او بعضهم اي بعض تميم لا يشترط فيهما اي في باب حذام وامس اي في اعرابها اعراب ما لا ينصرف فيشمل من ذكر فلا يشترط الصرف باب حذام ان لا يكون مختوما بها وقد اجتمع الاعراب والبنا في قول الاعشى لم تروا ارما وعادا او ذي الها الليل والهه ومحرد هر على وبار فهلكت جرهم ووبار ولا يشترط في منع صرف امس ان يكون مرفوعا بل يمنعه الصرف في حالتي النصب والجر كما في الرفع حكاه الكسائي وعليه قوله لقد رايت عجبا مدامسا والحجازيون يكسرونها اي يبنون على الكسر باب حذام وامس مطلقا اي سواء كان الاول مختوما براء ام لا تشبيها له بنزال وسواء كان امس مرفوعا ام لا لتضمنه معنى اللام قال ومضى بفصل قضايه امس والبواقي مجرورة فان اردت بالامس يوما من الايام الماضية مبهما او عرفته بالاضافة او بالاداة نحو كل غد صائر امسا ومضى امسنا والامس مبارك فصوعرب اجماعا وكذا اذا ثنيا او جمع كامسين وموس والاماس اوصغر كاميس كما ذكره جماعة ونص سر على انه لا يصغر وان استعمل المجرد المراد به معين ظرفا فهو مبني على الكسر اجماعا كما في الاوضح وليس بناؤه على الفتح لغة خلافا للزجاجي وكعمر سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه كما يوضع من التشبيه بعمر وفي علتيه من العلمية والعدل وذلك عند الجميع من الحجازيين والتميميين بشروط اشار اليها بقوله ان كان ظرفا مجردا من ال والاضافة بحت يوم الجمعة سحر فلا ينصرف لانه علم معدول عن اللفظ بال وقيل لشبه العلمية من حيث تعرفه بغير اداة ملفوظ لها بل بنية الوضع واختيار ابن عصفور وقال صدر الافاضل ابو الفتح المظفر انه مبني لتضمنه معنى اللام واحترز بالمعين عن المبهم نحو نجيناهم بسحر وبالظرف عن المجرور المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب السحر وطاب سحر ليلتنا وبالمجرد عن نحو

جئتك

جتك في يوم الجمعة السحر او سحر والمنقوص من ما اي الاسم الذي لا ينصرف ودخل في ذلك ما كان جمعا كجوار وغواش او مصغرا كاعيم واخيل تصغير اعم واعلى او نعلا سمي به كرمى تحذف بآوه تخفيفا اي لاجل التخفيف وينون لتعويضا اي للتعويض عن يائه المحذوفة فليس تنوينه للصرف على الاصح ولذلك قالوا مما لا ينصرف الا في حالة النصب فلا يلزمون تعويضا اذ اليا تثبت فيه فتفتح وتحذف تنوين الصرف لوجود صيغة الجمع الاقصى في نحو جوار تخفيفا والوزن في ما عداه مع الوصف او العلمية لان الوزن لا يختل بالتصغير في ذلك كما مر فكل منها غير منصرف وينون للتعويض في حالتي الجر والرفع ان كان غير علم باتفاق كجوار واعيم وكذا ان كان علما كقاضي علم امراة وكرمى علما خلافا ليونس وعيسى والكسائي فانهم يثبتون اليا ساكنة رفعا ومفتوحة جرا كما في النصب تمسكا بقوله قد عجبت مني ومن تهليليا لما رأتني عجيا مغلوليا وهو عند الجمهور ضرورة كقوله في غير العلم فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مواليا ومما صرح به من ان تنوين نحو جوار للتعويض فيكون غير منصرف لا للصرف هو ما ذهب اليه الخليل وسر وذهب الزجاج الى انه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الثقل المحسوس وضعف سبب منع الصرف كما مر فيسقط بالاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو المانع فيصير منصرفا ورد بان المحذوف لموجب الاعلال منزلة الثابت وقال المبرد التنوين عوض من حركة اليا، ومنع الصرف مقدم على الاعلال لحاصل جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه ثم جواري بحذف الحركة ثم جواز تعويض التنوين من الحركة لخفة التثقيل بحذف اليا للساكنين وقال سر والخليل التنوين عوض عن اليا ففسره بعضهم بان منع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بحذف اليا لاستثقال اليا المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن اليا ليقطع التنوين الحاصل طمع اليا الساقطة في الرجوع ويلزم اجتماع الساكنين لو رجعت اليا والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو قدم موجب منع الصرف لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة فيكون الجر تابعا للنصب وجمهور العرب على انه تابع للرفع والحق ما فسر به السيرافي من ان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم فحذفت الحركة للاستثقال ثم اليا للساكنين وهذا الذي يعنون باعلال قاض ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا فحذف تنوين الصرف فما فوقه رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف فعوض التنوين عن اليا، او يقال جعل التنوين الذي كان للصرف عوضا عن اليا او عن حركتها ويصرف جوازا غير المنصرف بان ينون ويكسر وهذا منه يقتضي ان الصرف هو التنوين وحده كما صرح به في غير موضع اوضح الجر لكنه نبا في تعريفه لما لا ينصرف فيما ذكره كابن الحاجب بما اجتمع فيه علتان كما مر والمناسب لذلك ان يقال ويزول حكم غير المنصرف او يدخل التنوين على غير المنصرف وذلك يكون اما للتناسب كقراءة نافع والكسائي سلاسلا التناسب المنصرف الذي يليه وهو اغلا لا كقولهم هنا في لشي ومراني والاصل امراني وكذا قواريرا اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف كما تحتمل ان تكون بدلا من التنوين تحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا في الاستشهاد وانما صرف لتناسب

موجب صرف

للاستثقال

المحذوف

واغلا لا وقواريرا قواريرا والأعمش ويعقوب ويعوقا

صرف سلاسلا صرف

ومعنى الاى فى هذه السورة لان اواخر الآى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام
سجع كقوله عليه السلام سكة مأبورة وفرس مأمورة وقولها رحض ماجورات غير مازورات
او للضرورة اى للشعر قال امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك
الويلات انك مرجلى الا فى المونث بالف التانيث المقصورة كما فى نحو حبلى وبشرى فلا يصرف
لعدم الضرورة كما قال الرضى وبهذا الاستثناء نقله فى الارتشاف عن بعضهم وقضية
اقتصاره على استثناء ايضا وهم الكوفيون فقالوا لا يصرف مع افعل للضرورة لان منعه
من التنوين لاجل من فلا يجمع بينهما واما البصريون فيمنعون للوزن والصفة كما جرى
عليه فيما مر وهذا ما ذهب الوزن نون فان كان متعد من نحو خير من زيد وشر منه وافهم
حصرهم ما لا ينصرف فى المناسب والضرورة انه لا يجوز صرفه مطلقا خلافا لقوم ذهبوا
الى ان ذلك لغة الشعراء حكى ان من العرب من يصرف فى الكلام جميع ما لا ينصرف قال
وكانها لغة الشعراء جرت السنتهم فى الكلام على ما يضطرون اليه فى الشعر والاعرف قصر
ذلك على الامرين المذكورين وزاد فى الاوضح ان يكون احد سببيه العلمية تم نكر كاحمد
او التصغير المزيل للوزن كحميد فى احمد وفيه نظر لان الكلام فى غيرها كالتسهيل من اسباب
صرف الممنوع ولا يمتنع العكس اى صرف ما ينصرف للضرورة وفاقا للاخفش والى على
وابن مالك وقال به الكوفيون الا ابا موسى الحامض وهو الصحيح وقد كثر السماع به ومنه قول العباس
ابن مرداس فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع خلافا لاكثر البصريين والحامض
من الكوفيين وقيد ذلك بالضرورة احترازا من الاختيار فلا يجوز فيه ترك صرف المنصرف خلافا
لقوم منهم ثعلب لنشد شعر فيه منع المنصرف فقيل هذا ممنوع لان فيه منع صرف المنصرف فقال
هذا جايز فى الكلام فكيف فى الشعر باب التعجب وحقيقته كما قال ابن عصفور
استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظايره او قل نظيره
فقوله زيادة لان التعجب لا يكون الا فى ما يزيد وينقص واما الحق الثابتة فلا يتعجب منها وشد
ما اطوله وما اقصره وقوله فى وصف الفاعل احترازا من وصف المفعول فلا يقال ما اضرب
زيدا تعجبا من الضرب الواقع عليه وقوله خفى سببها احترازا مما ظهر سببه فلا يتعجب منه ولهذا
يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ومنه يعلم انه لا يقال على الله متعجب لكونه لا يخفى عليه شئ فان ورد
شئ من ذلك فى كلام العزيز نحو فما اصبرهم على النار فالتعجب فيه مصروف الى المخاطب وقوله وخرج
بها المتعجب منه الى آخره احترازا عما كثر نظائره فى الوجود فانه لا يستعظم ولا يتعجب منه وقال الرضى هو
انتقال غير عرفى للتفسير عند الشعور بامر خفى سببه كما فى التعجب الذى هو معنى من معانى الكلام
صيغ كثيرة لم يثبت لها فى النحو لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بالقراين نحو كيف تكفرون بالله سبحان الله ان
المومن لا يسخر لله در فارسا وقوله يا سيدا ما انت من سيد موطا الاكناف رحب المذراع لكن
المثبت لهذه النحو ثلاث صيغ وقد افاد هنا ان المفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط
احداها ما احسن زيدا والمعنى شئ حسن زيدا فما نكرة تفعو على انها اسم لان لها ضمير
يعود عليها وعلى انه مبتدا لانها مجردة عن العوامل اللفظية واليها فالى الارتشاف الا خلافا
شاذا عن الكسائى انها لا محل لها من الاعراب ثم هى عند الخليل وسيبويه وجمهور البصريين تامة
بمعنى شئ كما اشار اليه بقوله والمعنى شئ ابتدى لها لتضمنها معنى التعجب وللابهام كما مر

اى مؤمورة م

دون غيره كافعل التفضيل
جواز صرفه للضرورة
خلافا لمن استثناه م

المصر م

صرف م

غير المنصرف اى ما فيه العلتان
وما نكره ليس كذلك فلذا لم
يذكرهما م م

ترك م

الخلق

الذى هو معنى من معانى
الكلام م

لا نكرة موصوفة بالجملة بعدها ولا معرفة ناقصة موصولة بمعنى الذى وهذان القولان للاخفش وله قول ثالث كالجمهور ولا استفهامية دخلها معنى التعجب كما قاله الفراء وابن درستويه ونسبه ابن مالك للكوفيين قال الرضى وهو قوى من حيث المعنى كانه جعل سبب حسنه فاستفهم فيه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وَمَا ادراك ما يوم الدين وانت ترى من هو لله دره اى رجل كان لكن يضعف انه نقل من الاستفهام الى التعجب ولم يثبت نقل انشا الى انشا انتهى واحسن فعل ماض وفاقا للبصريين والكسائى لنصبه المفعول الصريح ولزومه مع يا المتكلم نون الوقاية نحو ما اضربنى الى عطوا لله وعلية فتحة بنا كما فى زيد ضرب عمرا وهمزته لتعديته ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او لما صار لازما بالنقل الى فعل اى مفعول غير مفعوله نحو ما اعرف زيدا بالحق فعرف قبل الهمزة يتعدى الى الحق بنفسه فلما قصد به المبالغة ضمن معنى ما لا يتعدى من افعال القلوب كهدى وكل فقصر عن نصب مفعوله توصل اليه بالباء كبصر ونحو من غير المتعدى لا اسم خلافا للكوفيين محتجين بقولهم ما احيسنه وما اميلحه وبعدم تصرفه وعليه فتحة اعراب كالفتحة فى زيد عندك كما سيأتى واجيب بان تصغيره شاذ وعدم تصرفه للزومه طريقة واحدة فلا يحتاج الى التصرف قال الرضى ولولا انفتاح وانتصاب المفعول معه لكان مذهبهم جديرا بان ينصروه اه على اى فاعل افعل ضمير ما العائد عليها بالاجماع كما قاله فى شرح اللمحة وزيدا مفعوله عند الفارسيين بفعلية افعل لما شبهه به اى بالمفعول على حد ما انتصب فى قولهم زيد كريم الاب خلافا للكوفيين فى زعمهم ذلك بناء على اسمية افعل فالاصل عندهم فى ما احسن زيدا زيد احسن من غيره ثم انوابما فقالوا لما احسن زيد على سبيل الاستفهام ثم نقلوا الصيغة من زيد واستدوها الى ضمير ما فانتصب زيد باحسن فر قابين الخبر والاستفهام والفتحة عندهم افعل فتحة اعراب وهو خبر عن ما وانما انتصب لكونه خلاف المبتدا الذى هو ما ومخالفة الخبر للمبتدا تقتضى نصبه عندهم كزيد خلفك وانما الى مما يعود عليها الضمير وزعم بعضهم انه اسم مبنى لتضمنه معنى التعجب والجملة اى جملة احسن زيدا خبر ما بناء على القول بانها نكرة كما كانت واستفهامية كما فى الرضى لا صفة بناء على وجوبا تقدير شئ احسن زيدا عظيم ورد بان فيه التزام حذف الخبر دون ما يسد مسده وهو خلاف الظاهر كلولا ونحو كما مر فى باب الصفة المشبهة بالثلاثية احسن به واحسن بزيد قال تعالى اسمع بهم وابصر واجمعوا كما قال فى الاوضح وغيره على ان افعل فى لفظه لفظ الامر وانما لم يختلفوا فيه كما فعل انه لم يات فى الاسماء الا قليلا كاصبح فى لغة فى صبح وفى كلام ابن الانبارى التصريح باسمينه وليس افعل باعتبار المعنى امرا حقيقة كما هو فى صوغ الامر والفاعل مستتر فيه والباء للتعدية فهى متعلقة بالفعل قبلها والاسم بعدها فى موضع نصب بدليل قوله لفقد فت رجال الحى ليلى فابعد دار محل مزارها فانه لما حذف الباء نصبه اذ لا حجة فيه لاحتمال كون ابعد دعا اى ابعد الله دار محل مزارها فلا من زعم ذلك كالفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين والزمخشرى وابن خروف من المتاخرين وابن كيسان وابن الطراوة من المتقدمين واختلفوا فى مرجع ذلك الضمير فقال الاخفش لمصدر الفعل المذكور وقال غيرهما الضمير للمخاطب المامور فعلى الاول التقدير احسن بزيد ولا حاجة الى الاعتذار

بناء على القول بانها موصولة فلا محل للجملة حينئذ والخبر عائد محذوف ورجوعا م

فى م

مبتدا م

لفظا م

عن التزام الافراد والتذكير لان حسن المامور واحد في جميع الصور وعلى الثاني احسن انها المخاطب
بزيد وانما لم يبرز الضمير باختلاف المخاطب من تثنية وجمع وتانيث لانه جرى مجرى المثل
والمتكلم عندهم لانما افعل متعجب وبافعل به انما غير بالتعجب ذكره المص في شرح بانت سعاد
ورد الاول بقولهم اسهل به ولو كان الضمير للمصدر لقيل اسهلي لان المصدر للسهولة والثاني
بقولهم احسن بك فلو كان الضمير للمرفوع المخاطب لزم كونه نظير مربك وهو ممتنع والهمزة
في افعل على هذا للنقل فيل للتعدية وقيل للسلب والباء فيها للتعدية لا زايدة بل الصحيح
الذي عليه البصريون ان لفظ احسن امر والمعنى ما احسنه والاصل الاول فيه فعل الذي
ماضي وحسن ثم حول الى فعل ماض مزيد فيه وهو احسن بهمزة الصيرورة على وزن افعل الذي
لصيرورة ذا كذا كما اشار اليه باداة التفسير في قوله اي صار ذا احسن كقولهم اغد البعير اي
صار ذا غدة واحصد الزرع اي صار ذا حصاد اي ذا استحقاق حصاد لا احسن الذي للتعجب
لان همزته للتعدية كما مر والى لك يشير بقوله اي صار ولا يمكن ان تكون فيه للتعدية
اذ لا مفعول معه يتعدى اليه فغير اللفظ الخبري الى صيغة الطلب مضمنا معنى التعجب مع بقاء
المعنى الخبري مثل قوله فليمدد بسبب الى السماء وقوله عليه السلام من كذب علي متعمدا فليتبوء
مقعده من النار اي فيمدد ويتبوء فاللفظ امر والمعنى خبر وهو كثير ولما قبح ظهوره للظاهر
لكونه على صورة الامر هو زيدت الباء في الفاعل للاصلاح اي اصلاح اللفظ ليصير على صورة
المفعول به كامر بزيد ولذلك رفع فمن ثم اي من اجل كونها زيدت للاصلاح لزمت هنا
فلا يجوز حذفها لا يقال احسن زيد خلا فيها في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيدا فانها لم تلزم
بل يجوز حذفها كقوله كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وقد تحذف اذا كان المتعجب منه ان
وصلتها فيجوز في اخوذ بان يكتب اجوذ ان يكتب ومنه قوله وقال نبينا المسلمين تقدموا
فاجيب بانا ان يكون المقدما وقد ضعف هذا القول الذي جزم به المص اما اولا
فلان الامر بمعنى الماضي لم يعهد مجيء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ فعل خير اثيب
عليه اي ليتق وثانيا بان افعل صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز اشحم بزيد والمح بدرهم
وثالثا بان زيادة الباء في الفاعل قليلة وانما المطرد زيادتها في المفعول وحكمها اي حكم
افعل وافعل بهذه التعدية الى غير المتعجب منه كاسم التفضيل اي كحكمه فان كان فاعلا من حيث
المعنى تعدى اليه بالى نحو ما احب زيدا الى عمرو والمعنى يحب زيد عمرا حبا بليغا وكذا
احبب بزيد الى عمرو والا فان كانا من مفهم علم او جهل فبالباء نحو ما اعرف زيدا بعمرو وما
اجهله ببكر وما ابصره بالشعر وابصر بعمرو بالفقه واجهل بخالد به والا فان كانا متعديين
بانفسهما فبالام نحو ما اضرب زيدا لعمرو وما انصرفه له واضرب بزيد لعمرو وانصر فله
وان كانا متعديين بحرف جر تعديا به نحو ما اهدى زيدا في الدنيا وما ابعده عن الشر وما
اصرحه الاذى وكذا افعل به وافاد بقوله كاسم التفضيل مع ما مر انهما لا ينصبان المفعول به
الذي كان يتعدى اليه الفعل الثلاثي الا بالام كما مر **تنبيهات** احدها الاسم
المنصوب بعدما افعل والمجرور بعد افعل مجرور عنه فشرطه ان يكون مختصا لتحصل به الفائدة
كما يستفاد ذلك من الامثلة **الثاني** يجوز حذف المنصوب والمجرور كقول علي رضي الله عنه حزن
الله عن

بعجب
الخبري
نعالب
بمعنى
علي
المولى

320

٢

الله عني والجزا بفضله ربيعة خيرًا ما اعف واكرماه اي ما اعفهم واكرمهم وقوله تعالى
اسمع بهم وابصر اي بهم قال في شرح الكافية وقد يحذف الباء بعد افعل الآ مع مجرور بها بشرط
كون افعل مسبوقا باظرف تامة الفاعل المذكور كالاية وقد تحذف الباء ويجر بها بعد افعل مفرغ كقوله
فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا وان يستغن يومًا فاجدر الثالث كل من الفعلين
المذكورين ممنوعين من التصرف فلا يكون افعل الا على صيغة الماضي فظير تبارك وتعالى
وليس ولا يكون افعل الا على صيغة الامر نظير هب وتعلم وعلة ذلك تضمنهما معنى
التعجب في سببها الحرف لان الموضوع للدلالة على المعاني هو الحرف قال ابن مالك ولا خلاف
في انهما لا يتصرفان انتهى وقد نقل عن هشام جواز تصرف افعل الى المضارع فتقول ما احسن
زيدا عندا حاطة العلم بانه يكون ولعدم نصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وان
يفصل بينهما بغير ظرف او مجرور لا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وان قيل ان بزيد
يزيد خلافا لابن كيسان في الفصل بلو ولا حجة له عليه ولا ما احسن مقبلا زيدا ولا اكرم
رجلا بزيد واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال وذكر ابن مالك في شرح التسهيل قول علي رضي الله عنه
وقد مر بعمار بن ياسر رضي الله عنه اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا
فقال لان هذا يصح الفصل بالنداء واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور اذا كانا متعلقين
بالفعل والصحيح كما قاله المصنف قال المصنف اجازوه قياسا للجرمي والفراء والفارسي وطبن
ابن خروف والشلوبين كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب ومنعه المبرد
واكثر البصريين ومن المسموع منه ما تقدم وقول عمر بن معدي كرب لله در بني سليم ما احسن
في الهيجا لقاءها واكرمهم للنزلان عطاءها واجبنهم في المكرمات بناءها ولو تعلق الظرف
والجار والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا نحو ما احسن معتكفا في المسجد
واحسن جالسا عندك والصيغة الثالثة فعل بضم العين اصلا كظرف وشرف
او محولا من فعل مفتوحها كضرب او من فعل مكسورها كفهم وللناس في فعل اذا اريد به
المدح او الذم خلاف والحاقه ببابه التعجب كاذكر المعم اجاز الاخفش والمبرد نحو حسن
الخلق وقبح العناد الظالمين والمعنى ما احسن خلق الحكماء ونحو قال ابن مالك ومنه
قول العرب لقنوة الرجل فلان وعلم الرجل فلان بمعنى الفاضي هو ونعم العالم هو انتهى
قال ابن عقيل اي ما اعلمه وما اقضى فلان وظاهر قوله سماع علم الرجل بالضم وقضية كلام
صاحب الافصاح اثباته واثبات جهل بالضم ونص ابن عقيل على ان علم وجهل وسمع
تلتزمها ينبغي على لفظ عند قصد بها الاستعمال والا تحولوا الى فعل قال وبنا فعل من الثلاثي لقصد المدح
المتبع كلام المعم خلافه ويكثر كون ناصله فاعل نعم بل اكثر النحويين على الحاقه بها
فقط ولذلك لم يذكروا الا معها فيجرها رغبا لما تضمنه من معنى المدح والذم
فيكون فاعله ظاهرا مساحبا لال او مضافا الى مصاحبها او ضميرا مفسرا بتمييز كمرو تقول
في المخصوص بالمدح فهم الرجل زيد وبالذم خبث الرجل بزيد ومن امثلته سناء ولذلك لم تحتج
لافرادها بالذكر فانها في الاصل سوا بالفتح فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى يئس فصار
جامدا لم قاصرا محكوما له وللفاعل بما ذكر تقول ساء الرجل ابو جهل وفي التنزيل وساءت مرتفقا
وساءت مصيرا محكوم بوجوده من كلامه ضمن معنى التعجب فان استعمل هذا الاستعمال وهو منصوص

ما لا تقول ما زيد منعم وكذا لا تقول ما احسن بزيد احسن ولا بزيد احسن
لوجود الفصل مرم

واقبح عناد الظالمين م

نعم م

ابن عصفور م

او الذم مشروط بان يكون مما يتعجب منه
بقياس حكاه ذلك عن الاخفش وقضيته م

ابن عصفور فهو يدل على المدح والذم وزيادة معنى التعجب وبذلك فارق نعم وبئس وعبارة
ابن مالك في الالفية تقتضي مساواته لها من جميع الوجوه وليس كذلك كما قال المرادي
بل قد تخالفها في غير ذلك ومنه ما اشار اليه بقوله ويجوز جر بالباء الزايدة اي جر
فاعله معاملة له معاملة احسن بزيد ويمتنع ذلك في نعم لعدم هذا التضمين قال
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحبذا بها مقتولة حين تقتل ويجوز كون فاعله
مجردا من ال كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا بمعنى ما احسن بخلاف نعم كما مر واضمار
على وفق عامله نحو الزيدون كرموا رجالا ولا يجوز هذا الا اضمار في نعم وبئس انما يضمر فيها
مفسر كما مر اضمار وذكر الاخفش ان من العرب من يجري فعل المذكور مجرى نعم وبئس فيجعل
فاعله كفا علما رعيا لما تضمنه من المدح او الذم ومنهم من لا يجريه مجراها فلا يلزم اذ
ذاك ان يكون فاعله كفا علما رعيا لما فيه من معنى التعجب وظاهر هذا كما قال المرادي انهما
لغتان ويجوز دخول اللام عليه في كلا الاستعمالين نحو لعضو الرجل زيد وقوله تعالى
كبرت كلمة تحتمل كونه مثل نعمت امرة اي كبرت هي اي الكلمة كلمة والمخصوص محذوف اي كلمة
تخرج وهذا قول ابن برهان ويحتمل كون فاعل كبرت ضميرا عايدا على قوله اتخذ الله ولدا
وهو قول الزمخشري في الكشاف ويجوز في فعل اذا كان صحيح العين او اللام سوا اجريته مجرى
نعم وبئس اذا اريد به التعجب نقل حركة عينه وهي الضمة الى فايه فتقول في ضرب الرجل ضرب
الرجل واسكانها مع بقاء فتحة الفا نحو ضرب الرجل واذا كانت لامه واوا ابقيت بحالها
كسر والرجل وكذا اذا كان اصلهما الواو كغزو واذا كانت ياء كقضو ورمى اصلهما قضي ورمي
تحركتا والفتح ما قبلها فقلبت الفا فقلت واو اكرب وقضوا قلبت اليا واوا فيهما الضم
ما قبلها وتنطرفها وهو مطرد في فعل الشجي وان سكن عينه ولم يرد في فعل المتعدي الا نادرا
وهو قولهم بهو الرجل فهو بهي اذا كمل في البهية وهي العقل واذا كان مضعفا ادغم نحو حب الرجل زيد ويجوز
في فايه الفتح والضم كما ذكر والضم اكثر كقولك حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة اوله ام وان قلت
جذا فتح الخ واجب ان جعلتها كالكلمة الواحدة ومتروكة في المبتدا فصل واما بيني
فعل التعجب على فعل وافعل به واسم التفضيل ما اجتمعت فيه ثمانية شروط اشار لاولها بقوله
من فعل احترازا من الاسم والصفة فلا يبنيان منها فلذلك خطي من قال من الكلب ما اكلبه ومن
الحمار ما احمره ومن الخلف ما احلفه فبنى التعجب من الاسم ومثله في التفضيل قولهم في المثل
ابل من جحيف الحنا بنا على ما قال ابن مالك لم يستعمل منه فعل وفي الصحاح ابل يابل كشيكس
شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وجا من الوصف في التعجب قولهم افعم به اي احق واشتق من
قولهم هو قمن بكذا قال ابن مالك ومنه ما اذرع فلانة اي اخفها في الغزل من قولهم امراة ذارع وذو
الخفيفة في الغزل ولم يسمع منه فعل وذلك شاذ انتهى وتعقبه ابو حيان لحكاية ابن القطان
ذرعت المراة حفت بيدها في الغزل فمن ذراع فلا يكون ما اذرعها شاذا وفي التفضيل قولهم هو
الصمن سطاط اي اكثر وجوده ولم يستعمل منها فعل كما قال الرضي والى الثاني اشار بقوله ثلاثي
والمراد به ثلاثي اللفظ فلا ينبني من الرباعي مجردا كان او مزيدا كيدحرج ولا من مزيد
الثلاثي لا يكون الا مجردا الا افعل فقيل يجوز مطلقا ونقل عن الاخفش الى ان صححه ابن
الخضراوي وما اقتضاه كلام المنتهى ومذهب جمهور البصريين كما في الارتشاف وقال

ونطرفها

اليه

نصوصية منه وهو رجل من بني
ضبة وقالوا افرس من فلان
اي اكثر وسية م ر

اي

٣٢١

ما لا تفرد عنه الكاف وقال ابن الحاج هذا التفصيل م

ابن عصفور يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل لم يقل به نحوي وشذ على هذين القولين ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف وعلى كل قول اما املا ليقر به وما احصره للذم من امتلات واحتصر وليه شذوذ اخر سيأتي ومثاله في التفضيل هو اعطاهم للدراهم وهذا المكان اتجر اي اكثر متجرا والى الثاني بقوله منصرف اي كامل التصرف احترازا من نحو يدع ويذر ونحو نعم وبئس وشذ ما اعساه اي ما احقه واحقق به وقد يقال ما انعم وما ابأس ذكره الرضي والى الرابع بقوله تام احترز من الناقص كان وكاد عند الجمهور فلا يقال ما اكون زيدا قائما لانه لا فائدة فيه واجاز ابن الانباري والى خامسها بقوله مثبت فلا يبنيان من منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ام لا نحو ما قام زيد والى سادسها بقوله متفاوت اي يقبل الزيادة والنقصان ذكره الفراء وهو صحيح فما لا يقبل ذلك لا يبنيان منه نحو مات وفني وصث اذ لا مزية فيه لبعض فاعلية على بعض وعليه فلا يتعجب من صفات الله تعالى فلا يقال ما اعظم الله واجله وقال ما اقدر الله ان يدخل على تحط من ذات الحق ممن دان صولوا وشذ من الالفاظ التي لا تقبل الزيادة تولم ما احسنه وما اقبحه وما اطوله وما اقصره وما اضعفه وما اجمقه وما اكوه ومنع ابو حيان كونها لا تقبل الزيادة قال وهي من المتكلم قال ابن الحاج حكى للغويون وصاحب المحكم عاقلت الرجل فعقلته وهذا تصريح بالمفاضلة والتعجب بما هو جوهر وشبهه حسن جاء ذا ستنتي والى سابعها بقوله مبني للفاعل احترازا من المبني للمفعول فلا يقال في ضرب زيد ما اضرب زيدا ولا هو اضرب من زيد للعلم ان ذلك من الفاعل وشذ ما اخصره من اختصر قال الرضي وقد استعملوا في المفعول على غير قياس اعذر واشهر والوم اي اكثر معذورية ومشهورية وملزومية ومعموم به وزاد في الارتشاف جملة الفاظ وبخوف الالباس كما ذكرنا على ابن مالك وحكم باطراد وضوعها عندا من اللبس كقولهم ما اشغله من شغل وما اجنه من جن وما اولعه من ولع وما ازهاه من زها اي اكثر مشغولية ونحو قال وهذا الاستعمال في التفضيل اكثر منه في التعجب ومنه المثل ازهى من ديك واشغل من ذات النحيين وعلله بعضهم بان فعل التعجب لا يبنى الا من فعل مفهوم العين اصلا ومحولا وفعل المفعول والى هذا ذهب ابن عصفور فلذلك جعل ما وري منه شاذا قال ولا ينبغي ان يتاول على انه متعجب فيه من فعل فاعل في معنى مفعول لم ينطق به والى ثانيها بقوله ليس اسم فاعله على افعل فعلى سواء كان عيب كبرص وعرج ولا كشهل وعيف وقال بعض الكوفيين يجوز في السواد والبياض وسم الكساي ما اسوده وما اشهره وقد بنيا من نفعل افعل منهم عسراد جعل كحمق وزعن ولدد اذا كان عسر الخصومة وان كان مذكورا على افعل وموتها على فعلا نابيت في المعنى جعل وعسر خرجت بحراها في التعجب والتفضيل فقيل ما احمقه وما الدغه والدّ وهو احمق منه واوعن والدّ واكثر المغاربة عد ذلك من الشواذ وعليه جرى المصنف اطلق الشرط المذكور والاول ذكره خطاب وصاحب التسهيل قيل وهو يفهم من كلام سيبويه وشرة بحذف الهمزة بخلافها في التفضيل فهذه الشروط الثمانية مشتركة بين فعل التعجب واسم التفضيل قال الرضي ويزيد فعل التعجب بشرط انه لا يبنى الا من ما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا تتعجب الا مما وقع في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه واما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل

اشارة م

اشارة م

اشارة م

المشكلات م

ازهاه م

لا يكون ابدا افعل م

اشارة م

من تفعلا افعل مفهم

الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منه انتهى وفي الارتشاف قال ابن الحاج يظهر لي ان ما احسنه واحسن به صالح للازمنة الثلاثة وجايز ان يقيد بكل منها كقولك ما احسن زيدا امسا وغدا والان الا انهم يعتمدون في ما احسنه اذا اراد والمعنى كان وفي المستقبل يكون نحو ما احسن ما يكون زيدا وقال فعال في اسم بهم وابصر يوم يأتوننا ليس يوم ظرف مستقبل والمسئلة من روع الخلاف في الوصف المتعجب منه هل هو واجب الثبوت او جايز وفيه قولان حكاهما في الارتشاف قال ومن قال بالجواز قال فيما الحول هذا الفرع وما احسن ما تكون هذه الجارية انتهى ويتوصل الى التعجب مما ذكر امتناعه اي امتناع بنائه اي من لفظه كالزايد على الثلاثة وما وضعه على فعل الا ما يستفاد استثناؤه من سياقه الآتي باشد او اشد دروما في معناهما مما بني من فعل يصح بناء فعل التعجب منه نحو ما اعظم وما اكبر وما احسن واعظم واكبر واحسن وغير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده فيوتى بصيغة التعجب من ذلك فعلا كونها عاملة النصب والجر مع الباء الداخلة عليها في مصدر ذلك الممتنع بناء التعجب منه كالفعل الثلاثي ونحوه وتدقيق في النسج موضع الممتنع التعجب منه ونحو التحريف فيقوم المصدر المنصوب بعدها فعل والمجرور بالباء مقام الاسم المتعجب منه نحو ما اشد خرجته واشد بدحرجته وما اقبح عورة زيد واقبح بعوره الا فرق في ذلك بين المصدر كما في الزايد على الثلاثة والذي وضعه على فعل كما مثلنا هما الصريح كما مر الزايد على الثلاثة الذي وضعه على فعل كما مثلنا او المؤول كما في المنفي والمبني للمفعول فان قياس التعجب فيهما ان يوتى بفعلهما على صلة حرف مصدري معطى ما للتعجب منه ليبقى لفظ المنفي ولفظ المفعول بحاله فيكون مصدرهما مؤولا نحو ما اكثر الا يقوم زيد وما اكثر ان لا يقوم زيد وما اعظم ما ضرب زيد وما اعظم ما ضرب ولا يوتى بالصريح للالباس فلو امن جاز نحو ما اكثر استغال زيد اي مشغوليته واكثريم وما اكثر تفاس بهند وسرع بنفاسها كما لا فرق ايضا في بقي المصدر المشهور كما ذكر وغيره كما في كثر زيد بيع فان مصدرها غير مشهور وقد روي لوذر والوذع وحكم ذلك ان يجعل صلة لما المصدرية ايضا نحو ما اكثر ما يذر زيدا ويدع زيد الشر والفعل ان قصر قال في الاوضح ان قلنا ان لم مصدرا فمن الثاني تقول ما اشد كونه جميلا وما اكثر ما كان محسنا واسيد واكثر بذلك ويوخذ من كلامه ان ما المصدرية لا تجامد لا يتعجب منه البتة كما صرح به في الاوضح وكذا ما لم يكن فعلا على ما تقتضيه عبارة التسهيل قيل والحق ان المصدرية اذا كانت مشهورة صح نحو ما اشد عموسته واكثر اخوته وعليه فتكون هي داخلة في قول المص في مصدر المستغنى منه ويدخل فيه ايضا ما لا يتفاوت فيقال لما الجم موته واجم بموته كما ذكره غير واحد وصرح في الاوضح بانه لا يتعجب منه البتة وقال في حاشية التسهيل الحق ان ما لا يقبل الزيادة لا يتعجب منه لا بنفسه ولا بواسطة لان المانع مع عدم الواسطة موجود مع الواسطة واما ما اجم موته فيتعجب من فعل فاعل اخر قائم بالحي انتهى قيل وظاهر كلام الفراء يقتضي هذا ويدخل مسئلة التفضيل اي يتوصل الى التفضيل مما يمتنع بناء افعل منه باشد واشد او ما في معناهما وكما قلت هناك ما اشد خرجته واشد بدحرجته تقول هنا هو اشد خرجة وكذلك لبابة وانما يفترقان في كون اشد هنا كفعل هناك اسم وفي كون المنصوب هناك مفعول وهنا هو مصدر الفعل المفضل اليه تمييز لتحقق التمييز عن النسبة فيه فرع قد يوتى بالواسطة فيما هو مستغنى عنها قال ابن عصفور تبعا لصاحب البديع من الافعال ما استوفى شرط ما يتعجب منه ولكن العرب استغنت

الفعل ص

بعد ص

اسوع ص

قايم بالحي

وهنا ص

التوصل

عن

عن التعجب منه بغير وذلك تام وقعد وجلس نتقول ما احسن قيامه وكذا باقيها وقال ابن الحاج
اما القيام والقعود والجلوس فمعان لا يجوز التعجب منها لانها مما لا يتصور فيها الزيادة والنقص
فلا يترجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ القيام وكذا القيام والجلوس فما ما يكرر فعله كان
يقوم انسان مرات عدة واخر اكثر منه اوقل فيمكن التعجب باكثر واقل لا بلفظ الفعل نفسه
فما قوله وانى لقوام مقاوم لم يكن * جرير ولا مولى جرير يقومها * فمنقول عن الاتصاف
للقيام والاضطلاع به با ـــــــــ في شرح سمائي دوات اسما وحروف مهملة تكثر
دورانها وتتعب احكامها وافرد لها باب لعدم تعلقها بتمام معنا ها واستفهامها باب مر الابواب
السابقة وهي انواع منها حروف الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت
وقوع نسبة تامة بين امرين اولا وقوعها فهي التصديق والا فهي التصور ولذلك كانت ادواته
لطلب احدهما او كليهما وهي حروف واسما الا انه لما كان الاستفهام معنى من المعاني فحقه ان
يدل عليه بالحرف بدا بالحروف وهي ثلاثة احدها ام المتصلة وهي موضوعة لطلب التصور
او لطلب صورة غير النسبة الاد عائية كالمسند اليه او المسند وقيد احدهما كقولك في تصور
المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانت عالم بحصول شئ في الاناء وانما تطلب تعيينه
وفي تصور المسند في الخابية دبس ام في الزق عالما بكون الدبس في واحد من الخابية
او الزق طالبا التعيين ذلك فالتصور في كلام المصنف بمعنى المتصور اى ما من شانه ان يتعلق
به التصور ويوضحه ما قال السيد في شرح المفتاح ان قولهم ان قيل ادبس في الاناء ام عسل لطلب
تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب وبعده على السوية واحرف لم ترد بالجواب
في تصورها شئ والتحقيق ان المطلوب بها التصديق فان قلت بها حاصل فكيف يطلب
قيل الحاصل التصديق بان احدهما ثابت لا بعينه في الاناء والمطلوب بها التصديق بان
احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بالاشتباه الا انه لما كان الاختلاف
بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الاخر وكان اصل التصديق
حاصلا توسعوا الحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب بها تصور المسند اليه من حيث هو مسند
اليه انتهى وثانيها هل وهي موضوعة لطلب التصديق اى اذعان الذهن لوقوع نسبة
تامة بين الشيئين وهو التصديق الايجابي اولا وقوعها وهو التصديق السلبي تدخل
على الجملتين نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وانكون للتصور كما سيأتي قال في المغني ولا
للتصديق السلبي فلهذا قيد بالايجاب وقلد في ذلك ابن السبكي في جمع الجوامع وهو
تبعا قال المحلي سواء كان هل داخلا على المنفي فلا يقال لهل لم يقم والصواب انها لطلب
التصديق مطلقا كما جرى عليه هنا اى لطلب الحكم او نفي ام اثبات كما قالوا هل البيان
يقال في جواب هل قام زيد نعم اولا وثالثها الهمزة وهي موضوعة لطلبها اى لطلب التصور
كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل عالما بحصول شئ في الاناء طالبا
لتعيينه كما مر وفي طلب تصور المسند في الخابية دبس ام في الزق عالما بكون الدبس في واحد
من الخابية او الزق طالبا لتعيينه ولطلب التصديق نحو ازيد قائم في الاسمية ونحو اقام
زيد في الفعلية واعلم ان المستفهم عنه ها هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان
الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب لو اقع على زيد واذا اردت بالاستفهام

الاولى ان يعبر بالمسند اليه او المسند ليعم الطلب بصور المسند اليه والمسند اذ يجب بهما معنى الاظاهر مرتين

ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان تكون لطلب تصور المسند بان يعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعلم انه ضرب او اكرم وكالفاعل في نحو أزيدا ضربت ام عمرا اذا كان الشك في الضارب من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد وكالمفعول في نحو أزيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا في سائر المتعلقات من الحال وغيره ومن ثم أي لاجل مجيء الهمزة لطلب التصور والتصديق واختصاص هل بطلب التصديق لم يقبح بالنسبة للاولى في طلب تصور الفاعل نحو أقام زيد ام قعد كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أضربت زيدا ام عمرا عرفت وذلك لان تقديم الاسم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وقد يقال هذا ظاهر في مثل أعرفت لافي نحو أزيدا قام اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق وامتنع بالنسبة للثاني هل قام زيد ام عمرو لان وقوع المرفوع بعد اداة دليل على ان ام متصلة وهي لطلب تعيين احد الامرين مع ثبوت اصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم فلا يجوز ان تقابل بام المتصلة لما بينهما من التدافع ولو قدرت ام منقطعة لم يمتنع لانها تكون اضرابا عن الاستفهام الاول واستفهاما عن تصديق اخر فلا مساغ بينهما وبهذا يظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق فمتى كما قال السيد وح يتطرق الى الكلام المصوا خذ بان احد الحاقه ان ام لطلب التصور وكان عليه ان يقيدها بالمتصلة والثانية انه لم يذكر المنقطعة من ادوات الاستفهام وما يطلب بها وقد علمت انها للتصديق كهل ولو قلت هل زيد قام بدون ام عمرو قبح ولم يمتنع كما يقبح هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو قبيح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون الاسم مفعول فعل محذوف او يكون التقديم لا لطلب التصديق بل لمجرد الاهتمام كما اشير اليه فيما مر لكنه خلاف الظاهر كما قال سعد الدين ومنهم من علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد كما سياتي والاصل هل وترك لهمزة بسطا لكثرة ورودها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد مر جواب هذا في الفعل فكذا ما ههنا وانما لم يقبح هل زيد قام بها اذا لم تر الفعل فخرجا اذا علمت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رأته فانها تذكر العهود وحنت الى الالوف فلم ترض بافتراق الاسم بينهما والى ذلك اشار الرضي رحمه الله وخصت الهمزة بكونها اصل ادوات الاستفهام من بين سائر احرفه واسمايه بصلاحيتها لطلب التصور والتصديق كما مر بخلاف غيرها فانها اما مختص بالتصديق كهل وام المنقطعة او بالتصور وهو البقية نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكذا ايها لوجوب التقدم على حروف العطف الثلاثة الواو والفاء وثم على اصلها في التصدر فالواو نحو اوكلما عاهد واعهدا وأولم ينظروا والفاء نحو افسحر هذا ام انتم لا تبصرون وفي الارض وثم نحو ثم اذا ما وقع ولا يأتي غيرها فلا يقال قد قام زيد فقام عمرو بخلاف اخواتها فانها تتوسط عن احرف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو هل لك الا القوم الغاسقون وكيف تكفرون فاين تذهبون فاني لنوفكون فاي الفريقين فالكم في المنافقين بهذا مذهب سيبويه وجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصل وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين المعاطف فيقولون

التقدير

التقدير فان لم يسيروا امكثوا لم يسيروا وفي فاضرب عنكم الذكر صفحا انهملكم فنضرب عنكم
افاين مات او قتل اتومنون به في حياتك فان مات انقلبتم وفي افان نحن بميتين نحن مخلدون
مجرور ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وانه غير مراد اما الاول فلان عود ضمير الجملة فان قوبل بتقديم
بعض المعطوف قلنا انه اسهل منه لان المجوز فيه على قولهم اقل لفظا مع ان في هذا التجوز تنبيها
على ضالة شيء في شيء اي ضالة الهمزة في التصدير واما الثاني فللزوم غير ممكن في نحو افمن هو
قائم على كل نفس وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة كما ذكرته في المغني وكالحروف
المذكورة ام المنقطعة فلا تقع الهمزة بعدها لانها اذا لم تقع بعد العاطف تاسيسا فكيف
تقع بعده تاكيدا فلعله انما سكت عنها لفظها بطريق الاولى فلا يقال قام زيد ام اقعد
بخلاف غير الهمزة تقول ام هل قعد قال تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور اما اذا كنتم
تعلمون وقال الشاعر ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به ٭ رئمان انف اذا ضن باللبن
وتختص بالدخول على كلمة النفي حرفا كلم او فعلا كليس او اسما كغير كما تدخل على الاثبات وتكون
للتقدير وغيره كما سيأتي ومعنى التقرير حمل المخاطب على الاعتراف بامر قد استقر عنده
ثبوته او نفيه نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك فانه حمل المخاطب على الاقرار بما دخله
النفي وهو شرحنا لا بالنفي فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف
المخاطب حرف لذلك الحكم اثباتا او نفيا فجعل ابن الحاجب الهمزة في هذه الاية للتقرير نظير جعل الزمخشري
الهمزة له في الم تعلم ان الله على كل شيء قدير قال المص وقد اعتذر عنه بان مراده التقرير لما
بعد النفي لا التقرير للنفي ونقل في المغني تسمية الاستفهام في ذلك تقريرا عن جماعة
قال ومرادهم ما ذكر قال والاولى ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي او الابطالي اي
الم تعلم ايها المنكر للنسخ انتهى وكذا الاية التي في المتن فقد صرح في المغني ان الهمزة
فيها للانكار الابطالي وهي التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب ومنه
في الاثبات قوله تعالى افاصفاكم ربكم بالبنين قال ومن جهة افادتها ما بعدها لزم ثبوته
ان كان منفيا لان نفي النفي اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده الن يكفيكم ولهذا عطف
ووضعنا على الم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله الم يجدك يتيما فاوى ووجدك ضالا
الم يجعل كيدهم في تضليل وارسل عليهم طيرا ولهذا كان قول جرير بسيره الستم خير من ركب
المطايا وانديا العالمين بطونا راح مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته العرب ولو كان
على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة وتكون لغيره اي لغير التقرير كالاستفهام الحقيقي
نحو قوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلدا ام لا فؤادي في الذي لاقاه امثالي او غير الحقيقي
كالانكار التوبيخي كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه الا طعان الا فرسان عادية
الا تجشؤكم حول النتائين وهذه تقتضي ان ما بعدها واقع وان فاعله معلوم ومنه في
الاثبات اتعبدون ما تنحتون اتانون الذكران من العالمين فالحاصل ان الهمزة سواء دخلت
على مثبت او منفي فقد تخرج عن الاستفهام الحقيقي فتكون للتقرير نحو اضربت زيدا وانت
ضربت زيدا او نحو الم نشرح لك صدرك الم تعلم ان الله على كل شيء قدير وللانكار الابطالي نحو
افاصفاكم ربكم بالبنين اليس الله بكاف عبده وللانكار التوبيخي نحو اتعبدون ما تنحتون

فانحن م

المنحذف م

ليضمها م

المص م

ايضا م

الكاف عبده م

نفي م

اذ ت

وبالفاعل ح

وقوله الاطعان ويجب ان يليها الشئ المقرر به والذى انكرته كما يجب ذلك فى المستفهم كما مرّ فتقول فى تقرير المخاطب بالفعل اضربت زيدًا ام انت ضربت زيدًا وبالمفعول ازيدًا ضربت وكذا فى الانكار فالفعل كقوله تعالى اصطفى البنات على البنين وقول امرئ القيس اتقتلنى والمشرفى مضاجعى والفاعل نحو اهم يقسمون رحمت ربك والمفعول اغير الله اتخذ وليًا وقوله تعالى آنت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم محتمل للارادة الاستفهام الحقيقى بان يكونوا لم يعلموا الفاعل ولارادة التقرير بان يكونوا قد علموا ولا يكون استفهامًا عن الفاعل ولا تقرير ابرلان الهمزة لم تدخل عليه ولانه قد اجابهم عليه الصلاة والسلام بقوله بل فعله كبيرهم هذا وقوله تعالى آلله اذن لكم المقصود انكار اصل الاذن لا انه من غير الله فيشكل ح عدم اتصال الهمزة بالفعل ويجاب بان هذا نفى للاذن بنفى اقتضائهم كقوله آلذكرين حرم ام الانثيين تقديره فلو وجد المحرم لكان اما هذا او ذاك ثم استدل ببطلان كل القسمين على بطلان اصل التحريم ومنه قولك للرجل الذى يدعى امرًا وانت تنكره متى فى ليل او نهار تقديره لو كان لكان اما فى ليل او نهار ولما لم يوجد فيهما ثبت انه ليس بموجود قاله الامام فخر الدين فى نهاية الايجاز تنبيه غير الهمزة من ادوات الاستفهام تاتى ايضا للانكار والتقرير كالهمزة نحو لم تدعى للانكار وكيف تفوزى اباكِ للانكار والتقرير وانى يحيى هذه للانكار نحو اين شركائى الذين كنتم تزعمون وسيأتى عن المصنف التصريح بان هل تاتى للاستفهام التقريرى لكن لا تجرى فيه التفاصيل المذكورة ولا تكثر كما فى الهمزة فلهذا اطلق اختصاصه بالمجئ لغير الاستفهام من تقرير وغيره وتاتى للهمزة ايضا للتهكم نحو اصلواتك تامرك وللتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وللتسوية وربما يتوهم ان المراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها وليس كذلك كما قال المصنف بل كما تقع بعدها نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يومنون تقع بعد ما ابالى وما ادرى وليت شعرى ونحو ذلك والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وما ابالى قمت ام قعدت الا ترى انه يصح استغفارك وعدمه وما ابالى بقيامك وقعودك وللام كما سيأتى وكلها تدخل فى قوله وغيره وعلى هذه المعانى الثمانية اقتصر فى المغنى وقد ذكرها ايضا معان اخر كالتعجب نحو الا تنزل عندنا والاستبطاء والزجر نحو الم تشتم اباك والوعيد نحو الم اؤدب فلانا بازالة ذكرها البيانيون للهمزة وغيرها من ادوات الاستفهام وتختص هل من بين حروف الاستفهام بمناسبة قد وذلك مع الفعل نحو قوله تعالى هل اتاك نبأ الخصم هل اتى على الانسان حين من الدهر اى قد اتى فسرها بذلك جماعة منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء والمبرد وبالغ الزمخشرى فزعم انها ابدًا بمعنى قد وان الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله فى المفصل عن سيبويه وقال فى الكشاف هل اتى على الانسان معنى التقريب والتقرير جميعًا اى قرب من على الانسان قبيل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن شيئًا مذكورًا بل شيئًا منسيًا فى نطفة فى الاصلاب والمراد بالانسان الجنس بدليل انا خلقنا الانسان من نطفة انتهى وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل يتوقعون الخبر عما اتى على الانسان

وهو

سواء عليهم ح

ام ح

وبهذا دم قال والحق بهذا من كونه طلبيا ذكر في المغني وفي التسهيل تتعين لمجرد فتة هل لقد اذا
دخلت عليها الهمزة كما في قوله سأبل فوارس يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح القاع والأكم ومفهومه انها
لا تتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تأتي كما في الآية وقد لا تأتي وعكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا
ان هل لا تأتي بمعنى قد اصلا قال في المغني وهذا هو الصواب عندي لا ما تمسك لهن اثبت ذلك
الا احد وجه ثلاثة احدها تفسير ابن عباس ولعله انما اراد ان الاستفهام في الآية للتقرير
وليس بحقيقي فقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري
والمقرر به من انكر البعث وقد علم انهم يقولون لهم قد مضى من الدهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم
والذي احدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله ولقد
علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون اي فهلا تذكرون فتعلمون ان من انشاء شيئا بعد
ان لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه وقول بعضهم ان هل لا تكون للاستفهام التقريري وانما
ذلك من خصائص الهمزة ليس كما قال لثبوته في قول سر وهو الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم
كما نقله الزمخشري عنه ولم ار ذلك في كتاب سر بل فيه ما نصه الحرف قد يقع في باب عدة ما يكون
عليه الكلام ما نصه وهل وهي للاستفهام ولم يزد على ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في
البيت والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رأيت عن السيرافي ان الرواية الصحيحة ام هل
وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل في البيت على ثبوت ذلك الرواية فالبيت شاذ ويمكن
تخريجه على التوكيد كما في قوله ولا الهما بيتا دوادا بل ذلك سهل لاختلاف اللفظين
وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لا تسألني عن بما بيدا انني قلت غاية ما ذكر
بعد تسليمه بطلان ادلة خاصة على ذلك ولا يلزم من بطلان الدليل الخاص بطلان المعتمد ما ذكره
بها فلعله رجع اليه والله اعلم وتختص هل بما سبق لا النافية فيراد بالاستفهام بها النفي
نحو قوله تعالى فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا في قوله
تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقوله هل انا الا من غريرة ان غوت والباقي في قوله
الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله وان شفائي عبرة مهراقة فهل
عندكم دارس من معول اذ لا يعطف الانشاء على الخبر فان قيل قد تمتزان الهمزة تاتي
لمثل ذلك نحو افاصفاكم ربكم بالبنين الا ترى ان الواقع انه لم يصفهم بذلك قيل انما جيء
بها للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك انتفاؤه ابتداء ولذا لا يجوز اقام الا زيد كما يجوز اقام الا زيد فقال
تعالى فهل على الرسل الا البلاغ المبين هل ينظرون الا الساعة
وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا اذا كان بمعنى ما كان ينبغي
لك ان تفعل نحو اتضرب زيدا وهو اخوك ويتحصل من الانكار على ثلاثة اوجه انكار
على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وانكار على من اوقع الشيء ويختصان بالهمزة
وانكار لوقوع الشيء وهذا هو بمعنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة قال في المغني وبيانه
ان من اسماء الاستفهام ما يراد به النفي ولا يرد ذلك على دعواه اختصاص هل بذلك فانه
بالاضافة الى حروف الاستفهام لا الى اسماءه وادواته فاعلمه ويشتركان ايضا الهمزة وهل في
النيابة عن الامر بإنابة الهمزة عنه نحو قوله تعالى اأسلمتم اي اسلموا وهل نحو قوله تعالى

لذلك ه

رضي الله عنهما

المدور فضلا عن المدور انتهى

لا تسألنه

انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء الى قوله فهل انتم منتهون اى انتهوا فهذا ما انيب فيه الانشاء عن الانشاء يفترقان مع ما مر من وجوه افترقها وانفراد كل منهما عن الاخرى في ان تخلص المضارع للاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما وانها لا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل افاين مت فهم الخالدون وائن ذكرتم انك انت يوسف ابشرا منا واحدا نتبعه ومنها اسماء الاعداد اى الاسماء التي هي عشرة احد اسماء الموضوعة للعدد اى للتي يستفهم بها عنه نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اى كم اتيناهم اعشرين اية ام ثلاثين فمراية تمييز كم مميزة زيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعدد بين كم ومميزها فكم سؤال عن العدد لكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ ومنه قوله تعالى كم لبثتم وانت في كيف وقد مر انها تاتي للشرط نحو كيف تصنع اصنع ولا تجزم عند البصريين والعطف ايضا عندهم كما مر وانها لا تكون استفهاما الا حقيقيا نحو كيف زيدا وغيره نحو كيف تكفرون فانه اخرج مخرج التعجب وحقيقة وضعها ان تكون سؤالا عن صفة لموصوف نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم وقد تاتي للحال اى للسؤال عنه في حالة ما اذا وقعت قبل الناسخ اى ما يستغنى به عنها نحو قوله تعالى وكيف تاخذونه وقوله كيف جاء زيد فانها بعد يا مستغنى عنها في كونه كلاما تاما ومعناه في ذلك السؤال عن هيئة الاخذ والمجيء اى على اى حالة تاخذونه وعلى اى حالة جاء زيد فيكون جوابها والبدل منها النصب يقال كيف جاء زيد فتقول راكبا ونحو في البدل كيف جاء راكبا ام ماشيا قال الملم وعندي انها تاتي في هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه الم تر كيف فعل ربك اذ المعنى اى فعل فعل ربك ولا يتجه فيه ان تكون حالا من الفاعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد اى كيف اذا جئنا من كل امة بشهيد تصفون ثم حذف عاملها موخرا عنها وعن اذا قيل الاظهر ان يقدر بين كيف واذا ويقدر اذا خالية عن معنى الشرط واما كيف وان يظهروا عليكم فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا فكيف حال من عهدا اما على ان تكون تامة او ناقصة وتلنا بد لانها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير الجمع وتاتي للجزاء للسؤال عنه حالكونها واقعة قبل غيره اى غير اداة تام وهو ما لا يستقل بدونها كلاما نحو كيف زيد وكيف كنت فزيد وحرف لا يستقل كلاما وكذا كان واسمها ان قدرت ناقصة ومنه كيف ظننت زيدا وكيف اعلمتك فرسك لان ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم خبران في الاصل فلجوابها وللبدل منها الرفع ان علمت النواسخ يقال كيف زيد فتقول صحيح ونحو وتقول في البدل كيف زيد اصحيح ام سقيم والا فالنصب نحو كيف اصبح زيد فتقول صحيحا وكيف اصبح اصحيحا ام سقيما وقضيت العجب من كيف ليست ظرفا فيما ذكر وهو ما ذهب اليه احد بها ان موضعها عند سر نصب وعندهم رفع مع المبتدا نصب مع غير الشافي ان تقدره بها عند سر في اى حال وعلى اى حال وعندهما تقدير ما في كيف زيد اصحيح زيد ونحو وفي نحو كيف جاء زيد راكبا جاء زيد ونحو والثالث ان الجواب المطابق عند سر ان يقال على خير ونحو وهذا قال الرومية وقد قيل لم كيف اصبحت خيرا عافاك الله اى على خير فان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما العكس فصحيح وسقيم على ما يجب وفي عافية وعلى خير يحمل على المعنى وقال ابن مالك ما معناه لم يقل

احسان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اى كونها سؤالا عن
الاحوال التامة سميت ظرفا لانها فى تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا
انتهى قال المص وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال فى البدل كيف انت اصحيح ام سقيم
بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب وقال ابن عقيل ما ذكروه فى معناها تفسير تقريب لحقيقة
وضعها السؤال عن وصف لموصوف ولهذا يبدل منها ما يبدل على الصفة والموصوف نحو كيف
جاء بيدر اكبا او صحيحا ولو كان ما ذكر حقيقة معناها لجرى فيها البدل والجواب بالمصدر وهذا
ظاهر كلام سر انتهى والثالث من بضع الميم الموضوعة للعالم لهذا الباري سبحانه
وتعالى اى سأل لها عن العارض المشخص للعالم فتفيد تشخيصه وتعيينه نحو قوله تعالى
من بعثنا من مرقدنا يا موسى طالبا الجواب بما يفيد التعيين فلهذا اجاب موسى عليه السلام
بما يفيد ذلك فقال ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى لانه يوجب العاقل الاعتراف
به وانما صح الجواب بنحو رجل فاضل ومن قبيلة كذا واخوان فلان واخو فلان وشبهه فى جواب
من ذا ونحوه من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص
وان كان تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كلية وشمل اطلاقه الاستفهام لها انه لا يشترط
فى المستفهم عنه اذا كان نكرة دخول هو بينه وبين من وزعم الفراء انه لا يجوز من قام الا
فى الشعر وانهم اذا لم يقولوه معرفة نحو من القائم وفعلا ويفعل نحو من قام او يقوم ادخلوا
هو كقوله ومن هو كاذب ومن مجيئه فى الشعر بغير هو قوله من شارب مربو بالحاس
يا تيني ويرده قوله تعالى وقيل من راق فلم يات هو بين من وراق ذكر فى الارتشاف
وقد تنوب عن النفى نحو قوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يفعل هذا الا
يريد فهى فى الاستفهام مية اشربت معنى النفى ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها
الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه وقد مر لها ان تكون موصولة
وشرطية وتامة نكرة موصوفة وهذا دخلت عليها رب فى قوله رب من انضجت غيظا قلبه
قد تمنى لى موتا لم اطع ووصف بالنكرة كقولهم مررت بمن معجب لك وقال لحسان رضى
الله عنه فكيف بنا فضلا على من غيرنا حل الشعر محمدا يا ناد وى برفع غيرنا ليحتمل ان من موصوفة
وتحتمل الموصولية وعليها فالتقدير على من هو غيرنا فالجملة صفة او صلة وقال الفرزدق
انا وايا كما دحلت بارحلنا لمن بواديه بعد المحل ممطور اى كشخص ممطور بواديه وزعم
الكسائى انها لا تكون نكرة الا فى موضع يخص النكرات وربما البيتين فهذه اربعة معان لمن وزاد ابو على
انها تاتى نكرة وهو ما انفرد به فقالها فى قول الشاعر وكيف ارهب امرا او راع له وقد كانت الى
بشر بن مروان لنعم مرتع كلما ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سر واعلان • فزعم ان فاعل نعم مستتر
وهو تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح هو مبتدا وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وقال غيره
من موصولة فاعل وقوله هو مبتدا خبره او آخر محذوف على حد قوله وشعرى والظرف متعلق بالمحذوف
لان فيه معنى الفعل اى نعم من هو الثابت فى حال السرو العلانية قال المص ويحتاج الى تقدير هو
ثالث يكون مخصوصا بالمدح وزاد الكسائى ثانيا فى زايدة للتوكيد كما وذلك تحمل على قاعدة الكوفيين
فى جيز بادة الاسما وانشد عليه فكفى بنا فضلا على غيرنا فى من قفض غيرنا وقوله يا شاه من قنص لمن

حلت له حرمت عليّ وليتها لم تحرم فيمن رواه لمن دونها وهو خلاف المشهور بل هي في ذلك موصولة
اي على قوم غيرنا وياشاء النسان قص من باب الوصف بالمصدر شاذا والراجع الموضع الغير اي الغير
العالم وهو مما فيستفهم بها عن غير العالم وانما قدم الخبر عليها ليشترك فيه مع مهما ما عطف عليها
وهي ما الاتية للاختصار قال في المغني ومهما بسيطة لا مركبة من مَا وَمَا الشرطية ولا من ما الشرطية
وَمَا الزايدة ثم ابدلت الفها من الف الاولى فرقا للتكرار خلافا لمن زعم ذلك وتاتي للاستفهام
بغلة اي مَهَا واثبت ذلك جماعة منهم ابن مالك وتبعهم المصنف نحو قوله مهما لي الليلة
مهما ليه اودى بنعلي وسربالية فزعموا ان مهما مبتدا اولى الخبر واعيدت الجملة توكيدا
واودى بمعنى هلك ونعلاي فاعل الباء زايدة مثلها في كفى بالله شهيدا وقال في المغني الدليل
في البيت لاحتمال ان التقدير مهما اسم فعل بمعنى كف ثم استانف استفهاما بما وحدها
وقد مر تحقيقها للشرط وَ لا تستعمل ظرفا وقال ابن مالك تاتي للزمان والشرط فتكون
ظرفا لفعل الشرط وزعم ان النحاة اهملوه وانشد عليه لحاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله
وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا وابيانا اخ قال في المغني والدليل في ذلك لجواز كون هذا للمصدر
اي اعطاء كثيرا اوقليلا وممن المقالة سبق ابن مالك اليها طيب وشدد الزمخشري
الانكار على من قال انها فقال بهن الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في العربية
فيضعها غير موضعها ويظنها بمعنى مَنْ وتقول لمن جاءتني اعطيتك وهذا من وضعه
وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها الاية فيلحد في ايات الله تعالى انتهى
يعني قوله تعالى مهما تاتنا به من اية والقول بريفها ممتنع ولوصح ثبوتها في غيرها التفسير بها
بمن ايضا انتهى كلام المصوالخاسر الموضع لغير العالم وهو ما فيستفهم بها عن غير العاقل
بكثرة اي مع كثرة ومعنى ما اي شيء نحو وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ مَا هِيَ لولها قال موسى
ماجئتم به السحر على قراءة الخبر وبعدا لالف فمبتدا والجملة بعدها خبر والسحر اما
بدل منها ولهذا قرئ بالاستفهام كانه قيل السحر جئتم به واما بتقدير هو السحر
او السحر هو واما قراءة السحر على الخبر فموصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله
ماجئتم به سحر ويستفهم بها عن المجهول حقيقة وملحقا به فتكون سؤالا عن المتسمي وحقيقته
فيكون الجواب بذاتيات المسؤل كما قرر في المنطوق ولهذا لما قال فرعون وما رب العالمين
طالبا للحقيقة اجابه موسى عليه السلام بالوصف تعريضا بتغليطه فانه لا يعلم الا الصفات
وان ملحقا غير معلومة للبشر فقال رب السموات والارض فلم يتفطن فرعون لجوابه
فقال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون اي انا طالب للجواب الدال على الحقيقة وهو يذكر
الجواب الدال على الصفة وهذا جواب السؤال عما فغلط موسى عليه السلام في الجواب اكثر
من الوكلات في الوصف وجوابه فقال رب المشرق والمغرب وَمَا بَيْنَهُمَا ان كنتم تعقلون
اي ان كان لكم ادنى شيء من العقل عرفتم انه لا يكون الا يق هنا الا السؤال عن وصفه
دون ملحقا به وفي هذه الاية مباحث اوردناها في شرح مقدمة الزركشي وتحذف
الفها اي الفها اذا جرت بحرف جر وجوبا كما في المغني وباضافة جوازا كما يعلم مما ياتي وتبقى
الفتحة دليلا عليها نحو قوله تعالى عم يتساءلون وبمَ جئت ومسلم انت وفي لارتشاء

عن

عن الغرة اذا اضفت اسما الى ما الاستفهامية بقيت الالف واجاز الاخفش عند امن اللبس ولم يجز فوق ما شئت لان غيره عند الارتشاف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا با الاسود لم خفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الالف كما قال ابن عقيل وغيره التخفيف لكثرة الاستعمال وقال في المغني علته الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وثبتت في نحو لمسجد اسس على التقوى فيه يهمنون مما انزل اليكم وما انزل من قبلك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وانما لم يعكس لان ما الخبرية اكثر فاجري الكثير على الاصل من الاثبات وكما لا تحذف الالف في الخبر لا تثبت في الاستفهام واما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فشاذ وقول حسان رضي الله عنه على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان كالرمادة زنة ومعنى ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين بما عظم لزنة الفها استفهامية مع رده على من قال لرب بما اغويتني ان المعنى باي شيء اغويتني بان اثبات الالف قليلا شاذا استهى لكن الزمخشري حكى في كشافه ان ذلك لغة وكلام الدينوري في المهذب نحو حكاه ابن عقيل وقال جماعة منهم الامام فخر الدين في قيما رحمة من الله لها للاستفهام التعجبي اي فبأي رحمة وبرده ثبوت الالف وان خفض رحمة حتى لا يجعلها لانكون بدلا من ما اذ يجب اقتران المبدل من اسم الاستفهام بالهمزة كما مر ولا عطف بيان لان ما الاستفهامية لا توصف ولا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف البيان ولا يضاف ان اليه لان اسماء الاستفهام والشرط والموصولات لا يضاف منها غير اي باتفاق وكم في الاستفهام عند الزجاج واحترز بقوله اذا جرت عن ما اذا رفعت او نصبت نحو ما هذا ومما صنعت فلا تحذف الفها الا لضرورة كقوله الام تقول الناعيان الامة الا قائدا لها للندى والكرامة الا ان صحبتها اي ان صحبت ما لفظة واحالكوها زايدة بناء على ثبوت زيادة الاسماء كما ذهب اليه جماعة واجازه ابن مالك فيما اذا صحبت لكن قال في المغني التحقيق ان الاسماء لا تزاد فلذلك لم يستثن فيه من الصور المذكورة مما ذكر احوال كونها موصولة اي بمعنى الذي على ما هو الظاهر المتبادر فلا تحذف الفها مع الجار لان الفها قد صارت كالحشو فنقص بطرفها المستهل لحذفها فالزايدة نحو قولك لما ذا جئت اي لاي شيء با ثبات الالف لكنه بحث في المغني في وجوب حذفها في هذه الحالة فقال في فصل فيما اذا صحبت قال وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الالف في نحو لمذا جئت استهى وكانه يشير الى انه لا يكون مع الزايدة كالحشو فلا يقدح في نظرها بخلاف ما اذا كانت ذا مركبة معها ما فلا تحذف الفها كما قاله في المغني كغيره لانها صارت حشوا وعن هذه الصورة احترز في التسهيل بقيد المفردة في قوله والتزم في غير ندور حذف الف ما الاستفهامية المفردة ولعل مراد هم هي مراد المصنف بقوله او موصولة اي غير مفصولة من ما بان جعلت معها اسما واحدا كما قال الاخفش في الاوسط ان وصلت ذا بما اثبت الالف ومراده اذا ركبت مع ما فيكون المثال المذكور في المتن للمقسمين من الزايدة والمركبة لصلاحيته للاعتبارين فاقتصار على مثال واحد موهم لهذا التاويل بل هو

وفيه ح

وانما هي مصدرية قال المصر والعجب من الزمخشري ان يجوز كونها استفهامية ح

ومالا ح

انما مسوغ ان تكون ما استفهامية وذا زايدة اجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت ح

ستعين والالزم دخول صورة التركيب في المستثنى اى لزوم الحذف وهو خلاف صريح كلام المغني
والتسهيل كما مرّ ولم ينكر احد خلافه فيما اعلم بل لم يستثن في المغني من صور لزوم الحذف غير هما
واما الموصولة التي بمعنى الذي فلا يتصور وقوعها بعدما المجرورة بالحرف لان الكلام معها
يكون جملة وحرف الجر لا يدخل على الجملة الا ان قدرت مجرورة باضافة قول او قايل اي فلا تحذف
الفها ح نحو اجبت قايل ما ذا صنعت بحجر على وزان قول الشاعر انشده في المغني واجيب
قايل كيف انت بصالح ، حتى مللت وملني عوادي لكنه مع ما فيه من التسامح يكون المجرور
ح هو الجملة لا ما الاستفهامية فاطلاق كونها مجرورة في مثل ذلك مجاز من اطلاق ما هو
للكل على الجزء يلزم دخول صورة التركيب في المستثنى منه وهو فاسد كما مرّ ولان الموصولة
في ذلك كالاشارية وهي لا تمنع من حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما اشار اليه بقوله
بخلاف ذا الاشارية اذا صحبت ما نحو قولك لما ذا التواني اى لاى شئ هذا التواني
فانها تحذف الفها ح كاشملة المستثنى منه لبقاء نظرها مستمرة هذا الحكم مختص بما
الاستفهامية اما الموصولة والشرطية فلا تحذف الفهما اذا جرتا وزعم ابو زيد ان
من العرب من يحذف الف الموصولة فيقول سل عمّ شئت وقال المبرد هي لغة وقد تقدم
لما مواضع وتلخيص القول فيها كما في المغني انها تاتي اسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة اقسام
فاحد اوجه الاسمية ان تكون معرفة وهي نوعان ناقصة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد
وقد سبقت وتامة وهي نوعان عامة اى مقدرة بقولك الشئ وهي التي لم يتقدمها اسم
تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اى فنعم الشئ هي
والاصل فنعم الشئ ابداؤها فحذف المضاف وناب المضاف اليه فارتفع وخاصة وهي التي
يتقدمها ذلك وتقدير مع لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اى نعم
الغسل ونعم الدق واكرم لا بيت بحيثها معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف
ونقله عن سر وقد اشار الى هذا النوع في باب النعت وثانيها ان تكون نكرة مجردة عن
معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وهي الموصوفة وتقدير بقولك شئ كمررت بما معجب
لك اى بشئ وتامة ومنها التعجبية وقد سبقت وهي التي في باب نعم وبئس نحو غسلته
غسلا نعما فما نصب على التمييز عند جماعة وقد مرّ مبسوطا ومنها التي في قولك ان زيدا
مما يكتب اى انه من امر كتابة اى مخلوق من امر في لك الامر هو الكتابة فما بمعنى شئ وان وصلتها
خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل وزعم جماعة انها معرفة تامة
بمعنى الشئ او الامر وان وصلتها مبتدأ والظرف خبر والجملة خبر ان ونقله ابن مالك عن
سر ولا يحتصل للكلام معنى طايل على هذا التقدير وثالثها ان تكون نكرة مضمنة معنى
الحرف وهي نوعان استفهامية كما ذكر وشرطية وهي نوعان غير زمانية وقد سبقت في باب
الشرط وزمانية عند الفارسي وابن البقاء وابن برّي وابن مالك وهو ظاهر قوله تعالى فما
استقاموا لكم فاستقيموا لهم اى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ويحتمل ان فما استمتعتم به منهن فاتوهن
اجورهن الآن ما هذه مبتدأ والظرف والهاء من به راجعة اليها ويجوز فيها الموصولية وفاتوهن
الجزاء والعايد محذوف اى لاجله وفي التسهيل انها توصف بها على راى كقولهم مررت بما جدع قصير انفه

فقيل

فقيل ما صفة لامر والمشهور الطاء زايدة فيه كما سيأتي وَاَحَدُ اوجه الحرفية ان تكون نافية فان دخلت على الاسمية اعملها الحجازيون نحو ما هذا بشرًا وقد سبقت او على الفعلية لم تعمل نحو وَمَا يَتَفَقُّونَ الَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ وثانيها ان تكون زائدة كافة وغير كافة وستاتي استيفاء ان شاء الله تعالى وسادسها اسما الاستفهام اى بفتح الهمزة وتشديد الياء ويستفهم بها عن المميز لبعض من كل وهو مضمون ما اضيفت اليه سواء كان من ذوى العلم او لا زمانا او مكانا او غيرهما نحو ايكم زيدته همزة ايمانا فاى حديث بعده يومنون وعبارته لا تشمل التمييز عن الكلى كما ان قول بعضهم لا يميز احد المتشاركين فى امر عام لا يشمل عن الكل والاولى التعبير بما يشمل التمييز عن الكل والكلى كقول بعضهم لتمييز مفصل ما عرفت جملته قال صاحب المفتاح يقول القايل عندى شياب فتقول اى الثياب فتطلب منه وصفا يميز ما عندك مما يشاركها فى الشوبية فقيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيفت الى كلى فجوابه فى اول كلى مميز لا غير وعلى الجملة فهو سؤال عن المميز اما فى الذاتيات او العرضيات كما اوضحته فى شرح مقدمة العلوم فى المنطق وقد سبق من المصنف انها تكون موصولة نحو ايهم اشد وشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وموصولة لنداء ما فيه لبس نحو يا ايها الرجل وتكون ايضا دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو مررت برجل اى رجل وحالا من المعرفة نحو مررت بعبد الله اى رجل قيل ونكرة موصوفة نحو مررت باى معجب لك وهو غير مسموع ولا يكون تمييز مذكور معها مضافا البتة الا فى النداء والحكاية فتقول جاءنى رجل فتقول اى رجل يا هذا وجاءنى رجلان فتقول ايان ورجال فتقول ايون وسبق حكمها فى الاضافة وسابعها اين وهى للمكان اى للاستفهام عنه نحو اين كنت وبنيت على الحركة لالتقاء الساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضمة والكسرة بعد الياء وثامنها ايان للزمان اى للسؤال عن المستقبل منه نحو ايان تخرج ولا يجوز ايان خرجت وتستعمل فى مواضع التفخيم والتعظيم نحو قوله تعالى يَسْئَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ اَيَّانَ مُرْسَاهَا يسئل ايان يوم القيامة الدين ولا يقال ايان تموت وتاسعها متى ليست ايان التفخيم وغيره وللمستقبل نحو متى تقوم وللماضى كقوله متى كان يوم الخيام بذى طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام وقد سبق مجئ هذه الثلاثة للشرط ويكون فيه ظروف زمان ولا تستعمل غير ظرفية وتقع متى وايان فى الاستفهام ظرفين وجرين ايضا نحو متى القتال وايان مرساها ولا يجوز زيد متى تسافر اذ لا يخبر بالزمان عن الذات كما مر وتاتى متى اسما مرادفا للوسط وحرفا بمعنى من او فى لغة هذيل فيقولون اخرجها متى كمه اى منه واختلف فى قول بعضهم متى كمّى فقال ابن سيده بمعنى فى وقيل بمعنى وسط وفى قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت ٭ متى لج خضر لهن نئيج ٭ فقيل بمعنى من وقيل بمعنى وسط وعاشرها انّى وهى سؤال عن الحال فتكون بمعنى كيف نحو قولك انى ظفرت بالعدو ايا غيا ام مكافيا اى على اى حال ظفرت به ومنه قوله احرثكم انى شئتم اى على اى حال شئتم ومن اى حق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو كذا قاله سعد الدين وقال بعض المغاربة تقول انى تريد كيف تريد

المميزة ؟

صحيح

او سؤال عن الزمان كمتى وعن المكان كاين فالاول نحو انى تسافر غدا او بعد غد اى متى والثانى نحو انى كنت نحو اين كنت وقد تاتى بمعنى من اين نحو قوله تعالى انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الا فى كل يوم ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه فى الاستعمال يكون مع ظاهر كما فى قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اى من اين اى من اين كذا ذكره الرضى وقال الاعلم فى المخترع انى بمعنى متى واين وكيف وقيل فى قوله تعالى انى شئتم بالاوجه الثلاثة ولاتاتى بمعنى كيف او متى الا وبعدها فعل كما مثل المص وقد مر لها تكون شرطية وحدها النحاس فى الظروف واذا كانت شرطية فهى بمعنى اين وقال بعضهم هى لتعميم الاحوال فهذه جملة ادوات الاستفهام عرفا واسما فصل

وقد تحذف فاكيف كقوله لكى تخاف الراجيك منعا وقد اغنيت بالبذل معدما

عن سؤال وقوله لكى تجزون الى سلم وما كثر قتلاكم ولظى الحيجا تضطرم اى اراد كيف كما قال بعضهم سوا فصل اى سوف وقد تحذف يا اى المدغم فيها كقوله تنظرت نصرا والسماكين اشهما

وقد تنوب اى عن النفى كقوله اى نفس تموت بالمال ولا بالعبيد والانصار

وقول المتنبى اى يوم سررتنى بوصال لم ترعنى ثلاثة بصدوده اى ما سررتنى يوما بوصالك الا ورعتنى ثلاثة بصدودك والجملة الاولى مستانفة قدم ظرفها لاقتضاء الصدر والثانية اما فى موضع جر صفة لوصال على حذف العايد اى لم ترعنى بعده كما حذف من قوله تعالى يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا او نصب حالا من فاعل سررتنى ومفعوله والمعنى اى يوم سررتنى غير رايع لها وغير مروع منك وهى حال مقدرة مثلها فى طبتم فادخلوها خالدين ولا محل لها على ان تكون معطوفة على الاول بقاء بحذوفة كما قيل فى قوله تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة قالوا اتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله وكذا البقية الاية ولا يجوز ان تكون اى فيه موصولة لان الموصولة لا تضاف الا الى معرفة فنفى للاستغراق المراد به النفى كما ذكر قال فى المغنى ويوخذ من اقتصار على مجيئها للنفى ان غيرها من الاسماء المذكورة لا ياتى له وقال البدر بن مالك يستفهم بمتى واين وكيف مرادا انها الجد تقول متى قلت هذا اى ما قلت وحكى الكسائى اين كنت لتنجم منى وقال تعالى كيف يكون للمشركين عهد عند الله اى ما يكون تنبيه جواب من اخص منه فلو قلت فيمن جاءك شخص او انسان لم تجز لان الاول اعم والثانى لم تعرف السايل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من فى نحو من الرجل فتقول زيد او احد من بنى تميم وجواب ما ان كان سوالا عن الماهية نحو ما الانسان او فرس وان كان عن الصفة نحو ما زيد فعالم او ظريف ونحوهما من الصفات وجواب اى المضاف الى المعرفة معرفة نحو زيد او عمرو او اما اذا اردت به جواب اى الرجال فعلى ذاك وجواب المضافة الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة بنحو عالم او كاتب فى جواب اى رجل وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج ان يكون معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان دون المبهم منه وجواب اين واى المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل الا وقد ذكر ذلك الرضى واعلم ان لادوات الاستفهام صدر الكلام ولما

كان

كان هذا الحكم لا يختص بها بل يشركها في ذلك غيرها اشار الى جميع ذلك فقال ولأدوات التخصيص وهذا خبر مقدم لقوله بعد صدر الكلام وهي اي ادوات التخصيص هلا واما الا ولولا الامتناعية ولوما وقد مر شرحها ومن الحروف تحتمل التركيب فيكون الاصل لوو هل مع زيادة لا وما ويكون اصل الا هلا ابدلت الهاء همزة كما صرح بذلك بعض علماء البيان ويحتمل خلافه وهو الظاهر ادوات الاستفهام بالجر عطفا على ادوات التخصيص وهي الحروف الثلاثة والاسماء العشرة التي مر ذكرها وادوات الشرط وهي ان ومهما ذكر معها في باب اعراب الفعل ومما النافية مطلقا اي عن التقييد بجواب القسم الاتي في اختيها او غيرهما بل لها الصدر باجماع البصريين مطلقا من غير تفصيل ولا وان النافيتين لجواب القسم كقوله سردوا فوالله لا ذدناكم ابدا ما دام في مآيتنا ما لوردده وقوله تعالى ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده فلما الصدر حملا لما محل ادواته على الصحيح وعليه عمل سر حيث جعل انتصاب حب العراق في قوله اليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس على التوسع واسقاط الخافض وهو على ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا يهمنا لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها كما سياتي ومما لا يعمل لا يفسر عاملا كما مر وافهم التقييد بجواب القسم انها اذا لم يقعا في جوابه لم يكن لما الصدر اما لا فلوقوعها بين الجار والمجرور نحو غضب من لا شيء وبين الناصب والمنصوب في نحو لسلا يكون والجازم والمجزوم نحو لا تفعلوه وتقدم معمول ما بعدها في نحو يوم ياتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها وقيل لها الصدر مطلقا وعليه المغاربة فلذلك لم يعدوها في المعلقات ومحل ذلك في لا غير الناسخة كما في لا رجل فلها الصدر لان الحرف الناسخ له الصدر كما صرح به الرضي والمص ايضا فانه نقل عن ابن الحاجب في قوله تعالى يوم يرون الملايكة لا بشرى يومئذ ان العامل في يوم ما بعد لا النافية ثم رده بان لا في الاية حرف ناسخ لا يتقدم معمول ما قبله عليه ولو لم يكن نافيا فكيف اذا كان حرف نفي انتهى واما ان فلم اقف على نقل فيها غير ما اقتضاه مفهوم قولهم الخبرية ولذلك عدها في المعلقات تبعا لبعضهم كما مر ولام الابتداء لها الصدر في غير باب ان كما مر وكذا رب كما مر منه في المجرورات وفا الجواب كما اشار اليه في الاشتغال وكذا اذا الفجائية كما مر ايضا فيه والحروف الناسخة ما عدا ان المفتوحة لما مر فيها وكذا قال الرضي كل ما يغير معنى من معاني الكلام ويوثر في مضمونه وكان حرف الحروف النفي ما عدا لم ولا في غير جواب القسم وحروف التنبيه والتشبيه والعرض وغيرها لها صدر الكلام وانما لزم تصدير المغير الدال على قسم من اقسام الكلام كالي لادوات المذكورة ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوز تاخير المغير تاخر الواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد في ذهنه ان هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله على انه خال عن التغييرات او ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما اخر يوثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة وكل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام فوجب

خ بدل الاحرف

ا هـ الناسخة ح

والناسخ ح

تصدر وان المكسورة وان لم تغير المعنى الا انها حرف ابتداء كالام فلذلك وجب تصدرها
والى نتيجة هذا الحكم اشار بقوله التفريع فقال فلا يتاخر عن معمول ما اى عامل واقع بعدها
فلا يقال لزيدا هل ضربت وكذا نحو فلذلك خطا المصنف قوله تعالى وثمود اما
فما بقي مفعول مقدم لان ما النافية لها الصدر وانما هو معطوف على عادا أو هو بتقدير
واهلك عادا وانما جاز ونحن عن فضلك ما استغنينا لانه شرع ان المعمول ظرف وهو
ما يتوسع فيه كما مر واما قراءة عمرو بن عايد ومن شر ما خلق بحذف التنوين فلالة الاول
وكذا قول بعضهم ان ملعونين من قوله تعالى ملعونين اينما ثقفوا حال من معمول ثقفوا
ورد بان الشرط لا الصدر والصواب انه منصوب على الذم ولا يعمل في الاسم منهن
كمن وما الاستفهاميتين والشرطيتين ما اى عامل واقع بعده ولذلك خطا المصنف
الحوفي حيث قال ان الباء في قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة لان
الاستفهام له الصدر ومثل قول ابن عطية في قاتلهم الله اني يوفكون ان اني ظرف لقاتلهم
والصواب تعلقها بما بعدها ونظيرها قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا
انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم
ابو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهو لا يصح في العربية لان اذا الفجائية لها الصدر
بمنزلة الفا لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وزعم الفراء ان كم في قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا
قبلهم من القرون الاية منصوبة بيروا قال في شرح الشذور وهو سهو سواء قدرت كم
استفهامية او خبرية ونقل ان وصلتها بدل من كم في شرح الشذور عن سر صرفة في
المغني بان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل البدل يسر فلكم لها الصدر فلا
يعمل فيها ما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط لها المعنى على البدل اذ لا يصح ان يقال
اهلكنا عدم الرجوع قال والصواب ان كم مفعول لاهلكنا اذ الجملة مفعول يعلموا لبروا
معلقة او هي معترضة بين يروا وان وصلتها وكذا قول ابن عصفور وان لم تعدهم
كم اهلكنا قبلهم من القرون ان كم فاعل مرد ود بان لها الصدر وقوله ان ذلك جار على
لغة مرجوحة حكاها الاخفش عن بعضهم تقول ملكت كم عبيد فتخبر بها عن الصدر خطا عظيم
حيث خرج كلام الله تعالى على هذه اللغة وانما الفاعل ضمير اسم الله او ضمير العلم او الهدى
المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على القول بجواز الفاعل مطلقا او بشرط اقترانه
بما تعلق عن العمل والفعل قلبي كما في ظهر لي اقام زيد كما مر الا الجار والمضاف فانهما يعملان
في ادوات الصدر وان تقدما بخو عن يتناءلون ومجوء م جئت ويستثنى ايضا كما قال ابو حيان
الاستفهام اي في الاستثناء فانه قد يتقدم عليها العامل فاذا قيل ضربت رجلا قلت
اذا استثنيت ايا ضربت وضربت ايا ما اضيف الى صدري المذكورات مما تقدم الاضافة
اليه فصدر بها ورته الصدر ولذلك وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك
والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو غلام ايهم ضربت ومن المجرور بها في نحو من
غلام ايهم انت افضل كما مر ذلك كله ووجب الرفع في نحو علمت ابو من يريد والى هذا اشار
الامين الحلبي في قوله عليك بارباب الصدور فمن غداه مضافا لارباب الصدور تصدرا وايا ك

ان

ان ترضى صحابتنا فتنحط قدرًا عن علاك وتحقر اه فرفع من ثم خفض مزمل يبين تولى معتذرا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ثبيرا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل فمزمل صفة كبير وكان حقه الرفع لكنه خفض لمجاورة المخفوض فمن ثم اى من اجل ان الادوات المذكورة وما اضيف اليه منها لا يتاخر عن معمول ما بعده من امتنع النصب على الاشتغال في نحو زيدا هل ضربته وعمرا ما رايته لان ما بعد الاستفهام والنفي لا يعمل فيما قبله ومن اجل انها لا تعمل في الاسم منهن ما قبله امتنع النصب بفعل القلب في نحو علمت ازيد قائم لوجوب تعليقه بالاستفهام ولذلك ايضا اعربت اي منقلب بقوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اى منقلبون منقلبون مصدرا اى مفعولا مطلقا لا مفعولا به لعلم والاصل ينقلبون اى منقلب ومجموع الجملة في محل نصب بفعل القلب لذلك ايضا قدر ضمير الشان في قولك ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها حاذرا وظبأ والكنيسة متعبد النصارى والجآذر جمع جاذر وجؤذر وقد تظبى اى اراه الشان ولم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط لا الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ومثله قول لعمان من لام في بني بنت حسان الم واعصه في الخطوب ومنها حروف الجواب وهي سبعة احدها نعم بفتح العين على الاشهر وهي اكثر السبعة قالوا نعم وكسرها وهي لغة كنانة وهما قراءة الكسائي وجاءت في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعلي والزبير وابن مسعود رضي الله عنهم وبعضهم يبدلها حاء حكاه النضر بن شميل وهما قراءة ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في نحو شهد بكسرتين كما نزلت بلى منزلته في الامالة والفارسي لم يطلع على هذه الثلاث فاجاز فتحا فتيا شا وهي اما التصديق لخبر كان يقال قام زيد او ما قام زيد فيقال فيهما نعم في الاول تصديق للثبوت وفي الثاني تصديق للنفي او اعلام مستخبر اي مستفهم يقال هل جاءك زيد فتقول نعم قال تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم اين لنا لاجرا او وعد طالب وذلك بعد افعل او لا تفعل وما في معناها نحو هل لا تفعل وهلا لم تفعل يقال احسن الى فلان فتقول نعم وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني وجعل ان تفسر في هذا بإعلام وقد جعلها صاحب المقرب بعد الاستفهام للوعد لكنه غير مطرد وقيل ثاني التوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذا الهلال لم قال الحق والحق انها في ذلك كله اعلام وانها جواب لسؤال مقدر قال ابن عقيل او تصديق لما بعدها وقدمت ولم ينكر معنى الاعلام البتة بل قالوا نعم وتصديق وكان نرى اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكره المعم كغيره من انها للاعلام اذ لا يصح ان تقول لتعليل ذلك صدقت لانا انشأنا الخبر والثاني اى بكسر الهمزة وسكون الياء وهي لغة فيها اى معنى تكون لتصديق الخبر واعلام المستخبر ووعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك احق هو قل اى ورتي وتختص عند الجمع بالقسم فلا تقع الا قبله نحو اى وربي انه لحق واذا قيل والله ثم اسقطت الواو جاز سكون الياء وفتحها وحذفها وعلى الاول فيلتقي ساكنان على غير حدهما والثالث اجل بسكون اللام والرابع جير بكسر الراء على اصل التقاء الساكنين كما مر

العراة فاجاز هذا هـ

الاية هـ

نا نهاية هـ

نعم هـ

وفتحها للتخفيف كاين وكيف والخامس ان المكسورة المشددة وهذه الثلاثة تكون
لتصديق الخبر سواء كان موجبا او منفيا وتبين المالقي في اجل بالمثبت يقال قام زيد
فتقول اجل وجيرا وان اي نعم قام وكذا في ما قام وما صح به من كون جير حرف جواب
هو الاصح وقيل اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا وقيل بمعنى ابدا فيكون ظرفا والصحيح الاول
والا لاعربت ودخلت عليها الواو تؤكد اجل نحو قوله اجل جيران كانت ابجت وعاثرة
وقلت على الفرزدق اول مشرب * واما قوله وقائلة اثبت فقلت جيرن * اسرة
انثى من ذاكائره فخرج على وجهين احدهما ان الاصل جيران بتاكيد جير بان التي بمعنى
نعم ثم حذفت همزة ان وخففت الثاني ان يكون شبه النصف بالف البيت فنونه
تنوين ترنم وهو لا يختص بالاسم كما مر ووصل بنية الوقف وما جزم به من كون ان
تقع جوابا بمعنى نعم جزم به كذلك في المغني قال ظلما لاني عبيد استدل المثبت
بقول فيس الرقيات بكر العواذل في الصبوح يلمنني والوهن منه هبلن شيب قد علا وقد
كبرت فقلت انه واجيب بانا لا نسلم ان الها للسكت بل هي ضمير منصوب بها والخبر
محذوف اي انه كذلك قال المصرد والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير لمن قال له لعن
الله ناقة حملتني اليك فقال ان ورا كبها اي نعم ولعن راكبها اذ يجوز حذف الاسم
والخبر جميعا وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرأ ان هذان لساحران واعترض
بان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت ولان اللام لا تدخل في خبر المبتدا
واجيب عن هذا بانها هنا زايدة لا للابتداء او بانها داخلة على مبتدا محذوف اي لهما
ساحران او لانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان الموكدة لفظا كما قال ورج الخير
للخير ما ان راينه فزاد ان المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية ويضعف
الاولان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني بان الجمع بين لام التوكيد
وصف المبتدا كالجمع بين المتنافيين وفيه نظر يعلم مما مر في بحث الحذف
وقضية كلامه ان اجل تختص بالخبر فلا تقع في نحو الاستفهام وهو قول الزمخشري
وابن مالك وجماعة وقال ابن طريف اكثر ما تجيء بعد الخبر وجزم في المغني بانها
تكون ايضا اعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو اقام زيد واضرب زيدا قال وقيد
المالقي الطلب بغير الدعاء لنفي ونقل انها لا تجيء بعد الاستفهام عن من ذكرنا ونقل عن الاخفش
انها بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها وهذا كالجمع بين القولين
وظاهر قولهم في ان ها معنى نعم مجيئها للثلاثة والسادس لا وهي حرف جواب موضوعة
لنفي الايجاب فتكون مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا يقال لها للمثبت
بدليل ما لنفيها وتاتي لا يجاب النفي فتفيد ابطال سواء كان مجردا اي عن الاستفهام
نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن او مقرونا باستفهام حقيقي
نحو اليس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخي نحو ايحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بل
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى او تقريري نحو الم يأتكم نذير المست بربكم قالوا
بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره

بعد ما و

لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء
لو قال ليس لي عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال اصحابنا الشافعية
بل يلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف دون اللغة قال في المغني ونازع السهيلي
وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الاية متمسكين بان الاستفهام التقريري
خبر موجب ولذلك امتنع ان جعل الاستدراك متصلة في قوله تعالى فلا تبصرون ام انا خير
لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت ان الجواب فيه بعد الايجاب تصديق له انتهى
ويشكل عليهم ان بلى ايجاب بها الايجاب اتفاقا لكن وقع في الحديث ما يقتضي انها بجواب
بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان انه عليه الصلاة والسلام قال لاصحابه
اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة ايسركم ان يكونوا
لكم في اليسر سواء قالوا بلى اذا وفيها ايضا انه قال الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى
وليس هو لانه اراد ان يحتج بذلك لانه قليل فلا يخرج عليه التنزيل وانما جاء بلى لقد جاءتك اياتي
مع انه لم تتقدم اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب بلى قد
هديتك بمجيء الايات اي قد رشدتك بذلك مثل واما ثمود فهديناهم انتهى وقال الراضي
نعم الحقيقة تصديق للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقرير لما بعد الاستفهام
فلا يكون جوابا للاستفهام لان جوابه يكون بما بعد اداته بل هو كما لو قيل قام زيد بالاخبار
فتقول نعم فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوز
وقوعها بعد النفي مع الاستفهام مبني على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا
يتناقض القولان انتهى فروع اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم هو ويمتنع دخول بلى عليه لما
لانها للنفي الايجاب للنفي واذا قيل ما قام زيد فنعم هو مثل قام زيد فتقول ان اثبت
القيام نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل لم يقم زيد فنعم هو مثل لم يقم زيد فتقول
ان اثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته فلت نعم قال تعالى الم يأتكم نذير قالوا
بلى الست بربكم قالوا بلى ولم تؤمن قال بلى فالحاصل ان بلى لاتأتي الا بعد النفي وان لا تأتي
بعد الايجاب كما صرح به المصنف فيهما وان نعم تأتي بعدها وقد استعملها سر بعد ليس فقال في باب
النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فقال له الست تقول كذا فانه لا يجد بدا
من ان تقول نعم فقال له الست تفعل كذا فانه قائل نعم وزعم ابن الطراوة على عادته
في تعقب سر ان ذلك لحن لانه استعمل نعم مكان بلى وقال جماعة من المتقدمين والمتاخرين
منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه بجواب النفي المجرد
وان كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به الخبر نفيا للفظه ويجوز عند امن اللبس ان يجاب
بما يجاب به الايجاب نفيا لمعناه الاترى انه لا يجوز بعلك دخول احد ولا استثناء المفرغ
لا يقال ليس احد في الدار ولا ألبتة ليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار للنبي صلى الله عليه
وسلم الستم ترون لم ذلك قالوا نعم وقول حذيفة الست الله بجمع امرهم وايانا فذاك بنا يقين
نعم وارى الهلال كما تراه ويعلوها البها كما علاني وعلى ذلك جرى كلام سر والمحقق خطأ وقال
ابن عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى فاذا

قيل الم اعطك درهما قيل نعم تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك ان المقرر قد يوافق ما
تدعيه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم ما اراد نعم لم تعط على اللفظ او نعم اعطيتني على المعنى
فلذلك جاءوا على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى وانما نعم في بيت جحدر فجواب لغير منكور وهو قارب
في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل
يجمعه وام عمرو اذ هو جواب لقوله وارى لها لا لبيت وقد مر عليه قال الملص او لقوله فذاك
بنا تدان وهو احسن واما قول الانصاري فجاز لزوال اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم
نعرف لم ذلك وعلى هذا تحمل استعمالها بعد التقرير انتهى قال الملص ويتحرر على هذا انه
لو اجيب الست بربكم بنعم لم يكن من الاقرار لان الله تعالى اوجب في الاقرار ما يتعلق
بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر وهذا لا يدخل في الاسلام بقوله
لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة ولعل ابن عباس انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا
كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الصحيح لكان
كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا ونية نظرا لان التكفير لا يكون بالاحتمال انتهى
ومنها حرف الردع والزجر كلا وقدم الجزء في كلام لسلا يوهم عطف كلا على احرف الجواب وهي
~~مركبة لسلا يوهم عطف كلا على احرف الجواب وهي مركبة لسلا يوهم عطف كلا على احرف الجواب وهي~~
مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لالحاقها لتقوية المعنى وارفع
توهم بقاء الكلمتين وهي عند بسيطة والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا
كلها في النصف الاخير ومعناها الردع والزجر كما قاله الملص وهما بمعنى تقول الشخص فلان
يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول قال تعالى يرب ارجعون كلا اي انته عن
هذه المقالة ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى يرب ارجعون كلا الهاكلة ويكون من كلام
المتكلم عما تسئلها اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا قال تعالى واتخذوا
من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا والمعنى لها عند سر واكثر البصريين غير ذلك حتى انهم يجيزون
الوقف عليها والابتدا بما بعدها لها ليس من تمام ما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت
كلا في سورة فاحكم بالها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد واكثر ما نزل ذلك مكة لان
اكثر العتو كان بها قال الملص وفيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته
~~غلبته كلا بيانا لكونه منكرا قال تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا والمعنى لها عند سر واكثر البصريين غير ذلك حتى انهم يجيزون الوقف عليها~~
كلا في سورة فاحكم بالها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد واكثر ما نزل ذلك مكة لان
اكثر العتو كان بها قال الملص وفيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته
معنى لها عند سر واكثر البصريين غير ذلك حتى انهم يجيزون الوقف عليها ثم لا تمتنع الاشارة
الى معنى سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو في اي صورة ما شاء ركبك كلا
يوم يقوم الناس لرب العالمين كلام ان علينا بيانه كلا بل تحبون العاجلة وقولهم المعنى
انته عن ترك الايمان بالتصوير في اي صورة ما شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقرآن
تعسف اذ لم يتقدم في الاولتين حكاية تنفي لذلك عن احد ولطول الفصل في الثالثة
بين كلا وذكر العجلة انتهى ولكون هذا المعنى هو اشهر معانيها قال فيها حرف الردع والزجر
ولكونه لم يستمر في جميع موارده كما سمعته من كلامه نزاد في معانيها تبعا لجماعة من السلف
ما يصح باعتبار ان يوقف دونها ويبتدأ بها لكونها من تمام ما بعدها فقال وبمعنى اي واقع

حرفا بمعنى حقا وقد قال بذلك الكسائى وابن الانبارى وغيرهما نحو قوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى اذ سمع فى هذه الروع والزجر قال فى المغنى لان اول ما نزل من القرآن خمس ايات من
سورة العلق ثم نزلت كلا ان الانسان ليطغى فجآت فى افتتاح الكلام انتهى لكن هذا منه
ظاهر فى ان الهاء فى ذلك للاستفتاح كألا لا بمعنى حقا وقد صرح بذلك فى المغنى فقال الا ان تكسر
بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ونقل فيها مجيئها للاستفتاح
عن ابى حاتم والزجاج وغيرهما وذكروا ايضا فى القواعد بل قال انه اولى من قول الكسائى الآتى تفسير
حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم ولانه اكثر اطرادا فان قول الكسائى لا يأتى حيث وقعت
بعد ان مكسورة نحو كلا ان كتاب الابرار وكلا ان كتاب الفجار وكلا انهم لا لها لا تكسر بعد حقا
وتعقبه الدماميني بانه انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت حقا واقعة فى ابتداء الكلام
فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدأ مخبرا عنها على ان تكون منصوبة على ٢٢
نزع الخافض اى فى حق وامّا اذا جعل حقا متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا
مانع من كسر ان بعدها حينئذ بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة فى موضع الجملة كما اذا
قلت زيدا كرمته حقا انه فاضل فتجعل حقا انه فاضل فتجعل حقا متعلقا بما قبله اى احق
اكرامه حقا ولا تجعل صدرا لما بعدها فيظهر الكسر واذا كان كذلك فلم لا تكون كلا راجعة لما
قبلها ويكون ما بعدها جملة مستانفة فتكسر ان ولا يتم ما قاله المص ومما يدل على انه اذا
جعلت حقا من تمام الكلام السابق تكسر ان الواقعة بعدها قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد
الله حقا انه يبدؤا الخلق ثم يعيده قرئ بالكسر والفتح فالكسر على ان يكون حقا مصدرا ل ٥
مؤكد القوله وعد الله حقا وقوله انه يبدؤا الخلق استيناف والفتح على ان يكون ان
مرفوعا بما نصب حقا اى حق بدؤ الخلق وبحث فيه غير ذلك انتهى ويؤخذ من قوله وبمعنى
حقا انها حرف وان كانت بمعناها قال المص وقول من قال ان كلا على رأى الكسائى اسم اذا كانت
بمعنى حقا بعيد لان اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج
لتكلف دعوى علة بنائها والاقلم لا تكون انتهى وقال الرضى يجوز ان تكون اسماء بنيت
لتكون لفظها كلفظ الحرف ومناسبة لمعناها لانك ترد المخاطب عن ما يقوله تحقيقا الضد
لكن النحاة حكموا بحرفيته بمعنى حقا ايضا لما فهموا ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان
فلم يخرجوها ذلك عن الحرفية وتأتى بمعنى اى فتكون حرف جواب لتصديق الخبر وانما تستعمل
هذا المعنى مع القسم نحو قوله تعالى كلا والقمر اى والقمر ويمتنع فى هذه ان تكون للزجر
اذ ليس قبله ما يصح رده وقول الطبرى وجماعة انها لما نزلت فى عدد خزنة جهنم عليها
تسعة عشر قال بعضهم اكفونى اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزلت كلا زجرا له قول
متعسف لان الآية لم تتضمن ذلك وهذا المعنى اثبته لعبد الله بن محمد بالهاء ونحو قول
النضر بن شميل الهاء تأتى بمعنى نعم واد عى المص ان القول بالاستفتاح اكثر اطرادا ١
من هذا ايضا لعدم تأتيه فى قوله تعالى لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا قال اصحاب موسى
انا لمدركون قال كلا لانها لو كانت بمعنى نعم لكانت فى الاولى للموعد بالرجوع لانها بعد
الطلب كما يقال اكرم فلانا فتقول نعم وكانت فى الاخرى للتصديق لانها بعد الخبر اى

ذكره

حق ح

انتهى ح

واجيب ح

محمد بن ح

وليست كذلك وبالجملة فقد انتصر الممد في المغني لقول الاستفتاح وبالغ فيه واقتصاره
هنا على ما عداه من المعاني الثلاثة يدل على انها لا تأتي له تبعًا للتسهيل فانه صرح فيه بنفيه
تنبيه اذا صلح الموضع للردع وغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين
والارجح حملها على الردع لانها الغالب فيها وذلك نحو اطلع الغيب ام اتخذ عند الرحمن عهدًا كلا
وقد تتعين للردع او الاستفتاح كما في اية المومنين قال الممد فليست بمعنى حقا لكسرات
وقد علمت ما فيه ولا بمعنى اي كما مرّ ومنها قد وهي اسمية وحرفية والاسمية على وجهين
اسم مرادف لحسب وهن تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في
لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في هذ قد زيد درهم بالسكون وقد في النون
حركة على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون وشذ قيه وهو قليل يقال قدز زيد درهم بالرفع
كما يقال حسبه درهم وقدْ بغير نون كما يقال حسبي واسم فعل بمعنى يكفي يقال قدني زيد
درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيدًا درهم ويكفيني درهم وقد اشار الى هذ في باب
المعرب واما الحرفية وايّاها اراد الممد هنا فتختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد
من ناصب وجازم وحرف تنفيس وما مصدرية كالجزء فلا يفصل منه شيء اللهم الا بالقسم
سمع قد لعمري بتّ والله ساهرًا وقد والله احسنت وقد تحذف بعدها لدليل كقول النابغة
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد زالت وهي مع الماضي
مفيدة لتقريبه من زمن الحال ان لم يكن حالا ولذلك دخل على نعم وبئس لانها للحال
ولا معنى لتقريب ما هو حال لانه تحصيل حاصل تقول قام زيد فتحتمل الماضي القريب والبعيد
فان قلت قد عمّ اختص بالتقريب فمن ثم اي لاجل كونها تفيد تقريب الماضي من الحال
حسنت حالية اي حسن وقوع الماضي المثبت حالا معها اي مع قد ظاهرة كرايته وقد
عزم على الخروج قال تعالى وقد فصّل لكم ما حرم عليكم او مقدرة كقوله تعالى هذه
بضاعتنا رُدّت الينا اي قد ردت اوجاؤكم حصرت صدورهم وقيل هي صفة لملاحتاج
الى اضمار قد وقيل غير ذلك والذي كلام الحال يدل على حصول صفة تقارن ذلك الحصول
لما جعلت الحال قيدًا للرو وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد قرب
منها فحسن وقوعه حالا هكذا قالوا وفيه نظر لان الحال التي لبيان الهيئة غير الحال التي
تقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين
كما مرّ تحقيقه ولغظة قد انما تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما تبعد
من الحال المبينة كما في قولك جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن
ان يعتذر عن ذلك ما قاله بعض المحققين ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله
ولغظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا
لغظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلغظ قد لظاهر
الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب ونظير ذلك استراحوا من خلو الجملة
الحالية عن دليل استقبال لغظ ان تصدير الماضي المثبت بقد على هذا الوجه استحسان
لغظي كما اشار اليه الممد والاولى ما قاله السيد المحقق في توجيه ذلك على عادته في التحقيق الذي

لا يلتفى

فعل ج

بدليل قراءة الحسن حصرت صدورهم

لا يتلقى غالبًا من غيره ان الفعل اذا وقع مبدأ الشيء يعتبر كونه ماضيًا او حالًا او مستقبلًا
بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل جاء زيد يركب يفهم منه ان الركوب قد كان متقدمًا على المجيء فلا
بد من قدح حتى تقربه الى زمان المجيء فيقدر نا تنتهي وقضية كلام المصنف ان قد لا تجب مع الماضي
الواقع والا لقال فمن ثم شرطت حاليته معها كما عبر عنه بنحو ذلك في القواعد وهو مذهب
الكوفيين والاخفش فقالوا لا احتياج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم
التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله واوجبها البصريون الا الاخفش معه اما ظاهرة
او مقدرة كما مثلنا ولما ذكر من افادة قد تقريب الماضي من الحال جوزت دخول لام الابتداء
عليه لشبهه حينئذ بالمضارع المشبه بالاسم الذي الاصل دخول اللام عليه وتأتي معه ايضا للاعلام
بتوقعه اي بتوقع ثبوته هما الثانية مع المضارع اي فالها تفيد توقع ثبوته اما
افادة المشبه وهو قد مع الماضي للتوقع فلانه الاكثر نحو قد قامت الصلاة لان الجماعة
منتظرون لذلك قال الخليل يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر وفي التنزيل قد سمع
الله قول التي تجادلك اي فها كانت تتوقع اجابة الله لدعائها وسئل المتقرب في حاشية
التسهيل بقد قامت الصلاة ثم قال لا افهم منه معنى التقريب بل معنى التحقيق مبالغة
وكانه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاسرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت اسبابه
منزلة ما قد حصل البتة وعن الحنفية انهم يقومون عند الحيعلة ويكبر الامام مع
قد قامت الصلاة لئلا يكون الاخبار على غير ما المخبر به عليه وفيه نظر من وجهين احدهما
ان الامام قد يكون هو المذكر لهذه اللفظة فلا يتجه من المحذور المذكور ان كان محذورًا ان مر
والثاني قد قامت ماض فاذا وقع التكبير معه فهو حال فكيف قيل قد قامت وهلا قيل قد
يقام انتهى وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي فقال التوقع انتظار الوقوع
والماضي قد وقع وقد علم مما مر ان مراد المثبتين له انها تدل على ان الفعل كان متوقعًا
قبل الاخبار لا انه الان متوقع واليه اشار بقوله للاعلام بتوقعه ولم يقل لتوقعه وهو
من محاسنه لكنه قال في المغني الذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلًا
اما في المضارع فلان قولك قد يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال
المخبر عن مستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات انها بمعنى انها تدخل
على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها تدخل لا جوابًا
لمن قال هل من رجل ونحو فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي
بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال تدخل على ماض متوقع
ولم يقل انها تفيد التوقع وذكر ابن عصفور انها في جواب القسم لتقريب الماضي من
الحال وذكر الزمخشري انها مع للتوقع وقد مر له في باب القسم واما افادة المشبه به
وهو لما النافية للمضارع توقع ثبوته فقال الزمخشري في قوله تعالى ولما يدخل
الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد انتهى
وهذا من المعاني التي انفردت بها عن لم كما مر ولهذا اجاز والم يقض ما لا يكون ومنعوه مر

في لما وهذا الفرق بينهما انما هو بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهما سيان
في نفي المتوقع وغيره ومثال المتوقع ان يقول كما لقيت فلم تقم ولما تقم ومثال غير المتوقع ان
تقول ابتدأ لم تقم ولما تقم وتاتي قد مع المضارع امّا للتقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل
ايْ حدثه نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ما
عليه مما تقل معلوماته وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل ليس مستفادًا
في المثالين من قبل قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك
منها قليل كان فاسدًا اذ آخر الكلام ينافض اوله او للتكثير وذلك في مواضع التمدح كما في
ربما نحو قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم ونقل المصنف عن سر في قول الهذلي قد
اترك القرن مصفرًا انامله كان انوابه نجت بفرصاده قال وقاله الزمخشري في قوله تعالى قد
نرى تقلب وجهك في السماء اي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية ثم استشهد بالبيت واستشهد
عليه جماعة ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرد امرودة التحيين سرحوب
انتهى وقد ناقش في اطلاق النقل عن سر بانه لم يقل نصًا بل الذي قاله وقد تكون قد بمنزلة
ربما وانشد البيت بل الذي فهمه ابن مالك من كلام سر انها في ذلك للتقليل فانه قال اطلاقه
القول انها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان
بان سرًا لم يبين جهة الشبه بل يستدل بكلامه على نقيض ما فهم ابن مالك وهو انها بمنزلة ربما
في التكثير فقط بدليل انشاده البيت لان الانسان لا يفخر بما وقع منه على سبيل القلة والندور
انتهى واجيب بان اطلاقه التسوية كاف في الاحكام كلها الا ما تعين خروجه وقوله ان
الانسان لا يفخر الى آخره محله فيما يمكن وقوعه قليلا فلا يفخر منه الا بالكثير اما ما يقع نادرًا
فيقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة كثرته وترك المرقرنه مصفرًا انامله كان انوابه تجت
بفرصاد يستحيل وقوعه كثيرًا الان القرن هو المقاوم للشخص الكفوله فلو فرض مغلوبًا معه
في الكثير من الاوقات لم يكن قرنا له الا عند المكافاة غالبًا فلذلك لما قضى في البيت انه
يغلبه قرنه وغالب القرنين التعارض حملنا ذلك على القلة صونا للكلام عن التدافع والمراد
انه يتركه كذلك تركا لا يخرجه عن كونه قرنا وذلك هو الترك النادر والزمخشري فهم ما فهمه
ابو حيان وهو معارض بفهم ابن مالك احد المجتهدين في العربية فلا يكفي ذلك من كلام
سر مسوغا للنقل عنه كذا اشار اليه تاج الدين التبكي ولا يخفى ما فيه كربما مع الماضي فانها تكون
للتقليل تارة وللتكثير اخرى كما مر مبسوطا وتاتي قد معهما اي مع الماضي والمضارع للتحقيق
اي تحقيق وقوع حدثها نحو قد افلح المومنون قد افلح من زكاها وقد يمضي ان بعضهم حمل عليه قد
يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وقال
غيره ولعله علمهم الذي اعتدوا منكم في السبت قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل
ان واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد وقد مر القول بها للتقليل في الاول
وللتوقع في مثال الثانية لكن القول بالتحقيق في مثال الثانية كالقول به في مثال الاولى فيما اظن كما
قاله المص ومنها حروف الزيادة اي التي من شانها ان تقع زايدة في الكلام لا انها لا تقع الا زايدة

بل الاكثر وقوعها غير زايدة ويسمى الزايد صلة وتوكيدا وليس المعنى بالزايد اللغو الضايع الذى لا يفيد معنى صلا اذ لا يطلق الزايد بهذا المعنى فى كلام الله تعالى لانه كله مهد وبيان بل المعنى به ما لم يوضع لمعنى محصل مضبوط يراد منه متى استعمل بطريق الحقيقة بل وضع لان يذكر مع غيره فيفيد وثاقة وقوة وتلك الوثاقة والقوة امّا معنوية كتاكيد المعنى كما فى مز الاستغراقية والباء فى خبرها وليس وما فى اينما وحيثما ونحو ذلك وامّا لفظية كتحسين اللفظ وكونه بزيادة الحرف افصح او كون الكلمة او الكلام حينئذ صالحا للوزن او حسن السجع او نحو ذلك وقد تجتمع الفايدتان اللفظية والمعنوية فان قيل لمّا افادت التوكيد وجب ان لا تكون زايدة والا لزم كما قال الرضى ان تعدوا اللام وان والفاظ التوكيد اسما كانت او حروفا وايد ولم تقولوا به فان اشترطتم فى الزايد عدم العمل انتقض بلام الابتدا او نحو اما حيث لم تعمل وبزيادة بعض الحروف الجارة حيث عملت قلنا انما يلزم ما ذكرتم لو وضع الزايد ابتدا لخصوص التوكيد كان واللام حيث وضعا لتاكيد الجملة بل وضع الزايد لان يذكر مع غيره فيفيد وثاقة وقوة على اى وجه كان وانما استفيد خصوص التوكيد من خصوص المحل قال الرضى والعجب انهم اجروا تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد فى الباء ورفع الاحتمال فى لا من نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا وما جاءنى زيد ولا عمرو وفى من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زايدا ويرون تاثير الحرف تاثيرا لفظيا مانعا ككونه كافا من زيادته انتهى واراد بحروف الزيادة ههنا ما عدا ما مرّ من حروف الجر التى تزاد وذلك اربعة احدها ان المكسورة الخفيفة وتزاد بعد ما النافية بكثرة اى مع كثرة اذا دخلت على جملة فعلية كقولنا بغتة ما ان اتيت بشرا تكرهه اذا فاجاءت سوطى اليدى او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وتهمل تكف عمل ما الحجازية كما فى البيت وتزاد بعد غير عما اى غير ما النافية بقلة كما فى ما الموصولة الاسمية كقولهم يرجى المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وما المصدرية كقولهم رجح الفتى للخير ما ان رايته على الشر خيرا لا يزال يزيد وبعد الاستفتاحية كقوله الا ان سربلى فيت كيبا احاذر ان بنا اى النوى مفعولا وقيل مدة الانكار لا ترى الا ترى بيانها فى لو قف كقول بعضهم وقد قيل له اتخرج ان احصبت البادية فقال الا انه والثانية ان المفتوحة الخفيفة وقد مرّ مجال زيادتها فى مباحث لما الموجودية والثالث ما اى الحرفية كما صرح به هو لان الاسم لا تزاد كما مرّ عنه وهى نوعان كافة وغير كافة فالكافة ثلاثة انواع احدها المتصلة بحرف وهى التى تزاد كافة لاحوات ليت وهى ان وان وكان ولكن ولعل عن عمل الرفع والنصب فى الجزء دايما التى فى جميع الموارد نحو انما الله اله واحد وفيه نظر بالنسبة الى ان فقد ورد الاعمال معها كما مرّ مع ذكر الخلاف فى سميته ما المذكورة معها وكافة لرب والكاف عن عمل الجر غالبا فى رب نحو قوله ربما الجامل المؤثل فيهم وغانج بين المهار والغالب حينئذ ان تميمها لجعل الفعلية ولا يمتنع دخولها على الاسمية كما مرّ بايستيفا، والكاف كقوله اخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه ومنه على بعض الاقوال كن كما كنت فما كافة وانت مبتدا حذف خبره اى عليه وكان قيل ومنه اجعل لنا الها كما لهم الهة وقيل ما فى ذلك موصولة والتقدير كالذى انت وكالذى هو

بسببها ه

فى بعض حروف الجر

الا ه

ايجه

الهة لم وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لاتكف بما والها فى ذلك مصدرية موصولة بالجملة
الاسمية فان ثبت ان المصدرية توصل بجملة الاسمية لم يكن فى البيت دليل على انها
كافة والا ثبت الاستدلال بها واستظهر بقوله غالبا على عملها الجر معها كقوله فى ربت
ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقوله فى الكاف وننصر مولانا ونعلم
انه كما الناس محروم عليه وحارم تنبيه ذكر فى شرح اللمحة ان كما تقع فى العربية على
خمسة اقسام احدها ان تكون ما كافة لها عن عمل الجر كما فى قوله كما سيف عمرو البيت الثانى
ان تكون الكاف جارة وما زايدة غير لازمة كقوله كما الناس محروم عليه وحارم الثالث ان
تكون جارة وما زايدة لازمة وذلك نحو قولهم هذا حق كما انك ههنا قال ترى زعم الخليل ان مالغو
الالفاظ لا تحذف كراهة ان يجئ لفظها كلفظ كان الرابع ان تكون الكاف جارة وما مصدرية
فهى وصلتها فى موضع جر الخامس ان تكون جارة وما موصولة كقوله تعالى واذكروه كما هداكم
كما ترى فى القسم قال الحسن والظاهر ان الباء والكاف للتشبيه وان ما مصدرية وقد
علم ان كلا من الباء والكاف تاتى للتعليل مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا عليهم وبكفرهم لا يفلح الكافرون وقال التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين
ثم المناسب فى البيت معنى التشبيه لا التعليل ونقل الثانى عن ابن الشجرى فى قوله وانا لنا
يضرب الكبش ضربة مقال الظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثل فى خلق الانسان من عجل
وقوله وضنت علينا والضنين من البخل فجعل الانسان من العجلة والضنين من البخل مبالغة
ولهذا اسقطهما من بينا والثانية المتصل بفعل وهى التى ترد كافة لطال وكثر عن عمل الرفع
قال فى المغنى ولا تتصل الا بثلاثة وعلة ذلك شبههن بربت ولا تدخل الا على جملة
فعلية صرح بفعليتها كقوله فلما ان برح البيت الى ما بورك المجد داعيا وجيبا فاما
قول المتنبى صددت واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فقال ابن
ضرورة فقيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا مقدرا او ان
وصالا مرفوع بيدوم محذوف فاما مفسرا بالمذكور فقيل لانه قدم الفاعل وزره ابن السيد
بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر وقيل وجهها انها اتت بالجملة
الاسمية عن الفعلية كقوله فعلا نفس ليلى شفيعها وزعم المبرد ان ما زايدة ووصال
فاعل لا مبتدأ وزعم بعضهم ان ما فى هذه الافعال مصدرية لا كافة ويظهر اثر الخلاف
فى الكتابة فان كانت كافة فحقها ان تكتب موصولة وان جعلت مصدرية والمصدر
فاعلها فحقها ان تكتب موصولة كما اشار اليه السيد فى شرح المفتاح تتمة قال ابو على
قلما تكون بمعنى النفى للفعل وتجئ بمعنى اثبات الشئ القليل كقوله قلما عرض حتى محجة
بالبات يومر للصيد الاول والاغلب الاول وكذا اقل رجل وقل رجل ولذلك ياتى بعدها كما مر
فى الاستثناء ولتا قل قلما بالنفى لا تدخل نواسخ الابتدا كما لا تدخل على النافية الا قول على
ومن ثم كانوا صفا المضاف اليها قل فى الا شهر فعلا او ظرفا لان اصل النفى الدخول على الفعل

الكاف م

عن صح

وقل

الفعل م

في بدر
يفسره المذكور

لعدم
موصوله

الفعل ولا يكون فاعل قلما وفاعل قل لا نكرة وكذا ما اضيف اليه قل لانه كحرف ورب ذكره الرضي
والثالثة المتصلة بظرف وهي التي تزاد كثيرا بعد حتى خفض ما بعدها باضافتها اليه كقوله
اعلاقة ام الوليد بعدما افنان رأسك كالثغام المخلس وقال الرضي ان ما مصدرية
قال المص وهو الظاهر لان فيها بقايا بعد على الصلة من الاضافة وايضا فلم يترك ستون بعد
اذ لم تصف والبين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ تراكب على جملها ما زايدة وبين
مضافة الى زمن محذوف مضاف للجملة اى مدة وقات نحن بالاراك والاقوال الثلاثة في جر
رفع الالف في قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ننتصف ذكره في المغني
وكحيث اذ يضمنان ح معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين كما مر هكذا جعلها المص في المغني
مع تهذيبين من قسم الزايدة وقال الرضي انها مع حيث واذ ليست زايدة لانها هي المصححة
لكونها جازمتين وهي الكافة لما ايضا عن الاضافة اى معنى والكافة ليست زايدة كما
صرح به حيث قال والعجب انهم لا يرون تاثيرها تاثيرا لفظيا كونه كافا ما نعا من زيادته
انتهى وعلى ما جرى عليه المص وهو ان الكافة زايدة لا تحتاج الجواب عن هذا الايراد
فتقله وان احتيج الجواب عنه فيما ليس كافا فغير الكافة هي التي تزاد عوضا من محذوف
وذلك في موضعين احدهما نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان
كنت منطلقا فقدم المعمول للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما
للتعويض وادغمت النون في الميم للتقارب والعمل عند الفارسي وابن جني للكاف والثاني
نحو قولهم افعل هذا امّا لا اى ان كنت لا تفعل غيره وفي غير ذلك تزاد لا للتعويض بل
لمجرد التاكيد اذا وقعت حشوا وذلك كالمزيدة بين المتضايفين كقوله تعالى بما الاجلين قضيت
ومثل ما انكم تنطقون وكقوله من غير ما سقم ولكن شفى سقمي ما اراه فداصاب فؤادي وقوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل بجر يوم اي ولا مثل يوم وبدارة صفة يوم وخبر لا محذوف وكالزايدة
بعد ادوات الشرط جازمة نحو واما تخافن وابن ما تكونوا يدرككم الموت ايا ما تدعوا
وقوله لا عشى متى ما تنا تغ عند باب ابن هاشم تراجي وتلقى من فواضله ندا او غير جازمة نحو
حتى اذا ما جاوا ما شهد عليهم وكالمزيدة بعد الرافع نحو شتان ما زيد وعمرو وبعد الناصب
الرافع نحو ليتما زيد قايم وبعد الجار نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وزيادتها قليل
وبين المتبوع وتابعه في نحو مثلا ما بعوضة بنصب بعوضة قال ابن الحاج ما حرفنا زيد عند
جميع البصريين انتهى ويؤيد سقوطها في قراءة ابن مسعود بعوضة بدل وقيل ما اسم
نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وكذا الخلاف في قليلا ما يؤمنون
وقليلا ما تذكرون وقد مر في الموصولات ان ما في مثلا ما بعوضة بالرفع موصولة او استفهامية
وزادها الاشمونيون في قوله اما تريني حفاة لا نعال لنا اتاكد كما نحو ونفعل وامية
ابن الصلت ثلاث مرات في قوله سلع ما ومثله بقرنا عاطل ما وغالب البيقور اه
وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادري معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا
اذا ارادوا الاستسقا في سنة الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلم
بفتحتين والعشر بضمه وفتحه ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال

نائب فاعل ما لم يسم فاعله وهو ما كما انا كسد في اليوم ما نبعا

مضافة للجملة وقيل زائدة وبين مبتدأ

لما ص

كانت ص

بين ص

فما فوقهما ص

خ بدل
وزيدها

ص

ورفعوا اصواتهم بالدعا قالوا جاعل انت يبقوا مسلعة ، ذريعة لكن بين الله والخطاء ذكر
في المغني والرابعة لا وتزاد لمجرد التقوية وتوكيد الكلام اذا وقعت حشوا كالتي بعد ان
المصدرية نحو قوله تعالى لسلا يعلم اهل الكتاب ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ليعلموا
ومنا منعك ان تسجد بدليل سقوطها في اية اخرى وتزاد ايضا بعد الواو والعاطفة بعد نفي
او نهي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وقد اسلف ذلك في باب العطف فلم نحتج لاعادته وبعد القسم
نحو قوله لا اقسم بيوم القيامة فقيل زيدت توطية وتمهيدا لنفي الجواب والتقدير اقسم
بيوم القيمة لا يتركون سدى ومثله فلا وربك لا يومنون حتى تحكموك وقال فلا وابيك
ابنة العامري لا يدعي القوم اني ابن غدرة بقوله لا اقسم بهذا البلد الايات فان جوابه
مثبت وهو لقد خلقنا الانسان في كبد ومثله فلا اقسم بمواقع النجوم لو قوعها بين القسم
ومعطوفها بخلاف نحو وقيل هي في الاية نافية وقد اختلف في زيادتها في مواضع اخر ذكرها في
المغني وسنها حرفا التفسير بالف التثنية وسقطت النون للاضافة وهما اي بالفتح والسكون
وان المفتوحة اما اي فتقع مفسرة اما بين جملتين ابين كما شف لا ولما فالاولى وهي التي لو اقتصر
اي ايت مذنب ويقلبني لكن يا كلا اقلي واسم لكن ضمير شان وايا كما مفعول مقدم واذا وقعت
بعد قول او قبل فعل مسند للضمير نحو تقول استكتمته الحديث اي سالته كتمانه
يقال بضم التا ولوحت باذا مكان اي فتحت فقلت اذا سالته لان اذا ظرف فلم تقول وقد
نظم ذلك بعضهم فقال اذا اكنيت باي فعلا تفسره فضم تا كفيه ضم معترف وان تكن باذا ايوما
تفسره ففتحة التا امر غير مختلف الثانية وهي الواقعة بين مفردين كما ذكر نحو تولك عندي
عسجدا اي ذهب وهذا لعضنظر اي اسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها او بدل او عطف
نسق نها ظلافا للكوفيين وصاحبي المستوفى والمفتاح لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما
ولا عاطفا ملازما للعطف الشيء على مرادفه وقد مر مجيء اي بالفتح والسكون حرف ندا
واما ان فتكون للتفسير بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه وقد مضت في نواصب المضارع
وحرف الاستقبال الف التثنية ولم يقل حرف التنفيس كما يقوله المعربون لما قاله الاستقبا
اوضح وبه عبر الزمخشري ومعنى التنفيس التوسيع وذلك انها يقلبان المضارع من الزمن
الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو المستقبل وهما السين وليس مقتطعا من سوف
خلافا للكوفيين وسوف ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخر وسي بحذفه
وقلب الوسط يا مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وهذان اللفظان اسمان للحرفين
الداخلين على المضارع في نحو سيفعل وسوف يفعل الا ان سوف بحكى على الفتح اسما واما السين
فمعرب غير محكي فلما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوفا عني الاسم والمسمى دون السين
وسه ادخل اللام في السين دون سوف بل حكي على صورته وقيل انما تذكر السين معرفا لتتعين
سين الاستقبال من سين الطلب والتحول وسين الوقف بعد كافا لموت في لغة وزعم
بعضهم ان السين قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال لذكرذلك في قوله تعالى سيجدون اخرين
واستدل عليه بقوله سيقول السفهاء مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم فجاءت

السين

السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم غير ما وفق عليه قال الزمخشري فان قلت اي فايدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فايدته ان المفاجأة المكروه اشد وقعا اذا علم به قبل وقوعه لان الاضطراب اذا وقع انتهى ثم ولو سلم ذلك فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول للخائف يقرأ الخليفة ويقضي الجميل تريد ان ذلك دابه والسين تفيد للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل يحبونه او مكروه افادت انه واقع لا محالة قال المصنف ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه ان يقيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومأ الى ذلك في سورة البقرة فقال فسيكفيكهم الله ومعنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في قوله تعالى وليكبتهم الله والسين مفيدة وجود الرجمة في توكيد الوعد اذا قلت سانتقم منك وتخلصان المضارع الذي تختصان به للاستقبال فلا يحتمل معهما الحال نحو سأقوم وسوف اقوم ومثلهما في تخليصه لذلك الظرف المستقبل نحو اذا زورك اذا تزور في فازور مستقبل لعمل غاذا وهو ظرف مستقبل وتزور كذلك لاضافتها اذا اليه واسناد المضارع الى متوقع نحو قوله لعمرك ان ثمود وانت منها لفي لجاة من العذاب فهو لك مستقبل لاسناده الى ان ثمود وهو مستقبل من حالة الشيء هو له اذا افرعه واقتضاه وطلبا نحو والوالدات يرضعن او وعيدا نحو يعذب من يشاء او بمصاحبة ناصب ظاهر او مقدر نحو اريد ان اخرج وجئت لاقرأ واداة ترج نحو لعل الله يرحمنا او اشفاق نحو لعل العدو يقدم او مجازات نحو ان تقم اقم او لو المصدرية نحو يود احدهم لو يعمر بخلاف الامتناعية فانها تقلبه الى المضي كما مر او نون توكيد ثقيلة كانت نحو لنخرجنك يا شعيب او خفيفة نحو لنسفعا بالناصية او نفي بلا عند معظم المتاخرين وخالف ابن مالك متبعا للمبرد والاخفش ومن وروده معها للحال قوله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتخلصه للحال مصاحبة الآن نحو اجيئك الان وكذا ما في معناه كالمين والساعة وانفا ولام الابتداء نحو ان زيدا ليقوم ونفيه بليس نحو زيد ليس يقوم ومما نحو ما يقوم وان نحو ان يقوم والزمان في المضارع مع سوف ابعد منه مع السين عند قوم وهم البصريون كما في المغني كانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد بل هو اكثري كما قال بعض المحققين وظاهر كلامه هنا وفي المغني ان المرجئ عندهما خلافه وهو مراد فهما كما ذهب اليه ابن مالك واستدل عليه بتعاقب سيفعل وسوف افعل على معنى واحد قال تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما قال والمؤمنون بالله واليوم الآخر اولئك سنؤتيهم اجرا عظيما ومنها اذا وتقع على احد الوجهين اما للمفاجاة وتعينها كما قال ابن الحاجب حضور الشيء معك في وصف صفتك الخروج او في مكان من اوصافك الفعلية فمعنى خرجت فاذا الاسد حضور الاسد معك في زمن وصفك بالخروج او في مكان خروجك الحق بك من حضور معك في زمن خروجك لان حضور ذاتك في مكان فعلك حيث تلبسك به مما مس بك من حضورك في زمان فعلك حيث تلبسك به لان ذاك المكان يخصك دون من شبهك وذلك الزمان لا يخصك دون من شبهك وكلما كان المفاجئ الصق بالمفاجأة كانت المفاجأة اقوى فتخصص

كما تؤكد الوعيد ص

لعمله

لفهم

في وقت واحد ص

وحضوره معك في مكان خروجك ص

اذا كانت للمفاجاة بالجملة الاسمية ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال
لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد واقف ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسعى اذا الهم مكر
في اياستنا وهي حرف عند الاخفش كما قال المم وغيره والكوفيين واختاره ابن مالك
والمم والتقدير في المثال ونحو فاجا وقوفه خروجي ويدل له كسرات بعدها في نحو خرجت
فاذا ان زيدا بالباب قال وكنت اري سيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
لان ان لا تعمل ما بعدها فيما قبلها الزمان اي ليست ظرف زمان كما يقوله الزجاجي والرياشي
ونسب للمبرد وهو ظاهر كلام سر واختاره الزمخشري والشلوبين وابن عصفور ابقائها
على ما استقرها فاذا قيل خرجت فاذا الاسد فالتقدير فاجا حضوره زمان خروجي
وزعم الزمخشري ان عاملها الفظ مقدر من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون التقدير ثم اذا دعاكم فاجا تم الخروج في ذلك الوقت
ولا يعرف هذا الغير وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر
في نحو فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت الها الخبر فعاملها مستقر او استقر ولم يقع
الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هي حية تسعى ولا مكان اي وليست ظرف
مكان كما ذهب اليه المبرد والفارسي وابو الفتح ونسب لسر فاذا قيل خرجت فاذا الاسد فالتقدير
فاجا حضوره مكان خروجي ومن قدر في ذلك المكان حضوره فقد اقتصر على بيان معنى
الظرف وترك المفاجاة كما نبه عليه المحلي وفي هذا المثال ونحوه يصح كون اذا خبرا عند سيبويه
اي فبالحضرة اسد ولا يصح عند الزجاج واصحابه لان الزمان لا يخبر به عن الذات الا ان
يقدر مضاف اي ففي الزمان حضور زيد ومفاجاة زيد واما على مذهب الاخفش
فلا يصح ان يكون خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه واذا قلت فاذا الغتال صحت
خبريتها عند الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالسا وجالسا فالرفع على الخبرية
واذا نصب بدا والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا الها مكان والا فمحذوف فان قلت
الجالس والقائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذي
انكره سر على الكسائي بحضرة البرامكة في مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهي قولهم
كنت اظن ان الزنبور اشد لسعة من النحلة فاذا هو ايا ها او فاذا هو هي فقال سر فاذا هو
هو لا يجوز النصب وقال الكسائي العرب تنصب كل ذلك وترفعه وقد حكى الواقعة حازم
الانصاري في منظومته في النحو فقال والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا عنوا فجاة
الامر الذي قد هما وربما نصبوا بالحال بعد اذا له وربما رفعوا من بعدها ربما فان تولى
ضمير ان اكتنفن بما وجه الحقيقة من اشكاله عما لذلك اعيت على الافهام مسئلة
ابهت الى سيبويه الحمقى والعما وقد كانت العقب العوجاء احسبها قذى اشد
من الزنبور وقع حما وفي الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو ايا ها قد اختصما
قوله وربما نصبوا اي وربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الابتداء
فيقولون فجاة زيد جالسا وربما في اخر البيت بالتخفيف توكيد للمشددة في اوله وعما في اخر
البيت الثالث بفتح العين كناية عن الاشكال وحما وفي اخر الرابع بضمها جمع عمه
ومراده

الزمان او هو

غيره

الامام ابو حازم

ومراده ان سر اغتم للمسئلة لما قالت العرب وقد سئلوا عن ذلك القول قول الكسائي
ولم ينطقوا بالنصب ويقال انهم أرشوا على ذلك وانهم عملوا منزلة الكسائي عند الرشيد
وخرج سر الى فارس ومات بها ولم يعد الى البصرة واما لغير ما اي لغير المفاجاة وهذه
هي الشرطية وانما عدل عن التعبير بها الى ما ذكره الصادق بها وبغيرها بناء على انها
قد تخرج عن ذلك كما ستعرفه فتختص بالجملة الشرطية كما مر في الاضافة عكس الفجائية
وقد اجتمعتا في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ويكون الفعل
بعدها ماضيا كثيرا او مضارعا وهو ذلك وقد اجتمعا في قول الخنفاء وأبيض والنفس
راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع واما دخلت على الاسم في قوله تعالى اذا السما
انشقت لانه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير على الاصح لا مبتدأ كما مر بسطه
وشذ دخولها عليه في قوله اذا بها هي تحته حنظلية ومرتا ويله في الاضافة وهي في
الغالب بديل ما سيأتي في ظرف لما يستقبل من الزمان ودليل اسميتها ابدالها من اسم
صريح نحو آجئك عند اذا طلعت الشمس وفيها معنى الشرط بدليل الجواب بالفاء نحو
اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح واما لم تجزم لها غالبا لا لها تدخل على المستقبل وقوعه
او الراجح وحق ادوات الشرط ان تدخل على خلاف ذلك كما قرر في علم البيان ومر الاشارة
اليه وموضع اذا كما اشار اليه بذكر الظرفية نصب واختلف في ناصبها فقيل هو شرطها
وهو قول المحققين فتكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول الى لبقا انه مردود بان
المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع اذا
جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وقيل ما في جوابها من فعل او شبهه وهو قول
الاكثرين ويرد عليه ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم
تصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله
ولانه ممتنع في نحو قولك بزيد بدا لي انك لست مدركه ما مضى ولا سابقا شيأ اذا كان
جاء شيأ لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جاءنا فلا اسبقه ولا يصح ان يقال لا اسبق
شيأ وقت مجيئه لان الشيء انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم ان اجابوا بانها غير
شرطية وانما معمولة لما قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة
الجواب وعاملها اما خبر كان واما نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث ولان الجواب قد
ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم بالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فانا اكرمك
وكل منها لا يعمل ما بعد ما قبلها ولغير ذلك كما بسطه المحم ثم ان الجمهور لا تخرج عن الثلاثة
المذكورة من الظرفية والاستقبال والشرطية والمختار ان ذلك غالب لا لازم كما اشار
اليه بقوله وقد يتخلفن اي يتخلف كل من الثلاثة عن اذا على سبيل القلة كما نبه به قد التقليلية
وهو مذهب المحققين فخرجوا عن النصب على الظرفية نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعايشة
رضي الله عنها ان لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى فاوقعها مفعولا
كذا قال ابن مالك وتبعه المحم هنا وزعم ابو الحسن في قوله تعالى حتى اذا جاءوها وابوابها اذا جئتني تحتي
ومعناها الوقت وجوزه الزمخشري وابن مالك وتقدير الغاية على ذلك وسيق الذين كفروا

شريطة

ناصبها

فبدله
او

على ان اذا ع

جماعة من ص

الى جهنم زمرا اى على اوقات مجيئهم اليها وقوله فتحت ابوابها استيناف بيانى اى جواب سؤال
مقدر كانه قيل فما جرى عليها اذا كان فقيل فتحت ابوابها وزعم ابو البقاء فى اذا وقعت الواقعة الاية
فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبرها والمضوبين حالان وكذا
جملة ليس وعمولها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت
رج الارض وقال قوم فى خطب ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب اوقات اكوان الامير ماه
اذا كان قائما اى وقت قيامه ثم حذف الاوقات وناب كما المصدرية عنها ثم حذف الجار
وهو اذا وتبعه تاكان التامة وفاعلها فى الحذف ثم نابت الحال عن الخبر ولو كانت اذا على
هذا التقدير فى موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل اذا قيل اخطب اوقات اكوان الامير يوم
الجمعة اذا نصب اليوم لان الزمان لا يكون محلا للزمان وقال جماعة فى قول الحماسى وبعد غدٍ
بالهف نفسى من غدٍ اذا راح اصحابى ولست برائح ان اذا فى موضع جر بدلا من غد وعند
الجمهور انها لا تخرج عن الظرفية واذا فى الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول اعلم لدلالة المعنى
عليه فتكون على بابها من الظرفية والتقدير انى لاعلم حالك اذ وشانك ونحوهما فى وقت رضاك
وفى وقت غضبك كما تعلقت اذ بالحديث فى قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين ماه
اذ دخلوا عليه وحتى فى قوله تعالى حتى اذا جاؤها وبها عرف ابتدائية داخل على الجملة باسرها ولا عمل
لها فى اذا بل اذا فى موضع نصب بجوابها وقال ابو البقاء هى مفيدة معنى الغاية ولا عمل لها فى
اذا ايضا وتكون الغاية على كلامه ما يتسبب عن الجواب مرتبا على الشرط والتقدير المعنوى
الى ان تفتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق واما اذا وقعت فاذا الثانية
بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره
بعد اذا الثانية اذا انقسمتم انقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما اذا فى بيت ظرف
للهف واما التى فى المثال فى موضع نصب لانها لا تقدر زمانا مضافا الى ما يكون اذ
لا موجب لهذا التقدير كل ذكر فى المعنى وخروجها عن الاستقبال على وجهين ان تجئ
للحال وذلك بعد القسم كما سياتى والثانى ان تجئ للماضى كما جاءت اذ للمستقبل كما سياتى نحو
قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها وقوله وندمان يزيدا كاس طيبها سقيت اذا تغورت النجوم وتخرج
عن معنى الشرطية حيث وقعت بعد القسم نحو قوله تعالى والنجم اذا هوى والليل اذا يغشى فى المعنى هو
قال المبرد لانها لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا كما فى قولك ان تاتنى فانا اكرمك فيكون التقدير اذا يغشى
الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لوجهين احدهما ان القسم لا نشاء لا يقبل التعليق
لان الانشاء ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فاما ان جاءنى فوالله لاكرمنه فالجواب
فى المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن
ان تجاعل ذلك هنا لان جواب والنجم ماض مستمر الانتفاء وجواب والليل ثابت دائما
فلا يمكن تسببهما عن امر مستقبل وهو فعل الشرط والثانى ان الجواب خبرى فلا يدل عليه
الا نشائيان حقيقتهما وقيل انها خرجت فى ذلك ايضا عن الاستقبال الى الحال لانها كانت
للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم يأتى لان قسم الله تعالى قديم

ولا يكون محذوفا وهو حال عن النجم والليل لان الحال والاستقبال متنافيان واذا بطل هذان الوجهان تعين ان ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال اى اقسم بالنجم حاصلا فى هذا الوقت اى وقت غشيانه قال المص والصحيح انه لا يصح التعلق باقسم الانشائى لانه للحال القديم لازمان له للحال ولا غير بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعلق بكائنا مع بقاء اذا على الاستقبال وقولكم الحال ينافى الاستقبال ان اردتم به تناقض الماضى والاستقبال فممنوع لا تناقض على صحة مجئ الحال مقدرة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا الصيد به غدا كما سرّ واد عى الزمخشرى فى شرح الجمل ان اذا فى ذلك لمجرد الوقت مجردة عن الظرفية والشرطية والمفاجاة وضع جرّ صفة وسماخرجت فيه عن الشرطية قول تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفا كما فى وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير وقول بعضهم انه على اضمار الفا مردود بما مرّ وقول غيره ان الضمير توكيد للمبتدا وان ما بعدها الجواب ظاهر التعسف وقول الاخفش جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومنها اذ وتكون اما للمفاجاة ونصّ على ذلك سر وجزم به ابن مالك فى التسهيل وهى الواقعة بعينا او بينما نحو قوله استقدر الله خيرا وارضينّ به فبينما العسر اذ دارت مياسير ومثل سر بقوله انا كذلك اذ جاء يدا لفهذا لما يوافقا وبهم عليه ولا تكون للمفاجاة الا بعد بينا وبينما وليست حينئذ للمكان اى ظرف مكان كما ليست زمانا بخلافا لمن زعم ذلك وظاهر انها باقية على ظرفيتها الزمانية والا لقال وليست اسما كما قال فى التعليلية الاتى ذكرها وهو اختيار ابى حيان واختار ابن مالك انها حرف والذى ذهب الاستاذ ابو على فى احد قوليه وهو ينا سب قول المص فى اذا وصرح به فى القواعد والاقوال الاربعة حكاها فى المغنى بغير ترجيح وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال السلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا ما فى قبل المضاف وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل فاعل بين المقدر على انها مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل تالى اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمحذوف تقديره بينا انا قايم اذ جاء عمرو بين اوقات فيأتى مجئ عمرو ثم حذف المبتدا واذ مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل مبتداء واذ خبره والمعنى حين انا قايم حين جاء زيد او للتعليل نحو قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم فى العذاب مشتركون اى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب لاجل ظلمكم فى الدنيا وليست اذ حينئذ اسما خلافا لمن زعم انها ظرف وانما لم يقل وليست ظرفا ليفيد بنفى اسميتها انها حرف اذ لا قايل بغير ذلك بخلاف نفى الظرفية فلا يستلزم الحرفية فعلى القول بالحرفية وهو ما اختاره الشيخان وغيرهما من المحققين ونسبه بعضهم الى سر فالتعليل مستفاد منها لانها منزلة لام التعليل وعلى القول بالظرفية وهو مختار السلوبين فالتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فاذا قيل ضربته اذا سأ فالمعنى

نسلم

بعد

وعلى الثاني وقت اساءتهم

على الاول للاساءة وظاهر ان الضرب وقت الاساءة لاجلها وعلى الاول لا اشكال في الاية بخلاف الثاني لانه اذا قيل لن ينفعكم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستقيما لاختلاف زمن الفعلين ويتوجه عليه اشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ولا يكون ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين ولا المشترك لان معمول الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولان اشتراكهم في الاخرة لا في زمن ظلمهم فالتعليل في الاية انما يستفاد على الاول ولذلك مثلها فاعلم وجعل ابن مالك من ورودها للتعليل قوله تعالى واذ لم يهتدوا به واذ اعتزلتموهم وقوله اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر قال الصبان وقول الاعشى وان للسفاهة مضوا مهلا قال الصبان وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليلية حرف والجمهور لا يثبتون هذا القسم قال ابو الفتح راحت اياما على مرادا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم مستشكلا ابدال اذ من اليوم فاخرها تحصل منذان الدنيا والاخرة متصلتان وانهما في علم الله سواء فكان اليوم ماضي اوكان اذ مستقبلة انتهى ولغيرهما اي لغير المفاجاة والتعليل فالغالب مضيها اي ان تكون اسما للزمن الماضي كما مر في الاضافة وظرفيتها نحو قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ولا تحزن في الغالب عن المضي الى الاستقبال ولا عن الظرفية الى غيرها من الفاعلية او الابتدائية او غيرهما فلا تقول لحضار اذ جاء زيد ايحدث مجيئه ولا اذ جاء زيد مبارك اي وقت مجيئه مبارك الا ان اضيف اليها زمان صالح للاستغناء عنه مخصصها اي مفيد لها لمطلق الزمان الماضي كيوم وليلة وساعة فتقول يوم اذ وليلة اذ ومرادفها في الدلالة على زمن مطلق كحين فتقول حينئذ وكانها لم تخرج بذلك عن الظرفية والجمهور على انها ملازمة للمضي والظرفية والمختار خلافه كما اشار اليه المصنف اولا بتجنبها حرفا للتعليل وثانيا بقوله والغالب فانه يفهم منه مجيئها على خلافه وثالثا بذكره ما ورد منه موذنا بتحققه كما تشعر به اداة التحقيق حيث قال وقد جاءت اي استعمالها على خلاف الغالب تارة بكونها ظرفا لغير الماضي نحو فسوف يعلمون فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد على اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا ونحو قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها واجيب عن الاول بان اذ فيها معمولة لمحذوف اي فسوف يعلمون من اكفرهم وعن الثاني بانه من باب ونفخ في الصور اي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وتارة بكونها غير ظرف كالمفعولة في نحو واذكروا اذ انتم والغالب على المذكور في اوايل القصص ان تكون مفعولا وفاقا لجماعة من المعربين بتقدير اذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر وبعضهم يقول ذلك لتضمن ظرف لاذكر محذوف قال المصنف وهو وهم فاحش لاقتضائه حتم الامر بالذكر في ذلك الوقت مع ان الامر للاستقبال وذلك الوقت قبل معنى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه وكالمبدلة من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فالظاهر الاشتمال من مريم على حد البدل في يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ويحتمل قوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء فيه ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها وكالمضاف اليها

انتهى

اسم

اسم زمان غير صالح للاستغناء نحو قوله ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا على خلاف الصالح للاستغناء عنه فلا يخرج باضافته عن الظرفية كما مر وزعم الجمهور انها في نحو واذكروا اذ انتم قليل ظرف للمفعول محذوف واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم وفي نحو اذا انتبذت ظرف للمضاف الى المفعول محذوف اي واذكروا قصة مريم ويؤيد هذا التصريح بالمفعول في واذكروا نعمت الله عليكم اذ كنتم اعداء ويعمل وقوع اذ واذا بعد بينا وبينما قال الاصمعي اذا وذا في جواب بينا وبينما لم يات عن فصيح ولا التفات الى من انكر وقوعها بعدهما سماعا بل كل من ذكر اذ واذا بعد بينا وبينما عزى من ذكر اذ قوله فبينما العسر اذ دارت مياسيره ومن ترکها قوله وكنت كفي الغصن بينا يظلني ويعجبني اذ زعزعته الاعاصير ومن ذكر اذا قوله بينما المرء في فنون الاماني اذا راء بد المنون موافي وقوله حرقة بنت النعمان فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ومن ترکها قوله بينا معانقة الكماة مروعة يوما اتيح له جريء سلفع واعلم ان بينا وبينما يلزمان الظرفية الزمانية واصل بين الوقف بمعنى وسط فلما لحقتها ما الفصلت صارت للزمان بمعنى اذا كما صرح به بعضهم ولبيت بيتا محذوفة من بينا ولا الفها للتانيث بل للاشباع والاضافة الى جملة اما اسمية نحو فبينا العسر ليت او فعلية كما في وكنت كفي الغصن البيت وقد تضاف بينا الى المصدر كما نقدم في البيت فانه روي بخفضه ورفعه ايضا على الابتدا والخبر محذوف ولا يقعان اذ واذا زايدة خلافا للاخفش عبيدة كما نقل عنه في الارتشاف في اذا والمصنف عنه وعن ابن قتيبة في اذ قال وحملا على اية من منع قوله تعالى واذ قال ربك لها وختار ابن الشجري وقوع اذا زايدة بعد بينا وبينما خاصة قال لانك اذا قلت انا جالس اذ جاء زيد قدرتها غير زايدة اعملت فيها الخبر وهي مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف انتهى وقد مر توجيه النحويين لذلك باب في الابتداء بالكلمة وهذا الباب والذي بعده من علم الصرف اوردهما المصنف في هذا المختصر وغيره من كتبه الاعرابية لشدة الحاجة الى معرفتهما من كل كلمة ضرورة انه لابد كلمة من مبتدا ومقطع والمراد بالابتدا ههنا الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتدا بالساكن والحق كما قال المصنف انه لا يمكن الابتدا بالساكن بشهادة الحس السليم والطبع المستقيم ولتنبه عليه فنقول الحرف المنطوق به اما معتمد على حركة كعين عمرو او على حركة تجاوزه كميم او على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء به فمتى فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم به بدليل التجربة والمتكبر كابرو شبهته ان اللفظ بالحركة انما يحصل بعد اللفظ بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال والجواب منع انها بعده بل هي معه كنا الابتدا بالحرف من غير حركة وهو محال والساكن هو ما يحتمل ثلاث حركات كعين عمرو والمتحرك ما يحتمل حركتين غير صورته فذلك اي لاجل استحالة الابتداء بالساكن اوجبوا اي العرب تحريك الصدر الساكن من كل كلمة لكن العرب اختاروا

تسكين لمنظتي هو وهي الواقعتين بعد الواو والفآ العاطفتين نحو هُنَيٌّ وفُهُو وهو
وفي وبعد لام الابتدآ نحو لهو ولهي تسكينا كثيرًا كانهم شبهوها مع ما اتصل بها
من الواو والفآ والام بعضد وكتف فعاملوها معاملتها طلبًا للتخفيف لكثرة الاستعمال
وبعد ثم تسكينا قليلا نحو ثمْ هو تشبيهًا لها بالواو والفآ ولم يكره لان المتصل بها على
حرفين وبعد الهمزة نحو اهو واهي وبعد الكاف الجارة نحو كهو تسكينا نادرًا لان المتصل
بها ليس كالعاطف الدال على الجمعية لكنه شبه ذلك بفهو وفي لكونه على زنتها واما
تسكينها في غير ذلك نحو قرأه من قرا ان عمل هو فشاذ لفوات السببين المذكورين
من كون المتصل حرف عطف والموازنة واختاروا تسكين لام الطلب كاينة بعد
الفآ والواو وثم كما مضى في بحث الجوازم نحو قوله تعالى وليوفوا نذورهم فليتظر ايها
ازكى طعامًا ثم ليقضوا تفثهم ووصفوا وايل لكلمات معدودة ساكنة فاجتلبوا لها
في الابتداء خاصة همزة الوصل توصلا الى النطق بها لسكونها الاوايل على ما وضعوها
ولذلك سميت الهمزة المجتلبة همزة وصل لان ما بعدها متصل بما قبلها بخلاف همزة
القطع فان ما بعدها معها منقطع عن ما قبلها والخليل سمى همزة الوصل سلم اللسان
وانما اختاروا الهمزة لكونها حرف قوى والابتدآ اولى بالقوى ولانها من اول المخارج
فناسب ذلك ان يبتدا بها وقال ابن جني لان غرضهم ما يصح الابتدآ به واطراحهم في
الوصل وليس الا الهمزة فحذفها كثير في التخفيف وهو اصل كيف اذا كانت زايدة
وهل وضعت من اول الامر همزة او الغالم صارت همزة للحركة قولان ذهب ابن جني
الى الاول وهل اجتلبت متحركة من اول الامر او الكانت تقطع للغرض وساكنة على
اصل الحروف بدليل التزام كسرها الالتقآ الساكنين فيه خلاف
ايضا قال المشلوبين اصل الحروف السكون وانما الحركة بها لالتقآ واجب من قال
ان اصلها الالف بالفاتت الفا في الاستفهام وبان الالف لا تكون الا زايدة ابدًا فجعلها
توصلا اولى واجدر بالابتدآ عن الدرج فلا يحتاج لها فيه وايضا تاتي لحن لانها انما جيء بها
لضرورة الابتدآ بالساكن ولا ضرورة في حال الوصل فيكون اتيانها خطاء وشذ في الضرورة
قوله كل شيء ما خلا الاثنين شاع وكرم قطعها في اوايل انصاف الابيات نحو قوله لا نسب
اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وتبدل الفا اذا كانت مفتوحة وولية همزة
استفهام كاسيا تي وهي اي الكلمات التي وضعوا اوايلها ساكنة اسم واصله سِمْو بسكون
الميم وكسر السين كقنو وبضمها كعُضو حذفت لامه وهي الواو لاستثقال حركات الاعراب
عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب الحركات عليها واتي بهمزة الوصل هذا مذهب
البصريين بناءً على اشتقاقه من السمو وهو العلو وعند الكوفيين اصله وسم بناءً على انه
مشتق من الوسم وهو العلامة وعليه فالمحذوف فاؤه والاول اصح في حكم الاشتقاق بدليل
تكسيره على اسماء وتصغيره على سُمَيّ وقولهم عند اسناد الضمير المرفوع المتحرك سميت ولو كان من
الوسم لقيل اوسام كوقت واوقات ووسيم كوجيه في وجه ووسمت كوعدت لكنه ليس
بواضح في المعنى لان السمو ليس فيه معنى دلالة على المسمّى فان قيل لانه سما عماه فاوضحه
وكشف

وكشف معناه قيل كل لفظة وضعت بازاء شئ فالمقصود منه وتكشف معناه فترفعه الى العقل سواء كانت اسما او فعلا او حرفا لان الالفاظ عبارة عن المعاني فكشفها وتوضيحها بعد ان كانت مكنونة في الصدور كذا قيل والقول الثاني اصح في المعنى من حيث الدلالة على المسمى لان الاسم سمة من اللفظ يدل على المسمى لكنه غير صحيح من جهة الاشتقاق وزعم الشيخ عماد الدين بن العماد انه مشتق من السمو بمعنى العلامة لا بمعنى العلو ولا من السمة وادعى ان مادة سرم وجيت نصرفت فاكثر ما تاتي للعلامة قال ومن السمو بمعنى العلامة قول الخليل اسم الشئ علامته وسميته اعلمته ومنه السماة للصياد بن سموا بذلك لانهم قد اعلموا انفسهم بعلامة يعرفون بها يقال انسمى الصائد اذا لبس المسماة وهو ثوب يعلم به نفسه ليعرف قال وهو من ابيات الكتاب وجعلوا قوابة يلحظ ولا يخشى السماة وربها فان ثبت ذلك كان اشتقاقه من السمو بمعنى العلامة صحيحا في الاشتقاق والمعنى واستوفى اصله سنة كفرس بدليل تكسيره على استاء فحذفت اللام وعوض عنها الهمزة ويقال سة محذوف العين وست محذوف اللام ومنه الحديث العينان وكاء السراء والست رواياتان واين واصله بنو فعل به كما في سموا بم وهو ابن مزيدة فيه الميم للتاكيد كزرقم بمعنى ازرق وليست بدلا من لام الكلمة والالم تعوض عنها الهمزة وهو معرب من مكانين كما مر وابنة واصله بنوة وامرؤ وامراة يقال فيهما مرؤ ومرءة وانما ادخلوا الهمزة وان كانا تامين من حيث ان لامهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال مر ومرة فيجريا مجرى ابن وابنة وثنتين كاسمين واستين وابنين وابنتين وابنين ومن تثنيته قوله مناضرا بابنماه وحاجب وبنتين وامراتين وامراتين واثنين واثنتان واصلهما ثنيان وثنيتان كتجاه وشجرتان بدليل قولهم في النسبة اليه ثنوي ولو كانت التاء مضمومة او مكسورة لظهر ذلك في النسبة ولو العين ساكنة لقالوا اثني كعلين مخفف لاهما واكثر اليا وجئ بالهمزة فقيل اثنان واثنتان ويقال ثنتان قال ابن الخشاب والفرق بينهما ان التاء في ثنتان مبدلة من الياء التي هي اللام وليست للتانيث لسكون ما قبلها وهو غير الف ولا يكون ما قبل تاء التانيث الا مفتوحا او الفا كقائمة وفطاة والتاء في اثنتان تاء التانيث حملا على الظاهر وقال بعضهم يجوز ان تكون تاء اثنتان بدلا ايضا ذكره ابن ايازا

وايمن الله المختص بالقسم بناء على انه مفرد كما هو مذهب البصريين وهمزته همزة وصل من اليمن اى البركة ومنه الميمون فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكانه قال ببركة الله قسمي لافعلن وقيل جمع يمين فهمزته همزة قطع وانما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال وهذا مذهب الكوفيين قالوا لانه لم يجئ على زنة مفرد ورد بجئ انك وهو الاشرب واجر ولان المفرد هو الاصل ولانهم قد تصرفوا فيه وغيروه تغييرا لم يجئ مثله في الجمع فقالوا ايمن وايم وام بفتح الهمزة وكسرها وهو الاصل في الثلاثة ومن الله بضم الميم وكسرها ومن بالتثليث كما مر ذكرها في القسم وايمن بفتح الميم وهيم الله بقلب الهمزة هاء واختص بالمختص بالقسم من ايمن الذي هو جمع يمين فهمزته قطعية وفاقا وافاد ايضا مع ذلك مجئ ايمن للقسم فمن ثم لم يذكره في ادواته استغناء بذكره هنا وتلزمه

امي ح

وجزءا لا يرجى بها وح

بالاسكان ح

كانت ح

ن ن

انك

كقوله ح

الاضافة تح الى الله تعالى فقال فريق القوم لما نشدتهم لعمرو بن مرة لما نمت الله ما يدري وانه
اسم وقد اطبقوا على ذلك الا الرماني فقال انه حرف جر والجمهور على وجوب رفعه وجوز ابن درستويه
جره بواو القسم وانه حذفه الاضافة الى اسم الله كما اشار اليه بايراده مضافا اليه وقد يضاف
الى الكعبة والى الكاف والذي نحو ايمن الكعبة لافعلن ومن كلام عروة بن الزبير لئن ممتك الله
ابتليتك لقد عافيت ولئن اخذت لقد ابقيت وفي الحديث وايم الذي نفسي بيده وانشد
الكسائي لايمن ابيهم لبئس المعذرة اعتذروا فاضافه الى اب وسكن نونه وحكى المفضل
تسكينها ان لم يلق ساكنا وكسرها ان لقيته نحو لايمن الله وعلى هذا هي مبنية ومقتضى
بنائها شبه الحرف في لزوم حالة واحدة وهي الابتدائية ولذا فتحوا الهمزة قال الرضي كلما قصر
من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كلفظة ايمن **وبعض اسئلة**
الماضي المنتجا وزاربعة وهو الخماسي **كاقشعر واسلنقى** نحو استخرج **وامر** اي وامر
الماضي المنتجا وزاربعة **ومصدره** نحو اقشعرارا يزيد واستخراجا واقشعرارا واستخراجا
وخرج بالماضي المضارع فهمزته قطعية وبالمنتجا وزاربعة الرباعي على افعل كاكرم وفاعل
مفتتحا كاخذ ماضي يؤاخذ والثلاثي المفتتح بها كاخذ وامر وكل ونحو **بعض** ح **اسئلة**
الماضي لعله استظهر بذلك على اخراج اسئلة الخماسي كما قد اسطاع في لغة من قطع همزتها
بناء على الاعتداد بزيادة الهاء والسين فيهما فهمزتها ليست وصلية بدليل فتحها وهي هي
لا تفتح في مثل ذلك كما سياتي لكن الاولى اطلاق الحكم والاحالة لهذين الحرفين لشذوذ
او الاحتراز عنهما بنحو غالبا لما في ايهام ذكر البعض من ان المحترز عنه كثير او مساو وليس
كذلك اما على القول بعدم الاعتداد بزيادة الهاء والسين فيهما لشذوذهما فهما عند
القايل بذلك كمنزلة الرباعي ولا اشكال تح في فتح الهمزة كما في ضم ثانيهما كما مر بسطه ولم ار
من احترز عن ذلك ولا من اشار اليه في هذا الباب وعلى تقدير الاعتداد بالزيادة
فيهما فيمكن التزام كون فتحها وصليا وفتحها على الشذوذ **وامر الثلاثي الساكن ثاني**
مضارعه كاضرب واقتل واذهب وخرج بالساكن ثاني مضارعه المتحرك ثانيه فان الامر
منه يحذف حرف المضارعة كقولك في يعد وعد ومثله قم من يقوم فان ثاني يقوم متحرك
وان كان في الاصل ساكنا اذ اصله يقوم وشذ مما يلي ثاني مضارعه ساكن ثلاثة
افعال لم تجتلب لها اوايلها همزة الوصل وهي خذ وكل ومر اكتفوا لحذف اوايلها تخفيفا
لكثرة الاستعمال وربما جاءت على القياس فقيل امر اخذ وكل وكذلك في موضع واو العطف
كقوله تعالى وامر اهلك بالصلاة ولام التعريف كالرجل وكذا الزايدة كالتي في ادخلوا
الاول فالاول والموصولة كالضارب فلو عبر ال لكان اعم ومثلها بلها كام الحربية وفتحها
اي فتح همزة الوصل شرع في بيان حركتها ولها ست حالات باعتبار اقسام الحركات الثلاث
ثم ان تحتية كل منها ومرجوحيتها وكلها تستفاد من كلامه ففتحها **معها** اي مع لام التعريف
لازم ومع اثنين وكذا ايم راجح على الكسر قال بعض المغاربة لا خلاف في ان همزة
المكسورة للوصل وضمها اي همزة الوصل في لعل امر ضم ثالثه لزوما اي ضما لازما لفظا
كان كالمضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب او تقديرا كاغزى بضم الهمزة الاصل

اغزوى

اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت وحذفت الواو لالتقاء الساكنين لازم وعند ابن مالك
انه يترجح على الكسر هنا فى بعض جمل ضمة عينه كسرة كما فى اغزو فى تكملة اى على انه يجب اشمام ما قبل يآ
المخاطبة واخلاص ضمة الهمزة وفى التسهيل ان همزة الوصل تشم قبل الضمة المشمة كما فى اختير وانقيد
فتشم الهمزة على لغة من يشم كما فى قيل وفى الاوضح جواز الضم والكسر والاشمام واحترز بالازوم
عن الضم العارض كما فى نحو امشوا فان ثالثه فى الاصل مكسور لانه مضموم اذا اصله امشيوا بكسر الشين
وضم اليآ استثقلت الضمة على اليآء فنقلت الى ما قبلها وهى الشين ثم حذفت اليآ لالتقآء
الساكنين وحكى ابن جنى ان من العرب من يكسر همزة فى نحو اقتل واخرج ونحوهما على الاصل والاتباع
وهى لغة شاذة ومنتهاى اسم مرجوح عن الكسر وكسرها وهو الاصل فى البواقى ومعنى الافعال لا
الحاسبة لسداسية المبنية للفاعل والامر منها والمصدر والامر من نحو يدحرج ويذهب ويعلم
ومآ عدا ايمن واسم من تلك الاسمآ لازم ولا يرد عليه المبنى للمفعول من نحو انطلق واستخرج فانها
تضم فيه لانه قد ذكر ذلك فى باب الثلاثى فاطلاقه هنا محمول على ما عدا ذلك وهو المبنى للفاعل
من ذلك وهمزة الوصل المفتوحة كهمزة الوا يمن ومآ ضارع منه اذا وقعت بعد الف
الاستفهام نحو قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين وايمن الله وايم الله يمينك
تتبدل لفآ بين بين على الافصح ولا تسقط لئلا يلتبس باخبار ان التقى ساكنان فيغتفر
فى ذلك او تسهيلا بان تجعل بين بين اى بين همزة وبين الالف مع القصر كقوله ومآ
ادرى اذا يممت ارضآ اريد الخير ايهما يليني الخير الذى انا ابتغيه ام الشر الذى هو يبتغيني و
لاستقامة الوزن ولا تحمل على انه خفف لانه لم يجزه احد والحمل على ما جوز اولى وبحث فى غير الوزن
فرارا من التقآء الساكنين وزعم الشلوبين وابن هشام الخضراوى انه لم يسمع الا ابدالها
الفا ورد عليهما بابيت وقرأ آلله اذن لكم واحترز بالمفتوحة عن همزة الوصل المكسورة
فتسقط فى الاستفهام العدم اللبس نحو اسنك باد استخرج المال وثبوتها قبل حرف التحريك المحرك
بحركة منقولة راجح فاذا نقلت همزة الامر الى اللام فمن العرب من يرى تحريك عارضا فيثبتى
همزة الوصل فنقول الحمر ومنهم من يعتد بالحركة العارضة فيحذفها فيقول حمر وآلا والاول اجود
وبه قرأ القرآن فى الاشهر

باب الوقف

ختم الكتاب بهذا الباب كما قال
مناسبة حسنة لان الوقف محل انتهآء الكلام فيكون الوقف منكرا كما اذا عرض للمتكلم قطع
اللفظ عن تمامه بسبب عدم تذكره فوقف عليه بمدة تسمى مدة التذكر فيقال له قال قال
وفى يقول يقولوا وفى من الغلام من العلم اذا تذكر ولم يرد قطع كلامه وانكارا كما اذا سئل
بالمدة عن منكر ومنكر اعتقاد كونه على ما ذكر او بخلافه فيحكيه قالا وتصل منتهاه فى
الوقف بمدة تجانس حركته ان كان متحركا ان ضمة فضمة نحو قام احمدقتقول آحمدوه او فتحة
ففتحة كضرب احمد فيقال آحمداه او كسرة فكسرة كمررت بحمدام فتقول آحمدامى وبيآء
ساكنة بعد كسرة ان كان منتهاه تنوينا كرايت قام زيدفتقول آزيدنيه بضم الدال وكسر
النون وسكون اليآ والهآ منكر القيامه وتسمى هذه المدة مدة الانكار قيل لبعضهم اتخرج
وقد اخصبت البادية فقال آنا فيه منكر على المتكلم استفهامه عن شئ لا ينبغى ان يستفهم عنه
لانه لا بد من وقوعه وانا فى ذلك مرفوع باخرج وان بعد المدة زايدة كما مر واستثبانا

البواقى

التعريف

حركة

فان كان باي حكى فيها ما تستحقه من الاعراب مطلقا في الوصل والوقف فتقول لمن قال قام رجل اي وَرَايت رجلا ايا ومررت برجل اي وان سُئل عمن في الوقف اشبعت حركته فظاهر الالف فتقول في قام رجل صَنُو وفي رايت رجلا سَنا وفي مررت برجل سَنِي وفي التثنية منان ومنين ومنيان ومنيين وفي الجمع منون ومنون ومنين ومنات وفي المونث منّه بفتح النون واسكان الهاء كما بين ذلك في المبسوطات وتكون للاستراحة والتمام المقصود وهذا هو المعقود له الباب وعرفوها بانه قطع الكلمة اسما كانت او فعلا او حرفا عما بعدها ولو فرضا اي بتقدير ان يكون بعدها شيء وقيل قطع الكلمة عن تحريك اخرها وليس بواضح لانه قد يقف عن تحريك وهو غير واقف كالوقف الواحد اثنان في الوصل وهذا لوسكن اخر الكلمة ووَصَل ما بعدها من غير سكتة ثم ذكر بوقفه لم يعد واقفا ولو حركها وقطعها عما بعدها قيل وَقَف ولكنه اخطاء في حكم الوقف ويلزم الوقف تغيرات اما في الحركة بحذفٍ لها وهو السكون او برَوم او اشمام واما في الكلمة اما بنقص فيها كحذف حرف العلة او بقلب اخر الكلمة الى حرف العلة او بابدال الحرف صحيح منه واما بزيادة عليها اما بتضعيف واما بها السكت او غيرها وهي متقاربة في الحسن والمحل كما سيأتي تفصيلها والى ولها اشار بقوله يوقف على المحرك سوى اكان ما قبل اخره ساكنا او لا وسوى اكان مهموزا او لا وسوى اكان فعلا او اسما منونا او لا غير تاء التانيث بالاسكان وهذا هو الاصل في الوقف ولذلك بداء به لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل الاستراحة وقد يعدل عن ذلك في بعض المحال الخصوصية تلك لمادة او لتحصيل غرض اخر لا في تاء التانيث فانه يتعين الاسكان وخرج بالمحرك الساكن غير ما سياتي نحو كم والذي ولم يقم فانه يثبت بحاله كالدرج وبغير تاء التانيث غير الملحق بها تاء التانيث وسياتي حكمه وانما قال بها التانيث احترازا عن تاءه كما في مسلمات وبنت واخت لان التاء فيها للالحاق فهي كالتي من نفس الكلمة كعفريت فيوقف عليها بالاسكان فاذا وقفت على زيدٍ من قولك جاء زيد ومررت بزيدٍ قلت زيد بالسكون وكذا نحو يقوم ومسلمات وبنت واخت او يوقف على المحرك المذكور بالروم وهو كما قال ابن مالك وغيره اخفاء صوت الحركة كانكر تروم الحركة ولا تشبعها بل تختلسها اختلاسا تنبها على حركة الوصل مع تحصيل بعض الغرض من الوقف ويدركه الاعمى والبصير لان فيه مع حركة الشفة صوتا ايكاد لحرف يكون به متحركا وعلامته في الكتابة خط بين يدي الحرف وصورته هكذا وان لم يكن فوق الحرف لسلا يلتبس بالفتحة ويجوز في الحركات كلها اقتضاء اطلاقه في المفتوح لكنه في المفتوح قليل لخفة الفتحة وعسر الاتيان بها خفية فلا تكاد تخرج الا على حالها في الوصل ولانه يشبه النَّوْبا ومن ثم لم يقرأ به احد من القراء في المفتوح وانما ذكره سر عن العرب ومنعه الفراء قال المحب واكثر القراء على قوله او يوقف على المحرك المذكور بالاشمام وهو في الاصطلاح اطباق الشفتين بعيد اسكان المضموم وليس بصوت يسمع ولهذا يختص به البصير دون الاعمى بخلاف الروم وانما يعرف بالتعليم فيقال ان تضم شفتيك اذا وقفت سمي بذلك كانك شممت الحرف رايحة بان تهيات العضو المنطق لها تنبيها على حركة الوصل ويختص بالمضموم كما قال بعيد اسكان المضموم سوى اكانت الضمة بنائية او اعرابية لان هذا النحو من الاداء الايدل على تعيين الحركة الا فيه وما روى عن بعض القراء من الاشارة الى الحركة وتسميته اشماما محمول على الروم الا انه تجوز في الاطلاق

الحركة م

علامته

وعلامته في الخط نقطة بين يدي الحرف ولم تكن فوقه لئلا يلتبس بالاسكان وقضيته كلامهم ان
الروم والاشمام في تاء التانيث وهو الاكثر نحو رحمة لانهما لبيان حركة الوقف عليه والحركة لها
التانيث وانما كانت الحركة للتاء وهي معدومة نعم لو وقف عليها بالتاء نحو اخت وبنت جرى الروم
والاشمام اتفاقا او يوقف على المحرك المذكور بنقل الحركة التي على الموقوف عليه وانما يكون النقل
لساكن اعم من ان يكون احترازا من المتحرك كالرجل فلا ينقل اليه لان المتحرك لا يقبل الحركة وفيه لغة
نحكية حكاها ابن مالك واستشهد بقوله من يأتمر للحزم في ما قصد يحمد مساعيه ويعلم رشده
والاصل قصد بفتح الدال فنقلت حركة الهاء الى الدال فضمها ويحتمل ان يكون اصله قصدوه ابوا والجمع
حملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله فلو اني الاطبا كان حولي ولكن الاطبا
فان كان مستند في اثبات هذه اللغة لهذا البيت فلا حجة فيه اذ اواحتج بقوله صحيح من الساكن
المعتل سواء كان حرف العلة مدة ولينا كالالف والواو واليا المتحرك ما قبلها بما جانسها كجاب
ورسول وحرف لين كاليا والواو المفتوح ما قبلهما نحو عول وبين لان حرف العلة يزيد بنقل
الحركة اليه ثقلا مع امتناع تحريك الالف ايضا لحرف العلة المهموز فلا يجوز النقل في راس كما صرح
به في شرح اللمحة ولم اقف عليه في شرح التسهيل وشروحه وكذا المضعف فلا يجوز في شدلان المدغم
لا يقبل الحركة لان الحركة تؤدي الى فكه وهو ممتنع في غير الضرورة فلا ينبغي على هذا ان تحمل
الصحيح في كلامه على مقابل المعتل بل على السالم وهو ما ليس معتلا ولا مهموزا ولا مضعفا وهو
اخص من الصحيح بالمعنى الاول وربما يستفاد خروج المضعف مما سيأتي من كلامه بعد كما سننبه
عليه على ان هذا الشرط وهو الصحة كما تعتبر في المنقول اليه كذلك صرح به المرادي وغيره فلا تنقل
من نحو الغزو لان النقل يؤدي في نحو جاء الغزو الى كون الاسم المعرب اخره واو وقبلها ضمة اذ يقال
فيه جاء الغزُو وذلك مخروم من الاسماء الستة رفعا وهذا يستفاد مما سيأتي من اشتراط
ان لا يلزم عدم النظير وفي نحو بالغزو وفي الغزو الى قلب الواو ياء لاصل الكسر فيقال في بالغزو وبالغزي
كما في العربي كما قاله ابن عقيل الواو وفي قوله والحركة للحال اي انما يجوز الوقف بالنقل كما ذكر في حالة
ما اذا كانت الحركة المنقولة غير فتحة والحال ايضا انه لم يلزم عدم النظير كما يقال هذا
عمرُو ومررت بعمرِ بنقل ضمة الميم والكسرة الى الكاف وتقول في اضربه بنقل ضمة الهمزة
الى الباء وكذا منه وعنه وهو مطرد ومنه في الضمة قوله فما كان ناسينا وطول ثنائنا فليس بناسينا
على حالة بكرُ وقول زياد الاعجم عجبت والدهر كثير عجبه من عبري سنيّ لم اضربه وفي الكسرة قوله
انا جريرٌ كنيتي ابو عمرِ ولم يعثر على احد انه قرأ بالنقل الا ما روى عن ابن عمر انه قرأ وتوا
بالحق وتواصَوا بالصبر بكسر الباء وقرئ شاذا والعصرِ ان الانسان لفي خسرِ بكسر الصاد
بخلاف الروم والاشمام فمرويان عن القراء وكون هذه الحركة حركة الموقوف عليه نعت لكما ذكر
المصنف هو قول جماعة من النحويين ولعلهم الاكثرون كما قال ابن عقيل ومنهم المبرد والسيرافي
وابن الحاجب وابن مالك وقال ابو البقاء لا يريدون انها حركة الاعراب صيرت على قبل
الحرف الاخير اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف انما يريدون انها اشبهتها وقال الفارسي مرة
هذه الحركة لالتقاء الساكنين ومرة قال ليست بتحريك لالتقاء الساكنين محضا لانه
لا يدل على الحركة المحذوفة من الثاني والاقرب انهما قولان واحد وخرج بقوله غير فتحة قال

تشترط في المنقول
والغاء الاستعمال من الشرط الاول فالاولى ان يزاد بعد الشرط
اضربه
صوا
ما
نقل الفتحة

فلا يجوز يقال سمعت العلم بالنقل لانهما نما كرهوا طرف الضمة والكسرة لثقلهما فنقلوهما توسلا الى بقائهما بوجه بخلاف الفتحة فانها خفيفة فاغتفر حذفها واجاز الكوفيون نقل الفتحة لساكن قبلها وقفا فيقولون رايت البكر ونقلة ثعلب عن العرب وانكسائي ونقل ابضا عن الاخفش والجرمي وبقوله ولم يلزم عدم النظير اذا ادى النقل الى عدم النظير في ذلك اللفظ فلو قلت انتفعت بالبسر لم يقف بالنقل لانه يؤدي الى وزن فعل وهو مفقود في الاسماء او نادر فاذا امتنع هذا امتنع بالاولى ان يقال هذا بسر لان فعل مفقود في الكلام ويوقف على ما امتنع فيه النقل لعدم النظير بتحريك الساكن بحركة الحرف الذي قبله في صورة عدم النظير ليفعل بها ذلك في بقية الاحوال فيقال انتفعت بالبسر وهذا العدل وكذا الباقي ويجوز ان يتناول كلامه في التسهيل ان لا يكون الساكن معتلا فخرج العدو وذلك لان النقل يؤدي الى الفك وهو كالمفقود في كلامه ولا يشترطان اي هذان الشرطان وهما كون الحركة غير فتحة وعدم لزوم فقد النظير في المهموز فيجوز نقل فتحة همزة الى ساكن قبلها صحيح كما يجوز في ضمتها وكسرتها لان الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل مطلقا فتقول في الخب رايت الخبا بنقل الفتحة عن الهمزة الى الباء ولا يقال رايت البكرا كما مر ويجوز ذلك لان اذى الوزن فعل كما تقول في البط مررت بالبطى اووزن فعل كما تقول في الرد هذا الرد لان المصير اليه اخف من الهمزة الساكن ما قبلها الا عند بعض بني تميم فلا يعتدون عدم الهمزة ويجعلونه كغيره فيقفون من النقل على الهمزة الى تحريك الساكن تحريكا تباعا فيقولون هذا الردى بكسرهما وهذا البطو بضمهما وهذا الخبا بفتحهما وكذا النصب والجر فيهما وانما اتبعوا استثقالا للجمع بين ساكنين احدهما همزة واذا انتقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واتفقين على ما قبل حركتها فيقولون هذا الخب ورايت الخب ومررت بالخب وهذا البط ورايت البط ومررت بالبط وهذا الرد ورايت الرد ومررت بالرد فيعطى الحرف الساكن على الهمزة عند هذا العمل في الوقف ما يكون له لو كان اخر الكلمة ووقف عليه من سكون وروم اشمام وغيرهم يثبتها ساكنة ويقفون بعد النقل على الهمزة ساكنة نحو هذا البطو رايت البطا ومررت بالبطى وكذا الردو والخبا وقد دخل في الوقف بالسكون كما مر او يوقف على المحرك بالتضعيف وهذا لا يوجد في الخط وانما يكون الوقف بالتضعيف في محرك صحيح غير مهموز ولا معتل ولا ساكن ما قبله نحو جعفر بتشديد الراء وهو قليل لوقوع التضعيف في محل التخفيف فان لم يكن محركا نحو ضربت لم يجز فيه التضعيف لانه كالعوض من الحركة وكذا ان كان محركا مهموزا نحو الكلا لان العرب تكثر ادغام الهمزة في الهمزة الا اذا كانت عينا نحو سال وكذا ان كان محركا معتلا كرايت الغاضي استثقالا لحرف العلة وكذا ان كان محركا غير مهموز ولا معتل ولكن كان ما قبله ساكنا نحو بكر فرارا من اجتماع ثلاث سواكن وشرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا منونا في اشهر اللغات وانما قولنا لقد خشيت ان ارى حقها فضرورة وقد لا يحتاج هذا الشرط ان المنصوب المنون اذا ابدل من تنوينه الف لم يكن الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه بل الموقوف عليه انما هو الالف والكلام في احكام الموقوف عليه قال المرادي واذا وقفت بالتضعيف سكنت وسمع الحاق هاء السكت

مع

مع التضعيف قال بعضهم اعطى ابيضا اى ابيض ولم يرو عن احد من القراء الوقف بالتضعيف
الا ما روى عن عاصم انه وقف على مُسَيْطِر فى سورة القمر بتشديد الراء وافاد عطف بهذا الوجه
باداة التخيير انه يجوز للمتكلم الوقف باتيانها فى المتحرك المذكور بشرطه غيرها التانيث وغير
المنقوص ويوقف على المحرك المنقوص وهو المنون كما فى نحو قاضٍ رفعًا وجرًا اى فى حال كونه
مرفوعًا او مجرورًا عند الاكثرين بالحذف اى لياء استصحابًا لما كان فى الوصل والوقف عارض
فلا يعتد به فيوقف عليه بحذفها وسكون ما قبلها نحو هذا قاضْ ومررت بقاضْ وبجوز اثباتها
كما سياتى وهذا وان كان داخلا فى الوقف بالاسكان تنبيها على ان الكلام فيه من حيث جواز
حذف يائه واثباتها فى الوقف ولذلك عبر عنه بالحذف المستعمل فى حذف الجزء بالسكون الاسكان
المستعمل فى حذف الحركة وتمهيدٌ لبيان ما سياتى من حكم الوقف عليه باثباتها اذا كان معرفا
واذا كان حذف الياء بوذى الى بقاء المنقوص على حرف اصلى وقف بالاثبات كما فى جرى ونقى
مبنيين على ما مرّ فيهما فى النداء ويستفاد خروج هذا مما مرّ تمة مع النظر الى خصوصية المثال
المذكور هنا ويوقف على المنقوص غير المحرك وهو ما ليس بمنون كما فى نحو القاضى فيهما اى
فى حالتى الرفع والجر بالاثبات للياء كما فى القاضى ومررت بالقاضى ومثل المعرف فى ذلك
المنادى نحو يا قاضى وفيه خلاف مرّ ذكره فى النداء وكذا ما اخره ياء مكسور ما قبلها كغلامى وضربنى
وقد يعكس الحكم فى قاضٍ والقاضى ونحوهما فيوقف على قاضٍ باثبات الياء لزوال الموجب حذفها
وهو التنوين عند الوقف مستقبل هذا قاضْ وقد قرئ به وبالحذف قوله تعالى ما لهم من دونه من
وال ولكل قوم هاد ومثله الساقط تنويده للاضافة كقاضى مكة فاذا وقف على المضاف
جاز الوجهان كما فى المنون وعلى القاضى وكذا يا قاضى وغلامى وضربنى بالحذف فتقول جاءنى القاضى
وغلامى وضربنى سواء حركت يا المتكلم فى الوصل او سكنت وفى المفصل والمفتاح ما يدل على ان من
حركها المتكلم فى الوصل للحذف فى الوقف قبلها قريب لان المقصود من الحذف هو الفرق بين الوصل
والوقف وكذا اذا حركت الياء لعلة فلا حاجة لحذفها والحذف فى قاضٍ اكثر لكن قال بعضهم ان
الاثبات اقيس قياسًا على اثبات الف المقصور وقال الفارسى بل الحذف اقيس والاثبات فى
القاضى قال ابن اقيس واكثر ولذلك لم يعد فى مسئلة العكس باداة التقليل اشعارًا بقلته فيهما
وقال ابن فى الحذف انه عزى كثير ومنه الكبير المتعال ويوم التناد وليس فى المنقوص المنون نحو
قاضٍ والمنقوص غير المنون نحو القاضى او المنون تنوين عوض نحو جوارٍ نصبًا اى فى حالة النصب
الا الاثبات للياء عند من يحركها بالفتح قال تعالى ربنا انا سمعنا منادیًا كما اذا بلغت
التراقى ونحو رايت جوارى واما من يسكنها من العرب فينبغى ان يقف بالوجهين ويقف على
اذا وعلى المفرد المذكر المؤكد بالنون الخفيفة التالية فتحة كما فى نحو لنسفعًا وليكونن وليسجنن
وعلى المفرد المنصوب المنون غير المونث بالها سمعيًا كان او مقصورًا كما فى رايت زيدًا الوفتى
بالالف فى الجميع اى بابدال الهاء من النون الاصلية فاذن فتقول لمن قال لنبتك غدًا او انا
اكرمك اذا زيد ابن عمران مصغورا انك تقف عليها بالنون قال المص وهو مخالف للمسموع ومن
النون المؤكدة فى نحو لنسفعًا قول الشاعر ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ومنه قول
المتنبى بادٍ هواك صبرت ام لم تصبرا ومن نون التنوين فى نحو زيدًا وقف على الاصح فى الثانى

وهو م

باسكانها م

عبر م

فعل م

كما سيأتي بخلاف ما اذا كان المنون مرفوعا او مجرورا فانه يرضى في ابدال الواو والياء من تنوينهما
على الاصح بل يوقف بالاسكان مثل هذا فرس ومررت بفرس لثقل الضمة والكسرة مع الواو والياء
وخفة الالف مع الفتحة ومنهم من يبدل منهما ايضا فيقول فرسو وفرسى ومنهم من لا يبدل
في النصب ايضا فيقول رأيت زيدو وهي لغة ربيعة الفرس قال شاعرهم لقد تركت قلبي لها
طميما دنف والمراد ان ترك الابدال يختص بهم لانهم لا يقفون الا بترك الابدال لكثرة الوقف على المنصوب
بالالف في اشعارهم قال ابن عقيل تنبيه يوقف على الالف في باب عصى ورضي باتفاق وهو
داخل في عبارة المص كما قررناه ثم عند شرحي لما نقل اكثرهم في النصب بحذفه من التنوين واما في
الرفع فهي التي كانت قبل الوقف لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وقد عرف قانونه اهـ
باقيته في الاحوال الثلاثة وقال الماذني هي الف التنوين في الاحوال الثلاثة واستحبت
حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وبنى على هذا الخلاف اماله نحو فتى فمن قال الفها بدل من
التنوين مطلقا لم يمله مطلقا ومن قال الفها بدل من اللام مطلقا اماله مطلقا ومن فصل اماله
في الرفع والجر ولم يمله في النصب ولم يختلفوا في جواز ان الالف في الوقف هي الف التانيث التي
كانت في الوصل وكالمنون المنصوب المنون المبني الذي لتنوينه فتحة نحو ايها وواها ولابرد
على المص متنوين نحو قليمة فانه لا يبدل الفا بل يوقف بالتا كما سيأتي ان الكلام في ما عدا الموث
بالتانيث لافراده بالذكر بعد فحذف الثلاثة وهي نون اذا والتوكيد والتنوين يوقف
عليها بالالف كما يكتبون بها اذا الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة الابتدا والوقف عليها ومنهم من
وقف على اذا بالنون يكتبها بالنون وقد خالف بعض من قال بالوقف عليها بالالف فمن ثم تكتب
بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية وعن المبرد اشتمل كوى يلزم من يكتب اذا بالالف لانها مثل
ان ولن ولا يدخل التنوين في الحروف وفصل بعضهم بين ان يكون عاملة فتكتب بالنون لقوتها او لا
فتكتب بالالف وقضية كلامهم ان نون التوكيد الخفيفة المبدلة الفا في الوقف تكتب الفا مطلقا
وليس كذلك فقد فصلوا في كتابتها فقالوا تكتب بالالف ان لم يلتبس نحو لنسفعا وبالنون ان التبست
نحو اضربن ولا تضربن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا التبست بالف الاثنين ويوقف على
تنوين غير ما مر من انه يبدل لفا وذلك تنوين الروي المذهب لترك الترنم عند من يحذف حرف
الاطلاق ويعوض عند التنوين وهم بنو تميم كقوله اقل اللوم عاذل والعتابن ٠ اذا الف
التنوين في غير ذلك لا تحذف باتفاق كما في الارتشافي ونون توكيد اي ويوقف على نون توكيد
خفيفة تلي غير مفتوحة من كسرة او ضمة كما في نحو اضربن يا هند واضربون يا زيدون ولتخرجن
يا هند ولتخرجون يا زيدون بالحذف اي لنون التنوين في المنون عند ناس من تميم فيقولون اقل
اللوم عاذل والعتاب فيحذفون المدغم ويقفون على ما قبلها بالسكون كما تقف في الكلام كما فيه ليست
قوافي شعرهم واكثرهم يجعل التنوين عوضا عن المدغم فيقف به سواء عندهم الاسم وغيره كقوله من طلل كالاحمى
انهجن وقوله لما تزل برحا وكان قيدن واما الحجازيون فانهم يثبتون حرف الاطلاق ترنموا او لم
يترنموا والتميميون كذلك ان ترنموا فان لم يترنموا فبعضهم يبدل التنوين عوضا فيها وبعضهم يحذف
كما ذكرناه ولنون التوكيد الخفيفة الموكد فيقال في الوقف على لتضربن يا هندو اضربن ولتضربون يا زيدون
واضربون لتضربي واضربي ولتضربو اضربوا بحذف النون واثبات الياء والواو والاصل لتضربينان

واضربين

الالف ح

نحو الف ح

بها ح

ح اتفاقا

عن ح

واضربنّ ولتضربنّ واضربونّ بحذف النون التي هي في المضارع علامة الرفع استثقالاً لاجتماعها مع نون التوكيد وفي الامر لبنائه على ما يجزم به مضارعه وحذف ليا والواو لالتقائهما ساكنين مع الخفيفة الساكنة ثم حذفت للوقف فلهذا رجعت اليا والواو ولزوال الموجب حذفهما كما مرّ صريحاً من كلامه في صدر الكتاب وفارقت التنوين حيث لا ترد اليا بعد حذفه في قاض على الأصح للزوم التنوين فكانه ثابت ايضا بخلاف نون التوكيد بعد لزومها للفعل واجاز يونس ابدال نون التوكيد بعد الضمة واواً وبعد الكسرة ياءً كما ابدلوها بعد الفتحة الفا فتقول في هل تدعن يا رجال هل تدعوو وفي هل تخرجن يا هند هل تخرجي ولا ترد النون وليست الواو واليا عنده في ذلك ضميرين بل هما بدلان من النون هذا حكم الوقف في المحرك غير تا التانيث وفي الساكن الذي هو نون اذن ونونا التنوين والتوكيد وغيرها من الساكن ان لم يكن له صورة في الخط حذف كصلة الضمير نحو به وكه وان كانت له صورة في الخط ترك بحاله نحو كم والذي لم يغز ولم يقو وما ومن هنا يعلم ان المقصور على النون اذا وقف عليه لم تحذف الفه ولم تقرّ وشذ قوله ٭ سرحط ابن منصور ورحط ابن المحل يريد المغلي وهنا انتهى الكلام في المحرك غير تا التانيث وفي الساكن بجملته ويوقف بالهآ اي نهآ التانيث على المحرك المفرد او الجمع المكسر المونث بتآء التانيث الاسمية المحرك ما قبلها لفظا نحو رحمة وقائمة وشجرة او تقديراً نحو الصلاة وزكاة ومسلمة وشفاء فتقفها هآء بدلاً عن التآء ولا تبدل تآ التانيث الاسمية هآ الا في الوقف ولا تبدل من تنوين المنون بخلاف التآ التي لغير التانيث نحو التابوت فلا تقلب هآ في الوقف ومن قال التابوه فعلى لغة من وصلا ووقفا وشذ قولهم تعلّ على لفراه يريدون الفرات وبخلاف تآ التانيث الحرفية كقامت ورُبت وثمت فلا تبدل هآ وبخلاف المونث بالتآ الاسمية غير المحرك ما قبلها كبنت واخت فيوقف عليها بالاسكان كما مرّ ويبدل من تنوينها الف وكذا يبدل من تنوين نحو قائمة على لغة من يقف عليها بالتآ كما سيأتي في نقول رايت قائمتاه وهو داخل في كلامه السابق كتنوين المنصوب ويوقف بالتآ على جمع المونث السالم نحو مسلمات وسلمات وما عكسها اي الوقف على المونث بالتآء الاسمية كرحمة بالتآ وعلى الجمع المونث بالهآء فمن الاول قوله ٭ تهاك يكفّ مسلمة ٭ من بعدما وبعدما وتبدمت ٭ بانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرّة ان تدعا مت ٭ وقال بعض العرب بالهآء سورة البقرة ٭ وقال بعض من سمعه والله ما بقي منها ايتهْ ٭ وعلى هذه اللغة رسم في المصحف ان شجرت الزقوم اطعام يقسمون برحمت ربك قال الخضراوي وعليها فيجري عند بعضهم مجرى سائر الحروف فيجوز فيها الروم والاشمام والتضعيف وابدال التنوين من المنصوب الفا ولا يكون فيها النقل قال وأكرههم ليسكنها لاغير ومن الثاني في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه ٭ وقول آخر كيف الاخوة والاخاه ٭ وذكر بعضهم ان ذلك لغة طيء وقال الخضراوي انه شاذ لا يقاس عليه وفي بهيهات لغتان اقرار التآ وابدالها هآ وقرئ بهما في السبعة وجعلها في الاوضح مما سمي به مما لجمع تقديراً قال لانه في التقدير جمع فهمة ثم سمي به الفعل وللفارسي فيها كتاب يعرف بالبهيهات والوجهان ايضا في الوقف على بالت وعلى لات في السبعة وسيجيء في ثمت وربت القياس على لات فيوقف بالوجهين ويوقف بهآ السكت ويراد به التوصل الى بقآء الحركة في الوقف كما تزاد همزة الوصل في الابتداء توصلا الى بقآ السكون فيوقف فاجوازا اي وقفا جايزا على محرك اسما كان او غيره حركة بنآ لا تشبه الاعراب ومع

ن المقصور
خ ابن مخزوم

ن تآء ابنت
خ زادوا

ذلك لم يكن على حرف واحد كما يستفاد مما سيأتي نحو هو وهي وهم فيقال هومو وهميه وهمو وفي التنزيل
وما ادراك ما هميه وقالت اذا ما ترعرع فينا الغلام فان يقال له من هومه اذا لم يشد قبل شد
الازار فذلك فينا الذي لا هومه ولي صاحب من بنا الشيبان فظ غليظ القول وطوراً اهومه وكذا يوقف
لها جوازا ايضا على محركه كذلك وان يقع على حرف واحد اذا اتصل بما قبله اتصال الجزء مثل الا استفهامية
حالا ان تكون مجرورة نحو فبم نحو لمه وعمه لان حرف الجر لا يستقل بمعناه فكانت كالجزء بخلاف المجرورة
بالمضاف كجيء ثمه فجر كما سيأتي وبخلاف الشرطية نحو مما تفرح افرح لها متعلقة بما بعدها وبخلاف
الموصولة نحو مررت بما مررت به لها مع الصلة اسم واحد وكيا المتكلم لكونها ضميرا متصلا لا يمكن
افراده فيقال في غلامي غلامية وفي ضربني ضربيه عند من حركها المتكلم وفي التنزيل ماليه وسلطانيه
امتناع جواز الحاقها فيما هو كذلك حركتها غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية فينبغي ان تترك على ما هو
مقتضاها من حرف واحد فلا يلزم المحذور الاتي فيه من الابتدا بالساكن ثم الارجح الالحاق وانما لم يقرأ
بها القراء اتباعا للرسم قاله الماوردي وهذا بخلاف ما حركته اعرابية نحو جاء زيد وشبيهة نحو
كتاب يا زيد والرجل ومن قبل ومن بعد فان حركة ذلك تشبه حركة الاعراب من حيث عروضها في الندا
والنفي والقطع عن الاضافة وشذ قوله ارمعن من تحت واضحى من علو حيث الحقها ما بنى بناء عارضا
وهو على وفيه بحث يعلم مما مر وانما الماضي فحركته لازمة وفي الحاقها السكت بها قولان المنع مطلقا وهو
مذهب سيبويه والجمهور والخيار ابن مالك والجواز مطلقا والثالث يلحقه اذا لم يلبس نحو فعل اذا لم يلبس نحو فعل من ياجل
لا اذا خيف لبس نحو ضربه والصحيح الاول لان الحاقها ان كانت لازمة ففي شبيهة بالاعرابية فانه بني على الفتح
لشبهه بالمضارع في وقوعها لا وصفة وجزا وشرطا وانما لم يجر الحاقها في ان المصدرية لانها واخواتها من
مظان التغيير فلا يحسن زيادة حرف لا معنى له لبقاء حركة لا اهتمام بوجودها لعروضها ولكونها لا محالة
اثر بعد من حرف بل من حرفين في الاكثر فلا يلزم الابتدا بالساكن واعلم ان نون الاصلة الخمسة كالحركة
الاعرابية فلا تلحقها هاء السكت ذكره الرضي وتغييره كغيره من النحاة بحركة بناء اولى من قول التسهيل
والشافية حركة غير اعرابية لانها تتناول ما لا تدخله هذه الهاء وهو حركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر
العال فلا تقول الحمد ولا حركة الحكاية وحركة التقاء الساكنين العارضة وحركة النقل فلا تدخل
هاء السكت في المحرك بهذه الحركات نعم يدخل في تلك العبارة حركة النون من الزيدان والزيدون
فيقال الزيدانه والزيدونه ولا يدخل في عبارة المصنف وقوفها السكت جوازا ايضا على الفعل
المعتل المحذوف الاخر اما الاجل البنا في الامر نحو اغزه واخشه وارمه قال تعالى فبهداهم اقتده
واما لاجل الجزم كما في المضارع نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه ومنه قوله تعالى فانظر الى طعامك
وشرابك لم يتسنه اي لم يتغير من سنة الطعام اذا تغير ان قدرت اللام واوا وان قدرت ها
فلها اصلية وقيل اصله لم يتسن من الحما المسنون فابدلت النون الثالثة حرف علة كتقضى
البازي فالها على هذا للسكت والاكثر في ما اخره مضموم كاغزه ولم يغزه الحاق الها من غير تغيير
الضمة وحكى ابو الخطاب لغة بعض العرب يكسر المضموم فيقول لم يغزه واغزه قال الرضي لغة ردية
وكان اهلها توهموا الجزم والوقف فالاخر فكسر والساكنين ربما جاز الحاق الها وذلك فلان الما تهما
حذفت للامر والجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحق الها لذهبت الحركات بسبب
الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه وانما عدم الحاقها فلا مر في غيره او بسبب الحاق ها السكت

في

في الوقف على ما هو في حالة الوقف على حرف واحد اصلي كالفعل المعتل اللام المحذوف الفاء المضارع المجزوم نحو لم يعد والمر نحو عد من وعى يعي وكذا لم يفه وقه من وفى يفي وكذا المحذوف العين نحو لم يَرَ يرى اما وَرِمَ يرى من رأى يرى فيقال لم يرَ ورِهْ وانما وجب الحاقها في ذلك لان الباقي من ذلك على حرف واحد لم يتقدمه شيء نحو لم يعد ولم يفه ولم يرَ هو في الحقيقة على حرف واحد فالحق بالاول لخلاف نحو انتزع ولم يتسنه على ان ما ذكرناه من الوجوب في الباقي نحو لم يعد تبع فيه صاحب التسهيل وقال في الاوضح انه مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو لم اكُ بغيًّا ومن تقي السيات بترك الهاء كالاستفهامية المجرورة بغير حرف نحو بمجيء مَهْ في بمجيء مَ جئت ومثل مه في مثل ما انت لكونها على حرف واحد ولم تكن كالجزء مما قبلها لكون ما الفصل لها اسم مستقل بفائدة تام في مدلوله الافرادي فان بمجيء ومثل كل منهما مستقل فلذلك وجب الحاقها هنا بخلاف المجرورة بحرف كما مر اذ هي لا يستقل بمعناه واصل الكلام جئت بمجيء ما وانت مثل ما اي جئت بمجيء اي شيء وهو سؤال عن صفة المجيء اي جئت على اي صفة وانت مثل اي شيء فاضيف المفعول والمبتدأ لان ما الاستفهامية لها الصدر ولم يمكن تاخير المضاف عن المضاف اليه فبقي المضاف مقدمًا على ما وحذفت الف ما بالجر اذا كانت مجرورة ولولم تلحقها هاء السكت في مثل هذه الصورة لزم الابتداء بالساكن ان تبعت حركة الميم الالف في الحذف او الوقف على المحرك ان لم تتبعها فجملة ما ذكر في الممم من وجوه الوقف اثنا عشر وجهًا الوقف بالاسكان وبالروم والاشمام وبالنقل وبالتضعيف وبحذف الياء وباثباتها وبالالف وبحذف النون وبها التانيث وبتاء الجمع وبزيادة هاء السكت وزاد غيره الوقف بزيادة الالف كما في انا بيانا لحركة لانا انما بنى على الحركة فرقا بينه وبين ان الناصبة وجاء فيه ابدال الالف هاء في الوقف نحو انه قال لو كنت ادري فعلي بدَنَه من كثرة التخليط الذي مزانه وباثبات الواو والياء في نحو زيد يغزو ويرمي ونحذفهما منكرين يغز ويرم وذلك حيث وقع في الفواصل والقوافي فصيح وحذفهما فيهما في نحو لم تغز يا رجال ولم ترم يا امرأة وصنعوا في قوله لا يبعد الله قومًا تركتهم لم ادر بعد غداة البين ما صنعوه قليل لان الواو والياء في مثل ذلك ضمير وحذفه محل بخلاف واو زيد يغزو ويا يرمي اذا وقعا في الفواصل والقوافي فانهما جزء كلمة في الاخر فاذا حذفتا كانت بقية الكلمة دالة عليهما وحذفا لواو من نحو ضربهم وضربه في من الحق الواو نحو ما وصلا فيقال ضربهمو وضربهُو واجب في الوقف فيقال ضربه وضربهم كما يقوله من لا يلحق وحذف الياء في نحو له نحو زيده وهند فيمن قال بها بالياء وصلًا واجب ايضا في الوقف فيقال له زيدَه وهند بسكون الهاء بين كما يقوله من يسكنها في الوصل واعلم انه قد تعلق بهذه الاقسام فيجعل الوقف بالاسكان في المحرك كزيد وبحذف الياء في المنقوص كقاض والنون كالمتابَن والمؤكد كاضربوا والواو والياء في المعتل كما ذكرناه داخلة تحت مطلق الحذف والوقف بالالف كما في رايت زيدا والذي ولنسفعًا وبها التانيث في نحو قايمة وتاء الجمع في نحو مسلمات داخلة تحت مطلق الابدال فتكون الاقسام على هذا سبعة الحذف والروم والاشمام والنقل والتضعيف والابدال وزيادة هاء السكت واما اثبات الياء في المنقوص كالقاضي والواو والياء في المعتل فلا ينبغي عدهما من الاقسام اذ لا تغيير فيهما بسبب الوقف تكملة قد يعطى الوصل حكم الوقف وذلك قليل في الكلام كثير في الشعر في الاولى قراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه

كيفيه وزيه يستعمل في سكنه في الابتدا والابتدا في المتحرك وما تقدم شيء من

تكملة في المنون من

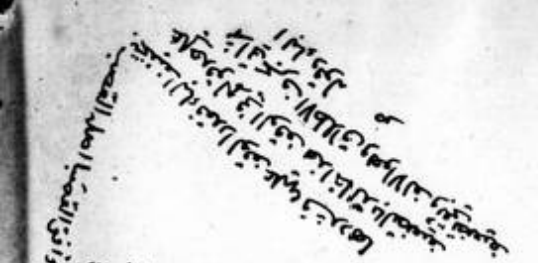

وبهذا تم اقتدوا بالثبات تم السكت في المد ومن الشافعية لقد خشيت ان ارى حد باشل الحرين
اتوا ثاري فقلت منون انتم وانما تثبت من الزيادة في شرح الوقف وقد انتهى ما يسر
الله الكريم من هذا التعليق مستوليا من فن الاعراب على الاسد الاقصى في التحقيق آتيا على
النهج الذي يرتضيه الماهرون وان سخط القاصرون وعلى هذا الوجه الذي يستقبل التكملة
وان تولى عنه الجهلة والمسؤول ممن كرم طبعه ومال على منبت الحسد نبعه ان يغتفر
ما طغى به القلم او زلق به القدم في جنب ما انحلته اياه من الفوايد وقيدته له من
الشوارد وما راحته من التعب وصيرت القاصي يباديه من كتب اللهم يا ذا الجلال
والاكرام كما وفقتني اليه واقدرتني عليه فهب لي ما اثرت به سواك من تزين وتصنع
وما اصحت له من مدحة وتسمع واجعله خالصا لوجهك الكريم ونجني به من عذاب الجحيم
وانفع به ملابسه مداولي للتعلم والتعليم وتقبل مني انك
انت السميع العليم وصل اللهم وسلم على نبيك محمد الرؤف
الرحيم وآله وصحبه افضل الصلاة والتسليم
تم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك
وهو شرح الجامع الصغير لابن هشام
في يوم الخميس المبارك ثاني عشر
شهر جمادى الاولى من شهور
سنة نحو وخمسين والف
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وصحبه وسلم
تسليما كثيرا
ابد الآبد
يوم
الدين

وجدت بالاصل المقابل عليه ما لفظه حكاية
قال مولفه فرغت من تبرهذه النسخة عشية
الاحد رابع شهر محرم سنة ١٣٢٢ من الهجرة
النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام وقيد
بالحكاية عن الاصل المنقول منه كتبه مولفه اسمعيل
ابن ابراهيم بن اسمعيل العلوي حامدا مصليا انتهى
بحروفه ولله الحمد والمنه